

# حوادث تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تغمده الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء السابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

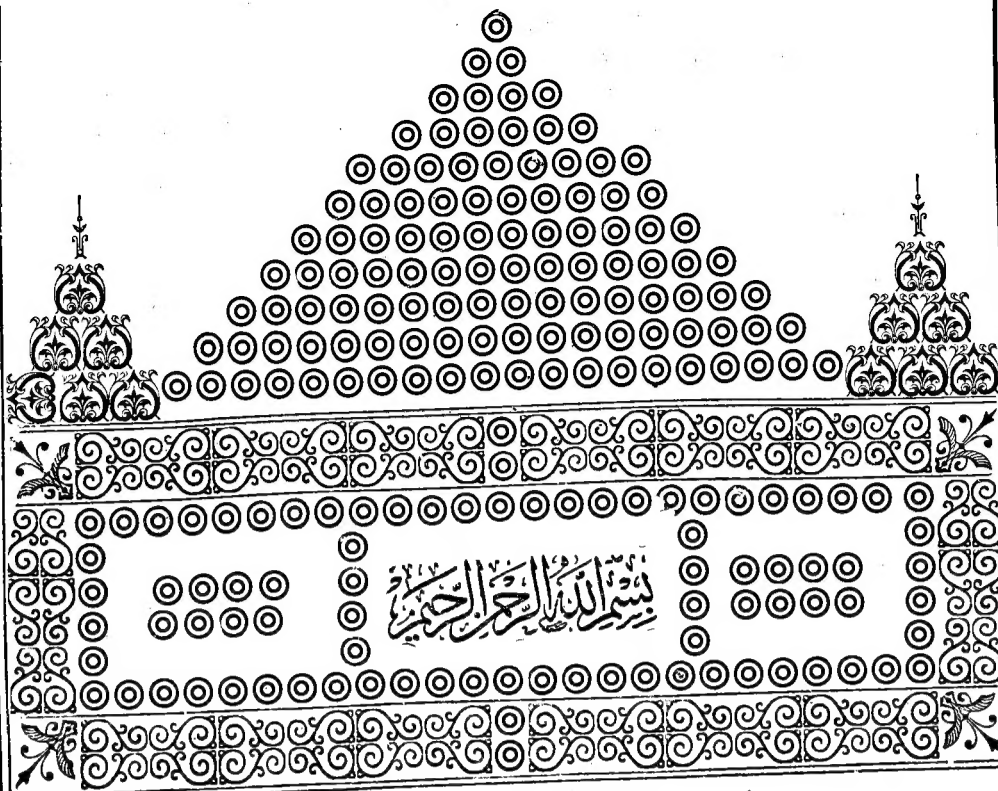
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صادرة عن المكتبة التجارية الكبرى بمصر



## ﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله قيل الانسب تقديم الخ) ارضى به المعنى (قوله تقديم الخ) اى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اسم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الورثة وبجزء مما بقى بعد النصيب اسم (قوله ودورياتها) اى علم دوريات القسمة وقدرتها لخالها من سم انفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا افاده المحشى سم ولك ان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله اعلم اسم (قوله جمع وصية) اى وهى اى الوصايا جمع الخ كهدية وهدايا اسم نهاية (قوله مصدر) اى بمعنى الايصاء او اسم للايصاء اسم كرى (قوله ومنه) اى من لفظ الوصية بالمدة المصدرى مصدر او اسمه (ومعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) اى ما خوذ منه خبر ثان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى اى الوصية مصدر الخ واخوذ من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ تفسير لما قبله وقوله اولهم بالرفع على التفاعلية وقوله اخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اى من باب التفعيل (ووصاه) من باب التفاعل عبارة القاموس ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو الموصى به ايضا (قوله فعلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وارصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله ووصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول بما ذكره خفاء ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التفرع (قوله

## ﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله لان الانسان يوصى) اى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الوراث وبجزء مما بقى بعد النصيب (قوله متاخر) لم ذلك وفيه ما مر (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

﴿ كتاب الوصايا ﴾  
قيل الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصى ثم يموت ثم تقسم تركته ويرد بان علم قسمة الوصايا ودورياتها متاخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه اكثرهم جمع وصية مصدر او اسمه ومنه حين الوصية ومعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتخفيف وصلته ومن ثم قال فى القاموس وصى كوصى وصل واتصل ويوصيك الله يفرض عليكم واتواوصوا به اوصى به اولهم اخرهم اه ويقال وصى واوصى بكذا الفلان بمعنى واوصى اليه ووصاه واوصاه توصية ووصية عهد اليه وجعله وصية فعلم اطلاق الوصية على التبرع الا فى قريبا والعهد الا فى اخر الباب



الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه كذا وقع في عبارة وفي عبارة شارح وصل القربة الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حياته وهذا أوضح لأن القصد بالوصية لإيصال ثوابها إلى ما قدمه منجزاً في حياته وشرعاً لا بمعنى الإيصال لما يأتي فيه تبرع بحق مضاف ولو تقدير لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق على بصفة وإن التحقق بها حكماً كتبرع بنجز في مرض الموت أو ما ألحق به وهي سنة مؤكدة لإجماع وإن كانت الصدقة بصحة فرض أفضل ينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كما نص عليه الخبر الصحيح ماحق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلة وليلة يمشي رأسه أي ما الحزم أو المعروف شرعاً إلا ذلك لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت وقد تباح كما يأتي وعليه حمل قول الرافعي أنها ليست عقد قربة أي دائماً بخلاف التدبير وتجب وإن لم يقع به نحو مرض على ما اقتضاه إطلاقهم لكن يأتي قبل قوله وطلق حامل ما يصرح بتقييد الوجوب بالخوف ونحوه بحضرة من ثبت

وأما لغة الخ عطف على إطلاق الوصية الخ (قوله وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عقباه ما يقع بعده من الخير الذي تسبب فيه الوصية اه سم (قوله كذا وقع في عبارة) انتصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله القربة الواقعة بعد الموت) أي القربة التي تسبب في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا بمعنى الإيصال) أي جعل الشخص وصياً اه كرى (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) نعم تبرع اه كرى (قوله ولو تقدراً) أي كان يقول وصيت لفلان بكذا اه سم على منهج فإنه بمنزلة لفلان بعد موت كذا اه ع ش أي لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعده حاله بعد الموت (قوله وإن التحق) أي التدبير والتعلق بها أي بالوصية وقوله كتبرع الخ أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي بمرض الموت كدفعه لنحو القتل مما سياتي (قوله وهي سنة) أي التذية في النهاية إلا قوله فرض وقوله شرعاً وقوله إن لم يقصد إلى وأركانها وقوله وإلا ففيه نظر إلى كما أصبح وقوله إلا بالعلق إلى المتن وقوله وتسوية نبره ولو بها وقوله أي لغیر تعبد الخ (قوله سنة مؤكدة) والوصية للأقرب غير الوارث فالأقرب ثم ذى رضاع ثم صهر ثم ذى ولا ثم ذى جوار أفضل منها لغيره كافي للصدقة المنجزة وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الأجنبي وإن أهل الخير المحتاجين من ذكر أولى من غيرهم فيبغى بجيئ هنا وصرح الأصل بأن الوصية للمعازم أي من ذكر أفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله الفضل) أي من صدقته مريضاً وبعد الموت مغنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ماحق امرئ مسلم الخ) لا بمعنى ليس وقوله مسلم وقوله له شيء صفتان لقوله امرئ وقوله يوصي به صفة شيء (قوله يبيت الخ) على حذف أن خبر ما والمستثنى حال والبيتوتة في ليلة وليلة ليست بقيد والمراد بالكتابة الأشهاد والمراد ما الحزم والرأي في حقه أن يمشي عليه من إلا والحال أن وصيته مشهد عليها اه بخيرى بتصرف وعبارة ع ش قال الطيبي في شرح المصابيح ما معنى ليس وقوله يبيت ليلة وليلة يمشي عليه ثانية لا مريء يوصي به صفة شيء والمستثنى خبره قال المظهرى قيد ليلة وليلة لا كيد وليس بتحديد بمعنى لا ينبغي له أن يمشي عليه زمان وإن كان قليلاً إلا ووصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلة وليلة تسامح في إرادة المبالغة اه (قوله شرعاً) عبارة المغنى من الأخلاق اه (قوله كما يأتي) أي في فك أسارى كفار قبيل المصنف كإمارة كنيسة (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي دائماً) أي في كلامه من سلب العموم لا من عموم السلب (قوله ما يصرح بتقييد الوجوب الخ) معتمد اه ع ش (قوله بالخوف) أي بعروض المرض المخوف (قوله بحضرة من ثبت الخ) قد يقال هذا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى التبرع اه رشيدى (قوله بحضرة من ثبت الحق به) وينبغي كما قال لا سنوى أنه يكتب بالشاهد الواحد اه معنى أي أن كان حقاً ما ليا كما في شرح الروض أقول ظاهرة كفايته وإن كان القاضى لا يحكم بشاهد ويمين كالخفي فليراجع ثم رأيت ما يأتي في الإيصال من قول الشارح والنهاية نعم من باقلم بتعذر فيه من ثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين ينبغي أنه لا يكتب منه بذنك اه قال السيد عمر قوله باقلم لوقال بيلد لكان أولى فيما يظهر اه (قوله أن ترتب الخ) أي إذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الأذرى إذا لم يخش منهم كتمانهم كالورثه والموصى لهم اه وهو حسن مغنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كزكاة وحج وأحق لآدميين كوديعة ومغضوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله أو ضياع الخ) هذا انتطرا دى والأفالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الإيصال عبارة سم قوله أو ضياع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عقباه ما يقع بعده من الخير الذي تسبب فيه الوصية (قوله بالقربات المنجزة في حياته) قد يقال القربة الصادرة من الموصى ليس إلا الإيصال وهو في حياته والواقع بعدهم ته انما هو اثر الإيصال وهو وصول الموصى به للموصى له وقد يجاب بأن نحو الاعتاق الموصى بإيقاعه بعد الموت واعطاء زيد بعدهم ته الموصى به فهو ينسب إليه لتسببه فيها (قوله أو ضياع الخ) انظر ادخاله هنا مع قوله السابق لا بمعنى الإيصال ويحرم الخ أي فالأحكام الخمسة متصورة فيها (قوله

الحق به أن ترتب على تركها ضياع حق عليه أو عنده ولا يكتبني بعم الورثة أو ضياع

نحو أطفاله لما يأتي في الإيصاء وتحرم من أن يعرف منه أنه متى كان له شيء في تركه أفسدها وتكرهه بالزيادة على الثلث إن لم يقصد حرمان ورثته وإلا حرمت على ما يأتي وأركانها موصى وموصى له وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدئاً بأولها لأنه الأصل فقال (تصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه مختار عند الوصية (ع) (وإن كان مفلساً أو سفياً لم يحجر عليه أو (كافراً) ولو حربياً وإن أسروا ورق بعدها كما

شمله كلامهم وإنما يتجه أن مات حر أو لإلحاقه نظر لأن المال في الوصية معتبر بحال الموت وهو غير مالك حينئذ إلا أن يقال محل اعتباره حينئذ فيمن يتصور ملكه في هذه الحالة لكنه بعيد وذلك كما يصح سائر عقود والتشظير في هذه أخص من أن القصد منها زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده يرد بان المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقداً مالياً لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقده ويأتي في الردة أن وصية المرتد موقوف وشمل الحد المحجور عليه بسفه أيضاً لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحد بطلان السفه من غير حجر حاكم أو لا فقال (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) لصحة عبارته ومن ثم نفذ إقراره بعقوبة وطلاقه ولا يحتاجه للثواب (لا يجنون) ومغنى عليه وصي (إذ لا عبارة لهم بخلاف السكران وإن لم يكن له تمييز كما يعلم بما يأتي في الطلاق) وفي قول تصح من صبي ميز) لأنها لا تزيل

الإيصاء (قوله نحو أطفاله) أي كالجنانين أه ع ش (قوله وتحرم) أي مع الصحة أه ع ش (قوله إن عرف) (الخ) وكذا إذا غلب على ظنه أن الموصى له يصرف الموصى به في معصية فتحرم الوصية وتصح أه ع ش (قوله وتكره الخ) أي فلا أحكام الخمسة متصورة فيها أه سم (قوله مبتدئاً الخ) حال مؤكدة (قوله مختار الخ) نعمت ثان المكلف قال السيد عمر قديقال لا حاجة إليه مع القول بعدم تكليف المكره المتصور في الأصول أه وفي البجيرمي عن العناني لا يغني عنه التكليف لأن المكره مكلف على الصحيح خلافاً لما في جميع الجوامع ولو سكت عنه لا يقتضي صحة وصية المكره وليس كذلك أه أقول هذا هو الراجح (قوله عند الوصية) راجع لكل من القيود الثلاثة أه ع ش (قوله لم يحجر عليه) أي وسياق المحجور عليه أه سم (قوله ورق بعدها) زاد النهاية والمغني وماله عندنا بالآمان كما يحته الزر كشي أه قال ع ش قوله وماله أي والحال وقوله عندنا بالآمان احترازاً به عما لو كان ماله بدار الحرب وبقى فيها أه (قوله وإنما يتجه إن مات حر) جزم به النهاية (قوله محل اعتباره) أي المال في الوصية حينئذ أي حين الموت وقوله فيمن الخ خبر محل الخ (قوله وذلك) أي صحة وصية الكافر وكذا الضمير في قوله والتشظير فيه (قوله منها) أي الوصية (قوله وهو) أي الكافر وقوله بعده أي الموت (قوله ومن ثم صحت الخ) على أنه قديقال أنه يجازى عليها في الدنيا وإن كان الموصى به لا يستحقه الموصى له إلا بالقبول بعد الموت أه ع ش أقول ولا يبعد أن يقال أنه يجازى عليه في الآخرة أيضاً بترك عذاب بعض معاصيه الفروعية وتخفيفه (قوله وباتي الخ) كلام مستأنف (قوله وشمل الحد) أي الضمى الموصى (قوله وإن أتى فيه) أي في غير المحجور (قوله خلاف الخ) عبارة الدميري واحتراز عن السفه الذي لم يحجر عليه إلخاً كما تصح منه على الأصح كما أثر تصرفاته إلا على قول أن الحجير يعود بنفسه التنبيه إذا بلغ رشيداً من غير توقف على حكم فيكون كالحجور عليه أه رشيد أقول ينافية قول المغني والنهاية فالسفيه بلا حجر تصح وصيته جزماً أه (قوله يخرج) أي من الأصحاب لا منصوص من الإمام (قوله هل يعود الخ) الراجح أنه لا يعود بدون حجر إلخاً أه ع ش (قوله بطر والسفيه) أي على من بلغ رشيداً (قوله فقال الخ) عطف تفصيل على قوله صرح الخ (قول الماتن بسفه) خرج به حجر الفاس فتصح الوصية معه جزماً مغني ونهاية (قوله وطلاقه) عطف على إقراره ويحتمل عطفه على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية (قول الماتن لا يجنون) أي ومعتوه ومبرسم أه مغني (قول الماتن ومغني عليه) واستثنى الزر كشي منه ماله كان سفيه سكران عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته أه مغني (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي فتصح وصيته ومغني وسم وع ش (قوله لأنها) أي الوصية وكذا ضمير عندها (قوله كله) أي وسياق المبعوض (قوله لم ياذن سيده) أما إذا أذن له سيده فتصح وصيته لصحة تبرعه بالأذن مغني ونهاية وسم قال ع ش قوله إذا أذن له أي للكتاب كتابة صحيحة أه (قوله لعدم ملكه) له في رقيق غير مكاتب وقوله أو أهليته في المكاتب كما يدل عليه قول شرح المنهج أو ضعفه أه (قوله إلا بالعنق) وفاقاً للشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للمغني والذي يظهر كما قال شيخنا الصحة لأن الرق ينقطع بالموت والعنق لا يكون إلا بعده أه (قوله لأنه ليس) أي البعض (قوله أي لذاته) أي ما ذكر من المعصية والكره وقوله لا لعارض كبيع العنب والرطب لم يحجر عليه) وسياق المحجور (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم ياذن له سيده) أفهم صحته إذا أذن وهو ظاهر كسائر تبرعاته المأذون فيها (قوله إلا بالعنق الخ) المتجه الصحة بالعنق أيضاً لأن الرق يزول بالموت الذي هو وقت حصول العنق فهو من أهل الولاء حينئذ لا يقال لا بد أن يكون من أهل ذلك التصرف عند الوصية لا نأقول لو صح ذلك ما صحت وصية المحجور بسفه نأيناه (قوله لأنه ليس من أهل الولاء) قد

الملك حالا ويحجب بأنه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتباً لم ياذن له سيده لعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم مات صحت) منه ويرد بتظهير ما مر في المميز أم المالك بعض فتصح بما ملكه ببعضه الحر إلا بالعنق كما قاله جمع لأنه ليس من أهل الولاء (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية) ولا مكروهاً أي لذاته لا لعارض كما يعلم بما يأتي في النذر

لعاصر الخمر فانه حرام حيث غلب على ظنه اتخاذه خمر او مكروه حيث توهمه فتصح الوصية اه عش (قوله  
 فيهما) اى المعصية والمكروه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه سم وبجبرى زاد الاول  
 وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا اه  
 وبوافقة قول عش قوله او مصحف اى اذ بقى على الكفر لموت الموصى اه (قوله على الاولى) اى الجهة  
 العامة وقوله كثرة وقوعها اى الاولى اى وقوع الوصية عليها (قوله ونحو قبة) عبارة النهاية القباب والقناطر  
 اه (قوله قبر نحو عالم) عبارة النهاية والمغنى قبور الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله وتسوية قبره  
 ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال عش والمعتمد ما ذكره فى الجنازات اه اى من جواز الوصية لتسوية  
 وعمارة قبور الانبياء والصالحين فى المسئلة (قوله وليس كذلك) اى فتصح الوصية اه عش (قوله  
 والمباحة) عطف على القرية اه عش ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله كفك اسارى الخ) سياتى  
 تخصيصه بالمعنيين اه عش (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله مالم بات الخ) اى فلا  
 تصح الوصية اه عش (قوله او مع نزول المارة) اعتمده المغنى ايضا قال عش ومنه الكنائس التى  
 فى جهة بيت المقدس التى ينزلها المارة فان المقصود ببنائها التعبد ونزول المارة طارىء اه (قوله على الاوجه)  
 اى تغليبها للحرمة اه مغنى (قوله اما اذا كانت معصية) اى او مكروها اخذا بما ساء اه عش (قوله  
 من مسلم) بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح ايضا ببناء موضع لبعض المعاصى كالخمار  
 اه مغنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يحمل  
 نظيرا او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصا معينا بدليل المقابلة او يقال هى جهة عامة باعتبار المنتفع بها  
 فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما عى للتعبد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق  
 حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان الوصية فان تبين انها ليست  
 للتعبد تبينت محنتها اه سم (قوله وكتابة نحو تورا الخ) عبارة المغنى وكتابة التوراة والانجيل وقراتهما  
 وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه اذ النهاية وفراة احكام شريعة اليهود والنصارى  
 اه قال عش قوله وكتابة التوراة والانجيل اى ولو غير مبديلين لان فيه تعظيمهم اه فليراجع (قوله  
 اهل حرب اوردة) بخلاف اهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) او لا بقصد شىء اه سيد عمر

يقال الرق يزول بالموت الذى هو وقت العتق فهو من اهل الولا عند العتق فالتعبد صحتها بالعتق ايضا كما مر  
 وهل يجزى ذلك فى المكاتب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه وظاهر  
 الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا (قوله ولو  
 بغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحربى ولا ينافيه قوله الا اهل حرب لان صورته انه عبر  
 باهل حرب الدال على قصد جهة الحرابة المعصية وقضية ذلك انه لو عبر هنا بكافر كانه (قوله وان سماء كنيسة)  
 اعتمده مر وقوله او مع نزول اعتمده ايضا مر (قوله فى المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل  
 بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل نظير او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصا معينا بدليل المقابلة  
 او يقال هى جهة باعتبار المنتفع فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما عى للتعبد وقضية  
 ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان  
 الوصية فان تبين انها للتعبد حكم بطلان الوصية ولا حكم بصحتها ولا ينافى الاول قول الشارح للتعبد حيث  
 دل على التقييد للايضاح لانه قد تطلق على ما ليس للتعبد ولو تجوز اذ لم يتأمل (قوله اهل حرب اوردة) اى  
 بخلاف اهل الذمة كذا بخط شيخنا بما مش المحلى وسياتى وفى شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حربيا  
 ومر تدا الخ ما نصه مالو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتله غيره عدوا فلا يصح لانها معصية اه وبقي  
 مالو اوصى لزيد الكافر او الحربى او المرتد ويحتمل البطلان ايضا اذ وصفه بما ذكر يجعله منظورا اليه وهو  
 معصية وى فرق بين قوله اهل الحرب او اهل الودة وقوله لزيد الكافر او الحربى او المرتد ولا ينافى ذلك

فيهما وكذا اذا اوصى لغير  
 جهة يشترط عدم المعصية  
 والكرامة ايضا ومن ثم  
 بطلت لكافر بنحو مسلم او  
 مصحف وكان وجه انتصاره  
 على الاولى كثرة وقوعها  
 وقصدها بخلاف غير الجهة  
 وشمل عدم المعصية القرية  
 كبناء مسجد ولو من كافر  
 ونحو قبة على قبر نحو عالم فى  
 غير مسئلة وتسوية قبره  
 ولو بها لا ينافى ولو بغيرها  
 للنهى عنه وفى زيادات  
 العبادى لو اوصى بان يدفن  
 فى بيته بطلت الوصية ولعله  
 بناء على ان الدفن فى البيت  
 مكروه وليس كذلك  
 والمباحة كفك اسارى كفار  
 منا وان اوصى به ذمى  
 واعطاء غنى وكافر وبناء  
 رباط لنزول اهل الذمة او  
 سكناهم به وان سماء كنيسة  
 مالم بات بما يدل على انه للتعبد  
 وحده او مع نزول المارة  
 على الاوجه اما اذا كانت  
 معصية فلا تصح من مسلم  
 ولا كافر (كعمارة) او  
 نرميم (كنيسة) للتعبد وكتابة  
 نحو تورا وعلم محرم واعطاء  
 اهل حرب اوردة ووقود  
 كنيسة بقصد تعظيمها

لا نفع مقيم بها أى لغير تعبد فيها يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبيه) وقع لشيوخنا في شرح الروض أنه عمل صحتها بك الكفار من  
اسرنا بان الوصية لاهل الحرب جائزة فلا سارى اولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح صحتها الحربى ومرتدو الكلام في المعينين فلا تصح لاهل الحرب  
والردة ويحجب بان مراده بامل الحرب فى (٦) الاول ما صدقته اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخر ا كما دل عليه تقريره المذكور

فيه (أو) أوصى (لشخص)  
واحد أو متعدد (فالشرط  
ان) يكون معيناً كما باصـله  
اى ولو بوجه لما ياتى فى ان  
كان ببطنا ذكر واكتفى  
عنه بما بعده خلافا لمن  
اعترضه لان المبهـم كاحـد  
الرجلين لا يتصور له مادام  
على ايهامه الملك الذى نحن  
فيه وهو ما يحصل بعقد مالى  
وانما صح اعطوا هذا  
احدهما لانه تفريض  
لغيره وهو انما يعطى معيناً  
ومن ثم صح قوله لو كـيله به  
لاحدهما وان يكون بمن  
يمكن ان (يتصور له الملك)  
حال الوصية كما سيـصرح به  
فى الحل ومن ثم لو اوصى  
لجل شىء حدث بطلت وان  
حدث قبل موت الموصى  
لانها تمليك وتمليك المـعدوم  
ممتنع ولانه لا متعلق للعقد  
فى الحال فاشبه الوقف على  
من سير لـدله وقد صرحوا  
بذلك فى المسجد بقولهم  
لو اوصى لمسجد سـينى بطل  
اى وان بنى قبل موته لقول  
جمع حال موت الموصى فيه  
ايهام بارت او معاقدة ولى  
فخرج المـعدوم والميت  
والبهيمة فى غير ما ياتى نعم  
ان جعل المـعدوم تبعاً

عبارة عـش ويرجع فى ذلك الى اى الموصى فان لم يعلم منه شىء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملاً  
بالظاهر والاصل من ان الوصية لها لتعظيمها اه وقد مر عن سم ما يوافقه (قوله لا نفع الخ) اى  
لا بقصد نفع مقيم بها إقامة لغير تعبد فانها تصح بهذا القصد اه كـردى (قوله مطلقاً) اى قصد تعظيمها او  
نفع المقيم بها لغير تعبد (قوله صحتها) اى الوصية وقوله بفك الخ متعلق بضمير المصدر وقد مر ما فيه غير مرة  
(قوله والكلام الخ) مقول القول وقوله فى المعينين اى الحربى والمراد بالمعينين (قوله اى جماعة الخ) بالجر  
تفسير لاهل الحرب المذكور فى اول كلام شرح الروض (قوله لا ينافى) اى كلام شرح الروض اولاً  
(قوله كادل عليه) اى ذلك المراد وقوله المذكور فيه اى فى كلامه اخر ا بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لى  
فى حل عبارته لكن يرد عليه انه كان المناسب حينئذ تقديم ذلك على قوله فلا ينافى الخ لان يقال تاخيره  
الى هنا للاختصار بالاختصار فى قوله فيه (قوله واوصى) الى قوله إلا ان يفرق فى النهاية إلا قوله خلافاً لمن  
اعترضه (قوله ان يكون معيناً) اى وعدم المعصية اه معنى وقد افاده ايضا الشارح والنهاية بقولهما  
السابق وكذا لو اوصى لغير جهة الخ (قوله ولو بوجه) اى ولو كان التعيين بوجه (قوله لما ياتى الخ)  
تعليل للغاية (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون معيناً اه عـش (قوله بما يـدونه) اى بقوله ان  
يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان المبهـم الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذفه  
واستلزامه له (قوله رهـو) اى الملك الخ (قوله بعقد مالى) قدينا فيه قوله الاتى بارت (قوله صح اعطوا)  
اى صحت الوصية لمنظ اعطار الخ (قوله رهـو) اى الغير (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون  
معيناً (قوله كما يصرح به) اى بقيد حال الوصية (قوله ومن ثم) اى من أجل ان العبرة بحال الوصية لا  
الموت (قوله بطلت) اعتمده المغنى ايضا (قوله لاهـا) اى الوصية تمليك الخ تعليل للبطان (قوله ولانه)  
اى الشأن (قوله وقد صرحوا بذلك فى المسجد الخ) هذا كالصرح فى انهم لم يصرحوا به فى غير المسجد مع انه  
مصرح به فى الشامل الصغير على الاطلاق عبارته لا لاحـد العبدى اى فلا يصح الوصية له ومن سـيوجد اه  
رشيدى (قوله فقول جمع الخ) تبعهم المغنى (قوله ليهـا) اى ايهام انه لا يشترط وجوده وقت الوصية  
اه رشيدى عبارة الكردى اى ايهام انها تصح لمسجد سينى او لجل شىء حدث وهو ليس بمقصود لهم اه (قوله  
بارت الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى فى باب التيمم انه لو اوصى بماء لاولى  
الناس به وهناك ميت قدم على المنجس والمحدث الحى على الاصح هذا فى الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه  
لانه هو الذى يتولى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمد اه عـش (قوله لهم تبعاً) الاولى تبعاً لهم كما  
فى النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله على ما ذكرنا فى الوقف والجملة مقول القول عـش وكردى  
(قوله رهـو متجه) اى القباس وكذا ضمير قوله لآنى ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله هنا اى فى الوصية  
(قوله منتظر) اى الى المـرت (قوله الاقـى) اى انفا (قوله لـاعلت الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله  
لا يتصل به) اى التماكب كذا ضمير اثره وصم رفيه (قوله اثره) رهـو تملك الموصى له بالموصى به (قوله وجمعا)

ما سياتى من صحتها القاطع الطريق لجواز انه مـصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشـر به  
تعبيرهم للبطان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمرد الخ (قوله بارت الخ) متعلق بالملك (قوله الا ان يفرق بان  
من شأن الوصية) ان اراد بان من شأن الوصية ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع  
ما عدا ذلك لان غالبه وقوع الشىء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها دائماً لا تقع الا

للوجود كان أوصى لاولاد زيد الموجودين ومن سيجـد له من الاولاد صحت لهم تبعاً كما هو قياس الوقف الا ان يفرق بان من  
شأن الوصية ان يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف لانه لا يرد الام المقضى شمـر له للمعدوم ابتداء ثم رايـت بعضهم اعتمد القياس وايدوه بقول  
الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والعرة على ما ذكرنا فى الوقف رهـو متجه لما ياتى ان الملك ثم ناجز وهنا منتظر فاذا كـفت  
التبعية فى الناجز فالولى فى المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعى الاقـى لما عـلت ان التملك فيها لا يتصل به اثره فلم تضر التبعية فيه وجمعا



اعتمدوا الفرق فقالوا لانها للتمليك وتمليك المعدم ممنوع كما صرح به الرافي تعليلا للذهب من بطلان الوصية لما استحمله هذه المرأة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو اوصى لعقب زيد فبات الموصى ثم زيد فالوصية لولده او لاولاد زيد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده اهو في فرقة بين العقب والاولاد فنظر على ما قاله اولئك من البطلان فالذي يظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على ما ياتي في الوصية لو يدو الجدار ونحوه مما لا يوصف بالملك ولا شك ان من سيحدث من ذلك فافناء بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل الموجودين غير صحيح وتخرجها على الوصية للاقارب وقلنا لا ندخل ورثته فاسد لانه ثم لم يذكر الورثة حتى ( ٧ ) يوزع عليهم فكانهم لم يذكر او من

ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رايت بعضهم صرح بما ذكرته لكنه استدلل بما لا ينهض ولا ينافي البطلان صحة الايصاء على اطفاله الموجودين ومن سيولد له اخذا مما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل ذلك في وصيته لانه لا تمليك هنا بخلافه فيما مرواورد عليه صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كوصيت بثلث مالى ويصرف للفقراء والمساكين او بثلثه لله ويصرف في وجوه البر ويحجب بان من شأن الوصية ان يقصدها اولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم فيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارقت الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف وسياتي صحتها بغير المملوك وليس قضية المقت هنا خلاف ذلك خلافا لمن زعمه لما ياتي من الفرق الواضح بين الموصى به وله ( فرع ) صرح الصيمري وصاحب التنبية وتبعهم ابن الرفعة والقمولي ولم يباليا باقتضاء كلام الرافي خلافاه بانه

عطف على قوله بعضهم (قوله اعتمدوا الفرق) ضعيف اه ع ش (قوله كما صرح به) اي بذلك التعلييل (قوله لذلك) اي للفرق (قوله لولده) اي الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله او لاولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) اي المرجوح (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة لما لا يوصف بالملك (قوله ذكرهم) الاولى الافراد (قوله وتخرجها) مبتدأ خبره قوله فاسد والضمير راجع الى الوصية للوجودين ومن سيحدث (قوله لانه) اي الموصى ثم اي في الوصية للاقارب وقوله فكانهم اي الورثة لم يذكروا اي لا صراحة ولا ضمنا (قوله ولا ينافي البطلان) اي على ما قاله الجمع المتقدم المرجوح (قوله بما ذكرته) اي ببطلان الوصية في النصف (واورد عليه) اي المصنف اي ما اقتضاه تقسيمه انه لا بد من ذكر الموصى له معينا او عاما اه معنى عبارة الكردي اي على امان كان وجهه الا يراد انه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) اي فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) اي ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويحجب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) اي الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي صحتها الخ) كانه دفع بما توهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم صحتها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة وبعد الموت) اي بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وبهذا يظهر ان الاولاد لا موقع لها (قوله كوصيت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثلا للشرط في الحياة والشرط بعد الموت الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثلا لو احدى منهما قوله وان ماتت او ان ماتت من مرضى هذا فلا يصح مثلا لو احدى الخامس لا مدخل لها في التمثيل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تأمل (قوله بان يدخل الاداة الخ) اي كالا مثلة المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله للتعليق (قوله بان يحزم بالاصل الخ) اي كالا مثلة الاتية انفا (قوله حيث قال) اي الماوردى (قوله عتقت) اي بمجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) اي بالزوج مع قوله ونفوذ العتق الخ نشر على ترتيب الالف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) اي في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على لو اوصى الخ (قوله اعطيتها) (

كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله او لاولاد) عطف على لعقب (واورد عليه الخ) اقول انما يتجه هذا الايراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر الجهة او الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة ان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية له وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهما فليتأمل (قوله ويحجب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها (قوله خلاف ذلك) الاشارة

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة او بعد الموت كوصيت بكذا له ان تزوج بنتى او رجعت من سفره وان مات من مرضى هذا او ان شاء زيد فشاء او ان ملكك هذا فملكه وصرح الماوردى بقبولها للتعليق بان يدخل الاداة على اصل الفعل وللشرط بان يحزم بالاصل ويشترط فيه امرا آخر حيث قال لو اوصى بعتقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والتسكاح لان عدم الشرط يمنع مضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو اوصى لام ولده بالالف على ان لا تزوج اعطيتها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اه

وبه يعلم انه لو اوصى لفلان بعين إلا ان يموت قبل البلوغ فهي لو ارثي او بعين ان بلغ ومنفعتا قبل بلوغه صحيح وعمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصى اخذ من قولهم في متى وان دخلت الدار او شئت فانت مدبر او حر بعد موتي لا بد من الدخول او المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المعلقة عليها فان دخل او شاء بعد موت السيد فلا تدبير وقد يفرق بان التدبير له احكام خاصة به في الحياة فاشترط لتحقيقه وجود المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (٨) الاحكام شي قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحتج لوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد

بوجوده الا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب او اوصى له بكذا ان لم يفعل كذا فقبل وتصرف في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف في رجوع الوارث بعين الموصى به او بدله ولو بعد مدد واعوام وتنقله من ايدي مختلفة واماماني تدريس البلقيني من قبول الوصية للتعلق دون الشرط فضعيف لما علمت من تصريح الماوردي بخلافه ولو اشار للملوك غيره بقوله اوصيت بهذا ثم ملكه صحت كما ياتي بما فيه (فتصح لحل وتنفيذ) بالجملة (ان انفصل حيا حياة مستقرة ولا لم يستحق شيئا كالارث (وعلم) او ظن (وجوده عندها) اي الوصية (بان انفصل لدون ستة اشهر)

ببناء المفعول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) اي بما قاله الماوردي (قوله الا ان يموت) اي الفلان الموصى له وكذا ضمير ان بلغ وضمير بلوغه (قوله لتحقيقها) اي الاحكام وكذا ضمير لتعلم (قوله وجود المعلق به) الباء هنا وفي نظيره الا في بمعنى على (قوله او اوصى الخ) عطف على قوله او وصى لفلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) اي شرب الخمر والدخان او الرجوع الى بلده مثلا (قوله فقبل الخ) اي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) اي بقبوله كلا منهما (قوله ولو شار الخ) اي قوله والحاقهم الستة اشهر في النهاية والمغنى (قوله ولو اشار الخ) كانه دفع به ما ترجم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحته بما لا الغير ثم رابت في المغنى ما يصرح بذلك (قوله للملوك غيره الخ) فان كان يملك بعضه صحت قطعا اه معنى (قوله صحت كما ياتي) وهو المعتمد في النهاية ومعنى اي لان العبرة في الوصية بوقت الموت فلو اراد عيش (قول المتن لحل) حرا كان اوراقيقا من زوج او شبهة او زنا اه نهاية (قوله حيا حياة مستقرة) اي بقينا وقوله والا اي بان انفصل ميتا ولو بجناية او حيا حياة غير مستقرة او شك في حياته او في استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ اي او اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الوصية وهذا كله ما خوذ مما رثي في ارث الحمل فليراجع (قوله فيعلم انه كان موجودا عندها) ومعنى قوله ان الحمل يعلم انه يعامل معاملة المعلوم والافقد قال امام الحرمين وجزم به الرافعي لا خلاف في انه لا يعلم اه سيد عمر (قوله لاحتمال حدوثة الخ) ولا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق لان زمن العلوق محسوب من الستة اه سم عن المحلى (قوله ومنه يؤخذ الخ) اي من التعليل (قوله غشيان الخ) اي وطره (قوله بين اوله) اي الفراش (قوله او كان) اي ذو الفراش (قوله كان) اي الفراش اه عش (قوله لما ياتي) اي في شرح استحقاق في الاظهر (قوله هنا) اي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغنى هو الذي في الروضة وغيرها وهو المعتمد اه (قوله ثم) اي في الطلاق والعدد (قوله لحظة العلوق الخ) اي سببه وهو الوطء عبارة النهاية والمغنى بتقدير زمن يسع الوطء والوضع اه (قوله واما هنا) اي في الوصية (قوله والوضع اخر الستة) قديقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحمل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة اشهر واي فرق بين دون ودون اه سم وقد يقال انه لما تعذر

راجعة الى الصحة (قوله لاحتمال حدوثة من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثة معها او بعدها وزاد المحلى في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا يداصل الذي لم يعارضه ظاهر اي فلا يرد ان الاصل ايضا فيما اذا لم تكن فراشا عدم وجوده عندها وزاد المحلى ايضا انه لا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق اخذا بما ذكر قال شيخنا كانه يري بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلوق محسوب من الستة اشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة اشهر باعتبار كون زمن العلوق من جملة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكل بما سيأتي من الاستحقاق اذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لانا اذا مشينا على مقتضى ما نقرر بان حسبنا زمن العلوق من جملة الاربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلد لزيد من اكثر الحمل فليتأمل فانه قديلا تبس اه (قوله والوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحمل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق

منها وان كانت فراشا وزوج او سيد لانها اقل مدة الحمل فيعلم انه كان موجودا عندها (فان انفصل لستة اشهر فاكثر منها) والمرأة فراش زوج او سيد (وامكن كون الولد من ذلك الفراش لم يستحق) لاحتمال حدوثة من ذلك الفراش بعد الوصية

فلا يستحق بالشك ومنه يؤخذ اتجاه قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذي الفراش لها اي عادة فان احالته العادة كان كان بين اوله والوضع دون ستة اشهر او كان محسوخا كان كالدائم لا ياتي ان الظاهر وجوده عند الوصية الى اخره والحاقهم الستة اشهر فقط هنا بما فوقه لا يخالف ما ذكره في الطلاق والودع من الحاقها بما دونها لان الملاحظ في الاحتياط للوضع هو انما يحصل بتقدير لحظة العلوق او مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منها فنفقوصهما من الستة فصارت في حكم مادونها واما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي الاحتياط لذلك الا لا يمكن ان لا يقع بان يقارن الانزال العلوق والوضع اخر الستة فنظر وهذا الامكان والحقوق الستة هنا بما فوقه وهذا

الذي ذكرته هنا اولي من قول شيخنا في شرح منهجه ما حاصله ان العبرة بامكان مقارنة (٩) العلوق لاول المدة المستلزم لاحاق الستة بما

فوقه في الشكل ولا ينافيه من الحقها بما دونها لانه نظري في سائر الابواب للغالب انه لا مقارنة فلا بد من لحظة اه وذلك لان الغاء اللحظة في سائر الابواب نظرا لامكان المقارنة مناف لتصريحهم في محال متعددة باعتبارها بل مع لحظة اخرى للوضع فان اراد بذلك صحة كل من التعبيرين نظرا للامكان وللغالب قلنا يلزم انبهاهم المعتد لاذ لا بدري من ذلك ان العبرة بالامكان او بالغالب فالوجه بل الصواب ما قرره من الاخذ بالامكان هنا وبالغالب في بقية الابواب لما تقرره من الفرق فتأمل فانه مهم وسيعلم من كلامه قبيل العدد ان التوامين حل واحد فاندفع قول جمع يرد عليه ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخرينته وبين الاول دون ستة اشهر فانه يستحق وان انفصل لفرق ستة اشهر من الوصية (فان لم تكن فراشا) لزوج او سيدا وكانت (وانفصل) لدون ستة اشهر منه و (لاكثر من اربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم بخدوئه بعد الوصية (اولدونه) اي الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر

الفرق بين الدونين جعل مطلقا لدون مقابل الستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين (قوله في الشكل) أي في جميع الابواب هنا وغيره (قوله ولا ينافيه) أي كون العبرة بامكان المقارنة الخ (قوله من لحظة) أي للروط. (قوله بذلك) أي كون ما ذكرته اولي من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب) أي في جميعه (قوله في محال متعددة) كالطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله ولا ينافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله اخره وبذلك علم ان كلا صحيح (قوله من التعبيرين) أي الحاق الستة بما فوقها بما دونها (قوله وسيعلم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله عليه) أي المصنف (قوله لستة اشهر) عبارة المغنى وكذا الروض كما في اسم لدون ستة اشهر اه وعبارة السيد عمر قوله لستة اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقرره من الحقها بما فوقها اه وقال الكردى انه على حذف مضاف أي لدون ستة الخ (قوله لفرق ستة الخ) الاوفق لما قدمه لستة اشهر فاكثرا (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما اخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمرأة فراش زوج الخ بقوله وامكن كون الولد من ذلك الفراش فكان الانسب ان يربدا وكان عسوخا (قوله لدون ستة اشهر الخ) فيقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثرا منه فكان ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراش او اكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من اربع سنين لكن يحاج عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال لاقل اسم قوله ويقول عقب الخ اقول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا وانفصل لاكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراش او اكثر منه (قوله ولا اكثر) وقول المتن اولدونه كل منهما راجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي في المتن ولا ينافي رجوعه للتي في الشارح قوله الا في ان وجود الفراش ثم وعدمه هنا الخ اذ المراد وجوده ثم حقيقة وحكم عدمه هنا ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه اسم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغنى أي دون الاكثر وهو الرابع فاقل اه (قوله وبهذا) أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة اشهر فاكثرا (قوله وعدمه)

بأن انفصل لدون ستة اشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان اراد بذلك الخ) اقول وإن اراد أنه يعتبر الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيتوجه انه لم يعرف تحقيق احدهما بعينه (قوله ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان ات لدون ستة اشهر من الوصية بولد ثم بعده لدونها من الولادة باخر استحقاقه (قوله او كانت وانفصل لدون ستة اشهر منه) قد يقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وإن كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثرا منه وكان الذي ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراش او لاكثر منه ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من اربع سنين اذ لا فرق فيها بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لكن يحاج عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لاقل فليتأمل (قوله في المتن لاكثر من اربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن او لدونه) لا يقال هو راجع لعدم الفراش فقط وان اوهم تقرير الشارح خلافا له حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الا في وحاصله الخ لا نأقول بل راجع لها وقوله اولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

(٢ - شرواني وابن قاسم - سابع) وجوده عند الوصية اذ لا سبب هنا ظاهر يحال عليه وتقدير الزوال ساءة ظن هاروطه الشبهة نادر وهذا النصح الفرق بين الحاق الاربع بادونها لستة بما فوقها وحاصله ان وجود الفراش ثم وعدمه

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف لها فراس سابق ثم انقطع امامن لم يعرف لها فراس اصلا وقد

انفصل لاربع سنين فاقول  
ولسته اشهر فاكثر فلا  
استحقاق قطعا لانحصار  
الامر حينئذ في وطء الشبهة  
او الزنا وكلاهما يحتمل  
الحدوث فيضاف الى اقرب  
زمان يمكن لان اصل عدمه  
فما قبله قاله السبكي ويقبل  
الوصية ولو قبل انفصاله على  
المعتمد وليه بتقدير خروجه  
(وان اوصى لعبد) او امة  
وقد يشملها لغيره سواء  
المكاتب وغيره (فاستمر  
رقة) الى موت الموصى  
(فالوصية لسيدة) عند موت  
الموصى اى تحمل على ذلك  
لتصح وان قصد العبد على  
الوجه بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الا في الدابة  
كالصريح في ذلك وفارق  
بطلان نحو الوقف والهبة  
بهذا القصد لان الملك فيها  
ناجز وهو ليس من اهله  
وهنا منتظر ولعله يعتق  
قبل موت الموصى فيكون  
الملك له وقضيته صحة وقفه  
على زيد ثم عبد فلان وقصد  
تمليكك لان الاستحقاق فيه  
منتظر الا ان يقال وضع  
الوقف ان الملك فيه ناجز فلا  
نظر لهذه الصورة ويقبلها  
هو وان نهاه سيده ولان  
الخطاب معه لاسيده الا اذا  
لم يتاهل القن لنحو صغراو  
جنون على احد احتمالين  
لا يبعد ترجيحه ثم رايت  
شيخنا رجحه ويظهر ان  
السيد لو اجبره عليه لم

أى ولو حكما اه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع فاقول (قوله حيث عرف لها) أى لمن أوصى  
لحلمها وكذا يقال فى قوله امامن الخ اه ع ش (قوله سابق) اى على الوصية (قوله اصلا) اى لا قبل  
الوصية ولا بعدها (قوله واسته اشهر الخ) اى بخلاف ما لو انفصل لدون ستة اشهر من الوصية فانه يستحقه  
كما هو ظاهر للقطع بانه كان موجودا عندها ورغايته انه من شبهة او زنا وقد تقدم صحة الوصية للحمل  
منهما ع ش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتمد) وفاقا  
للتبعية وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه مغنى (قوله وقد يشملها) اى العبد الامم وقوله  
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) اى حقيقة عند ابن حزم وبجازا بارادة مطلق الرقيق  
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح الوصية لام ولده لانها تنعق  
بموته ومكانه لانه مستقل بالملك ومديره كالقن فان عتق المكاتب فهي له والا فوصية للوارث او عتق  
المدير وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا اجدهما قدم العتق فيعتق كله  
ولا شىء له بالوصية وإن لم يف الثلث بالمدير عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث اه  
(قوله عند الموت) اى وان لم يكن مالكه عند الوصية اه ع ش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية  
والمغنى وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد تمليكك فان قصده لم تصح كتنظيره فى  
الوقف قاله ابن الرفعة اه قال ع ش قولم تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق  
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها  
منتظر لتوقفه على القبض فان الملك انما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين  
العقد والقبض الواهب اه سم (قوله من اهله) اى المملك (قوله وهنا) اى فى الوصية للعبد مع قصد  
تمليكك (قوله فيكون المملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي مانصه او لا اى ولا يعتق فلما لك اه  
وزاد النهاية لكن المعتمد فى الشق الاخير بطلان الوصية كما افاده الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله  
لكن المعتمد اى على ما قاله السبكي ولا فاقا له السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) اى الفرق صحة الخ  
وهو متجه لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع نهايه ومغنى وشرح الروض قال ع ش قوله وهو متجه  
الخ هذا مخالف لما فى الوقف من انه لو قال وقتت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقرا كان منقطع الوسط  
الا ان يقيد ما فى الوقف بما اذا استمر رقه اه (قوله وقصد تمليكك) جملة حالية على تقدير قد او مصدر منصوب  
على انه مفعول معه (قوله ويقبلها هو) الى قول المتن وان اوصى لدابة فى النهاية الا قوله على احد احتمالين  
الى ويظهر وقوله ومعه وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطاب وقوله قاله الزركشى الى والعبرة  
(قوله لاسيده) عطف على هر من قوله ويقبلها هو (قوله لم يصح) اى قبوله باجبار (قوله لاسيده) اى  
وان مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) اى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا (أى ولو حكما) ولو قبل انفصاله على المعتمد كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامم  
وقوله لغيره متعلق بلعبد (قوله وان قصد العبد) اى وان قصد تمليكك كما يصرح به قوله بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به ايضا قوله الاق وبفارق العبد مع ما قبله (قوله  
لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه  
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث متقدح ان كان الملك انما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا  
صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض الواهب (قوله فيكون المملك له) زاد فى شرح  
الروض عن السبكي او لا اى ولا يعتق قبل موت الموصى فلما لك اه لكن المعتمد البطلان اذا لم يعتق  
قبل موت الموصى مر (قوله وقضيته صحة وقفه على زيد ثم على عبد فلان) اى فان مات زيد ولم يعتق  
عبد فلان انقطع الوقف حينئذ مر (قوله لاسيده) اى وان مات العبد كما قاله الشارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهم وقولهم لان الخطاب معه وانه لو أصر على الامتناع تاقى فيه ما  
باقى من ان الموصى له يجبر على القبول او الرد لانظر هنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت



الموصى فله) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حر حينئذ ولو عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا ما يابا يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حرية وبالباقى السيد قاله الزركشى وعليه فلا فرق هنا بين وجودها يابا وعدمها (١١) ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى

ذلك التفصيل بخلاف  
طروها بعدد العبرة في  
الوصية لمبعض وثم ما يابا  
بذى النوبة يوم الموت كيوم  
القبض في الهبة (وان عتق  
بعد موته) او معه (ثم قبل  
بني) القول بملكه للموصى  
به (على ان الوصية بم ملك)  
والاصح انها تملك بالموت  
بشرط القبول فتكون  
للسيد ولو بيع قبل موت  
الموصى فلم يشترى والا  
فلم يأنع ومحل ذلك كله في فن  
عند الوصية فلوا وصى لحر  
فرق لم تكن لسيده بل له  
ان عتق والا ففى في وتصح  
لقنه برقبته فان اوصى له  
بثلث ماله نفذت في ثلث رقبته  
فيعتق وباقي ثلث ماله وصية  
لمن بعضه حر وبعضه ملك  
للوارث ولقن وارثه  
وتوقف على الاجازة مطلقا  
مالم يبعه قبل موت الموصى  
والا ففى للبشرى (وان  
اوصى لدابة) يصح الوقف  
عليها كالحيل المسجلة او لا  
(وقصد تملكها او اطلق  
في اطلالة) لان مطلق اللفظ  
للتملك وهي لا تملك حالا  
ولا ما لا وبه فارقت العبد  
وتقبل دعوى الوارث المبطل  
بيمينه وفي البيان لو قال ما  
ادرى ما اراد مورثي بطلت  
قطعا (وان) قصد علفها  
او (قال ليصرف في علفها)

أى والراجح أنه ان امتنع من القبول والرد خير الحاكم بينهما فان أبى حكم عليه بابطال الوصية اه ع ش  
(قول المتن فله) أى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا نظر الى ذلك حيث صار حرا اه ع ش (قوله) لانها  
تمليك الخ) ويؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق بوجود صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك  
الموصى به وكذا لو قارن عتقه موت الموصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه فيما يظهر بما يأتى في الشرح  
والله اعلم اه سيد عمر وقد مر عن المغنى وشرح الروض في ام الولد والمدير ما يوافق النهاية وقوله ما يأتى  
الخ يعنى به قوله او معه (قوله) ولو عتق بعضه الخ) ولو باع بعضه فالموصى به بين السيدين اه مغنى (قوله)  
يقسم) أى الموصى به (قوله) انه يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ) وقوله بقدر حرية معتمد اه ع ش  
(قوله) ويفرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر ويفرق الخ) فيه نظروا الذى يتجه التفصيل هنا كشم  
ثم رايت كلامهم الا فى الوصية لعبد بثلث ماله يؤيد ما ذكرته ويقدح في فرق الشارح فراجعوه وتامله  
والله اعلم اه اقول راجعته ولم يظهر لى وجه التأييد بل لا يتصور فيما يأتى المماثلة كما لا يخفى (قوله) عند  
الوصية) أى للبعض (قوله) ذلك التفصيل) أى بين المماثلة وعدمها اه ع ش (قوله) والعبرة الخ)  
ولو خصص بها أى الوصية ببعض الحر والرقى او اخذ السيدين اختص اه مغنى (قوله) كيوم القبض  
الخ) فلو وقعت الهبة في نوبة احدى والقبض في نوبة الاخر كان الموهوب لمن وقع القبض في نوبته اه  
ع ش (قوله) والاصح انها تملك الخ) عبارة المغنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او  
بالموت فقط ففى للبعث وان قلنا بالقبول فقط فللمعتيق اه (قوله) والاصح) الى المتن في النهاية والمغنى  
الا قوله ولقن وارثه الخ) (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى  
اه سم (قوله) فلم يشترى) أى مشترى العبد (قوله) والا) أى بان بيع بعد موت الموصى اه ع ش  
(قوله) فان اوصى الخ) الاولى الواو بدل الفاء كفى المغنى وفيه ايضا مانعه وان اوصى له بمال ثم اعنته  
فهو له وابعاه فلم يشترى والا بان مات وهو فى ملكه فوصية للوارث وسياتى حكمها ولو اوصى له بثلث ماله  
وشروط تقديم عتقه فازمع عتقه بباقي الثلث انتهى (قوله) فيعتق) أى ثلث رقبته (قوله) وباقي ثلث الخ)  
الاولى وثلث باقى امواله الخ) (قوله) وباقي ثلث امواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له وهبت لك او  
ملكته رقبته اشترط قبوله فور الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعنته ففعل ولا تردى  
الوصية برده اه نهاية قال ع ش قوله اشترط قبوله فور الاى بخلاف ما لو قال او صيت لك برقبته فانه يشترط  
القبول بعد الموت وقوله برده اى العبد فيما لو قال لوصيه اعنته او نوى بقوله وهبتك نفسك او ملكته كما اعتاقها  
فلا يأنى قوله قبل ويشترط قبوله اه (ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله) وتوقف) أى الوصية  
لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث او باكثر منه وقوله مالم يبعه اى الوارث  
قنه والاولى الا ان اباعه (قوله) يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمغنى والنهاية في صورة الاطلاق عبارتها قال  
الزركشى وقياس ما مر في صحة الوقف على الحيل المسجلة وصحة الوصية لها اى عند الاطلاق بل اولى اه (قول  
المتن او اطلق) اى اطلق في قصده فلم بقصد شيئا اه رشيدى (قوله) لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى في  
النهاية الا قوله كما اشار اليه الاذرعى وقوله ولو المالك الى ولومات (قوله) وتقبل) وان قال اراد العلف  
صحت انتهى نهاية (قوله) المبطل) مفعول دعوى اه سم (قول المتن صحته) فلو باعها مالها قبل الموت  
انتقلت الوصية للبشرى او بعده ففى للبائع كالعبد في التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

(قوله) فقياس قولهم في الوصية لمبعض ولا ما يابا الخ) قد تقرر ان من حصلت حرية بعضه مع عدم المماثلة  
حكم الرقيق المحض (قوله) ويفرق الخ) يتأمل (قوله) عند الوصية) أى للبعض (قوله) فى المتن ثم قبل) يفيد  
اعتبار قبوله هو دون سيده ولو بعد عتقه بعد الموت (قوله) والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تأمل (المبطل)

بفتح اللام الما كول وباسكانها المصدر ونقلا عن ضبطه (فالمقول صحته) لان مؤنتها على مالها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يتعين صرفه  
في مؤنها وان انتقلت لآخر رعاية لغرض الموصى ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد به مالها وانما ذكرها تجملا او مباسطة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك الخ ففائدة كونه ملكه أن الدابة لو ماتت وقدمت من الموصى به شيء كان للبائع اه (قوله تعين له الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كالودفع درهمي لآخر وقال اشترى به عمامة مثلا اه (قوله ويتولاه الخ) أي الصرف الوصى الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان بما يخل بمروءة القاضى أو الوصى ولم يتبرع بها أحد فالذى يظهر لي أنها تتعلق أى المؤنة بالموصى به ولو أوصى بعلف الدابة التى لا تأكله عادة فالأقرب أنه إن كان الموصى جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرفت لما ملكها ولو كان العلف الموصى به مائتا كلة عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن ليس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالموات والاحتفاظ إلى أن يتأذى أكلها فليست له سم على حج اه ع ش (قوله او مامورا حدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى أو نائبه من مالك أو غيره ثم القاضى أو نائبه كذلك اه (قوله كان مابقى لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرى الخ) معتمده اه ع ش (قوله وأن لا تسكون الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرى معترضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كفرس قاطع الطريق والحربى والمحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله توقف البطالان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليقطعها الخ) يتجه فى المقيس والمقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتصريح به أخذ ما مر أنفا وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فالقول قول الوارث أخذ ما سبق اه سيد عمر (قوله بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق فى معنى اللام (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم (قوله ويظهر أنه يأتى الخ) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثانى تصح وتسكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتق فان مات كان مابقى منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

تعين له على الوجه كما أشار إليه الأذرى أخذ ما قالوه فى الهبة ويتولاه الوصى والا فالقاضى أو مامورا حدهما ولو المالك لا يسلم له بغير إذن أحدهما ولو مات كان مابقى لما ملكها كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الأذرى وإن لا تكون متخذة لمعصية كقطع الطريق اه وقياس ما يأتى من صحة الوصية لقاطع الطريق إلا أن قال ليقطعها توقف البطالان هنا على قوله ليقطعها عليها إلا أن يفرق بأن الوصية له لم تنحصر فى المعصية لاحتمال صرف الموصى به فى غير ذلك بخلافها فيها فان قصد ما بالرفق مع علم قطع الطريق عليها فيه إعانة على معصية ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته قن الغير وإن ذكرهم للدابة انما هو للغالب لا غير ومن ثم لو أوصى بعمارة دار غيره

مفعول دعوى (ويتولاه) أى الصرف الوصى وإلا فالقاضى لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصى أو الخاتم عن حمل العلف وتقديمه إليها أو كان ذلك بما يخل بمروءته ولم يتبرع بها أحد فهل تتعلق تلك المؤنة بالموصى به فيصرف منها لأنهم من تمة القيام بتلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة فيه نظروا الذى يظهر لي هو الأول فليست له ولو أوصى بعلف الدابة الذى لا تأكله عادة فهل تبطل الوصية أو ينصرف لما ملكها أو يفصل فان مات الموصى جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرفت لما ملكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مائتا كلة عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إذا ليس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالموات والاحتفاظ إلى أن يتأذى أكلها فليست له (قوله ولو مات كان مابقى لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالها عند الموت إلى غيره قبل القبول فالوجه أن المشتري قبوله هو مالها عند الموت وإن انتقلت عن ملكها أخذ ما اعتمده فى شرح الروض من أنها لو بيعت قبل موت الموصى كانت الوصية للبشرى أو بعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل أنه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه فيما مر أنها إذا ماتت الدابة كان العلف أو مابقى منها لما ملكها عند الموت (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح (قوله ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته قن الغير) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال هو فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى

لومت وثعين الصرف لعمارتها رعاية لغرض الموصى (وتصح لعمارة) نحو (مسجد) ورباط (١٣) ومدرسة ولو من كافر انشاء وترميمها لانها

من افضل القرب ولمصالحه  
لا لمسجد سيئ الاتباع على  
قياس لما سر آتفا (وكذا ان  
اطلق في الاصح) بان قال  
اوصيت به للمسجد وان  
اراد تملكه لما مر في الوقف  
انه حر يملك اى منزل منزله  
(وتحمل) الوصية حينئذ  
(على عمارته ومصالحه) ولو  
غير ضرورة عملا بالعرف  
ويصرفه الناظر للاهم  
والاصح باجتهاده وهى  
للكعبة وللضريح النبوى  
على مشرفه افضل الصلاة  
والسلام تصرف لمصالحهما  
الخاصة بهما كترميم ما  
وهى من الكعبة دون بقية  
الحرم وقيل فى الاول  
لمساكن مكة وللحرم يدخل  
فيهما مصالحهما ويظهر اخذا  
ما تقرروا ما قالوه فى النذر  
للقبر المعروف بمرجان  
صحتها كالوقف لضريح  
الشيخ الفلانى ويصرف فى  
مصالح قبره والبناء الجائز  
عليه ومن يخدمونه او  
يقرؤن عليه ويؤيد ذلك  
ما مر آتفا عن صحتها ببناء  
قبة على قبر ولى او عالم اما  
اذا قال للشيخ الفلانى ولم  
ينو ضريحه ونحوه فهمى  
باطلة (ولذى) ومعاهد  
ومستامن ولاهل الذمة  
او العهد لكن لا بنحو  
مصحف وذلك كما نحل  
الصدقة عليهم (وكذا

فى الوصية الخ متعلق بباتى (قوله لومت الخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه معنى (قوله نحو مسجد)  
اى بما فيه منفعة عامة فى القناطر والجسور والآبار المسبلة وغيرها اه ع (قوله ورباط) الى قول  
المتن ولوارث فى النهاية الا قوله وقيل الى ويظهر وفى المعنى الى قوله ويظهر الى المتن وقوله او يفعل كذا الى  
المتن (قوله انشاء وترميا) وهل يتوقف على انشاء صيغة وقف منه ام لا فيه نظر الا قرب الثانى حيث كانت  
العمارة ترميا واما لو اوصى بانشاء مسجد فاشترى قطعة ارض وبنائها مسجدا فالظاهر انه لا بد من الوقف  
لهما ولما فيها من الابدية من القاضى او نائبه مسجد او لو كان المسجد غير محتاج لما اوصى به الا لا فينبغى حفظ  
ما اوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان  
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه ع (قوله من القاضى الخ) اى ان لم يكن وصى والا فبنه او من  
نائبه اخذا ما مر انفاى الوصية للدابة وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فيه وقفة فليراجع (قوله لانها)  
اى عمارة نحو المسجد (قوله لا لمسجد سيئ) اى بالنسبة للمصالح كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله على  
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والا فقدر المستثنى منه بنفسه (قوله مرآتفا) اى فى شرح ان يتصور  
له الملك (قوله ويصرفه الناظر الخ) اى فليس للوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر او لمن اقامه مقامه  
ومثلها النذر للاضرة المشروعة كضريح امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه لمثلويه  
القائم بمصالحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه ان يصنع بذلك طالما لم يخدمه الذين جرت العادة بالاتفاق عليهم اه  
ع (قوله وهى للكعبة الخ) لو اوصى بدراهم لكسوة الكعبة والضريح النبوى وكانا غير محتاجين لذلك  
حالا وفيما شرط من وقفه لكسوتهما ما يفى بذلك فينبغى ان يقال بصحة الوصية ويدخر ما اوصى به او تجدد  
به كسوة اخرى لما فى ذلك من التعظيم اه ع (قوله ما وهى من الكعبة) اى سقط منها اه ع (قوله فى المغنى  
وينبغى كما قال ابن شعبة الخ) الحاق الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله فى الاول) وهى الوصية  
للكعبة (قوله وللحرم الخ) اى والوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم  
سم والاظهر انه للكعبة والضريح النبوى اه سيد عمر عبارة السكردى قوله وللحرم فيدخل فيها  
مصالحهما اى ولو اوصى حرم من الحرمين يدخل فى تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله  
لضريح) متعلق بضمير صحتها (قوله قبره) اظهر فى مقام الاخبار (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى  
لوصية للكعبة والضريح النبوى كما هو قياسه اه سم (قوله او يقرؤن عليه) هل المراد من اعتاد القراءة  
عليه او مطابق القارى وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه ع (قوله للشيخ الفلانى) اى  
اولئنى صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله ولم ينو ضريحه الخ) وتعلم باخباره اه ع (قوله فهمى باطلة)  
شمل قوله ولم ينو الخ ما لو اطلق وقياس الصحة عند الاطلاق فى الوقف على المسجد الصحة هنا وتحمل على عمارته  
ونحوها اه ع (قوله لا بنحو مصحف) اى حيث مات الموصى له كافر اما لو اسلم قبل موت الموصى تبين  
صحة الوصية كما تقدم للشارح فى البيع اه ع (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد اسلم (قول المتن وكذا حرى  
ومرتد) اى معينين اه معنى وصدرته ان يقول اوصيت لفلان ولم يزد وكان فى الواقع حر بيا او مرتدا اما  
لو قال اوصيت لزيد الحربى او الكافر او المرتد لم تصح ع (قوله فى الاصح) (قول المتن وقال فى الاظهر) قال فى  
القوت والخلاف فى الحربى او اوصى للقائل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو  
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال انه لو اوصى لرقيق يقتله فآل الامر الى

الثانى تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كانت او ماتى منها للسيد لانها بالموت  
انصرفت له كما ان الدابة اذا نقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)  
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى الوصية للكعبة والضريح النبوى كما  
هو قياسه (قوله فى المتن وقال فى الاظهر) قال فى القوت والخلاف انما هو فى الوصية للقائل الحربى او اوصى

حربى) بغير نحو سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يمت على رده (فى الاصح) كالصدقة ايضا وفارقت الوقف بانه يزداد للدوام  
وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردة والامن يرتد او يحارب او يفعل كذا وهو مخصية بل او مكروه فيما يظهر (وقاتل)

حصولها له بعته كما سبق تبين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اه سم (قوله بان يوصى الخ) عبارة المغنى وصورته ان يوصى لجارحه ثم يموت او لا انسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له لان الوصية لعبد وصية لسيده كما مر اه (قوله ولو عمدا) اى تعديا اه مغنى (قوله باعتبار الاول) اى بالمجاز الاول (قوله ضعيفا) اى ضعيفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه ع ش (قوله الا ان جاز قتله) اى فيصح وصية الحربى لمن يقتله (قوله بعد القتل) اى ولو تعديا اخذ ايمام مر (قوله الا ان جاز قتله) اى الموصى وقوله بعد القتل اى بعد حصول سبب القتل كان جرعه انسان ولو عمدا ثم اوصى للجرح ومات الموصى وقبل الموصى له الوصية او مان حصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر اوصيت للذى قتل فلانا بكذا وتصح الوصية لان الغرض من قوله للذى قتل فلانا تعيين الموصى له لاحله على معصية اه ع ش (قول المتن ولو ارث) فرع فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات راوصى جماعة وجعل زوجته احد الاصياء راوصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما ياخذ احد الاصياء الجواب والذى يظهر استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاصياء لانه ليس تبرع عا محض بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها واقول قديفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة ان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان وازاد ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل توقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره اه سم (قول المتن لو ارث) اى وتصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اه مغنى (قوله من ورثة متعددين) سيدكر محترزه (قول المتن ان اجاز الخ) اى وتنفيذان اجاز الخ فهو قيد لحذف اه بجزى مى (قوله المطلقين) الى قوله ويوجه بانه فى النهاية والمغنى (قوله المطلقين التصرف) نعمت للورثة وكان الاولى لفظا ومعنى جملة نعمت الباقى (قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن اى وتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله للخبر بذلك) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يبيحها الورثة رواه البيهقى باسناد قال الذهبى صالح اه (قوله صالح) اى ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغنى فائدة من الخيل فى الوصية للوارث الخ (اخذه) اى الوارث وقوله على اجازة اى من بقية الورثة وقوله لولده اى الموصى اه ع ش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغنى فاذا قبل لزمه دفعها اليه اه (قوله للابن) الا وفق للقاتل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو اوصى لمن يقتله ان الوصية باطلة اه وقد يقال انه اذا اوصى لرقيق لعل صورته اذا اوصى له ان يقتله اما اذا اوصى له ولم يقيده فقتله وآل الامر له فلا يتيبن فسادها وآل الامر الى حصولها له بعته كما سبق انما يتيبن فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره وقد يقال انه لو تحتم قتله حرابة او رجعة فاوصى ان يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية له كالاجرة والجمالة اذا توجه ذلك عليه لقديت المثل فنام له كلام القوت وقياس ما قاله او لا صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا (قوله واسناد صالح) اى كما قاله الذهبى قال فى شرح الروض لكن قال البيهقى ان عطاء اى راويه عن ابن عباس غير قوى ولم يدرك ابن عباس اه (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات راوصى جماعة وجعل زوجته احد الاصياء راوصى لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما اوصى به للاوصياء لانها وارثة الجواب اما اصل الوصية الموارث فلا يطاق القول باطالها بل هى موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذى يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاصياء لانه ليس تبرع عا محض بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر لى وقد رفع الدوال الى الشيخ شمس الدين المقيسى ووافقت على ما اقيمت به الى الشيخ سراج الدين العبادى بخلافه ووافق نصيب الزوجة جريا على القاعدة ولم تظهر لى موافقة اه (واقول) قديفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصايا فاستحق الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجازوا فليتامل وفى الشق الاول اوزاد

بان يوصى لشخص فيقتله هو او سيده ولو عمدا فهو قاتل باعتبار الاول (فى الاظهر) لانها تمليك بعقد فاشبهت الهبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ولا تصح من يقتله الا ان جاز قتله وتصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله الا ان جاز قتله (ولو ارث) من ورثة متعددين (فى الاظهر) ان اجاز باقى الورثة المطلقين التصرف وقلنا بالاصح ان اجازتهم تنفيذ لا ابتداء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث للخبر بذلك واسناد صالح وبه يخص الخبر الاخر لا وصية لو ارث وحيلة اخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف اى وهو ثلثه فاقول ان تبرع لولده بخسائة او بالفين كما هو ظاهر فاذا قبل وادى للابن ما شرط عليه اخذ الوصية ولم يشترك فيه الورثة الابن فيما حصل له ويوجه بانه لم يحصل له من مال الميت شىء يميز به حتى يحتاج لا اجازة بقية الورثة



فيه ومنه يؤخذ ما اقيمت به انه لو اوصى المستولد به كذا ان خدمت احدا وولاده كذا بعد موته ففعلت استحققت الوصية من غير اعتبار اجازة البقية لما تقرر انه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علق عتق عبده بخدمة بعض اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة

للخدم من جملة التركة قال شارح وقيدت الوارث في الماتن بالخاص احتراز عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثالث فاقول فصيح قطعاً ولا يحتاج للاجازة الامام ويرد بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه كما يعلم مما مر في ارث بيت المال وخرج بما ذكرته وصية من ليس له الا وارث واحد فانها باطلة لتعذر اجازته لنفسه وسياتي ان الامام تتعذر اجازته بما زاد على الثلث لان الحق للسلبيين ولا تصح اجازة ولي محجور ولا يضمن به الا ان قبض بل توقف الى كاله على الاوجه وان استبعده الاذرعى بعد ان رجحه مرة والبطالان اخرى بل قال قد اقيمت به فيما لا احصى وانتصر له غيره لعظم الاضرار بالوقف لاسيما فيمن اوصى بكل ماله وله طفل محتاج ويرد بان التصرف وقع صحيحاً فلا مساع لا بطلاله وليس في هذا اضرار لا مكان الاقراض عليه ولو من بيت المال الى كاله وظاهر ان القاضى في حالة الوقف يعمل في بقاءه وبيعه وايجاره بالا صلح ومن الوصية له ابراه

لما قبله للولد (قوله ومنه) اى التوجيه المذكور (قوله كذا) اى سنة مثلاً وقوله بعد موته متعلق بقوله خدمت (قوله انه الخ) اى الاحد المخدم (قوله فانه يحتاج) اى العتق (قوله قال) الى الماتن فى النهاية الا قوله وخرج الى وسياتي (قوله قال شارح الخ) وافقه المغنى (قوله كوصية من لا يرثه) اى لا انسان اه معنى (قوله ولا يحتاج) اى نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصى له) ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ او لا خصوصه مطلقاً فهو بمنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبى سم على حجج اه رشيدى (قوله فلا يحتاج الخ) اى لا نه ليس بوارث اه عش (قوله بما ذكرته) اى بقوله من ورثته متعدد (قوله وصية من ليس له الا وارث واحد) اى لذلك الوارث الواحد اه سم (قوله فانها باطلة) على الاصح اه معنى (قوله لتعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى سحت ان اجاز البقية سم وهو وجهه فالاولى التعليل بانه يستحقه بلا وصية فهى لا غية نظير ما ياتي في الماتن بل هى من جزئياته فلا حاجة لا يرادها وتقييد الماتن بما يخرجها اه سيد عمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضى اعتبار اجازة الوارث الموصى له اذا لم ينفرد ايضاً (قوله ولا تصح) عطف على قوله وسياتي الخ عبارة المغنى وبالمطالعين التصرف ما لو كان لهم صغير او مجنون او محجور عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهى احسن سبكا (قوله ولا يضمن بها) اى الولي بالاجازة اه عش (قوله بل توقف) اى الوصية اه رشيدى (قوله الى كاله) سياتي في الوصية لا جنى باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغى ان ياتي نظيره هنا ايضاً اه سيد عمر (قوله وان استبعده) اى الوقف (قوله والبطالان) عطف على الهاء في رجحه (قوله به) اى البطلان (قوله فلا مساع) عبارة النهاية فلا مسوغ اه (قوله بالاصح) واذا باع او آجر ابقى الثمن او الاجرة الى كمال المحجور فان اجاز دفع ذلك للموصى له والا قسمه على الورثة كما هو ظاهر رشيدى (قوله ومن الوصية) الى الماتن فى المغنى (قوله له) اى للوارث (قوله ابراه وهبته الخ) اى فيتوقف نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت او المتعلقة بالموت اماماً منجزه في الصحة فينفذ مطلقاً ولا حرمة وان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الا ترى اه عش (قوله ولا بد لصحة الاجازة الخ) عبارة المغنى ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كالا براء عن مجبول نعم ان كانت الوصية بمعين كعبد وقلو ابعدا اجازتهم ظننا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلاً وتلف بعضهم دين على الميت سحت اجازتهم فيه وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجهز الجهل بقدر التركة كان قال كنت اعتقدت كثرة المال وقد بان خلافه صدق يمينته في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال عند الاجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله لسياتي) اى في اوائل الفصل الا ترى زاد النهاية فلو اجاز عالماً بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجزت ظاناً حيازتى له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللوصى له تحليفه على نفي علمه بشريكه فيه اه قال الرشيدى قوله في نصف نصيب الخ لعلمه مفروض فيما اذا كان الموصى به النصف

ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل تنوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره (قوله مما مر في ارث بيت المال) قد مر هناك ان التحقيق ان الوارث المسلمون جهة الاسلام وبه يعلم ما في رده المذكور وقوله فيه لا خصوص الموصى له ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ لا خصوصه مطلقاً ومنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبى (قوله الا وارث واحد) اى لذلك الوارث الواحد (قوله لتعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى سحت ان اجاز البقية (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنقدم غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المجاز او عيناً فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي (ولا عبرة بدهم واجازتهم في حياة الموصى)

إذ لاحق لهم حيثئذ لا احتمال برئوهم ووتهم بل بعده وثبة في الواقع وإن ظنه قبله كما يعلم مما مر فيمن باع مال أبيه ظانا حياته فجزم بعضهم بطلان  
القبول قبل العلم بموت المورث وإن بان بعده غير صحيح ولو تراخى الرد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتمد الآتي إلا من حينه  
كذا قاله غير واحد وقضيته أن الموصي له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيده أن الإجازة تنفذ لا ابتداء عطية إذ

والمشارك مشارك بالنصف اهـ (قوله إذ لاحق) إلى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حيثئذ) أي في حياة  
الموصي (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وإن ظنه) أي ما ذكر من الرد والإجازة اهـ ع ش قبله أي الموت (قوله  
فجزم الخ) مبتدأ خبره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصي له أو بقية الورثة (قوله وإن  
بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اهـ رشيدى (قوله ولو تراخى الرد) أي رد باقي الورثة عن القبول أي  
قبول الوارث الموصي له الوصية هذا ما يقتضيه المقام وإلا فالخلاف الآتي فيما إذا رد الموصي له بعد قبوله  
الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتمد الآتي) أي في فصل  
المرض والخوف في شرح ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي قوله إلا من حينه أي الرد (قوله إذ صريحه) أي  
أن الإجازة تنفذ الخ (قوله أن المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول المملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير  
الروض بأنهم أوقفوا على إجازة بقية الورثة ليس لأصل المملك بل لدوامه وتمامه اهـ سم (قوله بذلك) متعلق  
بالمملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالمهبة الخ) فيه أن الهبة قبل القبض غير مملوكة راسا بخلاف ما هنا  
على هذا التقدير اهـ سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصي له للزوائد (قوله دون القبول الخ)  
الأنسب لما بعده دون الوصية (قوله في مبحثه) أي القبول (قوله لحدث له) أي للموصي (قوله قبل موته) للجرد  
التأكيد (قوله فوصية لأجنبي) أي فتصح بلا إجازة أن خرجت من الثلث وتوقف عليها أن لم تخرج منه اهـ  
ع ش (قوله قبله) أي الموصي (قوله فوصية لو ارث) أي فتوقف على الإجازة مطلقا (قول الماتن لكل وارث)  
خرج به مال الوصى لبعضهم بقدر حصته كان أو وصى لأحد بنيه الثلاثة بثلاث ماله فانها تصح وتوقف على  
الإجازة فإن إجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مغنى وسم (قول الماتن وبعين الخ) أي ولكل وارث  
بعين هي الخ فخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى اهـ سم قال المغنى والدين كالعين فيما ذكر كما  
بمحنة بعض المناخرين اهـ (قول الماتن وتفقر إلى الإجازة) سواء كانت الأعيان مشلية أم لا اهـ نهاية قال  
ع ش عبارة الزبادى وإنما يظهر الافتقار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أما المشليات كالثلاثة  
أصع حنطة أو وصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنه ولا وارث له سواهما فتصح ويظهر أنه لا يفقر إلى الإجازة  
إذا كانت الأصع مختلفة متحدة النوع وقسمها ثم أو وصى أو كانت غير مختلفة ولكنها متحدة الصفة اهـ وهو  
مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مشلية على ما لو اختلفت صفتها بحيث تختلف الأغراض فيها اهـ  
(قوله لا اختلاف الأغراض) إلى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صحت بيع عين الخ) أي ويتعين على  
الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لا احتمال أن يتعاق بالوصية له غرض الموصى كالرفق به أو بهد ماله من  
الشبهة اهـ ع ش (قوله في قول الموصى) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مفوض أمره له (قوله أنه  
لا يأخذ الخ) مقول قال (قوله لأنه) أي الفلان الوصى (قوله ثم أحفاده الخ) عطف على أقاربه (قوله وهنا

صريحه أن المملك هو  
الوصية والقبول فيكون  
الرد قاطعا للملك بذلك  
لا رافعا له من أصله إلا  
أن يقال هو ملك ضعيف  
جدا فلا يقتضى ملك الزوائد  
كالهبة قبل القبض وهذا  
أقرب (والهبة في كونه  
وارثا يوم الموت) أي وقته  
دون القبول كما يعلم مما  
سأذكره في مبحثه فلما وصى  
لأخيه فحدث له ابن قبل  
موته فوصية لأجنبي أو ولد  
ابن مات قبله فوصية لو ارث  
(والوصية لكل وارث بقدر  
حصته) مشاعا كنصف  
وثلاث (لغو) لأنه يستحقه  
بغير وصية ويظهر أنه لا  
يأثم بذلك لأنه موقوف كالمعنى  
الشرعى لا يخالف له بخلاف  
تعاطى العقد الفاسد  
(وبعين هي قدر حصته)  
كان ترك ابنين ودارا وقتما  
قيمتها سواء فخص كلا  
بواحد (صحيحة وتفقر إلى  
الإجازة في الأصح)  
لا اختلاف الأغراض  
بالأعيان ولذا صحت  
بيع عين من ماله لزبد  
ولو وصى للفقراء بشيء لم  
يجز للموصى أن يعطى منه  
شيئا للورثة الميت ولو فقرا كما  
نص عليه الشافعى رضى  
أنه عنه في الام حيث قال في

قول الموصى ثلث مالى لفلان يضعه حيث يراه الله تعالى أى أو حيث يراه هو أنه لا يأخذ منه لنفسه شيئا ولا يعطى منه الحق  
وارثا للميت لأنه إنما يجوز له ما كان يجوز للميت بل يصرفه في القرب التي ينتفع بها الميت وليس له حبسه عند ولا إيداعه لغيره ولا يبق منه في  
يأخذ شيئا يمكنه أن يخرج منه ساعة من نهار ولفقراء أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد تعففا وفقرا أولى اهـ ملخصا وكأنه أراد بأحفاده  
بجاره من الرضاغ لينتظم الترتيب وإنما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لأن المملك ثم لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهنا

الحق لبقية الورثة ولم يمت فلم يعطوا رة وقضية تعليلهم رضى الله عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر ان بقية الورثة لورثوا باعطاء الوارث الفقير  
جازوا وهو محتمل لان الوصية له اذا نفذت برضاها مع التصريح به فاولى اذا دخل ضمنه اولك رده يمنع دخوله فيها هنا بالكلية لما ياتي انه لا يوصى  
له عادة فلا يتصور الا جازة حيث يتخلف ما اذا نص عليه وهذا هو الوجه للموصى به شروط منها كونه قابلا للنقل بالا اختيار فلا تصح بنحو  
قرود وحقذف لغير من هو عليه ولا يحق تابع لذلك كاختيار وشفعة لغير من هي عليه (١٧) لا يبطلها التاخير لنحو تاجيل الثمن وكونه

مقصودا بان يحل الانتفاع  
به شرعا فتصح بعين مملوكة  
للغير كما ياتي (ونصح بالحل)  
الموجود والابن في الضرع  
وبكل مجمول ومعجوز عن  
تسليمه وتسليمه يظهر في  
الوصية بالابن الموجود اذا  
ما ذكر في الحمل ان العبرة  
بما وجد عند الوصية دون  
ما حدث بعدو انه يقبل قول  
لوارث في قدره يمينه وان لو  
انفصل ضمن كانت الوصية  
في بدله والا فلا (ويشترط)  
لصحة الوصية به (انفصاله  
حيال وقت يعلم وجوده  
عندها) اي الوصية اما في  
الآدمي فاتي فيه ما تقر  
في الوصية له واما في غيره  
فيرجع لاهل الخبرة في  
مدة حمله ولو انفصل حمل  
الآدمية بجنابة مضمونة  
نفذت الوصية فيما ضمن به  
بخلاف حمل البهيمة لان  
لواجب فيه ما نقص من  
قيمة. وهو لا تعاق للموصى  
له بشئ منه وانما لم يفرقوا  
فيما مر في الموصى له بين  
المضمون وغيره لان المدار  
فيه على اهلية الملك كما مر  
ويصح القبول قبل الوضع  
لان الحمل يعلم وتعبيرهم  
بالحي للغالب اذ لو ذبحت  
الموصى بحملها فوجد

الحق) الانسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تامل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله وقضيته الخ  
(قوله فاولى الخ) فيه تامل (قوله للموصى به) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله فتصح الى المتن (قوله  
لغير من هو الخ) وتصح بمن هو عليه والعفو عنه في المرض نهاية ومعنى (قوله لا يبطلها الخ) اي اما التي  
يبطلها التاخير فلا يتصور الوصية بها لان اشغاله بالوصية يفوت الشفعة لم يبق شئ يوصى به اعرش (قوله  
فتصح الخ) هذا التفرع فيه نظر (قوله والابن الخ) اي والصوف على ظهر الغنم كما جزم به البغرى وقال ويجز  
على العادة اه معنى (قوله وبكل مجمول) اي ويرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصى اه عرش عبارة  
المغنى وتصح الوصية بالمجمول كالحمل الموجود في البطن منفردا عن امه او معها او عبد من عبيده اه (قوله  
ومعجوز الخ) كاطير الطائر والعبد لا يبق اه معنى (قوله في الوصية بالابن الخ) وكذا في الوصية بالصوف  
اه معنى (قوله لو انفصل) اي اللب (قوله وضمن) ببناء المفعول (قوله والا) اي بان انفصل بجنابة نحو الحربي  
مثلا (قوله لصحة الوصية) الى قول المتن وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويمكن الى واذا قوله وتعبيرهم  
الى المتن (قوله لاهل الخبرة) اي قول اثنين منهم فيما يظهر اعرش (قوله ولو انفصل الخ) اي ميتا معنى وسم  
(قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة امه اه عرش (قوله بخلاف حمل البهيمة) اي اذا انفصل ميتا اما اذا  
انفصل حيا متالما بالجنابة واستمر متالما بها الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتامل اه سم (قوله ما نقص  
الخ) اي بدله (قوله بشئ منه) اي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه معنى (قوله وغيره) كحمل المرتدة  
من مرتد حيث اسلم بعد الوصية احد اصرو له اه عرش (قوله يعلم) اي على الراجح اه معنى (قوله احلته  
ذاتها) في التقيد به نظر لما سياتي من صحة الوصية بالاختصاص فلعله ليصح تعبيره بالملك في قوله ملكه الخ  
او يفرق بين ما هنا وما سياتي اه سيد عمر ولعل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله وبدة الخ) اي ومقيدة  
معنى وعش (قوله ومطلقة) ويحمل الاطلاق على التايد ورض ومعنى وعش (قوله ولو لغير الموصى  
له الخ) عبارة للمغنى وتصح بالعين دون المنفعة وبالعين لواحد والمنفعة لآخر اه (قوله ويمكن) من الافعال  
وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيلها فاعله عبارة للمغنى وانما صح في العين وحدها لشخص مع عدم  
المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له باجارة او اباحة او نحو ذلك اه (قوله والا) اي وان لم يقبله (قوله لسكر  
الذي في الروضة هنا صححتها الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله وان لم يقبل ذلك) اي ان ملكته (قوله او  
شرعا) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صورته مالومات مورثه مديونافيصح ايضاؤه بما ورثه منه مع انه  
مرهون شرعا بدين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستغرقا لقيمتها اه

بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى (قوله ولو انفصل حمل الآدمية) اي ميتا (قوله بخلاف حمل البهيمة)  
اي اذا انفصل حيا متالما بالجنابة واستمر متالما بها الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتامل (فرع) في فتاوى  
السيوطي ما نصه مسألة اوصى لرجل بماسيحه الله تعالى لأمته من الاولاد وله وارث مستغرق ثم توفي  
وقبل الموصى له وعلم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الامة المذكورة فاولدها ولدا فهل يكون  
الولد رقيقا او بنقده حر او اذا انعقد حر ايلزمه القيمة او لا الجواب هذه المسئلة لم ارها منقولة لكن مقتضى  
ما ذكره الاصحاب في صورة نظيرها ان الولد بنقده حر او ان عليه قيمته للموصى له اه (قوله او شرعا) يمكن ان  
يكون من صورته مالومات مورثه مديونافيصح ايضاؤه بما ورثه منه مع انه مرهون شرعا بدين مورثه (قوله

(٣) - شرواني وابن قاسم - سايع ) ببطنها جنين احلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر  
(وبالمنافع) المباحة وجدها مؤبدة ومطلقة ولو لغير الموصى له بالعين لانها اموال تقابل بالعوض كالا عيان ويمكن صاحب العين المسلوقة  
المنفعة تحصيلها واذا رد ذو المنفعة انتقلت للورثة لا للموصى له بالعين (وكذا) تصح الوصية بمملوك للغير ان قال ان ملكته ثم ملكه والا فلا كما  
اعتمده جمع متأخرون ورحى الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صححتها وان لم يقبل ذلك ويرهون جعلوا او شرعنا ان بيع

في الدين بطلت وإلا فلا والقياس صحة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقبل فك الرهن نظير ما مر من صحته قبل علمه بالموت اعتبارا بما

في نفس الامر واقفاء غير واحد بطلانها بموت الرهن وان انفك الرهن ليس في محله (بشجرة او حمل سيحدثان) ثناء لان الحمل لسكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الاولى سيحدث (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها رفق بالناس ولاحق في الموجود عندها بان ولده الآدمية لدون ستة اشهر منها مطلق او لدون اكثر من اربع سنين وليست فراشا او البهيمة لزمن قال الخبراء انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التدريب في الوصية بدابة نحو حمل وصوف ولبن موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب بقاؤه الى الجذاذ ونظير اعتبار الوصية هنا مالو اوصى لا ولا فلان فانه انما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للدوام كما مر وهي بما تحمله ولانية لكل حمل علي الاوجه لان العموم ثم رايتم ما ساذكره عن الزركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحته واذا استحق الثمرة فاحتاجت هي او اصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما كما مر ويظهر أن

سيد عمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه قال سم ثم ذكر كلاما حاصله الميل الى انه اذا انقطع التعاق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر فيه نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لاثم إلا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) اي الوصية بالموهون وقوله بموت الرهن أي قبل فك الرهن وقوله وان انفك الخ أي بعد الموت (قوله ثناء) الى قول المتن وخمر في النهاية الا قوله ثم رايتم الى واذا استحق وقوله وكل نحو صيد الى بخلاف وقوله قبل الى ويؤخذ (قوله لان الحمل لسكون الخ) دفع به ما قبل ان الحمل اعم من الثمرة فلا يصح تثنية الضمير بعده لان شرط التثنية بعد العطف باو وقوعها بين حديثين وحاصل الجواب انه اذا اريد بالحمل الحيوان كان مباينا للثمره فتعين التثنية وكتب عليه سم دلي حجة اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتوزيع وقد يدعى هنا انها اه ع ش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تثنية الضمير بعد العطف باو مذهب كوفي اما البصري فيقرده فكان الاحسن المصنف ان يقول سيحدث اه (قوله فيها) اي الوصية (قوله رفق بالناس) وتوسعة فتصح بالمعدوم كما تصح بالمجهول اه غني (قوله ولا حق له الخ) اي للموصى له عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة اشهر لم يكن موصى به لانه كان موجودا وانما اوصى بما سيحدث او لا اكثر من اربع سنين كان موصى به او بينهما وهي ذات زوج صححت والا فلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه ع ش (قوله اولدون اكثر الخ) أي لاربع سنين فاقول اه نهاية (قوله قال الخبراء) اي اثنتان منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم وجرى ع ش على التقضية المذكورة عبارته اي فاذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والصوف اللذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانهما الورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بدابة نحو حمل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة ماؤبرة وقت الوصية والحادثة بعدها قبل موت الموصى فانها الورث اه ع ش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية ابقاءه من الافعال وهي احسن (قوله ونظير) مبتدأ خبره قوله مالو اوصى (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) اي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله اي كل من الدابة والشجرة متعاق به وقوله لكل حمل اي شامل له خبره عبارة المغني واذا اوصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وان اطاق فقال اوصيت بما يحدث قبل يوم كل سنة او يخص بالسنة الاولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرفعة وسكت السبكي اه (قوله اخراج الخ) متعاق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة) اي بالموت والقبول وقوله واحدا منهما اي من الوارث والموصى له (قول المتن وباحد عبديه) وتصح بنجوم

والقياس صحة قبول الموصى له الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه ثم اذا انقطع التعاق بعد القبول فهل يمكن من حين الانقطاع فقط وان لزم تخاف المالك عن القبول بعد الموت لانه مانع او يتبين الملك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعاق المانع منه الا ان يدعى انه مع انقطاع التعاق تبين انه غير مانع وفيه نظر اذ يلزم تبين صحة البيع اذا انقطع التعاق ولا سبيل اليه (قوله نظير ما مر) في كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لاثم إلا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتوزيع وقد يدعى هنا انها اه (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف



ويعينه الوارث لانها تحتمل الجبالة فالابهام اولى ولا تالم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لاجل سيحدث (و بنجاسة يحل الانتفاع بها) اثبت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالارث

والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير محترمة وخنزير وفرء وكلب عقور وكلب نحو صيد لمن لا يصيد مثلا بناء على الاصح من حرمة اقتناؤه لانه يتنافى مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلم) وجره وقابل للتعليم لحل اقتنائهما ككلب يحرس الدور قيل ولا يسمى معلما لانه يدفع بطبعه وفيه نظرو والمشاهدة تردده يؤخذ من حل اقتناء قابل التعليم حل الاقتناء لمن يريد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزبل) ولو من مغالطة على الوجه لتسميد الارض والوقود وميتة ولو مغالطة لاطعام الجوارح (وخمر محترمة) وهي ما عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شيء ويتجه انه لو غير قصد قبل تخمرها تغير الحكم اليه وانها لا تدفع الدوصى له بل لثقة الا ان عرفت ديانتها وامن شربها وباحت ابن الرفعة فيما ليس من عودها خلا لا يصنع آدمى اى بعين حرمة امسا كها فلا تصح الوصية بها ونزع بانه قد يستعملها في اغراض آخر كاطفاء نار ويرد بان اليأس من تحملها صيرها كغير المحترمة وهي

الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكانب وان لم يقل ان عجز نفسه اه (قوله ويعينه) الى قوله قيل في المغنى (ويعينه الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الروض والارشاد مع شرحهما عبارتهما والتعيين للمبهم منهما ووجب على الوارث اه وعبارة ع ش والمراد بقوله ويعينه الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين ادون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عينه لغيره ام لا فيه نظرو والا قرب الثاني لانه بتعيينه له تعلق به اختصاص الموصى له ويؤيده ما سياتى في الفصل الاقنى بعد قول المصنف وفي قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للمجيز قبل القبض اه (قوله لكونه تابعا) اى للموصى له اه ع ش (قوله والهبة) اى صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله كخمر الخ) قضية وان تحملت ويحتمل تقييدها بما اذا لم تخلل فليراجع اه ع ش (قوله لمن لا يصيد الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما ياتى عبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه (قوله من حرمة اقتناؤه) اى كلب نحو الصيد وقوله لاهى لمن لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) تعليل لقوله لا بما يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في الماتن وحال من فاعل ينافى (قول الماتن ككلب معلم) شمل كلامه ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما وهو كذلك فتجوز الوصية له بها كما اعتمدته والدرجحة الله تعالى لتمسكه من نقل يده لمن له اقتناؤه اه نهاية وفي المغنى مثله (قوله ولا يسمى) اى كلب يحرس الدور (قوله والمشاهدة تردده) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لمن يريد تعلم الصيد) اى او يرشد اماشية حالاه ع ش (قوله تعلم الصيد) اى الاصطياد بالكلب (قوله وميتة) عطف على كلب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) مخرج لما عصرت بقصد ان تستعمل عصير الودبسا مثلا وظهر انها محترمة فلو عبر كغيره تبع للرافعى فى احدى عبارتيه المختارة وهى ما عصرت لا بقصد الخمر لكان اولى والله اعلم اه سيد عمر (قوله ولا بقصد شيء) اى او كان العاصر لها ذميا ولو بقصد الخمر اه ع ش (قوله قبل تخمرها) اى او بعده سم وع ش (قوله وانها لا تدفع الخ) قد يقال لو تم لزم ان يجب نزع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثمة وهو محل تأمل الا ان يفرق اه سيد عمر ولعل وجهه انه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (فلا تصح الخ) خالفه النهاية والمغنى واعتمدا النزاع الاقنى (قوله ويرد) اى النزاع المذكور (قوله وهى) اى الخمر الغير المحترمة (قوله مطلقا) اى لتلك الاغراض او لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو ارجحهما شرح اه سم اعبارة النهاية هنا بخبر الوارث وان لم يحتج لواحد منها او كان ما اعطاه له لا يناسب حاله اه وفي المغنى

على بداية (قوله وكلب نحو صيد الخ) (فرع) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب فى المسئلة الاتية خلافا لقول الشارح الاقنى اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل) فيه نظرو والفرق يمكن (قوله ولو مغالطة) شامل لميتة الخنزير والكلب العقور وتقدم انهما نفسيهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه او بعده (قوله ونوزع) اعتمدته (قوله ويرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة اما حرام امسا كها الفساد القصد ولا (قوله وهى لا يجوز امسا كها لتلك الاغراض) قد يقال بل ينبغي جواز امسا كها لتلك الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغيير القصد بعد التخمر لان امسا كها لها حاصلة تغيير القصد بعد التخمر بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفاء النار وكعصرها بقصد الخلية فى جماعها محترمة وهى الذى يظهر فليتأمل (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو

لا يجوز امسا كها لتلك الاغراض بل تجب اراقتها فورا مطلقا (ولو اوصى) لشخص (بكلب من كلابه) المنتفع بها ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (احدها) بخبر الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معا لان احتاج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يحتج لواحد منهما لما مر من بطلان الوصية (تنبيه) قضية قولهم بخبر الوارث هنا وفي مسائل تاتى

قوله فيما مر انفا ويعينه الوارث انه لا دخل للوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كاله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكاله فان قلت لم يتصرف الوصى او الولي و يؤمر في التعيين بالاحوط للوارث قلت لو قيل به لم يبعد الا ان يكونوا المحور انه قد يخطئ في تعيين الاحط فيتضرر ( ٣٠ ) المالك وهو بعيد فان عد التهم وحده يمنع ذلك ( فان لم يكن له ) عند الموت اذ العبرة به

(كلب) ينفع به (لغت) الوصية وان قال من مالي لتعذر شرائه ولا يكلف الوارث انها به وبه فارق عبدا من مالي ولا عبده (ولو) كان له مال و كلاب) منتفع بها (ووصى بها او ببعضها) فالاصح نفوذها في الكلاب جميعها (وان كثرت وقل المال) وان كان ادنى متقوم كدائقي اذ الشرط بقاء ضعف الموصى به للورثة و قليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدير ان لا مال وان لها قيمة حتى تنفذ في ثلثها فقط يشبه التحكم ولو اوصى بثلثه لواحد وبها الآخر لم تنفذ الا في ثلثها كما لو لم يكن له الا كلاب وينظر فيه الى عددها بخلاف ما اذا اختلفت اجناس غير الممتول فانه ينظر الى قيمتها بتقدير المال عند من يراها (ولو اوصى بطل) سواء اقال من طبولي ام لا (وله طبل لحر) لا يصالح لمباح (وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب) يقصد به التحويل (او حجاج) يقصد به الاعلام بالنزول والرحيل او غيرهما كطبل الباز (حمل على الثاني) لتصح لان الظاهر

ما يوافقها (قوله وقوله الخ) عطف على قوله ويعينه الوارث مقول له وقوله انه لا دخل الخ خبر قضية الخ (قوله في الناقص) اي الوارث الناقص بنحو صبا (قوله الوقف) اي للتعين (قوله ان يكونوا الخ) اي الاصحاب (قوله عند الموت) الى قوله وتقدير ان لا مال في المغنى الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف مالي المان (قوله اذ العبرة به) مبتدأ وخبر وعلة للتعين بعد الموت (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فملاحت الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق سم وعش (قوله انها به) اي صورة والا فلا يصح بيعه لا يصح هبته وحينئذ يقال في الشراء مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله وبه فارق عبدا الخ) اي فانه يشترى له ويكلف الوارث انها به اه عش (قول المتن و كلاب او نجاسة) اخرى وان كثر اه مغنى (قول المتن او ببعضها) يفهم بالاولى من قوله بها اي كلها (قوله في الكلاب جميعها) اي الموصى بها من الكل او البعض اه رشيدى ولو قال الشارح في تلك الكلاب كافي المغنى لكان اوضح (قوله وتقدير ان لا مال الخ) عبارة المحقق المحلى والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع اي قدره من الكلاب اه فتأملها حتى يظهر لك ما في قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمر اى فالمناسب اسقاط قوله وان لها قيمة كافي المغنى او تاخيرها عن قوله حتى تنفذ الخ لزيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كردى (قوله ولو اوصى) الى الفصل في المغنى الا قوله او صلح تخير الوارث (قوله بثلثه) اي المال (قوله لم تنفذ) اي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان ما يأخذ الورثة من الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفذت فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة اخرى في وصية غير الممتول مغنى وشرح الروض (قوله الا كلاب) اي اوصى بها كلها فنفذ في ثلثها فقط و كلب فقط واوصى به نفذ في ثلثه او اربع اوصى باثنين منها نفذ في واحد وثالث مغنى وشرح الروض (قوله وينظر فيه) اي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب واوصى بها كلها (قوله الى عددها) اي لقيمته اذ لا قيمة لها ويرجع في التعيين للوارث عش مغنى (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو كان له اجناس ككلاب وخمر محترمة وشحم ميتة ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بقرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة اذ لا تناسب بين الروس ولا المنفعة اه (قول المتن طبل لحر) كالسكوبة ضيق الوسط واسع الطرفين اه مغنى (قوله كطبل الباز) هو لقب ولي لله اسمه عبد القادر الجيلاني والمراد بطبل الباز طبل الفقراء بانواعه ولعله انما اضيف اليه لانه اول من انشده وقيل سمي بذلك لانه يبيع الباز اي الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء على الذكراه بجرى (قوله كطبل الباز) فديقال الباز الموجود الان من السكوبة اه سم (قوله او صلح الخ) مقابل قوله لا يصالح لمباح وقد يقال يغنى عنه قول المصنف الا في الان يصالح الخ (قوله او يعود) عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا نصرف مطلقه الخ) اي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتن الا ان يصالح) محله عند الاطلاق فان قال الموصى اردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم يصح كاجزم به الوافى واستظهره الزركشى مغنى ونهاية (قوله اسم الطبل) اي طبل الحل اه حاجي (قوله والا لغت) بحث ارجعهم ما شرح مر (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فملاحت الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود الان من السكوبة (قوله او صلح) مقابله لا يصالح لمباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث

قصده للثواب و صلح تخير الوارث او يعود من عيدانه وله عود لحر ولا يصالح لمباح و عود دنا و اطاق بطالت بعضهم لانصراف مطلقه لعود لحر و الطبل يقع على الكل اطلاقا واحدا (ولو اوصى بطل اللور) وهو السكوبة لانية في الشهادات (لغت) الوصية لانه معصية (الا ان يصالح لحرب او حجاج) او منفعة اخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان بقي معه اسم الطبل والا لغت وان كان رضاه من نقد او جوهر

الوارث وحكم التبرعات في  
المرض (ينبغي) لمن ورثته  
اغنياء او فقراء (ان لا يوصى  
باكثر من ثلث ماله) بل  
الاحسن ان ينقص منه  
شيئا لانه صلى الله عليه وسلم  
استكسره فقال الثلث  
والثلث كثير ومن ثم صرح  
جمع بكراهة الزيادة عليه  
واما تصريح آخرين بحرمها  
فهو ضعيف وان قصد بذلك  
حرمان ورثته كما علم بما  
قدمته في شرح قوله في  
الوقف كعمارة الكنائس  
فباطل وايضا فهو لا حرمان  
منه اصلا اما الثلث فلان  
الشارع وسع له في ثلثه  
ليتدارك به ما فرط منه فلم  
يؤثر قصده به ذلك واما  
الزائد عليه فهو انما ينفذ  
ان اجازوه ومع اجازتهم لا  
ينسب اليه حرمان فهو لا  
يؤثر قصده وتحريم عقد  
الفضولي لا يشهد للقائلين  
بالتحريم هنا خلافا لمن زعمه  
لانه تلبس بعقد فاسد ولا  
كذلك هنا لان الملك له فسخ  
التصرف فيه لا ترى انه لو  
رانفد لكنه غير لازم لجواز  
ابطاله له ولوارثه ومن ثم  
كان الاصح ان اجازته تنفيذ  
لا ابتداء عطية (فان زاد)  
على الثلث (ورد الوارث)  
الخاص المطلق التصرف  
الزيادة (بطلت) الوصية  
(في الزائد) اجماعا لانه حقه

بعضهم ان محل البطلان اذا اوصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالمساكين او لنحو  
مسجد وكان رضاضه مالا فيظهر الجزم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م  
اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلبي  
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضا في النهاية والمغني  
(قوله وحكم التبرعات الخ) اي وما يلحق بذلك كالوصية بحاضر هو ثلث ماله اه ع ش (قول المتن ينبغي)  
اي يطلب منه على سبيل الذب اه مغني (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) اي لان الوصية بالثلث خلاف  
الاولى اه ع ش عبارة المغني ويسن ان ينقص عن الثلث شيئا خروجا من خلاف من اوجب ذلك  
ولا استكثار الثلث في الخبر وسواء كانت الورثة اغنياء ام لا وان قال المصنف في شرح مسلم انهم اذا كانوا اغنياء  
لا يستحب النقص ولا استحب اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء  
او بتقدير اعطى ورفعته على انه فاعل اي بكفك الثلث او مبتدأ حذف خبره او خبر المحذوف اه اي الثلث كافيك  
او كافيك الثلث اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ابتغاء ما ذكره نذبه (قوله صرح جمع الخ) معتمد  
وقوله بكراهة الزيادة اي وقت الرصية فيما يظهر اذ لا نعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة سم ولم تبطل  
الوصية مع كراهتها لانه وقعت تابعة للرصية بالاصل المطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وظاهر  
انه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة للكرهه وان الكراهة انما هي عند الوصية كقوله وصيت بثلاثة  
ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل  
فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وان قصد بذلك) اي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله الآتي اما الثلث  
الخ وكان الاولى الاقتصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ماسبق  
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) يمنعه ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقدا وقوله  
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو را) اي من زاد تبرعه في المرض المخوف على الثلث من ذلك  
المرض وقوله نفذ اي بان نفوذ تصرفه في الكل كما ياتي في فصل المرض المخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على  
صحة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي التصرف وقوله له الخ اي الوصى متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي  
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) اي الحائز ولو بالرد  
بشرطه والابان كان وارثا خاصا آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخاص) الى قول  
المتن وفي قول في المغني الا قوله بان شهد الى المتن والى قول المتن ويعتبر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاما  
بطلت) اي في الزائد اه ع ش (قول المتن وان اجاز) اي الوارث الخاص ان كان حائزا وان لم يكن حائزا  
فباطلة في قدر ما يخص الآخر ان كان بيت المال وموقوفة فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن وان اجاز)

بعضهم ان محل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين فان كانت لجهة او لمسجد فيظهر  
القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م  
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه)  
لا يقال فلتبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالمكروه باطلة لانا نقول الوصية بالمكروه هنا وقعت تابعة للرصية  
بالاصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكروه  
الوصية بالزيادة لا الزيادة والباطل الوصية بالمكروه ولا الوصية بالمكروه وظهر ان الكراهة عند الوصية  
كقوله وصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث  
تصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكراهة وظهر انه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة للكرهه حتى يحكم  
بها فيما لو كان المرص به دين الثلث اذ اصار عند الموت فوق الثلث فليتامل (قوله في المتن وان اجاز الخ) عبارة  
الروض والا اي وان كانت الوصية بالزيادة ممن له وارث خاص فموقوفة اي في الزائد على اجازة الورثة قال في  
شرحه ان كانوا حائزين ثم قال وان لم يكونوا حائزين فباطلة في قدر ما يخص غيرهم من الزائد اه وينبغي ان  
فان كان عاما بطلت ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين فلا يجيز (وان اجاز) وهو مطلق التصرف ولا لم تصح اجازته ولا رده

كما مر بمافيه مع فروع اخر  
تاتى هنا قبل حملته ان رجى  
والا كجنون مستحكم ايس  
من برته بطلت الوصية وهو  
متجه ان غلب على الظن  
ذلك بان شهبه خبيران  
والا فلا لان تصرف الموصى  
وقع صحيحا كما تقرر فلا  
يبطله الا مانع قوي وعالى  
كل فتى براواجاز بان نفوذها  
(فاجازته تنفيذ) اى امضاء  
لتصرف الموصى بالزيادة  
على الثلث لصحته كما مروى  
الوارث انما ثبت فى ثانيا  
الحال فاشبه عفو الشفع  
(وفى قول عطية مبتدأة  
والوصية بالزيادة لغو) لنهي  
صلى الله عليه وسلم سعد بن  
ابى وقاص عن الوصية  
بالنصف وبالثلاثين رواه  
الشيخان ويحاج بان النهى  
انما يقتضى الفساد ان كان  
لذات الشيء ولازمه وهو  
هنا ليس كذلك لانه خارج  
عنه وهو رعاية الوارث راز  
توقف الامر على اجازته  
وعلى الاول لا يحتاج للفظه  
وتجديده بول وقبض ولا  
رجوع للمجيز قبل القبض  
وتنفذ من المفلس وعليهما  
لا بد من معرفته لقدر ما يجيز  
مع التركة ان كانت بمشاع  
لامعين ومن ثم لو اجاز وقال  
ظننت قلة المال او كثرته  
ولم اعلم كمية وهى بمشاع  
حلف انه لا يعلم ونفذت فيما  
ظنه فقط او بمعين لم يقبل

اى بنحو اجزت الوصية او امضيتها او وضيت بما فعله الموصى اه عش (قوله بل توقف) اى الوصية اه  
رشيدى (قوله كما مر) اى فى شرح ان اجاز باقى الورثة (قوله محله) اى الوقف ان رجى اى الكمال (قوله  
بطلت الوصية) اى ظاهر المايات من انه لو افاق راجاز نفذت اجازته اه عش (قوله وهو متجه الخ) وحيث  
لو تصرف فى جميع المال ثم براواجاز فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما سياتى فى ولو اوصى  
بعين حاضرة الخ فيه نظرا ه سم وجه النظر انه قد تبين فيما سياتى عدم المانع وكون التصرف فى  
ماله فى نفس الامر بخلاف ما هنا فان الملك فيه موقوف على الاجازة فالتصرف قبلها تصرف فى غير ملكه  
فيكون باطلا (قوله وعلى كل) اى سواء ايس من برته ام لا اه عش (قوله بان نفوذها) اى الوصية  
بالوارث على الثلث (قوله كما مر) اى انفا (قوله فى ثانيا الحال) اى بعد الموت واول الحال ما قبله وقول  
عش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) اى اجازة الوارث فكان الاولى  
الثانث عبارة المغنى فاشبه بيع الشقص المشفوع اه وهى ظاهرة لفظ الرجوع الضمير للتصرف (قوله  
عفو الشفع) اى من حيث كونه بعد البيع لا قبله اه عش (قول المتن والوصية الخ) من جملة هذا القول اه  
عش عبارة المغنى وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بان الزيادة عطية من الوارث اه  
(قوله لانه خارج عنه الخ) فيه ان خروجه لا ينافى لزومه لرمل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم  
للاوصية وهو التفويت على الوارث لسكته لازم اعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الا اعم  
لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى آيات البينات اه سم وافر الرشيدى (قوله وعلى الاول الخ) اى التنفيذ  
بيان لثمرة الخلاف (قوله وقبض) اى اقباض عطف على لفظه او على قبول (قوله ولا رجوع للمجيز)  
اى صحيح اه عش (قوله قبل القبض) متعلق بالمجيز (قوله وتنفذ) اى الاجازة اه عش (قوله وعليهما  
لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها مة فليتأمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة  
القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كنه صف مثلا تستلزم معرفة التركة فافائدة اشتراط معرفتهما ايضا فليتأمل  
اه سيد عمر اقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهى سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان  
معرفة قدر الجزء متوقف على معرفة قدر كل واحد ما اذا عاها من الاستلزام ممنوع ثم رايت فى حاشية عبد الله باقشير  
مانصه قوله لقدر ما يجيز اى او الربع او الثمن مثلا مع معرفة التركة اهى فاشام عقار وقد رآها فقوله  
مع التركة متعين وما وجد فى بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا  
اه (قوله مع التركة) اى لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل احدهما لم تصح  
كالا برام من المجهول زيا دى اه بجز مى (قوله بمشاع) الاولى بغير معين كافى للمغنى (قوله حلف الخ) اى صدق  
بيمينته فى دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه فان قيمته لم يصدق وتنفذ فى الجميع مغنى وعنانى (قوله ونفذت فيما  
ظنه) اى وان قل وظاهره وان دلت القرينة على كذبه اه عش (قوله او بمعين) عطف على بمشاع (قوله لم  
يقبل) اى لم يؤثر لان الجهل به لا يضر فى صحة الاجازة ولو عبر به لكان اولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان  
المعين يغلب الاطلاع عليه فبعد عدم معرفته به قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى  
يظن قلة التركة اه عش (قوله حتى يعرف) الى قوله ولو اوصى بعين فى النهاية الا قوله وبهذا مع ما ياتى الى

المراد الحائزين ولو بطريق الرد بشرطه فليتأمل وينبغي ان يراد بقوله وان لم يكونوا اما اذا ورت معهم بيت  
المال اما اذا اجاز بعض الورثة فلا ينبغي ان يقال انها باطلة فيما يخص غيرهم بل يوقف فيما يخص غيرهم  
(قوله بطلت الوصية وهو متجه ان غاب الخ) فلو قلنا بالبطلان حينئذ وتصرف فى جميع المال ثم براواجاز  
وبان نفوذها كما سياتى فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما ياتى فى ولو اوصى بعين حاضرة الخ  
فيه نظر (قوله لانه خارج عنه) هذا لا يصح ان يرد به كونه اللازم لان اللازم الخارج فكونه خارج لا ينافى  
للزوم ولعل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لسكته لازم اعم  
لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الا اعم لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى تعليقنا على جمع الجوامع

(يوم الموت) أى وقته لان الوصية تمليك بعده وبه تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجبت فيه دية ضمت للماله حتى لو

أوصى بثلكه أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عبرة بما حدث بعدها كما لو نذر التصديق بثلك ماله اعتبر يوم النذرورد بانه وقت الزوم فهو نظير يوم الموت هنا ومر أن الثلث انما يعتبر لها بعد الدين وانما معه ولو مستغفر فاصححة حتى لو أبرأ مستحقه نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت التفويت ثم ان وفي جميعها ثلثه عند الموت فذلك والا فبقا ببق به وفي المضاف للموت بوقته وفيما ببق لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في بداهة فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث أيضا) راجع ليعتبر للثالث لتقدم لفظهما اما الاول فواضح واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغى المتعلق بالثالث كما ان هذا متعلق به وهذا مع ما يأتى الصريح في ان عمل المتعلق بالموت الثلث يندفع ما قبل لم يبين حكم المتعلق بالموت من غير العتق الذى هو الاصل وانما بين حكم الملحق به وهو المنجز (عتق علق بالموت) في الصحة أو المرض نعم لو قال صحيح لفته أنت حر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلو أوصى بعبد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه مغنى (قوله بعده وبه) كل من الضميرين للموت (قوله وقضية ذلك) اى التعليل (قوله لو قتل) ببناء المفعول اى الموصى (قوله فوجبت فيه) اى بنفس القتل دية بان كان خطا او شبه عمد اما لو كان عمدا يوجب القصاص فعفى عنه على مال بعد موته لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش (قوله اخذ) اى الموصى له ثلثها اى الدية اه ع ش (قوله كما لو نذر) الى المتن فى المغنى (قوله بانه) اى يوم النذر وقوله ومر اى اول الفرائض وقوله انما يعتبر لها اى الوصية وقوله وانما معه اى الوصية مع الدين اه ع ش (قوله حتى لو أبرأ الخ) أى أوقضى عنه اه مغنى (قوله ولم يبين) أى المصنف اه ع ش (قوله ما يفوت الخ) وهو الموصى به اه كردى عبارة ع ش اى فيما لو كان الموصى به متوقفا كعبد او مثليا اه (قوله بوقت التفويت) وهو وقت التصرف فينفذ في ثلث الموجود ويرد فيما زاد عليه ظاهر انتم ان تغير الحال عمل بما صار اليه كإفقيده قوله ثم ان وفي الخ اه ع ش (قوله بجميعها) اى التبرعات المنجزة في المرض وقوله ثلثه اى المال (قوله وفي المضاف الخ) وقوله وفيما ببق الخ كل منهما عطف على قوله في المنجز الخ (قوله لان الزيادة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث او يوم القبض أقل فما نقص قبله لم يدخل في بداهة فلا يحسب عليه اه (قوله لتقدم لفظهما) اى لتقدم لفظ يعتبر المال ولفظ من الثلث على هذا احدهما صريحا والآخر ضمنا ولذا قال اما الاول اى تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لانه قال ويعتبر المال واما الثاني اى تقدم لفظ من الثلث فلان هذا اى قوله ويعتبر من الثلث عطف على ينبغى اى المذكور في اول الفصل والمتعلق بالثالث ضمنا لانه في قوة ينبغى ان تكون الوصية بالثالث فاقل اى ينبغى ان يكون التبرع الذى علقه بالموت من الثلث اه كردى ويرد عليه ان فيه تشبيه الجزئى اى العتق الملحق بالكلى اى التبرع الملحق إلا ان يخص السابق المشبه به بغير العتق (قوله كما ان هذا) أى قوله ويعتبر الخ متعلق به أى بالثالث صريحا اه كردى (قوله وبهذا) أى بقوله واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغى الخ (قوله مع ما يأتى) كانه يريد به قوله واذا اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة السكردى (قوله مع ما يأتى) اى مع ملاحظة ما يأتى فكانه قال اولا ويعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر ايضا من الثلث عتق علق بالموت اه كردى (قوله ما قيل الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم الملحق بالموت غير العتق المشبه به العتق فلفظ ايضا الغر وقوله الذى هو الخ صفة الملحق غير العتق وكونه اصلا لانه المقصود من الباب اه كردى عبارة سم قوله الذى هو الاصل جاءت اصلته من الخاق المنجز به اه (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية انه لو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية اه سم (قوله ثم مرض الخ) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته والتعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة اه سم (قوله دونه) اى مرضا مدته دون شهر (قوله بعدا كثر الخ) اى من

وشرحه الدحلجى المسمى بالآيات البيّنات (قوله مع ما يأتى) كانه يريد قوله واذا اجتمع تبرعات الخ (قوله الذى هو الاصل جاءت اصلته من الخاق المنجز به) الذى نعت للمعلق (قوله باكثر من يوم) اى من مرض تأخر عن التعليق اكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية ان معنى الصيغة انت حرق في زمن بينه وبين مرض موقى يوم فلا بد من زمن زائد على اليوم تحصل فيه الحرية ليصدق انها في زمن بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية وقد يقال هلا حصلت الحرية مع آخر الصيغة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال المراد ذلك ولا ينافى اعتبار الاكثرية بناء على ان معنى قوله بعد التعليق بعد ابتداء التعليق فاي راجع (قوله ثم مرض) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته وبين التعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة لانه قبل الموت بشهر والمرض في آخر ذلك الشهر (قوله بعدا كثر من شهر) اى من التعليق (قوله

قبل مرض موقى بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موقى بشهر مثلا ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر



التعليق اه سم (قوله علق الخ) أي في الصورتين اه ع (قوله وكذا لو مات الخ) أي وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض اه سم (قوله كالمو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت فن الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالمطر فن الاصل انتهى سم أي فقه ضاهان قول الشرح بغير اختياره أي السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) أي على قول قال الشيخان في شأنه ان هذا القول لا يفسد الخ بعدد قولهما في شأنه مقابلته الذي هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثلث انه أي ذلك المقابل الاصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للنهاية عبارة ولو أوصى بعق عن كفارة الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يبق الثلث بتمام قيمته ولم تجز الورثة لم تصح الوصية ويعمل إلى الاطعام أو الكسوة اه وما ع ش إلى ما اختاره الشرح من ان المعتبر من الثلث إنما هو الزائد من القيمة لا جميعها (قوله بدونه) أي العتق كالاطعام ع ش وكردى (قوله وعارية الخ) قال في شرح الروض حتى لو انقضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من الثلث اه سم (قوله وتاجيل ثمن الخ) عبارة العباب أي والروض ولو باع به مؤجل وحل قبل موته نفذ من الاصل وإن لم يحل الخ انتهت سم وعبارة المغنى ولو أوصى بتاجيل الحال اعتبر من الثلث والروض بان احتمال انه لا يعتبر إلا التفات قال الزركشي وهو قوى اه (قوله كذلك) أي سنة (قوله فيعتبر منه) أي الثلث وقوله اجرة الاولى أي العارية كردى وع ش (قوله وثمن الثانية) أي المبيعة فان لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع واجازته في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفقة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحكمهما لا لانقطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله لأن تفويت يدهم الخ) دلة لصورتي العارية والتاجيل عبارة ع ش قوله لأن تفويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه العلة اعتبار قيمة العين المعارة دون اجرتها الفوات يدهم عنها مدة الاعارة إلا ان يقال لما صار اصل العارية عدم اللزوم فكانها لم تخرج عن يدهم على ان العين لم تخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسلوقة بالمنفعة تلك السنة واعتبار قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن لانه لو فوت ملكه فيها بان اوصى بها نفسها اعتبرت قيمتها لا غير اه (قوله لغير مستولده) إلى قوله بانفاق المنتهب في المغنى (قوله لذهو لها فيه الخ) أي العتق للمستولدة في مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغنى ولو وهب في الصحة واقتضى في المرض اعتبر من الثلث ايضا إذ لا اثر لتقديم الهبة اه وهي احسن (قوله بانفاق المنتهب الخ) أي على وقوع القبض في المرض (قوله ولا حلف المنتهب) أي ان القبض وقع في الصحة فتسكون من راس المال اه ع ش (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله وادعى) أي المنتهب وقوله وهو محتمل معتمداه ع ش (قوله ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته أي بلا عوض من يعتق عليه نعتقه من الاصل أي رأس المال وإن اشتراه بضمن مثله صح ثم إن كان مديونا بيع للدين ولا فائدة من الثلث أو بدون ثمن المثل فقد ربح المحاباة هبة يعتق من الاصل ولا يتعاق به الدين وإذ اعتق من الثلث لم يرث أو من الاصل ورث اه نهاية قال ع ش قوله فاعتقه من الاصل ظاهر وإن كان عليه دين وقوله لم يرث أي لانه لو

أوجدت في مرضه بغير فختياره ولو أوصى بعق عن كفارة الخيرة اعتبرت على ما قاله انه لا يفسد عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابلة انه الاصح الزيادة على الأقل من الاطعام والكسوة من الثلث لحصول الاجزاء بدونه (وتبرع بنجز في مرضه) أي الموت (كوقف) وعارية عين سنة مثلا وتاجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه أجرة الاولى وثمن الثانية وإن باعها باضعاف ثمن مثلها لان تفويت يدهم كفوت ملكهم (وهبة وعق) لغير مستولده إذ هو فيه هنا من راس المال (ولبراء) وهبة في صحة واقتضى في مرض بائناق المنتهب والوارث والاحلف المنتهب لان العين في يده وقضيته اما لو كانت بيد الوارث رادعى انه ردها اليه أو إلى مورثه ودبعة أو عارية صدق الوارث أو بيد المنتهب وقال الوارث اخذتها غصبا ونحو ودبعة صدق المنتهب وهو محتمل ولو قيل باق هنا ما لوقالوه في تنازع الراهن والواهب مع المرتن والمنتهب في القبض من التفصيل لم يبعد ولو ادعى المورث موته من مرض تبرعه والمنتبرع عليه شفاؤه وموته من

فأكثر) أي وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض (قوله كالمو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت من الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالمطر فن الاصل اه (قوله وعارية عين) قال في شرح الروض لو انقضت مدتها أي العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من الثلث (قوله وتاجيل ثمن مبيع) عبارة العباب ولو باع به مؤجل وحل قبل موته نفذ من الاصل والالم يحل الخ (قوله وثمن الثانية) فان لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع والاجارة في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفقة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحكمهما لا لانقطاع البيع بالرد والثنائي نعم لان ما يحصل الورثة ينبغي ان تصح الوصية في مثل نصفه فعلى هذا يصح البيع في قدر نصف المؤدى وهو السدس

وهما لو اختلفا في وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لأن الأصل (٢٥) دوام الصحة فإن أقاما بينتين قدمت بينة المرض

لأنها ناقلة (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) ترتبت أولا (وعجز الثلث) عنها (فإن تمحض العتق) كاعتقكم أو أنتم أحرار أو سالم وغانم وخالد أحرار بعد موتي أو سالم حر بعد موتي وغانم كذلك أو دبر عبدا وأوصى باعتاق آخر (أفرع) فمن قرع عتق منه ما بقي بالثلث للخبر الآتي ولأن القصد من العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التشقيص (أو) تمحض (غيره قسط الثلث) على الكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجح مع اتحاد وقت الاستحقاق فلو أوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو بخمسين وثلاثة مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أى العتق (وغيره) كان أوصى بعتق سالم ولزيد أو الفقراء بمائة أو عين مثلية أو متقومة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة) أو مع المقدار لاتحاد وقت الاستحقاق نعم لو تعدد العتق أفرع فيما يخصه أو دبر قننه وهو بمائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتقه

ورث انوقف نفوذ عتقه على الاجازة وهي غير صحيحة منه لا ممتنع إجازته في حق نفسه فيؤدى إرثه الى عدم إرثه و قوله و رث أى لعدم توقف إرثه حينئذ على اجازة اه (قوله وهما) أى الوارث والمتبرع عليه (قوله ترتبت الخ) أى فى الوجود وقول المتن وعجز الثلث يرجع لجميع الامثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت اه سم (قوله كاعتقكم) الى قوله لانه هنا فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله او عين مثلية او متقومة (قوله بعد موتي) راجع لكل من الامثلة الثلاثة (قوله او سالم حراخ) وقوله او دبر مثالا لان لقوله او لا وما قبله لما قبله (قوله فن قرع) أى خرجت له القرعة اه ع ش وفي سم قول المتن أفرغ محله مالم يكن العتق لبعض كل ولم يزد ما عتقه على الثلث والا فلا اقراع كإسباتي اه (قوله للخبر الخ) يعنى ولا يعتق من كل بعضه للخبر الآتي أى فى شرح أفرع فى العتق (قوله او المقدار) أى فيما اذا لم يحتج للتقويم بان استوت القيمة كدراهم ودنانير اه ع ش عبارة البجيرى قوله باعتبار القيمة أى فى المتقومات كان أوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون ولبكر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية فى نصف كل من الثياب وقوله او المقدار أى فى المثليات كان أوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين ل بكر اه (قول المتن او هو وغيره) عطف على العتق فى قوله فان تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما باردوا الذين تبوا والى كنهه يشكّل بان ذلك من خصائص الوأو اه سم (قوله او مع المقدار) أى كان أوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة اه بجيرى (قوله فيما يخصه) أى العتق (قوله تفوته) لتعلق حق الله تعالى وحق الادعى به اه مغنى (قوله ولورثب المتعلقة بالموت الخ) عبارة الارشاد وقدم ما رتب بتنجيز او شرط اه ومثل الشارح فى شرحه الاول بقوله كان أبرأهم وهبوا قبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا باعد موتي ثم فلانا كذا واعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله اذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بان التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد ان تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرع بينهم كما بانى خلافا للقولونى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القولونى اه سم وعبارة المغنى فى شرح أفرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها للدوت لا شرا كما فى وقت نفاذها وهو الموت بل يقدم العتق المالم يمارت على الموصى باعتاقه وان كان الثانى يحتاج الى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الاول لان وقت استحقاقهم ما واحد نعم ان اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كان قال اعتقوا سالمابعد موتي ثم غانمائهم بكر اقدم ما قدمه جز ما فان قيل لم لو قال اذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع لم يقدم الاول فالاول بل هم سواء كما فهمه كلام المصنف اجيب بان التبرعات فيما مثلوا به اعتبر الموصى وقوعها مرتبة فلا بد ان تقع على وفق اعتبارها بخلاف هذا اه وهى كما ترى موافقة لما مر عن شرح الارشاد (قوله لانه) أى الموصى وقوله هنا أى فيما ذكر من الامثلة الثلاثة وقوله باعتبار وقوع الخ أى باعتبار الموصى وقوع التبرعات وقوله من غيره أى

بسدس الثمن فاذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا الى ان يحصل الاستيعاب اه (قوله فى المتن وعجز الثلث) يرجع لجميع الامثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت (قوله فى المتن فان تمحض العتق أفرع) محله مالم يكن العتق لبعض كله لم يزد ما عتقه على الثلث والا فلا اقراع كإسباتي وكما يستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الاتية فى قوله أفرع فى العتق والكلام فى العتق المضاف للدوت كما هو فرض ما هنا (قوله فى المتن او هو وغيره) عطف على العتق فى قوله فان تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما باردوا الذين تبوا والى كنهه يشكّل لان ذلك من خصائص الوأو (قوله ولورثب المتعلقة الى قوله قدم ما قدمه) عبارة الارشاد وقدم ما رتب بتنجيز او شرط اه ومثل الشارح فى شرحه الاول بقوله كان أبرأهم وهبوا قبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا باعد موتي ثم فلانا واعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله اذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بان

(٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) ولا شىء له بالوصية (وفى قول يقدم العتق) لقوته ولورثب المتعلقة بالموت كادعتوا سالمائهم غانمائهم كاعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة واعتقوا سالمائهم اعطوا زيدا مائة قدم ما قدمه لانه هنا صرح وقوعها من غيره كذلك

فوجب امثاله بخلافه فيما لور تبها في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فاندفع ما للقونى هنا (او) اجتمع تبرعات (منجزة) مرتبة كان اعتق ثم تصدق ثم وقف ثم وهب (٣٦) واقتضى وكقوله سالم حر وغانم حر لا حران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثالث)

من غير الموصى وقوله كذلك أى مرتبة (قوله فوجب) أى على الغير (قوله في الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله على انها) أى التبرعات والجارات متعلق بصراحة كذلك الخ أى تقع مرتبة (قوله او اجتمع) الى قول المتن وان اختلف في النهاية الا قوله كما يأتى الى المتن وقوله وفي الشرح الصغير يقرع (قوله مرتبة) أى كما يفيد قول المصنف الاول فالاول اه سم أى وقوله فان وجدت دفعة (قوله لا حران) أى لحصول عتقه معا فلا مزية لاحدهما على الاخر فيقرع بينهما كما تقدم ان لم يخرجنا عن الثالث اه ع ش (قوله اعتبر وقته) أى القبض (قوله كما مر) أى فى شرح ابراهيم الخ (قوله لا تفتقر لقبض) أى فيعتبر فيها وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما حابى به من الثالث نفذ ولا فلا اه ع ش (قول المتن فان وجدت الخ) اما منه او بوكالة اه مغنى (قوله لما فى خبر مسلم) الاولى لخبر مسلم لما فى النهاية والمغنى (قوله لجزاهم) بتشديد الزاى أى قسمهم اه ع ش (قوله او هما) أى كان كان الموصى به عبدا ومائة (قوله وفيما اذا كان فيها حج تطوع) لعل صورته ان يقول أو صيت بحجة تطوع ولزيدو مسجد كذا بمائة فالتبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلا تقسط عليها فلا اشكال فى قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم انها وجدت دفعة وانها من جنس واحد ع ش وفيه ان المقسم اصالة التبرعات المنجزة او نصويره المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) أى الحج على غيره أى فان خصه ما ينفى بالاجرة فذاك والاستؤجر من يحج عنه بما يخصه حيث امكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه للورثة اه ع ش (قوله يعتق من كل نصفه) اقتصر عليه النهاية والمغنى ولم يتعرض لما فى الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له فى الفرائض انه يجب تقييد هذه ايضا بعدم رجاء البيان فعمل قوله هنا أى ولم يرج بيانها راجع الى المسئلتين قبله والله اعلم اه سيد عمر (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو وصى فى النهاية الا قوله ولا توزع للثلاث عليهما وقوله وفارق الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى وعلم (قوله فيقول نعم) أى قاصدا بها انشاء المذكورات لا الاقرار بها الاذ لا يكون حينئذ نصا فى المعية اه سيد عمر (قوله واقرع فيما يخص) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم ينف ما يخص العتق بجمعهم فلو اعتق سالما وغانما وتصديق على زيد بمائة معا وثلاث ماله مائة اعطى زيد خمسين واقرع بين العبدین فمن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعق من الاخر ما بقى بالخمسين اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح وقسط بالقيمة (قوله ولو اجتمع) الى المتن فى المغنى (قوله قدمت المنجزة) قال فى شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعلق وان لم تكن مرتبة ثم رايت فى الروضة مانصه وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتاخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى عمر مائة قدمت المائة اه سم (قوله أى لا ثالث له) عبارة

التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتباره بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتى خلافا للقونى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القونى (قوله فى الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله مرتبة) أى كما يفيد الاول فالاول (قوله فى المتن اقرع فى العتق) قال فى الارشاد وشرحه للشارح ولو لثلاثة أى ولو لاجل ثلاثة اعبدا عتق بعض كل منهم ولا يملك غيرهم وقيمة تم سراء كان قال ثلث كل منكم حر حذر امن التشقيص هذا ان عتق بعض كل منهم منجز الا ان اضاف عتق كل الى ما بعده أى الموت كذلك كل منكم حر بعد موتى فيعتق من كل الثلث ولا يقرع اذ لا سراية بعد الموت قال الشيخان الا ان يزيد ما عتقه على الثلث كان قال نصفكم حر بعد موتى فيقرع لرد الزيادة انتهى وسيأتى المضاف فى قوله الاتى ويستثنى (قوله قدمت) قال فى شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعلق

لغوته بسبقه ويتوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتاخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم المحاباة فى نحو بيع لا تفتقر لقبض لانها تابعة (فان وجدت دفعة) يضم الدال كما يأتى بما فيه فى الجراح (واتحد الجنس كعتق عبيد او ابراء جمع) كاعتقتكم او ابرأتكم (اقرع فى العتق) خاصة لما مر فى خبر مسلم ان رجلا اعتق ستة لا يملك غيرهم عند موته فدعاهم النبي ﷺ لجزاهم اثلاثا واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة (وقسط فى غيره) باعتبار القيمة والمقدار او هما وفيما اذا كان فيها حج تطوع يعتبر اجرة المثل لانها قيمة المنفعة ولا يقدم على غيره على الاوجه ولو اعتقها وشك فى الترتيب والمعية فى الروضة واصلها يعتق من كل نصفه وفى الشرح الصغير يقرع وكالشك ما لو علم ترتيب دون عين السابق او نسيت أى ولم يرج بيانها (وان اختلف) الجنس (و) صورة وقوعها معا حينئذ اما بان قيل له اعتقت وابرات ووقفت فيقول نعم او بان (نصرف وكلام) له فيها بان وكل وكيل فى هبة وقبض وآخر فى صدقة وآخر فى ابراء وتصرفوا

معا (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثالث واقرع فيها يخص العتق المغنى كما مر (وفى قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها (ولو كان له عبدا فقط) أى لا ثالث لغيرها

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وجده (فقال إن اعتقت غانما فاسالم حر) سواء أقال في حال إعتاق غانما أم لا (ثم اعتق غانما في مرض موته عتق) غانم (ولا) توزيع للثالث عليهما ولا (إقراع) لئلا يؤدي لارفاقهما معا لأنها قد تخرج اسالم فإيرق غانم فإيرق سالم لأنه مشروط بعق غانم وفارق ما لو قال (٢٧) إن تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج في

المرض بأكثر من مهر المثل فان الثلث يوزع على الزيادة على مهر المثل وقيمة العبد لأنه لا ترتيب بينهما وإنما يوزع فيما نحن فيه كما لا يقرع لأن العتق ثم معلق بالشك والتوزيع لا يرفعه وعتق سالم معلق بعق غانم كاملا والتوزيع يمنع من تكميل عتق غانم فلا يمكن إعتاق شيء من سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم عتقا أو مع بعضه عتق وبعض سالم كما افاد ذلك كله كلامه في مواضع آخر ويستثنى من الإقراع أيضا ما لو قلت ثلث كل حر بعد موتي فيعتق من كل ثلثة عند الامكان ولا قرعة كما سيذكره في العتق وعلم بما تقرره لو أوصى بأنواع ففجز الثلث عنها وزع على قيمتها وأجرتها كاطعام عشرة وحمل آخرين إلى محل كذا والحج عنه ولو أوصى ببيع كذا الزيد تعين أي وإن لم يكن فيه رفق به ظاهرا فيما يظهر لأنه قد يكون له في ذلك غرض فان أبطلت الوصية إلا أن يقول ويتصدق بشمته فيباع لغيره بخلاف ما لو أوصى بأنه يحج عنه بكذا فامتنع

لمغنى قوله فقط من زيادته على المحرر وفيه نظر لأنه إما أن يريد لا مال له وسواهما أو لا عبد فان أراد الأول لم يستقم قوله آخر اعتق الخ وإن أراد الثاني فيمنع حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما أم يحذف (قوله ولا يخرج من الثلث الخ) قد يغنى عنه قوله الاتي وهو يخرج الخ (قوله إلا أحدهما) أي بكاه فقط كاهر المتبادر وأخذنا ما يأتي من قوله وهو يخرج الخ وقوله أو يخرج الخ (قوله فلا اعتراض عليه) أي بان الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط الخ أم رشيدى (قوله وهو يخرج الخ) أي غانم (قوله لأنها) أي القرعة (قوله فإيرق سالم الخ) عبارة النهاية والمغنى فيفوت شرط عتق سالم أم (قوله لأنه الخ) أي عتق سالم (قوله وفارق الخ) الأولى تقديمه على قوله ولا إقراع (قوله حال تزويجي) بخلاف ما إذا لم يقيد به فيقدم المهر على العتق كما صرح به الروض أم سم (قوله تزويجي) المناسب لسابقه ولا حقه تزويجي من باب التفعّل (قوله فان الثلث الخ) بيان للمفارقة وقوله لأنه الخ تعليل للتوزيع وقوله لأن العتق الخ تعليل للمفارقة فربان لوجهها فقوله وإنما لم يوزع الخ لا سبب الاخصر ولا يوزع الخ باسقاط انما وابدال لم بلا عطف على قوله يوزع (قوله وقيمة العبد) عطف على الزيادة (قوله لا ترتيب بينهما) أي بين النكاح الموجب للمهر وبين العتق لتقييده بوقوعه حالة التزويج (قوله لا يرفعه) أي النكاح (قوله فان لم يخرج الخ) محترز قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترز قوله وحده (قوله وبعض سالم) عطف على الضمير المستتر في عتق فكان حقه عتق هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمنفصل (قوله أيضا) أي كاستثناء ما في المتن (قوله عند الامكان) احتراز عما إذا كان عليه دين (قوله وعلم بما تقرر) لعله مسئلة لتعليق العتق بالتزوج ومع بعده يرد عليه أن ما ذكره مندرج في قول المصنف السابق أو غيره قسط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيه كونه معلوما بما تقرر فتأمل (قوله والحج عنه) أي ثم إذا كان الحج عنه مفروضا وفي ما يخصه من الوصية بالاجرة فظاهر والاتم من باقي التركة وإن كان تطوعا ففيه ما ذكرناه عن قريب أم ع ش أي على قول الشارح وفيما إذا كان فيها حج تطوع الخ (قوله لأنه قد يكون له الخ) أي بان علم فيه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود عليه أم ع ش (قوله فان أبى) أي زيد من الشراء (قوله إلا أن يقول) أي الموصى وقوله بأنه يحج أي زيد مثلا وقوله فامتنع أي زيد أم ع ش (قوله فانه يستأجر) أي الوارث أم ع ش ولعل الأولى ليشمل نحو الوصى أيضا جعله مبنيا للمفعول (قوله دين) إلى قوله وقياس ما تقرر في النهاية الا قوله ولا بعضها إلى المتن وقوله علم من قولي دين أنه (قوله وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت ارادة الدفع فليراجع (قوله اخذا بما يأتي) بل هو داخل فيما يأتي (قول المتن والاصح أنه) أي الموصى له أم ع ش (قوله من غير اذنه) فلو

وإن لم تسكن مرتبة ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال لو وقعت تبرعات منجزة ومعلقة قدمت المنجزة لأنها تنفيذ الملك ناجز أو لأنها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها وظاهر أنه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتي ثم اعطوا عمرامائة قدمت الماتنة ووقع في كلام الشارح يعني الجوجرى خلاف ذلك فاجتنبه أم (قوله وفارن ما لو قال ان تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج الخ) بخلاف ما إذا لم يقيد بقوله حال تزويجي فيقدم المهر على الروض فان قال ان تزوجت فعبدى حر فتزوج في المرض بأكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة وقيمة العبد من الثلث قال في شرحه قال في الاصل كذا ذكره وتوجيها فان المهر اسبق فانه يجب بالنكاح والعتق بترتب عليه لكن مقتضى قولنا ان المرتب والمرتب عليه يقعان معا ولا يتلاحقان من حيث الزمان ان لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة وقيمة العبد أم (قوله ولا بعضها) عبارة المنهج ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالاه

فانه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العبادت ووصول ثوابها اليه بحج الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة ذهب ثلث ماله وباقيه دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها) ولا بعضها فيما يظهر أخذا بما يأتي في التصرف وإن أمكن الفرق (اليه في الحال) لجواز تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاما حصل له (والاصح أنه لا يتسلط) من غير اذنه (على التصرف) كالا استخدام (في الثلث) من الدين (أيضا)

كثليتها الذين لا خلاف فيهما وذلك لأن تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثلي ما تسلط عليه وهو متعذر لاحتمال سلامه الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منع منه ثم بان له صح كعالم (٢٨) مما رآه رابع شروط البيع وعلم من قول دين أنه لو أوصى بثلاث ماله وله عين ودين دفع

أذنوا له في التصرف في الثالث صح كما قاله في الانتصار مغنى ونهاية (قوله كثليتها الخ) تفسير لقول المتن أيضا (قوله الذين) في أصله بخطه بلام واحدة اه سيد عمر (قوله على مثلي ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة رشيدى ومغنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضر اه مغنى (قوله وهو متعذر) وينبغي كما قال الزركشى تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فإن كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومغنى قال ع ش قوله تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فإن علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كلها الموصى له وبفرض ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساغ تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره وقوله فلا منع منه أي ويفوز بالاجرة أن تبين استحقا لما أجره وإلا بان حضر الغائب ففضية قوله صح كعالم الخ أنها الموصى له لتبين أنه ملك العين بموت الموصى اه وفي السيد عمر ما يوافق قوله الأولى (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه أن محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول إليه خوفاً أو نحوه وإلا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اه نهاية (قوله فيكون) أي الجميع كافي للمغنى أو الحاضر كما في الرشيدى أو باقي العين الحاضرة كإش ع ش (قوله له) أي للموصى له اه ع ش (قوله ومن تصرف) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى إلا قوله علم من قول دين أنه (قوله صح الخ) أي اعتبارا بما في نفس الأمر اه نهاية (قوله لو أوصى بثلاث ماله الخ) ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسة من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فإن حضر الغائب أعطى الموصى له الموقوف وإن تلف الغائب قسمت الخمسة والعشرون أثلاثا فللموصى له ثلثا وهي ثمانية وثلث والباقي للورثة اه نهاية (قوله وقياس ما تقرر) أي في المتن والشارح (قوله نظر المنفعة الخ) علة المنفى وقوله لأن فيه الخ علة النفي (قوله لأصحابها) يعني الموصى لهم ولو عر به لكان نسب لما بعده (قوله يبيعها مع احتمال أنها الخ) الأولى لاخصر لأنها الخ (قوله وأبطل الدين) أي أثبت بطلانها اه كردي (قوله هذا) أي قول الرويانى (فصل في بيان المرض المخوف) (قوله في بيان المرض المخوف) إلى قول المتن فإن ير فى النهاية مع تغيير يسير في اللفظ (قوله ليقضى كل منهما الخ) صفة لازمة معينة لسبب ذكر المرض المخوف والمحقق به هنا وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض المخوف والمحقق به اه ع ش ويجوز إرجاع الضمير للمحقق بالمرض المخوف (قوله لما يأتى) أي قبيل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أي كثير نهاية أي لا نادر أو أن لم يغلب مغنى وع ش ويأتى في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أي إلا أن أجاز الورثة كعالم بما رآه سم زاد الرشيدى وأشار إليه الشارح بعد اه (قوله بفتح فسكون الخ) ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد الفاء اه مغنى (قوله قيل أن أريد عدم النفوذ باطنا الخ) يمكن أن يحجب باختياره وقوله لم ينظر لظننا بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد أن يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا اه سم (قوله قيل أن أريد الخ) قد يقال ما المانع من كون معنى المخوف في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكانه قال إذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك الموضوع بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض المخوف وحينئذ فلا يرد عليه شئ لمساراته لقول غيره إذا كان المرض مخوفاً تأمل اه رشيدى وهو في المال عين الجواب الاتى عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) أقول لوجوده

للموصى له ثلث العين وكلها  
نقض من الدين شئ مدفع له  
ثلثه وقياس ما تقرر أن  
المدين لو مات عن تركه غائبة  
إلا أعيانا أو وصى بها وهي  
تخرج من الثلث أن الأمر  
يوقف إلى حضور الغائب  
ولا تباع تلك الأعيان في  
الدين نظرا لمنفعة الغرماء  
لأن فيه ضررا لأصحابها  
بييعها مع احتمال أنها  
ملكهم بتقدير سلامة  
الغائب لكن أخذ بعضهم  
من الإجماع على تقديم الدين  
مع رهن التركة به أنها تباع  
ثم إن وصل الغائب بان  
بطلان البيع وإلا فلا  
واستدل لذلك بفروع لا تدل  
إلا لثنين بطلان البيع  
بوصول الغائب وهذا لا  
نزاع فيه وإنما الذى يظهر  
فيه النزاع الإقدام على بيع  
الأعيان قبل تلف الغائب  
نعم لو ترتب على وفقها ضرر  
خوف تلفها أو نحوه باعها  
الحاكم وحفظ ثمنها إلى تبين  
الأمر ووافق ابن الصلاح بأنه  
لوبياع الحاكم مال غائب  
في دينه فقدم وأبطل الدين  
بان بطلان بيع الحاكم  
كما اعتمدوه خلافا لقول  
الرويانى بمضى بيعه ويعطى  
الغائب ثمن ما باعه وإن تبعه  
القمولى وقد قال بعضهم  
هذا لا يوافق مذهبنا بل

وحده

مذهب أبي حنيفة (فصل) في بيان المرض المخوف والمحقق به المقضى كل منهما للحجر عليه فيما

زاد على الثلث وعقبه بالصيغة لما يأتى (إذا ظننا المرض مخوفا) لتولد الموت عن جنسه (لم ينفذ) بفتح فسكون فمجمعة (تبرع زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قيل أن أريد عدم النفوذ باطنا لم ينظر لظننا بل لوجوده وإن ظنناه غيره أو ظاهر أخالف الأصح



ثم بعد موته ان خرجت من  
الثالث او اجاز الورثة  
استمرت الصحة والا فلا  
واجاب الزركشي بان المراد  
بعدم نفوذ الوقف اى وقف  
للزوم والاستمرار لا وقف  
الصحة لينتظم الكلامان  
وقوله زاد على الثالث لا يلتزم  
مع قولهم الذى قدمه العبرة  
بالثالث عند الموت لا الوصية  
فان اريد الثالث عنده لم ينظر  
لظننا ايضا قال الجلال  
البلقيني وكان ينبغي له ان  
يقول لم ينفذ تبرع منجز فان  
التبرع المعلق بالموت لا حرج  
عليه فيه ولو زاد على الثالث  
لان الاعتبار بالثالث عند  
الموت وهذا انما يعرف بعد  
الموت واما المنجز فيثبت  
حكمه حالا فيحجر عليه  
فيما زاد على الثالث اه وفي  
جميعه نظر كجواب الزركشي  
لان وقف الزوم الذى  
ذكره لا يتقيد بظننا كما  
هو واضح مما تقرر في  
مسئلة العتيقة وما ذكر عن  
الجلال عجيب مع ما تقرر  
في الثالث انه لا يعتبر الا عند  
الموت مطلقا وفي مسئلة  
العتيقة انها تزوج حالا مع  
كونها كل ماله اعتبارا  
بالظاهر من صحة التصرف  
الان فلا فرق بين المنجز  
والمعلق والذى يندفع به  
جميع ما عترض به عليه ان  
كلامه الاتي مبين لما راده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا  
الخ ليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فاصل المعنى اذا مات الموصى متصلا بالمرض فان ظنناه بعد  
الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال  
فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وان لم  
يحمل على الفجأة تبين انه تولد من الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتعين عدم النفوذ فليتام له اسم اقول  
هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلائم قول الماتن فان يرى الخ قوله فان ظنناه غير مخوف فمات ترتب  
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع عند الموت ولك ان تحمل الماتن على وجه يزول به الالتباس  
بان تقول قوله اذا ظننا المرض مخوفاى ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السياق لا بعد الموت كما افاده  
المحشى ومات به بقرينة قوله فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثالث اى يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع  
الزائد على الثالث حينئذ فان يرى نفوذ ان ظنناه غير مخوف اى ثبت عندنا في زمن المرض انه غير مخوف فمات  
فان حمل على الفجأة نفذ اى حكما بعد الموت بنفوذ وهو الا فلا يقال تقييد الثبوت بزمن المرض يقتضى ان  
الثبوت بعد الموت ليس كذلك وليس بصحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان المرض مخوف او غير مخوف ترتب على  
كل حكمه لا نأقول ان التقييد بذلك ليمتد الى التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأتى في الثبوت بعد الموت اذ لا يتحقق فيه  
شق البرء والله اعلم ثم يتردد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فالذى  
يظهر فيه ان المرض الاول ان كان مما لا يتولد عنه الثانى عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه  
الثانى عادة لم يلحق الا قرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب اليه ولو بواسطة ثم رايت في اصل الروضة عن  
الامام ما حاصله ان كان يفضى الى الخرف غالبا فخوف او نادر اقل ليس بمخوف اه ويعلم منه بالاولى ان مالا  
يفضى اليه بوجه ليس بمخوف اه سيد عمر (قوله من جواز تزويج الولي) اى من النسب وقوله فيه اى  
المرض المخوف اه ع ش (قوله والا فلا) اى ويجب على الزوج مهر المثل ان وطئ والولد حرنسيب ان  
وجد اه ع ش (قوله واجاب الزركشي بان المراد الخ) وهو حمل صحيح اه معنى (قوله اى وقف الزوم  
الخ) جواب عما يقال العقود لا توفى اه ع ش (قوله لينتظم الكلامان) اى قولهم بعدم نفوذ تبرع  
زاد على الثالث وقولهم بصحة تزويج الولي من اعتقت الخ وقوله عنده اى الموت اه ع ش (قوله لم ينظر  
لظننا) انه الثالث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الامر كما سبق في المرض المخوف وهو المشار اليه  
بقوله ايضا اه سيد عمر (قوله لا حرج عليه) اى لان وقوله ولو زاد الخ غاية اه ع ش (قوله وفي جميعه)  
اى ما قاله الجلال وقال الكردى اى جميع ما عترض به اه (قوله الذى ذكره) اى الزركشي (قوله كما  
هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقرر في مسئلة العتيق فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتيق  
في مرض مخوف كما قدمنا عن ع ش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنسب عطف على وفق الزوم  
(قوله مطلقا) اى معلقا كان التبرع او منجزا سيد عمر وع ش (قوله وفي مسئلة العتيقة) عطف على قوله  
في الثالث (قوله مع كونها) اى العتيقة (قوله ان كلامه الاتي) اى في النكاح من صحة تزويج العتيقة المارة  
(قوله ان محله) اى كلامه هنا فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذى هو  
الاصل اه رشيدى (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فاصل المعنى اذا  
مات الموصى متصلا بالمرض فان ظنناه بعد الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على  
الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة  
تبين نفوذ ما زاد وان لم يحمل على الفجأة تبين انه تولد منه الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتبين عدم النفوذ  
فليتام له (قوله واجاب الزركشي الخ) يمكن ان يحاجب باختيار الشق الاول (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض  
مخوفا الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به

فحينئذ ان كنا ظننا المرض مخوفا بقول (٣٠) خبيرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ منجزا كان او معلقا بالموت وان كنا ظنناه غير مخوف

وحملنا الموت على نحو الفجأة  
لكنه نحو جرب او وجمع  
ضرر نفذ المنجز وان زاد  
على الثلث حينئذ فاتضح  
ان اعتبار الثلث حين طرو  
القاطع لا يخالف ما مر ان  
العبرة فيه بالموت لاننا لم نعتبره  
هنا الا عند الموت (فان برا  
نفذ) اي بان نفوذه من  
حين تصرفه في الكل قطعا  
لتبين ان لا مخوف ومن  
صار عيشه عيش مذبح  
لمرض او جنابة في حكم  
الاموات بالنسبة لعدم  
الاعتداد بقوله (وان ظنناه  
غير مخوف فمات) اي اتصل  
به الموت (فان حمل على  
الفجأة) لكون المرض  
الذي به لا يتولد منه موت  
كجرب ووجع عين او  
ضرر وهى بضم الاول  
والمد وبفتح فسكون  
واعتراضه بانه لم يسمع الا  
تذكير ما يرويه حديث موت  
الفجأة اخذ اسف اي  
لغير المستعد والافوراحة  
للدؤ من كافي رواية اخرى  
(نفذ) جميع تبرعه (والا)  
يحمل على ذلك لكون  
المرض الذي به غير مخوف  
لكنه قد يتولد عنه الموت  
كاسهال او حمى يوم او يومين  
وكان التبرع قبل ان يعرف  
واتصل الموت به (فمخوف)  
فلا ينفذ ما زاد على الثلث  
وفائدة الحكم في هذا بانه  
ان اتصل به الموت مخوف

لوجوده فيحتاج الى ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع  
ويجاء بما مر اه سم (قوله فحينئذ ان كنا الخ) خلاصة ما تقرر ان المخوف اذا طرأ قاطع كالقجاة او الفرق  
فالتبرع في زمن المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طرأ قاطع فن راس المال سائر التبرعات قبل القاطع فقيهما  
رجعنا الى ظننا حينئذ اه باقشير (قوله حينئذ) اي حين الطرو (قوله وحملنا الموت الخ) اي حاجة لذلك مع  
ان فرض المقسم طر و قاطع من نحو غرق او حرق اه سم (قوله على نحو فجأة) اي كغرق وحرق وهدم وقتل  
اه معنى (قول المتن فان برا) بفتح الراء وكسر هاءى خالص من المرض اه معنى (قوله اي بان نفوذه) الى قول  
المتن قولنج في النهاية (قوله تصرفه في الكل) ينبغي تقييد هذا وقوله الآتى نفذ جميع تصرفه بالمنجز (قوله  
ومن صار عيشه) لعل الاولى تقديمه على قول المتن فان برا الخ عبارة المغنى فان مات به قال المصنف تبعا للبعوى  
اي هدم او غرق وقتل او ترد لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كله اذا لم ينته الى حالة يقطع فيها بموته فان انتهى  
الى ذلك بان شخص بصره اي فتح عينه بغير تحريك جفن او بلغت روحه الحلقوم في النزاع وذهب او شق  
بطنه وخرجت امعاؤه او غرق فغمره الماء ولا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غير هاهو  
كالميت على تفصيل ياتي في الجناية اه (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد الخ) اما بالنسبة لقسمه تركته ونسكاح  
زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لذلك بجنابة التحق بالموت وان كان  
بمرض فكالاصحاء ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضرا او لا اه ع ش  
(قوله بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة اه كرى (اي اتصل به الموت) اي وان طال مدة  
المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن اه ع ش (قول المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي اه  
سم (قوله غير مخوف) لكن به لا حاجة اليه (قوله كاسهال) بغير تنوين لاضافته الى يوم او يومين ايضا اه اسم  
(او حمى يوم او يومين) اي بان انقطعت بعده وتو قوله وكان التبرع قبل ان يعرف مفهوما انه لو كان التبرع  
بعد العرق حسب من راس المال اه ع ش (قوله واتصل الموت به) اي بان مات قبل العرق اه ع ش (قول  
المتن فمخوف) اي تبينا باتصاله بالموت انه مخوف لان اسهال يوم او يومين مخوف فلا ينافي ما ياتي اه معنى  
(قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة المغنى فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا والا فلا فائدة لنا في معرفته  
اجيب بانه لو قتل او غرق مثلا في هذا المرض ان حكنا بانه مخوف لم ينفذ كما مر والا نفذ اه (قوله في هذا) اي  
في المرض الذي ظنناه غير مخوف هذا ظاهر سياقه لكن قضية ما مر عن المغنى ان المشار اليه ه طاق المرض  
(قوله ان اتصل به الموت) اي ولم يحمل على الفجأة (قوله انه اذا حزن الخ) قضية السياق رجوعه للقسمين اعنى  
نوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزا وسقوط من عال  
ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف الخ لانه في المخوف في نفسه فليراجع اه سم (قوله مطلقا) اي سواء طرأ نحو  
حزا ولا اه ع ش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت  
على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحجرا اه سم اقول قد بين الشارح محترز هذا التقييد بقوله الآتى

حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجاء بما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله وحملنا  
الموت) اي حاجة لذلك مع ان فرض المقسم طر و قاطع من نحو غرق او حرق (قوله في المتن فان برا) ومن  
لازم البرء عدم طر و القاطع المذكور والحاصل ان التقييد بطر و القاطع انما يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ  
(قوله في المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي (قوله كاسهال) كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم  
او يومين ايضا (قوله انه اذا حزن عنقه او سقط من عال الخ) قضية سياقه رجوعه للقسمين اعنى قوله ان اتصل  
به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزا وسقوط من عال ولا ينافيه  
قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فليراجع (قوله قبل الموت) كان وجه  
هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحجرا

والا فلا انه اذا حزن عنقه او سقط من عال مثلا كان من راس المال بخلاف المخوف فانه يكون من  
الثلث مطلقا كما تقرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) اي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (الا بقول (طبيين حريين عدلين)

مقبول الشهادة لتعلق الموصى له والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفا واعتراض اقتضاه على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها عدالة الشهادة وبجواب بانها لوح بذكر الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهرة وافهم كلامه انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بمحض النسوة وعمله في غير علة باطنة بامراة وبقبل قول الطبيين انه غير مخوف ايضا خلافا للمتولي وقد لا ترد عليه بارجاع ضمير يثبت الى كل من (٣١) طرفي الشك اما لو اختلف الوارث

وامالو اختلف الخ وفي الرشدي بعد ان ذكر كلام سم الممار انفا ما نصه وقوله لانه ان حمل على الفجأة لم يكن مخوفا فيه منع ظاهر اه (قوله مقبول الشهادة) فيشترط زيادة على ذلك محافظتهم على مروءة امانها اه عش (قوله فسمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) اشار به الى انه لو تبرع واريد اقامة البينة على صفة مرضه الا ان لا نسمع لعدم الفائدة اه عش (قوله بانها لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وافهم) الى قوله ويكفي في المعنى (قوله وعمله) اي عدم الثبوت بمن ذكر وقوله من طرفي الشك أي كونه مخوفا وغير مخوف اه عش (قوله ايضا) أي كما يقبل قولهما في انه مخوف اه سم (قوله اما لو اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمتبرع عليه كان غير مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكفي فيها) البينة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) اي كان قال الوارث كان محمي مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر نهاية ومعنى (قوله رجح العلم) اي ولو نفيا وقوله فمن يخبر بانه مخوف اي وإن كان أقل عددا على ما اقتضاه تعليقه بانه علم من غامض العلم ما خفي على غيره لكن مقتضى العطف بالغاء من ذلك عند استوائهما في العدد اه عش (قوله فليل كل ما الخ) هذا التعريف لازم لما قدمه من انه الذي يتولد الموت من جنسه كثير اه عش (قوله يستعد الخ) اي عادة عش (قوله وقيل كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرس ويخرج عنه ما لو ظنناه غير مخوف ومات بنحو حر الرقبة وقوله معه الحياة اي عادة اه عش (قوله قال الخ) كذا بلا عطف في نسخة معتبرة وفي بعض النسخ بالواو عطف على قوله ولم يذكر الخ (قوله عدم ندرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقلة بقرينة قوله الاتي فعلم انه الخ اه رشدي (قوله وهو المعتمد) اي ما نقله عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (فعل الخ) اي من الاختلاف المذكور (قوله بضم اوله) الى قوله لا متداد الحياة في النهاية (قوله مع اللام) اي مع ضمها (قوله وهو ان تنعقد الخ) وينفعه امور منها التسين والزيب والمبادرة الى التنقية بالاسهال والقيء ويضره امور منها حبس الريح واستعمال الماء البارد اه معنى (قوله فيهلك) اي يؤدي الى الهلاك انتهى معنى (قوله ولا فرق) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارته قال الاذري ينبغي ان يقال هذا ان اصاب من لم يعتده فان كان بمن يصيبه كثير او يعافى منه كما هو مشاهد فلا انتهى وقد يقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند الاطباء اقسام اه وعبارة النهاية وقول الاذري يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من لم يعتده الخ رده الوالد رحمه الله تعالى يمنع كونه من القولنج المذكور وإن سماه العوام به وبتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلا وإن تكرر له اه (قوله ثم تنفتح في الجنب) اي من داخل اه عش (قوله الحي اللازمة الخ)

(قوله وبجواب بانها لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة الروض وشرحه ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالبا فان لم يطلع عليه الا النساء غالبا فربما يكون فيه اربع نسوة اورجل وامرأتان اه (قوله ايضا) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف (قوله اما لو اختلف الوارث والمتبرع عليه) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمتبرع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق الثاني الخ) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض

بضم أوله مع اللام رتحتها وكسرها وهو ان تنعقد اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه بخار الى الدماغ فيهلك وهو اقسام عند الاطباء ولا فرق بين معتاده وغيره (وذات جنب) وهي قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقربها من الرئيسين القلب والكبد ومن علاماتها الحي اللازمة وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بتثنية اوله (دائم) لا سقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان مرادهم بالدائم المتتابع وانه لا بد في تتابعه من مضى زمن يفضي مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما ياتي في الاسهال لان القوة تناسك معه نحو اليومين بخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ولا يتبع معه الحياة غالباً وخرج به السيل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصفر فليس يخوف مطلقاً لامتداد الحياة معه غالباً وتعريفه بما ذكر لا يوافق تعريف الموحز له أولاً بأنه قرحة في الرئة معها حمى دقية وثانياً بأنه قرحة في الرئة يلزمها حمى دقية وهذا هو الصواب كما قاله العلامة القطب الشيرازي ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه دبروا بما يحتمل كلاهما معاً وين على تفصيله عند أهله إذا لداء شامل للامرين سواء كان الثاني جزءاً من الأول أو ظاهرة الماتن وغيره أن الدق ليس من الحميات وليس كذلك بل هو المراد من الحمى الدقية في كلام الأطباء وعرفها في الموحز بأنها التي تشبث بالأعضاء الأصلية فهي (٣٣) لا محالة تنفي رطوبتها وفيه ايضاً حمى الدق أكثر ما تكون انتقالية أى عن حمى أخرى

يعنى أن كلاماً من هذه بانفراده علامة فلا يشترط اجتماعها أه عش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الامر بالسكسر نظامه وعماده انتهى أه عش (قوله أى متتابع) قال الزيادة والمراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتیان الخلاء أه عش (قوله لذلك) أى لا سقاطه القوة بنشفه رطوبات البدن أه مغنى (قوله وهو) أى السيل (قوله فليس يخوف الخ) قال البستي في شرحه للوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله أه نهاية قال عش قوله ومثله أى السيل وظاهره بسائر أنواعه لأن الأطباء يقولون أنه أى الاستسقاء ريجى وحيوانى وزنى أه (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودواماً أه عش (قوله وتعريفه) أى السيل أه كرى (قوله وهذا) أى الثانى (قوله فيه) أى فى تعريف السيل ويحتمل فى الموحز (قوله للامرين) أى القرحة والحمى والدقية وقوله سواء كان الثانى أى الحمى الدقية (قوله جزءاً) أى كفى التعريف الأول ولازماً أى كفى التعريف الثانى ولا يخفى أنه جعل الحمى الدقية لازماً للقرحة لا للسيل ولا مانع من تركب الشئ من جزأين متلازمين فلا مخالفة بين تعريفى الموحز والتعبير بالمعية فى الأول وباللزم فى الثانى مجرد تفنن (قوله وفيه) أى الموحز (قوله عليه) أى القلب (قول الماتن وابتداء فالج) أى إذا لم يجاوز سبعة أيام أه عش (قوله وهو أعنى) الى قول الماتن والمذهب فى النهاية الاقوله بتسليم اعتاده (قوله حيثئذ) أى فى الابتداء (قوله اطفالاً) أى الرطوبة والبلغم (قوله الحار الغريزى) عبارة النهاية والمغنى الحرارة الغريزية أه (قول الماتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويتمتع الجر على الصفة لكونه نكرة وما قبله معرفة الا ان يجعل ال فيه للجنس أه فى المغنى (قوله ذكره) أى خروج الطعام الخ وقوله بعده أى الاسهال أه عش (قول الماتن بشدة) أى سرعة أه عش (قوله والتحقق الخ) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى تدل عليه عرفاً باللغة والثالث انها لا تفيد لغة ولا عرفاً أه سم (قول الماتن او معه دم) وكذا لو كان الخارج دماً خالصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه أه عش (قوله قال السبكي الخ) وافقه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح أه عش (قوله اشعرت به كان) أى كلمة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالحمى اليسيرة ليست مخوفة بحال أه مغنى (قوله فقدمر) أى فى شرح والافخوف أه سم (قوله حكماً) وهو انها غير مخوفة أه عش

(قوله فى الماتن واسهال متواتر) قال فى الروض لا اسهال يومين قال فى شرحه ونحوهما ثم قال فى الروض الا ان يضم اليه عدم الاستمسك الخ (قوله فى الماتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وإفادة المضارع فى حين كان للتكرار الى ان قال يفيد عرفاً لا وضعاً قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى انها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث انها لا تفيد لغة ولا عرفاً أه باختصار كبير (قوله فقدمر حكماً) أى

من عضو شريف كالسكبد دون البواسير لانه يسقط القوة قال السبكي وما باصله من ان خروجه بشدة ووجع ومعه دم (قوله إنما يكون مخوفاً ان صحبه اسهال ولو غير متواتر) والصواب ثم بين هو ومن تبعه ان اصل نسخة المصنف موافقة لاصله وانما فيها الحاق اشتبهه على الكتابة فوضوه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء مصرح بان الزحير وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه أخذاً مما اشعرت به كان حمل ما فى الماتن على ما اذا تكرر ذلك تكراراً يفيد اسقاط القوة وان لم يكن معه اسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على انه اذا صحبه اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء اشهر من فتحها أى لازمة لا تبرح بان جاوزت يومين لا ذهاباً حينئذ للقوة التى هى دوام الحياة فان لم تجاوزهما فقدمر حكماً (او غيرها) من ورد

تسببها ويمكن توجيه كلام الفقهاء فى الدق المخالف ظاهراً لكلام الأطباء بأن ذلك التشبث اعظم ما يكون بالقلب فاقصروا عليه لانه اشرف تلك الاعضاء الأصلية (وابتداء فالج) وهو أعنى الفالج عند الأطباء استرخاء عام لا حدشقى البدن طولاً وعند الفقهاء استرخاء أى عضو كان وسببه غالباً الرطوبة والبلغم ووجه الخوف فى ابتداءه انها يهيجان حيثئذ فربما اطفالاً الجر الغريزى وذلك منتف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزووال القوة المباسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلماذا ذكره بعده (او كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وإفادة المضارع فى حين كان للتكرار المراد هنا اختلاف فيها الاصوليون والتحقق انه يفيد عرفاً لا وضعاً (او) يخرج (ومعه دم)

تأتي كل يوم وغب تأتي يوما وتقلع يوما وثلاث تأتي يومين وتقلع في الثالث وحى الآخرين (٢٣) تأتي يومين وتقطع يومين وظاهر

كلامهم أنه لا فرق في هذه  
الاربعة بين طول زمنها  
وقلته (إلا الرابع) بكسر اؤه  
كالبقية وهي التي تأتي يوما  
وتقلع يومين لأنه يتقوى في  
يومى الاقلاع ومحلها لم يتصل  
بها الموت ولا يقدم فيها  
تفصيل بين أن يكون التبرع  
قبل العرق وبعده وكان  
الانصب تسميتها الثلث كما  
في السنة العامة لكن جمع  
لغويون وجهرا الاول بأنه  
من ربيع الابل وهو ورود  
الماء في اليوم الثالث وبقى  
من المخوف اشياء منها جرح  
نفذ لجوف أو على مقتل أو  
محل كثير اللحم أو صعبه  
ضربان شديد أو تاكل أو  
تورم وفيه دام أو صعبه  
خلط ويظهر أن العبرة في  
دوامه بما مر في الاسماء  
لا الرعاف والوباء والطاعون  
أي زمنهما فتصرف الناس  
كلهم فيه محسوب من  
الثلث لكن قيده في الكافي  
بن وقع الموت في أمثاله  
واستحسنه الاذرعى وهل  
يقيد به بتسليم اعتماده  
اطلاقهم حرمة دخول بلد  
الطاعون أو الوباء والخروج  
منها لغير حاجة أو يفرق  
محل نظر وعدم الفرق  
أقرب (والمذهب أنه يلحق  
بالمخوف اسر كفار) أو

(قوله تأتي كل يوم) ظاهره وإن قل الزمن اه ع ش (قوله تأتي يوما) أي ولو في بعضه اه ع ش (قوله وتقلع  
يوما) وقوله وتقلع في الثالث أي لا تأتي فيه أصلا اه ع ش (قوله بين طول زمنها وقلته) قال المحشى سم ما المراد  
بهذا مع قولهم تأتي يوما وتقلع يوما مثلاً اه وقد يقال المراد به كثرة الثوب وقتها فالمراد بالزمن الزمن الذي  
تعرض في اثنا عشر ذلك من ابتداء عروضاها إلى انتهائها بصحة أو موت لا الذي تعرض فيه فحسب والله اعلم اه  
سيد عمر (قول المتن إلا الرابع) يذبح والخمس وما بعدها ما هو مذكور في كتب الطب بل هي أولى اه سيد  
عمر (قوله كالبقية) أي في كسر أولها اه ع ش عبارة المغنى والرابع والورد والغب والثلث بكسر أولها اه  
(قوله ومحلها) أي استثناء البقية (قوله لا يقدم فيها تفصيل) قال المحشى في شرح والافخوف اه والذي  
مر ثم في حى يوم أو يومين لا في حى الرابع فليتام اه سيد عمر عبارة ع ش الذي تقدم فيه التفصيل هو  
ما كانت الحى يوما ويومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق  
أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يتقدم إلا أن يقال قوله السابق واتصل به الموت أي بان مات قبل العرق من  
تلك الحى اما اذا مات بعد العرق فن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغنى ويستثنى ايضاً حى يوم أو  
يومين إلا أن اتصل بها قبل العرق موت فقد بان أن مخروفاً بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق ولأن اثرها زال  
بالعرق الموت بسبب آخر اه (قوله وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أي من أيام عدم الورد ولو قبل في  
اليوم الرابع واريد من يوم الورد السابق لكان انصب لما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية اه سيد عمر  
(قوله وبقى) أي قوله وهل يفيد في المغنى الا قوله ويظن إلى قوله والطاعون (قوله منها جرح الخ) ومنها  
هيجان المرأة الصفراء والبلغم والدم بان يتورم وينصب إلى عضو كيد ورجل فيحمر وينتفخ مغنى وشرح  
الروض (قوله ارعى مقتل) كقوله الآتي أو صعبه ضربان عطف على نفذ وقوله ارعى مقتل الخ عطف على  
مقتل (قوله أو تاكل) أي للحم اه ع ش (قوله أو صعبه) عطف على دام عبارة المغنى والروض مع شرحه ومنه  
التي الدائم أو المصحوب بخلط من الاخلاط كالبلغم أو دم اه (قوله والوباء) عطف على قوله جرح (قوله  
بما مر في الاسماء) هو قوله ايما اه ع ش والوباء والطاعون عبارة النهاية ويلحق بالمخوف اشياء  
كالوباء والطاعون الخ وهي احسن كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع  
البدن وانتفاضة مغنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثلث) أي وان مات بغيره اه ع ش (قوله بمن وقع  
الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الخ وعبارة المغنى ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان مما يحصل لامثاله  
كما قاله الاذرعى اه (قوله واستحسنه) أي ذلك التقيد الاذرعى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرعى اه  
(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد النهاية وعموم النهى يشمل التجرع مطلقاً اه قال ع ش قوله وعدم الفرق أي  
بن تقيد حرمة الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقيد الإلحاق بالمخوف بمن وقع في أمثاله وقوله اقرب أي يفيد  
حرمة ما ذكر بما اذا وقع في أمثاله وقوله مطلقاً أي وقع في أمثاله أو في غيرهم لكن التقيد اقرب كما قدمه اه  
(قول المتن أنه يلحق بالمخوف اسر كفار الخ) والحق المارودى بذلك من ادركه سيل أو نار أو أفعى قتالة أو اسد  
ولم يتصل ذلك به لانه يدر كلاً لا محالة وكان بمفازة وليس ثم بما كلاً واشتد جوعه وعطشه اه نهاية (قوله أو  
مسلمين) إلى قوله وظاهره بمرهم في المغنى إلا قوله وقرب إلى وخرج وإلى قول المتن يصيغتها في النهاية (قول  
المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتاد البغاة أو القطار قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشى  
مغنى (قوله بنحر قصاص الخ) أي كقطع طريق اه مغنى عبارة ع ش أي كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف ولا المخوف (قوله بين طول زمنها الخ) المراد بهما مع قولهم تأتي كذا الخ أي يوما  
وتقلع يوما مثلاً (قوله لا يقدم) أي في شرح قوله ولا لا يخوف (واستحسنه الاذرعى) إشارة لقوله  
فبها والوباء والطاعون أي من المخوف فتصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده في  
الكافي بن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الاذرعى وهل يقيم بتسليم اعتماده اطلاقهم حرمة دخول بلد

(٥ - شرواني وابن قاسم - سابع) مسلمين (اعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين اثنين أو حزينين  
متكافئين) أو قريبي التكافؤ اتحداً اسلامياً وكفراً ام لا (وتقديم الا) قتل بنحر (قصاص أو رجم) ولو باقراره



(واضطراب ريح وهيجان موج) الجمع بينهما تاجيد لتلازمهما عادة (في) حق (راكب سفينة) ببحر او نهر عظيم كالنيل والفرات وإن احسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاه إطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء اولي من المرض وخرج باعتباروا غيرهم كالروم وبالالتحام الذي ( ٣٤ ) هو اتصال الاسلحة ما قبله وان تراموا بالنشاب والحرايب بمتكافئين الغالبية بخلاف

المغلوبة وبتقديم لذلك الحبس له وإنما جعل مثله في وجوب الايصاء بالوديعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الادعى عن الضياع وظاهر تعبيرها بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعدها السبب حينئذ وأنه بعد التقديم لومات بهدم مثلاً كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير الطاعون (وطاق حامل) وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وخرج بنفس الحمل فليس بمخوف ولا اثر لولده الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال الخبراء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا كان المخوف (وبعد الوضع) لولد مخلق (مالم تنفصل المشيمة) وهي التي تسميها النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في اتقاها عانة او مضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما إذا انفصلت المشيمة فلا خوف وعمله ان لم يحصل من الولادة جرح او ضربان شديد او

لما اخذه غايه لانه قد يتوهم من جواز رجوعه عنه عدم الحاقه بالخوف اه عش (قول الماتن واضطراب ريح الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجان به ريح اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر الخ) اي حيث لم يغلب علي ظنه النجاة منه اه نهاية قال عش اي عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه اولا اه وخالفهما المغني عبارة نعم ان كان بمن يحسنها وهو قريب من الساحل الا ان يكون مخوفاً كما قاله الزركشي اه (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله وانما جعل) اي الحبس وقوله مثله اي التقديم اه عش (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظرا اه سم (قوله وانه) عطط على قوله ان ما قبله (قول الماتن وطلق حامل) (قائدة) روى الشعبي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كانهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشي او سخاها كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه مغني (قوله وبه فارق) اي بقوله لانه ليس بمرض اه عش (قوله كان موتها منه الخ) ظاهره ولو من زنا وقوله المخوف منه اي الحمل اه عش (قوله وبه فارق الخ) لم يظهر من هذا فارق معنوي اه سم (قوله مخلق) اي مصور بصورة الادعى فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلقة كما يأتي اه عش (قوله بخلاف موت الولد الخ) اي فانه مخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مضغة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثير اما لو مات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته تالم المرأة به فينبغي ان لا يكون مخوفاً كدوام الفالج اه عش (قوله وعمله) اي قوله اما اذا انفصلت الخ (قوله حتى يزول) اي نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالحمل ويشترط الخ اه عش (قوله ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد انخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ اذ هذا بيان لما ذكره قبلهما والاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله وقد يكون) اي الموصى به بمعنى الوصية قوله فذبل اي الركن الثالث بهما اي ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله اي الوصية) الى قوله او على ثلث مالي في النهاية (قوله ما شعر الخ) خبر وصيغتها (قوله ما شعر بها من لفظ الخ) اي ثم ان كان الاشعار بها قويا فصريحة ولا فكتناية اه عش (قوله ككتابة) اي معنية كاسياتي اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة اخرس اه قال عش خرج به إشارة الناطق فلغو وظاهره وان كانت جوابا لمن قال له اوصيت بكذا فاشار اي نعم اه وقوله وان كانت الخ صرح به المغني وشرح الروض (قوله تعريف الجزاين) هما صيغتهما اوصيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلمية لان الكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علما على ما هو مقرر في محله اه عش (قوله لذلك) اي للتمليك بعد الموت اه عش (قوله كذا)

الطاعون او الوباء والخروج منها لغير حاجة او يفرق محل نظرو عدم الفرق اقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليهما م (قوله في الماتن واضطراب ريح وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجان به ريح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه النجاة م (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر (قوله وبه فارق) لم يظهر من هذا فرق معنوي (قوله وزعم انها لو تاخرت الخ) او يلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطوا او الثانية بهوله (قوله انه كناية وصية) كذا م (قوله والاقرار هنا غير متات لاجل قوله مالي الخ) تقدم في الاقرار انه لو اقر اقراره بنحو

ورم وإلا تخفى يزول ه الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لها مناسبة بما راجع ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد لا يكون في المرض وقد لا يزول بهما ليتفرغ الذهن للرابع لصعوبته وطول الكلام فيه (وصيغتها) اي الوصية ما شعر بها من لفظ او نحوه كإشارة وكتابة صريحا كان او كناية فن الصريح (اوصيت) فالقوله تعريف الجزأين من الحصر غير مراد (له بكذا) وإن لم يقل بعد موتى لوضعها شرعا لذلك (او ادفعوا اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وإن يقل من مالى على المعتمد ووهبته وحبوته أو ملكته كذا أو تصدقت عليه بكذا (بعد موتي) أو نحوه الآتي راجع لما بعد أو هبته ولم يبال بإيهام رجوعه له أنك لا على ما عرف من سياقه أن وصيته زما شئت منه موضوعه لذلك (أو جعلته له أو هو له بعد موتي) (أو بعد عيني أو إن قضى الله على أو أرا الموت و إلا فهم الغزو وذلك لأن إضافة كل منهما الموت صيرتها بمعنى الوصية وكان حكمته تكريره بعد موتي اختلاف ما في السياقين إذا لا أول محض أمر والثاني لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء وزعم أهلوا (٣٥) تأخرت لم تعد للكل لأن العطف بأو ضعيف

راجع لقوله أو هبته الخ (قوله أو نحوه الآتي) أي من قوله أو بعد عيني الخ وقوله راجع أي قوله بعد موتي وقوله رجوعه له أي لقوله أو وصيته اه ع ش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجه علمه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) أي التملك بعد الموت اه ع ش (قوله وإلا) أي وإن لم يرد بقوله بعد عيني وقوله إن قضى الله الخ الموت فهما أي هذان القولان لغزو واما الاقتصار على جعلته له أو هو له فسياتي حكمه وقول ع ش قوله وإلا أي وإن لم يضم إلى قوله جعلته له أو هو وقوله فهما لغزو أي جعلته له أو هو له اه مع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف فلو اقتصر على هو له الخ وقول الشارح أو على جعلته له احتمال الخ (قوله لأن إضافة كل منها) أي من قوله أو أرفعوا اليه وما بعده متنا وشرحا اه ع ش (قوله إذا لا أول محض أمر الخ) وعليه فلو آخر قوله أو هبته الخ عن قوله وجعلته له كان النسب اه ع ش (قوله وزعم أنها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الأول بأعطوه والثانية بهو له سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لأن العود للكل إنما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لا أحد الشئيين مثل أو كما ذكره الفراء وغيره قال الولي العراقي فيتعين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو هبته له) أدرج بالنحو قوله حبوته له الخ (قوله أو على نحو أرفعوا اليه الخ) أدرج بالنحو قوله أو أعطوه كذا (قوله وفي هذه) أي نحو صيغة أرفعوا الخ وقوله أو ما قبلها أي نحو صيغة و هبته له وقوله لا يكون كناية وصية أي لما ياتي في قوله لأنه من صراحه الخ اه ع ش (قوله فان علمت نيته الخ) ينبغي أن من صور العلم ما لو أخبر الوارث الرشيد بأنه نوى إياها غيره كالصبي فأخبره لغزو أو أخبر ولي الطفل بأن مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه ما فيه من التفويت على الطفل اه ع ش (قوله والابطال) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض في الحياة والأفيم ملكة لتحقيق الملك وإن انهم سببه كذا في هامش في تحفة الشيخ مصطفى الحوى عن السيد عمر وقوله وإلا فملكه الخ تقديره ما ياتي في شرح وتنعقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي أخذ ما ياتي بقيمده بما لم يؤمر الوارث بالحلف أنه لا يعلم إرادته لينكل فيحلف المدعى أنه أراد الوصية (قوله ويظهر أخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن إقرارا بل كناية وصية على الراجح اه (قوله أنه كناية وصية) كذا مراه سم (قوله لم يكن) أي قوله تلك مالى للفقراء (قوله لأنه من صراحه) إلى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا لو اقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلو اقتصر على نحو هبته الخ لكنته ذكره هنا طئ لقوله وإن وقع جوابا الخ اه ع ش (قوله لأن مثل ذلك) أي وقوعه جوابا قوله لا يفيد أي صرفه عن كونه صدقة أو وقفا اه ع ش (قوله أي كناية الخ) وفاقا للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله وبه) أي بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظير قوله الآتي مالم يؤمر الخ (قوله غير منات الخ) تقدم في الإقرار أنه لو أراد الإقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) أي في الانقضاء بالكناية وهل يكتفى في النية باقترانها بجزء من اللفظ أو لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع والأقرب الأول ويفرق بينهما بأن البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله بل أولى) لأنها لا تقتصر على القول في الحال فاشبهت ما يستقل به الإنسان من التصرفات اه معنى (قوله)

ذلك صح (قوله كقوله عنيبت هذا له الخ) هل هذا مقيد بما إذا زاد بعد موتي

لأن مثل ذلك لا يفيد خلافا لاني ثور والمزني (الآن يقول هو له من مالى فيكون وصية) أي كناية فيها لاحتماله لها والهبة الناجزة فافتقر للنية وبه يرد ترجيح السبكي أنه صريح وعلى الأول لومات ولم تعلم نيته بطل لأن الأصل عدمها والإقرار هنا غير منات لأجل قوله مالى نظير ما مر (وتنعقد بالكناية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عنيبت هذا له كالبيع بل أولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتي على فلان مثلا الكناية ليست في الوصية لأن هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فان جهل ما أراد به بطل مالم يؤمر الوارث بالحلف أنه لا يعلم إرادته لينكل فيحلف المدعى أنه أراد الملك أو الوقف ويعمل به حينئذ

وشرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدينه ان رعايا فلان الذين عاك او فترقه على الغترار لا يقبل قوله في ذلك بل لابد من بينه به  
(والكتابة) بالتاء (كتابة) فتنه قديمها مع (٣٦) النية ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها انطفا منه او من ورائه وان قال هذا خطي وما

فيه وصيتي وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب او يقول انا عالم بما فيه واسارة من اعتقل لسانه ينبغي ان ياتي فيها تفصيل الاخرس فان فهمها كل احد فصريحة والا فكتابة ومران كناية لا بد فيها من نية وانه يكفي الاعلام بها باشارة وكتابة ولو قال ومز ادعى على شيئا وانه اوفى مالي عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الاوجه فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلا يمينه لم يكن وصية على الاوجه ايضا لانه لم يسمح له بشئ وانما منع منه بحجة بدل حجة وهذا مخالف لامر الشارع فليكن لغوا ويكلف البيينة فان قلت لم يمكن وصية لمن ادعى الوفا وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قريبا منه فلم يحمل عليها سواء اعين الغرماء ام اجملهم فما اوهمه كلام ابن زرة من انه اذا عين الغريم وقدر مدعاؤه كان وصية بعيد جدا لما قررته ان اشتراطه اليمين اعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر وفي الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان فصدقه فمات قال الجرجاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه

وشرح جمع الخ قد يقال هذا صريح فيما يظهر فانه مكتبة ايراده هنا سيد عمر (قوله ولا يقبل قوله) اي المدين وقوله في ذلك اي في ان الدائن قال له ان مت فاعط الخ (قوله بالتاء) اي قوله وهذا مخالف في النهاية (قوله من الاعتراف بها) اي النية وقوله او من ورائه قضيته عدم قبوله من ولو ارث وهو موافق لما قدمناه من انه الاقرب اه ع ش (قوله او من ورائه) اي بعد موته اه مغنى (قوله وان قال الخ) غاية لقوله ولا بد الخ وهذه الغاية ظاهرة فيما لو قال هذا خطي اذ لا يلزم من مجرد كتابة نية الوصية اما قوله هذا ما فيه وصيتي فقد يشك بان ما فيها لا يكون وصية الا اذا نوى الا ان يقال لما كان قوله ما فيه وصيتي محتملا لان يكون المعنى هذا ما كتبت فيه لفظ الوصية لم يغن ذلك عن الاعتراف بالنية نطقا لان الاصل عدمها اه ع ش وقوله ما كتبت فيه الخ الاولى ما يريد ان اوصي به عبارة سم قوله وان قال هذا الخ لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانا نقول لكن لا في ارادتها حين الكتابة اه (قوله وان قال الخ) عبارة المغنى ولو كتب اوصيت لفلان بكذا وهو ناطق واشهد جماعة ان الكتاب خطه وما فيه وصيته ولم يطلعهم على ما فيه لم تعد وصية كما لو قيل له اوصيت لفلان بكذا فاشار ان نعم اه (قوله وما فيه الخ) كذا في المغنى بالواو وعبر النهاية بالواو بدل الواو (قوله للشاهد) اي على الوصية اه ع ش (قوله حتى يقرأ) اي الموصى عليه اي الشاهد الكتاب اي ويعترف بما فيه اه ع ش (قوله او يقول انا عالم بما فيه وقدا وصيت به) ضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر اه سم (قوله والا فكتابة) عبارة ع ش والفظن فكتابة والا فلفوا اه (قوله ان كتابته) اي الاخرس اه ع ش (قوله الاعلام بها) اي النية (قوله باشارة او كتابة) اي ثانية اه ع ش (قوله بلا حجة) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله كان وصية الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر اه سم (قوله لم تكن وصية الخ) اي ويكون من راس المال اه ع ش اي اذا ثبت بالبيينة كما ياتي (قوله وانما منع منه) اي ممن عليه الدين اه سم (قوله بحجة) وهي اليمين وقوله بدل حجة وهي البيينة (قوله وقدا وصي ع ش) عطف على الغريم (قوله وفي الاشراف لو قال المريض) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين من ادعى شيئا فصدقه لا بزيادة بلا حجة اه سم وقرئ بعضهم بان هذا فيه تعيين المدعى فامكن كونه اقرارا بخلاف ذلك اه سيد عمر اقول قدياتي فيه ما قدمته عنه على قول الشارح والابطال (قوله هذا اقرار بمجهول وتعيينه للورثة) جزم به المغنى (قوله ايضا) اي كقوله من ادعى على شيئا فصدقه (قوله او ما في جريدتي) عطف على قوله من ادعى شيئا الخ وهو الى قوله وهذا التفصيل في النهاية (قوله بالنسبة

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) اي بالنية (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانا نقول لكن لا في ارادتها حين الكتابة (قوله او يقول انا عالم بما فيه) وقد اوصيت به ضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر (قوله فان قال في الثانية صدقه بيمينه الخ) في فتاوى السيوطي رجل له مساطير على غرماء من عشرين سنة واكثر واقل واوصى ان من انكر شيئا بما عليه او ادعى وفاءه يحلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال ان في الورثة اطفالا لا يجواب نعم يعمل به خصوصا اذ لم تكن بيينة تشهد بما في المساطير فانها لا تقوم بها حجة ولو كان صاحب الحق حيا فاذا اجاب المدينون انه لا شئ عليه بما في المسطور قبل ذلك منه وحلف ربي واول امر ذلك اذا شهدت بما في المسطور بيينة مقبولة ان يجعل وصية تحسب من الثلث واما اذ لم تشهد به بيينة فتنقطع من راس المال لعدم ثبوته او ما ذكره فيما اذا شهدت بيينة بما في المسطور من انه وصية مع ان الفرض انه شرط تحليفه بخالفه قول الشارح فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلا يمينه لم تكن وصية على الاوجه ايضا الخ الا ان يفرق بالنصر ببح بالوصية هنا كما يدل قول السؤال واوصى ان من انكر شيئا الخ وفيه نظر لان هذا لا يقتضي الوصية للمدين بل هو وصية لجماعته بمعا ملته بهذه المعاملة (قوله وفي الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان الخ) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين

لورثة وسكت عليه الزركشي وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تبرؤ منه ولان امره لغيره بتصديقه لا يقتضي انه هو مصدقه فلو قبل انه وصية ايضا لم يبعد او ما في جريدتي قبضته كله كان اقرارا بالنسبة لما

لما علم أنه فيها وقته (وإن أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالفقراء لموت بالموث بلا) اشتراط (قبول) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء محل كذا وانحصروا بأن سهل عادة عدم تعيين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم ترد بردهم كأفهمه قوله لزمت بالموت ودعوى أن عدم حصصهم يستلزم عدم تصور رددهم تدبأن المراد بعدم الحصر كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور رددهم وعليه فالمراد بتعذر قبولهم تعذرهم غالبا أو باعتبار ما من شأنه ويجوز الاقتصار على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية بينهم (أو) وصى (لمعين) محصور لا كالعوية لأنهم كالفقراء (اشتراط القبول) منه (٣٧) أن نأهل وإن كان الملك لغيره كما مر في الوصية للفقير

وإلا فمن وليه أو سيده أو ناظر المسجد على الأوجه بخلاف نحو الخليل المسبلة بالشعور لا تحتاج لقبول لأنها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية للمعين بالعتق كاعتقوا هذا بعد موتي سواء أقال عني أم لا لم يشترط قبوله لأن فيه حقا مؤكدا لله فكان كجهة العامة وكذا المذبر بخلاف أو صيت له برقبته لاقتضاء هذه الصيغة القبول وهذا التفصيل فيه الناظر إلى أن الأول تحرير والشأن تملك فارق ما مر في المسجد لأنه تملك لا غير فناسبه القبول مطلقا (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) ولا مع موته إذ لاحق له إلا بعد الموت فلن رد

لما علم الخ) أما ما جهل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون إقرارا به ع (قوله وقته) أي الإقرار (قول الماتن وإن أوصى) مستأنف أم ع (قوله ووجبت التسوية الخ) أي واستيعابهم معنى وع (قوله ويلزم منه) أي من إمكان استيعابهم (قوله من غير المحصورين) منه ما وقع الدال عن في الوصية لمجاوري الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدم لأن اسماءهم مكتوبة وضبوطة أم ع (قوله أن تأمل) إلى قوله وبهذا التفصيل في المغنى (قوله وإن كان الخ) غاية أم ع (قوله والا) أي وإن لم يتأهل فن وليه أو سيده فيه تصريح صحة قبول السيد فيما إذا أوصى لعبد الغير المتأهل وفيه تردد لذكر كشي أم ع (قوله لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يعتق إلا بالاعتاق من الوارث أو الوصي فلما امتنع الوارث من اعتاقه أجبر عليه لازمه أم ع (قوله بخلاف أو صيت له الخ) قال في العباب فرع ولو قال لعبد أو صيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية ووجبت لك أو ملكك رقبته اشترط قبوله فورا إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده أم ع (قوله وبهذا التفصيل فيه) أي العتق والوصية به وكذا الضمير في قوله لا آتي فارق (قوله أن الأول) أي قوله باعتقوا هذا بعد موتي مثلاً وقوله والثاني أي قوله أو صيت له برقبته (قوله مطلقا) أي - وأما قال أعطوا كذا المسجد كذا بعد موتي أو قال أو صيت كذا المسجد كذا (قوله ولا مع موته) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله حينئذ) أي في الحياة ومع الموت (قوله نعم القبول الخ) لا موقع للاستدراك (قوله بعد الرد) أي بعد الموت وقوله بعد القبول أي بعد الموت (قوله على المعتمد) وفاقا للنهية والمغنى (قوله وهذا لا يليق بالخ) أي وإن كانت لا ثقة به في الواقع لأن هذا قد يذكر لاظهار التعفف أم ع (قوله أن المراد القبول اللفظي) وهو الوجه النهائي ومعنى (قوله ويشبهه الاكتفاء بالفعل) ضعيف أم ع (قوله وكلاهما) أي قول الزركشي وقول القمولى (قوله بين هذا) أي الوصية (قوله الذي الخ) نعت للكرام وقوله يقتضى الخ خبر النقل (قوله ونحو الوكالة لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله وإنما يشبهه) أي ما هنا الهبة الخ اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله وهي) أي الهبة (قول الماتن ولا يشترط بعد موتي الخ) وللوارث مطالبة الموصي له المطلق المتصرف بالقبول أو الرد فان امتنع حكم عليه بالرد أم ع (قوله في القبول) إلى الماتن في النهاية الا قوله وما ألحق به كالهبة (قوله نعم يلزم الولي الخ) ولو أوصى لصي أو وهد به فلم يقبل الولي فالمعتمد الذي في شرح البهجة

من ادعى شيئا فصدق له إلا بزيادة بلا حجة (قوله والا) أي وإن لم يتأهل فن وليه أو سيده فيه تصريح بصحة قبول السيد فيما إذا أوصى لعبد الغير المتأهل وفيه تردد لذكر كشي (فرع) قال في العباب فرع ولو قال لعبد أو صيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية أو وهد بك لك أو ملكك رقبته اشترط قبوله فورا إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده فلو قتل قبل اعتاقه فهل يشترى بقيمته مثله كالأضحية أو تبطل الوصية فيه تردد أم ع وقوله فيه تردد قال في تجر يده فقد حكى الماوردي عن المازني أنه يشترى بقيمته عبد ويعتق كما يفعله بقيمة الأضحية المنذورة قال ويحتمل أن تبطل الوصية أم ع (قوله وإنما يشبهه) أي ما هنا (قوله نعم يلزم الولي القبول أو الرد الخ) حاصل ما في شرح البهجة وغيره عن الراعي وهو

رددها أولا قبلها أو أبطلها أو ألغيتها ومن كنياتها نحو لا حاجة لي بها وأما غنى عنها وهذه لا تليق في فيما يظهر قال الزركشي وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالهبة أم ع وسبقه إليه القمولى فقال في الرهن يكفي التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهبة ونحو الوكيل واضح إذ النقل للكرام الذي استلزمته الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ في القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى تملك شيء فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الهبة وهي لا بد فيها من القبول لفظا (ولا يشترط بعد موته النور) في القبول لأنه إنما يشترط في عتقه ناجز يتصل قبوله بايجابه نعم يلزم الولي القبول أو الرد فورا بحسب المصلحة

فان امتنع بما اقتضه المصلحة عناداً انزل أو متاولاً قام القاضي مقامه والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما ألحق به كالهبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أي قبل موت الموصى وكذلك مات معه (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأبطلتم الزوم حينئذ (٣٨) (أو بعده) أي بعده موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (لبقيل) أو يرد (وارثه)

وغيره أن للصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة اه سم بتصرف (قوله انزل) أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الولاية له بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضي الخ الظاهر لا إلا ان كان الولي قياً من قبله فحتمل وقوله وهل إذا كان الولي الأب الخ الظاهر ما استوجبه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضي مقامه الخ لظاهر نعم إذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضي انزاله حتى تنقضي الولاية للجد ولا ولاية للجد على الأب فيتصرف القاضي عنه بالولاية العامة والله اعلم اه سيد عمر (قوله انزل) وقضية الانزال بذلك أنه كبيرة وقوله والاوجه صحة الاقتصار الخ أي للموصى له وكذلك في الهبة ايضاً شرح مر اه سم (قوله كالهبة) خلافاً للنهاية عبارته إنما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أي قبل موت الموصى) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية لا قوله ويرد (قوله لانه) أي الوارث (قوله لوقبل) أي الوارث ولو أمما وقوله قضى دين عورته أي الموصى له وقوله منه أي الموصى به اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله لوقبل الخ (قوله للبيت) أي الموصى (قوله دون مورثه) أي الوارث يعني ولم يكن الموصى له وارثاً للموصى (قوله في كونه) أي الموصى له (قوله يوم الموت) خبر ان يعني ان الموصى له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقرر) أي في قول المصنف الآتي أظهرها الثالث فكان الأحسن لما يأتي (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه) أي عطف على لان العبرة الخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملك ببناء المفعول وقوله بل من جهة ارثه الخ أي بل من جهة كون الموصى به مورثاً للوارث الموصى له (قوله وقديتخالفان) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله إذا أوصى له) أي الموصى له (قوله ورث منه) أي عتق الولد وورث من الموصى له (قوله أو وارثه) عطف على الضمير المستتر في قوله قبله (قوله حجب الخ) أي سواه حجب الخ وقوله القابل مفعول حجب (قوله فلا يرث) أي الولد اه ع ش (قوله فكذا ذلك) أي بطل قبوله (قوله وإذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أي قبول الوارث وقوله على النصف أي نصف الولد (قوله جرى) إلى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أي المنهاج

المعتمد فيقالو أوصى لصبي أو وهب له فلم يقبل الولي ان للصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة (قوله فان امتنع الخ) انزل أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الولاية له بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد (قوله والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه ذلك في الهبة ايضاً شرح مر (قوله ورث) أي الولد منه أي من الموصى له وقوله القابل مفعول حجب وقوله فلا يرث أي الولد اه ع ش (قوله فكذا ذلك) أي بطل قبوله (قوله وإذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أي قبول الوارث وقوله على النصف أي نصف الولد (قوله جرى) إلى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أي المنهاج

ولو الامام فليمن برثه بيت المال لانه خليفته ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه منه ويؤخذ منه ان وارث الموصى له لو كان وارثاً للبيت دون مورثه لم يكن وصية لوارث لان العبرة في كونه وارثاً بيوم الموت كما مر فلا نظر للقبول لما تقرر انه مبين لاستقرار ملك الموصى له بالموت ولانه لم يملك هنا من جهة الوصية بل من جهة ارثه للوارث وهما جهتان مختلفتان ويلزم ولي الوارث الاصلاح من القبول والرد نظير ما مر انفا وقد يتخالفان اعنى قبول الموصى له وقبول وارثه فيما إذا أوصى له بولد فانه ان قبله هو ورث منه أو وارثه حجب الموصى به القابل كاخى الأب ام لا كاخى الولد فلا يرث للدور لانه ان حجبه بطل قبوله فيبطل عتق الولد فلا يرث فادى ارثه لعدمه وان لم يحجبه فكذا ذلك اذ لو ورث لخرج اخوه عن اهلية القبول في النصف ولا يمكن ان يقبله الولد الموصى به لتوقفه على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف على قبوله فتوقف قبوله على قبوله وهو محال وإذا اقتصر القبول

على النصف بق نصه رقيقاً ومن بعضه رقيق لا يرث (وهل) جرى على العرف في استعمال هل مقام طلب التصور في الذي هو محل الهمة في مثل هذا المقام ولذا أتى في حيزها بالعطف بأمر المناسب للهمة لاله هل فانه إنما يعطف في حيزها بأمر وهذا كله ان قلنا بما قاله صاحب المغنى وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحوا كلامه أن الهمة في نحو أزيد في الدار أم عمرو وأزيد في الدار أم في المسجد



لطلب التصور أما على ما حققه السيد أن الهمزة في نحو هذين لطلب التصديق لان ( ٣٩ ) السائل متصور لكل من زيد وعمرو وللدار

والمسجد قبل جواب  
سؤاله وبعد الجواب لم  
يرد له شيء في تصورهما  
اصلا بل بقي تصورهما على  
ما كان والحاصل بالجواب  
هو التصديق اى الحكم  
الذى هو ادراك ان النسبة  
الى احدهما بعينه واقعة  
أولا فهل في كلامه باقية  
على وضعها من طلب  
التصديق الايجابى او السلبى  
خلافا لمن وهم فيه وام في  
كلامه منقطعة لا متصلة  
ولا مانع من وقوعها في حين  
هل تشيها له بوقوعها في حين  
الهمزة التى بمعناها (ملك  
الموصى له) المعين الموصى  
به الذى ليس باعتناق (موت  
الموصى او بقبوله ام) الملك  
(موقوف) ومعنى الوقف  
هنا عدم الحكم عليه عقب  
الموت بشيء (فان قيل بان  
انه ملك بالموت وإلا يقبل  
بان رد (بان) انه ملك  
(للوارث) من حين الموت  
(اقول اظهرها الثالث)  
لنعدر جملة للبيت مطلقا  
وللوارث قبل خروج الوصية  
وللموصى له وإلا لما صح  
رده فتعين الوقف (وعليها)  
اى الاقوال الثلاثة (تنبي  
الثمرة وكسب عبد حصلا)  
لاقلاقة فيه لان تعريف ثمرة  
جنسى فساوى التشكير في  
كسب ووقع حيثئذ حصلا  
صفة لها من غير اشكال  
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) اى للسند اليه في المثال الاول وللرسند في  
المثال الثانى وقوله الى احدهما اى في المثال الاول وباحدهما في المثال الثانى (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد  
يمنع هذا التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها اه سم (قوله لمن وهم)  
اى من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اى في التصديق السلبى فنفاه فقال ان هل لطلب التصديق الايجابى  
فقط (قوله وام في كلامه الخ) ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان  
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم الا أن يكون في هذه النسخة  
تقديم وتأخير اه سم اى والاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشيها له) اى لوقوع ام في حين هل (قوله الذى  
ليس باعتناق) سيد كر محترزه بقوله اما لو وصى باعتناق الخ (قوله المعين) خرج غيره وتقدم اه سم (قول المتن  
موت الموصى) اى كالارث والتدبير ولكن انما يستقر بالقبول كما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون ام بقبوله  
اى الموصى له لانه تمليك كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) اى الموصى به (قول المتن انه ملك) بصيغة  
الماضى وقول الشارح انه ملك بصيغة المصدر (قوله لنعدر) الى التنبيه في المعنى (قوله لنعدر جملة البيت) اى  
لانه لا يملك وقوله مطلقا اى قبل خروج الوصية وبعده (وللوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث  
فانه لا يملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والاصل صح رده كالارث فتعين وقفه فلو وصى  
له بمن يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعتق عليه حتى يقبل الوصية اه (قوله والا) اى وان كان  
ما كالا للموصى له (قوله لاقلاقة فيه) ولعل وجهها عند من ادعاه ان الثمرة معرفة وكسب عبد نكرة لجملة  
حصلا لا يحسن اعراها حالاً منها التشكير كسب عبد ولا صفة لها لتعريف الثمرة والجل بعد المعارف احوال  
وبعد النكرات اوصاف وهى هنا بعد معرفة ونكرة ومراعاة احدهما دون الاخرى تحكم وقد يقال ان  
عطف النكرة على المعرفة كعكسه مسوغ لمجيء الحال منهما فالتعبير صحيح وان لم يقصد التشكير في الثمرة اه  
عش (قوله فعلى الاول) اى ملك الموصى له بالموت وقوله له اى للموصى له (قوله قبل القبول) لا حاجة اليه  
لانه موضوع المسئلة (قوله هى موقوفة) اى الثمرة والكسب والنفقة والقطرة (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم طلب الحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وهذا  
كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن  
مالك قال ان هل - تاتى بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة وفي الرضى وير بما تجىء هل قبل المتصلة على الشذوذ  
اه فيصح تخريج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا  
التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الايجابى  
او السلبى) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الايجابى لا للتصور ولا للتصديق السلبى قال المحلى في  
شرحه التقييد بالايجاب ونفى السلبى على منواله اخذ من ابن هشام سهو سرى من ان هل لا تدخل على منفى  
فهى لطلب التصديق اى الحكم بالثبوت او الانتفاء كما قاله السكاكى وغيره يقال في جواب هل قام زيد  
مثلا نعم او لا اه فتشؤ السهو التباس مدخولها بالمطلوب بها فتوهم اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل في  
جواب هل قام زيد لا او لم يقم فالمستفاد تصديق سلبى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد  
فقال الشارح خلافاً لمن وهم فيه يحتمل أنه متعلق بقوله أو السلبى فيكون اشارة الى السهو الذى ذكره المحلى  
اى خلافاً لمن وهم في التصديق السلبى فنفاه بسبب التباس المذكور (قوله وام في كلامه) ان اراد في كلام  
كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو  
الموافق لقوله اقول اظهرها الثالث اللهم الا أن يكون في هذه تقديم وتأخير (قوله منقطعة لا متصلة) يتامل  
فقد يشعر بان الهمزة اذا كانت للتصديق تكون ام منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان  
كان المطلوب التصديق كما لو أتى بما هو بمعناها مع أم نحو أى الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الفوائد الحاصلة حيثئذ (ونفقته وفطرته) وغيرهما من المؤن فعلى الاول له الاول ولان وعليه الآخر ان وعلى الثانى لا ولا قبل القبول بل  
للوارث وعليه وعلى المعتمد هى موقوفة فان قيل فله الاول ولان وعليه الآخر ان ولا فلا واذا رد فالوارث بعد الموت للوارث وليس من التركة فلا

يتعلق بها دين (تنبيه) مر في الوانف الفرق بين الوانف والمستحقين في ان المدار فيه على التأخير وعدمه وفهم على الوجود وعدمه وحينئذ فلو اوصى بثلثة قبل الموت تركته كما قلنا ثم انه الوانف وغيره الموصى له وان برز قبل الموت وان ما وجد عند الموت تركته تأبر ولا وماحدث بعده للموصى له كل محتمل والاقرب هنا الثاني ويفرق بينه وبين الوانف بان المملك ثم الصيغة وحدها فاعتبرنا حال الثمرة عندها كالباع وهذا لا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القبول والتملك لم يدخل بها بل بالموت بشرط القبول فاعتبرناه واعتبرنا وجود الثمرة عنده فتكون تركته بعده فتكون وصية (ويطالب) يصح بناءؤه للفاعل فالضمير للعبد واللفعول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث او وليه الوصى (الموصى له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما فان ابي حكم عليه بالابطال كتعجير امتنع من الاحياء وقضية المثن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بان المملك لغيره فكيف تطالب بالنفقة وقد يوجه بان مطالبتهما وسيلة لفصل الامر بالقبول أو الرد فجاز لذلك وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كائنين عقدا على امرأة وجعل السابق وفرق السبكي بان كلا منهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكنا من دفع الاخر بخلافهما هنا ويرده ما مر في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فعمل انه ليس هو

المغنى ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره على الثاني لا ولا على الثاني في الموضوعين يتعاق بالوارث اه (قوله بين الوانف الخ) يعني بالنسبة لثمره الوقف (قوله ان المدار فيه) اي الوانف واستحقاقه وقوله فيهم اي المستحقين (قوله وغيره) عطف على المأثر (قوله بينه) اي ما هنا من الوصية وقوله ثم اي في الوقف وقوله هنا في الوصية (قوله وبعدة) اي الموت عطف على عنده (قول المثن ويطالب) اي على قول من الثلاثة اه مغنى (قوله يصح بناءؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله والاول اوجه الى ومثله وقوله وعلى الثاني الى وبموت (قوله فالضمير للعبد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالنهاية من ان يطالب بالياء وقال المغنى انه بالزون اوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) اي الرقيق الموصى به ويجوز ارجاع الضمير لكل من صاحبت منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني الطاب المفهوم من يطالب اه رشيدى (قوله كالوارث الخ) اي والرقيق الموصى به (قول المثن بالنفقة) اي وسائر المأثر اه مغنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله وند يوجه في المغنى (قوله بالابطال) اي البطلان اه مغنى (قوله جريان ذلك) اي قول المصنف ويطالب الخ اه مغنى (قوله على الثاني) هو قول المصنف ام بقره اه شرح (قوله ان يرد) اي الموارث وقيل للبيت اه مغنى (قوله وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) اي وإن كان ضابطا (قوله عليهما) اي الموصى له والوارث (قوله كلاهما) اي من العاقدن دلى امرأة (قوله بملأها) اي الموصى له والوارث (قوله برده الخ) غير قوله وفرق السبكي الخ (قوله انهما) اي البائع والشراي (قوله بالوقف) اي وانف ملك المبيع فز من الخيار (قوله انه ليس هو) اي الاعتراف اه شرح (قوله حالا) اي في زمن التوقف (قوله ولالا) اي وانزرد اه مغنى (قوله وفي وصية المملك) ده فدى قوله في المطالبة الخ اه عرش (قوله فالملك فيه) اي في آقن بعده موت الموصى (قوله وصح في البحر الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله ان الكسب) اي كسب العبد الحاصل بعده موت الموصى له اي العبد اه عرش (قوله والاول اوجه) خلافا لنهاية والمغنى وشرح الروض كما مر انفا (قوله للماعل) اي في البحر (قوله عليه) اي الوارث وقوله لا يقال اي في الاستدلال لا يحجب النفقة اه كردى (قوله هو مقصر) اي الوارث (قوله ومثله) اي مالو اوصى باعتاق قن من الخ (قوله فتأخر ونفقه) اي بعد موته وحصل منه ربع اه نهاية (قوله فعلى الاول) اي ما اقتضاه كلاهما (قوله هو) اي الربع الوارث اعتمده النهاية (قوله وعلى الثاني) اي ما في البحر (قوله هو) اي الربع للموقوف شايهم الخ هذا ظاهر إن كان الوقف على جهة عامة فانه لا محتاج فيها لقبول اما إذا كان على معين محصور فكلام الاذرى اظهر لانه يخير بين القبول والرد ولو اوصى بأمته لزوجهها فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان رد

وتقدم (قوله وصح في البحر ان الكسب الخ) وهو المعتمد شرح مروا الذي في شرح الروض ما نصه وقضية ذلك ان اكساب العبد الموصى بعنقه قبل عتقه الموارث لكن قال الرويانى قبل انها على الخلاف في الموصى له والاصح القطع بانها للعبد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه يخير وبما قاله جزم الجرجاني وجرى عليه المصنف كاصله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الروض واصله في كتاب العتق وبه يعلم ان الشارح اخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرح به في كتاب العتق فنامله (قوله فعلى الاول) هو

السبب في مطالبتهما والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث وفي وصية التملك اما لو اوصى باعتاق قن معين بعده موته فالملك فيه للوارث الى عتقه قطعاً كما قاله فالكسب وبدله وقتل له والنفقة عليه كاتقضاء كلامهم ما وصح في البحر ان الكسب له لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجهه والاول اوجه ولو نظرنا لما غلل به لما وجبنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتراق لانه قد يفوض لغيره كالوصى ومثله مالو اوصى بوقف شئ فتأخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه اتفق جماعة واعتمده الاذرى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه اتفق بعضهم وكلام الجواهر يميل اليه ووجه بعض المحققين وبموت

الزركشي انه لو اوصى بشراء عقار بثمنه ووقفه على زيد وعمر وثم على الفقراء فمات احدهما قبل وقته لم يطل في نصف الميث بل ينتقل للفقراء وفارق الوصف على هذين ثم الفقراء فان احدهما اذا مات انتقل نصيبه الآخر بانه هنامات بعد الاستحقاق وثم قبله فكانه لم يوجد ومن ثم لو وصف على زيد وعمر وفان احدهما ماتا كان الكل الآخر كما قاله الخفاف وغيره (تنبيه) (٤١) الوجه في اوصيته برفقته انه ليس كما

لو اوصى باعتاقه لاقتضاء الاولى انه ملكه برفقته كما مر بخلاف الثانية كما تقرر وحينئذ لو كان غير متاهل للقبول في الاولى لصفه او جنون وقف كسبه وانفاقه الى قبوله نظير ما مر في وصية التملك ولا ينظر لتضرر الورثة لكون افاقة المجنون غير منتظرة لان تعلق حق الوصية او جب الاحتياط له وهو لا يحصل الا بالوقف فيستد كسبه القاضي وينفق عليه الى تاهله

(فصل) في احكام لفظية للوصي به وله اذا اوصى بشاة (واطاق) (تناول) لفظه (صغيرة) الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة) كون الاطلاق يقتضي السلامة لانما هو في غير ما ينطبق بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى له شاة او عبد اثنين السليم لان إطلاق الامر بالشراية تضييه كافي التوكيل به (ضانا ومعزا) وإن كان عرف الموصى اختصاصها بالضان لانه عرف خاص وهو لا يعارض اللغة ولا العرف العام وخرج بهما نحو أرنب وظبي ونعام وحر وحش وبقره وزعم ابن

استمر النكاح وان اوصى بها لاجنبي والزوج وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم يفسخ النكاح وان رد انفسخ هذا ان خرجت من الثالث فان لم يخرج منه او اوصى بها لوارث آخر واجاز الزوج الوصية فيها لم يفسخ وإلا انفسخ اه (قوله) ووقفه) بالجر عطف على شراء الخ (قوله) في نصف الميث) اي في نصيبه (قوله) بل ينتقل الخ) اي نصف الميث اه عثر (قوله) بانه هنا) اي في الوصف على هذين الخ (قوله) وثم) اي فيما لو اوصى بشراء عقار الخ (قوله) قبله) اي قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوصف اه سم اقول قضية السياق ان المراد قبل وجود الوصف بالكلية (قوله) وثم قبله) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيب الفقراء اه سم و قوله للفقراء هل هو اياه الآخر (قوله) ومن ثم لو ووصف الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يتجه ما مر من الفرق عدم الانتقال في هذا الآخر كالاول اذ هو هنامات ايضا قبل الاستحقاق قبل وقبل الوصف بالكلية اه رشيدى (قوله) في زيد وعمر) اي ثم على الفقراء (قوله) كما مر) اي في شرح اشترط اذ يقول (قوله) لكون الخ) علة للتضرر وقوله لان الخ دلالة نفى النظر وقوله به اي القن الغير المتامل

(اصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) في احكام لفظية) الى قوله ونوزع في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وإن كان الى وخرج وزعم الى نعم (قوله) واطاق) سيد كرم عزه بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله) في غير ما ينطبق الخ) اي في غير ما قالوا انه يتعاقب بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتعاقب الشيء بنفسه لانه لم ينبه على امره معنوى اه غش عبارة المعنى لا مرزائد على مقتضى اللفظ وهذا لا زاد عليه لدم الدليل عليه اه (قوله) كالبيع الخ) مثال للغير اه عثر (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) وهو) اي العرف الخاص (قوله) ولا العرف الخ) عطف على اللغة وذكره استطرادى (قوله) وخرج بهما الخ) وخرج ايضا ما تولد بين الضان او المعز وغيره وإن كان على صورة احدهما اه عثر (قوله) نحو أرنب وظبي الخ) فالمراد الوارث اعطاه لم يكن له ذلك ولا للوصى له قبوله اه غنى (قوله) وظبي الخ) ظاهره وإن لم يكن له الاطباء وعليه فلعل الفرق بينه وبين ما لو قال شاة من شيناهى وليس له الاطباء حيث يعطى واحدة منها ان اضافة الشياة اليه قرينة على إرادة ما يختص به اه عثر (قوله) وبقره) ومثله الا هلى بالاولى اه عثر (قوله) وليس له الاطباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الاطباء وقت الموت الا غنم واظباء وغنم ولما اذا قصر على الصيغة المذكورة ولم يقيد ببعده وقتى أو غيره ولما اذا قيدها ببعده وقتى والظاهر اخذاه من ظاهر الآية ان البقرة بوقت الموت اه عثر وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله) وتأو هالو حدة) اي لا لثانيت كهمام وحماة ويبدل له قولهم انظر الشاة يذكر ويؤت ولهذا حملوا خبر فاربهين شاة على الذكور والاناث نهاية وغنى وتولها كهمام الخ مثال لما تأو هالو حدة (قوله) ونوزع فيه) اي في قول المصنف وكذا ذكر الخ (قوله) بانه الخ) اي الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله له وهو اعرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عما قاله على (قوله) على انها) اي لفظة الشاة لا تشمله اي الذكر (قوله) عرف بخلافه) اي بالشمول (قوله) وقد أخذ منه) اي من قول السبكي (قوله) بخلاف اللغة) متعاق بالاطراد (قوله) بان الاكثر بن الخ) اي المشار اليهم قول المصنف في الاصح

للو ارث اعتمدهم (قوله) وثم قبله) اي قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول او قبل حصول منفعة الوصف (قوله) وثم قبله) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء (فصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) كالبيع) مثال للغير

٦ - شروانى وابن قاسم - سابع

عصفور اطلاقها على هذه كلها ضعيف شاذ نعم لو قال شاة من شيناهى وليس له الاطباء اعطى ظبية (وكذا ذكر) وخشنى (في الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتأو هالو حدة ونوزع فيه بانه في الام نص على انها لا تشمله للعرف قال السبكي وهو اعرف باللغة فلم يخرج عنها الا لعرف مطرد فان صح عرف بخلافه اتبع اه وقد يؤخذ منه الجواب بان الاكثر بن لم يخرجوا عما قاله الا لانه ثبت عندهم ان العرف لم يثبت اطراده بخلاف اللغة

فقال الخلاف إلى ان العرف العام هنا هل خالف اللغة او لا ومقتضى ترجيح الشيوخين كالا كثيرين للدخول انهم يخالفها ويؤيده قول الرافي  
وربما افهمك كلامهم توسط هو تنزيل النص على ما اذا علم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضية اللغة اذ لم يعلم قال الزركشي  
ويبقى يجيبه في تناول الشاة للذكر اه وهذا كله صريح فيما ذكرته من ان ما اخذ الخلاف في تناول الذكر الخلاف في العرف العام هل  
خالف اللغة او لا ويؤيده ما ياتي ان العرف (٤٢) العام مقدم على اللغة في الدابة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

وتقدمها عليه حيث اختلف  
في وجوده هو الاصح ومحل  
الخلاف حيث لم يات  
بمخصص ففي شاة ينزها  
يتعين الذكر الصالح لذلك  
وينزى عليها او ينتفع  
بدرها او نسلها يتعين الانثى  
الصالحة لذلك وينتفع  
بصوفها يتعين ضان وشعرها  
يتعين معز (لا سخله) وهي  
الذكر او الانثى من ولد  
الضان والمعز مالم يبلغ  
سنة (وعناق) وهي انثى  
المعز مالم تبلغ سنة والجدى  
ذكره وهو مثلها بالاولى  
وذكرها في كلامهم مع  
دخولهما في السخله  
للايضاح (في الاصح) لتمييز  
كل باسم خاص فلم يشملها  
في العرف العام لفظ الشاة  
(ولو قال اعطوه شاة من  
غنمي) بعدموتى (ولا غنم  
له) عند الموت (لغت) هذه  
الوصية وان كان له ظباء  
لعدم ما يتعلق به والظباء  
لما تسمى شياء البر لا غنمه  
وبه فارق ما مروى ثم شارح  
أن من شياهي كمن غنمي  
وليس في محله اما اذا كانت  
له عند موته فيعطى واحدة  
منها فان لم يكن له الا واحدة  
اعطيها ولو كان له نصف

(قوله قال الخلاف) اي المشار اليه بقول المصنف في الاصح (قوله هنا) اي في الشاة (قوله للدخول) اي  
دخول الذكر في اسم الشاة (قوله ويؤيده) اي المال المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل  
النص (قوله بجيبه الخ) اي قول الرافي ونظيره (قوله وهذا كله) اي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في  
تناول الذكر) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر ان (قوله ويؤيده) اي الماخذ المذكور  
(قوله لا نزاع الخ) خبر فتقدمه الخ (قوله هو الاصح) خبر وتقدمها عليه الخ (قوله ومحل الخلاف) اي المشار  
اليه بقول المصنف في الاصح ثم ذلك الى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمعنى (قوله ينزها) اي على غنمة  
اه معنى وفي عش عن المختار هو بضم الياء وتخفيف الزاى وسكون النون وبتشديد هاء مع فتح النون يقال  
انزاه على غنمه ونزاه تنزيرة هاء وبيداء الفاعل هاء والمفعول فيما ياتي (قوله وينزى) وقوله وينتفع بصوفها  
الاولى فيها ما وبدل الواو (قوله وشعرها) الاولى او بشعر باو والباء (قول المتن لا سخله) وينبغي اخذ ما  
قوله السابق نعم لو قال شاة من شياهي الخ ان محل ذلك مالم يقل شاة من غنمي وليس عنده الا السخله والا  
صحت واعطى احدها عش (قوله مالم يبلغ سنة) ظاهره وان قل ما نقصت به السنة كالحظة اه عش (قوله  
ذكره) اي المعز مالم يبلغ سنة (قوله وهو مثلها) اي والجدى مثل العناق في عدم الدخول اه عش (قوله  
بالاولى) اي كما يعلم من قول المصنف وكذا ذكر في الاصح (قوله وذكروا) اي العناق والجدى اه عش  
(قوله لعدم ما يتعلق الخ) اي الوصية (قوله مالم) اي قبيل قول المتن لغت ولو اقتصصر على اوصيت له بشاة او  
اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الا اني كالم لم يقل من مالي  
ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة الكنز لو لم يقل من مالي ولا من غنمي لم يتعين غنمه لان كانت انتهت اه  
سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كالم لو كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من  
غير غنمه في الصورتين وان ترا ضيا لانه صالح على مجهول معنى ونهاية قال عش قوله واحدة منها اي كاملة ولا  
يجوز ان يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي ان  
يقال مثل ذلك في الارقاء اه (قوله اعطيها) اي تعينت ان خرجت من الثلث نهاية ومعنى اي والا اعطى ما  
يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظهر اه عش (قوله اعطيها) اي فيحمل قوله من غنمي على بيان انها ملوكة  
له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما  
يؤيد الاول) ومرآنا عن عش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) اي شريك الموصى (قوله اعطوه شاة) الى

(قوله وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الاصح) قد يقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص  
وان لم يسلم له دليله فتامله (قوله في المتن لغت) سكت عمل الوالم بصرح بقوله من غنمي او غيره بل اقتصر  
على قوله اوصيت له بشاة او اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ  
من قوله الا اني كالم لم يقل من مالي ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة كنز الاستاذ البكري ولو لم يقل من مالي  
ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهى (قوله فهل يعطى الجزاين الخ) قوة هذا التردد موافقة لما قاله  
انه لو كان له شاة كاملة فقط اعطيها وان لم يظهر حينئذ قوله من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على  
بيان انها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء  
وغنمي على جنس الغنم النابت له فيظهر قوله من غنمي وان لم تكن له الاشاة واحدة ونظيره صدق قولهم

مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزاين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما امكن او لا يعطى  
ذلك لان الشاة اذا اطلقت لا تتناول الا الكاملة دون المافقة كل محتتمل ويأتي ذلك فيما وحلف ان لا شاة له وله نصفان وقضية تعليم  
دخول المعية بقولهم وكون الاطلاق الى آخره ربما يؤيد الاول ثم يحتمل ان محل هذا التردد مالم يقاسم الوارث الشريك ويحصل  
بالقسمة كاملة والا اعطيها ويحتمل خلافه لان العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وان قال) اعطوه شاة (من مالي)

الموت (اشترى له شاة)

ولو معيبة او وله غنم اعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كالم يمل من مالى ولا من

غنمى (والجمل والناقة) قال

أهل اللغة إنما يقال جمل وناقة

إذا أربعا فاما قبل ذلك

فمعود وقلوس وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الآخر عملا باللغة أو ماعدا

الفصيل المذكور يشمله الجمل

والانثى تشمله الناقة للنظر

فيه مجال والذي يتجه اخذا

بما ساذكره انه إن

عرف عرف عام بخلاف

اللغة عمل به وإلا فبها واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثانى اعنى ماعدا

الفصيل فى إطلاقه نظر ظاهر

(يتناولان البخاني) بتشديد

الياء وتخفيفها (والعرب)

السليم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عابهما (لا

أحدهما الآخر) فلا يتناول

الجمل الناقة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وهى

بالانثى فمن ثم لم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرهما من نظير

ما مر فى الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب بغيره إلا

الفصيل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها (لا) بخلة ذكر ا

ولا (بقرة ثورا) بالثنية ولا

عجلة وهى مالم تبلغ سنة

قول المتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) قد يقال أسقط هذا القيد من أصله قصدا للتعميم  
فقوله اشترى له شاة أى وجوبه فى حالة وجوبه فى استعالمهم كثيرا انهم وجوبون قضيته  
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتتابع ويحتمل ان يقال اسقطه لدلالة الجزاء عليه إذ المتبادر منه الوجوب  
ولا يعقل إيجاب الشراء إلا حينئذ اه سيد عمر (قوله ولو معيبة) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت  
ولو معيبة وإن قال اشترى له شاة تعينت سليمة كما مر لأن إطلاق الامر بالشراء يقتضيهما كفى التوكيل بالشراء  
ويقاس بما ذكر فى المتن أعطوه رأسا من رقيق أو رأسا من مالى أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقيقا  
واقصر على ذلك فكما هو قال من مالى فى انه يتخير بين إعطائه من راقته أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال أعطوه  
شاة ولم يقل من مالى ولا من غنمى اه قال عث قوله أعطوه رأسا الخ أى فانه فى هذه يجوز المعيبة اه  
(قوله ولو معيبة مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء  
صريحا وكونه لازما اه سم (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله كالم يمل من مالى  
ولا من غنمى) أى فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غيرهما فان لم يكن له غنم  
تعين الشراء من ماله اه ع ش (قوله إذا أربعا) أى دخلا فى السنة السادسة اه ع ش عبارة القاموس  
يقال أربعت الغنم إذا دخلت فى السنة الرابعة وأربعت ذات الحافر فى الخامسة وذات الحنف فى السابعة  
اه (قوله او ماعدا الفصيل الخ) مبتدأ خبره قوله يشمل الجمل والجملة عطف على جملة تعتبر هذه الاسماء  
الخ وقوله المذكور نعت ماعدا الفصيل وقوله والانثى الخ عطف على قوله المذكور الخ (قوله ماعدا) أى  
فى شرح وكذا ذكر فى الاصح وقوله وساذكره أى فى شرح والثور للذكر (قوله اعنى ماعدا الفصيل)  
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لو لم يكن عنده إلا ما ذكر ففينبغى الثانى وإن لم يكن  
عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الاطلاق عليهم مجاز والاختصار فيهم يصلح  
قرينة عليه اه سم (قول المتن البخاني) واحدها بحق وبخية وهى جمال طوال الاعناق مغنى وسيد عمر (قوله  
بتشديد الياء) إلى قوله وزعم بعض فى النهاية إلا قوله والبلى وكذا فى المغنى لا تعرف الفصيل والعجلة  
(قوله السليم الخ) عبارة المغنى والسليم الخ بالواو (قوله لصدق الاسم) أى اسم الجمل والناقة عليهما أى  
البخاني والعرب (قول المتن لاحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه  
إليه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن ثم لم يتناول البعير) يتأمل فائدته سم ورشيدى عبارة عث  
يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلا معنى لعدم تناول الناقة الخاص بالانثى لمطلق  
البعير الشامل لها ولذا ذكر إلا ان يقال مراده بالبعير الذكر وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه  
(قوله سمع) أى من العرب حلب بغيره وصرعنى يعبرى اه مغنى (قوله الا الفصيل) استثناء من قوله وغيرها  
(قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها) يتأمل الى متى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة  
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة عث قوله إذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنة ولاسمى  
ابن مخاض او بنتها اه (قوله على إطلاقها) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا

ثم وصاياه من ثلث الباقي على ما إذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من الا ابتداء كما صرحوا بذلك فليتناول  
(قوله ولو معيبة) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر  
بالشراء صريحا وكونه لازما (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له (قوله ولو على غير صفة غنمه) هذا يدل  
على انه يجوز انه يشترى له إذا قال من مالى وله غنم (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لو لم يكن  
عنده إلا ما ذكر ففينبغى الثانى وإن لم يكن عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الاطلاق  
عليهم مجاز والاختصار فيهم يصلح قرينة عليه (قوله فى المتن لاحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما  
وقد عبر بالآخر وإضافه اليه (قوله فمن ثم الخ) تتأمل فائدته (قوله وان اتفق أهل اللغة على إطلاقها) أى  
البقر عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا الانوار وكان عارفا باللغة فيجه الحل على الانوار بل

للعرف الدام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه لأنه لم يشتهر عرفا (والثور) أو السكب أو الحمار أو البغل مصروف (لذا ذكر) فقط



لذلك وزعم بعض اللغويين في نحو الحمار والجل والبغل أنه يطلق عليهم ما شاذ أو خفي وإن بنى على ذلك أنه لو حلف لا يركب بطلا أو بغلة حدث في كل بهما وإن بغلته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الشبهاء المسماة بالدلدل الباقية إلى زمن معاوية أنثى كما أجاب به ابن الصلاح أو ذكر كانه نقل عن إجماع أهل الحديث ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم أبرك دلدل ولم يقل أبركى وإن غلة سليمان أنثى أو ذكر وزعم أن ثناء قالت تدل على التانيث رده أبو حنيفة ونقل أنه القائل به ووجه الرد أنه تانيث لفظي كبناء جرادة وشاة في القاموس الفرس الذكروا لأنثى وهو فرصة وقضية فرصة أن الفرس في كلام الموصى للذكر لأنهم علموا اختصاص (ع) (ع) نحو الحمار بالذكور بانه يفرق بينه وبين الأنثى بالبناء ويحتمل أنه لهما في تخير الوارث ووجه

بان نحو حمار مشهور فاقضى حذف البناء اختصاص محذوفها بالذكور ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه على ما قاله جمع للعرف أيضا فلا ينافيه تسكمل نصابها ولا عدهما في الربا جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناو لها لها ولا بقر وحش نعم إن قال من بقرى وليس له إلا بقر وحش دخل كالجواميس على الأول وإنما حدث من حلف لا يأكل لحم بقر بأكله لحم بقر وحش لأن ما هنا مبني على العرف وما هناك إنما يبنى عليه إذا لم يضطرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب إذ قضيته بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وإن اضطرب وهو بعيد جدا لأن معنى اضطرابه اختلاف باختلاف النواحي فأى مقدم منها ورعاية عرف الموصى يلزمه باطلاقة منافاة لا أكثر كلامهم والذي

الأنوار وكان عارفا باللغة فينتجه الحل على الأنوار بل قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا ه سم (قوله لذلك) أي للعرف اه ع ش (قوله يطلق عليهما) أي الذكور والأنثى (قوله وإن بنى) ببناء المفعول (قوله أنه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل ذلك اه سم وبحر نظير في قول الشارح الآتي وأن غلة الخ (قوله في كل) أي من الحلفين بهما أي بالذكور والأنثى (قوله وإن بغلته الخ) كقوله الآتي وأن غلة الخ عطف على قوله أنه لو حلف الخ أي وبني على ذلك التردد فيما ذكر يعني لو لم يصح الإطلاق عليهما لكانت من اختصاص ما ذكر بالأنثى بل التردد فيه (قوله كما أجاب به ابن الصلاح) أي حين سئل عنه أذكر هو أم أنثى اه كردى (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله أن ثناء قالت أي في الآية وقوله على التانيث أي تانيث غلة سليمان (قوله أنه) أي أبا حنيفة القائل به أي يكون غلة سليمان أنثى (قوله ويحتمل أنه لهما) لعله أوجه ووجه بان مرادهم في مسألة الحمار أنه لا يطلق على الأنثى الامع التام وهذا دليل واضح على تخصيص المجرد بالذكور بخلاف الفرس فانه قد ثبت إطلاقه عليهما وإن أطلق على الأنثى أيضا فرصة وقول الشارح ووجه الخ محل تأمل اه سيد عمر (قوله ولا كذلك الفرس) لعل المناسب الفرسة بالبناء (قوله لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا جزم به النهاية والمغنى (تناو لها لها) أي تناول البقر للجواميس وسكت الشارح كالمغنى عن العكس وذكره النهاية عبارة ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما بحثناه بدليل تسكمل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا اه رده اه ع ش بمأنصه قوله ويتناول البقر جاموسا خلافا لحج وهو الأقرب وقوله وعكسه قد يمنع بان اسم الجاموس لا يتناول الغراب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناول البقر للجواميس فإن البقر جنس الغراب والجواميس على أنه لو نظر لتكمل نصاب أحدهما بالآخر لقليل يتناول الضان المعز وعكسه اه (قوله نعم) إلى قوله وهو عجيب في النهاية والمغنى الا قوله كالجواميس على الأول (قوله على الأول) أي قول الجمع (قوله لأن ما هنا) أي في الوصية وقوله وما هناك أي في الإيمان (قوله كذا ذكره شيخنا في شرح الروض) اقتصر النهاية والمغنى على ما في شرح الروض كما أشرنا إليه آنفا (قوله هنا) أي في الوصية (قوله إن اللغة ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت) هذا بما يخالف ما اشتهرت أن الإيمان مبني على العرف اه رشيدى (قوله والا فالعرف) أي وإن لم تشتهر اللغة فيقدم العرف الخ (قوله وهى) أي اللغة (قوله وما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية عبارة أن ما جملة الموصى يحمل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن شمل ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص إذ لا يرجع إليه إلا إذا لم يمكن كما علم من قوله وإلا الخ وهذا يخالف ما رأينا اه (قوله ويفرق بين البابين

قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا (قوله وإن بنى على ذلك الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل (قوله لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض (قوله كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب الخ) اقتصر م على ما في شرح الروض (ويفرق بين البابين الخ)

يتجه في الفرق كما يعلم مما هنا و ثم أن اللغة ثم مقدمة على العرف إن اشتهرت وإلا فالعرف المطرد فالخاص بعرف الخالف وهى في البقر الخ مشتهرة بشموله لبقر الوحش فعملها ثم وأما هنا فالعرف العام مقدم عليها وإن اشتهرت وهو قاض بتخصيص البقر بالأهل فعمل به هنا فإن أنثى العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصى فاجتهاد الوصى فالخاص بما يظهر فنامله ويفرق بين البابين بان الأمر هنا منوط بغير الموصى من الورثة والموصى له فنظرنا إلى ما يتعارفونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفريق الآخر و ثم منوط بالخالف فيما بينه وبين نفسه فامرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والحاصل أن التنازع هنا وجب تقديم العرف العام لأنه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصى أراد عدم التنازع ثم أوجب الرجوع للأصل لأنه لم يعارضه شيء ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوق بكل ما يناسبه من المراتب

الخ) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ في غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ محل تأمل اذ العام مطرد فهو لا يجامع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا تقديم حينئذ الا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذكورة) اي انفا (قوله وهي لغة) الى الفرع في النهاية الا قوله على نزاع فيه (قوله يدب الخ) بكسر الدال كما في المختار اه عش (قول المتن والمذهب حمل الدابة الخ) ولو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر او معيبا وصغيرا اه مغنى عبارة عش قول المتن على فرس اي ذكر وانثى وقوله وبغل ذكر وقوله وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله اهلي) ولولم يكن له الا حمار وحشية قال ابن الرفعة فالاشبه الصحة حذر من الغائما انتهى وهو نظير ما مر في الشاة ان لم يكن له الا ظباء اه مغنى (قوله وان لم يكن ركوبها) اي لصغرها مثلا اه عش (قوله خلافا لما في التتمة) اي والمغنى من اشتراط امكان الركوب (قوله فيعطى احدها) ويخير الوارث في اعطاء احدها ان كان عنده الاجناس الثلاثة واما ان كان عنده جنسان منها فيخير الوارث بينهما مغنى وشرح الروض (قوله فيعطى) الى المتن في المغنى الا قوله على نزاع فيه وقوله كما لو وقف الى كما لو قال قوله وزعم خصوصه اي خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وحمار اه مغنى (قوله ويتعين احدها) اي الفرس والبغل والحمار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الاتي ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دوابي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دوابي فينبغي ان يشتري له كما في نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دوابي وله احدها ان يشتري له غيرهما منها اي يجوز ذلك فليتامل اه سم وقوله احدها اي او اثنان منها وقوله غيرهما منها اي ولو على غير صفتها (قوله عند الموت غيره) اي غير الاحد وكذا ضمير مخصصه (قوله والحق بها) اي الفرس (قوله وكالحمل) عطف على قوله كالكر الخ وقوله الاخيرين اي البغل والحمار (قوله الاصالحة) اي للحمل اه عش (قوله مما مر) اي قبيل قول المصنف لاسخلة (قوله فان اعتيد) اي الحمل على البراذين الخ اي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش (قوله على نزاع فيه) عبارة عش قوله والبقري جواز اعطاء البقر اذا اعتيد الحمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشملها عرفا وصف الدابة بالحمل عليها مخصص لا معمم عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمل والبقرة ان اعتادوا الحمل عليها قال شارحه واما الراعي فضعفه باننا اذا نزلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد او صفة اه (قوله فيعطى احدها) اي ولو كان المعطى صغيرا كسبخل لصدق اسم الدابة عليه اه

المذكورة (والمذهب حمل الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلي وان لم يمكن ركوبها خلافا لما في التتمة فيعطى احدها في كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر بمنوع كزعم ان عرفهم يخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره او ان ذكر مخصصه كالكر والفراو القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قيل اعتيد القتال عليه وكالحمل للاخيرين وحينئذ لا يعطى الاصالحة اخذا مما مر فان اعتيد على البراذين او البقر او الجمل دخلت على نزاع فيه فيعطى احدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله في المتن والمذهب حمل الدابة على فرس وبغل وحمار) لو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب او باحسنها وقد تعدد الاخص فهل يعطى الجميع او واحدة فيه نظر (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الاتي ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دوابي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دوابي فينبغي ان يشتري له كما في نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دوابي وله احدها ان يشتري له غيرهما منها اي يجوز ذلك فليتامل (قوله او ان ذكر مخصصه كالكر والفراو القتال للفرس الخ) قال في الروض وشرحه فان قال اعطوه دابة ليقا تل او يكر او يفر عليها خرج من الوضعية غير الفرس فتعين الفرس

بطلت وبعث البلقيني والاذرعي (٤٦) وسبقهم اليه صاحب البيان الصحة ويعطى من غير ما ان كان له نعم او غيرها لتعين المجاز بتعين

الواقع كالوقوف على اولاده وليس له الا اولاد ولدوا له قال من شياهي وليس له الاظبا. (ويتناول الرقيق صغيرا وابنى ومعيبا وكافرا وعكوسها) وخشي لصدق الاسم نعم ان خصصه تخصص نظير ما مر في يقاتل معه او يخدمه في السفر يتعين الذكروكونه في الاولى سليما من نحو عى وزمانة ولو غير بالغ وفي الثانية سليما يمنع الخدمة عرفا ويحضن ولده تعين الاثني ويظهر في يتمتع به تعين الاثني السليمة من مثبت خيار النكاح (فرع) بحث بعضهم في الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور في الربا والوكالة ويوجه بان هذا لم يشتهر فيه عدة صدقه ويوافقه افناء جمع يمينين فيمن اوصى بغنم وحب لمن يقرؤن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة به في عرف الموصى (وقيل ان اوصى باعتاق عبد) او امة تطوعا (وجب المجزى كفارة) لانه المعروف في الاعتاق ويرد بان المعروف في الوصية عدم التقيد بذلك فقدّم وكفارة ضبطه بخطه بالنصب وهو اما على نزع الخافض

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دواي والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له سم ورشيدى عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة نحو اعطوه دابة من دواي اما لو قال اوصيت له بدابة واطاق او قال من مالى فقياس ما مر في اعطوه شاة من مالى ان يشتري له دابة اه ثم ساق عن سم على منهج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله ببحث البلقيني النخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وايش له الا اولاد ولد) المعنى المجازى في صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصالح قرينة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم فيه منوط بالموجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار الموجود في المجازى عند الوصية ايضا لانضج ما ذكره حينئذ لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة ايضا اه سيد عمر (قول المتن ويتناول الرقيق) اى اذا اوصى به او باعتاقه اه معنى (قوله وخشي) الى الفرع في المغنى الا قوله ولو غير بالغ والى قوله لكن الفرق واضح في النهاية الا قوله وحينئذ يكون بدله الى المتن وقوله او مضنا وغيره الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) اى لصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما مر) اى في الشاة والدابة (قوله بتعين الذكروا) يؤخذ ما مر في الفيل بالاولى وانه لو اعتيد مقابلة الاناث او خدمته في السفر لا يكون ماذكر خصصا بالذكور اه سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكرو قوله في الاولى اى يقاتل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للاذرعي حيث قال يجب ان يكون مكلفا اه واخره المغنى (قوله بما يمنع الخدمة الخ) كالصغر اه عش (قوله ويحضن) عطف على قوله يقاتل معه وكان الاولى العطف باوكافى النهاية (قوله تعين الاثني) اى وان لم تكن ذات ابن وقوله من مثبت خيار النكاح ظاهر انه يقبل من الوارث المعيبة بغير ما ثبت الخيار كالعمى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والاوجه حمل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اى فلو اطرده عرفهم بشيء اتبع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتهر الخ) وبفرض اشتهاره فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص اخر فهو مقدم اخذنا ما سر وان اشتهر عرف الشرع خلافا لما يوجهه كلامه نعم ان اراد بالاشتهار اطراذه وعمومه فهو عرف عام حينئذ ثم ما ذكره مشكل باعتبار ان الطعام له معنى لغوى قال في الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خص الطعام بالبر في حديث ابى سعيد كذا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير انتهى فواجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللغة مع ما مر له من انها مقدمة عليه ما يمكن فتأمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ذلك البحث (قوله باجراء ذلك) اى الموصى به من الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله في عرف الموصى) انظر هل يغنى عنه قوله عادتهم (قوله تطوعا) عبارة المغنى والخلاف في عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين المجزى فيها وانذر فسيأتى في بابها ان شاء الله تعالى اه (قوله وكفارة) الى قوله ويفرق في المغنى (قوله على نزع الخافض) اى والا صل في كفارة اه عش

اولي تنتفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل لا يرذون اعتيدا لجل عليه فلا يخرج او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس قال الاذرعي وهذا انما يظهر اذا كان ممن يعتادون شرب البان الخيل والافتعين البقرة قلت او الناقة وقال المشولى وقواه النووى اذا قال اعطوه دابة للحمل عليها دخل فيها الجمال والبقران اعتادوا الحمل عليها واما الرقعى فضعه بانا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد اوصية فلو قال اعطوه دابة من دواي ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او دابتان من جنسين منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن له شيء منها عندهم وبطلت وصيته لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شيء من النعم او نحوها فالقياس كما قاله صاحب البيان الصحة ويعطى منها لصدق اسم الدابة عليها حينئذ كما لو قال اعطوه شاة من شياهي وليس عنده الاظبا فانه يعطى منها كما مر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بين قوله اولي تنتفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل وقوله او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا اشرح مرو هذا واضح ان قال من دواي والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له (قوله انه يحمل عرفهم

وإن كان شاذاً أو حالاً أو تمييزاً أو مفعولاً لاجله مراد به التكفير لا به لفساد المعنى (ولو (٤٧) أوصى بأحد رقيقه) مبهماً (فأتوا وقتلوا قبل

موتة) ولو قتلوا مضمناً أو اعتقهم أو باعهم مثلاً (بطلت) الوصية إذا لارقيق له عند الموت ويفرق بين هذا وبين ما مر في الحل واللين إذا تلقا تلقاً مضمناً فإن الوصية في بدلها بان الوصية ثم بمعين شخصي فتناولت بدله وهنا مبهم وهو لا يدل له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحينئذ يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له حينئذ بخلاف التالف قبله فإنه لم يتحقق شمولها له (وإن بقي واحداتين) للوصية لصدق الاسم فليس للوارث أمساكه ودفع قيمته مقتولاً أما إذا قتلوا بعد الموت قتلوا مضمناً فيصرف الوارث قيمة من شاء منهم أو مضمناً وغيره فله تعيين الغير للوصية هذا كله إن قيد بالوجودين والا أعطى واحداً من الموجودين عند الموت وإن تجدد بعد الوصية (أو) أوصى (باعتاق رقاب) بان قال اعنقوا عني بثأري رقاباً واشتروا بثأري رقاباً واعتقوهم (فثلاث) من الرقاب يتعين شراؤها إن لم تكن بماله وعتق ما عنه لأن أقل مسمى الجع أي على الأصح الموافق للعرف المشتهر فلا عبرة باعتقاد الموصي إن أقله اثنان

(قوله وإن كان شاذاً) فيه أنه كيف يسوغ حينئذ المدو لداستعماله والقياس عليه أنه سيد عمر وقد يجاب بان المصنف اختار القول بأنه قياسي وفي الصبان وغيره والراجح أنه سماعي لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق بالقياسي (قوله أو حال) لعله حينئذ مؤول بالمكفر به (قوله أو تمييز) أي من النسبة ومؤول بمكفر به (قوله أو مفعول لاجله الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبني على قول من لا يشترط ذلك اسم وقوله أن المتبادر الخ لعله إشارة إلى أنه يمكن على بعد اعتباره من المبنى المفعول مع رعاية الحذف والإيصال أنه سيد عمر أي والأصل كفارة به أي لأن يكون مكفراً به (قوله مراد به التكفير) أي لا المكفر به الذي هو الظاهر منه وإنما مراد بذلك لأن المفعول لاجله لا يكون إلا مصدرًا أم رشيدى (قوله لا به) أي لا مفعول به وقوله لفساد المعنى أي لأن الأجزاء حاصل به لا واقع عليه أم عرش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل (قوله المتن بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى أحداً رقيقه فيكون من باب الكل لا الكلية أم عرش (قوله وبين ما مر الخ) أي في شرح وتصح بالحل (قوله تلقاً مضمناً) قيده النهاية بقوله بعد الموت أم قال عرش الظاهر أن هذا التقييد لا بد منه لأن ما تلف قبل الموت تلف قبل تعلق حق الموصي له به إلا أن يقال لما كان الموصي به قائماً مقامه تعاق الحق به ثم رابت قوله السابق ولو انفصل حمل الأدمى بجناية مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمة لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة الام أم وهو ظاهر في اعتبار التقييد وعليه فهذا التقييد يمنع الإبراد من أصله فإنه في مسألة الرقيق إذا قتلوا بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كاللين والحل إذا تلف بعد الموت أم (قوله وحينئذ) أي حين وجود ما يصدق عليه المجهوم عند الموت يكون بدله مثله فيه أن الكلام في الموجود عند الموت وهو كالموجود قبله من أفراد المجهوم لا بد من الموجود قبل الموت ثم رابت قوله إلا أن هذا كله الخ فلا إشكال (قوله المتن وإن بقي واحد الخ) ومثله لو خرجوا عن ماسكه بآثار الواحد (قوله للوصية) إلى قول المتن فإن عجز في المعنى الأقوله أو مضمناً إلى هذا كله وقوله فلا عبرة إلى ومعنى تعيينها (قوله فليس للوارث أمساكه) أي ولو رضى الموصي له بذلك لما قدمه فيها لو قال أعطوه شاة الخ من قوله وإيس للوارث أن يعطيه من غير ما وإن رضياً لأنه صالح على مجمول أم عرش (قوله أما إذا قتلوا الخ) عبارة المعنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل أو الموت بعد القبول أو قبله وقبل انتقل حقه إلى قيمة أحد من في صورة القتل بخير الوارث ولا نبي له في صورة الموت ولو ماله الوارث تجوز في الحالين أم (قوله والا أعطى الخ) عبارة المعنى فإن أوصى بأحد رقيقه فمات الذين في ماله أو خرجوا عن ماله لم يجز بدله غيرهم لم تبطل الوصية على الأصح فإذا بقي واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث أم (قوله يتعين شراؤها) والمشتري لذلك هو الوصي ثم الحاكم أم عرش (قوله إن لم تكن بماله) هذا القيد لا يتناسب قوله واشتروا الخ اسم إظهاره وجوب شراء الرقاب وإن كانت بماله (قوله الاستكثار مع الاسترخاء) معنى أن اعتاق خمس رقاب مثلاً قليلة القيمة أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة أم معنى (قوله ضمن الخ) ظاهر في صحة صرفه لثنتين مع تعديه به أم سم (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعة غير نفيسه والأفلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها كما هو الظاهر أم سم أقول ينبغي تقييده أخذاً بما يأتي في التنبيه بما إذا قال بثأري والأفلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حينئذ للورثة كما هو ظاهر (قوله عن

الخ) كذا شرح مر (قوله أو حال) لعله حينئذ مؤول بالمكفر به (قوله أو مفعول لاجله) فيه أن المتبادر من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبني على قول من لم يشترط ذلك (قوله لا به) يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل فليتأمل (قوله إن لم تكن بماله) هذا القيد لا يتناسب اشتروا (قوله ضمنها) ظاهر في صحة صرفه لثنتين مع تعديه به (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن

كما هو ظاهر ومعنى تعيينها عدم جواز النقص عنها لأمع الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الأضحية ولو صرفه لثنتين مع إمكان الثالثة ضمنها بأقل ما يجده رقبته ولو فضل عن

أنفس ثلاث ما لا ياتي برقة كاملة فهو الورثة نظير ما يأتي (فإن عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري شقة قص) مع رقتين لأن ذلك لا يسمى رقبا (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة ثلثه) أي الثلث وقضية قوله نفيسة ثلثه عنهن فذهب أنهما تعين شراؤهما وإن وجد رقة أنفس منهما وله وجه لأن التعدد أقرب لغرض الموصي حيث أمكن تعين (٤٨) وليست النفيسة غرضا مستقلا حتى ترجع على العدد ويحتمل أنه يتخير لأن في كل

غرضا (فإن فضل) من الموصي به (عن أنفس) رقة أو (رقتين شيء للورثة) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقة قص وإن كان باقيه حرا على الوجه لانه لا يسمى رقة (تنبيه) تصوير المتن باعتقاده على بثلاثي رقبا هو مافي الروضة وغيره وظاهر المتن انه لا يحتاج اليه ولا يخالف لأن الثلث حيث رسعها الثالث واجبة فيهما واما الزائد ففي الاولى يجب الى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن ياتي في كل منهما لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتر الشقة قص كالموصى به ولو وصى ان يشتري له عشرة افقزة حنطة جيدة بمائتي درهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة فاوجه رجحان المائة الزائدة للورثة اي اخذا بما هنا لكن الفرق واضح لأن المدار هنا على اسم الرقة ولم توجد كما تقرروا ثم على بر الفقراء وهو مقتضى لصرف المائة في شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها كما هو وجه آخر يظهر ترجيحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث الخ) يتأمل المراد بالنفاسة هل تكون بالنسبة الى حصول كمال ديني أو دنيوي يسهل معه على العتيق الاستقلال وتحصيل المؤن الضرورية كحرفة وفضل قوة وشباب او ما هو اعم منه حتى يكتب في مجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيد عمر (قوله نظير ما يأتي) قال الولي العراقي ويظهر انها اولى بان لا يشتري الشقة قص من مسألة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا ولو وصى بشراء شقة قص اشترى فان لم يوجد اما لعدمه او قلة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه مغني وقوله او قلة الباقي فيه وقفة فليراجع (قوله مع رقتين) الاوافق لما ياتي مع رقة أو رقتين (قوله لأن ذلك الخ) أي مجموع رقتين وشقة قص ولو قال رقة بالافراد لاستغنى عن هذا التكلف (قوله انه حيث رجدهما الخ) انظر اي محل يجب تحصيلهما منه ويحتمل وجوب التحصيل بمادون مسافة القصر اخذا من نظائره كالموقوف التمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع ووجده فيما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عرش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه عرش (قوله انه لا يحتاج اليه) اي الى قوله بثلاثي رشدي وعرش وسيد عمر (قوله ولا يخالف الخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر (قوله لأن الثلاث الخ) أي حيث وسع الثلث ثلاثا فالثلاث واجبة فيهما اي في الروضة والمتن اي في قولها واما الزائد ففي الاولى اي في كلام الروضة يجب وفي الثانية اي في كلام المتن لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث اراد به مافي الروضة وقوله كالموصى به اراد به مافي المتن اه كردى (قوله واجبة فيهما) اي في صورتي التقييد بالثلث وعدمه سيد عمر وعرش (قوله واما الزائد) اي على الثلاث وقال عرش اي عن الثلث اه (قوله في الاولى) اي فيما لو صرح بثلاثي (قوله فقوله فان عجز عن ثلثه عنهن) أي الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) أي فوجدها الوصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين اه نهاية (قوله فاوجه الخ) عبارة النهاية فهل يشتريها بمائة ويرد الباقي للورثة او هي وصية لبائع الحنطة او يشتري بها حنطة ويتصدق بها او هو اه قال عرش قوله فهل يشتريها بمائة الخ معتمد اه (قوله رجح المائة الخ) اعتمده م اه سم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة افقزة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لأن المدار هنا) أي في مسألة العتيق وقوله ثم اي في مسألة الحنطة اه عرش (قوله اعتبار محل الموصى) اي لا الرضى ولا الورثة وقوله عند تيسر الشراء الخ اي عند الموت ولا عند ارادة الشراء اه نهاية قال عرش قوله اعتبار محل الموصى حتى لو زاد قيمتها بمحل الموصى على قيمتها بل بالشراء اعتبر بلد الموصى اه (قوله لجمع من شراح الخاوى الخ) وافهم النهاية والمغنى فقالوا والذي صرح به الطاووسى والبارزى انه لا يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كما قاله البلقيني اقرب وان قال بعض المتأخرين ان الاقرب الاول اه (قوله فتعني) انظر لو تعذرت الكاملة اه سم اقول قضية ما مر انفا تعين الشقة قص حينئذ (قوله ما لم يقل الخ) ظرف لقوله

يحصل بالثلث اربعا غير نفيسة ولا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها مع امكان تحصيل اربع غير أنفس بلا فضل او بفضل اقل كما هو الظاهر وقضية ذلك انه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله رجح رد المائة الخ) اعتمده م (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة اربعة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلا لجمع من شراح الخاوى الخ) وافهم م (قوله فتعني) انظر ولو تعذرت الكاملة (قوله

باعتبار محل الموصى أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولورجى وعليه فاضابط فتعني الرجا لم أر في ذلك شيئا ويظهر اعتبار الموصى عند تيسر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثي للعتق اشترى شقة قص) أي جاز ذلك وان قدر على الكمال خلافا لجمع من شراح الخاوى وغيرهم لصدق اللفظ به لكن الكامل أولى (فرع) قال لغيره أعتق عنى عتقا بمائة دينار فالمتبادر منه على ما قاله بعضهم الرقة الكاملة فتعني لأن التبعيض يؤدي الى السراية على الأمر ما لم يقل بعدم موتى فلا تعني وإذا اشتراها بثانين



وهي تساوي المائة صح و اعتمدها عنه و صرف الزائد للعتق لا للوارث ولو اوصى بثله وقال يصرف منه كذا انصرف و بقي منه افضلة فالوجه انها  
للمساكين لما مر أنه لا يشترط في الوصية بيان المصروف لان غالبها لهم وليس كمن اوصى بعتق رقبة فلم يف ثلثه بأدنى رقبة رد للورثة خلافاً لما  
زعم أنه مثله و يفرق بأنه عين هنا جهة مخصوصة وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل ( ٤٩ ) جهة لحمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

فتمعين ويحتمل لقوله فالمتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) فديقال ما وجه التقييد به اه سيد عمر  
وقد يقال وجه اخذ من نظائره عدم الصحة لو لم تساوها افوت غرض الانفسية (قوله و صرف الزائد  
للعق) ظاهره ولو شقصا و إن ادى الى السراية على الامر فليحرق ( فرع ) لو اوصى باعتاق شقص بعشرة  
مثلا فهل يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه سم وقوله وإن ادى  
الخ ظاهره ولو قال بعدموتى كما يفيد السباق وفيه توقف إذ الظاهر عدم السراية حينئذ كما يفيد كلام  
الشارح المتقدم آنفا (قوله يصرف منه كذا) أى يصرف بعضه للعتق مثلا (قوله عين هنا) أى فى مسئلة  
العتق (قوله ولو زاد فيها) يعنى فى مسئلتنا (قوله حين معا) الى قول المتن ويعطيه الوارث فى المغنى إلا مسئلة  
الاكثر من اثنين والى قول المتن ولو اوصى لجيرانه فى النهاية إلا قوله ولا يعارضه الى المتن (قوله حين الخ)  
ذكرين او اثنين او مختلفين اه معنى (قوله لانه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لان هذه الاضافة إلتفاتا  
العموم فى افراد الحمل كما هو ظاهر اى كل حمل لها سواء هذا الحمل وغيره وما اشمل الوصية بجميع ما فى بطنها  
ولو متعدد فانما اجاء من صدق الحمل بجميع ذلك من غير احتياج الى معونة الاضافة كالا يخفى فكان الاصوب  
التعليل بذلك والا فاما اقتضاه الاضافة المذكورة لم يقل ولو ايه فتأمل اه رشيدى (قول المتن اغت) ومثل  
ذلك ما لو ولدت خنثى لا نام لتحقق كونه ذكر او لا انثى اما لو قال إن كان حملك احدهما فانت بخنثى اعطى  
الاقل لانه لا يخلو عن كونه احدهما عش ومعنى وقوله صفة الذكورة اى فى الصيغة الاولى وقوله او الانوثة  
اى فى الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة فى النهاية والمغنى لان حملها كله ليس ذكر او لا انثى اه (قوله  
ولو ولدت ذكرين الخ) أى فى الاولى وقوله واثنين الخ اى فى الثانية اه معنى (قوله وفى ان كان حملها الخ)  
اى وفيها لو قال إن كان حملها ابنا فله كذا او قال إن كان حملها بنتا فله كذا فولدت ابنتين او بنتين فلاحى  
والفرق ان الذكر والانثى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اه معنى (قوله وفارق  
الذكر والانثى) اى فيما لو قال إن كان حملك ذكر او انثى فولدت اكثر من ذكر او انثى حيث يقسم اه  
عش (قوله بخلاف الابن والبنت) اى فان كلا منهما خاص بالواحد اه عش (قوله ووجه قول  
المصنف) يعنى فى الروضة وقوله رد اعلى الرافعى أى فى قوله وليس الفرق بواضح والقياس التسوية اه  
رشيدى عبارة المغنى قال الرافعى وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وتبعه السبكى وقال المصنف  
بل الفرق واضح وهو المختار او يمكن حمل كلام الرافعى انه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف انه  
واضح من جهة العرف والا ففى وضوح الفرق كما قال شيخنا نظر اه وعبارة سم قوله انه واضح الى ان قال  
فتتضح الفرق الانصاف انه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى اه (قوله انه) اى الفرق واضح مقول قول  
المصنف وقوله أن المدار الخ خبر قوله ووجه الخ وقوله وهو من كل اى والمتبادر من كل الخ اه رشيدى (قوله  
ما ذكر) اى استحقاق المتعدد بالتسوية فى الاولى وعدم استحقاقه اصلا فى الثانية (قوله والافواخ) معتمد  
وقضية انه يسلم للوارث عند فقد الوصى وان كان الحاكم موجودا وقياس تقديم الوصى على الوارث تقديم  
الحاكم عليه ايضا فليراجع اه عش اقول سيد ذكر الشارح فى شرح ولو جمعها الخ وشرح وله  
التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله ولا يعارضه) اى تقديم الوصى على الوارث هنا (قوله

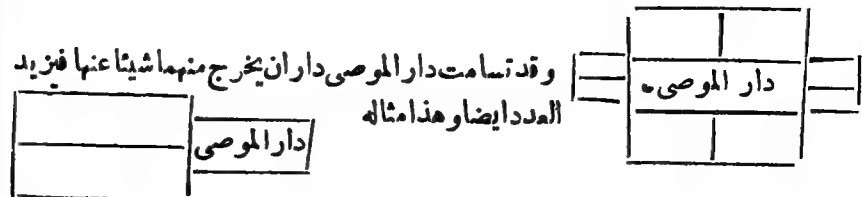
تصرف الفاضل لوجوه  
القرب (ولو اوصى لحماها)  
بكذا (فانت بولدين) حين  
معا او مرتبا وبينهما اقل  
من ستة أشهر (فلهما)  
الموصى به بالسوية بينهما  
الانثى كالأذكر وكذا لو  
انت باكثر لانه مفرد  
مضاف فيعم (أو) أنت  
(بحى وميت فكله لالحى فى  
لاصح) لان الميث كالمعوم  
(ولو قال ان كان حملك  
ذكر) أو غلاما فله كذا  
(او قال) ان كان حملك (انثى  
فله كذا فولدتها) اى  
الذكر والانثى (لغت)  
الوصية لشرطه صفة  
الذكورة او الانوثة فى جملة  
الحمل ولم تحصل ولو ولدت  
ذكرين فاكثر او اثنين  
فاكثر قسم بينهما او بينهم  
او بينهما بالسوية وفى ان  
كان حملها ابنا او بنتا فله  
كذا لا يستحق الا المنفرد  
وفارق الذكر والانثى  
بانهما اسما جنس يقعان  
على القليل والكثير بخلاف  
الابن والبنت ووجه قول  
المصنف رد اعلى الرافعى انه  
واضح ان المدار فى الوصايا  
على المتبادر غالبا وهو من  
كل ما ذكر فيه فأتضح الفرق  
(ولو قال ان كان بطنها  
ذكر فله كذا فولدتها)

(٧ - شروانى وابن قاسم - سابع) أى الذكر والانثى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت  
ذكرين فالاصح صحتها) لانه لم يحصر الحمل فى واحد وانما حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصى والافواخ كما هو ظاهر من كلامهم  
ولا يعارضه ما قدمته فى تنبيهه فى شرح قوله ادعى أحدهما أى الكلاب لان ذلك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو فوض الامر لوصى

معين بشخصه) وينبغي أو بقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) أى الموصى به والموصى له (قوله لا قضاء  
التكثير الخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه ومالواوصى لهما أو مافى بطنها وانت بذكرين وانثنين حيث  
يقسم ان جملها مفرد مضاف لمعرفة فيعم ومعاماة بخلاف النكرة فى الاولى اى فى قول المصنف ان كان يبطنها  
ذكر الخ فانها للتوحيد قال الرشيدى قوله بخلاف النكرة الخ اى اما النكرة فى غيرها فانها وقعت خبرا عن  
حملها او مافى بطنها الذى هو عام اه (قوله وان ولدت ذكر الخ) عطف على قول المصنف ان كان يبطنها ذكر  
الخ عبارة للمغنى ولو قال ان ولدت غلاما او كان فى بطنك غلام او كنت حاملا بغلام فله كذا او انثى فلها كذا  
فولدتها ما اعطى كل منهما ما اوصى له به ولو ولدت ذكرين ولو مع انثيين اعطى الوارث من شاء منهما كما مر  
وان ولدت خنثى اعطى الاقل كما فى الروضة واصلا اه (قوله هنا) اى فى هذا المبحث (قوله اعطاء الوصى ثم  
الوارث) تذكر ما مر فيه عن عش (قوله وببحث بعضهم الخ) مبتدا خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) اى البحث  
(قوله لذكر) صلة مساواته اه عش (قوله فيما قالوه) اى قاله اصحابنا وذكروه المصنف بقوله ولو قال ان كان  
يبطنها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) اى البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعى الخ)  
عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله احدهما اى الابن (قوله وهذا) اى الفرق او وجه هذا ظاهرا فى اعتياده  
البحث وقال عش لادلالة فى كلامه على اعتياده بل ظاهر كلامه اعتياد الاول وهو ان الوصى ثم الوارث  
يعطيه من شاء منهما ولا يشك عليه قوله وهذا الوجه لان المراد به ان ردا الوجه من الرود ذلك لما ثبت  
بجرد الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) اى وقتها الخ معنى وعش (قول المتن فلاربعين دارا الخ) ولو  
وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد ان يصرف ايضا الاربعين من كل جانب من جوانب العلو الاربع ولو وجد  
فى العلو اربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلو ايضا وعلى هذا في يد العدد  
جداه سم (قول المتن فلاربعين دارا الخ) او كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق  
بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على  
مساكنية فى دار واحدة اه سم الاحتمال الاول اقرب وعليه فمل تعتبر زائدة على الاربعين من كل جانب  
لانها دار الموصى وان كان ساكنها فى بيت منها مثلاً او من الاربعين وهو مشكل لان اى جهة اعتبرت هى منها  
فهو ترجيح بلا مرجح لكن ينبغي ان يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلا ببيت من الدار والابان لم يكن  
فى الدار الا لبيت او كان بها بيوت وكان معه فى بيته مغاير فلا يعطى قطعا فيما يظهر لاذ لا يسمى جار اعرفا ولا افة  
اه سيد عمر وقوله الاحتمال الاول اقرب ثم قوله او من الاربعين جزم بكل منهما عش عبارة قوله والاوجه  
ان يكون الربع ومثله الوكالة كالدرا الخ اى اذا كان الموصى ساكنها خارجا اما ان كان فيه فبعد كل بيت من  
بيوتها دارا فان كان استوفى العدد المعتبر فذاك ولا تتم على بيوتها من خارج اه بل كل منهما مستفاد من  
قول الشارح الا انى اما الملاصق لها الخ فقوله وهو مشكل الخ يجاب عنه بتقويض الامر للوصى ثم الوارث  
ظهير ما مر انفا فى المتن وسياق عن المغنى ما يؤيده وقوله بان لم يكن فى الدار الا لبيت ينبغي إسقاطه لانه خارج عن  
موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ اى الذى معه فى بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ)  
ويعتبر فيمن يدفع اليه تسميتهم جيرانا بحسب العرف فلو خش البعدين بعض جوانب داره والدور التى فى  
جهته او حال بين الدار والدور المقابلة لها ظهر عظيم فينبغى ان لا يصرف لهم لعدم تسميتهم جيرانا ولو فقدت

المدعي ويستحق وفيما قالوه لا يمكن ذلك وهذا وجه (واو أوصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلاربعين داراً من كل جانب) الجيران

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب برية خالية من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به لمن في بقية الجوانب وإن قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداء اه ع ش وسياتي عن المغني ما يخالفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) قيد لقوله فلاربعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ بيان لدخولها (قوله فلذا) اي لان ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر في المتن (قوله تصرف الوصية) بيان لمتعلق لام لاربعين الخ (قوله فهي مائة وستون دارا) غالبوا لا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسامتها من كل جانب اكثر من دار لصغر المسامت لها ويسامتها داران وقد يكون لداره جيران فوقها وجيران تحتها النهاية اي فيعتبر ذلك اي من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفاه ع ش عبارة مسم الوجه الوجه الذي لا يتجه غيره ان هذا اي قولهم لاربعين دار الخ كالحديث على الغالب من ان للدار جوانب اربع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلا ولاصق كل ثمن دار اعتبار اربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجملته ثمانين فقط فلو لاصقتها داران فقط كما ذكر لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقتها من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين او لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاولى وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتام اه وقوله وثمانية صوابه وستة وعشرة والمغني واعترض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة في التوزيع فيسامتها من كل جهة اكثر من اربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



وربما يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك اى جرى على الغالب من ان للدار جوانب اربعا وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلا ولاصق كل ثمن دار اعتبار اربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون اخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجملته ثمانين فقط فلو لاصقتها داران فقط كما ذكر لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقتها من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين او لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتام اه رابت الجلال السيوطي قال في فتاويه كلام اصحاب في الجوانب الاربع اخذوا من الحديث الوارد في ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدة على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة قبل هو كالدار الواحدة فيه نظر (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هاء عند الموت بان باع مثلا الاولى واشترى غير هاء وسكنها

من جوانب داره الاربعة  
حيث لا ملاصق لها فيما  
عدا اركانها كما هو الغالب  
ان ملاصق اركان كل دار  
يعم جوانبها فلذا عبروا بما  
ذكر تصرف الوسيلة  
فهي مائة وستون دارا

لخبر فيه مسنداً من طرق فيد مجموعها حسنة ومرسلاً من طريق صحيح ونظر في التحديد بمائة وستين بما أوجب عنه في شرح الارشاد ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمول والا قدم الا قرب أما الملاصق لها فميا عدا الاركان الشامل لما فوقها

وتحتها فيقدم على الملاصق كمالا صق اركانها ثم ما كان أقرب للملاصق فيما يظهر في كل ذلك لانه احق باسم الجوار من غيره وأقرب الى غرض الموصى ومن ثم لو اتسعت جوانبها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين دارا صرف لكل فيما يظهر ايضا ان وفيهم لصدق اسم الجوار على الكل صدقا واحدا من غير مرجع ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها اى بحق عند الموت فيما يظهر فيهما وإن كانوا كلهم في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكف وضدهم كما شمله إطلاقهم نعم يظهر أنه لا يدخل احد من ورثته وان اجيزت وصيته اخذا بما يأتى انه لا يوصى له عادة وكذا يقال في كل ما يأتى من العلماء ومن بعدهم ثم رايت نص الشافعى الذى قدمته في مبحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر ان ما خص القن لسيده والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة ولا فلن وقع الموت في نوبته

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعتبر وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها (فائدة) روى الجاهل ابو عمرو في ترجمة ابى سعيد الانصارى انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البر والصلة وحسن الجوار عمارة للديار وزيادة في الاعمار اه (قوله لخبر فيه الخ) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وخلفا ومينا وشمالا اه (قوله في شرح الارشاد) عبارته واستشكل ابن النقيب للتحديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كبيرة في التبريع فمسامتها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامات لها او مسامتها داران يخرج من كل منهما مائتي مائة فزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب ففما ذكره في بعض بيوت مصر الذى يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين اه (قوله ويجب استيعاب المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والغنى واسطة طاقوله ان وفيهم الخ وقال سم قوله ان وفيهم الخ القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليسلم القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وبعبارة عش ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تنافى قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالومات انسان عن تركه فليمة وورثته كثيرة اه (قوله لها) اى دار الموصى (قوله لما فوقها الخ) اى وليوت غير البيت الذى سكنه فيه الموصى فيما لو كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كما مر (قوله فيقدم الخ) اى الملاصق لها الخ (قوله ومن ثم لو اتسعت الخ) والا وجه ان يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين نهاية ومغنى قال الرشيدى والا وجه الخ حاصله كانه الشهاب سم عن الشارح ان الربع بعد دار واحدة من الاربعين ويصرف له حصص دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان في نفسه دورا متعددة اه عبارة البجيرى عن العنانى وفي بعض بيوت مصر الذى فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل له من الجوانب الاربع اه (قوله ان وفيهم) تقدم ما فيه (قوله ويقسم المال) الى المتن في النهاية لإلا قوله نعم الى وظاهر وقوله محل نظر الى مر (قوله على عدد الدور) أى لا على عدد السكان اه مغنى (قوله على عدد سكانها) فالعبارة بالساكن لا بالمالك اه مغنى عبارة عش قوله على عدد سكانها اى ذكرنا واننا كبار وصغارا اخذنا من قوله وإن كانوا كلهم الخ فلو لم يكن بها ساكن فهل يدفع ما يخصها للمالكها الساكن بغيرها اولا فيه نظر والا قرب الثانى ونقل عن حواشى شرح الروض ذلك في الدرس عن الكوهيكلى وبقي ما لو كان الساكن بها مسافرا هل يحفظ له ما يخصها الى عوده من السفر اولا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله لا يوصى له) أى للوارث (قوله وكذا يقال في كل ما يأتى الخ) أى لا يدخل احد من ورثته في كل ما يأتى الخ (قوله ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت داره عند الوصية غير ما عند الموت بان باع مثلاً الاولى واشترى غير ما سكنها فالقياس اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارح اه سم (قوله فان استويا الخ) اى فلو جهل الاستواء او علم التفاوت وشك ولم يرجح البيان فينبغى انه كالمعلم الاستواء اما لو عدم التفاوت ورجح البيان فينبغى التوقف فيما يصرف له الى ظهور الحال اه عش (قوله والا قرب) بل متعين والثانى لم يظهر وجهه اه سيد عمر (قوله ومر) أى فى باب الحج (قوله وبحث الاذرى) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا الخ رشيدى وعش (قوله اعتبار التى هو بها الخ) ضعيف فالقياس اعتبار حال الموت وهذا غير ما يأتى في غير الشرح ولو تعددت الخ (قوله ان وفيهم) القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليسلم القدر للجميع ينتفعون فيه على الوجه الممكن (قوله ويقسم المال على عدد الدور ثم

كبحث الزركشي ان جاز المسجد من سمع النداء لخبر فيه لوضوح الفرق بين ما هنا و ثم لان المدار هنا على العرف كما تقرر و ذالفعلى تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (و العلماء) في الوصية لهم هم الموصون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما مر بانهم (اصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية و ما يريد بها التوقيفي و استنباط في غيره و من ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقيل الحديث (و حديث) و هو علم يعرف به حال الراوي قوة و ضد ها و المروى صحة و ضد ها و علل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ و السماع و فقه

بان يعرف من كل باب طرفا صالحا هيتهدى به الى معرفة باقية مدركا و استنباطا و ان لم يكن مجتمعدا خلافا لما يوهمه بعض العبارات عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر منه الا احده و لا و من ثم لو اوصى للفقهاء لم يشترط فيه ما ذكر بل من خصل شيئا من الفقه و ان قل نظير ما في الوفاى بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتاهل لفهم باقية اخذا من كلام الاحياء و يكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها و لو عين علماء بلاد او فقهاء مثلا و لا عالم او لا فقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ باحدها فقط نظير ما باقى في قسم الصدقات ولو اوصى لاعلم الناس اختص بالفقهاء لعلى الفقه باكثر العلوم و المتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه و حصل شيئا منه له وقع (لا مرمى) و ان احسن طرق القراءات و اداها و ضبط معانيها و احكامها (و اديب) و هو من يعرف العلوم العربية

اه ع ش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغنى و النهاية و الوجه كما قال شيخنا ان جيران المسجد كجيران الدار فيما لو اوصى لجيرانه و لو رد بعض الجيران رد على بقيتهم في وجه احتمالين اه قال ع ش اى فاذا اوصى لجيران المسجد يصرف لاربعة امار من كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الى قول المتن و يدخل في النهاية الا قوله و من ثم لو اوصى الى و بكفى و قوله و قال بعضهم الى و الصوفية (قوله هم الموصوف الخ) خبر و العلماء و قوله بانهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله و هو معرفة معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل و قد يتوقف فيه اه سم اقول التوقف و اوضح في الاستنباطى فقط و الحاصل ان الذى يظهر والله اعلم ان التوقيفى لا بد من معرفته في كل آية و اما الاستنباطى فيكفى فيه تحصيل ما كفى يقتدر بها عليه اه سيد عمر (قوله و ما يريد بها الخ) اى من الاحكام اه ع ش (قوله و من ثم قال الفارقي الخ) يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيفى و بالا احكام الاستنباطى اى الماخوذ من تمارسة قواعد العلوم المحتاج اليها التفسير بقرينة قوله لانه كناقيل الحديث اه سيد عمر (قوله و هو علم الخ) عبارة المغنى و المراد به هنا معرفة معانيه و رجاله و طريقة و صحيحه و سقيم و عليه و ما يحتاج اليه (قوله يعرف به حال الراوى الخ) هل العبرة بمعرفة حال كل راو او لا و على الاول فهل يشترط المعرفة بالفعل او بالقوة لم ار فى ذلك شيئا السكنا الا قرب من الاولين الاول و من الثانيتين الثانى و كذا يقال فى المروى اه سيد عمر (قوله مدركا و استنباطا) و يرجع فى حده فى كل زمن الى عرف اهل محله فى زماننا العارف لما اشتهر الاقتداء به من مذهبه بعد فقهاء و ان لم يستحضر من كل باب ما يتهدى به الى باقية اه ع ش و لو قيل بتظهيره فى المفسر و المحدث لم يبعد (قوله عملا بالعرف الخ) تعليل للبتن (قوله بطلت الوصية) قد يتجه ان محله عالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة و الاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة و لا شاة له و عنده ظباء تحمل الوصية عليها فليتأمل سم على حجج و اما لو لم يعين فى وصيته اهل محل صرف اليهم فى اى محل اتفق وجودهم فيه و ان بغدوله الصرف الى غير بلد الموصى و ان كان فيه علماء او فقهاء اه ع ش (قوله و لو اجتمعت) الى قوله و المتفقه فى المغنى (قوله و المتفقه) اى فى كلام الموصى (قول المتن لا مرمى) بالرفع عطف على اصحاب علوم الخ (قوله و اداها) عطف على طرق الخ و قوله و ضبط عطف على احسن و قوله و احكامها عطف على معانيها (قوله و الافصح الخ) كما قال تعالى للرويا يعبرون و منهم من انكر التشديد انتهى مغنى (قوله و فى الحديث الرويا الخ) يعنى ان من راى رؤيا و قصها على جماعة بقيت ماقاله اولهم و ظاهره و ان لم يكن من اهل التعبير و لكنه يحرم على من ليس اهلا له التاويل لانه افتاء بغير علم اه ع ش (قول المتن و كذا متكلم) اى عالم بالعقائد اه ع ش (قوله و اصولي الخ) و قال للنهاية كما مر و خلافا للمغنى عبارة تنبيه قضية كلامه الحصر فى هذه الثلاثة اى التفسير و الحديث و الفقه و ليس مراد ابل العلم باصول الفقه مثله كما قاله الصيمرى و صاحب البيان اه (قوله لما مر) اى فى شرح و فقه و هذا لعله لقول المصنف لا مرمى الخ (قوله و لو اوصى الخ) و الاوجه ان يكون الربع كالدائر المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره و لو زادت على الاربعين و الا فاشتمل عليه دور متعددة فلا تعد دارا واحدة شرح م و حاصله كما قال ان الربع يعد دارا واحدة من الاربعين و يصرف له حصص دار واحدة تقسم على بيوته و ان كان فى نفسه دورا متعددة انتهى (قوله و هو معرفة معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل و قد يتوقف فيه (قوله بطلت) قد يتجه ان محله

نحو او بيان اوصاف و لغز و شعر او متاعنا (و مبر) للدرائى النومية و الافصح عابر من عبر بالتحفيف و فى الحديث الرويا لا و ل عابر (و طبيب) و هو من يعرف عراض بدن الانسان صحة و ضد ها و ما يحصل او يزبل كلامهما (و كذا متكلم هند الا كثيرين) و ان كان علمه بالنظر لمتعلقه افضل العلوم و اصرى ما هو ان كان الفقه مبذيا على علمه لانه ليس بفقهاء و منطق و ان توقفت كالات العلوم على علمه و صو فى و ان كان التوصيف المبني عليه تطهير الباطن و الظاهر من كل خلق دنى و تحليتها بكل كمال دينى هو افضل العلوم لما مر من العرف و لو اوصى



للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب الصحابة

واستشككت صحة الوصية بانها معصية رهي في الجهة مبطله وبجواب بان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلان الوصية قال لمن يعبد الوثن او يسب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه او للسادة فالمتبادر عرفا انهم الاشراف الآتي بيانهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والصوفية العاملون بالكتاب والسنة ظاهر او باطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشريف المنتسب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان الشرف وان عم كل ربيع الا انه اختص باولاد فاطمة رضي الله عنهم عرفا مطردا عند الاطلاق واعقل الناس واكيسهم ازدهم في الدنيا واحقهم اسفهم عند المآورد والمثلث عند الروايات (ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيتمتع المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله تعالى عنه البديعة اذا افتراق اجتماعا وإذا اجتمعا افتراقا يجوز النقل هنا الى غير فقراء بل المال والوصية لليتامى والعلميان والزمنى

للقراء (الخ) ولو اوصى للفقهاء دخل الفاضل دون المبتدئ من شهر ونحوه وللتوسط بينهما درجات يجتهد المغنى فيها والورع ترك الاخذ والازداد فلن لا يطلب من الدنيا سوى ما يكفيه وعياله في الحالة الراثة او لا يخل الناس صرف الى مانع الزكاة كما قاله البغوي اه نهاية (قوله) لم يعط الا من يحفظ كل القرآن في الاصح ولو اوصى للرقاب صرف الى المكتاتين كتابة صحيحة وقل ما يجزى ان يدفع الى ثلاثة ولولم يكن في الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز ان يكاتب رقيق فان رق المكتاتب بعد اخذها من الوصية استرد المال ان كان باقيا في يده ويدسيده او لسبيل الله صرف الى الغزاة من اهل الصدقات اه مغنى (قوله) عن ظهر قلب اي عرفا فلا يضرب غاظ يسيرو ولا حن كذلك فيما يظهر اه عش (قوله) صحة الوصية اي لعباد الوثن ولمن يسب الصحابة وقوله بانها اي الوصية لمن ذكر وقوله وهي اي المعصية مطلقا (قوله) ومن ثم اي من اجل ان الضار ذكر المعصية (قوله) مما يأتي فيه اي في باب الشهادة عبارته هناك وتقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم واستحل اموالنا ودمائنا اه (قوله) فالمتبادر عرفا بل شرعا اه نهاية (قوله) الآتي بيانهم اي آتفا بقرله والشريف المنتسب (الخ) (قوله) والصوفية اي في الوصية لهم مبتدأ خبره العاملون (الخ) (قوله) ظاهر (الخ) (فرع) وقع السؤال عما لو اوصى للاولياء هل تصح وصيته وتصرف للأصلح او تلغو فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولي بانه المألزم للطاعة التارك للمعصية الغير المنهك على الشبهوات اعطى الموصى به له والاغت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي وان بعد عن بلد الموصى اعطيه لما يأتي من انه يجوز النقل هنا الى غير فقراء البلد (الخ) اه عش وقوله لغة هذا موافق ما تقدم في شرح وقوله لكن قضية ما قد منّا آتفا عن المغنى في الوصية للرقاب وقف الثلث الى وجود الولي (قوله) وسيد الناس الخليفة اي الامام مبتدأ وخبر (قوله) والشريف المنتسب (الخ) لعل هذا باعتبار زمنه والا عرف الحجاز وهو اليه في زماننا ان الشريف الاول فقط وان الثاني هو السيد (قوله) الا انه اختص باولاد فاطمة (الخ) وهؤلاء هم الذين جعلت لهم العمامة الخضراء ليمتازوا بها فلا يليق لغيرهم من بقية آل صلى الله عليه وسلم لبسها لانه نزيه بهم فيهم فيوهم انتسابه للحسن والحسين مع انتفاء نسبه عنهم ويمنع من ذلك فاعله اه عش (قوله) والمثلث (الخ) معتمداه عش (قوله) والمراد بهما الى قول المتن ولو جمعهما في المغنى والى قول المتن والجمع معين في النهاية الا قوله وبه بحجاب الى ولو اوصى لشخص (قوله) فيتمتع المسلمون ولا يدخل الفقير المكتفي بنفقة قريب او زوج ولا الماليك اه مغنى (قوله) ويجوز النقل هنا اي حيث اطلق الوصية فان خصها بان قال او صيت لفقراء بلد كذا مثلا اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه عش (قوله) والوصية (الخ) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم اه سم (قوله) لليتامى او الارامل او الائمة او اهل السجون او الغارمين او لتسكين الموتى او حفر قبورهم واليتيم صغير لا اب له والائمة من الارملة من لا زوج لها الا ان الارملة من بانت من زوجها بموت او بغيره والائمة لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط ان لا يكون الزوج حلالا ولو اوصى للارامل او الابكار او الشيب لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات وللعزاب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في اوجه الرايين نهاية ومغنى (قوله) على ما في الروضة وبوجه (الخ) عبارة النهاية والمغنى يقتضي اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذرعى في الحجاج ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم (الخ) وبه علم ان الضمير المستتر في قوله وبوجه الضمير المجزوف في قوله في رده لا اختصاص الوصية للحجاج بفقرائهم الذي تضمنه قوله الآتي تختص بفقرائهم (قوله) هو اي طول السفر (قوله) فكان اي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مشعرا بالفقراء اي باعتبار الفقر فيهم (قوله) تختص بفقرائهم ثم ان انحصر ووجب تعميمهم مالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة ولا شاة له وعند رضاء تحمل الوصية عليها فليتأمل (قوله) والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم

ونحوهم كالحجاج على ما في الروضة وبوجه وان اطلق في رده بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا فكان مشعرا بالفقراء تختص بفقرائهم (ولو جمعهم) اي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما اي شركة الوصى ان كان

والا فالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كافي الزكاة وبه فارق مالوا وصى لبني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا ينصف (واقل كل صنف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا بمحل او قيدوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لانها اقل الجمع فان دفع الوصى او الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد او تقليد صحيح كاهر ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم لثالث اقل متمول ثم ان لم يعتمد استقل بالدفع اليه لبقاء

عدالة والا وعلم حرمة ذلك كما هو ظاهر دفعه للقاضي وهو يدفعه له او يرد له للدافع ويامر به بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لانهم بعد ان قرروا فسقه بتعمده لذلك كيف يجوزون للقاضي الدفع اليه ولو ليدفعه لغيره فالوجه حمل كلامهم على ما اذا تابذ الظاهر انه لا يشترط في مثل هذا استبراء وبحث الاذرعى تعين الاسترداد منهما ان اعسر الدافع لانه ليس اهلا للتبرع (وله) اى الوصى والافالحاكم (التفضيل) بين احاد كل صنف ويتأكد تفضيل الاشد حاجة والاولى ان لم يرد التعميم الافضل تقديم ارحام الموصى ومحارمه اولى فحارمه رضا عا فغيره فحارمه وهم انهم متى انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضي ابي الطيب وكان بعضهم اخذ من كلامه ما ياتي عنه اخر الباب انه لو فوض للوصى التفرقة بحسب ما يراه لومه

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه معنى (قوله بفقرائهم) اى ما ينطلق عليه اسم الفقير او المسكين شرعا اه ع ش (قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الاتى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية ومعنى اى فيكون ثلاثة من كل صنف هذا كما ياتي ان كانوا غير محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم ع ش (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله كافي الزكاة (قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين مالوا قال او صبت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة ان بنى زيد وبني عمرو ولم يقصد بذ كر بنى فيهما الا مجرد التميز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهم لما اتصفا بوصفين متباينين دل ذلك كرها على استقلال كل منهما بحكم فقسم بينهما مناصفة اه ع ش (قوله او الوارث) لم يتقدم ما يفيد ان للوارث الدفع بل قوله اى شركة الوصى الخ انه ليس له الدافع فاعلمه افاذ به انه وان ليس له الدفع لانهما ولكنه لو تعدى ودفع اعتد به اه ع ش (قوله غرم للثالث الخ) اى ان كان موصرا لو مالا اه ع ش عبارة السيد عمرو هل له ان يسترد منهما او من احدهما ما يدفعه للثالث اخذ من تعاليل الاذرعى الاتى في كلام الشارح او لا لم يرد في ذلك شيئا ولعل الاول اقرب ثم رايه حاشية عبدالحق على المحلى نقل عن الاذرعى ما استقر به اه (قوله والا) اى وان تعمد (قوله وهو) اى القاضي اه ع ش (قوله كذا قالوه) اقتصر المغنى على ما قالوه (قوله وبحث الاذرعى) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) اى من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع لنفسه الدفع او تلك ما دفعه اليهما او اقل متمول لانه الذى يغرمه لو كان موصرا فيه نظروا والاقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يسترده ان يكون منهما او يكفى من احدهما وكان ما بقي بيده هو الذى دفعه له ابتداء فيه نظروا ولعل الثانى اقرب اه ع ش عبارة السيد عمر قوله الاسترداد منهما او من احدهما فيما يظهر بناء على جواز التفضيل الاتى (قوله والافالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم او لافيه نظروا والاقرب الاول اه ع ش (قوله يعنى) الى قوله خلافا للقاضي فى المغنى الا قوله ومحارمهم الى فغيره انه (قوله الافضل) وصف للتعميم اه سم (تقديم ارحام الموصى) اى اقاربه الذين لا يرثون منه اما اقاربه الذين يرثون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمغنى (قوله ومحارمهم) اى نسبا ولا مبتدأ وخبر وقوله فحارمه الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاعا) لم يذكر محارم المصاهرة وينبغى انهم بعد محارم الرضاع اه ع ش (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله من كلامه) اى القاضي (قوله ما ياتي عنه) اى عن البعض وقوله انه لو وصى الخ بيان لما ياتي الخ (قوله وقد يفرق) اى على الاول سم اى القائل بوجوب التسوية (قوله فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه ع ش الحاجات) قول المتن فى جواز اعطائه الخ افهم انه لا يتعين الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه ع ش (قوله الحق بهم) اى ضمهم اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف احدهم لعدم وجوب استيعابهم معنى وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غايه (قوله لنصفه) فلان نص فائدتان منع الاخلال به وعدم اعتبار فقره معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المغنى هذا اذا طاق فان وصفه الخ اه (قوله فكما مر) اى انفاق المتن اه ع ش (قوله او بغيرها الخ) او قرنه بمحصورين كزيد واولاد فلان اعطى زيد النصف

(قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الاتى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك (قوله الافضل) وصف للتعميم (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفضيل اهل الحاجة الى اخره وقد يفرق بانهما ربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا فقطع اجتهاد الوصى وشم وكل الامر لاجتهاده فله ذلك (او) وصى لزيد الفقراء فالذهب انه كاحدهم فى جواز اعطائه اقل متمول) لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصفه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم او فقيرا فكما مر او بغيرها كزيد الكاتب اخذ النصف

وكان السبكي اخذ من هذا قوله لو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة للعشرة ثلثا على المذهب ولو اوصى لزيد دينار وللفقراء بثلث ماله لم يصرف لزيد ولو فقير غيره لانه بتقديره قطع اجتهاد الوصى وقضيته انه لو اوصى ان يحط من دينه على فلان اربعة مثلاً وان يحط جميع ما على اقراره وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربعة لانه اخرجه بافراده ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه وبه

يجاب عن قول الرافعي اذا جاز ان يكون النص على زيد اى فى مسألة المقتن لثلاث محرم جاز ان يكون التقدير هنا اى فى مسألة الدينار لثلاث لا ينقص عنه وايضا يجوز ان يقصد عين زيد الدينار وجهة الفقراء للباق فيستوى فى غرضه الصرف لزيد وغيره اه ووجه الجواب ان زيدا فى مسألة المقتن لقب ولا فاعل يعتد به بحجية مفهومه بخلاف مفهوم العدد او ما تضمنه كالدينار فان كثيرين عليه بل هو نص الشافعي كما تقرر واذاروى مفهومه على القول به اوز كره المتبادر منه عادة الاقتصار عليه وان لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق بين المسئلتين وان النص على الدينار له قطع اجتهاد الوصى ان ينقصه او يزيد عليه فتامله ولو اوصى لشخص وقد اسند وصيته اليه بالف ثم اسند وصيته لجمع هو منهم واوصى لكل من يقبل وصيته منهم بالفين فالذى يتجه انه ان صرح اودلت قرينة ظاهرة على ان الالف المذكورة اولاً مرتبطة بقول الايصاء لم يستحق سوى الفين لان

واستوعب بالنصف الاخر الجماعة المحصورون معنى وزياى وشرح الروض (قوله وكان السبكي اخذ الخ) ويحتمل ان يكون ما اخذ السبكي مالا وصى لزيد ومحصورين كبنى عمرو فانه ينصف بينهما اه سيد عمر (قوله اخذ من هذا الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب اه سم (قوله للعشرة ثلثها) اى ولكل من المدرس والامام ثلث (قوله ولو اوصى لزيد دينار) الى قوله وقضيته فى المخفى (قوله بتقديره) اى بتقدير الموصى الدينار له اه ع ش (قوله وقضيته) اى ذلك التعليل (قوله لانه اخرجه الخ) ظاهره وان كان غير متذكر لكونه من اقراره اه ع ش (قوله وبه يجاب) اى بالتعليل الثانى (قوله الصرف) اى صرف الباقي (قوله او ما تضمنه) اى مفهوم ما تضمنه العدد (قوله عليه) اى مفهوم العدد وحجته وكذا قوله بل هو (قوله اوز كره) اى العدد وقوله المتبادر منه اى ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه اى على العدد (قوله وان لم يقل) ببناء المفعول غاية (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد اسند وصيته اليه) اى بان جعله وصيا على تركته اه ع ش (قوله لكل من يقبل الخ) اى ويفعل كذا اخذ من قوله الاتى والعمل ولعل فى العبارة سقطا اه ع ش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الاتى من عطف اللازم ولا سقطا (قوله لان الاولى) اى الوصية الاولى اى الوصية للشخص بالف وقوله حينئذ اى حين اذ وجد النصريح او القرينة وقوله من جملة افراد الثانية يعنى داخلية فى الوصية الثانية اى الوصية لكل من يقبل وصيته من الجمع المذكور بالفين (قوله والا) اى وان لم يوجد النصريح ولا القرينة استحق الفماى مطلقا (قوله فليس هذا) اى ما نحن فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من النصريح والقرينة المسارين (قوله فامكن حل احدهما على الاخر) اى فيكون مقراله فى الاولى بالفين وفى الثانية بالف اه ع ش (قوله بخلافه) اى الموصى (قوله وما بعد قوله) اى اى زرة وقوله لعل الخ مقوله (قوله حمل المطلق الخ) يعنى ان حل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبول الايصاء على الوصية الثانية المقيدة بذلك اولى (قوله وان كانت

اى على الاول (قوله وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب (قوله ان زيدا فى مسألة المقتن لقب) كون زيد لقباً لا مفهوم له بما لا يحتاج اليه فى الفرق لثبوت استحقاته سواء اثبتنا له مفهوم ما ارم لم تثبت لدخوله بكل حال واثرا للمفهوم انما هو اخرجه لوعمل به فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه لم يفد النص على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهوم فليتأمل (قوله لقب الخ) هذا كلام لا موقع له لان الرافعي لم يعول فيما قاله على ثبوت المفهوم او عدمه اذا اثر المفهوم خروج غير زيد وليس الكلام فيه ولو عول على ما ذكر لم يفد ان اللقب لا مفهوم له لان الجار والمجرور كقوله هنا زيدا فى اوصيت لزيد دينار له مفهوم معتبر وانما عول على ان زيدا فى مسألة المقتن لا يستحق بدون النص عليه فجعل فائدة النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار فى المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز اعطاؤه الدينار بدون النص عليه فينبغى ان يكون فائدة ذكره منع النقص فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا فائدة له الا مجرد منع حرمانه لا استحقاته مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره الا اثبات استحقاته دون غيره من ازيد منه او انقص لان له مفهوم ما نعم للرافعي ان يقول شرط المفهوم ان لا يظهر للتخصيص بالذكرة فائدة وهى هنا منع النقص المناسب للاحسان بالوصية دون الزيادة لمناستهم الاحسان فلا يقصد منعاً فليتأمل (قوله افراد الثانية) تامله (قوله

الاولى حينئذ من جملة افراد الثانية والاستحقاق الفائم ان قبل استحقاق الفين ايضا لانهما حينئذ وصيتان مادتهما متغايران الاولى محض تبرع لافى مقابل والثانية نوع جملة لافى مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالاقرار له بالفين او بالف ولم يذكر سبباً ثم بالف وذكراً له سبباً لانه لم يغير بينهما من كل وجه فامكن حل احدهما على الاخر بخلافه فى مسئلتنا وبهذا يندفع ما وقع فى فتاوى ابن زرة بما يخالف بعض ذلك على انه ترد فيه ما اورد قوله لعل حل المطلق من حيث اللفظ على المقيد او لا وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا باللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) أوصى (بجمع معين غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجههما وبني تميم (صححت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحاج عنه باننا نتبع في الوصايا عرف الشارع غالبا حيث علم اول زيد والله كان لزيد النصف والباقي (٥٧) لوجوه الخير اولى اول زيد ونحو جبريل او الجدار

بما لا يوصف بملك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد او دار زيد صححت له وصرفت في عمارته كما بحثه الاذرعى او لزيد ونحو الرياح فله اقل متمول وبطلت فيما عداه ولو اوصى بثلاثة لله تعالى صرف في وجوه البروياتي آخر الباب بيانهم ومثلهم وجوه الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير ما مروياتى فان لم يقل لله تعالى صح وصرف للمساكين و فرق في الروضة بينه وبين الوقف بان غالب الوصايا للمساكين فحمل المطلق عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة اى حيث تصح بالمجهول والنيجس وغيرهما بخلاف الوقف فيهما ووقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذره (او) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) وارثا وكافرا وغنيا وضد فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا ينافيه قولهم لو لم ينحصروا فكما للعلوية لان محله فيما اذا نذر حصصهم وذلك لان هذا اللفظ يذكّر عرفا شائعا لارادة جهة

مادتهما مختلفة لعل المراد بمادتهما الموصى به (قوله اعتبارا باللفظ الخ) معمول لقوله اولى ويبان لوجه الاولوية والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن في النهاية لا فوله واعتراض الرافعى الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذرعى الى واقول وقوله لانها كاتفة الى المتن (قوله وبني تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) اى فرق مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثاني البطلان لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو متمتع بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يحجب عنه) اى عن الفرق (قوله اول زيد والله) الى قوله وإن كثروا فى المغنى (قوله ما لا يوصف بملك الخ) كالريح والشيطان نهاية ومغنى (قوله وهو مفرد) سيد كبحرزه (قوله صحته) اى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كافي النهاية والمغنى وصرف النصف قال ع ش فان فضل منه اى النصف شىء ادخل للعمارات ان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كما بحثه الاذرعى) جزم به النهاية والمغنى (قوله ونحو الرياح) كاللائكة والحيطان بما لا يوصف بملك وهو جمع وانظر ما حكى المتن والجمع المحصور ولعلمنا كما لمفرد في التفسيرين ان البطلان فى الباقي بعد خصه زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) اى فى شرحه ولو اوصى لجيرانه الخ وياتى اى فى المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين جعل الموصى به بينهم اثلاثا نهاية ومغنى (قوله بينه) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المصروف اى وبين الوقف اى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) اى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله فيهما) اى الغلبة والمساهلة المذكورتين ويحتمل اى المجهول والنيجس (قول المتن لا قارب زيد) اى اورحه مغنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعتراض الرافعى فى المغنى (قوله وارثا) هذا لا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه فى ورثة الموصى فلو اوصى لا قارب نفسه لم تدخل ورثة نفسه كما ياتى والموصى لهم هنا قارب زيد وهم من غير ورثة الموصى فلواتفق ان بعض اقارب زيد من ورثة الموصى لم يدفع له شىء اه ع ش (قوله وغنى الخ) او حرا ورفيقا ويكون نصيبه لسيدة اه نهاية زاد المغنى لان دخل سيده لثلاث يتكرر الصبر للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا لان انحصروا اولم ينحصروا فكالوصية للعلوية مغنى وروض مع شرحه وسيفيده الشارح بقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله كما شمله) اى قوله وإن كثروا الخ وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) اى المارانفا (قوله لو لم ينحصروا) اى الموصى لهم كاقارب زيد مثلا فكما للعلوية اى فى جواز الاقتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان محله) اى قولهم المذكور وقوله حصصهم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلا (قوله ومن ثم) اى من اجل أن هذا اللفظ يذكّر عرفا الخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لم يكن الخ (قوله وبجوابه) اى نفسه الخ) حاصله انه باعتبار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفى فلو حفظ وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثانى هذا ولعل الاقرب ان يحجب بان الملاحظ فى عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب

وبني تميم) عطف على قول المتن كالعلوية وفى شرح مرأولا مهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فهل هو كذلك كفاي مسألة السبكي المارة فى الشرع (قوله واستوى) عطف على قولهم لم يكن له الاقرب قال مر فى شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث مالو كان قريبه رقيقا فصح ويكون نصيبه لسيدة وهو الاوجه كما بحثه الناشرى وإن تعقبه فى الاسعاد فقال ينبغي دخوله لم يكن له اقارب احرا فان كان فلا دخل

(٨ - شرانى وابن قاسم - سابع) القرابة فعمم ومن ثم لو لم يكن له الاقرب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمدا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو افعول تفضيل واعتراض الرافعى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يحجب الاستيعاب كالوصية للفقراء وبجوابه انه فى نفسه غير جهة جسمية لان من شأن القرابة الحصر وإنما المتبادر من ذكرها ما يتبادر

من الجهة بالنسبة لا عظام من ذكر وقر لهم يذكروا فاشاءا لارادة جهة القرابة بشير لما ذكرته (لا أصلا) أي أبأ وأما (وفرعا) أي ولدا (في الاصح) ونقل الاستاذ ابو منصور إجماع الاصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب عرفاى بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهما اقارب في غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول اصله الاصول والفروع ليفيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ مما

في الوقف أنه لو وقف على أولاده وليس له إلا أولادهم صرف اليهم لما سئم انه لو لم يكن له هنا قريب غير أولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام في وصية العرب في الاصح) ونقل عن الجمهور لانهم لا يفتخرون بها ولا يعدونها قرابة والاصح في الروضة ونقل عن الاكثرين دخولهم كالعجم لان العرب يفتخرون بها فقد صح انه عليه السلام قال عن سعد بن أبي وقاص سعد خالي فلير في امرؤ خاله ويدخلون في الرحم اتفاقا (والعبارة في ضبط الاقارب باقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بناء على دخول اقاربها (وتعد أولاده) أي ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه أو في درجته فلو اوصى لاقارب حسنى لم تدخل الحسينيون وإن انتهوا كلهم إلى على كرم الله وجهه أو لاقارب الشافعى دخل كل من ينسب لشافع لانه اقرب جد عرف به الشافعى لان من ينسب لجد بعد شافع كأولاد اخوى شافع على والعباس لانهم إنما ينسبون للطلب والاقارب

الاستيعاب فيها أيضا كما سلف في مبحث القبول اه سيد عمر (قوله بالنسبة لا عطاء الخ) يتامل اه سم (قوله وقر لهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول المتن لا اصلا وفرعا) كذا في نسخ الشرح بلا النفي ولا يظهر عليه وجه نصب اصلاح الخ والذي في المحلى والنهاية والمغنى الا اصلاح الخ بالاستثناء وهذا ظاهر (قوله اي ابا واما) اي بالذات فقط وقوله اي ولدا اي اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا اصلا وفرعا (قوله لانهم) اي والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) اي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه مغنى (قوله تسميتهما) اي الاصل والفرع (قوله في غير ذلك) الاولى في غيرها (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اي في الاقارب بخلاف تعبير أصله فانه يقتضى خروجهم كالابوين والاولاد سيد عمر وسم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) اي في الوصية (قوله غير أولئك) اي الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) اي في الوصية للاقارب اه مغنى (قوله لانهم لا يفتخرون) الى قوله او قوة الجهة في المغنى (قوله بها) اي بقرابة الام (قوله والاصح في الروضة الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى ومنهج (قوله دخولهم) اي اقارب الام (قوله في الرحم) اي في الوصية للرحم (قوله لاقارب حسنى) اي شخص منسوبون إلى سيدنا الحسن وقر لهم لم يدخل الحسينيون اي المنسوبون إلى سيدنا الحسين وقوله وإن انتهوا الخ اي الحسينيون والحسينيون (قوله لان من ينسب لجد) عطف على قوله دخل كل من ينسب الخ بحسب المغنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المغنى والوصية لاقارب الشافعى في زمنه او بعد موته لا ولاد شافع الخ ولا يصرف الى من ينسب الى جد بعد شافع كأولاد على والعباس اخوى شافع اه وهى ظاهرة (قوله او لاقارب بعض اولاد الشافعى الخ) اي لو اوصى في هذا الوقت لاقارب بعض الخ اه مغنى قال النهاية قد مر في الزكاة آله عليه السلام فلو اوصى لآل غيره صححت الوصية وحمل على القرابة في اوجه الوجهين لا على اجتهاد الحاكم واهل البيت كالان نعم تدخل الزوجة فيهم اي اهل البيت ايضا ولا هله من غير ذكر البيت دخل كل من تلزمه مؤنته ولا بانه دخل اجداده من الطرفين ولا مااته دخلت جداته منهم ايضا ولا تدخل الاخوات في الاخرة كهكسه والاحماء آباء الزوجة وكذا ابوزوجة كل محرم رحم محرم والاصهار فشمم الاختان والاحماء ويدخل في المحرم كل محرم ينسب اورضاع او مصاهرة والوصية الدوالي كالوقف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المدبر والام الولد اه قال ع ش قوله الاختان اي اقارب الزوجة وقوله كالوقف عليهم اي فيشمم العتيق والمعتق اه (قوله اي الولد) اي اولاد الصلب (قوله رعاية) تعليل للبتن مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وبهذا) اي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ بحتمل ان وجه اندفاعه ان المراد بالاقرب ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا

لهم معهم لعدم عدمهم بالوصية اه (قوله أي بالنسبة الخ) يتامل (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) أي في الاقارب (قوله ويدخل في اقرب اقارب به الاصل والفرع) قال في التكملة نوزع في تعبيره بالدخول مع انه ليس اقرب الاقارب غيرهما فلو قالوا اقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانهما اقرب على الاطلاق وبصح إطلاق الدخول بمعنى ان كلا منهما داخل واذا اخذناه على الاطلاق بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب فقد لا يكونان وله اقارب غيرهما واقربهم اليه مثالا الاخ والعمة فتكون الوصية له وبهذا يكون تعبير المصنف احسن اه وقوله بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب به هلا قال لاقرب اقارب به فان صورة المسئلة فاذا اوصى لاقرب اقارب به وليس له اصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعمة لانه اقوى جهة واقرب كما تفيد عبارة المنهج وهى او اوصى لاقرب اقارب به فلذرية قرني فقرني فابوة فاختوة فبنوتها فجدودة اه (قوله وبهذا)

بعض اولاد الشافعى دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (ويدخل في اقرب اقارب به) أي المغنى زيد (الاصل) اي الابوان (والفرع) اي الولد ثم غيرهما عند فقدهما على التفصيل الاتى رعاية لوصف الاقربىة المقضى لزادة القرب او قوة الجهة وبهذا الذى دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه يوم ان ثم اقرب من غير الاصول والفروع



واندفع قول شارح المراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الفروع وان سفلوا ولومن اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام القربى فالقربى نظرا

في الفروع إلى قوة الارث والعصوبة في الجلالة وفي الاخوة إلى قوة البنوة فيها في الجلالة ثم بعد الجدودة العمومة والخولة فيستويان ثم بنوتهما ويستويان ايضا السكن بحيث ابن الرفعة تقديم العم والعمة على ابني الجد والخال والخالة على جد الام وجدتها اه قال غيره وكالعم في ذلك ابنة كافي الولاء إذا تقرر ذلك علم منه تقديم (ابن) وبنات وذريتهما (على اب و) تقديم (اخ) وذريته من اي جهاته (على جد) من اي جهاته (ولا يرجح بذكورة ووارثة بل يستوي الاب والام والابن والبنات) والاخ والاخت لا استواء الجهة في كل نعم يقدم الشقيق على غيره ويستوي الاخ للاب والابن للام (ويقدم ابن البنات على ابن ابن الابن) لانه اقرب منه في الدرجة (فرع) اوصى جماعة من اقرب اقارب زيد وجب استيعاب الاقربين واستشكله الرافعي بان القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منكر فهو كالو اوصى لاحد رجلين او ثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الاذرعى

المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر لا يخفى اه سم وفي تعقيب الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقربية الخ ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المغني لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول وإلا فيكون قوله او قوة الجهة مستدركا ويمكن ان يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وان دفع قول شارح الخ) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل اه سم (قوله تقديم الفروع) إلى الفرع في المعنى الاول قوله قال غيره إلى المتن (قوله) ولومن اولاد البنات) غاية وقوله الاقرب فالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فيقدم ولد الولد الخ) ويستوى اولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة) عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام القربى فالقربى) راجع إلى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة (قوله) نظر في الفروع الخ) تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا) اي يستوى بنوة العمومة وبنوة الخولة (قوله) لكن بحث ابن الرفعة الخ) ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ) عطف على العم (قوله) في ذلك) اي في التقدم على ابني الجد (قوله) إذا تقرر ذلك) اي الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قول المتن) بل يستوى الاب والام الخ) كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ) اي هنا وفي الوقف اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة للمغني يقدم ولدا لابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات والاولاد هم على ولدا احدهما يقدم اخ لاب على ابن اخ لابوين اه (قول المتن ابن البنات) عبارة شرح المنهج ولدا البنات اه (قوله) وجب استيعاب الاقربين) يتامل هذا مع قوله من اقرب اقارب زيد وما المراد من الاقربين الذين يجب استيعابهم اه عش اقول المراد بهم معلوم من قول المصنف ويدخل في اقرب اقاربه الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ) اقول يجوز ان يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ اعطوا جماعة الخ وعليه فلا اشكال اه سيد عمر (قوله) فهو) اي مانحن فيه من الوصية (قوله) بان ما ذكره) اي الرافعي (قوله) من كل وجه الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكله سم راجعه

أي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ومحمّل ان وجهه اندفاعه أن المراد بالاقربية ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر لا يخفى (قوله) وان دفع قول شارح) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل (قوله) من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين (لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقربية علم الخ) يرد عليه انه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من التي المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعيض المؤيد بانه لو اراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جماعة ومن والاقتصار على قوله اوصيت لاقرب اقارب زيد إذ لا فائدة في زيادة تينك اللفظتين على ذلك التقدير مع اهمام ما خلا فسراده عليه ايضا واما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح ما ذكره فاي اتضح له وكان ينبغي ان كان ولا بد ان يقول فقرض في الجملة ما ذكره وقد تبر (قوله) علم) بمنوع

ويحتاج إلى الفرق اه واقول يمكن ان يفرق بما ذكره فيه ايهام من كل وجه من غير قرينة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصى بوصف لهم لإقربية علم ان سراده انا طاعة الحكم بها من غير نظر لمن لانها كما تفيد التبعيض تفيد الاستغراق او الابتداء

فاعرضوا عنها لانهما وقضوا بالقرينة التي ذكرتها على ان لئان نقول انها بالبيان لا غير بمعونة تلك القرينة فانضح ما ذكره واندفع  
 ما لشيخنا المستلزم لآخر ارجح كلامهم عن ظاهره بل صريحه المصرح به كلام الرافعي (ولو اوصى لا قارب نفسه) او اقرب اقارب نفسه (لم تدخل  
 ورثته في الاصح) وان صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتختص بالباقي وفي الروضة لو اوصى لاهله لم من تلمزهم نفقتهم اى غير الورثة  
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا فمين (٦٠) اوصى بركة او كفارة عليه انه يجوز للوصى والقاضى الصرف للوارث في هذه لان

الآخذ فيها لم ياخذ بحجة  
 الوصية اليه قصدا لان  
 المصرف هنا غير مقصود  
 وإنما المقصود بيان ما  
 اشتملت به ذمة لئلا لا غير  
 وحينئذ فلا يأتى هنا قولهم  
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف  
 الوصية بالتصدق عنه مثلا  
 فان المتبادر منه قصد  
 المصرف من نحو الفقراء  
 لما مر ان غالب الوصايا لهم  
 ومتى ادير الامر على قصد  
 المصرف اتضح عدم دخول  
 ورثته نظر للعادة المذكورة  
 فان لم يكن غيرهم فيحتمل  
 انه كما مر انما ويحتمل  
 الفرق بما افاده التعليل ان  
 الوارث لا يوصى له عادة  
 بخلاف غيره

(فصل في احكام  
 معنوية للموصى به مع  
 بيان ما يفعل عن الميت وما  
 ينفعه) تصح الوصية بمنافع  
 نحو (عبد ودار) كما قدمه  
 ووطابه هنا لما بعده (وغلة)  
 عطف على منافع (حانوت)  
 ودار مودة وموثقة ومطلقة  
 وهى للتأيد وما اقتضاه  
 عطف الغلة على المنفعة من

(قوله فاعرضوا عنها الخ) اى لفظه من (قوله على ان الخ) منوع وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على  
 البيان اه سم (قوله فانضح ما ذكره) اى وجوب استيعاب الاقربين (قوله واندفع ما لشيخنا الخ)  
 عبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافعي وقول الاذرعى مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول  
 لا قرب اقارب زيدو يصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهت اه سم (قوله او اقرب  
 اقارب نفسه) والترتيب حينئذ كما مر لكن لو كان الاقرب وارثا صرف الموصى به للاقرب من غير الوارثين  
 إذ لم يحز الوارثون الوصية معنى وروض (قوله فيما يظهر) كذا في شرح الروض (قوله عليه) اى الموصى  
 (قوله لانه لا يوصى له) مقول قولهم (قوله غيرهم) اى غير الورثة فيحتمل الخ لعله الاقرب فلا يرجع (قوله  
 كما مر انما) اى في شرح لا اصلا ورفعا في الاصح

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) (قوله في احكام معنوية) اى قوله ومن  
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه  
 معنى (قوله كما قدمه) اى اول الباب بقوله وبالمنافع (قوله لما بعده) اى لاجل ترتيب الاحكام الاتية اه  
 كرى عبارة المعنى وإنما اعاده ليرتب عليها قوله ويملك الموصى له الخ (قوله وهى) اى المطلقة اه معنى  
 (قوله والمنفعة الخ) اى وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسنا الخ) قال السبكي والمنافع والغلة  
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شىء غير تلك المنفعة اما بفعله كاستغلال او بعوض عن فعل  
 غيره او من عند الله تعالى وذلك الشىء يسمى غلة فالموصى له به يملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد  
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الارض كله غلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه معنى (قوله  
 تتناول الخدمة) اى في العبد وقوله السكنى اى في الدار اه سم (قوله ما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة  
 والوصية بها والا كسب المعتادة كالا حطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه اه سم  
 (قوله لكن بقيد) اى الغير (قوله الا فى الغلة) يحتمل انه اشارة الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز  
 عن نحو الثمرة كايستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة فاعلة قسمان الخ اه سم وقال السبكي وهو قوله التى هى  
 الفرائد العينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون (قوله وبواحد) عطف على  
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة اى السكنى والركوب والاستخدام (قوله لان الغلة الخ) تعليل له ولها بل  
 ينبغي ان الوصية بالغلة لا تنفذ استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تنفذ استحقاق غلة فقوله والمنفعة

وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان (قوله واندفع ما لشيخنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق  
 كلام الرافعي وقول الاذرعى ويحتاج الى الفرق مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول لا قرب اقارب زيد  
 ويصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهى

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (قوله يتناول الخدمة) اى  
 من العبد والسكنى اى في الدار (قوله ما صرح به الخ) منه الاجارة والاعارة والوصية بها والا كسب المعتادة  
 كالا حطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه (قوله الا فى الغلة) يحتمل انه اشارة  
 الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز عن نحو الثمرة كايستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة قسمان الخ (قوله

تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان اطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة والكسب والخدمة فى القن والمنفعة اى  
 والسكنى والغلة فى الدار ثم استحسنا ان المنفعة تتناول الخدمة والسكنى اى وغيرهما ما صرح به قبل لكن بقيد الا فى الغلة وان كلاما من الخدمة  
 والسكنى لا يفيد غيره ومن ثم لو استأجرة لخدمته لم يكلفه نحو كتابة وبناء قال بل ينبغي ان الوصية بالغلة او الكسب لا تنفذ استحقاق  
 سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تنفذ استحقاق غلة ولا كسب لان الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة خلافا لمن توهمه شمولها للكسب لما يأتي أنه بدلهما و قول ابن الرفعة الخدمة أن تفيد ما تفيد المنفعة ضئيف وكذا قوله أن الغلة تفيد السكنى وقوله ليس في الغلة محمل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت قائمة عينية هي معدودة من منافع الارض والغلة والكسب لا تفيد نحو ركوب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة أعم مما يفهم منهما اه وفي بعضه نظير يعرف مما تقرر والحاصل ن ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمد المحققون أن المنفعة تخلق على ما يقابل العين ومن ثم نفيها لا مام وغيرهنا بانها ملك به قد لا جارة الصحيح والمملوك به قصداهو محض المنفعة لا غير واستتباعا للعين إنما هو للضرورة ( ٦١ ) أو الحاجة كما ينوهم وهذا الاطلاق هو

المبادر منها هنا فمن ثم حملوها عليه كما حملوا الوصية على عود اللهو فيما مر لذلك وقد تطلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل احد وهذا لا يعمل به هنا إلا لاقرينة فالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجنبي عن المنفعة فاحتاج تناولها له الى قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الايصاء بدراهم يتجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها لانه لا يحصل إلا بعد زوالها وهذا واضح خلافا لمن وهم فيه وأن الذي يتجه في نحو النخلة والشاة انه ان اوصى بفوائدهما او لغتهما اختص بنحو الثمرة واللبن والصوف او بمنافعهما لم يدخل نحو الثمرة إلا ان قامت قرينة ظاهرة على

أى الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك لتعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكرناه في المنفعة) أى من انهما مقابلة للعين وقوله شمولها للكسب أى مع انه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاما سياقى في قوله فالغلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة ان الخدمة الخ) هذا مقابل قوله السابق ان الخدمة لا تفيد غير هي وقوله ان الغلة الخ مقابل قوله السابق ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضهما لإطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله محمل في الدار) الاولى القلب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أى غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وإن كانت الخ غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أى وان الغلة الخ (قوله لا تفيد نحو ركوب الخ) موافق لقوله السابق قال بل ينبغى الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أى بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله ان المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة اعم مما يفهم من الغلة فليتامل (قوله والحاصل) أى حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أى في الوصية (قوله واستتباعها) أى المنفعة أو الاجارة (قوله ثم) أى في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أى اطلاق المنفعة على مقابل العين (قوله كما حملوا الوصية) أى يعود (قوله وقد تطلق) أى المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل احد) أى كالثمره (قوله وهذا) أى الاطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أى من الحاصل اعرض ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم انه لا يصح الخ) اقره ع ش كان سم (قوله بالنسبة لها) أى للدراهم (قوله وان الذى الخ) عطف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أى النخلة ولوثنى الضمير ليرجع الى الشاة أيضا لكان انسب (قوله أو اطرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أى باطلاق منفعة النخلة على نحو ثمرتها (قوله استئجارها) أى الشاة ولوثنى الضمير ليرجع الى النخلة ايضا لكان انسب (قوله هنا) أى في باب الوصية (قوله وكأنه) أى الاذرى (قوله الاقنى) أى في شرح ان اوصى بمنفعة مدة (قوله إلا لان يفرق بانه الخ) فرق في المعنى بهذا الفرق ايضا اه سيد عمر (قوله هنا) أى في مسئلة العبد وقوله اتق أى الموصى (قوله كما تقرر) أى في اول الفصل (قوله لانه) أى الوارث أصلى لعل الانسب إسقاط الياء (قوله وامائهم) أى في مسئلة الدار (قوله فلم يعارض) أى حق الوارث

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة) أى من انهما مقابلة العين (قوله خلافا لمن توهمه شمولها للكسب) أى مع انه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاما سياقى في قوله فالغلة قسمان الخ (قوله ان المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما سياقى انه بدلهما مع ما فيه ويوافق ذلك قوله الاقنى اعم مما يفهم منهما لان حاصله ان المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تفيد نحو ركوب وسكنى) موافق لقوله السابق قال بل ينبغى الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لان الربح الخ) انظر هذا التعليل مع انه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالايصاء بالمنفعة او الغلة

إرادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو اطرد عرف الموصى بذلك وقدر لذلك نظائر فان قلت ما منفعة النخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في النخلة ونشر نحو الثياب عليها ونحو دياسة الشاة للحب فانه يصح استئجارها لذلك كما صرحوا به (تنبيه) وقع في الروضة هنا انه لو اوصى بمنفعة عده سنة غير معينة كان تعينها للوارث ونازع فيه الاذرى ثم قال ينبغى حملها على سنة متصلة بموته وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتى أنه لو اوصى بمنفعة دار سنة حملت على السنة التي تلى الموت وهو أخذ ظاهر إلا أن يفرق بانه هنا بقي للوارث شركة في المنافع إذ ما عدا الخدمة من نحو كتابة وبناءه خلافا لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا محق للوارث تكون الخيرة في تسليم ماعداه اليه لانه أصلى والموصى له عارض فلحقه كان التعيين اليه وأما لم يبق له حق في المنفعة لم يعارض حق الموصى له فانصرف حقه لا ول سنة تلى الموت إذ

لأعارض له فيها فتأمل وما يؤيد ذلك قول القاصي لو أوصى ثمرة هذا البستان سنة ولم يعينها فتعنيها للوارث أي لأنه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر (٦٢) (ويملك الموصي له) بالمنفعة وكذا بالغلة أن قامت قرينة على أن المراد بها مطلق المنفعة أو

أطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير ما مر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست أباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له أن يؤجر ويعير ويوصى بها ويسافر به عند الأمن ويده يد أمانة وورثت عنه ومحل ذلك في غير مؤقته بنحو حياته على اضطراب فيه والاكانت أباحة فقط كما لو أوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يخدمه فلا يملك شيئا مما مر ويأتي لأنه لما عبر بالفعل واستندته إلى المخاطب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمته أو سكنها أو ركوها خلافا لابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كمو بان يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد أي أن كانت الوصية مؤبدة والاحتياج إلى إذن الوارث أيضا فيما يظهر كما أنه لا بد من رضاها في الأمة مطلقا (و) يملك أيضا (اكسابه المعتادة) كاحتطاب واصطياد واجرة حرفة لأنها أبدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) كهبية ولقطة إذ لا تفقد بالوصية (وكذا مهرها) أي الأمة إذا وطئت

قضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله) وما يؤيد ذلك أي الفرق (قوله) بالمنفعة (إلى قوله) ويستقل في النهاية (قوله) نظير ما مر (أي قبيل التنبيه) (قوله) فليست أي الوصية بالمنفعة أباحة خلافا لابي حنيفة وقوله للزومها بالقول أي بخلاف العارية أه مغنى (قوله) ويوصى بها أي بالمنفعة وقوله ويسافر به أي بمحل المنفعة أه رشيدى (قوله) ومحل ذلك عبارة النهاية وإطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقته لكن قيده في الروضة بالمؤبد أو المطلقة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياته فكذلك فالجزم به في الروضة وأصلها هنا أنه ليس بتمليك وإنما هو أباحة فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان أحدهما كما قاله الاستوى المنع أه وعبارة المغنى تنبيه إطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمقيدة وهو كذلك كما قطعنا به في باب الإجارة خلافا لما مشيا عليه هنا من أن الوصية المقيدة بأباحة فلا يؤجر أه قال ع ش قوله يقتضى عدم الفرق معتمد وقوله حياته أو حياة وقوله فالجزم به الخ معتمد وقوله كما قاله الاستوى الخ معتمد أه (قوله) بنحو حياته ظاهر أه أن المؤقته بنحو حياته أباحة وإن لم يعتبر خلاف ظاهر شرح الروض أي والمغنى بالفعل وهو صريح قول الشيخين أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياته فهو أباحة وليس بتمليك انتهى أه سم (قوله) والأي بان كانت مؤقته بنحو حياة كانت أباحة أي بخلاف المؤقته بنحو سنة فليست أباحة بل تمليك كما يفيد كلام كل من الشارح والنهاية والمغنى (قوله) كالووصى (إلى قوله) بخلاف بمنفعته في المغنى (قوله) ما مر (أي من الإجارة وما عطف عليها وقوله ويأتي أي في قوله ويملك أيضا اكسابه الخ (قوله) بخلاف منفعته الخ) أي بخلاف ما لو قال أوصيت بمنفعة الخ أه رشيدى (قوله) والتعبير بالاستخدام كمو بان يخدمه بخلاف الخدمة أي فيقصر الأول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الإجارة بخلاف الثاني (قوله) ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمغنى فقالا وقال للشهاب الرملى أن المزوج للموصى بمنفعته ذكر أكان أو أنى الوارث باذن الموصى له أي مطلقا مؤبدة أو مؤقته قال ع ش أن المزوج الخ قوله هو ظاهر في الأنثى بان يجبرها عليه فيمتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الإذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقول ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعته إلا باذن الوارث والموصى له أه (قوله) مؤبدة (أي بان ذكر فيها لفظ التأييد أو أطلقت (قوله) والأي بان كانت مؤقته (قوله) مطلقا) أي مؤبدة أو مؤقته (قوله) كاحتطاب (إلى قوله) وكما يملكه الموقوف عليه في المغنى وإلى قوله لا ولدها في النهاية الأقوله فيما إذا بدت المنفعة (قوله) لأنها أبدال المنافع الخ) ومن ذلك ابن الأمامة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقي ولدها الموصى به لا خير للبائما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد أه ع ش (قوله) لا النادرة (هو في النهاية) والمغنى بالقلم الأسود لكن عبارة الثاني بخلاف النادرة (إذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض أن زوجت أو وطئت بشبهة أه (قوله) يملكه الخ) خبر مهران في المتن (قوله) وكما يملكه الخ) عطف على قوله لأن الخ (قوله) وفرق الأذرعى (أي على مقابل الأصح الذى ما لا إليه في الروضة وأصلها أه ع ش (قوله) بينه) أي الموصى له (قوله) والولد

(في غير مؤقته بنحو حياته الخ) ظاهر أه أن المؤقته بغير حياته أباحة وإن لم يعبر خلاف ظاهر شرح الروض بالفعل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لأصل الروضة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياته فهو أباحة وليس بتمليك فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان وإذا مات الموصى له رجع الحق إلى ورثة الموصى ولو قال أوصيت لك بان تسكن هذه الدار أو بان يخدمك هذا العبد فهو أباحة أيضا لا تمليك بخلاف قوله وأوصيت لك بسكنها أو خدمته هكذا ذكره القفال وغيره انتهى لكن أول في شرح الروض قوله بمنافعه من قوله نعم قوله وأوصيت لك بمنافعه حياته أباحة بقوله أي بان تنتفع به (ويستقل الموصى له بتزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد أن الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على أن الكسب النادر للمالك الرقبة وأن مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر ففي النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغير إذنه وما في الوسيط مبنى على أن مؤن

بشبهة أو نكاح يملكه الموصى له بمنافعها (في الأصح) لأنه من نماء الرقبة كالكسب وكما يملكه الموقوف عليه وما لا في الروضة بالنصب وأصلها إلى أنه ملك لورثة الموصى وفرق الأذرعى بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثاني أقوى لملكه النادر والولد بخلاف الأول

ويملك الوارث الرقبة هنا لاثم قال غيره ولانه يملك الرقبة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا ورد هذا بان الموصى له بالمنفعة ابدا قيل فيه انه يملك الرقبة ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة (٦٣) والسفر بها وتورث عنه المنفعة

ولا كذلك الموقوف عليه

فكان ملك الموصى له اقوى وعدم ملكه النادر انما هو لعدم تبادر دخوله والولد انما هو لما ياتي ولانه جزء من الام وهو لا يملكها لا ان ذلك لضعف ملكه ومن ثم كان المعتمد ملكه المهر وفاقا للسنن وغيره وانه فيما اذا ابدت المنفعة لا يحد لو وطئ بخلاف الموقوف عليه لما تقرر من ان ملكه اضعف وايضا فالحق في الموقوفة للبطن الثاني ولو مع وجود البطن الاول ولا حق هنا في المنفعة لغير الموصى له فاندفع ما قيل الوجه التسوية بينهما او وجوب الحد في الوصية دون الوقف والوجه في ارش البكارة انه للورثة لانه بدل ازالة جزء من البدن الذي هو ملك لهم ولو عينت المنفعة كخدمة قن أو كسبه أو غلة دار أو سكنها لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الاخيرة عمل الحدادين والقهارين إلا ان دلت قرينة على ان الموصى اراد ذلك على الوجه (لاولدها) اي الموصى بمنفعتها امة كانت

بالنصب عطف على النادر (قوله ويملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطف على قوله بان ملك الثاني اقوى اه رشدي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعى وقوله ولانه الخ عطف على قوله الملك الخ ولو قال وبانه الخ عطف على قوله بان ملك الخ كان انصب (قوله بخلافه الخ) اي الاستتباع في ملك الموصى له (قوله ورد هذا) اي فرق الغير (قوله ويرد الاولان) اي فرقا للاذرعى (قوله والسفر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعتها اه ع ش (قوله ولا كذلك الموقوف عليه) اي فليس له واحد منها والمراد بمنع الاجارة منه انه لا يؤجر ان لم يكن ناظرا والا فالاجارة من وظيفته لكن لا من حيث كونه موقفا عليه اه ع ش (قوله وعدم ملكه) مبتدأ خبره انما هو الخ وقوله والولد بالنصب عطف على النادر (قوله لما ياتي) اي في شرح لاولدها وقوله ولانه الخ عطف على لما ياتي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا اه سم فيما ياتي لحقه ان يحذف (قوله لان ذلك) اي عدم تملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما ياتي (قوله ومن ثم) اي ان ملك الموصى له اقوى (قوله كان المعتمد ملكه المهر) (فرع) الوجه ان الموصى له كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر رسم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة او لا وانه لا فرق بين النظر لما بين السرة والركبة وغيره اه ع ش (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه المهر (قوله فيما ابدت المنفعة الخ) والمعتمد كما قال شيخنا انه لا حد مطلقا اه معنى عبارة النهاية ومن ثم لم يحد الموصى له لو وطئ الموصى بها ولو مؤقته خلافا لبعض المتأخرين قال ع ش منهم حج حيث قيد بالزوجة اه (قوله لا يحد) اي ويعزر اه ع ش (قوله وايضا الخ) عطف على قوله لما تقرر الخ (قوله فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعني انه موقوف عليه وهو من اهل الوقف وان لم يستحق الا بعد البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبندفع ما في حاشية الشيخ وكان الاولى في عبارة الشارح وايضا فتح البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول انتهت اه رشدي (قوله التسوية بينهما) اي في سقوط الحد عنهما او وجوبه عليهما اه ع ش (قوله في ارش البكارة) اي وارش طرفه المقطوع معنى وع ش (قوله انه للورثة الخ) جزم به المعنى (قوله كخدمة قن) وينبغي ان تحمل على الخدمة المعتادة للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدمه فيه اه ع ش (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم من ملكه بالمنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة اه ع ش (قوله كما مر) اي في اول الفصل (قوله في الاخيرة) اي في الوصية بسكنى الدار (قوله اراد ذلك) اي ما يشمله (قوله امة كانت الى قول المتن وعابه في النهاية الا قوله ومنه يؤخذ الى وكالكم الفارة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان كان من شبهة فسياتي في شرح وله اعتاقه اه سم عبارة ع ش بخلافه من الوصى له او الوارث فانه حر وكذا لو كان من اجنبي بشبهة اه (قوله او غيرها) اي كبهيمة سم وع ش (قوله له) اي الولد والاجارة متعلق بملك الخ (قوله بخلافه) اي الولد هنا اي في الوصية (قوله المستتبع) اي ملك الاصل له اي الملك الولد ويحتمل ان الضمير الاول للاصل والثاني للولد (قوله ان كانت) الى المتن حقه ان يؤخر ويكتب محل قوله جزء امنها (بخلاف الحادث الخ) اي فهو ملك للوارث اه ع ش (قوله بعد الوصية الخ) اي وان انفصل بعد موت الموصى اه بجيرى (قوله وقبل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح فليحق بما بعد الموت او بما قبله فيه نظر

النكاح لا يتعلق بالنادر او انه للموصى له بالمنفعة اه وقال ولد مرفى شرحه والمزوج له ذكر اكان او انثى الوارث باذن الموصى له كما افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا (قوله ومن ثم كان المعتمد الخ) شرح هذه المقالة اعتمد مرثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان كان من شبهة فسياتي اي في شرح قوله

والحال انه من زوج او زنا او غيرها فلا يملكه الموصى له ويفرق بينهما وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه لم يعارضه اقوى منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الاصل للوارث المستتبع له معارض اقوى الملك الموصى له فقدم عليه (في الاصح بل هو) ان كانت حاملا به عند الوصية لانه كالجزء منها او حملت به بعد موت الموصى لانه الآن من فوائدها استحق منفعته بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت



وان وجد عنده لحدوته فيما لم يستحقه الى الان (كلام) في حكمها فتكون (منفعته له ورقتة لوارث) لانه جزء منها ولو نص في الوصية على الولد دخل قطعا ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله برعاية لغرض الموصي فان لم يف بكامل فشقص والمشتري

الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري البدل فتعين الحاكم ويبيع في الجنانية وحينئذ يبطل حق الموصي له بخلاف ما إذا فدى (وله) أي الوارث ومثله موصى له برقتة دون منفته (إعتاقه) يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله ولو مؤبدا لانه خالص ملكه نعم يمتنع إعتاقه عن الكفارة وكتابتة لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ انها لو اقتص بمن قريب لا يحتاج فيه لفقة أو بقي من المدة مالا يحتاج فيه لذلك صح إعتاقه عنها وكتابتة لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما يحثه الأذرعى فتأمله وكالكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسلك الواجب والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت المال ولا فعل مياسير المسلمين وللوارث أيضا وطؤها ان آمن حبلها ولم يفوت به على الموصي له منفعته يستحقها فان لم يأمه امتنع خوف الهلاك بالطلاق والنقص والضعف بالحمل اما ولدها من الوارث فخر نسب وعلية قيمته يشتري

والاقرب الثاني اه ع ش (قوله وان وجد عنده) أي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) أي الموصي له الى الان أي أن الحدوث (ولو نص) أي الموصي وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت اه ع ش والاولى التعميم وارجاه لجميع انواع الحمل المتقدمة انما (قوله ولو قتل) الي قوله ويفرق في المغني (قوله فوجب مال) أي بان كانت الجنانية عليه خطأ وشبه عمد او عفى عن القصاص على مال فان اقتص بطلت الوصية اه ع ش (قوله والمشتري الوارث) أي ان لم يكن وصي ولا يستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه ع ش (قوله يفرق بينه) أي بين الوصية (قوله ويبيع في الجنانية الخ) عبارة النهائية والمغني ولو قتل الموصي بمنفعته قتلًا بوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالموات أو انه دمت الدار وبطلت منفعته با فان وجب مال بعفو او بجنانية توجهه اشترى به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجنانية من الوارث او الموصي له ولو قطع طرفه فلا رث للوارث وان جنى عمدا اقتص منه او خطأ وشبه عمد او عفى على مال تماق برقتة ويبيع في الجنانية ان لم يفدياه فاذا زاد الثمن على الارش اشترى في الزائد مثله وان فدياه او احدهما او غيرهما عاذا كان وان فدى احدهما نصيبه فقط يبيع في الجنانية نصيب الآخر اه (قوله إذا فدى) بتمام المفعول (قوله يعني القن الموصي بمنفعته كما باصله) أي قد يوه الممتن أن الضمير للولد اه سم قال المغني ولا يرجع العتق عليه بقيمة المنفعة لانه ملك الرقة مسلوقة بالمنفعة ولو ملك هذا العتق رقيقا بالارث والهبة وبغير ذلك فاز بكسبه وله ان يستعير نفسه من سيده قياسا على مالو أجزا الحر نفسه وسلمها ثم استعارها اه (قوله ولو فدى) الى قوله ومنه يؤخذ في المغني (قوله نعم يمتنع إعتاقه الخ) وعلية فلو فعل حتى يجانا فيما يظهر اه ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) يؤخذ منه عدم صحته لعدم منفعة ترتب على الوقف فان الموصي له يستحق جميع منافعه فلم تبق منفعة للموقوف عليه اه ع ش أقول ينبغي تقييده بالمؤبدة وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيدته تعليله (قوله ومنه يؤخذ انها الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغني وأصريح النهاية بعبارة وسواء في ذلك كانت الوصية مؤقتة بمدة قريبة ام لا كما شمله كلامهم خلافا للأذرعى اه قال ع ش قوله كما شمله كلامهم خلافا للحج حيث قال ومنه يؤخذ انها لو اقتصت الخ اه (قوله وعلى هذا) أي قوله لو اقتصت الخ (قوله وكالكفارة النذر) جزم به شرح الروض أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له إعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الأوجه) عبارة المغني قاله الزركسي ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان المعيب يجوز ان هذا يجوز ايضا اه (قوله وللوارث) إلى المتن في المغني (قوله إن امن حبلها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر وهو كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله فان لم يأمه امتنع) ولو وطئها حينئذ لم تصر به مستولدة قال في العباب والمعتمد عدم وجوب المهر اه ع ش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشتري بها) أي بقيمة وقت الولادة مثله أي من ذكر أو أنثى اه ع ش (قوله وتصير ام ولد) ولو احبلها الموصي له لم يثبت استيلادها لانه لا ملكها وعلية قيمة الولد اه نهاية قال ع ش أي والولد حر نسب وقياس ما مر انما أن يشتري بها مثله لتكون رقتة للوارث ومنفعته للموصي له فلو لم يمكن شراء مثله بقيمة لقياس ما مر في القتل شراء شقص وهو الاقرب اه (قوله أي الوارث) إلى قول المتن ويبيعه في النهاية (قوله واغيره) عبارة النهائية والمغني وعاف

إعتاقه وقوله واغيرها أي كدابة (قوله ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله به الخ) والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري البدل فتعين الحاكم يشرح مر وسكت عن الموصي فهل يشارك الوارث ويستقل ولا ولا وينبغي ان يستقل ويقدم على الوارث (قوله يعني القن) أي قد يوه الممتن ان الضمير للولد (قوله وكالكفارة النذر على الأوجه) جزم به شرح الروض عن الأذرعى أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له إعتاق هذا عن هذا النذر (قوله إن امن حبلها الخ) مر (قوله في المتن وعلية نفقته

بها مثله لينتفع به الموصي له وتصير ام ولد فتعتق وتوه مسلوقة بالمنفعة وظاهر ان الواطئ بشبهة ياحقه الولد ويكون الدابة حرا وتلزمه قيمته لا يشتري بها مثله كما ذكر (ودايمه) أي الوارث ومثله الموصي له برقتة (نفقته) يعني مؤنة الموصي بمنفعته فتا كان وغيره

ومنها فطرة القن (إن أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف المفعول أي إن أوصى (بمنفعة ممددة) لا مالك الرقبة والمنفعة فيها عند تلك المدة وفيها إذا أوصى بمنفعة عبدا ودارسنة تحمل على السنة الأولى أو لهم أو أوصى بمنفعة سنة ثم أجره سنة ومات فوراً بطلت الوصية لأن المستحق بمنفعة السنة الأولى قد فوتها وعلى تعين الأولى ولو كان الموصى (٦٥) له غائباً عند الموت وجب له إذا قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي

تلى الموت وإن تراخى القبول عنها لأن به يتبين استحقاقه من حين الموت كما علم بما مر على من استولى عليها من وارث أو غيره كما هو ظاهر خلافاً لما ظن فوات حقه بغيره ثم رتب عليه بحثه أنه ينبغي أن له سنة من حين المطالبة (وكذا أبدأ في الاصح) لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه بالاعتناق أو غيره وافتى صاحب البيان بأنه وإن عتق يستمر عليه حكم الارقاء لاستغراق منافعه على الابد بخلاف المستاجر لانتهاء ملك منافعه واعتمده الاصبحي في كتابه الاسرار وخالفها أبو شكيل والسبكي فقالا بل له حكم الاحرار ورجح بعض المتأخرين الثاني بأنه أوفق لاطلاق الاثمة اذ لم يعد احد من موانع نحو الارث والشهادة استغراق المنافع اه و قول الهروي لا تلزمه الجملة بحتم كل من الرايين اما الأول فواضح واما الثاني فهو لاستغراق منافعه وان كان حراً ومحل له ان زاد اشتغاله بها على قدر الظهور والازمته ولم يكن للمالك منافعه منه منها كالسيد مع قته (ويبعه) أي الموصى بمنفعته فهو

الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساق البستان الموصى بشمرة فان تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازع عالم بحج واحد منها بخلاف المنفعة لحرمة الروح اه (قوله ومنها) أي المذنية (قوله) وحذف المفعول به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله وفيها إذا أوصى بمنفعة عبداً) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيره اه رشدي (بمنفعته) أي القن (قوله ومات) أي الموصى (قوله لان المستحق) أي بالوصية وقوله وقد فوتها أي الموصى بالاجارة اه عش (قوله وعلى تعين الأولى الخ) فيه إشعار بوجوبه وقوفه على النقل مع أنه في الروضة وأصلها عبارتها وإن مات قبله يعني قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أحدهما أنه إن انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وبطلت الوصية فيما مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت بطلت الوصية والثاني أنه يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فمقتضى الوجه الأول أنه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما في إطلاق الشارح وجوب الاجرة على الوارث عند غيبة الموصى له فتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله بما مر) أي قبيل فصل اوصى بشاة (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشدي متعلق بقوله بدل اه (قوله من وارث أو غيره) أي فلم يستدل عليها احد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله ثم رتب عليه) أي على ذلك الظن (قول المتن وكذا أبدأ الخ) بأن يقول ابدأ ومدة حياة العبد أو يطلق الأمر اه معنى (قوله بل له حكم الاحرار) معتمد اه عش وقد قدمنا عن المعنى ما يفيد اعتماده (قوله استغراق المنافع) مفعول لم يعد (قوله انتهى) أي قول بعض المتأخرين (قوله اما الأول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله فهو) أي عدم لزوم الجملة (قوله ومحل) أي محل عدم اللزوم على الثاني (قوله كالسيد مع قته) لا يخفى ان التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور في القن لنقصه اه سيد عمر (قوله أي الموصى بمنفعته) أي قول المتن وأنه تعتبر الخ في النهاية الا قوله وافهم التشبيه الى والا قوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله وقد يرادى ولو أوصى بامة وقوله أي وقلنا الى فاعتهما الوارث (ويصح عود الضمير الوارث) أي وحذف مفعوله للعلم به (قوله وحذف للعلم به) فيه نظير ما مر آنفاً عن المحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لقربه اه سيد عمر (قوله المنفعة) مفعول يؤدي في المتن (قوله والمفعول) الواو بمعنى او (قوله أي ان لم تؤبد الوصية الخ) أي والتذكير في المتن بتأويل التبرع اولاً لان المصدر المؤنث يذكّر ويؤنث (قوله ولو اغير الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً ولغيره على الراجح اه (قوله وهو كذلك)

إن أوصى بمنفعة ممددة وكذا أبدأ في الاصح) وعالف الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساق البستان الموصى بشمرة فان تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازعا لم يحج واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمة الزوج شرح مر (قوله وحذف للعلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله وفيها إذا أوصى بمنفعة عبداً ودارسنة تحمل على السنة الأولى) تقدم خلاف هذا عن الروضة فيها اذا عر بالخدمة فكأنه يفرق بين الخدمة والمنفعة وتقدم تجوز الشارح الفرق بينهما (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله ان لم يؤبد) وشمل ما لو كانت المدة بمجهره وطريق

(٩ - شرواني وابن قاسم - سابع)

مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير الوارث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يؤبد) بالبناء للفاعل وحذف للعلم به أي الموصى بالمنفعة وللفعول أي إن لم تؤبد الوصية بمنفعته (ك) بيع الشيء (المستأجر) فيصح البيع ولو لغير الموصى له وأفهم التشبيه أنه لا بد هنا من العلم بالمدة وهو كذلك فإبداء ابن الرقبة

ذلك بحال له لعدم كون هذا انصافه وإلا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أى إلا للوصى له كإعالم من قوله (وأن أبدأ) المنفعة ولو باطلتها لما مر أنه يقتضى التأيد (فلا يصح) أنه يصح بيعه للوصى له دون غيره (إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ومن ثم إن اجتماعا على بيعه من ثالث صح على الأوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حيث ذل (٦٦) ينظروا هنا لفائدة الاعتاق كالزمن لأنه لم يحل أحد بين المشتري وبين منافعه وهنا الموصى له لما

استحق جميع منافعه على التأيد صار حائلا بينه وبين مر يدرى أنه لم يصح كما علم عامر في ثالث شروط البيع وإذا لم يصح بيعه إلا للوصى له فإسلم القن والموصى له الوارث كإفان فالذى يظهر أنه يحال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للوصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لأنه لا يدرى ما يخص كلا من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبدا فإسلم القن فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للوصى له إن رضى به تخليصه من ذل بقائه في ملكه الموجب لاستيلائه عليه في غير وقت الانتفاع به أو لا كل محتتمل الأول أقرب فان قلت يشكل على ما تقرر من صحة بيعهما لثالث مأمرا أنهما لو باعا عبيدهما لثالث لم يصح وإن تراخيا قلت يفرق بأن كلام القنين مثلا مقصود لذا أنه فقد يقع النزاع بينهما في التقسيم لا إلى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فإنه تابع فسوخ فيه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا لمسجد كذا مثلا وخرجت من الثلث لم يصح بيع بعضها وترك

وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة وشمل ما لو كانت المدة مجزئة وطريق الصحة حيث ذل ما ذكره في اختلاط حمام البرجين مع الجبل أه قال عرش قوله ما لو كانت المدة مجزئة أى مدة الوصية كان قال إلى مجيء أبى مثلام السفر وقوله ما ذكره الخ أى فيباع لثالث ويوزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمته منتفعا به ويدفع ما يخص المنفعة للوصى له وما بقى للوارث أه وفيه نظر إذ المنفعة المجزئة لا يمكن تقويمها كالمؤبدة (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله وإلا) أى وإن كانت المدة مجزئة وقوله بحياته أى زيد أه مغنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية كما مر أنفا (قوله وإن أبدأ المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجزئة أه مغنى (قوله إذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر أه عرش أى كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر أى كوجدان كنز سم ومغنى وعرش وقال السيد عمر بعد ذلك عن سم مانعه أقول بل لا نسب أنه إشارة إلى فائدة الاعتاق بدليل تعرضه لها أه (قوله صح) أى ويوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته بمنافعه مائة وبنوها عشرين فلذلك الرقبة خمس الثمن ولما لك المنفعة أربعة أخماسه أه عرش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لغير الموصى له (قوله وبين منافعه) أى الزمن أه سم (قوله صار) أى الموصى له (قوله ويستكسب) ببناء المفعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم أه سم (قوله لأنه لا يدرى ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة أن يمكن بيع أحدهما من الآخر أه سم عبارة عرش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جهل كل بما يخصه من الثمن وقد يجاب بان اجتماعهما رضا منهما بالضرر المترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جواز الاختيار الإيجاب عليه أه (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده أه سم (قوله إن رضى) أى الموصى له به أى بشرائه (قوله تخليصه من ذل بقائه في ملكه الموجب الخ) محل تأمل فى أصل الروضة فيملك يعنى الموصى له لإثبات اليد على العبد الموصى بمنفعته وبه جزم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع أه سيد عمر (قوله مأمرا) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بأن كلام القنين الخ) أقول وبأن الضرورة فى الجملة هنا دعت إلى المسامحة بذلك كفى اختلاط حمام البرجين ولا ضرورة بوجه فى بيع العبدين أه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلا) الأولى ذكره عقب قوله السابق عبيدهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك الأحاد الرقبة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد استغرقتها) أى المدين الأجرة (قوله فيكون الجبيع) أى جميع الغلة للوصى له أى فيها ألف مرسوم من لا معارض له (قوله فى ثم وصاياها) أى فى شرها وقوله أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية) وعلى هذا فيفرق

الصحة حيث ذل ما ذكره فى اختلاط حمام البرجين مع الجبل شرح أه (قوله إذ لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لوجود الفائدة) بقى أن كلا لا يدرى ما يخصه من الثمن ثم رأيت ما يأتى (قوله وبين منافعه) أى الزمن (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم (قوله لأنه لا يدرى الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة وإن أمكن بيع أحدهما من الآخر (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده (قوله

ما يحصل منه المدين لا بخلاف الأجرة فقد استغرقتها فيكون الجبيع الموصى له نعم يصح بيعهما لملك المنفعة وبما إذا قال بمائة من غلتها فلم تات الغلة إلا مائة فقد تعارض مفهوم من مفهوم مائة فالمرجح والذي يتجه تقديم الثانى لأن المائة لا تنطق على مادونها ومن قد تكون لا بتداه الغاية كما تقدم فى ثم وصاياها من ثلث الباقي أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون من لا بتداه أو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم

صحة الوصية وعليه فيجبر على نقلها لمسلم كالأستاجر كافر مسلما عينا وقديهم (٦٧) المثن انه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة

المؤبدة إلا للوارث وهو كذلك ونظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرور وقد يرد على هذا الحصر قولهم لو جنى فقدي الوارث أو الموصى له نصيبه يبيع في الجنابة نصيب الآخر واستشكله الشيخان بأنه ان فديت الرقبة فكيف تباع المنافع وحدها وأجيب بأنه معقول صرحوا به في بيع حق نحو البناء كما تقرر وبأنها تباع وحدها بالاجارة وفيه نظر لان الاجارة المحضة إنما تتصور في مؤقت بمعلوم والمنفعة هنا ليست كذلك ولان قضية الجواب الاول صحة بيع الموصى له بالمنفعة لغير الوارث مطلقا ولم يقولوا به فالذي يتجه في الجواب ان هذا يبيع لضرورة الجنابة فسوح فيه دون غيره ولو اوصى بامة لرجل وبحملها لآخر فاعتقها مالكم لم يعتق الحل لانه لما انفرد بالملك صار كالمتقل او بما تحمله وقلنا بما مر ان الوصية تستغرق كل حمل وجدني المستقبل فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحر فن بعضهم ان اولادها ارقاء وصوب الزركشي رحمه الله ان عقادهم احرارا ويغرم الوارث

بينه وبين مال الوصى بمسلم لكافرو مات الموصى والموصى له باق على كفره حيث قال الشارح بتبين بطلان الوصية بان اذلال المسلم بملك الكافر له اقوى من مجرد ملك المنفعة وقياس ما مر في الاجارة ان يكلف رفع يده عنه بايجار المسلم اه ع ش (قوله فيجبر على نقلها لمسلم) اي للوارث ولو بالبيع او غيره بنحو الاجارة (قوله وقد يفهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة اه سم (قوله بالمنفعة المؤبدة) متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للبغي وسم عبارة الرشدي قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارمي ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمي ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يدفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر حجج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافه اه وعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي ققياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمي والظاهر كما قال شيخنا الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتي هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير فيما ذاول ان كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فلينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان اراد بالبيع هنا اراده بلفظ الايجار اه سم (قوله واجيب بأنه) اي بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجارة فيما اوصى به على التاييد وموقنا حياة الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحل تأمل وإن كان الثاني فليبين اه سم سيد عمر (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال إذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه (قوله ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اي في الجنابة وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان يبيع هذا) اي يبيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنابة (قوله فيه دون غيره) الاولى التائيت (قوله لرجل) اي مثلا (قوله لانه لما انفرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو اوصى بحمل امة دونها ثم اعتقها لم يعتق الحمل ويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية او بما تحمله الخ المعطوف على قوله بامة الخ (قوله بما مر) اي في شرح بشرة او حمل سيحذنان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجها بالإبشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف روق الولد وهي موجودة سم على حج اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا ينكح إلا بشروط الامة وهي الموصى باولادها إذا اعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيد عمر وعليه فيلغزو يقال لمارقبق تولد بين حرين اه

وقديهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لوزركشي له عن جزم الدارمي ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح ولا يملك به عين فليتأمل وبذلك يندفع قوله الاتي ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به وقوله ونظيره الخ انظر التنظير فيما ذاول لينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان اراد بالبيع هنا اراده بلفظ الايجار (قوله ونظيره الخ) كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزويجها

قيمتهم لانه بالاعتاق فوتهم على الموصى له اه

وهو عجيب مع قولهم الأتي في العتق لو كان الحمل لغير المعتق بوصية أو غير هالم يعتق يعتق الأم فعلم ان الوجه هو الاول لان تعلق حق الموصى له بالحمل يمنع سريان العتق اليه فيبقى على (٦٨) ملكه (و) الاصح (انه تعبير قيمة العبد) مثلا (كلها) اي مع منفعتها (من الثلث ان اوصى

(قوله وهو عجيب) اي تصوير الزركشي ما ذكر (قوله هو الاول) اي رقة او لادها وبه ائقي شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله والاصح انه معتبر) الى الفرع في المعنى الاستثنائي عدم وفاء الثلث وفي النهاية الا قوله والكلام في الوصية الى او بالمنفعة واحد (قوله مثلا) عبارة المعنى ذكر المصنف العبد مثال فان منفعة الدار وثمره البستان كذلك اه (قوله اي مع منفعتها) الاحسن كما في المعنى رقبته ومنفعة (قوله) لانه اي الموصى حال الخ) عبارة المعنى لتفويته اليد كالو باع بضمن مؤجل اه (قوله على اخر عمره) اي في المؤبد وعلى اخر المدة في مجهولها (قوله اعتبرت المائة كلها) اي لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية ان يكون له مائتان اخر ان اه معني (قوله والا) اي وان لم يف الثلث بال عشرة كان محتاج في مؤن التجيز والديون الى ما لا يبقى بعده الا ما بقي ثلثه بها اه سم (قوله انها ميتها يا آنا) اي الموصى له والوارث المنفعة (قول المتن بها) اي منفعة العبد اه معني (قوله لم تحسب) اي الرقة عبارة المعنى لم يحسب العبد اه (قوله ولو اعاد الدار) اي احدهما او غيرهما اه شرح الروض (قوله بآلتها) مفهومه انه لو اعادها بغير آلتها لا تعود منفعة الموصى له وانه لو اعادها بالنها وغيرها لا تكون المنفعة للموصى له كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينهما بالمحاصة في هذه اه ع ش عبارة سم قال في الخادم واحترز بقوله بالنها عمادها باعتراف تلك الآلة فلا حق للموصى له في التناقص كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما افهمه قوله في التناقص في العباب فرع اذا انهدمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادتها بآلتها لا بغيرها فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله او اولاده) بالجر عطفًا على تربته (قوله من ربع ملكه) هل للوارث حينئذ بيع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم رايت قوله السابق ولو اوصى ان يدفع من غلة ارضة

الا بشرط نكاح الامه لان علة منع نكاح الامه خوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعلم ان الوجه هو الاول) م به ائقي شيخنا الشهاب الرملي (قوله او مدة مجهولة) عبارة العباب قالوا او سنة غير معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة يحمل على الاولى فليتام (قوله فالوصية بعشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وان لم يوجد غير المائة انها دون الثلث لانها عشرة وهو دون الثلث قطعًا فكيف يتأق التفصيل فيما بين ان يوفى بها الثلث او لا كما في قوله فان وفي الخ قلت قد يحتاج في مؤن التجيز والديون الى ما لا يفي ثلثه بها فان المعتبر للوصية ثلث ما يبقى بعد المؤن والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيه الوصى بمنفعته اي مؤبدا كبستان اوصى بثمرته مؤبدا قيمة الرقة والمنفعة انتهى فقد اوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعتبرت قيمة الجملة من الرقة والمنفعة من الثلث فهذا قد ردد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فليتام الا ان يصور بما اذا لم يكن للبستان منفعة الا الثمرة (قوله فلو اوصى له ببعضها كبن شاة فقط قامت بلبنها ثم خلية عنه ابدا) لا يقال لم يظهر مخالفة هذا لما قبله فانه يجمع الجميع انه يقوم الشيء بجملة ثم يقوم مسلوب ما اوصى به من كل المنافع او بعضها لا نأقول مخالفة لما قبله ظاهرة فان ظهر منه انه اوصى بجميع المنافع فان كان اوصى بها مؤبدا اعتبرت قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث او مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوقة بالمنفعة من الثلث وان اوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقا سواء اوصى ببعض مؤبدا او مؤقتا (قوله على الوجه) كذا م (قوله ولو اعاد الدار بالنها) قال في الخادم واحترز بقوله بآلتها عمادها باعتراف تلك الآلات فلا حق للموصى له في آلتها قطعًا كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما افهمه قوله في آلتها قال في العباب (فرع) اذا انهدمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادتها بآلتها لا بغيرها فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في اعادة الوارث وهو ظاهر لاذالم يزل بالانهدام اسم الدار اما اذا

بمنفعته ابدا) او مدة مجهولة لانه حال بينها وبين الوارث ولتعدر تقويم المنفعة بتعذر الوقوف على آخر عمره فيتعين تقويم الرقة مع منفعتها فان احتملها الثلث لزمت الوصية في الجميع والافقيما يحتمله فلو ساوى العبد بمنفعة مائة وبدونها عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انهما يتهايانها (وان اوصى بهامدة) معلومة

(قوم بمنفعته ثم) قوم (مسلوبها) تلك المدة ويحسب الناقص من الثلث لان الحيلولة له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفي بها الثلث فواضح والا كان وفي بنصفها فكامر كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو اوصى له ببعضها كبن شاة فقط قامت بلبنها ثم خلية عنه ابدا او الى المدة المعلومة ان ذكرها ونظر في التفاوت ايسره الثلث ام لا ولو اوصى بالرقة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقة الحالية من المنافع كالتالفة فلا قيمة لها او بالمنفعة

لو احدث بالرقبة لاخر فرد الاول رجعت المنفعة للوارث على الوجه ولو اعاد الدار بآلتها عاد حق الموصى له بخ  
بمنافعتها (فرع) لو اوصى بان يعطى خادم تربته او اولاده مثلا كل يوم او شهر او سنة كذا اعطيه كذلك ان عين اعطاه من ربع ملكه والا

أعطيه اليوم الاول ان يخرج من الثالث وطلت الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أيخرج

من الثالث او لا ومن ذلك ما لو وصى لوصيه كل سنة بمائة دينار مادام وصيا فيصح بالمائة الاولى ان خرجت من الثلث لا غير خلافا لمن غلط فيه (وتصح الوصية (بمخرج تطوع) او عمرته اوها (في الاظهر) بناء على الاظهر من جواز النيابة فيه وبحسب من الثلث اما الفرض فيصح قطعا (ويخرج من بلده او) من (المقات) او من غيرهما ان كان ابعد من المقات (كما قيد) عملا بوصيته هذا ان وفي ثلثه بالحج بما عينه قبل المقات والا فمن حيث بني نعم لو لم يف بممكن الحج به من المقات اي ميقات الميت كما علم مما مر في الحج بطلت الوصية وعاد لورثة قطعا لان الحج لا يتبع بعض خلافا مما مر في العتق (وان أطلق) الوصية (فمن المقات) يخرج عنه (في الاصح) حملا على أقل الدرجات (وحجة الاسلام) او النذر اى في الصحة كما قاله جمع ولا فمن الثالث (من رأس المال) وان لم يوص بها كسائر الديون ويخرج عنه من المقات فان قيد بابعد منه وفي به الثلث فعل ولو عين شيئا ليخرج به عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة

الحج اهم وقوله السابق اى في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا اه سم (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت فيما يكمل به الثلث بعده اه سم أقول هذا هو الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بمخرج) الى قول المتن ويخرج من المقات في النهاية (قوله اوها) الاولى بهما (قوله فيه) اى تطوع النسك (قوله ويحسب) اى في النسك الموصى به (قوله اما الفرض) اى الوصية بالنسك الفرض (قوله ان كان) اى النذر وقوله من المقات اي ميقات الميت بل وميقات من ينوب عنه (قوله هذا) اى كون الحج بما يفيد به (قوله ثلثه) اى او ما يخص الحج منه وقوله بالحج اى باجرته وقوله نعم الحج استدراك على قوله فمن حيث بني الشامل لما بعد المقات ايضا (قوله لو لم يف) الى قوله ويخرج عنه من المقات في المعنى (قوله بما يمكن الحج به) الا خصر الاوضح بالحج (قوله بطلت الوصية) محله في النفل اما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل ساطان ومثله مراهج يرمى (قوله وعاد لورثة قطعا لان الحج) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحج لذغايته انه واجب فيه فلا ياتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا م رجع عنه ومشى على الصحة خلافا لحج فقوله من المقات ليس بقيد والصحيح انه يخرج عنه ولا تبطل الوصية كافي سم وقيل بى ايهج يرمى (قوله لان الحج لا يتبع بعض) عبارة للمعنى وفرق بينه وبين ما لو وصى بالعق ولم يف ثلثه بجميع ثمن الرقبة حيث يعتق بقدره على وجه بان عتق البعض قرابة كالكل والحج لا يتبع بعض اه (قوله فن المقات يخرج عنه) هذا اذا قال احجوا عني من ثلثي فان قال احجوا عني بثلثي فعل ما يمكن به ذلك من حجة فاكثرفان فضل ما لا يمكن ان يخرج كان لوارث معنى ونهاية وروض (قول المتن وحجة الاسلام) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء اوصى في الصحة ام في المرض اهمعنى (قوله اى في الصحة) يرجع للنذر اه سم (قوله ولا) اى بان وقع النذر في المرض (قوله فان قيد) قد يغنى عنه ما مر آنفا (قوله وفي به) اى بالتفاوت بين أجرى حجة من المقات وحجة من الابدال الذى قيد به فيما يظهر وان اوهمت عبارته خلافا وهذا يظهر ايضا ان ياتي هذا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم يف الثلث بما عينه فيخرج عنه من حيث بني اه سيد عمر (قوله لم يف) اى في استحقاق من يخرج بالشيء المعين اه كرى (قوله لان هذا عقد معاوضة) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على حج أقول كلتا القضيتين معتبرة فيما يظهر فانهما من مفهوم الاولى كما هو واضح سيد عمر ع (قوله لان هذا الحج) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ما صدر من الموصى فلا خفاء في عدم صحته إذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما يفعله الوصى او الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه اه رشيدى اى فكان ينبغي حذف عقده وقديحجاب بان الوصية نفسها يسمنها عقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة الخ اه سم (قوله او قال) اى الوارث اه ع ش اى الوصى او غيرهما (قوله لم يستحق) اى المخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر اه ع ش (قوله ما عينه الميت) اى بل

ارفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصة وتبطل في النقص على الصحيح فيما يفيد عدم الود كما كان ثم رأيت عن أبى الفرج البرازي تعليقه التصريح بما أبديته فقال وساق كلامه وأقول لعل هذا كله ممنوع لان الكلام فيما بعد الموت كما هو الظاهر وانما يتجه ما قاله اذا وقع ذلك قبل الموت فلنأمل (قوله من ربيع مائة) هل للوارث حينئذ بيع ذلك الملك وتليه فل تقي الوصية ثم رأيت قوله السابق او وصى ان يدفع من غلة ارضه كل سنة كذا لمسجد كذا ولا يخرج من الثالث الخ (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت الوصية فيما يكمل به الثلث بعده (قوله اى في الصحة) يرجع للنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة كالاجارة (قوله

اى ولا الوصى لمن يخرج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لا محض وصية ذكره البلعنى رحمه الله وظاهر ان الجعالة كالاجارة نعم لو قال اذا أحججت له غيرك فلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عينه الميت ولا اجرة للمباشر باذنه على التركة



كالور جمع عن غيره بغير عقد بل على مستأجره (فان اوصى بهما من راس المال او) من (الثلث عمل به) اى بقوله ويكون فى الاول للتاكيد وفى الثانى لقصد الفرق بورثته إذا كان هناك وصايا اخرى لان حجة الاسلام تراحمها حيث ذقان وفى بها ما خصها ولا اكملت من راس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث قال الجلال البلقينى (٧٠) رحمه الله لو ضاف الوصية الزائدة على اجرة المثل إلى راس المال كاحجوا عنى من راس

مالى بخمسائة والاجرة من الميقات مائتان فهما من راس المال والثلثائة من الثلث (وان اطلق الوصية بهما من راس المال وقيل من الثلث) لانها من راس المال اصالة فذكرها قرينة على إرادته الثلث ويرده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه اراد التاكيد وادّوا وقع التردد وجب الرجوع للاصل على ان الاحتمال الثانى ارجح لان تقصير الورثة فى اداء حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التاكيد (ويحج) عنه (من الميقات) لانه الواجب فان عين ابعده منه ووسعها أو أقرب منه الثلث فعل ولا فى الميقات ولو قال احجوا عنى زيدا بكذا الميزر نقصه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصى بدونه او وجد من يحج بدونه ومحل كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة المثل لظهور إرادة الوصية له والتبرع عليه حيث ذق ولا جاز نقصه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على اجرة المثل وصية لو ارث فى الجواهر فى احجوا عنى زيدا بالف يصرف اليه الالف وان زادت على اجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان

ما عينه المجاعل (قوله) كالو حج عن غيره بغير عقد (أى لو أذن الغير وذ كر عوضا اه سم (قوله) ويكون) أى قوله المذكور (قوله) وصايا اخرى (الاولى الافراد (قوله) لان حجة الاسلام تراحمها الخ) راجع المغنى او البجيرى ان رمت صورة المزاحمة المتوقفة على الجبر والمقابلة (قوله) ما خصها) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والايصال والاصل خصه بها (قول المتن وان اطلق الوصية بها) اى حجة الاسلام بان لم يقيد بها براس مال ولا ثلث فمن راس المال كالمولود وص وتحمّل الوصية بها على التاكيد والتذكير بها (قوله) ويرده) اى تعليل القليل (قوله) الغالب) اى التقصير (قول المتن ويحج من الميقات) مفرع على القولين اه مغنى (قوله) او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعها وقوله الثلث فاعل وسعها اه سم (قوله) او اقرب من الثلث) اى او وسع الثلث اقرب من الابعاد الى مكة وابعده من الميقات اه كرى (قوله) ولا فى الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابعاد او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفه فملاصرف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبله اه سم اقول ويؤيده قول المغنى فان اوصى ان يحج عنه من ديرة اهل امتل نعم ان اوصى بذلك من الثلث ويجز عنه فمن حيث امكن اه (قوله) ولو قال احجوا عنى) إلى قوله ومحل فى المغنى وإلى قوله واما بحث بعضهم فى النهاية لا قوله ثم رايت فى الجواهر إلى ولو عين الاجير (قوله) وان استأجره الوصى بدونه) اى بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كما لو اوصى بشئ لانسان من غير سبب اه عش وقضيته انه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة وكونها فاسدة فليراجع (قوله) وان استأجره الوصى الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج إلى القبول لانه وصية اه سم وقد يقال يقتصر فى التابع مالا يقتصر فى المتبوع نظير ما مر من عدم اشتراط القبض فى المحاباة بالبيع على ان قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله) ومحل) اى عدم جواز النقص (قوله) فى الجواهر) أى للممولى وهذا استدلال على ما قاله اه عش (قوله) اجنبيا) يعنى غير وارث (قوله) وعليه) اى الوصى وقوله وفى الثانية هى قوله استأجر الخ (قوله) اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت ما عينه الموصى وفيه وقفه بل مخالفة لقوله السابق لم يجز نقصه الخ وقوله الاتى ويمكن الجمع الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما اذا لم يرد المعين على اجرة المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما ياتى ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ما ان عينه فى القسم الاول و اجرة المثل فى الاخيرين عش وكردى (قوله) فقط) اى دون من

لو حج عن غيره بغير عقد) انظر لو أذن الغير وذ كر عوضا (قوله) لان الواجب) قال فى شرح الروض ولهذا لومات وعليه كفارة عين لا يجوز ان يخرج من ماله إلا اقل الخصال انتهى (قوله) او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعها وقوله والثلث فاعل وسعها (قوله) ولا فى الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابعاد او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفه فملاصرفه من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبل (قوله) وان استأجره الوصى بدونه الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج لقبول لانه وصية وهل يجزى فيما يستحقه زيد هنا إذ المعين اكثر من اجرة المثل التفصيل المشار اليه فيما ياتى عن الغياب من قوله فى الفرع ينبغى إلحاقه الخ أو يفرق فيه نظر فان كان هذا مصورا بالايضاء يحج معين معين الجريان وبعبارة العباب ولو قال احجوا عنى بمائة من يراه زيد فعين زيد رجلا فمتنع فهل له تعيين اخر وجهان فن قال لو كيله ادفع هذا إلى من رايت اولاً فرأى رجلا فابى قبضه فى جواز دفعه لمن رآه ثانيا وجهان (فرع) لو اوصى ان يحج عنه بالف فاستأجر الوصى بخمسائة وجهل الاجير الحال ثم علم فهل له طلب الباقي ينبغى إلحاقه بما لو اوصى بشراء عبد زيد بالف واعتاقه فاشتراه

اجنبيا ولا توقف الزائد على اجرة المثل على الاجازة ولورجح غير المعين أو استأجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس يحج المرصى به أو صنفه يرجع القدر الذى عينه المرصى لورثته وعليه فى الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى بأق منه قال ابن عبد السلام جاز احجوا به والباقي الورثة وقال الاذعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتعين الجمع بما ذكرته أولا

بان يحمل الاول على ما اذا كان المعين قدر اجرة المثل عادة والثاني على ما اذا زاد عنها ثم رأيت في الجواهر في ما لو عن قدر فقط زائد على اجرة المثل قيل يحجج باجرة المثل فقط وقيل يحجج بالمعين كانه ان وسعه الثلث وبه يشعر نصه في الام وأجاب به الماوردي واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الاجير فقط احجج عنه باجرة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الاوجه او شخصلا سنة فاراد التأخير الى قابل ففيه تردد ويبحث الاذرعى انه ان مات عاصيا لتأخيرها منها ونأحي مات أنيب غير مر فعا لعصيان الميت ولو جوب الفورية في الانابة عنه والآخرت الى الياس من حجه لانها كالتطوع ولو امتنع اصلا وقد عين له قدر أو لا احجج غيره باقل ما يو جد ولو في التطوع وفيها (٧١) اذا عين قدر ان خرج من الثلث فواضح

والا فقدر اقل ما يوجد من اجرة مثل حجه من الميقات من رأس المال والزائد من الثلث (فرع) حيث استاجر وصى او وارث او اجنبي من يحجج عن الميت امتنعت الاقالة لان العقد وقع للميت فلم يملك احدا بطلاله وحمله غير واحد على ما لا مصلحة في اقالته والا كان يحجز الاجير أو خيف حبسه او فلسه او قلة ديابته جازت قال الزبيلي ويقل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلا حججت او اعترت بلا بين وامام بحث بعضهم انه لا بد من يمينه والا صدق مستاجر يمينه اخذنا مرفى قول الوكيل أتيت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل فيرد بان العبادات يتسامح فيها الا ترى الى ما مران الزكاة ليس فيها يمين واجبة وان اتهم ودلت القرينة على كذبه ووارث الاجير مثله وفي ان حججت عنى فلك كذالا يقبل الابينة ولا لحلف القائل انه ما يعلمه حجج عنه

يحجج عنه اه ع ش (قوله بان يحمل الاول) اى قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) اى او اقل المعلوم بالاولى (قوله والثاني) اى قول الاذرعى (قوله فقط) اى دون قدر الاجرة (قوله او شخصلا سنة) الى قوله كالتطوع زاد المغنى عقبه اى قال الاذرعى وفيه احتمال لما في التأخير من الفرار اه وهذا اظهره فقهاء ان ميل المغنى الى الفورية مطلقا اه سيد عمر (قوله او شخصلا) اى عين قدر او لا (قوله فاراد) اى ذلك الشخص وقوله انه ان مات أى الموصى اه ع ش (قوله لعصيان الميت) اى دوا مه (قوله ولا) اى بان لم يكن استقر الحج عليه في حياته اه مغنى (قوله آخرت) اى الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المغنى (قوله وقد عين له قدر او لا) الاول اسقاط او لا كما في النهاية او وقد (قوله وفيما عين قدر او لا) اى عين شخصا او لا (قوله حيث استأجر الخ) اى اجارة صحيحة (قوله من يحجج عن الميت) فرضا او تطوعا (قوله وحمله غير واحد الخ) معتمد ع ش (قوله الا ان روى الخ) اى وان كان وليا لانه لا عبرة بخوارق العادات اه ع ش (قوله مثلا) راجع لكل من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة (قوله حججت الخ) مقول الاجير (قوله وان اتهم) اى مالك النصاب في قوله أدبتها (قوله ووارث الاجير مثله) اى فيصدق بلا عين (قوله لا يقبل) اى قوله حججت او اعترت الابينة اى على انه كان حاضرا في تلك المواقف في السنة المعنية لا على انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اه فتح القدير (قوله حلف القائل) اى المجامل (قوله وفارقت الجمالة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة اه سم (قوله بانه هنا) اى في الاجارة وقوله ومثم اى في الجمالة (قوله فيه) اى الايتان (قول المتن للاجنبي) اى يجوز له ع ش (قوله فضلا عن الوارث) الى قول المتن وينفع الميت في النهاية (قوله ومن ثم اختص الخلاف الخ) عبارة المغنى وقوله للاجنبي قد يفهم ان القريب ان يحجج عنه حرما وان لم يكن وارثا ويؤيده ما سبق في الصوم عنه لكن قيده في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمى والسيد (قوله الحج الواجب) الى قول المتن وينفع الميت في المغنى الا قوله ونازع الى وكالحج وقوله والتعلق بالعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمرته وحجة النذر وعمرته اه مغنى قال ع ش وقضية اطلاقه الواجب صحة حج الاجنبي عن الميت التطوع الذى افسده لانه حيث افسده وجب القضاء (قوله لا يجوز عنه من وارث او اجنبي) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايات هنا تبع المرافى عن السرخسى ان للوارث الاستنابة وان الاجنبي لا يستقل به على الاصح وما ذكره في كتاب الحج هو المعتمد مغنى (قوله في نحو القاصر) عبارة المغنى حيث لا وارث او كان الوارث الخاص طفلا ونحوه اه (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا اه سم (قوله ويجوز كون اجير التطوع

الوصى بخمسائة وأعتقه وجهل البائع الوصية فان ساوى العبد ألفا فالباقي للورثة أو بخمسائة فللبائع أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على قيمة المثل وهو مائتان وللوارث الزائد على الثمن الناقص عن قيمة المثل وهو ثلثمائة انتهت عبارة العباب (قوله وفارقت الجمالة الخ) قد يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا

وفارقت الجمالة الاجارة بانه هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والاداء مفوض الى اماتته ومثم لا يستحق الا بالايتان بالعمل والاصل عدمه فلم يقبل قوله فيه الابينة (وللاجنبي) فضلا عن الوارث الذى باصله ومن ثم اختص الخلاف بالا جنبي الشامل هنال قريب غير وارث (ان يحجج عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب (بغير اذنه) يعنى الوارث (في الاصح) كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث او اجنبي الا بايصاله وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً وان لم يوص الميت ويصبح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصى او الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير التطوع لا الفرض ولو نذرا

قناويز او نازع فيه الاذرعى فقال لا ينبغي ان يستاجر تطوع اوصى به الا كاملا لاسيما وهو يقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفقير ثم ما فعل عنه بلا وصية لا ثاب عليه الا ان عذر في التأخير كما قاله القاضي ابو الطيب (ويؤدى الوارث) ولو عاملا (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو في كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الولاء في العتق للميت وكذا البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم ويكسو) الو او بمعنى او (في الخيرة) ككفارة عين ونحو حاق محرم ونذر الحجاج (والاصح انه ينيق) عنه من التركة (ايضا) كمرتبة لانه نائبه شرعا جازله ذلك وإن كان الواجب من الخصال في حقه (٧٢) اقلها قيمة (و) الاصح (انه) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرة (اذ لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره كقضاء الدين وكذا مع وجود التركة ايضا كما اعتمده جمع منهم البلقينى ووجه بان له إمساك عين التركة وقضاء دين الادى المبني على المضايقة من ماله فحق الله اولى والتعلق بالعين موجود فيهما وتعلق العتق بعين التركة كالا يمنع الوارث من شراء غير عبيدها ويعتقه كذلك لا يمنع من شراء ذلك من مال نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبد (و) الاصح (انه) اى ما فعل عنه من طعام او كسوة (يقع عنه لو تبرع اجنبى) وهو هنا غير الوارث كامر (بطعام او كسوة) كقضاء دينه (لا اعتاق) في مرتبة او مخيرة (في الاصح) لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد اثبات الولاء للميت من غير نائبه الشرعى وما فى الروضة من جوازها في المرتبة مبني على ضعف (ويضعف الميت صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بئر

(الح) معتداه عرش (قوله قناويزا) ومعلوم ان العاقد في الاول السيد وفي الثانى الولي اه عرش وقوله السيد اى والى الق باذنه (قوله وكالحج زكاة المال) اى فى كونه من راس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير اذن معنى وعرش (قوله ولو عاملا) كبيت المال اه عرش (قول المتن عنه) اى الميت (قول المتن الواجب المالى) كعتق واطعام وكسوة نهاية ومعنى (قوله في حقه) اى الوارث اه معنى (قوله) وكذا مع وجود التركة (الح) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للدفع نهاية ومعنى اقوله وجود فيهما اى دين الادى وحق الله تعالى اه عرش (قوله ويعتقه) بالنصب عطفا على شراء الح (قوله من طعام الح) هذا لا يناسب قول المتن الا فى لا اعتاق (قول المتن لو تبرع اجنبى) ولو مات شخص وعليه دين ولا تركة فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبى لان الوارث قائم مقام مورثه اه معنى (قول المتن لا اعتاق) تبرع به اجنبى من الميت فلا يقع عنه اه معنى (قوله عنه) اى سواء كان الميت قدق هو او غيره فعوله منه في حياته او من غيره عنه الح راجع لهذا وما بعده اه رشيدى ولعل هذا مبنى على حذف وحفر بئر الح على صدقة ويظهر انه حذف على وقف فرجوعه اصدقة ممن عن رجوعه لما بعده اه (قوله ومنها وقف) الى قوله وفارق كالحج في النهاية (قوله وغرس شجر) اى وان لم يشر اه عرش (قوله بعده) وانه يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما ياتى عن باقشير وعرش فى ادعاء الولد (قوله اجماعا) الى قوله ولا لاقد فى المعنى (قوله باستغفار ولده) كان يقول استغفر الله الذى او اللهم اغفر له اه عرش (قوله وهما عنه) اى الاجماع والخبر لقوله تعالى الح اى لمفهومه وهو انه ليس له شىء فى سعى غيره فيخص بغير الصدقة والدعاء للميت اه يجزى (فقدأكثر) اى العلماء (قوله فهو) يعنى الانابة على ما فعل عنه (مطلقا) اى فى مقابلة ما فعله هو او غيره عنه (قوله ومعنى نفعه) اى انتفاعه (قوله واستبعاد الامام) مبتدأ خبره قوله ولده (قوله له) اى للميت المذكور (قوله عن المصدق) اسم فاعل من باب التفعّل (قوله وواسع) خبر مقدم لقوله فضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء الفقرة بلاعتاد على نفي الاستفهام وما بعده فاعله السامد مسد خبره (قوله يسن له) الى قوله وقول الزركشى فى المعنى (قوله مثلا) اى او عن شايخه (قوله

(قوله) وإن كان الواجب من الخصال فى حقه اقلها قيمة) قال فى الروض وشرحه فى الايمان او كانت أى الكفارة ذات تخيير وجب من الخصال المخير فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على اقلها قيمة بحسب من الثلث كما ياتى اه ثم قال ولو اوصى فى الخيرة بالعتق عنه وزادت قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان برائة الذمة تحصل بمادونها فان وفى الثلث بقيمة عبد مجزىء اعتقه عنه ولا يعدل عنه الى الطعام او الكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة اقلها قيمة بحسب من راس المال والزيادة الى تمام قيمة العبد من الثلث الى ان قال قاله الراعى وهذا الوجه اقيس عن الاثمة ووافقه النووى فى باب الوصية اه وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذ لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للمنع شرع مر (قوله وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجر منه فى حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من وارث واجنبى) اجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة فى العبد فى الجنة باستغفار ولده له وهما مخصصان وقيل ناسخان لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان اريد ظاهره ولا نقدا كثيرا فى تأويله ومنه انه يحول على الكافر وان معناه لاحق له لا فى ماسعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر مما هو مقرر فى محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق احد على الله ثوابا مطلقا خلا لل معتز لقوم معنى نفعه بالصدقة انه يصير مكانه تصدق واستبعاد الامام له بانه لم يامر به ثم تأويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر الة نة قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله ان يشيب المصدق ايضا ومن ثم قال اصحابنا يسن له نية الصدقة عن ابيه مثلا

فانه تعالى يشبهه ما ولا ينقص من اجره شيئا وقول الزركشي ما ذكر في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتمليك الغير ولا نظير له يرد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا ولا يتم نظرا والالان جعله كالتصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد لو احتيج لذلك التقدير على أنه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر والليت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له إذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا تسمى ثوابا عرفا أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعته أجره للشافع ومقصودها للشفوع له وبه فارق مامر في الصدقة نعم دعاء الوالد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمل ولده لتسبيه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أي مسلم يندو له جعل دعاءه من عمل الوالد وإنما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل إن أريد نفس الدعاء لا المدعو به وافهم المتن انه لا يتفعه غير ذينك من سائر العبادات ولو القراءة نعم يتفعه بخور كمتى الطواف تبعاً للحج والصوم عنه السابق في بابه وفارق كالحج القراءة لاحتياجه فيها لبراءة ذمته مع ان اللال فيها دخلا ومن ثم لو مات وعليه قراءة مندورة احتمل كما قاله السبكي جوازها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الاثمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها لليت بمجرد قصد بها ولو بعدا واختاره كثيرون من أئمتنا قبل فينبغي نيتها عنه

في الوقف) أي عن الميت (قوله تقدير دخوله) أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتمليك أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله ولا نظير له) أي ليس في باب من الفقه ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو يملكه الغير اه كرى (قوله وللفاعل ثواب البر الخ) قد يقال هذا لا يلزم ما نقله انفاعن الاصحاب من قولهم لا ينقص من أجره شيئا اه سيد عمر (قوله مامر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه الخ) صريح في ان عين الثواب المترتب على الدعاء يكون لوالد السبب البعيد لا للوالد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل لافالا ولي أن يقال أن ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد وان الوالد يحصل له ثواب في الجملة لانه سبب صدور هذا العمل في الجملة اه سيد عمر (قوله للوالد الميت) ومثله الخ لانه المذكورة اه ع ش عبارة عبد الله باشير قوله الميت أي مثالا ولا فالحى كذلك وكأنه قيد به لان الحديث المستبدل به في قوله الا في إدامات الخ في الميت اه (قوله وإنما يكون) أي دعاء الوالد وكذا ضمير ويستثنى (قوله منه) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعو به) أي لا يحصل الميت سواء صدر من الوالد أو غيره اه كرى (قوله غير ذينك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية والمغنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه (قوله نحو ركعتي الطواف) انظر ما المراد بنحوهما عبارة الروض والمغنى ولا يصلح عنه الا ركعتي الطواف اه (قوله وفارق) أي الصوم (قوله لاحتياجه فيهما الخ) فيه نظار لجواز نقل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظار ايضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز صرم الصبي بغير اذن وليه وعدم جواز حجه بغير إذنه باحتياجه للمبال دون الصوم اه سيد عمر (وفي القراءة وجه) إلى قوله قبل في النهاية والمغنى لا قوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعدها (قوله بوصول) نعمت لوجه أي وجهه فائق بوصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثير من من أئمتنا) منهم ابن الصلاح والمحجب الطابرى وابن ابي الدم وصاحب الذخائر وابن حنبل وعليه عمل الناس وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى (لا حتم ان هذا القول) إشارة إلى الوجه لكن عبر عنه بالقول نظر إلى انه مذهب الاثمة الثلاثة اه كرى (قوله هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة لليت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكى القرطبي في التذكرة أنه رأى في المنام بعد وفاته فاستل عن ذلك وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والآن بان لي ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كذهب الاثمة الثلاثة اه معنى (قوله فينبى تقليده الخ) فيه كالذى علل به نظار اه سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذ اقتران القراءة بهذه النية لا تقسدها وإنما محل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا ووجه النظر في المعلن ما اشار اليه الفاضل في شرح ابن شجاع في مبحث تجرد الجنابة عن الحدث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر إلى الخلاف ان يقلد القائل به إذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يعمل به اه سيد عمر (قوله احتمال كونه) أي ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقاته أي اجزائه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه إلى القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه إنما يقول) أي الشالوسى (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسى انه الخ عبارته كما في الكبير ان نوى القارى بقراءته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قراها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر لليت فينفع الميت اه فالشالوسى لا يشترط الدعاء بل ما يتضمن

في القوت المراد بالاجنبى غير الوارث وإن كان قريبا له وأطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر او في قضاء ديونه فكذلك او في امر اطفاله فبعيد اه (قوله فينبى تقليده

وعليه فهو ليس من الايثار بالقرب المختلف في حرمة لان الذي منه ان يقر اعنه اوله لان جعله عبادته نفسها الغيرة يخرج عنه كونه متقربا بها  
لربه وانما الذي فيه تصرفه في الثواب وهو غير القرية بجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل  
لكنه خالف ذلك فقال كان الرفعة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعة اذ قد ثبت ان

القارىء لما قصد بقراءته نفع  
المردوخ نفعتة وافر ذلك  
صلى الله عليه وسلم ما يدريك  
انهم رقية ولا اذا نفع الحى  
بالقصد كان نفع الميت  
بها اولى اه ولكرده بان  
الكلام ليس في مطلق النفع  
بل في حصول ثوابها وهذا  
لا يدل عليه حديث المردوخ  
لما قرره هو ان الشرع لم  
يجعل له تصرفا فيه بنية ولا  
بجعل نعم حمل جمع عدم  
الوصول الذى قال عنه  
المصنف في شرح مسلم انه  
مشهور المذهب على ما اذا  
قرا لا بحضرة الميت ولم ينو  
القارىء ثواب قراءته له او  
نواه ولم يدع له اما الحاضر  
ففيه خلاف منشؤه الخلاف  
في ان الاستتجار للقراءة على  
القبر يحمل على ماذا فالذى  
اختاره في الروضة انه  
كالحاضر في شمول الرحمة  
النازلة عند القراءة له وقيل  
محملها ان يعقبها بالدعاء له  
وقيل ان يجعل اجره الحاصل  
بقراءته للميت وحمل الرافعى  
على هذا الاخير الذى دل  
عليه عمل الناس وفي الاذكار  
انه الاختيار قول الشالوسى  
ان قرا ثم جعل الثواب  
للميت لحقه وانت خبير ان  
هذا كالثانى صريح في ان  
مجردنية وصول الثواب للميت  
لا يفيد ولو في الحاضر  
ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب القراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)

الدعاء وهو جعل الاجر له اه كرى (قوله وعليه) أى على ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقال  
الكردى أى قوله يكفى اه (قوله فهو ليس) أى مجرد النية قاله الكردى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى  
قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه أى الايثار وقوله لان جعله الخ  
تعليل (قوله وانما الذى فيه) أى في مجرد النية بعد ما قاله الكردى وظاهر سياق الشارح ان الضمير لمجرد  
النية وللجعل الذى اختاره الشالوسى بتاويل ما ذكر لقوله ان الذى منه الخ وقوله يخرج عنه أى ذلك الجاعل  
(قوله وهو) أى الثواب وقوله يجعله أى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف  
اه كرى (قوله لكنه الخ) أى السبكي يعنى ان السبكي قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة الخ  
اه كرى (قوله فقال) أى قوله ولكرده فى المعنى لا قوله كان الرفعة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه  
معنى (قوله بقراءته) الى الفاتحة (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر فى النهاية  
(قوله حمل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل  
انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل  
للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لمسقط كان غلب الباعث الدنيوى لقراءته باجرة فينبغى ان لا  
يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استقر للقرأة للميت ولم ينو بها ولا دعا له بعد ما ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من  
واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى اوطاها وان تخلل فيها سكوت ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابعه  
مرسم على حجج اعرش ورشيدى (قوله قال عنه) أى فى عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق  
بقوله حمل الخ (قوله او نواه ولم يدع) ضميم أخذ من كلام سم المذكور اه ع ش (قوله وأما  
الحاضر) أى الميت الحاضر عند القراءة (قوله انه) أى القبر أى اهل المقروء عنده وقوله كالحاضر أى  
الحى الحاضر (قوله عند القراءة) أى الحى والجار متعلق بشمول الخ (قوله محملها) أى الاجارة للقراءة  
على القبر (قوله للميت) متعلق بيجعل (قوله على هذا الاخير الخ) أى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه  
أى الاخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حل (قوله ان هذا) أى الاخير كالثانى أى قوله وقيل محملها  
الخ (قوله ان مجردنية الخ) قدم ما فيه (قوله ما ذكره الاول) أى الذى اختاره فى الروضة (قوله لان كونه)  
أى الميت الحاضر (قوله مثله) أى الحى الحاضر وقوله فيما ذكر أى فى شمول الرحمة النازلة عند القراءة  
له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجردنية  
وصول الثواب للميت الخ (قوله لا نه) أى الدعاء حيث نذى حين كونه عقب القراءة (قوله ولان الميت

الخ) فيه كالذى علل به نظر تأمل (قوله نعم حمل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية  
جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره  
حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لمسقط كان غلب الباعث  
الدنيوى كقراءته باجرة فينبغى ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استقر للقرأة للميت ولم ينو بها ولا  
دعا له بعد ما ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى اوطاها وان تخلل فيها سكوت  
ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابعه مر (قوله نعم حمل جمع) صريح هذا الحمل انه اذا نوى ثواب القراءة  
للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد انه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته والميت مثله  
او المراد انه لا يحصل للقارىء حيث نذى ثوابا انما يحصل للميت فقط فله نظر والقلب الاول اميل وهو الموافق لما  
يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور (او نواه ولم يدع) قضيته انه لا بد من النية والدعاء ولا يغنى الدعاء عن النية

ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب القراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)  
والاصحاب على ندب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها لانه حيث نذى لاجابة ولان الميت يناله بركة القراءة كالحى الحاضر

لا المستمع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالموت وسماع الموتى هو الحق وإن قيل لا يلزم من السلام عليهم سماعهم لان القصد به الدعاء بالسلامة لهم من الآفات كما في السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم أو صل ثواب ما قرأناه أي مثله فهو المراد وإن لم يصرح به لفلان لانه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فماله أولى ويجرى هذا في سائر الاعمال وبما ذكره في أو صل ثواب ما قرأناه إلى آخره يندفع إنكار البرهان الفزاري قولهم اللهم أو صل ثواب ما تلوته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لان ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه اه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب يتفاوت فاعلاه ما خصه وأدناه ما عمه وغيره والله تعالى يتصرف فيها يعطيه من الثواب بما يشاء

الخ عطف على قوله لانه حينئذ الخ (قوله فهو) أي الاستماع (قوله لا المستمع) أي لا كالحى المستمع (قوله وهو) أي العمل (وإن قيل الخ) غايه (قوله عليهم) أي الاموات (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله ومر في الاجارة في النهاية وكذا في المعنى لا لقوله أي مثله إلى لانه إذا (قوله بنفع اللهم الخ) ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد اه معنى (قوله أي مثله الخ) يחדش هذا التقدير تعليله فان الذى له ثواب القراءة لا مثل ثوابها فامل اه سيد عمر عبارة سم فيها كتبه على قول الشارح المارحل جمع الخ نصه صريح هذا الحل انه إذا نوى ثواب القراءة للبيت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته وللبيت مثله او المراد انه لا يحصل للقارىء حينئذ ثواب ولا يحصل للبيت فقط فيه نظر والقلب للاول اهيل وهو الموافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وإن لم يصرح به) أي بالمثل (قوله لانه الخ) تعليل لقوله وينبغي الجزم الخ (قوله فهو) أي المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة المعنى إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلان يجوز بماله أولى اه (قوله فماله أولى) قد يחדش فيه ان المثل ليس له سيد عمر ولا يחדش في طلبه من الله تعالى اه عبد الله باقتير ويחדش حينئذ في دعوى الاولوية (قوله ويجرى هذا الخ) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الخ بل يحتمل انه من كلام ابن الصلاح ايضا وحينئذ فهو صريح في ان الانسان إذا صلى أو صام مثلاً وقال اللهم أو صل ثواب هذا فلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع امرشيدى اقول بل ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى انه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس منه فاتفق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف في اعتياده وجواز العمل بذلك عبارة التقدير للكردى الحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه ويبقى أنفاً في الشارح كالتهاية والمعنى جواز اهداء ثواب القرب لثنين صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع إنكار البرهان الخ) لا يخفى ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليله وهو حينئذ حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير متعدد للزوم المحذور اما إذا لوحظ متعدد فواضح الصحة لان النية حال القراءة والدعاء بعد القراءة فليتامل (فرع) قال في القوت فصل في مسائل مهمة تختص بها الباب الاولى رايت بخط الكمال اسحق احد شيوخ المصنف تليد ابن الصلاح في مسائل منثورة نقلها عن الاصحاب انه لو قال اعطوا زيداً ما بقي من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولداً او سلست من سفرى او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه ويفارق ماله او صلى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصى عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال في الفتاوى ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال للجامع الفتاوى من اصحابه ورأيت في ادب القضاء للزيللى انه إذا ادعى أن أباه أو وصى بشيء لا قوام على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان له ابا او وصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان اباه او وصى بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملازمة وليست قبل القبول ملازمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه رقة الثامنة لو اوصى ان يبني على قبره مسجد او قبة او نحو ذلك لغت وصيته كما سبق في الجنائز انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة



ومنع الناج الأزارى من اداء القرب (٧٦) لئلا صلى الله عليه وسلم ماله بانه لا يتجرأ على جنبه الرفيع بالم يؤذن

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من أعماله اه سيد عمر (قول) ومنع الناج) مبتدأ خبره قوله  
شيء انفرد به (قول) بالم يؤذن فيه) ولم يؤذن إلا في الصلاة عليه وسؤال الوسيلة اه معنى (قول) واختاره  
اى الجواز السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا  
بعد موته من غير وصية وحكى الغزالي في الاحياء عن علي ابن الموفق وكان من طبقة الجندبانه حج عن النبي  
صلى الله عليه وسلم حججا وعدما القضاء ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج النيسابورى انه ختم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمة وضجى عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة  
مجتهدون فان مذهب الشافعى ان التضحية عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب الاضحية  
اه معنى (قول) وإلا فلا) ظاهره انه من ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان الترك لعذر  
وقضاء بعد وفيه وقفة واعلم ذلك عقبه بما في فتاوى الاصبحى فان قياسه لا يستحقاق بالقسط هنا فلا يرجع  
(قوله) بسنتها) اى الغلة بياض فسين فتوزول له من تحريف التساخين والاصل بنسبتها بياض فتون فسين  
فبما فالاضحية السنة او القراءة (قوله) او بنفس الارض) عطف على قوله بوقف ارض الخ (قوله) ومراده  
اى الاصبحى (قوله) قبل قوله) اى المصنف (قوله) بانه) اى الايصاء بنفس الارض بلا تعين مدة وكذا  
الاشارة بقوله هذا الاق (قوله) لا مكان حل هذا الخ) اى نظير ما مر انفا في الوصية لمن يقرأ على  
على قبره كل يوم جزء قرآن (قوله) فراجع) فرع في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى  
رايت بخط الكمال اسحاق نقلنا عن اصحاب انه لو قال اعطوا زيد ما بقي من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشي يعطى  
الثلث كاملا اه وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولدا او اسلمت من سفرى  
هذا او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى  
فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذ ادعى الوصى صرف  
الثلث الى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء ام لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وفلان فكذبوه  
ويقارن ماله الوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب  
عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال ولو ادعى  
ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء  
للزبلى انه اذا ادعى ان ابااه اوصى بشي لا تقوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم  
ان ابااه اوصى لهم بمال خالف انه لا يعلم ان ابااه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا  
وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلف  
اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى ولكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط  
الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة ثم قال الثامنة لو اوصى بان يبنى على قبره  
مسجد او قبة ونحو ذلك لغت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة اه سم  
(فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله في الرجوع الخ) اى في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل  
به اه ع ش (قول المتن له الرجوع) اى يجوز له وينبغى ان ياتى فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب  
على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت او في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وان كانت  
مطلوبة حين فعلها اذ اعرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفها في محرم وجب الرجوع او في مكروه ندب  
الرجوع او في طاعة كره الرجوع اه ع ش (قوله اجماعا) الى قوله وسئل في النهاية لا قوله والوجه الى المتن  
وقوله وسواء انسى الوصية ام ذكرها (قوله) وكالهبة) عبارة المغنى ولانه عطية لم يزل عنها ملك معطيها فاشبهت  
الهبة قبل القبض اه (قوله بل اولى) اى لعدم تنجيزها بخلاف الهبة وقوله ومن ثم اى من اجل ان الرجوع  
في الوصية جائز لتعلقها بالموت كما فهم من قياسها على الهبة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله ومن ثم الخ انظر من

(فصل في الرجوع عن الوصية)

فيه شيء انفرد به ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومر في الاجارة ماله تعلق بذلك ولو اوصى بكذا لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يعين المدة صح ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية وإلا فلا كذا افتى به بعضهم وفي فتاوى الاصبحى لو اوصى بوقف ارض على من يقرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة بسنتها فمن قرأ بعضها استحق بالقسط او كلها استحق غلة السنة كلها أو بنفس الارض فان عين مدة لم يستحق الارض إلا لمن قرأ جميع المدة وان لم يعين مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آخر لوقته في شبهة مسألة الدينار المجهولة اه ومراده بمسئلة الدينار ما مر في الفرع قبل قوله وتصح بحج تطوع واعترض بانه لا يشبهها اى لا مكان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قراءته على قبره جميع حياته فليحمل عليه تصحيحا للفظ ما يمكن ومر في الوقف ماله تعلق بذلك فراجع (فصل) في الرجوع عن الوصية (له الرجوع عن الوصية) اجماعا وكالهبة

قبل القبض بل اولى ومن

ثم لم يرجع في تبرع بنحوه في مرضه وإن اعتبر من الثالث لأنه عقد تام إلا أن كان لفرعه وعن بعضها ككلها ولا تقبل بينة الوارث به إلا أن تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكفي عنه قولها رجع عن جميع وصاياهم ويحصل (٧٧) الرجوع بقوله نفقت الوصية أو ابطالتها أو رجعت فيها أو فسختها أو

ردتها أو أزلتها أو رفعتها وكلها صرائح كموحرام على الموصي له والأوجه صحة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصي به (لوارثي) أو ميراث عني وإن لم يقل بعد موتي سواء أنسى الوصية أم ذكرها لأنه لا يكون كذلك إلا وقد ابطال الوصية فيه فصار كقوله ردتها ويفرق بينهما وبين مالو أوصى بشيء لزيد ثم به لعمر وفانه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه للأولى بان الثاني هنا لما سوى الأولى في كونه موصي له وطارئا استحقيقه لم يمكن ضمه إليه صريحا في رفعه فائز فيه احتمال النسيان وشركنا لاذ لا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له واستحقاقه أصلي فكان ضمه إليه رافعا لقوته ثم رأت من فرق بقرين من ذلك لكن هذا أوضح وأبين كما يعلم بتأملها ومن فرق بان عمر القلب ولا مفهوم له ووارثي مفهومه صحيح أي لا غيره وفيه ما فيه على أنه منتقض بمالو أوصى لزيد بشيء ثم أوصى به لعتيقه أو قريبه غير الوارث فان

أي شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية والهبة قبل القبض بعدم التمام يدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض أو وقد قدمنا عن المعنى ما يؤيده (قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر اه سم أي فيما لا يتم إلا بالقبض كاهبة بخلاف نحو الاعنان كما هو ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجر الرجوع (قوله لا إن الخ) استثناء من قوله تبرع بنحوه الخ (قوله ولا يكفي عنه) أي عن التعرض قولها أي البينة اه ع ش (قوله أو ردتها) إلى قوله والأوجه في المعنى (قوله سواء أنسى الخ) هل الحكم كذلك وإن علم بعد ذلك إنه لم يقله إلا ناسيا لها بان يقول إنما قلت ناسيا لما صدر مني من الوصية أو لا محل تأمل وعلى الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول أم لا اه سيد عمر أقول ما يأتي من قول الشارح وشركنا لاذ لا مرجح ثم قوله وعلم من قولنا لاذ لا مرجح الخ يرجع الثاني من التردد الأول والأول من الثاني (قوله لأنه الخ) تعليل لقوله أو بقوله هذا لوارثي أو ميراث عني بقطع النظر عن التعميم بقوله سواء الخ ويدفع بذلك قول السيد عمر قوله لأنه لا يكون الخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار الخ اه (قوله بينه) أي بين مالو قال هذا لوارثي أو ميراث عني حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله مالو أوصى بشيء الخ) في سم عن الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنتها فالوصية لزيد والابنية بينهما اه (قوله بان الثاني) أي عمر أو (قوله لقوته) علة للرفع والضمير فيه لوارث اه رشدي (قوله ومن فرق بان الخ) عطف على من فرق بقرين الخ (قوله ومن فرق بان عمر الخ) وفرق به كالاول المعنى (قوله لقب) أي غير مشق كزدي وع ش (قوله ولا مفهوم له) أي لم يعتبر له مفهوم مخالف وهو لا غير عمر واه كزدي عبارة ع ش قوله ولا مفهوم له أي فشركنا بينهما اه (قوله وفيه ما فيه) لعل وجه ما فيه أن عمر أو إن كان لقبالا لمفهوم له إلا أن قوله لعمر ومن الجار والمجرور له مفهوم معتبر كما أشار إليه الفاضل المحشي في شرح لزيد الفقراء الخ فقوله لعمر وكوارثي لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع له هناك نظير هذا فتذكر سيد عمر (قوله له مفهوم الخ) أي لأنه مشتق اه كزدي (قوله ولا اثر الخ) مستأنف وهو في المعنى محترز قوله لوارثي اه ع ش (قوله بما وصيت به لعمر) والمطابق لما سبق أن يقول لزيد سيد عمر ورشدي (قوله أو أوصى بشيء الفقراء) كان فائدة الرجوع في هذه تعين البيع وصرف الثمن فلا يجوز صرف عينه وأما المصرف فلم يختلف كما علم مما مر وقد يقال من فوائده أيضا عدم وجوب التنصيف بينهما فاختلاف المصرف بهذا الاعتبار وسئلت عن أوصى لزيد بدين له في ذمة عمر وشم وكل الموصي زيدا مثلا في استيفاء الدين المذكور هل يكون تركه في استيفائه رجوعا عن الوصية السابقة فاجبت بان الذي يظهر أنه غير رجوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصله إلى الموصي نعم أن تصرف فيه الموصي بما يكون رجوعا فالحكم ظاهر اه سيد عمر وقوله وقد يقال من فوائده أيضا الخ فيه نظر ظاهر (قوله المقتضى الخ) نعت للاحتمال اه سم (قوله ومن ثم لو كان ذكر الخ) أي فيما لو قال أوصيت به لزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمر ولم يذكر زيدا باللفظ لكنه كان عالما بالوصية الأولى بان أخبر بها ثم وصى بها للثاني بلا تراخ يحتمل معه النسيان اه ع ش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنتها فالوصية لزيد والابنية بينهما فان أوصى لعمر وبسكنائها قال بعضهم اختص بالمنفعة واستشكل كل قال في شرحه أي استشكله الأصل فقال وكان محتمل أن يشترط في المنفعة كالأبنية والنص أي فيما إذا أوصى لزيد بخاتم ثم لعمر وبفضه فان الخاتم لزيد والفص بينهما وفرق ابن الرفعة بان المنفعة معدومة والأبنية والفص موجودان وبأنهما مندرجان تحت اسم الدار والخاتم فهما بعض الموصي به بخلاف المنفعة اه (قوله المقتضى) نعت للاحتمال وقوله ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلامهم التشرية بينهما هنا مع أن الثاني له مفهوم صحيح فتعين ما فرقت به ولا أثر لقوله هو من تركي وعلم من قولنا لاذ لا مرجح أنه لو قال بما أوصيت به لعمر أو أوصى بشيء للفقراء ثم أوصى ببيعهم وصرف ثمنه للساكنين أو أوصى به لزيد ثم بعثه أو عكسه كان رجوعا لوجود مرجح الثانية من النص على الأولى إلا أن احتمال النسيان المقتضى للتشريك من ثم لو كان ذاكر الأولى اختص بها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

مغايرة للاولى فيتعذر التشريك وقد ينزع في ذلك البحث تعليلهم التشريك باحتمال ارادته له دون الرجوع إلا ان يقال هذا الاحتمال لا اثر له لأنه يأتي في هذا لو ارثي فالوجه ما سبق (٧٨) وسئلت عما لو أوصى بثلث ماله إلا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى ببيع الخ اخرج عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه (قوله فيتعذر التشريك) فيه تأمل اه سم اي يتعذر القول بتعين التشريك وإن كان جائزا في مسألة الفقهاء كما علم مما مر وكان المحشى اشارة الى ما في عبارته من الايهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) اي الذي ذكره بقوله كما بحث (قوله باحتمال ارادته) اي الموصى له اي التشريك (قوله فالوجه ما سبق) هو قوله لاحتمال النسيان اه ع ش عبارة الكردي هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه وعبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه ما سبق اي من اختصاص الثاني بها فيما بحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله لو أوصى له) اي لزيد مثلا (قوله أوصى له) اي للموصى له الاول (قوله الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي اه سيد عمر اقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر اما ولا فلما اشار اليه المحشى رحمه الله تعالى من القياس واما ثانيا فلان مالى مفرد مضاف فيعم الكتب فهو نص فيها ايضا لا محتمل لها واما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده مع انه معارض بالاحتمال فيتساقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكر تبين ما في قوله رحمه الله قاعدة حمل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا لصح ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما افاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يفيد مع تاخره عنه اه سيد عمر (قوله تركه) اي الاستثناء وكذا ضمير له (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظرا اه سم (قوله محله) اي عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) اي بالوصية بخمسين (قوله فيها) اي في مسئلتنا (قوله فيما مر) أى في شرح هذا لو ارثي (قوله فان الثانية مبطللة للاولى فاحتيط الخ) استشكله سم راجعه (قوله ولو أوصى بامة) الى قوله ومر انه في النهاية لا قوله نحو تزويج الى قوله وطء (قوله ويحملها) الاولى ثم يحملها لخرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله في الحل) اي دون الام (قوله لانه) اي الحل فقط (قوله وانكارها) اي الوصية مبتدا خبره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومه انه ان ابتدا بالانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا وله غير مراد اه ع ش أى بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو المعتمدها معنى (قوله لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه او الوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الامناع والاصل عدمه ولان استحقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه اقول هذا عند عدم القرينة والافهى متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمعنى (قول المتن وبيع) وتنفذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لوعاد الملك اه معنى (قوله وتعليقه) اي العتق بصفة (قوله ولانه) اي التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش ومثلها جميع ما تقدم من الصيغ ويدل له ما ياتي من ان العرض على نحو البيع او التوكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسد من وجه اخر) اي كاشتمالها على

فيتعذر التشريك) فيه تأمل (قوله بان الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى له بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظر (قوله بخلاف الوصيتين لو احذفان الثانية وصية مبطللة للاولى الخ) ابطال الثانية للاولى ليس الا باعتبار ظاهرها لا قطعها والا لاخذها ولا شك ان الثانية فيما مر مبطللة للاولى باعتبار ظاهرها بل بالاولى ولهذا عملنا بها في الجملة بخلاف الثانية هنا فلم يعمل بها مطلقا فكما احتيط هنا لاجل ذلك باشتراط تحقق مناقضة الثانية اي ان

بالاولى أو بالثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به في الاولى وانه تركه ابطالا لمع النص مقدم على المحتمل وايضا فعادة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر تصرح بذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيما لو أوصى له بمائة ثم بخمسين بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بمحجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتيقنة فهي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقررو لا ياتي هنا اعتبارهم نسيان الاولى فيما مر لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لو احذفان الثانية وصية مبطللة للاولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو أوصى بامة وهي حامل لو احذف واحد وبحملها لآخر او عكس شرك بينهما في الحل بناء على أن الوصية بالحامل تسرى لحملها لانه حيث تواردت عليه وصيتان

لاثنين فشر كنا بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبيع) وان فسخ في المجلس (واعتاق) وتعليقه شرط وايلاد وكتابة (واصداق) لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولا نه يدل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض) لزوال الملك في الهبة وتعرضه للبيع في الرهن (وكذا ذونه في الاصح) لدلائلتهما على الاعراض وان لم يوجد قبول وان فسد من وجه اخر

على الأوجه (ويوصيه بهذا التصرفات) البيع وما بعده لا شعارها بالأعراض (وكذا توكيل في بيعه وعرضه) يصح رفعه وكذا جره فيفقدان  
توكيله في العرض رجوع (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج لمن ينص له على التسرى (٧٩) بها ووطء وان أنزل ولا نظر لافضاءه لما به

الرجوع لعبده بخلاف  
العرض لانه يوصل غالباً لما  
به الرجوع ومراعاة لأوصى  
له بمنفعة شيء سنة ثم آخره  
سنة ومات عقب الاجارة  
بطلت الوصية لان المستحق  
بها هي السنة التي تلي الموت  
وقد صرحها الغير ما فان مات  
بعد نصفها بقي له نصفها  
الثاني ولو حبسه الوارث  
السنة بلا عذر غرم للموصى  
له الاجرة أي اجرة مثله  
تلك المدة كما هو ظاهر  
ومن العذر حبسه من غير  
انتفاع لاثبات الوصية  
كما هو ظاهر ايضاً وكذا  
الطلبه من القاضي من  
تكون العين تحت يده  
خوف خيانة الموصى له  
فيها القرينة فيما يظهر  
(وخلطه خطة معينة)  
وصى بها بمنزلها أو أجود  
أو أردأ بحيث لا يمكن  
التمييز منه أو من مأذونه  
(رجوع) لتعذر التسليم بما  
أحدثه في العين بخلاف ما  
إذا امكن التمييز أو اختلطت  
بنفسها أو كان الخلط من  
غيره بغير اذنه على الأوجه  
لما ياتي من الفرق بين الهدم  
ونحو الطحن (تنبية)  
كذا أطلقوا الغير هنا وهو  
مناف لقولهم في الغصب  
لو صدر خلط ولو من غير  
الغاصب لمغضوب مثلي أو

شرط فاسداه عش (قوله على الأوجه) كذا في المغنى (قول المتن وكذا توكيل الخ) أي وان لم يبيع ويؤخذ  
من قوله لانه يوصل الخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن  
وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة اه مغنى عبارة الروض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها  
اه أي على التصرفات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله رفعه) أي عطفاً على توكيل وقوله جره أي  
عطفاً على بيعه قال عش وهو أي الجرأولى لافادته حصول الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف  
نحو تزويج) عبارة الروض وليس التزويج والختان والتعليم أي لصنعة والاعارة والاجارة والركوب  
واللبس والاذن أي للرقيق في التجارة رجوعاً اه زاد المغنى تنبيه هذا كله في وصية بمعين فاذا أوصى بثلاث ماله  
ثم هلك وتصرف في جميعه ببيع او غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بمال مسكوت وقت الوصية بل  
العبرة بمال مسكوت عند الموت زاد او نقص او تبدل كما جزم به في الروضة واصلها وغيرهما اه وياتي في الشارح  
مثله (قوله لمن ينص له على التسرى بها) ولا ينظر وليراجع هل هذا قيدام لا وقد اسقطه المغنى والروض وشرحه  
(قوله ما به الرجوع) وهو الاحبال اه عش (قوله ومر) أي في أوائل الفصل الذي قبيل هذا الفصل (قوله  
لان المستحق بها) أي بالوصية (قوله السنة) خبر ان على حذف مضاف أي منفعتها (وقد صرح بها) أي تلك  
السنة بالاجارة لغيرها أي غير الوصية (قوله بعد نصفها) أي مثلاً (قوله ولو حبسه الوارث) أي او غيره  
(قوله السنة) أي التي تلي الموت كلاً أو بعضاً (قوله أي اجرة مثله) قديقال ما فائدة هذا القيد إذ لا محتمل  
غيره لا يقال كانه اشارة إلى ان الوارث لو أجره من اجني لم يلزم الوارث إلا الاجرة امثل لا نأقول هذا ظاهر  
الفساد إذ لا يحار الوارث والحالة هذه فاسد والواجب على الاجني اجرة المثل للموصى له هذا ولو اختلفت فهل  
الواجب أفصاها أو أقلها أو الاول في الوارث والثاني في الاجني محل تأمل اه سيد عمر اقول قياس نظائره  
الثالث لكن إذا كان الاجني جاهلاً ولا فالاول والله اعلم (قوله لاثبات الوصية) صلة حبسه (طلبه) أي  
الوارث وقوله من تكون العين أي الموصى بمنفعتها (قول المتن وخلط خطة) وينبغي ان مثل الخلط التوكيل  
فيه وان لم يخلط اه عش (قوله وصى بها) إلى قوله على الأوجه في المغنى وإلى قوله ولا شركته في النهاية إلا قوله  
وكذا إلى وحينئذ (قوله منه) صلة خلط اه عش أي والضمير للموصى (قوله كذا أطلقوا الغير) أي من قوله  
أو كان الخلط من غيره اه عش (قوله ولو صدر خلط ولو من غير الغاصب) إلى قوله فيملك الغاصب هذا  
الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) أي خلطاً لا يمكن  
معه التمييز (قوله وحينئذ) أي حين التناهي (قوله فرض ما هنا) أي قوله او كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما  
يظهر أي فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجود أو أردأ أو مساوياً اه عش (قوله لا يقتضي  
ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصى من غير استيلاء الخالط حتى يكون غاصباً اه سم عبارة عش  
أي بان كان الخالط غير غاصب أو كان غاصباً وخلط مال الموصى بماله الآخر اه (قوله ولا شركة) عطف  
على ملك المخلوط الخ قال السيد عمر كان يخلط الاجني ملكه بالموصى به من غير استيلاء عليه اه (او وارثه)

يعلم ارادة اطلاقها فهلا احتيط فيما مر باشتراط تحقق المناقضة أي بان يعلم رجوعه عن الاولى كلاً أو بعضاً  
وقد يفرق فيما مر بانه لا تعذر المستحق فيما مر وتعلق حق الثاني في الجملة احتطنا له لئلا يلزم الحرمان مطلقاً  
واما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة بالاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقاً لحصول شيء له بكل حال  
(قوله على الأوجه) كذا شرح مر (قوله منه) أي من الخلط (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله  
لو صدر خلط ولو من غير الغاصب إلى قوله فيملك الغاصب) هذا الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان  
الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضي ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصى من غير نظر لان الخلط

متقوم بما لا يميز من جنسه أو غيره أجود أو أردأ وما تلا كان اهلاً كافياً لملك الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شيئين وخلطهما كذلك  
فيملكهما أيضاً بخلاف خلط متماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما مشتركين اه وحينئذ فيتين فرض ما هنا في خلط لا يقتضي ملك المخلوط  
لخالط ولا بطلت الوصية ولا شركة ولا بطلت في نصفه لاستزام الشركة خروج نصف الموصى به عن ملك الموصى أو وارثه إلى ملك الخالط

و فرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصى او ماذونه او اجنبى وملك بطلت (٨٠) أولا بفعل أحد أو اجنبى ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصى له صفة لم تنشأ من الموصى

ولا نائبه فالذى يظهر انه يحمل على ما ذلتم ترد القيمة بذلك الخلط والاوجب للمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصى له بتقدير خلط الجيد به (ولو اوصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها) هو او ماذونه (باجود منها) خلطا لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه احدث بالخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (او مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييرا اذلا فرق بين المثليين (وكذا بارد فى الاصح) قياسا على تعيب الموصى به او اتلاف بعضه ولو تلفت الاصاغا فهل يتعين الوصية علمت صيغاتها أولا أو يفرق كما فى البيع بين المعلومة فينزل على الاشاعة والمجهولة فاذا بقى صاع منها تعين للوصية كل محتمل وعلى الاول الاقرب يفرق بان الملك ثم قارن آخر الصيغة فنظرنا فيه بين تنزيله على المتبادر من الاشاعة او عدمها وهنالا ملك الا بعد الموت والقبول ولا ندرى هل تلك المعينة تبقى عنده او لا فصححناها فى صاع من الموجود منها عند الموت ولم ننظر للمعلومة الصيغان

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصى فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصى له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصى فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت اه سم (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود اه سم (قوله) فتدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصى له شريكا للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجودة ام لاه نهاية وافره سم عبارة ع ش قوله شريكا للمالك والفرض ان المالك الخلط غير الموصى والابطال الوصية وكان الاظهر للمالك المخلوط لان الفرض انها اختلطت بنفسه او كان الخلط من غير الموصى وماذونه وقوله بالاجزاء سواء الخ اى خلافا لابن حجر حيث قال يبطلان الوصية فى النصف اه (قوله انه يحمل) اى كلام الشيخ (قوله للمالك الجيد) أقول كلامه رحمه الله لا يتخلو عن خفاء والظاهر ان يقال كما هو قياس نظائره ان الواجب على الموصى له ما بين قيمتي الموصى به مخلوطا بالجيد وغير مخلوط به وهذا قياس ما ذكر انه يجب للموصى له على مالك الردى لو خلط بالموصى به ما بين حالتيه من التفاوت اه سيد عمر (قوله بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المحرور للموصى له فكان المناسب الاظهار هنا والاضمار فيما يأتى آنفا (قوله من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت فى النهاية والمغنى (قوله من صبرة معينة) وان اوصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر للخلط ويعطيه الوارث ماشاء من حنطة التركة فان قال من مالى حصلة الوارث فان وصفها وقال من حنطتى الفلانية فالوصف مرعى فان بطل بخلطه بطلت الوصية اه (ولو تلفت الاصاغا) ولو تلفت الا بعض صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان اتلاف البعض اذا لم يكن رجوعا فتلغه اولى اه سيد عمر (قوله فهل يتعين للوصية) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذنا الموصى باحدرقيقه فأتوا الا واحدا انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك اه سم (قوله صاع منها) اى المجهولة (قوله وعلى الاول) وهو التعيين مطلقا (الاقرب) صفة الاول (قوله ثم) اى فى البيع (قوله او عدمها) لعل الاولى العطف بالواو وتذكير الضمير (قوله وهنا) اى فى الوصية (قوله فصححناها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطحن حنطة) وكذا احضان يبيض لنحو دجاج ليتفرخ ودينج جلدها معنى (قوله حنطة معينة) الى قوله ويؤخذ منه فى النهاية لا قوله وقدير اعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى ولو اوصى له مرة (قول المتن وبذرها) بمجمة مخطه اى حنطة وصى بها وكذا يقدر فى بقية المعطوفات اه معنى (قوله وطبخ لحم) الى قوله بخلافه فيما مر فى المغنى

ان وقع قبل موت الموصى فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصى له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصى فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فتدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملكه الخلط يصير المختلطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصى له شريكا للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجودة ام لا شرح مر (قوله فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذنا الموصى باحدرقيقه فأتوا الا واحدا انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

وغيرها لان الوصية احسان وبر والمقصود تصحيحها فيما ذكره الموصى ما أمكن ومرفىا لو اوصى باحد رقيقه فلم يبق الا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطحن حنطة) معينة (وصى بها) أو ببعضها (وبذرها وعجن دقيق) وطبخ لحم وشيه وجعله

وهو لا يفسد قديدا (و غزل قطن) او جمعه حشو امام يتحد الموصى له بالكوب والقطن كما بحثه الاذرعى رحمه الله ويلحق به نظائره بشرط ان لا يزول اسم احد العينين بما فعله وجعل خشبة بابا وخبز فتيتا وعجين خبزا والفرق (٨١) بينه وبين تخفيف الرطب غير خفي لاذ هو يقصده

البقاء فهو كخيطة ثوب مقطوع او صى به وكقديد لحم يفسد ويفرق بين هذا وخبز العجين مع انه يفسد لو ترك بان التهيئة للاكل في الخبز اغلب واظهر منها في القديد (ونسج) غزل وقطع ثوب قيصا (مثلا) وبناء وغراس في عرصة رجوع ان كان بفعله او بفعل ماذونه سواء اسماء باسمه ام قال بهذا او بما في هذا البيت مثلا لا شعار ذلك كله بالاعراض هذا كله في المعين كما تقرر فلو او صى بنحو ذلك ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما نزل الملك لم يكن رجوعا لان العبرة بذلك ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع بمحله وقدير اعى تغيير الاسم كما اذا او صى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها او بفعل الغير فانه رجوع في النقص دون العرصة والاسم او بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكلية بخلافه فيما مر في نحو طحن الحنطة لانه يقال دقيق حنطة فلم يؤثر فيه لا فعله او فعل ماذونه والحاصل انه مع احد هذين يقدم المشعر بالاعراض اشعارا فويا وان لم يزل الاسم

الا قوله مالم يتحد الى وجعل خشبة وقوله سواء اسما الى لا شعار ذلك (قوله وهو لا يفسد) اى والحال ان اللحم بما لا يفسدان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يفسدان لم يجعل قديدا فان جمعه قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صون له عن الفساد اه كرى (قوله او جمعه حشوا) اى لفراس او جبة اه معنى (قوله وبين تخفيف الرطب) اى حيث لم يكن رجوعا عا ش سم (قوله مقطوع الخ) عبارة المغنى وبخلاف مالو خاط الثوب وهو مقطوع حين الوصية او غسله او نقل الموصى به الى مكان اخر ولو لم يعيد اعن محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذ لا اشعار لكل منها بالرجوع اه (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخيطة الخ اى فانه ليس رجوعا فيهما اه سم (قوله وكقديد لحم الخ) مل يلحق به شبيهه صونا له عن الفساد مده كما هو معتاد في بعض النواحي او لا يلحق به مطلقا بل هو كالخبز غرض التهيئة للاكل فيه اظهر او يفصل بين ان يطرد عرف الموصى به وان لا كل محتمل ولعل الثاني اقرب لا تلافهم الشئ ولتعليهم المذكور في الخبز اه سيد عمر (قوله واظهر منها في القديد) يفهم ان القديد تصدبه التهيئة للاكل وهو محل تامل فلعله على سبيل التناول اه سيد عمر (قول المتن وقطع ثوب الخ) وصيغة او قصار ته اه معنى (قوله ان كان الخ) اى الطحن وما عطف عليه (قوله سواء اسماء باسمه) اى حال الوصية به كقوله او صيت له بهذا الغزل الخ اه ع ش عبارة الكرى باز قال او صيت بهذه الحنطة مثلا اه (قوله ثم تصرف في جميعه) او هلك نهاية ومعنى (قوله وقدير اعى الخ) ولو عمر يستانا او صى به لم يكن رجوعا لان غير اسمه كان جمعه خانا او لم يغيره لكن احدث فيه بابا من عنده فيكون رجوعا اه معنى (قوله ثم انهدمت في حياته) ولا اثر لانهدما بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار يومئذاه معنى (قوله او بفعل الغير) اى بغير اذن الموصى (قوله او بفعله) اى او فعل ماذونه (قوله لزوال الاسم الخ) قديقا زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة ايضا فمما سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية اه سم عبارة المغنى وهدم الدار المبطل لاستمرار رجوعه في النقص من طوب وخشب وفي العرصة ايضا الظهور ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانهدما ولو بهدم غيره يبطلم في النقص لبطلان الاسم لا في العرصة والاسم لبقائهما بحالهما هر هي سالمة عن الاشكال (قوله وله انه) اى الشان مع احد هذين اى فعله او فعل ماذونه يقدم اى الرجوع (قوله وخرج بالبناء والغراس الزرع) اى فلا يكون رجوعا اه ع ش (قوله لضعف اشعارهما الخ) اى فلا يكون رجوعا لضعف الخ (قوله بالمعنى السابق) اى بان يجر مرار اولو في دون سنة وحينئذ فيقوى شبهه بالغراس الذى يراد بابقاؤه ابدا اه ع ش (قوله ومر) اى في شرح او هذا لوارثي (قوله انه لو او صى بشئ) الى قوله فان كانت الوصية الاخرى بالمعنى (قوله شرك بينهم) عبارة المغنى والاسم لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التشريك فيشرك بينهم ولو او صى لزيد بمائة ولعمرو بمائة ثم قال لا خراشركتكم معهما اعطى نصف ما يديهما اه (قوله لان الجملة اثنان الخ)

اشار لذلك بل قديقا ما هنا اولى بعين الباقي للوصية بما هناك (قوله كما بحثه الاذرعى) عبارة القوت ولو حشا بالقطن فراسا او جبة رجوع في الاصح قلت ويحب القطع به في حشو الجبة الا ان يكون قد او صى بالفراس والجبة للموصى له بالقطن فلان الظاهر انه قصد اصلاحها اه (قوله والفرق بينه وبين تخفيف الرطب) اى فانه رجوع (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخيطة اى فانه ليس رجوعا فيهما (قوله لزوال الاسم عنه الخ) قديقا زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة ايضا قياسي سابق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية (قوله لانه يقال دقيق حنطة الخ) قديقا ويقال هنا نقص دار لان يقال الدقيق

(١١ - شروانى وابن قاسم - سابع) ومع عدمهما لا ينظر لالزوال الاسم بالكلية فتامله وخرج بالبناء والغراس الزرع وبقطع الثوب لبسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقاء اصوله اى بالمعنى السابق في الاصول والثمار فيما يظهر ثم رايت في كلام الاذرعى ما يفهمه كان كالغراس ومرانه لو او صى بشئ لزيد ثم لعمرو وشرك بينهما لان الجملة اثنان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما باتى



عن الشيخين خلافاً من وهم فيه زاعمان محل التشريك هنا هو محل الرجوع نظير ما يأتي عن الاستوى فان رد احدهما اخذ الاخر الجميع بخلاف ما لو اوصى به لهما ابتداء فرد احدهما يكون النصف للوارث دون الآخر لانه لم يوجد له الا النصف افعالوا وصى بهما لهما احدثتم بنصفها الآخر كانت اثلاثا للاول ثلثاها وللثاني ثلثها وزعم الاستوى ان هذا غلط وان الصواب انها ارباع بناء على ان محل التشريك هو محل الرجوع وهو الغلط كما قاله البلقي لان المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بان يضاف احد المالين الآخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا معن مال ونصف مال  
يزاد النصف على الجملة بصير  
معنا ثلاثة تقسم على النسبة  
لصاحب المال الثلثان ولصاحب  
النصف الثلث فان كان الوصية  
للاخربا الثلث كان له الربع  
وفي الاولى لو رد الثاني  
فالسكل للاول او الاول  
فالنصف للثاني ووقع الشارح  
خلاف ذلك وهو تحريف  
ولو اوصى له مرة ثم مرة  
تاتي هنا في التعدد والاتحاد  
ما مر في الاقرار كما اشار اليه  
بعضهم ويرد عليه مالو  
اوصى بمائة ثم خمسين ليس  
له الا الخمسون لاتضمن الثانية  
الرجوع عن بعض الاولى  
ذكره المصنف واخذ منه  
بعضهم انه لو اوصى بثلاث لزيد  
ثم بثلاث له ولعمرو وتناصفاه  
وبطلت الاولى ويؤخذ  
منه ايضا انه لو اوصى لزيد  
بثلث ماله ثم اوصى ثانيا  
لعمرو بثلث غنمه ولزيد  
الاول بثلث نخله ولم يتعرض  
لباقى الثلث ان زيدا ليس له  
الثلث النخل وبطلت وصيته  
الاولى لان الثانية اقل منها  
والحاصل ان محل قولهم لو  
وصى ازيد بشيء ثم اوصى  
به لعمرو وتناصفاه مالم يوص

أى جملة الوصية اثنان من العدد فالوصى به ايضا اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة النصف وقوله  
 ما ياتى الخ اراد به قوله ولو اوصى بها واحد ثم يصفها الخ اه كرى اى وكان الاولى عزوه هناك اليهما كما  
 فعل النهاية والمغنى لتظهر هذه الحوالة وقوله الا تى على قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو محل الرجوع)  
 وهو النصف الثانى سم وعش (قوله فان رد احدهما الخ) تفريع على قوله فهو على طبق ما ياتى الخ (قوله  
 ولو اوصى بها) اى بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقة العول الخ)  
 وقد ذكرها الشيخان فى القسم الثانى فى حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المعتمد المنقول  
 فى المذهب ما ذكره عملا بطريقة العول التى نص عليها الشافعى فى الام واختارها ابن الحداد اه قال  
 الرشيدى قوله طريقة العول اى لا طريقة التداعى التى بنى عليها الاسنوى كلامه اه (قوله بان يضاف احد  
 المالين الخ) اى بان يفرض مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك  
 المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثالث وقوله معناه مال ونصف الخ فالمال اثنان لانه يخرج النصف ويخرج  
 النصف اثنان فالنصف واحد فاذا ضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثة وهو المارد من قوله يزداد النصف  
 الخ اه كرى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معناه مال وثالث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم  
 المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلاثة اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله وفى  
 الاولى) اى فى مسئلة الوصية للاخر بالنصف (قوله تاتى هنا فى التعدد الخ) اى فان لم يختلفا جنسا ولا صفة  
 فوصية واحدة والا فثنتان اه عش (قوله ما مر فى الاقرار) اى من التعدد حيث وصفهما بصفةتين مختلفتين  
 والاتحاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه  
 بما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاتحاد خاصة لا فى كل الاحكام وما ورد عليه من العور المذكورة  
 الحكم فيها الاتحاد فى الباين غاية الامر ان الوصية تكون بالاقول والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فتأمل اه  
 رشيدى (قوله لو اوصى بمائة ثم الخ) وان اوصى لخمسين ثم بمائة فائة لانها المتبقية ولو وجدنا الوصيتين  
 ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتبقين وهو خمسون لاحتمال تأخر الوصية بها مغنى واسنى (قوله ليس له) اى  
 الموصى له اه عش (قوله بثلثه) اى ثلث ماله مثلا وقوله ثم بثله اى ثلث ماله وقوله تناصفا اه الثالث  
 اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب المقيس عليه ان يقول وكان رجوعا فى بعض الاولى وهى نصف  
 الثلث فتأمل اه رشيدى (قوله وصيته الاولى) اى وصيته لزيد بثالث ماله (قوله ما لم يوص الخ) خبر ان محل  
 الخ (قوله ولو اوصى لزيد بعين) الى قوله لا يقال فى النهاية (قوله كان لعمرو ربهما) اى مع ثلث  
 غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشيخين) يعنى بقوله المار ولو اوصى بها واحد ثم يصفها الخ (قوله  
 على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال معناه مال وثالث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب  
 الثلث له الربع لانه ربع المال وثلاثة اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله اخذ الموصى له) وهو زيد  
 به اى العين والجارة تتعلق بالموصى له وقوله نصفها مفعول اخذ وقوله والاخر هو عمرو وعطف على الموصى  
 له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل الخ) اى فاذا كانت قيمة العين عشرة وثلث

هو كل الحنطة والنض ليس كل الدار (قوله هو محل الرجوع) اي وهو النصف (قوله ما لواضي مائة

زيد ثانيا بما هو اقل من حصته في الاولى والابطاط في الحصة ولم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعود للورثة عشر  
لا لعمر وكما هو واضح ولو اوصى ازيد بدين ثم لعمر ووبثا ماله كان لعمر ورابعها لانها من جملة اهل الموصى له بثلته فهو كما لو اوصى  
لا انسان بعين ولا آخر بثلته فيكون الاخر ربعها على قياس ما مر من الشيخين لا يقال قياس ما قرر عن المصنف في المائة ثم خمسين من ضمن  
الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان الذين ازاوت الثالث اخذوا الموصى له بها نصفها والاخر ما سواي نصف الثالث وان كانت اقل او  
اكثر وزع الثالث على قيمتها و قدر الثالث واحد على كل منيخه لانا نقول ضمن الرجوع انما هو في وصية لواحد كما هو فرض ضرورة المصنف

واما في غير ذلك فلا يضمنه وانما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيهما بما مروا وبذلك افتاء شيخنا فيمن اوصى لانسان بشور ولاخر  
بجمل ولاخر بنصف ماله ولاخر بثلث ماله بان لذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى فيهما لان  
كلام الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحينئذ للموصى له بالنصف (٨٣) من كل منها ثلاثة اجزاء من احد عشر

وبالثلث جزان من احد  
عشر ولكل من الموصى له  
بالثور والجل ستة اجزاء  
اي لانيك تزيد على وصية  
كل ثلثها ونصفها وهما من  
سنة خمسة فزدهما عليها  
تصير الجملة احد عشر دلي  
قياس ما مر عن الشيخين  
(فصل في الايصاء) وهو  
كالوصاية لغة يرجع لما  
مر في الوصية شرعا في اثبات  
نصف مضاف لما بعد الموت  
فالفرق بينهما اصطلاح  
فقهي (يسن) لسلك احد  
(الايصاء) عدل اليه عن  
قول اصله الوصاية لانه ابعد  
عن لفظ الوصية فيتضح به  
عند المبتدئ الفرق اكثر  
(بقضاء الدين) الذي لله  
كازكاة او الادى ورد المظالم  
كالغصوب واداء الحقوق  
كالعوارى والودائع ان  
كانت نائمة بفرض انكارها  
الورثة ولم يردها حالا ولا  
وجب أن يعلم بها غير وارث  
ثبت بقوله ولو واحد اظهر  
العدالة او يردها حالا خوفا  
من خيانة الوارث ووضح  
ان نحو المغصوب لقادر على  
رده فورا لا تخيير فيه بل  
بتعين الرد ويظهر الا كنفاء  
بخطه بها ان كان في البلد  
من يشبه لانهم كما كفوا

عشرون يوزع العشرون على الثلاثين فيحصل لقيمة العين ثلث العشرين وثلث ثلثها فيعطى زيد ثلثا العين  
وعمر وقد مر مثل ما زيد بقيمة الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقد نصف مال زيد بقيمة الثلث (قوله  
فعمل فيهما) اي في الوصيتين المارتين بقوله ولو اوصى ازيد بعين اخ (قوله) بان لذي النصف نصف جميع  
المال اخ) اي على فرض اجازة الورثة او على مقتضى الوصية في نفسها تامل (قوله حتى فيهما) اي  
في الثور والجل (قوله لان كلا اخ) تعليل للغايتين (قوله من كل منهما) اي الثور والجل (قوله على وصية  
كل) اي من الثور والجل اه مم (قوله وهما) اي ثلث ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة اي  
وهي قيمة الثور وقيمة الجل والجار والمجروز حال من هما على مذهب سيدييه وقوله خمسة خبر وهما قوله  
فزدهما اي الثلث والنصف اللذين هما خمسة عليها اي الستة

(فصل في الايصاء) (قوله في الايصاء) اي وما يتبع ذلك كتصديق الولي اخ اه ع ش (قوله وهو  
كالوصاية) الى قوله قال ولا لمن يخاف في النهاية الا قوله وكان سبب اغتفار الى وللمشترى من نحو وصى (قوله  
لما مر) اي من انها الايصاء اخ اه ع ش (قوله فالفرق بينهما) اي الايصاء والوصية (قوله لانه) اي  
الايصاء (ورد المظالم) وقوله واداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العوارى  
(قوله ان كانت) اي المظالم والحقوق والدين (قوله ثابتة) اي بها شهود (ولم يردها حالا) لا يلايم هذا مع  
قوله او يردها حالا المذكور في ذيل والافسكان ينبغي اسقاطه (قوله ولو واحد اظهر العدالة) لا يلايم قوله  
ثبت بقوله ولا يلايم سياقه الا في اه سيد عمر (قوله ووضح ان اخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب  
بدينه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله ان كان في البلد) ومثل البلد ما قرب منها كما يرشد  
اليه قوله نعم من باقليم اخ فالمدار على كونه محل يمكن الاثبات فيه بالخطا والشاهد واليدين وقوله من اثبتته اي  
ثبت الحق بخطه كالما لكاه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله من يشبه ينبغي ان زاد من يعرف خطه وقوله  
يشبه كانه من باب الحذف والايصال اه (قوله من باقليم) لو قال يولد لسكان اولى قيا يظهر لما في الا كفاء  
به في الاقليم من المشقة اه سيد عمر (قوله وانما صحت) اي الوصايا اه رشيدى (قوله في نحو رد عين) اي  
مودعة مثلا عبارة الكردى اي معينة مغبوبة اه قال ع ش ومثل العين دين في التركة جنسه كما ياتى عند قول  
المصنف لم ينقر داخل اخ (قوله وفي دفعها اخ) اي العين الموصى بها الى الموصى له اه كردى (قوله والوصية  
بها لمعين) جملة حالية سيد عمر وع ش اي من ضمير دفعها (قوله ودفعها اخ) اي فلو تلفت في يده ضمنها طلقا  
ليكن ياتى ان المعتمد اباحة الاقدام خلافا لما بحثناه وهو قد يقتضى عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من جواز  
الاقدام عدم الضمان لجوازه ان تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه ع ش (قوله وذلك) اشارة الى ما ذكر في  
المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث اخ الاولى ترك وذلك قد تدبر اه اي  
ليتملق قوله لان الخ بقوله وانما صحت الخ وقوله وليطالب الخ وقوله لتبقى الخ معطوفان على قوله لان الوارث  
فهو من فوائد محنتها فيها ذكر اه رشيدى (قوله ولتبقى تحت يد الموصى) معتمد اه ع ش (قوله  
لا الحاكم) فلوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يضمن او لا فيه نظر اه ع ش (قوله لو غاب مستحقها) كانه

ثم خمسين ليس له الا خمسون) اي بخلاف ماله اوصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله على وصية كل) اي  
من الثور والجل

(فصل في الايصاء) (قوله ووضح ان نحو المغصوب اخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه

بالواحد مع أنه وان انضم اليه يمين غير حجته عند بعض المذاهب انظر المنبر اه حجة فكذا الخط نظر لذلك نعم من باقليم بتعذرية من ثبتت  
بالخط او قبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى منه بذنيك (وتففيذ الوصايا) ان اوصى بشيء وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها حالا  
والوصية بها لمعين وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردى  
وذلك الوارث قد تخفيها او يتلفها وليطالب الوصى الوارث بنحو رد هاليبرا الميت ولتبقى تحت يد الموصى لا الحاكم لو غاب مستحق

مفروض في غيبته مع قبوله وإلا لثاني فيه اختلاف كلامي ابن الرفعة والسبكي كما هو واضح اه سيد عمر اقول  
قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للوصي لا الحاكم وقد يدعى دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله)  
وكذا لو تعذر قبول الموصى له) اي يطالب الوصى الوارث بالعين الموصى بها عند تعذر قبول الموصى له بنحو  
غيبته في اخذها الوصى ليحفظها الى حضور الموصى له فان قبل سلمها له وان رددتها الوارث اءش (قوله)  
على ما بحثه ابن الرفعة) معتمد اءش (قوله ومعنى قوله) اي السبكي (قوله فكان له) اي الوارث دخل  
فيمن تبقى الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث او لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الوصى  
له اذ قبل لتبين انه انفق على ملك غيره او لا فيه نظرو ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل  
لا رجوع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الموصى له ليعلم حاله هل يقبل ام لا اءش اقول تقدم في الماتن  
ويطالب الموصى له بالنفقة ان توفى في قبوله ورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة  
للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث اءش مقتضى كلام المصنف المذكور انه لا تجب  
النفقة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو انفق فيها يرجع بها على  
الموصى له اذ قبل الوصية وان لم يرفع الامر الى الحاكم مطلقا فليراجع (قوله ولو اخرج الوصى الخ) قضية  
التقييد بالموصى ان غيره اذا اخرج من ماله ايرجع لا يجوز له اخذ بدل ماصرفه من التركة وان كان وارثا  
فطريق من اراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له ان يستاذن الحاكم بكتفه له فانه يقع كثيرا اءش  
(قوله الا ان اذن له الحاكم الخ) صريح هذا الصنيع ان اذن الحاكم بكتفه في الرجوع اذ صرف من ماله  
وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر انه غير مراد كما يدل عليه قوله الاتي كما هو قياس نظائره  
اذ هو على هذا الوجه ليس على قياس النظائر ويصرح به ماسياقي فيما لو اوصى ببيع بعض التركة  
واخراج كفته من ثمنه من ان اذن الحاكم انما يفيد عند التذمم قال عقبه نظير ما تقر اذ هذا هو الذي اراده  
بما تقر كما هو ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر اه رشيدى (قوله فاشهد بنية الرجوع)  
ظاهرة وان كان في الورثة من هو محجور عليه بصب او جنون او سفه اءش (قوله ببيع بعض التركة)  
ظاهرة ان كان غير معين بان قال يبيعوا بعض تركتي وكفتوني منه فليراجع اه رشيدى (واخراج كفته)  
اي مثلا (قوله فاقترض الوصى دراهم الخ) ظاهره ولو كان وارثا ويمكن الفرق بين هذه وما قبلها بانه هنا المعين  
للكف عينا وعلقه بخصوصها كان ذلك اكدم بالوقال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثلا فغالب على الوصى  
حيث خالف غرض الوصى فالزم بقضاء الدين من ماله ولو وارثا بخلاف ذلك فانه المالم معين له فيها جهة كان  
الامر اوسع فصوره مع الوارث لقيامه مقام مورثه في اجلة اءش وشرو هذا كالمصريح في اعتبار التعين واهله ليس  
بقيد كما يشير اليه قوله فغالب عليه حيث خالف الخ وما الى الية الرشيدى كما هو انفاو عبارة قسم من العباب ولو قال  
اجعل كفتي من هذه الدراهم فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد  
الوارث بدله من نفسه لم يمنعه الموصى اه (قوله امتنع عليه البيع الخ) هل ياتي ما ذكر فيما لو اوصى بتجهيزه

الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا (قوله والاتولى) ظاهره وان وجد وارث لكن قول العباب الاتي  
مطالبة الورثة بالفعل يدل على ان الوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال اجعل كفتي من هذه الدراهم  
فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد الوارث بدله من نفسه لم يمنعه  
الوصى وان اراد بيع بعض لذلك واراد الوصى ان يتعاطاه فايهما الحق وجهان اه فانظر قوله فايهما  
احق هل يشكل على قوله الوصى بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل او باعطائه التركة  
ليفعل فان باع فلا مراجعة بطل فان غابوا اتجه مراجعته للقاضي لياذن له فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة  
فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون احق الا ان يستثنى هذا او يكون ذاك  
على الوجه الاخر ولعل الاوجه ان يجاب بانه انما وجبت مراجعته لاحتمال ان يريد امساك التركة  
والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال لجاز الاختلاف في الاحق منهما

وكذا لو تعذر قبول الموصى  
له بها على ما بحثه ابن الرفعة  
وقال السبكي هي قبل القبول  
ملك للوارث فله الامتناع  
من دفعها للوصى في اخذها  
الحاكم الى ان يستقر  
امرها ومعنى قوله ملك  
لوارث اي بفرض عدم  
القبول فكان له دخل  
فيمن تبقى تحت يده والذي  
يتجه فيما اذا اوصى للفقراء  
مثلا انه ان عين لذلك وصيا  
لم يكن للقاضي دخل فيه الا  
من حيث المطالبة بالحساب  
ومنع اعطائه من لا يستحق  
والاتولى الصرف هو اوثاب  
ولو اخرج الوصى الوصية  
من ماله ليرجع في التركة  
رجع ان كان وارثا والا فلا  
اي الا ان اذن له الحاكم او  
جاء وقت الصرف الذي  
غيته الميت وفقد الحاكم  
ولم يتيسر بيع التركة  
فاشهد بنية الرجوع كما هو  
قياس نظائره وسياتي ما  
يؤيده ولو اوصى ببيع بعض  
التركة واخراج كفته من  
ثمنه فاقترض الوصى دراهم  
وصرفها فيه امتنع عليه  
البيع ولزمه وفاء الدين  
من ماله ومحله فيما يظهر  
حيث لم يضطر الى الصرف  
من ماله

ولا كان لمحمد مشترى رجوع ان اذن له حاكم او فقدده واشهد بنية الرجوع نظير ما تقرر ولو اوصى بقضاء الدين من عين بتعويضها فيه وهي تساويه او تزني وقيل الوصية بالوادكها وظاهر او من ثمن اثنين فليس الورثة امساكها ومنه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الحاكم وبحث صحته اذا تمت ففرق مالى عليك من الدين للفقراء فيكون وصيا ومرا آخر الوكالة ما يصرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلاؤه كما قدر ان المعمرين وكلاؤه في اذن الاجير للمستاجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من استيلاء (٨٥) نحو قاض بالقبض منه ثم اقباضه وان

كان هو القياس لان الغالب في القضاة ونحوهم الحيانة لاسيما في الصدقات وقد قال الاذرعى عن قضاة منة وهم احسن حالا من بعدهم انهم كقريبي عهد بالاسلام وللمشترى من نحو وصى وقيم ووكيل وعامل قراض ان لا يسلبه الثمن حتى تثبت ولايته عند القاضي قال القاضي ابو الطيب ولو قال ضع ثلثي حيث شئت لم يحز له الاخذ لنفسه اى وان نص له على ذلك لاتحاد القابض والمقبض قال الدارمى رحمه الله ولا لمن تقبل شهادته له اى الا ان ينص له عليه لمستقل اذ لا اتحاد ولا تهمة حينئذ قال ولا لمن يخاف منه اى ولم يوجد فيه شرط الاعطاء ولا فلاوجه لمنع اعطائه ولو خوفامنه قال ولا لمن يستصلحه وكان مراده انه غير صالح فيه عطيه لثالثه حتى يبقى صالحا وفيه نحو ما قبله وهو انه ان وجد فيه شرط الاعطاء جاز مطلقا

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد يصرف فيه او لا وقياس ما هنا الاول فليراجع (قوله كان لمحمد مشترى) اى او خيف تغير الميث لو اشتغل بالبيع اه ع ش (قوله بتعويضها فيه) اى الدين (قوله وقيل الوصية بالزائد) ينبغي ان يتأمل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جنسه لا بد من صيغة من الطرفين كما هو ظاهر فان كان المراد بالقبول ما ذكر فلاوجه لتخصيصه بالزيادة وإن كان قبولا اخر فواجه الاحتياج اليه لانها عاوبة في ضمن معاوضة فليتأمل اه سيد عمر وهو وجه (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ) ومثله ما لو لم يقبل الموصى له العين التي اوصى بتعويضها اه ع ش (قوله وكان سبب اغتفار الخ) لم لا يقبل اغتفر واذلك او سيعا في حصول الثواب وإن كان خلاف القياس كما خالفوه هنا في مسائل عديدة لذلك اه سيد عمر (قوله استيلاء نحو قاض الخ) قضيته انه لو امن قاض تلك البلدة لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلاقة صادق بذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان الملحوظ في التعليل الشأن والغالب كما اشار اليه الشارح (قوله لم يحز له) اى وله الصنف لمن شاء وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصى وغيره وليس له ان يدفع منه شيئا للورثة الموصى كآمر ومثله اى الوصى المطلق الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له اى للموكل عين لي ما اخذته ويميزه ويدفعه له اه ع ش (قوله اى وان نص الخ) محل تأمل ولم لا يقتصر كما اغتفر فيما مر انفا سيما على التوجيه الثاني فان الذى يفهم من سياق كلامهم هنا وجه المنع التهمة لا غير وهي منتفية بالتعيين سيما مع تعيين المقدار اه سيد عمر (قوله على ذلك) اى الاخذ لنفسه اه ع ش (قوله عليه) اى الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ (قوله لمستقل) عبارة النهاية بمستقبل بالباء قال ع ش اى بقدر مستقل اه (قوله قال) اى الدارمى (قوله ولو اخر فامنه) اى ولو كان الاعطاء له خوفا منه (قوله وهو) اى نحو ما قبله وقوله مطا اى قصد صلاحه او لا (قوله او عدمه) الاولى الاخضرار والى (المجانين) الى المتن في المفتى والى قوله واخذ منه ابن الرفعة في النهاية (قوله ولو مستقلا) اى بان كان الايصافى حق الحمل فقط كرى وع ش (قوله ويدخل) فى الايصاء ولا ولده (قوله تبعاعلى الاوجه) فعلم صحة الايصاء على الحمل الغير الموجود عند الايصاء تبعا اه سم (قوله وجوبه فى امر نحو الاطفال الخ) اذالم يكن لهم جداول للولاية اه معنى (قوله انه يلزمه) اى على الاباء اى الاصل (قوله حفظ ما لهم) اى الموجود بان آل اليهم بطريق من الطرق وما يؤل اليهم منه بعد موته اه ع ش (قوله تعيين) هل الحكم كذلك وإن كان بصيغة اوصى عنى احد هذين او محله فى غير ذلك اخذا بما مر فى الوصية بلفظ ادفعوا هذا لاحدهذين ولعل الثانى اقرب ثم رابت قوتهم الا فى قوله الوصية اوصى عنى بتركتى الى من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة ما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله ولا يرد) اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة الرشيدى اى لا يرد على اشتراط التكليف ووجه ورود ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش وهو انه جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم لما يظهر الورود لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياق ان الشرط لما يعتبر عند الموكل وحينئذ فالورود فيه خفاء لان الموصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون انتهى (قوله تبعاعلى الاوجه) فعلم صحة الايصاء على الحمل الغير الموجود عند الايصاء تبعا (قوله ولا يرد)

عدمه لم يحز مطا (والنظر فى امر الاطفال) والمجانين والسفهاء وكذا الحمل الموجود عند الايصاء ولو مستقلا كما اقتضاه كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد الايصاء على اولاده تبعاعلى الاوجه كفى الوقف وبحث الاذرعى وجوبه فى امر نحو الاطفال الى ثقة مامون وجهيه كاف اذا وجده وغلب على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلاء خائن من قاض او غيره على اموالهم وفى هذا ذهاب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بما قدر عليه بعد موته كفاية حياته واركانه اربعة موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصى) تعيين (توكليف) اى بلوغ وعمل لان غيره لا يلى امر نفسه فغيره اولى وسيد ذكر انه لو اوصى لفلان حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصى جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المنجز وذاك إيصاء معلق (وخرية) كاملة ولو مالا كدبر ومستولدة فلا يصح لمن فيه ريق اللوصى أو لغيره وإن أذن سيده لأن الوصاية تستدعي فراغا وهو ليس من أهله وأخدمته إن الرفعة تمنع الإيصاء لمن أجز نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أنه له حينئذ الانابة لأنه لا أن عاجز وذلك (٨٦) لأن الاستنابة تستدعي نظرا في النائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق إجماعا لأنه ولا ية ولو وقع نزاع في عدالته اشترط ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز لمن لا يهتدى إليه لفسفه أو هرم أو تغفل إذ لا مصلحة فيه ولو فرق فاسق مثلا ما فوض له تفريقه غرمه وله استرداد بدل ما دفعه من عرفه لتبين أنه لم يقع الموضع فان بقيت عين المدفوع استردده الفاضى وأسقط عنه من الغرم بقدره كما هو ظاهر ومراعاة للمستحق لعين الاستقلال باخذها وللأجنبي أخذها ودفعها إليه فها هنا في غير ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لتهمة نعم إن كان المسلم وصى ذى فوض إليه وصاية على أولاده الذميين جاز له إيصاء ذمى عليهم على ما يحسنه الأسوى ورده ابن العباد وتبعوه بان الوصى يلزمه النظر بالمصلحة الرجحة والتفويض لمسلم أرجح في نظر الشرع منه لذمى فالوجه تعين المسلم هنا أيضا إن وجد مسلم فيه الشروط يقبل ولا جاز الذمى الذى فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل

كقفا تامل اه رشيدى (قوله لانه) أى ما هنا وقوله وذاك ما سيذكره (قوله كاملة) الى قوله ولا يردعاه في المغنى (قوله ولو مالا) أى بان يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من مثيله فليس المراد مطلقا المالية الصادقة بغير ما ذكر اه رشيدى اقول ما باقى في الشارح والنهاية والمغنى واللفظ لهو تعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي وريق ثم استكملها عند الموت صح اه هذا ظاهر في أن المراد مطلقا المالية فليراجع (قوله لمن فيه ريق) أى ريق لا يزول بموت الموصى كما يعلم مما قبله اه رشيدى قد تقدم ما فيه (قوله وأخذ منه ابن الرفعة الخ) اقره المغنى أيضا ورددته النهاية فقال وما أخذه ابن الرفعة منه من منع الإيصاء لمن أجز نفسه الخ مردود ببقاء اهليته وتمسكه من استنابة ثقة يعمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب اه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض أن شغله يمنع النظر أيضا فلا وجه للتوقف وإلا فهو خلاف الفرض اه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاستنابة بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من حارم المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه ع ش (قوله ولو ظاهرة) وفاقا للمغنى ولبعض نسخ النهاية قال ع ش قوله ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزبائدى تبع فيه المروى والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذكور قبيل كتاب الصلح اه وقول الزبائدى الباطنة أى التى تثبت عند القاضي بقول المازكى وقوله أيضا مطلقا أى وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أى للنهية وعدالة باطنية وهى موافقة لما فى الزبائدى اه (قوله فلا تصح لفاسق) إلى قول المتن وإسلام في النهاية (قوله لفسفه الخ) أى أو مرض اه مغنى (قوله ولو فرق فاسق الخ) أى فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافى ما مر في قوله وإنما صححت الخ كأنه عليه بقوله ومر الخ ثم الكلام في الوصية المألود دفع شخص في حياته شيئا لفاسق علم فسقه واذن له في تفريقه ففرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداد به ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله بدل ما دفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أى فيما لو اتلف أحد بعض الموصى به في يد الموصى الفاسق مثلا هو أو القاضى أو كل منهم ألم أرفيه شيئا ولعل الثاني وجه اه سيد عمر (قوله فان بقيت عين المدفوع) أى في بد من أخذ من فرق اه ع ش (قوله وأسقط الخ) أى أورد له منه بقدره إن كان قد أخذه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله عنه) أى الفاسق (قوله ومر) أى في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فها هنا) أى من الغرم والاسترداد اه رشيدى (قوله فلا تصح من مسلم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغنى لإقوله أى أن وجد إلى وأخذ (قوله وأخذ من التعليل المذكور الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من التعليل المذكور) يعنى قوله بان الوصى يلزمه الخ اه رشيدى (قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بما مع أن كلامهما يلزمه رعاية المصلحة الرجحة في الشرع نهاية ومغنى (قوله ونحوه) من المعاهد والمستامن اه مغنى (قوله ولو حريا) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في النهاية لإقوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء الحرى إلى حرى سم على حج وهو ظاهر لأن الحرى لا بقاء له اه ع ش (قوله ويشترط أيضا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله

أى من حيث جعل ابنه وصيا قبل بلوغه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب (قوله نعم إن كان المسلم الخ) ينبغى أن يكون التعبير بالمسلم احترازا عن الذى فله الإيصاء إلى ذمى كالموصى الأصل (قوله وأخذ من التعليل الخ) اعتمده مر (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء

المذكور أنه لو كان لمسلم ولد بالغ ذمى سفيه لم يجز أن يوصى به إلى ذمى وفيه نظر والفرق بين الأب والوصى وذكر الإسلام أى بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذمى) أو نحوه ولو حريا كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمى) أو معاهدا ومستامن فيما يتعلق بأولاد الكفار بشرط كون الوصى عدلا في دينه كما يجوز أن يكون وليا لأولاده وتعرف عدالته بتواترها بن أرفين بدية أو بإسلام عارفين وشهادتهما بشرط أيضا أن لا يكون الوصى عدوا للوصى

عليه اى عداوة ذنوية فاخذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصر اتي ليه ودى وعكسه مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعدو كون ولد العدو عدو اعموع ويمكن تصويره بان يكون عرف من الوصى كراهتهم الموجب او غيره على ان اشتراط عدالته تغني عن اشتراط عدم عداوته نظير ما ياتي في ولى الذكاح المجبر لكن ما اجبت به عنه ثم لا يتاق هنا قنامله فانه غامض والعبرة في هذه الشروط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فقدما قبله ولو عند الوصية وهل يحرم الايضاء (٨٧) لنحو فاسق عندها لان الظاهر استمرار فسقه

الى الموت فيكون متعاطيا  
لعقد فاسد باعتبار المال  
ظاهرا اولا يحرم لانه لم  
يتحقق فساد الاحتمال  
عدالته عند الموت ولا اثم  
مع الشك كل محتمل وبما  
يرجح الثاني ان الموصى قد  
يترجى صلاحه لو ثوق به  
فكانه قال جعلته وصيا  
كان عدلا عند الموت وواضح  
انه لو قال ذلك لا اثم عليه  
فكذا هنا لان هذا مراد  
وان لم يذكر وياتي ذلك في  
نصب غير الجد مع وجوده  
بصفة الولاية لاحتمال  
تغيرها عند الموت فيكون  
لن عينه الاب لو ثوق به (ولا  
يضر العمى في الاصح) لان  
الاعمى كامل وبمكته التوكيل  
فيما لا يمكنه وبمكته الاذرعى  
امتناع الوصية للآخرس  
وان كان له اشارة مفهمة  
ونظر غيره فيه وتوجه الصحة  
فيمن له اشارة مفهمة اذا  
وجدت فيه بقيه الشروط  
(ولا تشترط الذكورة)  
اجماعا (وام الاطفال)  
المستجمعة للشروط عند  
الوصية و قول غير واحد عند  
الموت عجيب لان الاولوية

اى عداوة ذنوية) اى فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان محله حيث لم تلزم الذنوية فان انفكا كما عنها  
نادر اذ الغالب على من هو في اسر الطبيعة انه يساء بما يسر عدوه الدينى ويسر بما يساء به فحققت الذنوية  
ايضا هذا ولو استثنى من يدعول بدعته لكان حسنا لانه يخشى منه الفساد دينه الذى هو اضر من الفساد دنياه  
اه سيد عمر (قوله فاخذ الاسنوى منه) اى من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محل  
الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة  
(قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فاستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها  
كذا افاده الفاضل المحشى وهو عجيب مع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة  
المحشى فاقى رايته في اصل الشارح، المحقة بخطه اه سيد عمر وقد دفع العجب بان الصغرى تشمل حالة التمييز  
الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ خبره بمنزوع (قوله على ان اشتراط عدالته يغني الخ) لو اغنى شرط  
العدالة عنه لما اطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيد عمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في الفاسق  
اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت او يكفي كونه عدلا عنده وان لم تحض المدة المذكورة فيه فنظر والثاني هو  
الا قرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا اراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه ع ش اقول وقد  
يفرق بين التصرف المالى وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلته وصيا الخ) وقد يقال فرق  
بين ما لو قال وصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا سقطه واقتصر على قوله وصيت لزيد بانه اذا صرح بقوله ان  
كان عدلا وقت الموت اشعر ذلك بترده في حاله فيحمل القاضى على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو  
سكت عنه فانه يظن من ايضائه له حسن حاله وبما خفيت حاله عند الموت على القاضى فيغتر بتفويضه الامر  
له فيسلبه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت حملا له على المنازعة بعد الموت فربما دى الى افساد التركة  
اه ع ش (قوله وياتي ذلك) اى نظيره (قوله فيكون) اى الايضاء (قوله لان الاعمى) الى قوله و قول غير  
واحد في المغنى الى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهمة) ظاهره وان اختص بفهمها  
الفتنون وينبغي تخصيصها بما اذا فهمها كل احد لتكون صريحة اه ع ش (قول الماتن وام الاطفال الخ)  
وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه فنظر والظاهر انها كذلك لانها اشفق من الاجانب وظاهر كلام  
لروض في باب الفرائض بشملها اه ع ش (قوله تصحيح ما قالوه) اى عند الموت (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة  
الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثنى من هذه الشروط لمزيد شفقها على نحو الاب اه سم  
(قوله من وجوده) اى الاستجماع للشروط (قوله مطلقا) اى بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على  
ان ذلك) اى انها اولى مطلقا (قوله لانها ان استجمعت الشروط) اى عند الموت وقوله وجبت توليتها ان اراد  
وان لم يرض اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطخرى المرجوح في المذهب وان اراد ابقاء وصايتها فلا يتم  
التطبيق لظهور محقق الاولوية حيثنذ هو تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)  
الحرى الى حرى (قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فليست تصحب لان الاصل  
والظاهر بقاؤها (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثناة

الاتية لما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما عند الموت فتمين ان المراد انها كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط فالاولى ان  
يرضى اليها والا فلا فان قلت لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت لا يمكن تصحيح ما قالوه بان  
يرضى اليها وانما على استجماع الشروط عند الموت قلت لو كان هذا المراد لم يحتج لقولهم المستجمعة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص  
على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال انها اولى مطلقا ثم ان استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها ولا فاعلا على ذلك  
لو قيل لم يحسن ايضالهم وجود محقق الاولوية حيثنذ لانها ان استجمعت الشروط وجب توليتها ولا لم يحز وتزوجها لا يبطل وصايتها



إلا أن نص عليه المرحى إن أبطال حضانته بشرطه (أولى) باسناد الوصية إليها وبتفويض القاضى حيث لا وصية أمرهم إليها (من غيرها) لأننا اشفق عليهم قال الأذرى وإنما يظهر كونها أولى أن ساوت الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح النامة (وبنعزل الوصى) وقيم الحاكم بل والاب والجد (بالفسق) وإن لم يعزل (٨٨) الحاكم لزوال اهليته نعم تعود ولاية الاب والجد بمودال العدالة لأن ولايتهم مباشرة بخلاف

غيرهما التوقفها على التفويض فإذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينزعون بالجنون والاعفاء باختلال الكفاية بل يضم له القاضى معيناً بل اقضى السبكي بحثاً بأنه يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الاصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر حل الاول على قرة الرتبة والثانى على ضعفها ثم رابت الأذرى بحث ذلك وزاد أن هذا في متبرع اماماً يتوقف ضمنه على جعل فلا يعطاه إلا عند غلبة الظن لئلا يضيع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لأنه الذى ولاه (وكذا القاضى) ينعزل بما ذكر (في الاصح) لزوال اهليته ايضا ويتجه في فاسق ولاه ذو شوكة مع علمه بفسقه انه لا يؤثر الاطرو مفسق آخر اقبح لأن موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينعزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية بـ لا يته وخالف فيه كثيرون فنقل القاضى الاجماع فيه

مستأنف (قوله إن نص عليه) أى شرط عدم الزوج (قوله وإن أبطال) أى تزوجها (قوله باسناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضى في النهاية (قوله وبتفويض القاضى الخ) عبارة النهاية والمغنى وللحاكم تفويض امر الاطفال الى امرأة حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت ام الا ولا نهى أولى كما قاله الغزالي في بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه معنى (قوله لأنها اشفق) وخروجها من خلاف الاصطلاحى فانه يرى انها تلى الاب والجد اه معنى (قوله قال الأذرى) الى قوله وزاد في المغنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثله ما في ذلك الحاضنة والناظر بشرط الواقف وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية امه عن (قوله بالجنون والاعفاء) ظاهره وإن قل زمنهما امه عن عبارة المغنى والجنون والاعفاء كالفسق في الانعزال به فلو افاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته لانه يلى بالتفويض كالوكيل بخلاف الاصل تعود ولايته وإن انعزل لانه يلى بالتفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقضى الاخر بدله تعذرت توليته إن لم يخف فتنة ولا فيولى الا وقال الامام ولا اشك انه ينعزل بالردة ولا تعود لإمامته اه (قوله حل الاول) أى جواز الضم بمجرد الرتبة وقوله والثانى هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه غش (قوله ويعزل القاضى الخ) هل يتعين عزله أو يجوز ضم آخر اليه محل تأمل اه سيد عمر اقول ويظهر الجواز اذا اقتضته المصلحة بل الظاهر أن قول الشارح المتقدم بل يضم الخ شامل لقيم الحاكم ايضا (قوله لانه الذى ولاه) قال النهاية ويظهر جريان ما مر من التفصيل فيما عمت به البلوى في زماننا من نصب ناظر حسبة منضمياً الى الناظر الاصلى اه قال غش قوله ما مر أى من قوله بل اقضى الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء اه سم (قوله انه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انعزاله بزيادته وبطروفسق آخر إن كان بحيث لو كان موجوداً به حال توليته له لولا دمعه وإلا انعزل لأن موليه حينئذ لا يرضى به اه (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم العادة أو قرينة رضى به ليه بذلك المفسق الآخر الا قبح لم ينعزل به اه سم وقد مر انقاع النهاية ما يصرح به (قوله ورد الحقوق) الى قول المتن فان اذن في النهاية (قوله تعين) أى من عينه السفية اه غش (قوله على الواجهة) أى من احتمالين ثانيهما منعه فيليه الحاكم أو موليه ومال اليه المغنى (قوله مضارعا) أى من الثلاثى (قوله قيل والاولى) اقره المغنى عبارة وفي خط المصنف تنفيذاً بل تحتانية مضموم الفاء والذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله منه الخ فصار كلامه حينئذ مشتملاً على مسألتي احداهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كما قاله ابن شهابه تحذورات احدها النكر ارفان الوصية بقضاء الدين تقدم اول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم ثانياً بصحتها ثانياً بصيرورة الكلام في الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر في أى شيء تنفذ ثالثاً مخالفة اصله أى من غير فائدة اه (قوله والاولى) أى النسخة التى بالياء مصدر او قوله الثانية أى النسخة التى بدونها مضارعا (قوله تسكرار محض) أى فى قوله بقضاء الدين وقوله وحذف الخ وقوله ومخالفة الخ عطف على قوله تسكرار الخ اه كرى اقول الحذف المذكور موجود فى الاولى ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) إن اراد المتعلق المعنوى فواضح أو الاصطلاحى فلا يخفى ما ليه من التساخ إذا متعلق باحد الفعلين نظير المتعلق بالآخر لانه من باب التنازع اه سيد عمر (قوله ايضا) أى كتعلقه بتنفيذ (قوله لا تسكرار الخ) هذا واضح فى نفي التسكرار الذى افاده من هذا الشرط لمزيد شفتها على نحو الاب (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم بالعادة أو قرينة رضاه لموليه بذلك للفسق الآخر الا قبح لم ينعزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء (قوله

مراده به إجماع الاكثر (ويصح الايصاء بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفيذ الوصية من كل حر) سكران أو (مكلف) مختار ذلك نظير ما مر فى الموصى بالمسال ومن ثم ياتى هنا نظير ما مر هناك فلو وصى السفية بمال وعين من ينفذه تعين على الواجهة وتنفيذ بالياء مصدر اه ما فى اكثر النسخ كاسمه وغيره وحكى عن خطأ حذف الياء مضارعا قيل والاولى أولى إذ يلزم الثانية تسكرار محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين ولان المحل وحذف بيان ما نفذ فيه ومخالفة اصله فيه نظر لان الجار متعلق يصح ايضا فلا تسكرار

حذف ذلك بغنى عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما يوصى فيه (ويشترط في الموصى في أمر الاطفال) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرهما اشرنا اليه (ان تكون له ولاية عليهم) مبتدأ من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشروط وان علا دون الام وسائر الاقارب والوصى والحاكم وقيمة ومنه اب وجد نصبه الحاكم على مال من (٨٩) طراسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح ايضاء الفاسق فيما تركه لولده من المال لسلب ولايته على ولده وهو معلوم من المتن (وليس لوصى) توكيل الا فيما يعجز عنه ولا يتولاه مثله على ما مر في الوكالة ولا (ايضاء) استقلالاً قطعاً (فان اذن له فيه) من الموصى وعين له شخصاً او فوضه لمشيئته بان قال له اوص بتركى فلانا ومن شئت فان لم يقل بتركى لم يصح (جاز في الاظهر) لانه استتابه فيه كالوكيل بوكل بالاذن ثم ان قال له اوص عني او عنك فواضح والا وصى عن الموصى لاعن نفسه على الاوجه (و) ليكون الوصية بكل من معنيها السابقين تحتمل الالهامات والاختار جاز فيها التوقيت والتعليق كما ياتي فعليه (لو قال اوصيت) لزيد ثم من بعده لعمر او (اليك الى بلوغ ابني او قدوم زيد) فاذا بلغ او قدوم الوصى جاز بخلاف اوصيت اليك فاذا مات وقد اوصيت الى من اوصيت اليه او فوصيك وصى لان الموصى اليه يجوز من كل وجه ولو بلغ الابن او قدوم زيد غير اهل

ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الاولى من جزئيات الثانية اه سيد عمر اقول بل الاولى مطلقة محمولة على الثانية المقيدة فالتكرار الذي افاده القائل باق على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه على التنبيه فان الاتي بجمل وهذا مفصل والمجمل لا يغنى عن المفصل كما هو واضح فلو استند الى ما ذكر اول الفصل لكان متجها اه سيد عمر (قوله وحذف ذلك يغني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه سم اى فكان ينبغي ان يزيد لفظ لانه قبل قوله يغنى اه رشيدى (قوله والمجانين) الى قوله ولو بلغ الابن في المغنى الا قوله وغيره مما اشرنا اليه وقوله وببحث الاذرعى الى المتن (قوله والسفهاء) اى الذين بلغوا كذلك اه مغنى (قوله مما اشرنا اليه) يعنى بقوله مختار (قوله وان علا) اى الجدة (قوله ومنه) اى القسم اه عش (قوله من المتن) اى من قوله ان يكون له ولاية الخ اه عش (قوله ولا يتولاه الخ) اى لا يليق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان اذن) بالبناء للفعل بخطه نهاية ومعنى (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي او نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى اه سم (قوله فواضح) اى يوصى في الاول عن الموصى وفي الثاني عن نفسه (قوله والا) اى بان اطلق ولم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد باضافة التركة الى نفسه الذى هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله على الاوجه) هذا مساو لما في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح اى النهاية اه رشيدى (قوله السابقين) اى في اول الباب بقوله فلم اطلاق الوصية على التبرع والعمد اه كردى (قول المتن جاز) اى هذا الايضاء واغترف فيه التاقيت في قوله الى بلوغ ابني او قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ او قدوم فهو الوصى اه مغنى (قوله بخلاف اوصيت) الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قيل (قوله فاذا مات) بفتح التاء وكذا قوله من اوصيت (قوله او فوصيك الخ) عطف على قوله فقد اوصيت الخ (قوله لان الموصى اليه مجهول من كل وجه) اى لمن يباشر الايضاء فلا يرد قوله لو وصيه اوص بتركى الى من شئت اه سيد عمر (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال اوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضى السنة هل ينزل الوصى ام لا فيه نظر والظاهر الاول لان المعنى اوصيت لك سنة ما لم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو الوصى فينزل بحضور الابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للاحكام لان السنة التي قدرها الوصاية لا تشمل ما زاد اه عش (قوله الذى رجحه الاذرعى الخ) عبارة النهاية فالاقرب اتقال الولاية لاحكام لانه جعلها مغية بذلك اه عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا انما مغية بذلك اه (قوله الثانى) اى الاستمرار او قد مر انفا عن النهاية والمغنى ترجيح الاول اى الانزال والاتقال لاحكام (قوله بين الجاهل بالوصاية الخ) اى بعدم صحتها الى غير الال هل ينزل وقوله وبين غيره اى بين العالم بذلك فلا ينزل اه كردى (قوله قيل كان الخ) القائل المنسكت كافي النهاية ووافقه اى المنسكت المغنى (قوله وقد يجاب بانها هنا ضميتان الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فباقي لم يرد منه ما صرح فيه

وحذف ذلك بغنى عنه (الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر) (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي او نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى (قوله ثم ان قال له اوص عني الخ) ان قال له اوص عني او بتركى او نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله فلم ينزل الاول الخ) اعتمد رالا نه زال (قوله وقد يجاب بانها هنا ضميتان الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فباقي لم يرد منه ما صرح فيه الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فلهذا الفائدة في

(١٢ - شروانى وابن قادم - سابع) فهل ينزل الاول فيلى الحاكم او يستمر لان المراد اذا بلغ ارقم اه لا اذ كان الذى رجحه الاذرعى في بعض كتبه الثانى وله احتمال انه ينزق بين الجاهل بالوصاية الى غير الال وبين غيره قيل كان ينبغي تاخير هذا عتب قوله الانى ويجوز فيه التوقيت والتعليق فانه مثال له وقد يجاب بانها هنا ضميتان فلو اخر هذا الى هناك

ربما توهم قصر ذلك عليهما ففصل بينهما ليسكون هذا مفيد للضمني وذلك مفيد للصريح وكون هذا مغنيا عن ذلك لا يعترض به مثل المنهاج (ولا يجوز) (الاب) (نصب وصي) على الاولاد (والجد حي بصفة الولاية) عليهم حال الموت اى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجدة حيث تذلان ولايته ثابتة بالشرع كولاية الزوج (٩٠) اما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت فليعتد بمنصوبه كما بحثه البلقي رحمه الله لما مر

ان العبرة بالشروط عند الموت وبحث السبكي رحمه الله جوازها عند غيبة الجد الى حضوره للضرورة قال الزركشى رحمه الله ويحتمل المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان ينوب عنه اه وينتجه جوازه لو كان ثم ظالم لو استولى على المال اكله لتحقق الضرورة حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بها بل يجوز على ما مر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ ثم ينظر عند الموت لتاهل الجد وعدمه كما علم مما مر اما على الديون والوصايا فيجوز مع وجود الجد فان لم يوص فبالجد اولى بامر الاطفال ووفاء الدين ونحوه والحاكم اولى بتفويض الوصايا على ما نقله عن البغوي رحمه الله وغيره لسكن بما يشهر بالتبري منه ومن ثم اعتمد الاذرع رحمه الله قول القاضي ان قضاء الديون الى الحاكم ايضا وغلط البغوي (و) لا يجوز (الايصاء بتزويج) طفل و بنت (ولو مع عدم ولى لان

الموصى بذلك او ما لم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فهذا لا فائدة في افراده فتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله ربما توهم الخ) هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى اه سم (قوله قصر ذلك) اى التوقيت والتعليق وقوله عليهما اى الضممين اه كردى (قوله وكون هذا مغنيا الخ) يتأمل اه سم اى اذ لا يفهم من اعتقادهم الضمنى اعتقاد الصريح (قوله للاب) الى قوله على ما نقله فى المغنى الا قوله وبحث السبكي الى وخرج الى قوله وقياس ما مر فى النهاية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله حال الموت) نعت لصفة الولاية (قوله اى لا يعتد) اى ولا اثم عليه فى ذلك لاننا لم نتحقق فساد الوصية لجواز ان لا يكون بصفة الولاية قبل الموت اه ع ش (بمنصوبه) اى الاب (قوله حينئذ) اى حين الموت (قوله لما مر) اى فى شرح الى ذمى (قوله بالشروط الخ) خبر ان ولوا قال فى الشروط بحال الموت لكان اوضح (قوله وقال الزركشى ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخى هو الظاهر اه معنى (قوله اكله) اى اتلفه (قوله على ما مر) اى قبيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله بما مر) اى انفا (قوله اما على الديون) مقابل قوله على الاولاد اه سم (قوله فان لم يوص بها) اى الاطفال والديون والوصايا يعنى بشئ منها (قوله فالجد اولى) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح فى ان للجد بل لاسائر الورثة ذلك اه سم (قوله فالجد اولى) يعنى بمعنى الاستحقاق اه ع ش (قوله على ما نقله الخ) عبارة فى النهاية والمغنى كما قاله البغوي وجرى عليه ابن المقرئ اه (قوله بما يشهر) اى بعبارة تشعرا الخ (قوله ايضا) اى كتنفيذ الوصايا (قوله ولو مع عدم ولى) الى قوله وقد يوجه فى المغنى الا قوله ويظهر الى وليتك كذلك (توقف نكاح السفهية) اى البالغ كذلك اه معنى (قوله ومنه) اى الولي (قوله اى الايصاء) اى بإيجاب الايصاء من ناطق اه معنى (قوله كما باصه) اى لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصى اه رشيدى (قوله كما قنك) مقامى فى امر او لادى او جعلت لك وصيا اه (قوله وقياس ما مر) اى فى الوصية وقوله فى امر اطفالى اى اوفى قضاء ديني او نحوه اه ع ش (قوله وقياسه ان وليتك الخ) قال فى النهاية فهو اى وليتك كذا بعد موتى صريح خلافا للاذرعى حيث بحث انه كناية لانه اقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة فى النقل حيث نقل عن الاذرعى انه كناية واختار انه صريح ووجهه بما افاده الشارح الى قوله ويكفى اشارة الاخرس ولعل الناسخ حرف الاذرعى عن الشيخ اه سيد عمر وفى الرشيدى ما يوافقه (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المغنى (قوله انه صريح هنا) اعتمده النهاية كما مر انفا (قوله وقد يوجه) اى كون وليتك صريحا وكذا ضمير يؤيده الاقنى (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وكلتك اى المارفى كلامه انفا متعلق باقرب اه رشيدى (قوله بالامامة) اى العظمى اه ع ش (قوله لو احدى) كقوله بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعدم موته متعلق بالامامة (قوله وظاهره) اى ما ياتى من الخ صحتها اى الوصية

افراده فتأمل (قوله ربما توهم الخ) هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى (قوله وكون هذا مغنيا) يتأمل (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله اما على الديون الخ) مقابل على الاولاد (قوله فان لم يوص بها فالجد اولى الخ) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن قول الروض كغيره والمنصوب لقضاء الدين يطالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى اتباع فى الدين قال فى شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اه صريح فى خلافه وان للجد ذلك وقولهم فالجد اولى ينبغى ان الجد من حيث الجواز مثال كما يفهمه التعبير بالورثة فى هذه العبارة كما انها توهم ان للورثة البيع لو فاء الدين ونحوه فليراجع (قوله لكن ظاهر كلام الاذرعى انه صريح هنا) اعتمده مر

الموصى لا يعتنى بدفع العار عن النسب وسيأتى توقف نكاح السفهية على اذن الولي ومنه الوصى (ولفظه) اى الايصاء كما باصه وليت اى وصيته (او صيت اليك او فوضت) اليك (ونحوهما) كما قنك مقامى وقياس ما مر اشتراط بعده موتى فيما عدا وصيت ويظهر ان وكلتك بعد موتى فى امر اطفالى كناية لانه لا يصلح لموضوعه فيكون كناية فى غيره وقياسه ان وليتك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الاذرعى انه صريح هنا وقد يوجه بانه اقرب الى مدلول فوضت اليك الصريح من وكلتك ويؤيده ما ياتى من صحة الوصية بالامامة لو احدى بعد موتى وظاهره

صحتها بلفظ وصية وفوضت وإذ ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لا إذا جوزنا الوصية بالإمامة كان الباب واحداً كان صريحا هناك يكون صريحا هنا وعكسه غاية الأمر أن الموصى فيه إمامة وغيره وهذا لا يؤثر وتكفي إشارة الآخرس المفهمة وكتابتها وكذا الناطق إذا سكنت وأشار برأسه ان ندم وقد قرى عليه كتاب الوصية ولا يكفي من غير قراءة و مر لذلك من يد في بحث صبيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كأوصيت اليك سنة سوا ما قال بعدها وصي فلان أم لا أو إلى بلوغ ابني (والتعليق) كأذامت أو أذامت وصي فقد أوصيت اليك كما مر (ويشترط بيان ما يوصى فيه) وكونه تصرفا (٩١) ماليا مباحا كأوصيت اليك في قضاء ديوني

أو في التصرف في امر  
اطفالي أو في رد آتقي  
أو ودائمي أو في تنفيذ  
وصاياي فإن جمع السك  
ثبت له أو خصصه بأحد هالم  
يتجاوزوه ولو أطلق كأوصيت  
اليك في امرى أو تركته أو  
في أمر اطفالي ولم يذكر  
التصرف صح ويظهر ان  
الاول عام ويفرق بين الاول  
وفساد نظيره السابق في  
الوكالة بان ذلك لو صح لحق  
الموكل به ضرر لا يستدرك  
كعتق ووقف وطلاق  
بخلافه هنا لتقيده تصرفه  
بالمصلحة لانه على الغير الذي  
لم ياذن في خلافه ولو أطلق  
وصحناه ثم أوصى لآخر  
في معين فالقياس ان ذلك  
يصير عزلا للاول عنه  
فيتصرف الثاني فيما عين  
له ويبقى الاول على ماعداه  
فان وصى لثان فيما وصى  
به للاول ولم يتعرض له  
شاركه ووجب اجتماعهما  
لانه لا حوطو والمعتمد في

بالإمامة (قوله وفوضت) الو أو بمعنى أو (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالإمامة (قوله وليس هذا) أي وليت رد لدليل شيخ الاسلام على كناية وليت عبارة المغنى وهل تنعقد الوصاية بلفظ الولاية كوليته بعد موتي كما تنعقد بأوصيت اليك وجهان في الشرح والروضة بل لا ترجح رجح الاذعى منها بالانعقاد والظاهر كقوله شيخنا انه كناية لانه صريح في بابه ولم يجد نفاد في موضوعه (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالإمامة وغيرها (قوله فما كان صريحا هناك) أي في الوصية بالإمامة كوليته وقوله هنا في الوصية بغير الإمامة (قوله ويكفي إشارة الآخرس) إلى قوله ويفرق في المغنى الا قوله ومر إلى المتن وقوله سوا إلى أو إلى بلوغ وإلى قول المتن والقبول في النهاية الأهلين وقوله ولو أطلق وصحناه إلى والمعتمد وقوله نعم إلى فالذي (قوله المفهمة) هل يأتي فيه ما قد منعنا عن ش في حاشية شرح ولا يضر العمى لسكن قوله وكتابتها يرجح الاطلاق لأن الكتابة كناية مطلقا (قوله إذا سكنت الخ) عبارة النهاية والمغنى ويلحق به أي بالآخرس ناطق اعتقل لسانه وأشار بالوصية برأسه ان نعم لقراءة كتابها إليه لعجزه اه وعبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه كالآخرس دون القادر عليه اه (قوله ولا تكفي) أي إشارة الناطق (قوله أقال بعدها) الانسب وبعدها بالو أو اه سيد عمر (قوله إلى بلوغ الخ) عطف على سنة (قوله كما مر) أي بقول المتن لو قال أوصيت اليك إلى بلوغ ابني الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو اقتصر على قوله أوصيت اليك أو أقتنتك مقامى في امر اطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف اه (قوله ويظهر ان الاول) أي قوله أوصيت اليك في امرى أو تركته (قوله بين الاول) أي في امرى (قوله به) أي النظير والجار متعلق بلحق (قوله لتقيده تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث لا اذن في خلافها اه سم (قوله لانه) أي الايصاء (قوله فالقياس ان ذلك الخ) قد يقال قياس ما ر في الوصية بامة حامل ثم يحملها ان يشترط بينهم في المعين ويختص الاول بماعداه اه سيد عمر أقول وسيفرق في الشارح بينهم في شرح ولو أوصى لاثنين (قوله فيما وصى به الخ) عمرو ما وخصوصا واطلاقا وتعيينا (قوله ولم يتعرض له أي وان تعرض الاول كان رجوعا عنه كإسياني في شرح ولو أوصى لاثنين اه كرى (قوله والمعتمد الخ) عطف على قوله ويظهر ان الاول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله أو في امر اطفالي سم وعش (قوله ان نظر وصاياهم الخ) أي إذا لم يعين لذلك وصيا (قوله لقاضى بدماله) أي لا لقاضى بدمه أي الموصى (قوله اهل بدمه) أي المال (قوله على انه) أي ما مر أول الفرائض (قوله لبلاد المالك) كذا في أصله بخطه والمراد واضح أي لقاضى بلد المالك اه سيد عمر عبارة النهاية لقاضى بلد المالك لا المال اه أي فيتصرف فيه بالحفظ وغيره فيخالف ماله مال المحجور عش (قول المتن فان اقتصر الخ) أي لم يبين الموصى فيه (قوله ونارعه فيه) أي فيما قالوه (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وجزم الزبيلي) عطف على قول البيهاني (قوله (قوله وكذا الناطق إذا سكنت) عبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه كالآخرس دون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقيده الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث لا اذن في خلافها (قوله والمعتمد في الثاني) أي وهو قوله في امر اطفالي

الثاني أنه للحفظ والتصرف في ما لهم للعرف وفي الانوار ان قول القاضى وليت لك مال فلان للحفظ فقط ومر آخر الحجر بيان أن قاضى بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم ان نظر وصاياهم لقاضى بدماله اخذاما مر أول الفرائض من أن من مات بلا وارث اختص بماله أهل بدمه وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على أنه ضعيف فالذي يتجه ما اقتضاه كلامهم في الحجر أنه لبلاد المالك وسياتي جواز النقل في الوصية فليست كالزكاة حتى يعتبر فيها بلد المال (فان اقتصر على أوصيت اليك لغا) كوكنتك ولانه لا عرف يحمل عليه كما قالوه ونارعه فيه السبكي رحمه الله بان العرف يقتضى انه ثبت له جميع التصرفات اه وفيه نظر بل الحق ما قالوه وما قاله غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهاني ان حذف المعمول يؤذن بالتعميم وجزم الزبيلي بصحة فلان وصي اه

لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه وكلام الزبيلي اما ضعيف او يفرق بينهما وبين ما هنا بان مقاله محتمل للاقرار وهو يقبل المجهول فصيح فيه ما يحتمله وحمل على العموم اذ لا مرجح وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجمل بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانها اعتقد تصرف كالوكالة ومن ثم اكتفى هنا بالعمل كوثم (٩٢) كما اقتضاء كلام الشيخين وجزم به القفال وهو اوجه من اعتماد السبكي رحمه الله اشترط.

اللفظ (ولا يصح) القبول ولا الرد (في حياته في الاصح) لانهم بدخل وقت تصرفه كالوصي له بالمال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده الفور في القبول مالم يتعين تنفيذ الوصايا او يعرضها عليه الحاكم بعد ثبوتها عنده قال الاذرع رحمه الله او يكون هناك ما يجب المبادرة اليه (ولو وصى لاثنتين) وشرط اجتماعهما او اطلق بان قال او صيت اليكما او الى فلان ثم قال ولو بعد مدة او صيت الى فلان او قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخر هذا وصي وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين علمه بالاول وعدمه وعليه يفرق بين هذا ونظيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا ممكن مقصود للموصي لان فيه مصلحة له وثم اجتماع المالكين على الموصي به متعذر والتشريك خلاف مؤدى اللفظ فتعين النظر للفرقة وهي وجود علمه وعدمه ولو قال او صيت اليه فيما وصيت فيه لزيد كان رجوعا (لم ينفرد احدهما) فيما اذا قبل بتصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما ولو باذن احدهما لاخر او ياذا

لان كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه اهـ (قوله محتمل للاقرار) بان يكون المعنى او صيت له بشئ له عندى كوديعة اهـ عـ (قوله وهو الخ) اي الاقرار (قوله فصيح فيه) اي بما قاله ما يحتمله اي الجمل الذي يحتمله الاقرار (قوله ويشترط) الى قول المتن ولو وصى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذرع الى المتن (قوله كما اقتضاء كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالرود ويسن قبوله لمن علم الامانة من نفسه لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من حاله الضعف اي او الحيازة فالظاهر حرمة القبول حينئذ نهاية ومعنى (قوله) لانهم بدخل وقت تصرفه الخ) فلو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته لغا اورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اهـ معنى (قوله) مالم يتعين تنفيذ الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اثم به حيث لم يترتب عليه ما يفسد بسببه اهـ عـ (قوله او يكون) الاولى او يكن بالجزم (قوله وشرط اجتماعهما) الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله اليكما الخ) او الى زيد وعمر اهـ معنى (قوله وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله بان الاجتماع هنا) اي في الموصى فيه او في الايصاء (قوله وجوده) اي فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه اي فتكون تشريكا وجعله عدم العلم قرينة في تسامح ولو قال وعدمها عطفها على القرينة لسلم عنه (قوله فيما اذا قبل) الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله بتصرف) متعلق بنفرد (قوله او ياذا ثالثا) منصوب بان مضرة بعدا والمصدر المنسبك منها ومن منصوبها معطوف على اذن احدهما نظير قوله نعم الى او يرسل رسولا والمعنى باذن احدهما الاخر او باذنهما الثالث وليس منصوب بالعطف على يصدر لايامه حينئذ عدم صدوره عن رايهما في تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اهـ سيد عمر قال ننم هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلبق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح اهـ اقول الظاهر نعم (قوله او بان يشترى) عطف على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما افنى به العراقي وهو ممنوع بتصريح الاصطخري في ادب القضاء بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرح مراه وسيد الشارح قبيل قول المصنف والموصى والمرضى له الخ ما يرافقه (قوله فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى احدهما اهـ كردي وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع او اطلق اهـ وقد يحجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا يشمل الاطلاق (قوله عملا بالا حوط الخ) تعليل للبتن عبارة النهاية والمعنى عملا بالشرط في الاول اي في شرط الاجتماع واحتياط في الثاني اي في الاطلاق اهـ وهي احسن (قوله وانما يجب) اي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله وانما يجب) الى قوله وببحث فيه في النهاية والمعنى (قوله الانفرادية) اي بما ذكر من الرد والقضاء (قوله لان لصاحبه

(قوله لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك او وجود مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله وهو اوجه الخ) اعتمده مر (قوله او ياذا لثالث) هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلبق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح (قوله او بان يشترى احدهما لا احد الطرفين الخ) هذا ما افنى به العراقي وهو ممنوع بتصريح الاصطخري في ادب القضاء

لثالث فيه وبان يشترى احدهما لا احد الطرفين من الآخر شيئا للطفل الآخر فيما اذا شرط عليهم الاجتماع في تصرف كل منهما عملا بالا حوط فيه وهو الاجتماع لان احدهما فيكون اعرف والاخر اثنى وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير ممة بفرقة قضاء دين ليس في التركة جزءه بخلاف دوديعة وعارية ومغصوب وقضاء دين في التركة جزءه فكل الانفرادية لان لصاحبه

بالوصية فليكن بحسبها ويجاب عنه بان الذي يتقيد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المتصرفين واما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقيد بها فيه اما اذا قبل احدهما فقط او قبلاه ثم رد احدهما ففي الصورتين الاخيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه اخذنا من كلامهم بان التشريك فيهما ليس ماخوذا من تصريح الموصي به بل من احتمال ارادة التشريك المقوى له عدم تعرضه في الثانية لبطلان الاولى المقتضى انه ملك كلا كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشريك بخلاف ما لو رد احدهما في نحو او صيت اليك ان يعوض بدله لان الموصي جعل لكل النصف صريحا فلم يطل برجوع الاخر لكنه لم يرض بنظره وحده فوجب التمييز ولو اختلف وصيا المتصرف المستقلان فيه نفذ تصرف السابق او غير المستقلين الزما العمل بالمصلحة التي رآها الحاكم فان امتنعا او احدهما او خرجا او احدهما عن اهلية التصرف انا بغيرهما او عن احدهما امينين او امينا او

اي ما ذكر من الوديعة الخ والدين (قوله وبحث فيه) اي في جواز الانفراد وكذا الاشارة بقوله معنى ذلك (قوله ان يعتد به) اي برد ما ذكر للستحق اه ع ش (قوله بحسبها) اي بوفق الوصية وهو الاجتماع اه ك ر د ي (قوله ويجاب عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى وقضية الاعتداد به ووقوعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بحثا خلافة اه قال ع ش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلفت في يده ولا فيه نظر وقد تقتضي الاباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز انه تصرف بمشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الاقرب (قوله في تلك المثل) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله بها فيه) اي بالوصية فيما ليس كذلك (قوله اما اذا قبل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قبلا اي واستمر عليه (قوله ففي الصورتين الاخيرتين) وهما قوله والى فلان ثم قال الخ وقوله او قال عن شخص الخ (قوله ويوجه) اي قوله اما اذا قبل احدهما فقط وقبل الخ (قوله بان التشريك الخ) متعلق بوجهه وقوله فيهما اي في الصورتين الاخيرتين وقوله به اي التشريك والجارة متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت للاحتمال والضمير المحرور راجع اليه وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله المقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله انه اي الموصى كلا اي من الوصيين كله اي كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اي التمليك المذكور (قوله فوجب التشريك) اي فيما اذا قبلا (قوله لوردا احدهما) اي اولم يقبل اخذنا من مقابله المار انفا (قوله في نحو او صيت الخ) كقوله او صيت لزيد وعمر وقوله لزيد وعمر وصي (قوله فوجب الخ) اي على القاضي (ولو اختلف) الى المتن في النهاية (قوله المستقلان) اي بان صرح الموصى بالانفراد وقوله فيه اي التصرف والجار متعلق باختلاف (قوله او غير المستقلين) اي بان صرح الموصى بالاجتماع او اطلق (قوله فان امتنعا او احدهما) اي من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كما في المغنى (قوله او خرجا) الى المتن في المغنى (قوله او خرجا الخ) اي بالموت والجنون والفسق او الغيبة اه مغنى وعطفه على قوله امتنع الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (انه عنهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه سم (قوله او في المصنف الخ) عطف على قوله فيه اه رشيدى (قوله والمال الخ) قيد للحفظ فقط عبارة الفتح مع المتن وان اختلفا الى الوصيان استقلا او لافي تعيين مصرف اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فالقاضي يعين من رآه وفي حفظ والمال بما يقسم قسم اي قسمه القاضي بينهما فان لم ينقسم جعله تحت يدهما كان يجمعهما في بيت ويغلقاه فان لم يترخيا فتحت يد نائبهما فان امتنعا حفظه الحاكم اه (قوله استقلا او لا تو لاه القاضي) الظاهر كما في شرح مر استقلا او لا

بامتناع شراء احد الوصيين من الاخر شرح مر (قوله انا بغيرهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض (قوله استقلا او لا تو لاه القاضي) الظاهر كما في شرح مر استقلا او لا تو لاه الحاكم انتهى قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عنه القاضي او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما بيدهما ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقرع او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت يتفلا نه او مع نائب لهما برضاهما والا انا بغيرهما القاضي عنهما ولو احدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقيون ام لا بد من اقامة واحد عن الذي رد الجواب اذا صرح بالاجتماع الا وصياه على التصرف او اطلق لم يجز للباقيين الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن ردي تصرف معهم سكن هذه الصيغة المذكورة في السؤال عندى في دلائلها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من اجل اعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار ما بعد الاول فقال لفلان ولفلان

في المصنف او الحفظ والمال مما لا ينقسم استقلا او لا تو لاه القاضي فان انقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا



في عين النصف المحفوظ اقرع بينهما فان نص على احدهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الا ان صرح به) اي الانفراد ليجوز حيثئذ كالوكالة وكذا لو قال الى كل منك او كل منك وصي في كذا او انتم او وصيائي في كذا ويفرق بين هذا ووصيت اليكما بانهما ثابت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليهما مشرقا او ناظرا لم يثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته قال

الاذرعى الا في نحو شراء بقل مما لا يحتاج لنظر ولو فوض لاثنيين صرف ثلثه لقراءة ختمات معلومة فقسما لثله نصفين واستاجر كل الاخر لقراءة النصف فهل يجوز ذلك والذي يظهر ان كلا ان استقلال جازوالا فلا اخذ من قول الاذرعى لكل من المستقلين الشراء من الاخر اي لنفسه او طفله او واعترض باطلاق الاصطخرى امتناع شراء كل من الاخر ويرد بحمله على غير المستقلين وكذلك اطلاق بعضهم في مسئلتنا انه يمتنع ذلك (وللوصى والوصى العزل) اي للوصى عزل الوصى وللوصى عزل نفسه امكن يلزمه اعلام الحاكم فوراً والا ضمن (م) شاء لجوازها من الجانبين كالوكالة نعم ان تعين على الوصى بان لم يوجد كاف غيره او غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم او قاض سوء كما هو الغالب لم يجوز له عزل نفسه ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك بخلافه بالاجرة وهو له ان يتولى اخذها ان خاف من

تولاه الخ قال في العباب ولو اخلفا فيمن يعطى عينه القاضى او في حفظ المال الى التصرف وهو يتقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما يبذل كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسم اقرع او لا يتقسم حفظاه معا بجعله في بيت ينفلا فيه او مع نائب لهما رضاهما والا اناب عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى اه سم وقوله الظاهر اقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ اي وبعض نسخ الشارح وقوله استقلالوا لاى سواء استقلال لم يستقلان فجواب الشرط قوله تولاه الخ (قوله في عين النصف) اي بان قال كل انا احفظ هذا النصف (قوله بحال) اي سواء قبل المال الانقسام ام لا (قوله اي الانفراد) الى قوله ولو فرض لاثنيين في النهاية والمغنى (قوله فيجوز) اي الانفراد فاذا ضعف احدهما انفرد الاخر كالومات او جن والامام نصب من يعين الاخر واذا تعين اجتماعهما على التصرف اي بالنص عليه او بالاطلاق واستقل احدهما به لم يصح تصرفه وضمن ما انفق على الاولاد او غيرهم اه مغنى (قوله بين هذا) اي انتماء وصيائي في كذا اه فتح الجواد (قوله اثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكرير المنفرد اه مغنى (قوله عليه) اي الوصى او عليهما اي الوصيين (قوله مشرقا وناظرا) قضية العطف مغايرتهما فليست له ولعله غير مراد بل هو عطف تفسير الا انه لا يكون باو الا ان تجعل مجازا عن الواو اه عش اقول وبؤيده اقتصار المغنى على المشرف (قوله لم يثبت له) اي المشرف (قوله وانما يتوقف) اي التصرف (قوله كل) اي من الاثنيين وقوله في قراءة النصف اي نصف الختمان (قوله واعترض) اي قول الاذرعى وقوله ويرد اي الاعتراض بحمله اي اطلاق الاصطخرى (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) اي فيحمل على غير مستقلين في مسئلتنا اي مسئلة الختمان الخ (قوله اي للوصى) الى قوله وبما تقر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله لكن يلزمه الى المتن وقوله وهل له ان يتولى اخذها الى والاوجه (قوله لجوازها) اي الوصاية من الجانبين الى قوله وهل له ان يتولى في المغنى (قوله ان تعين) اي الايصاء (قوله او غلب الخ) عطف على تعين (قوله باستيلاء ظالم او قاض سوء) قضية العطف مغايرتهما وهو ظاهر بحمل الظالم على متغاب لا ولاية له وحمل القاضى على متول لفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) اي الوصى ذلك اي الاستمرار على الوصاية (والتحكيم) بالجر عطف على الرفع او بالنصب على انه مفعول معه (قوله لانه لا بد فيه من رضا الخصمين) اي وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد يقال الثاني هو الموصى عليه اه سيد عمر (قوله ولو قيل بجوازه بشرط اخبار الخ) اطاع المغنى جواز الاخذ بعبارة واذ كان الناظر في مال الطفل اجنبيا فله ان ياخذ من مال الطفل قدر اجرة عمله فان كانت لا تكفيه اخذ قدر كفايته بشرط الضمان وان كان ابا او جدا او اما بحكم الوصية لها وكان فقيرا فنفقته على الطفل وله ان ينفق على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اذن حاكم كما قاله ابن الصلاح اه (قوله له) اي الوصى والجار متعلق باخبار الخ وقوله ولا يعتمد الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) ال فيه للجنس الشامل لحالة التعيين وحالة غلبة ظن التلف (قوله عزل الموصى له) اي الوصى والجار متعلق بعزل الخ (اذا كانت) اي الوصاية (قوله اجارة بعوض) سيد كر صورة الاجارة وكان الاولى ان يقول بعوض اجارة (فهى جمالة) اي وله

وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفريع كقوله الا في بخلافه ثم نظر لا يخفى بجزر داثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم ايضا (لا بد فيه من رضا الخصمين) من الثاني

اعلام قاض جائز لتعذر الرفع اليه والتحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر ولو قيل بجوازه بشرط اخبار عدلين عارفين له بقدر اجرة مثله ولا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يبعد والاوجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الموصى له حيثئذ بما فيه من ضياع نحو ودائعه او مال اولاده ويمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

قاله الماوردي واعتزض بالشرطحة الاجارة كان الشرع في المتاجر له عقب العدة وانه ليس كذلك وبان شرطها العلم باعمالها واعمال  
الوصاية بمجهوله واجاب السبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الموصى على اعمال لنفسه في حياته واطفله بعده موته أو يستاجر القاضى على  
الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعد موت الموصى ويجاب عن الثاني بان الغالب عليها بان ميسر الحاجة اليها اقتضى المصلحة بالجهل بها  
وقول الكافي لا يصح الاستئجار لذلك ضعيف واذا لزم الوصاية باجارة وعجز عنها استؤجر (٩٥) عليه من ماله من يقوم مقامه فيما عجز عنه

وجاز ذلك مع انها اجارة  
عين وهي لا يستوفى فيها من  
غير المعين قال الاذرى لان  
ضعفة بمنزلة عيب حادث  
في عمل الحاكم ما فيه  
المصلحة من الاستبدال به  
والضم اليه (تنبيه)  
تسمية رجوع الموصى عن  
الايصاء اليه عز لا مع انه  
لا عبرة بالقبول في الحياة كما  
مر مجاز وكذا تسمية  
رجوع الوصى عن القبول  
اذ قطع السبب الذي هو  
الايصاء بالرجوع عنه أو  
بعدم قبوله منزل منزلة قطع  
المسبب الذي هو التصرف  
لوثبت له وبهذا الذي قرره  
ان دفع بناء السبكي لذلك على  
ضعيف ان العبرة بالقبول  
في الحياة وبما تقرر في  
مسئلة الاجارة يعلم بطلان  
جعله لمن يتجر لطفه شيئا  
اجرة وكذا تبطل الوصية له  
كل سنة بكذا أو مادام أو ليا  
على ولده في غير السنة الاولى  
كاسر لان الجهل باخر مدة  
استحقاقه بصيرها بمجهولة  
لا يمكن اعتبارها من الثالث  
كمسئلة الدينار المشهورة  
وافناء بعضهم بصحتها وهم  
وحكى الامام عن والده انه لو  
جعل لوصيه جعللا قدر اجرة

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله قاله) أى قوله ومنتع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة  
الاجارة امكان الشروع (قوله بعد موت الموصى) تنازع فيه قوله يستاجر الخ وقوله رآها (قوله عن الثاني)  
هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتامل المراد من هذا الجواب اه رشيدى عبارة السيد  
عمر قوله بان الغالب الخ محل تامل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحاجة) أى  
قوة الحاجة اه عش (قوله اليها) أى الاجارة (قوله بالجهل بها) أى بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أى  
الوصى (قوله لان ضعفه) أى الوصى الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ  
لا الاستبدال اه سم (قوله كاسر) أى انفا بقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله مجاز) فان العزل فرع  
الولاية ولا ولاية قبل موت الموصى فالاولى التعبير بالرجوع كفى الروضة واصطفاها اه معنى (قوله وكذا  
تسمية رجوع الوصى عن القبول) بمعنى عدم قبوله كيدل عليه ما يأتى والا فلو بعد القبول رجوع حقيقة  
اه رشيدى وقوله رجوع حقيقة صوابه عزل حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أى انصرف (قوله وبهذا الذى  
الخ) أى من المجاز (قوله لذلك) أى تسمية رجوع الموصى او الوصى عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من  
ضعيف (قوله وبما تقرر الخ) يعنى بالجوابين عن الاعتراضين (قوله له) أى لشخص (قوله في غير السنة  
الاولى) متعلق بتبطل (قوله كاسر) أى قبيل قول المصنف وتصح بحج تطوع اه كرى (قوله بصيرها)  
أى الوصية بمعنى الموصى به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله كمسئلة  
الدينار) أى المارة قبيل قول المصنف وتصح بحج تطوع (قوله قدر اجرة المثل) بماذا تضبط اجرة المثل اذ  
المدة لا ضابط لها اه سيد عمر (قوله عنه) أى الوصى يجعل (قوله والجعل يبنى به الخ) او لا يبنى ورضى به اه  
سيد عمر (قوله يبنى به الثالث) انظر بماذا يعلم وفاء الثلث بذلك فان العبرة فيه كاسر بحال الموت لا بحال الوصية ا  
(قوله بالعدول الخ) ظاهره تعين العدول حينئذ لا جوازه فايراجع (قول الماتن واذا بلغ الطفل) أى رشيد  
اه معنى (قوله اوافق المجنون) الى قوله يمينه لتعدى الى قوله ويؤيده في الهابة (قوله أى الوصى)  
أو نحوه كالأب معنى عبارة سم قوله أى الوصى أى الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى  
اتفاق على موليه لائق لا فى دفع المال انتهى وقوله ولى مالى قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى  
فشمل الاصل والحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل عزله خلافا لمن خالف اه (قوله وكذا تميم الحاكم) أى  
الا الحاكم فيصدق بلامين وان عزل حليى وحجر واعتمد مرانه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده سم اه  
يجزى اقول قضية اطلاق ما مر عن المعنى وشرح المنهج وقول الشارح الاتى كالغنى والوجه ان الحاكم  
الثقة مثلها ما الخ وصرح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينه كما قاله مرويتين بما يأتى ان الخلاف بين الرملى  
وبين الشارح وغيره من ذكر انما هو فى أن المصدق يمينه فى دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح  
وغيره عن الاول والنهاية الثاني (قوله فيصدق الولد فيه) أى فى غير الاتى أى فى انكاره صرفه عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ لا الاستبدال (قوله أى الوصى) أى او  
الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى فى اتفاق على موليه لائق لا فى دفع المال انتهى وقوله ولى  
مال قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى فشمل الاصل والحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل  
عزله وبعده خلافا لمن خالف مر (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفى العباب لائق

المثل لم يجز العدول عنه لم تبرع قال الامام ومحل ان كان الوصى كافيا والجعل يبنى به الثلث فان لم يكف أو زاد الجعل على الثلث ولم يرض بالثلث  
فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو افاق المجنون أو رشد السفیه (ونازعه) أى بحاله الوصى (فى) أصل أو قدر نحو (الاتفاق)  
الاتق (عليه) أو على مونه (صدق الوصى) يمينه وكذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين ويتعذر عليه اقامة البينة عليه  
بخلاف البيع للمصلحة أما غير الاتق فيصدق الولد فيه قطعا

بيمينه لتعدى الوصى بفرض صدقة لو تنازع في الاسراف وعين القدر نظر فيه وصدق من يقتضى الحال تصديقه وان لم يغب صدق الوصى وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد ليمين فيه نظر ظاهر والذي يتجه اخذاً بما تقرر آخر انه متى علم في شيء مائة غير لائق لم يحتج ليمين الولد بل ان كان من مال الولي فلفوا والولد (٩٦) ضمنه ولو اختلفا في شيء ما هو لائق او لا ولا بينة صدق الوصى بيمينه لان الاصل عدم خيانتها او

في تاريخ موت الاب واول ملكه المال المنفق عليه منه صدق الولد بيمينه وكالوصى في ذلك وراثته ويؤيده قوله لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد على المالك صدق لو ارث بيمينه وقول البغوى لا بد من البينة ضعيف وللاصل الاتفاق من ماله للمصلحة ويصدق بيمينه في قصده الرجوع فليرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضي وكذا اذا وفي الوصايا او مؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او قصده الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساده ماله ورجاء ربحه بتأخير بيعه نعم ان دفع الوصى ولو وارثا باذن الورثة في الاولى وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادى رجوع الوارث (او) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) او الافاقه او الرشد او في اخراجه الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لانه لا تعسر اقامة البينة عليه وهذه لم

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفي العباب لافي الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كراهه ضعيف (قوله لتعدى الوصى) اى بانفاق غير اللائق وقوله بفرض صدقة اى الوصى (قوله وعين القدر) اى قدر ما ادعاه من الانفاق اه شرح الروض (قوله نظر فيه) يظهر ان الناظر القاضي وانائبه اه سيد عمر (قوله وصدق الخ) اى بلامين اه ع ش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) يعنى لا يصدق من يكذب به الحس اه كردى (قوله وان لم يغب الخ) قد يقال الدعوى حينئذ مجرولة فاني تصح وبفرض صحته لو نكل الوصى عن اليمين بماذا يقتضى عليه محل تامل اه سيد عمر (قوله صدق الوصى) اى بيمينه كما في شرح الروض يفيد ايضا ما مر آنفا عن السيد عمر (قوله في الحالة الاولى) هى قوله اما غير اللائق اه ع ش (قوله ما تقرر آخر) يعنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) اى الزائد على اللائق (قوله او في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفقا على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله او اول ملكه) اى الولد عطف على تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثله اى النزاع في تاريخ موت الاب ما لو نازع الولد او الوصى او القيم في اول مدة ملكه المال الذى انفق عليه منه اه (قوله وكالوصى في ذلك) اى فيما تقدم في المتن والشارح (قوله ويؤيده) اى كون وارث الوصى مثله (قوله وقول البغوى) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بد الخ اى لو ارث الوديع (قوله للاصل) هل يشمل الام الوصية فليراجع (قوله نحو الوصى) كقيم الحاكم بخلاف الحاكم الامين اخذ من الاستثناء الاق آنفا وقوله الاق والاوجه الخ (قوله ان اذن له القاضي) ويظهر اخذا بما ياتي آنفا وقصد الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك لمصلحة الخ ولو كان فصله بكذا يوم خلافه فليراجع (قوله كما مر) اى في شرح في تنفيذ الوصايا (قوله ككساده ماله) اى المات (قوله في الاولى) اى اذا كان الوصى غير وارث وقوله في الثانية اى اذا كان وارثا سيد عمر وسم وهل يقوم العلم برضاهم بالدفع ثم الرجوع يقوم مقام اذنتهم اولا (قوله وتنازعا) الى قوله ولو اوصى بثلاث تركته في النهاية الا لقوله والاوجه الى ولا يطالب امين وقوله واشترى من وصى آخر الى ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله لو اشترى شيئا مصادقا لبايعه الى لو اشترى شيئا من وكيل (قوله تنازعا) المناسب للمعطوف عليه نازعه كما في المغنى (قول المتن بعد البلوغ) اى رشيد اه مغنى (قوله او في اخراجه) اى الوصى الزكاة من ماله اى الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن افقى الوالدرحه الله تعالى بانه لا بد من بينة اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله ويصدق احدهما في المغنى (قوله وهذه) اى مسألة المتن (قوله لم تقدم الخ) اى حتى تكون مكررة كما قيل (قوله لان تلك) اى المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) اى الوصى (قوله فيهما) خبر ان (قوله احدهما) اى الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضمار كما في النهاية ليراجع الضمير لمطلق الولي (قوله او ترك اخذ بشفعة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا انا اذا صدقنا الولد بقيت شفيعته اه رشيدى (قوله بخلاف الاب الخ) راجع لقوله لافي نحو

الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله في الاولى وبقيتهم في الثانية) المراد بالاولى الوصى وبالثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المازجدى في التجديد لو تنازع الاب والجدو الصبي في دفع المال اليه بعد البلوغ فطريقان اصحهما في الجواهر القطع بقبول قولهما وفي الاذرعى ان مفهوم كلام الشيعين قبول قول الاب والجدو وصرح غيرهما بانهما كالوصى في الردمنهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطلب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التنبيه في باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تتقدم في الوكالة لان تلك في القيم وهذه في الوصى وليس مساويا له من كل وجه نعم حكايته الخلاف بيع في القيم وجزمه في الوصى معترض بان الخلاف فيهما ويصدق احدهما في عدم الخيانة وتلف بنحو غصب او سرقة كالوديع لافي نحو بيع لحاجة او غبطة او ترك اخذ بشفعة لمصلحة الابينة بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والاوجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلهم أو لا فتكالوصى وعلى هذا التفصيل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانه حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والهروى في ائمة القاضى ومثلهم بقية الامناء وافهم كلام القاضى ان الامر في ذلك كله راجع لراى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم لا بدفع نحو مال لزم الولى دفعه ويحتج في قدره ويصدق فيه يمينه ولو بلا قرينة على الأوجه أو لا بتعيينه جازله بل يلزمه ايضا لكن لا يصدق فيه لسهولة إقامة البينة عليه ولو اراد وصى شراء شيء من مال الطفل رفع للحاكم لبيعه أو اشترى من وصى آخر مستقل كما فتى به (٩٧) الا ذرعى ولا يجوز له ان يبيع عن لا يبيع له

الوكيل وينزل بما ينزل  
به ولا تقبل شهادته لمولاه  
فما هو وصى فيه ان قبل  
الوصايا والاقل وإن قال  
أوصى الى فيه وكذا الوكيل  
نفسه قبل الخوض فيه ولو  
اشترى شيئا من وصى وسله  
الثلث فكل المولى عليه  
وانكر كون البائع وصيا  
عليه واسترد منه المبيع  
رجع على الوصى بما اداه  
اليه وإن وافقه على انه  
وصى خلافا للقاضى لقولهم  
لو اشترى شيئا مصادقا للبائع  
على ملكه ثم اقبضه الثلث  
ثم استحق رجوع عليه بالثلث  
لانه انما اقر له ببناء على  
ظاهر الحال وكذا لو اشترى  
شيئا من وكيل وسله الثلث  
وصدقه على الوكالة ثم  
نكرها الموكل ونزع منه  
المبيع فيرجع على الوكيل  
ومن اعترف ان عنده مالا  
اعلان الميت وزعم انه قال  
له هذا الفلان أو أنت وصى  
في صرفه في كذا لم يصدق إلا  
بينة كارجحه الغزى وغيره  
وهو احد وجهين في الثانية  
وترجيح السبكي في الاولى

بيع الخ (قوله مثلهم الخ) وفاقا للمنفى وخلافا للنهاية عبارة كالوصى لا كالأب والجداه (قوله والا) اى  
وإن لم يكن الحاكم نفقة امينافكا كالوصى اى فلا يصدق الا ببينة (قوله وعلى هذا التفصيل) اى فى الحاكم (قوله فى  
ذلك) اى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) اى فى الكل اه عش والجاره متعلق  
بیطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) اى على الامين قال عش ومثله رارته اه  
(قوله يحلف) اى المدعى عليه ولو يجعل اه عش (قوله ان الامر فى ذلك كله الخ) اى فى الوصى ومثله  
القاضى بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه للبالك فان طلب حسابه اجيب والا فلا وما وقع  
فيه النزاع القول فيه قول الامين اه عش اى يمينه (قوله ورجح) اى ما افهمه كلام القاضى (قوله ولولم  
يندفع) الى قوله بل يلزمه فى المنفى (قوله ولو بلا قرينة) كان وجهه ان الظالم انما ياخذ غالبا على وجه السر  
فيتعذر الاشهاد على اخذه فلزم يصدق الوصى لا يمنع الناس عن الدخول فى الوصاية اه سيد عمر (قوله  
او لا بتعيينه الخ) عطف على الا بدفع الخ (قوله لسهولة إقامة البينة) ان اراد الاشهاد على التعيب فقط فاقى  
فائدة فيه وان اراد على سببه وهو طلب الظالم له ففيه نظير ما مر فيما قبله فثقله المحشى عن شرح الروض  
اوجه اه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا  
وما قاله انفاق انه لا فرق لان ذلك لا يعلم إلا منه غالبا انتهى (قوله ولا يجوز له) اى الوصى بل المطلق الولى  
(قوله بما ينزل) اى الوكيل وقوله شهادته اى الوصى وقوله وصى فيه اى دون غيره اه عش (قوله والا)  
اى وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كفى النهاية قبلت بالتأنيث وفى سم مانصه قوله والا قبل ظاهره وان  
قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) اى تقبل شهادته لمولاه الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته  
بعد الخوض فى الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) أى الشخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) اى ولم  
يثبت المشتري (قوله رجع على الوصى) اى ورجع المولى عليه على المشتري بالفوائد التى استوفها مدة  
وضع بده عليه كما يرجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه اه عش (قوله وان وافقه) اى وافق  
المشتري البائع (قوله لو اشترى) اى شخص (قوله وزعم) اى قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) اى فيما  
زعمه بصورته (قوله وهو احد وجهين الخ) معتمداه عش (قوله لمن يصرفها) كقوله بثلت تركته متعلق  
بأوصى لكنه بمعنى الايصاء بالنسبة للأولى وبمعنى الوصية بالنسبة للثانى وقوله وهى اى والحال ان التركة  
الخ (قوله باع الوصى) هل المراد جواز او وجوب بالفعل الاقرب الاول (قوله وهو) اى ما اشار اليه البلقينى  
(قوله وفيها) اى فتاوى البلقينى خبر مقدم لقوله انه يصرفه الخ وقوله فيمن أوصى متعلق بالخبر (قوله  
والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنه الخ

مثلهم الام الوصية على المتبهم (قوله لكن لا يصدق فيه) الذى فى شرح الروض عن الا ذرعى هل يصدق  
ينظر ان دل الحال على صدقه فنعم ولا فلا وفيه احتمال اه قال فى شرح الروض والاوجه للتسوية  
بين هذا وما قاله انفاق انه لا فرق لان ذلك لا يعلم إلا منه غالبا اه (قوله ولا قبل) ظاهره وإن قبل بعد ذلك

(١٣ - شروانى وابن قاسم - سابع)  
أنه يصرف للقر له بعيد الآن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزمه باطنا  
دفعه له لكن هذا النزاع فيه ولو اوصى بثلت تركته لمن يصرفها في وجوه البر وهى مشتملة على اجناس مختلفة باع الوصى الثلث  
بتقد البلد كما اشار اليه البلقينى فى فتاويه قال غيره وهو مراد الاصحاب بلا شك وفيها فيمن أوصى بانه نذر بشيء انه يصرف في وجوه البر  
والقربات انه يصرف في ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى وآت المال على حبه ذوى القربى والآية والقربات كل نفقة فى واجب او مندوب اه  
ملخصا وما ذكره فى وجوه البر خالف فيه قول الشيخين ان افراد البر والخير او الثواب كأن قال لسبيل البر اختص باقارب الميت اى غير الوارثين

فلتسببه إلى وقوع الخيانة الغالبة منه ثم (١٠٥) رابت الزر كشي نظرفيه ايضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه عليهم الا ضاعة المالك ماله

اي ان غلب ظن حصولها حينئذ ولا عانة الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القبول اه واما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمة على ما يحتمل ابن الرفعة ايضا وفي عمومها نظرو الذي يتجه ان ذلك إنما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحرمة فيها لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وحيث قبل مع الحرمة اثم ولم يضمن على ما يحتمل السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الاذرعى الوجه تخصيصه بالمالك الجائز التصرف في نحو وديع له الايداع وولي يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقدر على حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به ومحل ان لم يخف المالك من ضياعه او تركها عنده اي غلب على ظنه ذلك كاه وظاهره والالزومه قبولها حيث لم يخش منه ضررا يلحقه اخذا بما ذكره في الامر بالمعروف وان تعين لكن لا يجانبا بل باجرة لعمله وخرزه لان الاصح جواز اخذ الاجرة على الواجب العيني كاتخاذ غريق وتعليم نحو الفاتحة ولو تعدد الائتماء القادرون فالوجه تعيينها على كل من

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فلتسببه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك إذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه وقوله والغالبة هذا انما يصلح لقوله وخرمته فيها دون ما قبله اه سم (قوله نظرفيه) اي فيما يحتمل ابن الرفعة وقد مر عن النهاية والمغنى وسم جواب ذلك النظر (قوله ايضا) اي كالشارح (قوله الوجه تحريمه) اي العقد (قوله حصولها) اي الضاعة (قوله ولا عانة الوديع عليه) اي الضاعة (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة فيها) قد يقال محل هذا ان كان الايداع لحاجة اما اذا كان اضرة كان خشي من استيلاء ظالم عليه لولا الايداع وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك والثرم جاز القبول وتركه وان ترجح الخوف من جهة نفسه حرم القبول او من جهة الظالم وجب القبول اه سيد عمر اقول ويظهر في صورة التساوى الحرمة (قوله وحيث قبل) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله على ما يحتمل إلى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان إذا لم تتلف بتعد تقريظه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك اه سم وقوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه لان مرادهم لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع فيضمن بطريق مما ياتي اذ الايداع صحيح مع الحرمة اه سيد عمر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل (قوله يضمن) اي مضمون على الدافع والآخذ (قوله بامانة نفسه) إلى قوله ولو تعدد الائتماء في المغنى لا قوله حيث لم يخف إلى لكن لا يجانبا إلى قوله ويظهر في النهاية لا ما ذكر (قوله ومحل) اي الاستحباب (قوله ان لم يخف الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة اه (قوله عنده) اي المالك (قوله اي غلب على ظنه الخ) حقه ان يذكر بعد قوله والاثم بترادفه في حق الوديع بان يقال وان خاف المالك من ضياعها فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده وقوله بمجرد القبض اي قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه ع ش اي او لا يقدر على حفظها حيثئذ اي غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كاه وظاهر (قوله لزمه قبولها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذي كاسم الا شبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر اه (قوله منه) اي القبول وقول يلحقه اي الوديع (قوله وان تعين) غاية لقوله لزمه قبوله الخ وكان الاولى ان يذكره بعد لا يجانبا (لكن لا يجانبا) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله لو علموا) اي الائتماء القادرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تقييده اخذا بما ياتي عن ع ش بما اذا علموا علم المالك بهم وبموافقتهم فتأمل (قوله لانه لا تنوا كل حينئذ) هذا واضح وإنما يتردد النظر في الذي يتعين عليه القبول إذا علم ضرورة المالك بحيث إذا تركها في يد نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سيما إذا كان المالك غير عالم به او عالما به ولا يعلم منه موافقه على قبولها اعل تأمل اه سيد عمر واستقر ع ش الوجوب عبارته في ما لو تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك واخذها منه ام لا فيه نظرو الاقرب الاول اه (قوله ان اراده) اي اراد المالك الايداع (قوله هذه الصورة) وهي

كان الانتفاع به على وجه مباح نعم ان علم انه يضيعه تضييعا محرما اتجه تحريم التمكن له (قوله فلتسببه إلى وقوع الخيانة الغالبة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك إذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه (قوله الغالبة) هذا انما يصلح لقوله وخرمته فيها دون ما قبله (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها (قوله ولم يضمن على ما يحتمل السبكي) اي لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان إذا لم تتلف بتعد تقريظه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك (قوله لزمه قبولها الخ) هل يجب قبولها من الذي كاسم الا شبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر قوت (قوله فالوجه تعيينها الخ) اي كما يحتمل الاذرعى والزر كشي وقد يقال ببعده ذلك نقلا

سأله منهم لئلا يؤدي التواكل إلى تلفها ويظهر في العلموا حاجته إلى الايداع لكنه لم يسأل احدا منهم انه لا وجوب قوله هنا لانه لا تنوا كل حينئذ وانه يستحب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الايداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)



أي المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط وكل ووكيل) لأمرائها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم صيدا ولا كافرا نحو مصحف ومرت شروطهما في الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا يرد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا متناع تبرعه بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة أخرى مفهومة (١٠١) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استحفظتلك) (أو أنبتك في حفظه) أو ودعتك أو استودعه أو استحفظه أو كتابه كخذه وكتابه مع النية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافا لقول القاضي يجب للعامة فعل الأول لا يضمها لو ضاعت وإن فرط في حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمها إن فرط كان نام أو نكس أو غاب ولم يستحفظ غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر وإن فسدت الأجرة أو مثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من التفريط فيهما ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) من الوديع لصيغة العقد أو الأمر (لفظا) يحتمل أنها استثنائية وإنها عاطفة على لا يشترط (يكفى) مع عدم اللفظ والرد منه (القبض) ولو على التراخي كافي الوكالة

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لأمرائ) أي في أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) إلى قوله ومرت في المعنى (قوله إيداع محرم الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله ولا كافرا نحو مصحف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتها واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجاره عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث سم على حج وقال شيخنا الزبائدي ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اه لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستئابة في حفظها اه ع ش (قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز ولزم المودع أجره مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته إنها فاسدة وهي كالصحيحة في عدم الضمان اه ع ش (قوله المراد بالشرط الخ) أي يشمل الركن ومنه الصيغة اه سيد عمر (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة المعنى الناطق باللفظ وهي أما صريح كاستودعتك هذا الخ وأما كناية وينبغي معها النية كخذه أو مع القرينة كخذه أمانة أما الآخر فسكفي إشارته المفهومة اه وهي أحسن (قوله فلا يجب) إلى قوله أي وهو في المعنى لا قوله أو أعطاه أجرة لحفظها (قوله فعل الأول) أي عدم الوجوب المعتمد (قوله وإن فرط) أي بما يأتي انفا (قوله وقبل منه) أي فإنه يضمن جميع الخواص ظاهرها وباطنها إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كس تقدم مثلا ما لم يعينه له بشخصه فإن عينه كذلك ضمن ومحله ما لم يمتن السارق الفرصة فإن انتهزها فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجر صيغة إجاره أم لا كان استأجره لحفظها مدة معينة اه ع ش (قوله أو أعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وإن أعطاه أجرة) لم يقبل باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله أعطاه الخ أجرة اه ع ش (قوله وإن فسدت الخ) غاية لقوله فيضمها الخ اه ع ش (قوله إلا أن قبل الاستحفاظ) ومنه أذهب وغلها وفي العباب لو قال ابن أربطها فقال الخاني هنا ثم فقد هالم يضمن اه أقول ويقال مثله في الحامى فلو وجد المكان مزحوما مثلا فقال له ابن أضع حوائجي فقال ضعها هنا فصاعت لم يضمن اه ع ش (قوله وليس من التفريط فيهما) أي مستثنى الحامى والخاني (قوله أنه) أي كلام من الحامى والخاني وقوله فيه أي عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) إلى قوله والمراد بالقبض في النهاية والمعنى (قول المتن يكفى القبض) عقارا كانت أو منقولا فاذا قبضها تمت الوديعة اه معنى (قوله ويحتمل أنها) أي الواو (قوله مطلقا) يحتمل أخذها ما سبذ كره أن المعنى سواء عدم مسئولية عايه أولا ويحتمل أخذها من كلام المعنى إن المعنى سواء أقال قبل ذلك أربدان أو دعتك أم لا (قوله مثلا ضعه) الأولى ضعه مثلا (قوله لما يأتي) أي أنفا في قوله أو ضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أي عقد الوديعة ذاك أي للبيع أي حيث كفى القبض الحكمي في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم في المعنى الأقوله وفي فتاوى الغزالي وكلام البغوي وكذا في النهاية الأقوله وقال المتولي إلى سواء المسجد (قوله نقل هذه) أي كفاية هذا وديعة (قوله على ما ذكرته) أي على وجود القرينة (قوله أو أحفظه) عطف على قوله وديعة الخ

أنه لو كان كذلك ما شرطوا للوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط فتأمل (قوله ولا كافرا نحو مصحف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتها واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجاره عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث اه (قوله وليس من التفريط الخ) كذا شرح مر

والمراد بالقبض هنا حقيقة السابقة في البيع لقولهم لا يكفي الوضع هنا بين يديه مطلقا أي حيث لم يقل مثلا ضعه لما يأتي فيه وفارق ذاك بأن التسليم ثم واجب لا هنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتي عندك كذا عبر به في الروضة عن البغوي والظاهر أنه مثال وأنه يكفي هذا وديعة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحا نقل هذه عن التهذيب وينبغي حمله على ما ذكرته أو أحفظه



انقال قبيل أو ضعه فوضعه في موضع كان إبداعا وهو ماقاله البغوي وقال المتولي لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع بيده كان إبداعا ولا كان نظرا إلى متاعى في دكاني (١٠٢) فقال نعم لم يكن إبداعا وكلام البغوي أوجه سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى

من مجرد الفعل ثم رأيت الرافعي في الصغير والاذرعي رجاء أيضا ومن ثم جزم به في الانوار ومن تبعه فقالوا في صبي جاء بحمار لراعى أو الحمار لغيره الآذن له في ذلك ولا نظر لفساد العقد هنا كما هو ظاهر إذ الصبي لا يصبح توكله عن غيره في غير نحو إصبال الهدية لأن للفساد حكم الصحيح ضمانا وعدمه فاطلاق ذا كرى هذه المسئلة يحمل على ذلك لما ياتي في إبداع الصبي ماله فقال له دعه يرتع مع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له وواضح أن سوقها ليس بشرط نعم يتجه ماقاله الغزالي آخر لأن مأخذ الفساد فيه إما كون أن امره بالنظر لا يستلزم إبداعا وإن اجاب نعم أوقبلت أو أن كونه بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستويا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وأخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لآخر عن متاعه بمسجد أو دار بابه مفتوح أحفظه فقال

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ وقوله أو ضعه الخ عطف على قوله قبيل أو قوله هذا وديع عندك وقوله كان إبداعا جواب فلو قال الخ (قوله وهو) أي قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى ماقاله البغوي اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله وإلا) أي وإن لم يكن الموضع بيده (قوله كان نظرا إلى متاعى في دكاني الخ) يتجه أنه انفتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره مر اه سم (قوله أوجه) أي من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد الخ) أي على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله رجاءه) أي كلام البغوي وقوله أيضا أي كارجحه الشارح نفسه (قوله فقالوا في صبي الخ) هذا التفرع محل نظر بل الظاهر تفرع مسئلة الحمار على كلام المتولي لا اعتبار الشوق فيها وإن قال الشارح وواضح الخ اه سيد عمر (قوله لغيره) أي غير الصبي وكذا ضميره (قوله كما هو) أي الفساد (قوله إذ الصبي الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإنما المودع إنما هو المالك مر اه سم وقوله لفساد العقد أي لظهوره (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الحمار وقوله على ذلك أي كون الحمار لغير الصبي الآذن له الخ (قوله فقال له) أي قال الراعى للصبي والجملة عطف على قوله جاء بحمار الخ وقوله كان مستودعا له مقول فقالوا (قوله ماقاله الغزالي آخر) وهو قوله كان نظرا الخ (قوله من استيلائه) أي الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومتى) أي قوله مطلقا في المغنى إلا قوله ولو من مال كها إلى لم يضمها (قوله ومتى رد الخ) أي المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أي الوديعة للتضييع (قوله ولو من مال كها) أي ولو كان أي التعريض للتضييع (قوله لم يضمها) جواب ومتى الخ (قوله لم يضمها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب وتر كفا في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبله بنحو وضعه فوضعه وقد يتجه الائتم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر اه سم أقول وقد يفيد قول الشارع لأنه بعد الرد الخ (قوله لم يضمها) أي حيث نلفت بلا تقصير سم على حج وظاهر كلام حج الاتي عدم الضمان طلقا والأقرب ماقاله سم ويوجه بأن خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع ش (قوله وذها به) أي من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حالية وقوله رد خبر وذها به (قوله مطلقا) مر انفاع عن ع ش مافيه

(وهو ماقاله البغوي) اعتمده مر (قوله والا) كان نظرا إلى متاعى في دكاني فقال نعم لم يكن إبداعا يتجه أنه انفتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره مر (قوله ولا نظر لفساد العقد هنا الخ) قد يشكل الاعتداد بهذا الإبداع وإن كان فاسدا لعدم الاعتداد بإبداعه ماله نفسه إلا أن يقال المودع حقيقة المالك والصبي مخبر عنه فليتأمل (قوله إذ الصبي لا يصبح توكله الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك مر (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح في أنه في هذه الحالة أعني قبضها حسبة لو ذهب وتر كها لم يضم وفيه نظر فليجروا ويراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتر كها لم يضم كما هو ظاهر والذي في الروض وشرحه في صورة القبض حسبة ما نصه أو أوجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضم بالقبض لأنه غير وديع أن قبض إلا أن كان معرضا للتضييع فقبضه حسبة صونا له عن الضياع فلا يضم بالتضييع له بأن ذهب وتر كها فلا يضم وإن ثم به أن كان ذهابه بعد غيبة المالك اه وحاصل ما ذكره في صورة القبض حسبة أنه لا يضم به وأما قوله وإن ثم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر في أخذه أو فيه نظر (قوله لم يضمها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب

(قوله)

نعم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا ضمنه أي إن عدم مستويا عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب

ثم قال لآخر أحفظه وانظر إليه فأهمله فسرقت فلا يضمته ومتى رد ثم ضيع كان ذهب وتر كها ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صانها عن ضياع عرضته ولو من مال كها الرشيد فيما يظهر ويحتمل خلافه لم يضمها وذها به بدونها والمالك حاضر رد ولائهم عليه هنا طلقا

فيما يظهر خلافا لما يؤممه بعض العبارات لأنه بعد الرد الذي علم به المالك لا ينسب (١٠٣) إليه تقصير بوجه بخلافه فيما إذا لم يقبل ولم

(قوله فيما إذا الخ) أي والحال أن المالك طلب منه الحفظ اه غش (قوله لم يقبل) لا نسب لم يرد (قوله) ولو وجد) إلى قوله ويفرق في المغنى وإلى قوله ويأتى التعليق في النهاية (قوله ولد الوديعة) أي وكانت حال العقد حاملا كذا في النهاية وهو محل تأمل اه سيد عمر عبارة عرش هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثاني سم على حج لكن قضية قول الشارح أي وكانت حال العقد حاملا لا ول ومفهوما أن الولد المنفصل قبل الإيداع لا يدخل في العقد وحينئذ فيشكل قوله ويفرق الخ لأن ولد المرهونة إن كان حلا وقت الرهن دخل نعم يمكن أن يقال أن مفهوم قوله وكانت حاملا في حق تفصيل وهو أن الولد المنفصل لا يدخل في الإيداع بخلاف الحمل الحادث في يد الوديع اه بحذف (قوله ان الاصح) علة لقوله تبع الخ (قوله ويأتى في التعليق الخ) عبارة المغنى ولو علقها كان قال إذا جازع راس الشهر فقد ادعته كالكالة كما بحث في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ وقطع الرويات بالصحة وعلى الأول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الكالة حينئذ فائدة البطلان سقوط المسمى إن كان الرجوع إلى أجرة المثل اه (ما مر في الكالة) ولو قال له خذ هذا يوم ما وديعة ويوما غير وديعة فو دية ابدأ وخذ يوم ما وديعة ويوما عارية فو دية في اليوم الأول وعارية في اليوم الثاني ولم يعد بعد يوم العارية وديعة ولا عارية بل تصير يده يضمنان قال الزركشى فلو عكس الأول فقال خذ يوم ما غير وديعة ويوما وديعة فاقبضها باذن المالك وليست عقد وديعة وان عكس الثانية فاقبضها باذن المالك وليست عقد وديعة ولا عارية وفي الثاني أمانة وشبهه أنها لا تكون وديعة نهاية ومغنى قال عرش قوله فاقبضها باذن المالك أي من وقت الأخذ فتكون مضمونة عليه ان فرط في حفظها قبل اعلام المالك اه (قول الماتن ولو أودعه) أي الرشيد صبي والمراد أنه أودع مال نفسه أو غيره بلا إذن منه فان أودع من المالك المعتبر اذنه لم يضمن الوديع اه عرش (قوله ولو مرأها) إلى قول الماتن ولو أودع في النهاية لا لقوله لا يصح باطلا فقال بدله غير محتاج إليه وكذا في المغنى لا لقوله وما يقال اخذها إلى والكلام (قوله إذا قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبرأ عطف عليه أي ضمنه (قوله فاندفع) أي بقوله لو وضعه يده بغير إذن معتبر اه رشيدى عبارة المغنى ضمن لعدم الاذن المعتبر كالفاسد ولهذا التعليق لا يقال صحيح الوديعة لا ضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج إلى أن يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد والبطل أي بل يقال ذلك اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله اخذها من هذا) أي بما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافي صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا أن يراد فيما يقال أن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة اه سم أقول الأمر كما قال المحشى فالوجه أن يقال إن كان انتفاء الصحة لا تنفاه الاذن المعتبر به فهي باطلة ولا تلحق بالصحة فيبذل كره وإن كان لا تنفاه شرط آخر مع وجود الاذن المعتبر به فهي فاسدة ملحقة بالصحة فيبذل كره فتدبره مع أنه لا خلاف في المغنى سيد عمر (قوله باذن معتبر) أي ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا اه سم (قوله فان خافه واخذها حسبة) هل له تركها حينئذ ويبرأ منها بدون رد مال المالك الأمر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة الخ والوجه فيه أيضا أنه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردها الغير مال المالك الأمر

وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بنحو صيغة فوضعه وقد توجه الاشم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر (قوله) ويدخل ولد الوديعة هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثاني (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق فلا ينافي صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا أن يراد فيما يقال أن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة (قوله باذن معتبر) أي ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا (قوله فان خافه واخذها حسبة الخ)

يقبض فانه يأنم أن ذهب وتركها بعد غيبة المالك لأنه غره ولو وجد له من الوديع واعطاء من المودع كان إيداعا بضاعا على الأوجه وفاقا للاذرعى والزركشى وخلافا لما يؤممه الماتن وغيره فالشرط لفظ أحدهما وفعل الآخر للحصول المقصود به ويدخل ولد الوديعة تبعا له لأن الاصح أن الإيداع عقد لا مجرد إذن في الحفظ فلا يجب رده إلا بالطلب وقيل أمانة شرعية فيجب رده عقب عليه به فورا ويفرق بينه وبين ولد المرهونة والموجرة بأن تعلق الرهن أو الاجارة به فيه إلحاق ضرر بالمالك لم يرض به بخلاف ما هنا لأن حفظه منفعته له فهو راض به قطعا ويأتى في التعليق هنا ما مر في الكالة (ولو أودعه صبي) ولو مرأها كامل العقل (أو مجنون مالا لم يقبله) أي لم يجز له قبوله لأن فعله كالعديم (فان قبل ضمنه) باقضى القيم كما هو ظاهر إذا قبضه ولم يبرأ إلا برده للمالك أمره لأنه كالفاسد لو وضعه يده عليه بغير إذن معتبر فاندفع ما يقال فاسد الوديعة كصحتها وما يقال اخذها من هذا يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها ووجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر فاسدها

كصحتها وحيث لا فلا يفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلا في الكلام حيث لم يخف مضايدها فان خافه واخذها حسبة لم يضمن

كامل وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته لأن فعله لا يمكن إحباطه وتضمنه ما لنفسه محال فتعينت برادة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صبياً) أو مجنوناً (مالاتف عنده) ولو بتفريطه (لم يضمن) إلا إذا أصبح التزامه للحفظ. (وإن ألتفه) وهو متمول إذ غيره لا يضمن (ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لأنه من (١٠٤) أهل الضمان ولم يسلطه على إتلافه وبه فارق ما لو باع شيئاً وسلبه له فآلتفه لا يضمنه لأنه

سلطه عليه أماً لو أودعه غير مالك أو ناقص فإنه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لصفه كالصبي) مودعاً ووديعاً فيما ذكر فيها بجامع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله أما السفية الممهل فلا بداع منه وإليه كسائر تصرفاته فيصح والتمن بغير إذن مالكة كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا ألتف فيتمتع برفقته (وترتفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بمجرد ارتفاع به الوكالة مما مر فترتفع (بموت المودع أو المودع وجنونه واغمائه) أي ببقائه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالحجر عليه لصفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا نقل فيها عن الأصحاب ويظهر أن الإبداع لا يرتفع وتسلم للحاكم اه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه وبوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفلس حتى في الأموال كالأشراء في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا أراد رد الوديعة فإن يدا المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف إتلافها أما الحجر

سم وعش (قوله كامل) أي آنفاً (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد النهاية والمغنى بلا تسليط من الوديع اه وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصه وقضيته أنه إن سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع اه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط منه ضمن مميزاً كان الصبي أم لا على ما فهمه كلامه اه (قوله مالك كامل) إلى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله) ولو بتفريطه كان نام أو نعس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله وبه) أي بقوله ولم يسلط الخ (قوله غير مالك) كالولى والوكيل (قوله أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فإنه أي الصبي اه عش (قوله فيما ذكر الخ) أي فيضمن الآخذ منه في الأول ويضمن بالتلف دون التالف عنده في الثاني (قوله وقوله) بالجر عطفاً على فعل كل (قوله) أما السفية الممهل وهو من باع مصلحاً لدينه وماله ثم بذروا لم يحجر عليه القاضى أو فسق اه عش (قوله والقن) ولو بالغاً عقلاً اه عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا إظهاره وقيدته بالجر جاني بعدم التفريط اه معنى (قوله وإن فرط الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً لظاهر المغنى كما مر والشهاب عميرة كافي عش (قول المتن بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اه معنى (قوله أي ببقائه السابق الخ) عبارته هناك نعم الاغماء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاحه بؤثر اه (قوله وبالحجر) إلى قوله وفي المذهب في النهاية إلا قوله قال القمولى إلى ويعزل الوديع (قوله وبالحجر عليه) أي على كل منهما اه عش الأولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أي صورة حجر الفلوس (قوله في عليه) أي التي في كلام القمولى (قوله لاحقاً كم أي من الوديع إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فإن يدا المالك الخ الأولى بان الخ كافي بعض النسخ عطفاله على قوله ببقاء أهلية الخ كما هو ظاهر السياق أو لأنه الخ على أنه خير وتسليمها الخ (قوله وترتفع به) وفاقاً للنهاية (قوله) ويعزل الوديع الخ) عطف على بموت المودع في المتن (قوله وبالنكار الخ) أي عدا من الوديع أو المودع (قوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في المتن بعضه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع ويأتي انفاعن سم ما يفيد (قوله) أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمن بل ولقوله وبالأقرار بها الآخر إذ مع صدور الفعل المضمن للمقتضى للتعدى كيف ثبتت الأمانة سم على حج وقد يقال أنه راجع لقول المصنف وترتفع بموت الخ وتعليقه يقتضى أنها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديده

هل له تركها حينئذ ويرأى منها بدون رد مال للمالك الأمر الأوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة والوجه فيه أيضاً أنه ليس له تركها حينئذ ولا يبرأ إلا بردّها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردّها لغير مالك الأمر وليس في قوله المتقدم أو قبضها حسبة أنه يجوز تركها ويرأى منها كما أشرفنا إليه فيما مر (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد مر في شرحه بلا تسليط اه وقضيته أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع (قوله) وكذا على المودع لمفلس الخ) كذا شرح مر (قوله) وكذا على المودع لمفلس) ثم قال أو الحاكم في المفلس وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة بفلس المودع ووجوب ردّها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل بصدق الوديع ما نصه قال الأذرى ولومات المالك محجوراً عليه بفلس فيظهر أنه ليس للوديع ردّها على الورثة الرشداً بل يرجع الحاكم اه يدل على خلاف ذلك وأنه لا يجب ردّها قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك (قوله وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

بالفلس على الوديع فترتفع به كما هو ظاهر مما تقرّر أن يده لأهلية فيها ببقاء الأموال تحتها ويعزل الوديع لنفسه اه ويعزل المالك له وبالنكار لغير غرض لأنها وكالة في الحفظ. وهي ترتفع بذلك بكل فعل مضمن وبالأقرار بها الآخر وينقل المالك الملك فيها ببيع أو نحوه وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية فعليه الرد للمالكها أو وليه إن عرفه أي إعلانه بها أو بمحلها

فورا عند التمكن وان لم يطلبه كضال وجدها وعرف مال كها فان غاب ردّها للحاكم أي الامين اخذ اياها بآني والاضمن وفي المذهب ان الطائر ليس مثلها وفيه نظر وان امكن توجيهه وفي فتاوى البغوي في قن هرب ودخل ملكه ( ١٠٥ ) وعلم به وبالمالكة فلم يعلمه فخرج لا يضمه

وفيه نظر ايضا وان اعتمده الغزي بل الاوجه قول القمولى انه كالثوب (ولها) يعنى للمالك (الاسترداد) (و) للوديع (الرذل وقت) لجوازاها من الجانبين نعم يحرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الاول حيث نذب ولم ير ضمه المالك وتشية الضمير هنا لا ينافيها افرادة قبله خلافا لمن وهم فيه فقال لا وجه لذلك لان هذا سياق اخر لا يتعلق به بذلك بل يلزمه على تعلقه به فساد الحكم وهو تقييد قوله أو لها بحالة ارتفاعها ولا قائل به (واصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الامانة) بمعنى انها متصلة فيها لا تتبع كالرهن لان الله تعالى سماها امانة بقوله عز قائل فليؤد الذي ائتمن امانته ولئلا يرغب الناس عنها وعلم من قولى وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوها امانة وبعده امانة فاسدة ومن كلامه انه لو بقيت في يده مدة بعد التعدي لومه

أجرته لا ارتفاع الامانة به (وقد قصر مضمونه بعوارض منها ان يودع غيره) ولو ولده وزوجته وقته نعم له كما سياتى الاستعانة بهم حيث لم تزل

اه ع ش (قوله فورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ع ش (قوله وان لم يطلبه) غايه (قوله فان غاب) ينبغي او لم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير جرت عادته بعوده لمحله المألوف بعد طير انه فله وجه وجهه والافضل تامل اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الضالة (قوله وان امكن توجيهه له كانه ان) نوع اختيار فلم يلحق بالجمادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر اى الغير المعتاد بالعود بمحله المألوف اخذا بماسر عنه آنفا (قوله انه كالثوب) اعتمده ع ش عبارته ومنها أي الضالة قن أو حيوان هرب من مالكة ادخل في داره فيجب عليه حفظه الى ان يعلم مالكة فلو تركه حتى خرج دخل في ضمانه اه (قوله لجوازاها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتشية الضمير في المغنى (قوله ولم ير ضمه) اى الرد للمالك الظاهر انه راجع للمستثنين فليراجع اه رشيدى اقول صنيع المغنى كالصریح في الرجوع للثانية فقط (قوله وتشية الضمير) عبارة المغنى افراد المصنف الضمير او لالان العطف باو ثم ثناء ثانيا قال الزركشى ولا وجه له اه اقول لو افرد الضمير لسكان المغنى كما هو مقتضى أو ولا حدهما الخ وليس بمفيد مع فساد اول كل منهما وهو مع بعده فاسد ايضا واما على الثانية فهو كركب القوم ودوامهم والتعيين للمحوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو افرد الضمير هنا نظر للعطف باو ولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق ايضا بالجزء الثانية لا يمنع ذلك فليتامل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه في المغنى الا قوله بقيد السابق وقوله لان الى لئلا يرغب (قوله وان كانت فاسدة) الا خصر أو فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وع ش (قوله بمعنى انها) اى الامانة (قوله كالرهن) لان موضوعه التوثق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) اى الوديعة وقوله عنها) اى قبولها (قوله وعلم من قولى الخ) عبارة المغنى قال السكاكي لو اودعه به بمانة فاذن له في ركوها او ثوبا واذن له في لبسه فهو ابداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافى مقتضاه فلوركب او لبس صارت عارية فاسدة فاذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كافي صحيح الا بداع او بعده ضمن كافي صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) اى الركوب أو اللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد وامل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرطى مقابل الحفظ اه ع ش (قوله ومن كلامه) اى وعلم من قول المصنف واصلا الامانة اه كرى (قوله ولو ولده) الى نعم ان وطأت في النهاية و الى قوله عند تعذر المالك الخ في المغنى الا قوله نعم له الى المتن وقوله فعلم الى والمالك وقوله او الاول الى المتن وقوله اى عز قالى جاز ايداعها وقوله ومحل الى ويلزم القاضي (قوله وزوجته) الوار بمعنى أو كما عبر به المغنى (قوله وقته) اى أو القاضي وايداعهم بان يرفع يده عنها ويغضض أمر حفظها اليهم اه ع ش اى ويقطع نظره عنها (قوله نعم له) الاولى جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان مجرد الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه ع ش (قوله حيث لم تزل الخ) اى بان يعد حافظا لها عر فاه ع ش (قوله لجرى ان العرف به) اى الاستعانة (قول المتن بلا اذن) اى من المودع اه مغنى (قوله وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمون بل ولقوله وبالاقرار بها الاخر اذ مع صدور الفعل المضمن المقتضى للتعدي كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) اللزوم ممنوع نعم يوهوم والتشية ايضا وهم ذلك فتأمله ولا يخفى انه لو افرد الضمير هنا نظر للعطف باو لم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق المذكور اذ مجرد التشية لا يمنع ذلك فليتامل (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله اى يصير طريقا مقوله والقرار) اطلاقه ما لا ينافى ما بعده من التفصيل في الرجوع

( ١٤ - شروانى وابن قاسم - سابع ) يده لجرى ان العرف به ( بلا اذن ولا عذر فيضمن ) الوديعة

لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اى يصير طريقا في ضمانها فعلم أن القرار على من تلفت عنده مالم يكن الثانى جاهلا لان يده بد امانة كما علم مما مر في الغصب والله اك تضمنين من شاء فان ضمن الثانى وهو جاهل رجع وان كان التالف عنده

على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل إن أودع القاضى لم يضمن) لأنه نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وإن غاب المالك لأنه قد لا يرضى به نعم إن طالت غيبته أى عرفاً وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جازاً ايداعها له كإجماعه جمع وعمله فى ثقة أمين وذلك لأنه نائبه ولأن فى مصابرة حفظها مع طول الغيبة منعاً للناس من قبولها ويلزم القاضى قبول عين الغائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كما يأتى إجماعه قبيل القسمه لأن (١٠٦) بقاءهما فى ذمة المدين ويدان المضاء من أحفظ امام العذر كسفر أى مباح كإجماعه لا ذرعى

ومرض وخوف فلا يضمن بإيداعها عند تعذر المالك ووكيله لقاضى أى أمين ثم لعدل كما يعلم بما يأتى ونوزع فى التقيد بالمباح ويرد بان إيداع الغير رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (وإذا لم يزل) بضم التحتية فكسر ويصح بضم الفوقية ففتح وعكسه (يده عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها) ولو خفيفة أمكنه حملها من غير مشقة على الأوجه (الى الحرز) أو يحفظها ولو اجنبياً إن بقي نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم إن غاب عنه لأن لازمه كالعادة يؤيده ما يأتى أنه لو أرسلها مع من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها وقولهم متى كانت بمخزنه فخرج واستحفظ عليها ثقة يختص به أى بان يقضى العرف بغلبة استخدامه له فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يستحي من استخدامه لم يضمن وإن لم يلاحظه بخلاف ما إذا استحفظه غير ثقة أو من لا يختص به أو وضعها بغير مسكنه ولم يلاحظها (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلاً كإشمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير

وإن كان عالماً بجهله أو بفصل وهل إذا رد الثاني على الأول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تأمل اه سيد عمر أقول الذى يستفاد من إطلاق الشرح الأول من التردد الأول والثاني من الثاني والله اعلم (قوله على الأول) متعلق برجع (قوله أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا أى فلا رجوع له إن كان التلف عنده كما يأتى (قوله لأنه) أى الثاني العالم غاصب أى لا وديع (قوله أو الأول) عطف على الثاني وقوله على العالم أى الثاني العالم (قوله لا فرق) أى بين القاضى وغيره فى صيرورة الوديعة مضمونة بالإيداع إليه بلا إذن ولا عذر وقوله وإن غاب الخ غيبة وقوله المالك أى ووكيله (قوله غيبته) أى المالك (قوله أى عرفاً) عبارة المغنى أى ونصبر من الحفظ كفى التمسكه اه (قوله إيداعها له) أى للقاضى (قوله كإجماعه جمع) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية كما شربنا إليه (قوله ويلزم القاضى) إلى قوله وقولهم متى كانت فى النهاية إلا قوله ويصح إلى المتن (قوله ويلزم القاضى قبول عين الخ) وهو واضح إن جاز لمن هو تحت يده دفعها له أمانة متناهية فقد يتوقف فيه وحمل ما هنا على ما إذا كان للوديعة عذر خلاف الظاهر فإن الكلام على الإيداع عند العذر يأتى قريباً اه ع ش أقول ذكر المغنى هذا الكلام فى شرح فإن فقدهما للقاضى فسلم عن الاشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله ما لم يغلب على الظن فوات ما ذكر بفلس أو حرج أو فسق وإلا وجب أخذه عينا كان أودعها اه ع ش (قوله والمضمونة) بل لا يجوز له أخذها اه ع ش أى مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية أنه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اه ع ش (قوله عند تعذر المالك الخ) أى ووكيله (قوله ما يأتى) أى فى المتن انفا (قوله بضم التحتية الخ) أى ببناء الفاعل من الأزاله وقوله بضم الفوقية الخ أى ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أى ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها (قوله ولو اجنبياً الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الاتى فى مسألة المخزن يختص به هل يأتى أو لا اه سيد عمر أقول أشار الشارح إلى الجمع بتقييد ما هنا بقوله إن بقي نظره الخ وتعميم ما يأتى بقوله وإن لم يلاحظه (قوله كالعادة) أى على العادة (قوله لأن لازمه) أى ولو كان صغيراً كرهه ورقيقه حيث لازمه اه ع ش (قوله ويؤيده) أى الاشتراط المذكور (قوله وقولهم الخ) عطف على قوله ما يأتى ثم قوله ذلك إلى المتن فى المغنى (قوله وإن لم يلاحظه) الأولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المغنى أنه راجع إلى قوله أو وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) إلى قول المتن فإن فقدته فى النهاية إلا أنه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها ما نصه كما قاله الماوردى والمعتمد خلافه اه (قول المتن مشاركة) ظاهره وإن كان له خزنة مختصة أخرى اه سم (قوله بما قدمته) لعله أراد به قوله عند تعذر المالك ووكيله أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولها الاسترداد والرد كل وقت (قوله العام الخ) عبارة المغنى مطلقاً ووكيله فى استرداد هذه اه (قوله حيث لم يعلم) أى الوديعة رضاه أى المودع (قوله ومتى ردها الخ) بغنى عنه قوله الاتى ومتى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الأولى ليشمل الولى الذى زاده أحدهم (قوله وفى جواز الرد الخ) عبارة النهاية وقد يقال بمنع دفعها لوكيله إذا علم الخ قال ع ش قوله وقد يقال الخ معتمد اه (قوله لغيبة) أى طويلاً بان كانت مسافة قصر نهاية ومغنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس التوارى ونحوه اه (قوله فى المتن مشاركة) ظاهره وإن كان له خزنة مختصة أخرى

مغنى (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلاً كإشمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكين الغير منها إلا أن كان ثقة (وإذا أراد سفرها) مباحاً كإسرها وإن قصر وظاهر بما قدمته أن التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو ووكيله بل لمن بعدهما (فليرد إلى المالك) أو ووكيله (العام أو الخاص بها) حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لا سيما إن قصر السفر للخروج لنحو ميل مع سرعة العود ومتى ردها مع وجود أحدهما لقاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد للوكيل إذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله أنه لو علم فسقه لم يوكله نظر ظاهره (فإن فقدهما) لغيبة أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مأمورا لانه نائب الغائب ويلزمه القبول كما مروا الاشهاد على نفسه بقبضها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان فقدته فامين) بالبلاد يدفعها (٧٠) اليه لئلا يتضرر بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبضها على الاوجه وكان الفرق ان اية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكتفي فيه العدالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنا فيا يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقي اطلاقهم له على زمنهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع ثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر من فساد الحكم وذكرا ان شيخه الشيخ ابواسحق امره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له يا بني التحقيق اليوم تخريق او تمزيق ويؤخذ منه ان محل العدول بها عن الحاكم الجائر مالم يحش منه على نحو نفسه او ماله وحيتته يظهر ان سفره بهامع الامن خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وان نازع فيه الامام ولو اذن له المالك في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما نص له عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلاد فنهيته منها ضمنا

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول الخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تحتمل عادة في مثل ذلك اه ع ش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ ابو حامد وانما يحملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال وياذن له ولو حملها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله كما مر) اى انفا (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له نهاية (قوله والاشهاد على نفسه الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية (قوله على نفسه بقبضها) لئلا يكون قاضي البلد لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الامين او لا محل تأمل والقلب الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) رقباس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستثناء القاضي له صار امين الشرع اه ع ش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافا للشارح والمغنى كما مر آنفا (قوله كفى) اى كفى الحاكم في الخروج عن الاثم اه رشيدى (قول المتن فان فقدته) اى القاضي او كان غير امين (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب في الكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها الى فاسق لا يصير ضامنا في الاصح اه مغنى (قوله ويلزمه) اى الوديع الاشهاد على الامين وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجهان حكاهما الماوردى اوجهما عدمه كافي الحاكم اه قال ع ش اى فلا يصير ضامنا بترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها مالم وانكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله وكان الفرق الخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله ان اية القاضي الخ) والاية كسكرة العظمة والبهجة والكراه قاموس (قوله فيلزمه) اى القاضي (قوله ومتى ترك) الى قول المتن ولو سافر في النهاية الا قوله علائ مع امكان الى ووصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مأمورا لكان انسب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله اطلاقهم له) اى للترتيب والقاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارة مع قدرته عليه ضمن قال الفارقي الا في زمننا فلا يضمن بالابداع ثقة الخ (قوله قال) اى الفارقي وكذا ضمير قوله وذكروا قوله فتوقف (قوله فقال) اى الشيخ ابواسحاق له اى الفارقي (قوله التحقيق) مبتدا خبره قوله تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخريق) اى لعرض من طلب التحقيق واجراء الامور على وجهها باطنا فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يجري على ظاهر الشرع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اى ما جرى بين الفارقي وشيخه (قوله وحيتته) اى حين الخشية من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بها مع الامن الخ) قد يقتضى انه مع غدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسه بالتخير عند عدمه لم يعدد يؤيده ما سياتى في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله خير من دفعها الخ) وينبغي انه لو احتاج في سفره بها الى مؤنة حملها مثلا صرفها ورجع بها ان اشهد انه يصرف بقصد الرجوع اه ع ش (قوله جازله استردادها) اى من القاضي او الامين اى وله تركها عندهما ولا يقال انما جاز دفعها لهما لضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه ع ش (قوله اى مع امكان السفر الخ) ينفيه التعليل الا في بقوله لوصولها في ضمانه الخ (قوله فنهيته منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله الخ) ظاهرة ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثر امتنا منها ويوجه بانه لم ياذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لان الامر بسلوك الاولى نهى عن سلوك غيرها اه ع ش (قوله تعين سلوكا منها) ومحل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يعين طريقا اخذا عما قبله اه ع ش (قول المتن يسكن الموضع) اى الذي دفنت فيه اه مغنى (قوله ولو في حرز)

(قوله والاشهاد على نفسه بقبضها) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له شرح مر (قوله في الامين ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر انه لو كان للبلاد طريقان تعين سلوكا منهما فان استويا ولا غرض له في الاطيل فاقصرهما (فان دفنها) ولو في حرز (وسافر ضمن) لانه عرضها للضياع (فان اعلم بها امينا) ولم يمهله اياها (يسكن الموضع)



وهو حرز مثلهم ما ويراقبه من سائر الجوانب او من فوق مراقبه الحارس واكتفى جمع بكونه في يده (لم يضمن في الاصح) لان ما في الموضع في يد ساكنه فكانه اودعه اياه ومنه يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضي الامين والاضمن ثم رايتهم صرحوا به ثم قبل هذا الاعلام اشهاد فيجب رجلا ن اورجل وامر اتان على الدفن والاصح انه اتمان كما تقرر في كفي اعلام امر اقول ان لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادها وكان الفرق انها هنا ليست في يد الامين (١٠٨) حقيقة بخلافه ثم وهو متجه ان كان بحيث لا يتمكن من اخذها والا فالتدبير يتجه وجوب

الاشهاد لانها حينئذ كالتي بيده (ولو سافر) من اودعها في الحاضر ولم يعلم ان من عادته السفر او الانتجاع (بها) وقدر على دفعها لمن مر بترتيبه (ضمن) وان كان في بر آمن لان حرز السفر دون حرز الحاضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافر وماله على قلت اى بفتح القاف واللام هلاك الاما وفي الله ووهم من رواد حديثا كذا نقل عن المصنف وعن رواه حديثا الديلمي وابن الاثير وسندهما ضعيف لا موضوع اما اذا اودعها في السفر فاستمر مسافر او اودع بدو ياولو في الحاضر او متجعا فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين اودعه عالما بحاله ومن ثم لو دلت قرينة حاله على انه لما اودعه فيه لقربه من بلده امتنع انشاؤه لسفر ثان (الا اذا وقع حريق او غارة وعجز عن بدفعها اليه) من المالك او وكيله ثم الحاكم ثم امين (كسابق) قريبا فلا يضمن للعذر بل اذا علم انه لا ينجيها من الهلك

الى قوله وان لم تحضره في المعنى الا قوله واكتفى الى المتن (قوله وهو حرز مثلها) خرج به ما لم يكن كذلك فانه يضمها جز ما وان اعلمها غيره كما قاله الماودى اه معنى (قوله ويراقبه الخ) ضيق المعنى صريح في عطفه على يسكن الموضع وجوز سم عطفه على وهو حرز الخ ايضا (قوله واكتفى جمع الخ) ضعيف اه عس (قوله بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه اه سم عبارة عس قوله في يده اى الساكن وان لم يعلم اه والظاهر هو الاول (قوله ومنه) اى التعليل (قوله ان محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك ان المراد الدفع الى القاضي او اعلامه به او اعلامه او الدفع الى الامين او اعلامه اه معنى (قوله وان لم تحضره) اى الدفن (وعليه) اى الاصح (قوله هنا) اى في الدفن مع اعلام الامين وقوله ثم اى في الدفع الى الامين (قوله والا فالتدبير يتجه الخ) خلا للنهاية (قوله حينئذ) اى حين تمكن الامين من اخذها (قوله من اودعها) الى قول المتن الا اذا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم جاء الى اما اذا (قوله من اودعها) بيضاء للمفعول (قوله ولم يعلم) اى المالك (قوله وان كان في بر آمن) اى وتلفت بسبب آخر اه معنى (قوله اما اذا اودعها الخ) محترز وقوله من اودعها في الحاضر الخ على ترتيب الالف وكان الاولى اما من اودعها الخ عبارة للمعنى اما لو اودعها المالك مسافرا فاسافر بها الخ وهي واضحة (قوله ومن ثم الخ) عبارة للمعنى وله اذا قدم من سفره ان يسافر بها ثانيا لرضا المالك به ابتداء الا اذا دلت قرينة على ان المراد حرازا بالبلد فيمتنع ذلك اه (قول المتن اذا وقع حريق الخ) اى او نهب اه معنى (قوله من المالك) الى قول المتن الحريق في المعنى الا قوله ولو قيل يجب لم يبعد والى قول المتن فان لم يفعل في النهاية الا قوله ويتجه الى وما اقتضاه وقوله اى مع تقصيره الى وعمله وقوله والا كان الى ويشترط وقوله قال (قوله لومه بها الخ) ولو حدث له في الطريق خوف اقام بها فان هجم عليه القطاع فطرحها بمضيعة ليحفظها فاضاعت ضمن وكذا لو دفنها خوفا منهم عند اقبالهم ثم اضل موضعها كما قاله القاضي وغيره اذ كان من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على اخذها نهاية ومعنى قال عس قوله فاضاعت ضمن اى وان جمل لان الجمل بالحكم لا يسقط الضمان اه (قوله ولو قيل بوجوبه) اى حيث امن على نفسه اه عس (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة اه سم (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل اه سم وقوله فالو الخ رد على النهاية (قوله كما علم من كلامه) يتأمل اه سم والنظر ظاهر اه رشدي (قوله الا فصيح الاغارة) فيه مع ما بعده نظر اه سم وكان وجه النظر ان قوله الا فصيح الاغارة معناه ان فيه لغتين الاغارة والغارة غير ان اولاهما فصيح وقوله لاها الاثر يناقض ذلك ويقتضى ان اللغة

الخ المعتمد عدم الزوم مر (قوله واكتفى جمع بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ويراقبه الخ فاذا اكتفى عن كونه يسكنه بمراقبه فكيف بكونه في يده لانا نقول هذا بعد تسليم ان السكون في يده اقوى من المراقبة لما يردلوعطف ويراقبه على يسكن الموضع اما لو عطف على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل (قوله كما علم من كلامه) يتأمل (قوله الا فصيح الاغارة) فيه مع ما بعده نظر فتأمل

الا السفر لزمه بها وان كان مخوفا فان كان احتمال الخوف في الحاضر اقرب جاز ولو قيل يجب لم يبعد ويتجه العربية وجوب مؤنة نحو حملها هنا على المالك لان المصلحة له لا غير ويأتي في الرجوع بها ما يأتي قريبا في النفقة وما اقتضاه سياقاه انه لا بد في نفي الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه قبل (والحريق والغارة) الا فصيح الاغارة ومع ذلك الغارة هنا اولى لاهل الاثر وهو العذر في الحقيقة (في البقرة واشراف الحرز على الخراب) ولم يجد في الكل ثم حرزا ينقلها اليه (اعذار كالسفر) في جواز ايداع من مر بترتيبه (ولذا مرض) من ضا (مخوفا فليردها الى المالك) او وليه (او وكيله العام او الخاص بها) (ولا) يمكنه

ردّها لأحدهما (فالحاكم) الثقة المأمون بردها إليه (أو أمين) يردها إليه أن فقد القاضى وسواء فيه هنا وفى الوصية الوارث وغيره ولو ظنه آمينا فكان غير أمين ضمن لأن الجهل لا يؤثر فى الضمان أى مع قصره (١٠٩) فى البحث عنه فلا ينافى ما باتى

انه قد يؤثر فيه كما لو ظن الولى مالكا او نقل بظان انها ملكه وعمله ان وضع المظنون امانته يده عليها والا لم يضمن الوديع على الاوجه ومن وجهين لانه لم يحدث فيها فعلا (او عطف على ما بعد الا لى فيضعف قول التهذيب يكفيه الوصية وان امكنه الرد للمالك (يوصى بها) الى الحاكم فان فقد فالى امين كما او ما اليه كلامه السابق من ان الحاكم مقدم على الامين فى الدفع فكذا الايصاء فالتخير المذكور محمول على ذلك كما تقرر والمراد بالوصية الامر بردها بعد موته من غير ان يسلمها للوصى والا كان ايداعا فيضمن به ان كان الوصى غير امين او امكن الرد الى قاض امين ويشترط الاشهاد على ما فعله من ذلك صونا لها عن الانكار وان يشير لعينها او يصفها بميزها وحينئذ فان لم يوجد فى تركته ما اشار اليه او وصفه فلا ضمان كما رجحه جمع متقدمون وهو متجه وان اطال البلقينى فى الانتصار لخلافه قال ولا ضمان فيما اذا علم تلقها بعد الوصية بلا تفريط فى حياته

العربية انما هى الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يتعين كون الغارة اثرها فاقام له رشيدى عبارة المغنى الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة اهـ (قوله ردها لأحدهما) قد يقال الانسب لاحد من زباده الولى لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المأثم اهـ سيد عمر (قوله بردها اليه) او يوصى بها اليه اهـ مغنى (قوله وسواء فيه) أى فى الامين اهـ عـ شـ (قوله هنا) أى الرد وقوله وفى الوصية أى الاتية انفاً (قوله لان الجهل لا يؤثر) اقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جهلا بالحكم بل جهلا بحال المدفوع اليه وهو مانع من نسبته الى قصيره فى دفعها له اهـ عـ شـ (قوله وعمله) أى الضمان فيما اذا ظن غير الامين امينا (قوله المظنون) فاعل وضع وقوله امانته نائب فاعل المظنون وقوله مدة مفعول وضع (قوله لانه) أى الوديع (قوله على ما بعد الا) أى على الحاكم (قوله الى الحاكم) الى قوله والمراد بالوصية فى المغنى (قوله من ان الحاكم مقدم على الامين فى الدفع الخ) حاصل ذلك انه مخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند العجز عنه بين الدفع لامين والوصية له اهـ مغنى (فالتخير المذكور) أى بقوله او يوصى اهـ سم عبارة المغنى قضية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الامور الثلاثة ولو ليس مراد اهـ (قوله محمول على ذلك) أى ان الحاكم مقدم على الامين اهـ سم (قوله والمراد بالوصية) الى قوله وحينئذ فان فى المغنى لا قوله والى ويشترط (قوله الامر بالرد الخ) عبارة الاكثر الاعلام بها والامر بردها وهى توهم انه لا بد من مجموع الامرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط او على الامر بالرد فقط لم يجز وينبغى ان يجزى الاول ويؤيده انه لو كانت بالوديعة يمتنع لم يجب الايصاء بها وكذا الثانى كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغى ان يتقيد الثانى بما اذا كان الامر على وجه يشعر بانها وديعة والا فلو قال ادفعوا هذا الفلان فرما او هم كونه وصية ليعامل معاملة الوصايا فاذا تقرر انه لا بد من الاعلام فلو اقتصر عليه الشارح عكس ما فعل لكان اولى اهـ سيد عمر اقول بارجاع ضمير بردها فى كلام الشارح الى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيره موافقا للتعبير الاكثر (قوله او امكن الرد الخ) أى او الايصاء اليه وان لم يمكن الرد فيما يظهر اهـ سيد عمر اقول ما استظهره صريح قول الشارح المار آنفاً فكذا الايصاء وانما سكنت عنه الشارح هنا لارادته بالوصى ما يشمل القاضى تأمل (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا لا يخالف ما تقدم قريبا من ان المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت لنائب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كتسليمها للمالك وهنالك تسلم لاحد وانما امر بردها فليتأمل اهـ سم اقول اطلاق قوله ويشترط الاشهاد صادق بما اذا كان الايصاء الى القاضى ويعلم الفرق بينهما وبين ما مر مما ذكره الفاضل المحشى اهـ سيد عمر اقول ان اراد بقوله ما تقدم الخ ما مر قيل قول المصنف ولو ما فرأخ فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان اراد ما مر فى شرح فان فقد ههنا فالقاضى الخ فعمد الشارح هناك الوجوب ايضا نعم ان اراد بقوله ان المعتمد الخ معتمد النهاية كما قدمه المحشى هناك يظهر ما ذكره (قوله على ما فعله الخ) الاولى الاخصر على ذلك أى الايصاء (قوله فلا ضمان) أى على الورثة اهـ عـ شـ (قوله بعد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلقها فى الحياة كما سيأتى الصريح باعتباره قريبا اهـ رشيدى أى فى شرح بان مات فجأة (قوله فى حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلقها (قوله ورجح المتولى الخ) معتمد اهـ عـ شـ ولا يخفى ان ذلك مستأنف وليس مقابلا لقوله قال ولا ضمان الخ كما يوهمه السياق ولو اسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الايهام (قوله جعل الخ) أى المالك (قوله وتمكنه) أى الوارث

(قوله ومحل الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخير المذكور) أى بقوله أى او يوصى وقوله محمول على ذلك أى ان الحاكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد الخ لا على قوله والا كان ايداعا لانه لا حاجة اليه حينئذ مع ما قدمه من اشتراط الامانة فيمن يودعه وتقديم الحاكم على غيره والظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا

او بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد ورجح المتولى وغيره ضمان وارث قصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء او بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه منه وان وجد ما هو بتلك الصفة من غير تعدد لم يقبل قول الوارث انها غير الوديعة لخالفته لما اقر به مورثه ان ما بهذه الصفة

ليس له فعمل ان قوله عندى ودیعة لفلان او ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجد في الثانية في تركته ثوب واحد او اثواب او لم يوجد وكذا الوصفه  
ووجد عنده اثواب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير

منه أى الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أى للورث سم وعش (قوله فعمل الخ) أى من  
قوله وان يشير لعينه الخ (قوله ان قوله عندى) الى قوله وكذا في المغنى (قوله لا يدفع الضمان عنه) أى  
المورث اه عش (قوله في الثانية) هى قوله او ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) إنما يظهر إذا علم  
مقارنة التعداد لا بصاء وإلا فهو محتاج الى التأمل نعم ان طرا الغير وتمكن بعده من إعادة البصاء بما يميزه  
فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أى فيما لو قال الوديع المريض عندى  
ثوب لفلان فوجد في تركته ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أى  
فيما لو وصف الودیعة بميزها فوجد في تركته عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كما مر  
وقوله بانه لا تقصير ثم أى في الثانية لوصفها بما يميزها عن غير ها وقوله بخلافه هنا فى الاولى لتركه لوصف  
(قوله ولا يعطى الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله ولا يعطى شيئا ما وجد) أى لا يجب بل يكون الواجب  
له البذل الشرعى ليعينه الوارث ما شاء اه عش (قوله في هذه الصور) هى قوله عندى ودیعة او ثوب  
اه عش أى وقوله وكذا الوصفه الخ (قوله خلافا للسبكي الخ) عبارة المغنى وقيل بتعين الثوب الموجود  
اه (قوله مامر) أى فى باب الوصية (قوله هنا) أى فى الودیعة لا ثم أى فى الوصية (قوله كما ذكر) الى  
قوله ولا يشهد فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وقيدته الى وتردد الرافعى (قوله ويدعيها له) أى لنفسه اه  
مغنى ويصح إرجاع الضمير للورث (قوله وقيدته) أى الضمان (قوله وتردد الرافعى الخ) عبارة النهاية  
والمغنى والاسنوى محل الضمان بغير إيهام او ادعاء إذا تلفت الودیعة بعد الموت لا قبله كما صرح به الامام ومال  
اليه السبكي لأن الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا هو المعتمد وإن ذهب الاسنوى الى كونه ضامنا  
بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية فى مرضه او بعد صحته ضمنها كسائر اسباب التقصير وحله ايضا فى غير  
القاضى اما هو إذا مات ولم يوجد مال اليتيم فى تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع وإنما يضمن  
إذا مرط قال السبكي وهذا قصر من منه بان عدم إيصائه ليس تقر بطار إن مات عن مرض وهو الوجه وظاهر  
ان الكلام فى القاضى الامين كما مر اما غيره فيضمن قطعاً والضمان فيما ذكر ضمان تعدد بترك المأمور لا ضمان  
عقد كما اقتضاه كلام الرافعى اه قال عش قوله ضمان تعد أى فيضمنها بالبدل الشرعى وهو المثل فى  
المثل والقيمة فى المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب او غيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أى المرض  
او بعد صحته ضمنها أى كسائر ارباب التقصير نهاية ومغنى (قوله الثانى) أى الدخول بالموت (قوله ولا  
يشهد الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض اه سم (قوله له) أى للاسنوى (قوله لم يطعمها) أى الدابة  
المودوعة (قوله فعلا الخ) الاولى تركا (قوله منقطع) الى قوله ودعوا تلفها فى المغنى الا قوله ولو اوصى بها الى  
وكذا الى قوله ولو جهل حالها فى النهاية إلا ذلك القول (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن مغنى وسم (قوله كما  
مر) أى انفا فى شرح او يوصى بها (قوله وكذا لو لم يوص) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الا بصاء لا يكون مضمنا  
مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا وغيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبارة الروض  
وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم (قوله فيصدق) أى الوارث (قوله

ثم بخلافه هنا ولا يعطى  
شيئا ما وجد فى هذه الصور  
خلافا للسبكي ومن تبعه  
وكالمرض المخوف ما الحق  
به مما مر نعم الحبس للقتل  
فى حكم المرض هنا لا ثم كما  
مر لان هذا حق آدمى ناجز  
فاحتيط لها كثر يجعل مقدمة  
ما يظن منه الموت بمنزلة  
المرض (فان لم يفعل) كما ذكر  
(ضمن) لتقصيره بتعريضها  
للفوات لان الوارث يعتمد  
ظاهر اليد ويدعيها له وان  
وجد خط مورثه لانه كناية  
وقيدته ابن الرفعة بما اذا لم  
يكن بها بيئة باقية وهو  
ظاهر معلوم مامر فى الوصية  
وتردد الرافعى فى ان هذا  
الضمان يتبين بالموت وجوده  
من اول المرض حتى لو  
تلفت فيه ضمنها ولا يدخل  
وقته الا بالموت والذي  
رجحه الاذرى كالسبكي  
وسبقهما اليه الامام الثانى  
ووجه ان الموت كالسفر  
فلا يتحقق الضمان إلا به ورجحه  
الاسنوى انه بمجرد المرض  
يصير ضامنا إذا لم يوص وان  
شفي ولا يشهد له ما لو لم يطعمها  
حتى مضت مدة يموت مثلها  
فيها غالبا فانها تصير مضمونة  
وان لم تمت لان فى هذا فعلا  
مفضيا للتلف ظنا وايس  
مجرد ترك الا بصاء كذلك

لا يخالف ما تقدم من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك  
سلبت ائانب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كسلبهما المالك وهنالم يسلم لاحد وإنما امر بردها  
فليتأمل (قوله ليس له) أى للوارث (قوله الذى رجحه الاذرى الى اخر الثانى) هو الذى اعتمده مر (قوله  
ولا يشهد له الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص  
فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل ان ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الا بصاء  
لا يكون مضمنا مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا ونحوه (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبر

(الا) منقطع لان المقسم مرض مخوفا (اذا لم يتمكن بان مات فجأة) أو قتل غيلة لا تنفاه التقصير ولو اوصى بها على الوجه المعتمد بان  
لم توجد بتركته لم يضمنها كما مر وكذا لو لم يوص فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل ان ينسب لتقصير لصدق كانه قلاه

عن الامام وقرأه واعترضه الاسنوي بان الامام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند ترده فيه فانه صحيح حيثئذ الضمان ولك

رده بان الوارث لم يتردد في  
التلف بل في انه وقع قبل  
نسبته لتقصير او بعده  
وحيثئذ فلا ينافي ما نقله عن  
الامام ودعواه تلفها عند  
مورثه بلا تعدد او رد مورثه  
لها مقبولة كما قاله ابن ابي  
الدم في وارث الوكيل  
رجعاه في الثانية وان خالف  
في ذلك السبكي وغيره ولو  
جهل حالها ولم يقل الوارث  
شيئا بل قال لا اعلم حاله  
واجوز انها تلفت على حكم  
الامانة فلم يوص بها لذلك  
ضمنها كما اقتضاه كلام  
الرافعي وغيره لانه لم يدع  
مسقطا هذا كله ان لم يثبت  
تعمده فيها قال السبكي  
كغيره او يوجد في تركه  
ما هو من جنسها او ما يمكن  
ان يكون اشتراها بما لا  
القراض في صورته ولم يكن  
قاضيا او نائبه لانه امين  
الشرع فلا يضمن الا ان  
تحققت خيائته او تفريطه  
مات عن مرض او لا ومحل  
في الامين نظير ما مر ولا  
يقبل قول وارث الامين انه  
رد بنفسه او تلفت عنده الا  
ببينة وسائر الامناء كالوديع  
فيما ذكر (ومنها) ما تضمنه  
قواه (اذا نقلها) لغير ضرورة  
(من محلة) الى محلة اخرى  
(او دار الى) دار (اخرى)  
دونها في الحرز وان كانت  
حرز مثلها على المعتمد

بان الوارث لم يتردد (الخ) اي في قوله لعلها تلفت الخ الذي نقله عن الامام اي لان الترجي في كلامه المذكور  
راجع الى التيقيد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف اي فالاسنوي لم يصب فيما فهمه عن الشيخين اه  
رشيدى (قوله فلا ينافي) اي ما نقله ما نقله الخ اي الاسنوي (قوله ودعواه) اي الوارث مبتدأ وخبره مقبولة  
(قوله او رد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجعاه) اي قول ابن ابي الدم في الثانية وهي دعوى رد الوارث  
(قوله وان خالف في ذلك السبكي الخ) عبارة المغني وصحح السبكي انه لا يقبل قوله في دعوى التلف والرد الا  
ببينة اه (قوله ولو جهل حالها) اي الوديعة (قوله حاله) الظاهر التانيث (قوله ضمنها الخ) وفاقا للمغني  
والاسنوي وخلافا للنهية ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كله) الى المتن في النهاية قال السكردي ذا اشارة الى  
قوله وكذا لو لم يوص اه ويظهر انه اشارة الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الا الخ وقول الشارح ولو اوصى  
بها على الوجه الخ الى هنامن الصور الاربع وان قوله او يوجد الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله ولم يكن الخ  
عطف على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ  
وقوله او يوجد الخ راجعان الى جميع ما تقدم الا قول المصنف فان لم يفعل ضمن ورجوعه الى مسألة الجهل لمجرد  
اقتادها منقولة ومنصوصة وقوله ولم يكن الخ راجع الى اول قول المصنف وآخر قول الشارح وما في سم  
بما نصه قوله او يوجد الخ هذا مع قوله بعده لم يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت اه فيه تساهل ينبغي حمله  
على ما قلته (قوله في صورته) اي القرض (قوله لانه) اي القاضى او نائبه (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما  
صرح به ابن الصلاح سم ونهية ومغني (قوله ومحل) اي عدم ضمان القاضى ونائبه (قوله في الامين) خبر  
ومحل (قوله نظير ما مر) اي مرارا (قوله انه رد) اي الوارث اه ع ش (قوله او تلفت عنده) اي ولم يتمكن  
من الرد اه رشيدى عبارة سم قوله انه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد  
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير  
فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل ان يكون مثله اه (وان كانت  
حرز مثلها الخ) افق شيخنا الشهاب الرملى بتصوير المتن بما اذا عين المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها  
الى الادون حيث كان حرز مثلها اه سم وتبعه اي الشهاب الرملى النهاية في ذلك كما نبه عليه الرشيدى وخالفه  
المغني كالشارح فقالوا وقال الشيخ الاسلام بالضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرز مثلها او لا عين  
الحرز او لا (قوله سواء تلفت الخ) عبارة المغني سواء اناها عن النقل ام لا عين تلك المحلة ام اطلق بعيدتين كانتا  
ام قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف ام لا كما يؤخذ ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله وان كان  
النقل في النهاية ولى قوله ولو حصل الهلاك في المغني (قوله فيه) اي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الروض بقوله وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حالها ولم يقل  
الخ) عبارة شرح مرو لو جهل حالها ولم يقل الوارث شيئا بل قال لا اعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية  
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه رد اعتراض الاسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه  
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة اليه بل لا يفيد مع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله  
لا عند ترده فانه صحيح حيثئذ الضمان وذلك لان الوارث متردد فيما نحن فيه الا ان يخالف هذا الذي نقله  
الاسنوي فليتأمل (قوله ضمنها الخ) هكذا في شرح الروض (قوله او يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم  
يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله  
او تفريطه قال السبكي تصریح بان عدم ايصاله ليس تفریطا (قوله انه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله او  
تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى  
رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل  
ان يكون مثله (قوله وان كانت حرز مثلها على المعتمد) افق شيخنا الشهاب الرملى بتصوير المتن بما اذا عين

(ضمن) لانه عرضة للتلف سواء تلفت بسبب النقل ام لا نعم ان نقلها بظن الملك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه لان التعدي هنا اعظم (والا)  
يكن دونه بان تساويا اليه او كان المنقول اليه احرز (فلا) يضمن وان كان النقل لقربة اخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك بسبب

النقل لعدم التفریط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالى اخرى نقلها بلانية تعد من بيت لبيت في دار وعان واحد فلا ضمان به حيث كان

وفاقا لاطلاق النهاية وشرح الروض وخلافا لاطلاق المغنى (قوله وخرج) الى قوله هذا كله في النهاية والمغنى (قوله حيث كال الثاني حرز مثلها) وإن كان الاول احرز مغنى وروض (قوله هذا كله) اى الضمان وعدمه الماران (قوله مستحقا له) اى للمالك (قوله اما اذا عينه) الى المتن في النهاية الا قوله ولو في قرية الى بخلافه وقوله خلافا الى وامامع النهى (قوله بقيد السابى) اى لا سفر بينهما ولا خوف (قوله اذ لا غرض فيه) اى التخصيص (قوله بخلافه) اى النقل عن المعين وقوله لدونه متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه يضمن) اى سواء تلفت بسبب النقل ام لا اه شرح الروض وبقيده قول الشارح وكذا الخ (قوله باحد الاولين) اى مثل الحرز المعين واعلى منه اه كرى (قوله ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه اه سم اى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا ايضا (قوله كان انهدم الخ) عبارة النهاية كأنهدم البيت الثاني والسرقة منه وذكروا في الانوار معهما الغصب منه لكن ظاهر كلاهما اعتماد الحاقه بالموت وجمع الوالدرحه الله تعالى بينهما بحمل كلام الانوار فيما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما في خلافه اه وفي سم نحوها وامامع النهى الى قوله نحو غرق في المغنى (قوله مستحقا للمالك) اى ملكا او اجارة او اعارة اه مغنى (قوله مثل الحرز الاول) عبارة النهاية حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه اه (قوله ولا اثر لنهى نحوولى) اى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة في نقلها وعدمه اه عش (قوله ويطالب الوديع الخ) عبارة النهاية وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان عرفت ولا طوب بيمينه فان لم تكن صدق المالك يمينه اه قال الرشيدى قوله فاختلفا فيها اى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك وقوله صدق المودع يمينه اى في التلف وقوله طوب بيمينه اى ثم يصدق باليمين وقوله صدق المالك يمينه اى في نفي مدعى الوديع اه (قوله التى يتمكن) الى قوله والذى يتجه في النهاية لا قوله ثم رايت الاذرى الى المتن وقوله ولا تمام بات هنا الى الفرع (قوله فلم) لعل منه قوله على العادة (قوله لو وقع بخزائنه) الى قوله مطلقا في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء امكنه اخراج الكل دفعة او لا وسواء كانت امتعته فوق فتحاها الخ ام لا (قوله اخراج الكل) اى كل الامتعة والوديعه وينبغى

المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسوطه في التصحيح وشار الى الاختلاف في فهم كلام الشيخين (قوله وخرج بالى اخرى الى حيث كان الثاني حرز مثلها) وعلم بما تقررانه لو نقلها الى محله او دار هي حرز مثلها من احرز منها ولم يعين المالك حرز لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وفان الاذرى انه الصحيح اه وهو المعتمد وان نسب للشيخين الجزم بخلافه وكانه اخذ من كلامهما في المحرر والمنهاج وفي الروضة واصحاب السبب الرابع وقد اطلقا في السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حرز مثلها من احرز منه وكذا فيما لو عين المالك حرزا كقوله احفظها في هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها الى بيت مثلها الا ان تلفت بسبب النقل كأنهدم البيت الثاني والسرقة منه والغصب اى اذا كان بسبب النقل فلو ضم الى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بالضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه احرز لصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل بالضرورة غارة او حرق او غلبة لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل ايضا حينئذ شرح مر (قوله وكذا باحد الاولين ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه (قوله كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ) في الانوار ايضا الحاق الغصب من البيت الثاني بانهدامه عليها وسرقتها منه وظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجمع شيخنا الشهاب الرملى بينهما بحمل كلام الانوار على ما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل) قال مر في شرحه وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان

الثاني حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزا ولا نهى عن النقل ولا كان الحرز مستحقا له اما اذا عينه فلا اثر لنقلها لمثله او اعلى منه احرز او لو في قرية اخرى بقيد السابى حلا لتعيينه على اعتبار الحرزية دون التخصيص اذ لا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونه وان كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلك بسبب النقل كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافا لما اعتمد انهما كالموت اخذا من كلام الغزالي وذلك لان التالف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عذر وامامع النهى او كون الحرز مستحقا للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى لا احرز لتعديده بخلافه لضرورة نحو غرق او اخذ لص فانه يجب ويضمن بتركه ويتعين مثل الحرز الاول ان وجد نعم ان نهاه عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بفعله ولا اثر لنهى نحوولى ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها ان لا يدفع

متلفاتها) الى يتمكن من دفعها على العادة لانه من اصول حفظها فلم انه لو وقع بخزائنه حريق فيادر لنقل امتعته فاحترقت او الوديعه لم يضمنها مطلقا ووجه ابن الرفعة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذرى فيما لو امكنه اخراج الكل



دفعة اى من غير مشقة لا تحتمل مثله عادة كما هو ظاهر او كانت فوق لنحماها واخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الاولى متجه وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية ثم رأيت الاذرعى فى موضع آخر رجح ما رجحته فيهما ولو ( ١١٣ ) تعددت الودائع لم يضمن ما اخره

منها ما لم يكن الذى اخره يمكن اى يسهل عادة لا ابتداء به او جمعه مع ما اخذه منها ( فلو اودعه دابة فترك علفها ) باسكان اللام او سقيها مدة يموت مثلها فيها جوعا أو عطشا ولم ينه (ضمنه) ما اى صارت مضرة عليه وان لم تمت اتسبيه الى تلفها حتى لو تلفت بسبب آخر غرم قيمتها وموتها قبل تلك المدة لاشئ فيه ما لم يكن بها جوع او عطش سابق ويعلمه وحينئذ يضمن الكل على المعتمد وانما لم يات هنا نظير التفصيل الآتى فى التجويع اول الجراح لانه ثم متعدي من اول الامر بالحبس والمنع بخلافه هنا ( فرع ) قال لا ذرعى عن بعض الاصحاب لوراي امين كوديع وراع ما كولا تحت يده وقع فى مهلكة فذبحه جاز وان تركه حتى مات لم يضمنه ثم قال وفى عدم الضمان اذا امكنه ذلك بلا كلفة نظروا استشهاد غيره للضمان بقول الانوار وتبعه الغزى لو اودعه براى مثلا فوقع فيه السوس لومه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه واشهدوا الذى يشبهه انه ان كان ثم من يشهده على

او بعضها اى الوديعة ( قوله دفعة ) ينبغى أو دفعتين فاكثر قبل وقت احتراق الوديعة ( قوله والضمان فى الاولى الخ ) هذا من عند الشارح وليس من كلام الاذرعى ( قوله فى الاولى ) هى قوله ماله او امكنه الخ وقوله فى الثانية هى قوله او كانت فوق الخ وقوله محتمل معتمد اه ع ش ( قوله محتمل ان تلفت الخ ) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ ما يتبعه والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه سم وقوله امكنه الخ والافرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من اخذ الجميع الخ اى جميع الامتعة والوديعة وينبغى او بعضها ( قوله ولو تعددت ) الى قوله ما لم يكن فى المعنى ( قوله ما اخره منها ) اى ما اخر اخذه حيث لم يبتدىء به لانه انما من موضعه واخذ ما وراءه اه ع ش ( قوله اى يسهل عادة الابتداء به ) لعل المراد بالنسبة الى ما اخذه منها بان يكون لا ابتداء بالتروك اسهل من الابتداء بالمأخوذ بخلاف ما اذا عكس الامر او تساوى فلا ضمان ( قوله منها ) اى الودائع ( قوله باسكان اللام ) اى على المصدر الى قوله وانما لم يات فى المعنى ( قوله او سقيها ) يظهر ان ترك إدخال الدابة فى محل دافع للبرد مثلا كترك سقيها ( قوله مدة الخ ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى اهل الخبرة بهانهاية ومعنى ( قوله يموت الخ ) ينبغى او يتعيب اه سم ( قوله اى صارت الخ ) عبارة النهائية ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت اه ( قوله ويعلمه ) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على حج وقد يشكل بما تقرر ان ما كان من خطاب الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه ع ش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيبا فى قبول الودائع كما مر ما يؤيده عن السبد عمر ( قوله على المعتمد ) وان جزم ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويؤيد الاول اى ضمان السكل ما لجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع نهاية ومعنى ( قوله التفصيل الآتى الخ ) عبارة مع امتن هناك والاتمسك تلك المدة ومات بالجوع مثلا لا ينجو هدم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على حبسه فشبه عمدا وإن كان به بعض جوع وعطش او او بمعنى او علم الحابس الحال فعمدوا الا يعلم الحال فلا يكون عمدا فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية الحصول الهلاك بالامرين اه بحذف وعلم بهذا أن الفرق بين ما هنا وما ياتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيما ياتى ولا يضمن هنا اصلا ( قوله وراع الخ ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ معتمد اه ع ش اقول ويبعد الضمان فيما اذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما ياتى من عدم قبول قوله بعد ذبحها لم اجد شهودا على سببه ثم رأيت قول الشارح والافلال الخ وهو صريح فى عدم الضمان اذا ترك الذبح لفقد الشهود ( قوله بقول الانوار الخ ) فى الاستشهاد بما ذكر نظرا لذليس فى كلام الانوار تعرض للضمان اصلا اللهم إلا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله لومه الدفع عنه لان الاصل ان من ترك فعل ما لومه فى مال غيره ضمنه لنسبته الى تقصير مع انما بالنزك اه ع ش ( قوله وتبعه الخ ) اى الانوار ( قوله والنزك يتجه ) الى قوله وبفرق قال ع ش بعد ذكره عن الشارح مانصه وظاهر إطلاق الشارح يعنى النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهودا يشهدوا ولا اه ( قوله لان الظاهر الخ ) تعليل للمعذر ( قوله فيما ياتى ) اى فى شرح ومنها ان يضيقها الخ ( قوله بينه ) اى قوله بذبحها لذلك حيث لا يقبل ( قوله ما ياتى )

عرفت والا طواب بيينة فان لم تكن صدق المالك بيمينته اه ( قوله وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية ) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ ما يتبعه والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل ( قوله رجح ما رجحته فيهما ) فيه انه لم يرجح فى الثانية شيئا ( قوله مدة يموت ) ينبغى او يتعيب ( ويعلمه ) اخرج ما لا يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان اه ( قوله على المعتمد ) اعتمده مر ايضا

( ١٥ - شروانى وابن قاسم - سابع ) سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا لعذر له لان الظاهر ان قوله بذبحها لذلك لا يقبل ثم رأته مصرحاً به فيما ياتى ويفرق بينه وبين قبول قوله فى نحو لبسها الدفع نحو الدود فان الظاهر بقوله ثم رأته ما ياتى فى مسئلة الخاتم



وهو صريح فيه بأن ما هنا فيه (١١٤) - اذ هاب لعينها المقصودة بالكلية فاحتيط له اكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعييب الوضئ

للدال خشية ظالم ويظهر  
ايضا انه لا يقبل قوله بعد  
ذبحها لم اجد شهودا على  
سبيه وكذا بعد البيع لنحو  
السوس احتياطا لاتلاف  
مال الغير نعم إن قامت  
قرينة ظاهرة على ما قاله  
أختم تصديقه (فانها)  
المالك (عنه) اى علفها  
(فلا ضمان عليه) (في الاصح)  
وإن أتم كما لو اذن له في  
الاتلاف ولا اثر لى نحو  
ولى قال الاذرى ان علم  
الوديع الحال ويجب عليه  
ان يأتى الحاكم ليبر مالها  
إن حضر او ليأذن له في  
الاتفاق ليرجع عليه ان غاب  
ولونها لنحو تخمة امثل  
وجوبا فان علفها مع بقاء  
العلة ضمن اى ان علم بها كما  
بحث ومر الفرق بين ما هنا  
وظن كونه امينا (فان اعطاه  
المالك علفا) بفتح اللام  
(علفها منه والا) بان لم يعطه  
شيئا (فيراجعه او وكيله)  
ليردها او ينفقها واذا اعطاه  
علفها لم يحتج بتقديمه بل له  
العمل فيه بالعادة (فان فقد  
فالحاكم) يراجعها ليؤجرها  
وينفقها من اجرتها فان عجز  
اقترض على المالك حيث  
لامال له حاضر او باع  
بعضها او كلها بالمصاحبة والذى  
ينفقه على المالك هو الذى  
يحفظها من التعيب لا الذى

اى فى شرح ومنها ان ينتفع بها الخ (قوله وهو) اى ما ياتى فى الخاتم صريح فيه اى فى قبول قوله فى نحو لبسها  
لدفع نحو الدود (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياجا نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا  
كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه اه سم (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق وقوله ما مر فى  
تعيب الخ قد مر ما فيه عن السيد عمر (قوله ويظهر ايضا) انه لا يقبل الخ قضية ما مر انفا عن ع ش عن اطلاق  
النهاية القبول وهو ايضا قضية ما سيد كره الشارح من الفرق بين الوديع والمصاحبة وايضا ان فى منع القبول  
منع الامناء عن نحو ذبح المأكولة المشرفة للمالك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله اى علفها)  
عبارة المغنى عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وإن أتم) الى قوله ان امكن فى المغنى الا  
قوله ومر الفرق الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله اى ان علم الى المتن (قوله قال الاذرى ان علم الخ) هذا التقييد  
محمول على استقرار الضمان عليه والافلا فرق بين العلم اى بكونه وليا والجمل فى اصل الضمان نهاية ومعنى قال  
ع ش قوله فى اصل الضمان اى ويكون قرار الضمان فى صورة الجمل على الولى اه (قوله ولو نها الخ)  
عبارة المغنى هذا ان ما لا لعل فان كان لها كقولنا نج او تخمة ازمه امتثال نيه فلو خالف وفعل قبل زوال العلة  
ضمن كذا اطلقاه قال ابن شبة وينبغى ان يقيد الضمان بما إذا علم بعلمها اه (قوله اى ان علم بها) وفاقا  
للمغنى وخلافا للنهاية عبارة تروان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله وان لم  
يعلم الخ لان المضمنات لا يفتقر الحال فيها بين علمها وجملها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به حج اه  
(قوله ومر) اى فى شرح او امين (قول المتن فاق اعطاه) المالك علفا بفتح اللام لاسم كولى ولم ينه نهاية  
ومعنى (قوله ليردها) الانسب ليس تردها اه سيد عمر عبارة المغنى ليس تردها او يعطى علفها او يعلفها اه  
(قول المتن فان فقد) بالثنية بخطه اه معنى (قوله فان عجز) اى الحاكم بان لم يتيسر له ايجار عبارة المغنى  
ليقترض على المالك او يؤجرها ويصرف الاجرة فى مؤنتها او يبيع جزءا منها او جميعها إن رآه اه (قوله  
ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قديتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قديستبعد ذلك اذا  
لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بنيته اه سم وقوله والضمان بتركه يوافقه قول الشارح  
السابق ثم قال وفى عدم الضمان الخ وقوله ثم قديستبعد ذلك الخ يوافقه قوله السابق والافلا لعذر اه (قوله ان  
امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المغنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع فى احد وجهين وهو  
المعتمد كما فى حرب الجمال اه (قوله مطلقا) اى نوى الرجوع او لا (قوله ما يوافق الاول) اى من الاكتفاء  
بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثانى اى عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله وعن  
اى اسحق) الى قوله انتهى فى النهاية (قوله انه يجوز له) اى للوديع عند تقدم من مرن المالك ووكيله  
فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو والجمالة (قوله كالحاكم) اى بالمصاحبة (قوله مطلقا) لعله  
ادخل به الاتفاق بغير فليراجع (قوله ويؤيده) اى قول ابى اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار)  
اى فى الفرع المار آنفا (قوله لم يرجع) اى ان لم يتعذر علته من سر حها معه والافير جمع نهاية ومعنى  
(قوله وانما يتجه) اى ما يجته الزركشى (قوله او باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به كثر من اجرة المثل  
وكانت اقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم تزد اخ مقتضاه انها اذا ساوت يجب  
دفعها اليه وهو محل تأمل ايضا ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى وبالتخيير فى الثانية لكان متجها سيد عمر وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياجا نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا كذلك الذبح  
المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسئلة النهى اى فى المتن  
(قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قديتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد  
ذلك اذالم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بنيته (قوله والا نوى الرجوع) فى الاكتفاء بنية  
الرجوع نظر ومخالفة لما فى نظائره كما يعلم بالمراجعة (قوله والا نوى الرجوع) يقيد انه يرجع فى هذه

ولو

يسمونها ولو كانت سمينة عند الايداع فالذى يتجه من وجهين فيه انه يجب علفها

بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم انفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك ان امكن والا نوى الرجوع

وحيث نذير جمع على ما جزم به شارح وينافيه ما في المساقاة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لان مقدم نادرو على الاول يمكن الفرق بان  
الوديع محسن فتناسب التوسع عليه برجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رايت الاذرعى بحث في اتفاق الام عند فقد القاضى ما يوافق  
الاول والركشى وغيره ما يوافق الثاني وعن ابى إسحق انه يجوز زله نحو البيع او الايجار او الاقراض كالحاكم ويذهبى ترجيحه عند تعذر  
الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك وبوده ما تقر عن الانوار هذا كله في معلولة اما الراعية (١١٥) فبحث الزركشى وجوب تسريحها مع

نفقة فان ترك ذلك وأنفق  
عليها لم يرجع اه وانما  
يتجه ان كان الزمن امنا  
ووجد نفقة متبرعا او باجرة  
مثله ولم ترد على قيمة العلف  
وحيث باتى فيها ما تقر فى  
العلف فان نفقته وتعدت  
مراجعة المالك ساوت  
المعلوفة فيما مر فيها كما هو  
ظاهر ولو اعتيد رعيها بلا  
راع مع غلبة سلامتها فهل  
ذلك لان اللازم له مراعاة  
العادة كما يعلم بتمامه ويأتى  
أولاد من الامين مطلقا  
احتياطاً للحق الغير كل محتمل  
وخرج بالدابة نحو النخل  
إذا لم يامر به بسقيه  
فتركه ومات فانه لا يضمه  
بخلافها حرمة الروح  
وقضية قو لهم لم يامر به بسقيه  
انه لو امر به فتركه ضمن  
وبوجه بانه الزم الحفظ  
بقيد السقي فلو لم فعله لكان  
لاجانا فيقبل فيه مامر  
في الاتفاق فان قلت ظاهر  
كلامهم أن السقي من غير  
أمر لا يلزم الوديع فينافى  
ما باتى فى نحو اللبس من  
لزومه والضمان بتركه فسا  
الفرق قلت يفرق باعتبار  
الوديع فعليه اسهولته وعدم  
اختلاف الغرض به غالبا  
بخلاف السقي لاسره

ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى الخ هذا هو الظاهر والله اعلم (قوله وحيث) اى حين الزيادة وقوله ما تى فيها  
اى فى تلك الزيادة قاله السكردى ويظهر ان المعنى وحين اذ كان الزمن آمنا ووجد نفقة باجرة مثله الخ باتى في  
اجرة المثل نظير ما تقر فى العلف من انه ان اعطاه المالك الاجرة سرحها باو الا فراجع الخ (قوله فان نفقته)  
اى ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمنا ووجد الخ بان كان الزمن مخوفا ولم يجد الثقة المذكورة (قوله مراجعة  
المالك) اى ووكيله (قوله فيما مر فيها) اى من انه يراجع الحاكم ليؤجرها وينفقة ما من اجرتها الخ (قوله  
فهل له ذلك) اى التسريح (قوله مامر) اى فى شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله ويأتى اى فى شرح  
ولو بعثها مع من يسقيه الم يضم فى الاصح (قوله من الامين) اى من الراعى الامين (قوله مطلقا)  
اى اعتيد رعيها بل راع او لا (قوله كل محتمل) والقلب الى الاول اميل لاسيما اذا كان عادة المالك ان  
يسرح فى مثل هذا الزمن بل راع (قوله فانه لا يضمه خلافا للنهاية) ووافقا للمغنى وشرح الروض عبارتهما  
لم يضم من هو احد وجهين فى الروضة وأصلها بالترجيح صححه الاذرعى ولفرق بحرمة الروح قال  
والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذالم ينه عن سقيها اه (قوله ما مر فى الاتفاق) اى من  
انه يراجع المالك او وكيله فان فقد الخ (قوله فى زمن الامن) الى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية  
الامثلة غير الثقة وقوله ثم رايت الى المتن وقوله ولو فى حال الى بان تعين وقوله كذا اطلقه الى فان ترك (قول  
المتن يسقيها) اى يعلفها نهاية ومعنى (قوله وهو نفقة) والمراد بالثقة حيث اطلق العدل القادر على مباشرة  
ما فوض له اه ع ش (قوله ولا حظه) اى الغير (قوله مامر) اى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحملها الى  
الحرز (قوله ما تى فى زمن الخوف الخ) واما مع اخر اجزه والله معها السقي او كونه غير معتاد لسقي دوابه بنفسه  
فلا يضم قطعاً اه معنى (قوله فيضمن) اى دخلت فى ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذى تعدى به لم يسقط  
عنه الضمان فهو ضمان جنابة اه ع ش (قوله ونحوها الخ) عبارة للمغنى ونحوه كشعرو وبر وخز مركب  
من حرى ووصوف ولبدو وكذا بسطوا كسبة ران لم تسم نيا باعرا فاه (قوله يفتح لينشرها) كل من الجارين  
متعلق بقوله فيخرجها وقوله ويظهر انه الخ تفصيل لقوله يفتح (قوله والا جازه) ظاهر له وان ادى فتحه الى  
اتلاف القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التهوية اه ع ش (قوله ثم رايت  
ما باتى الخ) لعلمه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم (قول  
المتن وكذا) اى عليه ايضا ليس بها بنفسه ان لا يق به معنى ونهاية (قوله ولو فى حال الخ) اى ولو كان اللبس وقوله  
توقف الدفع الخ نعمت سببى لحال نوم وقوله عليه اى اللبس فى حال النوم وقوله بان تعين الخ تصوير للحاجة الى  
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع الدود (قوله نعم) الى قوله كذا اطلقه فى المغنى (قوله ان لم يلق به لبسها)

الحالة ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر نظائره وليس فى شرح مر (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي الخ)  
فى الروض وشرحه وهل يضم نخلها استودعها لم يامر بسقيها فتركه كالحبوان ولا وجهان صحيح منهما  
الاذرعى الثانى ووفق بحرمة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذالم ينه  
عن سقيها اه (قوله ثم رايت ما باتى الخ) كانه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم  
الوجوب بل مجرد الجواز (قوله نعم ان لم يلق به لبسها) ينبغى ان المراد بالمياقة ولو شرعاً حتى لو كان ذكراً

واختلاف الغرض به (ولو بعثها) فى زمن الامن (مع من يسقيها) وهو نفقة أو غيره ولا حظه كما علم مما مر (لم يضمها فى الاصح) وان  
لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة وهو استئابة لا ابداع ما تى فى زمن الخوف او مع غير نفقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاً (وعلى المودع) يفتح الدال  
(تعريض ثياب الصوف) ونحوها من شعرو وبر وغيرهما (للمرج) وان لم يامر به المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم بها فيه يفتح  
لنشرها ويظهر انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والاجاز له ثم رايت ما باتى وهو صريح فيه (كى لا يفدها الدود) كذا ليسا عند حاجتها اليه ولو  
فى نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريقا الدفع البدو بسبب عقب ربح الآدمى بها نعم ان لم يلق به لبسها البسها من يلقى بهذا القصد قدر

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرعى بحثا فيحتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما مر أنه ناهى ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحتيط له وهو الأقرب فإن ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لأجل ذلك وإلا ضمن به ويوجه في حال الإطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذرعى السابق بهذا القصد ولو لم يتدفع نحو الدود إلا بلبس فتعص به قيمتها نقضانا فاحشا فهل يفعله مع ذلك كما هو مقتضى (١١٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها أخذامر عن الأفرار كل محتمل ولو قبل يتعين الإصالح لم يبعد

ولو خاف من نحو النشر أو اللبس ظالما عليها ولم يتيسر دفعها لنحو ما لكما تعين البيع فيما يظهر وأفهم قوله كي لا إلى آخره وجوب ركوب دابة أو تسييرها خوفا عليها من الزمانة ولو تركها لكونها بنحو صدوق ولم يعلم بها أو لم يعطه مفتاحه لم يضمها ولو ترك الوديع شيئا مما لزمه لجهله بوجوبه عليه وعذر لنحو بقده عن العلماء ففي تضمينه وقفة لسكه مقتضى إطلاقهم ولو قيل إن علم المالك حاله ولم ينه فهو المقصر والأفالمقصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلف بسبب العدول) المقصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (لرقده وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف بغيره) أى العدول أو الثقل كان سرق وهو في بيت محرز من أى

لضيقها أو لصغره أو نحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد اللباسة ولو شرع حتى لو كان ذكرها وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فإن لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخدور فالوجه جواز اه عبارة النهاية نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسه كثوب حرير ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرض إلا باجرة فالوجه الجواز أى جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضى زمن يقابل باجرة فالأقرب له رفع الأمر إلى الخا كم ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها إذ لا يلزمه أن يبذل منفعة بجانا كالحرز اه وكذا في المغنى الإقوله بل الوجوب قال ع ش قوله بل الوجوب قد يتوقف في الوجوب بل في الجواز من أصله إذا ضرورة لللبسة مع وجود من يليق به لبسها بل القياس أن يرفع أمرها للحاكم ليستاجر من لبسها اه ويؤيد التوقف في الوجوب اقتصار المغنى وسم على الجواز كما مر (قوله كذا أطلقه الخ) قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الإطلاق (قوله فيحتمل تقييد وجوب الخ) هذا الاحتمال أنسب بكلامهم والقلب إليه اميل لانه إذا فرض ثقة لكل محدور يتخيل مندفع اه سيد عمر وه الظاهر لكن قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الاحتمال الثاني كالشرح كما مر آنفا (قوله نظير ما مر) أى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحمله إلى الحرز (قوله ويحتمل الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله فان ترك ذلك) أى ما ذكر من التعريض واللبس واللباس (قوله ضمن ما لم ينه) عبارة المغنى فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره المالك أم سكنت فان نهاه المالك عن ذلك ولم يعلم بها الوديع كان كانت في صندوق مقفل فلا ضمان اه (قوله وظاهر كلامهم) إلى قوله ويؤيده اقره سم وع ش (قوله والا) أى وان لم يتوكون اللبس لأجل دفع الدود بان نوى غيره أو أطلق (قوله ويؤيده) أى ظاهر كلامهم (قوله أخذامر) أى فى الفرع (قوله تعين البيع) أى والشاهدان أمكن أخذامر (قوله وأفهم قوله) إلى قوله ولم يعطه مفتاحه الخ فى المغنى وإلى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله وأفهم قوله كيلا الخ وجوب ركوب الخ) وهو وكذلك كما قاله الأذرعى وجعله الزركشى مثالا وان الضابط خوف الفساد النهائية ومعنى (قوله ولو تركها) إلى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وأفهم الخ (قوله لم يضمها) وتقدم أنه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله لكنه) أى التضمنين (مقتضى إطلاقهم) معتمد ويوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفرق فيه الحال بين العلم والجهل اه ع ش (قول الماتن إلى الصندوق) أى الذى فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أى بانكساره اه معنى (قوله لذلك) أى لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله أى العدول الخ) عبارة المغنى أى بسبب غير الانكسار كسرة اه (قوله كان كسر) إلى قول الماتن ولو جعلها فى النهاية الإقوله أى الضمان (قوله وهو فى بيت) إلى قوله أوفى بيت محرز فى المغنى الإقوله ونحو الرقود إلى فلا نظر (قوله أو بصحراء) المراد بها غير الحرز اه بجير مى (قوله ونحو الرقود) هو مع قوله الآتى بالقاد يفيد أنهم مصدرون لرقده كما يصرح به المصباح اه ع ش (قوله لتوهم كونه الخ) أى الذى علم به الثانى أى مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله كان يرقده فيه عادة الخ) عبارة النهاية لولم يرقده فيه لرقده فيه اه أى كان يكون الصندوق فى نحو المحراب (قوله من غير مرقده) أى غير الجاناب الذى كان يرقده فيه عادة الخ (قوله أوفى بيت الخ) وقوله أو لا مع نهى معطوفان على من غير مرقده وقوله وان سرق الخ غاية لها وقوله لانه زاد احتياطا الخ لتعميل لكل ن

وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخدور فالوجه جواز اه جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (فلا) يضمن (على الصحيح) لانه زاد خيرا ولم يات التلف بما عدل إليه ونحو الرقود وقفل القفلين زيادة فى الحفظ فلا نظر لتوهم كونه لغرا للسارق عليها اما إذا سرق من جانب صندوق من نحو صحراء فيضمن لكن ان سرق من جانب كان يرقده فيه عادة لم يرقده فيه لرقده فيه اه بالرقاد فوقعه أخلى جانبه فانسب التلف لفعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقده أوفى بيت محرز أو لا مع نهى وان سرق من محل مرقده لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ويضمن أيضا لو أمره بالرقاد أمامه فرقده

فسرق من امامه (وكذا لو قال لا تقفل عليه) فأقفل أو (قفلين) بضم القاف (فأقفلما) فلا ضمان لما مر (ولو قال اربط) بكسر الهمزة من ضمها (الدراهم في كلك) فامسكها في يده فتلفت فإلذهب أنه) أي الشأن (إن ضاعت بنوم ونسيان) الواو فيه بمعنى أو (ضمن) لحصول التالف من جهة المخالفة إذ لو ربطت لم تضع باحد ذنك (أو) تلفت (بأخذ غاصب فلا) ضمان (١١٧) لأن اليد أمتنع له من الربط نعم انهاء عن

أخذها بيده ضمن مطلقا وقضية المتن أنه اذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا وفيه تفصيل هو أنه ان جعل الخيط من خارج الكم ضمن ان أخذها الطرار لأنه اغراه عليها باظهارها له وان استرسلت فلا ان احكم الربط وان جعله داخله انعكس الحكم ولا يشكل بان المأمور به مطلق الربط فاذا اتى به لم ينظر لجهات التالف كما لو قال احفظه في البيت فوضعه بزاوية فانهدمت ولو كان يغيرها لسلم لان الربط من فعله وهو حرز من وجه دون وجه وقوله اربط مطلق لا شمول فيه فاذا جاء التالف بما اثره ضمن ولا كذلك زوايا البيت ولان الربط للعرف دخل في تخصيصه بالحكم وان شمل لفظه غيره ولا كذلك البيت اذ لا دخل للعرف في تخصيص بعض زواياه وان فرض اختلافها بناء وقربا من الشارع على ما اقتضاه اطلاقهم (ولو جعلها) وقد قاله اربطها في كلك (في جيبه) وهو المعروف او الذي بازاء الحلق (بدلا عن الربط في الكم) فضاعت من غير نقب فيه لما يأتي (لم

المعطوفين والمعطوف عليه) (قوله فسرق من امامه) أي بصحراء أخذها مرفعا يظهر اه سيد عمر (قوله لما مر) أي انفا في شرح على الصحيح (قوله الواو فيه بمعنى أو) الى قول المتن ولو جعلها في المغنى الا قوله وان فرض الى المتن (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التالف بنوم ونسيان أو أخذ غاصب اه ع ش (قوله وفيه تفصيل الخ) ولو كان عليه قيصان فربطها في التحتاني منهما فيظهر عدم ضمانه سواء اربط داخل الكم ام خارجه لا تنفاء المغنى المذكور نهاية ومعنى وزيدى (قوله الطرار) من الطر وهو القطع عبارة النهاية والمغنى القاطع اه (قوله أو استرسلت فلا) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمغنى لان استرسلت بانحلال العقد وضاعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لانها ان انحلت بقيت الوديعة في الكم اه (قوله ان احكم الربط) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله انعكس الحكم) فيضمن ان استرسلت لتاثرها بالانحلال لان أخذها القاطع لعدم تنبيهه معنى ونهاية (قوله ولا يشكل) أي هذا التفصيل اه ع ش (قوله ولو كان الخ) الواو حالية (قوله لان الربط الخ) لك ان تقول والوضع في زاوية من البيت من فعله اه سيد عمر عبارة المغنى لان الربط ليس كافي على أي وجه فرض بل لا بد من تضمنه الحفظ ولهذا لو ربط ربطا غير محكم ضمن وان كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره اه (قوله مطلق لا شمول فيه) لك ان تقول والبيت كذلك اذ ليس المأمور كل زاوية من زواياه لاستحالة اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الروايات انفسها اما الوضع في واحدة منها فمن فعله وهو مطلق فاذا جاء التالف من الجهة التي اختارها ضمن اه ويمكن ان يحجب بان البيت وان لم يكن فيه شمول الكلي لجزيئاته لكن فيه شمول الكل لاجزائه فقوله احفظه في البيت في قوة احفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المغنى ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يخصص موضعا منه اه (قوله للعرف دخل الخ) محل تأمل اه سيد عمر (قوله وقد قاله) الى قوله وللنظر فيها مجال في النهاية والمغنى (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط ان يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد علم انه لا بد من كونه ضيقا او مزورا انه يكتفى فليحمل كلامه هنا على ما اذا كان واسعا غير مزور فليتام (قوله وهو المعروف) أي ما يجعل على الفخذ اه ع ش (قوله او الذي بازاء الحلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أئمة اللغة وبوافقه كلام الاصحاب في ستر العورة في الصلاة وهو معتاد عند المخاربة او ما يعتاده بعض الناس من جعله عند طوفة نازلة كالخرطة اه نهاية عبارة المغنى عقب المتن الذي في جنب قيصه اولته او غير ذلك اه وعبارة البجيرمي والمراد به ما في الصدر وما في الجنب من السيلاق والجب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء والافتقضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص ففي المصباح جيب القميص ما يفتح على النحر اه (قوله لما يأتي) أي في شرح أو جعلها في جيبه لم يضمن (قوله ما لم يكن الخ) متعلق بلم يضمن كما هو صريح صنيع المغنى (قوله ان الواسع غير المزور الخ) وقوله وان الضيق الخ ظاهر المغنى اعتمادا لاطلاقها وظاهر النهاية اعتمادا لاطلاق الثاني وتقييد الاول بعدم الستركامر (قوله لان ستر الاول) أي الواسع الغير المزور وقوله وظهور الثاني أي الضيق او المزور وقوله في الاول أي الواسع الغير المزور اذ استر وقوله

(قوله انهاء عن أخذها بيده ضمن مطلقا) قد يشكل الضمان حينئذ بأخذ غاصب على عدم الضمان فيما لو قال لا ترد على الصندوق فترد عليه وتلف بغيره بحرزم من الصحيح في الوديعة بجامع انه زاد خيرا فيهما كما علوا بذلك ثم مع وجود النهي فيهما ويحجب بان المخالفة هنا في نفس الحرز ولا كذلك ثم فليتام (قوله وهو المعروف) بشرط ان يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر شرح مر

يضمن) لأنه أحرز ما لم يكن واسعا غير مزور (تنبيه) صريح كلامهم أن الواسع غير المزور لا يكتفى به وإن ستر بثوب فوقه وأن الضيق أو المزور يكفي وإن لم يستر وللنظر فيهما مجال لأن ستر الاول يمنع الاخذ منه غالبا لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم أو نحوه وظهور الثاني مفر للطرار عليه وان منع سقوطه ولو قيل في الاول يضمن ان سقط لان أخذه طرار وفي الثاني بالعكس لم يبعد (وبالعكس)

بأن أمره بوضعها في الجيب فربطها في الكم (يضمن) قطعاً لما تقرر أن الجيب بشرطه أحرز منه ونازع الملقيني فيما ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لأن الجيب قد تتسرب الفضة منه بتقاب من نوم ونحوه وقد أخذ ويرد بمنع ما ذكره أن القرض ان ضيقه يمنع سقوط ما فيه وإلا كان واسعاً بالنسبة له وإيضاً فالجيب أقرب إلى البدن الموجب لاحتساس ذهاب ما فيه من الكم فأنجبه إطلاقاً فهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه دراهم بالسوق) مثلاً (١١٨) ولم يبين كيفية الحفظ (فإن عادها إلى بيته لزمه أحراراً ما فيه والأضمن مطلقاً على ما أفهمه كلام الماوردي

لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك للعادة وإن لم يعد بها إليه (فربطها في كمه وامسكها) مثلاً (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسعاً غير مزورور أو مثقوباً وإن جهله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضع وهو متجه إن كان حدوثه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ربطها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما أفهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيه ما مر فيها لو أمره بربطها في كمه وبخلاف ما لو وضعها في كمه بل لا يربطها فسقطت فانه يضمن الخفيفة لأنه لا يشعر بها إذا سقطت بخلاف الثقيلة أي مما يعتاد وضع مثله في الكم قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولوربطها

وفي الثاني أي الضيق والمزورور إذا لم يستر (قوله بأن أمره) إلى قوله وإيضاً فالجيب في النهاية (قوله) أن الجيب بشرطه) وهو كونه ضيقاً أو مزورراً أم عشاى ومستوراً بثوب وفوقه على ما مر عن النهاية وكونه غير مثقوب (قوله قد تتسرب) أي تسقط أم نهاية (قوله يمنع ما ذكره) عبارة النهاية بأن الكم كذلك وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزورور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً أو مزوروراً وهو حينئذ أحرز من الكم بلا شبهة أم (قوله بالنسبة له) أي لما في الجيب (قوله وإيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف نظر (قوله فإن عاد) إلى المتن يعني عنه ما يأتي في شرح فإن آخر بلا عذر ضمن من قوله فإن لم يقل له شيئاً إلخ (قوله وإلا) أي وإن لم يحرزها في البيت وقوله مطلقاً أي خرج بها مر بوطه أو لا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله وإن لم يعد) عطف على قوله إن عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلاً) موقعه ذيل في كمه عبارة المغنى في كمه ونحوه كعمل نكته كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه أم (قول المتن أو جعلها إلخ) عبارة المغنى أو لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزورور أم (قوله المذكور) إلى قوله ويظهر أن محله في النهاية الأقل وهو متجه إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي مما يعتاد إلى قال وكذا في المغنى الأقولة قال إلى ولوربطها (قوله بشرطه) يعني عما قبله (قوله المتن لم يضمن) وإن امسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن أن تلفت بغفلة أو نوم أم أعلم أن هذا من المتن وقد سقط من النسخة إلى شرح عليها الشارح والأفوف عدة متون مصححة وفتت عليها منها نسخة مصححة على أصل الامام الثوري بخطه وعليها شرح المحقق المحلى وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغنى ولم ينبه أحد منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أخذ من الشراح وافق الشارح على إسقاطه أم سيد عمر (قوله أو مثقوباً) أو حصلت بين ثوبيه ولم يشعر بها فسقطت أم مغنى (قوله لا يضمن أن حدث إلخ) معتمد أم عشاى (قوله) ما مر) أي النظر لكيفية الربط وجهة التفتت نهاية ومغنى وعبرة سمى أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً إلخ أم (قوله بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله الماوردي هذا إذا لم يكن بفعله فلو نقض كمه فسقطت ضمن وإن كان سهواً قاله القاضي نهاية ومغنى (قوله أي مما يعتاد إلخ) أقره عشاى وسم (قوله إن محله) أي عدم الضمان في مسئلتى التثنية وكور العمامة (قوله) وقد أعطاهما له إلى قوله وبوخذه منه في النهاية والمغنى (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الخانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لها حرز أو نقلها إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حائوته أحرز من بيته مساوياً له لا يجب عليه نقلها إلى بيته وكلامهم خرج مخرج الغالب من أن البيت أحرز من السوق أم سيد عمر وهو وجهه لكن يرد قول الشارح كالتبعية والمغنى وهو حرز مثلها (قوله) كما بينه الأذرعى إلخ وهذا هو الوجه ولا اعتبار حينئذ بعداته لأنه لو رطبه نفسه بقبولها ولو قال له أحفظ هذا في يمينك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لأن المين أحرز لأنها تستعمل أكثر غالباً قال الأذرعى لكن لو هلك للخالفة ضمن وقضية التعميل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما

(قوله ما مر فيما لو أمره بربطها في كمه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله) وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) ومحل ذلك إن لم يكن بفعله فلو نقض كمه فسقطت ضمنها ولو سهواً قاله القاضي شرح مر

في التثنية أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر أن محله إن أخذت من غير طرول أو قد ظهر جرمها فينبغى على أن يضمن لأنه أغراه عليها حينئذ (وإن قال) له وقد أعطاهما له في السوق مثلاً (أحفظها في البيت) فقبيل (فليمض إليه) حالاً (وبحرزها) عقب وصوله (فإن آخر) شيئاً من ذلك (بلا عذر) صار ضماناً لها فإذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لتفريطه وإن كانت خميسة أو كان في سوقه وحائوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه إلا عشاء على المنقول كما بينه الأذرعى راداً به على من قيد بشيء

من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا اضيق فليكن المراد بالعذر فيه الضروري او القريب منه ولو قال له وقد اعطاه في البيت احفظه في البيت فخرج بها ولم يخرج وربطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بخلاف ما اذا لم يجد مفتاحه مثلا لان شاهدا بما يلي اضلاعه اي ولم يكن التلف في زمن الخروج بسبب المخالفة كما بحثه الاذرعى لان هذا احرز من البيت فان لم يقل له شيئا جازله ان يخرجها امر بوطه كما اشعر به كلامهم قاله الراعي ثم بحث فيه بانه ينبغي ان يرجع فيه للعادة وهو متجه وان نازعه الاذرعى بان قضية كلام الماوردي المؤيد بنص الام ان المحل متى كان حرزا لها فخرج بها منه ضمنها ولو نام ومعه الوديعة فضاقت فان كان بحضرة من يحفظها او في محل حرز لها لم يضمن ولا ضمن كادل عليه كلامهم ثم رايت التصريح به الاتي (ومنها ان يضيعها) ولو لمحو نسيتان (ان) تقع في كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب اذ انواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع او وديع فيترك تخليصها الذي ليس عليه فيه كبير كلفة او ذبحها بعد تعذر تخليصها فتموت فيضمنها على مامر ولا يصدق في ذبحها لذلك الا بينة كالمى دعواه خوفا

على السواء كانا سواء نهاية ومغنى قال ع ش قوله وقضية التعليل الخ وقوله وان لو كان يعمل الخ كل منهما معتمد اه (قوله من ذلك) الاولى من صد ذلك (قوله ويؤخذ منه) اي بما بينه الاذرعى (قوله او القريب منه) ما ضابط القريب من الضروري اه سيد عمر (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذرعى في المغنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية عبارتهما وخرج بالسوق ما لو اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه فورافان اخر بلا مانع ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كراهة وشدها في عضده لا بما يلي اضلاعه وخرج بها ولم يخرج وامكن احرازها في البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها في عضده بما يلي اضلاعه لانه احرز من البيت وقيد الاذرعى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اه (قوله لان شدها) عطف على لو لم يخرج الخ (قوله كما بحثه الاذرعى) معتمد اه ع ش قال السيد عمر قول الاذرعى في زمن الخروج يقتضى انه لو وقع التلف بسبب المخالفة لا في زمنه كان دخل غاصب واقتصر على سلب ما يليه انه لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافاً والتقييد به للغالب فلا مفهوم له اه (قوله الاتي) اي آتفا (قوله المتن ومنها) اي عوارض الضمان (قوله ولو لمحو نسيتان) الى قول المتن او يدل في النهاية الا قوله وقد يرد الى وقضية (قوله لمحو نسيتان) كان قد في طريق ثم قام ونسيها او دفنها بحرز ثم نسيه نهاية ومغنى قال ع ش قوله ثم قام ونسيها ومنه ما لو كان معه كيس دراهم مثلاً فوضعه في حجره ثم قام ونسيه فضاغ فيضمن اه (قوله تقع) اي لفظة بان (قوله فيضمنها على مر) اي في شرح فلو او دعه دابة فترك علفها ضمن عبارة ع ش قوله على ما مر اي من الخلاف فيه وقد سبق ان المعتمد منه هو الضمان وقد قد مناعن حج ان الذي يتجه انه ان كان ثم من يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها لذلك الخ) بقي ما لم يكن راعيا ولا مودعا وراى نحو ما كول لغيره وقع في مهلكة واشرف على الهلاك فهل يجوز له ذبحه بنية حفظه لما لسكره واذا تركه من غير ذبح لا يضمن او لا يجوز له ذبحه وله تركه ولا ضمان عليه بالترك فيه نظر والا قرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الا بينة كما قالوه في الراعي فان قامت قرينة تدل على صدقه احتمل تصديقه كما قاله حج في الراعي ومعلوم ان الكلام كله مفروض في عارف يميز بين الاسباب المقتضية للهلاك وغيرها اه ع ش (قوله الا ان كانت الخ) اي او كان في محل حرزها كما مر آتفا (قوله ورقفته الخ) جملة حالية (قوله اي مستيقظين الخ) لعل المراد ان فيهم مستيقظا ولو واحد يحصل به الحفظ اه رشيدى اقول ومر آتفا في الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضيعها) وفي هامش نسخة لبعض الفضلاء ما نصه قوله وان ليست موجودة في اصل الشارح والظاهر انها سقطت من قلم اه اقول الصواب عدم وجودها كما في اصل الشارح وبعض النسخ المتداولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشؤه توهم العطف على قول الشارح ان ينالم الخ وهو ظاهر الخطا والا بقي باب في المتن بلا مدخول (قوله بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها) كذا في المغنى (قوله بمضيعة) قال في المصباح المضيعة مثل معيشة بمعنى الضياع ويجوز سكون الصاد وفتح الياء وزان مسلية والمراد بها المفازة المنقطعة اه ع ش (قوله وبحث انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه او ماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اه رشيدى (قوله وهي في حرز مثلها الخ) مفهومة الضمان اذا لم تكن في حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان

(قوله فخرج بها او لم يخرج الخ) عبارة الكنز ولو شدها في عضده وخرج لم يضمن ان كان بما يلي الاضلاع والا ضمن انتهى (قوله وهي في حرز مثلها مفهومة الضمان اذا تكن في حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان الوجه خلافة

الجماء الى ايداع غيره ومنها ان ينالم عنها الا ان كانت برحله ورقفته حوله اي مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حينئذ وان (يضمن في غير حرز مثلها) بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها كالموجم عليه قطاع فالقاهما بمضيعة او غيرها اخفاء لها فضاغت والتنظير فيه غير صحيح وبحث انه لو جاءه من يخاف منه على نفسه او ماله فهرب وتركها الى ولم يمكنه اخذها وهي في حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصير منه



(تنبيه) ضابط الحرز هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لانواع المال والحال ذكره في الانوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم ووفر بعضهم عليه ان الدار المغلقة ليلا ولا نائم فيها غير حرز هنا ايضا وان كانت ببلا آمن وانه لو قال اى لمن معه في الدار كما علم مأمرا والى الباب احفظ دارى فاجاب فذهب المالك وبابها مفتوح (١٢٠) ثم الآخر ضمن بخلاف المغلقة على التفصيل الآتى ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بانه

لوسرق الودعة من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلاه وقضية قولهم ثم ليس محرزا بالنسبة للضيف والسالك ان يضمن هنا مطلقا وهو الوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يحز مالها حفره بجائنا لان مالها لم يتعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بمجرة او فصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسر ما او هدمه بكسر ويهدم بالارش ان لم يتعد مالها الظرف ولا فلا ارش (او بدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (او من يصادر المالك) لانه اتي بنقيض ما التزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقا في الضمان وان اكراه على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم ما من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشى قول الماوردى لا يضمن وفارق محر مادل على صيد بانه لم يلتزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيها ونظر شارح في حمل الزركشى المذكور بانه يلزم منه ان قرار الضمان على الدال على

الوجه خلافه اه سم (قوله كما فصلوه الخ) خبر ضابط الخ (قوله عليه) اى الضابط المذكور (قوله وانه لو قال اى لمن الخ) قد استظهر في شرح او يضعها في خزانه الخ انه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها الا ان كانت ثقة اه وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل اه سم (قوله فاجاب الخ) اى صرحا اه ع (قوله الآتى ثم) اى في السرقة (قوله وقد يرد على ذلك) اى على الضابط المذكور او على التفريع الثانى (قوله بالنسبة للضيف الخ) اى قالو ديع مقصر حيث وضعها فيما ذكر لانه وضعها في غير حرز مثلها اه ع (قوله مطلقا) اى سواء كان متماما لا اه ع (قوله تكسر الخ) ظاهره انه يفى بجواز ذلك وليس مراد ابل يقال لصاحب الفصل والدينار ان هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارش والا فلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه ع (قول المتن او بدل عليها) اى ولو لمع غيره لان الغير لم يلتزم حفظها بخلافه هو اه ع عبارة المغنى بخلاف ما اذا علمه بها غيره لانه لم يلتزم حفظها بخلاف ما اذا ضاعت بغير ذلك او به ولم يعين موضعها ولو علمه بها هو وغيره وعليه هو الضمان لما مر اه (قوله مع تعيين محلها) الى قوله ونظر شارح في المغنى والى قول المتن فلوا كرهه في النهاية الا قوله ويفرق الى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه انه لا بد من التعيين في مسئلة المصادر ايضا وهو صريح شرح الروض اى والمغنى ومقتضى صنيع الشارح المحقق المحلى انه لا يشترط فيها بل يكفي الاعلام وهو المنتجه معنى اذا الفرق واضح فليتأمل فان صنيع اهل الروضة هو ما فاده صنيع المحقق المحلى بل التقييد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن البغوى وتعقبه في الخادم بان الذى يقتضيه كلام الجمهور فيه التضمن وهو اقرب ومنهم العبادى والقفال والغزالي اه سيد عمرو وسياق عن سم في مسئلة النهى عن الاخبار استشكل اشتراط التعيين هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال اقوى كما اشار اليه سم نفسه (قوله وعليه) اى طريق الضمان (قوله قول الماوردى الخ) اى عن مذهب الشافعى اه معنى (قوله وفارق محر ما الخ) اى حيث ائتم ولا ضمان اه ع (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو انه يلزم منه ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت اى ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكر فتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله ويرد بمنع الخ فيه نظر ان كان موضوع كلام الماوردى في دلالة المسكر كما هو المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيع المغنى (قوله او بالتزامه) اى اللزوم وقوله نظرا لا التزامه اى الوديع (قوله شهادة نفي) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا كامر (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسياق عن السيد عمر ما يتضح به وجه الحفاء (قوله وتأخير الذهاب الخ) يحتاج الى التامل اه سيد عمر (قوله وعدوا) المتبادر انه قيد للتأخير وبمعنى العدوان والظلم المراد به عدم العذر وفي بعض الهوامش ما نصه قوله عدوا اى عدوانا كما بين ذلك بخطه على هامش

(قوله وانه لو قال اى لمن معه الخ) كذا شرح مروى وقد تقدم في شرح او يضعها في خزانه مشتركة قوله ويظهر انه يشترط ملاحظته لها عدم تمكن الغير منها الا ان كان ثقة انتهى وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يمكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل (قوله مع تعيين محلها) اى بخلاف ما اذا لم يعينه شرح الروض (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو يلزم ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتأمل (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

وجه اى حكاة الماوردى مقابلا لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرة التسليم نسخته او بالتزامه نظرا لا التزامه الحفظ وقوله لا قائل به شهادة نفي وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما انه لا يضمن ويفرق بينهما مامر في ترك العلف وتأخير الذهاب للبيت عدوانا بان كلا

من ذينك فيه تسبب لا ذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه ولو قال لا تخبر بها بخالف فان اخذها بخبره أو مخبر بخبره ضمن وان لم يعين موضعها والا فلا خلافا لما يرويه كلام العبادي (فرع) أعطاه (١٢١) مفتاح حانوته أو بيته فدفعه لاجنبي أو ساكن

معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمه لانه انما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لم يلزمه ضمنه ايضا (فلو أكرهه ظالم) وان كانت ولايته عامة كما يصرح به كلامهم وان قال الزركشي لا يخلو عن احتمال (حتى سلمها اليه) أو لغيره (فلما لك تضمينه) أي الوديع (في الاصح) لمباشرته للتسليم ولو مضطر الا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة ويفرق بين هذا وعدم فطر المسكره كما مر بان ذاك حق الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائتريه الا كراه وهذا حق الادمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وان علم انه لا يتسلمها ولم يسلمها اليه على الاوجه لانه استولى عليها حقيقة امالواخذها الظالم قهر من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما امكنه اي ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يندفع الا بالخلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب اي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده الا ذرعي ان كانت حيوانا يريد قتله او قناير يد الفجور به ومتى حلف

نسخته اه (قوله من ذينك) أي الزك والناخير (قوله بالكلية) أي مع عدم امكان التدارك ولو بالبدل نعم يتضح هذا في ترك الحلف اه سيد عمر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة المغني ولو نهاه عن دخول أحد عليها أو عن الاستعانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها خالفه فيه ضمن ان اخذها الداخل عليها او الحارس بها او تلفت بسبب الاخبار وان لم يعين موضعها وان اخذ غير من ذكر او تلفت بسبب الاخبار فلا ضمان اه (قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اه (قوله ومن ثم لم يلزمه الخ) أي حفظ الامتعة كان استحضاره على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالزم ذلك اه (قوله ضمنه الخ) قال الشيخ ع في حاشيته و ظاهره وان لم يره الامتعة ولا سلمها له وقد يشكك عليه ما قاله الشارح في الخضر اه اذا استحفظوا على السكة حيث لم يضموا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رويهم اياها اه قلت لا اشكال لان الصلوة انه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله ايضا واذا تسلم المفتاح مع الزام حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا لتمكنه من الدخول الى محله وايضا فالاستحفاظ هنا على المتاع وهناك على السكة وايضا فالامتعة هنا متعينة نوع تعيين اذ هي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانها يزيدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك المتاع و ثم المستحفظ هو الخا كم لتدبر اهر شيدى وقوله سكانها الخ لا انسب الامتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلوا كرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديعه وقوله فلما لك تضمينه له مطالبة الظالم ايضا اه (قوله او لغيره) الى قول المتن ومنها في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقال الغزالي الى واعتمده الا ذرعي وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المسكره الخ) كون ترك المفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل تأمل اذ هو شرط لصحته كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله بان ذاك الخ) عبارة المغني بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمناء وفي الصوم فعلة كلا فعل لان الحق فيه لله تعالى اه وهي سالمة عن اشكال السيد عمر المارافا (قوله يلزم الوديع الخ) عبارة المغني ويجب على الوديع انكار الوديعه عن الظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اه (قوله بما امكنه) مع تنظيره بالوصي يشعر بان له دفع بعضها اذ لم تندفع الا به فليتأمل اه سيد عمر (قوله وكفر) ان كان بالله اهنا بعبارة المغني ويجب ان يورى في يمينه اذا حلف وامكنه التورية وكان يعرفها لا بالخلف كماذا فان لم يور كفر فان حلف بالطلاق او العتق مكرها عليه او على اعترافه تخلف حنث لانه فدى الوديعه بزوجه او رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لانه فدى زوجته او رقيقه بها ولو اعلم الاصوص بمكانها فصاعت بذلك ضمن لما فاة ذلك الحفظ لان اعلمهم بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضم ذلك اه (قوله واعتمده) أي وجوب الحلف بالله كدابة تقتضيه السياق رحمه على وجوب مطلق الحلف الشامل بالطلاق فليراجع (قوله ان كانت حيوانا) أي محترما كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله حنث) وبقي ما لو اكرهه على الحلف فقط بخلاف بالطلاق او بالله فهل يحنث ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه غ ش (قوله لانهم اكرهه الخ) أي فلا يحنث لانهم الخ اه ش قال السيد عمر ما نصه قد يقال ما به الحنث وقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه بالكلية وفي الاولى وان لم يكن مكرها عليه بعينه لكنه مكره عليه في الجملة نظر للتخيير اه (قوله بعد اخذها)

(قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرحه ر (قوله وبخلاف الخاتم اذ لبسه الرجل في غير الخنصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرحه ر وغير الخنصر للمرأة كالخنصر والخنثى ملحق بالرجل في اوجه احتمالين

(١٦) - شرواني وابن قاسم - سابع) بالطلاق حنث لانه لم يكرهه عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو اخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يحلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم اكرهه على الحلف عينا (ومنها ان ينتفع بها) بعد اخذها

لا بنية ذلك (بان يلبس) نحو الثوب أو يجلس (١٢٢) عليه مثلا (أو يركب الدابة أو يطالع في الكتاب (خيانة) بالخاء أى غير ما أذن له

إلى قوله وفيه نظر أما إذا في النهاية الا قوله قيل وقوله لان الاول الى قوله الاول (قوله لا بنية ذلك) أى لا بنية الاتضاع والاصار ضامنا بنفس الاخذاء رشيدى أى كما يأتى في المتن (قوله نحو الثوب) الى قوله ويأتى ذلك في المغنى الا قوله وكثير الى وكذا (قوله أى غير ما أذن له فيه) عبارة النهاية والمغنى أى لعذراه (قوله بخلافه) لنحو دفع الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله خيانة لبس الصوف ونحوه لدفع الدود ونحوه وركوب الجروح للسقى او خوف الزمانة عليها (قوله عمار) أى فى شرح وكذا البسها عند حاجتها (قوله اذا لبسه الرجل الخ) أى لا بنية الاتضاع سواء نوى الحفظ أو أطلق وفي النهاية ما نصه وغير الخنصر للمرأة كالحنصر والخشى ملحوق بالرجل فى أوجه احتمالين اذا لبسه فى غير خنصره فان امره الوديع بوضعه فى خنصره فجعله فى بنصره لم يضمن لانه احرز لكونه غاظا لان جعله فى اعلاه وفى اوسطه او انكسر لغلظ البنصر فيضمن وان قال اجعله فى البنصر فجعله فى الخنصر فان كان لا ينتهى الى اصل البنصر فالذى فعله احرز فلا ضمان والا ضمن اهـ وهذا كله فى المغنى الا الحاق الخشى بالرجل فانه اعتمد الحاقه بالمرأة قال الرشيدى قوله وغير الخنصر للمرأة كالحنصر يشمل نحو السبابة مع انه لا يعتاد اللبس فيها للنساء اصلا فليراجع اهـ (قوله وكثير يعتادون الخ) عبارة النهاية نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس فى غيره كما يفعله كثير من العامة لان قصد بلبسها فيها الحفظ فلا يضمن وقضية تصديقه فى دعواه انه لبسها للحفظ اهـ (قوله وقضية ما تقر) أى قوله فانه لا يعد الخ لانه لا يضمن أى من اعتاد اللبس فى الابهام (قوله الا بلبسه) أى الخاتم وقوله من غير نية الحفظ أى بان نوى الاستعمال أو أطلق (قوله وكذا فى الخنصر) عطف على قوله فى غير الخنصر اهـ كرى (قوله اذ لا يعلم الخ) علة لمخذوف أى ويصدق فيه اذ لا يعلم الخ أى قصد الحفظ وقوله وباقى ذلك يعنى التصديق فى قصد الحفظ (قوله كامر) أى فى شرح فترك علفها ضمن (قوله ولا يرد علفه) أى المصنف أى على مفهوم قوله خيانة (قوله فان ضمانها الخ) تعليل لعدم الورد وحاصله ان ذلك مستثنى منه وافاده كلامه فى باب الغصب (قوله فان لم يستعملها) أى الوديعه التى اخذها من محلها على ظن انها ملكه (قوله ظن الملك) أى للوديعه التى استعملها (قوله قيمة المتقوم) الى قوله قيل فى المغنى (قوله ان تلف) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله واجرة المثل الخ) أى فى مسئلة اللبس فقط كما هو ظاهر اهـ رشيدى (قوله عنده) أى الوديع بعد التعدى (قوله وان يلبس الخ) غايه لقول المتن فيضمن (قوله لان العقد او القبض الخ) يشير الى انه لا بد من اقرار النية بالقبول او القائم مقامه من الاستيجاب او القبض اهـ سيد عمر عبارة المغنى لا اقران الفعل بنية التعدى اهـ وظاهره ان العبرة بحالة القبض فقط ويؤيده قول السكرى قوله لان العقد أى أخذ الوديعه من محلها وقوله أو القبض أى من المالك اهـ (قوله فيضمنه فقط) أى مالم يترتب على اخذه تلف لباقيها كان علم السارق بها عند اخراجها واخذ الدرام منها وكالوديعه ماله وساله انسان فى شراء متاع له ودفع له دراهم ضاعت فبأى فيها هذا التفصيل اهـ عش (قوله مالم يفيض ختما الخ) عبارة المغنى اذ الم يفتح قفلا عن صندوق واختما عن كيس فيه الدرام فان فتحه او اودعه دراهم مثلا مدفونة فنبشها ضمن الجميع وان لم يأخذ شيئا لانه هتك الخرز وفى ضمان الصندوق والكيس وجهان اوجههما كما قال شيخنا الضمان اهـ وقوله وفى ضمان الصندوق الخ كذا فى النهاية (قوله فان رده) أى بعينه سم ومغنى (قوله ضمن نصف درهم) يظهر ان الفرض انه خلط خلطا غير مميز ولا فيتعلق الحكم بخصوصه وجودا وعدمه اهـ سيد عمر (قوله بخلاف رد بدله) عبارة المغنى فان رد بدله اليه الم يملكه المالك الا بالدفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يتميز عنها ضمن الجميع لخلط الوديعه بماله نفسه وان تميز عنها فالباقى غير مضمون عليه وان تميز عن بعضها لمخالفتة له بصفة كسوا وادوياض وسكه ضمن مالا يتميز خاصة اهـ اذا لبسه فى غير خنصره لان الاصل عدم الضمان شرح مر (قوله اذ لا يعلم) أى القصد الا منه أى فلذا صدق فيه (قوله فان رده أى بعينه)

فيه فيضمن لتعديده بخلافه لنحو دفع الدود عمار وبخلاف الخاتم اذا لبسه الرجل فى غير الخنصر فانه لا يعد استعماله وكثير يعتادون لبس شيء فى ابهامهم فقط وقضية ما تقر انه لا يضمن الا بلبسه فى الابهام من غير نية الحفظ وكذا فى الخنصر بقصد الحفظ اذ لا يعلم الا منه ويأتى ذلك فى لبس الثوب كامر وانما صدق المالك فمالو اختلفا فى وقوع الخوف لسهولة البيئته به ولا يرد عليه ماله استعمالها ظانا انها ملكه فان ضمانها مع عدم الخيانة معلوم من كلامه فى الغصب فان لم يستعملها لم يضمنها وقول الاسوى ظن الملك عذر انما هو بالنظر لعدم الاثم للامضمان لانه يجب حتى مع الجمل والنسيان (او) بان (ياخذ الثوب) مثلا (ليلبسه أو الدرام لينفقها فيضمن) قيمة المتقوم باقصر القيم ومثل المثل ان تلف واجرة المثل ان مدت مدة عنده لمثلها اجرة وان لم يلبس وينفق لان العقد او القبض لما اقرن بنية التعدى صار كقبض الغاصب وخرج بقوله الدرام اخذ بعضها كدرهم فيضمنه فقط مالم يفيض ختما او يكسر قفلا فان رده لم يزل ضمانه حتى لو تلف الكل من درهما والنصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلافه وان لم يتميز بخلاف رد بدله اذ الم يتميز قوله

تلف الكل من درهما والنصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلافه وان لم يتميز بخلاف رد بدله اذ الم يتميز قوله

أو نقصت به لأنه ملكه لجرى فيه مالو خلطها بماله قبل مثل بمثلين لأن الأول لنية الاستعمال والثاني لنية الأخذ والامساك وليس بصحيح بل الأول لنية الامساك أيضاً والثاني لنية الإخراج (ولو نوى) بعد القبض (الأخذ) (٢٣٣) أي قصده قصد امصمها (ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) لأنه لم يحدث فعلاً

(قوله لأنه) أي البديل ملكه أي الوديع (قوله قبل مثل بمثلين إلخ) الأولى أن يقال في نكتة التعدد أن الأول مثال الانتفاع مع بقاء العين والثاني له مع ذهابها نعم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالأولى منه في الأول فكان الأولى عكس الترتيب المذكور وإن كان التصريح بما يعلم التزاماً لا بأس به أه سيد عمر (قوله أيضاً) أي كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الأخذ) أي للو دبعة خيانة ونوى تعييبها ولم يأخذ ولم يعيب أه معنى (قوله ولا وضع يد) بالاضافة (قوله وأجرى الرفعي الخلاف) معتمداً ع ش (قوله وفيه نظر) هو يشعر بتجميع جريان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان أه ع ش (قوله لا بالنية السابقة) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة عما وافهم كلامه أنه إذا أخذها يضمنها من وقت نية الأخذ حتى لو نوى يوم الخميس وأخذها يوم الجمعة يضمن المنفعة والارش من يوم الخميس والمراد بالنية كما قاله الامام تجر يد القصد لا أخذها لا ما يخطر بالبال ودعاية الدين تدفعه فانه لا اثر له وان تردد الرأى ولم يحزم فالظاهر عندنا أنه لا حكم له حتى يجر دقصد العدوان أه قال ع ش قوله يوم الخميس لعل وجهه أنه لما جرد قصده للأخذ واتصل به بعد نزول منزلة المستولى من حين النية والافكان الظاهر أن لا يضمن لبقاء الامانة في حقه إلا أن يأخذ أه ويعلم بذلك أن الكلام فيما إذا استمرت نيته السابقة إلى الأخذ بخلاف ما إذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمدار حينئذ على النية الثانية فقط (قوله عمد الاسوا) إلى قول المتن ومتى طلبها في النهاية لا قوله وفيه نظر إلى المتن (قوله على ما بحثه إلخ) عبارة النهاية كما بحثه إلخ (قول المتن بماله) أي وان قل كما قاله الامام أه معنى (قوله بان عسر) إلى قول المتن ومتى صار في المغنى (بنحو سكة) عبارة المغنى فان تميزت بسكة أو عتق أو حداته أو كانت دراهم فخلطها بدنانير لم يضمن أه وقال سم قد يقال بجر السكة لا تقتضى التمييز لأن المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط أهو لك أن تقول لم يرد الشارح مطلقاً السكة بل ما سهل بها التمييز بقرينة أول كلامه عبارة المغنى قال الزركشى وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط حنطة بشعير مثلاً كان ضامناً فيما يظن أه وهذا ظاهر إذا عسر التمييز أه (قوله بما مر) وهو قوله وبمثل المثل أه كردد (قوله أمالو كانا مختومين إلخ) أي واحداهما نهاية زاد المغنى وأما إذا كانت أي الدراهم لمودعين فأولى بالضمان ولو قطع الوديع يد الدابة المودعة أو أحرق بعض الثوب عنده خطأ ضمن المتلف فقط دون الباقي لعدم تعديده فيه أو شبه عمد أو عمد ضمنهما جميعاً لتعديدها وهو موافق لما مر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافاً للشارح (قوله فيضمن) أي وان ختمته بعد ذلك وقوله بفض الختم أي ما فضه فقط حيث لم يخلط أه ع ش (قوله فقط) عبارة النهاية والمغنى وان لم يخلط أه (قوله لان القصد) عبارة المغنى لم يضمن لان القصد إلخ إلا أن يكون مكتوماً عنه فيضمن ولو خرق السكيس من فوق الختم لم يضمن إلا بنقصان الخرق نعم إن خرقة متعمداً ضمن جميع السكيس ولو عد الدراهم المودعة أو وزنها أو ذرع الثوب كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الانوار أه (قوله لا كتمة عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمة عنه ضمنه أه سم وقد مر انفعان المغنى ما وافقه (قوله كالأو جدها إلخ) لا يخفى ما فيه اذ هي داخلة في قول المصنف وغيره إلا أن بقيد الغير بكونه مما سرق فاعله المغنى (قوله ويلزمه) إلى قوله وكان الفرق

(قوله بل لا يصح) لا ينافي هذا قولهم لو قطع وديع دابة يدها وأحرق وديع ثوب بعضها فان كان خطأ ضمن المتلف دون الباقي أو عمداً أو شبه عمد ضمنها قال في شرح الروض ولا يخالف ذلك تسويتهم الخلط بالعمد في الضمان لان محلها في ضمان الاتلاف كافي البعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها إذ لا تعدى فيه أه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك إلخ كما هو ظاهر (قوله أمالو تميزت بنحو سكة) قد يقال بجر السكة لا تقتضى التمييز لأن المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط (لا كتمة عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمة عنه ضمن

لو كانا مختومين فيضمن ما في كل بفض الخاتم فقط كفتح الصندوق المفتل بخلاف حل خيط يشده برأس السكيس أو رزمة القماش لأن القصد هنا منع الانتشار لا كتمة عنه (ومتى ضارت ضمونه بانتفاع وغيره ثم ترك الحياثة لم يبرأ) كالو جدها ثم أقرها ويلزمه رد ما فوراً

بمخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ماسر من ارتفاع اصل الوديعة بالحياة بخلاف غيرها (فان احدث له المالك) الرشيد قبل ان يردھا  
له (استئمانا) أو اذنافى حفظها أو ابراء (١٢٤) أو ابداعا (برى) الوديع من ضمانها (فى الاصح) لانه أسقط حقه ولو اتلفها فحدث

له استئمانا أو ونحوه فى البذل  
لم يبرأ وخرج باحدث قوله  
له قبل الحياة ان خنت ثم  
تركت عدت امينا فلا يبرأ  
به قطعا لانه ابراء عمالم يجب  
وكذا لو ابراءه نحو وكيل  
وولى (ومنى طلبها المالك)  
لكلها المطلق التصرف ولو  
سكران على الاوجه لا على  
وجه يلوح بمجرد ما كان  
طالبه بمحضرة ظالم متشوف  
اليها (لومه الرد) على الفور  
ولا يجوز له التأخير للاشهاد  
وان سلمها له باسناد لقبول  
قوله فى الرد وليس المراد به  
حقيقته بل التمكن من  
الاخذ (بان يخلى بينه  
وبينها) ومؤنة الرد على المالك  
اما مالك حاجر عليه لنحو  
سفه أو فلس فلا يرد الا  
لوليه والا ضمن كالرد لاحد  
شريكين أو دعاه فان ابى الا  
اخذ حصته رفعه لقاض أو  
محكم يقسمها له وعلم من ذلك  
ان من اعطى غيره خاتمه  
مثلا امانة لقضاء حاجة  
وامره برده اذا قضيت فركه  
بعد قضائها فى حرزه فضا  
لم يضمنه لما تقرر انه انما  
يلزمه التخلية لا غيره  
لا تكون الا بعد الطلب  
(فان اخر) التخلية بعد  
الطلب أو اعلام المالك  
بحصول ماله بيده بنحو  
هبوب ربح ان لم يعلمه او

فى المغنى (قوله بخلاف مرتين أو وكيل) أى فانه لا يلزم مال الرد فوراً وان تعدى بالبقاء الرهن والوكالة وان  
زالت الامانة أه عش (قوله بخلاف غيرها) الانسب الاخصر بخلافهما (قوله أو اذنافى) عبارة المغنى  
كقولها استأمنتك عليها أو ابراءتك من ضمانها أو امره بردها الى الحرزاه (قوله لانه أسقط) الى قوله وإنما  
يتجه فى المغنى لا قوله لا على وجه الى المتن وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن (قوله فى البذل) أى  
وهو فى ذمة المالك بخلاف ما لو اخذه المالك منه ثم رده اليه فانه يبرأ لان الرد ابتداء ابداع أه عش (قوله لم يبرأ)  
بلا خلاف لان الواجب عليه ان يرد البذل الى المالك أه مغنى (قوله قوله) أى المالك له أى الوديع (قوله لانه  
ابراء الخ) وتعليق للوديعة نهاية ومعنى (قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل الخ) هو محترز المالك أه سم عبارة  
المغنى ولا خفاء ان هذا الاستئمان انما هو للمالك خاصة لا لولى والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوه  
لم يعد امينا قطعا أه (قول المتن المالك) أو واره بعد موته أه مغنى وقديقال ان المتن شامل له (قوله لكها)  
متعلق بالمالك وسيدكره محترزه (قوله المطلق التصرف) الى قوله متبرعا فى النهاية لا لا قوله على وجه الى المتن  
وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن وقوله أو اعلام المالك الى المتن (قوله لا على وجه الخ) متعلق بطالبها  
(قوله يلوح) أى يشير (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنفى أه سم (قوله متشوف) أى مشتاق أه كرى  
(قول المتن لومه الرد) ولو ادعاه معروف بالصوصية وغلب على الظن انها غيره ثم طالبه لومه الرد فيما يظهر  
لفاخر اليد أه نهاية زاد المغنى ولو قال من عنده وديعة لمالكها خذو ديعتكم لومه اخذها أه (قوله لقول  
قوله) أى الوديع (قوله حقيقته) أى حملها الى مالكم أه مغنى (قوله ومؤنة الرد على الخ) مبتدأ وخبر  
(قوله لنحو سفه أو فلس الخ) فيه ان محجور الفليس لا لولى له إلا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع  
كذا افاده الفاضل المحشى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبقت المسئلة فى كلام الشارح مبسو طاسيد عمر  
وعش (قوله ضمن) عبارة المغنى فلا يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن أه (قوله رفعه) أى رفع الوديع  
الامر (قوله أو محكم) قديقال شرط التحكيم رضا الخصمين والوديع وكيل فى الحفظ لافى القسمة فليراجع  
أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى والروض على القاضى (قوله يقسمها له) أى ان  
انقسم نهاية وشرح الروض عبارة المغنى وشرح الروض ليقسمه ويدفع اليه حصته منه أه (قوله من ذلك)  
أى من تفسير الرد بالتخلية (قوله اذا قضيت) ببناء المفعول (قوله فى حرزه) أى حرز مثله كاعبر به النهاية أه  
سيد عمر اى والمغنى (قوله وهى لا تكون الخ) يفهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالسابق فى الطلب وهو  
محل تأمل أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله (قوله أو اعلام الخ) عطف  
على التخلية أه سم عبارة المغنى واحترز بتفسير الرد بالتخلية عن رد الامانات الشرعية كثوب طيرته  
الريح فى داره فان ردها بالاعلام أه (قوله لنحو صلاة) متعلق بضمير خلافة الرجوع للتأخير عبارة الروض  
مع شرحه فان اخره ضمن لان اخره بعدد كاحتياجه الى الخروح وهو فى ظلام أو فى حمام أو مطر أو طعام  
ونحوه مما لا يطول لزمه غالباً نحو صلاة وقضاء حاجة وطهارة وملازمة غريم يخاف هربه فلا يضمن لعدم  
تقصيره وله ان ينشئ ما يتأتى انشاؤه من ذلك كالتطهروا الاكل والصلاة التى دخل وقتها اذا كانت الوديعة  
بعيدة عن مجلسه أه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة المغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طالبها  
وكيل المودع لانه لا يقبل قوله فى دفعها اليه ولو كان الذى ادعاه حائماً طالبه فعليه ان يشهد له بالبراءة  
لانه لو عزل لم يقبل قوله قاله الاصطخرى فى ادب القضاء قال الزركشى ويحى مثله اذا كان المودع ينوب عن  
غيره بولاية او وصية أه وقوله ولو كان الخ كله فى النهاية قال عش وفائدة وجوب الاشهاد عليه فى هذه

(قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل وولى) هو محترز المالك (قوله كان طالبه الخ) مثال للمغنى لا للنفى (قوله  
فلا يرد الا لوليه) فيه ان محجور الفليس لا لولى له إلا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع (قوله أو اعلام)

طلبها ممن أودعه إياها لاحتمال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع إليه حينئذ فكان تأخير الدفع إليه حتى يشهد على نفسه بالأخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كذا اعتكاف شهر متتابع فالأوجه أنه يلزمه توكيل أمين يردّها (١٢٥) إن وجدته متبرعا وإلا يوكل رفع المودع الأمر

للحاكم ليأمره ببعث من يسلمها له فإن أبى أرسل الحاكم أمينة ليسلمها له كما لو غاب الوديع ذكره الأذرعى وإنما يتجه ما ذكره آخره إن كان خروجه لذلك يقطع تتابع اعتكافه والقياس أنه إذا عجز عن التوكيل لزمه الخروج ولا ينقطع به تتابعه حينئذ يلزمه الحاكم بالخروج بنفسه قال ومضى ترك ما لزمه هنا مع القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح أن اشتراط الفورية فيما ذكر إنما هو لدفع الضمان لا غير فلا ياتم بالتأخير وإن ضمن به لأن الأمر المطلق لا يقتضى الفور وهو محتمل لكن الأوجه ما دل عليه كلامهم من الائتم أيضا لأن محل ما ذكر ما لم تدل القرينة على الفور وهي هنا دالة عليه إذ طلب المالك أو وكيله وقوله أعطاه لأحد ابن أو من قدرت عليه من وكلائي فقدر على أحدهما أو أحدهم ظاهر في احتياجه لها أو في نزاعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذين أو من وكلائي فاني فانه لا يعصى كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كما رجحه الأذرعى من وجهين اطلاقهما وبه يعلم الفرق

الصورة مع قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو الحاكم من ورطة لزوم غرمه بعد العزل اه (قوله طلبها) أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجرور في عزله وفي إليه في الموضعين (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغني والنهاية ما يوافق ما ذكره الشارح في الحكم دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الروض وشرحه وعدولهما عن تعليل الشارح له له المخالفة لما يأتي في شرح على من اتهمه فليتأمل (قوله كذا اعتكاف الخ) وأحرام بطول زمنه نهاية ومغني (قوله وإلا يوكل) الأولى وإن لم يوكل (قوله ليأمره) أي بعد ثبوت الإيداع عنده اه مغني (قوله ليأمره) أي يلزم الحاكم الوديع الممتنع من التوكيل اه كردى (قوله فإن أبى) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخره) وهو قوله فإن أبى الخ اه كردى (قوله قال) أي الأذرعى (قوله ومضى ترك) أي قوله ويؤخذ في المغني (قوله ما لزمه هنا) أي من التوكيل والبعث والخروج (قوله لكن الأوجه الخ) قضية ما يأتي انفا عن المغني عدم الائتم بمجرد التأخير بل انتهى عنه (قوله لأن محل ما ذكر) أي أن الأمر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وليه أو الحاكم أخذاء (قوله وقوله الخ) عطف على طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع إلى قوله إذ طلب الخ وقوله أو في نزاعها الخ إلى قوله وقوله أعطاه الخ على طريق اللف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطلب الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تؤخر فاخر عصى أيضا اه مغني (قوله بخلاف ما لو قال) إلى قوله وبه يعلم في المغني (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر رسم ومغني (قول الماتن أودع كخفيا كسرقة) وشمل إطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه نهاية ومغني وسم (قوله وغصب) إلى قول الماتن وجودها في النهاية لإلا قوله بالبيضة أو الاستفاضة وكذا في المغني إلا مسألة الموت (قوله وبمحت حملة) أي الغصب اه ع ش عبارة المغني وسم والغصب كالسرقة كما قاله البغوي وقال الرافعي أنه الأقرب وقيل كالموت ورجحه الماتن وقال الأذرعى أن ادعى وقوعه في مجمع طوبى بيته وإلا فلا اه وينبغي حمل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى بيته نهاية وسم قال ع ش قوله وإلا طوبى الخ معتمدا (قوله بخلة) أي في محل ليس فيه أحد اه ع ش (قوله ولا يلزمه الخ) أي في الأولى مغني ورشيدى (قوله نعم يلزمه الخلف الخ) له إذ اطلب تخليفه اه سم (قوله على السبب الخفى) عبارة المغني عند ذكر السبب الخفى اه (قوله أنه لا يعلم الخ) أي فلا يكلف الخلف إن لم تناف اه ع ش (قوله وموت) أي فمذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الحريق في حكمه الآتى ومن ثم لم يذكره مع في تفصيله والظاهر أن حكمه وجوب البيضة نعم أن استفاض لينبغي تصديقه بلا يمين نظير الحريق ويدل على ذلك قوله الآتى وإلا صدق بيمينه اه رشيدى (قوله وبمحت حملة) أي الموت على ما إذا الخ جزم به النهاية (قوله على ما إذا

عطف على التولية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أودع كخفيا كسرقة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه وفصل العبادى فقال إن كان يرجو وجودها فلا ضمان وإن أبى منها ضمن ونقله الزركشى عنه واقره شرح ممر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا ينبغي العدول عنه (قوله وبمحت حملة على ما إذا ادعى وقوعه بخلة) أي وإلا طوبى بيته عليه شرح ممر

بين هذه وما قبلها بأن تلك فيها الضمان ومن لازمه الائتم غالبا وهذه لا ائتم فيها ولا ضمان فاتجه ما ذكرته من الائتم وان دفع الأخذ من الأخيرة عدم الائتم فيما قبلها فتأمل (وإن ادعى) الوديع (تلفها ولم يذ كر سببا) له أودع سببا (خفيا كسرقة) وغصب وبمحت جملة



على ما إذا ادعى وقوعه بخلو (صدق يمينه) إجماعاً ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفريط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا يعده وغرمه البذل (وان ذكر ظاهراً كحريق) وموت وبحت حمله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع (فان عرف) بالبينة والاستفاضة (الحريق ١٣٦) وعمومه صدق بلايين (لا غناء لظاهر الحال عنها نعم انهم بان احتمال سلامتها حلف وجوباً

(وان عرف دون عمومه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لاحتمال ما ادعاه (وان جهل طواب بيينة) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يكلف بيينة على التلف به لانه بما يخفى فان نكل حلف مالكمها على نفى العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط او تعد (رداً على من ائتمنه) وهو اهل للقبض حال الرد مالكا كان أو وليه او وكيله او قبا او حاكماً (صدق يمينه) لانه رضى بامانته فلم يحتاج لاشهاد عليه به وأفتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جابه استاجره على الجبابة كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (او ادعى الوديعة الرد (على غيره) أى غير من ائتمنه) كوارثه او ادعى وارث المودع) بفتح الدال (الرد) منه (على المالك) للوديعة (او أودع) الوديعة (عند سفره اميناً) لم يعينه المالك (فادعى الامين الرد على المالك طوب) كل بمن ذكر (بيينة) كما لو ادعى

ادعى وقوعه الخ) ولا صدق يمينه نهاية وسم (قوله بالبينة) عبارة الاسنى بالمشاهدة اه (قوله بأن احتمال سلامتها الخ) قد يقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمول السبب للوديعة فلا حاجة لما زاده المتأخرون من التقييد باحتمال السلامة ثم رايته في شرح الروض اشار لما تحته اه سيد عمر (قوله بأن احتمال سلامتها) بان عم ظاهر الا يقينا معنى وشرح الروض (قول المتن وان عرف) أى الحريق وقوله وان جهل أى ما ادعاه من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلف به) قد يقال هل فصل بين ما اذا تعرضت البينة لكون الحريق مثلاً عرف وعمومه فيصدق الوديعة بلايين وبين ما إذا لم تعرض فيحتاج اليمين اه رشيدى أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبينة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المعنى فان لم يقرم بيينة او نكل عن اليمين حلف الخ اه (قوله لم يضمن الوديعة الخ) أى لم يسبق له تفريط او تعد يقتضى دخول الوديعة في ضمانه (قوله لم يضمن الوديعة بتفريط الخ) لا يخفى ان مثله يتأتى فيما مر في دعوى التلف لكنه إنما خص هذا بالتقييد لان الرد مبرى دون التلف فربما يتوهم ان دعوى الرد كالرد فرفعه بما ذكر اه رشيدى أقول وقد أشار الشارح كغيره اليه بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون اه سم (قوله لانه رضى) أى من ائتمنه وكذا ضمير عليه (قوله به) أى الرد (قوله بتصدق جاب الخ) بخلاف جابى وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه سم على حج وافهم قوله غير ناظره انه لو استاجره ناظره للجبابة قبل دعواه التسليم اه عش (قوله لمستاجره الخ) ليس بقيد فثله مالواذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه عش (قول المتن كوارثه) أى المالك اه معنى أى ووكيل المودع كما مر عن الروض والمعنى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذاً من قوله الاتى وما ذكر من التفصيل الخ اه عش (قوله منه) أى من الوارث لامن مورثه فانه يأتى حكمه (قوله لم يعينه الخ) لم يبين محترزه اه سيد عمر أقول قد يتبين مما مر عن الروض والمعنى في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديعة الخ انه لا مفهوم له راجع وتامل ولعل لهذا لم يذكر المعنى ذلك القيد (قوله وملتقط) عطف على من طيرت الخ وقوله الرد مفعول ادعى (قوله كامر) أى قبيل قول المصنف منها إذا نقلها الخ اه كرى فى خلاف قوله أويده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على ان لا يوديعة اخذها الخ) معتمد اه عش (قوله كامر) أى فى شرح فان فقدته فامين (قوله بان قال) الى الكتاب فى النهاية لا قوله المسقط للضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع بول الخ) خبر وجودها (قوله المسقط الخ) نعم التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد او التلف فخرج به مالو

(قوله نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تحليله (قوله وبحت حمله الخ) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات عند المتولى موت الحيوان والغصب من الاسباب الظاهرة والحق البغوى الغصب بالسرقة قال الراعى وهو الاقرب قلت وينبغى انه ان ادعى موت الحيوان بقرية او رقة سفر فكما قال المتولى او بقرية حال انفراده فكما السرقة وكذا يقال فى الغصب ان ادعى وقوعه فى مجمع كرقعة او سوق طوبل بيينة ولا فلا اه (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع) أى وإلا فهو من الخفى (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون (قوله وافتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى الخ) بخلاف جابى وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

من طيرت الرجح ثوباً بالحدوداره وملتقط الرد على المالك لان الاصل عدم الرد ولم ياتمه أمالو ادعى وارث الوديعة أن مورثه ادعى ردّها على المودع أو أنها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فيصدق يمينه كما مر لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعديهما وافهم المتن تصديق الامين فى الاخيرة فى ردّها على الوديعة وهو كذلك لانه ائتمنه بناء على ان الوديعة اخذها منه بعد عوده من السفر كما مر (وجودها بعد طلب المالك) لها بان قال لم تودعنى يمنع قبول دعواه الرد أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تحليف المالك ولا البيعة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا يقبل دعواه النسيان حيث لا يبيته وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد اقبح فغلظ فيه اكثر وفارق ما هنا ما في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويلا بخلافه هنا لاحتمال ان يريد لم تودعني لم يقع منك ايداع لي بعد التلف او الرد بخلاف نحو قوله لا ودعيتك عندي يقبل منه الكل (١٢٧) اذ لا تناقض هذا كله حيث تلفت والا

فهو بقسيميه (مضمن)  
واذا ادعى غلطا او نسيانا لم  
يصدق فيه المالك لانه خيانة  
نعم ان طلبها منه بحضرة  
ظالم خشي عليها منه فجدها  
دفعها للظالم لم يضمن لانه  
حسن بالجحد حيث نذر وخرج  
بطلب المالك قوله ابتداء  
او جوا بالسؤال غير المالك  
ولو بحضورهما او قول المالك  
لي عندك ودعيتك لا ودعيتك  
لا عند عندي لان اخفاءها  
البلغ في حفظها ولو انكر  
اصل الايداع الثابت بنحو  
بيئة حبس وهل يكفي  
جوابه بلا تستحق على شيا  
لتضمنه دعوى تلفها  
اوردتها او لا فيه تردد  
والظاهر منه على ما قاله  
الزركشي الاول (تنبيه)  
باذكر من التفصيل في التلف  
والرد يجري في كل امين الا  
المرتمن والمستاجر فانهما  
لا يصدقان في الرد وسيمعلم  
ما ياتي في الدعاوى ان نحو  
الغاصب يصدق في دعوى  
التلف ايضا لا بخلافه  
ثم يغرم البدل وافق ابن  
عبد السلام فيمن عنده  
ودعيتك ايسر من مال السكبان بعد  
البحث التام ويظهر ان  
يلحق بها فيما ياتي لفظة  
الحرم بانه يصرفها في أهم

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن اي البدل ولا يصدق في  
دعوى الرد الا ببيته كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) اي الوديع وقوله ولا  
البيعة معطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) اي الرد والتلف (قوله لاحتمال نسيانه) اي نسيان الوديع  
اصل الايداع (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله انه لا يقبل دعواه النسيان) اي في الاول نهاية اي في دعواه  
الرد (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلط وجهها محتملا فتسمع  
بيته وان لا فلا فليتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تودعني من قوله بان قال لم تودعني  
(قوله يقبل منه الكل) اي دعوى الرد او التلف والبيعة اه ع ش اي وطلب تحليف المالك (قوله يقبل  
منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الرد الا  
بيته انتهى اي واما دعواه التلف فيصدق فيها يمينه ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان  
ادعى التلف بعده اي الجحد صدق يمينه وضمن البدل لخيانته بالجحد كالغاصب سواء قال في جحد لا شئ  
لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببيته انتهى اه سم (قوله فهو) اي الجحد بقسيميه  
اي لم تودعني ولا ودعيتك له عندي اه سم وع ش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله وخرج  
في المغنى (قوله لم يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطا او نسيانا (قوله لانه) اي الجحد (قوله ان طلبها منه الخ)  
سواء طالب الظالم المالك بها ام لا اه معنى (قوله اول قول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله  
لا ودعيتك لاحد الخ مقول للقول ابتداء الخ (قوله وهل يكفي جوابه) اي لدعوى الايداع الثابت اه سم  
عبارة الرشيدى اي من قامت عليه البيعة باصل الايداع كما هو ظاهر السياق لما ارجع اه اي ويعلم منه  
كفايته جوابا عن غير الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الاذرى في المغنى الا قوله  
وسيعلم الى وافق وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتن والمستاجر) والضابط ان يقال كل من ادعى التلف  
صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده يضمنه كالمستام لا يقبل قوله الا ببيته وان كان امينا فان ادعى  
الرد على غير من ائتمه فكذلك او على من ائتمته صدق يمينه الا المكترى والمرتن اه ع ش (قوله لا يصدقان  
في الرد) اي يصدقان في التلف اه معنى (قوله ان نحو الغاصب) اي من يده يضمنه كالمستام (قوله  
ويظهر) اي للشارح (قوله لفظة الحرم) اي حرم مكة لا المدينة لجواز تملك لفظة بخلاف الاول اه ع ش  
(قوله ولعله) اي ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) اي الاذرى (قوله بان يبعد في العادة) ان كان

بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن  
ولا يصدق في دعوى الرد الا ببيته كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال  
التناقض المذكور حاصل مع البيعة ايضا ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان  
كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلط وجهها محتملا فتسمع بيته والافلا فليتأمل (قوله يقبل منه الكل)  
قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الرد الا ببيته الرد انتهى اي  
واما دعواه التلف فيصدق فيها يمينه ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف  
بعده اي الجحد صدق يمينه وضمن البدل لخيانته بالجحد كالغاصب سواء قال في جحد لا شئ لك عندي  
ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببيته انتهى (والاف هو) اي الجحد بقسيميه اي لم تودعني ولا  
ودعيتك عندي (وهل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار اصل الايداع المذكور فشكل لانه

المصالح ان عرف والاسال عار فاقدم الاحرج ولا يبنى ما مسجد اقال الاذرى وكلام غيره يقتضى انه يدفعها للقاض امين ولعله انما قال ذلك  
لفساد الزمان قال كالجواهر وينبغي ان يعرفها كاللغة لعل صاحبها نسيها فان لم يظهر صرفها فيما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع  
ففي لم يباس من مال السكبان ايداع التعريف تدبوا واعطاء للقاضى الامين فيحفظه له كذلك ومتى ايس منه اي بان يبعد في العادة وجوده  
فيما يظهر صار من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفرائض في المفقود فواضح والا فاللائق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشى من اطلاع القاضي تلفها لينبغي اغتفار عدم الحكم ثم يبقى النظر فيما لو لم يعلم من حاله شيئا اه سيد عمر (قوله فيصرفه في مصارفها) اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القابض والمقبض اه ع ش وقدر خلافه وسياتي ايضا عنه في اوائل كتاب قسم النفي خلافه (قوله بان له الخ) اي لمن تحت يده مال من لا وارث له (قوله او يدفعه للامام الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت النخ اه رشيدى (قوله فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير جائز لم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حيث نذله فليراجع اه سيد عمر (خاتمة) لو تنازع الوديعة اثنان بان ادعى كل منهما انها ملكه فصدق الوديع احدهما بعينه فلاخر تحليفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر وغرم له الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب اذا قال المغمصوب لاحد كما وانسيته لحلف لاحدهما على البت انه لم يغصبه تعيين المغمصوب للاخر بلايين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديعة فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديع حبستها عندى لانظر هل اوصى بها مالها او لا فلو متعدها ضمن ولو ادعوه ورقة مكتوبة فيها الحق المقربة اي مثلا وتلفت بقصيره ضمن قيمتها مكتوبة واجرة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مسئلتنا ما لو اعار ارضا للدفن فحفر فيها المستعير ثم رجع المعير قبل الدفن فثبته الحفر عليه لولى الميت ومال ووطى زوجته ونقض وضوءها باللس فانه يازمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومال وحى الوطيس اي القرن ليخبر فيه فجاءه اخرو برده فانه يلزمه اجرة ما عجز فيه اه قال ع ش قوله ضمن كالغاصب وحكمه يفهم من قوله والغاصب لو قال النخ وقوله واجرة الكاتب اي المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الديوانية ونحوها ولا نظربما يجرم على مثلها حين اخذها لتعدى اخذيه وقوله او نقض وضوءها النخ ربي مال وعلت على زوجها او نقضت وضوءه والقياس انها تضمن ماء غسله وضوءه بل لو نقض وضوء اجنبية او نقضت وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من النفقات اه (كتاب قسم النفي والغنيمة)

(قوله بفتح القاف) الى قوله وهو الانسب في المعنى الا قوله وهو بكسرهما النصيب والى قول المتن فيخمس في النهاية الا قوله حريين الى وخرج وقوله وما صرح الى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي الى كونها بمعنى (قوله وهو النخ) الاولى اسقاط هو (قوله لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله في اسم الفاعل) الاولى اسقاط اسم كافي للمعنى (قوله سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ماسمى لاجله لياتي قوله ثم سمي به المال النخ وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية عبارة الدميرى اي والمعنى والنفي مصدر فاء بى اذا رجع لانه مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي فينا لان الله تعالى خلق الدنيا النخ فجعل ما قاله القفال شرحا وبياننا ما قال قبله اه رشيدى (قوله ومن خالفه) اي بالكفر (قوله وسبيله) اي من خالفه اه كرى (قوله فعيلة الخ) استعملت شرعا في ربح من الكفار خاص وسميت بذلك لانها افضل وفائدة محضة والاصل في الباب قوله تعالى ما افاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء الايتين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من الغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والاصل النخ في النهاية مثله (قوله ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان النفي ربح

ليصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولو لبناء نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجدا لعله باعتبار الافضل وان غيره اهم منه والافقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناء او يدفعه للامام مالم يكن جائزا فيما يظهر (كتاب قسم) بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وهو بكسرهما النصيب (النفي) مصدر فاء بى اذا رجع سمي به المال الاتي لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او المفعول لانه مردود سمي بذلك لان الله تعالى خالق الدنيا وما فيها للؤمنين الاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من يطيعه (والغنيمة) فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم اي الربح والمشهور تغايرهما كادل عليه العطف وقيل اسم النفي يشملها لانها راجعة اليها ايضا ولا عكس فهي اخص وقيل هما كالفقير والمسكين

تقدم ان انكار اصل الايداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان المراد جوابه لدعوى الايداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف (كتاب قسم النفي والغنيمة)

(قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة اليها فكان ينبغي ان يثبت

ولم يحل لغير نابل كانت تاتيهم نار من السماء متحرق ما جمعوه وكانت في صدر الاسلام له صلى الله عليه وسلم خاصة لان النمرة ايسر الاله ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سييله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديعه لمناسبتها له وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولي فان قلت بل هم كالغاصب فكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صح من وجه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٣٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (التي مال) ذكره

لانه الاغلب وان قيل حذف المال اولي ليشمل الاختصاص (حصل) لنا (من كفار) حريين او غيرهم لما ياتي في الامثلة فتقييد شيخنا بالحريين موهم وان امكن توجيهه على بعد بانه باعتبار انهم لاصل لا لاخراج غيرهم نعم يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فانه يجب رده اليه كما ياتي قريبا وخرج به نحو سيد دارهم الذي لم يستولوا عليه فانه مباح ليملكه اخذه كما في ارضنا (بلا قتال وابطاف) اي اسراع نحو (خيل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة اي لما وقع كاهو ظاهر (كجزية) وخراج ضرب على حكمها كذا قيده شارح والوجه انه لافرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه حد الفقه ومثله نحو صبي دخل دارنا فاخذه مسلم ومثله حربي يبلادنا بخلاف

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة المغني والنهاية ولم يحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جمعوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعد ويمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنموا الحيوانات تكون ملكا للغنائمين دون انبيائهم واذا غنموا غير الحيوانات جمعوا ما فتحوا نار فتحررها انتهى اه ع ش (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغني (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديع والغاصب واما التصرف فمتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشيدى لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى اخر للحاجة ونحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) اي المال (قوله لنا) خرج به ما حصل لاهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغني (قوله ما استولوا عليه الخ) عبارة المغني ما اخذوه من مسلم او ذمي او نحوه بغير حق فان لا ملكه بل يرد على مالكة ان عرف والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) اي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ ككشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كبيعها وحمير وشقن ورجالة اه مغني (قوله على حكمها) عبارة المغني عليهم على اسم الجزية اه (قوله قيده شارح الخ) واقفه المغني (قوله بينه) اي الخراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعني لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كرى وقال الرشيدى قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذي في حكم الاجرة وكذا قوله ويؤخذ بالنصب اه والاول احسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى هنا تفريعية فيرفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لافرق الخ وعلته اه كرى (قوله يصدق عليه حد الفقه) اي الى اسلامهم كاعلم من قول المصنف من كفار فاما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومنه) اي الفقه (قوله نحو صبي) اسقاط النهاية لفظة نحو ولعل الشارح ادخل بها المجنون والمرأة ثم رايت في ع ش ما نصه وينبغي ان مثل الصبي المارة حيث دخلا بلا امان منا اه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمته اه ع ش (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغني من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صول الخ) كذا في المغني (قوله ولو من غيرنا) جزم به المغني (قوله اخذا الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقييد الخ (قوله حذفة) اي خوف اه سم (قوله ويرد الخ) معتمدا ع ش (قوله بانه يدخل الخ) اي ما جلا عنه الخ فيه اي الخوف (قوله ولنحو عجز الخ) اي وظنهم عدوا بان خلافه اه ع ش (قوله وقدير دهذا) اي ما تركوه لالمغني الخ (قوله الا ان يحجب) هذا الجواب لا يرد او لوية الحذف (قوله وما جلا عنه) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الفقه ربح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالوديعه بل من حيثيات لا تناسب الاباب السير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المغصوبة اقرب ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قيل الاولى حذفه)

(١٧ - شرواني وابن قاسم - سابق)

كامل دخل دارنا فاخذ لان اخذه يحتاج مؤنة اي غالبا (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها ساوي العشر او لا وما صولح عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي هربوا (عنه خروفا) ولو من غير نافيما يظهر ثم رايت الاذرعى بحثه ايضا ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذوا من عبارة الشيخين قيل الاولى حذفة ليشمل ما جلا عنه لنحو ضراصهم ويرد بانه يدخل فيه لما تقر انه شامل لخرفهم منا ومن غير نافعهم لو فرض انهم تركوا امالا للمغني ولنحو عجز دوابهم عن حملهم وفيه ايضا كاهو ظاهر وقد يرد هذا عليه الا ان يحجب بان التقييد بالخوف للغالب وما جلا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمته لكنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مر تدقتل او مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذمي) او معاهد او مستامن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

بترك وارثا أصلا وترك وارثا غير حائز لجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي والفقهاء في كثير من  
 أخطوا في ذلك فإن خلف مستغرقين لميراثه (١٣٠) بمقتضى شرعنا ولم يترافعوا اليان لم تعرض لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما

أهداه كافر في غير حرب  
 فإنه ليس بفقير كما أنه ليس  
 بغنيمة مع صدق تعريف الفقير  
 عليه ولما أخذ بسرقه من  
 دار الحرب مع أنه غنيمة  
 خمسة وكذا ما أهداه  
 والحرب قائمة مع أنه كذلك  
 وبأن مافي حيز لا بد من  
 انتفاء جميعه والعبارة تحتل  
 انتفاء مجموعها فكان ينبغي  
 إعادة لا ويجاب بأن قرينة  
 نفى القتال والاحتياط تدل  
 على أن الكلام في حصول  
 بغير عقد ونحوه بما لا منة  
 فيه لما خرد منه وهذا حاصل  
 بذلك فن ثم اتجه حكمهم  
 عليه بأنه ليس بفقير ولا  
 غنيمة واتجه أنه لا يرد على  
 حد الفقير وبأن السارق لما  
 خاطر كان في معنى المقاتل  
 على أنه سينكر حكمه في  
 السير كالملتقط الاظهر  
 لإيرادا من السارق لولا  
 ذكره ثم ما يفيد أنه غنيمة  
 لأن فيه مخاطرة أيضا إذ قد  
 يتمونه بأنه سرقة على أن  
 الاذرعى بحث أن أخذ ماله  
 بدارنا بلا امان كم وفي دارهم  
 ويوجه بان فيه مخاطرة أيضا  
 بخلاف أخذ الضالة السابق  
 وبأن الحرب لما كانت  
 قائمة كانت في معنى القتال  
 وبأن الاصل فيما في حيز النفي  
 انتفاء جميعه لا مجموع  
 كما اشاروا اليه في تفسير ولا

المتن مستغن عن التقييد بمستغرق لأن من له وارث أن كان مستغرقا فله جميع المال وإلا فله بعضه وبعضه في  
 ففي المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار أن المراد بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى  
 كونه بفتح اللام (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد  
 وبارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده  
 تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه بما سبق في الفرائض أو تعقيبه فحل تأمل لجواز  
 أن يكون كلامه محمولا على الاصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)  
 انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يأخذ وارثا اه رشيدى أقول يؤخذ بما مر قيل الباب ومن  
 مواضع في كلامهم أن من هذا المال تحت يده يصرفه في مصارف بيت المال ثم رابت في عرش فيما يأتي عن  
 قريب ما يصرح به (قوله مستغرقين) (الاولى الافراد) (قوله لم تعرض لهم في قسمته) اه وان اقسامه على  
 خلاف مقتضى شرعنا فيما يظهر اه سيد عمر (قوله واعترض الحد) الى قوله وبأن مافي حيز لا في المغنى  
 (قوله فإنه ليس بفقير) بل هو لمن اهدى له اه معنى (قوله بسرقه) أو هبة أو نحو ذلك كلفظة اه معنى  
 (قوله مع أنه كذلك) اه غنيمة خمسة اه كرى (قوله وبأن الخ) عطف على بشموله (قوله مافي حيز لا)  
 هو قتال واحتياط خيل وركاب وقوله لا بد منه الخ وانتفاء الخ اه بحسب المراد هنا وقوله تحتل انتفاء مجموع  
 اه كما تحتل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموع) اه يقتضى أن يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة  
 وان وجد الآخر ان لان في المجموع نفى للحكم عن الجملة وهو يتحقق بنفى اه واحد منها مع وجود الآخر  
 اه عرش وقوله فكان ينبغي الخ اه حتى تكون نصافي المقصود (قوله إعادة لا) بان يقول ولا احتياط  
 خيل ولا ركاب اه معنى (قوله وهذا حاصل) اه ما أهداه كافرا له في غير حرب وقوله بذلك اه بعقد  
 أو نحوه اه نهاية (قوله كالملتقط) اه كذكره حكم كالملتقط وقوله الاظهر نعت الملتقط وقوله من السارق  
 اه لما سرقه السارق وقوله لولا ذكره اه ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه  
 الاولى التانيث إذ الضمير للقطعة (قوله لان فيه) اه أخذ للقطعة (قوله كم وفي دارهم) معتمد اه عرش  
 (قوله السابق) اه انتفاء (قوله وبأن الاصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذي هو مدعى المعارض اه سم  
 (قوله في تفسير ولا الضالين) اه من أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم  
 وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما نفي كل من كونه صراطا مغضوبا وصرطا للضالين اه عرش  
 (قوله بان كونها بمعنى الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله اذ المراد) اه في جانب النفي في حد الفقير (قوله  
 انتفاء كل على انفراده) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفى كل على انفراده اه سم ووجه كما في المغنى ان احد  
 الثلاثة اعم من كل واحد منها وانتفاء الا اعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الحيوان لا انتفاء الانسان  
 (قوله جميع الفقير) اه الى قوله وهذا السهم في المغنى الا قوله وزعم الى المتن والى قول المتن والثاني في النهاية الا  
 قوله وزعم الى المتن وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيهه الى فائدة قوله قيل لا يجوز الى قيل

أى خوفا (قوله وما فضل عن وارثه في الثاني) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول  
 بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبأن الاصل فيما  
 في حيز النفي انتفاء جميعه لا مجموع) كما اشاروا اليه في تفسير ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الاعتراض لانه  
 مع مخالفته لما قرره الاثمة في باب الايمان ان العطف بالواو بدون إعادة النافي يقتضى نفى المجموع لا يدفع  
 الاحتمال الذي هو مدعى المعارض فتأمل وقد تمتع المخالفة بان حملهم على نفى المجموع لاحتمال اللفظ لذلك  
 لا نالنا نبحث بالشك (قوله اذ المراد انتفاء كل على انفراده) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفى كل على انفراده

الضالين وسيأتي قبيل التفويض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل احتياط تحتل ما  
 ذلك وبقاءه على حقيقتهما من الجمع على أنه مردود بان كونها بمعنى أو إنما هو في جانب الاثبات في حد الغنيمة لا النفي في حد الفقير بل هي على  
 باهما إذ المراد انتفاء كل على انفراده (في خمس) جميع الفقير خمسة اسهم متساوية وقال الاثمة الثلاثة يصرف جميعه لمصالح المسلمين

ما يبطل (قوله لنا) أي للشافعية (قوله وزعم الخ) أي في الاستدلال على التخميس (قوله بالنص) فإن قوله تعالى في آياتها فإن لله خمسة الخ دليل على التخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) جرى عليه المغنى وكذا سم واطال في الرد على الشارح كما ياتي (قوله حقيقتان متغايران الخ) لك ان تقول تغايرهما لا ينافي إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بكونه اخماسا وحمل الاول على الثاني على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الاصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم على ان حمل المطلق على المقيد جار في المتغاير اه سم بخذف (قوله فلم يتصور هنا الخ) هذا يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه الا ان يقال ان البعد بجماع الاسم بحالة اه سم (قول الماتن وخمسة) أي الفاء الخمسة فالقسمة من خمسة وعشرين اه مغنى (قول الماتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكافرا اه مغنى (قول الماتن كالنور) وكهارة المساجد والقنابر والحصى اه مغنى (قوله من اطراف الخ) أي التي تلي بلاد المشركين فيخاف اهلها منهم اه مغنى فتشحن الخ عبارة المغنى أي سدها وشحنها بالعدد والمقالة اه (قوله بالعدة) بضم العين وشد الدال أي آلة الحرب (قوله والعدد) بفتح العين يعني من الرجال وهذا اصوب مما في حاشية الشيخ اه رشيدى من حله على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تكرارا والتأسيس خير منه (قوله وهم أي قضاة العسكر وقوله كما تمهم الخ) أي كاتر زق ائمة العساكر ومؤذنيهم من الاخماس الاربعة (قوله وهؤذنيهم) أي وعملهم اه مغنى (قوله والائمة الخ) أي ومعلمين للقرآن اه مغنى (قوله ولواغنياء) راجع لجميع ما قبله كما نصح به عبارة في شرح الارشاد سم ورشيدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) تاخير عن قوله ولو اغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محل تأمل فليراجع اه سيد عمر افول في عرش ما يصرح بجرى ان التعميم فيهم ايضا عبارته وينبغي ان يقال مثله أي التعميم بقوله ولو اغنياء في سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدل له قوله والحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغنى ومن ذلك ما يكتب من الجامة للشمغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين ليستحقون ما تعين لهم بما وازى قيامهم بذلك ولكن ينبغي لمن يتصرف في ذلك مراعاة المصلحة فيقدم الاجوج فالاجوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ويشير الى ذلك قول الشارح والعتاء الخ وحمل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من واقف المسجد مثلا فان كان ولم يواز تعيهم في الوظائف التي قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا صنيع المغنى صريح في جريان التعميم المذكور فيهم ايضا (قوله بمصالح المسلمين) كمن يشتغل بتجهيز الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله والحق بهم الخ) عبارة المغنى أي والنهاية قال الغزالي ويعطى ايضا من ذلك العاجزون عن الكسب لامع الغنى اه والظاهر ان المراد بالغنى مقدار الكفاية وحيث قد عدم الغنى به يقتضى الدخول في المساكين الا ان فواوجه اندراج في هذا القسم فليراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنينة الخمسة) فان قوله تعالى في آياتها فان لله خمسة الخ دليل على التخميس (قوله ويأتى ان الفاء والغنينة حقيقتان متغايران شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينافي إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بقوله اخماسا وحمل الاول على الثاني فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الاصول فلو كان تغاير الحقة يقين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذي ذكره ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل للامرين المتغايرين اللذين اطلقت جهة لاحدهما وقيدت في الاخر كالقسم الذي اطلق في الفاء وقيد في الغنينة (قوله فلم يتصور هنا الخ) يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه الا ان يقال البعد بجماع الاسم بالاستحالة (قوله في الماتن وخمسة خمسة) لم يبين ان قسمة هذا الخمس من الاخماس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك في الغنينة كما ياتي فليراجع (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما في الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنينة الخمسة بالنص بجماع ان كلا راجع اليئمان الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد بعيد لما عرف مما تقرر ويأتى ان الفاء والغنينة حقيقتان متغايران شرعا فلم يتصور هنا مطلق ومقيد (وخمسة خمسة) متساوية (احدها مصالح المسلمين كالنور) وهي محال الخوف من اطراف بلادنا فتشحن بالعدة والعدد (والقضاة) أي قضاة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل الفاء في مغزاهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لاهل خمس الخمس كما تمهم ومؤذنيهم (والعلماء) يعني المشتغلين بعلوم الشرع وآلتها ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو اغنياء وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نفهم والحق بهم العاجزون عن



الكسب والعطاء إلى رأى الامام معتبر اسعة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه دية نفسه ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الا كثرون قالوا وكان له الاربعة الاخماس الآتية لجملة ما كان يأخذه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يصرف العشرين التي له للمصالح قبل وجوبه او قيل ندبوا وقال الغزالي وغيره بل كان في كل حياته واما خمس بعد موته ويؤيد حصره قولنا لنا القياس الخ لاذ لو خمس في حياته لم يحتاج للقياس وقال الماوردي وغيره كان له في اول حياته ثم نسخ في آخرها ويؤيد الاول الخبر الصحيح ما الى ما (١٣٢) افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته (تنبيه) وقع

لرافعى هنا انه صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه الى غيره اربا وسبقه لذلك جمع متقدمون ورد بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أبيع له ما يحتاج اليه وقد يؤول كلام الرافعى بانه لم ينفع الملك المطلق بل الملك المقتضى للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه يملك انما لم يورث كالانبياء اما لثلاثى معنى وارثهم موتهم فيهلك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقريب منه ما ذكر ان حكمة عدم شبهه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهنه وكرهته منه كفر واما لثلاثى يظن فيهم الرغبة في الدنيا بجمعها لورثتهم (فائدة) منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قيل لا يجوز لاحد من اخذ شئ منه اصلا لانه مشترك

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) اى قدر ما يعطى (قوله مؤنة سنة) اى لعياله دون نفسه (قوله والباقي) اى من هذا السهم (قوله قالوا) اى الا كثرون (قوله إحدى وعشرين) كذا في اصله لكن لا بخطه فله من تغيير النسخ فان الظاهر احد وعشرون خبر فجملة الخ وخبر كان قوله يأخذه اه سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ اقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس في حياته نحو قوله الاتى لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم اه سم (قوله حصره) اى الغزالي ومن معه اه كردى (قوله لاذ لو خمس الخ) اى صح التخميس وثبت (قوله لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص على ان عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتجاج به اه سم ولك ان تجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتاج الى القياس لم يقتصر وا على الاحتجاج بالقياس ولم يضطروا اليه (قوله كان له في اول حياته الخ) جزم به المغنى (قوله ثم نسخ الخ) اى واستقر الامر على ما ياتى اه مغنى (قوله ويؤيد الاول) اى قوله وهذا السهم كان له الخ اه ع ش (قوله ورد) اى قول الرافعى والجمع وقوله وقد غلط الخ تايد للرد (قوله ويؤيد ذلك) اى الحكمة المذكورة (قوله وقريب منه) اى ما قاله المحاملى (قوله وكرهته) اى الشيب منه اى الذى صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله ما ذكره ابن عبد السلام فى المغنى الا قوله وخالفه الى وافى المصنف (قوله منع السلطان) اى لو منع الخ فقوله فى الاحياء الخ جواب لو المقدرة اى لو منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي فى الاحياء جوابه اخذ ما يعطاه لان المال الخ عبارة المغنى قال فى الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد اخذ شئ من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها الى ان قال والرابع ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) اى القول المذكور (قوله غلو) اى تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان محل جواز الاخذ فيما يفرز منه لاحد من مستحقه اما ذلك فيملكه من افرز له فلا يجوز لغيره اخذ شئ منه ومن اموال بيت المال التركات التى تؤول لبيت المال فن ظفر بشئ منها جاز له ان ياخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه الاحتياط فلا ياخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه اه من بيت المال على الوجه الجائز ويجوز ايضا ان ياخذ منه لغيره من عرف احتياجه ما كان يعطاه اه ع ش (قوله قدر حقه) لعل الاوضح الانتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) اى القول الاخير (قوله هو القياس) معتمد اه ع ش (قوله وله فيه) اى فى بيت المال (قوله انتهى) اى ما فى الاحياء زاد المغنى عقبه ما نصه وافرعه فى المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اه (قوله ومال المجانين) عطف على الاموال عبارة النهاية كال المجانين الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطها) اى خطا لا يميز (قوله او على بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه شئ من غلة ما وقف عليه وعلى غيره حيث لم تصرف لبقية المستحقين اه ع ش (قوله وما ذكره الغزالي) اى ترجيحه القول الاخير من الاقوال الاربعة المارة (قوله يرد) اى ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) اى (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس فى حياته نحو قوله الاتى لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى فى الاية فيهم (قوله لاذ لو خمس فى حياته لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء

ولا يدري حصته منه وهذا غلو وقيل باخذ كفاية يوم ويوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فنفع الظفر فى الاموال العامة لاهل الاسلام ومال المجانين والايام وافى المصنف بان من غصب اموالا لشخص وخطها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه او على بعضهم لازم من وصل له شئ قسمته عليه وعلى الباقين بنسبة اموالهم وما ذكره الغزالي اوجه ما ذكره ابن عبد السلام اذ كلامهم الاتى فى الظفر يرد ولا يعارضه هذا الافتاء لان اعيان الاموال يحتاط لها مالا يحتاط لغيرها (بقدم الامم فالامم)

وجواباً وأهمها سد الثغور (والثاني بنوهاشم) بنو (المطلب) المسلمون لأنه عليه السلام وضع سهم ذوى القرن الذى فى الآية فيهم دون بنى اخيهما شقيقهما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخيها لا يميها نول مجيها عن ذلك بقوله نحن وبنو المطلب شى واحد وشبك بين اصابعه رواء البخارى اى لم يفارقوا بنوهاشم فى نصرته عليه السلام جاهلية ولا إسلاما والعبرة بالانتساب للاباء دون الامهات لانه عليه السلام لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيئا مع ان اميها هاشميتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاة

وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من ابى العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي رضى الله عنهم وهم هاشميون أبابو الكلام فى الاعطاء من النىء أما اصل شرف النسبة عليه السلام والسيادة فظاهر أنه يعم أولاد البنات مطلقا نظير ما مر فى آله انهم هنام ذكروا فى مقام نحو الدعاء كل مؤمن تقى كما فى خبر ضعيف (يشترك فيه) (الغنى والفقر) لا إطلاق الآية ولا عطائه عليه السلام العباس وكان غنيا وقبده الامام بسعة المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيّة عمّة أبيها رضى الله عنهما كانا ياخذان منه (ويفضل الذكر كالارث) بجامع انه استحقاق بقرابة الاب فله مثل حظى الانثى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك اخذ الجدة مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الافتاء أى إتمام المصنف المذكور (قوله وجوبا) إلى قوله وإنما أعقب فى المغنى وإلى قول المتن والنساء فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله فيهم) اى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى اخيهما الخ) مع سؤالهم له اه معنى اى للقسم عليهم ايضا (قوله عن ذلك) اى الوضع فى بنى الاولين دون بنى الآخرين (قوله لم يفارقوا) اى بنو المطلب (قوله مع ان اميها هاشميتان) اما الزبير فامه صفية عمّة رسول الله عليه السلام كما ياتى واما عثمان فامه كافى جامع الاصول اروى بنت كريب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسدت اه وعليه فى قوله اميها هاشميتان نظر بالنظر لثمان اه ع (قوله ولا يرد عليه) اى على قوله والعبرة بالخ (قوله كان بنته الخ) اسمه عبدالله اه معنى (قوله اعقب) اى خلف عليه السلام (قوله من علي الخ) البيان الواقع لمفهوم له (قوله اولاد البنات) اى بناته عليه السلام وقوله مطلقا اى سواء اولاد بنات صلبه عليه السلام وبلا واسطة او بواسطة الذكور والاناث (قوله فيه) اى خمس الخمس (قوله لا تطلق الآية) الى قوله فان قلت فى المغنى لا قوله وقبده الامام الى المتن (قوله وقبده الامام بسعة المال الخ) جزم به النهاية (قوله ولا) اى بان كان المال يسير الا يسد مسدا بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) وتعلمكم بما بالافراز اخذ من قولهم يجوز بيع المرتقة ما فرز لهم وإن لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم يملكونه اه ع (قوله عمّة ايها) اى فاطمة اى عمّة النبی عليه السلام (قوله كانا ياخذان) الظاهر التانيث (قوله بجامع انه) الى قوله اندفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) اى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجملة) يعنى جملتهم مشبهة بجملتهم اه كرى (قوله ترجيح جمع) عبارة المغنى وحكى الامام فى ان الذكر يفضل على الانثى إجماع الصحابة ونقل عن المازنى وائى ثور و ابن جرير بالتسوية اه (قوله بالاستواء) اى بين الذكر والانثى (قوله نظر ذلك) اى لكون التشبيه بالنسبة لكل على انفراده قاله الكردى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجدة مع الاب الخ (قوله وبحت الاذرى ان الخنثى) لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله لا خذ شيئا) فى تقريب هذا التعليل نظر (قوله من كل) اى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه) خلافا للنسبة والمغنى كما سر (قوله وافهم) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وافهم التشبيه استواء) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ منه اى من قوله كالارث انهم لو عرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغير الخ (قوله لم يسقط) وعليه لم يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والاقرب الثانى ثم قضية عدم سقوطه انه يحفظ الى اخذهم لياه فان ايس من اخذهم له فيحتمل ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل نزيلهم منزلة المفقودين من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف ع ش (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بد فى المغنى على جواز القياس مع النص وما حكاه التاج السبكى فى شرح المختصر عن الاكثر وإن مشى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع صحة ذكره والاحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من النىء اما اصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامرين ومع التامل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) قد يقال مقصود اجمع المذكور ان هذا الاحكام تدل على عدم جريان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء الذكر والانثى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجملة (قوله وبحت الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء الخ) الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظرا لذلك وبحت الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء وقد يوجه بان الوقف لما يتأتى فيما فيه ملك حقيقى كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لا خذ شيئا من كل كما تقرر فلم يناسبه الوقف وافهم التشبيه استواء الصغير والعالم وضدهما وانهم لو عرضوا لم يسقط وسيد كره فى السير (والثالث اليتامى) للاية (وهو) اى اليتيم (صغير) لم يبلغ سن او احتلام لخبر لا يتم بعد احتلام حسنة المصنف وضعفه غيره (لا أب له)

وان كان له جد ولم يكن من اولاد الميرزقة ويدخل فيه ولد الزنا والمنفى لا اللقيط على الاوجه لان لم تتحقق فقدايه على انه غنى بنفقة بيت المال  
مثلا اما فاقد الام فيقال له منقطع ويقيم البهائم فاقد امه والطيور فاقد هما (ويشترط) اسلامه و (فقره) او مسكنته (على المشهور) لان لفظ  
اليتيم يشعر بالحاجة وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقرة هنا  
من البيئة وكذا في الهاشمي والمطلي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معها فيهما من استفاضة للنسب ويوجه بان هذا النسب اشرف الانساب

ويغاب ظهوره في اهله  
لتوفر الدواعي على اظهار  
اجلالهم فاحتيط له دون  
غيره لذلك ولسمو له وجود  
الاستفاضة به غالباً وهل  
يلحق اهل الخمس الاول بمن  
يطهرون في اشتراط البيئة او  
بمن ياتي في الاكتفاء بقولها  
محل نظر والاقراب الاول  
لسهولة الاطلاع على حالهم  
غالباً (والرابع والخامس  
المساكين وابن السبيل)  
ولو بقولهم بلايين وان  
اتهموا نعم يظهر في مدعى  
تلف مال له عرف او عيال  
انه يكلف بيئة نظير ما ياتي في  
الباب الاتي وذلك للاية  
وياتي بيانها والمساكين  
يشملون الفقراء ولها مال  
ثان وهو الكفارة وثالث  
وهو الزكاة ويشترط الاسلام  
في الكل والفقير في ابن  
السبيل ايضا ولو اجتمع  
وصفان في واحد اعطى  
بأحدهما الا الغزو مع نحو  
القراة فيعطى بهما والا  
من اجتمع فيه يتم ومسكنة  
فيعطى باليتيم فقط لانه وصف  
لازم والمسكنة منفكة كذا  
قاله الماوردي وجزم به  
غيره وفيه نظر كيف والمسكنة  
شرط لليتيم فلا يتصور

الا قوله لا اللقيط الى المتن والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غاية في  
تسميته يتيماً ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنياً اه رشيدى (قوله لا اللقيط) خالفه المغنى والنهاية  
بقالا وشمل ذلك ولد الزنا واللقيط والمنفى بالعان نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب شرعاً ترجع المدفوع  
لها فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطير فاقد هما)  
لعله بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والا وزان المشاهدان فرخهما لا يفقر الا لام اه رشيدى  
(والطيور فاقد هما) من العطف على معمولى عامين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجزور (قوله والفقير)  
اى المشروط في اليتيم فلا ينافى ما سياتى من ان المساكين يعطون بمجرد قولهم اه ع ش اى كما اشار اليه  
الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشمياً او مطلياً اه نهاية (قوله معها) اى  
البيئة فيهما اى الهاشمي والمطلي (قوله لنسبه) الاولى لنسبهما بالتثنية (قوله ويغلب الخ) عطف على  
اشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق يغلب وقوله لذلك اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله ولسمو له الخ  
عطف على لذلك (اهل الخمس الاول) وهم المصالح وقوله والاقراب الاول اى فيشترط في اعطاء من ادعى  
القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماماً او خطيباً اثبات ما ادعاه بالبيئة اه ع ش (قوله  
ولو بقولهم) الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى وذلك (قوله عرف) نعت مال (قوله  
او عيال) بالجر عطف على تلف الخ (قوله وياتي) اى في الباب الاتي بيانهم اى المساكين وابن السبيل (قوله  
ولها) اى المساكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى  
كاليتيم وقوله القرابة اى كونه من بنى هاشم او المطلب وقوله فيعطى باليتيم فقط معتمد اه ع ش (قوله  
والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكاكها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته اى قبل بلوغه  
يستحيل انفكاكها وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ سم  
على حج اه ع ش (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله وهو اى قول الماوردي من اجتمع فيه يتم  
ومسكنة الخ وقوله وهو اى قول الاذرى وقوله فيما ذكرته اى النظر (وبتسليمه) اى ما قاله الماوردي  
من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق اى المسكنة (قوله بهما) اى بالغزو وكونه هاشمياً (قوله ومنه)  
اى الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالغزو) اى فياخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معاً (قوله  
الامام) الى قول المتن واما الاخماس في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويفرق الى ومن فقد (قوله وجميع  
احادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة اه مغنى (قوله في غيرهم) اى في غير ذوى

ذكر مر (قوله لا اللقيط على الاوجه) خالف مر وعبارة شرحه نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب  
شرعاً ترجع المدفوع لهما فيما يظهر انتهت (قوله على انه غنى بنفقة بيت المال) قد يقال ولد الزنا  
والمنفى كذلك (قوله والاقراب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة  
منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكاكها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكاكها  
وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف  
والمسكنة شرط للتيم الخ) قد يقال شرطيتها لا تنافي استقلالها في حد ذاتها ففيها جهتان فقد يتروم الاخذ  
بها من حيث الاستقلال (قوله وبتسليمه فارق الخ) ويجاب عنه بان المراد انه يعطى من سهم التيم

اجتماعهم مستقلين حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رايت الاذرى قال عقبه وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر  
او مسكنة وهو صريح فيما ذكره بتسليمه فارق اخذنا هاشمياً ملاحمنا بان الاخذ بالغزو والحاجة صريحاً او منه يؤخذ  
ان نحو العلم كالغزو (ويهم) الامام او نازبه (الا صنف الارادة) وجميع احادهم (الناخرة) بالعطاء غناهم عن محل الفنى وحاضرهم وجوب الظاهر  
الاية نعم يجوز النزاع بين احادهم من غير ذوى القربى لاحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم لم يسد مسدا خص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة ولشقة النقل ويرده ان النقل لاقليم لاشئ فيه او فيه ما لا يفي بسا كنيه اذ اوزع عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو لموافقة الالة مقتضية لجوب تعميم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينهم وبين الزكاة بان التشوف لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا الملاك بخلاف الفتي لان المفرق له الامام او نائبه وهو واسعة نظره يتشوف كل من في حكمها لوصول شئ من الفتي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن تقدم من الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (واما الاخراس الاربعة التي كانت هي وخمس الخمس للنبى صلى الله عليه وسلم على ماسر) فالظاهر انها للمرتزة (وقضاتهم وائمتهم ومؤذنيهم وعملهم مالم يوجد متبرع (١٣٥) (وهم الاجناد المرصدون) في الديوان

(للجهاد) لحصول النصرة

٣٣ بعده صلى الله عليه وسلم

سموا بذلك لانهم ارصدوا

نفوسهم للذب عن الدين

وطلبوا الرزق من مال الله

تعالى وخرج بهم المتطوعة

بالغزو واذا انشطوا فيعطون

من الزكاة دون الفتي عكس

المرتزة فأي مالم يعجز عنهم

عن كفايتهم فيكمل لهم

الامام من سهم سبيل الله

اخذا من كلام الامام الذي

قال الاذرعى عقبه انه حسن

صحيح غريب وحاصله انه

اذا عدم مال الفتي من يد الامام

والمرتزة مفقود فيهم

شرط استحقاق سهم سبيل

الله لم يجز صرفه اليهم فان لم

يفقد فيهم ولو لم يكفهم

لضاعوا وراى صرفه اليهم

وان انتهاضهم للقتال اقرب

من انتهاض المتطوعة لم

يعترض عليه اه وزيف

اعنى الامام قول الصيدلان

اذا لم يكن للمرتزة شئ

صرف اليهم من سهم سبيل

القربي (قوله ولو قل الخ) اي ما لغير ذوى القربي وكذا مال ذوى القربي كما مر (قوله لو عم الخ) اي الاصناف واحادهم (قوله لاشئ فيه) اي من الفتي (قوله اذ اوزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق بالنقل (قوله يحتاج) اي الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعميم جميعهم) اي الاصناف (قوله الاصناف الاربعة) اي المتاخرة (قوله التي كانت) الى قوله اخذا من كلام الامام في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وقضاتهم الى المتن (قوله على ماسر) اي قبيل التنبيه (قوله متبرع) اي من القضاة الخ اه ع ش (قوله سهمهم) اي المرتزة (قوله فيكمل لهم الخ) اي وهم فقراء اه معنى وسيصرح بهذا القيد ايضا قول الشارح الاتي وان لم يفقد فيهم الخ وبه يندفع تردد سهم بقوله هل ولو مع الفتي اه (قوله من سهم سبيل الله) اي من الزكاة فان احتاج الى شئ بعد ذلك ولم يوجد شئ من الفتي فعلى اغنياء المسلمين اه ع ش (قوله وحاصله) اي كلام الامام (قوله المرتزة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) اي الفقر (قوله لم يجز صرفه الخ) جواب اذ والضمير لسهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) اي شرط استحقاق الخ (قوله ولو لم يكفهم) من كفاه مؤنته والمفعول الثاني محذوف اي والحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفارقوا (قوله وراى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه اي سهم سبيل الله مفعول راي وقوله وان انتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله عليه نائب فاعل لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) الى وقيل عربى في المغنى والى قوله ثم ما يدفع في النهاية الا قوله ويطلق الى المتن (قوله اي دفتر الخ) عبارة المغنى وهو بكسر الدال اشهر من فتحها الدفتر الذي يكتب فيه اسماؤهم وقدر ارزاقهم ويطلق الديوان على الموضع الذي يجلس فيه للكتابة فان قبل هذا لم يكن في زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا من ابى بكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعة وضلالة اجيب بان هذا امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل اول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع يوما على ديوانه وهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانى اى مجانين ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معنى (قوله على الكتاب) بوزن رمان اي المكتبة (قوله وعلى محلمهم) اي الكتاب اى محل جلوسهم للكتابة (قول المتن وينصب لكل قبيلة الخ) زاد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل نقيب ينصب العرفاء وكل عريف يحيط باسماء المخصوصين به فيه فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عريف يدعو من تحت رايته والعريف فاعيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المغنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبلدان اه ع ش (قوله وجوبا) كذا في المغنى (قوله من المرتزة) الى

لا من سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع الفتي

الله اذا قاتلوا ما نعى الزكاة اه وكان وجه التزييف ان اشترط مقاتلتهم لما نعى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلف وقول الغزالي اذا قاتلوا ما نعى الزكاة لم يبعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعيد جدا (فيضع) وجوبه باعند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وندبا عند آخرين وهو الاوجه لان القصد الضبط وهو لا ينحصر في ذلك (الامام ديوانا) اي دفتر اقتداء بعمر رضى الله عنه فانه اول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عربى ويطلق على الكتاب لحذفهم لانه بالفارسية اسم للشيطان وعلى محلمهم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة او جماعة عريفا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى ابو داود وغيره خبر العرافة حتى ولا بد للناس منها ولكن العرفاء في النار اى لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوبه بنفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتزة (وعيله)

وهم من تلزمه نفقتهم (وما يكفهم فيعطيه) ولو غنيا (كفايتهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم مراعى الزمن والفلا والرخص وعادة المحل والمروءة وغيرها لا نحو علم ونسب ليتفرغ للجهاد ويزيد من زاد له عيال ولوزوجة رابعة ويعطى لامهات أولاده وان كثر كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن الرفعة هناك ان حمان ليس (١٣٦) باختياره ولا لأذرعى في الزوجات لانحصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم لالملا زاد على

حاجته الا ان كان الحاجة الجهاد ويظهر الحاق امائه الموطآت بعبيد الخدمة فلا يعطى الامن يحتاجهن لعنفه أو دفع ضررهم ما يدفع اليه لزوجته وولده أى واصوله وسائر فروعه على الاوجه الملك له لهم حاصل من النى وقيل يملكه هو ويصير اليهم من جهته وقضية الاول ان الزوجة ونحو الاب الكاملين تدفع حصصهما لها وغيرها لوليها والظاهر أن ذلك ليس مراد الان الملك وان كان لها الا انه بسببه ليصرفه في مقابلة مؤنتهما عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتقيد به وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حيث قلت فائدته في الخلاف والتعاليق ظاهرة وأما في غيرها فخرية اذ لو اعطى لمدة ماضية فانت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حيثنذ فهل تاخذه والظاهر لا لما تقرر انه في مقابلة مؤنتها عليه أو مستقبله فهل هو كذلك أو يسترد منه حصصها كل محتمل وما ذكر من أن الاول اصح هو ما وقع لشيخنا في شرح منهجه تبعا لغيره والذي في الجواهر

قوله ثم ما يدفع في المغنى الا قوله وان كثرن إلى ولعبيد وقوله أى اصوله الى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من أولاد زوجات ورقيق لحاجة غزوا ولخدمة ان اعتادها لارقق زينة أو تجارة اه معنى عبارة عيش ومثلهم من يحتاج اليهم في القيام بما يطلب منه كسياسة وقواسمة يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه ومعاونته على قتال الأعداء في السفر ويشعر به قوله الا ان كان حاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك لامرأه الموردة بمصر نافيعةطون ما يحتاجون اليه لهم ولعبيد وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبنيهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عيش (قوله وسائر مؤنهم) بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعى الزمن الخ) في المطاعم والملابس اه معنى (قوله لا نحو علم الخ) كسبق في الاسلام والهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسوون كالارث والغنيمة لانهم يعطون بسبب ترصدهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه معنى (قوله لانحصارهن الخ) تعليل المراجع الذي خالفه الاذرعى من الاعطاء للزوجات مطلقا (قوله واما عبيد خدمته) عطف على الامهات الخ عبارة المغنى ومن لارقق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان من يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاثل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لهذه مطلقا اه عبارة غش ومثل عبيد الخدمة اماؤها بل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان من يخدم اه (قوله لما زاد) الاولى لمن زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع الخ (قوله الملك فيه لهم حاصل الخ) وعليه فالوجه وقالم رسقوط النفقة عنه بذلك والافلا فائدة له في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سيد عمر (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لها) أى لالمرتزق (قوله وغيرها الخ) عطف على الزوجة الخ أى الزوجة والاصول والفروع الناصات ونحو العبيد تدفع حصصها لوليها فالمراد بالولى ما يشمل المالك (قوله أن ذلك) أى القضية المذكورة وقوله لها أى الزوجة ونحو الاب (قوله الا أنه) أى ملكها له وكذا الضمير في قوله الا أن فهو ملك وقوله بسبب أى المرتزق خبر ان وقوله ليصرفه أى المرتزق المال المدفوع اليه لاجلها (قوله فتقيد به الخ) أى بصرفه له في مقابل الخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الاخصر الاوضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقيد به (قوله ما فائدة الخلاف حيثنذ) أى حين التقيد بذلك (قوله اذ لو اعطى) أى المرتزق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث الخ) هذا التردد مبنى على ان الملك فيه لهم كما سيذكره الشارح والافلام لاجل هذا التردد على ان الملك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حيثنذ) الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا أنه ملكها اه كردى (قوله لما تقرر الخ) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها فى الاولى وتاخذ منه فى الثانية وقوله أو تسترد منه أى يسترد الامام من المرتزق (قوله من الاول) أى الملك فيه لهم (قوله لشيخنا الخ) وافقه المغنى (قوله الثانى أى يملكه هو ويصير الخ) (قوله وعباراتهم) أى الاصحاب وقوله انه يعطى الخ يدل من عباراتهم وقوله فيه أى الثانى (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر أنها بصيغة الفعل الماضى (قوله أشبههما الاول) أى ملكه ثم صرف الخ (قوله وبفريضة) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى اه سيد عمر عبارة الكردى على الثانى أى قوله أو لا بل الملك الخ وقوله أن الصرف الخ مفعول التفريع وقوله المخالف صفة الصرف اه (قوله لصريح المتن) أى قوله فيعطيه كفايتهم (قوله يتضح) متعلق لتفريعه

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

اه

وغيرها أن الاصح الثانى وهو الذى يتجه عندي وعباراتهم أنه يعطى كفاية مؤنته أى فيصرف فيها كيف شاء صريحة فيه وعباراتهم اعنى الجواهر هل نقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم أى ابتداء فيتولى الامام أو منصوبه صرفه اليهم قولان أشبههما الاول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فيتولى الامام أو منصوبه صرفه الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد في مقامه وبفريضة على الثانى ان الصرف يكون للمعول المخالف لصريح المتن وغيره يتضح



ضعف الثاني وبتبين بعض ما ترددنا فيه عليه بما تقرر فتأمل (و يقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قريشا) لحيز الشافعي وغيره قوموا قريشا ولا تقدموها وظاهر كلامهم ان مواليهم ليسوا مثلهم هنا وهو لما يأتي قبل فصل من طلب زكاة (وهو ولد النضر ابن كنانة) ابن خزيمة وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر ونقل عن اكثر اهل العلم وقيل غير ذلك سمو بذلك لتقر شهم اي تجمعهم او شدتهم (و يقدم منهم بني هاشم) لشرفهم لكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و) بني (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بهم كما مروا فادت الواو انه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذي يتجه خلافه لان الكلام في الاولوية وظهر ان تقديم بني هاشم اولى وسيعلم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله ﷺ (ثم) بني (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بني نوفل) لانه اخوه لاييه (ثم) بني (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قريش (الا قرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد (١٣٧) بني عبد العزى بني عبد الدار ثم بني زهرة ابن كلاب اخوال النبي صلى الله عليه

اه كردى ولعل وجه الاتضاح ان ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المزموم (قوله ضعف الثاني) اي في ترتيب الجواهر والافوا الاول السابق في كلام الشارح سيد عمر وسم وكردى (قوله وبتبين الخ) معطوف على يتضح (قوله بعض ما ترددنا الخ) وهو قوله كل محتدل وضمير عليه يرجع الى الثاني اه كردى اي والجار متعلق بترددنا لعل المراد بالبعض الشق الثاني من التردد اي الاسترداد والمراد بما تقرر قوله انه في مقابل مؤننا عليه ويحتمل ان المراد به قول الجواهر فيتولى الامام الخ (قوله من قوله) اي الجواهر وقوله الجواب عن بعض ما ذكرته لعل المراد بالجواب ما مر انفا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول التردد والجار والمجرور بيان للبعض (قوله ندبا) الى قول المتن سائر العرب في المغنى الا قوله ابن خزيمة الى سموا وقوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله كذا قيل الى المتن والى قوله قيل في النهاية الا قوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله فان استوى الى ذلك (قوله كما مر) اي في شرح والثاني بنو هاشم والمطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعنى بين بني هاشم وبني المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المغنى (قوله وسيعلم من كلامه) اي الا في انفا (قوله انه يقدم منهم) اي من بني هاشم والمطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب للنبي صلى الله عليه وسلم والا فبعد شمس شقيقهما كما مر اه ع ش (قوله لان خديجة الخ) وهى بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه مغنى (قوله ثم بني زهرة الخ) سكنت عن وجه تقديم بني عبد الدار عليهم فليراجع (قوله وهكذا) اي ثم يقدم بني مخزوم ثم بني عدى لمكان عمر رضى الله تعالى عنه ثم بني جمح وبني سهم فهما في مرتبة واحدة ثم بني عامر ثم بني حارث مغنى وروض مع شرحه (قوله وبحث تقديم الاوس الخ) والا نصار كلهم من الاوس والخزرج هما ابناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشى مغنى وشرح الروض (قوله وان كان) اي من عدا قريش (قوله واستواء جميع العرب) عبارة المغنى والايى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسى الخ) معتمد السرخسى نسبة الى سرخس بفتح السين والراء المهملة ثم خاء معجمة ساكنة بعدها سين وقيل باسكان الراء وفتح الخاء اه ع ش (قوله والماوردى في الثاني) فقال بعد الانصاره ضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش مغنى واسنى (قوله معتبر افيهم النسب الخ) عبارة المغنى والاسنى والتقديم فيهم ان لم يجمعوا على نسب بالاجناس كالترك والهندو بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليهم والا فبالقرب الى ولى الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه وبعده كالعرب (قوله هنا) اي في العجم وقوله فكما ياتي اي انفا (قوله وذلك) اي تقديم العرب على العجم (قوله والمعتمد الخ) وقال المغنى وشرح الروض (قوله ثم بالدين) اي في قدم الاورغ في الدين ع ش (قوله ثم يتخير الامام) اي بن ان يقرع وان يقدم برايه واجتهاده مغنى وشرح الروض (قوله وفرق الزركشى) قول وفاعل (قوله بخلافهم) اي بخلاف الاقربيه في الامامة فليست ملحوظة فيها (قوله وهو يرجع) اي فرق الزركشى وقوله لما ذكرته اي من الفرق (قوله وجوبا) خلافا للنهاية قال البجيرمي والذي اعتمدته

(١٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) مافي الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم يتخير الامام واستشكل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح في امامة الصلاة وبحاج بان المدار هنا على مانه الافتخار بين القبائل وثم على ما يزيد به الخشوع ونحوه والسن ادخل في ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر التحير ونقص الشرف قيل على ان المذكر هنا غيره ثم لان فرض ذاك في اجتماع اسن غير نسب مع نسب وهن في نسبين احدهما اسن والاخر اقرب اه وفيه نظر بل الاسن في هذه الصورة ايضا مقدم ثم لاهنا والفرق ما ذكرته وفرق الزركشى بان الاقربيه ملحوظة هنا كالارث ولهذا افضل الذكرو هي لاختلاف بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (ولا يثبت) وجوبا كما يصرح به كلام الروضة وغيرها



وكان وجهه انه قد يترتب على اثباته مفسدة كادعائه ان مانعه انما حدث بعد اخر تفرقة للتي عليهم بدليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزقة (اعنى ولا زمانا ولا من لا يصلح للغزو) لنحو جبن او قديدا وجهه بالقتال وصفة الاقدام لعجزهم ومحل في مرتزق كذلك اما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما بحثه (١٣٨) الجلال اليلقيني وافهم من لا يصح الاعم بمقابلته جواز اثبات اخرس واصم وكذا اعرج

يقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز وفي اولئك بالحرمة وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا لكماله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم او جبن وزجى ذواله) ولو بعد مدة طويلة (اعطى) وبقي اسمه في الديوان املا يرغب الناس عن الجهاد (فان لم يرج فالظاهر انه يعطى) ايضا لذلك لكن يمحى اسمه من الديوان اى وجوبا بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية عمرة اللائقة به الان وظاهر كلام ابن الرفعة تفرعا على المعتمد انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى عمون المرتزق ما يليق بذلك الممون وهو (زوجته) وان تعددت ومستولداته (وأولاده) واز سفلوا أصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما بحثه الاذرى واعتراض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ويوجه بانه يغتفر في التابع المحض ما لا يغتفر في

الزادى تبعاً الروضة وجوب ذلك اه اقول وهو قضية صنيع المغنى (قوله وجهه) اى وجوب عدم الانبات (قوله ان مانعه انما حدث بعد الخ) اى فتستحق من الغنى الحادث بعد (قوله عليهم) اى المرتزقة الذين هم منهم واخذ منهم (قوله لنحو جبن) الى قوله وافهم في النهاية (قوله وصفة الاقدام) وعبر النهاية باوبدل الواو (قوله ومحل) اى عدم جواز اثبات هؤلاء وقوله كذلك اى اعنى اوز من اوزنحوه (قوله اما عيال مرتزق الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوزمانة او عجز عن الفرق يثبتون تبعاله فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفى مؤنتهم سم على حج اه رشيدى (قوله وافهم) الى قوله وقضية التعبير في المغنى والروض مع شرحه (قوله جواز اثبات اخرس واصم) لقد رتبهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) اى لا راجلا (قوله وقضية التعبير الخ) محل تامل اه سيد عمر (قوله في هؤلاء) اى الاخرس الخ وقوله وفي اولئك اى الاعمى والزمن الخ (بالحرمة) اى على ما اختاره تبع الروضة من وجوب عدم اثبات اولئك خلافاً لنهاية كما مر (قول المتن ذواله) اى المانع من المرض والجنون (قوله ولو بعد مدة) الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله اى وجوبا بناء على ما تقرر والى قوله واعتراض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) اى لثلايرغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت واولاده بل اولى اه (قوله يمحى اسمه) اى من المحل الذى يكتب فيه اسماء المرتزقة من الديوان فيما يظهر والا فحروه مطلقا بدو وقع في اللبس اه سيد عمر (قوله اى وجوبا الخ) قديتوقف في الوجوب هنا وبفرق بينه وبين ما مر بانقضاء المفسدة هنا بالكلية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينضى التضييق على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله يمحى اسمه الخ اى ندب الا وجوبا على قياس ما مر اولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) اى من وجوب عدم اثبات نحو الاعمى (قوله اللائقة به الان) اى لا القدر الذى كان ياخذ لاجل فرسه وقتاله وما اشبه ذلك اه مغنى وسلاطون (قوله على المعتمد) اى الذى عبر عنه المصنف بقوله فالظاهر انه يعطى كما هو ظاهر خلافاً للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعمى الذى اختاره الشارح خلافاً لنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) اى المريض او المجنون (قوله يعطى) الى قوله بشرط في المغنى (قوله ما يليق بذلك الممون) اى لا ما كان للمرتزق اخذه اه مغنى (قوله الذين الخ) هل هو نعت للزوجات ايضا (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كما افق به الوالدرحمه الله تعالى لانها عطية مبتدأة لها ومثلها الباقيات فان اسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعه وهو الكفر اه نهاية (قوله انه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه مغنى (قوله ويوجه الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً لنهاية كما مر وشرح الروض قال سم الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لمومنه ولو كافرا لظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) الى قوله ثم رابت في النهاية والمغنى (قوله لا غناء عيالهم) اى بعدم (قوله واستنبط الخ) عبارة النهاية وما استنبطه السبكي الخ رد بظهور الفرق الخ (قوله يعطى مؤنه) عبارة المغنى زوجته واولاده اه (قوله

(قوله اما عيال مرتزق لهم ذلك فيثبتون الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوزمانة او عجز عن الغزو يثبتون تبعالهم فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفى مؤنتهم (قوله الان) انظر ما ضابط هل هو كل يوم بليلة عند حضورهما بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للكسرة (قوله ويوجه الخ) الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لمومنه

في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كونهم من المرتزقة بعد لثلايرعرضوا عن الجهاد الى الكسب لا غناء عيالهم واستنبط السبكي من هذا ان الفقيه او المعيد او المدرس اذا مات يعطى مؤنه بما كان ياخذ ما يقوم به ترغيبا في العلم فان فضلى صرف ان يترحم الوظيف في لا نظر لا خلال الشرط فيهم لانهم تبع لا يبيهم المنصف به مدة قدتهم مغتفرة في جنب ما مضى كرم الباطالة

والممتنع

والممتنع انما هو تقرير من لا يصلح ابتداءه و الفرق غيره بين هذا والمرزوق بان العلم محبوب للنفس لا يصعد الناس عنه شيء فيؤكل الناس فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاء أنفسهم اليه الى تالف وبان الاعطاء من الاموال العامة وهي ما هنا اقرب من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متعبد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان يمول العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحه ايضا وان الكلام في غير اوقاف الا تراك لانها

من بيت المال فساوت ما هنا ولعل هذا مراد السبكي ويؤيده قول بعض المحققين انما توسع السبكي ومعاصره ومن قبلهم في الاوقاف نظرا لما في ازمته من اوقاف الترك اذ هي من بيت المال فنله فيه شيء ياخذ منها وان لم يوجد فيه شروط واقفيها ومن لا فلا وان وجدت فيه (تعتطي) المستولدة (والزوجة حتى تنكح) أو تستغني بكسب أو غيره فان لم تنكح فالي الموت وان رغب فيها على ما اقتضاء اطلاقهم (والأولاد الذكور والاناث) حتى يستغنيوا ولو قبل البلوغ بكسب او نحو وصية أو وقف أو نكاح للأنثى أو جهاد للذكر وكذا بقدرته على الكسب اذا بلغ كما هو ظاهر لانه بالبلوغ صلح للجهاد فاذا تركه وله قدرة على الكسب لم يعط ثم الخيرة في وقت العطاء الى الامام كجنس المعطى نعم لا يفرق الفلوس وان راجت وله اسقاط بعضهم لكن بسبب ويجيب من طلب اثبات اسمه ان

والممتنع انما هو (الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه لم يستثنى ما لو شرط الوانف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستتاب عنه ان لم يصاح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو فيه نظر سم على حج أقول والا قرب انه يقرر عملا بشرط الوانف ويستتاب عنه اه ع (قوله و فرق غيره الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للرافعي اه معني (قوله اقرب الخ) خبر ان (قوله وقضية هذا) أي الفرق الثاني (قوله وان الكلام الخ) عطف على ان يمول العالم الخ (قوله في غير اوقاف الا تراك) أي الارقاء (قوله لانها من بيت المال الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراده قوله ولا نظر الخ فتأمل اه سم (قوله المستولدة) الى قوله نعم في المغني الا قوله كجنس المعطى الى قوله ويظهر في النهاية (قوله او غيره) كارت وصية ووقف وقضية قوله الاتي وكذا بقدرته الخ ان الانثى زوجة أو مستولدة او فرع لا تكلف بالكسب فتعطي ولو قدرت على الكسب (قوله فان لم تنكح الخ) أي ولم تستغن بكسب او غيره مغني ورشيدى (قوله وان رغب الخ) أي رغب الا كفاه في نكاحها (قوله على ما اقتضاء الخ) عبارة النهاية كما اقتضاء الخ وعبارة المغني وهو ظاهر اه (قوله بقدرته على الكسب الخ) عبارة المغني بقدرته الذكور على الغزو اه (قوله ثم الخيرة في وقت الاعطاء الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وليكن وقت الاعطاء معلوما لا يختلف شأنه أو مشاهرة او نحو ذلك من أول السنة او غيره أو كل شهر أو غيره بحسب ما رآه الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم النية لا تؤخذ في السنة الامرة اه (قوله لا يفرق الفلوس الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب والاشياء ويراعى في تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اه ع ش أقول ويمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفریق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفریق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر النقود فتعين جواز تفریق الفلوس اذا راجت والله اعلم (قوله ويجيب من طلب الخ) ظاهره وجوبه وعليه فينبغي ان يراد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اه سيد عمر (قوله مطلقا) أي احتجنا اليهم ام لا (قوله ولغيره) أي لغير عذر (قوله اعظم ما يترتب الخ) ينبغى او مساو والله اعلم اه سيد عمر (قوله الاتي) أي قبيل

ولو كان اظهر التبعة قبل الموت وضعف بعدهم (قوله والممتنع الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصاح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه لم يستثنى ما لو شرط الوانف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو فيه نظر (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراد قوله ولا نظر الخ فتأمل (قوله ولو قيل ان احتجنا اليه امتع مطلقا) أي لعذر اولوا واعلم انه قد يقال الاطلاق في هذا القول اكثر من الاطلاق في المعترض عليه فامعني الاعراض عليه الاستدراك هذا فليتأمل (قوله ولو قيل الخ) عبارة الروض ولا لاحدا احتج اليه اخرج نفسه منه بلا عذر انتهي (قوله والا فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا ينبغي

رآه اه لا وفي المال سعة ولعظمهم اخرج نفسه لعذر مطلقا وغيره لان احتجنا اليه ويظهر ان المراد بالعذر المقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضرر لنا وله اعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبط بالتشديد وكانه لو وقع في خطه والا فلا وجه لتعيينه (الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة) وقلنا بالاظهر انها لم خاعه ويظهر ان المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجونه في المدة المضروبة للتفرقة عليهم من نحو شهر او سنة ويؤيده بل يصحح به قولهم الاتي ومن مات (١) وقول المحمدي قوله ولو قيل الخ الذي في نسخ الشرح التي بأيدينا خلافة اه من هامش

من المرتزة الخ (وزع) الفاضل (عليهم) أي المرتزة الرجال دون غيرهم على ما نقله الامام عن خوى كلامهم (على قدره ووثنتهم) لانه حقهم وقيل على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠) لانه ان يصرف بعضه) أي الفاضل لاكله (في اصلاح الثغور) في (السلاح والكراع)

وهو الخيل لانه معونة لهم  
وصريح كلامه انه لا يدخر  
من النية في بيت المال شيئا  
ما وجد له مصرفا ولو نحو  
بناء رباطات ومساجد  
اقتضاها رايه وان حاف  
نازلوه هو ما نقله الامام عن  
النص تاسيا باني بكر وغير  
رضي الله عنهما فان نزلت  
فعل اغنياء المسلمين القيام  
بها ثم نقل عن المحققين ان  
له الادخار ولا خلاف في  
جواز صرفه للمرتزة عن  
السنة القابلة وله صرف  
مال النية في غير مصرفه  
وتعويض المرتزة اذ ارآه  
مصلحة (هذا حكم منقول  
الفقيه فاما عقاره) من بناء  
او ارض (فالذهب انه) لا  
يصير وقفا بنفس الحصول  
وان نقله البلقيني عن الامام  
عن الائمة واعتمده بل الامام  
يخير بين انه (يجعل وقفا  
وتقسم غلته) في كل سنة  
مثلا (كذلك) أي على  
المرتزة بحسب حاجاتهم  
لانه انفع لهم او تقسم اعيانه  
عليهم او يباع ويقسم ثمنه  
بينهم واعتمد الاذرع المتن  
وحمل التخيير المذكور وفاقا  
للمروضة واصلم على انه لو  
راه امام مجتهد جاز واما  
عمومه فهو وجه الاخماس  
الاربعة من الخمس الخامس  
حكمها ما مر بخلاف الخمس  
الخامس الذي للمصالح فانه

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وكذا في المغني الا قوله وهو ما نقله  
الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) أي المقاتلة مغني وعش عبارة سم عن العباب  
وشرح الروض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدره ووثنتهم ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطى من  
الذرائ الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالقاضي والوالي وامام الصلوات اه (قول المتن على  
قدره ووثنتهم) أي على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحدهم نصف مال الاخر ولاخر ثلثه وهكذا اعطاهم على  
هذه النسبة اه رشیدی عبارة المغني مثال ذلك كفاية واحدalf وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث  
ثلاثة آلاف وكفاية الرابع اربعة آلاف فمجموع كفايتهم عشرة آلاف فيفرض الحاصل على ذلك عشرة  
اجزاء فيعطى الاول عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها وكذا يفعل ان زاد اه  
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمد اه عش (قوله عن السنة القابلة) أي فيملك كونه بذلك وينبغي ان  
لا يرجع على تركتهم بذلك اذا ماتوا لانهم استحقوا بمجرد حصوله فاعطاهم عن السنة القابلة دفع لما استحقوه  
الآن اه عش (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فالذهب أنه أي جميعه وقوله كذلك أي مثل قسم  
المنقول اه مغني (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الا قوله واعتمد الاذرع الى والاخماس (قوله من بناء  
او ارض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للارض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول)  
بل لا بد من انشاء وقفه نهاية ومغني (قوله بل الامام يخير الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بين انه) أي العقار  
والاولى في انه (قوله او تقسم الخ) وقوله او يباع معطوفان على يحمل الخ واو بمعنى الواو (واعتمد الاذرع  
المتن) أي تعين الوقف عبارة المغني يفهم من كلام المصنف تحتم الوقف وليس مرادا بل الذي في الشرح  
والروضة ان الامام لو رأى قسمته او يبعه وقسمته ثمنه جاز له ذلك اه (قوله وحمل) أي الاذرع التخيير أي  
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وفاقا للخ تمليح للحمل وقوله لو راه أي واحد من الامور  
الثلاثة (قوله واما عمومه) أي عموم الامام بان يكون الامام اعم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعيف قاله  
الكردي لكن صريح صنيع النهاية رجوع الضمير الى المتن عبارة ومأملت عايه كلام المصنف ظاهر  
ليوافق الروضة كاصلها واما أخذه على عمومه فهو وجه ضعيف اه وقوله على عمومه أي تحتم الوقف  
سواء رأى الامام غيره من القسمة او البيع وقسمته الثمن ام لا (والاخماس الاربعة) أي من العقار (قوله  
حكمها ما مر) أي من التخيير بين الامور الثلاثة اه مغني عبارة المنهج مع شرحه وله أي الامام وقف عقار  
في ما يبيعه وقسم غلته في الوقف او ثمنه في البيع بحسب ما يراه كذلك أي كقسم المنقول اربعة اخماسه للمرتزة  
وخمسه للمصالح والاصناف الاربعة سواء له ايضا قدمه كالمقول لكن خمس الخمس الذي للمصالح لا سبيل  
الى قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله او قبل تمام الحول) عبارة النهاية او قبل تمامها وبعد جمع المال

بل لا وجه الا لثبتيه لان معنى التخفيف انه اذا فضلت الاخماس الاربعة جميعها عن حاجات المرتزة بأن  
كانوا اغنياء وحاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتزة عن الاخذ من الاخماس الاربعة وزعت عليهم ولا  
يخفى ان هذا برأى كثرية عن المراد (قوله فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة) وزع  
الفاضل عليهم أي المرتزة الرجال دون غيرهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم  
بقدره ووثنتهم ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطى منه الذرائ الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة  
كالقاضي والوالي وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزة لعام قابل الخ اه ونحوها عبارة شرح الروض  
(قوله من بناء او ارض) انظر الشجر (قوله او تقسم اعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم  
سهم المصالح بل وقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنه اليها اه (قوله واعتمد الاذرع  
المتن وحمل التخيير المذكور الخ) اعتمد مر التخيير

لا يقسم بل يباع أو يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيها من مات من المرتزة بعد جمع المال وتام الحول أي المدة فقسطة  
المضروبة للفرقة وعبروا بالحول لانه الاغلب ثم رايتهم اصحاب ذلك فقالوا وذكر الحول مثال فثله الشهر ونحوه فنصبيته لو ارثه او قبل تمام الحول

كان لوزن ثمنه قسطا للمدة او بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لو ارثه ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسدا بدي. بالا حوج ولا وزرغ عليهم  
بذسبة ما كان لهم ويصير الفاضل ديناً لهم ان قلنا ان مال النبي لله صالح فان قلنا انه للجيش سقط قاله الماوردي لكن اطلق في الروضة ان من  
عجز بيت المال عن اعطائه في دينه عليه لا على ناظره (فصل) في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة مال) ذكره للغالب فالاختصاص كذلك ولا ينافيه  
ما يأتي فيما يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنيمة اختص بحكم مغاير للمال في اخذه (١٤١) وقسمته لتعذر اتيان احكام المال فيه فزعم

شارح ان نحو الكلاب  
وجلد الميتة غير غنيمة ليس  
اطلاقه في محله (حصل من)  
مال الكين له (كفار) اصلين  
حريين (بقتال واجفاف)  
لنحو خيل او ابل مثلاً من  
ذميين فانه لهم ولا يخمس  
والواو بمعنى او فلا يرد الماخوذ  
بقتال الرجالة وفي السفن  
فانه غنيمة ولا يجاف فيه  
امام اخذوه من مسلم قهراً  
فيجب رده لملكه كفاء  
الاسير يرد اليه كذا اطلقوه  
ويظهر ان محله ان كان من  
ماله ولا يرد لملكه ويحتمل  
انه لا فرق لان اعطاه عنه  
يتضمن تقدير دخوله في  
ملكه نظير ما يأتي فيمن امهر  
عن زوج طلق قبل وطء  
هل يرجع الشطر للزوج  
او المصدق ويرد باناً إنما  
احتجنا للتقدير ثم لضرورة  
سقوط المهر عن ذمة الزوج  
ولا كذلك هنا لانه لا شيء في  
ذمة الاسير فلا تقدير فتعين  
الرد هنا للمالك جزوا واما ما  
حصل من مرتدين ففيهما  
مر ومن ذميين يرد اليهم  
وكذا ممن لم تبلغه الدعوة

فقط طه له او عكسه فلا شيء وانتهت وهي اوضح اه سيد عمر (قوله او بعد الحول الخ) ويعلم منه بالاولى انه  
لا شيء لو ارثه لاذات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كودي (قوله عنهم) اي المرتزقة (قوله ولا) اي بان  
سد بالتوزيع مسدا (قوله فان قلنا انه للجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله اطلق في الروضة الخ) وكذا  
اطلق الروض واقره شرحه

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله في الغنيمة) الى قول كفاء الاسير في المغني لا قوله ولا ينافيه الى المتن  
و الى قول المتن ليقدم في النهاية لا قوله المذ كور وقوله ويرد الى واما ما حصل وقوله ويرده الى ولا يرد (قوله  
وما يتبعها) اي كالنفل الذي بشرطه الا امام بما في بيت المال (قول المتن مال حصل) اي لنا بخلاف الحاصل  
الذميين كما يأتي (قوله ولا ينافيه) اي كون الاختصاص غنيمة (قوله في الجهاد) متعلق بقوله يأتي المقيد بالجار  
الاول (قوله في اخذه الخ) اي الاختصاص (قوله ان نحو الكلاب الخ) اي كخمر محترمة (قوله مال الكين له)  
وقوله اصلين وقوله حريين سيد كرم عزاتها على الترتيب (قوله فانه) اي الحاصل لهم من اهل الحرب  
(ولا اجفاف فيه) الواو للحال (قوله مثلاً) اي او من ذمى ونحوه اه مغني (قوله يرد) اي حيث كان باقياً  
فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحرب اه ع (قوله اليه) اي الاسير وكذا ضمير من ماله (قوله ولا يرد  
لملكه) معتمد ومعلوم ان الكلام في المالك المتبرع عن الاسير اما لو قال الاسير لغيره فادنى ففعل فهو قرض  
فيرد له جزوا اه ع (قوله نظير ما يأتي الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج او وليه يرجع للزوج او  
اجنبيه يرجع للدافع اه ع (قوله طلق) عبارة للمغني ثم طلق اه (قوله من مرتدين الخ) اي من تركتهم  
(قوله وكذا ان لم تبلغه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرع في المغني (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه  
للمعطوف فقط لكن عبارة المغني كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه ايضاً فتأمل (قوله ولا) عبارة للمغني  
اما لو كان متمسكاً بدين باطل الخ (قوله ويرده ما يأتي الخ) الذي يأتي في الديات ان فيه دية مجوسى مفروض  
فيمن لم تبلغه دعوة نبينا اه سم (قوله على التعريف) اي على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان تكاب  
تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقريته واضحه وشهرة لان يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل  
ذلك اه سم (بخلاف ما تركوه) عبارة للمغني ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم  
وضرب معسكرنا فيهم فانه ليس غنيمة في اصح الوجوه عند الامام مع وجود الاجفاف وعلى عكسه ما اخذ  
على وجه السرقة او نحوها فانه غنيمته اه (قوله ويجاب عن كون الخ) اي الذي يستشكل على هذا اه سم  
عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور المذكورة في قوله ولا يرد على

(قوله في ديننا عليه) قضيته ان هذا الزم من نفقة القريب

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله ويرده ما يأتي في الديات من وجوب دية مجوسى) مفروض فيمن لم  
تبلغه دعوة نبينا وايضا ترديد فيمن شك هل بلغته دعوة نبي هل يضمن او لا فعلى عدم الضمان يتجه انه  
كحربى لكن بيننا هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فاجعه (قوله فان القتال لما قرب وصار الخ)  
حاصل هذا التجزئة ان تكاب تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقريته واضحه وشهرة لان يقال  
الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) اي الذي يستشكل على هذا (قوله)

اصلا وبالنسبة لثبنا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق ولا فهو كحربى على ما قاله الاذرعى ويرده ما يأتي في الديات من وجوب دية  
مجوسى في قتله وهو صريح في عصيته فالوجه انه كالذمى ولا يرد على التعريف خلافاً لزمه ما هو بواجبه عند الالتقاء قبل شهر السلاح وما  
صالحون اياه واهدره لنا عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالمحقق الموجد دصار كان موجوداً هنا بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل بخلاف  
ما تركوه بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في لانه لم يقع تلاق لم تقو شاة القتال فيه ويجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحاً غير غنيمته

بان خروجهم عن المال لنا بالسكينة صيره في حوزتنا لاشائبة لهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان يدهم باقية عليهم او لو بغير الوجه الذي كان قبل الصلح فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها ومرفى تعريف النفي ماله تعلق بذلك (فيقدم منه) اى من اصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقت وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاء اطلاقهم وان نحو امرأة او صبي ان قاتلا

التعريف ما هو بواعثه الخ (قوله) بان خروجه من المال (أي المصالح به فيما تقدم ادهم سم عبارة الرشيدى  
اى فى المسائل التى جعلنا المال فيها غنيمة اده (قوله) ماله تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرقة من دار  
الحرب ولقطتها اده ع عبارة المغنى ومن الغنيمة ما اخذ من دارهم مرة او اختلاس او لقطه واما المرهون  
الذى للحربى عند مسلم او ذمى والمؤجر الذى له عند احدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة فهل هو فى  
او غنيمة وجهان اشبههما كما قال الزركشى الثانى اده (قوله) اى من اصل المال الى التنبيه فى النهاية والمغنى  
(قوله) المسلم) فارسا كان ام لا اده معنى (قوله) ولو نحو صبي) كالحجنون والانتى اده معنى (قوله) وان لم يقاتل  
اى المقتول وقوله) وان نحو امرأة من النخو العبد اده ع (قوله) ولو اعرض) اى مستحق السلب معنى ونهاية  
(قوله) لذمى) متعلق بالقن (قوله) نحو مخذل الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه الذمى والمخذل والمرجف  
والخائن ونحوهم بما لا سهم له ولا رضى اده عبارة شرح الروض اما المخذل وهو الذى يكسر الاراجيف ويكسر  
قلوب الناس ويضطهم فلا شئ له لا سهم ولا رضى ولا سلب ولا نفلا لان ضرره اكثر من ضرر المنهزم بل يمنع  
من الخروج للقتال والحضور فيه ويخرج من العسكر ان حضر الان يحصل باخراجه وهن فيترك اده (قوله)  
وعين) اى من الكفار عليهما بان يمشو للتعسس على احوالنا والصورة انه مسلم واما ما فى حاشية الشيخ ع  
من ان المراد به من نرسله نحن عيننا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب انه انما قتل حين ذهابه لا كشف  
احوال الكفار اده فيقال عليه ان عدم استحقاقه استحقاقه السلب اده انما قتل حين ذهابه لا كشف  
فلا فائدة فى التصوير به اده رشيدى اقول ولعل ما فى ع ش اقرب (قوله) الى عليه) الى قول المتن على المذهب  
فى المغنى الا قوله فرس الى لا اكثر والى قوله وانما يستحق فى النهاية الا قوله وقيده الامام الى المتن وقوله  
وفرس الى لا اكثر وقوله ويلحق به الى المتن (قوله) الى عليه) اى ولو حكما اخذنا من فرسه المنتهى معه للقتال  
الاتى اده ع (قول المتن والزان) براء قاله فنون (قول المتن وسلاح) عبارة العجايب وآلة حرب  
يحتاجها اده وهى شاملة للعدد وغيره من نوع كسييفين او انواع وقضيتها اخرج ما لا يحتاج اليه ويذهب  
الاكتفاء فى الحاجة بالتوقع فكما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش (قوله) قضيته) اى عطف  
السلاح على الدرع (قوله) بما لم يزد على العادة) قضيته انه لو كان معه آلات الحرب من انواع متعددة كسييف  
وبندقه وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فانها يعطى واحدا منهما  
ويمكن حمل ذلك اى الزائد على العادة على ما لا يحتاج اليه فيوافق ما مر انفا اده ع ش (قوله) وعليه يفرق الخ)  
لكن الاوجه انه كالجنيبة نهاية وسم (قول المتن والجم الخ) وهو ما يجعل فى لم الفرس والمقود الذى يجعل فى  
الحلقة ويمسكه الركاب والمهازه والركاب لكن فى ع ش عن اختاره وحديدة تكون فى مؤخر خفاف الزائض  
اده والرائض من بروض الدابة اى يعلمها اده بحيرى (قول المتن سوار) وهو ما يجعل فى اليد كالنبالة بدليل  
عطف الطوق عليه اده بحيرى (قول المتن ومنطقة) وهى ما يشده بالوسط (قول المتن وهميان) اسم السكيس  
الدرام اده ع ش (قوله) وطوق) وهو حل للعنق اده قاموس (قول المتن ونقعة معه) بكيسها لا الخلفة فى رحله

عن المال) اى المصالح به فيما تقدم (قوله لذمى) متعاق بالقرن (قوله فى المتن وسلاح) وعبارة المنهج آلة حرب قال فى العباب يحتاجها اهو وهو شامل للمتعدد من نوع كسفين اورحين او انواع كسيف ورمح وترس وقضيته اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء فى الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنبيه شرح مر

ولو أعرض عنه الخبر المتفق عليه من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه نعم القاتل المسلم القن لزمي لا يستحقه وإن خرج باذن الامام وكذا نحو مخذل وعين (تفيه) قوله عليه السلام من قتل قتيلًا مشكل اذ القتل كيف يقتل فهو من مجاز الاول وهو ظاهر قيل ويصح كونه حقيقة باعتبار انه قتل بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة ان ايجاد المعدم محال لان اليجاد ان كان حال العدم فهو جمع بين النقيضين او حال الوجود فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني واليجاد للوجود انما هو بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل للحاصل (وهو ثياب القتل) التي عليه (والخف والران) وهو خف طويل لا قدم له يلبس للسانق (والات الحرب كدرع) وهو المسمى بالزردية والالامة (وسلاح) قضيته ان الدرع غير سلاح وهو كذلك وقد يطلق عليه وقيد الامام السلاح بما لم يزد

على العادة وهو محتمل (ومركوب) ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنانة يده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكفي امساك اى غلامه له حيثئذ وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين ما قاله فى الجنينة بانها تابعة لمركوبه فاكتفى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج ولجام) ومقود ومهماز لثبوت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهيمان بما فيه وطوق (وخاتم ونفقة معه وجنيبة) فرس او غيره ولو من غير جنس مركوبه كراكب فرس معه نحو ناقة او بغل جنيب فيا يظهر لا اكثر من واحدة

ولاولد مرگوبه والخيرة في واحد من الجنائب للمستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المعتمد (معه) امامه او خلفه فقولهما في المحرر والروضة واصلاهما بين يديه مثال ويلحق بها على الاوجه سلاح مع غلامه يحمله له ويفرق بينه وبين ماسر في المركوب الذي مع غلامه بان ذاك يستغنى عنه كثير بخلاف سلاحه وان تعدد فكانه لم يفارقه (في الاظهر) لاتصال هذه الاشياء به مع احتياجه للجنيبة (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيها من نقد ومتاع (على المذهب) لانفصالها وعن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان اطال جمع في الاتصا لدخولها نعم لوجعلها وقاية لظهوره ادخلها (ولما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرريكي في) اي (١٤٣) الركوب او الفرر المسلمين (شركا فر) اصلي

مقبل على القتال (في حال

الحرب) كان اغرى به كلبا

او اعجميا يعتقد وجوب

طاعته ووقف في مقابلته

حتى قتله بغراء لانه خاطر

بروحه حيث صبر في

مقابلته حتى عقره الكلب

قاله القاضى وهو صريح في

رد الحاق ابن الرفعة اغراءه

له وهو في نحو حصن لانه

هنا لم يخاطر بشيء اصلا وفي

المراد انه ووقف قريبا من

الكلب حتى قتله وحينئذ

فقابلته تصح بالموحدة

نظرا لقربه المذكور

وبالفوقية نظرا لمقاتلته

الكلب الذي هو آلة للكافر

فتعيين الاذرعى الثاني بعيد

(فلورمى من حصن او من

الصف او قتل نائما) او غافلا

او مشغولا او نحو شيخ هم

(او اسيرا) لغيره ولا

فسياق (او قتله وقد انهمز

السكفار) بالكلية بخلاف

ما اذا تحيزوا او قصدوا نحو

خديعة لبقاء القتال ويظهر

فيما لو انهمز واحد فتيهه

اي منزله اه شرح منهج (قوله ولا ولد مر كوبة) اي وان كان صغيرا ويستثنى ذلك من حرمة التفريق بين الولد والاب والابن يغنى ان محل نسائم الام للقاتل حيث كان بعد شرب اللبأ ووجود ما يستغنى به الولد عن امه ولا تركت امه الغنيمة او يسلم هو مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللبأ ان راى الامام ذلك اه ع ش (قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذى عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب نهاية وسم (قول المتن لاحقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقو البعير اه معنى (قوله نعم لوجعلها) اي الاحقية (قول المتن بركوب غرريكي في حال الحرب) هذه قيود ثلاثة فرع عايبها قوله المورمى (قوله المسلمين) مفعول بكفى (قوله او اعجميا الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قال لا بعد نقل مسئلة الكلب عن القاضى مانصه وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو اغرى عليه مجنونا او اعجميا به فقد وجوب طاعته مردودا لمقيس عليه لا يملك والمقيس بملك فهو للمجنون ولما لك الرقيق لا لامرهما اه قال سم ولا يبعد ان الصبى الذى لا يميز كالمجنون اه (قوله قاله القاضى) اي ما ذكر من مسئلة الكلب وعلتها لا مسئلة الاعجمى ايضا لما مر خلافا لما يوهمه ضيعه ويحتمل رجوعه لعللة فقط (قوله وهو في نحو حصن الخ) جملة حاوية (قوله قريبا من الكلب الخ) يقتضى انه لو كان قريبا منه وبعد ان الكافر ان الحكم بذلك وهو محل توقف فالذى يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته الخ ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق المخاطرة بالروح وعلية فيظهر ان ضابطه ان يكون بحل يناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضى الى قوله فالذى يظهر محل تامل اذ بالقرب من الكلب الذى آلة قتله مستلزم للقرب من الكافر (قوله فقابلته) اي هذه المادة في قول القاضى حيث صبر في مقابلته الخ (قوله للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته (قوله ثم رايت الخ) ولينظر وجه تايد ما استظهره وليحرر (قوله والامام الخ) عطف على الماوردى (قوله لعدم التقرير) الى قوله وقول السبكي في المغنى والى قوله وافهمت السين في النهاية (قوله لما ياتى) اي في قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل الخ (قوله فان لم يشخه) اي جرحه ولم يشخه وقلته اخر (قوله او امسكه الخ) او اشترك اثنان في قتله او اتخاذه (قوله له فان منعه الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به فى الاسنى والمغنى والفرر خلافا له وان لا بد مع ذلك من ضبطه ولا فليس بأسر حتى لو منعه واحد عن الحرب وله اخر اشتركوا عليه فالمراد بالضبط وليحرر اه سيد عمر (قوله كمخذل) اي وذى (قوله خذف وراء) عبارة المغنى وكذا كتبها المصنف بخطه فى المنهاج ثم ضرب على لفظة وراء اه (قوله وقول السبكي الخ) اقره اى قول السبكي المغنى (قوله

(قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذى عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب لانه لما يحمله عليها ليقاتل به عند الحاجة شرح مر (قوله لانفصالها عنه وعن فرسه) اذ ليست ملبوسا لو احدث منها مثلا (قوله كان اغرى به كلبا) نقله فى شرح الروض عن القاضى ثم قال قاله الزركشى ان الحكم كذلك لو اغرى به مجنونا او عبدا اعجميا اه والوجه خلافه فى المجنون بل السلب للمجنون والفرق ان الكلب لا يتصور ملكه فهو

حتى قتله مرتكباً الفرر فيه ان له سلبه وان يعد عن الجيش وانقطعت نسبته عنه بخلاف المنهمز بانهمز جيشه لاندفاع شره ثم رايت الماوردى قال ان قتله وقودلى عن الحرب تاركها فلا سلب له الا ان فرلان الحرب كروفر والامام قال المنهمز من فارق المعترك مصر الا من تردد بين الميسرة والميمنة (فلا سلب) لعدم التقرير بالنفس الذى جعل له السلب فى مقابلته ولو اتخذه واحد وقلته اخر فهو للمخن لما ياتى فان لم يشخه فالتانى او امسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقلته اخر فلمها فان منعه فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا المانع غنيمة وعبارة اصله من وراء الصف خذف وراء لا يهاهما وفهم صورتها بما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلتزم فى الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير



والآلام يجوز عجب اذ من شأن المختصر تعيير ما اومر سبحانه ان كان فيما أتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبته فاقاله السبكي لا يلاقى صنيعة اصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يبقا) يعني يزيل ضوء (عينه) او العين الباقية له (او يقطع بديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل (١٤٤) لعنه الله لمخنيه ابى عفرام دون قاتله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا لو اسره) فقتله الامام

والا) اي وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك اه سم (قوله او العين) الى قول والفهم المتن في المعنى الا قوله لانه ازال الى المتن (قوله لاحق له) اى للاسرو قوله في رقبته اى الماسور وما ذكر صريح في ان من اسر كافرا لا يستقل بالنصف فيه بل الخيرة فيه للامام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأسره في الحرب او غيره كان دخل دارا بغير امان فأسره اه ع ش (قوله او قطع بدا ورجلا) اى او اليد او الرجل الباقية اخذا من قوله السابق او العين الباقية (قوله وفرض بقاءه) اى الامتناع وقوله مع هذا اى قوله او قطع بدا الخ اه ع ش (قول المتن يخرج) كذا في نسخ الشارح بمثناة تحتية وضبطه النهاية والمغني نقلا عن خط المصنف بمثناة فوقية (قوله حيث لا متطوع) الانسب لما باتى زيادته ويكون ذلك بالمصلحة (من المؤمن اللازمة) كاجرة حمال وراع (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرغ (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المغني وان شرط الامام للجيش ان لا يخمس عليهم لم يصح شرطه ووجب تخميس ما غنمه وسواء شرط ذلك للضرورة ام لا اه (قوله ويكتب على رقعة الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليُنظر سببه اه سم اقول ان الغنائم هنا ما يكون للاخماس لاربعة وحاضرون ومحصورون ويجب دفع الاخماس الاربعة اليهم حال اى ما باتى فوجب القرعة القاطعة للنزاع كما في سائر الملاك واما الفى فافهمه وكونه الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه رشيدى (قوله في بنادق) اى متساوية اه مغنى (قوله فاخرج لله) اى او للمصالح اه مغنى (قوله ويقدم قسمتها الخ) اى يستحب ان يكون قسمة للغنائم في دار الحرب (قوله ويكره تاخيرها الخ) اى بلا عذر روض (قوله ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه ان المدين يحرم عليه عدم توفية الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الدائن اه ع ش (قوله وافهم المتن الخ) اى حيث اطاق التخمين وقد تقرر في محله ان مطلقات العلوم ضرورية (قول المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابوه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ببعض ما اصابوه يتأمل هذا مع ماسياتى من ان له بعد اصابة المغنم تنفيل من ظهرت منه نكابة في الحرب ثم رايتم سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يحمل ما باتى على ان المراد انه من سهم المصالح لا من الاخماس الاربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في المغنى والى قول المتن ولا شئ في النهاية (قوله بالتخفيف) اى مفتوح الفاء ومضارع الاقضى ومضومها

بجرداً لا بخلاف المجنون وكذا في العبد الاعجمى فيكون لسيده شرح م ولا يبعد ان الصبي الذى لا يميز كالمجنون (قوله والا) اى وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك فلم ان ما اورده على السبكي لا يلاقى ما افادته عبارته اصلا (قوله ويكتب الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليُنظر سببه (قوله ويكره تاخيرها) قال في الروض بلا عذر (قوله في المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابوه انتهى فليتأمل فائدة هذا مع قوله الاقضى وللنفل قسم اخر الخ فانه ظاهر في انه بعد الاصابة مع انه كما هنامن مال المصالح وهذه الغنيمة (قوله وافهممت السين الخ) لم يبين الحكم حيث نفل مع الجهل بالقدر فيما ذكر هل يجب شئ وما هو او لا

او من عليه او ارقه او فاداه نعم لاحق له في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهما (او قطع بديه او رجليه) او قطع بدا ورجلا (في الاظهر) لانه ازال اعظم امتناعه وفرض بقاءه مع هذا او ما قبله نادر (ولا يخمس السلب على المشهور) للاتباع صححه ابن حبان (وبعد السلب يخرج) من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤمن اللازمة للحاجة اليها ولا يجوز له اخراجها و ثم متطوع ولا باكثر من اجرة المثل لانه كولى التيم (ثم يخمس الباقي) وان شرط عليهم عدم تخميسه فيجعل خمسة اقسام متساوية ويكتب على رقعة لله او للمصالح وعلى اربعة للغنائم وتدرج في بنادق ويقرع فاخرج لله جعل خمسة للخمسة السابقين فى الفى كما قال (خمس لاهل خمس الفى) يقسم كاسبق) والاربعة الباقية للغنائم وتقدم قسمتها بينهم المحصورون ويكره تاخيرها لدارنا بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرى وافهم المتن انه لا

يصح شرط الامام من غنم شيئا فهو له وفي قول يصح وعليه الائمة الثلاثة (والاصح ان النفل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح) لانه المأثور كما جاء عن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف (ان نفل) بالتخفيف معدى لواحد وهو ما اثر غن خطه هو التشديد معدى لاثنتين اى جعل النفل بان شرط الثلث مثلا (بما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويعتقر الجهل للحاجة وافهممت السين امتناع

التنفيل مع الجهل بالقدر عما غم وهو كذا بخلاف ما اذا علم كما قال (ويجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره اذا لا حاجة لا تغفار الجهل حينئذ وما اقتضاء كلام المتن من تخييره بين الخس (١٤٥) ومال المصالح بحمل على ما اذا لم يظهر له ان

احدهما اصلح والا لزمه فعله (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشرطها الامام او الامير) عند الحاجة لا مطلقا (لمن يفعل) ولو غير معين (ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة على قلعة وتجسس وحفظ مكنم سواء استحق سلبا ام لا وللنفل قسم آخر وهو ان يزيد الامام من صدر منه اثر محمود في الحرب كبراز وحسن اقدام وهو من سهم المصالح الذي عنده او من هذه الغنيمة (ويجتهد) الامام او الامير (في قدره) بحسب قلة العمل وخطاره وضدهما (والا خمس الاربعة) اي الباقي منها بعد السلب راؤن (عقارها ومنقولها للغنائم) الآية وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الواقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه (بنية القتال) ممن يسهم له كما قيده شارح وهو غير محتاج اليه لان من يرضخ له من جملة الغنائم كما يعلم بما باتى ثم رايت السبكي صرح بذلك والمخذل والمرجف لانية لها صحبة في القتال فلا يردان خلافا لبعضهم (وان لم يقاتل) او قاتل وان حضر بنية اخرى

لا غير اه رشيدى (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه بل يجوز ان يعطى بما يتجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثرة العدو وقلة المسلمين واقتضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى (قوله ولو غير معين) كمن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم اخر الخ) وهذا يسمى انعاما وجزاء على فعل ماض شكر او الاول جمالة اه معنى (قوله او من هذه الغنيمة) دطاف على قوله عنده اي او من سهم المصالح الذي هو من هذه الغنيمة اه ع ش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي قبله انما هو في الباقي بعدما ذكر كما تقدم التصريح به مع انه يومه ان الساب واؤن من الا خمس الاربعة وهو خلاف ما مر من اخر اجزها من راس المال ثم يخمس الباقي اه رشيدى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) الو او فيه بمعنى مع اذا الآية لا دلالة فيها بمجرد هاء انما يبينها فعله صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله والمرجف) عطف تفسير وقوله لا نية لم المار اعادة اللفظ اذ اللفظ تفسيرى كما هو الظاهر اه ع ش (قوله فلا يردان) اي على منطوق المتن (قوله خلافا لبعضهم) اقر ذلك البعض المعنى (قوله او قاتل) الى قوله اما المبعوث في المعنى الا قوله ولا يرد الى فان عاد (قوله لقول ابى بكر الخ) تعليل المتن (قوله ولان الغالب ان الحضور يجره الخ) ولا يتاخر عنه في الغالب الا لعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فلم الخ) اي من اشتراط احد الامرين القتال او نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة النهاية لا يمكن محله فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق فلما يظهر اه (قوله والا استحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الاوجه) المتبادر ان معناه على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لما في الروض وشرحه اي والمعنى ما حاصله انه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي لذي من غير هذا

(قوله الا لزمه فعله) اي كما قال الراعى انه الاشبه بعد نقله التخيير عن الغز الى (قوله ويجتهد الامام في قدره) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردى عن ظاهر النص خلافاً من نقل عن الماوردى ما يخالف ذلك اه (قوله ومن يسهم الخ) في الروض ويعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه ما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان ممن يسهم له (قوله او قاتل وان حضر بنية اخرى) اي كما يفهم من قوله الا في الاصح ان الاجير الخ (قوله لا يمكن ان كان من غير هذا الجيش والا استحق على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والا استحق على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي فيه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وان افلت اسير من يد الكفار او اسلم كافر اسهم له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم اسكل منهم ما حضر بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش آخر اسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصده للجهاد وان خلاصه لم يتحصن غرضه والافقولا ان احدهما وصححه في الشرح الصغير يسهم لشده وده الواقعة وثانيهما لا لعدم قصده للجهاد اه وحاصله كما ترى انه يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي الذي من غير الجيش لا يمكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقلاً ومعنى (قوله والا استحق على الاوجه) ظاهره وان لم

غير متحرف ولا متحيز لقريبه لم يستحق شيئا ما غنم في غيبته ولا رذ خلا فان زعمه لاز انزاه ابطال نية القتال فان عاد او حضر شخص الواقعة في الاثناء لم يستحق الا ما غنم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال ومتحيز لفئة قريبة يمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشار كفي الجميع والسرايا المبعوثة من دار الحرب لكون الباعث بها شركاء فيما غنمهم كل والجيش وان اختلفت الجهة وخش البعد بينهم اما المبعوثة من دارنا فلا يشاركون الا ان اعلوا (١٤٦) واتحداميرهم والجهة إذ لا يكونون كجيش واحد الا في اذ كرو ولاحق بكل جاسوسها

وحارسها وكينها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفيا) لو حضر قبل حيازة المال جميعه وبعد انقضاء الواقعة (وجه) أنه يعطى لانه لحق قبل تمام الاستيلاء والاصح المانع لانه لم يشهد شيئا من الواقعة (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة لحقه) اى حق تملكه لما سيد كران الغنيمة لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقبل الحيازة في الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو انقضاء القتال (ولومات في) اثناء القتال قيل حيازة شيء (فالمذهب انه لا شيء له) فلا حق لوارثه في شيء او بعد حيازة شيء فله حصته منه وفارق استحقاؤه لسهم فرسه الذي مات او خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للتبوع

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اسم (قوله غير متحرف) اى لقتال (قوله ولا متحيز لقريبه) واما المتحيز الى فئة قريبة فانه يعطى لبقائه في الحرب معنى اهمغنى (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من المحوز بعد عوده اه مغنى (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء اه سم (قوله لكون الباعث الخ) علة مقدمة لقوله شركاء وقوله بها اى دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلف الخ غايته (قوله على كلامه) اى عكسه (قوله لمن زعمه) اقره المغنى (قوله لانهم) علة لعدم الورد (قول المتن ولا شيء) الى قوله وللراجل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله والاغنام (قوله لما مر) اى من قول ابى بكر وعمر الخ (قوله اى حق تملكه) اى لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لراى الوارث ان شاء تملك وان شاء اعرض اه عش (قوله لما سيد كراخ) تعليل للتفسير (قوله الا بالقسمة او اختيار التملك) اى على القولين في ذلك اه رشيدى (قوله حصته منه) اى من المحوز اه عش (قوله بقاء سهمه) اى الفرس وقوله للتبوع متعلق للبقاء (قوله ومرضه) اى المقاتل اه عش (قوله والجنون الخ) فلو جن بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع او في اثنائه وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء ما استحق ما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالموت هو واضح الا في الثلاثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل قطعافيا يظهر وانما يتردد النظر في انه هل يرضخ له او يسهم اخذا ما باقى في ذى رخص زال نقصه في اثناء القتال فانه يسهم له ما حيز قبل زوال نقصه فليقتل اه سيد عمر (قوله والاغنام كالموت) خلافا للمغنى عبارته وفي المغنى عليه وجهان اوجه ما انه يسهم له لانه نوع من المرض اه عبارة سم قوله والاغنام كالموت اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم اه وعبارة عش قوله والاغنام الخ وينبغي ان يحل اذ لم ينش الاغنام من القتال والا فهو من المرض اه (قوله اجارة دين) اى ان قيدت بمدة اخذ ما باقى اه رشيدى عبارة المغنى والاظهر ان الاجير الذى وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة الخ امامن وردت الاجارة على ذمته او بغير مدفعيه على وان لم يقاتل اه (قوله اما أجير الذمة) اى او بغير مدة اه نهاية (قوله او نوى القتال) لم يذ كر هذا في اجير العين اه سم امكنه سيد كرا ما يدل على انه لا فرق (قوله لا سهم له الخ) دل له الساب الظاهر لا اه سم وقال عش مانصه قال سم على حج هل له الساب ام لا فيه نظر اه سم اقول والاقرب الاول اخذا من عموم حديث من قتل قتيلا فله سلبه اه وتقدم عن المغنى في مبحث الساب ما يفيد انه لا ساب له وفقا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه بمحض الوصف عين عليه نهاية ومعنى (قوله معها) اى التجارة اه عش (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق والتاجر والمحترف اذا

يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء (قوله والاغنام كالموت) اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم (قوله او نوى القتال) لم يذ كر هذا في اجير العين (قوله لا سهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق

ومرضه وجرحه في الاثناء لا يمنع استحقاقه وان لم يرج برؤه والجنون والاغنام كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة) لم الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف) كالخياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى بمن حضر بنية القتال ولم يقاتل اما اجير الذمة فيستحق جز ما نال او نوى القتال كتاجر نوى القتال واجير الجهاد المسلم لا سهم له ولا رخص ولا اجرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المنافية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا تنافيه ومن ثم اثرت نية القتال معها كما تقرر (وللراجل سهم وللفرس)

ولأن غصب الفرس لئكن من غير حاضر والا لئذيه كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر فقاتل عليه فيسهم المال (ثلاثة) واحده واثان لفرسه للاتباع واد الشيوخان وإن لم يقاتل عليه بان كان معه او بقر به متبعا لك ولكنته قاتل راجلا او في سفينة بقرب الساحل واحتمل ان يخرج وبركب لانه قد يحتاج اليها ولو حضر افرس مشترك اعطيا سهمه شركة بينهما (١٤٧) فازركها ما وكان فيها قوة السكر والفرس

بهما اعطيا أربعة أسهم سهمان لها وسهمان للفرس ولا في سهمان لها فقط نعم ينبغي ان لها الرضخ كالا غناء فيه ولو غزا نحو صبيان وعبيد ونساء قسم بينهم اعد الخمس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل ما لم يحضر معهم كامل ولا فلهم الرضخ وله الباقي وقضية ما تقرر إن كان لهم بعد الخمس الرضخ والباقي للسلم وبه يصرح قول الروضة وأما إذا كان مع أهل الرضخ واحد من أهل الكمال فتعبيده بأهل الرضخ هنا يفيدان ذكره قبله العبيد والنساء والصبيان للتمثيل لا للتقييد وبهذا تبين أن الأصح من وجهين في النهاية لم يرجع ابن الرفعة وغيره منها شيئا فيما غنمه مسلم وذمى كاملان انه بخمس الكل ثم للذمى لرضخ لا غير ويوجه بان كونه تابعاً للمسلم أولى من كونه مساوياً له (ولا يعطى) من معه أكثر من فرس (إلا لفرس واحد) للاتباع (عربياً كان أو غيره) كبرذون وهو ما أبواه أعجميان وهجين وهو ما أبوه

لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه سم أقول بل اشارة إلى قوله كاتاجر نوى القتال (قوله وإن غصب الخ) الى قوله وقضية ما تقرر في النهاية وكذا في المغنى لا قوله نعم إلى ولو غزى (قوله لئكن من غير حاضر) عبارة المغنى ولو استعار فرسا واستأجره او غصبه ولم يحضر المالك الوقعة وحضره فرس غيره اسهم له لا للمالك لانه الذي احضره وشهده الوقعة اما إذا كان المالك حاضرا ولا فرس معه وعلم بفرسه او ضاع فرسه الذي يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المغصوب ولا الضائع لما سياتى أنه لا يعطى إلا لفرس واحد اه (قوله المذبة) أى المالك الفرس اه ع ش (قوله المذبة) مانصه ظاهره وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب اه سم (قوله متبعا لذلك) خرج بذلك ما صحبه للحمل عليه فلا شيء له بسببه لانه ليس معد للقتال وإن احتيج اليه في حمل الانقال اه ع ش (قوله او في سفينة) او في حصن اه مغنى (قوله ان لها) أى للفرس الرضخ ويقسم بينهم اه ع ش (قوله كالا غناء الخ) أى كفرس لا غناء الخ (قوله نحو صبيان الخ) من النحو المجانين اه ع ش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبعهم صغار السبى في الاسلام اه مغنى (قوله وقضية ما تقرر) أى قوله ولا فلهم الرضخ الخ (قوله قول الروضة الخ) أى والمغنى (قوله فتعبيده) أى الروضة (قوله للتمثيل الخ) أى فلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) قوله لم يرجع الخ وقوله فيما غنمه الخ كل منها يعتل وجهين (قوله انه بخمس الخ) خبر ان الأصح الخ (قوله كبرذون) الى قوله واعلاها في النهاية والمغنى الا قوله في القاموس الى وذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربي) عطف على اللثيم وقوله ومقرف كقوله وهجين عطف على برذون (قوله ايضا) أى كالهجين (قوله أى امه الخ) من كلام القاموس وتفسير لما يدانى الخ (قوله وتفاوتهما فيه ككتفاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول المتن لالبعير الخ) والحيوان المتولد بين ما يررضخ وما يسهم له حكم ما يررضخ له نهاية ومغنى (قول المتن وغيره) ومن الغير مالو ركب طائر او قاتل عليه وبقي مالو حل ادمى ادميا وقاتل عليه هل يسهم اهما بان يعطى كل سهم راجل او للمقاتل ويرضخ للحامل فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله إذ لا يصلح) أى غير الخيل (قوله لها) أى البعير وغيره والتائيد باعتبار معنى الغير (قوله بها) أى برضخها على حذف المضاف (قوله قبل إلا الهجين الخ) اعتمده الشهاب الرملى والذمى والمغنى (قوله فيقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تنفع فيه) قد يغنى عنه قول المصنف الا فى وما لا غناء فيه (قوله لا تنفع فيه) الى قول المتن فاهم الرضخ في النهاية (قول المتن اعجف) ولو احضر اعجف فصيح فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين نهاية ومغنى ويذهبى اوفى اثباته وقد يشمله قوله حال حضور الوقعة اه سم (أى هزول) الى قول المتن فلهم الرضخ

والتاجر والمحترف إذا لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه (قوله ولا فله) ظاهره وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب (قوله نعم يذهبى الخ) اعتمده مر (قوله ولو غزا نحو صبيان الخ) ومن كمل منهم في الحرب اسهم له فيما يظهر شرح مر (قوله وعربي) عطف على مقرف وهجين قبله عطف على برذون (قوله واعلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين الخ) عبارة شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على الفيل بل نقل عن الحسن البصرى انه يسهم له لقوله تعالى فما وجفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رايت في التعليقات على الحاوى والافوار تفضيل البغل على البعير ولم اراه في غيرهما وفيه نظر اه وجمع شيخنا الشهاب مر بحمل الاول على نحو الهجين والثاني على غير شرح مر (قوله في المتن اعجف) ولو احضره اعجف فصيح فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عربي فقط ويطلق ايضا على اللثيم وعربي أمه أمه ومقرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرف كحسن ما يدانى الهجنة اى امه عربية لا أبوه لان الاقارب من قبل الفحل والهجنة من قبل الام وذلك لصالح الكل للسكر والفرس وتفاوتهما فيه كتفاوت الرجالة (لالبعير وغيره) كفيل وبغل إذ لا تصلح صلاحية الخيل نعم يررضخ لها ولا يبلغها سهم فرس ويفاوت بينها واعلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين فيقدم على الفيل وفيه نظر فالبغل فالخمار على الاوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كصغير وهو ما يبلغ سنة و (اعجف)

أى مهزول والحق به الأذرى الحرون الجروح (والمال اغناء) بفتح المعجمة والمدأى نفع (فيه) لنحو كبر وهرم لعدم فائدته (وفى قول به طلى أن لم يعلم نهى الأمر عن احضاره) كاشيخ الهم وفرق الأول بان هذا يدفع رايه ودعائه والكلام فى السهم اما الرضخ فيعطى له أى مالم يعلم النهى عن احضاره فيما يظهر إلا يدخل الأمر (١٤٨١) الحرب لإفارسا كاملا ولا يؤثر طر وعجفه ومرضه وجرحه أثناء القتال كما علم بالاولى

مامر فى موته (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميزين (والمرأة) ومثلها الخنثى مالم تبين ذكوره والاعمى والزمن وفاقد الاطراف والتاجر والمخترق اذا لم يقاتل ولا نوبيا القتال وقد يشك الزمن بالشيخ الهم الا ان يفرق بان من شأن الزمن نقص رايه بخلاف الهم الكامل العقل (والذى) والحق به معاهد ومستانم وحر بن بشرطهم الاقنى (اذا حضروا) ولو بغير اذن سيد وزوج وولى (فلم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للمسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع فى ذلك وماللقن لسيدته وترددوا فى المبعوض ورجح الأذرى وغيره انه كالقن والدميرى وغيره انه ان كانت مهايأة وحضرى نوبته اسهم له والارضخ لان الغنيمة من باب الاكتساب والزركشى انه ان كانت صرف له فى نوبته والا قسم له بقدر حريرته وارضخ لسيدته بقدر رقة الذى يتجه فيه انه كالقن لنقصه فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم

فى المغنى الا قوله ولا نوبيا القتال (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى اه سم (قوله والحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قديم ملك رايه اه نهاية زاد المغنى وهو حسن اه (قوله فيعطى له) ظاهره ولو هو مالا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثير السواد وقد يشك عليه ما يأتى فى نحو العبد والصبي انه انما يرضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذلا يدخل الخ) يتاهل تطبقه على مدلوله اه سيد عمر اقول لعله مبنى على ارجاعه اقول الشارح أى مالم يعلم الخ واما اذا رجع الى قول الماتن ولا يعطى الفرس الخ كما هو صريح صنيع المغنى فتطبيقه ظاهر عبارة ع ش قوله اذلا يدخل الخ أى لا يليق بالامير ان يدخل الخ لانه ياتى بذلك اه (قوله مامر الخ) أى فى شرح فالذهب انه لا شئ له (قول الماتن والذى) أى والذمية اه مغنى (قوله بشرطهم الاقنى) عبارة النهاية والمغنى ان جازت الاستعانة بهم واذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن للمسلم الخ) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى حيث اعتمدوا ان المسلم يستحق الرضخ وان استحق السلب خلافا لابن الرفعة لا اختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم رايته فى النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى الماتن والذى يتجه فيه الخ والاوجه كما قال شيخى الاول اه مغنى أى قول الأذرى انه كالقن (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضى انه لو كانت مهايأة وحضرى نوبة شديدة قسم بينهما وهو بعيد خارج عن قياس النظائر فايراجع وليحرر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال اوفى نوبة سيده فليسيداه (قوله بحسب تفاوت نفهم) فيرجع المقاتل ومن قتاله اكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التى تدأوى الجرحى او تسقى العطاش على التى تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالا جتهاد مغنى ونهاية (قوله ولا يباغ برضخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يباغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمداه وفى سم بعد ذلك كرم مثل ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى ان هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له وفارسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجوع ماله مع فارسه عن سهم راجل لا فى الفارس وحده أى فيما له قطع النظر عن فارسه وعلى هذا قول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى ان للفارس

الوقعة ينبغى اوفى أثاثها وقد يشمله حال حضور الواقعة (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى ولو كان الفرس اعمى فيحتمل ان يقال ان كان له نفع بان امكن المقاتلة عليه لاستواء الارض وعدم ما يمنع من كروفر فيها اعطى له (قوله مالم تبين ذكوره) عبارة التجريد للزجدلوا بآنت رجولية الخنثى قال البندنجى صرف له سهم من حين بان اه وفى تقييده من حين نظر فليتامل (قوله من شأن الزمن نقص رايه) لا يخفى ما فى هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخا له راي (قوله ولم يكن الخ) تبع فيه ابن الرفعة ومن تبعه لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورجح الأذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر ايضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال اوفى نوبة سيده الملسيد (قوله فى الماتن وهو دون سهم) أى سهم راجل قال فى الروض ولا يباغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه وتضية قول الاصل وان كان فارسا فوجهان بناء على انه هل يجوز ان يباغ تعزير الحر حد العبد انه يباغ به أى برضخ الفارس سهم راجل لكن عقبه بقوله وبالمنع قطع الماوردى وقال الأذرى ظاهر كلام الجهور بالمنع وهو الاصح فالتصریح

تسكن مهايأة ويحضر فى نوبته فيكون الرضخ له لو كون الغنيمة اكتسابا لا يقتضى الحاقه بالاحرار فى أنه يسهم له لان السهم انما رضا يكون للساكنين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام فى قدره) لانه لم يرد فيه تحديد ويفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفهم ولا يباغ برضخ راجل او فارس سهم راجل ويظهر فى رضخ الفرس انه لا يباغ به سهمى الفرس الكامل وان باغ سهم الفارس اعتبار الكل بجنسه (ومحله الاخماس الاربعة فى الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الواقعة (قلت انما يرضخ لذى)

ومن الحق به (حضر بلاجرة) ولو بجمع القول إلا فلا شيء له غير ما حرم ما وإن زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وباذن الامام) أو الامير (على الصحيح) وإلا فلا شيء له بل يعززه إن رأى ذلك لتعديبه (واقته أعلم) وباختياره وإلا فإن أكرهه الامام أو الامير على الحضور فله أجره مثله ولو زال نقص ذى الرضخ بنحو اسلام وعق وبلوغ أثناء القتال أسهم لهم ولو بما حرم قبل زوال نقصه فيما يظهر أو بعده فلا ولو قبل الحياة فيما يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك (كتاب قسم الصدقات) أى الزكوات المستحقين وأجمعها باختلاف أنواعها سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها واشمو لها للنفل وضعا ذكره في فصل آخر الباب رتبهم (١٤٩) على ما يأتي مخالفاً لمن ابتدأ بالعامل لتقدمه في القسم لكونه يأخذ

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمى الفرس فيه نظر أى نظر فليتامل اه سم (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى اه سم (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة اه سم (قوله وإلا فلا شيء له) ويجوز أن يبلغ بالاجرة سهم راجل نهاية ومعنى (قوله وإن زادت على سهم راجل) لا يخفى ما فى هذه الغاية (قوله وجازت الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا اثر لاذن الاحاد ولو غزت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا اهلاصحت وإلا فلا نهاية ومعنى (قوله وباختياره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلاجرة (قوله فان أكرهه الخ) أى ولا يصدق في دعوى ذلك إلا ببينة اه ع ش (قوله ولو زال الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو كان راجلا في ابتداء ثم صار فارسا في الاثناء ولو قبل الانقضاء يذسر فيعطى سهم فارس اه ع ش (قوله بنحو اسلام الخ) كافة مجنون ووضوح ذكره مغنى (كتاب قسم الصدقات)

(قوله أى الزكوات) الى قول المتن في المغنى لا قوله مخالفاً الى تاسييار قوله وبواو اجمع الى وذكر الى قول المتن ولا يمنع في النهاية إلا لقوله وبواو اجمع الى وذكر (قوله ولشموها) متعلق بقوله الآتى ذكره (قوله وضعا) أى لا ارادة لما مر انفا من تفسيرها بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعها الخ (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسياعلة لرتبهم اه سم (قوله وبني الظرفية الخ) كقوله الآتى وبواو اجمع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة اه سم (قوله ليفيد اشتراكهم) الانسب الاخير الى اشتراكهم (قوله هذا) أى كتاب الصدقات (قوله كسابقيه) أى الفى والغنيمة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قيل هذا الخ) وافقه المغنى عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحقاقتهم لا ارتباط كلامه ببعضه ببعض كفاعل في المحرر اه (قوله ما يحتاج اليه فيه) أى كان يقال كتاب قسم الصدقات وهى الزكوات ويجب قسمها على الفقراء الخ ما فى الآية ثم يقول فالفقير من لا مال الخ اه ع ش (قوله ما يأتى الخ) عبارة النهاية فبايأتى من الخ يخرج عن كونه مفلا إذ دلالة السياق الخ اه (قول المتن يقع موقعا الخ) ولا فرق بين أن يملك نصبا بمن المال

بالتجميع من زيادة المصنف اه ولا يخفى أن هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح أنه لا بد أن ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لا فى الفارس وخذه أى فيماله مع قطع النظر عن فرسه وإلا فلا معنى للبالغ فى عبارة الرضخ ولا لتخصيص أصله الخلاف فى الفارس فتأمله وعلى هذا فقول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى أن للفارس رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمى الفرس فيه نظر فليتامل (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة (كتاب قسم الصدقات) (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسياعلة لرتبهم (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر (قوله لان دلالة السياق الخ) ففدا فاد القصة مع الاختصار (قوله فى المتن يقع) ظاهر اللفظ أنه صرف لكل بانفراده فيكون المنفى وقوع كل بانفراده وذلك صادق

فى الروضة (الفقير من لا مال له) قيل هذا مفلا فانه لم يذ كر ما يربطه اه وليس فى محله لبناء زعم التفلت على زعم أنه لم يذ كر رابطا فان أراد الرابط النحرى فليس هنا ما يحتاج اليه أو المعنوى فهو مذ كر وبلى متكررى فى كلامه الآتى وبفرض أنه لم يذ كر ما يأتى من أن هؤلاء الاصناف الثانية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن مفلا لان دلالة السياق بحكمة وهى قاضية عند من له أدنى ذوق بان المراد قسمتها لمستحقين وأنهم المبينون فى كلامه (ولا كسب) حلال لا تبق به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر مالا بدمنه لنفسه وموئنه الذى تلزمه مؤنته لا غير وإن اقتضت العادة إنفاقه خلافا لبعضهم وكأنه توهمه من كلام السبكي الآتى رده

عوضا تاسيا بالاية المشار فيها بلام الملك فى الاربعة الاول الى اطلاق ملكهم ونصرفهم وبني الظرفية فى الاربعة الاخيرة الى تقييده بالصرف فيما عطاوا لاجله وإلا استرد على ما يأتى وبواو اجمع ليفيد اشتراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه اقل من الثمن على ما يأتى أيضا وأما قول المخالف القصد مجرد بيان المصرف فيجوز دفع المالك زكاته ائصف بل لو احدثه كفقير فهو مخالف لقاعدة اللغة فيحتاج لدليل إذ ما لا عرف للشارخ فيه يجب حمله على اللغة وبما يصرح بما قلناه الاتفاق فى نحو الوصية او الوقف او النذرا او الاقرار لزيد وعمره وبكر بشىء غلى أنه يصرف اليهم على السواء وذك كر أكثر الاصحاب كالمختصر هذا هنا لانه كسابقيه يجمعه الامام ويفرقه واقلمهم كلام اخر الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انسب وجرى عليه



على ما يليق به وبهم من غير اسراف ولا تقتير كمن يحتاج عشرة ولا يجد إلا درهمين وقال المحاملي إلا ثلاثة والقاضي إلا أربعة واعترض بأنه يقع موقعا وقضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صورته كما مر وفيمن تلزمه نفقة فرعه بخلافه في الأصل المتفق عليه لحرمته كما يأتي إن وجد من (١٥٠) يستعمله وقد رتب عليه أي بأن لم يكن عليه فيه مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه

ولا يلاق به كما يأتي والا اعطى وان ذا المال الذي عليه قدره أو أقل بقدر لا يخرج به عن الفقر ولو حالا على المعتمد غير فقير أيضا فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ماله في الدين ونزاع الرافعي فيه الناشئ عن تناقض حكى عنه هنا وفي العتق بأنه ينبغي ان لا يعتبر كما منع وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر مردود بان في منعه للفطرة تناقضا مر أي وعلى المنع ثم يفرق بان تلك مواساة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهله لتعلق الدين بذمته وما هنا ما يحظه الاحتياج وهو قبل صرف ما يديه غير محتاج وبأن نفقة القريب تجب مع الدين كاذكروه في النكاح فوجب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الغنى ثم هذا الحد لفقر الزكاة لا فقير العرايا والمأفلة ونفقة الممرون وغيرهم مما هو معلوم في محاله ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته فقير أو مسكين بناء على ما يأتي أنه يعطى كفاية العمر الغالب نعم ان كان نفيسا ولو باعه حصل به ما يكفي دخله لزمه بيعه على الأوجه (ولا يمنع

أولا فقد لا يقع النصاب موقعا من كفايته اه معنى (قوله جميعهما) الى قوله ونزاع الرافعي في المغنى الى قوله وفي الحج الى ان وجد (قوله أو مجموعهما) أي الجملة اه ع ش (قوله على ما يليق الخ) راجع الى قوله من مطعم الخ (قوله من غير اسراف) المراد به هنا ان يتجاوز الحد به في الصرف على ما يليق بحاله وان كان في المطاعوم والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سببا للحجر على السفه اه ع ش (قوله واعترض الخ) أي قول القاضي اه كرددى عبارة النهاية والمغنى والقاضي الأربعة وهو الأوجه وان اعترض (قوله وفيمن تلزمه الخ) معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج أي فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب وقوله بخلافه في الأصل أي فيلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب سم وع ش ورشيدى (قوله ان وجد الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ (قوله وان ذا المال الخ) عطف على قوله ان الكسوب الخ (قوله قدره) أي دين قدر المال زاد المغنى أو أكثر منه اه (قوله أو أقل الخ) هذا معلوم بما قبله بالأولى (قوله لا يخرج الخ) لعل القيد به لكونه محل التوهم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الأقل لا الى القدر الأقل فتدبر (قوله غير فقير أيضا) أي هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتمد فيهما كما يأتي اه ع ش (قوله ينبغي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله لا يعتبر) أي المال المذكور وقوله كما منع أي الدين (قوله بان في منعه الخ) عبارة النهاية بان المعتمد عدم منعه للفطرة وعلى المنع الخ (قوله فوجب الزكاة) أي زكاة الفطر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيعه الخ) شمل ما لو كان بيده عقار غائبه لا تفي بنفقته وثمنه يكفي بتحصيل جامكية أو وظيفة يحصل منها ما يكفيه فيكف بيع العقار لذلك ولا يدفع له شيء من الزكاة اه ع ش (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وفاقا للزيادة وخلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وان اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة ومعه ثمن مسكن أو له مسكن خرج عن اسم الفقير بماله كما يحسنه السبكي اه قال الرشيدى قوله أوله مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على ان الذي نقله غيره عن السبكي انما هو فيما اذا كان معه ثمن المسكن اه عبارة السيد عمر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقير بثلثين المسكن كذا في الاسنى والمغنى والنهاية أقول ما ذكره في ساكن المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يحش الاخراج منها كان تجري عادة النظر مثلا باخراج المستحق من غير جنحة والافيات فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا ما ذكره في ثمن المسكن ان فرض انه لو انجر به واشترى به ضيعة كان الربع كافيا لاجرة المسكن ولسائر ماؤن أو لما يقع الموقع منها أو لو فرض ان المات حصل منه انما يفي بالاجرة فقط فالقول بأنه حينئذ يخرج عن الفقر مشكل جدا وقد يؤخذ مما ذكرته الجمع بين كلام السبكي والمخالف له كالشارح ثم يبق النظر في مسكنه المحتاج للاتق به لو كان بحيث لو بيع وانجر في ثمنه لكفاه الربع لاجرة مسكن لا تاق به ولما يخرج عن حد

بوقوع المجموع وليس مرادنا فلا يبين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما (قوله في المثنى موقعا من حاجته) أو ما عدا ما بقدر على تحصيله بذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الاتى وقضية الحد الخ (قوله والقاضي الأربعة واعترض الخ) هو الوجه وان اعترض شرح مر (قوله وفيمن تلزمه نفقة فرعه الخ) فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب (قوله بخلافه في الأصل) فيلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب (قوله وان ذا المال الخ) كذا مر (قوله بان في منعه للفطرة تناقضا مر) والمعتمد عدم منعه للفطرة شرح مر (قوله وبأن نفقة القريب الخ) كذا مر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الخ) في شرح الروض ومر قال السبكي فلو اعتاد السكن

الفقر والمسكنة كما يأتي (مسكنه) الذي يحتاجه ولا يقبه وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف يستحقه الفقر على الأوجه فيهما لان هذا كالمالك بخلاف ذاك ويتردد النظر في مكفية باسكان زوجها هل تكلف بيع دارها فيما يكفها الزوج إياه لانها مستغنية عنه الآن كالساكن بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على اخراجه والزوج يقدر على طلاقها متى شاء كل محتمل والثاني أقرب

ويفرق بينه وبين مامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة دون المستقبلية بدليل أنه يكلف بيع ضيعته ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة أو العمر الغالب (وثابه) ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة (١٥١) وإن تعددت أن لاقت به أيضا

على الأوجه خلافا لما يوهمه كلام السبكي ويؤخذ من ذلك صحة افتاء بعضهم بأن حلى المرأة اللاتقي بها المحتاجة للتزين به عادة لا يمنع فقرها وقته المحتاج لخدمته ولومروته لكنه إن اختلت مروته بخدمته لنفسه أو شقت عليه مشقة لا تحتمل عادة وكتبه التي يحتاجها ولو نادرا لعلم شرعي أو آله كتنواريخ المحمدين وإشعار نحو اللغويين ولو مرة في السنة أو لطباو وعظ لنفسه أو غيره ولو تكررت عنده كتب من فن واحد بقيت كلها للمدرس والمبسوط لغيره فيبيع الموجد إلا أن كان فيه ما ليس في المبسوط فبما يظهر أو نسخ من كتاب بقي له الإصحح لا الإحسن فإن كانت إحدى النسختين كبيرة الحجم ولاخرى صغيرة بقيتا للمدرس لأنه يحتاج لحل هذه إلى درسه وغيره يبقى له أحدهما كما مروا له المحترف كخيل جندی مرتزق وسلاحه إن لم يعطه الإمام بدلها من بيت المال كما هو ظاهر ومتطوع احتاجهما وتعين عليه الجهاد نظير مامر في المفلس مع ما باتى بجيئه هنا مما مر عن

الفقر هل يكون الحكم كما مروا ولا محل تأمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه فقد يفرق بأن فيما ذكر مفارقة للبالوف وفيه مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اه اقول قوله من غير جنحة لعله ليس بقيد وقوله كالشارح فيه ان الشارح إنما خالف في المسكن لاقى ثمنه كما يصرح به قوله الاقوى ثمن ما ذكر الخ (قوله ويفرق بينه) أي بين مسكن المسكنية (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك اه سم (قوله ولو للتجمل) إلى قوله فان كانت إحدى النسختين في المعنى الا قوله كتنواريخ المحمدين إلى اول طب والى التنبيه في النهاية الا قوله كتنواريخ المحمدين وإشعار نحو اللغويين وقوله ومن تفصيل المصحف (قوله ان لاقت الخ) أي من حيث حسنها أو تعددها فيما يظهر اه سيد عمر اه (قوله أيضا) أي كالمسكن (قوله من ذلك) أي من قوله ولو للتجمل بها الخ (قوله وقته) وقوله وكتبه وقوله والاعتراف عطف على قول الماتن مسكنه (قوله ولو مرة في السنة) الا ولي ذكره عقب قوله ولو نادرا ثم يظهر ان الأولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره والشارح جمع بينهما (قوله لطب) أي وليس ثم من يعتني به اه نوبة عبارة المعنى ويبقى كتب طب يكتب بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه بها تعلم ما في إطلاق الشارح اه (قوله أو وعظ لنفسه الخ) وان كان في البلد أو عطا لا يتعظ من نفسه ما لا يتعظ به من غيره نهاية ومعنى وروض (قوله والمبسوط لغيره) أي المدرس عطف على كلها للمدرس (قوله فيبيع الموجد) أي المختصر (كبيرة الحجم الخ) كان المراد ان كبير تهى الاصحح والا فلا حاجة اليها اه سم ولك ان تقول الحاجة اليها من حيث وضوح الخط غالبا في كبر الحجم وان فرض تساويهما في الصحة نعم ان فرض انها لا تتميز عن صغير ته بوجه اتجه ببقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل نسخة إلى محل المدرس ليقرأ فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة فهل تبقيان له أيضا ويفرق بعموم نفع المدرس بالنسبة إليه كل محتمل والقلب إلى الأولى أميل وان كان الثاني لكلامهم أقرب اه سيد عمر اقول قوله والقلب إليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليه الجهاد) قد يقال ما وجه اشتراط التعين هنا بخلافه في العلم مع ان كلا منهما فرض كفاية بل ربما يقتضى كلامهم في كتب العلم انها تبقى ولو كان العلم مندوبا فليتأمل والفرق بين ماهنا وبين ما في المفلس واضح فان ذاك حق ادعى فاحتيط له اكثر ثم رأيت كلام الشارح الاقوى في الغارم يؤيد الفرق اه سيد عمر (قوله مع ما يتاخر الخ) الاوضح من تفصيل المصحف وما يتاخر بجيئه هنا مامر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع المصحف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل لا حافظ له فيه ترك له انتهت اه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مرة الخ) كان الأولى زيادة وواو العطف (قوله على اعطاء السنة) أي المرجوح وقوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله والحاضر) إلى قول الماتن

بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن اه (قوله بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة) الا ان يقال لم كان كذلك (قوله وان تعددت ان لاقت به ايضا على الأوجه خلافا الخ) كذا شرح مر (قوله أو كطب أو وعظ لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتب بها أي بالكتب أو لعلاج نفسه أو غيره والمعالج معدوم أو يعظ بها اه قال في شرحه وان كان ثم واعظ إذ ليس كل أحد يتنفع بالوعظ كاتنفاعه في خلوته وعلى حسب ارادته اه فلم ما في إطلاق الشارح في مسألة الطبيب (قوله كبيرة الحجم) كان مراده ان كبيرة الحجم هي الاصحح والا فلا حاجة اليها (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع المصحف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل لا حافظ له ترك له اه (قوله فلعل هذا مبنى الخ) او ذكر السنة مثال

السبكي وغيره بقيد ومن تفصيل المصحف وثمان ما ذكر مادام معه يمنع إعطائه بالفقر حتى يصرفه فيه (تنبيه) قضية قولهم أيام السنة ولو مرة في السنة انه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنتين مرة مثلا لا يبقيان له وهو مشكل فلعل هذا مبنى على اعطاء السنة وقولنا الاقوى في بحث المسكين والمعتمد إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مرحلتين)

او الحاضر وقد حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الان فيهما وان نازع في الاولى جمع فياخذ حتى يصله او يحل مالم يجد من يقرضه على الاوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلغيم ما فتى ذمته معلقة (وكسب لا يلق به) شرعا او عرفا لحرمة ما ولا خلا له بمروءته لانه حينئذ كالدوم كما لو لم يجد من يستعمله الا من ماله حرام اى وفيه شبهة قوية لهما يظهر وافى الغزالي بان ارباب البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشمل له لكتبه قال (١٥٢) الاحياء ان ترك الشريف نحو النسخ والخيطة عند الحاجة حفاقة وروعة نفس واخذة الاوساخ

عند قدرته اذهب لمروءته اه فان اراد بذلك ارشاده للاكمل من الكسب فواضح او منعه من الاخذ فالوجه الاول حيث اخل الكسب بمروءته عرفا وان كان نسخا لكتب العلم (ولو اشتغل) بحفظ قرآن او (بعلم) شرعى ومنه بل او همه في حق من لم يرزق قلبا سليما عالم الباطن المطهر للنفس عن اخلاقها الرديئة او آلهة وامكن عادة ان يتاق منه تحصيل فيه ويلحق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز بجامع انه فرض كفاية ايضار قوله بالنوافل يفهمه (والكسب) الذى يحسنه (يمنعه) من اصله او كاله (ه) هو (فقير) فيعطى ويترك الكسب لاعدى نفعه وعمومه (ولو اشتغل بالنوافل) من صلاة وغيرها وقول بعضهم المطابقة غير صحيح بل لو فرض تعارض رتبة وكسب يكفيه كلف الكسب كما يعلم من العلة الاتية (فلا) يعطى شيئا من الزكاة من سهم الفقراء وان استغرق بذلك جميع وقته خلافا للفقهاء لان نفعه قاصر عليه سواء الصوفى وغيره

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن (قوله او الحاضر وقد حيل الخ) يدخل فيه مؤنة الزوجة المطيعة الثابتة على زوجها الموسر الممتنع من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضى (قول المتن والمؤجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضى زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما كان معدوما لم يعتبر له زمن بل اعطى الى حارله وقدرته على خلاصه نهاية ومعنى (قوله في الاولى) وهى ماله الغائب في مرحلتين (قوله او فيه شبهة قوية الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت فيه اخف اه سيد عمر (قوله وافى الغزالي بان الخ) وجرى عليه الانوار اه معنى (قوله وكلامهم يشمل له) متهمداهش (قوله عند الحاجة) اى والقدرة عليه وقوله اذهب لمروءته اى من التكسب بالنسخ والخيطة ونحوهما فى منزله اه معنى (قوله ارشاده للاكمل الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يحل بمروءته فاقى يكون اكمل بل لا كمال فيه حيث يذبالكسبة وقد اختلف اصحابنا فى تعاطى خاتم المروءة هل هو حرام او مكروه على اوجه اوجهها انه اذا كان متحملا للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والا كره كاسيائى فى كلامه وان فرض انه لا يحل فهو متعين لا اكمل اذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليتأمل اه سيد عمر (قوله من الكسب) بيان للاكمل (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله الاول) اى ما فى الفتاوى (قوله حيث اخل الخ) اى كما قد به فيما مروى كان ينبغي الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله بحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه معنى (قوله علم الباطن) اى العلم الذى يبحث عن احوال الباطن اى عن الخصال الرديئة والحيدة للنفس وهو النصف اه كردى (قوله او آله الخ) عطى على علم شرعى (قوله وامكن عادة الخ) ومن ذلك ان تصير فيه قوة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسائله او بعضها اه عى عبارة الكردي بان كان ذلك المشتغل نجيبا اى كرميا يرجى نفع الناس به اه وعبارة السيد عمر والا فنفعه حينئذ قاصر اذ لا فائدة فى الاشتغال به الا حصول الثواب له فيكون كنوافل العبادات اه (قوله تحصيله فيه) اى تحصيل المشتغل فى ذلك العلم اه رشيدى (قوله وقوله الخ) اى الآتى آنفا (قوله الاتية) اى بقوله لان نفعه الخ (قوله فلا يعطى شيئا) الى المتن فى المعنى (قوله وانه قد نذر) اى بان كان الصرم لا يضره اه عى (قوله اى الفقير) الى قول المتن المسكين فى النهاية (قوله بالعامة) اى الافة (قوله واطاهر الاخبار) لعل الاولى لا غناء ما بعده عنه اسقاطا كما فعل المعنى (قول المتن المسكين بنفقة قريب او زوج الخ) محل الخلاف اذا كان يمكنه الاخذ من القريب والزوجة ولو فى عدة الطلاق الرجعى او البائن وهى حامل كما قاله الماوردى والا يجوز الاخذ بلا خلاف وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ اه معنى (قوله وللنفق) اى قريبا او زوجا (قوله نعم الخ) هو استدراك على قوله وللنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله قريبه) اى بخلاف زوجته كما صرحوا به ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا الزوجة لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

(قوله فى المتن وماله المؤجل) اى وان قل الاجل كنصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم يعتبر (قوله وافى الغزالي الخ) كذا شرح م (قوله وقول بعضهم الخ) كذا شرح م (قوله اعطى على الاوجه) اى كما قاله ابن البرزى واقره الاذرعى واعتدته م (قوله نعم لا يعطى المنفق قريبه) اى بخلاف زوجته كما صرحوا به ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذ الزوجة لا تسقط

نعم لو نذر صرم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى على الاوجه للضرورة حينئذ كما لو احتاج مع للنكاح ولا شئ معه فيعطى ما يصرفه فيه (ولا يشترط فيه) اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفسرت بالعامة وما يقعد الانسان وظاهر ان المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) فيها ما لصدق اسم الفقر مع ذلك واطاهر الاخبار ولانه <sup>عليه السلام</sup> اعطى القوي والسائل وضدهما كما يعلم مما ياتى اول الفصل الا ترى (والمسكين بنفقة قريب) اصل او فرع (او زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا (فى الاصح) لاستثنائه والنفق وغيره الصرف اليه بغير الفقر والمسكينة نعم لا يعطى المنفق قريبه من سهم المؤلفة

مع الغناء اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى ان له ان يعطيه منه ما لا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافة لان فيما ذكر اسقاط البعض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ لا تمام الكفاية فليتامل اه سيد عمر ولك ان تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلا او بعضا (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة اه سم عبارة الكردى اى ولا يعطى المنفق قريبه من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيد عمر مقتضى السياق تخصيصه بالقريب والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسياق عن المعنى ما يوافقه لكن يتبد (قوله وباحدهما) اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر الخ اه سم اى وقوله الا اى الاخذ بصيغة الفاعل نعمت لنحرقن عبارة الكردى اى وللنفق الصرف الى منفقه با واحد من الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الخ) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم (قوله ممن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضمير انفاقه راجع الى من (قوله لم يعط الخ) محله فيمن اثمت به بخلاف المذنورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله قيل فى المعنى (قوله نفقتها) اى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الروض والعياب وشرحهما (قوله ومن ثم) اى من اجل تلك العلة (قوله بلا اذن) اى وحدها اه سيد عمر عبارة المعنى وفى سم عن الروض مثله وان سافرت وحدها باذنه فان رجعت نفقتها كان سافرت لحاجته اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها منه اه (قوله او معه الخ) اى الزوج سيد عمر ورشيدى عبارة الكردى اى او سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال لا تسافرى معى فسافرت اه (قوله اعطيت الخ) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ اه سم (قوله من سهم الفقراء الخ) لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها سم على حج اه ع (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط  
النفقة عن نفسه ولا ابن  
السبيل الا ما زاد بسبب السفر  
وباحدهما بالنسبة لكفاية  
نحو قن الاخذ ممن لا يلزم  
المزكى انفاقه ولو سقطت  
نفقتها باشوز لم تعط لقدرتها  
على النفقة حالا بالطاعة  
ومن ثم لو سافرت بلا اذن او  
معه ومنعها اعطيت من  
سهم الفقراء او المساكين  
حيث لم تقدر على العود حالا

نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفى الروض ويعطى اى الزوج الزوجة من سهم المكاتب والغارم وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه او وحدها بلا اذن كانه راجع لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه او وجبت نفقتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والا اعطيت كفايتها منه ومن سافرت بلا اذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه والسياق دال على ان المراد فى هذه اعطاءها من الزوج او من اعم منه فى لاخيرين ثم قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج لا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة وقوله وباحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الاخذ ممن لا يلزم المزكى انفاقه) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلا اذن الخ) قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقراء او لا المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحله فيمن اثمت به بخلاف المذنورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على الطاعة وثبت نفقتها على عله بذلك مضت مدة امكان عودها جاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافر الخ) كذا شرح مر (قوله اعطيت من سهم الفقراء والمساكين) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ (قوله

لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل إذ اترك السفر وعزمت على الرجوع لا تنهأ المعصية قيل قول اصله لا يعطيان من سهم الفقراء اصاب لان القريب فقير لصديق الحد عليه لكنه انما لم يعط لكونه في معنى القادر بالكسب واما المكفية بنفقة الزوج فغنية قطعاً بما تملكه في ذمته اه وهو ممنوع بل الوجه ما سلكه المصنف لان صنيع اصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قرره المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدرة بعضه كقدرته لتزيله منزله فاسلكه المصنف فيه اذ هو اصاب وافهم قوله المكنى ان الكلام في زوج وموسر امامعسر لا يكتفى فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لا يكفيها ما وجب لها على الموسر لكونها اكلة تأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا (١٥٤) مال له ثم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض تأخذ وهو متجه ثم رايت الغزالي

والمصنف في فتاويه وغيرهما ذكر واما ما وافق ذلك من ان الزوج او البعض لو اعسر او غاب ولم يترك منفقاً ولا ما لا يمكن الوصول اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر او المسكنة والمعتمدة التي لها النفقة كالتى في العصمة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان انفقها عليها خلافاً للقاضي لحديث زينب زوجة ابن مسعود رضى الله عنهما في البخارى وغيره (والمسكين من قدر على مال او كسب) حلال لا تقي به (يقع موقعا من كفايته) وكفايته عوناً من مطعم وغيره مما مر (ولا يكفيه) كمن يحتاج عشرة فيجد ثمانية أو سبعة وان ملك نصاباً أو نصباً ومن ثم قال في الاحياء قد يملك الفاو هو فقير وقد لا يملك الا فاساً وجبلاً وهو غنى ولا يمنع المسكنة المسكن وما معه مما مر مبسوطاً

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ ذلك السهم سم ومغنى (قوله قيل الخ) نقله المغنى عن السبكي واقره (قوله لان القريب الخ) اى المكنى بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه سم (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف اه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض لرد قول المعترض واما المكفية الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لا تمام قوله ان قول اصله اصاب فليتام اه سيد عمر (قوله لان صنيع اصله يوم الخ) يتامل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرة بعضه) الاولى قريبه (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله في زوج الخ) اى او قريب (قوله امامعسر الخ) صريح في ان من اعسر زوجها بنفقتها تأخذ من الزكاف وان كانت متمكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتأخذ الخ) اى ولو من الزوج (قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقته ولئن يلزمه مؤنته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) اى او قريبه ومثل الغائب الحاضر المستمتع عدواناً ولم تقدر الزوجة مثلاً على التوصل إلى حقها منه بنحو القاضى (قوله او غاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة مطالبة بنفقتها بخلاف القريب فان نفقته انما تستقر في الذمة باقتراض القاضى بخلافها اه سيد عمر اقول وفيما استظهره وقفة (قوله والمعتمدة) الى قوله وان انفقها في المغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغنى الى قوله ولا يقال الخ (قوله او كسب حلال) اى وليس فيه شبهة قوية اخذاً بما مر في الفقير اه ع ش (قوله فيجد ثمانية الخ) عبارة المغنى ولا يجد الا سبعة او ثمانية اه (قوله او سبعة) اى بل او خمسة او ستة لما تقدم من ان من يملك اربعة فقير على الاوجه اه ع ش (قوله كفاية العمر الغالب) اى بالنسبة لاخذ نفسه اما عونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الان من زوجة وعبد ودابة مثلاً بتقدير بقائها او بدلهالو عدت بقية عمره الغالب اه ع ش (قوله لان من معه مال الخ) هذا هو الجواب وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عينه يصرفها كما يبنى عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه اه رشيدى (قوله بما تقرر) اى من تعريفى الفقير والمسكين (قوله ان الفقير اسواً حالاً من المسكين) واحتجوا له بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالها مساكين فدل على ان المسكين من يملك ما منتهى وغنى (قوله لانهما) اى الفقر والغنى تعاورا اه اى تعاقباعليه صلوات الله وسلامه عليه وكان خاتمة امره اى صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذى يرد عليه) اى على ابى حنيفة اه كردى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف (قوله ويوم الخ) يتامل ذلك (قوله ولو منه فيما يظهر) في العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقتها ولئن يلزمها مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

والمعتمد ان المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر الغالب لاسنة فحسب نظيره اياتى في الاعطاء خلافاً لمن فرق ولا يقال يلزم على ذلك اخذاً اكثر الا غنياء بل الملوكة لان من معه مال يكفيه ربحه او عقار يكفيه دخله غنى والا غنياء غلبهم كذلك فضلاً عن الملوكة فلا يلزم ما ذكر (تنبيه) علم انا تقرر ان الفقير اسواً حالاً من المسكين وعكس ابو حنيفة ورد بانه صلوات الله وسلامه عليه استعاذ من الفقر وسال المسكنة بقوله اللهم احببني مسكيناً الحديث ولا ردفه لان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المستولة سكونه وتواضعه وطمانينته على ان حديثها ضعيف ومعارض بما روى انه صلوات الله وسلامه عليه استعاذ منها لکن اجيب بانه انما استعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنى الفقر والغنى دون رصفهم لانها تعاورا فكان خاتمة امره غنياً بما آفاه الله عليه ولانما الذى يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتى من اهل اللغة

مثل

مثل ماقلناه (والعامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام او نائبه ولم يجعل له اجرة من بيت المال هو (ساع) يجيبها (وكاتب) ماوصل من ذوى الاموال وماعليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذى (يجمع ذوى الاموال) او السهمان وحافظ وعريف وهو كالنقيب للقبيلة ومشد احتيج اليه ووزان وعداد يميز بين الاصناف (لا) الذى يميز نصيب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرته عليه ولا نحو راع

وحافظ بعد قبض الامام لها بل اجرته من اصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل ولا (القاضى والوالى) على الاقليم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الخمس المرصدة للصالح لان عملهما عام وقضية المتن دخول قبض الزكاة وصرفها في عوم ولاية القاضى وهو كذلك كاقبله الرافعى عن الهروى واقره الا ان ينصب لها متكلما خاصا وبحت جواز اخذه من سهم الغارم اذا استدان لاصلاح ومن سهم الغازى المتطوع ومن سهم المؤلف الغير الضعيف النية لان هذا الانصاح توليته القضاء وظاهره انما اذا منع حقه في بيت المال جاز له الاخذ بنحو الفقر والغرم مطلقا وسيأتى في الرشوة ان غير السبكي بحث القطع بجواز اخذه للزكاة (والمؤلفة من اسلم ونيته ضعيقة) في اهل الاسلام او في الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا كما كثر العلماء ان الايمان اى التصديق نفسه يزيد وينقص كتمرته فيعطى ولو امرأة لينة قولى ايمانه (او) من نيته قولى لكن (له شرف) بحيث

مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردي ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفا لكثير من اهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن والمؤلفة في النهاية (قوله ماوصل الخ) عبارة المغنى يكتب ما عطاوه ارباب الصدقة من المال ويكتب لهم براءة بالاداء وما يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله وبحت في المغنى (قوله او السهمان) عطف على الاموال (قوله وعريف) قال في الاسنى والعريف هو الذى يعرف ارباب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة اه وقوله وهو الخ لعله اشارة الى ان النقيب هو المنصوب على ارباب الاموال كما ان العريف هو المنصوب على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله ومشد) هو الذى ينظر في مصالح المحل اه عش وفيه وقفة ظاهرة عبارة المغنى وجندى وهو المشد على الزكاة ان احتيج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يميز الخ) راجع الى كمال وما عطف عليه (قوله بذلك) اى بامر الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقهما الامام الخ) اى اذا لم يتطوعا بالعمل اه مغنى (قوله متكلما) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله وبحت الخ) عبارة النهاية والاوجه جواز الخ اه (قوله اخذه) أى القاضى اه سم عبارة عش أى من ذكر من القاضى والوالى اه (قوله اذا اذنان) بكسر الهمزة وتشديد الدال اصله تدان عبارة النهاية استدان اه (قوله ومن سهم الغازى الخ) اى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردي (قوله لان هذا) اى ضعيف النية اه كردي (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى شمل ولا يته امر الزكاة ام لا (قول المتن والمؤلفة) ظاهره انهم يعطون ولو مع الغنى سم على المنهج اه عش (قول المتن ونيته ضعيقة) ويقبل قوله في ضعف النية بلا يمين اه مغنى (قوله في اهل الاسلام) الى قول المتن والرقاب في النهاية الا قوله وبهذا الى ومن المؤلفة (قوله ليتقوى ايمانه) ما ضابط مرتبة التقوى التى بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقد يقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الردة ولو على احتمال بخلاف غيره فضعيفه اه سيد عمر (قوله ليتقوى ايمانه) اى وبالف المسلمين اه مغنى (قوله عن التالف) لعل الانسب التالف كفى المغنى (قوله على انه الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيد عمر (قوله لقول من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون في اول الاسلام ثم لما اعز الله الاسلام استغنى عنه فلا يرده عليه شىء بما ذكر فتأمل اه سيد عمر (قوله ان مؤلفة الكفار) وهم من يرجى اسلامهم ومن يخشى شرفهم اه مغنى (قوله طعاما) للاجماع اه مغنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه (قوله وبهذا) اى قوله وعندنا الخ (قوله وإرادة الاجماع) يقتضى انها صحيحة لكنها بعيدة ومقتضى ماقلناه عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومن المؤلفة) الى قوله وحذفها في المغنى (قوله ايضا) اى كالمعتفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ يشترط في هذين المذكورة

كذا شرح مر (قوله مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله وحافظ) قال في شرح الروض للاموال اى قبل جمع الامام لها بدليل ما يأتى وحينئذ فقد يقال هلا كانت اجرته على المالك لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا نائبهم الا ان يصور بما اذا وصلت الساعى الذى لم يفوض اليه تفرقتها ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت جواز اخذه) اى القاضى (قوله في المتن اسلام غيره) هو اولى من قول الروض نظرائه (قوله من يقاتل الخ) ثم (قوله ومن يقاتل الخ) يشترط في هذين المذكورة وهو محل ما في الروضة اخر الباب مر (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امر أمة والمذهب أنهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم فلو حره ولو لم ان لا يحمل لها ودعى ان الله اعز الاسلام عن التالف بالمال انما توجه فيمن لا نص فيه على انها انما تتجره والقول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لعلمهم يسلمون وعندنا لا يعطون منها قطعاً ولا من غير ما على الاصح وهذا لما خوذ من المجموع وغيره بتدفع ما هو به كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم حتى من غير ما وإرادة الاجماع المذهبي بعيدة جدا ومن المؤلفة ايضا من يقاتل او يخوف ما نعى الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من



عليه من الكفار أو البغاة فيعطيان إن كانا عطاءهما أسهل من بعث جيش ، وخذفهما لأن الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي وظاهر قوله الثاني والألفا لقسمته على سبعة أن المؤلف بأقسامه يعطى وإن قسم المالك وهو كذلك كافي الروضة وغيره أخلافا لجمع متأخرين وجزم شيخنا في شرح المنهج بما قالوه يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والمؤلف يعطيها الإمام أو المالك ما يراه نعم اشتراط أن للإمام

دخلا في الأخيرين متجه لتعلقهما بالمصالح العامةراجع أمرها إليه بخلاف الأولين سهولة معرفة المسالك لضعف النية أو الشرف فلا وجه لتوقف إعطائهما على نظر الإمام ثم اشتراط جمع في إعطاء الأربعة الاحتياج إليهم فيه نظر بالنسبة للأولين أيضا وكفى بالضعف والشرف حاجته كذا الأخيران فإن اشتراط كون إعطائهما أسهل من بعث جيش يغني عن اشتراط الاحتياج إليهما (والرقاب المكاتبون) كما فسره الآيات أكثر العلماء وقال مالك وأحمد هما رقا يشترتون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علق عتقه بإعطاء مال فإن عتق بما اقترضه واداه فهو غارم وإن لا يكون معهم وفاء بالنجوم وإن قدر واعي السكسب لا حلول النجوم توسيعا للطرق العتق لتشوف الشارع إليه وبه فارق الغارم ولا إذن السيد في الإعطاء وإذا صححنا كتابة بعض قن كان أوصى

وهو محمل ما في الروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لأن الأول في معنى العامل الخ) وجهه لو كان الأول يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش جعلها في معنى من ذكر بقية تنضي أن المقاتل والخوف مانع الزكاة يعطيان من سهم العامل وإن من يقاتل من يليه من الكفار يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك سرادا وإنما يعطون من سهم المؤلفة اه (قوله بما قالوه) أي الجمع المتأخرون (قوله أو المالك) أي حيث نلناه وبه عليه فلا مناقضة اه ع ش (قوله في الأخيرين) أي اللذين في الشارح وقوله الثاني بخلاف الأولين أي اللذين في المتن (متجه) أي ومع ذلك المعتمد ما تقدم أن الإعطاء لا يختص به اه ع ش (قوله فيه نظر الخ) عبارة النهاية مفرع على أنه لا يعطى المؤلفة إلا الإمام اه (قوله بالنسبة للأولين أيضا) أي كاشتراط دخول الإمام فيهما المشار إليه بقول الشارح بخلاف الأولين وبه يجاب عن توقف السيد عمر بمناصه ما موقع أيضا اه (قوله وشرطهم) إلى قوله أو عتق في المغنى الإقوله كما سيذكره إلى فان عتق وإلى المتن في النهاية الإقوله وقيل إلى ولا يعطى (قوله صحة كتابتهم) وكون الكتابة لجميع المكاتب كما يأتي اه ع ش (قوله فخرج الخ) عبارة المغنى أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى لأنها غير لازمة من جهة السيد اه (قوله فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الآتي ومنه كما مر مكاتب الخ اه سم (قوله وإن لا يكون الخ) عطاف على قوله صحة كتابتهم (قوله وإن قدر واعي السكسب) وإنما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لأن حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين إلا بالتدريج غالبانها وبمعنى (قوله لا حلول الدين) أي فلا يشترط (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشترط حلول دينه اه سم (قوله لم يعط) لئلا يأخذ ببعضه الرقيق ومن سهم المكاتبين ويؤخذ من ذلك أنه لو كان بعضه مكاتباً وبعضه حراً أنه يعطى اه مغنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود الفائدة إليه فإن قيل لرب الدين أن يعط غريمه من زكاته فلا كان هنا كذلك أجيب بأن المكاتب ملك لسيده فكانه أعطى مملوكه بخلاف الغارم مغنى ونهاية (قوله يسترد الخ) أي ما أخذه من زكاة غير سيده اه رشدي عبارة المغنى ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما أخذه إن كان باقيا وتعلق بدله بذمته إن كان تالفا لحصول المال عنده برضا مستحقه فلو قبضه السيد رده إن كان باقيا وغرم بدله إن كان تالفا ولو ما بك السيد شخصاً لم يسترد منه بل يغرمه السيد اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تلفه أي عما أخذه من غير سيده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من انفاقه) أي انفاق المكاتب المعطى (قوله المدين) إلى قوله كذا أطلقه شارح في النهاية الإقوله مع جهل الدائن بحاله (قول المتن إن استدنان لنفسه الخ) ومثله من لزومه الدين بغير اختياره كالأول وقع على شيء فأتلفه اه مغنى (قوله

فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الآتي ومنه كما مر مكاتب الخ (قوله وإن لا يكون معهم وفاء بالنجوم وإن قدر واعي السكسب) وإنما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لأن حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) أي لعود الفائدة إليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم فإن لرب الدين أن يعطيه من زكاته ويفرق بأن المكاتب ملك للسيده فكانه أعطى مملوكه بخلاف الغارم اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لا بعده) هذا نقله في شرح الروض عن جمع الزركشي به بين كلامين متعارضين في ذلك (قوله لا بعده) ظاهر في تصويره بما إذا اكتسب بعد الإخذ

بكتابة بعد فجز ذلك عن كله لم يعط وقيل إن كانت سها ياء أعطى في نوبته والأفلا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وإن يسترد منه إن رقا وعتق بغير المعطى في غير ما يأتي في التنبيه الآتي نعم ما تلفه العتق بغير المعطى لا يغرم بدله لأنه حال اتلافه كان ملكه وإنما منع من انفاقه في غير العتق وإن كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده لبقوى ظن حصوله المتشوف إليه الشارح (والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب استدنان للنجوم وعتق ثم (إن استدنان لنفسه) أي لغرضها الأخرى والديوى (في غير معصية أعطى)

وان صرفه فيها ولولم يتب اذا علم قصده الا باحوا لالكن لا انقصه فيه اي بل لا بد من بينة فان قلت من اين علمها بذلك قلت لها ان تعتمد القرائن  
المفيدة له كالاعسار (او) استدنان (لمعصية) يعني اولزم ذمته دين بسبب عصي به (١٥٧) وقد صرفه فيها كان اشترى خمر في ذمته كذا

ذكره الرافعي وهو مشكل  
لانه اذا اشترى خمر او اتلفها  
يلزم ذمته شيء الا ان يحمل  
على كافر اشترى خمر وقبضها  
في الكفر ثم اسلم فيستقر بدله  
في ذمته او يراد من ذلك انه  
استدان شيئا بقصد صرفه  
في تحصيل خمر وصرفه فيها  
فلا استدانة بهذا القصد  
معصية وكان اتلف مال  
غيره عمدا او اسرف في  
النفقة وقولهم ان صرف  
المال في اللذات المباحة  
غير سرف محله فيمن يصرف  
من ماله لا بالاستدانة من  
غير رجاء وقائه اي حالا فيما  
يظهر من جهة ظاهرة مع  
جهل الدائن بحاله فان قلت  
لو اريد هذا لم يتقيد الاسراف  
قلت المراد بالاسراف هنا  
الزائد على الضرورة اما  
الاقتراض للضرورة فلا  
حرمة فيه كما هو ظاهر من  
كلامهم في وجوب البيع  
للضطر المعسر (فلا) يعطى  
شيئا لتقصيره بالاستدانة  
للمعصية مع صرفه فيها  
(قلت الاصح يعطى اذا تاب)  
حالا ان غلب ظن صدقه في  
توبته (والله اعلم) وكذا اذا  
صرفه في مباح كهكسه  
السابق ويظهر ان العبرة  
في المعصية بعقيدة المدين  
لا غيره كالشاهد بل اولى  
ولا يعطى غارم مات

وان صرفه الي قوله اي حالا في المعنى الا قوله اي بل الي المتن وقوله وهو مشكل الى وكان اتلف (قوله)  
اذا علم الخ) متعاقبا يعطى وقوله ولا اي في حالة الاستدانة متعلق بقصده (قول المتن او المعصية فلا) ليس في  
النسخ التي شرح عليها المحقق المحلى وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كه لما يفهمه  
عموم مفهوم الشرط من قوله ان استدنان في غير معصية فانه يفهم ان المستدين للمعصية لا يعطى مطلقا ولهذا  
نقل في الروضة عن المحرر الجزم بانه لا يعطى ومراده ما اقتضاه المفهوم اه ولك ان تقول بناء على هذه  
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به والغرض من الاستدراك بيانه لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل  
عن الروضة خلافا اه سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ) حال من فاعل استدنان ويحتمل من ضمير ذمته  
(قوله الا ان يحمل الخ) مقتضاه ان شرأه له حينئذ معصية وهو محل تأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان  
المباشرة بالعقد الفاسد حر ام والكافر كلف بالفروع (قوله او يراد الخ) فيه انه ما فائدة قوله في ذمته  
والحال ما ذكر فليتام اه سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانه (قوله) وكان اتلف الخ) لا يخفى  
ما في جملة مثالا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لزمه الدين باتلاف مالي الخ وعبارة النهاية وتعبيره بالاستدانة  
جرى على الغالب فلوا اتلف مال الخ وهما ظاهران (قوله) او اسرف في النفقة) اي وقد استدنان بهذا القصد كما  
هو ظاهر اه سيد عمر (قوله اي حالا) هل المراد حال الاستدانة او حال الصرف والذي يظهر ان كلا منهما  
معتبر بالنسبة لما اضيف له فيعتبر محل الاستدانة رجاء الوفاء عند ما وحل الصرف رجاءه عنده ثم يبقى النظر  
فيما لو جهل الدائن حاله وانتهى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا ولا يصح مطلقا وبفصل بين  
الظاهر والباطن محل تأمل اه سيد عمر اقول والقلب الى الاول اميل لسكن بشرط عدم ظن المدين جهل  
الدائن بحاله (قوله لو اريد) اي بالتمثيل بالاسراف في النفقة وقوله هذا اي الاسراف فيها بالاستدانة من غير  
رجاء الخ (قوله لم يتقيد بالاسراف) اي بل يكفي التمثيل بالانفاق باستدانة الخ (قوله الزائد على الضرورة)  
هل المراد بالضرورة ما يسد الرق او ما يليق به عرفا محل تأمل وعلى كل فهل يتقيد الاخذ بما يحتاجه لمدة  
مخصوصة كيوم فيوم لانه امر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها ولا يتقدل لانه قد لا يتيسر له او يفصل بين  
ما يغلب على ظنه التحصيل اي وقت اراد وغيره محل تأمل كذلك اه سيد عمر اقول والا قرب من كل من  
التردد بين الشك الثاني (قوله حالا) ظرف ليعطى كرى اي يعطى بلا استبراء بمضى مدة يظهر فيها حاله معنى  
وسم (قوله ان غلب) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله السابق) اي آتفا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان  
العبرة في المعصية الخ) قد يؤخذ من ان العبرة فيها اذا اختلفت عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الاخذ في جواز  
لشافعي فقير مثلا مالك نصاب نقدا خذ زكاة الخ في الجمال بذلك فليراجع (قوله لا غيره) اي كالا مام والمالك  
(قوله والا) اي ان لم يصح بذلك (قوله) ويتعين حمله الخ) يقتضى انه لو استدانه لمعصية وصرفه في مباح او لمباح  
وصرفه في معصية انه لا يحبس وان لم يتب وفي النفس منه شيء موقول الشارح المذكور لا يطالب الخ يجوز ان  
يكون مراده المطالبة الديونية فانه اذا مات مفلسا سقط الديوى بالكلية اه سيد عمر عبارة ع ش قوله  
لا يطالب به اي الآن اه وعبارة الرشيدى قوله فهو غير محتاج الخ اي لان مطالبة الدائن التي كنا نعطيها  
لدفعا قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطالبة في قوله لا نه لا يطالب به المطالبة الديونية كما يصرح بذلك كلام  
الديميري وليس المراد نفى المطالبة الاخرى وبه يتدفع ما في التحفة ما هو مبني على ان المراد ذلك اه (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة ومع ما يفي بما عليه وهذا يجاب عن السؤال الذي سألته في شرح  
الروض وان اجاب عنه بشي آخر (قوله محله الخ) كذا اشرح مر (قوله يعطى اذا تاب حالا) عبارة شرح  
الروض قال في الاصل ولم يتعروضوا هنا لاستبراء حاله بمضى مدة يظهر فيها حاله الا ان الروياني قال يعطى على  
احد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حمل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروياني

ولا وفاء معه لانه ان عصي به فواضح والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على انه لا يحبس  
بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه واما عدم المطالبة به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضى خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام ببقية اقسام الغارم الآتية ثم رايت بعضهم جزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للاصلاح وما ذكرته اولى حملا على هذه المكرمة (والاظهر اشتراط (١٥٨) حاجته) بان يكون بحيث لو قضى دينه مامعه تمسكن كارجحاه في الروضة واصحابها والمجموع

وعلى غير المستدين (الخ) عطف على قوله على انه الخ لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لانه لا يطالب بهو المحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا وفاء معه (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فتعطى كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعه لمن ياتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره انتهى اسم بحذف (قوله بان يكون بحيث الخ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله تمسكن) اي صار مسكينا اه ع ش (قوله فيترك له مامعه الخ) واسم هنا سؤال وجواب اوردهما السيد عمر ثم بين ان السؤال ساقط من اصله فلا حاجة لتسكف الجواب عنه راجعه (قوله اي الحال) الى قوله وواضح في النهاية الا قوله من الآحاد (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين اسم اقول بل لا يحتمل غيره (قوله في قتل) اي او نحو طرف اه معنى (قوله او مال الخ) اي او عرض (قوله وان عرف قاتله) خلافا لما في الروض اسم اي والمغنى (قوله ان حل الدين الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يحجب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه وجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية سم على حج اه ع ش (قوله ايضا) اي مثل ما استدانه لنفسه (قوله على المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله ولو بنقد) كذا في المغنى (قوله القاضى الخ) نعمت الحمل (قوله لا فرق) اي بين الغنى بالقدو الغنى بغيره من العقار والعرض (قوله ومثله) الى قوله روجه بعضهم في المغنى (قوله الضامن لغيره) اي لا لتسكين فتنة نهاية ومغنى (قوله

وهو ظاهر اه فليتأمل (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فيعطى كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم بنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعه لمن ياتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع لكن خالفه ابن الرفعة والنقيب فقالا فان قلت لم لا يقضى عنه اذا مات بعد الوجب وكانوا محصورين ومنعنا النقل كالفقير قلنا لا لانه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه ويسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان ملكه بعض القبض مستقر فجاز ان يثبت قبل القبض اه وهو وان كان له وجه لكن الاوجه الاول اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اه (قوله فيترك له مامعه ما يكفيه الخ) لا يخلو هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيل ولا يمنع الفقر وان ذا المال الذي عليه قدره الخ لان في هذا تصر يحبا باعطائه بدون صرف مامعه في الدين وفي ذلك تصر يح بان لا يعطى الا بعد صرفه فيه فليتأمل الا ان يحجب بان المراد هناك انه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك والمراد هنا انه يعطى من سهم الغارمين (قوله بان ذلك حق آدمي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من ان ما هنا ليس حق آدمي الا ان يراد بذلك مجرد ان الزكاة التي هي حق الله يجوز صرفها لدينه وان عصي به ولا تكلفه الا اكتساب ويراد بما هناك انه ليس هناك زكاة يراد دفعها اليه ولا يخفى ما في ذلك فان هذا يؤول الى عدم الفرق فليتأمل (قوله في المقتن دون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا لان يصور بما ياتي قريبا (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين (قوله وان عرف قاتله) اي خلافا لما في الروض (قوله ان حل الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يحجب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه

فيترك له ما يكفيه اي الكفاية السابقة للعمر الغالب فيما يظهر ثم ان فضل معه شيء صرفه في دينه وتم له باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكلف كسب السكسب هنا لانه لا يقدر على قضاء دينه منه غالبا الا بتدريج وفيه حرج شديد وظاهر كلامهم هنا انه لا يكلفه عاص بالاستدانة صرفه في مباح او تاب فينبغي اطلاقهم السابق في الفلاس بل اخذ بعضهم ما هنا ان شرط ذلك ان يصرفه في معصية ولا يتوب ولك ان تفرق بين البابين بان ذلك حق آدمي فغاظ فيه اكثر (دون حلول الدين) لانه يسمى الآن مدينا قلت الاصح اشتراط حلوله وان علم لعدم حاجته اليه الآن (او) استدان (لاصلاح ذات البين) اي الحال بين القوم بان يخاف فتنة بين شخصين او قبيلتين تنازعا في قتل او مال متلف وان عرف قاتله او متلفه فيستدين ما تمسكن به الفتنة ولو كان ثم من الآحاد من يسكنها غيره (اعطى) ان حل الدين هنا ايضا على المعتمد (مع الغنى) ولو بنقد والامتنع الناس من هذه المكرمة (وقيل ان كان غنيا بنقد فلا) يعطى اذ ليس في صرفه

الى الدين ما يهتك المروءة ويرد بان الملاحظ هنا الحمل على مكارم الاخلاق القاضى بان لا فرق وافهم ذكره فيعطى الاستدانة الدال عليها العطف كما تقرر انه لو اعطى من ماله لم يعط ومثله مالو استدان ووفى دينه ماله ومن الغارم الضامن لغيره

فيعطى إن كان المضمون حالا وقد أعسر أو أن ضمن بالاذن أو أعسر هو وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى  
 صيف ثم اختلفوا فالحقه كثير من استدان لنفسه ورجحه جمع متأخرون وآخرون من استدان لصلاح ذات البين إلا أن غنى بنقد ورجحه  
 بعضهم ولورجح أنه لا أثر لغناه بالنقد أيضا حملا على هذه المكرمة العام فنعلم يبعد (١٥٩) وواضح أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

موتة لكونه من المحصورين  
 الذين ملكوها (تنبيه)  
 لا يتعين على مكاتب  
 اكتساب قدر ما اخذ  
 الصرف فيما أخذه كإس  
 وكذا الغارم وابن السبيل  
 بخلاف ما إذا أرادوا  
 ذلك قبل اكتساب ما بقى  
 وان توقع لهم كسب بقى  
 على الأوجه ويظهر أن  
 هذا بالنسبة للأخذ اما  
 الدافع فيبراء مجرد الدفع  
 وإن لم يصر له الأخذ فيما  
 أخذه ويحتمل خلافة  
 (وسبيل الله تعالى غزاة لا  
 في لهم) أى لا سهم لهم في  
 ديوان المرتزقة بل هم متطوعة  
 يغزون إذا نشطوا وإلا فهم  
 في حرمهم وصنائعهم وسبيل  
 الله وضعا للطريق الموصلة  
 اليه تعالى ثم كثر استعماله  
 في الجهاد لانه سبب للشهادة  
 الموصلة الى الله تعالى ثم وضع  
 على هؤلاء لانهم جاهدوا  
 لافى مقابل فكانوا أفضل  
 من غيرهم وتفسير احمد  
 وغيره المخالف لما عليه  
 اكثر العلماء له بالحج الحديث  
 فيه أجابوا عنه أى بعد تسام  
 صحته التى زعمها الحاكم ولا  
 فقد طعن فيه غير واحد بان  
 فى سنده مجهول وبأن فيه  
 عنقنة مدلس وبأن فيه

فيعطى الخ) فان وفى أى الضامن ماعلى الاصيل بما قبضه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه  
 وصرفه الى الاصيل المعسر اولى لان الضامن فرعه مغنى ونهاية (قوله) وقد أعسر) أى الضامن والاصيل  
 (قوله) وإن ضمن الخ) غاية (قوله) او أعسر هو وحده) فان أعسر الاصيل وحده أعطى دون الضامن وان  
 كانا موسرين لم يعط واحد منهما مغنى ونهاية (قوله) ومنه) أى الغارم (قوله) لنحو عمارة مسجد) كبناء قنطرة  
 وفك اسير اه مغنى (قوله) من استدان لنفسه) أى فيعطى بشرط الحاجة (قوله) ورجحه جمع متأخرون) واعتمده  
 شيخنا الرملى اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله) وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى أن فى ارتباط هذا الكلام  
 بسابقه خفاء أى خفاء ثم راجعت اصله رحمه الله فرأيت قبله مضروبا عليه ماصوره وجزم بعضهم بأنه لا يقضى  
 منها دين ميت إلا ما استدان له للاصلاح وهو محتمل حملا على هذه المكرمة وواضح الخ) ووجه الضرب اغناء قوله  
 السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذى يغلب على الظن والله اعلم انه عند الضرب على ما هنا اغفل ما ذكره  
 مع أن اللاتى نقله الى ماسبق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله) لا يتعين) الى قوله بخلاف الخ فى النهاية  
 (قوله) الصرف فيما أخذه) أى لا يتعين صرف ما أخذ من الزكاة فى العتق اه كردى (قوله) كإس) أى قبيل  
 قول المتن والغارم (قوله) وكذا الغارم الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب او الغارم الى السيد او الغريم باذن  
 المكاتب او الغارم احوط وافضل إلا ان يكون ما يستحقه اقل مما عليه واراد ان يتجر فيه فلا يستحب تسليمه  
 الى من ذكره تسليمه اليه بغير إذن المكاتب او الغارم لا يقع عن زكاة لانهما المستحقان ولكن يسقط عنهما  
 قدر المصروف لان من ادى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته اه مغنى (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله  
 الآتى وشرط الحاجة لان الفرض أنه أعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجرى أيضا فى الغارم المستدين  
 لمصلحة لنفسه (قوله) إذا أرادوا ذلك) أى الصرف فى غير ما أخذوا له فليتام اه سم (قوله) ويحتمل خلافة  
 هذا الذى يظهر ويقتضيه كلامهم كما هو ظاهر عند المتتبع المتامل اه سيد عمر (قول المتن غزاة) أى  
 ذكره اه مغنى (قوله) أى لا سهم) الى قوله فان امتنعوا فى النهاية إلا قوله على ان الى المتن وقوله ومالى وان  
 عدم (قوله) المخالف) نعت تفسير الخ وقوله له بالحج متعلق به أى بتفسير الخ وضمير له لابن السبيل (قوله)  
 أجابوا الخ) أى أكثر العلماء (قوله) بأن لا يمنع الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله) فى سبيل الله فى الآية) أى فى المراد  
 به (قوله) وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله) هم) أى بطائفة سبيل الله وكان الاولى به أى بلفظ سبيل  
 الله وقوله فيها الآية وقوله من ذكرناه أى الغزاة المتطوعة (قوله) ذلك الحديث) أى الذى استدلل به  
 احمد وغيره (قوله) جعل صدقة الخ) أى وقفا (قوله) لمن يحج) متعلق باعطاء الخ (قوله) وم) أى فى قسم النى  
 وقوله لهم أى للمتطوعة وقوله لاهله أى النى وهم المرتزقة (قوله) على مامر) أى فى قسم النى (قوله) فيهم)  
 أى أهل النى وقوله عن الامام وهو أنه إذا عجز سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله)

مؤجل ما يصرفه فى تلك الجهة كابل الدية (قوله) وقد أعسر) أى الضامن والمضمون عنه (قوله) وإن  
 مبالغة (قوله) ورجحه جمع متأخرون) واعتمده شيخنا الشباب مر (قوله) قبل موته) قد يقال لا حاجة فى  
 هذا للتمسك بالموت (قوله) كإس) أى فى قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يفيد جواز الصرف فى غير  
 ما أخذه بعد كسب ما عليه (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله الآتى وشرط الحاجة لان الفرض  
 انه أعطى قبل الاكتساب (قوله) بخلاف ما إذا أرادوا ذلك) أى الصرف فى غير ما أخذوا له فليتام (قوله)  
 بأن لا يمنع الخ) متعلق بأجابوا (قوله) على مامر) أى فى قسم النى وقوله عن الامام أى وهو انه اذا عجز

اضطرابا بأن لا يمنع أنه يسمى بذلك وإنما النزاع فى سبيل الله فى الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة إلا لخسة وذكر منها الغازى فى  
 سبيل الله صريح فى أن المراد بهم فيهم من ذكرناه على أن فى أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظرا لان الذى فيه إعطاء بغير جعل صدقة فى  
 سبيل الله كفى رواية أو وصى به لسبيل الله كفى أخرى لمن يحج عليه فيفرض أنه بغير زكاة يحتمل أن معطاه فقير أو أنه أر كبه من غير تمليك  
 ولا تملك (فيعضون مع الغنى) إعانة لهم على الغزو ومر أنه لا حظ لهم فى النى كالأخذ لاهله فى الزكاة إلا على مامر فيهم عن الامام وغيره

فان عدم واضطررنا لهم لزوم أغنياءنا إعانتهم من غير الزكاة فان امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الا خدمتها فيما يظهر وإن لم نقل بذلك الذي مر وإنما لم يعط الآل منها إذا منعوا من الشيء لان المنع ثم لشرف ذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكر والأنثى ففيه تغليب (منشئ مسفر) من بلد الزكاة وإن لم تكن وطنة وقدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه إذا طلاقه عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو مجتاز) به سمي بذلك لملازمته السبيل وهي الطريق وأورد في الآية

فان عدم) أى الشيء اه سم (قوله اليهم) أى المرتزقة (قوله فان امتنعوا) أى الاغنياء (قوله ولم يجبرهم) أى الاغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجدر غيرهم وعليه لقوله غيرهم أى غير اهل الشيء وهو بالنصب مفعول لم يجدر وفعاله الامام (قوله وإنما لم يعط الآل الخ) سياق ما يتعلم بذلك (قوله منه) أى الشيء وقوله منها أى الزكاة (قوله مر) أى عن الامام (قوله الشامل) الى قول المتن وشرط اخذ الزكاة في النهاية (قوله والأنثى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله من بلد الزكاة) الى قوله ويفرق في المغنى لا قوله وقدم الى اطلاقه وقوله وأورد الى المتن وقوله ولودون مسافة القصر وقدم أى المنشئ على المجتاز (قوله لوقوع الخلاف الخ) عبارة المغنى وهو حقيقة في المجتاز مجاز في المنشئ وإعطاء الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه ولان مر يد السفر محتاج الى اسبابه وخالف في ذلك ابو حنيفة ومالك اه (قوله به) أى محل الزكاة (قوله سمي) أى المجتاز بذلك أى ابن السبيل (قوله وأورد) أى ابن السبيل (قوله من جهة الاعطاء الخ) أى هو على حذف مضاف أى شرط إعطائه اه سم (قوله بغيره) أى في مكان اخر اه معنى (قوله وما مر) أى في الفقير والمسكين اه كرى أى إذا غاب مالهما (قوله الشامل لسفر الطاعة) الى المتن في المغنى لا قوله ولا فيه الى قوله فان مات (قوله لسفر الطاعة) كسفر حج وزيارة والمسكروه كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه معنى (قوله كسفر الهائم الخ) عبارة المغنى والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عرش قوله كسفر الهائم الخ صريح في ان الهائم عاص بسفره وعبارة الشيخ في شرح منهجه والحق به أى سفر المعصية سفر لا غرض صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) تعليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ ارجع الى اشتراط عدم المعصية (قوله الحرية) الى قوله وبنو المطلب في المغنى لا قوله وحامل وقوله والمرتزقة الى قول المتن وكذا في النهاية لا ما ذكر (قوله ونحوهم) كالوزان والجمال (قوله نحو ساع) وهو الذى يرسل الى البلاد (قوله لانه لا امانة الخ) لا يقال مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق انفا لانا نقول ذلك مشمول بنظر العامل واشرافه وتعهده بخلاف العامل فانه مستقل اه سيد عمر (قوله لانه لا امانة الخ) هذا لا يظهر بالنسبة للعبد (قوله من ذلك) أى قوله يجوز استئجار كافر وعبد الخ (قوله اشئ مما ذكر) شامل لما لو استؤجر لعمل عام كنحو سعاية اه سيد عمر (قوله وبهذا) أى يجوز استئجار ذوى القربى المارآنفا (قوله وان منعوا احقهم الخ) قال ابن مطير في شرحه على المنهاج أى سواء اعطوا احقهم من خمس الخمس ام لا اما الاول فطعنا واما الثانى فهو الذى عليه الاكثرون وجوز الاصطخرى اعطائهم واختاره الهروي ومحمد بن يحيى وافق به شرف الدين البارزى ولا بأس به بل في حديث للطبرانى ما يشهد له أى بقوله ليس في خمس الخمس ما يكتفيكم أى يغنيكم أى انتم مستغنون بخمس الخمس فاذا عدم خمس الخمس زال الغنى بخمس الخمس علة لاستغنائهم وشرط لمنعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع ويشبه أن يكون هذا واختار في هذا الزمن لمن كان منهم في اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شفقة الملوك واهل الثروة وشدة حاجتهم التي شاهدنا والله احكام تحدث محدث ما لم تكن في الصدر الاول والله اعلم اه عبارة شيخنا قوله سواء منعوا الخ ونقل عن الاصطخرى القول بجواز صرف سهمهم عن كفايتهم كمل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أى الشيء (قوله من جهة الاعطاء لا التسمية) أى فهو على حذف مضاف أى شرط اعطائه (قوله على المعتمد ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وما مر) أى فيمن ماله غائب (قوله ولو سفر نزهة على المعتمد الخ) كذا شرح مر

دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد (وشرطه) من جهة الاعطاء لا التسمية (الحاجة) بان لا يجد من يقوم بجوائج سفره وإن كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من بقرضه على المعتمد ويفرق بين هذا وما مر من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والحاجة فيه أغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقق حاجته مع قدرته هناك وما مر (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمسكروه والمباح ولو سفر نزهة على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصى به لا فيه كسفر الهائم لان اتعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام وذلك لان القصود باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية) الحرية الكاملة الا المسكاتب

فلا يعطى مبعوض ولو في نوبته و (الاسلام) فلا يدفع منها لكاثر اجماعا نعم يجوز استئجار كافر وعبد كمال الزكاة أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لانه أجره لازكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما يأخذه أجرة أيضا لانه لا امانة له ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوى القربى والمرتزة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله فيه بلا إجارة لان فيما يأخذه حينئذ شائبة زكاة وبهذا يخص عموم قوله (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا) وإن منعوا احقهم من الخمس لخبر مسلم إنما هى أو ساخ الناس وأنها لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد

وبنو المطلب من الأهل كأمرو كالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة ومنها دماء النسك بخلاف التطوع وخرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لأن مقامه أشرف وحلت له الهدية لأنها شأن الملوك بخلاف الصدقة (وكذاه ولا م (١٦١) في الأصح) للخبر الصحيح مولى القوم منهم

ويفرق بينهم وبين بني  
أخواتهم مع صحة حديث  
ابن اخت القوم منهم بأن  
أولئك لما لم يكن لهم آباء  
وقبائل ينسبون إليهم غالباً  
تمحضت نسبتهم لساداتهم  
فحرم عليهم ما حرم عليهم  
تحقيقاً لشرف مواليتهم  
ولم يعطوا من الخمس أثلاً  
يساورهم في جميع شرفهم  
فان قلت يمكن ذلك بأعطائهم  
من الخمس والزكاة قلت  
يمنوع لأن أخذ الزكاة قد  
يكون شرفاً كما في حق  
الغازي فلا يتحقق حينئذ  
انحطاط شرفهم وأما بنو  
الاخت فلم يآبوا قبائل لا  
ينسبون إلا إليهم بلحقوا  
بغيرهم في شيء من ذلك وإن  
لا يكون مونا للزكاة على  
ما مر فيه من التفصيل وإن  
لا يكون لهم سهم في الفقه  
كأمر بما فيه آتفاً وإن لا  
يكون محجوراً عليه ومن ثم  
أفتى المصنف في بالغ تاركاً  
للصلاة كسلانه لا يقبضها  
له إلا وليه أي كصبي ومجنون  
فلا يعطى له وإن غاب وليه  
خلاف ما نزع عنه بخلاف ما لو  
طار تركه أي أوتبذره ولم  
يحجر عليه فإنه يقبضها  
ويجوز دفعها لفاسق إلا أن  
علم أنه يستعين بها على معصية  
فيحرم أي وإن أجازها كعلم  
بما تقرروا لا عصى كإجازها  
منه وقيل يوكلان وجوبا

الزكاة إليهم عند منعهم من خمس الخمس أخذاً من قوله في الحديث إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم  
فانه يؤخذ منه أن محل عدم إعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس لكن الجمهور طردوا  
القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الأصطخري في قوله الآن لا احتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يميل إلى  
ذلك محبة فيهم ففهمنا الله بهم اه (قوله وبنو المطلب من الأهل) تسكلة للدليل (قوله كما مر) أي في قسم  
التي (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة المغني وكذا يحرم عليهما الأخذ من المال المندور صدقته كما  
اعتمدته شيخنا اه قال السيد السهودي في حاشية الروضة وفي فتاوى البغوي لو نذر التصديق بدنيار  
مطلقاً أو على الفقراء هل يجوز صرفه للملوية قال فان قلنا يحمل على أقل إيجاب الله تعالى لا يجوز كالزكاة  
والكفارة وإن قلنا يحمل على أقل ما يتقرب به إلى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفروع  
وأشار المصنف إلى أن الراجح فيها يختلف باختلاف المدرك فقد صحوا فيه من نذر اعتاق عبد أجزاء الماعيب  
والكافر وهو منصوص الام ورجحوا جواز كل الناذر من الشاة المعينة لنذر الاضحية والراجح عندي  
الحاق مانحن فيه به لأن المغني في تحريم الزكاة عليهم وما الحق بهما من الكفارات كون وضعها التطهير  
بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه واللامتنع على العلوي أخذ ما نذر به صاحبه لعلوى ولا قائل به انتهى  
ولعله الأقرب إن شاء الله تعالى ويمكن أن يزداد بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب المشعر برفعة  
المصرف إليهم المناسبة لعلو رتبهم اه سيد عمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا  
الشهاب الرملي من أنه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع سم ونهاية (قوله  
كالنذر) أفنصر عليه المغني (قوله ومنها) أي الكفارة (قوله بخلاف المتطوع) أي فيحمل لهم (قوله الكل)  
أي الواجب والمتطوع للخبر الصحيح إلى قوله وافتى في النهاية إلا قوله فان قلت إلى أفتى المصنف (قوله يمكن  
ذلك) أي عدم المساواة (قوله لأن أخذ الزكاة قد يكون شرفاً الخ) قد يقال بنهاية إطلاق قوله صلى الله عليه  
وسلم إنما هي أوساخ الناس وإعطاء الغازي لترغيبه في الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله وان لا يكون  
مونا) إلى قوله وإنما يظهر في المغني إلا قوله وان لا يكون لهم سهم إلى أفتى المصنف وقوله نعم إلى وافتى (قوله  
وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وإن لا يكون هاشمياً (قوله على ما مر) أي في الفقير (قوله وان لا  
يكون محجوراً عليه) فيه أن الكلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها (قوله تاركاً الخ) حال من المستتر في بالغ  
اه سيد عمر (قوله ان علم) أي ظن (قوله بما تقرروا) أي في بيان شروط الآخذ اه كردى (قوله ولا عصى)  
عطف على لفاسق (قوله يوكلان) أي الأعمى الآخذ والأعمى الدافع (قوله وافتى الخ) عبارة المغني ولو كان  
لشخص أب قوى صحيح فقير لا يجب عليه نفقته هل يجوز أن يدفع إليه من زكاته من سهم الفقراء لا أفتى ابن  
يونس عماد الدين والثاني وأخوه كمال الدين بالأول قال ابن شعبة وهو الظاهر إذ لا وجه للتعاضد اه (قوله وهو  
الظاهر) أي الجواز وكذا الضمير في قوله الآتي وإنما يظهر (قوله يلزمه الكسب) أي ولا يجب نفقته على  
الابن (قوله وهو) أي القول يلزم الكسب ضعيف (قوله والأصح وجوب نفقته الخ) أي على الابن الغني  
وصور المغني المسئلة كما رأنا إذا كان الابن فقير لا يلزمه نفقة الأب أو على هذا فلا خلاف بين الأفتاء بين  
(فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى) (قوله في بيان مستند الإعطاء) إلى قوله لما صح في النهاية

(قوله وكالزكاة كل واجب) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا الشهاب رمن أنه يحرم عليهم الاضحية الواجبة  
والجزاء الواجب من اضحية التطوع اه (قوله وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وإن  
لا يكون هاشمياً الخ وقوله ولا عصى عطف على لفاسق  
(فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد

(٢١ - شرواني وابن قاسم - سابق) ويرده قولهم يجوز دفعها مربة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم الأولى توكيلهما  
خروجاً من الخلاف وافتى العباد بن يونس بمنع دفعها لأب قوى صحيح فقير وأخوه بجواز دفعها لشارح وهو الظاهر إذ لا وجه للتعاضد اه وإنما  
يظهر أن قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والأصح وجوب نفقته وإن قدر عليه فالوجه الأول (فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى



(من طلب زكاة) أو لم يطلب وأريد إعطاؤه أو أثر الطلب لانه الاغلب (وعلم الامام) أو غيره من له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم الظن كما يعلم بما ياتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء امر الزكاة على السهولة وليس فيها اضرار بالغير وبه يعلم انه لا ياتي هنا ما سيدكر ثم ان القاضي اذا قامت عنده بينة بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئا من حاله (فان ادعى فقر او مسكنة) او انه (١٦٢) غير كسوب وان كان جلد اقويا (لم يكلف بينة) لعسرها وكذا لا يحلف وان اتهم لما صحح انه

صلى الله عليه وسلم اعطى من سالاة الصدقة بعد ان علمها انه لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ولم يحلفها مع انه رآها جامدين ومن ثم قال الحافظ المندري هذا اصل في ان من لم يعرف له مال فامره محمول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون اخرق لا كسبه له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في امرهما فانذرهما اى ومن ثم قال البغوى يسن للامام اى او المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (وادعى تلفه كلف) بينة رجلين او رجلا وامراتين بتلفه وان لم يكونا من اهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه سواء ادعى سببا ظاهر الم خفيا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقر بطله ان الفرض انه عرف له مال يغنيه (وكذا ان ادعى عيالا في الاصح) يكلف بينة بذلك لسوء لثما قال البيهقي والمراد

والمغنى الا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله مستندا لاعطاء) عبارة المغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها اه (قوله وقدر الماطى) اى وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه اه ع ش (قوله من له ولاية الدفع) اى من منصوب الامام لتفريقها ومن المالك المفرق بنفسه ووكيله في التفريق اه مغنى (قوله وليس فيها) اى الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا ل ش عبارة قوله عمل بعلمه اى ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل به بدون علمه لان معناه زيادة علم اه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية اى فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلايين وان كان جلد اقويا ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل صحة الحديث المذكور (قوله يسن للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سيد عمر (قوله يغنيه) قد يقال الاولى ترك هذا القيد بناء على ماسياتى من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعه في النهاية على هذا القيد ثم قال اما لو كان المال قدرا لا يغنيه لم يطالب بينة الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا بينة ولا يمين انتهى اه سيد عمر (قوله بينة رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والمغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولم يغير لفظ شهادة واستشهدا ودعوى عند قاض ويغنى عن البينة الاستفاضة بين الناس كما ياتي كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للتمسك بقوله لان الاصل ثم الخ تعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان اى فيصدق بلا بينة ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق اى فلا يصدق الا ببينة مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والاوجه كما قاله المحب الطبري محى ما في الوديع هنا نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما مر الخ) اى من التفرقة بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهر او خفى (قوله يكلف بينة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله عن يمين صرف الزكاة الخ) اى بان يكون من مستحقها عبارة قسم كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافرا اه (قوله وغيرهم يسئلون الخ) مبتدا وخبر (قوله دون شرف) اى المار في المتن وقوله او قتال اى المار بقسميه في الشارح (قوله وتعدرها الخ) الظاهر ان مراده بما يشمل التعسر لما مر في الغارم ان لها اعتمادا القرائن اه سيد عمر (قول المتن وغاز) ومثله ما اولفة اذا قالوا اناخذ لندفع من خلفنا من الكفار او ناتي بالزكاة من ما نعيها اه ع ش عبارة قسم على قول الشارح كانه نهاية المار آتفا او قتال انصه ينبغي ان هذا في قتال وقع اما لو اراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كالاغزى بل غاز مخصوص مر اه (قوله بقسميه) اى المثنى والمجتماز (قوله مطلقا) اى قل او كثر اه ع ش (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو اتفقا في الطريق او

الذي تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب ببنيته يعطى الترخص ام كيف الحال ولاذالم يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم ام لا فاجاب بقوله المار بدفع فقير البلدة من كان يبلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكشى في شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من اخذ الزكاة قوتوا ولا يصح لهم ابرار المال منها اه (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقويا) في شرح مروقول الشرح وحاله يشهد بصدقه فان كان شيئا كبيرا او زمنا جرى على الغالب اه (قوله بخلاف ما مر في نحو الوديع) وقال المحب الطبري التفريق كمال الوديع (قوله بمن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافر (قوله والاوجه ان المراد الخ) اعتمد دم (قوله او قتال) ينبغي ان هذا في قتال وقع او وقع اما لو اراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كالاغزى بل هو

بالعيال من تلزمه وتتهم وغيرهم ممن تقضى المروءة بانفاقه ممن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره اه والاوجه ان المراد المتصد بهم من تلزمه وتتهم وغيرهم يسألون لا تقسم او يسأل هو لهم (ويعطى) موافق بقوله بلايين ان ادعى ضيف نيته دون شرف او قتال اسهولة اقامة البينة عليهم وتعدرها على الاول (غاز وابن سيدل) بقسميه (بقولها) بلايين لانه لا امره مستقبل وانما يهطيان عند الخروج ليتها له (فان) اعطيا فخرج انهم رجما است. فاضل ابن السيل ما قالوا وكذا فاضل الغزالي به بدخروان كان شيئا له وقع عرفا ولم يقر على نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق حاجتهما (تنبيه) مران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وخيئت لا يتأني استرداد منه لانه لا يعرف لو بقي ما اعطيه  
وصرف منه هل كان بفضل منه شيء أو لا فليحمل كلاهم على ما لو صرف من عين ما اعطيه وقد يقال ينسب ما صرفه فتر به على نفسه أولا لماخوذه  
فان فضل من الماخوذ شيء استرد منه بقدره وعليه فيظهر انه يقبل قوله في قدر الصرف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء لان  
الاصل براءة ذمته وإن (لم يخرج) بأن مضت ثلاثة أيام تقريبا ولم يترصد للخروج ولا انتظر الرفقة ولا أهبة (استرد) منهما ما اخذاه اي ان  
بقى ولا قبله وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل بلادهم (١٦٣) ولم يقابل لبعده العدو ولم يسترد منه لان القصد

الامتناع على بلادهم وقد  
وجد وخرج بقولنا رجع  
مالومات اثناء الطريق او  
في المقصد فانه لا يسترد  
منه الا ما بقي والحاق  
الرافعي بالموت الامتناع من  
الغزورده ابن الرفعة بانه  
مخالف لما تقرر وكذا  
يسترد من مكاتب كما مر  
وغارم استغنيا عن الماخوذ  
بنحو البراء او اداء من الغير  
(ويطالب عامله ومكاتب  
وغارم) ولولا صلاح ذات  
البين (بيينة) لسهولتها بما  
ادعوه واستشكل تصوير  
دعوى العامل بأن الامام  
بعلم حاله اذ هو الذي يبعثه  
ويجب بتصوير ذلك بما اذا  
طلب من الامام حصته من  
زكاة وصلت اليه من نائبه  
بمحل كذا لكون ذلك  
النائب استعمله عليها  
حتى اوصلها اليه او قاله  
الامام انسيبت انك العامل  
او مات مستعمله فطلب من  
تولى محله حصته وصوره  
السبكي بان ياتي لرب المال  
ويطالبه ويحمل حاله ويرد

المقصد بزيادة على المعتاد استرد الزائد منهما لتبين انهما اعطيا فوق حاجتهما اه ع ش (قوله تنبيه مر) أي في  
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) اي بعدا كتساب قدر ما اخذ لاقبله كما علم مما مر  
اه سم (قوله وقد يقال ينسب الخ) قد يقال هذا هو المنتجه وإن اوم صنيعة ترجيح الاحتمال الاول لان  
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ واضع المنع للميتامل اه سيد عمر (قوله بان مضت) الى قوله وكذا يسترد  
في النهاية الا قوله اي ان بقي الماوردى الى المتن في المغنى لا قوله اي ان بقي الى وخرج (قوله ثم رجع) قد  
يتجه الاعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلما وصل اليه وجد العدو قد هرب وأبعد بحيث لا يتمكن  
الوصول اليه اه سيد عمر (قوله او في المقصد الخ) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله  
لما تقرر) اي من انه يسترد من الممتنع جميع ما اخذه اه مغنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة المغنى ولا يختص  
الاسترداد بهما بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطياه ببيع السيد باعتاقه او ابرائه عن النجوم استرد  
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع اليه ولم يحصل قال في البيان ولو سلم بعضه لسيد  
فأعتقه فمقتضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه إنما أعتقه بالمقبوض قال في المجموع وما قاله متعين  
قال الرافعي ويجرى الخلاف في الغارم إذا استغنى عما اخذه ببراءة ونحوه اه (قوله كأم) اي في شرح  
والرقاب والمكاتبون (قوله ولولا صلاح ذات البين) الى المتن في النهاية لا قوله ويحتمل الى وابن الرفعة (ولو لا صلاح  
ذات البين) عبارة المغنى واستثنى ابن الرفعة تبعا لجماعة من الغرم ما اذا غرم لصلاح ذات البين لشبهة امره  
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى ولعل هذا فيمن لم يستفرض غرمه  
لذلك ويرجع الكلام الى انه ان اشترط لم يحتج الى البيينة ولا احتاج كالغرم لمصلحته وهذا جمع بين الكلامين  
وهو حسن اه (قول المتن بيينة) اي بالعمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيينة بما ياتي  
من النجوم كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله دعوى العامل) عبارة المغنى مطالبة العامل بالبيينة اه (قوله  
بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم خاله) فلا تنافي مطالبة البيينة فيه اه مغنى (قوله استعد له) اي  
العامل وقوله حتى اوصلها اليه اي الى الامام اه رشيدى (قوله او قال الخ) وقوله او مات الخ عطف على قوله  
طالب الخ (قوله ان يريد) أي السبكي (قوله وأن يريد الخ) عطف على قوله أن يريد الخ ويرد هذا بنظير ما قبله  
(قوله وابن الرفعة الخ) كقوله الاتى والاذرى عطف على السبكي (قوله اي البيينة) الى قوله وبه يفرق في  
المغنى لا قوله وقد يحصل الى واستقرار الى قول المتن ويعطى في النهاية (قوله فيما ذكر) اي هنا وفيما مر

غاز مخصوص مر (قوله تنبيه مر) أي في تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما أخذه لغير حوائج السفر)  
اي بعدا كتساب قدر ما اخذه لاقبله كما علم مما مر (قوله وقال الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله  
او في المقصد) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله رده ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله  
اي البيينة) قال الماوردى ولا يشترط كونها من اهل الخبرة الباطنة ومحله ان شهدت بنحو هلاك ماله اما  
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما جزم به القمولى شرح العباب (قوله في المتن اخبار عدلين)

بانه ان فرق فلا عامل وإن فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحتمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لى زكاته  
ويرد بأن الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لخصته المقابلة لعمله وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى  
من ارسله اليه فجاءه من يدعى انه عامل الامام وانه ارسله اليه فيكلفه البيينة حيثئذ وابن الرفعة بما اذا استاجر الامام عن خمس الخمس  
فادعى أنه قبض الصدقات وتلفت في يده من غير تفريط وطالب بالاجرة برد بأن فيه خروجا عما نحن فيه لانه انما يدعى باجرة من خمس  
الخمس لا من الزكاة والاذرى بما اذا فوض اليه التفريق ايضا ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطلب اجرة من المصالح ويرد بنظير  
ما قبله (وهي) أي البيينة فيما ذكر (أخبار عدلين) أو عدل وامرأتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض

(ويغني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للينة فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يبعدوا طوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله  
الرافعي كغيره واستغراب ابن الرفعة له ويحجب (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجوز للاعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا

في الشهادة وما يصح  
بذلك قولهم (وكذا نصدق  
رب الدين والسيد في  
الاصح) بلاينة ولا عين  
ولا نظرا لاحتمال التواطؤ  
لانه خلاف الغالب  
ويؤخذ من اكتفائهم  
باخبار الغريم هنا وحده  
مع تهمته الاكتفاء باخبار  
ثقة ولو عدل رواية ظن  
صدقه بل القياس الاكتفاء  
بمن وقع في القلب صدقه  
ولو فاسقا ثم رايت في  
كلام الشيخين ما يؤيد ذلك  
نعم بحث الزركشي في  
الغريم والسيد ان محل  
الخلاف اذا وثق بقولها  
وغلب على الظن الصدق  
قال والا لم يقد قطعا اه  
وبعد ان مهد من اول  
الفصل الى هنا ما ثبت به  
الوصف المقتضى  
للاستحقاق شرع في بيان  
قدر ما يعطاه كل فقال  
(ويعطى الفقير والمسكين)  
الاذان لا يحسنان التكسب  
بحرفة ولا تجارة (كفاية  
سنة) لان وجوب الزكاة  
لا يمود إلا بمضيها (قلت  
الاصح المنصوص) في الام  
(وقول الجمهور) يعطى  
(كفاية العمر الغالب)  
أى ما بقي منه لان القصد  
إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك  
فان زاد عمره عليه فيظهر  
انه يعطى سنة إذا حدلأزاد

اه معنى (قوله في سائر الصور) أى من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغارم كما هو همه السياق  
(قوله وقد يحصل ذلك الخ) أى الاستفاضة اه ع ش (قوله واستغراب ابن الرفعة له) أى حصول الاستفاضة  
هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أى بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أى القصد المذكور (قوله بلاينة الخ)  
الاولى كافي المعنى يغني عن البينة (قوله مع تهمته) أى بالتواطؤ (قوله الاكتفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في  
جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله  
اللذان) الى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ثم رايت الى أما من يحسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا  
يصالح علمه لمنع النقص لا لمنع الزيادة لينبغي ان يزاد الزكاة تكرار كل سنة ليستغني بها سنة فسنه اه سيد عمر  
وقوله ان يزاد الخ أى يقتصر عليه كما فعل النهاية والمعنى (قول المتن كفاية العمر الغالب) ينبغي ان يكون  
اعتبار العمر الغالب جاريا في حق بمونه حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلاً ومونه ابن خمسين مثلاً إنما  
يعطيه للمون كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فسنه ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة  
بالنسبة للمون وإن كان إنما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمون  
ايضاً لانه إنما يعطى بطريق التبعية له ولا يعلم بقاء المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية محل تأمل ولعل الثاني  
اقرب فليتأمل اه سيد عمر اقول قد قدمت عن ع ش الحزم بالثاني وفيه هنا مانصه واما الزوجة إذا  
لم يكفها نفقة زوجها ومن له اصل او فرع لا تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون  
في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال او غير ذلك ومن كفاية قريبه له اه (قوله  
فان زاد عمره عليه) أى الغالب فيظهر انه يعطى سنة كما أفق به الوالداه نهاية أى واذا مات في أثناءها لا يسترد  
منه شيء لما مر ان الاربعة الاول من الاصناف لم يكون ما اخذوه ملكاً طلقاه ع ش (قوله عليها) الظاهر  
التذكير إذ المرجع العمر الغالب (قوله الاقنى) أى انفاقه لول المتن فيشتري به (قوله وظاهر ان المراد  
الخ) ينبغي ان يكون محله فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز منها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر اقول ولا يبعد ان  
يجوز نظيره في التجارة (قوله او الشراء له) أى شراء الامام او نائبه للمستحق فيجزى قبضه لانه كفاية بعض

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاظهار لا للاشتراط ذكره في المجموع (قوله في المتن ويغني عنها الاستفاضة)  
قال في شرح الروض لحصول العلم او غلبة الظن قال في الاصل ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ما قاله  
بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد بمتد قوله كفى وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى  
تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والا قرب  
الجواز ويكون داخل في قوله ولا له إعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه  
ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقرا أو مسكنة أن ذلك يعطى مع الشك بخلاف  
هذا قال في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول  
من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه ففضية ما صدر به كلامهما ان الراجح في شرح  
الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة ويقوم مقام  
العدلين الاستفاضة او غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشتراط الحال بين الناس  
وقول ابن الرفعة لا يكفي في الدين قطعا مردوداً أنه لا يشترط بلوغ الحد التواتر خلافاً للشيخ أبي علي ولا في  
الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه  
بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه (قوله ويؤخذ من اكتفائهم الخ) كذا شرح مر  
(قوله فان زاد عمره عليه) أى على الغالب فيظهر انه يعطى سنة هو ما أفق به شيخنا الشهاب مر (قوله  
او الشراء له) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رايت ما يأتي مما يدل له على هذا

عليها ثم رايت جزم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أما من يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللازمة به  
كما مر اول الباب فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتي

أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فما يظهر ويختلف باختلاف ذلك الأشخاص والنواحي وقدوره في أبواب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى لو واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر (تنبيه) لم أر أحدهما يبين قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين السنتين والسبعين من الولادة وعليه فهل العبرة هنا بالسنتين فقط لأنها المتيقن دخوله بها والسبعين احتياطاً للاخذ كل محتمل وقديراً خذ ترجيح هذا من أنا إذا قلنا في المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قيل على هذا فلا أخذها هنا غير بعيد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقدي يكفيه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله (فيشترى به) أن اذن له الامام وكان رشيداً والافوليه (عقاراً) أو نحو ماشية إن كان من أهلها (يستغله) ويعتقني به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه (والله اعلم) للمصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة والأوجه كما فهمه قولي أن اذن له الامام اخذاً من كلام الزركشي وغيره وأهمه كلام المحرر للقاضي أبي الطيب أن للامام دون المالك شراءه له نظير ما يأتي في الغازي وله أن يلزمه بالشراء وعدم إخراجها عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيد وحيث نذلس له إخراجها فلا يحل ولا يصح

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرفة (قوله وقدروه الخ) عبارة المغني قال الرافعي وأرضوه بالمثل فقالوا البقي يكفيه خمسة دراهم والباقي لاني عشرة والفاكهة عشرة وخمسون والبقال مائة والعطار ألف والبراز الفان والصير في خمسة آلاف والجوهرى عشرة آلاف وظاهر كما قال شيخنا أن ذلك على التقريب فلوز ادعى كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا بما ذكرته) وهو قوله باعتبار عادة بلده اه كردى (قوله أكثر من حرفة) أراد بها ما يشمل التجارة اه سيد عمر اى كما يدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) الى المتن في النهاية (قوله وليس المراد الى المتن في المغني) (قوله ذلك) اى التكسب بحرفة أو تجارة (قوله أن اذن له الامام) تركه شرح مر اه سم لكن ذكره المغني كالشارح (قوله فيملكه) الى قول المتن والمالك في النهاية الا قوله كما فهمه الى اخذاً وقوله وعلى بقية الى ولو ملك وقوله فان قلت الى هذا كله (قوله شراءه له) اى ويصير ملكاً له حيث اشتراه بذئته اه ع ش عبارة سم اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي اه سم (قوله وحيث نذلس له الخ) مفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منهم رسم على حج وصريحه أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضى المنع من الإخراج وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الأوامر اه ع ش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله عليه (قوله باغنائها الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملك هذا) اى من لا يحسن التكسب اه كردى عبارة ع ش اى من ذكر من الفقير والمسكين ومن لا يحسن التكسب اه (قوله كما يحسن السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة في الكفاية المعتبرة في تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والاثم ما ادعاه هنا من غير منازعة في هذا الاشرط اه سيد عمر (قوله وكان معه تسعون الخ) قد يقال قال المساوردى جزمى من جزئيات كلام السبكي فالاولى أن يقول وصرح المساوردى او وسبقه اليه المساوردى اه سيد عمر (قوله وإن كفته الخ) غاية (قوله وعنداهل الخبرة) ما فاندته (قوله ليس المراد) اى مما تقرر (قوله

(قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمده مر (قوله أن اذن الخ) تركه مر (قوله شراءه له) اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي وان قال الأذرى وإن كان رشيداً فلا بد من الدفع اليه الى آخر ما قاله بما تكلم عليه في شرح العباب (قوله وحيث نذلس له) اى حين اذ الزمه بما ذكره ومفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على عليه (قوله

فما يظهر وعلى بقية المستحقين باغنائهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كما يحسنه السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراط انصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة اى باحتياجه حيث نذلس له يعطى ويؤيد الاول قول المساوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الاخرى وان كفته التسعون لو انفقها من غير اكتساب فيها ستين لا تبلغ العمر الغالب فان قلت إذا تقرر انه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاءه أكثر منه قلت بمنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وغنداهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار يبقى عشرة وهكذا على أن الذى يظهر انه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاءه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فان وجد تعين الاول والثاني فقط اشترى له

ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضا في الوعرض انه دام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارته تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى اخف من عماره ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال يتعين شراؤه ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا اذا كلف في غير محصورين اما

المحصورون فسياتي انهم يملكونه وهل ملكهم له بعد رؤسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون الا الكفاية دون الزائد عليها ترد فيه الديموى وغيره والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما ياتي من الاكتفاء باقل متمول لاحد من محله كما هو ظاهر حيث لا ملك ويفرق بان ذلك منوط بالفرق لا يستحق معين فنظر فيه لاجتماعه ورعاية الحاجة الواجبة على الامام أو نائبه انما تقتضى الاثم عند الاخلال بها لا منع الاجزاء وهذا الملك فيه منوط بوقت الوجوب لمعين فلا ينظر للفرق وحيث فلا مرجع الا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان الفاضل عنهم يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لكثرتهم اقلتهم ازمه قسمتها كلها عليهم وينقل بعدم لورثتهم فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم اوله ان ما زاد من الزكوات على كفايتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب والغارم) لغير

ويظهر أيضا (الخ) ولو ألتف ما أعطيه من المال تعدى ما قبل يعطى بدله وان لم يتب أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه مجال ولو قيل يعطى مطلقا لم يغلب على الظن إلا تلافيه لهذا ايضا فيجعل تحت يدقته ينفق منه عليه لم يبعد امداد (قوله ويوزن الخ) اي يصرف (قوله هذا كله) اي اذ كرم من قول المتن ويعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح الى هنا (قوله فسياتي) اي في الفصل الآتي (قوله يملكونه) اي الزكاة والتذكير باعتبار السهم الواجب للمالي (قوله بعد رؤسهم) اي وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله او قدر حاجاتهم أي ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) أي كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر أنهم يملكون) وهو الشق الاخير من التردد المذكور عبارة النهاية والوجه انهم اي المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما افق به الوالد رحمه الله (قوله ما ياتي) في الفصل الآتي (قوله لاحد من) اي المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان اوجه السياق (قوله حيث لا ملك) اي لعدم الحصر (قوله لا ملك) اي لا حصر (قوله بان ذلك) أي ما انتفي فيه الملك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الواجبة نعت رعاية الخ (قوله وهذا) اي ما وجد فيه الحصر وقوله الملك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الاولى معين موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ) هلا نقل كما ياتي في شرح ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حج اقول يعني فالقياس انه ينقل اه ع ش (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما اعترف به) اي ما يصرح به الخ وقوله ثم اوله اي كلامهم وقوله ان ما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لوجودهم) اي وجود ائمتنا لهم (قوله ويعطى المكاتب) الى قوله شرط النقد في النهاية والمغنى الالفاظه نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول المتن المكاتب) اي كتابة صحيحة مغنى ونهاية (قوله لغير) محل تأمل فانه اي المستدين للاصلاح وان اعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله مالم يكن معه وفاء الخ ينبغي ان يقيد بما ذكره الله اعلم ثم رايت عبارة الاسنى اي والمغنى وهو يعطى المكاتب والغارم ما عجز عن ادائه من كل الدين او بعضه نعم الغارم للاصلاح ذات البين يعطى الكل ولو مع القدرة على ادائه وبه يتايد ما اشارت اليه فليتأمل اه سيد عر قوله عبارة الاسنى الخ ويوافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو وإطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه اشارة الى اعتماده لبحثه السابق في الغارم المستدين لنحو عماره مسجده من ان حكمه حكم المستدين للاصلاح فتذكر وتدير اه سيد عمر (قوله لسائرته) اي الغارم للاصلاح اه سم (قوله ببعضه) اي في بعض الطريق ولعل الاولى إسقاطه (قوله والا حوط تاخير الخ) اي تاخير ما يعطاه الرجوع الى شروعه فيه اه سيد عمر زاد السكردى بان يرسله الى المحل الذي يرجع منه اه (قوله ووجد شرط النقل) اي بان يكون المحل الذي يرجع منه اقرب محل المسال مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله الى محل الرجوع (قوله شرط النقل) اي اللازم لاعطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم) الذي أفق به شيخنا الشهاب مر أنهم يملكونه على قدر كفايتهم شرح مر (قوله وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم) هلا نقل كما ياتي في شرح قول المصنف ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه (قوله بل الوجه الخ) اعتمده مر (قوله لسائرته) اي الغارم للاصلاح (قوله الى شروعه فيه) اي في الرجوع (قوله اي ووجد شرط النقل) اي اللازم لاعطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان محلهما حيثنذ مختلف

نحو اصلاح ذات البين لما مر أنه يعطى مع الغنى أي كل منهما (قدر دينه) مالم يكن معه وفاء لبعضه وإلا لما يوفيه فقط (وان محلهما السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له في طريقه مال فان كان ببعضه بعض ما يكفي كمل له كفايته ويعطى لرجوعه ايضا ان عزم عليه والا حوط تاخيراه الى شروعه فيه إن تيسر اي ووجد شرط النقل

ان كان المفرق المالك ولمدة إقامة المسافر ينو هي اربعة ايام لثمانية عشر لان (١٦٧) شرطه اقل لا يوجد (و) يعطى (الغازي

قدر حاجته ) اللاتقة به  
وبعمونه (النفقة وكسوة) له  
ولهم (ذاها وراجما ومقيا  
هناك) اى فى الثغر او نحوه  
الى الفتح وان طال لبقاء  
اسم الغزو مع الطول  
بخلاف السفر فى ابن السبيل  
ويعطيان جميع المأونة لاما  
زاد بسبب السفر فقط ومؤنة  
من تلزمهما مؤنته ولم يقدر  
والمعطى لاقامة الغازي  
وبحث الاذرعى انه يعطى  
لاقل ما يظن اقامته ثم فان  
زاد زيدله ويغتفر له النقل  
اى من المالك حينئذ لدار  
الحرب للحاجة او تنزل  
اقامته ثم لمصلحة المسلمين  
منزلة اقامته ببلد المال (و)  
يعطيه الامام لا المالك  
لامتناع الابدال فى الزكاة  
عليه (فرسا) ان كان عن يقاتل  
فارسا (وسلاحا) ولو بغير  
شرا لما ياتى (ويصير ذلك)  
اى الفرس والسلاح (ملكاً  
له) ان اعطى الثمن فاشترى  
لنفسه او دفعهما له الامام  
ملكاً اذا رآه بخلاف ما اذا  
استاجرهما له او اعاره  
ايهما لكونهما موقوفين  
عنده اذله شراؤهما من هذا  
السهم وبقاؤهما ووقفهما  
وتسمية ذلك عارية مجاز اذ  
الامام لا يملكه والآخذ  
لا يضمنه لو تلف بل يقبل  
قوله فيه يمينه كالوديع لكن

محلها حينئذ يختلف اه سم (قوله ان كان المفرق المالك) اى واما ان كان المفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لان له النقل من غير شرط اه عش (قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك شرح الروض لكن الذى افنى به شيخنا الشهاب الرملى انه يعطى لى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما ياتى (قوله لان شرطه اقل لا يوجد) قد يؤخذ منه ان محل ما ذكر حيث اعطى من زكاة غير بلد الاقامة ولا يعطى حينئذ يوما فيوما لثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الاقامة الا إقامة مدة المسافرين كما فى الروضة وهذا شامل لما اذا اقام لحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المعتمد كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى اه ويؤخذ من قوله اقام لحاجة يتوقفها كل وقت الخ ان المسئلة مفروضة فيما ذكر وحينئذ فيتحصل ما يحتمل ان يكون جمعا بين الكلامين او توسط بينهما فليتام اه سيد عمر (قوله ويعطى الغازي) الى قول المتن وما ينقل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر او قوله او تنزل الى المتن وقوله بالضابط الى بخلاف ما (قوله ويعطيان) اى ابن السبيل والغازي (قوله بحث الاذرعى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية ويتجه كما بحثه الاذرعى الخ (قوله او تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يغتفر وحينئذ فقد يقال لا مغايرة لان حاصلهما اعطاء النقل حكم عدمه فليتام لا يقال ينبغي ان يقر ابضيفة المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفا تفسيرا لا لان قول العطف التفسيري من خواص الواو اه سيد عمر اقول وايضا يرده عليه ما اورده على الاول (قوله لامتناع الابدال الخ) صريح فى ان للامام ابدالها بما يرى فيه المصلحة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم سر دعبارة العباب الا صرح فى ذلك ثم قال وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرامو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار اه (قول المتن ويصير ذلك ملكا له) اى فلا يسترد منه اذ ارجع كما صرح به الفارقي اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) اى باذن الامام اه عش اقول ظاهره اشتراط اذن الامام وفيه وقفة قوية كما اشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا استاجرهما الخ) ويتعين احدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الوقوف والمستاجر والمعار اه معنى (قوله وبقاؤهما) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب بقاؤهما لانه الذى من فعله اه سيد عمر (قول المتن ويهيمى) كذا فى اصله والذى رايته فى عدة نسخ ويهيا فيلحجر ثم رايته فيما

(قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك قول شرح الروض مانصه وعبارة المصنف قد تضى انه لو اقام لحاجة يتوقع زوالها اعطى وهو وجهه والا صرح خلافه اه لكن الذى افنى به شيخنا الشهاب م رانه يعطى الى ثمانية عشر (قوله ويغتفر الخ) كذا شرح مر (قوله لامتناع الابدال فى الزكاة) فيه تصريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العباب كغيره وللإمام بالمصلحة لا للمالك اشتراء خيل وسلاح وحمولة من هذا السهم ووقفها لجهة ويعطيه لياها عند الحاجة الخ وفى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة وان اشتراها بمال الزكاة ولو باذنه فيما يظهر اذ لا ملك له قبل القبض وذلك لامتناع الابدال فى الزكاة وللإمام ذلك لان له ولاية عليه فيشتري له ذلك ولو بغير اذنه ويعطاه اه وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرامو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار (قوله فى المتن ويصير ذلك ملكا له) قال الزركشى قضيته انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفارقي ويشبه ان ياتى فيه ماسبق فى فاضل النفقة اه ثم قال فى قوله ويهيا له ولابن السبيل افهم سياقه استرداد المربوك منهما اذا رجعا وهو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الخ) كذا فى شرح مر

لما وجب رددهما عند انقضاء الحاجة منهما اشبه العارية (ويهيا) من جهة الامام (له ولابن السبيل



مركوب ان كان السفر طويلا او كان السفر قصيرا ولكنه (كان ضعيفا لا يطيق المشى) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفعا لضرورته بخلاف ما اذا قصر وهو قوي واعطى الغازى مركوبا غير الفرس كما صرح به العبارة ليتوفر فرسه للحرب لذكر كونه في الطريق يضعفه (وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) (١٦٨) لحاجته اليه (الا ان يكون قد راعتاد مثله حمله بنفسه) لا تنفاه الحاجة وافهم

سيأتى من قوله وفهم التعبير بيها اصلها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) اى غير الذى يقاثل عليه الغازى باجارة او اعارة لتمليك بقرينة ما يأتى اه معنى (قوله السابق في الحج) اى بان تلحقه مشقه لا تحتل عادة اه ع ش (قوله وهو قوى) الواو للحال (قوله واعطى الغازى الخ) فلو اعطى فرسا لا يضعف به اصلا فهل يقتصر عليها نظرا للاكتفاء بها او يعطى مركوبا آخر نظرا للغالب والغاء للنادر كل محتمل ولعل الاول اوجه معنى وان كان الثانى اقرب لا تطلقهم فليحجروا اه سيد عمر (قوله كما صرح به العبارة) اى قول المتن ويعطى الغازى فرسا مع قوله ويهاله مركوب عبارة المغنى قضية كلامه كالحجروا ان المركوب غير الفرس الذى يقاثل عليه اه (قوله لحاجته اليه) الى التنبيه فى النهاية الا قوله ويفرق الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله ومحلها الى ويعطى المؤلف وقوله او من سهم المصالح (قول المتن ان يكون) اى ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حله (قوله جميع ذلك) اى المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع نهاية ومعنى (قوله لحاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله اقوى الخ الذى هو خبر ان (قوله استرد منه) اى من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لا بن السبيل وانه يسترد منه اذا رجع فينتقض الملك الوصل منه ورائد منفصله فالوجه انه يفوز به اشوبرى اه بحجى اى ولا تسترد منه (قوله الدافع) اى من الامام او المالك وقوله كما مر اى فى بحث المؤلف (قوله وان نقص) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جمالة جاز وبطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل اه نهاية زاد المغنى وليس للامام ان يستاجر به باكثر من اجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة انتصر به بغير المصلحة اه (قوله او من سهم المصالح) لعل او لتخير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) اى ولو عاملا فقيرا اه معنى (من زكاة واحدة) سيد عمر محترزه (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير الخ) وفى الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله اخذ بالفقر) والظاهر انه فى هذه الحالة يقوم مقام الثالث فى الصنفين جميعا حتى يكتفى اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء فى هذا المثال اه بحجى (قوله او مرتبا قبل التصرف) لعله اذا كفاه الماخوذ ولا والا فالوجه جواز الاخذ بالاخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى الماخوذ ولا اه سم اقول هذا ظاهر ويشير اليه قول الشارح كالتباه والمغنى وبقي فقيرا ويصرح به ما مر انفا عن الكنز (قوله كغاز هاشمى الخ) ليتأمل وجه التنظير فانه لا يخلو عن خفاء اه سيد عمر اقول عبارة المغنى اما من فيه صفتا استحقاق للثى واحداهما الغزو كغاز هاشمى فيعطى بهما اه سالمة عن الاشكال (قوله لما قررته) اى

التعبير بيها انه يسترد منهما جميع ذلك اذا عادا ومحلها فى الغازى ان لم يملكه له الامام اذ ارآه لانه لحاجتنا اليه اقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه ويعطى المؤلف ما يراه الدافع كما مر والعامل اجرة عمله فان زاد سهمه عليها رد الفضل على بقية الاصناف وان نقص كمل من مال الزكاة او من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقير والغرم او الغزو (يعطى) من زكاة واحدة اى باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عليه فيما يظهر فلو كان على واحد زكوات اجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة فى زكاة جنس واحد كانت متحدة (باحداها فقط) والخيرة اليه ويفرق بينه وبين ما مر فيمن له حرف بكتفيه كل منها يعطى بالادنى بانه لو اعطى ثم فوق الادنى لزم اخذه للزائد بلا موجب وهنا كل من الوصفين موجب فلا محذور فى اختياره لاحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر

(قوله فلذا استرد منه) اى من ابن السبيل (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لا بن السبيل وانه يسترد منه فينتقض الملك لو حصل منه ورائد منفصله هل تستقر له او تسترد ايضا فيه نظر (قوله وان نقص كمل) هذا يدل على جواز اعطائه اكثر من الثمن حينئذ (قوله وان نقص كمل من مال الزكاة) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جمالة جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل شرح مر (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير) كذا شرح مر وفى الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء (تتمة) من فيه صفتا استحقاق فى الفى واحداهما الغزو غاز هاشمى يعطى بهما اه (قوله او مرتبا الخ) كذا شرح مر (قوله او مرتبا قبل التصرف فى الماخوذ) لعله اذا كفاه الماخوذ ولا والا فالوجه جواز الاخذ بالاخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى الماخوذ ولا

(فى الاظهر) لانه مقتضى العطف فى الآية نعم ان اخذ بالغرم او الفقير مثلا فاخذه غريمه وبقي فقيرا اخذ بالفقر وان نازع فيه كثيرون فالمتنع انما هو الاخذ بهما دفعة واحدة او مرتبا قبل التصرف فى الماخوذ اما من زكواتين فيجوز ان ياخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغاز هاشمى ياخذ بهما من الفى كما مر (تنبيه) باقى ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة وقضية انه يتمتع عليه اعطاء واحدة بصفة من زكاة باخرى من زكاة اخرى وهو بعيد الذى يتجه جواز ذلك لما قررته فى معنى اتحاد الزكاة بقوله

وكونها في يده كزكاة واحدة إنما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما بما يقتضى التسهيل عليه (فصل) في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما (يجب استيعاب الأصناف) الثمانية بالزكاة ولو زكاة (١٦٩) الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا وآخرون جوازها لواحد وإطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروياني عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا لا فتانا به اه (ان قسم الامام) أو نائبه (وهناك عامل) لم يجعل الامام له شيئا من بيت المال لضافتها اليهم جميعهم فلم يجوز حرمان بعضهم كآمر أول الباب ونقل الأذري عن الدارمي وأقره أنه لا يجوز إعطاؤه إلا إذا لم يوجد متبرع والأوجه وفاقا للسبكي جوازها وان وجد فيستحق ان أذن له الامام في العمل وان لم يشترط له شيئا بل وان شرط الا ياخذ شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من المخلوق كاستحقاق الغنيمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه الا بناقل (والا) يقسم الامام بل المالك أو قسم الامام ولا عامل هناك بان حملها أصحابها اليه أو جعل للعامل أجرة من بيت المال وكانهم إنما ينظروا هنا لكونه فريضة لان ما ياخذ من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما وجبت فيه الخ (قوله وكونها الخ) مبتدا خبره وانما هو الخ والجملة استئناف بياني (فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف) (قوله وما يتبعهما) أي من سن الوسم والاعلام باخذها وعش (قوله الثمانية) أي قوله وكانهم في المعنى الا قوله ولو كان الشافعي إلى المتن وإلى قول المتن وإذا قسم الامام في النهاية (قوله ولو زكاة الفطر) معتمد اه عش عبارة المعنى حتى زكاة الفطر فان شقت القسمة فزكاة الفطر جمع جماعة فطرته ثم قسموها على سبعة اه (قوله لكن اختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ وقال عش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المعنى واختار جماعة من أصحابنا منهم الاصطخري جواز صرفها إلى ثلاثة من المستحقين واختاره السبكي وحكي الراجح عن اختيار صاحب التنبيه جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وانا افتي به قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والمصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة (قوله جواز دفعها) أي الفطرة (قوله وهو الاختيار) أي من حيث الفتوى اه عش (قوله لتعذر العمل الخ) عبارة المعنى قال والقول بجوب استيعاب الأصناف وان كان ظاهر المذهب بعيد لان الجماعة لا يلزمهم خلط فطرتهم والصاع لا يمكن تفرقة على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله اه) أي قول الروياني (قول المان ان قسم الامام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق الباقي على سبعة اه (قوله لضافتها الخ) تعليل لجوب الاستيعاب (قوله لا يجوز إعطاؤه) أي العامل (قوله كاستحقاق الغنيمة بالجهاد) أي وان لم يقصد الاعلاء كلمة الله تعالى نهاية ومعنى (قوله فلا يخرج) أي سهم العامل عبارة المعنى فاذا عمل على ان لا ياخذ شيئا المستحق واسقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح الا بما ينقل الملك من هيئة أو نحوها اه (قوله أو جعل للعامل الخ) عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله هذا كما في عش محترز قوله السابق لم يجعل الامام له شيئا الخ (قوله لم ينظروا الخ) أي كانظروا فيها إذا شرط ان لا ياخذ شيئا وقوله هنا أي فيما إذا جعل للعامل اجرة من بيت المال وقوله لكونه الخ متعلق بالنظر المذني وقوله لان الخ بنى النظر (قوله فلم تفت) أي فريضة العامل (قوله بخلافها ثم) كان المشار اليه ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال اه سم أقول والظاهر بل المتعين قول عش مانصه أي فيم لو شرط ان لا ياخذ شيئا فانه لو لم ياخذ من الزكاة شيئا لفات ما يقابل سعيه بالكلية اه (قوله ولم يبال بشمول هذا الخ) ان أراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لانه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد ان لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وان اراد شيئا آخر فليحرر اه سم ويمكن ان يقال اراد الاول وقول المحشى فهو لا يندفع الخ جوابه ان ما ذكر ليس علة لعدم المبالاة بل بيان للشمول والعلة ما أشار اليه المحشى من انه تعميم بعد تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظهوره مع شهرة أنه لا محذور فيه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيد عمر وقد يقال انه علة لعدم المبالاة والمعنى ان تقدمه لحكمه قرينة على عدم ارادته هنا فلا تكرار (قوله أي صنف) أي التنبيه في المعنى قوله الا قوله والامر إلى فان الخ (قوله أو صنف الخ) تفسير لقول المان بعضهم اه سم (قوله

(فصل في قسم الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما) (قوله فلا يخرج عن ملكه الا بناقل) ظاهره انه ملكه قبل قبضه وقد وجه بانه اجر وبانه هو محصور والمحصور ملك قبل القبض كإسيان وان كانه نقله قبل قبضه وسيأتي التصريح به في المحصور (قوله بخلافه ثم) ان كان المشار اليه قوله ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال (قوله ولم يبال بشمول هذا لفقد العامل) ان اراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لانه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد ان لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وان اراد شيئا آخر فليحرر (قوله أي صنف الخ) تقصير لقول المتن بعضهم

او بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غيره بالنسبة للامام (فعلى الموجودين) تكون القسمة فيعطى في الاخيرة حصة الصنف كله لمن وجد من افراده لان المعدوم لا سهم له (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود الا ان اربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبييل والامر كما قال في

غالب البلاد فان لم يوجد احد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم (تنبه) سيذكر هذا ايضا بقوله ولا لا يريد على الباقي ولا تسكرار لانه ذكر هنا ضرورة التقسيم ونم لبيان الخلاف (وإذا قسم الامام) او عامله الذي فوض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده) ان سدت ادنى مسد ولو زعت على الكل (احاد كل صنف) لسهولة ذلك عليه ومن ثم لم يلزمه استيعابهم من كل زكاة على حدتها العشرة بل له اعطاء زكاة واحد واحد لان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وبهذا يعلم ان المراد في قولهم اول الفصل بالزكاة الجنس (وكذا يستوعب) وجوبا على المعتمد (المالك) او وكيله (الاحاد) ان انحصر المحققون في البلد (بان سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم نظير ما ياتي في النكاح) ووفى بهم (اي بحاجاتهم اي الناجزة فيما يظهر (المال) لسهولة عليه حيثئذ وناقض هذا اعنى الوجوب

او بعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحد او اثنان اه معنى (قوله في الاخيرة) اي فيما اذا وجد بعض صنف (قوله الان) اي في زمنه واما في زماننا فلم نفقد الا المكاتبين اه معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن سم قيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيه راجعه (قوله وسيذكر هذا) اي حكم فقد البعض (قوله او عامله) الى قول المتن في المغنى لا قوله وبهذا الى المتن وإلى قول المتن ويجب التسوية في النهاية (قوله او عامله) عبارة النهاية والمغنى او نائبه اه (قوله ان سدت الخ) اي لا يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج اخذ ان نظيره في التي نهاية ومعنى (قوله ادنى مسد الخ) هل المراد انه يحصل لكل ما يقع المرقع او اقل متمول محل تامل اه سيد عمر اقول المتبادر من لفظة الادنى الثاني وقياس ما ياتي انفا عن ع ش الاول لا لان يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر منه زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم اقول ان المقام كالصريح في الاول (قوله اعطاء زكاة واحد الخ) وتخصيص واحد بنوع واخر بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال العجلى للامام ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله وبهذا) اي قوله بل له الخ ظاهر كلام النهاية هنا رجوع القيد المذكور لكل من المعطوف والمعطوف عليه وسياق عن البجري عن الزيايدي والحضر ما يؤيده (قوله في قولهم) في معنى الباب (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) اي الذي مر عقب قول المتن الاصناف اهرشيدى (قوله الجنس) اي لا العموم والاستغراق (قول المتن وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون في البلد الخ) وتجب التسوية بينهم حيثئذ اه معنى (قول المتن وكذا يستوعب المالك الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاقولوا اكثر ووفى بهم المال اه نهاية قال ع ش قوله ان كانوا الخ راجع لقوله ويجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها الخ فانه مقيد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما ياتي في قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفي الكردى عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه وفي المغنى ما يخالفه عبارة نعم ان انحصر المستحقون في ثلاثة فاقولوا وكذا لو كانوا اكثر ووفى بهم المال استحقوا من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة ولو مات احد منهم دفع نصيبه الى وارثه الخ وهي المرافقة لاطلاق الشارح والنهاية في اواخر الفصل السابق (قوله في النكاح) اي في باب ما يحرم من النكاح (قوله اي الناجزة) انظر ما المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مؤنة يوم وليلة وكسوة فصل اخذ بما ياتي في صدقة التطوع اه ع ش (قوله ولا ينحصر) الى قوله او المالك في المغنى لا قوله الا ابن السبيل الى نعم (قوله الا ابن السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكروا الخ (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل اه (قوله لما سرفه) اي قوله وافردي الاية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد ع ش ورشيدى (قوله او جبت عمومه) فيه ان هذه من الاسباب المجوزة كالألوان الموجبة كاتقرر في محله (قوله وكذا قوله في سبيل الله) اي ان المراد منه الجمع لكن بتقدير المتعلق جمعا لا للاضافة الى المعرفة وان اوجه السياق (قوله يجوز اتحاد العامل) اي ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان اخل) اي الامام او المالك (قوله

(قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر من زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله نظير ما ياتي الخ) كذا شرح مر (قوله اي الناجزة) ما المراد بها وبزمنها (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل (قوله لما مر) ابن مر (قوله فان اخل بصنف غرم له حصته) عبارة العياب فرع لو اخل الامام بصنف ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح في شرحه ذكره الماوردي وافراده القمولى وغيره لكن قيده الشاشي بما اذا بقي من مال الصدقات شيء قال ولا ضمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لان الزكوات كلها في يدا الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

في موضع اخر وحمل على ما اذا لم يفهم المال كما قال (ولا) ينحصر او انحصر او لم يفهم المال (فيجب اعطاء غرم

ثلاثة) فاكثر من كل صنف لانهم ذكروا في الاية بلفظ الجمع واقوله ثلاثة الا ابن السبيل وهو الراد فيه ايضا وإنما افر د لما مر فيه على ان اضافته للمعرفة او جبت عمومه فكان في معنى الجمع وكذا قوله في سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان اخل بصنف غرم له حصته

او ببعض الثلاثة مع القدرة  
عليه غرم له اقل متمول نعم  
الامام انما يضمن بماعنده  
من الزكاة ثم التفصيل بين  
المحصور المذكور وغيره  
انما هو بالنسبة للتعميم  
وعدمه اما بالنسبة للملك  
ففي وجد وقت الوجوب  
من كل صنف ثلاثة فاقبل  
ملكوه او ان كانوا ورثة  
الزكى بنفس الوجوب  
ملكهم مستقرا يورث عنهم  
وان كانوا ورثتهم اغنياء او  
الملك وحينئذ تسقط الزكاة  
عنه والنية لسقوط الدفع  
لا لتعذر اخذه من نفسه  
لنفسه ولم يشاركهم من  
حدث ولهم التصرف فيه  
قبل قبضه الا بالاستبدال  
عنه والابراء منه وان كان  
هو القياس لان الغالب على  
الزكاة التعبد كما اشار اليه  
ابن الرفعة ولو انحصر صنف  
او اكثر دون البقية اعطى  
كل حكمه ومر في الوكالة  
جواز التوكيل في قبضها  
بما فيه وهنا انهم يملكون  
على قدر كفايتهم لانها  
المرجحة في هذا الباب كما  
علمته مما مروياتي (وتجب  
التسوية بين الاصناف)  
سواء اقسام الملك ام العامل  
وان تفاوتت حاجاتهم لان  
ذلك هو قضية الجمع بينهم  
بواو الشريك نعم حيث  
استحق العامل لم يزد على  
اجرة مثله

غرم له اقل متمول) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه  
وقد يشكل بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله  
اي الروض على الاكتفاء باقل متمول لكن اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك على غير  
المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم قبل قول  
المتن والمكانب والغارم ما يوافق الجواب الاول دون الثاني اه سم افول وسياق عن الكنز وغيره ما يوافق  
الاول ايضا (قوله) بماعنده من الزكوات) اي لا من ماله بخلاف المالك كما قاله الماوردي نهاية ومعنى  
ويظهر ان نائب المالك يضمن ايضا ما يملكه المالك بذلك فالضمان عليه حينئذ ويرد في نائب الامام هل  
هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه محل تامل وعلى الثاني فيظهر ان محله  
ما لم يملكه الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش اي دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة  
هل يسقط ذلك او يبقى لهم الى ان توجد زكاة اخرى فيؤدي منها فيه نظرو الثاني اقرب لاستحقاقهم له  
بدخول وقت الوجوب فاشبهه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما في سم عن الايعاب عبارة قال الشارح  
في الايعاب لكن قيده الشاشي اي ما مر عن الماوردي بما اذا بقي من الصدقات شيء وقالوا لا ضمنه من مال  
نفسه كالمالك والذي يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف اي احادهم لانحصارهم انتهى اه (قوله) ثم  
التفصيل الخ) قضيته ان المحصور في قول المصنف ان انحصر المستحقون وفي قوله اما بالنسبة بالملك الخ) واحد  
لكن قوله في هذا ثلاثة فاقبل يخالف ما فسر به في المتن اه سم وقوله قضيته الخ محل تامل اذ ظاهر صنيع  
الشارح بل صريحه المغايرة فليتنامل اه سيد عمر (قوله) ملكوها) اي وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة  
سم قال في شرح الارشاد ويجه ان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرؤس للاكتفاء باقل متمول  
لاحدهم وان انحصروا في ثلاثة وفي الكنز المتجه المملك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما يوافق هذا وسياق  
قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المزكى) انظر ما فائدة هذه الغاية (قوله) ملكا مستقرا  
الخ) فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة اه معنى (قوله) ورثتهم اغنياء) الانسب لما بعده الوارث اغنيا (قوله)  
او المالك) بالنسبة عطف على اغنياء اه سم (قوله) وحينئذ) مفهوما عدم سقوط النية اذا لم يكن الوارث  
المالك وفي بقية صور الانحصار مع الحكم بالملك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجزه مع حصول  
الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من جهةها ولا يجزى الدفع بل قضية قوله  
ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركهم الخ) عطف على  
يورث الخ (قوله) من حدث الخ) عبارة المغنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو الخ)  
اي كل من الاستبدال والابراء (لان الغالب الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفارة  
والنذر اه ع ش (قوله) وهنا) اي مر في هذا الباب قبل قول المتن والمكانب والغارم كردي وسم (قوله)  
في هذا الباب الخ) قد يغنى عنه قوله وهنا (قوله) وباتي) الظاهر انه عطف على مروفيه ما لا يخفى ولعله اراد بما  
باقى قوله ولو نقص سهم صنف اخر الخ وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح اما لو اختلفت الخ  
(قوله) سواء اقسام) الى قول المتن والظاهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او من بيت المال وقوله كما يعلم الى

اخذ بصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان له ان يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذي يتجه حمله على  
ما اذا ملكها الاصناف لانحصارهم او على ما اذا اخل بصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذي يتجه  
الخ لا يخفى انه لا يمكن غيره وان قضية الوجه الاول من الجواب انه يتمتع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة  
لواحد (قوله) او ببعض الثلاثة الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء اكان  
الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكل بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة  
حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء باقل متمول اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك  
على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم

فان زاد الثمن عليها رد الزائد للباقي على ما ياتي (١٧٣) او نقصت ثم من الزكاة او من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف اخر عن كفايته

وزاد سهم صنف آخر رد  
فاضل هذا على اولئك كما  
يعلم بما ياتي ووقع في تصحيح  
التنبيه تصحيح نقله لا ولك  
الصنف والمعتمد خلافة  
(لا بين احاد الصنف) فلا  
تجب التسوية ان قسم المالك  
لعدم انضباط الحاجات  
التي من شأنها التفاوت  
لكن يسن التساوي ان  
تساوت حاجاتهم وفارق  
هذا ما قبله بان الاصناف  
محصولون في ثمانية فاقل  
وعدد كل صنف غير محصور  
غالبافسقط اعتباره وجاز  
الفضيل (الا ان يقسم  
الامام) او نائبه وهناك ما  
يسد مسد الوزع (فيحرم  
عليه التفضيل مع تساوي  
الحاجات) على المعتمد  
لسهولة التساوي عليه  
ولان عليه التعميم كما مر  
فكذا التسوية بخلاف  
المالك ليهما مالواختلفت  
الحاجات فیراعیها واذالم  
تجب التسوية فالمستوطنون  
اولي (والاظهر) وان نقل  
مقابله عن اكثر العلماء  
وانتصر له (منع نقل الزكاة)  
لغير الغازي على ما مر فيه  
عن محل المؤدى عنه من  
الفطرة والمال الذي وجبت  
فيه وهو فيه مع وجود مستحق  
به الى محل اخر به مستحق  
لتصرف اليه ما لم يقرب منه  
اي بان نسب اليه عرفا

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) اي ثمن الزكاة الذي هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية  
او مادون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه ع ش (قوله على ما ياتي) اي في شرح او بعضهم  
الخ (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف اخر) الاولى  
اسقاط لفظه اخر (قوله رد فاضل الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما ياتي) اي في شرح او بعضهم الخ (قوله  
تصحيح نقله لا ولك) اي في بلد اخر اه ع ش (قوله التي من شأنها الخ) انظر ما للداعي الى هذا الوصف هنا  
اه رشیدی (قوله ان تساوت حاجاتهم) اي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الاتي  
راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) اي قول المصنف لا بين احاد الصنف وما قبله اي قوله  
وتجب التسوية الخ اه ع ش (قول المتن فيحرم عليه الخ) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه  
التعميم الخ قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين في البلد وفي بهم المال  
عبارة البجرى والحاصل انه يجب على الامام اربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد  
والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات والمراد تعميم احاد الاقليم الذي يوجد فيه تفرقة الزكاة لا تعميم جميع  
احاد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية  
بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفي بهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا  
وفي بهم المال ايضا اما اذا لم ينحصروا او انحصروا ولم يف بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف  
والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا في حاشية شرح الغزى على ابي شجاع (قوله فیراعیها)  
الظاهر وجوب ابي تقسيم الامام وندب ابي تقسيم المالك لیراجع (قوله واذالم تجب التسوية الخ) الا صوب  
الاستيعاب اه رشیدی عبارة المغنى وشرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين  
والغرماء لكن المستوطنون اولي لانهم جيرانهم اه (قول المتن) الا ظهر منع نقل الزكاة بفهم ان القولين في  
التحريم لكن الاصح انهما في الاجزاء او اما التحريم فلا خلاف فيه اه مغنى (قوله عن اكثر العلماء الخ)  
عبارة البجرى عن القليوبي قال شيخنا تبع العالم ر ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل  
في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كالاذرعى والسبكي والاسنوى على المعتمد (قوله على ما مر  
فيه) اي في شرح والغازي على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر انه بيان للمؤدى عنه وقوله  
الذي الخ صفة محل وضيم وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه وضيم فيه للحل وفيه مع ما ترى من  
القلاقة ان الفطرة اسم المؤدى لا المؤدى عنه فليتأمل فلعل الله يفتح بحمل اخر ارجلى واحلى اه سيد عمر  
وقوله صفة محل اي صفة كاشفة له عبارة الكردي قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة  
هنا خلقه الانسان لانها التي تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو فيه اي والحال ان المؤدى عنه في ذلك المحل مع  
وجود الخ اه وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه اقول عطفه على الفطرة كما مر عن السيد  
عمر والكردي هو الظاهر وقول الكردي فالمراد الخ بندفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى  
الخ (قوله الى محل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سوره الخ) خلافا للمغنى حيث قال واطلاقه  
يقتضى جريان الخلاف في مسافة القصر وما دونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية بقرب البلد اه  
ووالقه ع ش عبارة فرع ما حده المسافة التي يمنع نقل الزكاة اليها فيه تردود المنتجه منه ان ضابطها في البلد

قبل قول المتن والمكانب الغارم ما يوافق الجواب الاول ودرن الثاني (قوله ووقع في تصحيح التنبيه) كذا  
شرح مر (قوله ان تساوت حاجاتهم) اي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الاتي  
راجع لهذا ايضا (قوله في المتن فيحرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذالم تجب  
التسوية فالمستوطنون اولي) عبارة شرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين و  
للغرماء ولكن المستوطنون اولي من الغرماء لانهم جيرانهم اه (قوله على ما مر فيه) اي في شرح قوله  
والغازي قدر حاجته الخ (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

بحيث يعدمه بلدا واحدا وان خرج عن سورة وعمراته فيما يظهر ثم رايت ابا شكيل قال وعمل المنع في غير سواد البلد ونحوه

وقراء فلا خلاف في جوازها فيه اهـ والظاهر أن مراده بذلك ما ذكرته والافهم بعيد وما يراد فيه للخلاف بل وما بحثه قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلدان يدفع زكاة لمن هو خارج السور لانه نقل الزكاة اهـ لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه افرط ابي حامد ولا تفريط ابي شيكيل فنامله ثم رایت انور كشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انه ما الحقا سواد البلد الى دون مسافة القصر بخاضريه كافي الخيام اى الحلل المتفرقة غير المتمايزة لمن قد يتجمعون عند الحاجة ذهؤلاء هم (١٧٣) الذين بتقيدون بدون مسافة القصر كما يأتي

هذه المقالة لا فادتها ان

المعدين من سواد بلد وان  
تفرقت منازلهم الى دون  
مرحلتين ينقل اليهم فقط  
فيها تقييد المقالة ابي شيكيل  
ومع ذلك فالوجه ضعفها  
ايضا ثم ما ذكر عن الشيخ  
هنا بنا فيه مامر عنه فلعل  
كلامه اختلف واذا منعنا  
النقل حرم ولم يجز الخبر  
الصحيحين تؤخذ من اغنيائهم  
فترد على فقرائهم ونظر في  
وجه دلالة اى لان الظاهر  
ان الضمير لعوم المسلمين  
ولا امتداد اطماع مستحق  
كل محل الى ما فيه من الزكاة  
والنقل يو حشهم وبفارت  
الزكاة الكفارة والذرة  
والوصية ووقفا لفقراء او  
مساكين اذا لم ينص نحو  
الواقف فيه على نقل او غيره  
وعلم من اناطة الحكم ببلد  
المال لا المالك ان العبرة  
ببلد المدين لا الدائن لكن  
قال بعضهم له صرفها في اى  
بلد شاء وقد يوجه بان ما في  
الذمة لا يوصف بان له وحلا  
مخصوصا لانه امر تقديرى  
لا حسي فاستوت الا ما كن  
كلها اليه فيخير مالكو محله  
في دين يلزم المالك الاخراج

ونحوه ما يجوز الترخص ببلوغه ثم رابت حج مشى على ذلك في فتاويه فحاصله انه يمتنع نقله الى مكان يجوز  
فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اهـ سم على منهج اهـ وعبارة الخلي قوله الى محل آخر اى الى محل  
تقصر فيه الصلاة فليس البلد الآخر بقيد فاذا خرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر  
يوم من رمضان فغربت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لفقره اخرج باب النصر اهـ قوله  
في جوازها اى النقل فيه اى الى سواد البلد وقراءه (قوله ما ذكرته) اى بقوله اى بان نسب الخ (قوله وعبارة  
خبر مقدم لقول الشيخ الخ وقوله وفيه اى نفى ابي شيكيل للخلاف مفعول يراد قوله وما بحثه عطف على فيه  
(قوله لكن فيه) اى قول الشيخ (قوله ولا تفريط ابي شيكيل) اى ان لم يرد من قوله المار ما ذكره الشارح  
(قوله عن الشيخ) اى ابي حامد (قوله لمن قد يتجمعون الخ) نعمت ثالث للحلل (قوله كما يأتي) اى قيل قول  
المتن ولو عدم الخ (قوله وهذه المقالة) اى ما نقله الزركشى عن الشيخ وابن الصباغ (قوله ينقل اليهم الخ) اى  
ان ينقل بعض المعدين الى بعضهم وقوله فيها تقييد الخ خبر ومبتدا والجملة خبر وهذه المقالة (قوله ومع ذلك)  
اى التقييد ضعفها اى هذه المقالة ايضا اى كاطلاق ابي شيكيل (قوله هنا) اى في شرح الزركشى (قوله  
واذا منعنا) الى قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله واذا منعنا النقل اى على المعتمد اهـ عش (قوله  
حر ولم يجز) قد يقال هذا هو المنع فترتبه عليه ترتيب الشئ على نفسه الا ان يقال المراد اذا اعمننا المنع لانه قد  
يراد به احد الامرين فقط اهـ سم (قوله ولم يجز) بضم اوله اهـ رشيدى (قوله ولا امتداد الخ) عطف على  
قوله الخبر (قوله وبه) اى قوله ولا امتداد الخ (قوله من اناطة الحكم الخ) اى المارة آتفا في قوله من محل  
المؤدى عنه الخ (قوله لكن قال بعضهم الخ) عبارة النهاية لكن الوجه ان له صرفها في اى بلد شاء لان ما في  
الذمة الخ (قوله ومحل) اى التخيير (قوله يلزم المالك الخ) اى بان كان حاله لا يتيسر تحصيله اهـ كرى (قوله  
الاخراج) اى اخراج الزكاة (قوله والا) اى بان كان على معسر مثلا او مؤجلا هـ عش (قوله  
ويحتمل الخ) لكن افتى الولد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدين اهـ نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في  
قوله لكن الوجه ان له الخ الا ان يخص ما مر بالدين الذى تجب الزكاة عنه حاله بان كان حاله على مؤسر باذل  
ويخص ما هنا بخلافه اهـ (قوله كل حول) بالنصب ظرف لتعلق الخ ويحتمل جره باضافة وجوب (قوله  
مر) نعمت حول وقوله به اى الدين متعلق بتعلق الخ والكلام الى قوله بل يلزمها في المغنى (قوله مطلقا) اى  
سواء وجد المستحقون ام لا وسواء مال غيره وماله لان ولا يتعامه اهـ عش (قوله لما مر) اى في شرح واذا  
قسم الامام الخ (قوله ان الزكوات كلها الخ) اى والبلاد كلها بالنسبة اليه كبلدة واحدة (قوله ومثله) اى  
الساعى (قوله بان لم يولها الامام الخ) اى فيدخل قبض الزكاة وصرفها في عموم ولا ية القاضى (قوله لكن  
لا ينقل) اى من جازله النقل ولو قدمه على قوله وكذا الخ لكان اولى (قوله وقد يجوز) الى قول المتن او عدم  
في المغنى الا قوله مع السكر اهـ وقوله ولو بعض صنف الى والحلل وقوله وانما لم يجز الى واذا جاز (قوله بكل  
محل) اى بكل من محلين (مع السكر اهـ) وطريق الخروج من السكر اهـ ان يدفعه للامام او الساعى او يخرج  
شأتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتى

(قوله ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح مر

عنه وهو في الذمة والا فيحتمل ان العبرة بمحل قبضه منه فحينئذ يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه كالاول فيتخير هنا  
ايضا لانه بالقبض تبين تعلق وجوب كل حول مر به وقد كان حينئذ غير موجود حسا فتخير هنا ايضا والكلام في المالك المقيم ببلد او بادية  
لا يظعن عنها اما الامام فله نقلها مطلقا لما مر ان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذ لم ياذن له في تفرقتها  
ومثله قاض له دخل فيها بان لم يولها الامام غيره ولمن جازله النقل ان ياذن للمالك فيه على الوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجة كما يؤخذ ما  
مر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا كما اذا كان له بكل محل عشرون شاة فله مع السكر اهـ اخراج شاة باحدها حذرا من التشقيص



وكان حال الحول والمال بيادية لا مستحق بها فيقرقه في اقرب محل اليه به مستحق وللمتجعين من اهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفينة في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فذل الى اقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فهل ينقل للاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا او يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجاء وصول عن قرب انتظاره لا نقل لكان واجهه ولو استوى بلدان في القرب اليه فالذي يظهر انهما ( ١٧٤ ) كبلد واحد فيجوز في مستحقهما ما مرق مستحق بلد واحد والحلل المتمايزة بنحو ما.

التجزئة اه ع ش (قوله وكان حال الخ) عطف على كذا الخ (قوله والمال بيادية) وكالبيادية البحر لمسافر فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلد الى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم تكن له قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بشئ مثله ومحل لا يمكن في السفينة من يصرف له كما ياتي اه ع ش (قوله صرفها لمن معهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ما مرق) اى وجوب استيعاب الاصناف والآحاد والتسوية بين الاصناف مطلقا وبين الآحاد عند تساوى الحاجات على الامام وجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الآحاد والتسوية بينهم عند انحصارهم ووفاء المال بهم فيها وتساوى الحاجات فى الثانى على المالك (قوله والحلل المتمايزة) الى قوله لانه محض فى النهاية (قوله كل حالة الخ) مبتدأ خبره كبلد والجملة خبر والحلل الخ (قوله له النقل اليهما الخ) والصرف الى الظاعنين معهم اولى لشدة جوارهم اه معنى (قول المتن ولو عدم) من باب طرب انتهت مختار اه ع ش (قوله او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم اه سم (قوله الى مثاهم) انما يناسب المعطوف فقط (قوله محل المال) اى محل الوجوب (قوله فان جاوزه) اى الاقرب (قوله وانما لم يجز) بفتح الياء (قوله مطلقا) اى وجد المستحق ام لا (قوله لانه) اى دم الحرم وجب لهم اى لمساكين الحرم (قوله فهو) اى دم الحرم كمن الخ اى كمنذروه الخ (قوله واذا جاز النقل) اى اوجب اه معنى (قوله فى خطر) اى كان اشرفت على هلاك اه سم (قول المتن وبعضهم) اى الاصناف غير العامل اما هو فنصيبه يرد على الباقيين كما علم عامر اه معنى (قوله وفضل عن كفاية بعضه) اى بعض ذلك البعض والظاهر ان الفاضل عن كفاية جميع ذلك البعض كذلك فاوجه الاقتصار فليتأمل وقد يجاب بان فى الصورة المذكورة يجب النقل ولا يأتى فيه الرد فلا يجرى فيه التفصيل والخلاف الا فى اه سيد عمر (قوله كما هو الاصح) الاولى الاظهر (قوله فيرد بالنصب) اى لانه فى جواب النفي ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ اى والامم ويرداى يجب رده اه ع ش اقول قول الشارح كالتى بالنهاية بالنصب وتعليل ع ش له بما مرق فى كل منهما نظر لانه جواب ان يتعين فيه احد الا مرق من الجزم والرفع (قوله وجوبا) اى ردا واجبا (قوله نصيب المفقود الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او الفاضل) الظاهر انه معطوف على نصيب الخ وحينئذ فرجع ضمير عنه اما البعض المفقود وائس كذلك والبعض الموجود ولم يسبق له ذكر فليتأمل اه سيد عمر اقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقيد الموجود ما خوذ عن عنوان الفاضل (قوله على استحقاقهم) اى الاصناف (قوله فليس الخ) اى النص (قوله فى محل النزاع) اى العموم فى الامكنة (قوله اذا امتنع المستحقون) الخ كذا فى المعنى (قوله وان نص على ذلك) اى اعطاء نفسه وعمونه

(قوله ولو بعض صنف) كان المراد ويجرى فى نصيب ما عدا ما ياتي فى قول المصنف الا فى او بعضهم الخ (قوله حرم ولم يجز) قد يقال هذا هو المنع فترتيبه عليه ترتيب الشئ على نفسه الا ان يقال المراد اذا منعنا عنهما المنع لانه قد يراد به احد الامرين فقط (قوله او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم (قوله فى الزكاة) اى لا فى بقية ماله وهذا راجع لقوله وبعده فقط (قوله فى خطر) اى كان اشرفت على هلاك (قوله او عدم بعضهم الخ) عبارة الروض ومتى عدم بعضهم او فضل كفاية بعضهم شئ رداى نصيبهم فى الاولى والفاضل فى الثانية على الباقيين قال فى شرحه ومحل اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا نقل عن ذلك المصنف اه (قوله او وجد بعضهم

ومرعى لكل حلحلة منها كبلد فيحرم النقل اليها وغير المتمايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب) ولو عدم الاصناف فى البلد) اى بلد الوجوب او فضل عنهم شئ (وجب النقل) لها او للفاضل الى مثاهم باقرب محل محل المال فان جاوزه حرم ولم يجز كنقل ابتداء وانما لم يجز نقل دم الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مساكنه لانه وجب لهم بالنص فهو كمن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا ففقدوا يحفظ حتى يوجدوا والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد واذا جاز النقل فهو على المالك قبل قبض الساعى وبعده فى الزكاة فيباع منها ما يفي بذلك كما لو خشي وقوعها فى خطر او احتاج لرد جبران (او) عدم (بعضهم) من بلد المال ووجد بغيره او فضل عنه شئ بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شئ او وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شئ (وجوزنا النقل) مع وجودهم

(وجب) النقل لذلك المصنف باقرب بلد اليه (ولا) يجوز كما هو الاصح (فيرد) بالنصب وجوباً بالنصيب المفقود من البعض وإن او الفاضل عنه او عن بعضه (على الباقيين) إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل الى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله لذلك المصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) الى اقرب محل اليه للنص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص لو سلم عمومهم كان فى عمومهم فى الامكنة خلاف فليس صريحاً فى محل النزاع (فرع) اذا امتنع المستحقون من اخذ الزكاة فوكلوا تعطيهم هذا الشغار العظيم كتعطيهم الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل اولى ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا عمومهم وإن نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحد أو صافه السابقة (كونه حرا) ذكر (عدلا) في الشهادة لانها ولاية ليس من ذوى القربى ولا من موالهم ولا من المرتزقة ومرانه يغتفر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما ياخذ منه محض اجرة (ففيها بابوا الزكاة) فيما تضمنته ولا يته ليعرف ما ياخذ من يدفع له (فان عيّن له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما خوذ بعينه ومدفوع اليه بعينه

(لم يشترط) فيه كاعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه) ولا الحرية اى ولا المذكور كما افهمه كلام الماوردى وهو متجه لانها سفارة لا ولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط لان فيه نوع ولاية وقول الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام حمله الاذرعى على اخذ من معين وصرف لمعين لانه حينئذ محض استخدام لا ولاية فيه اى لانه لما عين له الثلاثة الماخوذ والمأخوذ منه والمدفوع اليه لم يبق له دخل بوجه بخلافه فلما سر في قولنا بان نص له الى آخره لانه لما لم يعين له الماخوذ منه كان له نوع ولاية كما تقرر ويتايد حمله المذكور بانه يجوز توكيل الاحاد له في القبض والدفع ويجب على الامام او نائبه بعث السعاة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام والساعي ندبا (شعرا لاخذها) اى الزكاة ليتهاذوا الاموال لدفعها والمستحقون لقبضها والمحرم اولى لانه اول السنة الشرعية ومحل ذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عين له الماخوذ من غير افران لانه يصير قابضا ومقبضا من نفسه فان افرزه جازاه ع ش (قوله وصف اى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (باحدا وصافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان في كلامه استخداما (قول المتن عدلا) استغنى بذكره عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة المغنى في الشهادات كلها فلا بد ان يكون سميعا بصيرا اه (قوله ومرانه) اى قبيل قول الماتن وان لا يكون هاشميا (قوله يغتفر) يعنى يتساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما ياخذ الخ) والمتعمد بخلافه حيث لم يستاجر اما اذا استجر فيجوز كونه هاشميا او مطلبيا اه ع ش اقول و اشار اليه الشارح كالنهاية بقوله و مر (قوله كاعوانه) الى قوله وقوله الاحكام في المغنى (قوله ولا الحرية) وقياس ما مر من جواز توكيل الصبي في تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما ياخذ وما يدفعه اه ع ش وقد بناه قول المغنى واما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيه البلوغ لاندراجة في عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) اى وكالة (قوله على اخذ من معين) اى لمعين اخذا بما ياتى (قوله لما لم يعين له الماخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين الماخوذ بالشخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين الماخوذ منه (قوله توكيل الاحاد له) اى الكفار (قوله ويجب على الامام) الى قوله ومعلوم في المغنى والى الفصل في النهاية لا لقوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة او محله ما لم يعلم او يشك ترد فيه سم اقول والا قرب الثانى بشقيه لانه مع علمه بالاخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدة نقلها للبحثاجين وإمكان التعميم والنظر فيها واصح اه ع ش (قوله ندبا) اى خلافا لما يتبادر من الماتن من الوجوب (قوله ومحل ذلك) اى ندب تعيين الشهر (قوله بما سر) اى في الزكاة اه كردى (قوله حوله) اى حول ماله (قوله ولا يجوز التأخير) اى فان اخر وتلف المال في يده ضمن زكاته اه ع ش عبارة المغنى ويضمن الامام ان اخر التفريق بلا عذر بخلاف الوكيل بتفريقها لا يجب عليه التفريق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما اخذ فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأه زكاة وان تلف في يده وإن اتهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كان قال لم يحل على الحول لم يجب تخليفه وإن خالف الظاهر بما يدعيه كما قال اخر جت زكاته او بعته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة لتلايس الظن به ولو ظن اخذ الزكاة انه اعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ واذا اراد الاخذ منها لم يثبت عنه البحث عن قدرها في اخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا اثر لما دون غلبة الظن اه (قوله وخيله) الى قوله ولو يؤخذ منه في المغنى الا قوله بغير نحو اثار وقوله ويبحث الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتب جزية وقوله وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى ويبحث (قوله في بعضها) اى في نعم الصدقة اه معنى (قوله حتى يردا

أى دون الباقي بدليل مقابلة هذا قوله بان وجدوا كلهم وحينئذ فامعنى قوله الاتى فيرد على الباقي بالنسبة لهذا مع انه لا باقين بالنسبة اليه الا ان يراد بالباقي بالنسبة اليه في هذا البعض الموجود لان الفرض انه فضل عن كفاية بعضه شىء فيرد هذا الفضل على بقيته بشرطه (قوله وصفه باحد او صافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ (قوله و مر) اى في شرح قول المصنف وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام (قوله من بقية الشروط) يدخل فيه البلوغ لاندراجة في عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده

و ثم لا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه بان اشتداد الحب وإدراك الثروة ولا يختلف غالبيا في الناحية الواحدة كثير اختلاف ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا تذره لزمه الاداء فور او لا يجوز التأخير المحرم ولا لغيره (ويسر وسم نعم الصدقة والى) وخيله وحره وبغاله وقيمته للاتباع في بعضها وقياسا في الباقي ولتتميز حتى يردا واجدها وان لا يتم كما المأخذ بقوله بذكر لما نصه في شىء ان

يتملكه من دفعه له بغير نحو إرث أو مانحو نعم غيرهما فيباح وسمه وهو بهملة وقيل معجمة التأثير بنحوي وقيل المهملة للوجه والمعجمة لسائر البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شعره) ليظهر والاولى وسم الغنم في الاذن وغيره في الفخذ وكون ميسم الغنم الطقف وفوقه البقر وفوقه الابل وبحث ان ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقر والبقال ويظهر ان الفيل فوق الابل وكتب صدقة اوزكاة في الزكاة وكذا الله بل هو ابرك واولى لان الغرض منه مع التبرك التمييز لا الذكر فلا نظر لمرغبا به في النجاسة وقدم ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة المقتضية لحرمة (١٧٦) مسه بلا طهر وبه يرد ما للاستوى ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صغار في الجزية وفي نعم بقية

التي في ويكنى كتب حرف كبير ككاف الزكاة (ويكره) الوسم لغیر ادمی (في الوجه) للنهي عنه (قلت الاصح تحريمه وبه) حزم البغوي وفي صحيح مسلم خبر فيه (لن فاعله) وهو من رسول الله ﷺ بحمار وقد وسم في وجهه فقال لن الله الذي وسمه وحينئذ فن قال بالكره اكره اكره التحريم او لم يبلغه هذا (والله اعلم) أما وسم وجهه الا دمی ومنه ما يفعل بوجه بعض الارقاء بل الوجه ان التقييد بالوجه ليس إلا لكون الكلام فيه إذ لا مربة في حرمة بغير الوجه ايضا لان التعذيب بالنار او غيرها لا يجوز الا ان ورد كما في الوسم هنا أو كان لضرورة توفقت عليه فقط كالندوى بالنجاسة بل اولى لغرام إجماعه وكذا ضرب وجهه كيا باني في الاشربة ويحرم الخصاص الا لصغار الما كول ويظهر ضبط الصغر بالعرف او بما يسرع معه البره يخف الألم وقد يرجع لما قبله وبحث الاذرى تحريم

(الخ) أي إذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه له) ولا يكره أن يملكها من غيره اه معنى (قوله بغير نحو إرث) لا حاجة اليه بل لا وجه له لان الكلام في التملك ولا تملك فيما ذكر بل لا فعل الذي هو متعلق الحكم اه سيد عمر (قوله فيباح) اي لا مندوب ولا مكروه اه معنى (قوله وكون ميسم الخ) كقوله الاقنى وكتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم الة الوسم (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاقنى ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبقال اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله ودون ميسم البقر والبقال) ظاهره أنهما متساويان اه عش (قوله بل هو ابرك واولى) اقتداء بالسلف ولانه اقل حروفا فهو اقل ضررا قاله الماوردي والرويان وحكى ذلك في المجموع عن ابن الصباغ وافر اه معنى (قوله وبه يرد الخ) اي بما مروى ويحتمل بقوله لان الغرض الخ (قوله او صغار) بفتح الصاد اي ذل وهذا اولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعنى (قوله وفي نعم بقية) الانسب وفي نعم بقية التي (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجيم الجزية وفاء التي نهاية ومعنى (قوله لم يبلغه هذا) أي الخبر المذکور (قوله أما وسم وجهه الآدمي الخ) عبارة المغنى قال في المجموع وهذا في غير الآدمي أما الآدمي فوسمه حرام إجماعا وقال فيه ايضا يجوز السكى إذا دعت الحاجة اليه بقول اهل الخبرة وإلا فلا سواء فيه نفسه او غيره من ادمي وغيره اه (قوله في حرمة) اي وسم الآدمي (قوله كافي الوسم هنا) اي في نعم الصدقة والقي (قوله لخرام الخ) جواب اما وسم وجهه الخ (قوله وكذا ضرب وجهه) اي الآدمي وإن كان خفيفا ولو بقصد المازح والتقييد به لذكر الاجماع فيه واما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه عش (قوله لا لصغار الما كول) أي وبشرط اعتدال الزمن أيضا اه عش (قوله وقدير جمع) اي الضبط بما يسرع الخ لما قبله اي الضبط بالعرف (قوله وبه يرد الخ) اي بقوله ويؤخذ الخ (قوله في قول شارح الخ) اقره المغنى عبارة تعويج يحرر التهريش بين البهائم ويكره لزنا الحخير على الخيل قال الديمري وعكسه اه (قوله نعم ان لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذکور اه رشيدى (قوله جثته) اي الفرس (فصل في صدقة التطوع) (قوله في صدقة التطوع) الي قوله وقد اطلقوا في النهاية إلا قوله للفقير (قوله غالبا) اي وإلا فقد تطلق على الواجب كازكاة وفي البهجة وشرحها للشارح ما يفيد إطلاقه على النذر والكفارة ودماء الحج اه عش (قوله حتى بفصل الخ) اي في يوم القيامة اه عش (قوله انه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ ام لا فيه نظروا الاقرب الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كافي بيع العنب لعاصر الخمر اه عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المغنى وقد تجب في الجلة كان وجدته مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عن حاجته اه (قوله نعم من لا يتاهل للالتزام) اي وليس له ثمولى اه نهاية (قوله يمكن جريان ذلك) اي الوجوب المفهوم من قوله تجب للبضطر اه عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ)

انزاه الخيل على البقر لكبرائها ويؤخذ منه أن كل ازام مضر ضررا لا يحتمل عادة كذلك وبه يرد التنظير يقتضى في قول شارح بلحق انزاه الخيل على الحخير بعكسه في السكره نعم ان لم يحتمل الا ان الفرس لما زيد كرجته اتجهت الحرمة (فصل في صدقة التطوع) وهي المراد عند الاطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة للايات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تحرم كان علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الآخذانه بصرفها في معصية لا يقال تجب للبضطر لهرهم بانه لا يجب البذل الا بشئنه ولو في الذمة بان لا شئ معه نعم من لا يتاهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

ويستأنى في السير أنه يلزم  
المياسير على الكفاية نحو  
إطعام المحتاجين (وتحل  
لغني) للخبر الصحيح به  
ويكرهه وإن لم يكفه ماله  
أو كسبه إلا يوماً وليلاً ويظهر  
أخذاً مما رآه أنه لا عبرة  
بكسب حرام أو غير لا يفتي به  
أخذها والتعرض له إن لم  
يظهر الفاقة أو يسأل ولا  
حرم عليه قبولها واستثنى  
في الإحياء من تحرير سؤال  
القادر على الكسب ما إذا  
كان مستغرق الوقت في  
طلب العلم وفيه أيضاً سؤال  
الغني حرام بأن وجد ما يكفيه  
هو وعموه يومهم ولياتهم  
وسرهم رآه نية يحتاجون  
اليها وهل له سؤال ما يحتاج  
اليه بعد يوم وليلة ينظر إن  
كان السؤال متيسراً عند  
نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز أن  
يطلب ما يحتاج اليه لسنه اه  
ونازع الأذرع في التحديد  
بالسنة وبحث جواز طلب  
ما يحتاج اليه الى وقت يعلم  
عادة تيسر السؤال والاعطاء  
فيه ولا يحرم على من علم  
غنى سائل أو مظهر للفاقة  
الدفع اليه فيما يظهر خلافاً  
للأذرع لأن الحرمة إنما  
هي لتغريه باظهار الفاقة  
من لا يعطيه لو علم غناه فمن  
عليه وأعطاه لم يحصل له  
تغريب ثم رأيت بعضهم

يقضي أنه إذا نواه له وعليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أوقية وأنه يجب الاشارة ان أمكن وحينئذ  
لا يقال انه يجب عليه التصديق بل هو مخير بينه وبين ما ذكره فقله يمكن الخ محل تأمل ولعل هذا هو الذي  
أشار اليه الفاضل المحشي بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب من قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع بنية  
الرجوع أو بجانا واحد فدى الواجب الخيري وصف بأنه واجب لعل هذا ملاحظ من عبر بأنها يجب في الجملة  
بل قد يقال بنظر ذلك في المضطر وإن تأمل للازمام فإنه لا يتعين عليه الدفع بالعرض فيما يظهر سيد عمر  
ورشيدى (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكر في المضطر  
الححتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فقد ما يتناولوه ووجده مع غيره فلا يلزم دفعه له  
بجاناً فلا إشكال سم على حج اه عث (قول المتن لغني) أي بمال أو كسب ولو من ذوى القربى اه منهج  
زاد المغنى والمراد بالغنى هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وعبرة البجيري قوله بمال أي بكفيه العمر الغالب  
م والمراد بحمله سنها أو المراد بحل له أخذها اه وسيأتى عن عث الاقتصار على الاول (قوله ويكره)  
الى قوله واستثنى في المغنى لإفوله ويظهر الى أخذها وقوله أو يسأل (قوله له) أي للغنى ويستحب له  
التزهد عما حل ومغنى وشرح منهج (قوله بما رآه) أي في الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي وإن لم  
يتعرض لها نية ومغنى (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط  
فكان الاولى قلب المعطف كفاعل النهائية والمغنى (قوله والاحرام الخ) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع  
اليه كما فتى به شيخنا الشهاب الرملى سم على حج وقوله يملك الخ أي فيما لو سأل ما لو أظهر الفاقة وظنه الدافع  
متصفاً فلم يملك ما أخذه لأنه قبضه من غير رضاه صاحبه إذ لم يسمح له إلا على ظن الفاقة اه عث (قوله  
واستثنى الخ) أي الغزالي وكان الاولى تأخير عن قوله وفيه أيضاً الخ إذ هو إنما استثناء منه اه رشيدى (قوله  
ما إذا كان مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنعه من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمان الذي يزيد  
على اوقات الاشتغال لا يفتي له فيه الا كتناسب عادة فهو كالعدم اه عث (قوله سؤال الغني حرام) أي ومع  
ذلك يملك ما أخذه اه عث أي أن علم المعطى غناه كما مروياتي (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر أن المسكين  
كذلك هنا وفي جميع ما يأتي ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقيد بيوم وليلة كسائر المؤن الظاهر نعم اه  
سيد عمر أقول بل الظاهر اعتبار عادة البلد في مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال اليه فيما سيأتي (قوله وانية  
الخ) قال في القوت عن الإحياء ويكتفى كونها خفية اه سم وظاهره وإن لم تلتق بهم ويتبغى خلافاً اه عث  
(قوله ونازع الأذرع الخ) معتمد اه عث (قوله إنما هو لتغريه الخ) قضية التعليل بما ذكره أنه لا يحرم

فيه نظر دقيق فتأمل (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكر  
في المضطر المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً لكن قد ما يتناولوه ووجده مع غيره  
فلا يلزم دفعه له بجاناً فلا إشكال (قوله في المتن وتحل لغني) قال الزركشي في التكملة ولظاهر الأمر أي في  
في خبر ما أتاك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ اه قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو  
غنياً واحتج بعضهم بقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه وقد يخرج على أن الأمر بعد الحظر  
الإباحة أو لا واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ ثم إذا كان حلالاً لا تبعه فيه تموله ولا رده في مورده ان  
عرف مستحقه ولا فهو كالمال الضائع أو استدلال الزركشي بظاهر الأمر يشكل على ما ذكره الشارح ان  
كرهه الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال عدم الكراهة بعد طلب الأخذ فليتأمل (قوله أخذها) فاعل  
يكره (قوله أو يسأل) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع اليه كما فتى به شيخنا الشهاب م (قوله وانية)  
قال في القوت عن الإحياء ويكتفى كونها خفية اه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة) ينظر  
فإن كان السؤال متيسراً عند نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسنه اه (وينبغي أن  
يقال يجوز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاسعاف فيه ولا يتجاوز  
أسبوعاً كان أو شهراً أو سنة أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

عليه سؤال من عرف بحاله لعدم تغيره له اه ع ش عبارة السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدم حرمة السؤال إذا علم السائل أن الملعطى يعلم غناه ومع ذلك يرضى بالبذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه اقول وينبغي تقييده بما سيذكره الشارح عن شرح مسلم (قوله رد عليه) أي على الأذرعى (قوله لحرمة فيه) خبر أن سؤال الخ (قوله ومن اعطى) إلى قوله مطلقا في المغنى (قوله كقفر الخ) أو علم أو تقليد امام (قوله حرم عليه الاخذ الخ) ينبغي إلا أن يكون مضطرا اقتصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافاً لأنه لا يتعين الدفع له بما نافي ينبغي أن يقول للمالك است هذه الصفة التي تظني بها أو كنى مضطرا فما ان تدفع لى من هذا ما يدفع ضرورة بما نافي واما بالبذل فان علم أنه لا يوافق لم يعد حينئذ ان ياخذ مقدار الضرورة من غير اشعاره ويغرم له البذل إذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى أولا ويفرق بأنه هنا إنما اعطى لأجل ذلك الوصف والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظر ثم رايته قوله الاتى وحيث حرم الاخذ يملك ما اخذه فتعين الفرق لكن في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على حجج والا قرب عدم صحته اه ع ش (قوله مطلقا) أي وإن كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) أي ككونه شافعي (قوله ومثلها سائر عقود التبرع) أي الاخذ به اه رشيدى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية وقد مر عن ع ش أنه الأقرب (قوله ندب التنزه للفقير) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى اه سم وتقدم عن المحلى والمغنى وشرح المنهج ما يوافق القوت (قوله من هذا المال) أي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرف) أي متعرض للسؤال اه ع ش (قوله بحمل البحث) أي ندب التنزه اه ع ش (قوله متى اذل نفسه) ومنه بل أقبحه ما اذتيد من سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما اخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه ع ش (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل سم على حجج اه ع ش (قوله حرم اتفاقا) أي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره اه رشيدى (قوله حرم اتفاقا) ومع ذلك يملك ما اخذه اه ع ش (قوله وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر سم على حجج اه ع ش ومر عن السيد عمر ما يوافق مع زيادة احتمال آخره والظاهر (قوله أو من الحاضرين) ينبغي أو بمن يحتمل وصول الخبر إليه (قوله وحيث حرم الاخذ يملك الخ) قضية أنه لو اعطى غنيا بظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه لم يملك ما اعطاه فامر عن فتاوى شيخنا أنه حيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه ينبغي حمله على غير ذلك وإن مظهر الفاقة يملك إلا أن يكون المتصدق لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح أن كل من اخذ وظن الدافع فيه صفة لولاها ما دفع له ولم تكن فيه لم يملك ما اخذه وحرم عليه قبوله وإنه إذا ظهر صفة لم تكن فيه كالفقر أو سال على وجه اذل به نفسه حرم عليه الاخذ ولكن يملك ما اخذه إذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يمنع من الدفع إليه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الاخذ الخ وحيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان سال وهو

(قوله وإن لم يعلم غنى اخذه) الوجه وإن علم غنى اخذه وهو كذلك في النسخ المصححة (فرع) إبراه اظنه اعساره فتبين غناه نفذت البراءة أو بشرط لا عسار فتبين غناه بطالت مر (قوله حرم عليه الاخذ مطلقا) هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا مر أولا ويفرق بأن هنا إنما اعطى لأجل ذلك الوصف فيه نظر والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه بل يبطل الوقف والنذرية نظر ثم رايته قوله الاتى وحيث حرم الاخذ يملك ما اخذه الخ فتعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية (قوله وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير الخ) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل (قوله أي وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر (قوله وفي الاحياء الخ) كذا في شرح مر (قوله وحيث حرم الاخذ يملك ما اخذه) وحيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما اتفق به شيخنا الشهاب مر (قوله وحيث حرم الاخذ الخ) وحيث

بعدم الحرمة وظاهر أن سؤال ما اعتيد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مالا يشك في رضا بذله وإن علم غنى اخذه كقلم وسواك لحرمة فيه لا اعتياد المساحة به ومن اعطى لوصف يظن به كقفر أو صلاح أو نسب بأن توفرت القرائن أنه إنما اعطى بهذا القصد أو صرح له الملعطى بذلك وهو باطنا بخلافه حرم عليه الاخذ مطلقا ومثله مالو كان به وصف باطنا لو اطلع عليه الملعطى لم يعطه ويجرى ذلك في الهدية أيضا على الأوجه ومثلها سائر عقود التبرع فيما يظهر كهبة ووصية ووقف ونذر وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير عن قبول صدقة التطوع إلا أن حصل للملعطى نحو تاذ أو قطع رحم وقد يعارضه الخبر الصحيح ما أنك من هذا المال وإن غير مستشرف ولا سائل فغده إلا أن يجاب بحمل البحث على ما إذا كان في الاخذ نحو شك في الحل أو هنك للمروءة أو دناءة في تناول وفي شرح مسلم وغيره متى اذل نفسه أو الخ في السؤال أو اذى المسؤل حرم اتفاقا وإن كان محتاجا كما اتفق به ابن الصلاح وفي الاحياء متى اخذ من جوارحه المسئلة عالما بأن باعت الملعطى الحياء منه أو من الحاضرين

وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تضجر ولم يامن أن يردده إلى أن رد السؤال صغيرة ما لم يشهره إلا بكبيرة اه ويحمل  
الاول على ما إذا أدى بذلك المسؤل إيذاء لا يحتمل عادة والثاني على نحو مضطر مع العلم بحاله (١٧٩) ولا فعموم ما قاله غريب وقد اطلقوا انه

يكره سؤال مخلوق بوجه الله  
ابن داود لا يستل بوجه الله  
إلا الجنة وقضيت أن السؤال  
بالله من غير ذكر الوجه  
لا كراهة فيه وفيه نظر  
إذ الوجه بمعنى الذات  
فتساويا إلا أن يقال إن  
ذكر الوجه فيه من الفخامة  
ما يناسب أن لا يستل به إلا  
الجنة بخلاف ما إذا حذف  
ويظهر أن سؤال المخلوق  
بوجه الله ما يؤدي إلى الجنة  
كتعليم خير لا يكره وأن  
سؤال الله بوجهه ما يتعلق  
بالدنيا يكره كما دل عليه  
الحديث وقد بسطت  
الكلام على ذلك في شرح  
المشكاة (وكافر) ولو حريا  
لخبر الصحيحين في كل كبد  
رطوبة اجر وخبر لا ياكل  
طعامك الا تقي المراد به أن  
الاولى تحرى الاتقياء وباقي  
منع اعطائه من اضحية  
المنطوع (ودفعها سرا)  
افضل منه جهرا الآية أن  
تبدوا الصدقات ولأن مخفيها  
بحيث لا تعلم شماله ما انفق  
بمينه كناية عن المبالغة في  
أخفائها من السبعة الذين  
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل  
الا ظله وفي حديث سنده  
حسن صنائع المعروف تقي  
مصارع السوء وصدة  
السر تقني غضب الرب  
وصلة الرحم تزيد في العمر

غنى وعلم المالك حاله واعطاه ملك لرضا المالك وحيث حرم الاخذ ولو لم يحرم السؤال كأن سأل فقير فاعطاه  
المالك لظن اتصافه بالعلم مثلاً لم يملك لعدم رضا المالك فتأملوا انصف ثم تأملت أن في عبارة الشارح اشعاراً  
بذلك فإن منطوق قوله وحيث حرم الاخذ اذ قل بما إذا حل السؤال او حرمه فهو مضمون من المالك حيث لم يحرم  
الاخذ صادق محل السؤال وحرمة فليتامر وليحرره اه (قوله وذهب الحلبي الخ) في فتاوى السيوطي في  
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرابة وليس بمكروه فضلاً عن أن  
يكون حراماً هذا هو المنقول الذي دلت عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حج وقوله السؤال في  
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في اوقات الصلاة ليتصدق عليهم  
وشمل ذلك ايضاً ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره ذلك هذا كله حيث لم تدع اليه ضرورة ولا  
انتفت السكراهة اه عشاى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنياً  
ولو بالسكسب والافحرم بالاولى (قوله ان أدى إلى تضجر الخ) فهو مضمون انه حيث آمن ولو مع التضجر  
لا يحرم وفيه نظر بالنظر للحمل الا في كلامه فتدبراه سيد عمر (قوله ولم يامن أن يردده) أي لم يظن أن يعطيه  
شيئاً اه كردى لعل المراد إذا لم يقل بالله (قوله ويحمل الاول) أي قوله إلى حرمة السؤال الخ (قوله والثاني)  
أي قوله وإلى أن رد السائل الخ اه عشاى (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البدل ونية الرجوع اخذاً  
بما مر له انه لا يجب اعطاؤه بحال فتدبراه سيد عمر (قوله على نحو مضطر) لعل صورته انه غلب على ظنه  
أن غيره يعطيه والا فينبغي أن رده كبيرة اه عشاى (قوله وقد اطلقوا الخ) حال من فاعل غريب وفي قوة  
التعليل للقراءة لكن بالنسبة إلى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجهه في حد ذاته غير أن القلب إلى الاول  
أميل اذ هو اللائق بتعظيم شأنه تعالى بأن لا يجعل عرضة لطالب امر دينوى وذكر الوجه في الحديث للبالغ  
اه سيد عمر (قوله ولو حرياً) وبه صرح في البيان عن الصيمرى لكن الاوجه كما قاله الاذرعى أن محل  
استحبابه في حقه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو رجبى اسلامه أو كان بايدينا بأسر ونحوه فان كان حرياً ليس  
فيه شيء مما ذكر فلانهاية ومغنى قال عشاى قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه أن المراد من  
حلبها على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قول المانن وقريب في النهاية الا قوله  
وفي حديث سنده إلى ابداء ما قوله بل قال إلى اما الزكاة وكذا في المغنى الا قوله كما في المجموع إلى المانن  
(ولأن مخفيها الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله من السبعة خبر  
أن اه رشيدى (قوله صنائع المعروف) أي اعطاء الاحسان تقي مصارع السوء أي تقي وقوع البلاء اه كردى  
(قوله لا لغرض) عبارة النهاية والمغنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) أي زكاته فيسن  
أخفاؤه اه كنزاه سم (قوله قال في رمضان) كذا في اصله وفي المغنى صدقة في رمضان فليحرر وقوله  
وبله الخ عبارة المغنى وتما كذا في الايام الفاضلة كهشردى الحجة واياها العيد انتهت اه بصري (وبليه)

أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما اخذه كهيئة المساء في الوقت  
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح مروقيته انه لو أعطى غنياً بظنه فقبر او لو علم غناه لم يعطه  
لم يملك ما اعطاه فاسر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذه ينبغى حمله على غير ذلك  
وإن لم يظهر الفاقة يملك الان يكون المنتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله  
تعالى إن أدى الخ) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء  
السائل فيه قرابة ثاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول والذي دلت عليه  
الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله الا المال الباطن أي ان الخ) عبارة السكسب ويسن إظهار زكاة المال

وابدأه باليقتدى به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام انه لم يقصد صالح أفضل وسبقه إليه الغزالي بشرط أن لا يتأذى الآخذ بالآظهار  
أما الزكاة فآظهارها أفضل إجماعاً كما في المجموع قال المساوردى الا المال الباطن أي أن خشى مخذورا أو ألافه وضعيف (و دفعها) في رمضان  
لا سيما عشره الآخر أفضل لخبر ابن داود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولعجز الفقراء عن السكسب فيه وبليه عشر الحجة فيما يظهر



وفي الاماكن الشريفة كمكة ثم المدينة وعند الامم كغزو وحج ومرض وسفر وكسوف واستسقاء افضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسر له تاخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه اعظم اجرا واكثر فائدة (و دفعها (لقريب) تلزمه نفقته أولا الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل (١٨٠) الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى الخبير فيه والحق به العدو

من غيرهم (و دفعها بعد القريب الى (جار افضل) منه لغيره فلم ان القريب البعيد الدار في البلد افضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع نقل الزكاة واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا (فرع) قال في المجموع عن الشيخ ان حامد واثرة يكره الاخذ

من يده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان يتيقن ان هذا من الحرام الذي تمكن معرفة صاحبه اى ليرده ولا فبذله لما مر في النصب ان من ملك بالخطأ يحجر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البدل وقول الغزالي يحرم الاخذ ممن اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرده اى على انه في بسطه جرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملة من اكثر ماله ربا قال وانا لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتمد في الاملاك اليد ولم يثبت

أى رمضان (قوله وفي الاماكن الخ) افضل عطف على قوله في رمضان افضل (قوله كغزو وحج الخ) أى له او لخاصته كقريبه او صديقه اه ع ش (قوله واستسقاء) يظهر ان عروض القحط كذلك وإن لم يستسق له ويظهر ايضا ان حدوث الوباء والطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الامم المهم والآخرين في المرض بعد تعميمه اه سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) اى في رجب وشعبان مثلاً (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء الخ عبارة المغني وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجرا مما يقع في غيرها اه (قوله يلزمه نفقته) الى قوله ويجرى في المغني وإلى قول المتن ومن عليه في النهاية لا قوله اى ليرده إلى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولاد العم والحال (قوله والعدو من الاقارب اولى) اى من غيره من بقية الاقارب وينبغي ان محل ذلك إذا لم يظن ان اعطائه يحمله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه ع ش (قوله لخبير فيه) وليتالف قلبه ولما فيه من معجزة الرياء وكسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر مثلها عن فتح الجواد ما نصه وعبارة شرح المنهج ونحو قريب كزوجة وصديق اه وفضيحه ان دفعها للصديق اولى منه فهل يمكن الجمع بينه وبين ما اقتضاه صنيع التحفة بحمله على عدو لا يفيد فيه التالف او غيره فليتأمل وليحرر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج اقول الاولى حمله على تقديم الصديق على من لا عداوة له ولا صداقة (قوله ودفعها بعد القريب) اى ومن في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ اه ع ش (قوله الى جار) اى اقرب فاقرب اه معنى (قوله لغيره) الى الفرع في المغني ثم قال ويسن ان تكون الصدقة مما يحب وان يدفعها ببشاشة وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر وجبر القاب وتكره الصدقة بالردى وان لم يجد غيره فلا كراهة وبما فيه شبهة ولا ينافى من التصديق بالقليل فان قليل الخير كثير عند الله ولو بعث بشيء مع غيره إلى فقير فلم يجده استحب للبائع ان لا يعوده بل يتصدق به على غيره وتسن الصدقة بالماء لخبير اى الصدقة افضل قال التمام اى في الاماكن المحتاج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يتملك صدقته او زكاته او كفارته او نحوها من الذي اخذها لخبير العائد في صدقته كالسكب يعود في قبضه ولا نه قد يستحى منه فيحايه ولا يكره ان يتملكه من غير ملكه اه ولا يارث من ملكه اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقراء اه ع ش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بماذا يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقد يقال بعدم الياس منها (قوله ولا الخ) اى وان لم يمكن رده بعينه (قوله لا امر الخ) لتعليل لقوله ولا فبذله (قوله ان من ملك بالخطأ الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط اه سم وقد يقال ان المراد اخذ امام الخ (قوله لنافيه) اى فيمن اكثر ماله حرام (قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قد يقال لم لا يجب والحالة هذه اه سيد عمر عبارة سم عن الزركشي واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ لمن عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا تبعة فيه تموله والارده في مورده ان عرف مستحقه والا فهو كمال الضائع (قوله لله) الى قول المتن وفي استحباب في النهاية الا قوله خلافا لكثيرين إلى قبل وقوله ثم رايت الى ويؤيده وقوله كآر قضاء إلى المتن (والاوى اولى) الظاهر وإخفاء زكاة المال الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخطأ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط (قوله قال غيره) ويجوز الاخذ الخ كذا م ر (قوله

لنافيه اصل آخر يعارضه فاستحب ولم يبال بغلبة الظن اه قال غيره ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه إلا ان كان لان مفتيا واحا كما او شاهد فيلزمه التصريح بانه انما ياخذ للرد على مالكه لا يسو اعقاد الناس في صدقه ودينه فيردون فتياه وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) لله أو لآدمي (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) تقديم الأهم وعبارة أصله كالروضة وغيرها لا يستحب له ان يتصدق والاوى اولى لان أهمية الدين إن لم تنقض الحرمة على هذا القول فلا أقل من ان تنقض طلب عدم الصدقة

قال الأذرعى وهذا ليس على إطلاقه إلا بقول أحد فنيا أظن أن من عايه صدق أو غيره إذا تصدق بنحو رغي فمما يطع بأنه لو بقى لم يدفعه لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق به وإنما المراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التطوع عن الجلمة (قلت الأصح تحريم صدقته) ومنه فنيا يظهر إبراهيمين له موسر مقرأوله به بينة (بما يحتاج إليه) حالا كما ارتضاه ابن الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليتهم (لنفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو لدين) ولو مؤجلا لله أو لادمي (لا يرجو) أى يظن (له وفاء) حالا فى الحال وعند الحلول فى المؤجل من جهة ظاهرة (والله اعلم) لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حرمة التصديق بملكه الأخذ خلافها لكثيرين اغتربوا بكلام لابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعى والأصحاب وقد بينت ذلك أتم بيان وأوضحه فى كتابي قررة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين قبل قضية الماتن جوازه بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح فى الروضة وصح فى المجموع التحريم مطلقا اه ويعلم بما يأتى فى حل الأول على ما إذا صبر على الإضافة وعليه يحمل قولهم يجوز المضطر إثارة مضطر آخر مسلم والثانى على ما إذا لم يصبر وعليه حل قولهم فى التيمم يحرم على عطشان إثارة عطشان آخر ولا يرد على الماتن لأن من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بأن كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعيالهم وبحباب

لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبا أو حراما ومكروها فان ذلك كله غير مستحب اه معنى (قوله قال الأذرعى الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة الاتى ولا يتأتى لأن فيه وان قل إسقاط شئ من الدين عن الذمة محل تأمل اه سيد عمر وأهل الأول هو الظاهر إذا القول بحرمة التصديق بما ذكره بعد منتهى بكرهته كما لا يخفى ثم رايت عش أنه جزم بالثانى كما يأتى (قوله إبراهيم مدين) (فرع) إبراظن اعساره فبين غناه نفقت البراءة أو بشرط الاعسار فبين غناه بطلت مر اه سم على حج اه عش (قوله أوله به بينة) ينبغي أو كان ثم قاض عالم به وهو ممن يقضى بعلمه كما ذكره فى محال متعددة اه سيد عمر (قول الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة اه سم أقول الظاهر الأول وينبغي أن محل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر لعياله وان لم يصل إليه الضرر أو وصل إليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرروا اه عش أقول المتبادر من الجمع الاتى بل مال قوله وينبغي الخ الثانى (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقيد بيومهم وليتهم اه سم عبارة السيد عمر قوله ومؤنة شامل للمسكن فنيا يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتى فلا تغفل اه (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كما سياتى اه سم (قوله من جهة ظاهرة) ظاهره وان لم يطلبه صاحبه ويؤيده ما يأتى فى قوله نعم ان وجب الخ اه عش (قوله قيل) الى قوله واستشكل فى المغنى الا قوله يعلم بما يأتى (قوله مطلقا) أى بما يحتاجه لمؤنه من نفسه وغيره (قوله) ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فنيا يحتاجه حالا ولما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا اه سم (قوله ولا يرد) أى ما فى المجموع المحمول على غير الصابرو قوله على الماتن أى قوله لنفقة الخ (قوله بحمله على علمهم الخ) عبارة المغنى فمحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ الى الاكل وإنما قال أى الانصارى فيه أى فى الخبر لا مهم نومهم خوفا من ان يطلوا الاكل على عادة الصبيان فى الطلب من غير حاجة اه (قوله وللأبد) أى للمستقبل (قوله ورضى بذلك) ولا بد من اذنه اه بجميرى عن الحلبي (قوله أما اذا ظن) الى قوله كما تحرم فى المغنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قد يس (قوله نعم الخ) عبارة المغنى الا ان حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أى بما يمكن انه يدفع من الدين وان قل كحديث مثلا وقوله مطلقا الى جهة يرجو الوفاء منها اه لا اه عش (قوله مطلقا) أى ظن الوفاء من جهة ظاهرة اه لا (قوله كما تحرم صلاة النفل) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى اه سم أقول وكذا لو خاف فوت راتب الحاضرة فيقدمه على القضاء وان كان فورى لان الاشتغال بها لا يعد تقصيرا اه عش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المار ما نصه وهو محل تأمل وكلامهم

قال الأذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله ومنها فنيا يظهر) كذا مر (قوله فى الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليهما التقيد بيومهم وليتهم (قوله فى الماتن من) يشمل نفسه كما سياتى (قوله) ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فنيا يحتاج إليه حالا ولما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا (قوله والثانى الخ) قد يقال بين قوله والثانى الخ وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاقتضاء الأول أنه يعتبر فى التحريم عدم الصبر والثانى الاكتفاء فيه بمجرد الحاجة (قوله كما تحرم صلاة النفل الخ) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى

بحمله على علمهم من عيالهم الكاملين الرضا والصبر ولا يثار ثم رايت ابن الرفعة جمع بحمل المنع على الكفاية حالا والحل عليها للأبد وما ذكرته أولى كما لا يخفى ويؤيده ما ذكرته قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغاء فلا رضى بذلك كان الأفضل التصديق أما اذا ظن وفاء الدين من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قد يسن نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه أوله صيانته بسببه مع عدم علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فورى (وفى استحباب التصديق

بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموئنه يومهم وليتهم وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها يسن مطلقا ثانيها لا يسن مطلقا ثالثها هو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه) (١٨٢) الصبر استحباب) لأن الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي صلى الله عليه وسلم صححه

الترمذى (والا) بأن شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل يكره للخبر الصحيح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وهو صبرها على الفقر وبهذا التفصيل جمعوا بين الأحاديث المختلفة الظواهر كذا الحديث مع خبر ابن بكر أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فيسن اتفاقا نعم المقارب للكل كالكل وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط فضلها عن مؤنة من ذكر على مافى المجموع للخلاف القوى في وجوبها ويتعين حملها على ما ذالم يؤد إثارها إلى الحاق أدنى ضرر بموئنه الذى لا رضاه على أنه خالفه في شرح مسلم (فرع) في الجواهر يكره أمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما يوب عليه البيهقي اه وببحث غيره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة اخذنا من قولها أيضا إذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أبى أجبره الحاكم ويؤيده قول الموسر الواسعة بما زاد على الروضة عن الامام يلزم

في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع اه (قول المتن بما) أى بكل ما ألح اه مغنى (قوله السابقة) الى قوله وخرج في المغنى والى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وموئنه) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن أن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه أيضا اه سم (قوله يومهم الخ) أى لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته اه مغنى (قوله وكسوة فصلهم) لم يتعرض للسكن والظاهر أنه لا بد من اعتباره وعليه فهل يعتبر سنة لأنها الغالب أو ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد عمر أقول والأقرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أى لم ينسكه عليه اه ع ش (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والأوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لأن الخ اه سم (قوله مع خبر ابن بكر) فيه أن الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجب بان التفصيل في قوله وبهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلت الأصح الخ اه بجري (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المغنى في شرحه الأصح تحريم صدقته الخ والضيافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله خالفه في شرح مسلم) أى لجعل الضيافة كالصدقة وهو المعتمد اه شيخنا الزيادى اه ع ش عبارة سم اعتمد ما فيه أى شرح مسلم مر اه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق دينار أو نصفه في وطء الحائض ويسن لمن ليس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رجح الأول جماعة منهم ابن المقرئ والثاني آخرون ولم يرجح في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وأنه يختلف بالأشخاص فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع به أى الاستحقاق فإن كان المتصدق أن لم يأخذها منه لا يتصدق فليأخذها فإن أخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يضيق بالزكاة أى على أهلها تخير وأخذها شدي كسر النفس اه أى فهو حينئذ أفضل اه نهاية زاد المغنى وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في الملا وتركه في الخلوة أفضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخير أن لا يخلى يوما من الأيام من الصدقة بشئ وإن قل ويسن التسمية عند الدفع إلى المتصدق إليه ولا يطعم المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه ثلاثين قص اجر الصدقة فإن دعاه استحب أن يرده عليه مثلها التمس صدقة وليس التصديق بالثواب القديم من التصديق بالردى بل مما يجب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلس دون الذهب والفضة اه (قوله إمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل إن كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة ما زاد على سنة اه سم عبارة ع ش انظر ما المراد بالفاضل الذى يكره إمساكه وما المراد بالفاضل الذى يستحب التصديق به أن صبر ويكره إن لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره الخ إلا أنه يلزم عليه أن الفاضل هو غير المحتاج إليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج إليه لأنه عين الفضل اه وقد يقال أن الجمع للتفسير ويان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج إليه اه ع ش (قوله من قولها) أى الجواهر (قوله عن قوته وقوت عياله سنة) أى ما لم يشتد الضرر وإلا أجبره على بيع ما زاد على الحاجة الناجزة اه ع ش (قوله ما مر انفا) أى بقوله يومهم وليتهم الخ (كتاب النكاح)

(قوله وموئنه) كذا شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه أيضا (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والأوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروض لأن الخ اه (قوله على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه مر (قوله ويكره إمساك الفضل) ما المراد بالفضل أن كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة ما زاد على سنة (كتاب النكاح)

كفاية سنة قال بعضهم أى في حال الضرورة لا مطلقا اه وهو فاسد كما يعلم مما ساذ كره أوائل السير ولا ينافى (قوله) اعتبار السنة هنا ما مر آنفا لأن الكراهة كما هنا محتاط لها أكثر من الندب كما هناك (كتاب النكاح)

قيل بلغ أسماء بعض اللغويين ألفا وأربعين وهو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن إباحة ووطء باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجازي  
الوطء لصحة نفيه عنه ولا استحالة أن يكون حقيقة فيه ويكنى به عن العقد لاستقبال ذكره (١٨٣) كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

وارادته في حق تنكح زوجها  
غيره دل عليه خبر حتى تذوق  
عسلته وفي الزاني لا ينكح  
الزانية بناء على ما قاله ابن  
الرفعة أن المراد لا يوطأ دل  
عليها السياق وقيل عكسه  
وقيل حقيقة فيهما فلو حلف  
لا ينكح حنث بالعقد ولو  
زنى بأسرأ لم تثبت مصاهرة  
والأصل فيه قبل الإجماع  
الآيات والأخبار الكثيرة  
وقد جمعتها ازادت على المائة  
بكثير في تصنيف سميته  
الإفصاح عن أحاديث النكاح  
وشرع من عهد آدم صلى الله  
عليه وآله وسلم واستمر  
حتى في الجنة ولا نظير له فيما  
تعبدنا به من العقود وفائدته  
حفظ النسل وتفرغ ما  
يضر حبسه واستيفاء اللذة  
والتمتع وهذه هي التي في  
الجنة وهل هو عقد تمليك أو  
إباحة وجهان يظهر أثرهما  
فيما لو حلف لا يملك شيئا  
وله زوجة والأصح لا حنث  
حيث لانية وعلى الأول  
فهو مالك لأن ينتفع  
لألفه فلو وطئت  
بشبهة فلم لها اتفاقا ولا  
يجب عليه وطؤها لانه حقه  
وقيل عليه مرة ليقضى شهوتها  
ويتقرر مهرها (هو) أي  
النكاح بمعنى الزوج  
(مستحب محتاج إليه) أي  
تائق له بتوقانه للوطء ولو  
خصيا (يجدها به) من مهر

(قوله قيل) إلى قوله اتفاقا في المغنى الأقول وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وشرع وإلى المتن في النهاية  
إلا قوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو علي بن جعفر اه معنى  
(قوله باللفظ الآتي) وهو الإناكاح والتزويج وما اشتق منهما اه ع ش أي وترجمتها (قوله لصحة نفيه  
عنه) أي نفي النكاح عن الوطء إذ يقال في الزنا سفاح لا نكاح ويقال في السرية ليست زوجة ولا منكوحه  
وصحة النفي دليل المجاز اه معنى زاد الرشيدى لكن قد يقال إن هذا لا يسلبه الخصم اه (قوله ولا استحالة الخ)  
أي عرفا كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة ع ش هذا إنما يظهر بناء على أنه حقيقة في الوطء مجازي في العقد اما  
على القول بأنه حقيقة فيهما فلا لانه إذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقة اه أي فيكون  
من باب الصريح لا السكتاية (قوله فيه) أي الوطء وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكنى به الخ)  
الواو للحال اه ع ش (قوله لاستقبال الخ) الظاهر أنه علة للاستحالة اه رشيدى أقول وهذا صريح صنيع  
المغنى (قوله وإرادته) مبتدأ خبره قوله دل عليها عبارة المغنى ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجا  
غيره لأن المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تذوق عسلته اه (قوله وفي الزاني) عطف  
على قوله في حتى تنكح اه سم أي وقوله الآتي دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع  
تقدم المجزور (قوله بناء على الخ) حال من متعلق في الزاني المقدر بالعطف وقوله أن المراد الخ بيان لما وقوله  
دل الخ خبر ذلك المتعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة المغنى والثاني أي من الأوجه الثلاثة في موضوع  
النكاح أنه حقيقة في الوطء مجازي في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب إلى اللغة والأول أقرب إلى الشرع اه  
(قوله حقيقة فيهما) أي بالاشتراك كالعين اه معنى (قوله فلو حلف الخ) تفريع على الأول وقوله  
ولو زنى الخ تفريع ثان اه رشيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة المغنى وفائدة الخلاف بيننا وبين  
الحنفية نظير فيمن زنى بأمرأة فأنها تحرم على والده وولده عندنا قاله الماوردي والرويان وفيما لو  
علق الطلاق على النكاح فإنه يحمل على العقد عندنا لا الوطء إلا أن نواه اه (قوله حنث بالعقد) لا الوطء إلا  
أن نواه اه شيخنا زيادى وقضيته أنه يقبل ذلك منه ظاهرا ولعل وجهه شهرته فيه وإن كان مجازا فليراجع  
ثم قضيته أنه لا حنث حيث لانية وإن دلت القرينة على إرادته كان حلف لا ينكح زوجته وينبغي خلافه عملا  
بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغي الخ يؤيده قول المغنى وإذا قالوا أي العرب نكح زوجته وأمراته لم يريدوا  
إلا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد أثر  
النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم أقول أفاده قول الشارح الآتي وهذه هي التي الخ (قوله والتمتع)  
عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) أي الفائدة الثالثة أعني استيفاء اللذة والتمتع (قوله أو  
إباحة) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الواو للحال (قوله والأصح لا حنث الخ) فظاهر أن الراجح هو  
الثاني اه معنى (قوله وعلى الأول) أي التملك (قوله اتفاقا) أي على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ)  
مستأنف وقوله وطؤها أي وإن كانت بكر أفلو علم زناها ولم يطاقا لقياس وجوب الوطء دفعا لهذه المفسدة  
لأنه لا يكون حقا لها اه ع ش (قوله أي النكاح) إلى قوله والمراد هو الخ في المغنى وإلى قوله ووجه أنه الخ  
في النهاية (قوله ونفقة يومه) أي وليته غ ش أي التمكين سم (قوله بامعشر الشباب) خصم بالذكر  
لأنهم الذين تغلب عليهم الشهوة والأفئد لهم غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) أي بالبائة وقوله هو أي  
(قوله وإرادته) على أنه لا يتعين إرادته هنا بل يجوز إرادة العقد لا بد منه في التحليل غاية الأمر أنه يعتبر  
معه شيء آخر كما أنه لا يكتفى إرادة الوطء بل لا بد معه من طلاق الثاني ثم انقضاء العدة ثم عقد الأول (قوله وفي  
الزاني الخ) عطف على قوله في تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد  
وقد يكون المراد أثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة يومه) أي التمكين

وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة للخبر المتفق عليه بامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فإنه اغض للبصر  
واحصن للفرج والبائة بالمد لغة الإجماع والمراد هو مع المؤمن لرواية من كان منكم ذا طول فليتزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤمن

يريدان ان يستعفف وفي مرسل من ترك التزوج مخافة العيلة فليس منا وحملوا الامر بالاستعفاف في الآية على من لم يجد زوجة ولا دالة لهم عند التام في شيء، مما ذكر اذ لا يلزم من الفقر واثباته بالمال والاعانة وخوف العيلة عدم وجدان الالهة بالمعنى السابق لاسيا ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء اى قاطع اصح وهو صريح فيما قلناه لا يقبل تاويلا (ويكسر) ارشادا ومع ذلك يثاب لان الارشاد الراجع الى تسهيل شرعى كالمعة هنا (١٨٦) خلافا لمن اخذ باطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تابعتهم لاثواب فيه (شبهه بالصوم)

يريدان يستعفف) الجملة حال من الناكح (قوله وحملوا) اى الكثيرون وقوله اصبح خبر قوله ودليلنا اه عش (قوله ارشادا) والفرق بين النكاح والارشاد ان النكاح لثواب الاخرة والارشاد لما نفع الدنيا اه كرى (قوله لان الارشاد الخ) هذا يفيد حيث رجع لتسهيل شرعى لاحتياج لقصد الامتثال وان لم يرجع لذلك فلا ثواب فيه وان قصد الامتثال وعبارة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس مانصه قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب ولمجرد الامتثال يثاب ولها يثاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال انتهت اه عش (قوله تزوج) اى مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالاقتراض ونحوه اه عش (قوله ليكرهه بل يحرم الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ان ادى الخ) عبارة المغنى والنهاية قال البغوى يكرهه ان يحتاج لقطع شهوته ونقله في المطلب عن الاحتجاب وقيل يحرم وجزم به فى الانوار والاولى حمل الاول على ما اذا لم يغلب على ظنه قطع الشهوة بالكلية بل بفرها في الحال ولو اراد اعادة ثواب استعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على القطع لها مطلقا اه (قوله والخبر) اى المار آتفا (قوله قطع العاجز) مصدر مضاف الى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله عن اى حنيئة) عبارته في مبحث الغرة افنى ابواسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علة او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت اه سم (قوله على تحريمه) اى التسبب الى القاء النطفة وحكى الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد واطال فيه ظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه عش (قوله اى يبق) الى قوله بل بحث في النهاية ولى قوله وعليه فيفرق في المغنى (قوله وسيدكر الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة اما ما لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه فانه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله البلقيني اه (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما يأتى مخصص لما افاده كلامه هنا اه سم (قوله بل بحث جمع الخ) اعتمده المغنى لانه في النهاية حيث عقبته اى البحث بقولها وكلامهم ياباه اه قال عش قوله وكلامهم ياباه معتمد اه (قوله وعليه الخ) ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما يأتى اه سم (قوله اى التخل) الى قوله ولك في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد ردت الى وما اقتضاه (قوله من المتعبد) لعل الاولى حذفه ليظهر الاستدراك الآتى في المتن (قوله افضل منه) اى من النكاح اذا كان يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلي للعبادة التخلي للاشتغال بالعلم كما قاله الماورى بل هو داخل فيها اه مغنى (قوله وقد ردت ما ذكر) اى قوله اى التخلي اه سم (قوله لان ذات العبادة الخ) علة للعلة (قوله

يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الخ) اعتمد همام (قوله واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة الخ) ذكر الشارح هذه المسئلة في مبحث الغرة ايضا وعبارته ثم فرع افنى ابواسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علة او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهى (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما يأتى مخصص لما افاده كلامه هنا (قوله وعليه) ظاهره على هذا البحث وقد يقال وعلى مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما يأتى (قوله وقد ردت ما ذكر)

الحاجة فلا تردها (ولا) يفقد الالهة مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر وما في الوطء بل بحث جمع ندبه الحاجة صلة وتانس رخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما يأتى فيمن به علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يخشى فساد زوجته بخلاف ذلك (اكن العبادة) اى التخلي لها من المنعبد (افضل) منه خلافا للحنفية اهتماما بشانها وقد ردت ما ذكر لانه هو محل الخلاف كما قاله السبكي وغيره لان ذات العبادة افضل من ذات النكاح قطعاً ويصح عدم التقدير ويكون افضل

للحديث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر به تزوج ولا يكسر هابنحو كالمور فيكره بل يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الى الياس من النسب وقول جمع الخبر يدل على حل قطع العاجز الباء بالادوية مردود على ان الادوية خطيرة وقد استعمل قوم الكافور فاورثهم عللا من منته ثم ارادوا الاحتيال لعود الباء بالادوية الثمينة فلم تنفعهم واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال ابواسحاق المروزي يجوز القاء النطفة والعلة ونقل ذلك عن ابي حنيفة وفي الاحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الاوجه لانها بعد الاستقرار آيلة الى التخلي المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل (فان لم يحتاج) اى يبق النكاح بعدم توقانه للوطء خلقة او لعارض ولا علة به (كره) له (ان فقد الالهة) لا لتزامه ما لا يقدر عليه بلا حاجة وسيدكر ان شرط صحة نكاح السفيه



بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لا بتغاء النسل صرح به جمع قال بعضهم لصحته من الكافر ورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقوباته صلى الله عليه وسلم امر به والعبادة انما تتلحق من الشارع وافق المصنف بانه ان قصد به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماوردي ولك ان تقول ان اريد بنى العبادة عنه مطلقا انه لا يسماها اصطلاحا لقرب او انه لا ثواب فيه مطلقا بعيد بخلاف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) مزيد ثوابه وثواب ثمراته كحديث اياتي احذنا

شهوته وله فيها اجر فقال ارايتم الخ وحديث حتى ما تضع في امراتك ولكلامهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كما تقرروا لا يكون فيه ثواب وبهذا ينظر ايضا في قول المصنف والا فهو مباح والحاصل ان الذي يتجه انه متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف او لم يسن له وقصد به طاعة كولد ائيب والا فلا والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعا مطلقا لان فيه نشر الشريعة المتعلقة بمحاسنه الباطنة التي لا يطاع عليها الرجال ومن ثم وسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره لنحفظ كل ما لم يحفظه غير ما نتعذر احاطة العدد القليل بها لكثرتها بل خروجها عن الحصر (قلت فان لم يتعبد بالنكاح افضل في الاصح) من البطالة لثلاث تفضي به الى الفواحش فافضل هنا بمعنى فاضل مطلقا وصح خبر اتقوا الله واتقوا النساء فان اول فتنة من بنى اسرائيل كانت من النساء (فان وجد الالهية وبه علة كهرم او مرض دائم او

وما اقتضاه ذلك) اي كلام المتن اه معنى قال عرش اي التقدير اه ولا مدخل له كما لا يخفى (قوله) كعبادة المساجد الخ فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله) وافق المصنف الخ وعليه اي افتاء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله) ان اريد بنى العبادة) اي في كلام الجمع (قوله) لا ثواب فيه مطلقا) اي عن التفصيل اي المباح عن افتاء المصنف او الا في الحاصل (قوله) ولكلامهم) عطف على قوله للاحاديث (قوله) بشرطه) اي من وجود الحاجة والاهية وعدم مانع كدار الحرب (قوله) كما تقرروا) اي في المتن والشرح (قوله) صارف) اي عن الامتنال كان تكج لمجرد غرضه او كان في دار الحرب (قوله) والكلام في غير نكاحه) الى قوله وبه يندفع في المغنى والى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله ولو طرأت الى التنبيه وقوله ولا دخل للصوم فيها (قوله) مطلقا) اي ان فقد الالهية (قول المتن) فان لم يتعبد) اي فاذا الحاجة للنكاح واجدا لالهية الذي لا علة به اه معنى (قوله) بمعنى فاضل) اي لان البطالة لا فضل فيها مطلقا اه سم (قوله) مطلقا) انظر ما المراد به ويحتمل ان المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل او لا (قوله) وصح خبر الخ) لا موقع له هنا اذ هو دليل مقابل الاصح ولم يذكره حتى يستدل به عبارة المحلى والهاية والمغنى والثاني تركه افضل منه للخطر في القيام بواجبه وفي الصحيح اتقوا الله الخ اه وهي ظاهرة (قول المتن) كهرم) وهو كبر سن وقوله او تعين اي او كان مسوحا اه معنى (قوله) كذلك) فقيه الحذف من الثاني لدلالة الاول اه سم (قوله) المؤدى الخ) اي عدم التحصين (قوله) وبه الخ) اي بقوله مع عدم الخ (قوله) وقول الفزاري الخ) في اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر اه سم وقد يقال ان قوله المؤدى الخ اشارة الى القياس بمنهى (قوله) في نحو المجبوب) اي في تزوجه اه عرش (قوله) هذه الاحوال) اي الهرم وما عطف عليه ويحتمل رجوعه الى قول المتن فان لم يمتح الخ (قوله) فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى مزيد بعدد او شيء اخر فليتامل اه سم (قوله) تنبيه) الى قوله اذ لا شيء في المغنى (قوله) ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة المغنى اطلاق المصنف لا يشمل المرأة بدليل قوله بجداهية اه (قوله) وخائفة الخ) اي وغير متعبد اه معنى (قوله) ان احتاجته) اي لتوقاها الى النكاح او الى النفقة وخافت من اقتحام الفجرة او لم تكن متعبد اه معنى (قوله) والا كره) عبارة المغنى وان كانت لا تحتاج الى النكاح اي وهي تعبد كره لها ان تزوج اي لانها تنقيت بالزوج وتشتغل عن العبادة اه (قوله) ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله)

اي قوله اي التخلي (قوله) بمعنى فاضل) اي لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله) كذلك) فقيه الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله) وقول الفزاري الخ) في اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله) فهل يلحق بالابتداء) لا يخفى انه لا يتصور اللاحق بالابتداء في كراهة التزويج الذي كان الكلام فيه لوقوع الزوج فلا يتصور بعد وقوعه ان ينهى عنه فهل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شيء اخر فليتامل (قوله) والا كره) نظير هذا في الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا يجامع عدم الحاجة فيه ما وعدم فقد الالهية ثم يقابلها هنا لالهية من جهتها مطلقا وكان عليها حق فالزوج

تعين) كذلك بخلاف من يمن وقتادون وقت (كره) له النكاح (والله اعلم) لعدم حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا الى فسادها وبه يندفع قول الاحياء بسن لنحو الممسوح تنبها بالصالحين كما يستمر امر الراسى على راس الاصابع وقول الفزاري اي نهي ورد في نحو المجبوب والحاجة لا تنحصر في الجماع ولو طرأت هذه الاحوال بعد اقامة فهل تلحق بالابتداء ولا لافرة الدرام ترد فيه الزركشي والثاني هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من ان تلك الاحكام لا تأتي في المرأة غير مراد في الام وغير هاذبه للتأنيمة والحق بها محتاجة للنفقة وخائفة من اقتحام فجرة وفي التنبيه من جاز لها النكاح ان احتاجته نذب لها والا كره ونقله الاذرى عن الامحباب ثم بحث



وجوبه عليها اذا لم يندفع عنها الفجرة الا به ولا دخل له وم فيها وما ذكره لم ضعف قول الزوجاني بسن لها مطلقا اذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بامرها وسرها وقول غير ه لا يسن (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حق الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتاج له حرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر المتفق عليه فاظهر بذات الدين تربت يداك اى استغفيت ان فعلت او افتقرت ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة للصلاة وكتابية فقيل هذه اولى الاجماع على صحة نكاحها ولبطان نكاح تلك لردتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيه ورجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرها ولو قيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لانه من فتنها وقرب سياسته لها الى ان تسلم ولغيره تلك اثلا تفتنه هذه لكان اوجه (بكر) للامر به مع تعليقه بانهم اعذب افواها اى الذين كلاما وهو على ظاهره من اطيبته وحلاوته وانتق ارحاما اى اكثر اولادا او اسخن اقبالا واراضى باليسير من العمل اى الجماع واغرغرة بالكسر

ثم بحث وجوبه) معتمداه ع ش (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير الكف والكف غير موجود او لا يرغب فيها ليراجع ثم رايته في الشارح في فصل الكفاءة ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) في اطلاقه نظروا ما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم فليراجع سم ولك ان تقول يحتمل ان مرادهم ان الصوم لا يفيد في كسر هاشميتها بالتجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والا لمكان مفيدا لكان محض تحكم يبعد بل يستحيل صبر ورثم اليه اه سيد عمر اقول ويؤيد النظر صنيع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بتمامه الا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسطة (قوله وما ذكره) اى عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) اى بحاجتها المتعاقبة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والذين بانواع الزينة عند امره واحضار ما يزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهينة الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه ع ش (قوله حرم عليها) وهما في ذلك الرجل اه ع ش (قوله انتهى) اى كلام الغير (قول الماتن دينه) يردد النظر في دينه وفاسقة يلم او يغيب على القان ان تزوجه بها يكون سببا لزوال فسقها ولعل الثانية اولى بل لو قبل بوجوب ذلك لم يبعد فليراجع وليجرر اه سيد عمر (قوله بحث) الى قول الماتن ليست في النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله فاظهر) اى ايهما استرشد (ان فعلت) اى ما امرت به به شرح روض (قوله او افتقرت ان لم تفعل) اقتصر عليه شرح الممنهج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفرح خسروا افتقروا ويده لا اصاب خير او ترب قل ماله وكثر ضداها لان يقال ان التفسير الاول على التجوز بعلاقة الضدية (قوله هذه اولى) اى الكتابية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله عند قوم) عبارة حميرة عند الامام احمد رضى الله عنه وفي وجه عندنا اه وعبارة ع ش نسب غير الشارح هذا القول الى احمد ومقتضاه ان مجرد التارك ردة والمنقول في مذهبه خلافا له قال في منتهى الارادات ومن تركها ولو جهلا فعلم واصر كقرو كذا تها وناو كسلا اذا دعاه امام او نائبه لفعلمها واني حتى تضايق وقت التي بعدها ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب بفعلمها والاضرب عنقه وقال شارحه ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من ائمة الحنابلة ومنه يعلم ان النساء الموجودات في زمنا انكحتها صحيحة حتى عند احمد (قوله وقبل تلك) اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه ع ش (قوله الاول) اى القول باولية الكتابية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال ينبغي ان يزاد ويرجى ولو على بعد اسلامها والا فتن يقن انها لا تسلم ببعدها تقديمها على المسئلة المذكورة وقد يقال ايضا انه لو علم او غلب على ظنه انها تسلم لم يبعد الوجوب حينئذ فيما يظهر اه سيد عمر اقول ويغنى عن قيد الرجم قوله وقرب سياسته الخ (قوله والعلم) اى التصديق فالعطف للتفسير (قوله هذه) اى الكتابية خبر الاول وقوله ولغيره عطف على لقوى الخ وقوله تلك اى تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لكان الخ جواب ولو قيل (قوله بانهم) اى الابكار (قوله من اطيبته الخ) اى الفهم (قوله واسخن اقبالا) لعل المراد به اسرع حمل ثم كان الاول او بدل الواو كافي لبعض النسخ (اى غرة البياض) الاضافة بيانية اه ع ش عبارة الرشيدى قال الشباب سم انظر ما المراد اذ ان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت اه وقد يقال لاما من من نقص بها واشراؤها بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك اه اقول بل هو مدرك وان كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله او حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وارادتهما) اى البياض وحسن الخلق (قوله ولمن عنده الخ) اى ونحوه كمن يكسر ضيفا فانه (قوله لهذا) اى لتقوم على اخواته (قوله وفي الاحياء) الى قوله ولا يتنافيه في المعنى وشرح الروض اللفظة البكر (قوله

فالزوج عليه حقوق لها فلم كرهنا لانهم الا ان يقال حقوقيه عليها اكثر واخطر فليتامل (قوله ولا دخل للصوم فيها) في اطلاقه نظروا ما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم فليراجع (قوله اى غرة البياض) انظر المراد اذ ان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت (قوله

اى ابعاد من معرفة الشر والتفطن له وبالضم اى غرة البياض او حسن الخلق وارادتهما معا وجود نعم الثيب اولى لعاجز عن الانقضاض ولمن عنده عيال يحتاج الكاملة تقوم عليهن كما استصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء يسن ان لا يزوج بنته

بنته البكر الا من بكر لم تزوج قط لان النفس جبات على الا ينام باول ما لوف لا ينافيه ما تقرر من نذب البكر ولولا لب ان ذاك لما ينس  
للزوج وهذا فيما ينس للولي (نسبية) اي معروفة الاصل طيبته لنسبتها الى العلماء والصلحاء وتكره بنت الزنا والفاسق والحق بها القيطق ومن  
لا يعرف ابوها الخبر تخبرو النطفكم ولا تضعوها في غير الا كفاه صححه الحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) لخبر فيه النهي عنه

وتعليقه بان الولد يحى ونحيما  
لكن لا اصل له ومن ثم  
نازع جمع في هذا الحكم  
بانه لا اصل له وبانكاحه  
صلى الله عليه وسلم عليا كرم  
الله وجهه ويرد بان نكاحه  
الولد الناشئة غالبا عن  
الاستحياء من القرابة القريبة  
معنى ظاهر يصلح اصلا  
لذلك وعلى كرم الله وجهه  
قريب بعيد اذ المراد  
بالقرابة من هي في اول  
درجات الخوالة والعمومة  
وقاطمة رضى الله عنها بنت  
ابن عم فهي بعيدة  
ونكاحها اولى من الاجنبية  
لاتقاء ذلك المعنى مع حنو  
الرحم وتزوجه صلى الله  
عليه وسلم لزنب بنت جحش  
مع كونها بنت عمته لمصلحة  
حل نكاح زوجة المتبنى  
وتزويجه ونذب بنته لاني  
العاص مع كونها ابن خالتها  
بتقدير وقوعه بعد النبوة  
واقعة حال فعلية فاحتمال  
كونه لمصلحة يسقطها وكل  
بما ذكر مستقل بالنذب  
خلافا لما يوهمه ظاهر  
العبارة ويسن ايضا كونها  
ودودا ولودا ويعرف في  
البكر باقاربها ووافرة  
العقل وحسنة الخلق وكذا  
بالغة وفاقة ولد من غيره

بنته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيذا احتراز بابل الغالب ثم رايت ان المعنى والاسنى  
اسقطاه وينبغي ايضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اه سيد عمر (قوله وتكره  
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر بها الدماء اصلها وربما كتسبت من طباع ايها اه عش (قوله في غير الا كفاه)  
لفظ المعنى الا في الا كفاه فليحرم اه سيد عمر (قوله واعترض) عبارة المعنى قال ابو حاتم الرازي ليس له اصل  
وقال ابن الصلاح له اسانيد فيها مقال ولكن صححه الحاكم اه (قول المتن ليست قرابة قريبة) هذان من في  
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنبية والقرابة البعيدة وهي اولى منها ولو ابدل المصنف ليست بقوله  
غير كان مناسبا للصفات المتقدمة اه معنى (قوله لخبر فيه) الى قوله اي بحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى  
الا قوله نكاحه الولد الى وعلى رضى الله عنه وقوله وتزويجه الى ويسن (قوله وتعليقه) عطف على النهي وقوله  
لكن لا اصل له اي لذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الرافعي لذلك تبعا للوسيط بقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تنكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاوي اي نحية او ذلك لضعف الشهرة غير انه يحى كرم الله وجهه  
طبع قومه قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا معتمدا قال السبكي فينبغي ان لا يثبت هذا الحكم  
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة رضى الله تعالى عنهما وهي قرابة قريبة انتهى اه  
(قوله يصلح اصلا الخ) نظرية الشهاب سم بانه لا بد للحكم من اصل كتاب او سنة او اجماع او قياس اه رشيدى  
عبارة عش قوله يصلح اصلا اي وان لم يثبت وقوله لذلك اي السكراة اه وعبارة السكرى قوله لذلك  
اي دليلا للحكم اه (قوله ونكاحها) اي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه عطفًا على سخافة  
الولد (قوله والعمومة) الو او بمعنى او (قوله وتزويجه الخ) وقوله وتزويجه الخ كل منهما جواب عما يرد على  
المتن (قوله واقعة حال الخ) خبر وتزويجه (قوله فاحتمال كونه) اي ذلك التزويج (قوله يسقطها) خبر  
فاحتمال الخ اي يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة اي الاستدلال بها (قوله بما ذكر) اي من قوله دينه الخ  
(قوله ودودا) اي متحبة للزوج اه عش (قوله ويعرف) اي كونها ودودا ولودا (قوله والمرأة العقل)  
عبارة المعنى عاقلة قال الاسنوى ويجه ان يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على مناطق تكليف اه  
والمتجه كما قال شيخنا ان يراد اعم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيما قاله الاسنوى  
(قوله لا لمصلحة) راجع للمسئلتين قبله اه رشيدى (قوله قول بعضهم الخ) المتى هذا القول شيخنا الشهاب  
الرملى اه سم اي وبواقفه صريح النهاية وظاهر المعنى (قوله نعم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدراك انما  
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قيل الشقرة في المعنى والى التنبية في النهاية  
الا قوله وكان الى ولا ذات مطلق (قوله ذات جمال) فاعل سلبت اه سم (قوله وان لا تكون شقراء الخ)  
وان لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة المريفة كما قاله ابن العماد ويسن ان  
يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يمتد في المسجد وان يكون مع جمع واول النهار نياقة ومعنى قال عش  
قوله من غير حاجة الخ بمنزلة انهم حملوا ولذمتها واحتياجهما للخدم وقوله ويسن ان يتزوج في شوال اي  
حيث كان يمكنه فيه وفي غيره على السواء فان وجد سبب للنكاح في غيره فعليه وصح الترغيب في الصغر ايضا  
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليا في شهر صفر على راس اثني عشر شهرا من

يصلح اصلا لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين اصلا يلحق به ما نحن فيه ويبين انه معلل بهذا المعنى الظاهر ليصح  
الالحاق بسببه اذ لا بد للحكم من كتاب او سنة او اجماع ولا شيء من ذلك او قياس ولم يبينه فقام له (قوله وبهذا  
يرد قول بعضهم الخ) المتى هذا القول شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ذات جمال) فاعل سلبت (قوله)

لا لمصلحة وحسنه اي بحسب طبعه كما هو ظاهر لان قصد الدفعة وهي لا تحصل الا بذلك وهذا رد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف  
القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباع السليمة نعم تكره ذات الجمال البارع لانها تزهر به وتقطع اليها عين الفجرة ومن ثم قال احمد  
ماسلبت اي من فتنة او قطاع فاجر اليها او تفرقه عليها ذات جمال اي بارع قطر خفيفة المهر وان لا تكون شقراء قبل الشقرة يياض

ناصح بخالفه نقط في الوجه لونها غير لونه اه وكأنه اخذ ذلك من العرف لان كلام اهل اللغة شكل فيه إذا الذي في القاموس الاشقة من الناس من يعلو بياضه حمرة اه ويتعين تأويله بما يشير اليه قوله يعلوه بأن المراد أن الحمرة غلبت البياض وقهرته بحيث أصبح كاهب النار ما وقدة إذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالحمرة فإنه أفضل الألوان في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه وسلم الاصل كما بينته في شرح الشمايل ولا ذات مطلق لها اليه رغبة او عكسه (١٩٠) ولا من في حلمه خلاف كان زنى او تمتع بامها او بها فرعه او اصله او شك بنحو رضاع

المهجرة اه (قوله ناصح) أى خالص (قوله تأويله) أى ما في القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانصب حذف الهاء اه سيد عمر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانصب جعل الفعلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييده فليتأمل اه سيد عمر وقديقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله او بها) عطف على ما هو قوله فرعه الخ الاولى كافي النهاية او فرعه الخ عطف على الضمير المستتر في زنا و تمتع (قوله او شك) عطف على خلاف سم ورشيدى (قوله الزرقاء البذية) على حذف أى التفسيرية (قوله او العجوز المدبرة) أى التى تغيرت أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أى جملة أم لا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذى هو المقصود الاصل من النكاح اه سيد عمر (قوله ورجا) الى قوله وعلاه في المغنى والى المتن في النهاية (قوله المحجوز) انظر ما فائدته (قوله ايضا) أى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة رجاء ظاهرا (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه اه سم (قوله كالنعرىض) فيه تأمل سم ورشيدى (قوله الامر به) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله الامر به الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم البغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه احرى ان يؤدم بينهما المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أى يؤدم يقدم الواو على الدال اه (قوله أى تدوم) أى يصير النظر سببا لدوام المودة (قوله والالفة) عطف تفسير (قوله ونظرها الخ) وفى كذا الاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا ارادت التزويج بمن رجحت اجابته كما مر ان تنظر لما عاورته والا استوصفته على قياس ما سبق سم عبارة الرشيدى أى فتتظر منه ما عدا ما بين سرته وركبته كما ذكره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما في مبحث نظر الامر دما نصه وشرط الحرمة ان لا تدعوا الى نظره حاجة فان دعيت كالوكان بالخطوبة نحو ولد امرؤ وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها جازله نظره ان بلغه استواء وهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذعى ويظهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفى سم بعد ذكر ما مر اختصارا مانصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبغى ان يجوز نظر نحو اختها لكن إن كانت متزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها وظن رضاها وكذا بغير رضا نفسها أو ظن رضاها إذا كانت عزباء لان مصلحتهما ومصلحة زوجها مقدمة على مصاحبة هذا الخاطب اه اقول وينبغى اعتبار ظن رضاها مطلقا عزباء ولا (قوله وان بلغه) أى يريد التزوج (قوله المقصود منه) أى من النظر (قوله عاذ كر) أى فى المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

وشك) عطف على خلاف (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه (قوله لان غايته أنه كالتعريض) إفيه تأمل (قوله ونظرها اليه كذلك) لم يتعرض لما تنظر منه وقديقال ما يأتى انه ينظر من الامة ما عدا ما بين سرته وركبته يقتضى ان المنظور من الرجل ما عدا ما بين سرته وركبته فليتأمل ثم رايت فى الكنى للاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا ارادت التزوج بمن رجحت اجابته كما مر أن تنظر لما عاورته والا استوصفته على قياس ما سبق اه (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مر وينبغى اشتراط عدم الشهوة وان الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وانه يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت متزوجة

وفى حديث عند الدليلى والخطابى النهى عن نكاح الشهيرة الزرقاء البذية واللبيزة الطويلة المزولة والنهيرة القصيرة الذميمة او العجوز المدبرة والهندرة العجوز المدبرة او المكثرة للهرى أى الكلام فى غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم اشرافية الذنب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه اظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تحرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولوليها تحريها فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهرا وعلله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط أيضا كما هو ظاهر عليه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالرجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علمت به لان غايته انه كالتعريض فاطلاق بعضهم حرمة فى العدة اذا كان

بأذنها أو مع علمها بانها لرغبته فى نكاحها ينبغى حمله على ما ذكرته (سن نظره اليها) للامر به فى الخبر الصحيح مع تعليله جواب بأنه احرى أن يؤدم بينهما أى تدوم المودة والالفة وقيل من الادم لأنه يطلب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج باليهما نحو ولدها الا مرد فلا يجوز له نظره وإن بلغه استواء وهما فى الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم أن هذا حاجة مجوزة ممنوع إذا الاستواء فى الحسن المقتضى لكون نظره يكتفى عن نظرها فى كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا اما لو اتنى شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب فى رواية أراد للخبر الآخر إذا ألقى الله فى قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها

وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد يعرض فتاذى هي او اهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة ايضا فاقبل بحتمل حرمة  
لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة برد بان الخبر مصرح بجوازها بعد ما قبل حصره وانما اولوه بالنسبة للاولوية لا الجواز كما هو واضح  
اذ ما عال به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تاذن) هي ولا وليها اكتفاء (١٩١) باذن الشارع ففي رواية وان كانت لا تعلم

بل قال الاذرى الاولى  
عدم علمها لانها قد تتزين  
له بما يغره ولم ينظر  
والاشتراط مالك الاذن  
كانه لمخالفته للرواية المذكورة  
(وله تكرير نظره) ولو  
اكثر من ثلاثة على الوجه  
مادام يظن ان له حاجة الى  
النظر لعدم احاطته باوصافها  
ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم  
الرائد عليها لانه نظر ابيح  
لضرورة فليست قيدا بها قال  
جمع وان خاف الفتنة قال ابن  
سراقة ولو بشهوة ونظر  
فيه الاذرى (ولا ينظر)  
من الحرة (غير الوجه  
والكفين) من رؤوس  
الاصابع الى السكوع ظهرا  
وبطنا بلا مس شيء منهما  
لدلالة الوجه على الجمال  
والكفين على خصب البدن  
واشتراط النص وكثيرين  
سترماعداها حتى يحل نظرهما  
يحمل على ان المراد به منع  
نظر غيرهما او نظرهما إن  
ادى الى نظر غيرهما  
ورؤيتهما ولو مع عدم علمها  
لا تستلزم تعمدا رؤية  
ماعداهما فاندفع ميل الاذرى  
لظاهر كلام الجمهور من  
من الجواز مطلقا سترت  
اولا وتوجيهه بان الغالب  
انها مع عدم علمها لا تستر

جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله اراد اى  
خطبة وقوله للخبر الخ لتعليل للتاويل المذكور (قوله وظاهر كلامهم انه لا يندب الخ) وقفا لظاهر المغنى وشرحي  
المنهج والروض وخلافا لنهاية عبارته وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وإن خطب وهو الوجه (قوله  
وانه) اى النظر مع ذلك اى مع كونه بعد الخطبة او مع عدم الندب (قوله بان الخبر) اى المار انفا (قوله  
بالنسبة للاولوية) لا يخفى ما فيه ثم رايت المحشى قال وفيه نظر لان التاويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد  
الا ان يجاب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية وفيه نظره سيد عمر (قوله هي ولا وليها) الى قوله  
ولم ينظر وافي المغنى الا قوله في رواية الى لانها الى قوله قال جمع في النهاية الا قوله وضرر الطول الى ومن  
لا يتيسر (قوله ولم ينظر) الخ عبارة المغنى ولكن الاولى ان يكون باذنها خروجا من خلاف الامام  
مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها (قوله على الوجه) كذا في المغنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن  
سراقة الخ اعتمدتهما النهاية والمغنى (قوله من الحرة) الى قوله واشتراط النص المغنى في والى قوله وقول  
الامام في النهاية (قوله واشتراط النص) مبتدأ خبره قوله يحمل (قوله او نظرها) عطف على نظره سم  
(قوله ورؤيتهما الخ) الواو حالية اه كرى اقول بل استثنائية بيانية (قوله لا تستلزم تعمدا الخ) اى فان  
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغض سر يعاوان علم انه متى نظر اليهما ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم  
النظر وبعث اليها من يصفها له ان اراد اه عش (قوله الظاهر الخ) متعلق بميل واللام بمعنى الى (قوله  
مطلقا) معناه علمت اولادى اولاه كرى اقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر ان قوله سترت الخ  
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (وتوجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله اشتراط  
ذلك) اى الستر (قوله امامن) الى قوله ولا يعارضه في المغنى (قوله من فيهارق) اى ولو لمبعضاه مغنى (قوله  
لتعليمهم عدم حل الخ) اى فى الحرة اه كرى (قوله ما ياتى) اى فى المتن عن قريب (قوله انها) اى الامة  
(قوله هنا) اى عند قصد النكاح (قوله مطلقا) اى فى الحرة والامة (قوله واذا لم تعجبه الخ) كذا في المغنى  
(قوله واذا لم تعجبه سن له الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كما هو ظاهر اه كرى وسياق مثله عن  
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سم وكتب عليه الرشيدى ايضا مانعه اى فيما اذا كان  
نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها فلا يترتب ما ذكره كى لا يخفى اه (قوله منع خطبتها) اى لغير  
الخاطب اه كرى (قوله جازت) اى الخطبة (قوله كما ياتى) اى فى الفصل الاتى فى شرح الا باذن الخاطب  
(قوله وضرر الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشتراط الخ) اى من الخاطب وقوله منه اى

فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها او ظن رضاه وكذا بغير رضاه انفسها او ظن رضاه اذا كانت عزا  
لان مصلحتها او مصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب (قوله بالنسبة للاولوية لا الجواز) فيه نظر لان  
التاويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد الا ان يجاب بانه يقتضى انه المراد على وجه الاولوية وفيه نظر (قوله  
فى المتن ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم سن نظره وجه الحرة وكفيهما ماعداهما بين سررة الامة  
وركبتها وان حصل المقصود بدون ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك يسن نظره وما زاد  
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل)  
الاذرى الخ) كذا شرح مر (قوله وتوجيهه) عطف على ميل (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اعتمده مر  
(قوله ولا يترتب عليه) اى السكوت جواب اعتراض وقوله جازت اى خطبتها

ماعداهما وبان اشتراط ذلك يسد باب النظر اه امامن فيهارق فينظر ماعداهما بين سرتها وركبتها كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم  
كلامهم اى لتعليمهم عدم حل ماعد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الروايات ولا يعارضه ما ياتى انها كالحرة فى نظر الاجنبى اليها لان  
النظر هنا مامور به ولو مع خوف الفتنة فانيط بماعد عورة الصلاة وفيما ياتى منوط بخوف الفتنة وهو جار في ماعد الوجه والكفين مطلقا  
واذا لم تعجبه سن له ان يسكت ولا يقول لا اريدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشعر بالاعراض جازت كما ياتى

وضر الطول دون ضرر قوله لا يريد ما احتمل غلى ان الاعراض قد يحصل بغير الكوت كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر ولا يريد بنفسه يسئل ان يرسل من يحل له نظر هاليتا ملها ويصفها له ولو ما لا يحل له نظره ليستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٢) وصف امرأة لرجل وقول الامام له امر المرسلة بنظر متجردها مراده ما عدا العورة كما هو

واضح (ويحرم نظر لخل) وخصى ومجرب وخشى إذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره لهما ونظرهما له احتياطا وانما غسله بعد موته لانه قطع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط حينئذ معنى ويظهر فيه مع مشكل مثله الجرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقديره مخالفا له احتياطا إذ هو المبني عليه امره لا مسح كما يأتي (بالغ) ولو شيخاها وغنثا وهو المنتسب بالنساء عاقل مختار (الى عورة حرة) خرج مثالا فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما افق به غير واحد ويؤيده قولهم لو علق الطلاق برؤيتها لم يحنث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها وحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخف فتنه ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنه وكذا ان التذبه كما بجته الزركشى ومثله في ذلك الامر (كبيرة) ولو شوها بان بلغت حدا تشتهى فيه لذوى الطباع السليمة لو سلمت من مشوه بها كما يأتي (اجنبية) وهى ما عدا وجهها وكفها بلا خلاف لقوله تعالى قل للؤمنين يغضوا

الاشرط وقوله انهم الخ اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا في المغنى (قوله يسئل له الخ) لكن النظر عند ما كانا ذل من الارسال اه سمع عن الكنز (قوله من يحل له الخ) رجلا كان او امرأة كاخيا ومسوح بياح له النظر اعرش (قوله ولو ما لا يحل نظره) كالصديق ما وارتكتب الحرمة ورات العورة فهل يجوز لها وصفها للخاطب ام لافيه نظرا والا قرب الاول اعرش (قوله ليستفيد بالبعث الخ) وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما فضيلة ليست في الاخر او لا لان احدهما محصل للغرض والثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فليتامل وظاهر ان محل التردد حيث اتى باحدهما ولم يترتب عليه جزم باحد الطرفين من الفعل والترك اه سيد عمر (قوله وهذا) اى الوصف المذكور (قوله له) اى الخاطب امر المرسلة الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله وخصى) الى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده الى وليس منها (قوله وخصى) اى من تقي ذكره دون انثيه وقوله ومجرب اى مقطوع الذكر فقط اه معنى (قوله وانما غسله) اى بشرط عدم وجود محرم له اعرش (قوله لانه قطع الشهوة الخ) اى مع احتمال كونه كالغاسل ذكورة او انوثه فلا يرد يحرم على الرجل غسل المرأة الاجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اه عرش (قوله الحرمة الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) اى الاحتياط (قوله لا مسح) اشارة الى ان المراد بالفعل هنا ما يشمل الخصى والمجرب ويدل له مقابلة بالمسح الا انى في كلام المصنف عرش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسياتي حكم المراهق (قوله عاقل) اى اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسياتي وجوب الاحتجاب عايبا منه وجوب منع الولي له من النظر رشيدى وسم وعرش (قوله مثالا) اى العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه الماء اه عرش (قوله ومحل ذلك) اى عدم حرمة نظر المثال (قوله وليس) الى قوله وكذا في المغنى (قوله منها) اى العورة (قوله الصوت) ومنه الزغاريت اه عرش (قوله فلا يحرم سماعه) وندب تشويهه اذا فرغ باها فلا تجيب بصوت رخيم بل تغلظ صوتها بظهر كفها على الفم معنى وروض مع شره (قوله وكذا ان التذبه) اى يحرم سماع صوتها ان التذبه وان لم يخف الفتنة (قوله كما بجته الزركشى) اعتمده النهاية خلافا لما فهمه عرش منها (قوله ومثله) اى الحرمة في ذلك اى في قوله الا ان خشي منه فتنة اه عرش (قوله وهى ما عدا) الى قوله ولا ينافى في النهاية الا قوله ولو حل الى وبان وكذا في المغنى الا قوله ولا نه اذا الى المتن (قوله ولانه اذا حرم نظر المرأة) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه سم على حج اه رشيدى (قوله من داعية) بيان للفتنة اه رشيدى عبارة عرش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه ان ضابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى مس لها او خلوة بها اه (قوله او خلوة بها) لجامع او مقدماتها معنى (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشيدى (قوله بان يلتذخ) تصوير للشهوة (قوله قطعا)

(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) رقيقة كلامهم انه لا يحصل الاستحباب بالاستيعاف مع امكان الرؤية والوجه حصوله لترتب المصلحة المقصودة على كل منهما وحل كلامهم على ان ذلك اكمل كذا في كنز الاستاذ البكرى ويوافق ما قال انه الا وجهه قول الشارح ولا يريد بنفسه الخ (قوله في المتن ويحرم نظر لخل) يجوز ان يراد بالفعل غير المسح الا انى بدليل مقابله به فيشمل الخصى والمجرب (قوله اذ هو) اى الاحتياط (قوله عاقل) سياتي عند قول المصنف وان المراهق كالبالغ ما يبدل على حرمة نظر المجنون وان على الولي منعه منه فراجع (قوله وليس منها) اى العورة (قوله ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها فاولى الرجل) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

من ابصارهم ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كافي الحديث الصحيح فاولى الرجل (وكذا وجهها) اوبعضه راجع ولو بعض عينها او من وراء نحو ثوب يحكى ما وراءه (وكفها) اوبعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مس لها او خلوة بها وكذا عند النظر شهوة بان يلتذبه وان امن من الفتنة قطعا (وكذا عند الامن) من الفتنة

فما يظنه من نفسه وبلا شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سائر ارجلهن لوجوه لوجل النظر لكن كالمردود بان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فاللائق به حسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنية وبه اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجهه اندفاعه انه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة او الشهوة فقطم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قال الاقرب الى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفيها عورة في النظر ولا (١٩٣) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عياض الاجماع على انه لا يلزمها في طريقها ستر وجهها وإنما هو سنة وعلى الرجال غش البصر عنهم للآية لانه لا يلزم من منع الامام لمن من الكشف لكونه مكروها وللإمام المنع من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه وإلا كانت معينة له على حرام فثام ثم رابت بازرة ائقي بما يفهمه فقال في امة جميلة تبرز مكشوفة ماعدا بين السرة والركبة والاجانب يرونها محل جواز بروزها الذي اطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج بزينة ولا تعرض لونية ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة الفتان بمثل ذلك وإلا اثمت ومنعت وكذا الامر داه مخصصا وكون الاكثربن على مقابل الصحيح لا يقتضى رجحانه لاسيما وقد اشار الى فساد طريقتهم بتعبيره بالصحيح ووجهه ان الآية كما دلت على جواز كشفهن لوجوههن دلت

راجع الى قوله وكذا النظر بشهوة الخ (قوله فيما يظنه الخ) والافان الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه حلي (قوله وبلا شهوة) عطف على قول المتن عند الامام (قوله ولو حل النظر الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامرد مع عدم الشهوة وامن الفتنة ثم رايت الفاضل المحشى قال مانصه قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فتأمل اه سيد عمر وقوله بما ذكرته اى من ان هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامرد مع عدم الشهوة (قوله ومحرك للشهوة) عطف مغاير اه ع (قوله وبه اندفع) اى بتوجيه الامام وقوله هر اى الوجه اه ع وش وقال الكردى اى الوجه والكفان واقرض الضمير باعتبار ما ذكر اه وهذا افيد والاول اقرب (قوله قال السبكي الخ) وياقيل قول المتن ويحل ماسوا حزمه بذلك (قوله ولا ينافي) الى قوله نعم مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا يتناق هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م راى الخطيب اه سم ووجه الرشيدى جمع التحفة رداعلى النهاية راجعه (قوله لانه لا يلزم الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) اى الحاكم (قوله وللإمام الخ) الواو حالية (قوله بدون منع) اى من الامام (قوله ورعاية الخ) توجيه لا اختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر الخ) ومنه في ذلك الرجل (قوله ائقي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهمه) اى يفهم (قوله نعم من تحققت الخ) اه كردى (قوله محل جواز الخ) مقول فقال (قوله ووجهه) اى وجهه فساد طريقتهم (قوله جوازه) اى النظر (قوله قال البلقينى الترجيح الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما فى المنهاج كما ان الفتوى عليه اه وقول ان قوله على ما فى المنهاج خير الترجيح والمغنى وللترجيح على طبق ما فى المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب فهو راجح دليلا ومذهبا فتأمل اه رشيدى اقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على الترجيح بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما فى المنهاج) معتمداه ع (قوله الصواب الحل) اى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردى عبارة النهاية والمغنى وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم للنظر الى المنتقبة التى لا يبين منها غير عينيها ومحاجرهما كما يحتمل الاذرى لاسيما إذا كانت جميلة فكفى المحاجر من خناجر اه فى القاموس والمحجر كجلس ومنبر الحديقة ومن العين مادار بها وبدا من البرقع أو ما يظهر من نقابها اه (قوله والمهم) الى المتن فى النهاية الا قوله وهو ظاهر الى واختيار الاذرى (تخصيص حل الكشف بالوجه) اى فيما ذكره القاضي عياض اه رشيدى ويحتمل فى الآية (قوله لانه) اى غير اليد وقوله ويحتمل فيها فى اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل (قوله ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ) مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م (قوله لكونه مكروها) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمة النظر لجواز انه مكروه فقط فكروه الكشف المؤدى اليه فلا يتأمل (قوله ائقي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل

( ٢٥ - شروانى وابن قاسم - سابع )

على وجوب غش الرجال ابصارهم عنهم ويلزم من وجوب الغش حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فأتضح ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقينى الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما فى المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلة بالاحتياط فقول الاسنوى الصواب الحل لذهاب الاكثربن اليه ليس فى محلها وفهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ماعداه من البدن حتى اليد وهو ظاهر فى غير اليد لانه عورة ويحتمل فيها لانه حالاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع يحل نظروهم وكف عجوز يؤمن نظرهما الفتنة لا يوق الفواهد من النساء



ضعيف وبرده مامر من سد الباب وان لكل ساقطة لا قطة ولا دالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتقييد بغير متبرجات بزيئة واجتماع ابى بكر وانس بام ايمن وسفيان ( ١٩٤ ) واضرابه برابعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم

اي من حيث الدليل اذ عرش (قوله ضعيف) خبر قوله واختيار الاذرى الخ وجرى على ضعفه المغنى ايضا عبارته وإطلاقه الكبيرة يشمل العجوز التي لا تشتمى وهو الارجح في الشرح الصغير وهو المعتمد اقول ويؤيد ما اختاره الاذرى قول الشارح الاتى واجتماع ابى بكر الخ (قوله وبرده) اي ما اختاره الاذرى (قوله وان لكل اخر) يظهر انه عطف على مامر وعطفه عرش على سد الباب حيث قال اي ومنه ان لكل الخ فالعجوز التي لا تشتمى قد بدو جدها من يدها ويشتمى بها اه (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجه الاشارة فان ظاهره جواز النظر ان لم تتبرج بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الاذرى اذ عرش (قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بيز في المغنى وإل قوله سرقة في النهاية (قوله فيه تجوز) اي حيث جعل بين مفعولا به واخرجهان الظرفية وهي من غير المتصرفة لكن قد يقال عليه ما المانع من جعل المفعول به محذوفا والتقدير ولا ينظر من محرمة شيئا بين الخ اه رشيدى وقد ردد عليه ان فيه حينئذ حذف الموصوف بدون شرطه (قوله لانه عورة) اي فيحرم نظر ذلك اجماعا نهاية ومغنى (قوله ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وافادته بيزه كالروضة حل نظر السرقة الركبة لانها غير عورة بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما ياتي) اي في الامة (قوله وبه) اي الاحتياط وقوله مامر الخ من ان عورة الرجل والامة في الصلاة ما بين السرقة والركبة (قوله هنا) اي في نظر الاجنبية (قوله حيث لا شهوة) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى الا قوله ولوز من الرضاع وقوله فاجراء شارح الى المتن وقوله او مع خوف الفتنة (قوله حيث لا شهوة) اي ولا خوف فتنة اه سم (قوله ولو لو كافر الا يرى الخ) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كانه عليه الزكش نهاية ومغنى قال الرشيدى بمعنى انما تمتعه من ذلك اه (قوله يضم الميم) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم اه (قوله وهو) اي ما يدعوا الخ (قول المتن حل النظر الخ) اي وان كان مكروها اه مغنى (قوله فاجراء شارح) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم اقول مجرد اعتقاد هذا الشارح الطريقة الخلاف لا يكفي في دفع السهو وإنما يدفع ان ثبت ان الراعى يعتمد ما ظاهر التحفة انه يعتمد طريقة القطع فليراجع اه سيد عمر (قوله بين المتن) نعمت للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) اي المبعضة ايضا اي كالامة (قوله وسيصح) اي المصنف بقوله والاصح عند المحققين الخ (قوله لا يختص بها) اي الامة (قوله لكل منظور اليه) من محرم وغيره غير زوجته وامتة نهاية ومغنى وصنيعهما هذا قد يشعربتخصيص الحكم بغير الجمادات وقال عرش قوله لكل منظور الخ يشمل عمره الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة اه عرش وانظر ما اراد بشهوة الجمادات او التلذذ بها إذ اذ لم تسكن على صورة الادعى (قوله على هذه الطريقة) اي طريقة الراعى (قوله وقد يوجه) اعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع ابى بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولا ينظر من محرمة بين سرقة وركبة) ظاهر كلام الشيخين خروج نفس السرقة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظرها وهو كذلك شرح م ر (قوله حيث لا شهوة) اي ولا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون نكاح المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كانه عليه الزكش شرح مر (قوله خرج بها المبعضة) اعتمده مر (قوله سهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو (قوله بل الوجه حرمة) على هذه الطريقة مع الشهوة شرح مر واعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل قال الشارح المحلى للحكمة تظهر بالتأمل والحكمة ان الامة لما كانت في مظنة الامتثال والابتذال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما يتوهم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة

غيرهم ومن ثم جوزوا لمنهم الخلوة كما ياتي قبيل الاستبراء ان شاء الله تعالى (ولا ينظر من محرمة) بنسب اورضاع او مصاهرة (بين) فيه تجوز او ضحه قوله الاتى الاما بين سرقة وركبة لانه عورة ويلحق به هنا وفيما ياتي على الوجه نفس السرقة الركبة احتياطا وبه فارق مامر في الصلاة الاترى ان الوجه والكفين عورة هنا لاثم (ويحل) نظر (ما سواء) حيث لا شهوة ولو كافرا لا يرى نكاح المحارم لان المحرمية تحرم المناكحة فكانا كرجلين او امرأتين (وقيل) يحل نظر (ما يدعوى المهمة) بضم الميم وكسرها اي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين (لفظ) إذ لا ضرورة لنظر ما عداه كالثدى ولو زمن الرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (الى الامة) خرج بها المبعضة فهي كالخبرة قطعا وقيل على الاصح فاجراء شارح الخلاف بين المتن واصله فيها ايضا سهو (الا ما بين سرقة وركبة) لانه عورتها في الصلاة فاشبهت الرجل وسيصح انها كالخبرة ونفى الشهوة لا يختص بها الان النظر

مهما او مع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قيل لعل النبي

هنا لا فادته انه لو خشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه

تخصيص النفي بهذا بان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة اجنية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو يجر غالبا اليها فنفي

بخلاف المحرم ليس مظنة لها فلا يحتاج لنفيها فيه وبخلاف ما ألحق به بما ياتي لان نحو السيادة ومسح الذكر والاثنيين ينفيها غالبا فلم يحتاج لنفيها ثم ايضا ولا يرد النظر لنحو فصد لانه قيده بقوله لفصد الى آخره وهذا يفيد تقييد النظر بغرض نحو الفصد ويلزم منه نفي الشهوة على أن ذلك فيه تفصيل اذ مع التعمين محل ولو مع الشهوة فان كانت برد ذلك كله جعله بلا شهوة قيد في الصغيرة أيضا قلت لا يرد بل يؤيده لانه انما قيده فيها لافادة حكم خفي جدا هو حرمة نظرها مع الشهوة مع ان الفرض انها لا تشتهى بل يؤخذ من هذا انه قيد جميع ما في كلامه بغير الشهوة لانه يعلم من هذا بالاولى وحينئذ فلا يرد عليه شيء (و) الاصح حل النظر (الى صغيرة) لا تشتهى كما عليه الناس في الاعصار والامصار ومن ثم قيل حكاية الخلاف فيها أي فضلا عن الإشارة لقوته يكاد ان يكون خرقا للاجماع وجوز ما ورد في النظر لمن لا تشتهى وان بلغت تسع سنين والوجه الضبط مما مر ان المدار على الاشتباه وعدمه بالنسبة لذوى الطباع السليمة فان لم تشته لهم لا تشته بها قدر فيما يظهر

الشارح المحلى انه لحكمة تظهر بالتأمل اه والحكمة أن الاما كانت في مظنة الامتجان والابتدال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وللحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسما عند عدم تمييزها ما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب الاحوال ربما توم جواز نظركم اليه ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور واغاده بتحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى المحرم بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقرير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الاولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتامل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفي الشهوة بهذا أي نظر الاما (قوله بما ياتي) أي من نظر العبد الى سيده ونظر المسوح الى الاجنية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه النظر الخ أي بان يقال أن النظر للفصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيد به في الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانفهاما مطلقا اه (قوله ذاك) أي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أي التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله جعله فاعل يرد وقوله قيد في الصغيرة أي كإفاده العطف (قوله أيضا) أي كالأمة (قوله انه قيد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيته ان لا يقيد الأمة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي تقييد الجميع وقوله من هذا أي تقييد الصغيرة (قوله لا تشتهى) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تفريعه على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أي الصغيرة في الماتن اه شديد (قوله وفارقت العجوز) يعني لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو بفرض زوال التشوه كما فصلوا في الصغيرة (قوله ولو تقدير) أي في الشوها (قول الماتن الا الفرج) أي قبلا او دبرا وينبغي أن محل الفرج مثله اذا خلق بلا فرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع ش (قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والغنى (قوله لنحو الام الخ) أي من يرضع بها نهاية ومغنى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسباب عدم تمييزها ربما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب الاحوال ربما توم جواز نظركم اليه ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور واغاده بتحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم يكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى المحرم بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الاولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيها ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتامل (قوله ويلزم منه الخ) عليه منع ظاهر بقوله للفصد الخ لو سلم انه يفيد انحصار الغرض منه في الفصد الخ لا ينافي وجود الشهوة معه لا على أنها غرض مع الحرمة أيضا حينئذ والحاصل ان التقييد غاية ما يفيد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانفهاما مطلقا وهذا ظاهر جدا البتامل (قوله وحينئذ فلا يرد عليه شيء) يرد عليه ان هذا انما يتجه اذا كان الابرار انه ترك هذا التقييد بقية المسائل اما اذا كان الارادانهما الحكمة في تخصيص بعض المسائل بالنصريح بالتقييد دون الباقي كما هو مر اذ المحلى بما أشار اليه فلا فناء له الا أن يجاب بان الحكمة لهم الباقي بالاولى مع الاختصار (قوله قدر فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيحرم اتفاقا) اعتمده مر وكذا قوله نعم

زوال تشوهها فان اشتهر وحينئذ يحرم نظرها والا فلا وفارقت العجوز بانه سبق اشتهاؤها ولو تقدير فاستصحب ولا كذلك الصغيرة (الا الفرج) فيحرم اتفاقا ما في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسحه لنحو الام من الرضاخ والتمرية

للضرورة اما الصبي فيحل نظر فرجه مالم يميز والفرق ان فرجها الخش وقيل يحرم ويذل له خبر الحاكم ان محمد بن عياض قال رفعت  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى خرقة وقد كشفت عورتى فقال غطا عورتها فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير  
ولا ينظر الله الى كاشف عورته وظاهر قوله (١٩٦) رفعت وكونها واقعة قولية والاحتمال يعممها يمنع حملها على المميز (فائدة) روى

ابن عساكر في تاريخه بسند  
ضعيف عن انس قال رايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفرج بين رجلي الحسن  
ويقبل ذكره وفي ذخائر  
العقبى للمحب الطبري عن  
أبي ظبيان قال والله ان كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليفرج بين رجله يعني  
الحسين فيقبل زبيته خرج  
ابن السري وخرج ابو حاتم  
ان ابا هريرة امر الحسن ان  
يكشف له عن بطنه ليقبل  
مارآه صلى الله عليه وسلم  
يقبله فكشف له فقبل  
سرتاه ولا حجة في شيء من  
هذه الاحاديث لما ذكر  
نفيا ولا اثباتا خلافا لمن  
توهمه (و) الاصح (ان نظر  
العبد) العدل ولا تكفي  
العفة عن الزنا فقط غير  
المشترك والمبعض وغير  
المكاتب كما في الروضة عن  
القاضي وافرده وان اطالوا  
في رده (الى سبته) المتصفة  
بالعدالة ايضا (و) الاصح  
ان (نظر لمسوح) ذكره  
كاه واثياه بشرط ان لا يبق  
فيه ميل للنساء اصلا  
واسلامه في المسئلة وعدالته  
ولو اجنبا لاجنية متصفة  
بالعدالة ايضا) كالنظر الى  
محرم) لينظر ان منها ماعدا  
ما بين المرأة والركبة وتنظر

عش التعبير بالارضاع جرى على الغالب ولا فالمدار على من يتعهد الصبي بالاصلاح ولو ذكر كرا كازالة ما على  
فرجه من النجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يتعاطى اصلاحه بين كون  
الام قادرة على كفالته واستغنائها عن مباشرة غيرها وعدمه اه (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها  
كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاجة مجرد ملاعبة الصبي اه عش (قوله اما الصبي فيحل الخ) خلافا  
للتناهية والمغنى (قوله نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمده التناهية والمغنى  
(قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتخفيف النون (قوله زبية) تصغير زب بالضم وهو الذكر اه كرى  
(قوله ولا حجة في شيء الخ) هل وجهه في الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان القبيل كان مع حائل  
وينافي الثاني ما خرج ابو حاتم عن ابي هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتنظر منهما في المغنى والى  
قوله ولا بن العاد في التناهية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة  
اليها ولا نظرها اليه كما صرح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كما في الروضة) ولا فرق  
بين ان يكون معه فاء النجوم او لا خلافا للقاضي في الشق الثاني مغنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال  
ما وجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت منظورة وغير نظارة وكان العبد الناظر عدلا فليتامل كذا يقال في  
منظورة المسحوق اه سيد عمر عبارة الرشيدى انما قيد بها هنا فيما ياتي نظر الى حل نظرها اليه الا في كاه وظاهر  
والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر لمجرد نظره اليها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظرها الخ اي  
وحل سفره واخلوته معها الا في (قول المتن ونظر لمسوح الخ) اي حرا كان ام لا اه مغنى (قوله الاصح  
ان) الاولى اسقاطه ليرجع قول المتن كالنظر الخ الى المعطوف عليه ايضا (قوله واسلامه) بالجر عطف على  
ان لا يبق الخ (قوله ولو اجنبا) وقوله لاجنية واجنبا للبتن والاول للبتن والثاني للمضاف اليه والثالث للمضاف اسكن  
الاول يغنى عنه التشبيه بالمحرم (قوله فينظر ان الخ) اي بلا شهوة وخوف فتنة (قوله لقوله تعالى او ما ملكت  
الخ) دليل الاول وقوله او التابعين دليل الثاني وقوله غير اولى الاربعة اي الحاجة الى النكاح اه مغنى عبارة  
عش اي الشهوة اه (قوله ايضا) اي كالنظر فكان الاول تاخير عن قوله في الخلوة والسفر (قوله في جواز  
دخوله) اي للمسحوق (قوله لا في نحو حل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في  
صحة هذا المعطوف وقره المراد ان العبد والمسحوق كالمحرم في حل النظر فقط لا في نحو المس قاله الرشيدى  
واقول بل الظاهر المتعين انه عطف على قول الشارح في الخلوة الخ كما في السكردى (قوله ولا تماحل) جواب  
عمائتهم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته لحل نظر السيد لامته المشتركة اه رشيدى (قوله  
لامته المشتركة) يذنب ان المبعضة كالمشتركة ثم رايت في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او  
المبعضة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصرح به اه

يجوز الخ (قوله فيحل نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح مر (قوله  
ولا حجة الخ) هل وجهه نفى الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان التقبيل كان مع حائل وينافي هذا  
الثاني ما اخرج ابو حاتم عن ابي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظرها لو احد  
من هذه الثلاثة ولا نظرها واحد منهم اياها كما صرح به الشارح في شرح الارشاد وصرح فيه ايضا بان سيد  
المشتركة والمبعضة يجوز نظرها الى ما عدا ما بين سرتها وركبتها وقد يفرق بان نظر الرجل اقوى لان التمتع له  
بالاصالة فجاز له من النظر مالم يجز للراة لقوة جانبها جاز النظر اليه تبعا وفي شرح الروض وسياق انه مباح  
نظر الرجل الى مكانته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان الخ) وقوله يلحقان الخ اعتمد ذلك مر (قوله  
ولا تماحل نظرها لامته المشتركة) يذنب ان المبعضة كالمشتركة لان البعض الحركه لبعض المملوك للغير في

منها ذلك لقوله تعالى او ما ملكت ايمانن أو التابعين غير اولى الاربعة ويلحقان بالمحرم ايضا في الخلوة والسفر  
وقول الاذرعى لا احسب في تحريم سفر المسحوق معها خلافا لمع قال السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهم بغير حجاب لا في نحو حل  
المس وعدم نقض الوضوء به ولا تماحل نظرها لامته المشتركة لان المالكية اقوى من المملوكية فايح للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قبل

وقضيته حل نظرها لمكاتيبها وللشترك بينهما وبين غيرها وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متغية مع الكتابة والاشراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل الماورى بالاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات

الثلاثة وعلوه بكثرة حاجته الى الدخول والخروج والمخالطة قال بعضهم والمحرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره فيه والنظر متجه فالوجه انه لا يلزمه الاستئذان الا فيها كالمراهق الاجنبي بل اولى واطال المصنف في مسودة شرح المذهب وكثيرون من المتقدمين والمتأخرين في الانتصار لمقابل الاصح في العبد واجابوا عن الآية بانها في الاماء المشتركات وعن خبر ابي داود ان فاطمة رضي الله عنها استترت من عبده وعبه صلى الله عليه وسلم لها وقد اتاها به فقال ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك بانه كان صبيما اذ الغلام يختص حقيقة به وبانها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال يعممها وبعدة العدالة في الاحرار فكيف بالماليك مع غلب بل اطردهم من الفسوق والنجور لكن يتامل مامر من اشراط عدالتهم ايندفع كل ذلك ثم رايته الاذرى ذكر ذلك ولا بن العمد احتمال بالجواز في مبعض بينه وبينها مهايأة في نوبتها لاحتياجها حينئذ الى خدمته وقياسه مشتركهايات فيه شريكها والوجه الحرمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظير

سم (قوله ان ملحظ نظر السيدة) المصدر مضاف لمفعوله امر شيدى وكتب عليه سم ايضا مانصه يتامل حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرمة بعضها ثم رايته الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح في شرح في هذا الفرق فلعل فيه تحكما اه (قوله الحاجة) اي حاجة العبد (قوله والاشراك) هذا واضح اذا كان بينهما مهايأة ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهايأة او كانت فنظرت في نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك باق مثله في المبعضة اه عرش وقوله ونظرات الخ المناسب للمقام ونظر بالنذكر اذ الكلام كما مر عن الرشيدى في نظر العبد الى سيدته لافي عكسه (قوله ولا كذلك في السيد) اي في نظره الى ملوكه امر شيدى (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور وقد يقال ان ما نقله الماورى انما يناسب الجزء الاول من الفرق دون الثاني (قوله الا في الاوقات الثلاثة) اي التي تضمن فيها ثيابهن المذكورة في قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية اه شرح الروض (قوله مطلقا) اي في اي وقت كان (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله لمقابل الاصح) وهو انه محرم نظره لسيدته اه معنى (قوله في الاماء المشتركات) والمغفلين الذين لا يشتهون النساء معنى وشرح الروض (قوله المشتركات) اسقطه المغنى (قوله وعن خبر ابي داود الخ) عطف على قوله عن الآية (قوله ان فاطمة الخ) عبارة المغنى قال صلى الله عليه وسلم فاطمة فؤادها واهلها معه عبد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا اقتعت به راسها لم يبلغ رجلها واذا غطت به رجلها لم يبلغ راسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم ماتت قال انه ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك اه (قوله وقد اتاها الخ) جملة حالية وقوله به اي العبد (قوله انما هو الخ) اي الداخل اه عرش (قوله ذلك) اي قوله لكن يتامل مامر الخ (قوله هايات) اي السيدة (قوله شريكها) مفعول هايات وقوله مطلقا اي وجدت المهايأة ام لا (قوله مع ما فيه) اي العبد المبعضة او المشترك (قوله وهو من قارب) الى قول المتن وحل في النهاية الا قوله ويحتمل خلافا وقوله ثم رايته الى وخرج (قول المتن كالبالغ) اي في النظر اما الدخول على النساء الاجانب بغير استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة يضمن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه فيه اه معنى وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة اه (قوله كالمجنون) اي البالغ اه عرش (قوله يخالف مامر) في اي محل سم وهو

حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرمة بعضها ثم رايته الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح في شرح الروض بذلك الا العكس فلم يصح به (قوله وقضيته الخ) قد يقال قضيته ايضا حرمة نظر المشتركة الى سيدتها وهو خلاف ما مر عن تصريح شرح الارشاد (قوله وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه الخ) اعتمد ذلك مر (قوله ان ملحظ نظير السيد الخ) يتامل في هذا الفرق فلعل فيه تحكما (قوله والمحرم البالغ) بقى غير البالغ وفي كثر الاستاذ بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة وكذا في الطفل المميز ولو ابنا وبعد البلوغ يستأذن على امه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله فالوجه الخ) اعتمدهم (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله في المتن وان المراهق كالبالغ) عبارة الروض والمراهق كالبالغ في النظر لا الدخول في الاوقات الثلاثة فؤاده والى كالمجنون والمميز اي غير المراهق كما في شرحه والمحرم بنسب اورضاع ومصاهرة الخلوة ونظر ما فوق المرأة وتحت الركبة انتهى وقول شرحه اي غير المراهق يقتضى حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة (قوله وهو قرب الخمسة عشر) اي فيما يظهر شرح مر (يخالف مامر)

للحاجة مع ما فيه من الحرية أو ملك الغير (و) الاصح (ان المراهق) وهو من قارب الاحتلام أى باعتبار غالب سنه وهو قرب الخمسة عشر لا التسع ويحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب منه كالمجنون فان قلت هذا يخالف مامر انه لا يلزمها ستير جها وكفيها قلت يحمل

ما هنا على ستر ما عداهما أو على ما إذا علمت منه تعمد النظر إليها لانه حينئذ يجزى للفتنة ويلزم وليه منعه النظر كما يلزمه منعه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعاً (١٩٨) والمراعاة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظراؤه وقضية تعليمهم الحاق المراهق

بالبالغ بظهوره على العورات وحكايته لها انه ليس مثله ثم رأت الزركشي بحث ذلك اخذ من كلام الامام وما ياتي في رمية إذا نظر من كوة وفي كونه يضمن إذا أصبح عليه انه لا بد فيه هنا من كونه متيقظا وخرج بالمراهق غيره ثم إن كان بحيث يحكى ما يراه على وجهه فكالمحرم وإلا فكالمعدم (ويحل نظر رجل إلى رجل) مع ان الفتنة بلا شهوة اتفاقا (الامايين سره وركبة) ونفسهما كإحرام فيحرم نظره طلاقا ولو من محرم لانه عورة قال الأذري والظاهر ان المراهق كالبالغ ناظرا او منظورا ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل وامن فتنة واخذ منه حل مصافحة الاجنبية مع ذنبك والفهم تخصيصه الحل معهما بالمصافحة حرمة مس غير وجهها وكفيها من وراء حائل ولو مع امن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فيوجه بانه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الامرد في ذلك ويؤيده إطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لكونها من وراء حائل (ويحرم) ولو على امرد (نظر)

عجيب فقد مر آتفاي شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عمر (قوله على ستر ما عداهما) اي على وجوب ستره (قوله ويلزم وليه الخ) عطف على قوله فيلزمها الخ (قوله ولو ظهر منه الخ) اي المراهق بقرينة ذلك على ذلك اه ع (قوله بظهور الخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكايته الخ عطف على ظهور الخ وقوله انه اي المراهق المجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه كرى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عمر اي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ (قوله وما ياتي في رمية الخ) هذا ياتي في باب الصيال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب موجبات الدية والضمير فيهما راجع إلى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة الكرى من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما ياتي (قوله لا بد فيه) اي المراهق المجنون وقوله هذا اي في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظا لعل المراد به بقرينة ما ياتي في الشارح قوة التمييز وإلا فلا كونه ناظر اي غنى عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظورا لا يحتاج إلى اعتباره فتأمل (قوله مع امن الفتنة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافا للنهاية والمغنى كما (قوله كإحرام) اي في المحرم (قوله فيحرم نظره) يعني ما ذكرهما بين السرة والركبة ونفسهما وقوله مطلقا اي وجرد احدهما من الشهوة وخوف الفتنة ام لا (قوله ولو من محرم) عبارة المغنى ولو من ابن وسيد ولا فرق بين ان يكون في حرام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضي الله تعالى عنه ان الفخذ في الحمام ليس بعورة اه (قوله ان المراهق) اي مع البالغ وقوله كالبالغ اي مع البالغ وقوله ومنظورا ينبغي تقييده بما إذا لم يصدق عليه حد الامرد (قوله ذلك فخذ الرجل) اي ومثله بقية العورة حتى الفرج اه ع (قوله اي بشرط الحاجة كما ياتي) (قوله وامن فتنة) اي وعدم الشهوة (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والمأخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة سم وعبارة الرشيدى الظاهر ان ذكر المصافحة مثال وآثره لان الابتلاء به غالب وحينئذ فلا ياتى قول الشارح وافهم تخصيصه اه (قوله مع ذنبك) اي الحائل وامن الفتنة اه ع (قوله تخصيصه) اي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر ما وجهه والذي افهمه التخصيص حرمة مس الوجه ايضا اه رشيدى ويأتى عن فتح المعين ما يوافقه (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر اه سم اه ع رشيدى (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما سم (قوله وحينئذ) اي حين التوجيه بذلك (قوله في ذلك) اي في حرمة مس ماسوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وعش هذا التفسير نظر الصنيع الشارح ولا فقد مر عن الرشيدى ان الذى افهمه ان التخصيص حرمة مس الوجه ايضا (قوله ويؤيده إطلاقهم الخ) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالحققة للشهوة بخلاف مجرد الدلس باليد مع الحائل اه ع (قوله ولو على امرد) فيه تسامح (قوله وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى مع خوف فتنة (قوله لم يبلغ الخ) عبارة المغنى الشاب الذى لم تنبت لحية ولا يقال لمن اسن ولا شعر بوجهه امرد بل يقال له نط بالثناء المثلثة اه (قوله غالبا) اي باعتبار العادة الغالبة للناس لا جنسه اه ع (قوله الرجال اي السليمة الطبع) (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) إلى قول المتن قلت في المغنى (قوله مع خوف الخ) راجع إلى المتن وقوله او بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندرج الخ) نبيه على ان

في أى محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالمحرم) قضية ان يستأذن في الاوقات الثلاثة (قوله في المتن إلا ما بين سره وركبة) يخرج السرة والركبة مر (قوله قال الأذري الخ) اعتمده مر (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والمأخوذ منه بالحاجة قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال مس الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

شي من دن (أمرد) وهو من لم يبلغ أو ان طالع الاحية غالب او يظهر ضبط ابتداءه بان يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال مجرد ومن زعم انه المحرم مراده البالغ من الاحتمال فلا ينافى ما ذكره مع خوف فتنة بان لم يندرج وقوعها كما قاله ابن الصلاح او (بشهوة) اجماعا



وكذا كل منظور اليه ففائدة ذكرها فيه تمييز طريقة الرافعي وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحي وقريب منه قول السبكي هي أن ينظر فيلنظر وان لم يشته زيادة وقاع او مقدمة له فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والحجة ظانين سلامتهم من الاثم وليسوا باسالمين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع فيه حكما ونقلا جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحل مع أمن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالمرأة بل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم اثما منها لانه لا يحل بجمال وانما لم

يؤمره وبالاحتجاب للشبهة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاءه بوجوب الغض عنهم الحاجة كما يأتي وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسموهم الا لتان لاستقذارهم شرعا ووقع نظر بعضهم على امر دافعا عجيبة فاخبر استاذاه فقال سترى غيبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع أمن الفتنة واتقاء الشهوة ان لا يكون الناظر محرما بنسب وكذا رضاع او مصاهرة على ماشمله اطلاقهم ولا سيديا ويظهر حل نظر مملوكه وممسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المنظور جميلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا والرجوع فيه اذا شرب طفي المبيع مثلا إلى العرف بناء على الاصح ان الملاحاة وصف ذاتي بان المدار ثم على ما يزيد به المالية وهو منوط بالعرف لا غير وهذا على ما قد تجر لفتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم يقيدوا النساء بذلك لان

مجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد ادراكه ولو على بعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثرة وقوعها اه ع ش عبارة المغني وليس المغني بخوف الفتنة غلبة الظن ووقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله وكذا الكل منظور اليه الخ) عبارة المغني ولا يخص هذا بالامر دكا م بل النظر الى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وانما ذكره توطئة لما بعده اه (قوله ذكرها) أي الشهوة فيه أي في نظر الامر د (قوله بحيث يدرك الخ) أي بالذلة وقوله فرقا بين الملتحي أي بحيث تسكن نفسه اليه ما لا تسكن عند رؤية الملتحي وقوله زيادة وقاع هو من اضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعا زائدا على مجرد الذلة اه ع ش (قوله تمييز طريقة الرافعي) أي مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه رشيدى (قوله وكثير الخ) عبارة المغني قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشة و يقتصرون الخ (قول المتن قلت وكذا بغيرها الخ) الفتى شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما خرج به الرافعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح م راهم اقول ووافقه المغني فبسط في الرد على تصحيح المصنف واقر النزاع وقول البلقيني الاثنين وكذا فعل في النهاية ثم قال فعلم بما تقرران ما قاله المصنف من اختياراته لان حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعي اه (قوله فزعم انه) أي ما صححه المصنف (قوله وليس الخ) أي ما زعمه البعض وكذا ضمير وان وافقه (قوله وذلك) راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله لانه) أي الامر د (قوله لا يحل بجمال) أي ومع ذلك فالزنا بالمرأة اشد اثماً من اللواط به على الراجح لما يؤدى اليه الزنا من اختلاط الانساب اه ع ش (قوله لم يؤمره) أي المرء (قوله فاعجبه) أي احبه وقوله غيبه أي عاقبه اه كردى (قوله حل نظر مملوكه) أي الامر د وقوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله السابق) أي في شرح وان نظر العبد الى سيدته ونظر ممسوح الخ (قوله وان يكون الخ) عطف على ان لا يكون الخ (قوله بين هذا) أي جمال الامر د المنظور وقوله فيه أي الجمال (قوله بذلك) أي بالجملة (قوله وخرج) الى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخلق (قوله بما يأتي) أي في شرح متى حرم النظر حرم المس (قوله فيتعين مجيء مثله الخ) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى اه سم (قوله والخلوة) عطف على المس وقوله به أي الامر د (قوله لکن ان حرم الخ) فيه نظر اه سم (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمة النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله وان كان الخ) غاية لقوله لتعذر (قوله كما يأتي) أي في شرح ويباحان لفصد الخ (قوله لا شترأ كهما) الى قوله ونازع في النهاية والمغني (قوله بل كثير من الاماء) كالتركيات اه مغنى (قوله فخوفها) أي الفتنة (قوله بالكاع) عبارة القاموس وامرأة لكاع كقطام ائيمة اه (قوله لاحتمال

يتأمل (قوله في المتن قلت وكذا بغيرها في الاصح الخ) الفتى شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما صرح به الرافعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح م ر (قوله فيحرم م ر) اعتمده م ر (قوله فيتعين مجيء مثله هنا) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى (قوله والخلوة) عطف على المس (قوله لکن الخ) كذا م ر (قوله ان حرم فيه نظر (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمة النظر ولم

لكل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل النظر كما جزم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما يأتي عن مقتضى الروضة ان المحرم المرأة يحرم مسها مطلقا اما على المعتمد الاق من التفصيل فيتعين مجيء مثله هنا والخلوة به فتعذر لکن ان حرم النظر فيما يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوة المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر د آخر أو أكثر كما يأتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالحره والله اعلم) لا شترأ كهما في الانوثة وخوف الفتنة بل كثير من الاماء يفوق اكثر الحرائر جمالا ففوقها فيهن اعظم وضرب عمر رضى الله عنه لامة استترت كالحره وقال انتشبهين بالحر اثر الكاع لا يدل للحل لاحتمال



انه لا يذاتها الحرائر بطن انهن هي اذا لاماه كن يقصدن الزنا والحرائر كن يعرفن بالسرو وتنازع فيه البلقيني واطال بما اشار الاذهرى لرد  
 بذكر جمع محققين صرحوا بذلك وبان الادلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ليحل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظر ما عدا  
 سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح) تحريم نظر ذمية وكل كافرة ولو حربية (الي) ما لا يبدو في المهنة من (مسلمة) غير سيدتها ومحرمها  
 لمفهوم قوله تعالى او نسائهن ولا نهاده (٢٠٠) تصفها الكافر يفتنها وصح عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على امهات المؤمنين  
 الوارد في الاحاديث الصحيحة  
 دليل لما صححه من حل  
 نظرها منها ما يبدو في المهنة  
 واعتمد جمع ما اقتضاه  
 المتن من انها معها كالاجنبي  
 وافق المصنف اي بناء  
 على ما في المتن بحرمه كشف  
 نحو وجهها للذمية لانها  
 تعينها به على ما يخشى منه  
 مفسدة وهو وصفها لمن قد  
 تفتن به على محرم اذ  
 الكافر مكلف بالفروع  
 على ما مر ولا يحرم نظر  
 المسلمة لها خلافا لمن توقف  
 فيه اذ لا يحذور بوجهه  
 ومثلها فاسقة بسحاق او  
 غيره كرنا او قيادة في حرم  
 التكشف لها (و) الاصح  
 (جواز نظر المرأة الى بدن  
 اجني سوى ما بين سرته  
 وركبتها) وسواهما ايضا  
 كامر (ان لم تخف فتنة) ولا  
 نظرت بشهوة لنظر عائشة  
 رضي الله عنها الحبيشة  
 يلعبون في المسجد والنبي  
 صلى الله عليه وسلم يراها وفارق نظره  
 اليها بان بسنها عورة ولذا  
 وجب ستره بخلاف بدنه  
 (قلت الاصح التحريم  
 كمر) اي كمنظره (اليها  
 والله اعلم) للخبر الصحيح

انه (الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصده بذلك نفى الاذاع عن الحرائر لان الاماء كن الخ فخشى انه اذا  
 استرا الاماء حصل الاذاع للحرائر فامر الاماء بالتكشف ويحترز في الصيانة عن اهل الفجور اه (قوله)  
 ونازع فيه (الخ) عبارة المغنى قال البلقيني في تصحيحه وما ادعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو  
 شاذ يخالف لا طلاق نص الشافعي في عورة الامة ومخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل  
 الناس ولو كن الاول احوط اه (قوله صرحوا) نعمت ان الجمع (قوله بذلك) اي بما ادعاه المصنف وكذا  
 ضمير له (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغنى الا قوله سرتها وركبتها وقوله ودخول الذميات  
 الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) اي ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرمها)  
 عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم للسلمة وغير مملوكة لها امها فيجوز  
 لهما النظر اليها اه (قوله لمفهوم قوله تعالى او نسائهن) فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه  
 مغنى (قوله منعها) اي الكتبايات وقوله معها اي المسلمات اه مغنى (قوله دليل لما صححه) قد يقال  
 الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اي للاستلزام هنا وجه منه فيما سيأتي في قصة نظر عائشة الى الحبيشة كما هو  
 ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) اي في الروضة واصلا اه نهاية (قوله من حل نظرها منها الخ)  
 وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله اي بناء الخ) اعتمده مر اه سم اي والمغنى (قوله بحرمه كشف الخ)  
 يعني بانه يحرم على المسلمة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله وعلى محرم) عطف على قوله على ما يخشى الخ  
 (قوله اذ الكافر الخ) قد يقال الذي استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح  
 فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها الخ) خلافا للنهاية والمغنى ورجع عرش ما اختاره الشارح عبارته  
 وما قاله اي حج ظاهر لان ما علل ا به حرمة نظر الكافر موجود فيها وينبغي انه يحرم على الامر بالتكشف لمن  
 هذه حاله لما ذكر اه (قوله فاسقة الخ) قد يقال عدم تقييده المنظور اليه بالعفة يقتضي حرمة نظرها  
 لفاسقة اخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كامر) اي مرارا  
 (قوله اي كمنظره) الى قوله وورد في المغنى والى المتن في النهاية (قوله بنظر ان) لعل التذكير باعتبار الشخصين  
 (قوله وان ذلك الخ) عطف على وليس الخ (قوله او عائشة الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ اي وبعده  
 ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ وكان الاولى اسقاط او العطف عبارة النهاية وان عائشة الخ وعبارة المغنى  
 او كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اي بان لم تراه في ذلك اه رشيدى (قوله ورد بان استدلالهم الخ)  
 في هذا الرد كالذي بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميمونة وام سلمة لنظرهما غير  
 الوجه والكفين وان الوجوب الذي قال به ابن عبد السلام لمنع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه  
 رشيدى اقول او من النظر المؤدى الى الفتنة كما يشير اليه قوله الاتى اي وقد علم منها الخ (قوله في انه لا فرق)

تتقيد حرمة المس به (قوله ولو حربية) اي وان كانت قريبة غير محرم كمنز (قوله غير سيدتها ومحرمها)  
 قال في شرح الروض اماهم فيجوز لها النظر اليهما انتهى (قوله من حل لدره منها الخ) اعتمد  
 الحل مر (قوله اي بناء الخ) اعتمده مر (قوله ولا يحرم نظر المسلمة لها) كذا مر (قوله ومثلها  
 فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة مردود كما قاله البلقيني

انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> امر ميمونة وام سلمة وقد آهبا ينظران لابن ام مكتوم باحتجاب منه فقالت له ام سلمة اليس هو اعمى لا يبصر فقال اعمى وان  
 انهما السمتا تبصرانه وليس في حديث عائشة انها نظرت رجوهما وابدانهم وانما نظرت لعبهم وحرابهم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع  
 بلا قصد صرفته حالا وان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجهه  
 وبديها بلا شهوة وعندا من الفتنة لم يقل به احد من الاصحاب ورد بان استدلالهم بما مر في قصة ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صريح في انه لا فرق ويرده ايضا قول ابن عبد السلام جاز ما به جزم المذهب يجب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تنته  
بنبيه وقد علم منها تعد النظر اليهم ومردب نظرها اليه للخطبة كقولها ( ونظرها ( ٢٠١ ) الى محرمها كعكسه ) اى كظفره اليها

فتنظر منه ما عدا ما بين السرة  
والركبة ومر الحاقهما بما  
بينهما خلافا لما يوهمه كلام  
شارح ( ومتى حرم النظر  
حرم المس ) بلا حائل وكذا  
معناه ان خاف فتنة بل وان  
أمنها على ما مر بل المس  
اولى بالحرمة لانه ابلغ في  
اثارة الشهوة اذ لو انزل به  
افظروا بالنظر فلا يحرم  
من شيء من الامر دعى ما  
مرو من عورة المائل او  
المحرم وقد يحرم النظر دون  
المس كان امكن طيبا  
معرفة العلة بالمس فقط  
وكعضو اجنبية مبان يحرم  
نظره فقط ودبر الحليلة  
يحرم نظره اى على ضعيف  
والاصح حرمتها في الاول  
وجوازها في الثاني وما  
الهمه الماتن انه حيث حل  
النظر حل المس اغلب ايضا  
فلا يحل لرجل مس وجه  
اجنبية وان حل نظره لنحو  
خطبة او شهادة او تعليم  
ولا السيدة مس شيء من  
بدن عبدها وعكسه وان حل  
النظر وكذا المسوح كما  
مرو ما قيل وكذا بمنزلة  
مراهق لا يحل مسه وان  
حل النظر مردود وما حل  
نظره من المحرم قد لا يحل  
مسه كبطنها ورجلها  
وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة  
ولا شفقة بل وكيدها على ما

أي بين الوجه والكفين وغيرهما عش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الاجنبية وعكسه ( قوله )  
ومردب نظرها اليه للخطبة ) وقول المصنف كقولها قد يقتضيه اه معنى ( قوله ) خلافا لما يوهمه الخ  
اى وللتمايق والمعنى ( قوله ) وان أمنها على ما مر ( اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا الخ اه سم ( قوله )  
لانه ابلغ ) الى قوله وما أفهمه فى المعنى والى المتن فى النهاية الا قوله اى كل ما الى وفى شرح مسلم ( قوله ) من الامر د  
اى الاجنبى ( قوله ) على ما مر ( اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص اه سم ( قوله ) وقد يحرم  
الخ معتمد اه عش ( قوله ) يحرم نظره ) اى فقط ( قوله ) حرمتها ) اى النظر والمس وكذا ضمير جوازها  
وقوله فى الاول اى فى عضو الاجنبية المبان وقوله فى الثانى اى دبر الزوجة والامة ( قوله ) ايضا ) اى كمنطوقه  
( قوله ) فلا يحل الخ ) الغاء لانه ليل ( قوله ) مس وجه اجنبية ) اى بلا حائل اخذا بما ذكره فى شرح ويحل نظر  
رجل الى رجل الخ لكن قد مناهناك عن الرشيدى الميل الى الاطلاق وهو الظاهر ثم رابت فى فتح المعين  
مانصه وحيث حرم مسه بلا حائل نعم يحرم مس وجه الاجنبية مطلقا اه ( قوله ) وان حل نظره ) اى  
وامن الفتنة والشهوة ( قوله ) او تعلم ) اى على القول به اه سم ( قوله ) مردود ) اى فيحل نظره ومس  
لكن قال سم قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه عش  
( قوله ) وما حل نظره الخ ) عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المعنى ومن الثانى اى بما استثنى من المفهوم  
المحرم فانه يحرم مس بطن الام وظهرها وغمر ساقها ورجلها كفى الروضة لكنه مخالف لما فى شرح مسلم  
للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاول على مس الشهوة والثانى على مس  
الحاجة والشفقة وهو جمع حسن اه وسياق عن شرح الارشاد مثله ( قوله ) من المحرم ) وكذا من غيرها على  
ما مر فى قوله وافهم تخصيصه الحل الخ اه عش ( قوله ) وتقبيلها الخ ) لا يخفى ما فى عطفه على بطنها الواقع  
مثالا لما حل نظره الخ ( قوله ) بلا حائل الخ ) راجع لقوله قد لا يحل مسه ( قوله ) لغير حاجة ) ومن الحاجة ما جرت به  
العادة من حكر رجل المحرم ونحوه كغسلهما وتكبير ظهره اه عش ( قوله ) لكن قال الاسنوى الخ )  
ضعيف اه عش ( قوله ) انه ) اى ما اقتضاه عبارة الروضة ( قوله ) وسببه ) اى مقتضى عبارة الروضة اه  
عش ( قوله ) ان الرافعى ع ) اى فى اصل الروضة ( قوله ) وهو ) اى تعبير الرافعى ( قوله ) ولا مس الخ ) اى ولا  
يحل مس الخ اه عش ( قوله ) فغير المصنف ) اى فى الروضة ( قوله ) المشترك فيه ) تقدم الاثبات الخ ) اى  
غالبوا الا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كفى والله لا يحب كل

وان جزم به الزركشى شرح مر ( قوله ) ويرده ايضا قول ابن عبد السلام ) كذا اشرح مر ( قوله ) وان أمنها  
على ما مر ) اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرته وركبته ( قوله ) ويحرم مس شيء من  
الامر د على ما مر ) اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص ( قوله ) والاصح حرمتها ) اى  
النظر والمس فى الاول اى عضو الاجنبية ( قوله ) او تعلم ) اى على القول به ( قوله ) وكذا بمنزلة غير مراهق )  
قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم وفى شرح الارشاد له وقضية كلامه حل المس من كبيرة  
اصغير اى من لم يبلغ حد ايشتهى عرفا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمة لانه ابلغ فلا يلزم من حل  
النظر حله ولان الاحراز عن النظر مع الصغرى شق بخلاف المس انتهى وفيه ايضا بعد ذلك ما غير المراهق  
فان كان يميز كالمحرم وان كان غير مميز فان لم يحكم ما رآه فحضوره كغيبته ويجوز التكشف له انتهى  
فليتأمل هذا مع اول الحاشية ( قوله ) مردود ) كذا مر ( قوله ) المشترك فيه ) تقدم الاثبات الخ ) اى غالبا  
ولا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كفى والله لا يحب كل

( ٢٦ - شروانى وابن قاسم - سابق )  
وسببه ان الرافعى عر بساب العموم المشترك فيه تقدم النفي على كل وهو ولا مس كل ما يحل نظره من المحارم اى بل بعضه كقولك لا يحل لفلان  
تزوج كل امرأة فغير المصنف بعموم الساب المشترك فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما حل نظره من المحارم

مختار فخور وغيره اه سم (قوله اي كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر  
ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه ان التاويل المذكور  
لا يفيد السلب المطلوب هنا وانما يفيد ان يقول مثلاً اي كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسه كما يظهر بمراجعة  
علم المعاني (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب  
العموم تقدم النفي على كل يقتضي ان يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن  
المصنف ليس فيها نفي فضلاً عن تاخره عن كل فنقول بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما في ذلك  
التاويل فتنبه (قوله يحل مس راس المحرم الخ) اي بجائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) اي غير الراس  
(قوله مما ليس بعورة) عبارة شرح الارشاد يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا  
شفقة والاجازة عليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم في الراس وغيره مما ليس بعورة اه  
وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم اقول قضيتته اطلاقهم الشمول (قوله سواء امس  
لحاجة ام شفقة) يقتضي ذلك عدم جواز عدم القصد مع انتفاءهما ويحتمل جواز عدمه حينئذ لانه صلى الله  
عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جواز اه اي ومع ذلك فالعتمد  
ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق محمول على شفقة  
اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المغني من الجواز عبارة ته والذى ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل  
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله وليس) اي الزمان (قوله يمنع عدم قصده) ان  
اراد مطلقاً فلا يلافي السؤال وان اراد هنا فالقمام شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا وعبر اصلاً الى المتن في  
المغني (قوله يحرم) اي النظر اه عش (قول المتن لفصد وحجامة) ومثل النظر لها نظر الخاتن الى فرج من  
يختنه ونظر القابلة الى فرج التي تولدها اه مغني (قول المتن وعلاج) من عطف العام على الخاص (قوله  
للحاجة) الى قوله ولم يمسح في المغني الا قوله وليس الامر دان الى وبشرط والى المتن في النهاية (قوله  
باسرائين نقتين) ومنه يؤخذ ان محل الاكتفاء باسراة ثمة ان تكون المعالجة ثقة ايضاً اه عش (قوله  
وليس الامر دان) اي ولا اكثر منهما اه عش (قوله لان ما عللوا الخ) محل نظر وتصريحهم بما ذكر في  
الرجلين لا يؤيده اذ لا يلزم من عدم استحياء الرجل من الرجل في الفعل عدم استحياءه معه في الانفعال بل هما  
اولى بما ذكر من المراتين ثم رايت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا ياتي في الامر دين قد يقال بل ياتي لان

مختار فخور وغيره (قوله اي كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر ان  
المصنف عبر بعمومه لان العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلاً عن عمومها (قوله حتى يطابق ما ذكره كان  
المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضي ان يكون شرط  
عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلاً عن تاخره عن كل فالنفي  
ليظهر فيها ذلك (قوله وفي شرح مسلم يحل مس راس المحرم وغيره مما ليس بعورة الخ) عبارة شرح  
الارشاد نعم يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والاجازة عليه يحمل  
قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم في الراس وغيره مما ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل  
المحرم هل يشمل تقبيل الفم (قوله وليس مقصودا هنا ورد الخ) اقول لا يخفى ان المصنف ذكره لا حكم  
نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية الى غير ها وحكم نظر الصغيرة  
باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر الى غير ها وهكذا فحيث ذكر بعد ذلك حكم المس  
وانه تابع للنظر في الحكم لا يفهم من ذلك الا ان المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم  
الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقوله لا يخفى وليس مقصودا هنا كلام صحيح  
عند التامل الصحيح وقول الراد بل قد قصد ان اراد في نفسه فمسلم ولا يردوا هنا فهو ممنوع فهذا الرد غير ملاق  
للمردود تامل (قوله لا ياتي في الامر دين) قد يقال بل ياتي لان الذكر قد لا يستحي بحضرة مثله اذا كان

كل ما لا يحرم نظره منه حتى  
يطابق ما ذكره اعني  
الاسنوي اولاً من شرط  
سلب العموم فقوله المشروط  
فيه الى اخره يتعين تاويله  
بان المراد بتقدم الاثبات على  
كل تاخر النفي عنها على انه  
ياتي في الايلاء لذلك تحقيق  
تتبعين مراجعته وفي شرح  
مسلم يحل مس راس المحرم  
وغيره مما ليس بعورة  
اجماعاً اي حيث لا شهوة ولا  
خوف فتنة بوجه سواء امس  
لحاجة ام شفقة وعبر اصله  
وغيره بحيث بدل متى  
واستحسنة السبكي لان حيث  
اسم مكان والفصدان كل  
مكان حرم نظره حرم مسه  
ومتى اسم زمان وليس  
مقصودا هنا ورد يمنع عدم  
قصد بل قد يقصد اذا الاجنبية  
يحرم مسها وبعد نكاحها  
يحل وبعد طلاقها يحرم  
والطفلة تحل ثم تحرم وقبل  
زمن نحو معاملته يحرم ومعه  
يحل (ويباحان) اي النظر  
والمس (لفصد وحجامة  
وعلاج) للحاجة لكن  
بحضرة مانع خلو كحرم  
ازوج او امرأة ثقة لحل  
خلوة رجل بامرأتين نقتين  
يخشيهما وليس الامر دان  
كالمرأتين خلافاً لمن بحثه لان  
ما عللوا به فيهما من استحياء  
كل بحضرة الاخرى لا ياتي في  
الامر دين كما صرحوا به في  
الرجلين

وبشرط عدم امرأة تحسن ذلك كعكسه وان لا يكون غير امين مع وجود امين ولا ذميا مع وجود مسلم او ذمية مع وجود مسلمة وبحث البلقيني انه يقدم في المرأة مسلمة فصبي مسلم غير مراقق فراقق فامراة كافرة (٢٠٣) فمحرم مسلم فمحرم كافر فاجنبى مسلم

الكافرو وافقه الا ذرعى على تقديم الكافرة على المسلم وفي تقديمه لها على المحرم نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقا على كافرة لنظره مالا تنظر هي ومسوح على مراقق وامرولو من غير الجنس والدين على غيره ووجود من لا يرضى الا باكثر من اجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها ومسلم لا يرضى الا بها احتمل ان المسلم كالعدم ايضا اخذ بما ياتى ان الام لو طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها سقطت حضنة الام ويحتمل الفرق ويظهر في الامر انه يتأتى فيه نظير ذلك الترتيب فيقدم من يحل نظره اليه فغير مراقق فمراقق فمسلم ثقة فكافر بالغ ويعتبر في الوجه والكف اذنى حاجة وفيما عداهما مبيح تيمم الا الفرج وقريبه فيعتبر زيادة على ذلك وهي ان تشتد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هتكا للمروءة (قلت ويباح النظر) للوجه فقط (لمعاملة) كبيع وشراء ليرجع بالعدة ويطالب بالثمن مثلا (وشهادة) تحملا واداء لها او عليها كنظر الفرج للشهادة بزنا او ولادة او

الذكر لا يستجى بحضرة مثله اذا كان فاعلا ويستجى اذا كان مفعولا فالحد لله على ذلك ثم لا بدنى الامردين من كونهما فاعلين كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وبشرط الخ) عطف على بحضرة الخ (قوله عدم امرأة الخ) ظاهره ولو كافرة في المسلمة وعكسه (قوله وان لا يكون الخ) وشرط الماوردى ان يامن الافتتان ولا يكشف الا قدر الحاجة كما قاله القفال في فتاوى به نهاية ومعنى قال عش قوله ان يامن الافتتان هو ظاهر ان لم يتعين وان تعين فيذنب ان يعالج ويكف نفسه ما امكن اخذ ما سياتى في الشاهد (قوله ولا ذميا) معطوف على غير امين (قوله وبحث البلقيني الخ) قد يقال في هذا الترتيب نظر من وجوه اخر غير ما اشار اليه الشارح منها تقديم المسلم المراقق على الكافر الغير المراقق مع ان الاول كالا جنى بخلاف الثانى فانه كالمحرم او كالعدم ومنها تقديم المراقق الكافر على المرأة الكافرة فان ما اختاره هو تبعا لفضية المنهاج وافتاء النووى التسوية بينهما وقياس ما فى الروضة واصلها تقديمها فواجه القول بتقديمه ومها ترضيه بين المحرمين والمسلم والكافر مع انهما متساويان في حل النظر ومنها تقديم المراقق مسلما كان او كافرا على المحرم مسلما كان او كافرا مع ان الاول كالا جنبى اه سيد عمر (قوله وفي تقديمه) خبر مقدم وخبره للبلقيني (قوله على المحرم) اى بقسميه اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) هلا قدمت الكافرة على المراقق مسلما كان او كافرا لان المراقق كالبالغ في النظر والكافرة لها نظر ما يبدو في المهمة كذا افاده الفاضل المحشى ولك ان تقول هذا الترتيب للبلقيني وهو ماش على ما ائق به المصنف في الكافرة لا على ما فى الروضة واصلها نعم يمكن ان يقال كان القياس المساواة اه سيد عمر (قوله نحو محرم) اى كالمملوك والمسوح وغير المراقق (قوله مطلقا) اى كبيرا او صغيرا اه عش وكان الانسب مسلما او كافرا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة اه سم وفي النفس منه شىء اذا كان الماهر كافيا مع انه مخالف لما مر في قوله وبشرط عدم امرأة تحسن الخ فليتامل اه سيد عمر اقول دفع عش المخالفة بما نصه وهو اى قول ابن حجر وامر الخ يفيد ان الكافر حيث كان اعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة وبها يقيد ما ذكره الشارح من ان محل تقديم الاثني على غيرهما حيث لم يكن اعرف منها اه (قوله ولو من غير الجنس الخ) اى كرجل كافر مع المرأة المسلمة (قوله الابا كثر الخ) اى وان قلت الزيادة اه عش (قوله احتمل ان المسلم الخ) يعتمد اه عش (قوله ويعتبر) الى المتن في المعنى (قوله في الوجه الخ) اى من المرأة اه عش اى والا مرد (قوله مبيح تيمم) قضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر معنى وشرح الروض وافره سم وعش (قوله الا الفرج) اى السواتين اه معنى (قوله للوجه فقط) الى المتن في النهاية الا قوله وفي ذلك الى ولو عرفها (قوله للوجه الخ) اى من الامر دو غير اه معنى (قوله ليرجم) وقوله ويطالب الاولى فيهما التانيث (قول المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الصبب اه سم اى كما ياتى في شرح بقدر الحاجة (قوله او عبالة) هى كبر الذكور اه عش عبارة المعنى ويجوز النظر الى عانة والد الكفار لينظر هل نبتت او لا ويجوز للنسوة ان ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة عبالته وامتنت من التمكن اه (قوله الرضاع) اى للشهادة عليه اه معنى (قوله لا يضر) اى لا يحرم اه سم (قوله او محارم اى ونحوهم كالمسوحين) (قوله بينه) اى النظر للشهادة وقوله بين ما مر الخ اى من الترتيب (قوله

فاعلا ويستجى اذا كان مفعولا (قوله فامراة) هلا قدمت المرأة الكافرة على المراقق مسلما او كافرا لان المراقق كالبالغ في النظر والمرأة الكافرة لها نظر ما يبدو في المهمة (قوله والذي يتجه) كذا فى الكنى ايضا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة (قوله مبيح تيمم) قال فى شرح الروض وقضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر اه (قوله فى المتن لمعاملة الخ) اى بلا شهوة ولا خوف فتة مر (قوله فى المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الصبب (قوله لا يضر)

عبالة والتحام الفضاء والذى الرضاع لا حاجة لعدم النظر للشهادة لا يضر وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون على الوجه ويفرق بينه وبين ما سلفى الما لجة بان النساء ناهيات عنه لا يقبلن المحارم ونحوهم فلا يشهدون ثم رأت بعضهم اجاب بانهم وسعوا بها اعتناء بالشهادة

والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدم الصغائر ما يخالفه وتكلف الكشف للتحمل والاداء فان امتنعت امرت امرأة او نحوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لا بد ان يعرفها الشاهدان بالنسب او يكشف وجهها لان التحمل عند النكاح منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكرته في الفتاوى وباقى بعضه ولو عرفها الشاهدان في التقاب لم يحتج للكشف فعليه يحرم

الكشف حينئذ لا حاجة اليه ومتى خشي فتنة او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وان ائيب على التحمل لانه فعل ذو وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحاكم بميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما باختياره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحث الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرغ على المذهب انه لا يكفي تعريف عدل اما على ما عليه العمل كما يأتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واولى وكفى بذلك حاجة بجوزة له (وتعليم) لا مرد واثى كما صرح به السياق خلافا لما يورده كلام شارح من اختصاصه بالامر قال السبكي وغيره هذه من تفردات المنهاج اى دون الروضة واصلا والافهى في شرح مسلم والفتاوى وانما

والنظر لغير ذلك الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة والنظر لغير ذلك عمدا غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) اى لغير ما ذكر من الامور المجوزة له اه ع ش (قوله وتكلف الكشف الخ) لعله اذا لم تكن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله امرت امرأة الخ) اى قهرا عليها ويتلطف مرید الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيان اسبابها فلو امتنعت وادت محاولة كشفها لتلافى شىء من اسبابها فالظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتض لا حالة التلف عليها ومسقط للضمان ومن اسبابه فالاقرب ضمان الممتنعة لان ذلك نشان امتناعها فنسب اليها اه ع ش اقول قضية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اى في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او يتزوج امرأة من غير معرفة نسبها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رايت في حج بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها اه ع ش (قوله منزل منزلة الاداء) اى واداء الشهادة لا بدلا اعتداده من معرفة المشهود وعليه بنسبه او عينه اه ع ش (قوله منزل الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله وباقى بعضه) اى بعد الكلام على نكاح الشغار اه ع ش (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المغنى قاله الماوردي قال الزركشى وقضيته تحريم النظر حينئذ اه (قوله الا ان تعين) وباقى مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطبة على ما مر فيها وقوله ينبغي الحل اى حل النظر للشهادة اه ع ش (قوله مطلقا) اى وجد خوف الفتنة او الشهوة ولا (حل قوله الاول) اى قول السبكي يأنم بالشهوة وقوله والثاني اى قول البعض يحل مطلقا وقوله مفرغ على المذهب معتمد وقوله اما ما عليه العمل ضعيف وقوله كما يأتي في الشهادة اى من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتمد ايضا وقوله وان قلنا به اى بكفاية تعريف العدل المرجوح اه ع ش (قوله النظر الخ) الاولى لكن النظر الخ (قوله لا مرد واثى) كذا في النهاية والمغنى وفي سم مانصه عبارة الكنز لا مرد واثى ان فقد فيهما الجنس الى اخر ما سيذكره الشرح من الشروط اه اى بالشمول للاتى (قوله هذه) اى مسئلة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظهر) اى ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) اى التعليم اه مغنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه امر على ما قدمه في العلاج اه ع ش (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره اه سم (قوله قوله) اى المصنف وقوله تعذر تعليمه اى تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالوا والمعتمد انه يجوز النظر الامر ذو غيره للتعليم واجبا كان او

اى فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه والنظر لغير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله وتكلف الكشف للتحمل) لعله اذا لم تكن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتجه حل الاول الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله لا مرد واثى الخ) عبارة الكنز لا مرد واثى ان فقد فيهما الجنس الخ ما سيذكره الشرح من الشروط (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره (قوله وقال جمع) اعتمده

يظهر فيما يجب تعليمه كالفتاوى وما يتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعذر من مندوبا وراء حجاب ووجود مانع خلوة اخذاما في العلاج لا فيما لا يجب كما يدل له قوله الاتى في الصداق تعذر تعليمه على الاصح وعلله الرافعي بخشية الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلته يعلمها من وراء حجاب بغير خلوة فالوجهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا يتقيد الحل بالواجب وفرقوا بين هذا وما في الصداق بان تعليم المطلق يتممه القطع لسبق مقرب الالفه بخلاف الاجنبي

وعليه فلا بد من تلك شروطها أيضا وظاهر أنها لا تعتبر في الأمر كإعليه الإجماع الفعل ويترتب اشتراط العدالة فيهما كالمالوك بل أولى (ونحوها) كما أنه يراد شرهما ما ينظر ما عدا عورتهما وحكمهما وعليها أو يحلقها وإنما يجوز النظر في جميع ما مر (بقدر الحاجة والله اعلم) فلا يجوز أن يجاوز ما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة بقدر قدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظره لم تجز ثانية أو برؤية بعض وجهها لم تجز لرؤية كلهما في البحر عن جمهور من الفقهاء أنه يستوعبه مبنى على الضعيف السابق من حل نظروهما حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحل لها نظره منه للحاجة أيضا كالمعاملة (٣٠٥) وغيرها مما مر (فرع) وطى حليلته

متفكرا في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك التفكر والتخيل اختلاف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا إن المسئلة ليست منقولة فقال جمع محققون كابن الفرقان وجمال الإسلام ابن البري والكمال الرداد شارح الإرشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقتضاء كلام التقي السبكي في كلامه على قاعدة سد الذرائع واستدلال الأول لذلك بحديث أن الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ولك رده بان الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحرك في النفس هل يفعل المعصية كالزنا ومقدماته أو لا فلا يؤخذ به إلا أن صمم على فعله بخلاف الهاجس والواجب وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس واحد من هذه الخمسة لأنه لم يخطر له عند ذلك التفكر والتخيل فعلا زنا ولا مقدمة

مندوب أو إنا منع من تعلم الزوجة المطلقة لأن كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فنع لذلك اه (قوله وعليه) أي قول الجمع المعتمد وقوله تلك الشروط أي المارة من السبكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله وظاهر) إلى التفتت في النهاية (قوله وظاهر أنها) أي الشروط اه ع ش (قوله لا تعتبر في الأمر) فقد يقال من جملتها فقد الجنس وعدم اعتباره ليس من مواضع الإجماع الذي أشار إليه فليتأمل ثم رايت المحشى سم قال ما نصه قوله وظاهر الخ فيه نظر اه فان كان إشارة إلى ما ذكرته فواضح أو إلى جميع الشروط فيرده ما نقله الشرح من الإجماع اه سيد عمر أقول ويرجع الثاني ما قدمته عنه من الكثرانفا (قوله فيهما) أي في الأمر ومعلمه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فيهما أي في المعلم والمتعلم سواء المرء أو الأمر فليأخذ بظاهر نعم لو تعذر وجود معلم عدل ولم يكن المتعلم عدلا فهل يغتفر مطلقا للحاجة أو في الواجب العيني من العلم وما يضطر إليه من الصنائع محل نظر فليتأمل وليراجع اه أقول قضيه ما مر في شرح وشهادة من قوله ومضى خشى فتنة الخ الأول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبد إلى سيده عن الرشيد وسيد عمر ما يفيد أنه لا يعتبر في تعليم الرجل الأمر عدالة المتعلم (قوله كلمة) إلى الفرع في النهاية والمغنى (قوله كما أنه يراد شرهما) أي أو عبد تريد المرأة شره اه معنى (قوله ما عدا عورتها) عبارة المغنى ما عدا بين السرة والركبة اه (قوله فرع) إلى قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن البري) بكسر الباء نسبة لبذر الكتان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة (قوله يحل ذلك) معتمد اه ع ش (قوله واستدل الأول) أي الجمع المحققون غير السبكي اه كروى (قوله ولك رده) أي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) أي التفكر والتخيل (قوله من هذه الخمسة) عبارة في فتح المين في شرح الحديث السابع والثلاثين ما نصه قال أي السبكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الأولى الهاجس وهو ما يأتي فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أو لا ثم المهم وهو ما يرجح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالهاجس لا يؤخذ به إجماعا لأنه ليس من فعله وإنما هو شىء طهره قهره عليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وإن قدر على دفعهما لكنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أجر لها في الحسنات أيضا لعدم القصد واما المهم فقد بين الحديث الصحيح أنه بالحسنة تكتب حسنة وبالسيئة لا تكتب سيئة فان ترك الله كتب حسنة وإن فعلها كتبت سيئة واحدة واما العزم فالمحققون على أنه يؤخذ به اه بحذف و علم بذلك أن مراد الشارح هنا بالواجب الخاطر والعزم المهم (قوله تصور قبيح) وقوله بصورة حسن كل منهما بالإضافة (قوله وقوع وطئه) مفعول تخيله وقوله أنه عازم الخ فاعل يلزم (قوله هي الظاهر أنه مفعول فرض الخ) وقوله تلك الخ بدل منه ويجوز أن يكون قوله هي بدلا عن موطوءه راجعا إلى حليلته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله كراهة ذلك) أي التفكر والتخيل (قوله ورد) قد يجاب أنه أراد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى اه سم (قوله

مر (قوله وظاهر أنها لا تعتبر في الأمر) فيه نظر (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله ورد الخ) قد يجاب بأنه أورد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى

له فضلا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متناس للوصف الذاتي متذكر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا محذور فيه إذا غابته أنه تصور شىء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الأجنبية أنه عازم على الزنا بها قلت ممنوع كما هو واضح وإنما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحسنة وقد تقرر أنه لا محذور فيه على أن الفرق ضئيلة ضمه إليه خطور الزنا بتلك الحسنة لو ظفر بها حقيقة لم يأنم إلا أن صمم على ذلك فأتضح أن كلام التفكر والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وأنه لا يأنم إلا أن صمم على فعل المعصية بتلك المتخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البري وينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بد فيها من نهي خاص



أى وإن استفيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة أو حرمة فيكره كغلب الشطر نوح اذ لم يصح في النهي عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب فيؤجر عليه لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين منا اذ اصح قصده بان خشى تعلقها بقلبه واستانس له بما في الحديث الصحيح من امر من رأى امرأة اعجبته انه يأتى امراته فيواقها اه وفيه نظر لان ادمان ذلك التخييل يبق له تعلقا ما بتلك الصورة فهو باعث على التعاقبها الا انه قاطع له وانما القاطع له تناسى او صافها وخطورها هايباله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقه بهار اساقا وقال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة اعجبته واتى امراته جعل تلك الصورة بين عينية وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا فيمن اخذ كوزا يشرب منه (٣٠٦) فتصور بين عينية انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورده بعض المتأخرين

بانه في غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه في سد الذرائع واصحابنا لا يقولون بها ووافقه الامام احمد الزاهد وهو شافعي غفلة عن هذا البناء اه وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الاربعة في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تدل لما قاله في المرافة فرقت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض ففنع من التمنى لما لا يحل كما منع من النظر لما لا يحل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله عقبها ففنع من التمنى الخ صريحان في ان كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخييل السابقين وإنما هو في حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بان يتمنى

وان استفيد الخ) غاية والضمير راجع الى نهى خاص (او حرمة) عطف على وجوب الفعل وقوله فيكره أى الفعل وقوله عنه أى لعب الشطر نوح (قوله انه يستحب) أى التخييل المذكور (قوله منا) أى الشافعية (قوله تعلقها بقلبه) فيه قلب والاصل تعلق قلبه بها (قوله واستانس) أى البعض له أى الاستحباب (قوله بانه) متعلق بامر (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله علماءنا) أى السادة المالكية (قوله ان ذلك الخ) مقول قال (قوله وزده) أى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهبه في الموضعين الاتيين وضمير وافقه الآتي (قوله واصحابنا) أى الشافعية وقوله بها أى بتلك القاعدة (قوله انتهى) أى كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الآراء الاربعة) أى قول جمع محققين بالحل والاباحة وقول ابن الزرى بالكراهة وقول بعض العلماء بالاستحباب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله يدينها) أى صورة المرأة (قوله ففنع) أى الله تعالى ويحتمل انه ببناء المفعول وقوله من التمنى نائب فاعله (قوله بان يتمنى الزنا بفلانة) لا يخفى بعد دلالة الآية عليه (قوله كلامه) أى القاضي (قوله قال) أى الزركشى (قوله وغلطوا) من كلام الزركشى (قوله وكلاهما) أى التصميم على فعل الزنا والرضا به (قوله هذا) بدل من كلام القاضي وقوله من استدلل الخ فاعل لم يتأمل وقوله به أى كلام القاضي وقوله للحرمة أى لحرمة التفكير والتخييل السابقين وقوله عنه أى عن الاستدلال المذكور (قوله انتهى) أى كلام من اجاب الخ (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالا واللفظ الاول قال الزركشى ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى عورة زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وان توقف فيه بعض المتأخرين اه (قوله منعها الخ) فان منعها حرم عليها النظر لما بين سرته وركبته اه بجزمى عن الزبادى وفي ع ش عن سم عن مر ما يوافقه (قوله ولو الفرج) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله وعليه ينبغي الى وخرج (قوله ولو الفرج الخ) راجع الى المتن (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاه العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكي اه سم على حج راعل وجهه انه محرك للشهوة بلا ضرر يترتب عليه اه ع ش (قوله مع الكراهة) فيكره لكل منهما منظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة اه مغنى (قوله وذلك) راجع الى المتن لكن صنيع المغنى والنهاية كالصريح فى رجوعه للفرج (قوله لان الحق له الخ) قد يشكل على قوله السابق وان منعها اه

(قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد بهنهم (قوله ولو الفرج) (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاه العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكي (قوله لان الحق له لا لها) قد يشكل على قوله السابق وان منعها

الزنا بفلانة وان تحصل له نعمة فلان بعد سلها عنه ومن ثم ذكر الزركشى كلامه فى قاعدة حرمة تمنى الرجل حال اخيه من دين سم اودنيا قال والنهى فى الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم فى مسالتنا الى التخييل والتفكير تمنى وطنها زنا فلا شك فى الحرمة الا انه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاهما حرام ولم يتأمل كلام القاضي هذا من استدلاله بالحرمة ولا من اجاب عنه بانه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل اذ التفكير اعمال النظر فى الشيء كفى القاموس اه (والزوج) والسيد فى حال الحياة (النظر الى كل بدن) أى الزوجة والمملوكة التى تحل وعكبه وان منعها كما اقتضاه اطلاقهم وان بحث الزركشى منها اذا منعها ولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع وباطنه أشد وذلك لانها عمل استمتاعه وعكبه والاعتبار صحيح اه نظردور ذلك الا ززوجك واهلك أى نهى اولى ان لا تحفظ منه لان الحق له لا لها

ومن ثم لزومها تمكينه من

التمتع ولا عكس وقيل يحرم  
نظر الفرج لخبر اذا جامع  
أحدهم زوجته أو أمته  
فلا ينظر الى فرجها فان  
ذلك يورث العمى أى فى  
الناظر أو الولد أو القلب  
حسنة ابن الصلاح وخطا  
ابن الجوزى فى ذكره فى  
الموضوعات ورد بان أكثر  
المحدثين على ضعفه وانكر  
الفارقى جريان خلاف فى  
حرمة نظره حالة الجماع وقول  
الدارى لا يحل نظر حلقة  
الدبر قطعا لانها ليست محل  
استمتاعه ضعيف فى النهاية  
وغيرها وجريا عليه بحل  
التلذذ بالدبر من غير ايلاج لان  
جملة اجزائها محل استمتاعه الا  
ما حرم الله تعالى من الايلاج  
وعليه ينبغى كراهة نظره  
خروجا من الخلاف وخرج  
بالنظر المس فلا خلاف فى  
حله ولو للفرج وبحال الحياة  
ما بعد الموت فهو كالبحر  
وبالتى تحل زوجه معتدة  
عن شبهة ونحو أمة مجوسية  
فلا يحل له الا انظر ما عدا ما بين  
سرتها وركبتها (تنبيه)  
كل ما حرم نظره منه او منها  
متصلا بحرم نظره منفصلا  
كقلامة يد أو رجل والفرق  
مبنى على مقابل الصحيح فى  
قوله وكذا وجه الخو شعر  
امراة وعانة رجل فتجب  
مواراتهما والمنازعة فى  
هذين بان الاجماع الفعلي  
بالقائمتما فى الحمامات والنظر

سم أى يؤيد بحث الزركشى الذى اعتمده النهاية والمغنى (قوله لزومها الخ) أى حيث لم يلحقها ضرر بذلك  
كما هو ظاهر وتصدق فى ذلك وقوله تمكينه أى وان تذكر امره عش (قوله خطأ) أى ابن الصلاح (قوله  
ورد) أى تحسين ابن الصلاح رشيدى وعش (قوله وانكر الفارقى) وهو ممنوع بان الخبر المذكور  
مصرح بخلافه انه نهاية عبارة المغنى وخص الفارقى الخلاف بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشى  
والدميرى وهو ممنوع فان الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع انه وعلم بذلك انه كان الاول ان يقال  
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أى دبر الحليلة وقوله من الخلاف  
أى للدارى (قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشفقة  
وتقدم فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك انه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة امره قال عش قوله فلا  
يحل بشهوة أى النظر وأفهم حل النظر بلا شهوة الى جميع بدنها امره (قوله معتدة عن شبهة) أى فلا يحل  
نظره الى شئ من بدنها مطلقا امره عش (قوله ونحو أمة مجوسية) ومكاتبة ومزوجة ومشاركة ومحررم  
بنسب ورضاع ومصارعة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين سرة وركبة دون ما زاد امره مغنى (قوله  
كلما حرم نظره) الى قوله والمنازعة فى المغنى الى قوله وبحسب استثناء الاب فى النهاية (قوله كقلامة يد الخ)  
عبارة المغنى كشعر عانة ولو من رجل وقلامة ظفر حره ولو من يدها امره عبارة فتفتح المعين كقلامة يد او رجل  
وشعر امرارة وعانة رجل امره (قوله والفرق) أى بين قلامة ظفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظره  
الثانى امره عش (قوله وشعر امرارة) ينبغى او رجل بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل  
وشبهها يحرم النظر اليه منفصلا ثم قال ويجب على من حلق عانته موارة شعرها لئلا ينظر اليه انتهى امره سم (قوله  
فتجب مواراتهما) أى قلامة الظفر وشعر امرارة وعانة الرجل واطلاق القلامة شامل لقلامة ظفر الرجل  
وقياس القلامة تعدى ذلك الى جميع اجزائه حتى شعر الراس فليراجع امره عش اقول وتقدم عن المغنى وفتح  
المعين تقييد القلامة بكونها من ظفر الحرة (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ مردودة امره (قوله  
والمنازعة الخ) اعتمدها المغنى عبارة واستبعد الاذرعى الوجوب قال والاجماع الفعلي فى الحمامات على طرح  
ما تناثر من امتشاط شعور النساء وحلق عانات الرجال امره وليس فى كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والوجه  
ما قاله الاذرعى امره (قوله فى هذين) أى شعر امرارة وعانة رجل ويحتمل ان الضمير للقلامة والشعر (قوله برد  
ذلك) خبر ان الاجماع الخ لاشارة لوجوب الموارة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (وما قيل) أى

(قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة او شفقة وتقدم  
فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلامة يد او رجل) عبارة الروض كشعر عانة وقلامة ظفر  
قال فى الانوار ويحرم النظر الى قلامة رجلها دون قلامة يدها ويده ورجله انتهى وهو فى المسئلة الاول مبنى  
على الضعيف القائل بانه لا يحرم نظره وجه الحرة وكفيها ان لم يخف فتنة وهو الذى عليه الاكثر لاسيما  
المتقدمون كما قاله فى الروضة لقوله تعالى ولا يبدن ذينهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين  
لكن عليه بكرة وفى الثانية مبنى على الضعيف القائل بان نظر المرأة الى الرجل جائز الا ما بين السرة والركبة  
وقد جزم به فى الانوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقا قدم حرف ليوارة قال فى شرحه  
وجوبا كما اقتضاه كلام القاضى لئلا ينظر اليه احد واستبعد الاذرعى الوجوب الخ امره وقياس وجوب  
موارة قلامة ظفر قدم المرأة لحرمة النظر اليه وجوب موارة قلامة ظفر الرجل لحرمة نظر المرأة اليه قال فى  
الانوار ولو ابين شعر الامة او ظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل امره وهو  
مبنى على ان الامة لا يحرم النظر اليها الا ما بين السرة والركبة منها وهو ما جزم به فى قوله وقيل هى كالحرة ولا  
يخفى ان التقييد بالحرة لا يأتى على الصحيح السابق ان الامة كالحرة وقد يقال ان وجوب الموارة لا يأتى على  
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر الا ان يفرق (قوله وشعر امرارة) ينبغى او رجل  
بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلا ثم قال ويجب

اليهما يزد ذلك قدمت فى مبحث الانتفاع بالشارع فى احياء الموت ما يرد فراجعه قال القاضى

تقييد القاعدة كلها حرم نظره الخ (قوله كشرع) عبارة النهاية كفضلة او شعر اه قال ع ش تعبير بهاي  
 الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن عم بانه بول امرأة وفي كلام سم مانصه هل بول المرأة كدم فصددها  
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا  
 بخلاف الدم فيه نظره اقول الاقرب عدم الحرمة لما عايناه اه و اقول الفرق بين البول والغائط تحكم وكذا  
 ان يراد بالفضلة غيرهما تحكم (قوله ينبغي حله) خبر ما لم يتميز الخ وقوله غفلة الخ خبر وما قيل (قوله وتحرم  
 مضاجعة رجلين الخ) وكما مضاجعة ما يقع كثير في مصر نامن دخول اثنين فاكثر مغطس الحمام فيحرم ان خيف  
 النظر او المس من احد هما العورة الاخر اه ع ش (قوله عاريين الخ) ويجوز نومه ههنا في فراش واحد مع عدم  
 التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم يتماسا)  
 عبارة المغنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله وببحث استثناء الاب الخ)  
 اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع اه سم (قوله لخبر صحيح فيه) اي في الاستثناء وكذا قوله  
 لذلك (قوله بعيد الخ) خبر وببحث (قوله وبفرض دلالة الخبر الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله  
 اي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك اي الخبر على الولد الصغير اه  
 (قوله واذا بلغ) الى قوله وقد يوجه في المغنى الى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية (قوله وجب التفريق) اي  
 عند العري كما قاله شيخنا الشهاب الرمي لان ذلك اي العري معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الاباء  
 والامهات نهاية ومعنى (قوله واعتراض الخ) اقره المغنى عبارة ولا دلالة فيه اي الخبر كما قاله السبكي وغيره على  
 التفريق بينهم وبين ابائهم اه (قوله السابق) اي في قوله لخبر صحيح فيه (قوله قد يؤدي الى محذور الخ)  
 ولا ينافي هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والمراتين مع ان ما هنا شامل للام مع انها لان التقييد فيها  
 مرجح للتصوير لا للاحتراز اه ع ش (قوله حرمة تمكينها) اي من بلغ عشر سنين ذكر او انثى وامه وابيه  
 واخيه واخته (قوله ولو مع عدم التجرد) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ومن التجرد) عطف على  
 قوله من التلاصق (قوله وليس يبعد) اي ما اقتضاه اطلاقهما من حرمة ما ذكر (قوله ويكره الخ) كذا في  
 النهاية (قاعدة) افاد السبكي عن ابي عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وعالمنا انه كان يذكر انه يكره  
 النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اي ويتغطي بثيابه او بغيرها وتسن مصاحفة الرجلين والمراتين  
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرء الجليل تحرم مصاحفته لما مر ان المس ابلغ من النظر قال العبادي ويكره  
 مصاحفة من به عاهة كجذام او برص وتسكره المعانقة والتقبيل في الراس والوجه ولو كان المقبل او المقبل صالحا  
 لا لقادم من سفر او تباعد لقاء عرفاهما سنة وياتي في تقبيل الامرء ما مروى سن تقبيل الطفل ولو ولد غيره  
 شفقة ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح ويسن تقبيل يدا الحى الصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وشرف  
 وزهد ويكره ذلك لغناه ونحوه من الامور الدنيوية كشو كته ووجاهته عند اهل الدنيا ويكره حتى الظهور

على من حلق عاتته مواراة شعرها لتلا نظر اليه اه (قوله وكدم فصد مثلا) هل بول المرأة كدم فصددها  
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من قوله الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا  
 بخلاف الدم فيه نظره (قوله وان لم يتماسا) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش  
 اه (قوله وببحث استثناء الاب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله في  
 مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك على الولد الصغير اه (قوله وببحث استثناء الاب  
 والام) اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع (قوله واذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين الخ)  
 ويجوز نومه في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والممتنع مع التجرد في فراش واحد  
 او ان تباعد اشرح مر (قوله عشر سنين) نازع الزركشي في اعتبار العشر بحديث الدارقطني الصريح في  
 اعتبار السبع وقد اوضح ذلك في شرح الروض (قوله وجب التفريق) اي عند العري كما قاله شيخنا  
 الشهاب الرمي لان ذلك معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الاباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل  
 ما لم يتميز بشكله كشرع  
 ينبغي حله غفلة عما في  
 الروضة فانه نقل ذلك  
 احتمالا للامام ثم ضعفه  
 بانه لا اثر للتبميز مع العلم بانه  
 جزء ممن يحرم نظره وتحرم  
 مضاجعة رجلين او امراتين  
 عاريين في ثوب واحد وان  
 لم يتماسا وببحث استثناء  
 الاب والام لخبر صحيح فيه  
 بعيد جد او بفرض دلالة  
 الخبر لذلك يتعين تاويله  
 بما اذا تباعدا بحيث امن  
 تماس وربية قطعا واذا بلغ  
 الصبي او الصبية عشر  
 سنين وجب التفريق بينه  
 وبين امه وابيه واخته  
 واخيه كذا قالاه واعترضا  
 بالنسبة للاب والام للخبر  
 السابق وقد يوجه ما قالاه  
 بان ضعف عقل الصغير مع  
 امكان احتلامه قد يؤدي  
 الى محذور ولو بالام وقضية  
 اطلاقهما حرمة تمكينهما  
 من التلاصق ولو مع عدم  
 التجرد من التجرد ولو مع  
 البعد وقد جمعهما فراش  
 واحد وليس يبعد لما  
 قرره وان قال السبكي  
 يجوز مع تباعدهما وان  
 اتحد الفراش ويكره  
 للانسان نظار فرج نفسه  
 عبثا

(فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تسريحا وتعريضا وتحرم خطبة المنكوحه كذلك اجماعا فيهما وسيعلم من كلامه انه يشترط خلوها ايضا من بقية موانع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة الغير قيل يرد على مفهومه المعتدة عن

وطء شبهه لحل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة ليس له حق في نكاحها وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا فلا تحل لمطلقاتها خطبتها حتى تنكح زوجا غيره وتقدمه اه ويرد الاول بان الجائز انما هو التعريض خلافا لمن زعم جواز التصريح لها وهو مفهوم من قوله الاتي لا تصريح لمعتدة فساوت غيرها والثاني بانه لا يتوهم الورد فيه لا بعد عدة الاول وقبل نكاحها وهذه قام بها مانع فهي كخلية محرم له فكما لا ترد هذه لان المراد الخلية من جميع الموانع كما تقرر وانما خصا لان الكلام فيها لا ترد تلك لذلك وهذا يدفع ايضا قول بعضهم يرد عليهم ايهامه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من ايدائه اذ هي في معنى الزوجة اه والذي يتجه حرمة مطلقا ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبة تزويجها ووجه اندفاعه ان هنا مانعا هو افسادها عليه بل مجرد تلبس به بامتداد نظر غيره لها مع سؤاله له في ذلك ايداء له اي ايداء وان فرض الامن عليها من الفساد وقد عرف ان انتفاء سائر

مطلقا لكل احد من الناس واما السجود له فحرام ويسن القيام لاهل الفضل من علم او صلاح او شرف او نحو ذلك كما لا ريب وتفخيما قال في الروضة وقد ثبت فيه احاديث صحيحة اه مغنى واكثر ما ذكر في الروض وشرحه مثله

(فصل في الخطبة) (قوله في الخطبة) اي وما يتبعها من حكم من استشير الخ اه عش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قيل في المغنى والى المتن في النهاية (قوله وهي) اي شرعا ولغة اه عش (قوله التماس الخ) اي التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة مغنى وعش (قول المتن وعدة) اي وتسريحا ياتي اه عش (قوله خطبة المنكوحه) اي واما المعتدة فسياق في المتن اه رشدي (قوله كذلك) اي تصريححا وتعريضا (قوله فيهما) اي في الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) اي بمعونة ما قرر في اه فليس في كلامه ما يعلم منه ذلك اه عش (قوله ايضا) الاول تاخير عن الجار والمجرور (قوله قيل الخ) واقفه اي صاحب القيل المغنى (قوله لحل خطبتها الخ) عبارة المغنى فان الاصح القطع بجواز خطبتها من له العدة وقوله بمن له العدة يعلم عدم ملاقة جواب الشارح الاتي للسؤال (قوله المطلقة ثلاثا) اي بعد انقضاء العدة اه رشدي (قوله خطبتها) ومنها واقفه معها على ان تزوج غيره لتحل له فيحرم اه عش (قوله انتهى) اي كلام صاحب القيل (قوله وهو) جواز التعريض فقط (قوله فساوت) اي المعتدة عن شبهة اه عش (قوله بعد عدة الاول الخ) لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة اه سم (قوله فكما لا ترد الخ) متعلق بقوله الاتي لا ترد الخ (قوله هذه) اي الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقرر) اي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خصا) اي النكاح والعدة (قوله تلك) اي المطلقة ثلاثا (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني (قوله يرد عليه) اي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الاول للحال وقوله وفيه نظرا في الحل اه عش (قوله لما فيه) اي في الحل او فيما ذكر من خطبة المستفرشة (قوله حرمة) اي ما ذكر من خطبة المستفرشة اه عش (قوله مطلقا) اي تصريححا وتعريضا (قوله ومحبة) عطف على اعراض الخ (قوله ومحبة لتزويجها) الظاهر ان مثلها ما لو تساوى عنده تزويجها وعدمه اذا المدار على عدم تاذيه لا على ميله له اه سيد عمر (قوله بل مجرد علمه الخ) الاول بل مجرد سؤال غيره له في ذلك المشعر بامتداد نظره لها ايداء له الخ (قوله في ذلك) اي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايداء الخ خبر لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله ايداء الخ والجملة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني ابقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فلعل الكتبة اسقطت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسه الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروض الخ اي ومن المغنى عبارته ولا بد ان يحل له نكاح الخطوبة فلو كان تحتها اربع حرم ان يخاطب خامسة قاله الماوردي قال ابن النقيب وقياسه تحريم خطبة من يحرم الجمع بينهما وبين زوجته وكذا ثمانية السفيه وثلاثة العبد اه (قوله تحريم نحو اخت الخ) اي تحريم خطبة نحو اخت الخ علي حذف المضاف (ولم يرد ذلك البلقيني) قال الشهاب سم يمكن

(فصل في الخطبة) (قوله وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق عليها في حال عدة المطلق انها خلية عن نكاح وعدة بناء على ان المراد عدة غير الخاطب وحينئذ يشكل قول الشارح الاتي والثاني بانه لا يتوهم الخ بل التوهم موجود حال العدة ايضا لما ذكر ويحتمل ان الايراد مصور بما بعد انقضاء عدة المطلق ولعله اقرب بل هو مراده (قوله بان الجائز الخ) لا يقال هذا الرد لا يدفع الورد على المفهم لان ما ياتي بين المراد من هذا المفهوم (قوله لا بعد عدة الاول) اي لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) فلا يتنافيان لظاهرا حيث حلت الخطبة في هذه

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - سابع) الموانع مراد وهذا من جملتها وبهذا يتضح ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردي يحرم على ذي اربع الخطبة اي لقيام المانع منه وقياسه تحريم نحو اخت زوجته اه ولم يرد ذلك البلقيني فبحث الحل اذا كان قصده انها اذا

أجابنا إبان واحدة وكذا في نحو اخت زوجته وهو متجه وبحرمة خطبة صغيرة يثب أو بكر لا مجبر لها ضعيف إلا أن أراد إيقاع عقد فاسد وتحل خطبة نحو مجوسية لينكحها إذا أسلمت وافهم قوله تحل أنها لا تندب وهو ما نقلناه عن الأصحاب وقال الغزالي تسن واحتجاله بفعله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وبحرمت بعضهم أنها كالنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها إذا أوجبت النكاح وهو مستبعداه ولا بعده فيه إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان تصرحهم بكراهة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه حيث لم يخطبها لينكحها مع الإحرام والإحرام وكذا يقال في خطبة (٢١٠) الحلال للحرمة وفارقت المعتدة لتوقف الانقضاء على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف

فإن التحلل منه لا يتوقف على إخبارها وقد يقال إن أريد بها مجرد الالتئاس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره حتى الوجوب أو الكيفية المخصوصة من الأتيان لا ولياها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أنها وسيلة للنكاح وللوسائل حكم المقاصد منوع باطلا فله لعدم صدق حد الوسيلة عليها إذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا فلهما إذ كثير ما يقع بدونها وخرج بالخلية المزوجة فتحرم خطبتها تصرحوا وتعريضها كما مر والمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا تصرح) من غير ذي العدة المستبرأة أو (لمعتدة) عن وفاة أو شبهة أو فراق بطلاق بائن أو رجعي أو بفسخ أو انفساخ فلا يحل اجتماعا لأنها قد ترغب فيه فتكذب على انقضاء العدة وواضح أن هذه حكمة فلا تترد العدة بالأشهر وإن كذبها إذا علم وقت فراقها أما ذو العدة فتحل له أن حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله الباقي فلا يتناهيان أه رشیدی (وهو متجه) أي بحث الحل أه عش (قوله) وبحرمة الخ مبتدأ خبره قوله ضعيف عبارة النهاية والأوجه حل خطبة صغيرة الخ خلافا لمن بحث خلافه إلا أن أراد الخ أه (قوله) وافهم قوله الخ أي المصنف (قوله) وقال الغزالي تسن وهو المعتمد أه نهاية (قوله) واحتجنا لعل الألف من السكتة وأصله واحتج بالأفراد ويدل لذلك قول ابن شبة وقال الغزالي هي مستحبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله) لكن قال أي البعض عبارة النهاية قال لكن أه (قوله) وفارقت أي المحرمة وقوله وقد يقال الخ من كلام الشارح وهو معتمد أه عش (قوله) أي الخطبة أه عش (والكيفية الخ) عطف على مجرد الالتئاس (قوله) مع الخطبة) بضم الخاء أه رشیدی (قوله) مطلقا) أي سن النكاح أولا (قوله) إذ النكاح الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الانقضاء ولو في الجملة سمع علي حج أه رشیدی وفيه تأمل (قوله) كما مر) أي في أول الفصل (قوله) والمعتدة) عطف على المزوجة (قوله) من غير ذي العدة) إلى قوله وواضح في المعنى الأقوله لمستبرأة وإلى قول المتن وتحرم في النهاية الأقوله كان طلقها ثلاثا وهي في عدته وانا قادر على جماعك (فلتحل) وقوله فتحل الأولى تذكيرهما (قوله) لأنها قد ترغب فيه الخ) عبارة المعنى وذلك أنه إذا صرح بتحقت رغبته فيها فربما تكذب الخ أه وهي سالمة عن استشكل سم لتأمل الشارح بأن هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) حكمته) أو علة باعتبار شأن النوع أه سم (قوله) وهي الخ) الوار للحال (قوله) وكان وطىء) أي الشخص وقوله معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي (قوله) بشبهة) متعلق بوطىء وقوله فان عدته أي الحل وقوله ولا يحل له أي لصاحب الحل وقوله إذا حل له الخ أي لبقاء عدة الأول أه عش (قول المتن ولا تعرض الخ) أي ولو باذن الزوج أه عش قال المعنى وفهم منه أي من منع التعريض منع التصريح بطريق الأولى أه (قوله) عن ردة) أي من الزوج إذا المرتدة لا يحل نكاحها فلانحل خطبتها من حيث الردة أه رشیدی يعنى خلافا لعش حيث قال وقوله بالرجعة والاسلام أمافي الرجعة فظاهر وأمافي الاسلام فهو أي العود بمعنى أنه يتبين بالاسلام أنها لم تخرج عن الزوجية أه وقد يجاب عن اشكال الرشیدی بحل خطبة المرتدة لينكحها إذا أسلمت أخذ ما مر في المجوسية (قوله) بغير جماع) سيد كر محترزه (قوله) لايتها) أي عدة الوفاة (قوله) وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله نادرة والجملة جواب اعتراض مقدر (قوله) بالأفراء أو الأشهر) يتأمل هذا التقييد وإخراج المعتدة بالحل أه سم وقد يجاب أن هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملا (قوله) وأورد) أي على قوله والأظهر (قوله) في حل التعريض الخ) الأولى في عدم حل التعريض (قوله) يرأضيه) أي جريان الخلاف أه عش (قوله) قيل ما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحل الأول على

الصور حل النظر (قوله) ولا بعده فيه إذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفايته في نفى البعد بل لا بد من توقف النكاح عليها والأفلا وجه لوجوبها (قوله) إذ النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الانقضاء ولو في الجملة (قوله) لأنها قد ترغب فيه الخ) هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) وواضح أن هذه حكمة) أو علة باعتبار شأن النوع (قوله) معتدة بالأفراء أو الأشهر)

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كأن طلقها ثلاثا وهي في عدته وكان وطىء معتدة بشبهة فحلت فان عدته تقدم ولا يحل له خطبتها إذ ذي لا يحل له نكاحها (ولا تعرض لرجعية) ومعتدة عن ردة لأنها في معنى الزوجة لعودهما للنكاح بالرجعة والاسلام (ويحل تعريض بغير جماع) في عدة وفاة ولو حاملا لا يتهاوى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائنها الحل لتعجيل الانقضاء نادرة فلا ينظر اليها (وكذا) محل التعريض (لبائن) معتدة بالأفراء أو الأشهر (في الأظهر) لمعوم الآية وأورد عليه بائن ثلاث أورضاع أو لعان فانه لا خلاف في حل التعريض لها وقد يجاب بأن بعضهم أجراه أيضا لعل المصنف يرأضيه والمعتدة عن شبهة قيل ما لا خلاف فيه وقيل ما

فيه الخلاف ولجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذكور ثم التصريح بما قطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عدتك نسكتك والتعريض  
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من يجهل ذلك ان الله سائق اليك خبر لا تبقى ايمار ب ر اغب فيك وكذا اني راغب فيك كما نقله الاسنوي عن  
حاصل كلام الام واعتمده وهو بالجماع كعندي جماع مرضوانا قادر على جماعك (٢١١) محرم بخلاف التعريض به في غير نحو هذه

الصورة فانه مكروه وعليه

حملوا نقل الروضة عن

الاصحاب كراهته ونحو

الكنائية وهي الدلالة على

الشيء بذكر لازمه قد تفيد

ما يفيد الصريح كاريضان

اتفق عليك نفقة الزوجات

وانلذ بك فتحرّم وقد لا

فيكون تعريضا كذكر

ذلك ماعدا وانلذ بك

وكون الكناية ابلغ من

الصريح باتفاق البلغاء

وغيرهم انما هو للمحظ يناسب

تدقيقهم الذي لا يراعيه

الفقيه وانما يراعي ما دل

عليه التخاطب العرفي ومن

ثم اقترن الصريح هنا ونم

(ويحرم) على عالم بالخطبة

وبالاجابة وبصراحتهما

وبحرمة الخطبة على الخطبة

(خطبة على خطبة من)

جازت خطبته وان كرّرت

(وقد صرح) لفظا (باجابته)

ولو كافرا محترما للنهي

الصحيح عن ذلك والتقييد

بالاخ فيه للغالب ولما فيه

من الايذاء والقطيعة ويحصل

التصريح بالاجابة بان يقول

له المجبر ومته السيد في

غير المكاتبه والسلطان في

مجنونه بالغة لا اب لها ولا

جدا وهي والولي ولو مجبرة

ذي العدة وحمل الثاني على غيره فايراجع (قوله) ولجواب الخطبة) الى قوله وعليه حملوا في المغنى الا قوله ان الله  
سائق الى وهو بالجماع (قوله لا تبقى ايمار) ككيس من لا زوج لها والظاهر انه مثال مستقل (قوله) وانا  
قادر الخ) مثال مستقل كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وهو بالجماع) اي التعريض بالجماع اه ع ش  
(قوله محرم) خبر وهو بالجماع (قوله وعليه حملوا الخ) عبارة الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة وقال  
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر  
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه سم عبارة المغنى ويكره التعريض بالجماع لمخطوبة لقبه وقد  
يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله انا قادر على جماعك او لعل الله يرزقك من جماعك ولا يكره  
التصريح به ولو وجته وامته لانهما محل تمتعه اه (قوله ونحو الكناية) لعله ادخل بالنحو المجاز وقوله قد  
تفيد الخ خبر النحو والتأنيث نظر اللصاف اليه (قوله بذكر لازمه) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم  
الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم  
اه سم اقول وجمع بينهما بحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملزوما ايضا (قوله الخ من  
الصريح) لا خفاء في ان الابلغية فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح ابلغ من هذه الحشية بالاتفاق  
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من امر الى امر اخر والابلغية في النكاح انما هو للمحظ الذي اشار اليه  
الشارح يعني ان الكلام الذي اشتمل عليها يوصف بالبلاغة باصطلاحهم رشيدى (على عالم) الى قوله وسكوت  
البكر في النهاية والى قوله وادعاء انه في المغنى الا قوله او وليها الى ومكاتبته وقوله لان القصد الى وسكوت  
البكر (قوله على عالم بالخطبة الخ) هل يشترط في الحرمة ايضا العلم بجواز الخطبة السابقة او يكفي بعدم العلم  
بالحرمة محل تامل وهل يشترط العلم بعين الخاطب الظاهر لا الا ان تكون ذمية لاحتمال انه كافر غير حترم  
اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله  
وبصراحتهما) قد يغني هذا عن قوله الا في وقد صرح لفظا باجابته ولو اخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المغنى  
اسلم عن التكرار (قوله وان كرّرت) اي كان كان فاقد الالهية وبه علة اه ع ش (قول الماتن باجابته) اي  
ولو بنائيه اه معنى (قوله عن ذلك) اي الخطبة على الخطبة وكذا ضمير ولما فيه والتذكير فيهما بتاويل  
ان يخطب او ما ذكر (قوله فيه) اي في النهي (قوله للغالب) اي ولانه اسرع امثالا اه معنى (قوله ولما  
فيه) عطف على قوله للنهي (قوله والسلطان) عطف على المجبر اه كرى اقول بل على السيد (قوله او هي  
والولي) عطف على المجبر وكذا قوله او غير المجبرة وقوله او وليها وقوله ومكاتبته (قوله وكونها الخ) جواب  
اعتراض (قوله لما س) اي قبيل قبل الماتن لا نصريح (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد وقياس ما تقدم  
في الحرّة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها مع السيد  
ان اذنت لوليها في اجابته او في تزويجها اه سم (قوله لم تجبر) اي كان كانت ثيبا وكان الولى غير مجبرة

يتامل هذا التقييد واخراج المعتدة بالحل (قوله وعليه حملوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته) عبارة  
الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل  
بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس (قوله) وهي الدلالة على  
الشيء بذكر لازمه) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح  
وطريق صاحب التخليص فيها انه الانتقال من الملزوم الى اللازم (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد  
وقياس ما تقدم في الحرّة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها

في غير الكف او غير المجبرة وحدها في الكف او وليها وقد اذنت في اجابته او في تزويجها ولو من غير معين كزوجني ممن شئت هذا ما انتصاه  
كلامهما وهو متجه وان نازع فيه البلقيني ومن تبعه بالنص على انه لا تنكح في اجابته وحدها ولا اجابة الولى وقد اذنت له في غير معين  
وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استقلالها بجواب الخطبة لما امر انه لا تلازم بينهما ومكاتبته كتابة صحيحة مع سيدها وكذا مبعضة لم تجبر



والافو ووليها اجبتك مثلاً وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف العقد بعده ا على امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالصرح  
وادعاء انه لا بد منها من نطقها لانها لا تستحي منه غير صحيح حكما وتعليلا كما هو واضح ورجح بعضهم في رضيتك زوجها انه تعريض فقط وفيه  
نظر بل الاوجه انه صريح كاجبتك (لا) (٢١٢) باذنه اى الخاطب له من غير خوف ولا حياء او الا ان يترك او يعرض عنه المجيب

أو يعرض هو كان يطول  
الزمن بعد اجابته حتى  
تشهد قرائن احواله  
باعتراضه ومنه سفر البعيد  
المنقطع لاستثناء الاذن  
والترك في الخبر وقيس بهما  
ما ذكر (فان لم يجب ولم  
يرد) صريحا بان لم يذكر  
له واحد منهما أو ذكر له  
ما شعر باحدهما أو بكل  
منهما (لم يحرم في الاظهر)  
المقطوع به في السكوت  
اذ لم يبطل بها شيء مقرر  
وكذا ان اجيب تعريضا  
مطلقا أو تعريحا ولم يعلم  
الثاني بالخطبة أو علمها ولم يعلم  
بالاجابة أو علمها ولم يعلم  
كونها بالصرح أو علم كونها  
به ولم يعلم بالحرمة أو علم  
بها لکن وقع اعراض احد  
الجانبيين كما مر وأحرمت  
الخطبة أو نسكح من يحرم  
جمع المخطوبة معها أو طال  
الزمن بعد الاجابة بحيث  
يعد معرضا كما مر ايضا أو  
كان الاول حرييا أو مرتدا  
لاصل الاباحة مع سقوط  
حقه بنحو اذنه أو اعراضه  
والمرتد لا ينسكح فلا يخطب  
وطرودته قبل الوطء  
يفسخ العقد فالخطبة اولى  
ومن خطب خمسا معا أو

(قوله فهو) أى السيد (قوله اجبتك مثلاً) مقول لقوله بان يقول اه رشيدى (قوله وذلك) أى حصول  
التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهية (قوله لا بد منها الخ) جرى عليه  
النهاية (قوله لا تستحي منه) أى من اجابة الخطبة فكان الاول الثانى (قوله اى الخاطب) الى قوله ومنه  
سفره في المغنى وإلى قول الماتن ومن استشير في النهاية (قوله أو الا ان يترك) بان يصرح بعدم الاخذ فلا يكرر  
مع قوله الا ان يترك أو يعرض هو اى الخاطب اه ع ش (قوله ومنه) اى اعراض الخاطب (قوله المنقطع)  
ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية اه ع ش (قوله  
لا يستثناء الخ) تعليل لما استثناء الماتن والشارح (قوله ما ذكر) اى اعراض الخاطب أو المجيب (قوله صريحا)  
الى قول الماتن ومن استشير في المغنى الا قوله أو كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكنت عن  
التصريح للخاطب باجابة أو رد أو الساكت غير يكرى سكوتها اه مغنى (قوله المقطوع به) اى بالقول  
الاظهر في السكوت اى فتعبير به لا يظهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطل بها) اى بالخطبة الثانية اه ع ش  
(قوله مطلقا) اى علم الثاني بما يأتى أولا (قوله لکن وقع اعراض) اى صريح فلا يتكرر مع قوله  
الا ان يترك أو طال الزمن الخ (قوله كما مر) اى انفار (قوله أو حرمت الخطبة) كان خطب في عدة غيره اه مغنى  
ويظهر انه معطوف على قوله اجيب تعريضا (قوله كما مر ايضا) اى غير مرة (قوله لا اصل الاباحة الخ) عبارة  
شرح المنهج اذ لا حق للاول في الاخير اى فيما اذا حرمت الخطبة ولسقوط حقة في التي قبلها اى فيما حصل  
اعراض باذن أو غيره من الخاطب أو المجيب ولا اصل الاباحة في البقية اى فيما اذا لم يجب الخاطب الاول أو  
اجيب تعريضا مطلقا الى قول الشارح لکن وقع الخ اه (قوله بنحو اذنه الخ) دخل في النحرورد الخاطب  
واعراض المجيب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فالخطبة اولى) اى حق لو عاد الى  
الاسلام لا يعود حقه اه ع ش (قوله ومن خطب خمسا معا الخ) اى وصرح له بالاجابة اه مغنى (قوله أو  
مرتدا) اى مع قصد ان ينسكح منهن اربعا اخذا بما قدمه فيما لو كان تحت اربع وخطب خامسة أو نحو اخت  
زوجته وقضية الحرمة عند الاطلاق اه ع ش (قوله خطبة اهل الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اه  
رشيدى (قوله فن خطب) ببناء المفعول (قوله أو لم يرد) اى المخطوب وقوله واحدة اى تزوجها  
(قوله بالشروط) اى شروط حرمة الخطبة الثانية وقوله السابقة اى في قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان  
لم تكمل) اى الخطبة في بعض النسخ لم يكمل بالياء من الثلاثى وعليه فالعدد دافع له (قوله لم تكمل) ينبغى  
وكذا اذا كمل أو كان متزوجا باربعة اذا عزم على طلاق واحدة مثلا بخلاف ما اذا لم يعزم مر اه سم (قوله  
مطلقا) اى وجدت الشروط السابقة أولا (قوله أو نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه في المغنى وإلى قول الماتن  
ويستحب في النهاية الا قوله والنص الى ومقتضى الخ (قوله أو نحو عالم الخ) عبارة للمغنى ومخطوبة أو غيرهما

مع السيد ان أدنت لوليها في اجابته أو في تزويجها (قوله وادعاء انه لا بد منها من نطقها الخ) اعتمد هذا مر (قوله  
والا ان يترك أو يعرض عنه المجيب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطب امرأة ثم رغبته عنها هي  
أو وليها هل يرفع التحريم عن ريد خطبتها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب  
بقوله يرفع تحريم الخطبة على الغير بالرغبة عنه فيما يظهر وان لم يتصرفوا له وانما عرضوا لما اذا سكتوا أو  
رغب الخاطب والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقدا فليس بالزام بل جائز من الجانبين  
قطعا اه وما يحميه من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ما خوذ من جزم الشارح بقوله أو يعرض المجيب (قوله  
فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كمل أو كان متزوجا باربعة اذا عزم على طلاق واحدة مثلا بخلاف

مرتباً لم تجز خطبة احدا من حتى يحصل نحو اعراض أو يعقد على أربع ويسن خطبة أهل الفضل من الرجال فمن  
خطب واجاب والخطبة مكملة للعدد الشرعى أو لم يرد الا واحدة حرم على امرأة ثانية خطبته بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا  
اراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقا لا مكان الجمع (ومن استشير في خاطب) أو نحو عالم بان يريد الاجتماع به أو معاملته هل يصلح أولا

أولم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالبيع غيباً أن يخبر به من يريد شراءه مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذ لم يستشر فارقاً بأن  
الاعراض أشد حرمة من الأموال وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكشف بضع وهتك سواء ذر المروءة يسمح في الأموال بما لا يسمح  
به هنا (ذكر) وجواب في الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح (٢١٣) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية

وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً  
من الخبر الآتي وأما معاوية  
فصعلوك لا مال له أي  
عيوبه سميت بذلك لأنها  
تسمى صاحبها أي ما ينجر  
به منها أن لم ينجر بنحو ما  
يصلح لك كما قاله المصنف  
كالغزالي ولا ينافيه الحديث  
الآتي خلافاً للأذري  
لاحتمال أنه صلى الله عليه  
وسلم علم من مستشير تهانها  
وأن اكتفت بنحو لا يصلح  
لك تظن وصفاً أقبح مما  
هو فيه فبين دفعاً لهذا  
المحذور ولا يقاس به  
عليه غيره في ذلك فيلزمه  
الاقتصار على ذلك وأن  
توهم نقص الخش لأن  
لفظه لا يقتضيه فلا مبالاة  
بإيهاه (بصدق) ليحذر  
بذلاً للنصيحة الواجبة  
وصح أنه صلى الله عليه  
وسلم استشير في معاوية  
وإني جهم فقال أما أبو  
جهم فلا يضع عصاه عن  
عائقه كناية عن كثرة  
الضرب قيل أو السفر وأما  
معاوية فصعلوك لا مال له  
نعم إن علم أن الذكر لا يفيد  
امسك كالمضطر لا يباح له  
إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ  
منه أنه يجب ذكر الأخف  
فالأخف من العيوب وهذا

من أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله أولم يستشر في ذلك)  
هذه المصداق معنى (قوله على من) أي اجنب اه معنى (قوله مطلقاً) أي استشير أو لا (قوله فيه)  
وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله فارقاً) أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله بأن  
الاعراض الخ) لعل المراد أن من فرق بقول الاعراض أشد حرمة أي احتراماً فيحذر من هتكها بخلاف  
الأموال اه ع (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وهما خطأ خلافاً  
لما في الرشيدي من أنه من كلام الفارق (قوله لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا  
أي في الاعراض (قول المتن مساوية) أي وإن لم تتعلق بما يريد به كان أراد الزواج وكان فاسقاً وحسن العشرة  
مع الزوجات فيذكر للزوجة الفسق وإن لم تسأل الزوجة عن ذلك اه ع (قوله وأما معاوية الخ) بدل  
من الخبر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينجر به الخ يرجع لعيوبه اه سم (قوله  
سميت) أي عيوب الإنسان بذلك أي بالفظ المساوي لأنها أي العيوب وذكرها (قوله ولا ينافيه) أي تقييد  
المتن بقوله أن لم ينجر الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قد يقال في الفرق أن ألفاظه صلى الله  
عليه وسلم متوفرة الدواعي على نقلها فيستكرر حصول الإيهاه بتكرر سماعها بخلاف الفاظ الغير فليتنامل  
اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوي مع  
حصول الانزجار بنحو ما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وإن توهم) أي من الاقتصار على  
ذلك (قوله لأن لفظه) أي الغير وقال ع (قوله لا يصلح لك اه (قوله ليحذر) أي الناس من  
مصاهرته وأخذ العلم عنه ومعاملته اه كرى ثم قوله ذلك أي قوله ويظهر في المتن الإقوله نعم إلى يجب  
ذكر الأخف وقوله أي عرفاً ولو بالشارة وقوله وبالقلب إلى ومن أنواعها وقوله بأن يذكر إلى ومجاهرته  
وقوله لكن إلى وشهرته (قوله بذلاً الخ) علة للعللة زاد المتن لا للابناء اه (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي  
سفيان اه ع (قوله أن علم) لعل المراد بالعالم ما يشمل الظن فليراجع (قوله امسك) أي لم يذكر شيئاً  
من مساوية اه كرى بل ولا يقول بنحو لا يصلح لك أيضاً (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر الخ  
(قوله وهذا) أي ذكر مساوي نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
القدح ليس بغيبة في ستة • متظلم ومعرف ومحذر  
ولمظهر فسقا ومستفت ومن • طلب الاعانة في إزالة منكر

اه ع (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بما فيه الخ) أي بأن يقول فلان الفاسق أو أبو  
الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذكره كرواده وزوجته فقط من غير تعرض لذكره فإنه لا يكون  
غيباً كما هو واضح فتنبه اه رشيدي (قوله بما فيه) أي بما بالمسك فيه فهو كذب صريح اه ع (قوله  
بما يكره) عبارة المغني بما يكره اه بالضمير (قوله لا بنحو صلاح) أي من الأوصاف الحميدة اه ع (قوله  
(قوله ولو بالشارة) يبدأ ورأس أو جفن اه معنى (قوله وبالقلب) الأولى وبالقلب (قوله بأن أصر فيه)  
أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطور فيه (قوله ومن أنواعها الجائزة الخ) يعني من الأسباب المبيحة للغيبة  
كأعبر بذلك المغني (قوله لذى قدرة الخ) مفهومه الحرمة إذ لم يكف لذلك اه ع (قوله أو الاستعانة)  
ظاهرة أنه عطف على انصافه وكان الأولى عطفه بالو أو على التظلم وقوله أو دفع معصية عطف على تعبير منكر  
عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالو أو كافي النهاية وقوله والاستفتاء وقوله ومجاهرته الخ وقوله

ما إذا لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينجر به يرجع لعيوبه (قوله

أحد أنواع الغيبة الجائزة وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده أو زوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا بنحو صلاح وإن كرهه فيما يظهر  
ولو بالشارة أو إيماه بل وبالقلب بأن أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنواعها الجائزة أيضاً التظلم لذى قدرة على انصافه أو الاستعانة به على  
تغيير منكر أو دفع معصية والاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه للمفتي وإن أغنى إجماله لأنه قد يكون في التعيين فائدة

ومجاهرته بفسق أو بدعة بان لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جل باب الحياء فلم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي ان تكون مجاهرته بصغيرة كذلك فيذكرها (٢١٤) فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه بغيره لا للتقصيص

ويظهر في حالة الاطلاق انه لا حرمة ولو استشير في نفسه وفيه مساو فقيه تردد الذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا اصلح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضح والالومه الترك او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا او عرفيا يظهر نظير مامر وبحث الاذرعى تحريم ذكر ما فيه جرح كزنا بعيون وان امكن توجيه بان له مندرحة عنه ترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعيبه فلا فائدة لذكره يرد بان استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاهم فتعين الاخبار او الترك كما تقرر والنص على انها لو اذنت في العقد لم يحز ذكر المساوى ينبغى ان يحمل على ما اذا ظهر بقرائن الاحوال عدم رجوعها عنه وان ذكرت فهو موافق لما مر ان جواز ذكرها مشروط بالاحتياج اليه فتوجيه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما ياتى على الوهم السابق انه لا يجب ذكر المساوى الا بعد الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة ام فطينة خلافا لمن اوهم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما تقرر ان فرضهم

وشهرته الخ كل منهما عطف على التظلم (قوله ومجاهرته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك زجره عن المعصية اه ع ش وفي المغنى وشرح الروض مانعه قال الغزالي في الاحياء الا ان يكون المظاهر بالمعصية عالما يتدبى به فتمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغيبة الكافر محرمة ان كان ذميا ومباحة اذا كان حربيا اه (قوله او بدعة) من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواو (قوله بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله به نائب فاعله والضمير راجع للموصوف المقدر اى بغير امر متجاهر به عبارة النهاية بغير ما تجاهر به اه وهى احسن (قوله كذلك) اى كالمجاهرة بفسق (قوله ولو استشير) الى قوله فان رضوا في المغنى (قوله فان رضوا به) اى فنعوا بذلك وامتنعوا منه اه كرى (قوله مع ذلك) انظر ما فائدته (قوله بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مروى ان اسقاط كلمة كل (قوله نظير مامر) هو قوله ان لم ينزجر الخ اه كرى اقول واقر من قوله يجب ذكر الاخف الخ واطهر منهما قوله وكذا العرفية فيما يظهر (قوله وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للرد ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر اى في شرح بصدق وذلك لا يكون الخ (قوله وان ذكرت) غاية لعدم الرجوع (قوله فهو الخ) اى النص وقوله ان جواز الخ بيان لما مر (قوله فتوجيهه) اى النص (قوله انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله وان لم يستشر غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للعقود) (قوله ومقتضى ما تقرر) اى الصواب المذكور (قوله بترتيبه السابق) اى بان يقول ان لا اصلح لكم ثم يذكر الاخف فالأخف (قوله وان لم يستشر) ببناء المفعول غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للخاطب) الى قوله وذكر الماوردى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان كان وكما الى مخاطبا وقوله عند ارادة العقد الى وهى اكد (قوله ان جازت الخطبة الخ) اى بان كانت الخطبة بخلافه عن الموانع اه رشيدى (قوله لا بالتعريض) اى فقط وقوله فيما فيه تعريض اى يجوز فيه التعريض فقط (قوله صار تصريحاً) مقتضاه حرمتها حينئذ وهو ظاهر اه ع ش (قول المتن تقديم خطبة) وتبرك لائمة بما روى عن ابن مسعود موقوفا ومر فوعا قال اذا اراد احدكم ان يخاطب الحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه يا ايها الذين امنوا امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الناس اتقوا ربكم الى قوله رقيقا يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان الثقال يقول بعدها اما بعد فان الامور كلها ايد الله بقضى فيها ما يشاء وبحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما اخر ولا يجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان عاقضى الله تعالى وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم اجمعين معنى وشرحا للروض

تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للرد ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة فان قيل بل قد يجتمعان بان يعلم رضاهم بعيب مخصوص لكن استشاروه حذرا ان يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرد ايضا حينئذ لان الذى ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذى علم رضاهم به لعدم ذكر العيب بطلانها وقد يلتزم هذا المدعى مع الاستشارة فيكون حينئذ ان يجيبهم بنحو ليس في ما تكرهونه فليتأمل (قوله صار تصريحاً) قد تمنع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يسدل جشك مخاطبا كرميتكم بنحو وبعد فرب راغب في كرميتكم ومن يجد مثلها ويقول الولي ليس الراغب في

التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقييد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشر وهو قياس والبهجة من علم بمبعضه عيبا يلزمه ذكره مطاقا (ويستحب) للخاطب او نائبه ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتعريض كما يحسنه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سمت فيما فيه تعريض صار تصريحاً (تقديم خطبة)

بضم الخاء) قبل الخطبة) بكسر هاء خبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أى عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصى بالتقوى ثم يقول جنتكم وإن كان وكيلا قال جاءكم موكلى أو جنتكم عنه خاطبا كريمتكم أو فتاتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغوب عنك وأنحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلغظه سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجنبى قال (٢١٥) شارح وهى أكد من الأولى (ولو خطب

الولي) كما ذكر ثم قال زوجتك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله ﷺ قبلت)

إلى آخره (صح النكاح)

وإن تخال ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمة القبول مع قصره

فليس اجنبيا عنه وإن لم

يقبل بئذ به (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للخبر السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

والله اعلم) بل يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا في الأذكار

لكن الأصح في الروضة

وأصلها نداء بزيادة الوصية

بالتقوى وإطال الأذرعى

وغيره في تصويبه نقلا ومعنى

واستبعد الأول بأن عدم

الندب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

الماوردي أنه صلى الله عليه

وسلم لما زوج فاطمة عليها

رضى الله عنهما خطبا جميعا

قال ابن الرفعة وحينئذ

الحجة فيه للندب ظاهرة لأنها

إنما تكون من كل في مقدمة

كلامه اه والوارد كما بينته

في كتابي الصواعق المحرقة

اه زوجه بها في غيبته وأنه

والبهجة (قوله بضم الخاء) وهى الكلام المفتتح بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم المختتم بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أى فى أول الكتاب اه ع ش (قوله فيبدأ) أى الخاطب أو نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة الخ) أى ثم باتى بالصلاة الخ (قوله أوجنتكم عنه الخ) وينبغى أن مثله جنتكم خاطبا كريمتكم لموكلى فى الخطبة اه ع ش (قوله كريمتكم) زاد المعنى فلانة اه وزاد الحلبي لى أولابنى أولو زيد مثلا اه (قوله أو فتاتكم) الفتى الشاب والفتاة الشابة والفتى ايضا السنخى الكريم اه ع ش عن المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أى فى المجبرة مطلقا وفى غيرها باذنها فى الاجابة ولا يبعد نداء من المرأة إذا خوطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الذكر بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع ش (قوله واجنبى) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله فى الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى ممن ذكر اى الولي والزوج ليحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين القبول والايجاب إذا لم يكن اخاه لعاقدين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية اغتفار ذلك (قوله وهى آكد الخ) معتمد اه ع ش (قوله وإن تخل ذلك) اى قول الزوج الحمد لله الخ بين الايجاب والقبول وكذا الضمائر الاتية فى قوله لان مقدمة الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) وهذا المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله وكذا) اى صحح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) اى الاذرعى الأول اى عدم الاستحباب عبارة المعنى وما صححه هنا تخالف للشرحين والروضة فان حاصل ما فيهما وجهان احدهما البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى والثانى ونقله على الجمهور استحبابه فالقول بانه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما قال الاذرعى ولم ار من قال لا يستحب ولا يبطل فضلا عن ضعف الخلاف ومتى قبل لا يستحب اتجه البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى وذكر البلقينى نحوه وفى كلام السبكي إشارة اليه والاولى ان يحمل البطلان على ما اذا طال (قوله اعاده) اى صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزما) اى قوله ومن انقضى فى المعنى وإلى التثمة فى النهاية لا لقوله ومن انقضى إلى واشترط قوله وان لا يرجع المبتدى إلى وان يقبل (قوله ما ذكر) اى فى المتن (قوله وضبطه القفال بان يكون الخ) والاولى ان يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى وهى اى الضبط بالعرف مراد القفال كما اشار اليه الاذرعى حيث فسر به اه عبارة ع ش ويجوز ان يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العرف فلان تافى بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتولى ويشترط علم الزوج بحمل المنكوحه لكن فى البحر لزوم زوج امرأه وهو يعتقدان بينهما اخوة من رضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على الصحيح من المذهب والاول اوجه اه معنى (من طلب الخ) عبارة المعنى إذا صدر من القائل الذى يطلب منه الجواب اه (ومن انقضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلا فالله بالنهاية والمعنى عبارتهما قول بعضهم لو قال زوجتك الخ صحيح والمنازعة فيه بانه وهم مفرعة على ان الكلمة فى البيع ممن

كريمتا برغوب عنه أو نحو ذلك (قوله فى المتن) ولو خطب الولي إلى قوله (صح النكاح) لما ذكر مثله فى الروض وعلاه شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى ممن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين

لما جاء أخبره بان الله تعالى امره بذلك فقال رضيت فان ورد ما قاله الماوردي فاعله أعاده لما حضر طبيبا لحاطره وإلا فن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يزوج من شاء لمن شاء بلا إذن لانه أولى بالمؤمنين من انفسهم قال فى الأذكار ويسق كون النى امام العقد اطول من خطبة الخطبة (فان طال الذكر الفاصل) بينهما (لم يصح) النكاح جزما لاشعاره بالاعراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعى اغتفار طوله لان المقدمة التى قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يغتفر طوله وضبطه القفال بان يكون زمنه لو سكتا فيه لخروج الجواب عن كونه جوابا ويؤخذ ما فى البيع ان الفصل باجنبى ممن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انقضى كلامه لا يضر إلا ان طال لقول بعضهم لو قال زوجتك

فاستوص بها فقبل لم يصح وهم وبالسكوت يضران طال واشترط وقوع الجواب عن خوطب دون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدى وان تبقى اهليته واهلية الآذنة المشترط لاذنها الى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر وإن لم يتم المبتدى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما ياتي بحجته هنا نعم في انشراط. فراه من ذكر المهر وصفاته وقفة وإنما اشترط هذا ثم بالنسبة للثمن لان ذكره من المبتدى شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا ان (٣١٦) يجاب بانه مع تكلم المبتدى لا يسمى جوابا فيقع لغوا وفيه ما فيه (تمت) يندب الزوج

في شوال والدخول فيه للخبر الصحيح فيهما عن عائشة رضى الله عنها مع قولها ردا على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل في فيه وأى نسائه كان أحظى عنده منى وكون العقد في المسجد للامر به في خير الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لأمي في بكورها حسنه الترمذى وبه يرد ما اعتيد من إبقاعه عقب صلاة الجمعة نعم إن قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسيما العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان اولى وقول الولي قبل العقد ازوجك على ما امر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الاذكار انه يس ايضا كيف وجدت اهلك

انقضى كلامه لا يضر وقد مر رده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أجنياها اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ان تخلل الاجنبى يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المغنى ذلك الاشتراط (قوله إلى انقضاء العقد) تنازع فيه الفعلان قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اى اما هو فالمتخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وإن كان دون ماسماه الزوج لانه المراد الشرعى دون النكاح اه (قوله وقفة) اى فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه ع ش (قوله فالقياس) عبارة النهاية فالأوجه اه (قوله وإن كان الخ) غاية والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) اى او قبل ذكره بالمره اه ع ش (قوله وفيه ما فيه) اى فالأوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه ع ش (قوله يندب الزوج) إلى قوله لخبر اللهم في النهاية والمغنى إلى قوله ويوم الجمعة كما مر (قوله وقول الولي) إلى قوله وظاهر كلام الاذكار في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله الزوج الخ وكتب عليه ع ش ما نصه اى فلا يطلب ذلك من غيره وعليه فلو اتى به اجنبى لانحصل السنة اه وظاهر ان لائب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) اى فيقول ذلك او لا ثم يذكر الايجاب ثانيا اه ع ش (ازوجك) زاد المغنى هذه او زوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال ع ش اى اريد ان ازوجك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اى من حضر سواء الولي وغيره اه ع ش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية للزوج اه (قوله عقبه) اى العقد فيطول بطول الزمان عرفا وينبغى ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذ ان الزوج وإن طال الزمان لم تنتف نسبة القول الى التهنئة عرفا اه ع ش (قوله انه يسن الخ) اى بعد الدخول وينبغى للزوج ان يجيبه بالدعاء له في مقابلة ذلك ولا ينبغى ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك إذا كانت الاوصاف مما يستحى من ذكرها اه ع ش (قوله لما صح الخ) وجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها او انها كانت فهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما اه ع ش (قوله وإنما هو) اى الاستفهام (قوله لما اشرت الخ) اى بقوله ما فيه من نوع استهجان الخ (قوله وهو) اى الدعاء (قوله بالرفاء الخ) اى اعزست بالرفاء الخ اه ع ش (قوله بالمد) اى وكسر الراء اه معنى (قوله مكروه) لورود النهى عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الآنى وفعله الخ عطف على قوله الزوج الخ (الامر به) اى بما ذكر من التنظيف وما بعده ويحتمل من الاخذ بالناسية وما بعده (قوله في ولهن الخ) اى في تفسيره (قوله إن احب

القبول والايجاب إذا لم يكن احدا العاقدين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنياها (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ان تخلل الاجنبى يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبى لكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط الخ) عطف على ان في الفصل الخ (قوله نعم في اشترط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلام الاذكار الخ) يؤخذ

بارك الله لك لما صح انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج قد دخل على عائشة وسلم فقالت وعليك السلام ورحمة الله كيف وجدت اهلك اهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال قولهن له كيف وجدت اهلك يؤخذ منه ندبه مطلقا لما فيه من نوع استهجان مع الاجانب لاسيما العامة وقد يجاب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقته بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وإنما هو للتقرير أى وجدتها على ما تحب ومع ذلك ينبغى أن لا يندب هذا إلا للعارف بالسنة لما اشرت اليه وهو بالرفاء بالمدى الالتئام والبنين مكروه والاخذ بناسيتهما الاول لقائهما ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بشوب رقدا ما قبيله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوهما إنما ينشط له الامر به قال ابن عباس في ولهن الذى عليهن انى لاحب ان اتزين ازوجتى كما احب ان تتزين لى لهذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا وليتحرر استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الانزال فان له اثر ايبينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بصحرا ويكره تكلم احدهما اثناء لاشيء من كيفياته حيث اجتنب الدبر الا ما يعضى طبيب عدل بضرره ويحرم ذكر تفصيله بل صح ما يقتضى انه كبيرة (٢١٧) ومرآفاحكم تخيل غير الموطوءة قيل

يحسن تركه ليلة اول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيمن ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه الذكر الوارد بمنعه ويندب إذا تقدم انزاله ان يميل لتنزل وان يتحرى به وقت السحر للاتباع وحكمته انتفاء الشيع والجوع المفرطين حيث اذا هو مع احدهما مضر غالبا كالأفراط فيه مع التكلف وضبط بعض الأطباء انفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة كتفكر نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاعجبته به وعلمه بان ما مع زوجته كما مع المرئية وفعله يوم الجمعة قبل الذهاب إليها أولياتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة او نسل وسيلة لمحبوب فليكن محبوبا فلما يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيقول منه او رضارة جدا فليحذر وطء الحامل والمرضع منهي عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققه حرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الخ) مقول قال (قوله وقال كل الخ) عطف على تعظيما عبارة النهاية وقول كل منهما الخ عطف على الزوج (قوله كل منهما الخ) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية اه سم وظاهر المغنى انه سنة الزوج فقط (قوله ولو مع الياس الخ) أى لكبر او غيره من صغر السن او الحمل اه عش (قوله استحضار ذلك) أى قوله بسم الله الخ اه عش (قوله تكلم احدهما الخ) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال عش هل منه ما يرغب الزوج في الجماع بما يفعله النساء حالة الوطء من الفرج مثلا في نظر والا قرب السكرانة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يتمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لاشيء من كيفياته) أى لا يكره شيء من كيفيات الجماع من كونها مضطجعة ومستقلة على الجانب او قائمة او من جانب القبل او الدبر او غير ذلك اه كرى (قوله بل صح ما يقتضى كونه كبيرة) ظاهره ولو مرة واحدة اه عش (قوله حكم تخيل الخ) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قيل يحسن الخ) الى قوله ويرد عزاء المغنى الى الاحياء وأقره (قوله ووسطه) أى النصف منه (قوله يحضره الخ) أى الجماع في هذه الليالي ويجمع اه مغنى (قوله الذ كرا الخ) أى المار انقا (قوله ان يميل لتنزل) ويظهر ذلك باخبارها وقرائن تدل عليه اه عش (قوله اذهر) أى الجماع وكذا ضمير فيه وضمير انفعه (قوله وضبط بعض الأطباء) ويسن ملاعبة الزوجة ان يناسوا وان لا يخليها عن الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذراء فتح المعين (قوله نعم في الخبر الخ) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعلق بامر الخ والضمير للجماع (قوله وفعله الخ) أى ويندب فعله الخ اه عش (قوله عند قدومه الخ) أى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه عش (قوله من سفر) أى تحصل به غيبة عن المرأة عرفا اه عش (قوله والتقوى له) أى للجماع مبتدأ خبره قوله وسيلة الخ اه كرى (قوله ذلك) أى رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) أى بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه عش (قوله بل ان تحققه الخ) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال عش ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه للولد عمالا لا يتحمل عادة كملك الولد اه

(فصل) في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة فابدها بخمسة بجعل الزوجين ركنين وسيأتى عن عش الجمع بينهما (قوله وتوابعا) أى كـنكاح الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهى) أى الاركان (قوله وشاهدان) عدما ركننا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر وجعلهما أحجر ركننا واحدا لتعلق العقد بهما فلا تخالف بينهما اه أى بين النخفة والنهاية (قوله المستدعى لطرول الكلام الخ) ولا يضر ان كثير ما يعملون تقديم الشيء بقلة الكلام عليه لان النكات لا تتراحم اه حلى (قوله وكذا القبول) أى فى انه يعتد به من الهازل اه عش (قوله مثلا) راجع لقوله موليتى فلانة (قوله وظاهره) أى كلام البعض (قوله مع الاطلاق) أى بلانية شيء من الايجاب والوعد (قوله ما مر) أى

من المعنى والاستدلال الاتى ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الخ) فعلم ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية

(فصل) في اركان النكاح وتوابعا \* (قوله المستدعى لطول الكلام عليها) كثيرا ما يعملون تقديم

(٢٨ - شروانى وان قاسم - سابع) منه ضررا (فصل) في أركان النكاح وتوابعا وهى اربعة زوجان وولى وشاهدان رصيعة وقدمها لا انتشار الخلاف فيها المستدعى لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتك او انكحكك) موليتى فلانة مثلا وجزم بعضهم بان ازوجك او انكحكك كذلك ان خلا عن نية الوعد وظاهره الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذي يتجه ان ياتى من امر اخر الضمان فى اؤدى المال بل لو قيل ان اختصاص ما هنا بمن يد





(٢١٩) ثم قال للزوج قبلت نكاحها

فقال قبلته على ما امر او تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكفي هنا نعم و اوفى كلامه للتخيير مطلقا اذ لا يشترط توافق اللفظين قيل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي اه ويرد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبفرض ذلك لا يرد عليه لان غير الالم قد يقدم انكحته كالرد على من تشكك او خالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت او نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت قال اصحابنا لا يصح لانه اخبار لا عقد اه ويرد النظر بانه مبنى على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير والاصح خلافه كما مر وحيث ذفا في التعليق صحيح لكن لخلوه عن ذلك الموجب لتمحضه للاخبار او قرينه لا لتردد الذى ذكره لان هذا انشاء شرعا كبت ولا يضر من عامى نحو فتح تاء متكلم وابدال الزاى جيا وعكسه والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك او اليك لان الخطا في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي ان يكون كالخطا في الاعراب والتذكير والتانيث اه وهو صريح فيما ذكر وغيره

الرشيدى لا بد من زوجته او زوجها الى مع قوله لفلان في الشق الثاني ويظهر انه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول فليراجع اه اقول وهذا قضية صنيع النهاية والمغنى المار آنفا (قوله ثم قال) اى المتوسط (قوله على ما امر) اى عن الروضة المرجوح (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها اى او قال المتوسط الخ ع ش وسم (قوله فقال) اى الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكتب عليه الرشيدى مانصه عبارة التحفة تزوجتها وهى الاصول لما سراه اى من قوله فلا بد من دال عليها الخ (قوله صح) جواب لفلو قال الخ (قوله ولا يكفي هنا) اى في مسألة المتوسط بخلافه في البيع اه ع ش عبارة المغنى بخلاف ما لو قال او احدهم انهم اه (قوله وار) الى قوله قيل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء اتى الولى بلفظ الانكاح او التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لانكحت وقبلت تزويجها راجعا لزوجت اه ع ش وقوله قبلت نكاحها اى ونكحتا وهى قوله وقبلت تزويجها اى وتزوجتها (قوله توافق اللفظين) اى اما التوافق المعنوى فلا بد منه كما مر قبيل الفصل في قوله وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر الخ اه ع ش (قوله قيل كان الخ) وافقه المغنى (قوله تقديم قبلت) اى الخ (قوله لانه القبول الحقيقي) اى قول الزوج تزوجت او نكحت ليس قبول حقيقي وانما هو مقامه لادغام الى ذلك الضمير اه معنى (قوله وبفرض ذلك) اى ان الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لان غير الالم) اى كنزوجة او نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والمخالفة فيما ذكر من تزوجت او نكحت على ترتيب اللف (قوله وفي تعليق البغوى الخ) من جملة ما قيل اه رشيدى اى وعطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) اى ما قيل (قوله كما مر) اى آنفا بقوله فلا بد من دال الخ (قوله فافى التعليق) اى من عدم الصحة (قوله عن ذلك) اى نحو الضمير (قوله الموجب) نعت لخلوه اه سم (قوله الذى ذكره) اى صاحب القيل ولو اسقط ضمير النصب الموهوم رجوع الضمير المستتر للبغوى صاحب التعليق كان اولى (قوله لان هذا) اى تزوجت مع نحو الضمير (قوله انشاء شرعا) قال الشهاب سم لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير وتمحضه للاخبار او قرينا منه مع عدمه انتهى اه رشيدى (قوله ولا يضر) الى قوله والتذكير في المغنى لا قوله من عامى وقوله بعض المتقدمين الى قوله الغزالي (قوله من عامى) عبارة النهاية ولو من عارف الخ وكتب عليها ع ش مانصه خلافا لحج في العارف ولكن القلب الى ما قاله حج اميل اه (قوله وابدال الزاى جيا الخ) اى كيجوزك وتزوجتها قال ع ش ويأتى مثل ذلك فيما قال الزوج في المراجعة راجعت جوزتى لعقد نكاحى فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك او زوزنى اه (قوله والسكاف همزه) كأنأحتك وأناحتا ونأحتنا وفي ع ش ظاهره اى شرح مر ولو من عارف وظاهره وإن لم تكن لغته ولا لغة باسانه اه (قوله يصح انكحك) اى بابدال التاء كافا ويصح ايضا ازوجتك ولو من عالم ونقل في الدرس عن الرملى ما يوافقه عن شيخ الاسلام ما يخالفه ووجه الصحة ان معنى ازوجتك فلانة صيرتك زوجها وهو مساو للمعنى لزوجتها اه ع ش (قوله كما هو لغة الخ) وحيث ان انكحك لغة فالظاهر انه يصح العقدها حتى من غير اهلها وإن كان عارفا بالاصل قادرا عليه اه سيد عمر (قوله والغزالي) عطف على بعض اه سم (قوله لا يضر زوجتك الخ) ومثله اجوزتك ونحوه اه معنى (قوله لان الخطا في الصيغة) اى الصلوات نهاية وهى لك او اليك الخ ع ش (قوله والتذكير والتانيث) اى وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) اى ما في فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) اى ما مر من

الولى زوجها لفلان فلوا اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال لولى (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا في المتن مع الجزم بعده من القبول (قوله الموجب) نعت لخلوه (قوله لان هذا انشاء الخ) لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير وتمحضه للاخبار او قرينا منه مع عدمه (قوله ولا يضر من عامى الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره انه لا يتقيد بالعامى (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في انعمت بضم او كسر ثم رابت ما يأتى (قوله

من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ومن ثم قال ابو شيكل في نحو فتح تاء المتكلم هذا لحن لا يخل بالمعنى فلا يخرج به الصريح عن موضوعه وعن الشرف بن المقرئ انه آفتى في فتح التاء (٢٢٠) بان عرف البلدا ذاهم به المراد صح حتى من العارف اه وكأنه إنما قيد بعرف البلد ذلك

فتاوى البعض والغزالي اه ع ش (قوله من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ظاهره انه لا يتقيد بالعامي اه سم  
اي كما جرى عليه النهاية (قوله وعن الشرف) الى المتن في النهاية الا قوله وكأنه الى قوله فان قلت وقوله والعجب  
الى قوله وسيعلم (قوله وعن الشرف الخ) اي حكى عنه ويظهر انه عطف على قوله قال ابن شيكل الخ فقوله  
انتهى اي ما حكى عن الشرف (قوله ذلك) اي قوله إذا فهم به الخ (قوله لا يشترط فيه ذلك) اي عرف البلد  
(قوله ينافي ذلك) اي ما مر عن ابن شيكل (قوله كما مر) اي في باب الصلاة (قوله مطلقا) اي سواء كان  
عرف البلد ذلك او لا ويحتمل من العامي او غيره (قوله على المتعارف) فاذا كان المعنى صحيحا بحسب  
المتعارف لم يضر وإن كان فاسدا بحسب اللغة اه سيد عمر (قوله على ان فتح التاء) اي تاء المتكلم (قوله  
وسيعلم) الى المتن في المعنى (قوله مع نفى الصداق) او الاقتصار على بعض ماسماه الولي اه ع ش (قوله  
والا وجب الخ) عبارة المعنى فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماوردي والرويانى وهذا حيلة  
فيمن لا يزوجهما وليها الا بالاكثير من مهر مثلها وهذا بخلاف البيع فان القبول فيه منزل على الايجاب فان الشئ  
ركن فيه اه (قوله او وكيله سواء قبلت وغيرها) كذا في النهاية والمعنى وقوله قبلت اي الخ (قوله فرق)  
اي بين قبلت وغيرها (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ممنوع (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب  
لو كان قبلت اخبارا امالو كانت إنشاء كما هو المراد فلا سم وقد يتعذر من قبل الشارح رحمه الله أن مقصوده  
ان شأن قبلت ان يكون مقبولا ماضيا في التحقق بالنسبة لزمان النطق بها فهو هذا وإن كان مستقبلا بالنسبة  
لزمان النطق به السكنه لما كان مستقبلا محقق الوقوع فكانه واقع فقوله والتعبير الخ إشارة الى ماخذ هذا  
الجواب الدقيق لان فيما نحن فيه تعبير عن المستقبل بالماضى فليتام اه سيد عمر (قوله لحصول المقصود)  
اي مع التقديم (قوله أى ما شئت) الى قوله وقول البلقيني في النهاية (قوله ما شئت الخ) هلا قالوا وما شئت  
الخ وروا العطف ليشمل نحو انشأت تزوجك موليتي فليراجع (قوله فليس الخ) لعله تفريع على قوله  
الى المشتق الخ المفيد للعزم وفي النهاية والمعنى الو او بدل الفاء فتأمل (قوله هذا) اي قول المتن ولا يصح الخ  
وقوله مع ما مر أي قوله إنما يصح النكاح بايجاب الخ (قوله لا يهاه) اي ما مر حصر الصحة الخ قول ولا يهاه  
عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الانكاح فان المعلوم بالاستقرار من اصطلاح المصنف كالرافعي  
استعمال بان معنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجه به الشارح فليتام اه سم ولك ان تقول ان  
تعبير المصنف في الايجاب بقوله وهو الخ يدفع الابهام الذي ذكره وجه المعنى عدم التكرار بقوله لان  
الكلام هناك في اشتراط الصيغة وهنا في تعيينها اه وهو قريب لما قاله سم ففیه مامر آفا (قوله  
فيصح نحو الخ) تفريع على قوله اي ما شئت الخ (قوله هنا) اي في نحو انما تزوجك الخ (قوله الآن) مقول  
القول وقوله انه اي الان (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يرد على البلقيني بناء على ما في جمع  
الجوامع تبعا للشيخ السبكي من ان المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافي ومن

لاجل ما بعد حتى اذ من  
الواضح ان العامي لا يشترط  
فيه ذلك فان قلت ينافي ذلك  
عدمه كما مر انعمت بضم  
التاء او كسرها محيلا للمعنى  
وكان هذا هو الحامل  
لبعضهم على قوله لا يصح  
العقد مع فتح التاء مطلقا  
ونقله غيره عن الاسنوي في  
بعثك بفتح التاء قلت يفرق  
بان المدار في الصيغ على  
المتعارف في محاورات الناس  
ولا كذلك القرآن فتأمل  
والعجب ممن استدلل بقول  
الغزالي لا يضر الخطأ في  
التذكير والتثنية اي كما  
صرحوا به في الطلاق  
والقذف والعق على ان  
فتح التاء يضر وغفل عن  
انه إذا صح زوجتك بكسر  
الكاف خطا بالزوج صح  
بفتح التاء بلا فرق وسيعلم  
بما يأتي صحة النكاح مع نفى  
الصداق فيشترط للزومه  
هنا ذكره في كل من شق  
العقد مع توافقهما فيه  
كتزويجهاه والا وجب  
مهر المثل (ويصح تقديم  
لفظ الزوج) او وكيله سواء  
قبلت وغيرها كما قاله خلافه  
لمن فرق وزعم ان تقدم  
قبلت غير منتظم لاستدعائه  
مقبولا متقدما ممنوع إذ  
يصح ان يقال قبلت ما  
سيجيء منك والتعبير

فيشترط للزومه هنا) اي بخلاف البيع فان الواجب ذكر الثمن في كلام المبتدئ (قوله والتعبير الخ) قد  
يقال هذا إنما يناسب لو كان قبلت اخبارا امالو كان انشاء كما هو المراد فلا (قوله لا يهاه) اي ما مر  
حصر الصحة في تلك الصيغ اقوالا ولا يهاه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الانكاح بل يكفي انه  
لا يقيد التوقف على ذلك فان المعلوم بالاستقرار من اصطلاح المصنف كالرافعي استعمال بان معنى كان ولا  
يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجه به الشارح فليتام (قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) هذا  
لا يرد على البلقيني بناء على ما في جمع الجوامع تبعا للشيخ الامام السبكي من ان المراد بالحال في اسم الفاعل حال  
التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافي ومن وافقه وحققنا معناه في الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

بالماضى عن المستقبل اشعارا بالثقة بوقوعه حتى كأنه واقع شائع لغة وعرفا (على) لفظ (الولي) او وكيله  
لحصول المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج او الانكاح) اي ما شئت منهما فليس هذا مكررا مع ما مر لا يهاه حصر الصحة  
في تلك الصيغ فيصح نحو انما تزوجك الى آخره وقول البلقيني هنا الآن يقتضى انه يشترط هنا نظير ما قدمه في انكحك والذي يظهر خلافه

لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يؤم الوعد حتى يكثر عنه بخلاف المضارع فان قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذي تفارقاه  
الترجيح عند جمع لمكان ينبغي تعين الان فيه مثله خروجهما من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد ايضا قلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا  
لا سيما والمرجعون ايضا ممن احاطوا باللغة اكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم انقوا الله في ( ٢٢١ ) النساء فانكم اخذتموهن بامانة

الله واستحلتم فروجهن  
بكلمة الله وكلمته ما ورد  
في كتابه ولم يرد فيه غيرهما  
والقياس ممتنع لان في النكاح  
ضربا من التعبد فلم يصح  
بنحو لفظ لإباحة وهبة  
وتملك وجعله تعالى النكاح  
بلفظ الهبة من خصائصه  
صلى الله عليه وسلم لقوله  
خالصة لك من دون  
المؤمنين صريح واضح  
في ذلك وخبر البخاري  
ملكتمكما بما معك من  
القرآن اما وهم من معسر  
كما قاله النيسابوري لان  
رواية الجمهور زرجتمكما  
والجماعة اولى بالحفظ من  
الواحد أو رواية بالمعنى  
لظن الترادف اوجع صلى الله  
عليه وسلم بين اللفظين  
إشارة إلى قوة حق الزوج  
وانه كالمالك وينعقد نكاح  
الاخرس باشارته التي  
لا يختص بفهمها الفطن  
وكذا بكتابتها بلا خلاف  
على ما في المجموع لكنه  
معتز بأنه يرى انها في  
الطلاق كناية والعقد أغاظ  
من الحلول فكيف يصح  
النكاح بها فضلا عن كونه بلا  
خلاف وقد يجاب بحمل  
كلامه على ما لا يمكن له إشارة

واقفه وحققنا معناه في الآيات البيّنات مع بسط بيان اسم (قوله فلا يؤم الخ) أي نحو انما زوجك  
الخ (قوله في كل منهما) أي اسم الفاعل والمضارع (قول قلت كفي الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود  
الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة ماضية او غير ها واسمية حالي مطلقا اسم  
وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أي بان الرجح في المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه  
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال (قوله والمرجعون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله ممن  
احاطوا حال من الواو وقوله اكثر الخ خبر والمرجعون (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله إشارة في المعنى  
وإلى المتن في النهاية إلا انه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل اقتص على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (وذلك  
الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالامانات الشرعية اه ع ش (قوله ما ورد  
في كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلم يصح الخ) تفريع على المتن (قوله في ذلك) أي منع  
القياس (قوله وخبر البخاري) جواب اعتراض (قوله بما معك) أي بتعليمك لإياها ما معك من القرآن  
وقد كان معلوما للزوجين اه ع ش (قوله بأنه يرى) أي المجموع وقوله انها أي الكناية (قوله والعقد  
أغاظ الخ) جملة حالية (قوله بحمل كلامه الخ) عبارة المعنى بأنه إنما اعتبر الكناية في صحة ولايته لا في تزويجه  
ولا ريب انه إذا كان كاتبا تكون الولاية له فيوكل من وزوجه او زوج موليته والسائل نظر الى من وزوجه  
لا إلى ولايته ولا ريب انه لا زوج بها اه (قوله إشارة مفهومة) أي لكل احدا ما إذا فهمها الفطن دون غيره  
ساوت الكناية فيصح بكل منهما اه ع ش (قوله وتعذر توكيه) مفهومة انه لو أمكنه التوكيل بالكتابة او  
الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة نكاحه وتوكيله وهو قريب لان ذلك وان كان كناية ايضا  
لكنه في التوكيل وهو ينعقد بالكناية بخلاف النكاح اه ع ش وسنذكر منه ما يتعلق بالمقام (قوله  
إشارته الخ) أي فيصح نكاحه بها للضرورة حيث تعذر توكيله اه ع ش (قوله وإن احسن) إلى المتن  
في النهاية وكذا في المعنى لإقوله ويشترط إلى قوله وهذا قوله يشترط إلى المتن (قوله وهى) أي العجمية (قوله  
ماعد العربية) أي من سائر اللغات نهائية ومعنى (قوله إذ لا يتعلق به) أي بالنكاح (قوله إن فهم كل الخ) أي  
اتفقت اللغات اختلفت اه معنى (قوله فقبله او اجاب) أي العارف به ولو باخبار الثقة له الخ (قوله فورا)  
أي بلا طول الفصل عرفا بالاختبار بين الايجاب والقبول ع ش ورشيدى عبارة سم والوجه انه ان كان  
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما ياتى  
به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما اتى به صاحبه صح

ايرادات لبعضهم عليه والله اعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا لا سيما والمرجعون ايضا ممن  
احاطوا باللغة الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة  
فاعلية ماضية او غير ها واسمية حالية لا غير حالية مطلقا (قوله لا اضطراره) المناسب لهذا الكلام تزوجه  
لا تزويجه (قوله فورا) يحتمل ان المراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن  
البلقيني فلو اخبر معناها وقبل صح لم يطل الفصل اه وقد ينظر في اشتراط الفور وعدم طول الفصل  
حيث كان متذكرا لمعناها الا ان يراد طول الفصل المختل بين الايجاب والقبول والوجه انه ان كان  
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما  
ياتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما اتى به صاحبه

مفهمة وتعذر توكيله لا اضطراره حينئذ ويلحق بكتابتها في ذلك إشارة التي يختص بفهمها الفطن (و يصح بالعجمية في الاصح) وإن أحسن  
العربية وهى ماعداها اعتبارا بالمعنى إذ لا يتعلق به إعجاز ويشترط ان ياتى بما يعده اهل تلك اللغة صريح يحا في لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه  
والاخر ولو بان أخبره ثقة بالايجاب او القبول بعد تقدمه من عارف به ولو باخبار الثقة له بمعناه قبل نكلمه به فقبله أو أجاب فورا على الوجه

ويشترط فهم الشاهدين  
ايضا كما ياتي (لا بكنائية) في  
الصيغة كاحللتك بنتي فلا  
يصح النكاح (قطعا) وان  
قال نويت بها النكاح  
وتوفرت القرائن على ذلك  
لانه لا مطلع للشهود والمشرط  
حضورهم لكل فرد فرد منه  
على النية وبه فارق البيع وان  
شرط فيه الاشهاد على ما فيه  
وقوله ذلك لا يؤثر لان  
الشهادة على اقراره بالعقد  
لا على نفس العقد وفيه وجه  
لكنه لشذوذه لم يعول  
عليه ولو استخلف قاض  
فقيها في تزويج امرأة صح  
بما يصح به تولية القضاء بما  
سياتي فيه اشتراط اللفظ  
الصريح وخرج بقولنا في  
الصيغة الكناية في المعقود  
عليه كما لو قال ابو بنات  
زوجتك احدها بناتي أو  
فاطمة ونوبا معينة ولو غير  
المسماة فانه يصح ويفرق  
بان الصيغة هي المحللة فاحتيط  
لها اكثر ولا يكفي زوجت  
بنتي احدا مطلقا (ولو قال)  
الولي (زوجتك) الى آخره  
(فقال) الزوج (قبلت)  
مطلقا أو قبلته ولو في مسألة  
المتوسط على ما مر (لم ينعقد)  
النكاح (على المذهب)  
لانتهاء لفظ النكاح أو  
التزويج كما مر (ولو قال)

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله فهم الشاهدين الخ) اي ما تاتي به  
العاقدان اه عش (قوله في الصيغة) الى قول المتن ولا يصح تعليقه في النهاية الا قوله وبه فارق الى قوله  
وقوله ذلك (قوله كاحللتك الخ) هلا جعلوا عدم الصحة بنحو هذا بقدر لفظ التزويج أو الانكاح اه سم (قوله  
على ذلك) اي نيته بها النكاح (قوله لا مطلع) اي اطلاع لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشرط الخ)  
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الاولى جزأ جزأ وقوله منه اي عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) اي نويت  
الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) اي قوله اني نويت بما تلفظت به النكاح (قوله وفيه وجه) اي  
في الصحة بالكناية (قوله لم يعول عليه) اي فلذا ادعى القطع واطاق اه سم (قوله صح الخ) اي الاستخلاف  
(قوله صح بما يصح به الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع عنها  
وكتب عليها الفاضل المحشي ما نصه قوله اشترط الخ اي فلا يكفي الكناية وهو ظاهر وقد رجع الشارح  
رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح الخ كما رأيت بخطه فكان الفاضل المحشي لم يبلغه ذلك اه  
سيد عمر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ اي بان يقول استخلفتك واذنت لك في تزويج فلانة مثلاه  
عش وعبارة الرشيدى اي فلا تنكفي الكناية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا) الى قوله ويفرق  
في المعنى (قوله الكناية في المعقود عليه) من زوج او زوجة كالمقوله قال زوجتك بنتي او زوج بنتك ابني وقوله  
كما لو قال ابو بنات الخ ولا يخفى ان مثل ان البنات ابو البنين فاذا قال زوجت ابني بنتك ونوبا معينتا ولو غير المسمى  
صح اه حلي وزياى (قوله ونوبا معينة) يؤخذ منه انهما لو اختلفا في النية بطل العقد ولو طالب الزوج  
احدى البنات بعدم موت الاب فقال انت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لان  
الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطا فالقول قولها  
بيمينها لان الاصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقا) اي وان نوبا معينتا اه سم عبارة عش اي نوى  
الولي معينتا منهما او لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدى بناتي ونوبا معينة حيث صح ثم لا هناك  
يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله الموافق للايجاب والمرأة ليس العقد والخطاب  
معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر في الزوج اه وقد يخالفه ما مر انفا عن الحلي  
والزياى الا ان يفرق بين عقد الزوج وعقدولي اخذ من مثاله ما ليراجع (قوله الخ) اي فلانة اه عش  
(قوله مطلقا) اي سواء كان في مسألة المتوسط ام لا قاله السكردى ولا خفاء ان المناسب لما بعده ان يقال على  
ما مر ومقابله قوله على ما مر اي في شرح او تزويجها من الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله ويشترط فهم الشاهدين) اعتمده مر  
(قوله في المتن لا بكنائية) قال في الروض ولا بكتابة قال في شرحه في غيبة او حضور لا نكاهة قال بل لو  
قال لغائب زوجتك ابنتي او قال زوجتهما فلان ثم كتب قبله الكتاتيب او الخبر فقال قبلت لم يصح كما  
صححه في اصل الروضة في الاولى وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين  
ما هنا والبيع بانه اوسع بدليل انعقاده بالكنايات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحللتك بنتي) هلا جعلوا  
عدم الصحة بنحو هذا بقدر التزويج والانكاح (قوله وقوله ذلك) اي نويت (قوله لم يعول عليه) فلذا  
ادعى القطع واطاق (قوله اشترط اللفظ الصريح) اي فلا تنكفي الكنايات (قوله زوجتك احدها) الى  
ونوبا معينة في الروض فزوجتك احدى بناتي او زوجت احدا كما بطل قال في شرحه ولو مع الاشارة كالبيع  
اه وهو مع ما قاله الشارح يخرج منه ان التعبير باحدى مع نية المعينة صحيح لا مع الاشارة اليها ولا يخفى  
اشكاله هذا ان اراد بالاشارة الى المروجة فان اراد بها الاشارة الى البنات التي المروجة احدها  
فلا اشكال فليحرر ثم وقع البحث مع مر فال الى الاكتفاء مع الاشارة الى المروجة والى حمل كلام الروض  
على الاشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البيع عن شرح العباب بطلانه في احد العبدن او الثوبين وان  
نوبا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنتي احدا مطلقا) كذا شرح مر وقوله

الزوج للولي (زوجي بنتك فقال) الولي (زوجتك) بنى (أو قال الولي) للزوج (٢٢٣) (تزوجها) أى بنى (فقال) الزوج (تزوجته) بها

(صح) النكاح فيهما بما ذكر للاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفى الصحيحين إن خاطب الواهبة قال النبي ﷺ زوجها فقال زوجها ولم ينقل أنه قال بعده تزوجتها ولا غيره وخرج تزوجني تزوجني أو زوجتي أو زوجتها منى وتزوجها تزوجها أو تزوجتها فلا يصح لعدم الجزم نعم إن قيل أو أوجب ثانياً صح ولا يصح أيضاً قل تزوجتها أو زوجتها لأنه استدعاء للفظ دون التزويج ولا زوجت نفسى أو ابني بن بنتك لأن الزوج غير معنون عليه وإن أعطى حكمه في نحو أنا منك طالق مع النية ولا زوجت بنى فلان ثم كتب أو أرسل إليه فقبل وإنما صح نظيره في البيع لأنه أوسع (ولا يصح تعليقه) فيفسد به كالبيع بل أولى لمزيد الاحتياط هنا (ولو بشر بولد فقال) لمن عنده (إن كانت ابني فقد تزوجتكم) فقبل ثم بان ابني (أو قال) شخص لاخر (إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتكم) فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانها اذنت له وكانت بكر أو العدة لا استدخال ماء أو وطء في دبر أو قال لمن

ولا يصح الالفاظ التزويج أو الانكاح اهـ كرى أقول وعليه كان ينبغي أن يزيد الشارح قبله قوله المشترك والذى انه راجع لما ذكره في مبحث القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج للولي) عبارة المغنى الخاطب للولي اهـ (قوله بما ذكر) يعنى من غير أن يقبل الزوج بعد ذلك في الاولى ويوجب الولي بعد ذلك في الثانية (قوله وفى الصحيحين الخ) عبارة المغنى ولما فى الصحيحين ان الاعرابى الذى خطب الواهبة نفسها للنبي ﷺ قال له تزوجنيها فقال زوجها بماءك من القرآن الخ (قوله وخرج) الى قوله وانما صح في المغنى الا قوله نعم الى ولا يصح (قوله تزوجني الخ) اى ما لو قال ان الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ اى ما لو قال الولي تزوجها الخ (قوله لعدم الجزم) لانه استفهام اهـ معنى (قوله ان قبل أو أوجب الخ) نشر على ترتيب اللفظ (قوله ولا يصح ايضاً قل تزوجتها) اى لا يكفي هذا من الولي كما كفى منه تزوجها فلو قال الولي قل تزوجها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى لو قال تزوجها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى لو قال زوجتي فقال زوجتي اى الا كفى منه زوجتي فلو قال الزوج قل زوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى لو قال زوجتي فقال زوجتي اى الا أن يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اهم (قوله لانه استدعاء الخ) أنظر لو قصد به أمره باستدعاء التزويج سم ويظهر ان من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء لان مدخول قل في الصورتين ليس من صيغ الاستدعاء بل ايجاب في احدهما وقبول في الاخرى فليتامل اهـ سيد عمر وقوله لو قصد به الاستدعاء اى للزوج في الاولى والتزويج في الثانية (قوله دون التزويج) وكان الاولى زيادة أو التزويج (قوله ولا زوجت نفسى الخ) عطف على قل تزوجتها الخ (قوله غير معقود عليه) اى على الصحيح وانما المعقود عليه المرأة فقط لان العوض من جهة الزوج المهر لا نفسه ولا نه لا حرج عليه في نكاح غير ما معها اهـ معنى (قوله ولا زوجت بنى الا نا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا ينعقد بكتابة في غيبة أو حضور لانها كناية فلو قال للغائب زوجتك بنى أو تزوجتها من فلان ثم كتب الخ وفى منوات المغنى مانصه نعم لو لم يطل الفصل بين الايجاب والقبول صح النكاح ولا يضر تحلل الخبر حيث وجدت الصيغة المعتبرة او فى عرش بعد ذكر كلام الروض مع شرحه المار مانصه وهو شامل للآخرس وغيره لكن حيث صح عقد الآخرس بالكتابة للضرورة كما مر فيحتمل تخصيصه بالحاضر لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم وهو الاقرب هذا وقد يقال ما المانع من ان الغاضى بوجه حيث لم تسكن اشارته صريحة كما يتصرف فى اء والاه (قول الماتن ولا يصح تعليقه) ولو قال زوجتك ان شاء الله تعالى وقصد التعليق أو اطاق لم يصح وان قصد التبرك أو ان كل شئ بمشيئته تعالى صح نهاية ومعنى (قوله فيفسد به) الى قول الماتن ولا توقيته في النهاية الا قوله ويرد الى وخرج (قوله وانها اذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جعل حالاً لظاهر عبارة المغنى وكانت اذنت لا يبيها في تزويجها اهـ وهى ظاهرة (قوله أو كانت الخ) ظاهره انه عطف على اذنت فيكون المعنى ثم بان انها كانت الخ وفيه ما لا يخفى الا ان يقال بما مر انفا (قوله أو العدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة اهـ سم (قوله أو قال الخ) عطف على قول الماتن أو قال الخ (قوله فقبل) اى ثم بان موتها (قوله وان لم يظنه الخ)

مطلقاً اى وان نوباً بمعينا (قوله ولا يصح ايضاً قل تزوجتها) أى ولا يكفي هذا من الولي كما كفى منه فلو قال قل تزوجتها فقال الزوج تزوجتها لم يكف كما كفى تزوجتها فقال تزوجتها وقوله أو تزوجتها اى لا يكفي هذا من الزوج كما كفى زوجني فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى زوجني فقال زوجت اى الا ان يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني كما يؤخذ من قول السكندر قال الشيخ ابو محمد ولو قال الزوج للولي قل تزوجتكم فليس باستحباب فاذا تلفظ اقتضى القبول انتهى (قوله لانه استدعاء للفظ دون التزويج) أنظر لو قصد به أمره باستدعاء التزويج (قوله لانه استدعاء الخ) كذا مر (قوله والعدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة (قوله بجزم الصيغة ثم) تقدم في البيع في الحاشية عن شرح العباب ما يصح ذلك فراجع (قوله كان كان ملكي الخ) للفارق المذكور ان يقول لا يلزم

تحته أربع إن كانت احدها من ماتت زوجتك بنى فقبل (فالذهب بطلانه) لفساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً بجزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كان كان ملكي وان لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بمزيد الاحتياط هنا كما مر أنها



ويؤخذ منه أن زوجتك أمة مورثي إن كان ميتا باطلا وإن كان ميتا وخرج ولد مالهو بشر بائش فقال بعد تيقنه أو ظنا صدق المخبر وإن صدق المخبر  
فقد زوجتكها فإنه يصح لأنه غير تعليق (٢٢٤) بل تحقيق إذا كان حينئذ بمعنى أذو مثله مالهو أخبر بموت زوجته وتيقن أو ظنا صدق المخبر

غاية (قوله ويؤخذ منه) أى من الفرق (قوله ان زواجك أمة الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ  
بما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه سم (قوله باطل) كذا في المغنى (قوله) وخرج  
بولد الى قوله وبحث في المغنى (قوله فقال) اى لمن عنده (قوله بمعنى إذ) كقوله تعالى وخافون ان كنتم مؤمنين  
اه مغنى (قوله كان غابت) اى بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل وتحديث (قوله فقال) اى ذلك الشخص  
الغائب بذنه وتحديث الخ لمن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش عبارة المغنى والظاهر ان هذا داخل في  
كلام الاصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقينى لانه لم يبين  
ما قاله على ان ان بمعنى إذ بل على ان هذا التعليل هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به  
اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام البلقينى فيما لا ذم يؤثر هذا التحديث عنده شيكا  
واستمر على ما كان عليه من تيقن حمايتها وظنه وحيث ان ذى فرق بين ظن مستند الى الاخبار وظن مستند  
الى الاستصحاب اذ المدار على انتفاء الشك المرجح لجانب التعليل فليتامل اه سيد عمر اقول وعدم الفرق ظاهر  
(قوله حل الاول) أى قوله ان كانت فلانة الخ وقوله والثانى أى قوله زواجك ان شئت (قوله لما تقرر)  
اى من مزيد الاحتياط هنا ع ش ورشيدى (قوله بمدة الخ) الى قوله بان الموت في المغنى لا قوله مخالف الى  
وكذا الى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشمس او بجمولة كقدوم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو  
المؤقت اه فتح المعين (قوله وجاز) اى نكاح المتعة (قوله مخالفنا كافة العلماء) ولا يحد من نكاح به  
لهذه الشبهة اه ع ش عبارة فتح المعين ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولى  
وشاهدين فان عقد بينه وبين المرأة وجب الحدان وطى وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه  
(قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وبهذا) اى بما  
ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه رشيدى ولعل الاولى من عدم رجوع ابن عباس  
مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الخمر الخ) ومما تكرر نسخه ايضا القبله والوضوء مما مره  
النار وقد نظم ذلك الجلال السيوطى فقال

وَأَرْبَعُ تَكَرَّارِ النِّسْخِ بِهَا \* جَاءَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ

فَقَبْلَةُ وَمَتْعَةٌ وَالْحُمْرُ \* كَذَا الْوَضُوءُ مَا تَمَسَّ النَّارَ

اه ع ش (قوله وبحث البلقيني الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه مغنى واعتمده فتح المعين عبارة ته وليس منه اى المؤقت ما لو قال زوجته تكها مدة حياتك او حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى اثره بعد الموت اه (قوله صحته الخ) اى النكاح المؤقت (قوله لانه الخ) عبارة المغنى قال لانه الخ (قوله وقد ينازع الخ) عبارة المغنى والنهاية وهذا ممنوع فقد صرح الاصحاب في البيع بان له لو قال بعتك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح اولى وكذا لا يصح اذا قلته اى النكاح بمدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كما افاده شينخى اه (قوله لا يرفع اثار النكاح الخ) فقد مر انه يجوز اكل منهما ان ينظر من الاخر بعد الموت ما عدا ما بين السرّة والركبة اه سيد عمر (قوله

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معني وتصريح بمقتضى الحال صحته مع ان كان أى مثلاً مات  
الذى ليس كذلك فلا استناد في الرد الى هذا ليس بمنزلة ما لم (قوله) ويؤخذ منه ان زوجتك امة مورثي  
ان كان ميتا باطل) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب  
فراجعه (قوله بمعنى إذ) ليس بلام (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على الملقني لانه لم يبين ما قاله على  
أن إن بمعنى إذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به (قوله  
ويتعين) كذا شرح مر (قوله) وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح) ولان الاصحاح صرحوا بانها اذا

فقال ان صدق المخبر فقد تزوجت ببنك وبحث البلقيني ان محل امتناع التعليق اذا لم يكن مقتضى الاطلاق والا كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال زوجتك بنتي ان كانت حية صح وفيه نظر لان ان هنالست بمعنى اذ كما هو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بتيقن الصدق او ظنه فيما مر وبحث غيره الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة اه ويتعين حمل الاول على ما اذا علم او ظن انها موليته والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر (ولا توقيته) بمدة معلومة او مجهولة فيفسد لصحة النهي عن نكاح المتعة وجازا ولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم ابدا بالنص الصريح الذي نوبلغ ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف انهم وافقوه

في الحل لکن خالفوه فقالوا لا یترب علیه أحكام النکاح وبهذا نزاع الزرکشی فی حکایة الإجماع فقال  
 الخلاف محقق وإن ادعی جمع نفيه وكذا الحورم الحر الأهلية حرمت مرتین وبمقتضى البقیة صحته إذا أتت بمدة عمره أو عمرها لانه تصریح  
 بمقتضى الواقع وقد یبنازع فيه بان الموت لا یرفع آثار النکاح كلها فالتعلیق بالحیاة المقتضى لرفعها كلها بالموت مخالف لمقتضاد حیث أنه یباید

إطلاقيهم ويعلم الفرق بين هذا ووهيتك أو عمرتك مدة حياتك بأن المدار ثم على صحة الحديث فهو إلى التعبد أقرب على أنه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فارقا بينه وبين غيره قليل لا يلزم من نفى صحتهما نفى صحة العقد ويرد بزومه على قواعدا وإن نقل عن زفر صحته والغاء التوقيت (و) لا يصح (نكاح الشغار) بمعجمتين أو لهما مكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين (٢٣٥) شغل الكلب رجله رفعها ليول فمكنا كلا

منهما يقول لا ترفع رجل  
بنتي حتى أرفع رجل بنتك  
أو من شغل البلد إذا خلا  
لخلوه عن المهر أو عن  
بعض الشروط (وهو) شرعا  
كما في آخر الخبر المحتمل أن  
يكون من تفسيره عليه السلام  
أو من تفسير ابن عمر راويه  
ونافع راويه عنه وهو ما صرح  
به البخاري وأبو داود  
فيرجع إليه (زوجتكها) أي  
بنتي (على أن تزوجني) أو  
تزوج ابني مثلا (بنتك  
ويضع كل واحدة) منهما  
(صداق الأخرى فيقبل)  
ذلك بأن يقول تزوجتها  
وزوجتك مثلا وعلّة البطلان  
التشريك في البضع لأن كلا  
جعل بضع موليته موردا  
للكاح وصداقا للأخرى  
فأشبه تزويجهما من رجائين  
واعترضه الراعي بما فيه  
نظرو قبل غير ذلك وضعف  
الامام المعاني كلها وعول  
على الخبر (فان لم يجعل البضع  
صداقا) بأن قال زوجتك  
بنتي على أن تزوجني بنتك  
ولم يرد قبل كما ذكر (فالأصح  
الصحة) للتحسين بهر المثل  
لعدم التشريك في البضع وما  
فيه من شرط عقد في عقد لا

إطلاقيهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبره قوله أن المدار (قوله به) أي بوهيتك أو عمرتك (قوله إنه) أي النكاح (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فيرده قوله ولو بشر الخ اهـ وكذا فسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول ع ش أي المدة المعلوم والمجرولة وقول الرشيد أي التوقيت بعمره أو عمرها (عن زفر) أي من أئمة الحنفية اهـ ع ش (قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يحد من نكح به كما صرح به في متن الروض اهـ ع ش (قوله بمعجمتين) إلى قول المتن ولو سميا في المغنى الإقوله واعترضه إلى ر ق ل وكذا في النهاية الإقوله واعترضه إلى المتن (قوله رجله) اسقطه المغنى والقاموس عبارتهما من شغل الكلب إذا رفع رجله ليول اهـ (قوله يقول) أي الآخر (قوله إذا خلا) أي عن السلطان اهـ مغنى (قوله كما في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن اهـ رشيد (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضي عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه اعلم بتفسير الخبر من غيره اهـ بجرى عن الزبائدي عن شرح التحرير وقوله إلى التفسير الأولى إلى آخر الخبر (قول المتن زوجتكها على الخ) إلى نحو قول الولي للخطاب زوجتكها الخ اهـ مغنى (قوله بأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن إلا كفاء بقوله قبلت العقدين وفيه نظرا عميرة (قوله تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمغنى على ما ذكرت اهـ (قوله وعلّة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليل المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة المغنى وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر اهـ (قوله قليل كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الاقتصار على قوله قبلت العقدين كما مر عن عميرة خلافا لما في ع ش مما نصه قوله استيجاب الخ أي فقوله قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزويج ابنته فكانه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنتي اهـ (قول المتن فالأصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر الخطاب على قوله تزوجت بنتك أو على قوله تزوجتك بنتي ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة إذ لا تعليق فيه لأن الإيجاب المتعلق به معاق عليه لا معاق فإبراج اهـ سيد عمر أقول وقد يؤيده قول المغنى والاسنى ما نصه ولو قال زوجتك بنتي على أن يضعك صداق لها صح النكاح في أحدهما جبين يظهر ترجيحه تبعاً لشيخنا لعدم التشريك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل اهـ (قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اهـ ع ش (قوله قائم مقام زوجتي) معتمد اهـ ع ش (قوله ولو جعل البضع الخ) يتردد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صداق الأخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذا القول بالصحة فيهما لا سبيل إليه وترجيح واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد أمينة فيحتمل تعيينها للبطلان إذا تقدم في زوجتك إحدى بناتي اهـ سيد عمر (قوله يصح الأول) أي بهر المثل اهـ ع ش (قوله وسيعلم) إلى قوله وعبارته في النهاية الإقوله فان قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله فلو جهل حلها الخ) أي واستمر جهله كان شك في حرمةيتها ولم يعلم عدوها بعدا وكان المعقود عليه خنثى وإن اتضح بالأنوثة

قال بعثك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح أولى مر (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فيرده ولو بشر اهـ الخ وفي شرح مرو مثل ما تقرروا فاقته بمدة لا تبقى الدنيا إليها غالباً كما أفاده شيخنا الشاب الرملي بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرح مر (قوله بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلاً) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال إذا لم يقله سقط

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - سابع)

يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استيجاب قائم مقام زوجتي وإلا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقا لا أحدهما بطل فيمن جعل بضعها صداقا فقط في زوجتكها على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق بنتي يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط (ولو سميا) أو أحدهما (ملا مع جعل البضع صداقا) كان قال وبضع كل والف صداق الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشريك وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علامة أي مظهره حل المرافة فلو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح فان قلت يشكل على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة مفقود بان ميتا وامة مورثه ظانا حياته فبان ميتا قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم بحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر الاضا وما في تينك المسئلتين بالنسبة لتبين نفوذ باطن وان اثم بالعقد وحكم ببطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصحة فيمن زوج اخته وهو يشك انها بالغة او لا بانبات بالغة او زوج الحنثي اخته فبان رجلا والبطلان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها بان الشك في ذلك ونظائرهما في ولاية العاقدة وفي الاخير في حل المنكوحه وهو لا بد من تحققة فيه نظر ظاهر ويطلبه ما تقر في زوجة المفقود فان عدم العلم بموت زوجها اولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بالصحة نكاحهم اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٣٦) الاخرى اذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته لتمامه ثم رابت الفارق بما ذكر

مرح في موضع بما ذكرته فقال قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شرط النكاح حال عقده شرط محمول على انه شرط لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى اذا كانت الشروط محققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان المباشرة مخطئة في مباشرته وبانهم ان اقدم عالما بامتناعه وفي الولي من فقد نحر ورق وصبا واثوته او خنوته وغيرهما مما ياتي وفي الزوجة من الخلو عن نكاح وعدة ومن جهل مطلق على ما قاله المتولي واقره القمولى وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة اما معرفة اسمها ونسبها او معاينتها فزوجتك هذه وهي متقبة او وراه ستره والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرعى وهذا منه تقييد لقول الاصحاب اى وجرى عليه الرافعى وغيره لو اشار لحاضرة وقال

كما ياتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اى اشتراط ظن الحل (قوله ماسر) راجع في اى محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله ايضا) اى كالباطن (قوله وما في تينك المسئلتين) كذا في شرح مر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على اثم الخ فهو غاية ايضا (قوله والبطلان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اى الحل (قوله ففيه نظر الخ) جواب واما الفرق الخ (قوله ويطلبه) اى ذلك الفرق (قوله ما تقر الخ) اى انفا من الصحة (قوله فان عدم العلم الخ) تعليل لقوله ويطلبه الخ (قوله اولى) اى باقتضاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) اى زوجة المفقود (قوله ما ذكرته) اى في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله محمول الخ) خبر قول الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في البحر لو تزوج امرأة يعتقدها اخته من الرضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على المذهب وحكى ابو اسحاق الاسفراينى عن بعض اصحابنا انه لا يصح اه نهاية قال الرشيدى قوله ففي البحر الخ سياقى تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيذكر ان هذا هو المعتمد وان ما في البحر ضعيف اه عش ومر عن المغنى ويأتى في الشارح اعتماد عدم الصحة ايضا (قوله ويأثم الخ) عطف على محظنا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة اه سم (قوله او خنوته) الاولى وخنوته بالواو (قوله ومن جهل مطلق) اى بان لا يعرفها بوجه كان قيل له زوجتك هذه ولم يعلم عينها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وعبارته) اى المتولى (قوله باطل) ارتضاء مر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظره مع المعامل اه سم (قوله وهذا منه) اى من المتولى (قوله اى وجرى عليه) اى على قول الاصحاب (قوله لو اشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس الخ) الواو حالية (قوله والزركشى الخ) عطف على الاذرعى وقوله كلام الرافعى الخ هو مقول الزركشى (قوله منهم) اى كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة مقول قالوا وقوله كلام المتولى مفعول فلم يخالف (قوله معرفتهم لها) اى الزوجة وقوله كالزوج اى كعرفة الزوج لها (قوله لتعذر) مقول القول (قوله انهم مثله) اى الزوج خبر والذى الخ (قوله لكن رجح ابن العباد الخ) اعتمده مر اه سم (قوله

جعل البضع صداقا لها فوجها ان احدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كمالو سمي خمر او الثاني البطلان لتضمن هذا الشرط عجزا عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق لك الماراق وليس لاحد ان يتفجع بك غير الا باذنه ذكره المتولى والوجه الاول لعدم التشرىك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي (قوله قلت لا اشكال لان ما: الخ) فديقال زوجة المفقود من المجبول حلها فيشكل الفرق فتأمل جدا (قوله وما في تينك المسئلتين الخ) كذا شرح مر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارتضاء مر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظره مع المعامل (قوله لكن رجح ابن العباد) اعتمده مر

زوجتك هذه صح قال الرافعى وكذا التي في الدار وليس فيها غيرها والزركشى كلام الرافعى في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله في المتولى قالوا اعنى الاذرعى والزركشى وكلام كثيرين قال الزركشى منهم الرافعى يشعر بفرض المسئلة اى في كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن يعلم نسبها اى او عينها لم يخالف كلام الاصحاب المطلعين في زوجك هذه كلام المتولى وتردد الاذرعى في ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج الذى افهمه قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله يمكن رجح ابن العباد انه لا يشترط معرفتهم لها لان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا اللاداء لم يشهدوا الا بصورة العقد التى سمعوا كما قاله القاضى في فتاويه ويفرق بينهم وبينه بان جهله المطلق بها يهين العقد ولو الا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء فائدته بمعرفة لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كالا نظر لتعذر

الاداء في نحو ابنيهما على ان ذلك ان تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا خفاء كما لم يعمرا آنفا ان المدار على ما في نفس الامر انه لو علم في مجلس العقد عينها واسمها ونسبها بانت صحته وكذا بعد مجلسه كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن ايس من العلم بها ابدوا وهذا الوجه بل اصبوب (٢٢٧) مما مر عن الاذرعى والزر كشي فالحاصل

انه متى علم انها المشار اليها عند العقد بانت صحته والا فلا تنفطن لذلك واعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب والجد بشرط اى فى الغائبة رفع نسبها حتى يتقضى الاشتراك ويكتفى ذكر الاب وحده اذ لم يكن فى البلد مشارك له وفى الثلاثة من تعيين الانبياء فى احدى بناتى واختيار الا فى المجهرة وعدم احرام (ولا يصح) النكاح (الاحضرة شاهدين) قصدوا اتفاقا بان يسمعا الاجاب والقبول اى الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لا نحو ذكر لهما كما هو ظاهر للخبر الصحيح لا نكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث والمعنى فيه الاحتياط للايضاع وصيانة النكحة عن الجحود ويسن احضار جمع من اهل الصلاح (شرطهما حرية) كاملة فيهما (وذكورة) محقة وكونهما النسيين كما قاله ابن العماد فلا ينعقد بمن فيهرق ولا بجنى الا ان علمت عدائته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما مر من صحة

فى نحو ابنيهما) اى الآتى فى قول المتن والاصح انعقاده بابنى الزوجين الخ (قوله كلام الاصحاب فيه) اى الزوج (قوله كما علم ما مر الخ) قد يمنع علم ذلك مما مر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد فى نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد فى نفس الامر اه سم (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا خفاء اه سم (قوله لو علم) اى الزوج ويحتمل انه ببناء المفعول ويرجحه قوله الآتى كان امسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) اى الى ان ياتوا اليه (قوله وبان خلوها الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ ايضا خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله فيمن) اى فى زوج وقوله بها اى الزوج (قوله ما مر) اى فى قوله قال اعنى الاذرعى والزر كشي الخ (قوله فالحاصل الخ) خولف م راه سم (قوله متى علم) اى ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك فى انعقاده فى نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت اه وقد يجاب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهرا اخذ من كلامه السابق فى رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة اى على انهما اراد عند العقد معينة (قوله وفى الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين فى الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء فى درجة وكلوا واحدا فقال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم اه سم اقول ويصور ايضا بان يبدوا الزوج ليقول وليزوجنى احدكم اخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسما ولا نسباً وزوجتك بنى لقبلى انه يصح النكاح اه ع ش (قوله فيما مر) اى فى شرح لا بكنية قطعاً (قوله فى احدى بناتى) اى ونويام معينة سم ورشيدى (قوله قصدا) الى قوله وكونهما النسيين فى المعنى والى قوله وعلى الاول فى النهاية الا قوله اى الواجب منهما الى للخبر وقوله ولا بجنى الى ولا بامراة (قوله وصيانة الخ) عطف ما يراه ع ش (قوله ويسن احضار جمع) اى زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناؤه) اى النقض (قوله انكحتهم) اى الجن (قوله هنا) اى فى شهادة الجنى (قوله ثم) اى فى النقض (قوله وهو) اى الجنى (قوله وهنا) اى فى شهادة النكاح (قوله وهو) اى الجنى كذلك اى متاهل لفهم (قوله ولا بامراة) الى قوله ومر آنفا فى المعنى الا قوله كالأول لا بامراة (قوله بان ان لا خل) اى بان كونه اثنى فى الاول وذكر اى الثانى (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسمح بالنسبة للزوج

(قوله كما علم ما مر) قد يمنع علم ذلك مما مر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد فى نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد فى نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا خفاء (قوله فالحاصل الخ) خولف م راه سم (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك فى انعقاده فى نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفى الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين فى الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء فى درجة وكلوا واحدا فقال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم (قوله فى احدى بناتى) اى ونويام معينة (قوله بخلاف ما لو عقد على ختى اوله الخ) قال فى شرح الروض كما جزم به الرويانى واقتضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه الى ان قال وما قررته اوجه بما صوبه الاسنى من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه الاسنى هو الموافق لما اظنبت فيه الشارح من ان العبرة بما ياتى نفس الامر فى حل الزوجة ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) فى كون الزوج معقودا عليه شيء الا ان يتسامح فى هذا الكلام

نحو امامته وحسابه من الاربعين فى الجمعة وغير ذلك فان قلت مر فى نقض الوضوء بلبسه بناؤه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا ويفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متاهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك ولا بامراة ولا بجنى الا بان ذكر الاول بخلاف ما لو عقد على ختى اوله وان بان لا خل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لا لغيرهما بخلاف المعقود عليه فاحتيط لها اكثر ومن ثم لو عقد على من شك فى كونها محرمة لبانت غير محرمة

لم يصح كما قاله خلافاً للرويات (٢٣٨) ومر آنفاً في ذلك (وعدالة) ومن لادها الاسلام والتكليف المذكوران باصله ولا

ولا لاقد مر أنه غير معقود عليه رشدي وسم (قوله لم يصح) معتمد اه عش (قوله ومر آنفاً) لكن  
 التاويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يتبين الصحة إذا بان عدم  
 الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخنثى وإن بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت غير محرم إلا ان يضعف ما هنا  
 فيهما اوفى القول الثاني ويفرق بين مسألة الخنثى وغيرها فليتامل اه سم عبارة عش قوله ومر آنفاً  
 الخى والمعتمد الصحة ويفرق بينه وبين العقد على الخنثى المشكل حيث لم يصح وإن بانت انوثته بانه لا يصح  
 العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في  
 الشرح هو المعتمد اه (قول المتن وعدالة) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج باخذ  
 حصر المسجد للجلوس عليهم في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسقاً فلا يصح  
 العقد لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عايمهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما  
 يتساع به وتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقاً ووقع السؤال ايضا عما عمت به البلوى  
 من ليس القوا وبقي القطيعة للشهود والولى هل هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه أن الظاهر انا  
 لا نحكم بمجرد ذلك بفساد العقد اما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا  
 يلزم ان يكون الجميع لا بسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وإن كان  
 حضورهما اتفاقاً وامافى الولي فانه ان اتفق ليه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى  
 على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه عش (قوله ولا ينافى هذا الخ) وجه  
 المناقاة أنه جعل العدة لشرط الا لا يصح العقد إلا إذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع انتفاها اهرشدي  
 (قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) او ان الكلام هنا في الانعقاد باطناً ولما ياتى في المستورين في الانعقاد ظاهراً  
 اه سم (قول المتن وجمع) اى ولو برقع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيته انه لو كان  
 العاقد اخرس وله إشارة يفهمها كل احد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع لان المشهود عليه الان ليس  
 قولاً ولا مانع منه اه عش (قوله في الجملة) اى في مواضع مخصوصة كالافرار (قوله ومثله من بظلمة الخ)  
 اى لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتداد على الصوت لا نظاره فلو سمعا الايجاب والقبول من غير رؤية  
 للموجب والقابل ولسكنهما جزءاً من انفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف للعدة المذكورة ولعل  
 الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى  
 احدهما الاخر ان المقصود من شاهدي النكاح إثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه  
 عش (قوله وفي الاصم) الى قوله وقيل في المعنى لا قوله وعدم حرقة الى وعدم اختلال (قوله وفي الاصم ايضا  
 الخ) فيه تورك على المصنف حيث ذكر الخلاف في الاعمى ولم يذكره في الاصم اه غش (قوله فقبله) اى  
 بلا طول فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهر او باطنا) الى قول المتن لا مستور العدة في النهاية لا قوله  
 ونبي السبكي الى والذي يشحه (قوله اى ابني كل منهما الخ) وينعقد بابنيه مع ابنيها وبعدويه مع عديها قطعاً  
 محلي ومعنى (قول المتن وعدويهما) وبان احدهما وعدو الآخر معنى وشرح روض (قوله والواو) الى قوله  
 فان قلت في المعنى (قوله او بجديهما الخ) عبارة الروض والمعنى والجد اى من قبل احدهما ان لم يكن ولياً  
 كالابن اه (قوله او موكله) اى موكل العاقد (قوله شهادته) اى الاب (قوله لاختلاف دين اوراق الخ) كان  
 يكون بنته رقيقة فيزوجها سيدها وحضره بصفة الشهود او كافرة فيزوجها اخوها مثلاً الكافر

ينافى هذا انعقاده بالمستورين  
 لانه بمنزلة الرخصة او  
 ذكر المتفق عليه ثم  
 اختلف فيه (وسمع) لان  
 المشهود عليه قول فاشترط  
 سماعه حقيقة (وبصر)  
 لما ياتى ان الاقوال لا تثبت  
 الا بالمعاينة والسماع (وفى  
 الاعمى وجه) لانه اهل  
 للشهادة في الجملة والاصح لا  
 وان عرف الزوجين ومثله  
 من بظلمة شديدة وفى  
 الاصم ايضا وجه ونطق  
 ورشد وعدم حرقة دينية  
 فل يبرمونه وعدم اختلال  
 ضبطه لغفلة او نسيان  
 ومعرفة لسان المتعاقدين  
 وقيل يكفي ضبط اللفظ  
 وعلى الاول فلا بد من فهم  
 الشاهد له حالة التكلم فلا  
 يكفي ترجمته له بعد ولو قبل  
 الشق الآخر ويفرق بينه  
 وبين ما مر في ولى اوجب  
 لزوج ما لا يعرفه فترجم له  
 فقبله لان المشترط ثم  
 قبول ما عرفه وهو  
 حاصل بذلك وهما معرفة  
 ماتحملة حالة التحمل ولم  
 يوجد ذلك (والاصح  
 انعقاده) ظاهراً وباطناً  
 بمحرمين ولكن الاولى  
 ان لا يحضر اه (بابي  
 الزوجين) اى ابني كل  
 او ابن احدهما وابن  
 الآخر (وعديهما)  
 كذلك والواو بمعنى او  
 وبجديهما وبجدتها وأبيه

(قوله ومر آنفاً في ذلك) لكن التاويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله أن عدم الصحة بحسب الظاهر  
 وانه يتبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخنثى وإن بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت  
 غير محرم الا ان يضعف ما هنا فيهما اوفى القول الثاني ويفرق بين مسألة الخنثى وغيرها فليتامل (قوله او  
 ذكر المتفق عليه ثم اختلف فيه) او الكلام هنا في الانعقاد باطناً ولما ياتى في المستورين في الانعقاد  
 ظاهراً (قوله لان المشترط ثم الخ) فالتحمل نظير القبول فكما اشترط لمعرفة حال القبول فنشترط حال

وذلك لانهقاد النكاح بهما  
في الجملة فان قلت هذه هي  
علة الضعيف في الاعمى فما  
الفرق قلت يفرق بان  
شهادة الابن او العبد  
يتصور قبولها في هذا  
النكاح بعينه في صورة  
دعوى حسبة مثلاً كما يعلم  
بماياتي في الشهادات ولا  
كذلك في الاعمى وامكان  
ضبطه لها إلى القاضي  
لا يفيد لاحتمال ان المخاطب  
غير من أمسكه وان كان فم  
هذا في اذنه وفم الآخري  
اذنه الاخرى لان معنى ما هنا  
على الاحتياط ما أمكن  
فيتمد اثبات هذا النكاح  
بعينه بشهادته فكانت  
كالعدم ولو كان لها اخوة  
فزوجها أحدهم والآخرا  
شاهدان صح لان العاقد  
ليس نائبهما بخلاف مالو  
وكل أب وأخ تعين للولاية  
حقيقة إذ الوكيل في النكاح  
سفير محض فكانا بمنزلة  
رجل واحد وفارق صحة  
شهادة شيد اذن لقنه وولى  
للسفيه في النكاح بان كلا  
منهما ليس بعاقد ولا نائبه  
ولا العاقد نائبه لان اذنه في  
الحقيقة ليس انا بة بل رفع  
حجر عنه (وينعقد) ظاهراً  
(بمستورى العدالة) وهما  
من لم يعرف لهما مفسق كما  
نص عليه واعتمده

وحضره الاب اه معنى (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن اه ع ش (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ  
قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانهقاد النكاح به في الجملة اه  
اي فقوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى ممنوع بل علته غير هذه وهو انه غير اهل لانعقاد النكاح به لاجلة  
ولا تفصيلاً فالاشكال غير متات كالجواب عنه الذي حاصله تسلم الاشكال اه رشيدى (قوله يفرق الخ)  
اي بين الابن والعبد وبين الاعمى (قوله في الاعمى) الاولى اسقاطي (قوله وامكان ضبطه) اي الاعمى لها  
اي العاقدين الى القاضي اي الي ان ياتي له اه ع ش (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) بمعنى انه يحتمل ان الولي  
خاطب رجلاً حاضراً غير الذي قبل وامسكه الاعمى فلم يصادف قوله بحله لعدم مخاطبته بالايجاب التي هي شرط  
كامل وإذا كان هذا مرادهم بذلك التعليل كما هو واضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه  
على وجه ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم  
تأنيه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضاً اه رشيدى عبارة السيد عمر بعد ذكر قول سم المار نصه اقول  
كيف ينتفى احتمال خطاب الغير فليتأمل نعم لو كان ثم اخر سان ايضاً يشهدان بالتخاطب فهل يكتفى بهما مع  
الاعميين المذكورين لحصول المقصود اخذاً من قطعهم بصحته بشهادة عدويه مع عدوهم وابليه مع ابنيها  
نظر الثبوت كل من شقى العقد بمن يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر للكلام  
والمتكلم كما لا يضر ثم بالنظر الى الايجاب والقبول ولا يصح اخذاً باطلا فم محل تأمل اه اقول والاول اقرب  
كما يميل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها اخوة الخ) هذا ظاهر ان كان التوزيع من كفه  
اذ لا يشترط اذن الباقيين والا فحل تأمل لا شرائط اذ منهم ولا ياتي الفرق الآتي في السيد وولى السفيه لان اذنه  
من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتأمل اه سيد عمر (قوله فزوجها أحدهم الخ) عبارة المغنى  
وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة اخوة مثلاً والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد بوكالة منهما  
او من احدهما له جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تأمل وجه اشتراط  
التعين بالنسبة للاخ اه سيد عمر عبارة سم قوله واخ تعين الخ نصيته ان الاخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة  
اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وان لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث  
منهم صح ان يحضر او هو محتمل ثم قال بعد ذكر ما مر عن شرح الروض مانصه انه اي قول شرح الروض يفيد  
عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقد ثالثهما بوكالتهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة  
فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتأمل اه وفي ع ش بعد ذكر ما مانصه اقول الصحة واضحة  
ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين الآخرين واذنت لهما في توكيل من شاء  
فوكلا الثالث ففي صحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيلاً بصير مزوجاً بلا اذن وهو باطل فليتأمل اه  
(قوله لقنه) فيه قوله شهادة وقوله اذن معنى (قوله بان كلا منهما) اي السيد والولى (قوله واعتمده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى) كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل للشهادة في الجملة ولم  
يقبل لانهقاد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه  
ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضي (قوله واخ تعين للولاية)  
فصيته ان لو لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع  
وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضر او هو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكيلهما  
وعبارة الروض وشرحه ولو شهد وليان كاخوين من ثلاثة اخوة والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد  
بوكالة منهما او من احدهما منه بمعين له جاز بخلاف ما اذا عقده غيرهما بوكالة بمن ذكر لما مر انتهى  
والمتبادر من قوله لا بوكالة منه بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقدين هما بقية الاولياء ان الضمير  
في منه راجع للغير من بقية الاولياء فيفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة الاخوة عقد ثالثهما بوكالتهما  
وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه للعقد عن الوكالة فليتأمل (قوله



جمع واطالوافيه او من عرف ظاهرهما (٢٣٠) بالعدالة ولم يركيا وهو ما اختاره المصنف وقال انه الحق ومن ثم بطل الستر بتجريح عدل

ولم يلحق للفاسق إذا تاب  
عند العقد بالمستور وتس  
استتابة المستور عند العقد  
(على الصحيح) لجريانه بين  
اوساط الناس والعوام فلو  
كفوا بمعرفة العدالة الباطنة  
ليحضر المصنف بها الطال  
الامر وشق ومن ثم صح  
المصنف في نكت التنبيه  
كان الصلاح انه لو كان  
العائد الحاكم اعتبرت  
العدالة الباطنة قطعا  
لسهولة معرفتها عليه  
بمراجعة المازكين وصح  
المتولي وغيره انه لا فرق إذ  
ما طريقه المعاملة يستوى  
فيه الحاكم وغيره ومن ثم  
لوراي الا بيده متصرف  
فيه بلا منازع جازله كغيره  
شراؤه منه اعتمادا على  
ظاهر اليد وان سهل عليه  
طلب الحجة وبني السبكي  
الخلاف على ان تصرف  
الحاكم حكم يشترط اولا  
فلاثم اختار انه لا يفعل حق  
يثبت عنده لان فعله ينبئ  
ان يسان عن النقص قيل  
فهو يوافق المصنف وابن  
الصلاح في الحكم ومخالفهما  
في القطع اه والذي يتجه  
اخذان قولهم لو طلب منه  
جماعة بايديهم مال لا منازع  
لهم فيه قسمته بينهم لم يجز  
الا ان اثبتوا عنده انه ملكها  
لئلا يجزوا بعد قسمته على انه  
ملكهم انه لا يتولى العقد الا

جمع الخ) معتمد اه ع (قوله او من عرف الخ) اقتصر عليه المغنى عبارته وهو المعروف فان بها ظاهرا  
لا باطنا بان عرفت بالخاطئة دون التزكية عند الحاكم اه (قوله وهو ما اختاره المصنف) يمكن حمل النص  
عليه اه سم (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) اي قبل العقد لا بعده كما سيأتي قال الشهاب اه قضية هذا  
الصنيع ان ما ذكر لا ياتي على الاول وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى وقال السيد عمر عقب ذكر  
كلام سم المذكور مانصه قوله وفيه ما الخ فيه ما فيه فثامل ان كنت من اهله اه اقول يتضح ما اشار اليه  
السيد عمر بقول المغنى ويبطل الستر بتفسير عدل في الرواية فلو اخبر بفسق المستور عدل لم يصح به  
النكاح كما رجحه ابن المقرئ تبع الامام وقول صاحب الذخائر الاشبه الصيغة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين  
ولم يوجد امر دود بانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله  
ولم يلحق الفاسق الخ) عطف على قوله بطل الخ (قوله ولم يلحق الفاسق الخ) اي فلا بد من مضى مدة الاستبراء  
وهي سنة اه (قوله ويسن الخ) كلام مستأنف (قوله استتابة المستور الخ) انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع  
ان توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرقون بين ظاهر الفسق وغير ظاهره اه رشيدى  
وفيه ان الغرض ان الشاهد مستور فلا معنى للاحاقه به بالتوبة ولو سلم فالاحاق على النص كما يقتضيه صنيع  
الشارح والنهاية كاف في الفائدة لان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (وصحح المتولى  
وغيره انه لا فرق) وهو المعتمد نهاية ثم قالت بدل قول الشارح والذي يتجه الخ وقد يقال اخذا الخ فثامل  
ما فيه من شبه التناقض وقد يدفع بان ما ذكره ثانيا بطريق البحث اه سيد عمر اقول واعتمده المغنى ايضا  
ثم جمع بمأنصه ولا يقبل اي الحاكم المستورين في اثبات النكاح ولا فساد به بل بتوقف حتى يعلم باطنهما  
ويمكن حمل كلام ابن الصلاح المصنف في نكته على هذا وكلام المتولى واطلاق المتن على مجرد العقد من غير  
حكم فلم يتوارد على محل واحد وهذا اولى اه (قوله) إذ ما طريقه المعاملة اي المعاوضة كما هنا فانه قد عوض  
فيه الصداق عن البضع وقال ع ش اي معاملته معاملة غيره كما هنا فانه عومل فيه المستور معاملة من ثبتت  
عدالته اه وفيه ما فيه (قوله لو راي) اي الحاكم (قوله الخلاف) اي بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين  
المتولى ومن وافقه (قوله في شرط) اي في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله انه) اي الحاكم لا يفعل اي  
لا يعقد النكاح حتى يثبت اي عدل الشاهد (قوله فهو) اي السبكي (قوله في الحكم) اي اشتراط العدالة  
(ويخالفهما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقا اعني قوله وصحح المصنف الخ لا يقال هذا من قول  
الغير لانا نقول تقريره يكتفي في اثبات الدافع ويدفع بان التصحيح السابق للقطع لا للحكم فلا تنافي اه سيد عمر  
(قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قوله لو طالب منه) اي من الحاكم (قوله انه لا يتولى) اي  
الحاكم خبر والذي يتجه الخ (قوله وان ذلك الخ) كقوله الاتي وان الخلاف الخ عطف على قوله انه لا يتولى  
فقتضاه انهما ما اخوذا ان مما رايضا وفيه ما فيه (قوله ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه  
شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الاجابة عدم صحة القسمة فليثامل اه سيد عمر (قوله فلو عقد)  
اي الحاكم (قوله فبانا عدلين) مع قوله الاتي فبانا فاسقين قضيته انهما لو استمرا على الستر لم يصح عقد

او من عرف ظاهرهما بالعدالة) كان معناه انه شوهد منهما اسباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات  
راجتاب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجموعه لين لم يعرف حالهما ولا شوهد منهما اسباب  
العدالة وهذا يتضح الفرق بين النص ومختار المصنف وعبارة التنبيه ولا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين  
ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجولين جاز على المنصوص اه (قوله وهو ما اختاره  
المصنف) يمكن حمل النص عليه (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا ياتي على الاول  
وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى (قوله ولم يلحق الفاسق) إذا تاب عند العقد بالمستور قال في شرح الروض فلا يصح به العقد  
لان توبته حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم تمحق اه (قوله وصحح المتولى الخ) وهو المعتمد شرح مر  
(قوله ومن ثم لوراي) اي الحاكم (قوله وان ذلك ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

او عقد غيره به ما فبانافسقين لم يصح كباقي لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو ان لخلاف المتولي وجهان لان الاصح ان تصرف الحاكم ليس حكما لافي قضية رفعت اليه ليطلب منه فصل الامر فيها ومن ثم لورفع اليه نكاح لم يحكم بصحته اتفاقا لا بعد ثبوت عدالتهم عنده ولو اختصم زوجان اقر اعنده بنكاح بينهما بمستورين في نحو نفقة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لان الحكم هنا في تابع بخلافه فيما قبله

(تنبيه) ظاهر كلام الحناطي بل صريحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود وارجبه بعض المتأخرين لا متناع الاقدام على العقد مع الشك في شرطه ويرد بان ما عمل به انما هو في الشك في الزوجين فقط لما مر انهما المقصودان بالذات فاحتيط لهما اكثر بخلاف غيرهما فجاز الاقدام على العقد حيث لم يظن وجود مفسد له في الولي او الشاهد ثم ان بان مفسدان فساد النكاح والا فلا (لا) بشاهد (مستور) الاسلام والحرية) الو او بمعنى او بان لم يعرف حاله في احدهما باطنا وان كان بمحل كل اهلهم مسلمون او احرار لسهولة الوقوف على الباطن فيهما وكذا البلوغ ونحوه بما مر نعم ان بان مسلما او حرا او بالغامثا بان انعقاده كما لو بان الخنثى ذكر (تنبيه) وقع لغير واحد تفسير مستورهما بغير ما ذكرته فاوردوا عليه ما اندفع بما ذكرته الاقرب الى ظاهر المتن فقام له (ولو بان فسق) الولي او (الشاهدين) العدلين او المستورين او غيره من موانع النكاح كصغر او جنون ادعاه وارثها او وارثها وقد عهد او

القاضي ويصح عقد غيره اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بقوله صح تبين صحته في الباطن (قوله) او عقد غيره الخ لا يخفى ما في تفريعه على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله) كباقي اي في المتن (قوله) ولو اختصم الى التنبيه في المغنى (قوله) ولو اختصم زوجان الخ) تقيد لما اختاره من الفرق بين الحاكم وغيره فكانه يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد بخلاف الواقع تبعا اه رشيدى اقول ويجوز انه تقيد لقوله لورفع اليه نكاح الخ (قوله) في نحو نفقة اي من حقوق الزوجية (قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) اي فان علمه فرق بينهما اه ع ش عبارة المغنى والاسنى والظاهر كما قاله الزركشى وغيره انه يفرق بينهما بناء على ان القاضي يقضى بعلمه سواء اترافعا اليه ام لا اه (قوله) في تابع اي لصحة النكاح كما ثبت شوال بعد ثلاثين يوما تبعا لثبوت رمضان برؤية عدل اه مغنى (قوله) فيما قبله) اي فيما لورفع اليه نكاح الخ (قوله) وارجبه بعض المتأخرين) جزم به في الكنز وقال انه يائمه بتركه وان صح المقدم لم يخل وان ذلك هو الاوجه خلافا للحناطي اه سم (قوله) حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث ظن وجود شروطه اه وكذا نسخة سم من الشرح ولذا استشكله بما نصه قوله حيث ظن وجود شروطه قديقال قد اكنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حل المرأة فليتأمل اه اي فلم يتم الفرق بين الزوجين او غيرهما ولا الرد على البعض (قوله) الو او) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله الو او بمعنى او (قوله) الولي) الى قوله ويثبتها اذ في النهاية الا قوله وتبينه الى المتن وقوله حسبة او غيرها (قوله) وارثها وارثها) قضيتها انه لو ادعاه احد الزوجين لا تسمع دعواه فليراجع رشيدى وع ش (قوله) وقد عهد الخ) ما معنى العهد بالنسبة للصبي فان كل احده حالة صبا بلا شك نعم لو عبر فيه بامكن امكن امكن اه سيد عمر عبارة الرشيدى ضمير عهد انما يرجع للجنون لانه الذي يقال فيه عهد واما الصغر فاما يقال فيه امكن كما هو كذلك في عباراتهم ويجوز انه جعل عهد صفاتها تغليبا ومعناه في الصغر امكن اه (قوله) كالو بانا) الى المتن في المغنى (قوله) تبينه قبله) اي فلا يضر اه ع ش (قوله) كتيبته عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال سم ورشيدى عبارة ع ش هو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة مضى زمن الاستبراء اه (قوله) وتبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله اه سم (قوله) الفسق) اي فسق الولي او الشاهدين (قوله) او غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لما مثل به فيما سبق للغير بقوله كصغر او جنون فانظر ما افاده الحصر هنا مع قوله هناك وقد عهد او اثبتته انتهى اه رشيدى (قوله) بعلم القاضي) اي حيث ساغ الحكم بعلمه نهاية اي بان كان مجتهدا ع ش (قوله) وان لم يترافعا اليه) وقفا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله) حسبة او غيرها الخ) عبارة المغنى تقوم به حسبة او غيرها على انه كان فاسقا عند العقد اه (قوله)

(قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) خرج ما اذا علم فسقه فلا يحكم بينهما قال في شرح الروض وقضيتها انه لا فرق بينهما قال الزركشى وغيره والظاهر خلافه سواء ترافعا اليه ام لا انتهى (قوله) وارجبه بعض المتأخرين) جزم به الكنز وانه يائمه بتركه وان صح العقد لم يخل وان ذلك هو الاوجه الا فقه خلافا للحناطي (قوله) حيث لم يظن الخ) كذا شرح مر (قوله) وحيث ظن وجود شروطه (١) قديقال قد اكنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حال المرأة فليتأمل (قوله) نعم ان بان مسلما الخ) كذا شرح مر (قوله) كتيبته عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال (قوله) تبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله (قوله) او غيره) شامل لما مثل

اثنيه) عند العقد فباطل على المذهب) كالو بانا كافرين لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو خرج بعند العقد تبينه قبله نعم تبينه قبل مضى زمن الاستبراء كتيبته عنده وتبينه حالا لا احتمال حدونه (وانما يتبين) الفسق او غيره بعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما وان لم يترافعا اليه ما لم يحكم كما كبراه بصحته او (بيينة) حسبة او غيرها (١) (قول المحشى) قوله وحيث ظن وجود شروطه) ليس في نسخ الشارح التي بابدينا

تشهد به مفسر اسواءا كان  
الشاهد مستورا ام عدلا  
خلافا لمن فصل كما يعلم بما  
يأتي في القضاء وكون الستر  
يزول باخبار عدل بالفسق  
ولو غير مفسر محله فيما قبل  
العقد بخلافه بعده لان عقاده  
ظاهر افلا بد من ثبوت مبطله  
(او اتفاق الزوجين) على  
فسقهما عند العقد سواء  
اعلم به عنده ام بعده ما لم  
يقرا قبل عند حاكم انه  
بعداين ويحكم بصحته والام  
يلتفت لاتفاقهما اى  
بالنسبة لحقوق الزوجية  
لاتقرير النكاح وبحت  
في المطلب عدم قبول اقرار  
السفينة في ابطال ما ثبت لها  
من المال ومثلها الامة ثم بطلان  
باتفاقهما انما هو فيما  
يتعلق بمقهما دون حق  
الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم  
توافقا واقاما الزوج بينة  
بفساد النكاح بذلك او  
بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة  
لسقوط التحليل لانه حق  
الله تعالى فلا يرتفع بذلك  
ولان اقدامه على العقد  
يقضي اعترافه باستجماع  
معتبراته نظير ما مر في  
الضمان والحوالة وقضيته  
سماعها من زوجه وليه  
وليس مرادا فالمعتبر هو  
التعليل الاول وبهما علم  
ضعف اطلاق قول الزبيلي  
تسمع بينته ان بينت السبب  
ولم يسبق منه اقرار بصحته  
نعم ان علما المفسد

تشهد به) اى بالفسق او غير وقوله مفسر ابفتح السين حال من الضمير المجزور اى بان تذكر البينة سببه اى  
الفسق مثلا وبكسرهما حال من الضمير المستتر في تشهد بتاويل كل من الشاهدين (قوله) سواءا كان  
الشاهد الخ) اى للنكاح تعميم لشرط التفسير (قوله) وكون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة الى البينة  
ولا الى التفسير في المستور لان الستر يزول بما ذكره سم (قوله) بخلافه) الضمير لما في فيج الواقعة على  
الاخبار (قوله) لان عقاده) اى النكاح (قوله) على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء  
اعلم) الى قوله ولان اقدامه في المعنى الا قوله وبحت الى قوله ثم قوله ما لم يقرا قبل الخ هذا ما خوذ من القوت  
للاذرعى لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في الماتن وظاهر ان قوله اى  
بالنسبة لحقوق الزوجية انما ياتي في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح من تاتيه في الشق الاول بل قصره  
عليه ومن ثم استشكل المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها  
وعبرة القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما لانه لا فرق في الحكم بطلانه بتصادقهما على فسق الشاهدين  
او باقرار الزوج به بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهما عند العقد ويحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام  
الموردى صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعنى الموردى انه اذا اقر او لا بصحته ثم ادعى  
سفه الولي افسق الشاهد انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو اراده ويلغو اعترافه الا حق لاجل اقراره  
السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما  
لانا نقرهما الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضمان في قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي  
الزوج كما لا يخفى اه رشيدى اقول ويؤيده قول الشارح الا في اتفاقا هو متجه حيث لم يسبق منها اقرار  
الخ وكلامه الا في شرح وعليه نصف المهر ان لم يدخل بها والا فكله (والا لم يلتفت الخ) قضيته انه لا يكفى  
في عدم الالتفات سبق مجر د الاقرار بلا حكم لقاضى بالصحة وظاهر ما مر انفاق الرشيدى عن القوت انه  
يكفى فليراجع (قوله) لاتقرير النكاح) اى فانه يبطل اه ع ش (قوله) وبحت في المطلب الخ) هذا راجع  
لاصل المسئلة اه رشيدى اى لاقوله والام يلتفت لاتفاقهما الخ لعدم صحة المعنى حينئذ كما هو ظاهر  
(قوله) باتفاقهما) ما روجه الاقتصار عليه مع ذكر البينة في التفريع اه سيد عمر (قوله) دون حق الله تعالى  
يردد النظر في نحو تحريم نكاح من لا يجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك بما فيه حق للغير ايضا والذي  
يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما المتمحض له فهذا الولي منه او ما فيه حق لله تعالى فهو شامل له فليراجع  
اه سيد عمر (قوله) او الزوج) قد يقتضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية ما ياتي من قوله ويثبتها  
اذا ارادت الخ وقوله وبهذا يرد بحيث الغزى الخ انها كهو في ذلك اهم اقول وقضية الاقتصار على الاتفاق  
واقامة البينة ان علم القاضى بما ذكر بخلافهما فيسقط بعلمه بفساد النكاح التحليل ايضا فليراجع (قوله)  
وقضيته) اى قوله ولان اقدامه الخ (قوله) التعليل الاول) اى قوله لانه حق الله تعالى الخ (قوله) وبهما) اى  
التعليلين (قوله) ان علما المفسد الخ) (فرع) وقع السؤال عن طلق زوجته ثلاثا عايد اعلاها هل يجوز  
له ان يدعى بفساد العقد الاول وهل له نكاحا ثانيا من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه  
الثاني على حكم حاكم بصحته واجبت منه بما صررته الحمد لله لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضى ولا تسمع  
دعواه بذلك وان وافقته الزوجة عليه حيث اراد به اسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جازله فيما بينه وبين الله  
تعالى العمل به فصيح ان يعقد في عدة نفسه ولا يتوقف حل وطئه لها وثبوت اخكام الزوجية له على حكم حاكم  
ل المدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة ولا يجوز للغير القاضى التعرض له

به فيما سبق للغير بقوله كصفر اوجون فانظر ما افاده الحصر هناك قوله هناك رة عدم او اثبته (قوله)  
سواءا كان الشاهد) اى للنكاح (قوله) كون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة الى البينة ولا الى التفسير  
في المستور لان الستر يزول لما ذكر (قوله) اى بالنسبة لحقوق الزوجية) قد يقال اذا اتفقا فيما ذكر فقد  
اعترف بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة لها فليراجع (قوله) او الزوج) قد

فما فعل واما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح  
 الاول من يرى صحته مع فسق الولي والشاهد واما اذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا  
 لما هو مقرر ان حكم الحاكم رفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا  
 الشافعي من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي ام لا اه ع ش ( قوله جاز لها العمل الخ ) معتمد  
 اه ع ش ( قوله اذا علم بهما ) اي بما جرى بينهما اي من النكاح بدون التحليل ( قوله فرق الخ ) يظهر ان هذا  
 اذا لم يعلم القاضي بفساد النكاح الاول ايضا فليراجع ( قوله يحمل الخ ) فيه نظر اه سم ( قوله على انه الخ )  
 اي ما نقل عن الكافي وقوله فيه اي في الكافي ( قوله وببحث السبكي ) الي قوله وهذا يرد في المغني ( قوله من  
 المهر ) كائن كان الطلاق قبل الدخول اه معنى عبارة البجيرمي عن الشوري اي من نصفه كائن طلعا قبل  
 الدخول ثلاثا ثم اقام بيته على ما يمنع صحة العقد واراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل  
 حينئذ لو وقع تبعها اه عبارة ع ش اي وعليه يسقط التحليل تبعها كما نص عليه شيخنا الزيادي خلافا  
 لابن حجر اه وسياق آ نفاعن المغني وعن سم عن مر اعتماد سقوط التحليل ايضا اه ( قوله حيث  
 لم يسبق منها الخ ) ركان الاسيخ الاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقا ولم يسبق منه اقرار بصحته  
 ( قوله وبهذا ) وقوله وعليه اي بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمغني عبارة واذ اسمعت البيهنة حينئذ تبين  
 بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل اه وقد مر آ نفاعن الزيادي وغيره وياتي عن مر ما يوافقه  
 ( قوله لذلك ) اي لارادة الزوج او الزوجة ما ذكر ( قوله لم يرتفع الخ ) يتجه الارتفاع مر اه سم ( قوله  
 وان اقرارهما الخ ) عطف تفسير على تبعض الاحكام ( قوله ومنه : وخذ ) اي من قوله وعليه لو اقيمت الخ  
 او ما علم الخ ( قوله وخرج باقاما ) الي قوله وقول بعضهم في النهاية ( قوله باقاما الزوج ) وقوله بفساد  
 النكاح اي من قوله السابق فلو طلعا ثلاثا ثم توافقا الخ ( قوله وجدت شروط قيامها ) ومنها الاحتياج  
 اليها كالمطلوع بطلانها ثلاثا وظناه يعاشرها بحكم الزوجية فشهد بمبطل النكاح عند القاضي وبهذا  
 يجاب عن قول مر الاتي وهناك كذلك اه ع ش ( قوله فتسمع الخ ) هل له حينئذ اعادتها بلا محل اه  
 سم اقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسبة وغيرها بسقوط التحليل  
 بالاولى دون الثانية ويصرح به ايضا قوله الاتي وفيه نظر اما ولا الخ وصرح به ايضا السيد عمر وفتح المعين  
 وعبارة البجيرمي عن الحلبي واما بيته الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهد  
 موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر ام الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بيته الحسبة  
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان نكاحه لبيته كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم  
 صحة النكاح ويسقط التحليل لو وقع تبعها اه ( قوله وقول بعضهم الخ ) رافقه النهاية والمخني عبارتهما  
 وذكر البغوي في تعليقه ان بيته الحسبة تقبل لسكنهم ذكروا في باب الشهادات ان محل قبول بيته الحسبة  
 عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته وهو يعاشرها او اعتقر رقيقة وهو يتكر ذلك اما اذا لم تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك تبه على ذلك والدرجة الله وهو حسن اه وقولها وهنا كذلك قد تقدم  
 آ نفاعن جوابه عن ع ش ( قوله ممنوع ) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا معاشرتها اه سم

يقتضي الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لسكن قضية قوله الاتي ويثبتها اذا ارادت الخ ( قوله وبهذا يرد  
 بحث الغزي الخ ) انها كوفي ذلك ( قوله وقضية ) اي قضية قوله ولان اقدامه الخ ( قوله وما نقل الخ )  
 كذا شرح مر ( قوله يحمل الخ ) فيه نظر ( قوله لم يرتفع الخ ) يتجه الارتفاع مر ( قوله فتسمع )  
 هل له حينئذ اعادتها بلا محل ( قوله وقول بعضهم الخ ) يوافقه قول شيخنا الشهاب الرمي لسكنهم ذكروا  
 في الشهادات ان محل قبول بيته الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك شرح مر ( قوله ممنوع ) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا  
 معاشرتها فتسمع به البيهنة اعتمده شيخنا الشهاب الرمي وفرق بما رده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظرا الخ

قبل ايقاع الثلاث فلتسمع به البينة ولو من الزوج اخذا من فتاوى البغوى والبلقينى اذا حصل ما فى الاولى انه اذا اعترف بياث قبل ان تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله لكانت ثم فعله لم يشهد عليه من لانه غير متهم فى قوله او بعده احتاج لبينة ولا يكفي تصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا آخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعى ان عدتها عن طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعه وحلف انه لم راجعها وما مر عن الاولى انه لا يقبل تصديقها لانه صرح به الفقال انتهى وفيه نظر اما اول فلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بانه تقبل اقامتها معه مع ارادته تجريد النكاح فليحمل على انه الوافىمت حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسألة الفسق بجامع ان فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا هنالان هذا الادخل له فيما هو السبب فى عدم سماع بينة احدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فقول البلقينى ما لم يظهر بطريق شرعى يحمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لا ان اقامها احدهما وقصده تجديد النكاح ( ولا اثر لقول الشاهدين كذا ) عند العقد (فالمقنين) مثلالا انهما مقرران على غيرهما نعم له اثر فى حقهما فلو حضرا عقد اختيما مثلا ثم ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل اى ان كان دون المسمى او مثله لا اكثر كما هو ظاهر لا يلزم انهما اوجبا باقرارهما حقا لها على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهى فرقة ففسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالتوكح امة ثم اقر بانه كان قادرا على حرة واستشكلاهما السبكي بان

وينبغي ان يبذل معاشرتها بنكاحها وزيد عليه و يمنع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتامل حقيق واقعد من ذلك تصويره بامرأة تزوجت بزيدا ثم طلقها ثلاثا ثم بعمر وثم طلقها ثلاثا فامت العود لزيدا لا عقادها ان نكاح عمر وحللها له فحينئذ البينة لحسبة الشاهدة بفسق شهود عقد عمر وان تشهد به لنوفر الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد وجاز لعمر وان يتزوجها بلا تحليل اه سيد عمر اقول قوله وينبغي ان يبذل الخ وقوله وزيد الخ يعلم جوابه بما مر عن عس ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليها بفاسقين مثلا ويريد معاشرتها والا ففى قال انه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لا اعترافهما بصحة العقد وخرج عن ضرورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف اى وقوعه (قوله فتسمع به البينة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى و فرقه بما رده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بن) اى الثلاث اى بوقوعها (قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاختلاف (قوله ولا يكفي تصديقها) فعمل ان هنالا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى (قوله وما مر الخ) متعلق بقوله صرح الاق وقوله انه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) اى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (قوله نظير ما مر) اى فى قوله فلوطلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) اى فى مسألة الفسق وقوله لا هنالا اى فى مسألة الاعتراف (قوله لان هذا) اى رفع النكاح (قوله احدهما) اى الزوجين وقوله من انه الخ بيان لما هو السبب (قوله وقصده الخ) جملة اسمية حالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية الى قوله وهو حسن فى المعنى الا قوله اى ان كان الى المتن (قوله ثم ماتت الخ) عبارة المعنى ثم قال ذلك وماتت الخ (قوله او مثله) ما فائدته حينئذ فليتأمل اه سيد عمر وقديقال ان فائدته انه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول المتن به) اى بفسق الشاهدين وقوله وانكرت اى الزوجة ذلك اه معنى (قوله وهى فرقة ففسخ لا تنقص عددا) وهو الصحيح معنى ونهاية (قوله واستشكلاهما) اى الوجهين (قوله وهو الخ) اى الزوج (قوله وقياس الثانى) اى من الوجهين السابقين (قوله ولا يرثها) الى قوله اخذا فى المعنى الى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) اى وجوبا اه عس وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو المسلمين اه (قوله انه عقد اى النكاح) (قوله لان العصمة) عبارة المعنى بل يقبل قوله عليها بيمينته لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترثه) سكوت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها السكن بعد تحليفه لما ذكرته آنفا وكان وجه تركه عليه بالمقايسة مما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن محجورا عليها الخ) والامة كذلك اه معنى وقوله فلا (قوله ولا يكفي تصديقها) فعمل انه هنا لا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (قوله والطلاق بانه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلام الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكره اثم اول الفسخ بالحكم بالبطلان والطلاق بانه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسألة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شىء يقتضى الاتفاق عليه اغلبي كصرح به الرافعى (وعليه) اى الزوج المقر بالفسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (فلكه) عليه ولا يرثها لان حكم اعترافه مقصورا عليه ومن ثم رثته لكن بعد حلفها اه عقد بعدلين وخرج باعترافه بخلل ولى او شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيده وهى تريد رفعها والاصل بقاؤها ولكن لو مات لم ترثه وان ماتت او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه

فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما هو ببحث الاسنوي ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم تقبضه والام يسترده اخذ من قول الرافعي لو قال  
طلقتها بعد الوطء ففي الرجعة فقالت بل قبله صدقت وهو مقر لها بما هو فان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والام تطالبه الا بنصفه والنصف

الذي تنكره هناك بمثابة  
الكل هنا اه و فرق غيره  
بانهم ائتم اتفاقا على وجود  
موجب المهر وهو العقد  
وانما اختلفا في المقر وهو  
الوطء وهي هنا تدعى نفى  
الموجب فتعليقها شيئا منه  
تمليك بغير سبب تدعيه  
فالوجه انه كمن اقر شخص  
بشيء وهو ينكره ولو قالت  
وقع العقد بغير ولى ولا  
شهود وقال بل بهما صدقت

بيمينها لان ذلك انكار الاصل  
العقد ونظيره ما مر في  
اختلاف المتبايعين ان شرط  
تصديق مدعى الصحة ان  
يتفقا على وقوع عقد  
( ويستحب الاشهاد على  
رضا المرأة حيث يعتبر  
رضاها) بالنكاح بان تكون  
غير مجبرة احتياطاً باليؤمن  
انكارها وببحث الادعى  
نذبه على المجبرة البالغة لئلا  
ترفعه لمن يرى اذنها وتجده

فيطله (ولا يشترط) ذلك  
لصحة النكاح لان الاذن  
ليس ركناً للعقد بل شرط فيه  
فلم يجب الاشهاد عليه  
ورضاها الكافي في العقد  
يحصل باذنها او ببينة او  
باخبار وليها مع تصديق  
الزوج او عكسه نعم افق  
البالقيني كان عبد السلام  
بانه لو كان الزوج هو  
الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا اه سم وجزم به السيد عمر عبارته اي في المسئلتين اه (قوله كما مر)  
اي في شرح او اتفاق الزوجين اي مع قوله ومثلها الامة اه (قوله وببحث الاسنوي) اعتمدته النهاية والمغنى  
خلافا للشارح كدائباتي (قوله والام يسترده) اي لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى في يدها اه مغنى (قوله  
و فرق غيره الخ) رد هذا الفرق الوالد رحمه الله تعالى بانه لا يجدى شيئا والمعتد التسوية بين المسئلتين اذا جامع  
المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما اه نهاية فلو  
رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد من مو في يده او لا لانه وجب في ضمن عقد و ينبغى الثاني  
اه سم (قوله بانها ثم) اي الزوجين في مسألة الرافعي (قوله وهنا) اي في مسألة ائتم اتفاقا على وجود  
هي اي الزوجة المعترفة بالخلل وكان الانسب تقديمه على هنا (قوله شيئا منه) اي المهر (قوله فالوجه انه  
الخ) اي الزوج هنا (قوله صدقت بيمينها) الخ خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول نقله اي تصديقها بيمينها  
ابن الرفعة عن الذخائر وهو مردود بانه تفريع على تصديق مدعى الفساد فالاصح ان القول قوله اه  
وعبارة الثاني هذا اي تصديقها بيمينها احد قواين للامام الشافعي رضى الله تعالى عنه والقول الثاني ان  
القول قوله بيمينته وهو المعتمد به على ذلك شيخى نعمه الله رحمته اه (قوله لان ذلك انكار الاصل العقد)  
فيه نظر سم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الايجاب الخ والقول وهما هنا متفقان  
على صدورهما اه سيد عمر (قول المتن على رضا المرأة) اي بالنكاح بقولها كان قالت رضيت او اذنت  
فيه اه مغنى (قوله بالنكاح) الى قوله وعليه يحمل في المغنى والى قوله واما قول البغوى في النهاية (قوله  
وبحث الادعى الخ) وهو بحث حسن اه مغنى (قوله لمن يرى) اي من الحكام (قوله وتجده)  
اي المجبرة الاذن فيطله اي الحاكم المذكور العقد (قوله ذلك) اي الاشهاد (قوله رضاها الخ) مبتدأ  
خبره قوله يحصل الخ (قوله باذنها او ببينة الخ) انظر هذا العطف اه رشيدى (قوله نعم افقى البلقيني  
الخ) عبارة المغنى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه افق القاضى  
والبغوى وان افق ابن عبد السلام والبلقيني بخلافه اه وكذا في النهاية لانها قالت بدل قوله وان افق  
الخ وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من ان الحاكم لا يزوجهما الخ مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح  
خلافه اه (قوله وافق البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افق البغوى ان رجلا لو قال للحاكم  
اذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم  
(قوله في قلبه) اي الحاكم اه كردى (قوله وعليه الخ) اي وقوع الصدق في القلب اه فتح المعين

الظاهر الاقرار ومقتضاه انه لانكاح فلا طلاق (قوله فلا سقوط الخ) القياس رجوعه للارث ايضا (قوله  
و فرق غيره الخ) رد شيخنا الرملى هذا الفرق بانه لا يجدى شيئا والمعتد التسوية بين المسئلتين اذا جامع  
المعتبر بينهما ان من بيده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما شرح م ر فلو  
روجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد من مو في يده او لا لانه وجب في ضمن عقد و ينبغى  
الثاني فرأجعه (قوله صدقت بيمينها) قال شيخنا الشهاب الرملى هذا مبنى على تصديق مدعى الفساد والمعتد  
تصديق الزوج بناء على المعتمد تصديق مدعى الصحة (قوله لان ذلك انكار الاصل العقد) فيه نظر (قوله نعم  
افقى البلقيني كان عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنهما بعد ان نقل عن فتوى القاضى والبغوى  
خلافه وما افق به البلقيني كان عبد السلام مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح م  
(قوله وافق البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افق البغوى ان رجلا لو قال للحاكم اذنت لك فلانة  
في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ (قوله الذى يتجه)

ثبت اذنها عنده وافق البغوى بان الشرطان يقع في قلبه صدق المخبر له بانها اذنت وكلام القفال والقاضى يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن  
الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي ارسله الولي لغيره لزوج مو ليته والذى يتجه انه ياتى هنا ما مر في عقده مستورين ان الخلاف انما هو في جواز  
مباشرته لا في الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما في نفس الامر



واما قول البغوي لوزوجها ولبها وكانت قد اذنت ولم يبلغه الا اذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهور محض فهو لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وتهوره اقدام على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية واماما ما وقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الا اذن ومطالبة لها كم بان يزوجه واقامة البينة عليه لكن العمل على

خلافه فردو بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخطاب في ذلك فكيف تسمع دعواه اهو الحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطالب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد وفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعي تقييد اذنه بصفة فيشكر الوكيل ويبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي الصحة برده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا نافي لقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجامع ان كلا فيها اذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن واما البيع فكل من العاقلين مستقل بالعقد فراجع مدعى الصحة لان جانبه

(قوله واما قول البغوي الخ) وفي تجريد المزجدار اذنان زوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صحح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صحح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله ولم يبلغه الا اذن) ظاهره اصلا لا برسولها ولا بمن سمع منه عبارة فتح المعين لرع لوزوجها ولبها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله لا يجوز له) يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالاذن له (قوله انتهى) اي الرد وكان الاولى حذفه (قوله في سماعه) اي الحاكم الشهادة اي باذن المرأة له في التزويج (قوله لعدم تصورهما الخ) اي الدعوى (قوله مع انها) اي الشهادة او الدعوى (قوله يدعى الخ) على حذف الموصول اي الذي يدعى الخ (قوله ويبحث بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله برده الخ (قوله مع انهما) اي البائع والمشتري (قوله ان كلا) اي من مسئلتنا ومسئلة الوكيل وقوله فتقيد الخ اي من تينك المستثنين (قوله لما مر الخ) اي في البيع (فصل فيمن يعقد النكاح) (قوله وما يتبعه) اي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق او غيره اه ع ش (قول المتن لا تزوج امرأة الخ) اي لا تملك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله ولو باذن من ولبها) الى قوله فان الزانية التي في النماية والمعنى (قوله بخلاف اذنها الخ) عبارة الشهاب عميرة والمعنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها او سفينة او مجنون هي وصية عليه اه (قوله لغنما) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اتى باذن لقنه اه سم (قوله او محجورها) اشار سم الى ضعفه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصى لا يعتبر اذنه خلافا لما في العزيز رشدي وع ش عبارة السكري قوله او محجورها بان كانت وصيا لطفل فبلغ سفيها فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصي اه (قوله الحديث الخ) اي اقرا الحديث الخ اه ع ش (قوله السابق) اي في شرح ولا يصح الا بحضرة شاهدين (قوله ايما امرأة الخ) تنمة هذا الحديث كما في شرح الروض وغيره فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها وكان الاولى ليظهر قوله الانني كما صرح به الخبر الخ ذكرها (قوله بغير اذن ولبها) مفهومه انما اذا نكحت نفسها باذن ولبها صح وهو مخالف لما مر من قوله ولو باذن من ولبها فيحتاج الى دليل على ان المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتي ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه ع ش (قوله وكرهه) اي قوله فنكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله واما قول البغوي لوزوجها ولبها الخ) في تجريد المزجدار اذنان زوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صحح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صحح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه) (قوله لغنما) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اتى باذن لقنه وقوله او محجورها لا يخفى ان المرأة لا تكون ولاية على المحجور الا بطريق الوصاية وسيأتي في قول المصنف بل ينكح اي السفية باذن ولبها او يقبل له النكاح قول الشارح ووليه في الاولى اي فيما اذا بلغ سفيها الاب فالجد فوصى اذن له في التزويج على ما في العزيز لكنه ضعیف الخ فاعل ما ذكره هنا مبني على كلام العزيز فليحذر (قوله بغير اذن ولبها) مفهومه الجواز بالاذن فكانه محمول على نحو قوله الاتي او وكل موليته

اقوى لما مر فيه (فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه) (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من ولبها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لغنما او محجورها وذلك لاية فلا تعضلوهن اذ لو جاز لها تزوج نفسها لم يكن للعصل تأثير وللخبرين الصحيحين كما قاله الاثمة كاحمد وغيره لان نكاح الابولي الحديث السابق واما امرأة انكحت نفسها بغير اذن ولبها فنكاحها باطل

ومكره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها نعم لولم يكن لها ولي

قال بعضهم اصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه اى يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خاطبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد او الى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير اهل كما حررته في شرح الارشاد نعم ان كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم لما وقع كاحداث الآن فيتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليها ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته او يفرق بان ولاية القاضي مقيدة بمحل فلم يجوزه بخلاف ولاية هذا فان مناطها ان يشرطه بحيث وجد زوجها وان بعد محلها كل محتمل والثاني اقرب وخرج بتزوج ماله وكل امرأة في وكيل من زوج موليته او وكل موليته لتوكل من يزوجها ولم يقل لها عن نفسك سواء اقال عني أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها سفيرة محضه ولو بليتنا بامامة امرأة نفذت زوجها لغيرها

وكردى (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لولم يكن) الى قوله كما حررته في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله اى يسهل الى جاز وكذا في المغنى الا قوله قال بعضهم الى جاز وقوله ولو غير اهل (قوله جاز لها ان تفوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب نشأ من خلط احداهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق انهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فن شروط التحكيم صدور من الزوجين واهلية المحكم للقضاء الواقعة ولا يكتفى بمجرد كونه عدلا خلا لما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومن نيه على ذلك الولي ابو زرعة في تجربته وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جوازه مع غيبته وهو ممنوع اذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضى ولا ينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضى فلهذه مسئلة التحكيم وامام مسئلة التولية وهى تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للراة اذا كانت في سفر او حضرو بعدت القضية عن البداية التي هي فيها لم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى امرها عدلا كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه واجاب في ذلك بقوله اذ ضاق الامر اتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا حتى تنقل الى بلد الحاكم لادى الى حرج شديد ومشقة تعم من كان بذلك القطر وربما ادى المنع الى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد اليمنى اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير اهل اعتمدهما مر اه سم (قوله لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل نصها وحاصله ان المدار على وجود القاضى وفقده لا على السفر والحضر اه قال ع ش قوله وحاصله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) اى بالنسبة لازوجين اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فيتجه ان لها الخ) ظاهره وان لم يكن مجتهدا وهى ظاهرة لان وجود القاضى المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط فيمن تولى الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) اى القاضى (قوله بان علم الخ) تصوير لعدم العزل وقوله موليها اى من ولاه للقضاء وقوله بذلك اى بانها انما تزوج بالدراهم وفي سم مانعه ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله وهل يتقيد ذلك) اى جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله بمحل ولايته) اى يكون المرأة بمحل ولاية القاضي (قوله بشرطه) وهى كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا او عدلا مع فقد الحاكم حسا او شرعا (قوله والثاني اقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويجوز الى المتن (قوله ماله وكل امرأة الخ) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لوني عن نفسك ولم يقل هل يكون حكمه حكم القول او لا اه سيد عمر اقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بلاولى (قوله فوكلت) لاعنها اه مغنى (قوله ولو بليتنا بامامة امرأة الخ) ولو بليتنا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيد عمر (قوله كافرة كافرة بدار الحرب) عبارة المغنى امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كافرة كافرة اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة كذا افاده الفاضل المحشى سم وقد يقال ما زاده يمكن ادراجه في عبارة الشارح فليتأمل اه اى بان يراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه انتهى سم عبارة

لاعلى مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الا بولى فان المنبادر تولية العدل لكن قد يقال خلاص هذا المنبادر بمفهوم بغير اذن وليها (قوله جاز لها ان تفوض الخ) حيث جاز التفويض او امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير اهل الخ اعتمد ذلك مرفيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل (قوله ماله وكل امرأة في وكيل من زوج موليته) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى (قوله كافرة) اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه

وكذا لو زوجت كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز لاذنها لوليها باللفظ الوكالة كما ياتى (ولا تقبل نكاحا لاحد)

يولايه ولا وكالة لان  
محاسن الشريعة تقتضى فطمها  
عن ذلك بالكلية لما قصد  
منها من الحياء وعدم ذكره  
بالكلية والخنثى مثلها فيما  
ذكر ما لم تتضح ذكوره  
ولو بعد العقد كما سر (والوط  
في نكاح) ولو في الدبر (بلا  
ولي) بان زوجت نفسها  
بمحضرة شاهدين ولم يحكم  
حاكم بطلانها ولا فوزنا  
فيه الحد لا المهر ولو مع  
الاعلان لان مالكا رضى  
الله عنه لا يقول بالا كنفاء  
به الا مع الولي (بوجب)  
على الزوج الرشيد دون  
السفيه كما ياتى بتفصيله آخر  
الباب (مهر المثل) كما صرح  
به الخبر السابق لا المسمى  
لفساد النكاح ومن ثم لو  
حكم حاكم بصحته وجب  
ولا ارش للبكارة لانه  
ماذون له في اتلافها هنا  
كما في النكاح الصحيح

الرشيدى وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزياى اه (قوله بولاية) الى قوله وان حكم  
حكم في النهاية والمغنى الا قوله ولو مع الاعلان الى الماتن (قوله تقتضى فطمها) اى تطالبه على وجه اللياقة  
والكمال لا انها محرم عليها ذلك بنهى الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش  
(قوله والخنثى مثلها الخ) ومع ذلك لو خالف وزوج فينبغى انه لا حد على الواطى لاننا لم نتحقق انوثته  
وبتقديرها فالمرأة يصح عقدتها عند بعض العلماء اه عش (قوله كما مر) اى في مبحث نكاح الشغار  
(قول الماتن بلاولى) او بولى بلاشهود اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فانه يوجب الحد جز ما لا يتفاء  
شبهة اختلاف العلماء اه مغنى خلافا للنهاية عبارتها اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما افق  
به الوالد رحمه الله تعالى وسياتى مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قوله لا حد الاخذ الخ اى ويأثم وقوله كما افق  
به الوالد الخ اى لقول داود بصحته وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده انتهى (قوله بان زوجت نفسها  
الخ) اى او وكلت من يزوجه او ايس من اوليائها لجارها مثلا اه عش (قوله ولو مع الاعلان) اى  
حال الدخول كما ياتى في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع  
اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالا كنفاء به) اى الاعلان (قول الماتن) يوجب مهر  
المثل) قال في العباب لمعه اى وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه واجاب عنه الشهاب سم  
بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتددهى ايضا انتهى اه رشيدى (قوله  
مهر المثل) اى مهر مثل بكر ان كانت بكر اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المغنى خبر ايمام ائمة نكحت  
نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفساد  
النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذا لم يكن ممن يعتد الصحة ويتردد النظر فيما لو كان الزوج  
حنفيا والزوجة شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها اخذ الزائد او لا محل تأمل ولعل الاقرب  
الاول اه سيد عمر وقوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اى المسمى هل مثل حكم  
الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغى نعم اه سم (قوله لانه) اى الزوج

(قوله في الماتن والوطى في نكاح بلاولى) اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما افق به شيخنا الشهاب  
الرملى شرح مر (قوله ولو مع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فيرد عليه انه  
حيث حكم حاكم بالبطلان انتفت الشبهة وجب الحد لهذا قال الشارع في باب الزنا ومع انتفاء احد هما اى  
الولى والشهود لكن حكمه باطلا او بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطى بعد علم الواطى به اذ لا شبهة حينئذ  
اه فثبت حكم حاكم هنا ببطلانه وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالا كنفاء به فقوله ولو مع الاعلان لان  
مالك الخ لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المغنى على كون الوطى في  
نكاح بلاولى يوجب مهر المثل فيرد عليه ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى  
لاشهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا لما وجهها به فقام له (قوله ولو مع الاعلان) اى حال الدخول كما ياتى في الزنا  
(قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد  
قوله به) اى بالا اعلان (في الماتن) يوجب مهر المثل (ظاهره) وان اعتقدت التحريم وقد يوجب بشمول الخبر  
وبان مراعاة القول بصحته اورثه شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في العباب واهله اى وجوب المهر اذا  
اعتقدت حله او جهات تحريره اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتده  
هى ايضا (قوله في الماتن مهر المثل) اى مهر مثل بكر ان كانت بكر وان لم يجب ارش البكارة اخذا من قوله  
في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكر فمهر بكر لا تمتع بها وقياسا على  
النكاح الفاسد وارش البكارة لان اتلافها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان  
وعدمه وارش البكارة مضنون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب  
اى المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغى نعم (قوله

بخلاف البيع الفاسد اذ ليس معه وده الوطء ذكر في المجموع (لا الحمد) وان اعتمد التحريم اشبه باختلاف العلماء لكن يعزز معتقده وان حكم حاكم يراه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم - حكم الحاكم برفع الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقض بشرطه اصطلاحا لا

غيره والاشفاقى وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفى لكنه اعترض بانه مبنى على الضعيف ان حكم الحاكم انما ينفذ ظاهرا مطلقا اما على الاصح انه فيما باطن الامر فيه كظاهره ينفذ باطنا ايضا فيباح لمقلده وغيره العمل به كما باتى مبسوطة في القضاء لا معتقد الا باحة وان حد بشر به النيز لان ادلته فيه واهية جدا بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان من قال هنا لا يجوز تقليد ابي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه وهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل في حق نفسه لا في الافتاء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح اه ولو طلق احدهما هنا ثلاثا قبل حكم حاكم بالصحة لم يقع ولم يحتاج للحلل وقول ابي اسحق يحتاج الثاني اليه عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخرى ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذارجع عن تقليد القائل بالصحة وصحناه والواقع واحتاج للحلل وبؤيده اطلاق الاصطخرى قول العمراني في تاليفه في صحة تزويج

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) اي يوجب الوطء فيه ارش البكارة اه سم (قوله يعزز معتقده) مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالف نقضه نهائيه ومضى قال الرشيدى وعشر قوله مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه الخ اي اما اذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حدودا تعزير واما اذا حكم بطلانه فلو اوجب عليه الحداه (وان حكم حاكم الخ) ضعيف كما باتى في الشارح ومرة عن النهاية والمضى انفا (قوله على ما باتى الخ) تبرأ ما باتى انه مبنى على الضعيف (قوله النقض بشرطه) اي النقض المتلبس بشرطه وباتى في القضاء بشرط النقض اه كردى (قوله اصطلاحا) قيد لقوله معناه اي معناه في الاصطلاح انه يمنع الخ اه كردى (قوله وان حكم به الخ) اي بصحته الوقف (قوله لكنه اعترض) اي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكم الحاكم) بيان للضعيف (قوله مطلقا) اي فيما باطن الامر فيه كظاهره وفي غيره (قوله انه) اي - حكم الحاكم (قوله فيما باطن الامر فيه الخ) اي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احتراز عن نحو - حكمه بحل ثرب النيز بادلته واهية وعن نحو حكمه بشاهد زور (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل) اي ولا حدودا تعزير على العامل به وان اعتقد التحريم (قوله لا معتد الا باحة) بالرفع عطا على قوله معتقده (قوله لا معتد الا باحة) اي بان فلد القائل بالصحة اه كردى (قوله وان حد الخ) وكان حق التعبير ان يقول وانما حد معتقدا باحة النيز بشر به لان ادلته الخ (قوله هنا) اي في النكاح بلاولى بحضرة الشاهدين (قوله وهذا) اي بقوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ (قوله انتهى) اي قول السبكي (قوله ولو طلق) الى قوله وقول ابي اسحق ز اد عليه المغنى والروض مانصه ولو لم يطل الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها وليها قبل التفريق بينهما صح اه (قوله احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الا باحة سم وكردى (قوله قبل حكم حاكم الخ) قضية قوله الا في فن نكح مختلفا فيه الخ تفيد ما هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته وقد بنا فيه التعميم بقوله احدهما لان يريد معتد الا باحة المعتد بلا تقليد صحيح (قوله لم يقع) اي الطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه غنى (قوله ولم يحتاج الخ) من عطف اللازم اي لم يحتاج المطلق اذا اراد نكاحا (قوله يحتاج الثاني) اي معتد الا باحة (قوله غلطه فيه) اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حمله) اي الغلط اه سم (قوله وصحناه) اي الرجوع (قوله والا) اي بان لم يرجع ولم نصحه (و يؤيد اطلاق الاصطخرى) اي للوقوع وعدم الاحتياج الى المحلل الشامل لما اذالم يرجع عن التقليد وقد قدمنا عن المغنى وش اعتمد ذلك الاطلاق وسياتى عن سم عن مر ما وافقه (قوله فان تزوجها الخ) مقول العمراني (قوله صحته) اي مطلقا فارجع من التلذذ ادم لا (قوله هذا الخلاف) اي الذى بين ابي اسحق القائل باحتياج الثاني الى المحلل وبين الاصطخرى القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بخلاف البيع الفاسد) اي يوجب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في المتن لا الحمد) لكن يعزز معتقد تحريمه مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالفة نقضه (قوله وان حكم حاكم يراه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء ويدل عليه قوله الا في اما على الاصح فيباح الخ فتأمل (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل به) اي فلا يحد هنا ولا يعزز اي ولا اثر لاعتقاده التحريم لانه مخالف للشرع حينئذ (قوله لا معتد الا باحة) عطف على معتقد (قوله اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الامة فيما تقول بنقضه للمحرر (قوله ولو طلق احدهما) اي معتد التحريم ومعتد الحل (قوله ويتعين حمله) اي الغلط (قوله او لا مذهب له) معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد السهمودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صح في جمع الجوامع خلافه فقال عطا على معمول

الولى الفاسق فان تزوجها من وليها الفاسق ثم طلقها ثلاثا قالوا لى ان لا يتزوجها الا بعد محل فافهم تعبيره بالاولى صحته بلا محل وبني بعضهم هذا الخلاف على ان العامى هل له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء او لا مذهب له كما هو المنقول عن عامة الاصحاب ومال اليه المصنف

فعلى الثاني مطلقا والاول ان قلد من يرى الصحة لو نكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلا محلل وان حكم الشافعى بابطال نكاحه واخذة له بما انزمو ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم (٢٤٠) القاضى وغيره الانكار عليه في مختلف فيه وانكاره لم يحكم حاكم بصحته

أبطله خلافا لابن عبد السلام اه ملخصا وسياق ان الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الانكار عليه من القاضى وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضى ان رفع له والذي يتجه ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه لا يلزمه التزام مذهب معين وبه مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه لا يجوز لعامى تعاطى فعل إلا ان قلد القائل بحله وحينئذ فمن نكح مختلفا فيه فان قلد القائل بصحته أو حكم بها من براها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو ممنوع قطعاً وإن اتقى التقليد والحكم لم يحتاج لمحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه اخذاً بما رقبيل الفصل لانه يريد بذلك رفع التحليل الذى لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضاً ففعل المكلف يسان عن الالغاء لا سيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله فعلى الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقاً أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفريع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحلل على الثاني مطلقاً لميتامل (قوله والاول) أى على ان العامى له مذهب (قوله بما انزمو) أى بفعله النكاح المذكور مطلقاً على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع انه لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياق) أى في السير أن الفاعل الخ توطئة لما ياتي من ترجيحه القول باحتياج الثاني لمحلل اه كردى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم حاكم براه بصحته اخذاً من قوله المار انفاً ما على الاصح الخ ومن قوله الا نى انفاً (قوله إلا القاضى) ينبغى تقييده بما مر انفاً في سم مانصه هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحاً مستعمل أو صلي بدون تسبيح المغلظة مثلاً كيف له الاعتراض عليه اه أقول يمكن حل كلامه اخذاً ما ذكره في شرح او اتفاق الزوجين على ما اذا تعلق به حق الغير (قوله ان المراد بلا مذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم لم يقتصر على البطلان (قوله وبه مذهب) عطف على بلا مذهب له (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطفاً على معمول الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين اه وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد اه سم (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اه سم (قوله فان قلد الخ) شامل للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر اه سم أقول بعد الحكم ببطلانه بنحو بينه حسبة لا حاجة الى التقليد كما علم ما قد منافي بمبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لانه تلفيق الخ) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر اه سم وقد مر ما يوافقه عن المغنى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم لما مر انهم الو علماء المفسد جاز لها العمل بقضيته باطنا (قوله لم يقبل منه) يحتمل أن محل عدم القبول ما لم يكن معروفاً بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بالبطلان اه سم (قوله قبيل الفصل) أى في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وايضاً الخ) عطف على قوله اخذاً (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرته الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهبه) أى الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز الحضور وان لم يقبل فليراجع اه سيد عمر عبارة سم ينبغى ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد اه (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضى الخ) هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحاً مستعمل أو صلي بدون تسبيح المغلظة مثلاً كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى اصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين يلزمه البقاء عليه اه لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك وأنه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم التنبيه عليه (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر (قوله وايضاً وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان محل عدم القبول ما لم يكن معروفاً بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبغى ان

مباشرة للتزويج إن كان مذهبه ان تصرف الحاكم حكم بالصحة ولشافعى حضر هذا العقد الشهادة بجزائه لا بالزوجية من إلا ان قلد القائل بصحته بتقليد صحيحاً وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه إلا بعد ذلك التقليد قال المساوردى وليس للزوجين

الاستبداد بعقد مختلف فيه إلا أن كان من أهل الاجتهاد وادعاه إلى ذلك والافوجهان أحدهما نعم وثانيهما لا إلا بانتهاء وقت أو حكم حاكمه والوجه كاعلم بما قدمته أنه يكفي لحل مباشرتهما تقليد القائل بذلك تقليدا صحيحا (ويقبل إقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استقل) حالة الإقرار (بالإنشاء) وهو المجرى من أب أو جد أو سيد أو قاض في مجنونة بشرطها (٣٤١) الآتي وان لم تصدقه البالغة لما مر أن من ملك

الإنشاء ملك الإقرار به غالبا (والا) يستقل به لا تنفاه اجباره حالة الإقرار كان ادعى وهي ثيب بانه زوجها حين كانت بكر او لا تنفاه كفاءة الزوج (فلا) يقبل لعجزه عن الإنشاء بدون انهاء (ويقبل إقرار) الحرية (البالغة العاقلة) ولو سفيهة فاسقة سكرانة (بالنكاح) ولو لغير كفاءة (على الجديد) اذا صدقها الزوج وان كذبها الولي وشهود عينتهم لاحتمال نسيانهم ولأنه حقهما فلم يؤثر انكار الغير له نعم الكفاءة فيها حق للولي فكان القياس قبول طلبه لاثبات رضاه بتركها ويجاب بانه وقع تابعا لأصل النكاح المقبولة فيه دون وظاهر المتن أنه لا يشترط هنا تفصيل الإقرار بذلك تزويج وليها وحضور الشاهدين العدلين ورضاهما ان اشترط والمعتد اشترطه

من يعتدون حله (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله أو حكم حاكم) أنظر ما المراد بالحكم هنا قبل العقد (قوله على موليته) أي قوله نعم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الإقوله من أب إلى وان لم تصدقه وقوله سكرانة (قوله وهو المجرى) أي الزوج كفاءه أه معنى وكان للشارح ان يزيد ليظهر قوله الآتي اولاً تنفاه كفاءة الخ (قوله بشرطها) أي بان كانت محتاجة أه ع ش (قوله وان لم تصدقه الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده بتصديق الزوج فيما يأتي انه يقبل إقراره وان كذبه الزوج وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج هنا كالتى بعدا به بغير مسمى (قوله بدون انهاء) أي فلو ادعى أنه زوجها باذنها وأنكرت الاذن فينبغي تصديقها لأن الأصل عدم الاذن أه ع ش (قوله ولو سفيهة الخ) بكرا أو ثيبا نهاية ومعنى (قوله اذا صدقها الزوج) سيد كرمه (قوله لاحتمال نسيانهم) ظاهره وان بعد ذلك عادة بقرب المدة جدا كان ادعته من أمس أه ع ش (قوله لانه حقهما) أي الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التفرع (قوله لاثبات الخ) صلة طلبه (قوله رضاه) أي الولي وقوله بتركها أي الكفاءة صلة رضاه (قوله المبغولة) أي الحرية المذكورة أي إقرارها وقوله فيه أصل النكاح وقوله دونه أي الولي حال من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أي في قبول إقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أي رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله والمعتد) أي قوله خلافا في المعنى الإقوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الإقوله ويأتي الخ (قوله اشترطه) أي التفصيل فنقول زوجي منه ولي بحضرة عدلين ورضاي نهاية ومعنى (قوله والشهادة به) أي بالإقرار (قوله لا يشترط) أي التفصيل في إقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع أه سم أقول والأقرب عدم الشمول (قوله على ما اذا وقع الخ) أي وما هنا في إقرار مبتدا أه نهاية (قوله ماذ كر) أي من اشترط التفصيل في الإقرار المبتدأ وعدمه في الإقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله انه لا يشترط الخ) بيان للضعيف (قوله مطلقا) أي سواء كان الإقرار من الرجل والمرأة أو بمحتمل سواء كان صريحا أو ضمنيا وعلى كل كان ينبغي تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أي الانوار (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو إقرار المجرى) إلى قوله واذا لم يصدقها في النهاية الإقوله لانكاح على مالي رجح في تدريبه وكذا في المعنى الإقوله أخذنا إلى واحد الزوجين وقوله وبحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أي في الاثنان لمجلس الحكم وان أسند الآخر التزويج إلى تاريخ متقدم وذلك لانه يسبقه وإقراره بحكم بصرته لعدم المعارض إلا اذا حضر الثاني وادعى خلافا كان مريدا لرفع الإقرار الاول وما حكم بثبوته لا يرتفع إلا بينة أه ع ش (قوله فلانكاح الخ) عبارة النهاية قدم إقراره كمارجحه البلقيني في تدريبه لتعلق الخ وعبارة المعنى فالارجح تقديم إقرار المرأة

بجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه اذا كان المتعاطون من يعتدون حله (قوله والمعتد اشترطه فيه) عبارة الروض فيشترط ان تقول زوجي به ولي بعدلين ورضاي بكفاءه ان اعتبر إقرارها رضاها أه قال في شرحه وقوله من زيادته بكفاءه علي مافي بعض النسخ بدل من به ولا حاجة اليه في إقرارها بل اذا عينت زوجها نظر في انه كفاءه أم لا ورتب عليه حكمه أه وقضيته انه اذا عينته ونظر فيه فوجده غير كفاءه انه بضره وفيه نظر وقياس قبول إقرارها وان أنكر الولي والشهود خلافا وعبارة العياض اذا قالت مكلفة زوجي بهذا ولي بشاهدي عدل ورضاي اذا اعتبر وصدقها ولو غير كفاءه قبل وان كذبها الولي والشاهدان أه ثم رايت ان الرافعي نقل عن فتاوى البيهقي فيما لو اقرت المرأة لغير كفاءه انه لا اعتراض للولي لانه ليس بإنشاء بل إقرار كالواقرة بالنكاح وانكر الولي فان في فتاوى الغزالي خلافا قال الزركشي وهو أقرب (قوله محمول)

بين الرجل والمرأة وزعم أنه اذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط فيه تفصيل مبني على الضعيف وان انتصر له البلقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقا فيه ولا في الشهادة به وفي الانوار لا يشترط التفصيل في إقرارها الضمني كقولها طلقني وفيه هنا أيضا اعتراض على الرافعي ومتابعيه ليس في محله كما يعرف بما قرزته فتأمل ولو أقر المجرى لو احدى وهي لآخر قدم السابق فان وقعا معا فلانكاح على مارجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لثعارضهما من غير مرجح

(٣١) - شرواني وابن قاسم - (سابع)

بين الرجل والمرأة وزعم أنه اذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط فيه تفصيل مبني على الضعيف وان انتصر له البلقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقا فيه ولا في الشهادة به وفي الانوار لا يشترط التفصيل في إقرارها الضمني كقولها طلقني وفيه هنا أيضا اعتراض على الرافعي ومتابعيه ليس في محله كما يعرف بما قرزته فتأمل ولو أقر المجرى لو احدى وهي لآخر قدم السابق فان وقعا معا فلانكاح على مارجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لثعارضهما من غير مرجح



ورجى في تدريبه تقديم إقراره التعلق ذلك ببدنها وحقها وصوبه الزركشي وفيما إذا احتمل الحال احتمالاً في المطلب ويتجه أنه كالمعية أخذنا بما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القن لا بد مع تصديقه من تصديق سيدة وبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الزوج السفية من تصديق (٢٤٢) وليه وهو محتمل وأذا لم يصدقها فتعنى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه أن

لها أن تزوج حالاً وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقله عنه الرافعي آخر الطلاق اعتباراً بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها اه وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نسلم أن مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعترافها بفسق الشاهد مع تكذيبه لها ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأة هذا زوجي فسكت ومات المفروورثة الساكت لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت يمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موتها كما يأتي آخر الرجعة لأنها مقررة بحق عليها وقدمات وهو مقم على المطالبة وفي التهمة لو اقرت بالنكاح وانكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وادعى نكاحاً لم يسمع إلا أن يدعى نكاحاً جديداً وكان ابن عجيل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بيعة حسبة بالثلاث ثم تقار الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يقر حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كمن أقر

لتعلق الخ (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية اه سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتمل ومفعوله محذوف وعبارة المغنى وشرح الروض جهل الحال اه وعبارة النهاية احتمل الحالان اه (قوله انه كالمعية) أي فيقدم إقرارها (قوله في نكاح اثنين) أي من الأولياء (قوله انه) أي مجهول الحال بيان لما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعية (قوله وكذا) أي يقدم إقرارها لو علم السبق أي لاحد الأقرارين (قوله لا بد الخ) أي في قبول إقراره اه ع (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار (قوله وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه اه (قوله وأذا لم يصدقها الخ) محترز قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله ففتعنى كلامهم الخ) وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت إليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسياً في التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها اه حلى (قوله وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره اه معنى (قوله انتهى) أي كلام القفال (قوله وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق اه سم أقول ينبغي أن كالمطلق فتزوج حالاً اه ع (قوله فهو المعتمد) وفاقاً للمغنى (قوله ولو قال رجل) أي قوله وفي الأولى في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان ابن عجيل إلى وما يقرر وقوله وفي بعضه نظر إلى قوله والذي يتجه (قوله هذه زوجتي) وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الإرث فينا في ما تقدم انفاً من أن المعتمد اشتراط التفصيل في الإقرار إلا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لكونه معلوماً منه فليراجع (قوله ورثه الساكت) ولو ادعى نكاح امرأة ذكر شرائط العقد وصدقته المرأة في فتاوى القاضي أنه لا يجب عليه صداقها لأن هذا إقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق اه معنى (قوله لا عكسه) أي لا يرث المقران مات الساكت (قوله ومع ذلك) أي إنكارها ويمينها على نفي الزوجية (قوله يقبل رجوعها) أي فيثبت في حقها أحكام الزوجية كالإرث اه ع (قوله ولو بعد موته) أي وقسمته تركته اه ع (قوله وقدمات الخ) حال عن ضميره وقوله وهو مقم الخ حال عن فاعل مات (قوله على المطالبة) أي بقوله هذه زوجتي اه ع قضية هذا أنه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا يرث عنه لو مات قبلها فليراجع (قوله لو أقر الخ) أي من امرأة (قوله لو أقر بالنكاح) أي لشخص اه ع (قوله سقط حكم الإقرار في حقه الخ) أي أما في حقها فلا يسقط فتطالبه بالمهر كما هو ظاهر لأنه حتى أدمى فلا يقبل رجوعه فيه اه رشيدى وقوله فتطالبه الخ أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ لعل الصواب إسقاط لا (قوله لم تسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقررة بحق عليها وقدمات الخ اه ع (قوله من هذا) أي بما في التهمة (قوله ثم تقار الخ) يعني اتفاقاً (قوله بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل والاختلال من الثاني والعقد للاول (قوله وبما تقرر) أي من قول ابن عجيل (قوله في منزله) صفة زوجة (قوله قبل موته الخ) متعلق باقر (قوله من أنه الخ) بيان لما أتى به البعض (قوله ومنه) أي من التفصيل اه كرى (قوله بذلك) أي بإقراره والنكاح المفصل (قوله لا ندعوا الخ) قد يشمل الشهادة في فصل فيها كالإقرار فليراجع (قوله ورجع في تدريبه) اعتمد ذلك مر (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية (قوله كالمعية) كذا مر (قوله وكذا لو علم السبق الخ) أي ما لو علم عين السابق ثم نسي وقياس قوله أخذ ما يأتي الخ أن حكم هذا كما يأتي فيما ذكر فيه ايضاً (قوله وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترث حينئذ (قوله لا ندعوا) كان مرجع الهاء مجرد إقراره فهو

لآخر بعين ثم ادعاه لا تسمع حتى يذكر انتقالاً إليه منه أي ولو بواسطة وبما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بيعة بأنه كان أقر أنه طلقها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأقامت بيعة بأنه أقر قبيل موته أنها في عقد نكاحه من أنه لا تسمع دعواها أو يثبتها إلا أن ادعت نكاحاً مفصلاً ومنه أن تذكر أنها تحملت تحليلاً بشرطه ثم تقيم بيعة بذلك بخلاف دعواها مجرد إقراره لا ندعوا

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الأصح وبخلاف دعواها: الزكاح وإنه أقر أنها في عصمة نكاحه، ولم تفصل بذكره في زمن يمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك لأنهم تدع أقراءه بما نسخ تحريم نكاحها عليه وإقراره (٢٤٣) بأنها في عصمة نكاحه لا يقتضى إرهاباً منه

لا حتماله أمرين على السواء  
النكاح السابق ويلزم منه  
تكذيب البيئة باقراره  
بالاثلاث ونكاح اخر احداثه  
بعدها مكان التحليل والارث  
لا يثبت بالشك اه وفي  
بعضه نظر يعلم بما مر انه  
حيث وقع اقراره في جواب  
دعوى لا يشترط فيه تفصيل  
وحينئذ فالذى يتجه انها  
حيث اجابت بانه اقر بانها  
في نكاحه بعدهمضى امكان  
التحليل من طلاقه الاول  
وأقامت بيئة بذلك قبلت  
وورثت وإلا فلا وعلى هذا  
يحمل قول بعضهم نسمع  
دعواها ويثبتها وترثه ولا  
مناقاة بين البيتين لا مكان  
زوال المانع الذى اثبتته  
الاولى بالتحليل بشرطه  
اه ملخصا (والاب) وان  
لم يل المال لطروسفه بعد  
البلوغ على النص لان العار  
عليه خلا فالمن وهم فيه فزعم  
ان ولاية تزويجها حينئذ  
للقاضى كولاية ما لها  
(تزوج البكر) ويرادفها  
العدراء لغة وعرفا وقد  
يفرقون بينهما فيطلقون  
البكر على من اذنها السكوت  
وإن زالت بكارتها ويخصون  
العدراء بالبكر حقيقة  
والمعصر تطبق على مقارنة

كان مرجع الهاء مجرد اقراره فهو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن نفس الحق اى النكاح سم على حج اه عش ورشيدى (قوله وغير ذلك) اى من الانحلال عن المحال والعقد ثانيا للاول (قوله) بما نسخ تحريم نكاحها عليه (عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه) (قوله النكاح السابق) اى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح اخر الخ هما خبر مبتدأ محذوف اى والا من اى النكاح السابق ونكاح اخر الخ اه عش (قوله) ويلزم منه تكذيب البيضة باقراره الخ (اى وهى اى بيضة الافرار بالطلاق مقدمة عليه اى الافرار ببقاء العصمة فلا رث كذا ينبغي دليل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سم (قوله انتهى) اى ما اقر به بعضهم (قوله يعلم بما مر الخ) فيه ان ما صدر منها ليس جواب دعوى مفصلة (قوله) وحينئذ قالذى يتجه (عبارة النهاية والحاصل الخ اه سيد عر اقول وكذا فى نسخة من الشرح عبارة قوله والحاصل الخ انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح بفصل ثم رايت مر تتبع الشرح فى ذلك فاوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه واقره عش ورشيدى (قوله قول بعضهم) عبارة النهاية قول المازجد اليمنى اه (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله وان لم يل) الى قول المتن ويستحب فى النهاية الا قوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل محلها وقوله على ما فيه الى واشترط (قوله وان لم يل) الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الشبهة البالغة التى طرأ سمها بعد البلوغ لا يزوها الا الاب كذا فى سم على حج وفى كون هذا قضيته نظر لا يخفى اه رشيدى (قوله لطرو سفه) اى لها وكذا وبلغت رشيدة واستمر رشدها زال ولا ية المال يلوغها اه عش (قوله اذنها السكوت) لعل الاولى سكوتها اذن (قوله وان زالت الخ) اى لا يوطء (قوله والمعصر) يضم فسكون فكسر قال عش ذكرها المناسبة للبكر اه (قوله تطلق على الخ) اى بالاشتراك على هذه المعانى لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه عش (قوله وعلى من حاضت) اى بالفعل اه عش (قوله وعلى من ولدت) اى اول ولادة اه عش (قوله ساعة طمئت) اى حاضت ظرف لحبست (قوله اوراهمت الخ) اى قاربت عطف على ولدت (قوله عاقلة) الى قوله رزعم ان فى المغنى الا قوله واجمعوا عليه فى الصغير وقوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل محلها (قوله لصحة ذلك) اى تزويج الاب بغير اذنها (قوله ويساره الخ) وخذمه انه لو تزوجها بمؤجل وكان الزوج موسرا بمهر المثل صح وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجه لانه لم يخسأ من حقها شيئا وانه لو تزوجها بمؤجل اعتبر يساره به ايضا وعليه فاعاذه ان ابرة وقت لمول الاجل اه سيد عمر (قوله بمهر المثل الخ) عبارة النهاية والمغنى بحال صداقها عليه فلوزوجها من دعوى به لم يصح لانه يخسأ حقها اه قال عش قوله بحال صداقها الخ بان يكون فى ملكه ذلك نقدا كان او ذيرة دخل فيه اى كى بقرض اذ ذلك او بغيره فالمدار على كونه فى ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثير من ان غير الزوج كايه يدقم عنه لولى

من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعوها مجرد اقراره وقوله عن دعوى نفس الحق أى النكاح (قوله) ويلزم منه تكذيب البيعة باقراره (الخ) أى هو مقدمة عليه فلا ارث كذا ينبغى بدليل والارث لا يثبت بالشك (قوله) والحاصل<sup>(١)</sup> انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التتمة وابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح جديد وعن افتاء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رايت مر تباع الشارح فى ذلك فأوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله) وان لم يبل المال الى قوله لان العار عليه (الخ) قضية ذلك ان الشيب البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب (قوله) ويساره بهر المثل على المعتمد (الخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت أوراقت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (بغير أذنها) لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر بزوجهما أبوها وجميعوا عليه في الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بهر المثل على المعتمد كما بينته في شرح الارشاد (١) (قول المحشى قوله والحاصل الخ) ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا

وعدم عداوة ظاهرة اى بحيث لا تخفى على اهل محلها بينهما وبين الاب وزعم ان انتفاء هذه شرط للجواز لا للصحة غير صحيح فان قلت يلزم من اشتراط عدالته انتفاء عداوته لثنا فيهما قلت ممنوع لما استعمله في مباحثها انها قد لا تكون مفسدة والحق الخفاف بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهورها لوضوح الفرق بينهما ولجواز مباشرته لذلك لا لصحته كونه بمر المثل الحال من نقد البلد وسياق في مهر المثل ما يعلم منه ان محل ذلك فيمن لم يعتد الناجل او غير نقد البلد والاجاز بالمؤجل وبغير نقد البلد على ما فيه مما سا ذكره ثم فتغن له واشترطان لا تنصربه لنحوه رم او عى ولا لا فسخ وان لا يلزمها الحج ولا اشترط اذنها لثلاثين بها الزوج منه ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع اذنها (ويستحب استئذانها) اى البالغة العاقلة ولو سكرانة تطيبها لحاظرها وعليه جملوا خبر مسلم والبكر يستامرها ابوها جمعا بينه وبين خبر الدارقطني السابق اى بناء على ثبوت قوله فيه يزوجه ابوها الصريح في الاجبار وقد نازع فيه الشافعي رضى الله عنه لكن المحرر في محله

المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة إلا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا في ملكه ان الزوج يستعير من بعض اقارب به مثلا مصاعا ونحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على ملكه فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع الا اذن معتبر منها بقى ما لو قال ولى المرأة لولى الزوج و جت بنتى ابنك بما تفرش في ذمتك ما لا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه له وهل استحقاق الجمعات كالا مائة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ومثل ذلك ما لو تجمداى اجتماع له في جمعة الونف او الديو ان ما في بذلك وإن لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامكية اه (قوله وعدم عداوة بينهما الخ) ولا يتم يعتبر ظهور العداوة هنا كما اعتبره ثم اى بينهما وبين الولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كما قال شيخنا انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما وبين الولي يقتضى ان لا يزوجه الا بمن يحصل لها منه حظ ومصلحة لشفقة عليه اه (مغنى (قوله بينهما وبينه) امام مجرد ذكر اهتمامه من غير ضرر فلا يؤثر لئلا يكره لوليها ان يزوجه ما كانه على الام معنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر ان المداور على ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يحبها وهى تعاديه كان له الا جبار وفي عكسه ليس له فتأمل اه سيد عمر (قوله ان انتفاء هذه) اى العداوة بينهما وبين الاب (قوله في مباحثها) اى العدالة وقوله انها اى العداوة (قوله والحق الخفاف) اى في الشروط المذكورة اه ع ش (قوله وكيله) ينبغي ان محله ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مراه سم (قوله وعليه) اى الاخلاق (قوله لا يشترط ظهورها) اى بل يكون مجرد العداوة ما نعاو قوله لوضوح الفرق الخ وهو ان شفقة الولي تدعوه لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لاشفقه له فربما حملته العداوة على عدم رعاية المصلحة اه ع ش (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة الخ اى ويشترط لجواز الخ اه سم (قوله ان محل ذلك) اى اشترط جواز المباشرة بالحلول ونقد البلد (قوله ولا جاز بالمؤجل) ومنه ما يقع الان من جعل بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا باجل معلوم فيصح اه ع ش (قوله واشترط الخ) نقل في المغنى هذين الشرطين مع بقية الشروط عن ابن العاد ولم يتعقبه الا انه لم يذكر في الاول منهما ما زاد الشارح بقوله والا فسخ واقتضى كلامه انها من شروط الجواز لا الصحة اه سيد عمر (قوله واشترط الخ) مبتدأ خبره ضعيفان والثنية باعتبار ملاحظة المضاعف في المعطوف وهو ان لا يلزمها (قوله والافسخ) ضعيف اه ع ش (قوله لوجود العلة) اى منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله اى البالغة) الى الفرع في النهاية الا قوله اى بناء الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد بها من هى في اول نشوة السكر والا فكيف يحصل المقصود من تطيب خاطرها فليتأمل اه سيد عمر (قوله تطيبا لحاظرها) وخروجا من خلاف من اوجهه وكان وجهه عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما ياتي في الصغيرة غرابته ثم وشهرته هنا اه سيد عمر ولك ان توجهه بكونه معلوما بما ياتي بالاولى (قوله وعليه) اى النذب (قوله على ثبوت قوله) اى الدارقطني ويحتمل ان الضمير للابى وقوله فيه اى الخبر السابق وقوله يزوجه ابوها بدل من قوله يعنى على ثبوت صدور هذا القول عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم استقط لفظه والبكر (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل سم اقول وجهه واضح لان كونه مزوجا لها لا ينافي اشترط الاذن كافي الحواى اه سيد عمر اقول لا يبقى حينئذ لقوله والبكر بعد قوله النيب احق الخ فائدة مع ان القصد بالحديث بيان الفرق بين النيب والبكر (قوله فتعين للجمع

(قوله وكيله الخ) كذا مر (قوله وكيله) ينبغي ان محله ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مراه (قوله ولجواز) عطف على لصحة (قوله لوجود العلة) اى منع الزوج (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل (قوله حرة) كان ينبغي التقييد بهذا ايضا فيما تقدم في قوله وليس له الخ (فرع) خاق له قبلان فينبغى ان يقال ان كانا اصلين زالت البكارة بوطء احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زائدا وتميز فالمدار في زوال البكارة وحصول الدخول على الاصلى وإن اشتبه فالمدار في ذلك عليهما فلا يفتى في اجبار

وبحث نديه في الميزة لاطلاق الخبر ولان بعض الأئمة اوجبه ويسن ان لا يزوجها حيث لا الحاجة ومصلحة وان يرسل لموليته ثقة لا تحتشمها  
والام اولى ليعلم ما في نفسها (وليس تزويج ثيب) عاقلة (الا باذنها) لخبر مسلم الثيب (٢٤٥) احق بنفسها من ولها ووجه انها لما

مارست الرجال زالت  
غباوتها وعرفت ما يضرها  
منهم وما ينفعها بخلاف  
البكر (فرع) حاصل  
كلام الشافعي رضي الله عنه  
في مختصر البويطي وغيره  
ان الزوج لو قلب اسمه  
فاستؤذنت المرأة فيمن  
اسمه كذا وليس هو اسمه  
صح نكاحه ان اشارت  
اليه الاذنة كزوجي بهذا  
خطابه الولي بالنكاح والا  
فلا والحق باشارتها اليه  
ايتمها التزويج بمن خطبها  
إذا كان تقدم له خطبتها  
(فان كانت) الثيب (صغيرة)

عاقلة حرة (لم تزوج حتى  
تبلى) لوجوب اذنها وهو  
متعذر مع صغرها أما  
المجنونة فتزوج كما يأتي  
وأما القنة فيزوجها السيد  
مطلقا (والجد) أبو الأب  
وإن علا (كالأب عند  
عدمه) أو غدم أهليته لأن  
له ولادة وعصوبة كالأب  
بل أولى ومن ثم اختص  
بتوليها للطرفين ووكيل كل  
مثله (وسواء) في وجود  
الثبوبة المقتضية لاعتبار  
اذنها (زالت بكارتها بوطه  
حلال أو حرام) وان  
عادت وكان الوطه حالة  
النوم أو نحوه أو من نحو

(الخ) فيه انه مبني على التنافي المبني على أن يزوجها أبوها صريح في الاجبار وقد علم ما فيه اه سيد عمر وقد مر  
ماله (قوله) وببحث نديه (الخ) عبارة المغنى والاسنى ويسن استيفام المراهقة اه (قوله) ويسن (إلى الفرع  
في المغنى) لا قوله (إلى الحاجة) او مصلحة (قوله) ان لا يزوجها (إلى البكر) حيث نأى حين إذا كانت صغيرة اه  
عش (قوله) ثقة (عبارة المغنى نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها اه (قوله) والام اولى (لأنها تطلع على مالا  
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب (الخ) (فرع) خلق لها قبل ان فينبغي ان يقال ان  
كانا أصليين زالت البكارة بوطه احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زاندا وتميز فالمدار  
في زوال البكارة وحصول الدخول على الأصلي وان اشتبه فالمدار في ذلك عليهما فلا يفتي اجبار الولي بوطه  
احدهما لان اجبار ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزيادة ما يوافق (قوله) لما مارست  
الرجال (إلى) بوطه قبلها لما يأتي ان الوطه في الدبر لا يمنع من الاجبار ومع ذلك هو جري على الغالب لما يأتي ايضا  
في بوطه القردة مثلا اه عش (قوله) وليس هو اسمه (إلى الأصلي) (قوله) تقدم له (إلى لعل المراد فقط عاقلة الى  
قوله) وقضيته في النهاية وكذا في المغنى لا قوله بل أولى وقوله وايراد الشبهة إلى المتن (قوله) حرة (كان ينبغي  
التقييد بهذا ايضا فاما تقدم في قوله وليس له الخ اه سم (إلى) وفيما يأتي في قوله وتزوج الثيب الخ (قوله)  
فيزوجها السيد (وكذا وليه عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا) (إلى) ثيبا وغيره صغيرة أو كبيرة اه عش  
إلى عاقلة أو مجنونة (قوله) أو غدم أهليته (إلى) لعداوة ظاهرة مثلا (قوله) بل أولى (قد يقال ما وجه الاولوية  
فان الولادة والعصوبة في الأب بلا واسطة وفيه بواسطة الأب ومن ثم يقدم عليه هنا وفي الارث وغير ذلك  
واما توليه للطرفين الا في فلولائه على صاحبيه ما دون كل من الابوين لا لاوليته فليتا مل اه سيد عمر (قوله)  
ووكيل كل مثله (لكن الجد يوكل فيهما وكيلين فالوكيل الواحد يتولى طرفا فقط نهاية معنى (قول المتن  
بوطه حلال) أو شبهة اه نهاية وعبارة المغنى ابو بوطه لا يوصف بهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي للشارح  
ان يزيد ذلك ايضا ليظهر قوله الا في او من نحو قرد (قوله) أو نحوه) كالسكر والاكراه (قوله) وايراد الشبهة  
إلى ووطه الشبهة عليه (إلى) المتن (قوله) وان وطأها (إلى) الشبهة اه سم (قوله) فعله (إلى) الواطى بشبهة  
(قوله) من هذه الحيثية (إلى) من حيث كونه كالغافل (قوله) وان وصف بالحل الخ (في وصفه باعتبار ذاته بالحل  
نظر بل الوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضى  
كون الحل للذات اه سم واقراء الشيدى وقال السيد عمر مانصه يتامل كلام الشارح والفاضل المحشى يعلم  
ان كلام الشارح ادق واتباع الحق احق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله فلا يوصف  
فعله الخ (قوله) من الاحكام الخمسة (إلى) الوجوب والندب والحرم والكره والباحة وقوله والاستة (إلى  
بزيادة المتأخرين خلاف الاولى اه عش (قول المتن) ولا اثر لولو الها الخ) وتصديق المكلفة في دعوى البكارة  
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلايين وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وان لم تزوج ولا تسال عن الوطه  
فان ادعت الثبوبة بعد العقد قد زوجها الولي بغير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه ما في تصديقها من ابطال  
النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بشيوتها عند العقد يبطل لجواز ازالتهما باصبع أو نحوه وانها خلقت

الولي بوطه احدهما لان اجباره ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) ان وطأها (إلى) الشبهة (قوله) وان  
وصف بالحل في ذاته (في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار  
عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضى كون الحل للذات (قوله) ثيب (الارجح  
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاصله ان البكر لو وطئت في قبلها ولم تنزل  
بكرتها بان كانت غورا وهى التي بكرتها داخل الفرع حكما كسائر الابكار وهو كمنظيره الا في

قرد كما قاله الاذرى لأنها في ذلك تسمى ثيبا فيشملها الخبر وايراد الشبهة عليه لقولهم ان وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح  
لان معناه أن الواطى معها كالغافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحيثية وان وصف بالحل في ذاته لعدم الائتم  
فيه وقولهم لا يخلو فعل من الاحكام الخمسة أو الستة محله في فعل المكلف (ولا اثر) لخلقها بالبكارة ولا (لزو) الها بوطه كسقطه (وحدة حيث

واصبح (في الاصح) خلافا لشرح مسلم ولا لوطنها في الدبر لانهم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحياؤها وقضيتها ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اولى من نحو النائمة ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

انما اشترط زوالها ثم مباينة في التنفير عما شرع التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على حاشية النسب) اي طرفة وفيه استعارة بالكتابة رشح لها بذكر الحاشية (كاخ وعلم لا يزوج صغيرة) ولو مجنونة (بحال) اما الثيب فواضح واما البكر فللخبير السابق وليسوا في معنى الاب ولو رشح (الاب ولو رشح) الاولي وخيل (قول المتن كاخ وعلم) اي لا بون ولا بون ابواب كل منهما معنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا على معنى (قوله للخبير الخ) اي لفهمه وهو قوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المغنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما يزوج بالاذن واذنها غير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يتوهم من قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة لزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى وقولها فالوجه الخ سيد ذكره الشارح ايضا قال ع ش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في السكتب ومثلها اشارتها التي يفهمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى النية وقوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله لزوجها الاب اي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناطقة بصريح الاذن انه يكتفى باشارتها وان لم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وان كان لها اشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكك بما مر في الصيغة فليتامل اه سيد عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متفادون في ذكر النكاح اه رشيدى واستظهر غ ش وهو صريح صنيع المغنى انه راجع لقوله يكتفى قولها رضيت الخ (قوله لا ان رضيت امى) اي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وهو قوله او بما تفعله امى وقوله مطلقا اي سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه ع ش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المغنى وكذا لا يكتفى رضيت ان رضيت امى الا ان تريد به رضيت بما يفعله فيكتفى اه (قوله بما يفعله) اي بان تقول ان رضيت امى رضيت بما يفعله اه ع ش (قوله السابق) اي عقب قول المتن بالاذاها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم تقدم عليه استئذان من الولي اه ع ش (قوله قبل كال العقد) ولورجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع ش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

بدونها كما ذكره الماوردى والرويانى وان افق القاضى بخلافه نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله وتصدق المكافاة في دعوى البكارة اي فيكتفى بسكوتها وتزوج بالا جبار وقوله ولو فاسقة شمل ذلك مالو زوجت بشرط البكارة وادعى الزوج بعد العقد والدخول انه وجدها ثيبا لان الاصل عدم ما ادعاه وبتقدير انه وجدها كذلك جاز ان يكون زوالها بمحبة حيض او نحوه فهي بكر ولو لم توجد العذرة اه (قوله واصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولا لوطنها في الدبر) اي وان زالت بكارتها بسببه اه ع ش وكان الاولى الاخصر وبوطء في الدبر (قوله لانهم تمارس الخ) تعليل لما في المتن والشرح جميعا فالتنفي راجع للمقيّد وقيد معما (قوله وقضيتها) اي التعليل (قوله ان الغوراء الخ) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح الروض (قوله اذا وطئت في فرجها ثيب الخ) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كنظيره الا في التحليل نهاية ومعنى (قوله ثم) اي فلما ياتي في التحليل (قوله لاجله) اي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك) اي وزوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطء او المعنى والا مر في الغوراء المذكورة انها مزالة الحياء بالوطء (قوله ورشح) الاولي وخيل (قول المتن كاخ وعلم) اي لا بون ولا بون ابواب كل منهما معنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا على معنى (قوله للخبير الخ) اي لفهمه وهو قوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المغنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما يزوج بالاذن واذنها غير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يتوهم من قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة لزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى وقولها فالوجه الخ سيد ذكره الشارح ايضا قال ع ش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في السكتب ومثلها اشارتها التي يفهمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى النية وقوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله لزوجها الاب اي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناطقة بصريح الاذن انه يكتفى باشارتها وان لم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وان كان لها اشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكك بما مر في الصيغة فليتامل اه سيد عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متفادون في ذكر النكاح اه رشيدى واستظهر غ ش وهو صريح صنيع المغنى انه راجع لقوله يكتفى قولها رضيت الخ (قوله لا ان رضيت امى) اي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وهو قوله او بما تفعله امى وقوله مطلقا اي سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه ع ش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المغنى وكذا لا يكتفى رضيت ان رضيت امى الا ان تريد به رضيت بما يفعله فيكتفى اه (قوله بما يفعله) اي بان تقول ان رضيت امى رضيت بما يفعله اه ع ش (قوله السابق) اي عقب قول المتن بالاذاها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم تقدم عليه استئذان من الولي اه ع ش (قوله قبل كال العقد) ولورجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع ش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

التحليل على ما ياتي فيه ونضية تعاليمهم بخلافه لانها مارس الرجال بالوطء اه (قوله باشارتها المفهمة) اي او بكتبتها كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابة الاخرس بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة شرع مر وسياق هذا الاخير (قوله متضمن للاذن للولى الخ) كذا شرح مر (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت له الخ) المفهوم من هذا السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت

استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بيينة قال الاسنوى وغيره الخ ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم ينزل كما قد ضاع كلامهم اي لان لا يثبت الاصل فلم يؤثر فيها اعزاله بنفسه وقيد بعضهم با اذا قبل الاذن والا

كان رده او عضله لإبطاله فلا يزوجها إلا باذن جديد قيل وفيه نظراى لما ذكرته (ويكنى في البكر) البالغة العاقلة إذا استؤذنت وإن لم تعلم الزوج سواء اعلمت ان سكوتها إذن ام لا كما في شرح مسلم عن مذهبينا ومذهب الجمهور و يفرق بين هذا واشترط العلم بكون السكوت نكولا بان السكوت ثم مسقط لحقه فاشترط تقصيره به وهو يستدعى العلم بذلك وهما مثبتان لحقها فاكفى به منها مطلقا (سكوتها) الذى لم يقترن بنحو بقاء مع صياح او ضرب خذل المجبر قطعاً وغيره بالنسبة للنكاح ولو لم يغير كفو لا لدون مهر المثل او كونه من غير نقد البلد (في الاصح) لخبر مسلم السابق ولقوة حياثها كسكوتها قولها لم لا يجوز ان اذن جوابا بقوله لا يجوز ان ازوجك (٣٤٧) او تاذنين اما لا اذالم تستاذن وانما زوج

بمحضرها فلا يكتفى سكوتها وافق البغوى بانها لو اذنت مخبرة ببلوغها فزوجت ثم قالت لم اكن بالغة حين اقررت صدقت يمينها وفيه نظر إذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها فيقضيه لا سيما مع عدم إبدائها عذرا في ذلك وتردد شيخنا في خرساء لا إشارة لها مفهومة ولا كتابة ثم رجح انها كاللجنونة (المعتق) وعصبته (والسلطان كالاخ) فيزوجون الثيب البالغة بصريح الاذن والبكر البالغة الاذن والبكر البالغة بسكوتها وكون السلطان كالاخ في هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل بزواج فيها دون الاخ كاللجنونة (واحق الاولياء) بالتزويج (اب) لانه اشفقهم (ثم جسد) ابو الاب (ثم ابوه) وان علاقته بالولادة (ثم اخ لا بون اولاب) اى ثم لاب كما سنذكره لا دلالة بالاب (ثم ابنه وان سفل) كذلك (ثم عم) لا بون ثم لاب (ثم سائر العصبة كالارث)

(الخ) اى الولي (قوله البالغة) الى قوله سواء في النهاية وإلى قوله كما في شرح مسلم في المغنى (قوله) اذا استؤذنت اى سواء كان الاستئذان من المجبر او من غيره اه ع ش (قوله) تقصيره به اى بالسكوت (قوله) وهو يستدعى الخ اى التقصير (قوله) مثبت لحقها لعل المراد بالحق هنا استحقاتها بالصدق ونحوه وعلى هذا يرد عليه كما انه مثبت لذلك كذلك مسقط لحق استقلالها فليحذر (قوله) به منها اى بالسكوت من البكر مطلقا علمت بذلك ام لا (قوله) الذى لم يقترن الى قوله وافق في المغنى وإلى قول المتن فان كان في النهاية الا قوله بخلاف الى ومن ثم (قوله) مع صياح الخ اى بخلاف مجرد البكاء فيكفى السكوت المقارن به كما صرح به المغنى (قوله) للمجبر قطعاً إشارة إلى ان الخلاف في غير المجبر اى ويكنى في البكر سكوتها للمجبر قطعاً وغيره في الاصح (قوله) بالنسبة للنكاح الخ قيد في كل من المجبر وغيره سم وع ش ورشيدى (قوله) ولو لم يغير كفه ولو اذنت بكر في تزويجها بالف ثم استؤذنت لتزويجها بخمسائة فسكتت كان اذنان كان مهر مثلها معنى وشرح الروض (قوله) لا لدون مهر المثل الخ اى فلا يكتفى سكوتها بالنسبة لذلك اه سم زاد المغنى لتعلقه بالمال كبيع مالها اه (قوله) السابق لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن يرد عليه انه لا دلالة في ذلك على المدعى عبارة المغنى والمحل لخبر مسلم الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذن سكوتها اه وهى ظاهرة (قوله) ان اذن) الانسب لما بعده ولم لا آذن كما في المغنى (قوله) اما لا اذالم تستاذن الخ يحترز قوله ان استؤذنت (قوله) وانما زوج بمحضرها الخ معلوم ان هذا في غير المجبر سم ورشيدى (قوله) وفيه نظر) معتمد ع ش (قوله) وتردد شيخنا الخ والمشهور ان التردد بين المذكورين للاذن على فليتامر وليحذر اه سيد عمر (قوله) انها كاللجنونة اى فيزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى (قول المتن والسلطان) اريد به هنا ما يشمل القاضى اه معنى (قوله) لئلا يره اى عن بقية العصبه اه ع ش (قوله) لئلا يره اى كل منهم عن سائر العصبات اه معنى (قوله) سنذكره) والان نسب سيد كره بالياء كفاى النهاية (قوله) لا دلالة اى الاخ بالاب لم واقرب من ابنه اه معنى (قوله) كذلك اى ابن اخ لا بون ثم لاب (قوله) خاص اى قوله كالارث خاص بالخ وقوله والى بان يرجع لما قبله ايضا (قول المتن) ويقدم اخ الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذى لاب بل السلطان اه معنى (قوله) كالارث قياسا على الارث وقوله ولانه الخ معطوف عليه (وان لم يكن لها) اى اقربة الام اه رشيدى (قوله) وخرج

(قوله) سكوتها الخ) قال في الروض لو اذنت بكر بالف ثم استؤذنت بخمسائة فسكتت فهو رضا قال في شرحه بقيد زاده تبعاً للبلقينى بقوله ان كان مهر مثلها قال وما قاله مفهوم من الفرع السابق اه اشار إلى قوله قبل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر لم يكف انتهى فليتامر فانه قد يمكن الفرق (قوله) بالنسبة للنكاح ولو الخ) كذا شرح مر (قوله) لا لدون) هذا يرجع للمجبر ايضا بخلاف ما يوهمه صنيعة (قوله) لا لدون مهر المثل او الى اخر) اى فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لذلك (قوله) وانما زوج بمحضرها الى اخر) معلوم ان هذا في غير المجبر (قوله) وفيه نظر الى اخر) كذا مر (قوله) وكذا لو كان احدهما معتقاً الى اخر) عبارة

خاص بسائر ولا استثنى منه الجد فانه يشارك الاخ ثم ويقدم عليه هنا (ويقدم) مدل بابون على مدل باب لم يتميز بما هو اقوى من ذلك في سائر المنازل فينبغي تقدم اخ لا بون على اخ لا بون في الاظهر) كالارث ولانه اقرب واشفق وقرابة الام مرجحة وإن لم يكن لها دخل هنا كما رجح بها العلم الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فيه إذ العلم للام لا يرث وخرج بقولى لم يتميز الى آخره لئلا ينعما لا بون والآخر لاب لئلا ينعما لا بون لانه الولي لا دلالة بالجد والام والاول انما يدلى بالجد والجدوة بخلاف ما لو كان الذى للاب معتقاً فان الشقيق يقدم عليه على الاوجه ويوجه بان المتعارض حينئذ الاقربى والاولى مقدمة ومن ثم لو كان احد ابنيهم معتقاً فيقدم (قول المحشى) قوله وكذا لو كان الخ ليس في نسخ الشرح التى بايدنا والذى فيها ومن ثم لو كان احداً ابنيهم معتقاً فيقدم كاترى اه)



لا خالا بل هما سواء ولو كان احدهما ابنا (٢٤٨) والاخر اخا لام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافا للزنى كالامة

الثلاثة اذ لا مشاركة بينهما في النسب فلا يعتق بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول أم سلمة لا ينها عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اريد به ابنها عمر المعروف لم يصح لان سنة حينئذ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وإنما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبتها واسمه موافق لابنها فظن الراوى انه هو ورواية قم فزوج امك باطلة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يفتقر لولى فهو استطابة له وبسليم انه ابنها وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولم يكن لها ولى اقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنها (ابن ابن عم) لها ونحو اخ بوطه شبهة او نكاح بحرس (او معتقا) لها او عصبة لمعتها (او قاضيا زوج به) اى بذلك السبب لا بالبنة فهي غير مقتضية لامانة (فان لم يوجد نسب زوج المعتق) الرجل ولو اماما اعتق من بيت المال كذا اطلانه شارح ومراده ان قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حينئذ للمسلمين فزوج نائبيهم وهو الامام المعتق او غيره لا عصبة

بقولى الخ) الى قول المتن فان كان في المعنى الا قوله فالظاهر الى على ان نكاحه (قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتى منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتى منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اه سم اقول لا حاجة اليه الا ان فرضناها في الدرجة الاولى من بنوة العم وليس يلزم اه سيد عمر (قوله بدفع العار عنه) اى عن النسب سم ومعنى (قوله واما قول أم سلمة الخ) عبارة المعنى فان قيل يدل للصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينها عمر قم فزوج رسول الله ﷺ اجيب باجوبة احدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولى وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استطابة لخاطره الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابى ليس بدليل حتى نحتاج الى الجواب عنه (قوله قول أم سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا لمن رواه ليتأتى رده الا ان الذى حاصله انهم لم يقل لا ينها ولا فبعد ان صدر به هذه العبارة التى حاصها الجزم بانها قالت لا ينها فلا يتأتى الرد بما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله لا ينها) اى لاسمه (قوله فظن الراوى الخ) اى فردا لفظه ابنها بين اللام وعمر (قوله على ان) لا يخفى انه كالجواب الا انى جواب تسليمى فكان المناسب ان يذكره بعد التسليم الا انى (قوله فهو) اى قول أم سلمة الخ وقوله له اى لا ينها عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور ان يكون ابن عمها ابنها وليس مرادا بل يتصور بوطه الشبهة وينكاح المجوسى ويتصور ان يكون مال كمالها بان يكون مكاتبها وياذن لسيده فيزوجها بالملك اه معنى (قوله او نحو اخ) الى قوله ولو اماما فى النهاية والمعنى (قوله او نحو اخ الخ) أو ابن اخيهما أو ابن عمها اه معنى (قول المتن أو قاضيا) أو محكما أو وكيلها عن ولىها كما قاله الماوردى اه معنى (قوله فهمى غير مقتضية لامانة) فاذا وجد معها سبب اخر يقتضى الولاية لم تمنعه معنى عبارة ع ش (قوله فهمى غير مقتضية) دفع به ما يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع المقضى والمانع قدم الثانى وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف بنقيض الحكم واغياته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا لاسباب المقتضية لها هى مشاركتها في النسب بحيث يعتق من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا فى اصله وفى بعض النسخ نسيب اه سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر ومراذه وقوله لان الولاء الخ لتعليل لقوله ولو اماما الخ (قوله حينئذ) اى حين صحة اعتاق الامام باشتماله للصحة (قوله او غيره) من صورته ان يموت الامام المعتقد ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك البتية اه سم (قوله لا عصبة) اى الامام المعتقد (قوله لا عصبة) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامام فكيف قال لا عصبة وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجاب الخ قد يقال لما يشترط اجتماع الاولياء المستوفين في الدرجة في التزوج من غير كفاء فلو فرض والحال ما ذكر ان التزوج من كفاء ينبغى ان يكتبى باحدهم فليتأمل اه سيد عمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفى الولاء عنه بالكلية فلا وجه له لانه من جملة

القوت نعم لو اجتمع ابنا عم احدهما لا بوين والاخر لا بل لكن اخوها للام فهو ولى او ابنا عم احدهما ابنها والاخر اخوها للام فالابن ولى الخ انتهت قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتى منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتى منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس (قوله بدفع العار عنه) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء حينئذ للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامام فكيف قال لا عصبة وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام (قوله او غيره)

المستحقين وإن كان نائباً عن باقهم وإن كان نفي انحصاره فيه فلا يتوقف الزوج على إلا إن كان من غير كفة على أنه لا ينبغي أن يعمل بما علل به إذ لا استلزامه سيد عمر ولك أن تدفع الاشكال بأن مقصوده سببته الولاية لا في أصل الولاية (قوله ولو انثى) إلى قوله ولو تزوج في المغنى إلا قوله وسياتي إلى المتن وإلى قول المتن ويزوج في النهاية ولو انثى غاية في الضمير المضاف إليه اهـ رشيدى عبارة سم وعش أى ولو كان المعتق انثى اهـ زاد السيد عمر مانعه ليقضى أن زوجها حينئذ عصبة سيدتها كالارث وليس على إطلاقه بل على التفصيل الآتى بين الحياة والموت فالأولى إسقاط قوله ولو انثى وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق الذكور وأما عتيقة الانثى فسياتي ما فيه وفي كلام الفاضل المحشى إشارة إلى ما ذكرناه اهـ (قوله لمة) اللحمة بضم اللام القرابة اهـ مختار اهـ ع ش (قوله وكذا العم على أبى الجد) أى وعم أبى المعتق يقدم على جد جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من فوقه من الأصول اهـ ع ش (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه الخ) اخذ هذان قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها اهـ سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوج من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم ما واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولو مات أحدهما ورثه الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحدها برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين نهاية ومغنى واسى (قوله زوجها وإلى أبيها) خلافاً للمغنى حيث قال لا يزوجهما إلى الأب وكلام الكافية يقتضى أنه المذهب وهو الظاهر وإن قال صاحب الاشراف الزوج لموالى الأب (قوله موالى أبيها) أى بعد فقده ومعلوم أن الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب اهـ ع ش (قوله بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتب في النهاية والمغنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما لو جنت المعتقة وليس لها أب ولا جد فيزوج عتيقها السلطان لأنه الولي للجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كاخيهما وابن عمها إذ لا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع ش (قوله تبعاً للولاية عليها) وخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العائلة لم يزوج عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق ولها امتها عن كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذ لا ولاية في الصورة المذكورة لم تنف وأما المتن في خصوص الاجبار ولا يلزم من انتفاؤه انتفاؤه ما فالحاصل أن الذى يتجه في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينها وبين ما يأتى على ما فيه واضح اذ تلك بتوقف تزويجها على إذن سيدتها بخلاف العتيقة اهـ سيد عمر أقول ما ذكره

من صورته أن يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتيقة (قوله في المتن ثم عصبتها) وإذا وجد المعتق وبه مانع فليزوج عصبتها كما سيأتى (قوله في المتن ثم عصبتها ولو انثى) أى ولو كان المعتق انثى وقضية هذا أن المعتقة الانثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة العتيقة من النسب وعصبات المعتقة ترتبها ولو في حياتها حتى يزوجهما ابناً في حياتها ويتقدم على أبيها مع أنه ليس كذلك في هذا الكلام أجمال فصله قوله ويزوج عتيقة المرأة الخ ولو حل هذا الكلام على المعتق الرجل لأن المرأة تاتى لم يحتج إلى ذلك فليتامل (قوله ولو انثى) عبارة الزركشى أى سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة اهـ (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه) اخذها من قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم ما واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولو مات أحدهما ورثه الآخر استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به في الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكافية الخ) كذا شرح مر (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العائلة لم يزوج عتيقها

(ثم عصبتها) ولو انثى لم يزوجها  
الولاية لمة كحمة النسب  
وسيأتى حكم عتيقة الخنثى  
(كالارث) بالولاية في  
ترتيبهم فيقدم بعد عصبة  
المعتق معق المعتق ثم عصبتها  
وهكذا ويقدم أخو المعتق  
وابن أخيه على جده وكذا  
العم على أبى الجد ويقدم  
ابن المعتق في أمه على أبى  
المعتق لأن التعصيب له ولو  
تزوج عتيق بجرة الأصل  
فانت بنت زوجها موالى  
أبيها كقال الأستاذ أبو طاهر  
وقضية كلام الكفاءة أنه  
لا يزوجهما إلا الحاكم والأول  
هو المنقول لتصريحهم كما يأتى  
بأن الولاء لموالى الأب  
(ويزوج عتيقة المرأة)  
بعد فقد عصبة العتيقة من  
النسب (من تزوج المعتقة  
مادامت حية) تبعاً للولاية  
عليها كأتى المعتقة فجدها  
بترتيب الأولياء لا ابنها

ويكنى سكوتها ان كانت بكرا كما شمله (٢٥٠) كلامهم خلافا لما وقع في ديباج الزركشي قيل يوم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة

سم سيصرح به قول الشارح كالتأية والمغنى فان كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وايضا قوله اى السيد عمر اذ لا ولاية الخ ظاهر المنع لما مر ان الثيب لا بد من صريح اذنها والصغيرة لا اذن لها (قوله ويكنى سكوتها) اى العتيقة سم وعش (قوله زوجها) اى الولى الكافر وكذا ضمير لا زوجها (قوله زوجها) اى مع انه لا يزوجه وقوله لا يزوجه اى مع انه يزوجه اى سم (قوله ووليها كافر) كذا فى اصله وهو صحيح وإن كان الانسب بسابقه كافر افعله قصد التفنن اى سيد عمر (قوله اذ لا ولاية الخ) اى فلا فائدة له نهاية ومغنى (قوله ولو بكرا) اى ولو كانت السيدة بكرا (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي فى الحاشية آخر الباب اى سم (قوله امتنع على ابيها الخ) فديقال ينبغى ان يزوجه مطلقا لان هذا تصرف فى مال ثبت كان بالمصلحة جازاه سيد عمر وهذا وجهه ولكنه مخالف لما اتفق عليه الشارح والنهاية والمغنى وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتنع على ابيها تزويج امها) اى كما يمتنع عليه تزويجها وقضية التقييد بالثيب انه يزوجه امة البكر القاصر فليراجع اه رشيدى اقول عبارة ع ش على قول النهاية كالمغنى وليس للاب اجبار امة البكر البائع اه نصهاى فلا بد من اذن منها ان كانت بالغه والا فلا تزوجه اه صريح فى عدم صحة تزويج امة البكر القاصر (قوله من عصباتها) اى المعتقة اه سم (قوله وعتيقة الخنى الخ) فلولم يصح اذنه لصغره لم تزوجه عتيقته اخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقته فى صغره كما مر وظاهر ان امة الخنى كعتيقته فى وجوب الاذن بل ينبغى ان يقطع بوجوبه وفى شرح الروض عن الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغى ان يزوجه اى عتيقته السلطان اه ينبغى ان المزوجه حيث يذهب السلطان والولى كأن يزوجه احدهما باذن الاخر اه سم بخذف (قوله باذنه) اى واذنها كما هو معلوم اه سم اى لاحتمال انوثة الخنى وعبارة ع ش والرشيدي اى مع اذن العتيقة ايضا لمن يزوجه فلا بد من اجتماع الاذنين له وكذا لا بد من سبق اذنها للخنى اذ لا يصح اذنه لمن يليه بتقدير ذكوره الا اذا اذنت له العتيقة فى التزويج ليصح توكله اه (قوله وكلا) اى بتقدير الذكورة او وليا اى بتقدير الانوثة اه مغنى (قوله يزوجهامالك بعضها) اى بلا اذن مع قريبها الخ اى باذن فى غير الاب والجد (قوله فمع معتق الخ) والافق عصبتها نهاية ومغنى (قوله فان كانت) اى المكتابة وقوله احتيج لاذنها فى سيدها اى لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتب يحتاج سيدها لاذنها اه سم (قوله وزوجه الخ) اى الى قوله ولا فى النهاية (قوله والموقوفة الخ) اما العبد الموقوف فلا يزوجه بحال اذ الحالكم وولى الموقوف عليهم ناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة فى تزويجه لما فيه من تعلق المهر والنفقة والسكوة با كسابه اه نهاية وكذا عن الشهاب الرملى وقوله فلا يزوجه بحال الخ قال ع ش ظاهره وان خاف العنت وهو ظاهر لليلة المذكورة اه (قوله والام لم تزوجه الخ) عبارة النهاية ولا لافان الناظر فيما يظهر كما افق به والدرج

وصورة عتيقة الصغيرة أن يعق وليها امها عن كفارة كالقتل (قوله ويكنى سكوتها) اى العتيقة (قوله زوجها) اى مع انه لا يزوجه وقوله لا يزوجه اى مع انه يزوجه اى مع انه يزوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي فى الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على ابيها) اى اذ ليس له ولاية تزويجها هى (قوله من عصباتها) اى المعتقة (قوله باذنه) اى واذنها كما هو معلوم (قوله باذنه وجوبا) فلولم يصح اذنه لصغره لم يزوجه عتيقته اخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقته فى صغره كما مر وظاهر ان امة الخنى كعتيقته فى وجوب الاذن بل ينبغى ان يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوبا) قال فى شرح الروض قال الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغى ان يزوجه السلطان اه كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل ينبغى ان المزوجه حيث يذهب السلطان والولى كأن يزوجه احدهما باذن الاخر لانه بتقدير الذكورة يكون الحق للسلطان للامتناع وبتقدير الانوثة يكون الحق للولى مطاقا ولا عبرة بالامتناع فليتأمل (قوله فان كانت) اى المكتابة (قوله احتيج لاذنها فى سيدها) اى لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتب يحتاج سيدها لاذنها (قوله والام لم تزوجه الخ) افق شيخنا الشهاب الرملى بان الحالكم يزوجه

ووليها كافر ين زوجها او كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجه وليس كذلك اه ورد بان هذا معلوم من كلامه الاتى فى اختلاف الدين (ولا يعتبر اذن المعتقة فى الاصح) اذ لا ولاية لها ولا إجبار وأمة المرأة كعتيقتهما لكن بشرط اذن السيدة الكاملة نطقا ولو بكر اذ لا تستحى فان كانت عاقلة صغيرة ثيبا امتنع على ابيها تزويج امها (فاذا ماتت) المعتقة (زوج من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها وإن سفل على ابيها وان علا وعتيقة الخنى المشكل يزوجه باذنه وجوبا على الاوجه خلافا للبعوى من يزوجه بفرض أنوثته ليكون وكلا او وليا والمبعضه يزوجهامالك بعضها مع قريبها والافق معتق بعضها والافق السلطان والمكاتبه يزوجهام سيدها باذنها فان كانت بكرا مبعضه احتيج لاذنها فى سيدها لا فى ابيها والقياس فى امة المبعضه انه يزوجه باذنها قريب المبعضه من النسب ثم معتقها وما هوهم كلام البلقينى من اعتبار اذن مالك بمعضها فغير صحيح اذ لا تعلق له بوجه فيما يخص بعضها الحرة وزوجه الخ الحالكم امة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم اى وان انحصروا ولا لم تزوجه فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه الله

وهو متعذر وبفرق بينهما وبين امة بيت المال بان الامام النضر في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وجزم غير واحد بان لا بد من اذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها بالوقف لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فغايتها انها كالمتولدة وهي لا يعتبر اذنها فكذا هذه (فان فقد المعتق وعصيته زوج السلطان) وهو هنا وفيما مرويان من شملها ولا يتبعها ما كان او خاصا كالقاضي والمتولي لعقود الانكحة او هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد بمحل ولا يتبعه ولو مجتازا به وان كان اذنها له وهي (٢٥١) خارجة كما يأتي لا خارجة عنه بل لا يجوز

لان ان يكتب بتزويجها ولا ينفيه خلافا لشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب بما حكم به في غير محل ولا يتبعه لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فيكفي حضوره (وكذا بزواج السلطان) اذا عضل القريب او المعتق او عصيته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه منه او سكوته بخبرته بعد امره به والخاطب والمرأة حاضران او وكيلهما او بينة عند تعزها وتواريه نعم ان فسق بعضه لتكرره منه مع عدم غلبة طاعته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الا بعد ولا فلان العضل صغيره وافتاء المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها لتصريحه هو وغيره بانه صغيره وحكايتهم لذلك وجها ضعيفا وللجواز بالسلطان وسيعلم بما يأتي انه يزوج ايضا عند غيبة الولى واحرامه ونكاحه مان

الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها اه وافرهم (قوله وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الا قوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله كالفاضي الخ) ويشمل ولا يتبعه بلادنا حيث وقرأها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية وافرهم (قوله من هي الخ) مفعول زوج في المتن (قوله وان كان الخ) غايه كسابقه وقوله اذنها فاعل كان وقوله خارجه ظرف مستقر خبر هي وضميره راجع لمحل ولا يتبعه عبارة النهاية خارجه عن محل ولا يتبعه اه (قوله كما يأتي) اي عن قريب في السراة (قوله لا خارجه) الى قوله رافقاء المصنف في المعنى الا قوله اجماعا وقوله او وكيلهما وقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله لا خارجه الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله بتزويجها) اي الخارجة من محل ولا يتبعه (قوله في غير محل الخ) في بمعنى الى كما هو ظاهر اه رشدي (قوله بامتناعه منه) اي من التزويج متعلق بثبوت الخ وقوله بخبرته وقوله بعد امره وقوله والخاطب الخ تنازع فيها امتناعه وسكوته (قوله او بينة) بالجر عطف على امتناعه (قوله لتكرره منه) اي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانكحة او بالنسبة الى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لا به مع غيره والام يحث لتكرره فتأمل قد يراد بمعاصيه مرات العضل سم وقوله لا به مع غيره محل تأمل اذا مدار على ما ينقل الولاية الى الا بعد ولا فرق فيه بين ما ذكر وغيره واما قوله ولا لم يحث الخ فجوابه ان القصد به التمثيل لا الحصر اذا لغيره بتعلق به فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولا) اي ان لم يفسق بعضه اه سم ولعل الاولى اي وان يتكرر منه او غلب طاعته على معاصيه (قوله بانه) اي العضل (قوله انه عند عدم تلك الغلبة) اي مع تكرره منه (قوله وحكايتهم اذ ذلك) اي لحكايتهم لكون العضل كبيرة (قوله وللجواز كذلك) اي لحكايتهم ايضا جواز العضل وجها ضعيفا وقوله لا غناء الخ تعليل للجواز الضعيف (قوله انه يزوج) اي الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المعنى (قوله عند غيبة الولى) اي مسافة القصر معنى وسم (قوله واحرامه الخ) اي الولى (قوله ونكاحه الخ) عبارة المعنى واداته تزوج موليته ولا مساو له في الدرجة اه (قوله او حبسه) اي ولو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل اه عش (قوله حيث لا يقسم الخ) اي بان انقطع خبره ولم يثبت موته اه عش (قوله حله) اي قول الجمع (قوله مع ذلك) اي الاجمال (قوله فزوجها الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غايه (قوله او قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله او مناصيب الشرع) عطف على المضاعف اليه (قوله صح) جواب لو (قوله في الاخيرة) هي قوله او مناصيب الشرع اه عش (قوله كل منهم) اي على انفراد بلا اذن الباقي ولو قال واحد منهم لكان واضح (قوله بنيا بة اقتضتها الولاية)

باذن الناظر عند المصلحة والكلام في الامة اما عديت المال والمسجد والموقف فيمنع تزويجه مطلقا اذ على الحاكم والناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من تعلق المؤمن بكسبه (قوله كالفاضي والمتولي لعقود الانكحة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حيث نقرأها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله وان كان اذنها الخ) كذا شرح مر (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله والا) اي لم يفسق بعضه (قوله وللجواز كذلك) اي وجها ضعيفا (قوله وفقده) لا يبالا لاحاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولى لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت المحرر وتعزز الولى او تواريه او حبسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقده حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها اقارب ولا يعلم اهم اقرب اليها ويتعين حمله على ما اذا امتنعوا من الاذن لو احدهم منهم بعد اذنها المن هو الولى منهم مجعلا اذا كان الاذن يكفي مع ذلك ومن ثم لو اذنت وليها من غير تعيين تزويجها وليها باطال وان لم تعرفه ولا عرفها راقالت ذنت لاحد او لباقي او مناصيب اشرع سمح وزوجها في الاخرة كل منهم وتزويجها بمعنى الناضى او فائده بنيا بة اقتضتها الولاية لا يصح اذنها لاكم غير محلها

نعم إن اذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صح على الوجه ولا نظر الى ان اذنها لا يترتب عليه اثره حالاً لان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحلل من الاحرام في الطلب في التيمم والنكاح واذنه لمن يزوج قته او ينكح موليته بعد سنة ولمن يشتري له الخمر بعد تحللها وانما لم يصح سماعه لينة بحق او تزكية خارج عمله لان السماع سبب للحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سبباً للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٥٢) فكفى وجوده مطلقاً وبما تقرر علم بالاولى انها والاذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صح وتخلل الخروج منها او منه لا يبطل الاذن وبالثانية صرح ابن العباد قال كالمو سمع البينة ثم خرج لغير محل ولايته ثم عاد يحكم بها ومثلها الاولى على الوجه وان نظر فيها الزركشي كالاذرعى وزعم ان خروجها وعودها كالمو اذنت له ثم عزل ثم ولى ليس بصحيح لان خروجها عن محل ولايته لا يقتضى وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها وبينهما فرق ظاهر كان خروجها لغير محل ولايته لا يقتضى ذلك بل عدم الولاية عليها فالمستلтан على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها هو والولى الغائب في وقت واحد بالبينة قدم الولى ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما اتى ولو ثبت رجوع العاضل قبل تزويجه بان بطلانه (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفوف) ولو عنيها ومجبواً بالباء وقد خطبها وعينته ولو بالنوع بان خطبها كفاء

كما صححه الامام في باب القضاء وهو المعتمد اهناية عبارة المغنى وهل السلطان يزوج بالولاية العامة او النيابة الشرعية وجهان حكاهما الامام ومن فوائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها ان قلنا بالولاية زوجها له احدها او باقضى آخر او بالنيابة لم يجز ذلك وانه لو كان لها وليان والاقرّب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر او بالنيابة فلا والى البغوى بالاول كلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج للقبيلة انه يزوج بنية اقتضته الولاية وهذا الوجه اه (قوله نعم ان اذنت له الخ) هذا الاستدراك مكرّر مع ما رآناه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) اي وهو ايضا في غير محل ولايته اخذ من قوله الاتى وانما لم يصح الخ اعمش (قوله لان ذلك) اي ترتب الاثر حالاً (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللفظ (قوله واذنه) اي الى صحة اذن الشخص (قوله وانما لم يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يخلو عن خفاء فان مجرد كون ذلك سبباً للحكم وهذا سبباً للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالكلية لا يقال يجب الفورية في ذلك دون هذا لانه ممنوع وسيصرح آنفاً بخلافه اه سيد عمرى فى قوله كما لو سمع البينة الخ (قوله وجوده) اي اذنها وقوله مطلقاً فى محل ولايته ام لا (قوله وبالثانية) اي صورة تخلل الخروج من قوله قال كالمو سمع الخ اي قياساً على ما لو سمع الخ اه نهاية (قوله وبالثانية) وقوله الاولى اي صورة تخلل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو والولى الخ) اي لشخصين بعد اذنها الكل من الحاكم والولى اعمش (قوله بالبينة) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالبينة (قوله لم يقبل) اي الابينة اه سم عبارة عش اي حيث لم يصدّق الزوجان والا قبل فيما يظهر اخذاً بما ياتى له في الفصل الآتى من قوله ولو زوج الابعد فادعى الاقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) اي الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اي ولو سفيهة نهاية ومغنى (قوله ولو عنيها) الى المتن في المغنى الا قوله ولو بالنوع الى قوله او ظهرت والى الفصل في النهاية لا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجبرة (قوله ومجبواً) الواو بمعنى او كما عرّبه النهاية والمغنى (قوله بالباء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله او ظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) اي الولى من التزويج اه مغنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة المغنى وليس له الامتناع لنقصان المهر او لسكونه من غير نقد البلد اذا رضيت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله في الكاملة) اي العاقلة البالغة ومفهومه ان نقص المهر غدر في المجنونة مطلقاً ولو فصل فيها بالمصلحة وعدمه فليراجع (قوله الامن هو اكفأ الخ) اي ولم يوجد بالفعل اخذاً بما ياتى في المتن (قوله او هو الخ) وقر له واحلفت الخ كل منهما عطف على قوله لا ازوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا ازوجها وحلها (قوله وذلك لوجوب اجابتها) تعليل لما في المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ لتشمل المجنونة ايضا (قوله لا جبار الحاكم الخ) اي وان لم يهدده بعقوبة او لم يغلب على الظن تحقيق ما هدده وقد يشكك عدم الحث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتى له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله او بحق حثت اعمش (قوله ان امتناعه) اي الولى (قوله من خلافه) اي من الخلاف في نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه بامتناعه لا بعد اعضائه مغنى (قوله تقرير ذلك البحث) غيبته لمسافة القصر والفقد اعم (قوله على الوجه) افي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر (قوله لم يقبل) (قوله بالبينة) (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح مر

فدعت الى اجدم او ظهرت حاجة مجنونة لانكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر في الكاملة او قال لا ازوج الامن هو وهذا اكفأ منه او هو اخرها من الرضاع او حلفت بالطلاق انى لا ازوجها او مذهى لا يرى حلها لهذا الزوج وذلك لوجوب اجابتها حينئذ كاطمام المضطر ولا نظر لافرازه بالرضاع ولا لحافه ولا مذهبه لانه اذا زوج لا جبار الحاكم لم يأنم ولم يحث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح التحليل خروجاً من خلافه او لقوة دليل التحريم عنده لا اثم به بل يثاب على قصده قال الاذرعى وفي تزويج الحاكم حينئذ نظر لفقد العضل اه وقضية كلامه تقرير ذلك البحث وافرّه غيره وليس بواضح بل الوجه ما دل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاءة

لم يضر (ولو غينت) مجرة (كغواواراد الاب) والجد المجبر كغوا (غيره ذلك) (٢٥٣) وإن كان معنيها يبذل أكثر من مهر المثل

وهذا البحث ظاهر اه معني (قوله لم يضر) اي الولي فيحكم بعضه وان لم ياتم ويزوج الحاكم اه  
عش (قوله مجرة) الى التنبيه في المعنى الا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجرة (قوله لا ياتم)  
ظاهره الولي مطلقا وقال عش اي غير المجبر اه ولم يظهر لي وجهه (قوله محل بالكفاءة) وفي  
زوائد الروضة لو طلبت التزويج برجل وادعت كفاءته وانكر الولي رفع للقاضي تزويجها فان  
امتنع زوجها به وان لم يثبت فلا اه معني

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) اي وما يتبعها كتزويج السلطان عند  
غيبة الولي او احرامه اه عش (قوله كاه) الى قوله ولم ينظر في النهاية وإلى قول المتن ومتى كان في المعنى إلا  
قوله وكالمكاتب بالاذن بل اولى وقوله نعم بحث الاذرعى انه وقوله لا من حيث إلى ويشترط وقوله وان قل إلى  
المتن وقوله وعليه فسياتي إلى واما محجور عليه (قوله كاه) عبارة المعنى قن او مدبر او مكاتب او مبعض  
اه (قوله اوبعضه) كان وجه دخوله المبعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذى رق سواء اقام بكاه  
أو ببعضه أو جعله بمعنى مرقوق ويكون حينئذ من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيد عمر (قوله  
لنقصه) تعليل للمتن (قوله نعم له) اي للمبعض وهذا الاستدراك صوري اه عش (قوله وكالمكاتب) عطف  
على قوله بناء الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) اي من سيده اه سم فلوالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو  
وطى الزوج مع ظنه الصحة لاحد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد لا فيه نظر  
والاقرب انه كذلك ان قال بعض الائمة بجوازه اه عش (قوله ايضا) اي كالرقيق (قوله وان تقطع  
الجنون الخ) ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابدع يزوج في زمن الجنون ولا يجب  
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى اي لا يزوج في زمنه وان  
اوهمت علمه انه لا يزوج حتى في زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قد يقال لا تغليب لان الولاية في زمن  
الافاقة له وفي زمن الجنون لا بعد اه (قوله فقط) اي دون زمن الافاقة فلا يزوج الابدع فيه بل يزوج  
الاقرب المنقطع الجنون (قوله انه لو قل) اي من الجنون (قوله انتظرت) اي الافاقة كالاغماء جزم به المعنى  
والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) اي كيوم في سنة اه عش (قوله اي من حيث عدم الخ) على  
هذا يساوى القسم ما تقدم اولا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابدع من الافاقة ايضا وفيه نظر سم وقد  
قال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الاكفاء والمصالح وهذا توجه مستقل لمقالة الامام  
وفي حاشية المحلى لابن عبدالحق بعد ذكر هاهنا تزويجه فيها غير صحيح وتزويج الابدع صحيح وتوجيه ظاهر  
بعد فرض ان مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيد عمر وقوله توجهه مستقل اي غير توجهه الشارح  
(قوله لا من حيث عدم) اي ولا من حيث صحة تزويج الابدع فيه لواقع فلا يصح تزويج الابدع في زمن الافاقة  
اه عش (قوله انكاحه) اي الاقرب (قوله وبحث الاذرعى) ميتة اخبره قوله يتعين الخ (قول المتن بهرم)  
هو كبر السن وقوله او خبل بتعريضك الموحدة واسكانها هو فساد في العقل اه معني (قوله او باسقام شغلته  
الخ) هل لها ضابط من حيث الزمن او لا ينبغي ان يراجع إذا القول بان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان  
قل زمنه مشكل اه سيد عمر (قوله زوال مانعه) يعنى من شغلته الاسقام سيد عمر ومعني (قوله لاحد له الخ)

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكالمكاتب بالاذن) اي من سيده (قوله وان تقطع الجنون)  
ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابدع يزوج في زمن الجنون ولا يجب  
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه ولهذا عبر في الروض بقوله وذى جنون في حالته ولو  
تقطع اه وعبر الشارح بقوله الاتى فيزوج الابدع زمنه فقط اه (قوله اي من حيث عدم انتظاره  
الخ) على هذا يساوى هذا القسم ما تقدم اولا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابدع في زمن الافاقة  
ايضا وفيه نظر (قوله وبحث الاذرعى الخ) كذا شرح مر

(في الاصح) لانه اكل  
نظرا منها والثاني يلزمه  
اجابتها اعفاقها واختاره  
السبكي وغيره قال الاذرعى  
ويظهر الجزم به ان زاد  
معنيها بنحو حسن او مال  
اما غير المجبرة فيتعين معنيها  
قطعا لتوقف نكاحها على  
اذنها (تنبيه) لا ياتم  
باطنا بعرض للمانع محل  
بالكفاءة علمه منه باطنا  
ولم يمكن اثباته

(فصل) في موانع ولاية  
النكاح (لا ولاية لرقيق)  
كاه أو بعضه وان قل لنقصه  
نعم له خلافا للفتاوى البغوى  
تزويج أمه ملكه ببعضه  
الحرم بناء على الاصح ان  
السيد يزوج بالملك لا بالولاية  
وكالمكاتب بالاذن بل  
أولى لانه تام الملك (وصى  
ومجنون) لنقصهما أيضا  
وان تقطع الجنون تغليا  
لزمه المقتضى لسلب العبارة  
فزوج إلا بعد زمنه فقط  
ولا تنتظر افاقته نعم بحث  
الاذرعى أنه لو قل جدا كيوم  
في سنة انتظرت كالاغماء قال  
الامام ولو قصر زمن الافاقة  
جدا فهو كالعديم أى من  
حيث عدم انتظاره لا من  
حيث عدم صحة نكاحه  
فيه لو وقع ويشترط بعد  
افاقته صفاؤه من آثار  
خبل يحمله على حدة في  
الخلق كالفهمه قوله (ومختل

النظر) وان قل وبحث الاذرعى خلافاً يتعين حمله على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاء والمصالح (بهرم) أو خبل أصلي أو  
باسقام شغلته عن اختبار الاكفاء ولم ينتظر زوال مانعه لانه لاحد له يعرفه الخبراء بخلاف الاغماء ولم يزوج القاضي كالفائب



لبقاء أهليته إذ لو زوج في حال غيبته صح بخلاف هذا (و كذا محجور عليه بسفه) لبلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتبذره بعد رشده وحجر عليه (علي المذهب) لأنه لا يلي امر نفسه فغيره أولى ويصح توكيل هذا والفقير في قبول النكاح دون إيجابه أما إذا لم يحجر عليه قبلي كما يحجه الرافعي وهو ظاهر نص الام وان صح جمع خلافه وعليه فسياق الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته وأما محجور عليه بفلس فيلأنه كامل وإنما الحجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المعتق أو (الأقرب) من (٣٥٤) عصبة النسب أو الولاء متصفاً (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الأولى لا قرب عصبات

المعتق كالارث وفي الثانية (اللابعد) نسباً فولاء فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب أو الأخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن نقل عن نص وجمع متقدمين أن الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الأذرعى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر والاحتياط أن الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على أن الأبعد هو الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حينئذ كالعدم ولا جماع أهل السير على أنه عليه السلام زوجة وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالجبهة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أبيها أني سفیان رضی الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية ولذا كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والاغاء) والسكر بلا تعد (إن كان لا بدوم غالباً) يعنى بأن قل جداً (انتظر افاتته) قطعاً اقرب زواله كالزوم

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أى الغائب اه سم (قوله إذ لو زوج الخ) أى الغائب وقوله بخلاف هذا من شغلته الاستقام فلا يصح تزويجه في حال سقمه (قوله لبلوغه) إلى قول المتن وقيل في النهاية الأقوله وعليه الى قوله وأما محجور عليه (قوله لبلوغه) الانسب ببلوغه عبارة النهاية والمغنى بأن بلغ غير رشيداً وبذري ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهى احسن (قوله غير رشيد) أى فى ماله اما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل فى الفاسق وسياق حكمه اه ع ش (قوله مطلقاً) أى حجر عليه ولا اه سم (قوله وحجر الخ) لعلة صيغة بصيغة المصدر عطف على تبذره (قوله اما إذا لم يحجر عليه بان بلغ رشيداً ثم بذرو لم يحجر عليه والمراد ببلوغه رشيداً ان يمضى له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافى الرشد وتقضى العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطى ما ينافيه لا مجرد كونه لم يتعاط ما ينافى وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش (قوله وهو ظاهر نص الام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالروضة وهو المعتمد بنهاية ومغنى (قوله وعليه) أى الخلاف اه سم (قوله بفلس) او مرض اه مغنى (قوله المعتق أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المعتق فلا حاجة لتقديره فلي تأمل اه سيد عمر (قوله فى الأولى) أى فى صورة اتصاف المعتق بذلك وقوله فى الثانية أى فى صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً فولاء) إلى قول المتن وقيل فى المغنى الأقوله ولا جماع أهل السير الى ويقاس (قوله عن نص) أى الشافعي ولعل تنكيره ليكون المشهور عنه خلافه اه ع ش (قوله والاحتياط أن الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط أن يزوج الحاكم باذن الأبعد أو بالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أى البلقيني خبره قول البلقيني الخ وقوله فى المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله لأن الأقرب) وكان الاوفق لما سبقه ان يزيدوا المعتق (قوله حينئذ) أى حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جماع الخ) قد يتوقف فى هذا الاستلال لما تقدم من أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولى اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أى قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المغنى عن ذكره الفسق واختلاف الدين ايعود اليهما ايضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أى تحققنا زواله وينبغى ان يعتبر فى زوال التبذير حسن تصرفه مدة يغلب على الظن زواله اه ع ش (قوله عادت الولاية) ولو زوج الأبعد فادعى الأقرب أنه زوج بعد تأهله قال الماوردى فلا اعتبار بهما أى لا بعدوا الأقرب والرجوع فيه إلى قول الزوجين لأن العقد لم يفسخ فلا يقبل فيه قول غيرهما وجزم أى الماوردى فيما لو زوجها بعد ما تاهل الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك او لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والاغاء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه ع ش (قول المتن اياماً) عبارة النهاية والمغنى فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للتولى اه (قوله وقضية صنيعة الخ) افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وإن اؤهم كلامه الزيادة ذى اقل الكثير واكثر القليل وقد اناط الشارح بها

(قوله لبقاء أهليته) أى الغائب (قوله مطلقاً) أى حجر عليه أولاً (قوله قبلي كما يحجه الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أى على الخلاف (قوله فى المتن اياماً) أى ما تزود على ثلاثة ايام وإلا لم ينتظر وانتقلت الولاية للابعد مر (قوله لسكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الاول فى اليرم واليومين بالاولى ولا يفهم جريان الثانى بالاولى

(وإن كان يدم أياً ما انتظر) أيضاً السكن على الاصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتهما إلى النكاح أحكاماً زوجها السلطان على ما قاله المتولى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنتقل الولاية للابعد) كالجنون وقضية قوله اياماً ان اليومين من القسم الاول والذى فى الروضة حكاية الخلاف فيهما ايضاً وقضية صنيعة انتظاره وان دام شهر واستبعده جمع وادعوا ان المعتمد ما افاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظر والزوج الحاكم كالغائب بل اولى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدر) الخرس إن كان له كتابة أو إشارة مفهومة

والأزواج الأبعد ومرضحة تزويجه وتزوجه بالكتابة مع ما فيه فراجعه ولا (العمى في) (٣٥٥) (الأصح) لقد رتبته على البحث عن الأكتفاء

وتعذر شهادته إنما هو  
لتعذر تحمله والأقربى  
مقبولة منه في مواضع تأتي  
نعم لا يجوز لقاض  
تفويض ولاية العقود  
إليه لأنها نوع من ولاية  
القضاء ويظهر أن العقد  
الواحد كذلك وعلم بما  
مر أن عقده بمهر معين  
لا يشبهه كشرائه بمعين أو  
بيعه له (ولا ولاية لفاسق)  
غير الإمام الأعظم  
(على المذهب) للحديث  
الصحيح لا نكاح إلا بولي  
مرشد أي عدل عاقل  
فيزوج إلا بعد واختار  
أكثر متأخري الأصحاب  
أنه بولي والغزالي أنه لو كان  
بحيث لو سلبها انتقلت  
لحاكم فاسق لا ينزل ولي  
والأفلا لان الفسق عم  
واستحسنه في الروضة  
وقال ينبغي العمل به وبه  
أفتى ابن الصلاح وقواه  
السبكي وقال الأذرعى لى  
منذ سنين أفتى بصحة  
تزويج القريب الفاسق  
واختاره جمع آخرون  
إذا عم الفسق وأطالوا في  
الانتصار له حتى قال  
الغزالي من أبطله حكم على  
أهل العصر كلهم إلا من  
شد بأنهم أولاد حرام  
أه وهو عجيب لأن  
غايته أنهم من وطء شبهة  
وهو لا يوصف بجرمة  
كحل فصواب العبارة

أحكاما كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها نهاية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه إذا جاوزها انتقلت الولاية للأبعد  
فلما تأمل ثم رأيت الفاضل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارته قول المصنف إيا ما لم ترد على ثلاثة والأ  
لم تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد مرأه سيد عمر عبارة ع ش قوله أفاد الشارح الخ معتمد وقوله أن الغاية  
ثلاثة أي فتنتقل بعد الثلاثة للأبعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا ظاهر في أن المدة إن لم تزد على  
ثلاثة انتظرت فالثلاثة لمحققة بما دونها وفي كلام حج أنه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج  
وتنتقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة أه وقوله أهل الخبرة الأقرب ولو لو واحدا  
ثم لو زوج الأبعد اعتمادا على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضى الثلاثة بأن بطلانه قياسا على ما لو زوج  
الحاكم كغيبية الأقرب فبان عدمها أه (قوله والأزواج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف الماتن  
وشرحه كالحلى والنهاية والمغنى كما مر (قوله الخرس) إلى قول الماتن ولا ولاية في النهاية الأقوله ويظهر أن  
العقد الواحد كذلك (قوله ومر) أي في شرح ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الانكاح عبارة المغنى وبجى  
خلاف الأعمى في الآخرس المفهم غير مراده بالاشارة التي لا يختص بفهم الفطنون ولا ريب أنه إذا كان  
كاتبًا تكون الولاية له فيوكل من يزوجه موليته أو يزوجه وهذا مرد الروضة فانه سوى بين الاشارة للمفهمة  
والكتابة واسقطها أي الكتابة ابن المقرئ نظرا إلى تزويجه لا إلى ولايته ولا ريب أنه لا يزوجه بها لأنها  
كناية أه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله أنه ينعقد نكاح الآخرس بأشارته  
التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابته وأشارته التي يختص بفهمها الفطن إذا تعذر توكله لا بظناره  
حينئذ فقتسنتان من عدم صحة النكاح بالكتابة لذلك (قوله وتعذر شهادته) أي في النكاح (قوله بمهر)  
أي في البيع أه كرى (قوله أن عقده) أي الأعمى (قوله بمهر معين) أي كان قال زوجتك بهذه الدراهم  
بخلاف ما لو قال زوجتك بكذا في ذمتك أو أطلق فيصح ثم إن كان له ولاية المال وكل من يقبضه والاولى هي  
أه ع ش (قوله لا يشبهه) أي ذلك المعين بل يشبه مهر المثل أه ع ش (قول الماتن لفاسق) مجبرا كان أو لافسق  
بشرب الخمر أو لا أعلن بفسقه ولا نهية ومغنى (قوله للحديث) إلى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى  
الأقوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل أنه بلى وبه قال مالك وأبو حنيفة أه مغنى (قوله والغزالي أنه الخ) والمعتمد  
ما اقتضاه إطلاق المتن نهاية ومغنى ومنهج وزيدى (قوله لا ينزل) صفة فاسق أه كرى (قوله ولي)  
جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النهاية والمغنى قال أي الغزالي ولا سبيل إلى  
الفتوى غيره إذا فسق عم العباد والبلا داه (قوله واستحسنه) أي ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي)  
وقال الأذرعى ليس هذا أي ما اختاره الغزالي بخلاف المشهور عن العراقيين والنصر والحديث بل ذلك  
عند وجود الحاكم المرضي العالم بالأهل وأما غيره من الجهلة والفاسق فكالمعدم كما صرح به الأئمة في الودعية  
وغيرها أه مغنى (قوله واختاره) أي صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) أي ما قاله الغزالي آخر  
(قوله لان غايته) أي إبطال تزويج القريب الفاسق أي غاية ما يلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أي  
الغزالي أو لا أي قوله أنه لو كان بحيث الخ (قوله أنه) أي الشأن حكى الخ فاعل يؤيد وقوله قول للشافعى نائب  
فاعل حكى وقوله أنه أي النكاح ينعقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي وقفنا بامتناع النكاح  
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي فثل الشاهد الفاسق حين عموم الفسق القريب الفاسق (قوله)  
أما الإمام الأعظم الخ) محترز قوله غير الإمام الأعظم ثم هو إلى قوله قال جمع في المغنى وإلى المتن في النهاية

قوله ومر) أي في شرح قوله ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الانكاح وفي شرح الروض هنا ذكر الأصل  
مع الاشارة بالكتابة فقال في تصحيحه أن للأعمى أن يزوجه ويجرى الخلاف في ولاية الآخرس الذي له كتابة  
أو اشارة مفهمة ولا ينافى اعتباره لما ترك المصنف لآلته اعتبره في ولايته لا في تزويجه ولا ريب أنه إذا  
كان كاتبًا تكون الولاية له فيوكل به من يزوجه والمصنف نظر إلى تزويجه لا إلى ولايته ولا ريب أنه

حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أولأنه حكى قول للشافعى أنه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع  
النكاح انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكما جاز أكل الميتة للبضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الإمام الأعظم فلا ينزل بالفسق

لا قوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جائز التزويج أو لا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر وما لم ير الى الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها اخ ونحوه فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه عش عبارة البجيرمي المعتمد انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة إلا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اه رشيدى (قوله زوج حالا) أى وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان يعزم عزمها مصمما على رد المظالم اه عش (قوله بينهما واسطة) فان العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق اه معنى (قوله ولذا) اى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) واصحاب الحرف الدنيئة يكون كارجح في الروضة القطع به على ونهاية ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مفسق اى فهم امن تلك الوسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة قاله الزركشى وقال الاستاذ في كنزه وفيه نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالعواب انهم ما يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم (قوله الاصل) الى قوله او وليه البقية في المعنى الا قوله وهذا الى المتن وقوله او الولي وقوله او تختاره والى قول المتن ولو غاب في النهاية الا قوله او الولي وقوله او تختاره وقوله وان يرجع الى المتن (قوله الاصل) اما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لانقطاع الموالاته بينهما وبين غيره ولا يزوج امته بملك كما لا يزوج معنى ونهاية قال عش قوله فلا يلى مطابقا اى حتى لو زوج أمته او وليته في الردة ثم أسلم لم يتبين صحته بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كما لا يزوج اى لكونه لا يبق (قوله وهذا) اى تعبيره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لسابقه بالعدل اه سيد عمر (قوله لما تقرر الخ) اى من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما الخ) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله لا المسلمة) اى لا يلى الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اى ولو كانت عتيقة مسلم أخذت امرأ نفا (قوله الا الامام الخ) عبارة النهاية نعم لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الا فى بيانها وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص اه وعبارة سم في الروض وشرحه الاسيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او وليه اى السيد ذكر مطلقا او انثى مسلمة فلولى ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان الذكر لما

فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق تفخيما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعترض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى (ويلى الكافر) الاصلى غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهى مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام ونائبه فانه

لا يزوجها اه (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جائز التزويج أو لا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر وما لم ير الى الاول (قوله ان لم يكن لهن ولي خاص اى والا قدم عليه لتقدم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) قال الزركشى فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجدهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختيار قال الاستاذ في كنزه وفي ذلك نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ رشيدا والكافر اذا أسلم ولم يوجدهما مفسق يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور واصحاب الحرف يكون كارجح في الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل لهما ملكة الخ) فيه اشعار باعتبار هذه الملكة في العدالة وبانتفاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كاذكروانه لا تصح شهادتهما لانتفاء تلك الملكة وهو غريب فليراجع ثم رايت ما ذكره الاستاذ في كنزه (قوله الاصل) خرج المرتد فلا يلى بحال شرح مر (قوله لما تقرر) اى من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما أم ذميا) لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) في الروض

كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله من لا ولي لها) لفقده أو عضله أو غيبته أم عش (قوله المأهول) عبارة النهاية والمغني المستأن من أم (قوله) ويزوج نصراني الخ) وللأسلم توكيل نصراني ويجزى في قبول نصرانية لأنها ما يقبلان نكاحها لأنفسهما لا في نكاح مسلمة إذ لا يجوز لها نكاحها بحال بخلاف توكيلها في طلاقها لأنه يجوز لها طلاقها ويتصور بان أسلمت كافرة بعد الدخول فطلقها وزوجها ثم أسلم في العدة فإن لم يسلم فيها تبين بينو تنها منه بأسلامها أو لطلاق ولانصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كناية لا بجبرسية ونحوها أي كالوثنية وعادة الشمس أو الفم لان المسلم لا يتكحها بحال وللأسلم توكيل موسري في نكاح أمه لأنه أهله نكاحها في الجلة وإن لم يمكنه حالاً لمعنى فيه نهاية ومعنى (قوله) وصورتها) عبارة النهاية والمغني وصورة ولاية النصراني على اليهودية أن يزوج نصراني الخ (قوله) واختاره لا يخفى أنها إذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس مانع فيه أم سيد عمر أي ولذا أسقطته النهاية والمغني كأم (قول المتن وإحرام أحد العاقدين الخ) شامل لكل محرم حتى الامام والقاضي وفيهما وجه أنه يصح لقوة ولايتهما أم مغني (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين أم سم (قوله أو الزوج) عبارة المغني قال الأذري كان ينبغي أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم للصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فعقد على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو باذن سابق لم يصح كما ذكره في الروضة أم (قوله أو الزوج أو الولي) لعل الأولى إسقاطه ليطرأ الاستدراك الثاني في المتن (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي أم سم عبارة السيد عمر صفة للولي والزوج ووجه الأفراد ظاهر أم أي كون العطف باو (قوله أو باحد النسكين) أو بهما أم سيد عمر (قول المتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة أم نهاية قال عشي، ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافاً ولا كذلك المرتدة والمعتدة أم عبارة الرشيدى قوله هنا يعني فيما لو نكحها وهو محرم أي لما في صحة نكاحها من الخلاف أم (قوله وأذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يشمل السيد (قوله) وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل فيه حال الإحرام وهو قضية الفرق الثاني سم (قوله) فيه أي النكاح عبارة المغني وكما لا يصح نكاح المحرم لا يصح أذنه لعبد الحلال في النكاح ولا أذن المحرمة لعبد هان في الأصح في المجموع أم (قوله في فرق الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كالوكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام أم سم عبارة عشي يرد على هذا صحة أذن المرأة لأنها لا يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما يتمتع عليه النكاح بغير أذن لحق السيد أم (قوله وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنه الصغير أم عشي (قوله حيث لم يقيد الخ) سواء قال تزويج بعد التحلل أم أطلق سم ومعنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه وكذا لا يزوج مسلم كافرة إلا سيد مسلم فإنه أن يزوج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكرنا مطلقاً أو أثني مسلمة أو وليه أن يزوج أمته الكافرة أو قاض فيزوج نساء أهل الذمة أما لعدم الولي الكافر لها أو لسيدها أو أعضله ولا يزوج قاضيههم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار صحيح وإن صدر من قاضيههم انتهى ووجه قوله ذكرنا مطلقاً الخ أن الذكر لما كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فتقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي (قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقبل فيه بحال الإحرام وهو قضية الفرق الثاني (قوله) وعليه في فرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الإحرام الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كالوكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام كما قال في الروضة ولو وكاه في حال إحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر أن

يزوج من لا ولي لها ومن  
عضلم أو ليها بعموم الولاية  
ولا يزوج حربي ذمية وعكسه  
كما لا يتوارثان قاله البلقيني  
قال والمعاهد كالذي يزوج  
نصراني يهودية وعكسه  
كالارث وصورته أن يزوج  
نصراني يهودية أو عكسه  
فتنقله بنتاً فتخير إذا بلغت  
بين دين أبيها وأمه  
تختارها أو تختاره (وإحرام  
أحد العاقدين) لنفسه أو  
غيره بولاية أو وكالة (أو  
الزوجة) أو الزوج أو الولي  
الغير العاقد أحراماً مطلقاً  
أو باحد النسكين ولو فاسداً  
(يمنع صحة النكاح) وأذنه  
فيه لقنه الحلال على المنقول  
المعتمد أو لموليه السفية كما  
بحته جمع وعليه في فرق  
بين هذا وصحة التوكيل  
حيث لم يقيد بالعقد في  
الإحرام بان ما هنا منشأة  
الولاية وليس المحرم من  
أهلها بخلاف مجرد الأذن  
اذ يحتاج للولاية ما لا يحتاج

لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالا وأنه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المياشر للواقعة على أن من خصائصه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أن له النكاح مع الاحرام ويجوز أن يزوج حلال لحلال أمة محجوره المحرم لان العاقد ليس نائبه وأن تزف المحرمة لزوجها المحرم وأن يراجع تغليبا لكون الرجعة استدامة كما يأتي (ولا تنتقل الولاية) إلى الأبعد (في الأصح) فيزوج السلطان عند احرام الولي) لبقاء رشد المحرم ونظره وإنما منع تعظيما لما هو فيه وقوله (لا الأبعد) إيضاح لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو أحرمت الولي أو الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح) قبل التحلل (والله أعلم) لان الموكل لا يملكه ففرعه أولى بل بعدهما لانه لا ينعزل به ولو أحرمت الامام أو القاضي فلتوا به تزويج من في ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنائب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قال له الامام استخلف عن نفسك أو اطلق (ولو غاب

( ٢٥٨ ) لا ينكح المحرم ولا ينكح بكسر كافيهما وخبره عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة

راجع لمنع الاحرام الصحة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضمها في الثاني نهاية ومغنى (قوله وخبره) أي مسلم مبتدا خبره قوله معارض الخ (قوله انه كان) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) أي ابارافع وكذا ضمير لانه (قوله وان تزف الخ) عبارة المغنى ويجوز أن يزف إلى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة إلى زوجها الحلال والمحرم وتصح رجعتها اه (قول المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولى وغيرهما أن ذلك محله في طولها كما في الغيبة مغنى ونهاية (قول المتن عند احرام الولي) أي باذن من المرأة ولا يتوقف على إذن الولي لانه ليس اهلاله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين المجبرة وغيرها اه ع (قوله لانه عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم سم على حج اه ع (قوله ورشدي) (قول المتن فعقد وكيله) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهرة في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو أحرمت وتزوج ولم يدر هل أحرمت قبل تزوجه أو بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها أم بعده فالأصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تعبير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وإنما حمله على ذلك اتياناه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد اه نهاية وافرهما سم وعبارة المغنى والروض مع شرحه وأوكل محرم حلالاً في تزوجه وأذنت عرمة لوليها انه تزوجه صح سواء اقال كل أنزوج بعد التحلل أم اطلق ولو وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً في التزويج صح ولو تزوج المصلي ناسياً للصلاة صحت صلاته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسياً للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التحلل) الاولى تقديمه على لم يصح لما فيه من الإيهام وان كان بعيداً عن المرام اه سيد عمر وكذا كان الاولى ان يقول قبل التحلل التام (قوله من في ولايته) أي الامام أو القاضي قال السيد عمر الانسب ولا يتهم فليتأمل اه أي النواب (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله جاز لنائب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً في التزويج صح لانه سفير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قال له ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والوجه الصحة اه لكن كلامه لا ادعى مطلق فان حمل على انه لم يقيد التزويج بحال الاحرام فاقاله شيخنا صحيح وان حمل على التقيد بحال الاحرام فاقاله وكله ليعقد في الاحرام لم يصح وان قال أنزوج بعد التحلل أو اطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موليته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي أو الوكيل الخ (قوله في المتن أنزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البيهجة كغيره وقضية كلامه كاشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها والذي قاله الامام والمتولى وغيرهما أن ذلك محله في طولها دون قصرها كما في الغيبة انتهى (قوله في المتن عند احرام الولي) أي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وإنما منع تعظيماً) قضية التعليل بالتعظيم انه لا فرق بين طويل المدة وقصيرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم (قول المتن فعقد وكيله الحلال الخ) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو أحرمت وتزوج ولم يدر هل أحرمت قبل تزويجها أم بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها أم بعده فالأصح صحة العقد لان الأصل بقاء الحياة وقول الشارح تعبير المصنف باحرام الولي أو الزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وإنما حمله على ذلك اتياناه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد شرح مر

الزركشى صحيح كالأول المحرم للحلال زوجنى حال احرأى فلم يتحرز بينهما محل نزاع معنى ونهاية وقال عش والرشىدى قوله وان حمل على التقيد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحدنا به استخلفتك عن حالة الاحرام فى تزويج موليتى ومع ذلك فى الحمل شىء لقول الشارح لان تصرفهم بالولاية الخ اه (قول المتن الاقرب) اى نسباً وولاً. نهاية ومعنى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي فى النهاية الاقوله وقد ينال به الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والا زوجها الابد اه معنى (قوله من يزوج الخ) اى الحاضر فى البلد او دون مسافة القصر اه معنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان بلدها وانائبه لاسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل يزوج الابد كالجنون اه معنى (قوله وجعل الخ) لايخفى ما فى جعله غاية لما فى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المقتضية لعلم المحل عبارة المعنى والروض وزوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتعذر نكاحها من جهته فاشبه ما اذا عضل اه وهى ظاهرة (قوله لبقاء اهلية الخ) راجع الى قوله وان طالت غيبته الخ وقوله واصل الخ الى قوله وحياته (قوله والاولى ان ياذن الخ) لاحتمال انه الولى اه رشىدى (قوله ليخرج الخ) وليؤمن من البطلان عند تبين موت الغائب حين المقدس فيما يظهر والذى يظهر ايضا انه لا يخرج من الخلاف الا ان اذنت للابد ايضا واذنت اذا مطلقا لمن هو وليها من غير تعيين له ان كان المخالف يرى محتمة اه سيد عمر (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان يبين الخلاف كما مر عن المعنى انفا (قوله قال البغوى) اعتمده النهاية عبارته او يحلفه كما قاله البغوى اه (قوله وقد ينافيه الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولا يته اى الحاكوم وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة وهنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته المذا كفى حلف الولى اه سم عبارة عش ولعل الفرق ان عقد الحاكوم هناك وقع فى زمن كونه وليا لتحقيق غيبته بخلافه هنا فانه بتقدير كون الولى الخاص فى مكان قريب لا ولاية للحاكم اه (قوله كونه الخ) فاعل بان (قوله ومحل) اى تقدم الوكيل على السلطان مبتدا وقوله فى المجرأ خبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى اشارة الى قول المصنف والمجبر التوكيل فى التزويج بغير اذنها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل فى المعنى وإلى الذية فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفى سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البغوى الخ) اعتمده مر (قوله وقد ينافيه ما يأتى الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولا يته وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة فهو هنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته المذا كفى حلف الولى (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى اشارة الى قول المصنف والمجبر التوكيل فى التزويج بعد اذنها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض وقدم نكاح الحاكم وبفارق مالو باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان الحاكم فى النكاح كولى اخر ولو كان لاهوليان فزوج احدهما فى غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر فى النهاية اه وفيه دلالة على تصوير المسئلة بما اذا ادعى الولى انه زوجها فى الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له ويبقى مالو ادعى التزويج ولم يدين انه قبله او بعده او علم وقوعه ما معا او علم سبق احدهما ولم يتعين او تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتى فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى اخر كما تقرر او يقدم تزويج الولى مطلقا وفى غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم كولى بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) او اكثر ولم يحكم بموته ولا وكل من يزوج موليته ان خطبت فى غيبته (زوج السلطان) لا الابد وان طالت غيبته وجعل محله وحياته لبقاء اهلية الغائب والاصل بقاءها والاولى ان ياذن للابد او يستأذنه ليخرج من الخلاف ولو بان بيعة قال البغوى او يحلفه وقد ينافيه ما يأتى فى كنت زوجها انه لا يقبل قوله بلا بيعة كونه بدون مسافة القصر عند تزويج القاضى بان بطلانه اما اذا كان له وكيل فهو مقدم على السلطان على المقول المعتمد خلافا للبلىنى قال السبكي ومحل فى المجبر وغيره ان اذنت له اه وقوله ان اذنت له قيد فى الغير فقط لما يأتى ولو قدم فقال كنت زوجها لم يقبل بدون بيعة لان الحاكم هنا ولى اذ الاصح انه يزوج بنية اقتضتها الولاية والولى الحاضر ولو زوج فقدم اخر غائب وقال كنت زوجته لم يقبل



(تنبية) وقع لابن الرفعة ان للحاكم عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعيف انه تزويج بالنيابة ورد بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم إنما ينوب عن غيره في حق ازمه اداؤه والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة وان ظهرت الغبطة فيه (ودونهما) اذا غاب الاقرب اليه (لا يزوج) السلطان (الا باذنه في الاصح) لانه حينئذ كالقائم بالبلد فان تعذر اذنه لحوف او نحوه زوج الحاكم على ما اعتمده ابن الرفعة وغيره و اشار الاذرعى الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تفيد اطلاق الرافي وغيره به لكونه قال عقب ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول اليه ان القاضي يزوجه والذي يتجه انه حيث تعذر اذنه زوج او تعمس فلا وبه يجمع بين التوقف والبحث وتصديق في غيبة وليها وخلوها من الموانع ويسن طلب بيئته منها بذلك والا فيحلفها فان الحث في الطلب بلا بيئته ولا يمين اجيب على الاوجه وان راي القاضي التأخير لما يترتب عليه حيثئذ من المفاسد التي

تصوير المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجه في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له وبقي ما لو ادعى التزويج ولم يبين انه قبله او بعده او علم وقوعه مما علم سبق احدهما ولم يبين او تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتي فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى آخر كما تقرر او يقدم تزويج الولي مطلقا وفي غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي فيه نظر اه اقول الاقرب الثاني اى تقديم تزويج الحاكم لمطالما كما صرح به ثانيا بمأخذه قوله بدون بيئته اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع ما فينبغي تقديم تزويج الولي ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولي مقدم على الحاكم لا الولي الآخر فليتأمل اه (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلاً لدين عليه سم ومعنى (قوله يقبل الخ) خلافاً للمعنى حيث قال فكذلك على الاظهر في النهاية اه اى كلف البيئته كمسئلة الوليين (قوله يقبل بيمينه) يؤخذ منه انه لو قال لو كيله في تزويجها كسنت زوجته قبل تزويجك قبل قوله بيمينه فليراجع اه سيد عمر (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدراى لا على القول بانه يزوج بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كالمقيم) الى قوله على ما اعتمده في المعنى والى قوله و اشار في النهاية (قوله كالمقيم) فراجع فيحضر او يوكل اه معنى (قوله لحوف ونحوه الخ) عبارة المعنى لفتنة او خوف جاز للسلطان ان يزوجه باذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتمده الخ (قوله فان صح) اى ما اعتمده ابن الرفعة وغيره وكذا ضمير به الاى (قوله وتصدق) الى قوله وان راي القاضي في النهاية والمعنى (قوله وتصدق) اى بلا يمين سم واسنى وعلى معنى ويصرح به قول الشارح فان الحث الخ ويفيده ايضا قوله كالتبعية ولا التحليف اه وان لم تقم بيئته فيسن تحليفها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضي ان يكتبني بقولها السكن يستحب له طلب البيئته فتحليفها خلافاً لغيره قوله وتصدق اى بيمينها وقوله ولا اى بان لم تقم بيئته وقوله فيحلفها اى وجوباً هو للرشيدى عبارته قوله ولا فيحلفها هذا لا حاجة اليه مع قوله وتصدق في غيبة وليها اذ من المعلوم ان تصديقها لا يمايكون باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله ولا الخ من الايهام اه (قوله في غيبة وليها الخ) وله تحليفها على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تتعلق بدعوى هل هي واجبة او مندوبة وجهان ويظهر الاول احتياطاً للابضاع اه معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين مر اه قال الرشيدى وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس في هذا تحليفها على نفى العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفى فعل الغير اه (قوله واخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائباً كالا يخفى اه رشيدى (قوله في الطلب) اى طلب التزويج (قوله وان راي القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى فان الحث في الطلب ورأى القاضي التأخير فالوجه ان له ذلك احتياطاً لانكحة اه قال عش قوله احتياطاً الخ معتمداً اه (قوله لما يترتب عليه) اى التأخير وهذا تعليل لقوله اجيب وت و ان راي الخ (قوله ومحل ذلك) الى قوله ومن

ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقعا ما فينبغي تقديم تزويج الحاكم ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولي مقدم على الحاكم لا على الولي الآخر فليتأمل (قوله في المتن لا يزوج الا باذنه) اى سواء كانت غيبته في محل ولاية السلطان او لا وليس هذا كالفضاء على الغائب اذ لا فضاء هنا مر (قوله زوج الحاكم) اعتمده مر (قوله ان القاضي يزوج) اعتمده مر (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله وتصدق في غيبة وليها الخ) قال في الروض وشرحه وهل يحلفها وجوباً على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين مر (قوله اجيب على الاوجه وان راي الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ راي التأخير مر (قوله

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقة سواء اغاب ام حضر هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من اضطراب  
طويل فيه وان كان القياس مقلد جمع من قبول قولها في المعين ايضا حتى عند القاضي اقول الاصحاب حتى ان العبرة في العدة بقول اربابها ومن  
ثم لو قال اشترت هذه الامة من فلان واراد بيعها جاز شراؤها منه وان لم يثبت شراؤه لها من عينه لكن الجواب بان الزكاح يحتاج له  
اكثر ومن اعتمد التفصيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده الناج فقال عنه ان عين الزوج لم يقبل الا بيئته حضر او غاب طاق او مات وان  
لم يعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترت اليه اخذه من قول القاضي في (٢٦١) فتاويه غاب زوجها وانقطع خبره

فقلت لوليها زوجي فانه  
مات او طلقني وانقضت  
عدتي فانكر حلف فان  
نكحل حلفت وزوجها فان  
أني فالحاكم فقيه وان كان  
قوله حلف الخ مردود

لأن البين المردودة لا يتعدى

حكمها لثالث وهو الحكم  
بفراق الاول لها التصريح  
بانه إذا صدقها زوجها مع  
تعيين الزوج واعتمده ابن  
عجيل والحضري فقالوا

خطبها رجل من وليها  
الحاضر واراد ان يتزوج  
بها منه جاز ان يتزوج بها  
منه ويقبل قولها في ذلك  
لان اعتماد العقود على قول

اربابها بخلاف احكام القضاة  
فان الاعتماد على ظهور  
حجة عند القاضي وواقفهما  
في الخادم على الفرق بين  
الولي والقاضي ولا بن العباد

هنا ما هو مردود فتنبه له  
(فرع) اذا عدم السلطان  
لزم اهل الشوكة الذين هم  
اهل الحل والعقد ثم ان  
ينصبوا قاضيا لتنفيذ حينئذ  
احكامه للضرورة الملجئة

اعتمد في النهاية (قوله) وحل ذلك اي قوله وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافتي به والودرحة  
الله نهاية (قوله) لفرقة عبارة النهاية لفرقتها (قوله) سواء غاب الخ اي الزوج المعين (قوله) وان كان  
ما قاله جمع الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه  
النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ اي  
عن قول الاصحاب ان العبرة في العدة بقول اربابها الخ (قوله) فقال عنه اي حتى ولده عنه (قوله) مطلقا  
اي بيئته وبدونها (قوله) اشترت اليه اي آتفا (قوله) اخذه اي أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام  
(قوله) غاب الخ اي لو غاب وقوله الاتي حالف جواب لو المقدرة (قوله) وانقضت الخ) راجع لـ  
من مات وطلقني (قوله) فان ابني اي وليها من تزويجها وقوله فالحاكم اي زوجها (قوله) فقيه خبره مقدم  
لقوله التصريح الخ اه سم (قوله) وهو اي حكمها المتعدى لثالث هنا (قوله) واعتمده اي المصريح به  
المذكور (قوله) واراد اي الخاطب (قوله) ان يتزوج بها منه) الا وفق لما مر ان يتزوجها له تامل (قوله)  
إذا عدم السلطان الى المتنى في النهاية (قوله) ثم اي في البلد (قوله) واستدل له اي لما صرح به الامام  
(قوله) لما اصيب الخ) ظرف لاخذه (قوله) اسرم من باب التفعيل (قوله) زيد الخ) بدل من الذين الخ  
(قوله) قال اي الخطابي (قوله) فرضي الخ) عطف على وانما تصدى الخ (قوله) ووافق الحق) من عطف  
السبب او المدلول (قول المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نعت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر  
نهياها سم وقد يفهم تخصيصه الفساد فيها لونهته عن التوكيل الاتي بغير المجبر اه ع شر (قوله) كما يزوجه  
الى قول المتن فلا يزوجه في المعنى الا قوله من تناقض الى ويكفي وقوله واحد هو لا ما والى قول الشارح  
ولا ينافيه البطلان في النهاية قول المتن بغير اذن ثم صارت ثيبا قبل العقد فينتجه بطلان التوكيل  
وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه سم وسياق عن النهاية والمعنى  
(قوله) يسن للوكيل استئذانها اي حيث وكل المجبر بغير اذن اه ع شر (قوله) من الاذنة الخ) لعل  
المراد ممن يعتبر اذن اوليائها الغير المجبر (قوله) شفقتة اي الولي وقوله واختباره عطف مغاير اه

دون الولي الخاص) لم يفصح باحتياجها للمعين في الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافتي  
به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين  
الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص  
(قوله) التصريح هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله) في المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نعت  
عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر نهياها (قوله) بغير اذن اه لو وكل بغير اذن اه صارت ثيبا قبل  
العقد فينتجه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه ويحتمل  
خلافه فلم يراجع (قوله) على المعتمد اعتمده م في الروض فقال ولو وكله ان يوجه ولم يعين المرأة  
لم يصح انتهى لكن في كثر الاستاذ او وكله في ان يوجه امره لم يشترط تعيينها والاحوط التعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام في الغياني فيما إذا فقدت شوكة سلطان الاسلام او نوابه في بلد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن  
الاشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امره لما اصيب الذين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد  
لجعفر فابن راحة رضى الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار  
ذلك اصلا في الضرورات إذا وقعت في قيام امر الدين (والمجبر التوكيل في التزويج بغير اذن اه) كما يزوجه بغير اذن اه نعم يسن للوكيل استئذانها  
ويكفي سكوتها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فيما ذكر ولا نعيينه من الاذنة لوليها (في الاظهر) لان وفور شفقتة تدعو الى ان لا يوكل  
لا من يثق بنظره واختباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لمن وكله ان يتزوج له على المعتمد من تناقض فيه لانه لا غابط

هنا يرجع اليه ونتم بتقيد بالكف موبكفي (٢٦٢) تزوج لي من شئت أو احدى هؤلاء لان عمومه الشامل لكل من افراده مطابقة بيني

الغرض بخلاف امرأة  
(ويحتاط الوكيل) وجوبا  
عند الاطلاق (فلا يزوج)  
بمهر مثل وثم من يبذل  
أكثر منه أي يحرم عليه  
ذلك وان صح العقد كما هو  
ظاهر بخلاف البيع لانه  
يتأثر بفساد المسمى ولا  
كذلك النكاح ولا ينافيه  
البطلان في زوجهما بشرط  
ان يضمن فلان أو يهرن  
بالمهر شيئا فلم يشترط  
ذلك لان المخالفة هنا  
صريحة بخلافها في الاول  
ومثل ذلك على الاوجه  
زوجهما ولا تزوجهما حتى  
يضمن فلان وقول القاضي  
بخلافه رده البغوى بأن  
كلامه متضمن للتعليق  
بالضمان فلم يصح بدونه  
وكذا في لا تزوجه حتى  
تحلفه بالطلاق منها انه  
لا يشرب الخمر ولا ينظر لعدم  
امكان هذا الشرط قبل  
التزويج لما تقرر من تضمن  
كلامه للتعليق به فاشترط  
لنفوذ تصرفه وجوده ولو  
فاسدا ومن ثم جزم بعضهم  
بأنه حيث وكله بالعقد  
بمعرض فاسد أو بشرط

(قوله هنا) أي فيما لو وكل أن يتزوج له وقوله ثم أي فيما لو وكل المجبر في تزويج موليته (قوله ويكفي الخ)  
تقييد لا بشرط تعيين الزوجة الخ بأنه فيما اذا لم يعمم الزوجة (قوله لان عمومه) أي قوله من شئت أو احدى  
الخ عبارة المغنى لانه عام وما ذكره من أمثلة مطلق ودلالة العام على الإرادة ظاهرة بخلاف المطلق لا دلالة له على  
فرد اه (قوله من افراده) أي العام وقوله مطابقة أي على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايها متعددة  
وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنى الغرض الخ) أي لانه اذن في نكاح أي امره اذ ارادها الوكيل بخلاف  
امرافة فان مسماها واحدة لا بعينها فلا ينافي في إرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى غيرها  
اه ع ش (قوله ومن ثم من الخ) الو او حالية (قوله يحرم) عبارة النهاية فيحرم اه (قوله وإن صح العقد الخ)  
ان كان منقولا فلا يحيد عنه وإن كان مشكلا ولا يفعل تأمل لان المتبادر من قوله فلا يزوج عدم الصحة  
ولما ساقى فيما لو زوجهما من كف موثما كفا منه خاطب لها اه سيد عمر اقول وقد يفرق بان الضرر فيها  
سيأتي بفوات الا كفا لثمن فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح (قوله وان صح الخ) أي بمهر المثل الذي زوج  
به اه ع ش (قوله فانه يتأثر بفساد المسمى الخ) أي فأنزلت المخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد أن  
المسمى بفسد هنا مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج ماسما فقط حيث كان مهر المثل اه ع ش (قوله ولا  
ينافيه) أي صحة العقد فها ذكر (قوله في زوجهما الخ) أي في قول الولي للوكيل زوجهما الخ (قوله بشرط  
ان يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجهما بكذا وخذبه رهنا او كفيلا وزوجهما لم يمثله فان العقد صحيح اه  
مغنى (قوله أن يضمن فلان) أي المهر (قوله فلم يشترط) أي الوكيل ذلك أي الضمان أو الرهن (قوله في  
الاول) أي التزويج بمهر مثل وثم من الخ (قوله ومثل ذلك) أي زوجهما بشرط الخ على الاوجه زوجهما  
ولا تزوجهما حتى يضمن الخ أي فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وإن كان هذا الضمان فاسدا  
نظير ما يأتي انفا في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أي بصحة العقد وان لم يضمن  
فلان (قوله كلامه) أي الولي زوجهما ولا تزوجهما حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه الخ) أي فلا يصح العقد  
إلا اذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أي صحته (قوله لما تقرر) تعليل لفي النظر وقوله به  
أي بالتحليف (قوله وجوده) أي الشرط (قوله ولو فاسدا) أي بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب  
الخمر اه سم (قوله ومن ثم) أي من اجل اشتراط ما ذكر (قوله صح بمهر المثل) قد يقال ان كان الشرط  
فاسدا ولم يكن المسمى فاسدا فواجه العدول لمهر المثل فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد  
كشرط الضمان كالجزء من المسمى فاقضى فساداه (قوله ولا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر  
ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله ولا فلا  
فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما يأتي بصرح به قول الشارح الاتي انفا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه  
بالمعرض الفاسد (قوله على ما مر عنه) أي بقوله وقول القاضي بخلافه (قوله قوله ولو الخ) مفعول بنى (قوله  
عما تقرر) أي من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا اه سم اقول من قوله فاشترط

من خلاف من اوجبه انتهى (قوله ولا تزوجهما حتى يضمن فلان) هذا شبيه بقوله الاتي انفا وكذا في  
لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر وسياتي فيه انه يكتفي بوجود الشرط ولو فاسدا بان  
يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا  
الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أي فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه  
الصيغة تقتضي اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أي بان يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب  
الخمر (قوله ولا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو  
زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله ولا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا

لنفوذ

رهن لتعذرهما قبل العقد فالتعذر في مثله في البيع بتخير البائع ولا خيار هنا اه وقد علمت رده بما تقرر

وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بنحو خمر فزوج بقدر مهر المثل صح أي ولا نظر للمخالفة هنا

لأن حقيقة الم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان يزوجه في صورة اشتراط العوض  
الفاقد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٢٦٣) أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج

بخلاف لا تزوجه إذا لم  
يحلف لا يصح التزويج أي  
إذا لم يحلف اهـ ويفرق  
بأنه في الأول لم يشترط  
عليه شيئا في العقد ولا  
قبله بل بعده وهو غير  
لازم فلم يجب امتثاله  
بخلاف الثاني فإنه بسبيل  
من وجوده ولو فاسدا بان  
لا يزوجه الا بعد ولا يزوجه  
ايضا (غير كف) بل لو  
خطبها اكفاء متفاوتون لم  
يجز تزويجها ولم يصح بغير  
الاكفاء لان تصرفه  
بالمصلحة وهي منحصرة  
في ذلك وإنما يلزم الولي  
الاكفاء لان نظره اوسع  
من نظر الوكيل ففوض  
الامر الى ما يراه اصالح  
ولو استويا كفاءة واحدهما  
متوسط والاخر موسر  
تعيين الثاني كما قاله بعضهم  
ومحله ان سلم ما لم يكن  
الأول اصالح لحق الثاني  
أو شدة بخلافه لو قالت  
وليها زوجي من شئت جاز  
له ان يزوجه من غير الكفاء  
كما لو قال لو كيله زوجها من  
شئت فزوجها بغير كف  
برضاها (وغير المحبر) كالأب  
في الثيب (ان قالت له وكل  
وكل) وله التزويج بنفسه  
فان قالت له وكل ولا تزوجه  
فسد الاذن لانه صار للاجنبي  
ابتداء نعم ان دلت قرينة  
ظاهرة على انها إنما قصدت

لنفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله لان حقيقتها) أي المخالفة (قوله إذ تسمية الخمر الخ) قضية هذا التوجيه أنه  
في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله قضية الخ أقول يصرح بذلك قول  
الشارح الاتي انفا ويقاس بذلك الخ اهـ سيد عمر وقوله قال أي البغوى (قوله بعد العقد) متعلق بيحلف  
(قوله أي إذا لم يحلف) مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف  
نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده الخ اهـ سم (قوله  
وهو غير لازم الخ) يفيد الصحة مع عدم امتثال الوكيل اهـ سم (قوله ولا يزوجه ايضا) عطف على قوله  
فلا يزوجه بمهر المثل الخ (قوله بل لو خطبها) الى قوله وإنما يلزم في المغنى الى قول المتن ولو وكل في النهاية إلا  
قوله ومحله الى ولو قالت (قوله تزويجها) كان الأول ليوافق مختار البصريين تأخير عن قوله ولم يصح (قوله  
ولم يصح بغير الاكفاء) قضيته عدم الصحة وإن كان غير الاكفاء اصالح من حيث اليسار وحسن الخلق  
ونحوهما ولو قيل بالصحة حينئذ لم يكن بعيدا اهـ عش وهو وجه ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وإنما  
يلزم الولي الخ) شامل لغير المحبر اهـ سم (قوله تعين الثاني) أي فان زوج من الأول لم يصح وقد يشكك هذا  
على ما مر من أنه لو تزوجه بمهر المثل وثم من يبدل أكثر منه صح مع الحرمة ولعل الفرق ان الضرر هنا بفوات  
الايسر اشد من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح اهـ عش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كما هو  
ظاهر اهـ (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيدة اهـ عش (قوله زوجها من شئت) كذا في  
أكثر النسخ وفي النهاية وعليها الاحتجاج الى قوله الاتي برضاها وفي بعض نسخ الشارح من شئت وعليه  
فقوله المذكور لا بد منه (قوله فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت اليك أن توكل عن  
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الاذن لانه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه  
لا يقدر ان يوكل عنه غيره اهـ نهاية قال عش قوله عن نفسك خرج به ما لو قال عني او اطلق فلا يبطل توكيله  
اهـ اقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت قرينة ظاهرة على انه إنما قصد من نيه عن المباشرة  
بنفسه احلالة (قوله لانه صار الخ) أي الاذن اهـ سم (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر زوجي الى قوله فله  
التوكيل الخ بدخل في غير المحبر القاضي فله التوكيل اهـ سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا  
تصريح بان الولي ولو غير محبر ومنه القاضي وكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اهـ

(قوله لان حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخ) قضية هذا التوجيه أنه في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج  
بقدر مهر المثل صح (قوله لا يصح التزويج) أي إذا لم يحلف مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما  
هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف فهذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ  
وقول الشارح فيه فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا فليتأمل اهـ (قوله وإنما يلزم الولي) شامل  
لغير المحبر (قوله تعين الثاني) كذا مر (قوله لانه) أي الاذن (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر  
زوجي الى قوله فله التوكيل في الاصح بدخل في غير المحبر القاضي فله التوكيل وبه يتضح ما أجبت به في حادثة  
بزبيد وهي ان قاضي بلدة صغيرة عارف ببلغة العرب وبالعلوم الشرعية ولا من له ذلك شرعا ولم ياذن  
له في الاستخلاف وجاءه امرأة ورجل غريبان واذنت له المرأة ان يزوجه بهذا الرجل ولم يكن لها ولي  
خاص في البلدة ولا في اعمالها فهل للقاضي ان يفوض امر العقد الى غيره ام ليس له ذلك واذ قلتم بأنه  
يفوض هل يكون من قبيل الاستخلاف واذ قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان  
ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وعبرة الروض و لغير المحبر التوكيل بعد الاذن له في النكاح  
انتهى ثم بلغني ان الزبيديين والمصريين اجابوا بعدم الصحة اذ ليس له الاستخلاف ثم بلغني ان علامتهم  
الشمس الرملي رجع الى الجواب بالصحة عند قدومه مكة للحج ونقل الى صورة جوابه وهو ما فيه نعم العقد

إجلاله صح كما يحتمل الاذرعى (وان انتهت) عن التوكيل (فلا) يوكل عملا باذنها كما راعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت  
فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في الاصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فملك التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الحاجة (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولو عينت لولى زوجها ذكره للوكيل فان اطلق

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكفء في حالة الاطلاق بأنه ساعده اطراد العرف العام به وهو معمول به في العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بلا شرط قطع في بلد عاداتهم قطعه حصرما وبقولهم مع أن المطلوب معين مع الفرق المذكور يندفع ما قيل اعتراضا عليهم العبرة في العقود بما في نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصرح بالنكاح المتنع بل اطلاق فكما يجوز ويتقيد بالكفء فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما بطل توكيل ولى الطفل في بيع ماله بما ذكره وان لانه اذن صريح في البيع المتنع شرعا اذ اهل العرف انما يستعملونه في الاذن في العين فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره أن يطلق التوكيل في بيع مال مولى والظاهر كما قاله السبكي انه يصح ويتقيد بالمسوغ الشرعى اه (ولو وكل) غير الحاكم (قبل استئذنها) يعني اذنها (في النكاح لم يصح) النكاح (على الاصح) لانه لا يملك

سم (قوله لا يוכל الحاجة) أى حيث لم يأذن له الموكل في التوكيل اه ع ش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسيأتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله نظير ما مر) اى في وكيل المجبر سم وع ش (قوله ولو عينت الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول اى الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل الموعين لولى شخصاً واجب تعيينه للوكيل في التوكيل الخ (قوله منه) عبارة النهاية والمغنى ولو منه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله وفارق) أى التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكفء الخ) كان قال لولى زوجها أو الزوجة زوجى حيث يصح التوكيل ووجب التزوج من الكفء (قوله وهو) اى العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين اى هنا وقوله وهو اى العرف الخاص (قوله حصرم) كزبرج وقوله بلا شرط قطع الخ اى فانه باطل اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة كما ذكره قوله وفارق التقييد في حالة بالكفء الخ سم وع ش (قوله مانع فيه) اى من حل اطلاق التوكيل في التزوج على الكفء (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) أى كما صح الاطلاق هنا ويتقيد بالكفء اه سم (قوله بالمسوغ الشرعى) وهو ثمن المثل الحال من نقد البلد اه ع ش (قوله انتبهى) اى ما قبل (قوله غير الحاكم) اى قوله ولو ذكر له في المغنى والى قول المتن وليقل في النهاية بادن مغيرة الا قوله على ما قاله الى فالفرق (قوله غير الحاكم) اى من غير المجبر (قوله يعنى اذنها) انما المراد بذلك لان التعبير بالاستئذان يؤم ان اذنها بلا سبق استئذان لا يكفي وان استئذنها يكفي وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اه ع ش (قوله وان لم يعلم به) اى لم يعلم غير الحاكم باذنها له في النكاح (قوله حال التوكيل) اى والتزوج (قوله فانه يصح) كالمو تصرف الفضولى وكان وكلاهما نفس الامر اه مغنى (قوله استخلاف الخ) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ لولى سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنبه عن ذلك وعبارة العباب السبب الثالث الولاية العامة لزوج القاضى او نائبه بالغة عاقلة ولو كافر ليس له لولى او غاب اقر بهم مرحلتين وقال ايضا فرع ولوامر القاضى رجلا يتزوج امرأة هو وابها قبل استئذنها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم بما قررناه ان هذا ليس من باب الاستخلاف اصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتبر فيه عجز الوكيل او عدم كون مباشرته لذلك لا نقابه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقد يقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضى ليس وكيله للزوجة حتى يشترط في توكيله ما ذكر بل هو لى شرعا وهذا جاز لغيره من الاولياء ايضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم عن العباب في الفرع قد يشكل على ان ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضية ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الا ان يحاجب بانه ليس وكالة محضة فليتأمل المراد بعدم تمحصها والاولى ان يجعل استخلافاً ساغ (قوله وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الحاجة) هذا تصرح بان لولى ولو غير مجبر ومنه القاضى يוכל وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة مانصه ويصح توكيل لولى في حق الطفل أو المجنون او السفه كاصل في تزويج او مال ووصى او قيم في مال ان يعجز عنه او لم تلاق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقهما اه ينبغي ان مرجع قوله فيه ان يعجز عنه الخ لقوله ووصى او قيم دون ما قبلهما والاخالف هذا الذى ذكره هنا فليتأمل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) اى في وكيل المجبر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الاطلاق بالكفء الخ (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) اى كما صح الاطلاق هنا ويتقيد بالكفء (قوله استخلاف لا توكيل) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حينئذ توكيل لكن قد يشكل على ذلك الفرع المنقول من العباب

التزوج بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال التوكيل فانه يصح كاه و ظاهر الاذن اعتبارا بما في نفس الامر أما الحاكم فله تقديم انابة من زوج موليته على اذنها بناء على الاصح ان استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكر له دنائير انصرفت للغالب والاوجب التعيين ان اخذت قيمتها كالبيع ويصح (٢٦٥) اذ هو الواجب ان يزوجه اذا طلقها زوجها

وانقضت عدتها لا اذن  
الولي بان يزوج موليته  
كذلك على ما قلناه في الوكالة  
وقدم بما فيه مع نظائره  
وعليه فالفرق بينها وبين  
وليها ان اذنها جعلى واذنه  
شرعى اى استفادته من  
جهة جعل الشرع له بعد  
اذنها وليا شرعا والجعل  
اقوى من الشرعى كما في  
الرهن وبهذا جمعوا بين  
تناقض الروضة في ذلك  
والجمع بحمل البطلان على  
خصوص الوكالة والصحة  
على التصرف له وم لا اذن  
قال بعضهم خطأ صريح  
مخالف للمقول ومرفى  
ذلك في الوكالة (وليقل  
وكيل الولي) لازوج  
(زوجتك بنت فلان) ابن  
فلان ويرفع نسبه الى ان  
يشتمل ثم يقول وكلى او وكالة  
عنه مثلا ان جعل الزوج او  
الشاهدان او احدهما  
وكالته عنه والامحتمل لذلك  
وكذا لا بد من تصريح  
الوكيل بما يقابل ان جعلها  
الولي او الشهود وجزم  
بعضهم بانه يكتفى في العلم هنا  
قول الوكيل وقدينا فيه مام  
انه لا يكتفى باخبار العبد بان  
سيده اذن له في التجارة لانه  
متمم باثبات ولاية لنفسه  
وهذا بعينه جار في الوكيل  
ويرد بان الوكيل لا تثبت  
بقوله وكالته بل ان العقد منه

الاذن لان ذلك حينئذ وكيل اه سم (قوله ولو ذكر له) اى الولي للوكيل (قوله والا) اى وان لم يكن  
غالب اه سم (قوله وجب التعيين) اى ان لم يميز بين الاقرب فساد التوكيل لانه لم ياذن له في التزويج بغير  
الدنائير وقد عذر الحمل عليها ويحتمل الصحة وزوج الوكيل بمثل المثل ويرجعه ماسياتى للشارح من انه لو  
عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من الصحة بمثل اه ع ش اقول ويرجعه ايضا بل يصرح بذلك قول  
الشارح المار قيل غير كف موقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولو قالت للحاكم اذنت لاختى ان  
يزوجني فان عضل زواجي لم يصح الاذن كما سنظره لزركنى ولوركل المجرى رجلا زالت البكارة بوطه  
قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح زوج لى فلانة من فلان وكان فلان وليها  
لنفسق ابية ثم انتقامت الولاية الاب او قال له زوجتيها من ايها فانت الاب وانتقامت الولاية الاخ فلا يمكن  
الوكيل تزويجها من صار وليا كجيشه لزركنى ايضا نهاية وهو (قوله وعلية) اى ماله في الوكالة (قوله  
ان اذنها جعلى الخ) عبارة النهاية ان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر  
ان الاول اقوى من الثانية فيكتفى فيها بما لا يكتفى به في الجماعية ولان باب الاذن اوسع من باب الوكالة اه  
(قوله وبهذا) اى بحمل الصحة على اذنها لولى وعدمه اذى الوكيل (قوله بين تناقض الروضة) فانه  
ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما اذا ركل الولي ززوجا ووليهما بالبرع لان نقل اليها في باب  
النكاح الصحة عن البغوى واقردهم بحكم التناقض فاقى الشهاب الرهلى باعتبارهما في باب الوكالة وتضعيف  
ما في هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مبتدأ خبره اوقاله قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه  
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشيدى (قوله في ذلك) اى لانه قاله بعضهم (قول المتن وليقل) اى  
وجوبه باه ع ش (قوله ابن فلان) الى قوله وجزم في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله ويرفع نسبه الخ)  
لعله اذ جعله الزوج او الشاهدان واحد هما اخذان المسئلة بعدما اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قضية  
قوله بنت فلان جواز الاقتصار على اسم الاب ومحلها اذا كانت بمنزلة بكر الاب والافلا بد ان يذكر صفتها  
ويرفع نسبها الى ان يتقيا الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل اركان  
الشكاح مثله لانه قد يكون الزوج غائبة راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله فيما يأتى) اى انفا  
في قول المتن وليقل الولي الخ اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه الاكتفاء في العلم في  
كونه وكلا بقوله ولا ينافيه مام من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال  
ع ش قوله في كونه وكلا الخ ثم ان صدقه الما وكل مد العدة على ذلك اظاهروا لاقالة قوله في عدم التوكيل  
فيتمين بطلان النكاح كما يأتى في قوله وانكار الما وكل الخ اه (قوله في العلم) اى بكونه وكلا وقوله هنا فى  
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ويرد) اى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) اى  
لانه لم يقع منه الا العقد المذكور وهو مضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال الرقيق قد  
اذن لى سيدى اه رشيدى وفيه نظر ولو حل ما رعى ما اذ لم يحصل ظن صدق العبد باخباره وما  
هنا على دكسه لم يعد فإرجع (قوله بل ان العقد الخ) دطف على وكالته اى بل يثبت ان الخ (قوله  
في جوازنا المار الا ان يكون محولا على من له الاستخلاف فليتامر ولا يرجع وبالجملة فلا اشكال على  
جوازنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة ويتجه حل فرع العباد المذكور على من له  
الاستخلاف اه غيره له التوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولى غير مجبر كما علم مما تقدم (قوله والا) اى  
وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي لمن يزوج موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج  
الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر ان الاول اقوى من الثانية فيكتفى فيها بما يكتفى به في الجماعية ولان باب  
الاذن اوسع من باب الوكالة شرح مر (قوله خطأ) اى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله  
فيما يأتى) اى انفا في قوله وليقل الولي الخ (قوله بانه يكتفى الخ) كذا مر

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - (سابع) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح  
بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر ووضح لقولهم العبارة في العقد حتى النكاح بما في نفس الامر فالذى يتجه انه شرط لحل



زوجت بنتي فلانا) ابن فلان كذلك (ليقول وكيه) قبلت نكاحها له وتزوجتها له مثلا كما هو ظاهر وأطباهم على الاولى لا بعينها إلا لفرق في المعنى بينها وبين غيرهما ذكر وانما احتيج في البيع لخطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه له ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله هنا لم يصح وان نواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية ولو كيل ان يقبل او لا كما ذكر مع التصريح بوكالته ان جهلت ثم يجيبه الولي ولا يرد عليه هذا لانه معلوم مما قدمه في الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر (ويلزم المجهري) اي الاب والجد وان لم يكن لها الاجبار في بعض الصور الاتية ومثله الحاكم عند عدمه اي اصلا او بان لم يمكن الرجوع اليه نظير الخلاف السابق في التحكيم (تزوج مجنونة) اطبق جنونها (بالغة) ولو ثيبا محتاجة للوطء نظير ما ياتي اوله والنفقة وحذفه لان البلوغ مظنته غالبا كتنفى عنه به (ومجنون) اطبق جنونه بالغ (ظهرت حاجته) بظهور امارات توفاه بدورانه حول النساء يتوقع الشفاء بقول عدلي طب او باحتياجه لمن يخدمه وليس له نحو محرم يخدمه

كما مر آنفا) اي في شرح فله التوكيل من قوله ولو عيّن الخ اه كرى اقول بل في شرح لم يصح على الصحيح من قوله لا اذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتن وليقل الولي لو كيل الزوج زوجت بنتي فلانا الخ) محل الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والوكالة والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بها اه معنى ويقدم في الشارح مثله (قوله كذلك) اي ويرفع نسبه الى ان يتميز (قوله او تزوجتها) عبارة المغنى او تزويجها اه (قوله على الاولى) اي قبلت نكاحها (قوله) وانما احتيج الى المتن في المغنى والى قول المتن ويلزم المجهري وغيره في النهاية الا قوله كذا اطلقوه وعلم بما مر (قوله) وانما احتيج الخ) عبارة المغنى او قال الولي لو كيل الزوج زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها لموكل لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه له) اي مع تسمية الموكل في الايجاب في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدى عبارة عش لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج للوكيل فيقبل لنفسه لانا نقول المراد ان عقد البيع اذا وقع البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كالموكل واشترى معايا بشمن في الذمة وسمى الموكل فان العقد يقع للوكيل وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث علق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنا له) لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا في المغنى (قوله لا مطلع) مصدر ميمي اي لا اطلاع (قوله كما ذكر) اي آنفا في المتن وقول السكردى اراد به ما ذكر اول الاركان مع غاية بعده برده قول الشارح الا في ولا يرد الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغنى قد يفهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فيقول الولي زوجتها له وليس مراد فان الذي جزم به الروضة الجواز وسياتي ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه للوكالة يبطل النكاح بالوكالة بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر نهاية ومعنى (قوله قال وكيل الولي الخ) ولو قال وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلانا صح لان تقديم القبول على الايجاب جائز كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله زوجتها لم يصح ولو اراد الاب ان يقبل النكاح لابنه بالولاية فليقبل له الولي زوجت فلانة بترك فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح او ايجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكيه على من تكافئه بمهر المثل فادونه فان عقد ما فوقه صح بمهر المثل خلافا لما في الاثر من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدر له الولي صح بمهر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المنصوص كما قاله الزركشي خلافا لما في الاثر من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لاخر زوجتي فلانة بعبدك هذا مثلا ففعل صح وملا كته المرأة وكان قرضا لاهية اه معنى وكذا في النهاية الا اوله الى ولو اراد (قول المتن ويلزم المجهري) بنصب المجهري مفعولا مقدما وقوله تزويج الخ بالرفع على انه فاعل مؤخر معنى ونهاية (قوله في بعض الصور الاتية) اي ككون المجنونة ثيبا (قوله ومثله) اي المجهزاه سم (قوله السابق في التحكيم) اي في فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كرى (قوله اطبق جنونها) الى قول المتن لا صغيرة في المغنى إلا قوله كذا اطلقوه الى وعلم بما مر (قوله نظير ما ياتي) اي في المجنون (قوله وحذفه) اي محتاجة اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله اوله والمهر والنفقة اه سم (قوله عنه) اي عن قيد الاحتياج والتصريح به (قول المتن ومجنون) اي من مال المجنون لان مال نفسه اه عش (قوله او بتوقع الخ) غطف على بظهور الخ (قوله بقول عدلي طب الخ) اي ولا يشترط لفظ الشهادة ولا كون الاخبار بذلك للقاضي بل يكفي في الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه عش (قوله عدلي طب الخ) هل (قوله ومثله) اي المجهري (قوله وحذفه) اي محتاجة للوطء (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله او للمهر والنفقة (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث لم يقيد بظهورها

ومؤن النكاح اخف من ثمن امة ومؤنها ولا نظر الى ان ازوجة لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لا عتياد النساء لذلك ومساحتهم به غالباً

اكثرهن بعد تركه عونة  
وحقها وذلك للحاجة واكتفى  
بها فيها لانيه بل اشترط  
ظهورها لان تزويجها  
يفيدها المهر والمؤن  
وتزويجها يغرمه اياها  
كذا قيل وفيه نظر بل المناط  
فيهما الحاجة لا غير كما  
يصرح به كلام الروضة  
واصلها فانها قيداً فيهما  
بالحاجة بظهور امارات  
التوقان لكن يلزم من  
ظهوره فيه ظهورها بخلافه  
فيها للحياة الذي جبلن عليه  
فن ثم ذكر الظاهر فيه دونها  
اما اذا قطع جنونها فلا  
يزوجان حتى يفيقا واذنا  
وتستمر افاقيهما الى تمام  
العقد كذا اطلقوه وهو  
بعيد ان عهدها ندرتها  
وتحققت الحاجة للنكاح  
فلا ينبغي انتظارها حيث  
ويؤيده ما مر في اقرب  
ندرت افاقته وعلم ما مر ان  
هذا في غير البكر بالنسبة  
للجبر (لا صغيرة وصغير)  
فلا يلزمه تزويجها ولو  
بجنونين كياتي وان ظهرت  
الغبطة في ذلك لعدم الحاجة  
حالا مع ما في النكاح من  
الاخطار والموت وبه فارق  
وجوب بيع ماله عند الغبطة  
وسيد كر تزويجها للمصاحبة  
بسائر اقسامها وهو غير ما  
هنا اذ هو في الوجوب وذاك  
في الجواز (ويلزم الجبر  
وغيره ان تعين) كاخ واحد

تقوم معرفة الولي مع اخبار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموا معرفة الشخص نفسه مقام اخبار العدل  
الواحد حيث اكتفوا به في مسائل كثيرة محل نظر اه سيد عمر اقول الاقرب كفاية معرفته مع اخبار عدل في  
الوجوب وانما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النهاية عدل طب وقال الرشيدى المراد بعدل  
الجنس لما سياتي في تزويج المحجور من اشتراط عدلين اه وفي الجبرى مانصه عبارة شيخنا يعنى مر عدل  
والظاهر ان المراد بعدل الرواية حلي وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه  
فليراجع (قوله ومؤن النكاح الخ) حال مقيدة ليخرج ما اذا كان ثمن السرية وهو اخف كما صرح به  
الروضة اه رشيدى (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله واكتفى بها) اى بالحاجة اى باصلها حيث  
لم يقيد بظهورها اه سم (قوله فيها) اى المجنونة وقوله لانيه اى المجنون (قوله كما يصرح الخ) وقد عبر  
الشيخ في منهجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله فيهما) اى المجنون والمجنونة اه ع ش (قوله  
من ظهوره) اى للتوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهورها اى الامارات والحاجة سم وسيد  
عمر ورشيدى (قوله الذى جبلن عليه) اى فى الاصل فربما استدامت الحالة التى افتتحت قبل الجنون من غير  
قصد فلا يقال هى بعد الجنون لانهما لا يميز لهما حتى ينجتنب عما يستحق من فعله اه ع ش (قوله واذنا) فيه  
بالنسبة الى المجنون توقف ظاهر فليراجع (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمده ع ش (قوله ما مر) اى  
فى اول الفصل وقوله بما مر اى من قول المصنف ولللاب تزويج البكر الخ اه كردى (قوله ان هذا) اى  
قوله فلا يزوجان الخ سم وع ش وكردى (قوله فى غير البكر) اما البكر فللجبر تزويجها بغير اذنهم وان  
لم يكن بها جنون مطلقاً فع الجنون المنقطع اولى اه سم (قوله قول المتن لا صغيرة) المراد بها الصغيرة  
البكر فان الصغيرة الشيب لا تزوج بحال كما مر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في  
المجنون الصغيرة ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الاب او الجدة كياتي اه ع ش  
(قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر فى حاجة الوطء لكن تقدم ان من الحاجة فى المجنونة الاحتياج  
للبر والنفقة وفى المجنون توقع الشفاء والاحتياج للخدمة على ما مر فلهذا لم يلزم تزويج الصغيرة والصغير لذلك  
رشيدى وسيد عمر وقد يجاب بان المناط هو الحاجة الى الوطء فقط وذكر الحاجة الى غيره لمجرد التقوية  
(قوله وبه) اى بما فى النكاح من الاخطار الخ (قوله اذ هو) اى ما هنا اه سم (قوله وذلك) اى  
ما سيد كره (قول المتن ان تعين) اى غير المجبر وقوله اجابة الخ فان امتنع اثم كالفاضى او الشاهد اذا تعين  
عليه القضاء او الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كاخ واحد) الى قوله اى فان امسكوا فى النهاية  
الا قوله او من مناصيب الشرع ولا حدهم وقوله اورضيت الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله وحصول الغرض  
الى المتن وقوله وخبر الى فان تعدد (قوله دعت الى كف) اى تزويج كف مع من يخطبها او تزويج واحد من  
اكفاء يخطبها اما اذا لم يكن يخطبها احد فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع لما يتوهم

(قوله واكتفى بها فيها الى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة فى المخالفة بينهما ان تزويجها يفيدها  
المهر والنفقة وتزويجها يغرمه اياها بناء على حسب ما فهمه وايس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيهما اذ  
المناط فى كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلها الخ شرح مر وقيل ان ذلك من الاحتباك  
الذى هو من انواع البديع وهو ان يحذف من الاول ما ثبت اخر او عكسه لحذف ظهور الحاجة فى المجنون  
واثبت البلوغ فيها وحذف فى المجنون البلوغ وذكر فيه الحاجة كافى قوله تعالى فته تقتاتل فى سبيل الله  
اى مؤمنة واخرى كافرة اى تقتاتل فى سبيل الشيطان انتهى اى والحكمة فى حذف ما حذف او ذكر فى  
احد الجانبين دون الاخر ما قرره الشارح (قوله ظهوره) اى ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه  
وجوده فيه (قوله ظهورها) اى الامارات والحاجة (قوله ان هذا) اى قوله فلا يزوجان الخ (قوله  
فى غير البكر الخ) اما البكر فللجبر تزويجها بغير اذنهم وان لم يكن بها جنون مطلقاً فع الجنون المنقطع اولى  
(قوله اذ هو) اى ما هنا (قوله فى المتن ان تعين) اى غير المجبر

(اجابة) بالغة (ما منة ان تزويج) دعت الى كف تحصيلها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظر اليه لان فيه مشقة وهناك

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التبين على من سئل منهم كما قال (فان لم يتبين كاخوة) اشقاء اولاب (فسالت بعضهم) ان يزوجها (لزومه الاجابة) في الاصح) انلا يؤدي الى التواكل كشاهدين معهم غير هم مطالب منهم الاداء فان امتنع الكل زوج الساطان بالهضل (واذا اجتمع اولياء من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كاخوة اشقاء وقد اذنت لكل اوقالت اذنت ان شاء منكم او من مناصيب الشرع اولاحدم

في تزويجي من فلان او رضيت ان ازوج اورضيت فلانا زوجا وتعيينها لاحدم بعد ليس عزلا لباقيهم (استحب ان يزوجها اقربهم) لباب النكاح واورعهم (واسنهم برضاهم) اي باقيهم لان الافقة اعلم بشروط العقد والاورع ابعد عن شبهة والاسن اخبر بالاكفاء واحتيج لرضاهم لانه اجمع للمصاحبة فان تعارضت الصفات قدم الافقة فالاورع فالاسن ولوزوج المفضل صح اما لو اذنت لاحدم فلا يزوج غيره الا وكالة عنه واما لو قالت زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج باولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم او توكيلهم نعم عصبة المعتق كالولياء النسب فيمكن لاحدم فان تعدد المعتق اشترط واحدم عصبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم الذي ازوج واتحد الخاطب (اقرع) ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجوب باقعا للزراع فمن قرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية لاحاكم وخبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له يحول على العصل فان تعدد فمن ترصاه

من عدم اللزوم لحصول التحصين بتزويج السلمان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعين) ومعلوم انه لما اقرده للخلاف فيه اه رشیدی (قول الماتن فان لم يتعين) اي غير المحجر (قول الماتن فسالت الخ) فيه مامر انفاعن سلطان (قوله فان امتنع الكل) اي دون ثلاث مرات فان عضوا لثلاثا زوج الابعد على مامر اه عش (قوله من النسب) سيدكر محترزه (قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اي لفظ مناصيب الخ واولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم اه سم (قوله اولاحدم) اي لاحد مناصيب الشرع عطف على من شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق باذنت (قوله ان ازوج) اي فلانا وواحد من الخاطبين (قوله وتعيينها الخ) واضح فيما اذا كان السابق وذنبا بالعموم اما اذا كان مطلقا فحل تامل فايحجر اه سيدعمر اقول قضية قول المغني ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل اليه الاقوى تخصيص عدم العزل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنيع الروض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عزلا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر لاذعيت احدم بغير اللقب عماله مفهوم كاكرم اه سم (قوله واورعهم الخ) عبارة المغني والنهاية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهي لا غنائها عن قوله الاتي فان تعارضت الخ اولى (قوله واحتيج) اي ندبا اه حلي (قوله ولوزوج المفضل الخ) اي برضاها بكفاء اه مغني قال عش الاولي ان يعبر بالكفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله اما لو اذنت لاحدم) اي معينا سم وعش (قوله فلا يزوج غيره) اي لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم او باجتماعهم على الايجاب اه عش وقوله منهم ينبغي او من غيرهم (قوله او توكيلهم) ولو امتنع احدم من التزويج فالاقرب انه لا يزوج الحاكم حينئذ بل تراجع لقصر الاذن على غير الممتنع فيزوجها خلافا لسم وعش وسيدعمر (قوله فيمكن لاحدم) اي اذا اذنت لكل منهم اولاحدم بلا تعيين واما اذا اذنت لمعين منهم اوقالت زوجوني فكما في اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اي وقد اذنت لكل منهم اه مغني (قوله فن قرع) اي خرجت له القرعة اه عش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعدد فمن ترصاه) ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراع ينتفي في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارتضت واحدا من الخاطبين وقال كل انا الذي ازوج فينبغي ان يقيد الماتن باتحاد من ترصاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم للاخير ولا عكس فليتأمل اه سيدعمر (قوله فان رضيت الخ) اي بان اذنت بالتزويج باي واحد منهم اه عش (قوله امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم) اي بعد تعيينه اه مغني (قوله امر الحاكم الخ) قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه عش (قوله ان هذا) اي الاقراع (قوله رجع) ببناء المفعل (قوله وله) اي للزركشي (قوله انتمى) اي احتمال

من عدم اللزوم لحصول التحصين بتزويج السلمان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعين) ومعلوم انه لما اقرده للخلاف فيه اه رشیدی (قول الماتن فان لم يتعين) اي غير المحجر (قول الماتن فسالت الخ) فيه مامر انفاعن سلطان (قوله فان امتنع الكل) اي دون ثلاث مرات فان عضوا لثلاثا زوج الابعد على مامر اه عش (قوله من النسب) سيدكر محترزه (قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اي لفظ مناصيب الشرع عطف على من شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق باذنت (قوله ان ازوج) اي فلانا وواحد من الخاطبين (قوله وتعيينها الخ) واضح فيما اذا كان السابق وذنبا بالعموم اما اذا كان مطلقا فحل تامل فايحجر اه سيدعمر اقول قضية قول المغني ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل اليه الاقوى تخصيص عدم العزل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنيع الروض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عزلا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر لاذعيت احدم بغير اللقب عماله مفهوم كاكرم اه سم (قوله واورعهم الخ) عبارة المغني والنهاية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهي لا غنائها عن قوله الاتي فان تعارضت الخ اولى (قوله واحتيج) اي ندبا اه حلي (قوله ولوزوج المفضل الخ) اي برضاها بكفاء اه مغني قال عش الاولي ان يعبر بالكفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله اما لو اذنت لاحدم) اي معينا سم وعش (قوله فلا يزوج غيره) اي لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم او باجتماعهم على الايجاب اه عش وقوله منهم ينبغي او من غيرهم (قوله او توكيلهم) ولو امتنع احدم من التزويج فالاقرب انه لا يزوج الحاكم حينئذ بل تراجع لقصر الاذن على غير الممتنع فيزوجها خلافا لسم وعش وسيدعمر (قوله فيمكن لاحدم) اي اذا اذنت لكل منهم اولاحدم بلا تعيين واما اذا اذنت لمعين منهم اوقالت زوجوني فكما في اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اي وقد اذنت لكل منهم اه مغني (قوله فن قرع) اي خرجت له القرعة اه عش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعدد فمن ترصاه) ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراع ينتفي في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارتضت واحدا من الخاطبين وقال كل انا الذي ازوج فينبغي ان يقيد الماتن باتحاد من ترصاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم للاخير ولا عكس فليتأمل اه سيدعمر (قوله فان رضيت الخ) اي بان اذنت بالتزويج باي واحد منهم اه عش (قوله امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم) اي بعد تعيينه اه مغني (قوله امر الحاكم الخ) قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه عش (قوله ان هذا) اي الاقراع (قوله رجع) ببناء المفعل (قوله وله) اي للزركشي (قوله انتمى) اي احتمال

فان رضيت الكل امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم وظاهر ما تقر ان هذا خاص بتشاح غير الحكام فلو اذنت لكل من حكاهم بلداه فتشاحوا فلا اقراع كما حثه الزركشي اذا حظهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به اي فان امسكوا رجع الى موليم فيما يظهر وله احتمال انا ان قلنا تزويج الحاكم بالولاية اقرع اوليائه فلا كالوكلاء اي عن شخص واحد انتهى

ومر أنه بنية انتزاعها الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلزوج غير من خرجت ترعه وقد اذنت لكل منهم) كره إن كان القارع الامام وانائبه و (صح) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للنزاع (٣٦٩) لاسالبة للولاية ولو بادر قبل القرعة صح

قطعا ولا كراهة (تنبيه)  
ظاهر هذا الصنيع ان  
الكرهية إنما هي لجريان  
وجه البطلان وعدمها  
لعدم جريانها وحينئذ فلا  
ينافي هذا ما مر من وجوب  
القرعة لان ذاك إنما هو  
من حيث قطع النزاع  
وعدمه لكن في الجمع بين  
وجوبها وعدم توقفها على  
الامام ونائبه نظر إذ  
لا يصلح الاجبار عليها إلا  
منه ويجب بحمل عدم  
توقفها عليه على ما اذا  
اتفقوا على فعلها وإلا فالوجه  
رفع الخاطب الامر اليه  
ليلزمهم بها (ولو زوجها  
احدهم) أي الاولياء وقد  
اذنت لكل منهم (زيدا  
وآخر عمرا) أو كل الولي  
فزوج هو ووكيله أو وكل  
وكيلين فزوج كل والزوجان  
كفؤان أو استقطوا  
الكفاءة وإلا بطلان مطلقا  
إلا إن كان أحدهما كفؤا  
أو معينا في إذهاب فذلك  
الصحيح وإن تأخر (فإن)  
سبق أحد العقدين (وعرف  
السابق منهما) بيينة أو  
تصادق معتبر ولم ينس  
(فهو الصحيح) والآخر  
باطل وإن دخل المسبوق  
بها للخبر الصحيح إنما امرأة  
زوجها وليان فهي للاول

الزركشي (قوله و مر) أي في مبحث العضل أنه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في واحد واحد على ما مر أنه بامر مركب من الولاية والنية اه كرده (قول المتن وقد اذنت لكل منهم) خرج به ما لو اذنت لاحدهم فزوج الآخر فإنه لا يصح قطعا كما مر نهاية ومغنى (قوله كره) قد يشكل الافتصا على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراع إذ مقتضاه امتناع الاستقلال اه سم عبارة ع ش وقوله لا كراهة يتأمل وجه عدم الكراهة مع وجوب القرعة فإن مقتضى الوجوب حرمة المبادرة فضلا عن كراهتها إلا ان يقال القرعة إنما تجب إذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي لا تكرر معها صورتها ان يبادر احدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله إلا الخ مع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الآتي ثم رايت قال السيد عمر ما نصه قوله فلا ياتي الخ يظهر ان ملخصه انه يائمه بترك الاقراع مطلقا لعدم اتيانه الواجب ويكره تعاطي العقد في الولي لجريان خلاف في الصحة حينئذ ولا يكره في الثانية لانتفاءه فليس مورد الحرمة والكرهية امر او احدا لان مورد الحرمة ترك الاقراع ومورد الكراهة فعل العقد وان اوضح ظاهر كلامه اتحاد ذاتا واختلافه بالحيثية وبالتأمل فيما ذكر يعلم اندفاع ما اورده المحشى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور ساقطا من نسخته فإنه من الملحقات في اصل الشارح بخطه وهذا المحمل هو اللائق بجملة الفاضل المحشى اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهوما عدم الكراهة اذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم صحة النكاح واطلاقهم يقتضي انه جار سواه اقارع الامام وانائبه او غيرهما اه ع ش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي الكراهة في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كاه وقضية الاشكال المار عن سم (قوله وعدمه) لا حاجة اليه (قوله لا منه) الظاهر منهما وكذا عليهم ما واليهما فيما ياتي فلا تغفل اه سيد عمر وقد يقال ان افراد الضمير نظر الى ان الواو في قوله ونائبه بمعنى او كما عبر بها فيما مر آنفا (قوله فالوجه رفع الخاطب) هلا قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهل ماذ كر على وجه الوجوب محل تأمل اه سيد عمر والاقرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة المسامورين بالقرعة بخلاف الاول (قوله اي الاولياء) الى قوله ويجزى العلم في المغنى الا قوله للخبر الى المتن وقوله او معينا في اذهنا والى قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله او معينا في اذهنا (قوله او وكل الولي) عطف على قول المتن زوجها احدهم الخ (قوله الولي) أي المجرى اه مغنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجبر فليراجع (قوله او استقطوا) أي الاولياء والمرأة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة الآتية (قوله او معينا الخ) قد يوهم اطلافة صحة نكاحه وان كان غير كفء ولم يستقطوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في اذهنا يشمل تعيين الولي ايضا اه سيد عمر (او تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه ع ش (قوله ولم ينس) سيأتي محترزه في المتن (قوله وان دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاولى المسبوق (قوله الاول منها) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع متنع وليس احدهما اولي من الآخر اه مغنى (قوله نعم بسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذه على ترفع من اثنين او ثلاثة منهم او رفع ولو من المرأة وحدها او لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم محل نظر وقد يوجه ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا الفسخ لم يشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل لمجرد الاحتياط اه سيد عمر (قوله ان يقول الخ) او يامرهما بالتطبيق اه مغنى (قوله لتحل الخ) عبارة للمغنى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة

أي الخاطب (قوله كره الخ) قد يشكل الافتصا على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراع إذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله فهي للاول منها) أي من الزوجين (قوله نعم بسن

منهما ( وإن وقعا معا ) فباطلان وهو واضح (أو جهل سبق والمعية فباطلان ) لتعذر الامضاء والاصل في الابضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم يسر للحاكم ان يقول إن كان قد سبق احدهما فقد حكمت ببطلانه لتحل يقينا

فتثبت له هذه الولاية للحاجة (وكذا) بطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعينه (على المذهب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف في نظيره من الجمعتين (٢٧٠) فلم يحكم ببطلانها لان الصلاة إذا تمت صحيحة لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد

اه (قوله) أى للحاكم اه ع ش (قوله وأيس من تعينه) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله اه سم (قوله لما ذكر) اى لتعذر الامضاء الخ اه ع ش (قوله فلم يحكم ببطلانها) اى حتى تعاد جمعة بل تعاد ظهرا لاحتمال صحة احدهما وذلك مانع من ان تعاد جمعة اه ع ش (قوله بخلافه هنا) فان المدار فيه على علم الزوج ليجوز له الاقدام على الوطء اه ع ش (قوله ثم الحكم) اى قوله نعم فى المغنى (قوله الحكم ببطلانها) اى فيما اذا علم سبق دون السابق وعند جهل السابق والمعية مغنى وع ش (قوله ومحل) اى محل كون الحكم ببطلانها فى الظاهر فقط (قوله والا) أى وان جرى من الحاكم فسخ اه رشدى (قوله فيجب التوقف) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ اه سم (قوله لنسيانه) اى التنبيه فى النهاية الا قوله فان قلت الى ولومات (قوله لتحقق صحة العقد) اى وعدم تعذر الامضاء حتى تفارق ما قبلها اه رشدى وفيه نظر (قوله حتى يطلقها او يموت الخ) اى وتنقضى عدتها من اطلاق او موت آخرها اه مغنى (قوله وبجيبها الخ) اى وجوبها على المعتمدها ع ش (قوله وكالفسخ الخ) عطف على قوله للضرورة اى وقياسا على الفسخ الخ (قوله ولا يطالب) الى قوله ولا فالاشهاد فى المغنى الا قوله وقيل الى ويتجه (قوله ولا يطالب واحد الخ) للاشكال ولا سبيل الى الزام مهران ولا الى قسمة مهر عليهما اه مغنى (قوله كذلك) اى لا يطالب واحد منهما بها (قوله بحسب حالها) من يسار او اعسار اه سيد عمر عبارة سم اى فلو كان احدهما موسرا والاخر معسرا مثلا فعلى الاول نصف نفقة الموسر والثاني نصف نفقة المعسر اه وعبارة ع ش ثم اذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظرو ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيها اه (قوله لحبسها) فلو طلق احدهما مثلا فهل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو غير بين تجدد العقد والاستمرار على الانفاق والتطليق او غير ذلك يذنبى ان يحزر اه سيد عمر اقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رايه قال الطائى بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور مانصه القياس الاول اه والله الحمد (قوله ثم يرجع المسبوق الخ) ولو فسخ الحاكم عند القياس فينبغى انه لا الرجوع لواحد منهما اه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله وقيل عليها الخ) اى يرجع المسبوق على المرأة ثم ترجع هى على السابق (قوله والا) اى بان فقد الحاكم او شق الوصول اليه او امتنع من الحكم اى الاذن بالبرشوة اه ع ش (قوله فليغن) اى

الخ كذا مر (قوله وأيس من تعينه) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله (قوله فيجب التوقف الخ) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ (قوله نعم بحث الزكشى الخ) فى الروض ولها اى فيما اذا تعين السابق ثم نسي طلب الفسخ للضرورة اه قال فى شرحه وهذه جزم بها الاصل فى موانع النكاح اه وهذه وإن لم تكن مقيدة بالياس يفهم منها حكم الياس بالاولى فليتنامل مع ذلك النقل عن بحث الزكشى كالبلقينى (قوله انها عليهما نصفين) وهو المعتمد شرح مر (قوله بحسب حالهما) اى فلو كان احدهما موسرا والاخر معسرا مثلا فعلى الاول نصف نفقة الموسر وعلى الثاني نصف نفقة المعسر (ثم يرجع المسبوق على السابق) لو فسخ الحاكم عند الياس فينبغى ان لا رجوع لواحد منهما (قوله وقيل عليها) اى يرجع عليها ثم هى ترجع عليه اى السابق (قوله ويتجه) اى كما صوبه الاسنوى وغيره (قوله ويتجه انه لا بد فى الرجوع من اذن الحاكم الخ) وقول اى عاصم العبادى الذى حكاه فى الروضة واصلاها وجرى عليه ابن المقرئ انه انما يرجع اذا انفق بغير اذن الحاكم وقطع به ابن كعب حمله شيخنا الشهاب الرملى على ان المراد بالاذن هنا الاوامر والالزام للشخص لا يرجع به على غيره شرح مر وقوله الاوامر اى بان يرى الحاكم الزامها بالارجوع له فاذا انفق بالالزام حاكم لذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلاف ما اذا انفق بالزام حاكم يرى الاوامر

لانه يفسخ بأسباب ولان المدارئهم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويسن للحاكم هنا أيضا نظير ما مر فيقول ففسخت السابق منهما ثم الحكم ببطلانها انما هو فى الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحل له ان يجر من الحاكم فسخ والا فانفسخ باطنا ايضا حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما اذا لم يقع ياس من تعين السابق فيجب التوقف الى تعينه (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقق صحة العقد فلا يرتفع إلا يتبين فيمتنعان عنها ولا تشكح غيرهما وإن طال عليها الا مركز وجدة المفقود حتى يطلقها او يموت او يطلق واحد ويموت الآخر نعم بحث الزكشى كالبلقينى انها عند الياس من التبين اى ويظهر اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم وجبها اليه للضرورة وكالفسخ بالعيب واولى ولا يطالب واحد منهما بمهر وصحح الامام ان النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع

ابن كعب والدارمى وصححه الخوارزمى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه وهو الوجه انها عليهما نصفين بحسب حالهما لحبسها لإيجاب لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليهما هى عليه ويتجه انه لا بد فى الرجوع من اذن حاكم وجد وإلا فالاشهاد على نية الرجوع كافى هرب الجمل ونحوه فان قلت يفرق بان هنا لإيجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت وفى بعض تلك النظائر لإيجابه ايضا ولم يغن عنه

ويوجه بأنه إيجاب متعلق بأمر مشتبه بان خلافة فلم يكتف به وحده ولومات أحدهما ونف ارث زوجة أو هي فارث زوج (تنبيه) ظاهر عبارة المتن ركز أصل الزوجة هنا استمرار الوقف وهو مشكل از يد تضررها به فلذا بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كونهما لم يستحضرا

قول أصل الروضة في موانع  
النكاح وان طلبت الفسخ  
للاشتباه فسخ كافى انكاح  
الولين اه فهو صريح كما  
ترى فى أن لها طلب الفسخ  
هنا للضرورة اى لتضررها  
بسبب التوقف وفى انه  
لا فرق فى اجابتها لذلك  
بين اليأس وعدمه ولا بين  
بين ان تلزمهما نفقتها مدة  
التوقف وان لا والحق  
ان ما هنا والبحث المفرع  
عليه أقوى مدركا اذ  
اجابتها بمجرد الاشتباه مع  
ايجاب نفقتها بعيد جدا  
فتأمله (فان ادعى كل زوج)  
عليها (علمها بسبقه) أى  
بسبق نكاحه على التعيين  
والا لم تسمع الدعوى  
(سمعت دعواهما) كدعوى  
أحدهما ان انفرد (بناء على  
الجديد) الاصح كما مر (وهو  
قبول اقرارها بالنكاح)  
لان لها حينئذ فائدة وتسمع  
أيضا على وليها ان كان مجبرا  
لقبول اقراره به أيضا  
لادعوى احدهما او كل  
منهما على الاخر انه  
السابق ولوللتحليف لان  
الزوجة من حيث هى  
زوجة ولو امة لا تدخل  
تحت اليد وتسمع دعوى  
النكاح فى غير هذه الصورة  
على المجبر فى الصغيرة فان  
اقر فذاك وان انكر  
حلف فان نكل حلف الزوج

إيجاب الشرع عن ذلك أى اذن الحاكم (قوله ويوجه) أى عدم الاغناء بانه أى إيجاب الشرع هنا (قوله)  
 فلم يكشف الخ لم يظهر لى وجه التفرع (قوله وقف ارث زوجة) أى لم يكن له غير ها والاخصمتان من الربع  
 او الثمن اه معنى (قوله فارت زوج) الى تبين الحال او الاصطلاح اه معنى (قوله بحث ذلك) أى  
 الزركشى والبلقنى وكذا ضمير قوله الاتى وكانها الخ وقوله ما ذكر اى انها عند الياس من التبين الخ  
 (قوله قولها) اى الشيخين فى اصل الروضة الخ اعتمده المعنى ومال اليه السيد عمر عبارة قوله فسخ كافى  
 انكاح الوليين قديقال هذا أوجه للضرر فى الجملة اه (قوله انتهى) أى قولها وكذا ضمير فهو صريح  
 (قوله ان ما هنا) اى قول الشيخين فى هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله والبحث) عطف على ما هنا  
 أى بحث البلقنى والزركشى وقوله عليه اى على ما هنا وقوله اقوى خبران (قول المتن فان ادعى كل زوج  
 عليها الخ) قال الشهاب سم عن شيخه البرلى هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم  
 اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازع وزعم كل انه السابق وانها تعلم ذلك فقيه هذا التفصيل  
 ويعرف أن المعنى هذا بمراجعة الراعى الكبير اه رشيدى أقول ويصرح بذلك المعنى دخول المعنى على  
 المتن بما نصح وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله اى بسبق نكاحه) الى قوله  
 ولا تسمع دعواه فى المعنى والى المتن فى النهاية (قوله على التعيين) اى وكل منهما كفء او عند اسقاط الكفاءة  
 كما مر اه معنى (قوله على التعيين) هذا من جملة التفسير للبتن لا تقبيله من الخارج وبه يندفع استشكل  
 الرشيدى بما نصح قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقييد مع اضافة سبق الى ضمير المدعى المفيدان  
 الصورة أن يقول كل فى دعواه أنها تعلم أنى السابق وأى تعيين بعد هذا اه (قوله والا) أى بان ادعى كل  
 عليها بسبق احدهما سم ومعنى ورشيدى (قوله لم تسمع الدعوى) للجهل بالمدعى معنى واسنى (قوله كما مر)  
 اى فى اوائل فصل اركان النكاح (قوله لان الخ) عبارة المعنى لئلا يتعطل حقاها فان لم يقبل اقرارها لم  
 تسمع اذ لا فائدة فيه (قوله لها) اى الدعوى اه عش وكان الاولى له اى لسماع الدعوى (قوله لا دعوى  
 احدهما) اى الزوجين اه عش (قوله لا تدخل تحت اليد) اى فليس فى يد واحد منهما ما يدعيه الاخر  
 اه معنى (قوله غير هذه الصورة) يعنى غير صورة ما اذا زوجه اياها اه رشيدى (قوله والكبيرة) اى البكر اذ الكلام فى الولى المجبر  
 بان ادعى شخص على الولى انه زوجه اياها اه رشيدى (قوله والصغيرة) اى البكر اذ الكلام فى الولى المجبر  
 وبفيدة كلامه السابق فى فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقييده فيما يأتى انفا اليب بالصغيرة  
 الاطلاق هنا ويأتى عن المعنى ما يفيد انفا (قوله بعد تحليفه) اى الولى (قوله تحليفها الخ) اى الكبيرة  
 البكر بقرينة المقام وقيد المعنى باليب عبارة ثم ان حلف اى المجبر فلم يدعى تحليف اليب ايضا بعد  
 الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى البين المراد دودة وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف  
 الولى اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام مخالف لكلامهم السابق فى فصل لا تزوج امرأة نفسها  
 فليراجع (قوله صغيرة) قضية اطلاقهم فى فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعليمهم الاتى انفا انه ليس بقيد  
 (قوله من تعليمه) وهو قوله لانه الان الخ (قوله له) اى لقول البغوى المار (قوله فان اقرت لها) الى قوله  
 وهو محتمل فى النهاية والمعنى الا ان صريح الاول وظاهر الثانى ان حلف الولى على البت (قوله فان اقرت لها  
 الخ) وظاهر أن المراد أنها أقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرت له أو لا كما هو واضح اه رشيدى

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله في المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه السابق وانها تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف ان المعنى هذا راجعة الرافى الكبير (قوله والاى بان ادعى كل عليها بسبق احدهما (قوله لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله

وأخذها والكبيرة سكن للزوج بعد تحليفه تحليفها أن أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي نيب صغيرة وإن قال نسكحتها بكر إلا أنه الآن لا يملك إنشاء فلا يقبل إقراره به عليها قاله البغوي ويؤخذ من تعليقه صحة حمل الغزى له على ما إذا لم يكن له بينة بما ادعاه (فان) أقرت لها



فكعدمه او ( انكرت حلفت ) هي او انكرو ليها  
 المجبر حلف وان كانت رشيدة  
 على نفي العلم بالسبق لتوجه  
 اليمين عليهما بسبب فعل  
 غيرهما لكل واحد منهما  
 يميننا انفراد او اجتماعا  
 وان رضيا يمين واحدة  
 وسكوت الشيعين هنا على  
 ما يخالف ذلك للعلم بضعفه  
 مما قرراه في الدعاوى  
 وغيرها وإذا حلفت لهما  
 بقى التداعي والتحالف  
 بينهما والممتنع انما هو  
 ابتداء التداعي والتحالف  
 بينهما من غير ربط الدعوى  
 بها فمن حلف بالنكاح له  
 كذا نقلاه عن الامام  
 والغزالي واقراه واعترضا  
 بان المنصوص وعليه  
 الا كثرون انهما لا يتحالفان  
 مطلقا قال جمع فيبقى  
 الاشكال يقال ابن الرفعة بل  
 يبطل النكاحان بخلفها  
 قال الاذرعى وهو المذهب  
 وعن النص انه لو امتنع  
 حلفها نحو خرس اى مع  
 عدم اشارة مفهومة او عنه  
 اوصيا فسخا ايضا وهو  
 محتمل الا فى صوابها لانه  
 ان كان المجبر قد مر والا  
 فانتظار بلوغها سهل لا  
 يسوغ بمثله الفسخ (وان  
 اقرت لاحدهما)

اى وسياتى فى المتن انفا (قوله فكعدمه) فيقال لها امان تقرى اى تحلفى اه نهاية قال عى قوله اما  
 ان تقرى اى اقرار ايدته بان يكون لواحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) بضم اوله بخطه ولو حلفها  
 الحاضر فللاذنب تخليفها فى اوجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفيد ايضا قول الشارح الا فى انفراد الخ  
 (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف كعدمه سلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف  
 على البت كما افاده كلام شرح الروض اى والنهاية وهو ظاهر اه مم وقال السيد عمر قد يقال صنيع  
 الشارح اولى بما فى النهاية وفى شرح الروض فليتأمل اه ولعل وجهه ان الاصل فى اليمين ان تكون موافقة  
 للجواب (قوله بالسبق) اى على التعيين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح فى الزوجة واما الولي فلا  
 يتأتى فيه إلا اذا كان وكل بتزويجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وجوب عى ومعنى  
 (قوله وسكوت الشيعين الخ) يعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يميننا مستقلة على  
 الاصح عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه الا كنفاء يمين واحدة وهو احد وجهين قال به الفقهاء والوجه  
 الثانى لكل منهما يمين وان رضيا يمين واحدة وبه قال البغوى وهو الاوجه كما رجحه السيكي اه (قوله انهما  
 لا يتحالفان الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى لا ابتداء ولا بعد حلف الزوجة (قوله فيبقى  
 الاشكال) اى الاشتباه فى النكاحين بخلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل النكاحان الخ) لعله اذا لم يكن  
 هناك ولي مجبر والا فلهما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجع ما قاله سم ثم  
 جزم به فى قوله اخرى (قوله بخلفها) وان ردت عليهما اليمين لخفاها ونكلا ببق الاشكال وقياس قول ابن الرفعة  
 انهما لو حلفا ونكلا بطل نكاحهما كما لو اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره فان حلف  
 احدهما اليمين المرودة ثبت نكاحهما ويحلفان على البت معنى واسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به  
 الجرجاني واقتضاه كلام غيره وجرى عليه الشيخ فى شرحه على البهجة نهاية (قوله او عته) اى خبل (قوله  
 اوصيا) انظره مع ان الصورة انه زوجه وليان باذنها اه رشيدى وقد يجاب بانه نظرا لما سبق فى الشارح  
 والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح فى غير هذه الصورة الخ ((قوله فسخا) عبارة النهاية والمغنى  
 يفسخ النكاح اه وقال عى قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة حج فسخا ايضا اه  
 وهى تفيد انه لا يفسخ بنفسه بل لابد من فسخ الزوجين فليراجع اه اقول وبجعل قول الشارح فسخا  
 مبذلا للفقهاء اى بطل النكاحان ترتفع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

فى المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم اوله شرح مر (قوله حلفت) على البت شرح مر (قوله على  
 نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسياتى فيما اذا لم يتعرضوا للسبق ولا للعلم به ان كلاما من الزوجة والولي  
 يحلف على البت وحمل فى شرح الروض كلام الروض فى الولي على ما باتى فلذا قيد حلفه بانه على البت حيث قال  
 مع المتن ولهم الاول ولهم الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه  
 (قوله على نفي العلم) هذا مسلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما افاده كلام شرح الروض  
 وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بقى التداعي الخ) قال فى الروض وكذا لو ردت اى اليمين عليهما خلفا  
 او نكلا ببق الاشكال قال فى شرحه وقياس ما مر عن ابن الرفعة اى قياس بطلان النكاحين بناء على انهما  
 لا يتحالفان إذا حلفت ان يقال فان حلفا او نكلا بطل نكاحهما كما لو اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني  
 واقتضاه كلام غيره وجرى عليه فى شرح البهجة اه ثم قال فى الروض عقب ما ذكره والاى بان حلف  
 احدهما اليمين المرودة فيقضى للحالف ويحلفان على البت انتهى (قوله بقى التداعي والتحالف بينهما  
 والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح الروض (قوله بان  
 المنصوص الخ) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والا  
 فلهما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفهما فراجع (قوله وهو المذهب)  
 وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره شرح مر (قوله فسخا ايضا) عبارة مر وينفسخ النكاح

على التعيين بالسبق وهي  
 بمن يصح اقرارها (ثبت  
 نكاحه) باقرارها (وسماع  
 دعوى الآخر وتحميلها)  
 مصدر مضاف المفعول  
 (له) اى لاجله انها لا تعلم  
 سبق نكاحه (بني) اى  
 السماع وافرده لان  
 التحليف تابع له (على  
 القولين) السابقين في  
 الاقرار (فيمن قال هذا الزيد  
 بل لعمر وهل يغرم لعمر)  
 بدله (ان قلنا نعم) وهو  
 الاظهر (فنعيم) تسمع  
 الدعوى وله تحليفها رجاء  
 ان تقرر او تنكل فيحلف  
 ويغرمها مهر مثلها لانها  
 حالت بينه وبين بضعها  
 باقرارها الاول الدال على  
 عدم صدقها فيه اقرارها  
 الثاني وامتناعها من اليمين  
 وما افهمه ما تقرر ان  
 اقرارها لا يفيد زوجية  
 حله ما لم يمت الاول والا  
 صارت زوجة للثاني ويظهر  
 ان طلاقه البائن كونه  
 ويحتمل الفرق وخرج  
 بقوله عليها بسبقه ما لو لم  
 يتعرض للسبق ولا لعلمها  
 به بان ادعى كل زوجيتها  
 وفصل فتحلف بتالكل  
 انها ليست زوجته فان  
 كانت الدعوى على المجهر  
 حلف بتا ايضا وان حلفت  
 فان نكلت

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح ايضا عبارة الرشيدى قوله ينفسخ النكاح اى فى  
 جميع الصور ولا ينافيه انه فى الصور الثلاث محكوم ببطلانه لانه اذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم بامر  
 عن الشيخ عميرة فليراجع اه اقول بحمل الانفساخ على ظاهره اى الانفساخ بنفسه يندفع المناقاة من  
 اصلها (قوله على التعيين) اى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفيهة وفاقة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول  
 (قوله بمن يصح اقرارها) اى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفيهة وفاقة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول  
 المصنف ويقبل اقرار البالغة الخ اه ع ش (قول المتن ثبت نكاحه الخ) وقولها لاحدهما لم يسبق نكاحك  
 اقرار منها الاخران اعترفت قبله بسبق احدهما والا فيجوز ان يقع معا فلا تكون مقرة بسبق الآخر اه  
 معنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقر بالنصب مفعولا معه حتى لا يعترض على المصنف باقراره يبنى فتأمل  
 اه سيد عمر ويرد عليه ان جمهور النجاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا او معنى فعل (قوله لان  
 التحليف الخ) او على التاويل بالمذكور اه سم (قول المتن فيمن الخ) اى فى مسألة اه معنى (قوله وهو  
 الاظهر) اى قوله لانها احالت فى المعنى (قوله فيحلف الخ) اما اذا لم يحلف يمين الرد فلا غرم عليها نهاية  
 ومعنى (قوله ويغرمها الخ) اى فى الحالين اه سم زاد المعنى وان لم تحصل له الزوجية اه (قوله لانها  
 حالت الخ) قضية هذا التعليل مع معلوله انها لا تطالبه بالمهر وقديوجه بانه لا سبيل الى ازام مهرين نعم الا قرب  
 انها لا تطالبه بالمهر بعد انقضاء النكاح الاول بالموت او الطلاق فليراجع (قوله ما تقرر) اى قوله  
 ويغرمها مهر المثل (قوله ان اقرارها له الخ) اى حقيقة او حكما بان نكلت وردت اليمين على الثاني اه ع ش  
 (والا صارت زوجة للثاني) وتعتد للاول عدة وفاة ان لم يطاها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثه  
 اقرار عدة الوطء ما لم تكن حاملا والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت له لانها انما غرمت له للحيولة اه  
 نهاية وشرح الروض قال ع ش قوله والقياس الخ والقياس ايضا انها لا ترث من الاول لدعواها عدم زوجية  
 ومن ثم سلمت للثاني بلا عقد عملا باقرارها له (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها فى المعنى (قوله ما لم  
 يتعرض للسبق الخ) فيه امور يحتاج لتحريرها الاول ما الحكم لهما لو ادعيا معا الثاني ما الحكم فيمالو  
 اقرت لاحدهما ثم للآخر والظاهر ان الكلام فيه كافى الصورة السابقة فى دعوى العلم بالسبق الثالث  
 فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول يمينته هل تسمع دعوى الثاني مطلقا او حتى ينقضى النكاح الاول بموت  
 او نحوه وعلى كل فاحكمه لم ار فى جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام فى  
 الاول كالثاني كافى الصورة السابقة وقدم هناك عن المعنى وشرح الروض حكم نكولها ويمينها ويمين  
 احدهما ونكولهما راجعه وان دعوى الثاني تسمع مطلقا لان اليمين المردودة كالاقرار وان الحكم ايضا ك  
 فى الصورة السابقة والحاصل اخذ من كلام المعنى ان الفرق بين الصورتين انما هو فى كون الحلف على نفى  
 العلم فى الاول وعلى البت فى الثانية (قوله وفصل) اى القدر المحتاج اليه اه معنى (قوله فتحلف بتا الخ)

(قوله وافرده لان الخ) او على التاويل المذكور (قوله ويغرمها الخ) اى فى الحالين (قوله ما لم يمت الاول)  
 وتعتمد من الاول عدة الوفاة ان لم يطاها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثة اقرار عدة الوطء ما لم تكن  
 حاملا شرح روض (قوله والا صارت الخ) قال فى شرح الروض والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت  
 له لانها اذا غرمت له للحيولة اه (فان كانت الدعوى على المجهر) عبارة شرح الارشاد والزوجين الدعوى  
 بما مر على المجهر ويحلف على البت وان كانت موليته كبيرة لصحة اقراره ثم ان حلف فله تحليفها ايضا فان  
 نكلت حلف المدعى يمين الرد وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدح فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك  
 انها مالو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمما تحليف الولى ايضا فان نكل حلف المدعى يمين الرد وثبت  
 نكاحه فان قلت لكان قول الشارح كغيره واذا اطلقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المعتمد منه وهو  
 ما عليه الا كثرون انهما لا يتخالفان مطلقا وما قاله ابن الرفعة عليه انه يبطل النكاحان بخلفهما الا ان يخص  
 هذا بما اذا لم يكن ثم ولى مجبر قلت لا تسلم المخالفة اما اولا فلان هذا مفروض فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا

حلف المدعى منهم اولا وثبت نكاحه كالأقرب له وإن حلف الولي (ولو تولى جد طر في عقد في تزويج بنت ابنته) البكر أو المجنونة كذا بشرطه  
المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وبه صرح العراقيون واعتمد ابن الرفعة فيه متنع ذلك في بنت الابن الثيب البالغة العاقلة (باب ابنه الآخر)  
المحجور له الاب فيهما ميت أو ساقط الولاية (صح في الاصح) لوقرة ولايته وشفته دون سائر الاولاد وكالبيع فيجب عليه الاتيان بالايجاب  
والقبول كزوجتها وقبلت نكاحه (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذفها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرها خلافا

لمن نازع فيه اذا اجل المتناسب  
الغرض من متكلم واحد  
لا بد لها من عاطف جامع  
يدل على كمال اتصالها والا  
لسكان الكلام معها مفاتا  
غير ملتئم ولا يتولاها غير  
الجد حتى وكيله بخلاف  
وكيلها او وكيله وهو حتى  
الحاكم في تزويج مجنونة  
بمجنون وبحث الملقيني في  
غم يريدان بزواج بنت اخيه  
بابنه الصغير ان الحاكم  
يزوجها منه لولده لان  
ارادته القبول لولده صيرته  
كولي يريد ان يتزوج  
موليته فيزوجه الحاكم  
(ولا يزواج ابن العم) مثلا  
اذ مثله في ذلك المعتقد  
وعصبته (نفسه) من موليته  
التي لا ولي لها اقرب منه  
لانها مة في امر نفسه ولانه  
ليس كالجدة (بل يزوجه  
ابن عم في درجته) لا اشتراكه  
معه في الولاية لا بعد منه  
لحجبه به (فان فقد) من في  
درجته (فقاض) لبداهها  
يزوجه منه بالولاية العامة  
كفقد وليها وفي قولها  
زوجني من نفسك يجوز  
للقاضي ان يزوجه له هذا  
الاذن اذ معناه فوض امرى  
الى من يزوجه اياي

ويجوز لها ذلك ان لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الحلف الجازم اه مغنى (قوله حلف الخ) وإن نكل  
حلف المدعى بمن الرد وثبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح  
حلفه وقياس ذلك انهما لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمما تحليف الولي ايضا فان نكل حلف  
المدعى بمن الرد وثبت نكاحه اه سم (قوله جد) الى الفصل في النهاية لا قوله كزوجتها به الى ولا  
يتولاها (قوله اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين اه سم (قوله وبه صرح العراقيون) معتمداه ع ش  
(قوله الثيب الخ) ومعلوم انها اذنت له اه ع ش (قوله البالغة) هلا سقطه اذا اجبار في الثيب الصغيرة  
العاقلة ايضا اه سم (قوله وكالبيع الخ) عطف على قوله لوقرة الخ اي وقياسا على البيع (قوله بالواو فلا  
يجوز حذفها) وهذا كما قاله شيخنا رأى مرجوح مغنى ونهاية عبارة سم قال في السكندر والوجه انه ليس  
بشرط اه (قوله اذا اجل) الى قوله غير ملتئم مردود بان هذا للولوية لا للصحة اه نهاية (قوله ولا يتولاها)  
الى الفصل في المغنى لا قوله اذا الى بخلاف (قوله غير الجد) شمل الحاكم وسيصرح به اه ع ش (قوله وحتى  
الحاكم الخ) ولو تزوج الحاكم من لا ولي لها لمجنون ونصبه من يقبل ويزوجها منه وبالعكس صح كانه  
عليه الزر كشي اه نهاية زاد المغنى لكن لا يصح في الاولى لا على رأى مرجوح اه (قوله وبحث الخ)  
اعتمده النهاية والمغنى ثم قال وللعلم تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ ولا بن العم تزويج ابنة عمه بابنه البالغ لانه لم يتول  
الطرفين وليس له اي للشخص تولى الطرفين في تزويج عيده بامته بناء على عدم اجباره له وهو الاصح اه  
(قوله ان الحاكم يزوجه من لولده) اي فيقبل له ابو نهية ومغنى (قوله ان يتزوج الخ) اي لنفسه (قوله  
نفسه من موليته) لعل فيه قلبا والاصل موليته من نفسه او لفظة من زائدة (قوله لا بعد) فاذا كان ابن العم  
شقيقا وله ابتاعا احدهما شقيق والآخر لاب زوجته منه الاول اه مغنى (قوله وفي قولها الخ) عبارة  
المغنى ولو قالت لابن عمها او لمعتقها زوجني الخ اه (قوله بهذا الاذن) ظاهرا وصريح في انه لا يترقب على  
اذن الولي وقوله اذا الخ يوم خلافة فليحرره سيد عمر اقول ولعل الايهام المذكور حمل المغنى على اسقاطه  
(قوله اذ معناه الخ) اي يحمل لفظها على ذلك وان لم تعرف معناه اه ع ش (قوله او لمحجوره) اي بقوله  
له اه مغنى (قوله من فوق) اي كالسلطان اه مغنى (قوله لان حكمه) اي الخليفة اه ع ش (قوله  
اي واحدا في الايجاب الخ) بل طريقه ان يتولى هو طرفا والقاضى آخر كما تقدم في قوله وبحث  
الباقى الخ اه ع ش

لعلها به وقول الشارح المذكور مفروض فيما اذا تعرض لذلك فهم امام مسئلتان واما ثانيا فلانه يمكن تخصيص  
القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي مجبر فليتامل (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه (قوله وبه  
يعلم اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين (قوله البالغة العاقلة) هلا سقط قوله البالغة اذا اجبار في  
الثيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) قال في السكندر والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ)  
وقضية اطلاقه اي الممتن عدم تعين الواو فقد منع بان غايته اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها  
(قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مر (قوله مقلتا الخ) منوع (قوله وبحث الملقيني في غم الخ) وللعلم  
تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احد هما بابنه الطفل لم يصح بل يقبل له  
والحاكم يزوجه منه شرح مر

بخلاف زوجني فقط او بمن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجنبي (فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره (فصل)  
لنفسه او لمحجوره (زوجه من) هي في عمله سواء من (اوقع من الولاية) ومن هو مثله (او خليفته) لان حكمه نافذ عليه وإن اراد الامام  
الا عظم زوجه خليفته (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجد كما مر (لا يجوز ان كل وكلا في احدهما) ويتولى هو الآخر (او وكيلين  
فيهما) اي واحدا في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لا لصحته مطلقا بل حيث لا رضاهن المرأة وحدها فيجب ولا عنة ومع وليها الاقرب فقط فيما عداهما (زوجها الولي) المنفرد كأب أو أخ مسلما أو ذميا في ذمية كما يأتي في نكاح المشترك من جملة ضابط ذكره أخذنا من اطراف كلامهم فرأجعه فانه مهم (غير كفؤ برضاها أو) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفيهة وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقيين) صريحاً (٢٧٥) (صح) التزوج مع الكراهة وإن نظر

فيها وقال ابن عبد السلام بكره كراهة شديدة من فاسق إلا لريبة وذلك لان الكفاءة حقها وحقهم وقد رضوا به باسقاطها ولا نه عليه السلام امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح اسامة حبه وهو مولى وزوج ابو حذيفة سالما مولاه بنت اخيه الوليد بن عتبة متفق عليها والجمهور ان مولى قريش ليسوا اكفاء لهم وزوج عليه السلام بناته من غير اكفاء وان جاز ان يكون لاجل ضرورة بقاء نسلمن كزوج ادم بناته من بنيه لذلك تنزىل التغاير الحليين منزلة تغاير النسبين وخرج بقوله المستون الا بعد فانه وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا خلافا لما زعمه لاحق له فيها كما قال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها) فليس للابعد اعتراض إذ لاحق له لأن في الولاية ولا نظر إلى تضرره بالحق العام لنسبه لان القرابة يكسر انتشارها فيشقى اعتبار رضا الكل ولا ضابط

(فصل في الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في النهاية إلا قوله من جملة ضابط إلى الماتن وقوله وإن نظر فيها وقوله كزوج آدم إلى وخرج (قوله لا لصحته مطلقا) الاوضح لصحته لا مطلقا (قوله ولا عنة) الاولى إسقاط لا (قوله فيما عداهما) أي الجب والعنة اه عش (قول المتن زوجها الخ) على تقدير اداة الشرط أي لزوجها (قوله مسلما الخ) أي سواء كان الولي مسلما الخ (قوله أو ذميا في ذمية) أي إذا ترفعوا اليه عند العقد أو لا فليس لنا التعرض لهم على ما يأتي في نكاح الكفار اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي أشقاء أو لأب عند تقديم اه رشیدی (قوله غير كفؤ) مفعول أو زوجها (قوله ولو سفيهة) ولو محجورة لان الحجر إنما هو في المال فلا يظهر لسفهها اثر هنا واستثنى شارح التعجيز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا اه معنى (قوله وإن سكنت) غاية أخرى اه رشیدی (قوله معينا) حال من ضمير فيه الراجع إلى غير كفؤ او بمنزلة شخصه او باسمه ونسبه كابن فلان مثلاً لانها متمكنة من السؤال عنه كذا في عش (قوله أو بوصف الخ) أي أو بمنزلة العنوان بان يقال مثلاً لرجل غير كفؤ لك (قول المتن ورضا الباقيين صح) أي وإن لم تعرف الكفاءة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البحث عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) إلى قوله ولا يرد في المعنى (قوله وإن نظر الخ) عبارة المعنى ويكره التزوج من غير كفؤ برضاها كما قاله المتن وإن نظر فيه الاذرعى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين إلا ان تكون تخاف من فاحشة أو ريبة اه وظاهره رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله إلا لريبة) أي تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه به أو لم ينكحها أو تسلط فاجر عليها عش ورشیدی (قوله وذلك) راجع إلى ما في الماتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المعنى فان قيل مولى قريش اكفاء لهم اجيب بان الجمهور على المنع اه وزوج عليه السلام الخ عطف على قوله امر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا يسلب الخ) جملة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كان وخبره (قوله لاحق له فيها) أي في الكفاءة (قوله إذ لاحق له الان في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلا لنافى قوله السابق فانه وإن كان وليا الخ اه رشیدی عبارة سم قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا الخ إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتأمل اه أي فكان الاولى في التزوج كما عبر في المعنى والمحلى وشرعى الروض والمنهج (قوله لدونه) أي الكل اه سم عبارة الرشیدی أي دون رضا الكل اه قال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله ولا يرد عليه ما المورده عليه اه سم (قوله أي غير الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلا قوله ويجاب بوضوح الفرق (قوله او عنة) الواو انصب من أو اه سيد عمر (قوله ولم يرضوا به الخ) سيد كرمته ثم يرد (قوله ثم بانته) أي بجمع أو فسخ أو غير ذلك سم

(فصل في الكفاءة) (قوله وقال ابن عبد السلام بكره الخ) عبارة الزركشى عنه إلا ان يخاف من فاحشة أو ريبة اه (قوله تنزىل) فضيته امتناع تزويج بعض افراد الخ الواحد لبعض (قوله إذ لاحق له الآن في الولاية) قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية أو نحو ذلك فليتأمل (قوله ولا ضابط لدونه) أي الكل (قوله ثم بانته) أي بجمع أو فسخ أو غير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهرة وإن صرحوا بالرجوع

لدونه فيتعيد الأمر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعبر حينئذ رضا الابعد لانه الولي والاقر كعدم (ولو زوجها احدهم) أي المستون (به) أي غير الكفؤ لغير جب او عنة (برضاها دون رضاها) أي الباقيين ولم يرضوا به اول مرة (لم يصح) وإن جهل العاقد عدم كفاءته لان الحق لجميعهم (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لان النقص يقتضى الخيار فقط كميح المبيع ويجاب بوضوح الفرق اما المحبوب والعين فيكفي رضاها وحدها به لان الحق فيه لها فقط. واما إذا رضوا به اولاً ثم بانته ثم زوجها احدهم به برضاها فقط

فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصريها والذي يشبهه وفاقا لصاحب الكافي وجزم به صاحب الأنوار مقابلة لان هذه عصمة جديدة وما يصرح به ما يأتي قربان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجعة بخلاف إعادة البائن (ويجوز القولان في تزويج الاب) وإن علا

ونهاية ومعنى (قوله فيصح) اعتمده لانهاية والمغنى وفي سم اعتمده مر وأقنى به الشهاب الرملي اه (قوله على مقتضى كلام الروضة الخ) عبارة المغنى كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ اه زاد النهاية والمغنى به والودرحه الله تعالى اه (قوله وما يصرح به ما يأتي الخ) دعوى ان ما يأتي قربيا يصرح بذلك ليست في محلها بل عنوة منعوا وضحا الظهور والفرق لان الاحتياج الى إذن السيد في اصل العقد والكلام فيما نحن فيه في امر تابع خارج عن العقد وايضا فتمتعلق السيد بريقه فوق تعاق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أى رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشيدى عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكفء فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكفء وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بعمل النكاح متعلقا بالمجبرة وجعل بعدم الكفء المتعلق برضاها راجعا لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أى غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضا غير المجبرة بعدم الكفء (قوله من غير تعيين) سيأتي محتمزه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاءته) أى وهو معين كما يعلم من التفسير الآتى اه رشيدى أى ومن أول كلامه (قوله إلا ان كان معيبا الخ) أى بخلاف ما لو بان فاسقا ودنى النسب او الحرقة مثلا فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير اذنها فالنكاح باطل اه ع (قوله وهذا) أى المستثنى المذكور يحمل قول البغوى الخ أى فراهه بغير الكفء خصوص المعيب والريق (قوله صغرها) أى المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ تعليل للمنفى وقوله لان الاصل الخ تعليل للنفي (قوله استصحاب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا تترث صدق اه ع (قوله ويصرح بذلك قول الشارح الآتى قال القاضي الخ) (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد الكمال اه سم عبارة ع (قوله) وكذا تصدق الزوجة الخ قياسا مسياتى في السفهية ونحوها ان محل ما ذكر اذا لم يمكنه بعد بلوغها مختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما تخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجرى الخ) أى وبالاولى في غير المجرى (قوله لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعى في الاملاء لو زوج اخته مات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا تترث فقالت زوجنى برضاى فالقول قولها وتترث (قوله وانكر) كذا في بعض

(بكر اصغيرة أو) تزويج الاب او غيره (بالغة غير كفؤ بغير رضاها) أى البالغة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم الكفؤ بان اذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (فى الاظهر) التزويج (باطل) لانه على خلاف الغبطة (وفى الاخر يصح وللبالغة الخيار) حالا (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لما مر ان النقص إنما يقتضى الخيار وقبل لا خيار وسيأتي في باب الخيار ما يعلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد يثبت الخيار وقد لا والحاصل انه متى ظنت كفاءته فلا خيار الا ان بان معيبا او رقيقا وهذا يحمل قول البغوى لو اطلقت الاذن لوليها أى في معين فبان الزوج غير كفؤ تخبرت ولو زوجها المجرى بغير الكفؤ ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وإنما لم يكن القول قول الزوج لانه يدعى الصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى يثبت خلافه ولا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان

الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجرى النسخ عليها بغير الكفؤ قال القاضي لو زوج الحاكم امرأة ظانا بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا تترث وانكرت صدق

بيمينه كالو ادعى في البائع صغره عند العقد أو أمكن (ولو طلبت من لا ولي لها) غير القاضى لعدم غيره أو لفقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضى ونائبه ولو في معين كأم (بغير كفو ففعل لم يصح) (التزويج من غير (٢٧٧) محبوب وعين (في الاصح) لمافيه من تركه

الاحتياط بمن هو كالنائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو الا كثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الاول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت قيس السابق لا ينافيه إذ ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم زوجها اسامة بل اشار عليها أو امرها به ولا يدري من زوجها فيجوز أن يكون زوجها ولي خاص برضاها وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولي أو عضله أو احرامه والالم يصح قطعا لبقاء حقه وولايته وعلى الاول لو طلبت ولم يجبها القاضى فهل لها تحكيم عدل وزوجها حيثئذ منه للضرورة أو يمتنع عليه كالقاضى محل نظر ولعل الاول اقرب أن لم يكن في البلد كما يرى ذلك أثلا يؤدي ذلك الى فسادها ولأنه ليس كالنائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين يحشوا أنها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضى اجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أيجت

النسخ ولعل الضمير على هذه للحاكم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو الصحيحة (قوله كالو ادعى البائع الخ) في التنظير به نظر فإن الثاني يدعى لنفسه حالة هو أعلم بها من غيره والاول يدعى على غيره حالة هو أعلم بها منه فتأمل ثم رأيت فرع الاملاء وهو مناقض لما قاله القاضى ومؤيداً لمختمه فتأمل مراقبا للانصاف بجائزاً للاعتساف اه سيد عمر اقول وقد مر عن عث اخذاً من تعليمهم بالاستصحاب ما يوافق قول القاضى (قوله غير القاضى) الى قوله وعلى الاول في المغنى الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله أو لفقد شرطه) أي الغير اه رشيدى (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عث (قوله ولو في معين) غايبة في النائب أي وإن كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل للانكحة اه رشيدى وعبرة الكردى أي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كأم) أي في شرح ولو فقد المعتق زوج السلطان اه كردى (قوله ولهم حظ) أي للمسلمين اه عث (قوله وقال كثيرون الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزييف الاول) أي ماصححه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) أي الحكم كما قالوا أي الكثيرون أو الا كثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي آنفاً في شرح ورضا الباقيين صح (قوله لا ينافيه) أي ماصححه المصنف قال سم قديقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها اه (قوله أو امرها) اقتصر النهاية والمغنى على ما قبله (قوله برضاها) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي اه عث ولعل الاول تانيث الضمير كافي بمغنى النسخ وفي المغنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) أي الثاني اه عث (قوله لنحو غيبة الخ) اسقط المغنى لفظة النحو (قوله والالم يصح قطعا) جزم به المغنى بغير عرف للجمع (قوله لبقاء حقه الخ) شامل لصورة العضل فليتأمل سم اقول وجه ظاهر لان عضله يمنع التزويج من غير الكف لا يخل بولايته والعضل المخل بالمنع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى الاول) أي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومه انها لو لم تطالب وحكمت ابتداء لم يصح ولعله غير مراد بل يكفي علمها بامتناعه اه عث (قوله منه) أي من غير كف (قوله عليه) أي المحكم (قوله ولعل الاول اقرب) عبارة النهاية والوجه الاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجها من غير كف (قوله ولأنه) أي المحكم (قوله باعتباريه السابقين) وهما النيابة عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عث (قوله ثم رأيت جمعا متأخرين يحشوا الخ) أي في جميع الصور الشاملة لغيبة الولي وعضله واحرامه عبارة فتح المعين اما القاضى فلا يصح له تزويجها الغير كف مو أن رضيت به على المعتمدان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا يترك الحظله ويبحث جمع متأخرون انها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضى اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا اما من ليس لها ولي اصلاً فتزويجها القاضى لغير كف بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين اه وعبرة البجيرمى على المنهج قوله لان زوجها له حاكم فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من الا كفء والاجاز أن يزوجه حينئذ في جميع الصور التي يزوج فيها حيث خافت العنت ولم يوجد حاكم يرى تزويجها من غير كف ولم تجد عدلاً يحكمه في تزويجها من غير الكف والافدما على الحاكم المذكور خلى اه (قوله والذي يتجه الخ) أي ليمن لا ولي لها غير القاضى الخ (قوله انه ان كان الخ) بيان للوصول (قوله فان فقد) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقد اخذاً من نظائره ما يشمل تعذر الوصول اليه وامتناعه من التزويج الا برشوة (قوله أي الصفات) الى قوله وهل تعتبر منه في النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة رشيدى وعث (قوله ليعتبر مثلها) أي الصفات كالو ادعى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ينافيه) قديقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مر (قوله لبقاء حقه) شامل لصورة العضل فليتأمل (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مر

الامة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه فقلاماذكرته انه ان كان في البلد كما يرى تزويجها من غير الكفو تعين فان فقدت وجدت عدلاً يحكمه وزوجها تعين فان فقدت تعين ما يحكمه هؤلاء (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلاً في الزوج



خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تابس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها البتة وإلا فلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يبر بها وهل تعتبر السنة في الفاء إذا تاب بالحرفة القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولي (٢٧٨) بأن المدارئم على عدم الفسق وهنا على عدم التعير به وهو لا يفتي إلا بمضي سنة نظير

ما يأتي في الشهادات فإن قلت لم لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لأن عرف الشرع اطرده فيه بزوال وصمته بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رايت ابن العماد والزر كشي بثمان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة وينبغي حمله على ما إذا لم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتمادا لاطلاقهم لكن بالنسبة للزنا فإنه ايده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع ثبت زناه وان تاب منه لأن اثر الزنا لا يزول بالتوبة ففضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا نزول وصمة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رايت ابن العماد صرح به في موضع آخر بأن الزاني المحصن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفؤا كما لا تعود عفته وبما تقرر من أن العبرة فيها بحالة العقد برد ما في تفقيه الرمي عن بعضهم أن طرو الحرفة

في الزوج يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يراد بقوله المعبرة فيها المودة في الزوجة وبقوله ليعتبر ليشترط وفيه ما لا يخفى اه حلى عبارة الرشيدى قوله ليعتبر مثلها الخ انظره مع ما سياتى من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أى الكفاءة أو خصاها عبارة ع ش أى الصفات اه (قوله اطرده فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله عملنا وقوله فيما ليس الخ نعت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجور بعد المعرفة (قوله بحثنا أن الفاسق الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وإن كان الفسق بغير الزنا كما افتى به والد الشارح خلافا لابن حجج وإن تبعه الزبادى اه وعبارة ع ش ويمكن حمل قول حجج وينبغي حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لاطلاق الشارح وعليه فالزاني لا يكون كفؤا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكر أو على هذا القول ابن العماد الزاني المحصن الخ في مفهومه تفصيل وهو أن غير الزاني إذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافأ العفيفة وان غير المحصن لا يكافى العفيفة وإن تاب كالمحصن (فرع) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأة بجهولة النسب إلى الحاكمت وطلبت منه أن يزوجه من ذى الحرفة الدينية ونحوها فهل يجيبها أم لا والجواب عنه أن الظاهر الثاني للاحتياط لا من النكاح فلعلم أن نسب إلى ذى حرفة شريفة وبفرض ذلك لا يزوجه من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح بمحاطة له اه (قوله فانه ايده الخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا فى أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل اه سم (قوله ففضية قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع أن لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أى فى المبيع أنه عيب وان تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب أم لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بان الزاني المحصن) ومثله البكر وينبغي أن مثله الزاني اللائط اه ع ش زاد بعض المتأخرين وآتى البهائم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفؤا) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) إلى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرمي وكذا صبر زعم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى ما فى التفقيه عن بعضهم (قوله وليس طر وذلك) أى الحرفة الدينية والاولى الاخير وليس هي (قوله ما قررت الخ) أى من أن العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله يتخير) كذا فى نسخ الشرح بالياء وهو فى النهاية بالتاء (قوله به) أى طر والرق اه ع ش (قوله احدها) أن النسب لماسياتى اولها (قوله وكذا آلباته) هل حتى

(قوله وهو ظاهر أن الخ) كذا شرح مر (قوله بثمان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا فى أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع أنه لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أنه عيب وان تاب منه (قوله لا يعود كفؤا) وافتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافى الرشيدة شرح مر وسياتى بعد فى كلام الشارح (قوله وكذا آلباته) أى حتى من الجب والعنة

الدينية ثبت لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كما زعمه بل هو الوجه وذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لأن من الخيار فى رفع النكاح بعد صحته لا يوجد إلا بالأسباب الخمسة الآتية فى بابها ونحو العتق تحت رقيق وليس طر وذلك واحد من هذه ولا فى معناه وأما قول الأسنوى ينبغى الخيار إذا تجدد الفسق فردده الاذرعى وابن العماد وغيرهما بأنه لا وجه له وهو كما قالوا أخلاقا للزر كشي ووجه رده ما قررت من كلامهم نعم طر والرق يبطل النكاح وقرل الأسنوى يتخير به مردود بانه وهم احدها (سلامة) للزوج وكذا آلباته

على احد وجهين الاوجه مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يعول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) فن به جنون او جذام او برص لا يكافي ولو من هذا ذلك وان اتحد النوع وكان ماها اقبح لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه او جب او عنة لا يكافي ولو لور تقاء او قرنا و مران الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول اما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع اطراف وتشوه صورة خلا فالجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سورة التوقان والرواي ليس الشيخ كفوا للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكافي مجبلي بلديا فلا يرعى لانه ليس بشيء كافي الروضة (و) ثانيها (حرية فالريق) اي من به ريق وان قل (ليس كفوا لحرية) ولو عتيقة ولا مبعضة لانها مع تعيرها به تتضرر بانفاقه نفقة المعسرين (والعتيق (٢٧٩) ليس كفوا لحرية اصلية) لنقصه عنها

وعروض نحو امرة او ملك له لا ينفي عنه وصمة الرق فاندفع ما اطال به السبكي هنا من المنازعة في ذلك وان تبعه البلقيني واطال ايضا وكذا لا يكافي من عتق بنفسه من عتق ابوها ولا من مس الرق أحد آبائه أو أبالة أقرب من لم مس أحد آبائها او هت لها أبا ابعد ولا اثر لمسه اللام (و) ثالثها (نسب) والعبرة فيه بالأباء كالسلام فلا يكافي من اسلم بنفسه اوله ابوان في الاسلام اسلمت بابيها أو من لها ثلاثة آباء فيه وما لزم عليه من ان الصحابي ليس كفوا بنت تابعي صحيح لازل فيه لما يأتي ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما الاذرعى هنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تقتخر به فيهم دون الامهات فن انتسب لمن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك وحينئذ (فالعجمي) ابا وان كانت أمة عربية (ليس كفوا عربية)

من الحب والعنة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الاب برص كفوا لمن ابوها سليم لانها تعير به نهاية ومعنى قال الرشيدى قديتوقف في هذه الاقربية خصوصاً في نحو العنة لاسيما إذا كان حصولها في الاب لطعنه في السن اه ومرانفاق عن ستم مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام النهاية مانصه اقول وعليه لم هو على إطلاقه كما هو مقتضى إطلاق الحكم ومحل حيث كان الولد يعير به بخلاف ما إذا علا جدا بحيث لا يعير به اخذا من العلة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الاوجه مقابلة) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (وقوله وزعم الاطباء الخ) قديقال يكفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بأبائه حينئذ لتضرر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) اي في النكاح وستأتي في باب اه معنى (قوله فن به جنون) الى قوله بل قال القاضي في المعنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ومرالى اما العيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي اصل الشارح وان اختلف الجنس فليحرراه سيد عمر ويوافق ما في اصل الشارح قول المعنى اختلف العيان كرتقاء ومجبوب او اتفقا كابرص وبرص اه (قوله اوجب) عطف على جنون (قوله ومر) اي في اول الفصل (قوله في هذا) أى المذكور من الحب والعنة (قوله بلديا) الاول بلدي (قوله اي من به ريق) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله وقد ذكرتها الى المتن (قوله من به ريق الخ) اي ولو مكاتباه معنى (قوله ولا مبعضة) وهل المبعوض كفوا قال في البحر ان استويا وزادت حرية كان كفوا لها والا فلا اه معنى وفي عش عن بعض الموامش وعن حواشي شرح الروض للمولى مثله (قول المتن ليس الخ) وكفوا لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو امرة الخ) اي عروض كونه اميرا او ملكا اه كرى (قوله فاندفع ما اطال الخ) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المعنى ما قاله السبكي والبلقيني من ان طرو والامرة او الملك للعتيق ويجعله كفوا لحرية الاصل (قوله وكذا لا يكافي) الى قوله فان من خصائصه في المعنى (قوله لها ابا ابعد) الاولى ابا ابعدها (قوله من اسلمت بابيها الخ) نشر على ترتيب اللف (وما لزم عليه) اي على قوله كالسلام فلا يكافي الخ (قوله من ان الصحابي) اي الذى اسلم بنفسه قول المتن ولا غير هاشمي الخ كبنى عبد شمس ونوفل وان كانا اخوين لهاشم اه معنى (قوله اولاد فاطمة) عبارة المعنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اي من بنى هاشم (قوله ان اولاد بناته) اي اصله صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اي بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) اي غير اولاد فاطمة من بقية بنى هاشم وقوله لهم اي لا اولاد فاطمة (قوله بين هذا) اي استثناء بنى هاشم ومطالب بالنسبة للكفاءة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الاوجه خلافا لما في الروض عن الاسنوى فقلاعن الهروى مر (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بابائه حينئذ فتضرر الزوجة (قوله ولا لمبعضة) شامل لتبعيض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى (قوله بان المدار ثم الخ) لو قيل لم كان المدار هناك وهنا على ما قاله احتجيج للجواب (قوله)

وان كانت أمها عجمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بفضائل جمة كما بحث به الاحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي بلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) اي كفوا قرشية لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كنانة المصطفين من العرب كما يأتي (ولا غير هاشمي ومطاي) كفوا (لها) لخبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من كنانة قريشاً واصطفى من قريش بنى هاشم وصح خبر نحن وبنو المطالب شيء واحد فهما متكافئان نعم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بنى هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به وبه يرد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الاصحاب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للإمامة العظمى بان المدار ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وهنا على الشرف المتقضى للحقوق عارما

بنكاح الغير ولا شك ان بنى هاشم والمطالب اشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار وغير قريش من العرب اكفاء وكانهم انما لم يقدموا كنانة مع ما مر فيهم لان العرب لا يعدون (٢٨٠) لهم فخرا متميزا على غيرهم بحيث يتعبرون لو نكح غيرهم نساءهم وبهذا يفرق بين ما هنا

أى قريش كلهم (قوله بنكاح الخ) أى بسببه (قوله وغير قريش اكفاء) خلافا للمعنى عبارته والامر الثاني أى ما اقتضاه كلام المصنف ان غير قريش من العرب اكفاء بعض ونقله الرافعى عن جماعة وقال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعى ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتباره في غير قريش من العرب وقال الماوردى في الحارى واختلاف اصحابنا في غير قريش فالبصريون يقولون بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه <sup>صلوات الله عليه</sup> وهذا كما قال شيخنا هو الاوجه اذ أقل مراتب غير قريش من العرب أن يكونوا كإحدى الممحات كالعجم قال الفارقى والمراد بالعربى من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضرة فن ضبط نسبة منهم فكان العرب والإفك العجم اه (قوله وانما لم يقدموا كنانة) أى على غيرهم من العرب (قوله مع ما مر) أى في خبر مسلم (قوله وقد يتصور) إلى قوله لان وصحة الرق في المعنى وإلى قول المتن وعفة في النهاية (قوله وقد يتصور الخ) هو في معنى الاستدراك اه ع ش (قوله حتى لا ينافيه الخ) حتى هنا تعليلية والضمير راجع لقولهم لان وصمة الرق الثابت من غير شك الخ اه ع ش وقال الرشيدى قوله حتى لا ينافيه الخ علة لقوله مع كون الخ الذى حصل به الفرق بين هذه المسئلة والى بعدها فالضمير فى ينافيه يرجع لاصل الحكم فى هذا الذى هو جواز تزويج السيد امته الخ فكانه قال إنما اتينا بهذه المعية حتى لا ينافى ما جزم به فى هذه المسئلة ما قالاه فى المسئلة الاخرى وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه (قوله فى تزويج امه الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر وصف لقولها وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول ع ش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما فى نسخ النهاية وفى اكثر نسخ التحفة من الظاهر بال واما على ما فى بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتب فوقه صح من ظاهر بدون ال وكتب فى هامشه قوله ظاهر كذا فى اصل الشارح وفى النسخ الظاهر اه فقوله فى تزويج الخ ظرف لقولها وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) أى محل قولها فى تزويج امه عربية بحر عجمى الخ أى وما مر من التصدير فيما اذا زوجها سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الحاكم اه (قوله فالفرس افضل الخ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لثناؤه لرجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتح تين اه قاموس وقال ع ش النبط طائفة من نزلهم شاطئ الفرات اه ع ش (قوله وبنو اسرائيل افضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من النبط) بكسر القاف اه ع ش (قوله بخلاف الرؤساء بامرة جائزة) بان كانت اهلها ع ش ورشيدى وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه يردد النظر فيما لو كان الامرة جائزة لكن بعد التولية ظلم ونجاوز الحدود فهل يلحق بمن ولى ابتداء ولا ية باطله كجباية المكوس او لا نظر الاصل محل تأمل اه اقول ومقتضى ما مر عن ع ش والرشيدى الثاني (قوله غير ما ذكره) أى الائمة (قوله بذلك) أى بقول التهمة (قوله عنهم) أى عن الائمة (قوله بعرف) كذا فى اصله رحمه الله بالباء اه سيد عمر (قوله لا نسخ فيه) محل تأمل اه سيد عمر ويحاج بان سراد الشارح بالنسخ معناه اللغوى أى التغيير (قوله عن الفسق) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله إلا انه اغتمد نزاع الزركشى فى الفاسق (قوله عن الفسق فيه الخ) قضية هذا السياق ان ابن الفاسق مثلا وإن كان غفيا لا يكفى العفيفة وإن كانت بنت فاسق وفى شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه رشيدى اقول فى كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو ذمنا الخ) أى اذا ترفعوا اليها عند العقد اه ع ش (قوله او مبتدع) عطف على فاسق قال ع ش أى مبتدع لان سكفره يبدعه كما هو

وغير قريش من العرب) أى حتى كنانة (قوله<sup>(١)</sup> نعم قول الشيخين الخ) اجاب فى شرح الروض بحمل هذا

والتقديم فى الديوان كما مر فى قسم آتى لان الممدار ثم على مطلق الشرف لا بهذا القيد ومن ثم قدم الكنانى فى الامامة على غيره بخلافه هنا وقد يتصور تزويج هاشمية برقيق ودنى ونسب بان يتزوج هاشمى امه بشرطه فتلد بنتا فى ملك لملك امها فيتزوجها من رقيق ودنى نسب لان وصمة الرق الثابت من غير شك الغت اعتبار كل كمال معه مع كون الحق فى الكفاءة فى النسب لسيدها لاله على ما جزم به شيخنا حتى لا ينافيه قولها فى تزويج امه عربية بحر عجمى الخلاف فى مقابلة بعض الخصال ببعض الظاهر فى امتناع نكاحها وصوبه الاستدراك لان محله فيما اذا زوجها غير سيدها كولىه أو ما ذننه (والاصح اعتبار النسب فى العجم كالعرب) قياسا عليهم فالفرس افضل من النبط وبنو اسرائيل افضل من النبط ولا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بامرة جائزة ونحوها لان اقل مراتبها ان تكون كالحرف وقول التهمة وللعجم فى النسب عرف فيعتبر يحمل على غير ما ذكره مما مر كتقديم بنى اسرائيل وكذا ما فى ذلك من اعتبار عرفهم فى الحرف ايضا يتعين محله على غير ما يأتى عنهم من انه رفيع او دنى والا ظاهر لم يعتبر بعرف لهم ولا لغيرهم خالف ما ذكره الائمة لانهم اعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وقرروه لانسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفى آياته (فليس فاسق) ولو ذمنا فاسقا فى دينه أى على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست فى نسخ الشرح التى بايدنا اه من هامش

ظاهر لم يعتبر بعرف لهم ولا لغيرهم خالف ما ذكره الائمة لانهم اعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وقرروه لانسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفى آياته (فليس فاسق) ولو ذمنا فاسقا فى دينه أى على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست فى نسخ الشرح التى بايدنا اه من هامش

ولا ابن احمدهما وان سفل (كفو عفيفة) اوسنية ولا محجور عليه بسفه كفور شيدة كاجزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى افن كان و منا  
 كمن كان فاسقا لا يستون وغير الفاسق ولو مستورا كفو لها وغير مشهور بالصلاح كفو المشهورة به وفاسق كفو فاسقة مطلقا الا ان زاد  
 فسقه او اختلف نوع فسقه كما يجتثه الاسنوى لكن نازعه الزركشي قال كما انهم لم (٢٨١) يفصلوا بعد الاشتراك في ذنابة الحرفة او

النسب ورد بظهور الفرق  
 ويجرى ذلك في مبتدع  
 ومبتدعة (و) خامسها  
 (حرفة) فيه او في احد من  
 آباؤه وهي ما يتحرف به  
 لطلب الرزق من الصنائع  
 وغيرها وقد يؤخذ منه ان  
 من باشر صنعة دينية لاعلى  
 جهة الحرفة بل لنفع المسلمين  
 من غير مقابل لا يؤثر ذلك  
 فيه وهو محتمل ويؤيد ما ياتي  
 ان من باشر نحو ذلك اقتداء  
 بالسلف لا تنخرم به مروءته  
 (فصاحب حرفة دينية)  
 بالهز والمذ وهي مادات  
 ملاسته على انحطاط المروءة  
 وسقوط النفس قال المتولي  
 وليس منها تجارة بالنون  
 وخبازة وقال الروياني يراعى  
 فيها عادة البلد فان الزراعة  
 قد تفضل التجارة في بلد وفي  
 بلد آخر بالعكس وظاهر  
 كلام غيره ان الاعتبار في  
 ذلك بالعرف العام والذي  
 يتجه ان ما نصوا عليه لا يعتبر  
 فيه عرف كما روينا لم ينصوا  
 عليه يعتبر فيه عرف البلد  
 وهل المراد بلد العقد او بلد  
 الزوجة كل محتمل والثاني  
 أقرب لان المدار على عارها  
 وعدمه وذلك انما يعرف

ظاهر كالشبهة والرافضة او قول هذا باعتبار زمنه والاعقل من سلم منهم في زمننا من نذف سيدتنا عائشة  
 وتكفير والدها الصديق الا كبر رضى الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا  
 بحيث يجهل انتسابه اليه او لانه لا تغيير حينئذ اه سيد عمر و ياتي منه ان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى  
 افن كان و منا الخ) كذا استدلو بهذه الآية وفيه نظر لانها في حق الكافر والمؤمن اه معنى (قوله  
 كف لها) اى للعفيفة (قوله مطلقا) اى سواء كان فسقه ما بزنا او شرب خمر او غيرهما عش ورشيدى  
 (قوله الا ان زاد الخ) خلافا للمغنى عبارة ته وثانيها ان الفاسق كف للفاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في  
 المهمات الذى يتجه عند زيادة الفسق او اختلاف نوعه عدم الكفاءة كما في العيوب اه (قوله ويجرى ذلك)  
 اى قوله الا ان زاد فسقه الخ اه عش (قوله وخامسها) الى قوله وقضيته في النهاية الا قوله وخبازة فانها  
 ابدلت بتجارة بالنماء وقوله والذى يتجه الى وهل (قوله ما يتحرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة (وقد يؤخذ  
 منه) اى من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمداه عش (قوله ان من باشر نحو ذلك) اى  
 وان كان يعوض اه عش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير اه عش (قوله مادات ملاسته الخ)  
 اى كلابسة القاذورات اه معنى (قوله منها) اى من الحرفة الدينية (قوله وقال الروياني الخ) معتمداه  
 عش عبارة للمغنى وذكر في الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع فان الزراعة الخ وذكر في البحر نحوه  
 ايضا وجزم به الماوردي وينبغى كما قال الاذرى الاخذ به اه (قوله لا يعتبر فيه عرف) اى لا عرف البلد  
 ولا العرف العام (قوله كما ر) اى انفا قيل قول الماتن وعفا (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عش اى  
 فلو اوجب الولي في بلده وليته في بلد اخرى فاهمرة ببلد الزوجة لا ببلد العقد اه (قوله اى التي بها الخ) قضيته  
 اعتبار بلد العقد وان كان يجيئها لعارض كزيارة وفي نيتها العود الى وطنها وينبغى خلافه اه عش  
 عبارة السيد عمر قوله اى التي بها حالة العقد ان كان المراد التي هي بها على وجه الوطن فواضح وان كان  
 المراد ولو غربية بها على عزم العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله سم فتاخص من كلام الفاضل الحشى ان  
 الاول ترك هذا التفسير الماوم اه (قوله هو وابنه) الى قول الماتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على  
 اطلاقه او محله لم تنقطع نسبه اليه بحيث لا يعتبر به عرفا فيه نظير ما مر فذكر اه سيد عراى والا قرب  
 الثاني كما ياتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجهة الاستدلال به ما يفهمه من ان اسباب الرزق بخلفة فبعضها  
 اشرف من بعض اه عش (قوله بضدهما) اى بذل ومشقة اه معنى (قول الماتن فكنا نس وحجام  
 وحارس الخ) ونحوهم كحائك والظاهر ان هؤلاء اكفاء بعض لبعض اه معنى (قوله لا ينافى عدده الخ) قد  
 يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى حرفة م ورشيدى (قوله عددها) اى من الحرف الدينية اه عش (قوله  
 لان ما هنا الخ) واجاب المغنى بانه لا يلزم من ذلك كونها صفة مدح لغيرهم الا ترى ان فقد الكتابة في حقه عليه  
 الصلاة والسلام معجزة فيكون صفة مدح في حقه وفي غيره ايس كذلك اه (قوله وغاب الخ) حطاف

على ما اذا تزوجها غير سيدها باذن أو ولاية على مالهما (قوله كما جزم به بعضهم) والتمى به شيخنا  
 الشهاب الرملى (قوله كما يجتثه الاسنوى) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر  
 (قوله وليس منها تجارة بالنون) وتجارة بالنون (قوله والذى يتجه الخ) اعتمده مر (قوله  
 اى التي بها حالة العقد) ان كان المراد بها على وجه الوطن فواضح وان كان المراد ولو لبث بها على عزم  
 العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله (قوله لا ينافى عددهما وراعى الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)  
 تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابنته وابنته وان سفل (كفو ارفع منه) لقوله تعالى والله فضل  
 بعضكم على بعض في الرزق اى سببه بعضهم بصله بغزو وسهولة وبعضهم بضدهما (فكنا نس وحجام وحارس) ويطارود باغ (وراع)  
 لا ينافى في ما مر من ان الرعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاء بعد تلك الازمنة من التساهل في الدين وقلة المروءة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باجرة أو تبرع أو لو قيل في الاول والمتبرع ان فعل ذلك يستعزل به عن الناس ويتاسى بالسلف لم يؤثر كما تقتضيه الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حمام) هو اباؤه (ليس كفؤ بنت خياط) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة (٢٨٢) على الاصح ليس كفؤ الذي حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكر وافيه

متساوية الا ان اطردي  
العرف التفاوت كما مر ثم  
رايت ما يؤيد ما ذكرته او لا  
وهو ان القصاب ليس كفؤا  
لبنات السماك خلافا  
للقمولى (ولا خياط) كفؤ  
(بنت تاجر) وهو من يجلب  
البضائع من غير تقييد بجنس  
منها للبيع ويظهر ان  
تعريفهم بالجلب للغالب كما  
يدل عليه تعريفهم للتجارة  
بانها تقليب المال لغرض  
الربح وإن من له حرفة تان  
دينته وورقة اعتبر ما اشتهر  
به ولا غلبت الدينته بل لو  
قيل بتغليبها مطلقا لانه  
لا يخلو عن تغييره بهام يبعد  
(او يزال) وهو بائع الستر  
(ولاهما) اى كل منهما  
كفؤ (بنت عالم او قاض)  
لاقتضاء العرف ذلك وظاهر  
كلامهم ان المراد بينت  
العالم والقاضى من في آباءها  
المنسوبة اليهم احدهما  
وان علا لانها مع ذلك تفتخر  
به وكلامه استواء التاجر  
والبزاز والعالم والقاضى  
وهو محتمل وفي الروضة ان  
الجاهل بكافى العالم وهو  
مشكل فانه يرى اعتبار  
العلم في آباءها فكيف لا  
يمتد به فيها الا ان يجاب  
بان العرف يعبر بنت العالم  
بالجاهل ولا يعبر العالم

على الصلة وقوله من التساهل الخ بيان الموصول (قوله وقضيته) اى قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى  
المتن ليس في الاصل الذى عليه خطه فليحذر راه سيد عمر (قوله هو اباؤه) الانسب لما قدمه ان يذكره  
بعد ليس ويبدل ابوه بابنه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح وحرقة ان لا يقيد المتبرع بما ذكر  
فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) اى من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ  
في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذى يتجه الخ اه سيد عمر  
(قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) اى عرف البلد لا العرف العام حتى لا يتنافيه ما مر له آنفا اه سيد  
عمر (قوله ثم رايت الخ) عبارة النهاية ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله او لا) اى قوله ان  
كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) اى ما يؤيد الخ (قوله ان القصاب) اى الجزارة ع ش (قوله كما يدل  
عليه تعريفهم الخ) ويدل تعريفهم ايضا على ان قولهم من غير تقييد بجنس جرى على الغالب ايضا فانظر هل  
هو كذلك رشيدى وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين  
ما لم يندرتعا طيه لاجدا بحيث لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيد عمر (قوله اى كل منهما) اى التاجر  
والبزاز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المغنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد النظر فيمن  
في آباءه عالم مثلا ومن في آباءها عالمان أو أكثر هل يكافئها أو لا اه سيد عمر ولعل الثانى أقرب اخذا بما  
مر في شرح ونسب (قوله من في آباءهم الخ) فلو كان العالم في آباءها أقرب من العالم في آباءه فقياس  
ما مر في التفاوت بين المنسوبين الى من اسلم الى العتيق انه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفاها كما ان  
المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها اكفأوا الاقرب الاول اه ع ش (قوله وان علا) هل هو على  
اطلاقه او محله ما لم يبعد جدا او بعده وله شهرة كالشافعى وابى حنيفة رضى الله تعالى عنهم بحيث لا يفتخر به  
عرا فاحل تأمل ولعل الثانى أقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم  
الخ) اى واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى  
الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى والجاهل لا يكون  
كفؤ للعالمه كافي الانوار وان اوهم كلام الروضة خلافا لانه العلم اذا اعتبر في آباءها فلا يعتبر فيها بالاولى اذ  
اقل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدينته لا يكافى صاحب الشريعة اه (قوله وبحث الاذرى)  
الى قوله انتهى عقبه النهاية بما نصه والا قرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيثية  
اه وقال الرشيدى قوله فيعتبر الخ اى فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام  
الاذرى اه عبارة سم قوله وبحث الاذرى الخ فيه نظر بل المتجه ان ابو هاء عالم فاسق لا يكافئها من  
ابوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض  
الصفات وسيأتى ان بعضها لا يقابل ببعض فليتامل اه سم (قوله ثم رايت) اى الاذرى وقوله فقال  
الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففى النظر اليه نظر) بل ينبغي ان لا يتوقف في مثل ذلك اه معنى (قوله

حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو  
محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل  
(قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافى العالم ولا يتنافى تضعيف الروضة لما نقله عن الروبانى  
لان التضعيف للجموع مر (قوله وبحث الاذرى) فيه نظر بل المتجه ان ابو هاء عالم فاسق لا يكافئها من  
ابوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض

بالجاهل وبحث الاذرى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا فخر به حينئذ في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك  
القضاء بل اولى ثم رايت صرح بذلك فقال ان كان القاضى اهلا فعالم وزيادة او غير اهل كما هو الغالب في قضاء زمنا تجد الواحد منهم  
كقرب العهد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى فيه ما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو اولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار

بخلاف الملوك ونحوهم اه وبحث أيضا وقوله غيره عن فتاوى البغوى أن فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لأن المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكن كلامهم صريح في رده (تمثيه) الذى يظهر ان مرادهم بالعالم هنا من يسمى عالما فى العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مما مر فى الوصية وحينئذ لقضيته ان طالب العلم وان برع فيه قبل أن يسمى عالما يكفى بنبته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككافاته لبنت عالم بالا صلين والعلوم العربية ولا يبعد ان من نسب ابوها للعلم بغيره (٣٨٣) عرقا لا يكافئها من ليس كذلك ويفرق بين

ما هنا والوصية بان المدار ثم على التسمية دون ما به الاختار وهنا بالعكس فالعرف هنا غيره ثم فتامله وإذا بحث بعض المتأخرين فى حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه ان من لا يحفظه كذلك لا يكافئ بنبته فاولى فى مسئلتنا لكن خافه كثيرون من معاصريه فقالوا انه كفو لهاى لا نالا نعتبر جميع الفضائل التى نصوا عليه وانما نعتبر ما يطرد به الاختار عرفا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا فى بعض النواحي (والاصح ان اليسار) عرفا (لا يعتبر) فى بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويفتخر به اهل المروآت والبصائر وبجانب عن الخبر الصحيح الحسب المال وامامه عارية فصولك بان الاول على طبق الخبر الاخر تشكح المارة لحسبها وما لها الحديث اى ان الغالب فى الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم بيان ذم المال الى ما عرف

بخلاف الملوك الخ) أى المستولين على الرقاب (قوله وبحث أيضا) الى قوله لكن كلامهم فى النهاية وعبارته والاوجه كما بحثه ايضا الخ (قوله تؤثر فيها الخ) والاوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح فى رده) فى دعوى الصراحة نظر اه سم (قوله الذى يظهر الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالحول لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا يضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاركه فى العلوم الثلاثة او بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككافاته اى الجاهل اه سم (قوله بالا صلين) اى اصول الدين واصول الفقه وقوله والعلوم العربية اى كالحول والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله واذا بحث الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واقره ولده فى الشارح رحمهما الله تعالى لكن فى بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فقل يعتبر ذلك حتى لا يكفى الثاني بنت الاول وقد تبعة خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غير نعمه قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الحاصل لا يقابل بعضها اه سم والظاهر ان محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسق كجباية المكس اه سيد عمر (قوله لا يكافئ بنبته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآن السبع لا يكفى ابنة من يحفظه كله واحدة او يحفظه بقرامة ملفقة وكما يعتبر حفظ القرآن فى حق الاب كذلك يعتبر فى بقية اصوله كما تقدم فى العالم والقاضى اه عرش (قول المتن والاصح ان اليسار الخ) وعليه لوزوجها وليها بالا جبار به سر بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما مروى وليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى بل لانه بخمسها حقها فهو كالزوجها من غير كفو ولا يعتبر الجاهل والبلد قال فى الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصر معتبر اقال الاذعى وفيما اذا فرط القصر فى الرجل نظر وينبغى ان لا يجوز الاب تزويج ابنته من هو كذلك فانه مما تنعير به المرأة نهاية ومعنى قال عرش قوله وليس البخل الخ معتمد وقوله مما تنعير به المرأة اى ومع ذلك لو وقع صح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) الى المتن فى النهاية الا قوله فان قلت الى والثاني (قوله وحال حائل) اى نازل متغير وزائل قال عرش هذه المعاطيف مفاهيم مختلفة لكن المراد منها واحد اه (قوله وطود) اى جيل اه عرش (قوله فصولك) كمصفر والفقيه اه قاموس (قوله بان الاول) اى خبر الحسب المال (قوله من الدنيا) اى الزائدة على قدر الحاجة اه عرش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفخر به الخ (قوله لانه) اى ذم الدنيا (قوله وتواصى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله وسيلة للخير الخ) نشر مشوش الصفات وسيأتى أن بعضها لا يقابل بعض فليتأمل (قوله لكن كلامهم صريح فى رده) فى دعوى الصراحة نظر (قوله الذى يظهر ان مرادهم بالعالم هنا الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالحول لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا يضبط وان العالم بالثلاثة او بعضها لا يكافئه من شاركه فى العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله ككافاته) اى الجاهل (قوله واذا بحث بعض المتأخرين الخ) افى بذلك

من الكتاب والسنة فى ذمه لاسما قوله تعالى ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوهم سقفا من فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحمى عبده المؤمن من الدنيا كما يحمى أحدكم مريضه من الطعام والشراب لوسويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء من ثم قال الآية لا يكفى فى الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تواصى عليه منكر والمعاد ايضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشهر



ومن ثم كثرت أحاديث بدمه وأحاديث بمذحه ومحملها ما تقرر وهذا يناق في ما ذكر كرت قلت لا ينافيه لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعا وهو مقدم على الافتخار به عرفا والثاني تصح بما بعد عرفا منقرا وان لم يكن منفرا شرعا كما مر أول الباب في مبحث الخطبة فاندفع بهذا ما للاذرعى وغيره هنا (و) الأصح (أن بعض (٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكفى معيب أنسب سليمة دنيئة ولا يعمى عفيف عربية

فاسقة ولا فاسق حر عفيفة عتيقة ولا قن عفيف عالم حرة فاسقة دنيئة بل يكفى صفة النقص في المنع من الكفاءة اذ الفضيلة لا تجبرها ولا تمنع التعبير بها (وليس له تزويج ابنة الصغيرة) لانه ما من العنت قال الزركشى قد يمنع هذا في المراهق لان شهوته اذ ذاك اعظم فان قيل فعله ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع انهم جوزوا له نكاح الامة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اهـ ولك رده بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزالا ونسبا وغرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوته اذ ذاك اعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) بعيب يثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف القبطة وكذا عما وعجوز ومقطوعة طرف كافي الام واعتمده البلقيني والاذرعى ونقله عن خلافت من الائمة وانما صح تزويج المجبرة من نحو اعنى كما مر لانه كفؤ وليس المدار في نكاحها الا عليه اذا الملحظ ثم العار وهنا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحديثين (قوله ما ذكر كرت) أى من ذم المال قال الزركشى اراد به قوله ولا يقتضيه الخ اهـ (قوله وهو مقدم الخ) قد يمنع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني تصح الخ) عطف على قوله الاول اهـ سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنة الصغير الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجه بها بشرطه نهاية ومعنى (قوله لان شهوته) أى الصغير وقوله اذ ذاك أى حين كونه مرافقا (قوله فعله) أى المراهق (قوله جوزوا) أى للابله أى لابنة المجنون متعلق بقوله نكاح الامة (قوله رده) أى قول الزركشى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الامر بالعكس كذا افاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من بحثه من الوهن مع ما فى الاول من منع السند فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله بعيب) الى الفصل في النهاية والمغنى (قوله يثبت الخيار الخ) أى كالبرص كما فى المغنى والمجنون كما فى الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطلان في تزويجه الرتقاء والقرناء لانه بذل مال في بضع لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عما الخ) عبارة النهاية والمغنى وان زوج المجنون او الصغير عجوزا او عما او قطعا او الصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجها ن أحصهما كما قاله البلقيني وغيره وعدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اهـ بحذف قال سم بعد ذكر ماوافق ذلك عن الروض مع شرحه مانصه ثم قال في الروض والخصى والخشى غير المشكل كالا عنى اهـ

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثلى اذا نكح بلا إذن ووطى غير رشيدة اهـ عش (قوله المحجور عليه) أى مجنون او صغير او فلس او سفه او ورق

شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لكن فى الارياض يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى. الثاني بنت الاول وقديته خلاف ذلك وانه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قديقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الاول (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم تنشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الامر بالعكس (قوله وكذا عما وعجوز ومقطوعة طرف الخ) قال في الروض وان زوج المجنون او الصغير لمعجوز او عما او قطعا للاطراف او بعضها والصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجها ن قال في شرحه صحح منهما البلقيني وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه لما تزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه أخذنا مما مر في شروط الاجبار شرح مر لان وليها لما تزوجها بالايجاب من الكفو وكل من هؤلاء كفؤ فالماخذ في هذه وما قبلها مختلف ثم قال في الروض والخصى والخشى غير المشكل كالا عنى اهـ (قوله يثبت له الخيار كما صرحا به) فيزداد ثبوت الخيار له بنحو الحرفة على ما باتى في الخيار مر

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في المتن لا يزوج مجنون صغير) قال في الروض ولا يزوج مغنى عليه تنتظر افاقته قال في شرحه وعبارة الاصل اما المغلوب على عقله بمرض فتنتظر افاقته فان لم تنو قع افاقته

المصلحة ولان تزويجهما يفيد ما تزويجه يغرمه فاحتيط له أكثر (ويجوز) تزويجه (من لا تكافئه ببعض الخصال في الاصح) اهـ لان الرجل لا يتعير باستفرائه من لا تكافئه على أنه اذا بلغ يثبت له الخيار كما صرحا به (فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه إذ لا حاجة به اليه حالا وبعد البلوغ لا يدري حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراهق لانه (٢٨٥) في النظر كالبالغ كما مر ثم راي الزركشي ذكر

أعم منه لقال قضية قولهم لا مجال للحاجة تعهده وخدمته فان للاجنبيات ان يقمن بها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة اه (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أى بالغ لانه يغرم المهر والنفقة (الا الحاجة) لشيء مما مر في مبحث وجوب تزويجه ليزوجه ان اطبق جنونه كما مر ثم مع ما خرج به الاب فالجد فالسلطان وكولاية ماله اذا علم ان تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها وفرض احتياج اكثر منها نادر فلم ينظروا اليه لكن ياتي في المخيل انهم نظروا لحاجته مع ندرتها وبه يتأيد بحث ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمجنون مخبل وهو من بعقله خلل وباعضائه استرخا ولا يحتاج للزواج غالبا ومغلوب على عقله بنحو مرض لم يتوقع افاقته منه (وله) اي الاب فالجد (تزوج صغير عاقل) غير ممسوح (اكثر من واحدة) ولو أربعا ان رآه مصلحة لان له من سعة النظر والشفقة

اه حلي (قوله جواز تزويجه) أى المجنون للخدمة وإنما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقا مر اه سم وهو أى المنع مطلقا ظاهر صنيع المغنى (قوله ثامر) اى فى اول الباب (قوله ثم راي الزركشي الخ) عبارة النهاية وقول الزركشي ان قضية الخ منع اه (قوله اعم منه) اى من المراهق (قوله تعهده الخ) اى المجنون من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله فان للاجنبيات ان يقمن الخ) ولولم توجد اجنبية تقوم بهذا فحل يزوج للضرورة او لا لندرة فقد هن فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثانى اه عس (قوله ان هذا) اى قولهم لا يزوج مجنون صغير (قوله اما غيره) اى من يظهر على ذلك اه عس (قوله اما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر اه سم (قوله اى بالغ) الى قوله لسن ياتى فى النهاية (قوله لشيء) الى قوله او باعضائه فى المغنى (قوله لشيء مما مر) عبارة النهاية والمغنى لا الحاجة للزواج حاصله حالا كان تظهر رغبته فى النساء بدورانه حو لن وتعلقه بهن او مالا كتوقع شفائه باستفراغ مائه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج الى من يخدمه ويتعده ولا يجد فى محارمه من يحصل به ذلك وتكون وثنة الزواج اخف من ثمن امة وتقدم انه يلزم المجهز تزويج مجنون ظهرت حاجته من مزيد ايضاح اه قال عس قوله بشهادة عدلين اى او واحد كقدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج به) عبارة النهاية والمغنى اموال كان متقطع المجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا يذنان يقع العقد حال الافاقة فلوجن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومعنى ويأتى فى الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضى وخلفاءه وانما يتردد النظر فى قيم اقامه القاضى عليه للنظر والتصرف فى اموره هل يزوجه نظر السكونه نائب عن القاضى او لا يزوجه لانه يشبه الوصى فى ان تصرفه خاص وظاهر ان محل التردد حيث لم يعين له القاضى تزويجه بالخصوص ولا ياتي فيه ما يحتمل الشارح رحمه الله تعالى فيما مر ان النائب الخاص كالعام فليتامل ذلك وليحرراه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) اى يزوجه الاب الخ ويجوز الرفع اى فواحدة يزوجه اه معنى (قول المتن فواحدة) اى ولوامه بشرطه برلسى اه سم (قوله لاندفاع الحاجة بها) قد يقال ان كان الحاجة للزواج لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مر ويوجه بان من شان الواحدة ان تكفى حاجة للزواج وليس من شانها ان تكفى للخدمة اه سم (قوله بحث ان الواحدة الخ) اعتمده المغنى لا النهاية عبارتها وقول الاستوى انه قد تقدم ان الشخص قد لا تعفه الواحدة فتستحب له الزيادة الى ان ينتهى الى مقدار يحصل به الاعفاف ويتجه مثله فى المجنون وقد اشار اليه الراغبى فى الكلام على السفية مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرعى رايته فى وصايا الام انه لا يجمع له بين امراتين ولا جاريتين للوطء وان اتسع ماله لان ان تسقم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينسكح او يتسرى اذا كان ماله محتملا لذلك اه والظاهر انه الوجزمت او برصت او جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك اى يجوز جمعه بين اثنتين واما الامة اذا لم تسكن ام ولد فتباع وقد لا تكفى الواحدة ايضا للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عس قوله بحسب الحاجة اى وله التمتع بما زاد ايضا اه (قوله لو لم تعفه الخ) اى المجنون (قوله اى الاب) الى قوله ويؤخذ فى المغنى ولما قال بان ولاية الاجبار فى النهاية (قوله اى الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه معنى (قوله غير ممسوح) اما الصغير

فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه) اى المجنون للخدمة (قوله وانما يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقا مر (قوله فيلحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر (قوله كما مر ثم الخ) عبارة ثم اما اذا انقطع جنونه ما اى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يفيقا واذنا وتستمر افاقتهما الى تمام العقد كذا اطلقوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مر (قوله فواحدة) ولوامه بشرطه مر (قوله يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها الخ) قد يقال ان كانت الحاجة للزواج لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شان الواحدة ان تكفى حاجة للزواج وليس من شانها ان تكفى للخدمة

ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح ويؤخذ من نظرهم للشفقة ان من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة

لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجبرة إلا أن يفرق بان ولاية الأجير أقوى لثبوتها مع الرشد مع إيقاعه لها بسببها فيما لا يمكنه الخلاص منه في الأثناء لأن العصمة ليست يدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وإن كان اشتراط الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (ويزوج) جواز (المجنونة) أن تطبق جنونها نظير ما مر (ابا وجد) أن فقد الأب أو انتفت ولايته (أن ظهرت مصلحة) كزيادة مهر أو قضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكتفى (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذاً بما مر في التصرف في مال اليتيم إلا أن يفرق بنحو ما

تقرر (ولا يشترط الحاجة) إلى الوجب كما مر بخلاف المجنون لأن تزويجه يفرمه (وسواء) في جواز تزويج الأب فالجد المجنون لثبوت المصلحة (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر) بلغت مجنونة أو عاقلة ثم جنت لأنه لا يرجح لها حالة تستأذن فيها الأب والجد لها ولاية الإيجار في الجملة (فإن لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب وجد) لم تزوج في صغرها ولو لغبطة أذلا إيجار لغيرهما ولا حاجة في الحال (فإن بلغت زوجها) ولو ثيباً (السلطان) الشامل لمن مر (في الأصح) كإبلي ماله ويسن له مراجعة أقاربها ولو نحو خال وأقارب المجنون فيما مر تطبيقاً لقولهم (للحاجة) المار تفصيلها (للمصلحة) كنفقة ويؤخذ من جعل هذا مثلاً للمصلحة أن الفرض فيمن لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج وإلا كان الانفاق حاجة أي حاجة (في الأصح) وسيأتي أن الزوج ولو معسراً يلزمه إخراج نحو المريضة مطلقاً وغيرها أن خدمت في بيت أبيها ويتردد النظر

الممسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني نهاية ومغني قال عرش قوله غير ممسوح ظاهره ولو لم يجز بالأخصا اه وانظر ما للفرق بين المسحوق وبين المجبوب والخصى (قوله) لا يفعل ذلك وهو (الخ) معتمد اه عرش (قوله) إلا أن يفرق بان (الخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر الزوجة إذا لم تلق به بعد كاله ولا كذلك المرأة (قوله) أقوى لثبوتها (الخ) قد يقال إذا أثرت العداوة الظاهرة في الأقوى فلا تؤثر في الأضعف بالأولى وقد يجاب بأن عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية الإيجار لأن العداوة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالنأمل تحقيق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله) مع إيقاعه) أي الولي المجبر لها أي المرأة بسببها أي الولاية (قوله) في الأثناء) أي أثناء النكاح ودوامه (قوله) قد يغني (الخ) قد يقال إن كانت مهملة كما هو الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه سيد عمر أي عدم العداوة الظاهرة (قوله) بخلاف الولاية هنا وفي المال أي قلها ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله) جوازاً) إلى قول المتن في الأصح في النهاية إلا قوله إلا أن يفرق بنحو ما تقرر (قوله) وقضية تقييده (الخ) قد يكون المراد بالظاهر الرأب لا اطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله) بنحو ما تقرر) أي انفار (قوله) إلى الوجب) إلى قول المتن لا لمصلحة في المغني إلا قوله وأقارب المجنون فيما مر (قوله) بلغت مجنونة (الخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان جنونها بسبق دواء مجنن اه سيد عمر (قوله) لأنه لا يرجح لها حالة (الخ) أي فلوزوجها في هذه الحالة ثم قامت لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا خيار لها كما يأتي اه عرش (قوله) ولا حاجة في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيرة ويأتي انفار أيضاً أن من الحاجة فيها الاحتياج للنهر والنفقة فلا جاز بل لزوم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا قدمنا عن البغوي والرشدي في مبحث الوجوب عبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في صغرها إلى النكاح لعدم احتياجها للوطء وإن احتاجت للنفقة ولا منفق أو احتاجت للخدمة ولا خادم هذا ظاهر كلامهم اه (قوله) لمن مر) أي من القاضي ونوابه اه عرش (قوله) تطبيقاً لقولهم) ولأنهم اعرف بمصلحتها ولهذا قال المتولي بإرجاع الجميع حتى الأخ والعلم للام والخال نهاية ومغني (قوله) المار تفصيلها) عبارة المغني للنكاح بظهور علامة شهونها أو توقع شفاؤها بقول عدلين من الأطباء اه (قوله) مطلقاً) أي خدمت في بيت أبيها ولا (قوله) وغيرها) أي غير المريضة (قوله) وإن كانت) الأخصر والأوضح حذف أن (قوله) وإذا زوجت) أي سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله) تنخير) أي في نسخ النكاح وفاقاً للنهاية والمغني (قوله) بلوغه (الخ) وقوله أو طروا (الخ) اعتمد هذا التعميم النهائية والمغني (قوله) جنسه) أي جنس الحجر الذي أضيف إليه الدوام (قوله) أو طروا (الخ) عطف على بلوغه (قوله) كيلا يغني) أي التنبيه في النهاية (قوله) في المتن تزوج المجنونة أب وجد) أي وإن طرأ جنونها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الروضة فرع في المجنونة أو وجه الصحيح أن الأب والجد عند عدمه يزوجها سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكر أم ثيباً إلى أن قال وسواء التي بلغت مجنونة أو من بلغت عاقلة ثم جنت بناء على أن من بلغ عاقلاً ثم جن فولاية ماله لا يبه وهو الأصح وإن قلنا أنها السلطان فكذلك التزويج (وقضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكتفى) قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله) والظاهر خلافه) اعتمد مر أيضاً (قوله) حيث) ينبغي رجوعه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمریضة أو لا وحینئذ لو احتج لا خدام المجنونة ولم تندفع حاجتها إلا بالزواج اتجه أن للسلطان تزويجها إلا لحاجة الخدمة أن جعلناها كالمریضة أو أن كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما تزوج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا أولى لوجوب الخدمة هنا لأنهم وإذا زوجت ثم أفاقت لم تنخير وقضية كلامه أن الوصي لا يزوجه وهو المعتمد لقصور ولايته وبه فارق السلطان (ومن حجر عليه بسفه) بلوغه سفهاً والحجر في هذا بمعنى دوامه وإن اختلف جنسه فإنه لا يحتاج لإنشائه أو طرو وتبذير عليه بعد رده ولا بد في هذا من إنشاء حجر والأصح تصرفه ومنه نكاحه وإن قلنا بأنه لا يزوجه موليته لأن ولاية الغير يحتاط لها ما لا يحتاط لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كي لا يغني

الا قوله فالجد الى ويشترط (قوله ولا يصح اقرار وليه الخ) قضية اطلاقه وتقييد ما ياتي ان الحكم هنا كذلك وان قبل له الولي باذنه فليحرر اه سيد عمر فجعل الحيشية الاتية قيد الاقرار السفية فقط وقال سم وافرده الرشيدى بذخى رجوعها لاقرار الولي ايضا اه وفيه وقفة ظاهرة الا ان برادير رجوعها رجوع نظيرها وتردد ع ش فقال مانصه قوله ولا يصح اقرار وليه الخ ظاهره وان سبق من السفية اذن للولي في تزويجه قياس ما ذكره في السفية ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليها ان اريد بضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كاهر الظاهر انهما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار ففيه وقفة من حيث الحكم اه فانفق سم وع ش ورشيدى على تقييد مسألة اقرار الولي ايضا اخلافا للسيد عمر (قوله فيه) اى في النكاح وقال ع ش اى في الاقرار اه وقدمر ما فيه (قوله) وانما صح اقرار المرأة اى السفية كاهر اه سيد عمر (قوله النكاح باذنه) هل يشترط اذن الولي له بالاذن اخذ من قوله لصحة الخ اولا وبفرق بانه يحتاط في العقد الذي هو المقصود بالذات لا يحتاط في تابعه الا اذن ومن ثم اجزافه السكوت في بعض الصور ولم يحجز النطق في ذلك في بعض الصور كالكناية محل تأمل اه سيد عمر (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه اى السفية للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اى اذن السفية لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهى صريحة في الاشتراط والتوقف لكن ظاهر صنيع المغنى وشرحي الروض والمنهيج عدم الاشتراط وسياتي عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) اى من بلغ سفيا اه سم (قوله الاب فالجد) اى ان كان له اب اوجد والا فتزويجه الى القاضي او نائبه كذا في الانوار اه كرى عبارة شرح المنهج المراد بالولي هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه (قوله فرصى اذن له الخ) وفاقا لظاهر المغنى (قوله وفي الثاني) اى من طرأ تبذيره اه سم (قوله ويشترط) الى قوله من التسرى والتزويج في المغنى (قوله بنحو ما مر الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تنشأ من عدم استفرغ المنى وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه ع ش (قوله ثلاث زوجات الخ) يقتضى انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فافرق فيلحرر اه سيد عمر ولعل

الولي ايضا (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع (قوله ووليّه في الاول) اى من بلغ سفيا (قوله الاب فالجد فرصى اذن الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بوليّه هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السلطان يزوج في الاول بعد الاب وان علا (قوله فرصى اذن له في التزويج) لو كان الوصى انثى لم يات قوله او يقبل له اولى كاهر وظاهر واعلم انه ليس في الكلام ايضا من زوج الشيب البالغة التي طرأ سفها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجد الخ وان ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدة ومن حجر عليها بمدبلو غم رشيدة (قوله وفي الثاني) اى من طرأ تبذيره القاضي او نائبه عبارة الناشرى اما اذا طرأ اى السفه واعيد الحجر عليه فامر تزويجه ممنوط بالسلطان كذا كرى في باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفية يزوجها الحاكم مع وجود ابها وان كانت بكر ا انتهى وقوله وان كانت بكر ا تقدم رده في شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الشيب فليحرر (قوله فان كان مطلقا الى قوله سرى امة) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب اى حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على بطلان الدور في المسئلة السريجية كما اوضح ذلك الناشرى في نكته اتم ايضا ح انتهى وافول غاية ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التسرى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ارتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم تصريجه هنا بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح اقرار وليه عليه به ولا اقراره هو حيث لم ياذن له فيه وليه وانما صح اقرار المرأة به لانه يفيدها ونكاحه يفرمه (بل ينكح باذن وليه او يقبل له الولي) النكاح باذنه لصحة عبارته فيه بعد اذن الولي ووليّه في الاول الاب فالجد فرصى اذن له في التزويج على ما في العزيز لسكنه ضعيف وان اطال السبكي وغيره في اعتناده وفي الثاني القاضي او نائبه ويشترط حاجته للنكاح بنحو ما مر في المجنون ولا يكتفى فيها بقوله بل لا بد من نبوتها في الخدمة وظهور قرائن عليها في الشهوة ولا يزوج الا واحدة فان كان مطلقا بان طلق بعد الحجر او قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات او اثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) على الوجه. يرى امة فان تضجر منها ابدلت ولا يزداد له على حليلة وان اتسع ماله لنص عليه

نعم ياتي هنا ما مر في المجنون  
والذي يتجه انه يتعين الاصلاح  
من التبرى او الزوج  
ما لم يرد الزوج بخصومه  
لان التحصين به اقوى منه  
بالتبرى (تنبيه) ظاهر  
كلامهم هنا ان المطلق  
يسرى وان تكرر طلاقه  
لعذر لكنهم ذكر وافي  
الاعفاف ان الاب اذا طلق  
لعذر ابدل زوجة اخرى  
وظاهره انه لا فرق بين تكرر  
ذلك وعدمه فيمكن ان يقال  
بنظيره هنا ويمكن الفرق  
بان الاب قوى العقل فيدرك  
العذر على حقيقته غالبا  
وهذا ضعيفه فلا يبعد ان  
يتخيل ما ليس بعذر عذرا  
نعم ان فرض ظهور العذر  
بقرائن قطعية عليه اتجه  
تساوى البابين وظاهر  
كلامهم ثم انه اذا طلق لغير  
عذر ولو مرة لا يبدل بل  
يسرى فيحتمل بجيئه هنا  
ويحتمل الفرق بان المأثون  
ثم على الغير فضيق على الاب  
اكثر منه على السفية لان  
المأثون من ماله (فان اذن له)  
الولى (وعين امراة) تليق  
به دون المهر (لم ينكح  
غيرها) فان فعل لم يصح ولو  
بدون مهر المعينة بخلاف  
مالوعين مهر افنكح بازيد  
منه او انقص لانه تابع  
(وينكحها) اى المعينة  
(بمهر المثل) لانه المرء الشرعى  
(او اقل منه) لان فيه رقعا  
به (فان زاد عليه فالشهور

الفرق ظهور نسبة القصور اليه في الاولى دون الثانية (قوله وكذا ثلاث مرات) اى متفرقة على ما يفيد قوله  
مرات اه ع ش (قوله ابدلت) اى حيث امكن فان تعذر ذلك مال عدم من يرغب فيها لا مرقام بها او  
لصيرورتها مستولدة فقياس ما مر فيمن سقمت ان يضم معها غير ما من امراة او امة اه ع ش (قوله نعم  
الخ) استدراك على قوله ولا يزداد الخ (باقى هنا الخ) عبارة المغنى فان لم تعفه واحدة زيدا يحصل به الاعفاف  
كامر في المجنون اه (قوله ما في المجنون) اى من ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر  
 حاجته (قوله والذي يتجه الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداء وينبغى كاقال في المهمات  
جواز الامرين كافي الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة اه (قوله لان التحصين به الخ) اى العفة به عن  
الاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية ربما كانت اجمل من الحرية وذلك اقوى فى تحصيل العفة عن  
الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحصين به اقوى انه تحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كنبوت الاحصان  
المميز له عن التبرى اه ع ش (قوله وان تكرر الخ) الاولى وان كان تكرر الخ (قوله بين تكرر ذلك)  
اى الطلاق لعذر (قوله هنا) اى فى السفية (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية  
اه سم وقد يقال فى قول الشارح غالبا اشارة الى جملة بالاعم الاغلب (قوله فلا يبعد) وفى اصله بخطه  
بعد ما هنا اعد اه سيد عمر (قوله ثم) اى فى الاب (قوله له الولي) الى قوله ووقع هنا فى النهاية (قول الماتن  
وعين امراة) اى بشخصها او نوعها كنزوح فلانة او من بنى فلان اه مغنى (قوله تليق به) انظر هل هو قيد  
وقضية ما استدكره عن ع ش عند قول الماتن من تليق به انه قيد فلو عين غير لا نفقة فنكحها لم يصح فليراجع  
(قوله دون المهر) اى قدره وان عين عينا يجعله منها اخذا بما ياتى فى شرح قول المصنف من المسمى (قول  
الماتن لم ينكح غيرها) قال ابن ابي الدم وما تقرر من تعيين المرأة محمول على ما اذا لحقه مغارم بسبب الخالفة فلو  
عدل الى غيرها وكانت خير من المعينة نسبوا جمالا ودينارا دونها مهر او نفقة فينبغى الصحة قطعاً كمالوعين مهر  
فنكح بدونها انتهى وهذا ظاهر نهاية ومغنى قال ع ش قوله ودونها مهر او نفقة قضيتها انها لوساوت المعينة  
فى ذلك او كانت خير منها نسبوا جمالا ومثلها نفقة ومهر المصالح نكاحها وهو قريب فى الاول لانه لم يظهر فيه  
للخالفة وجه دون الثانى لانه لا يكتفى بمسوخ العدول مزيد من وجهه ويأتى مثله فيها لوساوتها فى صفة او  
صفة من ذلك وزادت المعدول اليها على المعدول عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر ممتد اه (قوله فان فعل)  
الى قوله كشرىك فى المغنى الا قوله اى من نقد البلد الى و فرق (قوله لم يصح) اى ما لم تكن خير من المعينة  
على ما مر اه ع ش (قوله الذى نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شيئا بالكلية كان قال له انكح فلانة او من بنى  
فلان ولم يتعرض للصداق بالكلية والذى يظهر فيها انه يصح بمهر المثل اخذا بما ياتى فى قول المصنف ولو اطلق  
الاذن الخ وما قول المحشى بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح فى ذمته بازيد من ذلك القدر  
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس فى محله فان  
قوله بقى الخ عين المسئلة الاتية فى قول المصنف ولو قال انكح بالف ولم يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين قول  
الشارح فيما سياتى فى تلك او ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ انتهى فليتامل اه سيد عمر  
اقول وقوله بقى ما لو لم يعين الخ ليس فى محله لانه داخل فى قول المصنف هنا وقوله فان قوله فى الخ عين المسئلة الخ  
فيه انه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الخ هو عين قول الشارح الخ فيه انه  
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله المأثون له) فاعل نكح وقوله فى النكاح  
متعلق بالمأثون وكذا قوله منه متعلق به وضميره يرجع الى الولي قاله الكردى ويظهر ان منه متعلق بالنكاح

وعجيب من الناشرى ومن وافقه على ما قال (قوله على الوجه) كذا ع ش مر (قوله والذي يتجه الخ)  
كذا شرح مر (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية (قوله الذى نكح  
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح فى ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس  
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأثون له فى النكاح منه) اى

سفيهه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانها لم ترض إلا بجميعه وترجع بمهر المثل أى من نقد البلد في ذمته واعتمده البلقيني وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالازيد الآتي قريبا و فرق الغزى بما حاصله ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو بملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشرى بك باع مشتركا بغير إذن شريكه

ويأتي في الصداق أنه لو نكح لطفله يفوق مهر المثل أو أنكح موليته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه ففسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولى السفيه ووقع هنا في شرح الروض صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظروا وصح لما تقرر في ولى السفيه الآتي في ولى الصغير مع أن ذلك لا ياتى في الأخيرتين لان الفرض فيهما أنه بدون مهر المثل إلا ان اريد من جنس المسمى (ولو قال له أنكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقل من الف ومهر مثلها) لا امتناع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المنكوحة فاذا نكح امرأة بالف وهو مساو لمهر مثلها أو ناقص عنه صح به أو ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وإن كانت الزوجة سفيهة كما يصرح به كلامهم وإن خالفه الاذرعى وغيره ويوجه بأنه ممنوع من الزائد فرجع المرد الشرعى وإن لم ترض به المرأة لا من اصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما

وصح بمهر جمع إلى الموصول كما يشير إليه قول المغنى من المسمى المعين بما عينه بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه وقول سم قوله الماذون له في النكاح منه أى بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه (قوله واراد) أى ابن الصباغ (قوله و فرق الغزى الخ) معتمداه عرش (قوله والسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة إليه اه سم (قوله القاصرة) أى بصبا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وأنكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما ياتى في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أى في مبحث نكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) اراد بها الطفل والقاصرة والتي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع الى قوله بما حاصله ان تصرف الولي الخ اه كردى (قوله في ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عرش قوله في ولى السفيه أى حيث نكح له بفوق مهر المثل اما بدون مهر المثل فصحيح لانه زاد خيرا اه عرش (قوله الاينى) نعمت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولى الصغير) لا يظهر وجه التقييده فان ما ذكر ياتى في الولي في المسائل الثلاث فليتامل اه سيد عمر وقدم وجه التقييد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال مولى الموجود كما صرح به المغنى (قوله مع ان ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الفرض فيهما الخ) أى الصحة بقدر مهر المثل انما تتصور فيها إذا كان المسمى اكثر من مهر المثل والفرض أنه دون اه سم (قوله إلا ان اريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا امتناع الزيادة) الى قوله وقول الزركشى في النهاية الاقوله وان كانت الزوجة الى أو نكحها وكذا في المغنى إلا قوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغنى صح النكاح بالمسمى قال الاذرعى وهو ظاهر في رشيده رخصت بالمسمى دون غيرها اه (صح بمهر المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فالفرق بين هذا وما مر أو المراد به صح بقدره من المسمى فقيه تجوز فليحرم سيد عمر اقول قول الشارح منه خلافا لخ قوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثانى ولا وقع للتوقف (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكما) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة الى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثلها أو ساواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قديقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسائلتين بل في السكون من المسمى أو من نقد البلد ويوجب بان المراد انه يبطل في الزائد ويصح في غيره وقضية صحته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله ووقع هنا في شرح الروض الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره فراجع (قوله ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور (قوله الاينى) نعمت لما (قوله لان الفرض فيهما الخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى اكثر من مهر المثل والفرض انه دونه نعم ان اريد بقوله من المسمى من جنسه تصور صحته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان الفرض ما ذكر (قوله إلا ان اريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذى هو دون مهر المثل في الأخيرتين كبهذا فهل يتعين دفع المعين ويكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧ - شروانى وابن قاسم - سابع)

حيثان مختلفتان أعطوا كلا منهما أو نكحها بأكثر من الالف بطل النكاح إن نقص الالف عن مهر مثلها لتعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه أو مساو له أو باقل من الف والالف مهر مثلها أو اقل صح بالمسمى لانه اقل من مهر المثل



او اكثر صح بمهر المثل ان نكح باكثر منه والا فبالمسمى اما اذا عين له قدر او امرأة كان نكح فلا نكح فان كان الالف مهر مثلها او اقل فنكحها به او باقل منه صح بالمسمى لانه لم يخالف الاذن بما يضره او باكثر منه لغا الزائد في الاولى لزيادة على مهر المثل وانعقد به ولو افقته الماذون فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه نظير ما مر او اكثر منه فالاذن باطل من اصله وقول الزركشي كالا ذرعي القياس صحته بمهر المثل كما لو قبل له الولي بزيادة عليه يرد بان قبول الولي وقع مشتملا على امرين مختلفي الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذ لا مانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل واما

قبول السفية فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من اصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل لما مر آنفا في رد كلام ابن الصباغ ولما ياتي في بما شئت (ولو اطلق الاذن) بان قال انكح ولم يعين امرأة ولا قدرا (فالاصح صحته) لان له مرد كما قال (وينكح بمهر المثل) لانه الماذون فيه شرعا وباقل منه فان زاد لغا الزائد (من تليق به) من حيث المصرف المالى فلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافا للاسنوي ويظهر انه لو لم يستغرقه وكان الفاضل تافها بالنسبة اليه عرفا كان كالمستغرق ولو زوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الاوجه لاعتبار الحاجة في كالفية وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تظهر له في نكاحها ومن ثم جازله ان يزوجه بربع كما مر

وجوابه (قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها اسم (قوله صح بمهر المثل) ياتي فيه نظير ما مر فتذكر اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله اما اذا عين الخ) عبارة المغني تنبيه قد ذكر المصنف للسئلة ثلاث حالات وهي ما اذا عين امرأة فقط او مهر فقط او اطلق واهل رابع وهو ما اذا عين المرافة وقد مر المهر بان قال انكح فلا نكح بالالف الخ (قوله في الاولى) اي فيما اذا كان الالف مهر مثلها وقوله في الثانية اي فيما اذا كان اقل منه (قوله او اكثر منه) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فالاذن باطل الخ) اي فلا يصح النكاح اه مغني (قوله وهو) اي حكم كل (قوله واما قبول السفية الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها علما بها او بامتناعها فهو مسلوب الولاية حينئذ وليس الكلام فيه والافلا مانع اذ صحة قبول الولي للسفية لا تتوقف الا على اذنه وقد وجد منه اذن صحيح واما كون النكاح بمهر المثل فحكم آخر لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيما ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لربطه به فاسد نعم قد يقال بؤخذ بما تقرر انه لو قال انكح واجعل الصداق الفا ولم يجعل الاجلة الثانية قيد الاولى صح بمهر المثل فليحذر اه سيد عمر اقول قضية قول الشارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا فليراجع (قوله لما مر آنفا الخ) وقوله ولما ياتي الخ يتامل فيهما ما سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الا قوله خلافا للاسنوي الى ولو زوج الولي (قول المتن من تليق به) مفهوما انه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه ع ش (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي ان يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر الالة عرفا ما لو كان بقدر مهر الالة او دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب ان ماذون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ما وجب بعقدها ماله ليشمل ما اذا تزوجهما بدون مهر مثلها وكان ما تزوجهما بمن يستغرق ماله اه رشيدى ومر عن ع ش آنفا جوابه (قوله بهذه) اي من يستغرق مهر مثلها مال المجنون حقيقة او حكما (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته الالهذه الا ان يقال انه نادرا سم (قوله لم يصح مقول قوله في شرح الروض (قوله بل يتقيد بالمصلحة) اي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا في قول الكلام الى ان عدم الصحة لا تنفاه المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كرى وياتي عن الحلبي ما يرد (قوله فانه) اي السفية (قوله اه) اي ما في شرح الروض وهذا يفيده ان المدار في ذلك على المصلحة وعدمها لانها في ذلك منتفية فيها دائما ابدا كما يفيد كلامه هنا اي في شرح المنهج فليتامل اه الحلبي (قوله وذلك) اي عدم المنافاة (قوله في هذه الصورة) اي فيما لو نكح السفية من يستغرق مهر مثلها ماله (قوله لهذا الامر النادر) اي انه قد يكون كسوبا الخ (قوله انظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تفريق الصفقة) اي من

(قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لوجود مانعه وهو الزيادة الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا (قوله لما مر آنفا الخ) يتامل (قوله ولما ياتي الخ) يتامل ايضا (قوله لم يصح على الاوجه الخ) كذا شرح مر (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع

(تنبيه) قولي لا تنفاه المصلحة فيه تبعت فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله في شرح الروض تبع الروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل يتقيد صحة بالمصلحة قال الزركشي ولا شك ان الاستغراق لا ينافي المصلحة فانه قد يكون كسوبا او المهر مؤجلا هو ذلك لان انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر على ان النظر لا يسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لانه بصدد الحلول والاحتياج فساغ في المصلحة من اصلها السكن الذي يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باضطراره لنكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صح النكاح والا فلا ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجز بالكلية فبطل الاذن من اصله ومن ثم لم يثبت فيه تفريق الصفقة

وليس لسفيهه أذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجره لم يرفع إلا عن مباشرته (فإن قبل له وليه اشترط أذنه في الأصح) لما مر من صحة عبارته هنا (ويقبل له) (بمهر المثل فاقبل) كالشرأله (فإن زاد صرح النكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لأنه ليس أهلا للتبرع وبطل المسمى

من أصله كما مر آتفا بما فيه (وفي قول يبطل) النكاح كما لو اشترى له باكثر من ثمن المثل ويجاب بأنه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف النكاح (ولو نكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الشامل للحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذرت مراجعة السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته فيفرق بينهما قال ابن الرفعة هذا إذا لم ينته إلى خوف العنت وإلا فالأصح صحة نكاحه كأمراة لاولى لها بل اولى (فان وطئ) منسكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهرا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصورة بترك البحث مع كونها سلطنته على وضعها بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه

في الام واعتمده بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهة ومزوجة بالاجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو كملت بعد العقد وعلمت سفهه ومكنته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) إلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية (قوله لما مر من صحة عبارته الخ) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله ويقبل له الخ) عبارة المغنى وإنما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل الخ (قوله لانه الخ) أي الولي بالنسبة للمال مولى (قوله كما مر آتفا) أي في شرح بمهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسا أو حكا على ما مر اه رشيدى (قوله من وليه الشامل) إلى قوله وقول الاذرى في المغنى إلا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله ولها الفسخ إلى المتن (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به اه سم (قوله أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه مغنى (قوله وإن تعذرت الخ) راجع إلى قوله الشامل للحاكم الخ (قوله فيفرق بينهما) أي بين السفية ومنسكوحته بلا إذن (قوله قال ابن الرفعة هذا الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال ابن الرفعة إذ لم ينته الخ (قوله والا فالأصح الخ) لكن اتى الود بخلافه اه نهاية قال عرش قوله لكن أفتى الوالد الخ معتمد ووجه ندرة ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقي مال ولم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والاقرب الاول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه وفيه سم بعد ذكره عن الكنز مثل ما في الشارح مانصه لكن اتى شيخنا الشباب الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حيثئذ كسئلة المرأة المذكورة اه واقره الرشيدى (قوله كأمراة الخ) أي فإنها تحكم اه رشيدى (قوله لاولى لها) عبارة المغنى في المفازة لا تجدوليا اه (قوله منسكوحته) إلى قول المتن وبأذنه في النهاية إلا قوله بخلافه باطنا إلى بخلاف صغيرة وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعا الخ) قضية اطلاقه ولو مع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الأئمة كالامام مالك يقول (بصحة نكاح السفية ويثبت لوليها الخيار وهذا موجب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهرا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وفاقا للمغنى كما مر وخلافا للنهية عبارته سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزومه في ذمته باطنا ضعيف اه (قوله بخلاف صغيرة الخ) محترز الرشيدة المختارة (قوله ومزوجة الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وقول الاسنوى ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيهية فإنه لا تصير حيثئذ من قبلها فإنها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حيثئذ اه وزاد سم لكن لوجهل فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين فقيه نظر اه اقول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فليراجع ثم رايت قال عرش مانصه قوله ألا يجب التمكين حيثئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلو ظنت صحته فالوجه ما قاله الاسنوى اه (قوله ومكنته مطارعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل والافقد استقر لها المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما يأتى اه عرش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف اه كردى

حاجته الا هذه الا أن يقال أنه نادر (قوله لما مر من صحة عبارته هنا) قضيته صحته عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك (قوله والا فالأصح صحة نكاحه) عبارة كنز الاستاذ البكرى قال ابن الرفعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو اولى من المرأة في المفازة لا تجدوليا اه لكن اتى شيخنا الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حيثئذ كسئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطنا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوى وهو مردود لانه

مطارعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفيهية حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما أتى به المصنف وإن علمت الفساد وطاوعته واعترض بالاعتداد باذن السفية في الاتلاف البدني ولهذا لو قال سفية لآخر أقطع يدي فقطعه هدر ويرد بأن البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٢٩٢) مع سفها داخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لئلا يخلو الوطء عن مقابل

(قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء سم أى والمال إنما يجب بالعقود عليه ع (قوله لما بعده) أى لبيان المأون (قول المأون ومؤون النكاح الخ) أى المتجدد على الحجر من مهر ونفقة وغيرهما أما النكاح السابق على الحجر فتؤنه فيما معه إلى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه اه نهاية زاد المغنى ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الحجر كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله مع اختياره لأحداثها) عبارة النهاية مع أحداثها باختياره اه وهى أحسن (قوله بخلاف الولد المتجدد) أى فان حدوثه قهرى إذ لا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم اه ع (قوله بشرطه) وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ صديحة الرابع على ما يأتي اه ع (قوله ولو اتى) أى أو كافر أجنبية ومغنى أى ولو كان سيده أثنى أو كافرا (قوله وقول الأذرعى يستثنى الخ) أقره المغنى (قوله لرفعها لحاكم الخ) قديقال ان وجود من الحاكم المرفوع اليه - كم بالامر بالنكاح أو بصحة النكاح بعد وقوعه فلا يستثناء واضح على مذهبه أيضا ولا يخرج على ان تصرف الحاكم هل هو حكم أو لا إن قلنا حكم فكذلك وإلا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيد عمر وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلواراد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الأذرعى وقوله ولا يخرج على الخ فتقدم أن الراجع أنه حكم فيما رفع اليه ورفع هنا موجود في كلام الأذرعى فلا يستثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه سم أى مبحث تزويج العتيقة شرعا وحاشية (قوله يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده اه سم (قوله إذا بطل الخ) راجع إلى المأون (قوله تعلق مهر المثل بذمته) أى ان وطئ اه ارشيدى (قوله وإلا) أى بان كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرمة أو مزوجة بالا جبار أو سفية حال الوطء (قوله تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه في المهر سم وع (قوله نظير ما مر في السفية) أى في قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله في السفية أى في وطئه نحو الصغيرة إذا نكحها بلا إذن وليه وبه ينحل توقف سم بما نصه انظر في أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر اه واما قوله فكيف يتصور الخ لجوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر في السفية التشبيه في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالذمة أو الرقبة ثم رأيت قال الرشيدى قوله نظير ما مر في السفية أى من حيث مطلق الوجوب وبه يندفع ما في حواشى التحفة اه والله الحمد (قوله وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر اه سم (قوله غير مأذونة الخ) أى بأن نكحت بغير إذن السيد ووطئت أيضا كالم يكن العبد مأذونا اه كرى (قوله وقال الخ) عبارة النهاية لا يلزمها تمسكته مع فساد النكاح لكن لوجهات فساد النكاح واعتقدت وجوب التمسكين ففيه نظر (قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء (قوله فلم يكن لأذنها مع سفها داخل) إذ لا اعتبار باذن السفية في الأموال (قوله في المأون ومؤون النكاح في كسبه) أى ليستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى إلى ما حدث له (قوله ولو اتى) أى ولو كان سيده أثنى (قوله لم يصح الاستثناء) في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع (قوله يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده (قوله والاتعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه في المهر (قوله نظير ما مر في السفية) انظر في أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر (قوله وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر

(وقيل) يلزمه (أقل متمول) حذرا من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفلس صح نكاحه) كما قدمه في الفلس وأعادها هنا ووطئة لما بعده وذلك لصحة عبارته وله ذمة (ومؤون النكاح في كسبه لا فيما معه) لتعلق حتى الغرماء به مع اختياره لأحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب ففي ذمته ولها الفسخ باعساره بشرطه ومبحث تخييرها ان جهات فلسه طعيف (ونكاح عبد) ولو مدبرا ومبعضا ومكاتبيا ومعلقا عتقة بصفة (بلاذن سيده) ولو أثنى (باطل) للحجر عليه وللغير الصحيح أي بما ملوك تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وقول الأذرعى يستثنى من ذلك ما لو منع سيده فرفعها الحاكم يرى اجباره فامره فامتنع فأذن له الحاكم أو زوجه فانه يصح جزما كالوعضل الوالى فيه نظر لانه ان اراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على مذهبه فلا وجه اه وافهم ما تقرر ان الموقوف كله أو بعضه على جهة يتعذر تزويجه وإذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه ان محله في غير نحو الصغير والاتعلق برقبته نظير ما مر في السفية ثم رأيت الأذرعى بحثه

وجزم الأنوار كالامام في وطئه أمة غير مأذونة أيضا بتعلقه برقبته وقال الزركشى وغيره بل بذمته (ونكاحه) (بأذنه) وإن

وإن قال اه (قوله اى السيد الرشيد) إلى الكتاب في النهاية الاقولة واقتضى كلامه الى وانما أجبر الاب وقوله التي تحمل من قن وحر كتابي وقوله بناء على حلها الى كاي زوج وقوله وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المغنى قوله لو يؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا في السفية كما هو ظاهر وقوله وانما أجبر الاب الى الماتن وقوله ولا يجبر الولي الى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهومه عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولو اتى الخ) اى او كافرا اه معنى ويحتمل ان الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) اى الماراً نقلاً (قوله يبلىه) اى السيد (قوله من الخروج اليها) اى الزوجة اذا كانت بغير بلده اه رشيدى وقال ع ش الضمير راجع الى قوله يبلىه وغيرها اه (قوله والا بطل) اى وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهره ولو كانت المعدول اليها خيراً من المعينة نسباً وجمالاً ودينياً عليه فيمكن ان يفرق بينه وبين ما تقدم في السفية عن ابن ابي الدم من الصحة بان حجر الرق اقوى من حجر السفه اه ع ش (قوله نعم الخ) استدراك على قول المصنف ولا يعدل الخ اه رشيدى (قوله لو قدر الخ) وان نقص عما عينه له سيده او عن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو نكح بالمسمى من مهره او لا منه صح به اه معنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية كما صرح به الروض وشرحو الفرق لا نصح واضح اه سم (قوله صحت الزيادة ولزمت الخ) الاولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) اى من التاميل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد هل صح النكاح ولغت الزيادة مطلقاً اوفيه التفصيل المار في السفية والثاني اقرب فليراجع (قوله وعمل ما ذكر الخ) اى محل صحة النكاح فيما لو قدر لها مهر افزاد (قوله والا بطل النكاح) اى كما في السفية اه معنى (قوله ولو نكح فاسداً) اى بان اطلق السيد الاذن له في النكاح فنكح نكاحاً فاسداً لا قد شرط من شروطه اه ع ش (قوله نكح صحيحاً) اى جاز له ان ينكح ثانياً نكاحاً صحيحاً اه ع ش (قوله ورجوعه) اى السيد كرجوع الموكل اى يعتد به اه ع ش (قوله وكذا في السفية) اى رجوعه كرجوع الموكل اه رشيدى (قول الماتن والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له اجباره كالامة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طاق السيد مثلاً زوجته ثلاثاً ثم زوجها وليها باذنها بعد انقضاء عدتها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح ثم اذا ملكها اياه سيده بعد وطئه لها انفسخ النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد وتحمل المرأة بذلك زوجها الاول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض اهل العصر والعمل بهذا القول حيث امكن اولى بما يفعل الان في التحليل بالصبي قال اسلامه ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الاظهر وقد صرح الشارح كحج في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه وانه يحتاج مع ذلك الى عدل القولي المرأة والشهود واني بذلك ليكون العقد صحيحاً عند الشافعية تأمل ولا تغتر بما قيل اه اقول وبفقد جواز التقليد والعمل لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابلته في الصغير الخ وقول المغنى والثاني له اجباره كالامة وقيل يجبر الصغير قطعاً وهو موافق لظاهر النص ولما عليه اكثر العراقيين ولا تقتضاء كلام الرافعي في بابي التحليل والرضاع انه المذهب ولما سياتى للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهومه عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي وان خالف غيره وتبعه في العباب ويمكن ان يفارق توكيل الولي المحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير اذن احد في النكاح بخلاف العبد الان قضية ذلك عدم صحة توكل العبد المحرم في قبول النكاح له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية لكن الفرق لا نصح واضح قال في الروض ولو نكح بالمسمى اى

اى السيد الرشيد غير المحرم  
نطقوا ولو اتى بكراً (صحيح)  
لمفهوم الخبر (وله اطلاق  
الاذن) فينكح حرة او امة  
يبلىه وغيره انهم للسيد منه  
من الخروج اليها خلافاً  
لمن وهم فيه (وله تقييده  
بامارة) معينة (او قبيلة او  
بلد ولا يعدل عما اذى فيه)  
والا بطل او ان كان مهر  
المعدول اليها اقل من مهر  
المعينة نعم لو قدر له مهر  
فزاد او زاد على مهر المثل  
عند الاطلاق صحت الزيادة  
ولزمت ذمته فيتبع بها  
اذا عتق لان له ذمة صحيحة  
بخلاف ما مر في السفية  
ويؤخذ منه ان الكلام في  
العبد الرشيد وعمل ما ذكر  
في صورة التقدير ان لم ينه  
عن الزيادة والا بطل  
النكاح لانه غير مأذون  
فيه حينئذ ولا يحتاج الى  
اذن في الرجعة بخلاف اعادة  
البائن ولو نكح فاسداً نكح  
صحيحاً بلا انشاء اذن لان  
للفاسد لم يتناول الاذن  
الاول ورجوعه عن  
الاذن كرجوع الموكل  
وكذا ولي السفية كما هو  
ظاهر (والاظهر انه ليس  
للسيد اجبار عبده على  
النكاح) صغيراً كان او كبيراً

بساائر أقسامه السابقة لانه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامه في مواضع ترجيح مقابله في الصغير وأطال الاسنوي فيه وانما اجبر الابن الصغير لانه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقسامه السابقة أيضا اذا طلب منه في الاظهر لانه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كتزويج الامة (وله اجبار امته) التي يملك جميعها ولم يتعاق بها حق

لازم على النكاح لكن من يكافئها في جميع مامر والالم يصح بغير رضاها نعم له اجبارها على رقيق وودنى النسب اذ لا نسب لها وانما صح بيعها لغير الكفو ولو معيبا ولو مها تمكينه على الاصح عند المتولى لان الغرض الاصل من الشراء المال ومن النكاح التمتع (باى صفة كانت) لان النكاح يرد على منافع البضع وهي ملكه ولا تنفاهه بمهرها ونفقة بمكاتبه العبد اما المبعضة والمكاتب فلا يجبرهما كما لا يجبرانه ومراة ليس للراهن تزويج مرهونة لزوم رهنها الامن مرتين ومثلها جانية تعلق برقبته مال وهو معسر ولا يصح وكان اختيار الفداء وانما لم يصح البيع حينئذ لانه مفوت للرقبة وصح العتق لتشوف الشارع اليه وكذا لا يجوز لفلس تزويج امته بغير اذن الغرماء ولا لسيد تزويج امه تجارة عامل قراضه بغير اذنه لانه ينقص قيمتها فيتضرر به العامل وان لم يظهر به ربح او تجارة قته الماذون له المدين بغير اذنه واذن الغرماء (فان طلبت) منه ان يزوجه (لم يلزمه

حيث قال فيه ولو زوج ام ولده عبده الصغير الخ اه واما قول عشرين انه يحتاج الخ لجوابه ظاهر غنى عن البيان والله اعلم (قوله بساائر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضى ان فيها الخلاف وقال المغنى والنهاية انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك هل لسيده اجبار وعليهما اجابة فيه الخلاف المذكور في الطرفين ولو اجابه احدهما الى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) اي النكاح يلزمه الخ ولانه اي السيد لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يجبر على مالا يملك رفعه نهاية ومعنى (قوله ترجيح مقابله الخ) مال اليه المغنى (قوله وانما اجبر الابن الخ) اي بان يزوجه بغير رضاه اي بقوله النكاح له اه عشرين (قوله ولا عكس) بالجر او الرفع نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله بالجر لم يظهر لي وجهه فليتأمل اه (قوله باقسامه السابقة) الا المرتد فلا يزوج بحال ناشري اه سم (قول المتن وله اجبار امته) اي واحدا كان السيد او متعددا فالمشتركة يجبرها مالها اه عشرين (قوله التي يملك جميعها الخ) سيد كحترزه بقوله اما المبعضة الخ وقوله في جميع مامر ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن دناءة الحرقة على ما افاده قوله نعم الخ من ان ماعدا الرق ودنائة النسب معتبرا اه عشرين (قوله والالم يصح) اي النكاح (قوله له اجبارها على رقيق الخ) اي وان كان ابوها قرشيا كما مر مغنى وسم (قوله ولو مها تمكينه الخ) اي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه نهاية قال عشرين اي ولو باعتبار غلبة ظنها كان مجذوما او ابرص اه (قوله المال) اي لا التمتع اه عشرين (قول المتن باى صفة كانت) تعميم في صفة الامة من بكارة وثبوت وصغر وكبر وعقل وجنون وتديرو واستيلاداه مغنى (قوله كما لا يجبرانه) كان الظاهر تانثت الفعل (قوله ومراة) محترز قوله ولم يتعلق بها حق لازم اه عشرين (قوله الا من مرتين) اي او باذنه نهاية ومعنى وسم وسيد عمر (قوله ومثلها جانية الخ) اي بلا اذن المستحق اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اذ كان موسرا الذي هو معنى قوله والا اه رشيدى (قوله وصح العتق) اي اذا كان السيد موسرا مع انه مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لفلس) اي محجور عليه بفلس اه سيد عمر (قوله تزويج امه تجارة عامل قراضه) فيه تنابع اربع اضافات (قوله بغير اذن الغرماء) اي اما باذنه فيصح ثم ان لم يظهر غريم آخر فذاك والا فينبغي بطلان النكاح اه عشرين (قوله بغير اذنه) اي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله او تجارة قته الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله الماذون له) اي في التجارة (قوله المدين) اي والا فيزوجها بلا اذنه (قوله بغير اذنه) اي القن (قول المتن لم يلزمه تزويجها) اي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا اي صغيرة او كبيرة حلت او لا اه عشرين (قوله مؤبدا) اي بنسب اورضاع او مصاهرة وكانت بالغة كما قاله ابن يونس تائفة خائفة الزنا كما قاله الاذرعى اه مغنى (قوله ما اذا كان) اي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير لما يكون الخ عطف على

بالمعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه بخلاف نظيره في السفية كما مر اه (قوله باقسامه) الا المرتد فلا يزوج بحال ناشري (قوله ودنى والنسب) كذا عبر الشيخان وقضيته انه يزوجه اذا كانت عربية من عجمي قال الاسنوي فينا في قولها فيما مر والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف اي الخلاف في ان يجبر بعض الحصال ببعض ونظرا لما قاله صاحب الروض فغير بما يفيدانه لا يزوجه اذا كانت عربية من عجمي ولو حرا وذكروا شيخ الاسلام في شرحه ان الحق ما قاله قال ولا منافاة لان الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لهما وقد اسقطه هنا بتزويجها عن ذكرهما مر محله اذا زوجها غير سيدها باذن او ولاية على مالها اه (قوله الا من مرتين) اي او باذنه (قوله وانما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض واستشكل ذلك بمنع بيعها قبل اختيار الفداء (قوله او تجارة قته) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها لفوات استمتاعه بمن تحل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والحق به ما اذا كان امراة اسمها (لزمه) اجابتهما تحصيلها (واذا زوجها) اي الامة سيدها (فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله الى الغير لما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فيزوج)



على الاول مبعض امته خلافا للبعوى كما رو (مسلم امته الكافرة) التي تحل من قن وحر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة اذ لا تحل بحال ونحو

الجوسية والوثنية على احد وجهين رجحه بعضهم لانه لا يملك الاستمتاع بهما والاوجه مارجحه للجلال البلقيني وشرح الجاوى بل نص عليه الشافعي رضى الله عنه انه يزوجهما بكافر قن او حر بناء على حلها له الاتى عن السبكي ترجيح خلافه كما يزوجه محرمة بنحو رضاع وان لم يكن له عليها ولاية من جهة اخرى خلافا لما وهم فيه شارح اما الكافر فلا يزوجه امته المسلمة على ما سألناه ممنوع من كل تصرف فيها الا ازالة ملكه عنها (وفاسق) امته كما يزوجهما (ومكاتب) كتابة صحيحة امته لكن باذن سيده وليس للسيد الاستقلال بتزويجها كعبده (ولا يزوجه ولي عبده) موليه من (صبي) ومجنون وسفيه ذكرا وانى لعدم المصلحة فيه بانقطاع كسبه عنه ولم ينظر والى انها ربما تظهر مع تزويجه لندرتة (وبزوجه) ولي النكاح والمال وهو الاب فالجد فالسلطان (امته) اجبارا لى تزويجها لمولى بتقدير كاله (فى الاصح) اذا ظهرت الغبطة فيه اكتسابا للهرم والنفقة نعم لا بد من اذن السفيه فى نكاح امته وخرج بوليها امه صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوجه امه صغيرة وصغيرة مجنونة

(١) قول المحشى وقول

اسمها وخبرها (قوله على الاول) اى انه بالملك (قوله التى تحل) ينافى هذا التقييد ما يأتى من قوله والاوجه مارجحه اخذ قوله كما يزوجه محرمة الخ (قوله ونحو الجوسية الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظة نحو (قوله لانه) اى السيد (قوله بهما) اى الجوسية والوثنية (قوله والاوجه مارجحه للجلال الخ) وهو المعتمد بنهاية ومغنى (قوله على حلها له) اى للكافر اسم (قوله كما يزوجه) اى السيد (قوله محرمة) اى المملوكة كاخته سم ونهاية ومغنى (قوله اما الكافر) محرز مسلم (قوله الا ازالة ملكه الخ) اى وكتابتها نهاية ومغنى (قول المتن) ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينبغى ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قاله سم ثم ذكر عن الروض والعباب ما يفيد وكذا فى المغنى ما يفيد (قوله كعبده) اى عبد المكاتب اى كما انه ليس له الاستقلال بتزويج عبد المكاتب بل باذنه فيه اه ع (قوله كسبه) اى العبد وقوله عنه اى المولى (قوله ولى النكاح الخ) قد يصدق على ابن عم وصبي على بنت عمه ويحجب بان المقصود ان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اه سيد عمر وقوله من جهة الخ واصل الاول ان يقول شرعية لا جمالية (قوله لا بد من اذن السفيه) اى ذكر او انثى اخذا من سابق كلامه وفى سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه مانصه هذا ظاهر فى اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرحى الروض والبهجة مانصه وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك اه (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال ع شرشيدى (قوله امة صغيرة) بالاضافة وكل من عاقلة وثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوجه) اى لانه لا يلى احد نكاح تلك الصغيرة (قوله وامة صغيرة الخ) عطف على قوله امة صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه النهاية والمغنى وفى سم بعد ذكر كلام المنهج مانصه هذا

الكافرة (١) وقول الشارح اى الكتابية كفى المحرر مثال وانما حل كلامه على كلام اصله لان الشيخين حكما فى الجوسية وجهين ولم يرجح شيئا وقوله لان غير ما لا يحل نكاحها اى له والافسياتى حل الوثنية الوثني شرح مر (قوله والاوجه مارجحه الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله بناء على حلها له) اى الكافر (قوله كما يزوجه محرمة) اى المملوكة كاخته بنحو رضاع (قوله فى المتن ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينبغى ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قال الشارح فى شرح الارشاد وبحت ان الامة المبعضة بزوجهما من يزوجه المبعضة باذنها اى من يزوجه المبعضة لو كانت حرة وهو الولي لان من يزوجهما الآن وهو مالك البعض والولى اه وتقدم ذلك فى كلام الشارح فى بحث الاولياء وفى العباب كالروض وبزوجه امة غير المحجورة وليها باذنها مطلقا ولو بكر ولا يعتبر اذن الامة اه (قوله فى المتن ولا يزوجه) اى عبد صبي وبزوجه امته (الخ) فى الروض فصل ليس للولى تزويج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو تزوجه امته للمصلحة اب اوجد جاز لا غير هما الا السلطان فى امة غير الصغير وبزوجه اى وان علامة الثيب المجنونة لامة الثيب الصغيرة اى العاقلة وان كانت اى الامة لسفيه استؤذنها وظاهره انه اذا كانت الامة لسفيه لا تستاذن لكن قول المنهج وشرحه مانصه ولولى نكاح ومال من اب وان علا وسلطان تزويج امة موليه من ذى صفرو مجنون وسفه ولو انثى باذن ذى السفه فلا باب اى وان علا تزويجها الا ان كان صغيرا او صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقا اه ظاهر فى اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل لذى المجنون منهما خلاف تقييد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعبرة الجواهر هل لولى الطفل والسفيه والمجنون ذكورا كانوا او اناثا تزويج رقيقهم عبدا كان امة فيه اوجه الى ان قال والثالث وهو الاظهر ان يزوجه الامة للمصلحة دون العبد الى ان قال وان كان اى الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال امة المرأة ينظر فى حال سيدتها فان كانت محجورة فقد مروا وان كانت مطلقة تزوجهما لى السيدة برضا السيدة دون الامة سواء كان وليا بالنسب او غيره وسواء كانت السيدة ثيبا او بكر اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرا السفه بعد بلوغه رشيدا فليراجع (قوله نعم) لا بد من اذن السفيه فى نكاح امته قال فى شرح الروض كما يستاذن فى نكاحه وفى شرح البهجة لانه لا يلى نكاحه الا باذنها وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك انتهى (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال

الشارح اى الكتابية ليس فى نسخ الشرح التى بايدنا وكذا قوله بعد وقوله لان غيرها لا يحل نكاحها اه من هامش



الى آخرهما وأخضر ضابط  
للقرابة انه يحرم جميع من  
شتمته ما عدا ولد العمومة  
وولد الخؤولة والخيند (تحريم  
الامهات) اي نكاحهن  
وكذا جميع ما ياتي اذ الاعيان  
لا توصف بحمل ولا حرمة  
على الاصح وقيل التقدير  
وطؤهن فيحدموطه بملوكته  
المحرم على هذا اذ لا شبهة بعد  
النص على تحريم الوطء  
دون الاول والخلاف في  
غير الام فهي يحدموطها  
اتفاقا اذ لا يتصور وطؤها  
وهي مملوكة هذا حاصل  
ما ذكره الزركشي وفيه  
نظر ظاهر لان الاجتماع على  
تحريم الوطء مطلقا المعلوم  
ضرورة بمنزلة النص عليه  
بل اقوى وقد صرحوا بنفي  
الحدم مع ذلك فاقضى ضعف  
ذلك التفرغ كما اطلقه في  
الام اذ يتصور ملك ولدها  
لها كالمكاتب (وكل من  
ولدتك او ولدت من ولدك)  
وهي الجدة من الجهتين  
وان علمت (فهي امك)  
حقيقة عند عدم الواسطة  
ومجازا عند وجودها على  
الاصح وحرمة ازواجه صلى  
الله عليه وسلم لكونهن  
امهات المؤمنين في الاحترام  
فهي امومة غير مانحن فيه  
(والبنات) ولو احتمالا  
كالمنفية باللعمان ومن ثم لو  
أ كذب نفسه لحقته ومع  
الذي لا يثبت لها من احكام

اختلاف الجنس لقوله غير ذلك أي غير اختلاف الجنس وقوله وهو أي غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب وبنات عمك الخ) وذكر ما مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان في بيان حل من فيه تحريرا للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اسم (قوله للقرابة) أي المقتضية للتحريم (قوله وحينئذ) أي حين ضبط القرابة المانعة لما ذكر (قوله أي نكاحهن) أي قوله على الاصح في النهاية (قوله جميع ما ياتي) أي والآية السابقة انفا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الاتي وقيل الخ وما في الكردى من أن قوله أي نكاحهن الخ راجع الى الآية لا الى المتن ياتي عنه السياق (قوله على هذا) أي تقدر الوطء في الآية اه كردى (قوله دون الاول) أي تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه أي وسياتي منعه (قوله هذا) أي قوله أي نكاحهن الى هنا (قوله على تحريم الوطء) أي وطء مملوكة المحرم وقوله مطلقا أي ما كانت اول (قوله بمنزلة النص عليه) أي نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنفى الحد) أي بوطء المملوكة المحرم اه سم (قوله فاقضى) أي تصريحهم المذكور ضعف ذلك التفرغ أي قوله فيحدموطء الخ (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور اه سم وعبارة السيد عمر أي كضعف ما اطلقه في مسألة الام انه يحدموطها اتفاقا والمقصود تشبيه التفرغ بالاطلاق في مطلق الضعف لا نظيره في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكها اه سم (قوله وهي الجدة) أي قوله او مع النفي في النهاية والمغنى (قوله وحرمة ازواجه الخ) دفع به ما يقال في تعريف الام بما ذكر قاصر فانه لا يشمل زوجاته صلى الله عليه وسلم مع انهن حرم من على غيره صلى الله عليه وسلم وسمين امهات المؤمنين اه ع ش (قوله غير مانحن فيه) أي من امومة النسب (قوله ومن ثم) أي من اجل بقاء احتمال بنية المنفية باللعمان (قوله لو اكدب) أي النافي (قوله على الاوجه) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان أريد منع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن الكريم من النصريح بالتفضيل كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزيز بل ينبغي الحكم بالكفر لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وإن أريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد في القرآن او مع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزيز لعدده فليتامل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية الاحزاب وبنات عمك الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من اسبابه ويجب بان في بيان حل ما فيها تحريم القرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنفى الحد) أي بوطء المملوكة المحرم (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور (قوله اذ يتصور ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكه (قوله ولو احتمالا كالمنفية باللعمان) ولولم يدخل بامها وفي القصاص بقتلهما والحد بقذفه لها والقطع بسرقة مالها وقبول شهادة لها وجها انتهى قال في شرحه نقلهما الاصل عن التهمة اشبههما قال الاذرعى واقتضاه كلام التهمة نعم ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابلة الخ والمعتمد كما افاده شيخنا الشهاب الرملى هو مقابلة الذي اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال في شرح الروض قال البلقيني وقد ياتي الوجهان في انتقاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والخلو بها ولا اذلا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كافي الملاعة واما الموطوءة بشبهة وبذاتها الاقرب عندى عدم ثبوت المحرمة انتهى هذا كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتقاض بالمس اذ لا تنقض بالشك م (قوله سوى تحريم نكاحها) قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة باللمس ولا يتجه الا ثبوته اذ لا تنقض مع الشك لان اريد الاحكام الخاصة به ومن احكامه عدم القصاص بالقتل والحد بالقذف والقطع بالسرقه ونحو ذلك على احد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم مما تقرر لان اريد الاحكام المتفق عليها وفيه نظر او يكون اعتقاده ترجيح الوجه الاخر فليتامل

أراد ذلك إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه فلا يحتاج لنفي (وكل من ولدتها أو ولدت من (٣٩٩) ولدها) وإن سفل (لهي بنتك) حقيقة ومجازا

نظير مامر (قلت والمخلوقة من ماء (زناه تحل له) لأنها اجنبية عنه إذ لا يثبت لها وارث ولا غيره من أحكام النسب وقبل تحريم إن أخبره نبي كعيسى وقت نزوله بأنما من مائه ويرد بان الشارع قطع نسبتها عنه كاتقرر فلا نظر لكونها من ماء سفاحه نعم يكره له نكاحها للخلاف فيها (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) إجماعا لأنه بعضها وانفصل منها أنسا ولا كذلك المتي ومن ثم اجمعوا هنا على إرثه وبه اتضح فرق البلقيني بأنه علم تصرف الشارح في نسبة الولد للواطىء فلم يثبتها إلا بنكاح أو شبهة لا لبوطوة بل الحق بهما في الكل (والاخوات) من جهة أبويك أو أحدهما نعم لو زوجه الحاكم مجهولة ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت اخواتها له وبقي نكاحه نص عليه وبه تندفع مخالفة جمع فيه وعن جرى على الأول العبادى وكذا القاضى مرة قالوا وليس لنا من يشكح أخته في الاسلام غير هذا ولو أبانها لم تحل له وكذلك استلحق زوج بنته المجهول

جواز النظر والخلو في حرمان احتياطاً (قوله أراد ذلك) أى عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله) إذ لو علم عدم دخوله لم تلحقه الخ قد تمنع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله اه سم (قوله وإن سفل) إلى قوله بعد كماله في النهاية والمغنى الا قوله وبه اتضح إلى المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره الخ) فلو وطئ مسلم كافرة بالزنا فليحق الولد الكافرة في الدين كما اعتمد الشارح تبعا لوالده اه عش (قوله وقيل تحرم الخ) ولو أَرْضعت المرأة بلبن الزانى صغيرة فَنَكَبَتْهَا مغنى وشرح الروض (قوله كاتقرر) أى أنقأ بقوله لا يثبت الخ (قوله نعم بكرة له الخ) أى مطلقا وإن أومضيه تقييدها بما إذا أخبره نبي الخ اه سيد عمر (قوله ولا كذلك المني) أى مَنِ الرجل يعنى لم ينفصل منه أنسا فاه عش (قوله وعلى إرثه) أى من أمه اه عش (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصديقه بان كبرت اه عش (قوله ولم يصدقه الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان صدقه الولد والزوج ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم إن كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر المثل وإن كذبها ولا بينة للاب ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح وإن أقام الاب بينة ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقدم وإن لم يكن بينة وصدقته الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانها لم يحز له بعد ذلك تجديده نكاحا لان أذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم وأما المهر فيلزم الزوج لأنه يدعى ثبوته عليه لكن تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعده فكله وحكمها في قبضه كمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره وتقدم حكما في باب الاقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج لم يحز للاب نكاحا اه قال عش قوله وتقدم حكمه الخ وهو انه يبقى في يد من هو بيده حتى يرجع المنكر ويعترف اه (قوله وعن جرى على الأول) أى بقاء النكاح (قوله ولو أبانها لم تحل الخ) مفهوماً انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لأن الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة إذ ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة اه سم والاقر بالاول (قوله وكذا الاستلحاق الخ) عبارة للنهاية والمغنى وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدقه الزوج اه (قوله المجنون) أى بان طرا جنونه بعد العقد أو الصغير أى بان كان العقد عنده يقول به اه عش (قوله أو الصغير) قد يشكك لأنه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول وأما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه وتزويج الحاكم إياه اه سم وقد يدفع الإشكال بان يزوجه حاكم كبراه كما مر عن عش (قوله وإن سفلن) إلى الفرع في النهاية الا قوله وهي من هذه الحبيثة إلى المتن وكذا في المغنى الا قوله وعلم بما مر إلى المتن (قوله وإن سفلن) عبارة للتنبيه أى والمغنى وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وإن سفلن

(قوله أراد ذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بها بل عدم علم ذلك (قوله) إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه (قوله) قد تمنع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله اه يريد بالدخول وما في حكمه (قوله في المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ماء زناه (قوله وقيل تحرم الخ) إذ لم تحرم عليه فغيره من جهته أولى ولو أَرْضعت المرأة بلبن الزانى صغيرة فَنَكَبَتْهَا (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزانى منهم بها كان زنى باخته فانت بينت فتحرم عليه من حيث أنها بنت اخته كما هو ظاهر (قوله) ولو أبانها لم تحل له (مفهوماً) انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لأن الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة إذ ليست الزوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يتخرج ذلك على أن الرجعية ابتداء واستدامة وهي ما يختلف فيه الترجيح بحسب المدرك (قوله أو الصغير) قد يستشكل لأنه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول وأما المجنون فلا إشكال فيه إذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم إياه (قوله في المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة للتنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وإن سفلن وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وإن سفلن اه (قوله وإن سفلن) وعبرة الروض وإن بعدن

المجنون أو الصغير ولم يصدقه هو بعد كماله على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد فرأى جمعه (وبنات الاخوة والاخوات) وإن سفلن والعلمات والحالات

وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم سواء اخته لا بويه أو أحدهما (فعمتك أو أخت أنثى ولدك) وإن علت من جهة الأب والأم سواء اختها لا بويها (٣٠٠) أو أحدهما (فخالتك) وعلم بما مر أن الاخصر من هذا كله أن يقال يحرم كل قريب

إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخؤولة (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أي كما حرم من بالنسب للنص على الأمهات والأخوات في الآية وللخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو ولدت أو أرضعت (ذا) أي صاحب (لبنها) شرعا تحليل المرضعة الذي اللبن له وإن ولدته بواسطة (فأم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرتضة بلبنك أو بلبن فرعك ولورضاعا وبنتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرتضة بلبن أهلك ولورضاعا ومولودة أحدهما رضاعا أخت رضاع وبنت المرضعة أو الفحل نسباً ورضاعاً وإن سفلت ومرتضة بلبن أخيك أو أختك وبنتها نسباً ورضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضته أهلك أو أرضعت بلبن أهلك نسباً ورضاعاً وإن سفلت بنت أخ

وبنات الأخوة وبنات أولاد الأخوة وإن سفلن انتهت اسم (قوله وإن علاخ) عبارة المغنى بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمة أهلك فعمتك مجازاً وقد تكون العممة من جهة الأم كاخت أبي الأم (قوله وإن علت) عبارة المغنى بلا واسطة فخالتك حقيقة أو بواسطة كخاله أهلك فخالتك مجازاً وقد تكون الخالة من جهة الأب كاخت أم الأب أو عمة وأخت أم الأب خالة أم (قوله وعلم بما مر) هذا عين ما مر اه ع ش (قوله أن الاخصر الخ) لكن يفوته حينئذ بيان جهة القرابة أه رشيدى (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات وقوله والخؤولة أي الشاملة للأخوال والخالات أه سم (قول المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع الخ) سيأتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرم في المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع اه سم (قوله ولو بواسطة) تعميم لقوله أو أرضعت من أرضعتك الخ (قوله أو ولدت مرضعتك) أي بواسطة أو غيرها اه معنى (قوله الذي اللبن له) احتراز به عما لو كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة ترضع فإن الزوج المذكور ليس صاحب اللبن اه ع ش (قوله وإن ولدته) أو أرضعته بواسطة كما هو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليلام مسبقاً اه سيد عمر أقول والاخصر الأشمل ليعم الصور الثلاث أن يقول ولو بواسطة (قوله فالمرتضة بلبنك الخ) أي سواء كانت المرضعة زوجة أو أمة أو موطوءة بشبهة اه ع ش (قوله وبنتها) أي بنت المرتضة بلبنك الخ (قوله كذلك) أي ولورضاعاً اه سيد عمر (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أهلك اه سم (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أمانسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم اه سم (قوله نسباً ورضاعاً) يحتمل أن يكون تعميماً لبنت ولد المرضعة أو له ولهما وهو الأنسب وقوله وأختك وبنتها نسباً ورضاعاً فيه نظير ما مر فتذكر وبالتأمل في كلامه يتبين لك تداخل بعض الأقسام اه سيد عمر وعبرة سم قوله نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنتها أي المرتضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما اه أقول وقوله نسباً ورضاعاً عقب قوله وبنت وولد أرضعتك أهلك أو أرضعت بلبن أهلك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لا أصله الأول إذ المرتضة بلبنه أخت كما تقدم لأعمة ولا خالة سم على حجج اه ع ش (قوله عمة رضاعاً) أي في الأصل المذكور وقوله وأخاله أي في الأصل الثاني اه سم (قوله لأنها بنت الخ) أي لك (قول المتن ولأم مرضعة) وأما المرضعة نفسها فلا إشكال في عدم تحريرها برسلى اه سم عبارة الرشيدى إن الملم يذكر من أرضعت ولدك

(قوله وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم الخ) قال في الروض فاخت أبي الأم عمة وأخت أم الأب خالة اه (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات (قوله والخؤولة) أي الشاملة للأخوال والخالات (قوله في المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) وسيأتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرم في المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أهلك (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أمانسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم (قوله نسباً ورضاعاً) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنتها أي المرتضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما (قوله ومرتضة بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لا أصله الأول إذ المرتضة بلبنه أخت كما تقدم لأعمة ولا خالة (قوله عمة رضاعاً) في الأصل المذكور (قوله وأخاله) في الأصل الثاني (قوله في المتن ولأم مرضعة ولدك) وأما المرضعة نفسها

أو أخت رضاع وأخت فحل أو مرضعة وأخت أصلهما نسباً أو رضاعاً ومرتضة بلبن أصل نسباً أو رضاعاً عمة رضاعاً وأخاله لأنه (ولا تحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك وإنما حرمت أم أخيك نسباً لأنها أهلك أو موطوءة أهلك (و) لا من أرضعت (نافلتك) أي ولد ولدك لأنها كالتى قبلها أجنبية عنك وحرمت أمه نسباً لأنها بنت أو موطوءة ابن (ولأم مرضعة ولدك) لذلك

وهي نسباً موطوءة لك (وبنتها) أي المرضعة لذلك وهي نسباً بنت أو ربيبة لعدم أن هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عنهم رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسبياً فلذلك لم يستثنها كالحققة فاستثنوا ما في كلام غيرهم صوري وزيد عليهم الأم العموم الأم العمة وأم الخال وأم الخالة وأخ الابن فهو لا ما يضاهي محرم نسباً (٣٠١) لارضاعاً لما تقررو صورته الأخيرة امرأة

لها ابن ارتضع من اجنبية ذات ابن فلها نكاح أخي ابنها رضاعاً وان حرم نسباً لسكونه ابنها أو ابن زوجها وهي من هذه الحثية غير أم الأخ المذكورة في المآتين (لا) يحرم عليك أيضاً (أخت أخيك) الذي من النسب أو الرضاع (بنسب ولا رضاع) متعلق بأخت بدليل قوله (وهي) نسباً (أخت أخيك لا يملكها) بان كان لام أخيك لا يملك بنت من غير أبيك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملك بان كان لابي أخيك لا يملك بنت من غير أمك ورضاعاً أخت أخيك لا يملك أو أم رضاعاً بان ارتضعتها اجنبية عنك (فرع) ادعت أمه أنها أخته رضاعاً فان كان قبل أن يملكها حرمت عليه وكذا بعده وقبل التمكين بل وبعد تمكين مع نحو صغر كما هو ظاهر بخلافه بعد تمكين معتبر إلا أن ادعت غلطاً أو نسباً ناخذاً بما في الروضة قبيل الصداق أن الزوجة لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة لتحليفه على نفية أي فان نكل حلفت وانفسخ النكاح وبخلاف ما لو ادعت أنها

لأنه بصدديان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من أرضعت ولدك فهي تحل من النسب والرضاع معاً كما لا يخفى اهـ (قوله وهي الخ) أي أم أم ولدك (قوله أي المرضعة) أي مرضعة ولدك (قوله وهي) أي بنت أم ولدك (قوله لما علمت الخ) عبارة المعنى عن الروضة لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما وحليلة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيين أهو عبارة الرشيد أي قام أخيك مثلاً لم تحرم عليك من حيث أنها أم أخيك بل من حيث أنها أمك أو موطوءة أبيك كما تقدم وذاك متفق عن أرضعت أخاك مثلاً اهـ (قوله كالحققة) راجع للنفي (قوله وزيد عليها) أي الأربعة المذكورة في المآتين (قوله أم العم) أي من الرضاع أه عش (قوله لما تقررو) أي من انتفاء جهة المحرمية نسباً فبين (قوله من اجنبية ذات ابن) فذلك لأن أخوين المرأة المذكورة (قوله فلها) أي المرأة المذكورة وقوله غير أم الأخ الخ أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذا كان في مرضعة أخ النسب وما هنا ما في أم الأخ من الرضاع النسبية فليتامل أه سم أي فلا حجة للتنبيه إلى الغيرية (قوله متعلق بأخت) أي من حيث المعنى أه عش (قوله بدليل قوله الخ) قد يقال هذا دليل تعلقه بأخيك أيضاً أه سم (قوله لا يملكها) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر سم (قوله وكذا بعده وقبل التمكين) هو أحد وجهين اعتمدهم الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكين وهو الوجه كما في شيخنا الشهاب الرمي أه سم (قوله إلا أن ادعت غلطاً الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشهاب الرمي أن ما قبل التمكين كما بعده وذلك لأن التمكين غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب أه سم أي فيكون الاستثناء حينئذ صورياً (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة لمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك أه سم (قوله لو ادعت ذلك) أي الغلط أو النسب (قوله لتحليفه) أي الزوج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله فهذا) أي الوطء (قوله فلا يثبت) أي التحريم هم ما وقوله بخلاف الرضاع أي يثبت بقوله فكذا التحريم به (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الإطلاق وامكان التقييد شيء فليتامل أه سم وقد يجاب بما صرح النووي في شرح المذهب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح (قوله بالرضاع) أي بدعوى الرضاع في تفصيله أي تفصيل الرضاع ودعواه يكونها قبل التمكين المعتبر أو بعده (قوله عليك بالمصاهرة) إلى قوله ولا نظر مع

فلا اشكال في عدم تحريمها بر (قوله فلها) أي المرأة (قوله غير أم الأخ المذكورة في المآتين) أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذا كان في مرضعة أخى النسب وما هنا في أم الأخ من الرضاع النسبية فليتامل (قوله بدليل) قد يقال هذا دليل تعلقه بأخيك أيضاً (قوله لا يملكها) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر (قوله وكذا بعده وقبل التمكين) أحد وجهين اعتمدهم الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكين وهو الوجه كما في شيخنا الشهاب الرمي أه سم (قوله إلا أن ادعت الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشهاب الرمي أن ما قبل التمكين كما بعده وذلك لأن التمكين غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة بمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الإطلاق وامكان التقييد شيء

أخته نسباً وقرى بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذا التحريم به يؤيده إطلاق الروضة وغيرها أن أمته لو منعته وقالت وطئني نحو أبيك قبل قوله بيمينته لأن الأصل عدم وطئه أه فهذا مثل النسب بجامع أن كلاً لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف الرضاع وهذا المذكور عن الروضة وغيرها الشامل لما إذا مكنته أو لا يندفع الحاق بعضهم دعوى وطئه نحو الأب بالرضاع في تفصيله المذكور

(ويحرم) عليك بالمصاهرة (زوجة من ولدت) وإن سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وإن علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل  
 ابنائكم الذين من أصلابكم ومنوط بخبر يحرم من الرضاع السابق يعين حمل من أصلابكم على أنه لاخراج زوجة المتبني دون ابن الرضاع ولقوله  
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من (٣٠٢) النساء (و) يحرم عليك (امهات زوجتك منهما) أي النسب والرضاع ولو لطفلة طلقها

وإن علون وإن تدخل  
 بها لاطلاق قوله تعالى  
 وامهات نسائكم وحكمته  
 ابتلاء الزوج بمكالتها والخلو  
 بها لترتيب امر الزوجة  
 فحرمت كسابقتها بنفس  
 العقد ليتمكن من ذلك ولا  
 كذلك البنت نعم يشترط  
 حيث لا وطء صحة العقد  
 لأن الفاسد لا حرمة له عالم  
 ينشأ عنه وطء أو استدخال  
 لأنه حينئذ وطء شبهة  
 واستدخال وهو محرم كما  
 يأتي (وكذا بناتها) أي  
 زوجتك ولو بواسطة سواء  
 بنات ابنها وبنات بنتها وإن  
 سفلن (أن دخلت بها) بأن  
 وطئتها في حياتها ولو في  
 الدبر وإن كان العقد فاسدا  
 وكذا إن استدخلت مادك  
 المحترمة في حال نزوله وادخاله  
 إذ هو كالوطء في أكثر  
 أحكامه في هذا الباب وغيره  
 لقوله تعالى وربائبكم اللاتي  
 في حجوركم من نسائكم  
 اللاتي دخلن بهن الآية ولم  
 يعدد دخلن لامهات نسائكم  
 أيضا وإن اقتضته قاعدة  
 الشافعي من رجوع الوصف  
 ونحوه لسائر ما تقدمه لأن  
 محله أن اتحد العامل وهو  
 هنا مختلف إذ عامل نسائكم  
 الأولى بالإضافة والثانية

ذلك في المغنى والى التنبيه في النهاية إلى لا قوله وادخاله (قول الماتن وتحرم زوجة من ولدت الخ) عبارة الروض  
 فيحرم بمجرد العقد الصحيح امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت اه سم (قول الماتن زوجة  
 من ولدت) أي وإن لم يدخل ولدك بها انتهى مغنى (قوله وإن سفل) أي ذكر كان أو أنثى بواسطة أو غير هاتين  
 شامل لزوج ابن البنت فتحرم على جده لأنها زوجة من ولده بواسطة أو ولد يشمل الذكر والأنثى فتنبه له  
 فإنه دقيق جدعش (قوله وإن علا) بواسطة أو غير هاتين أو جدهما من قبل الأب أو اللام وإن لم يدخل ولدك  
 بها اه مغنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المغنى أما النسب فالآية وأما الرضاع فللحديث المتقدم فإن قيل  
 إنما قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاعة أجيب بأن  
 المفهوم إنما يكون حجة إذا لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب فإن قيل ما فائدة التقييد في الآية حينئذ أجيب بأن فائدة ذلك إخراج حليلة المتبني اه (قوله  
 ومنوط الخ) جواب اعتراض وارد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لاخراج زوجة  
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تبناه لأنه ليس بابن له اه مغنى (قوله أو الرضاع) كذا في أصله رحمه الله  
 تعالى والمناسب بيادى الراى إنما هو الواو فليتام اه سيد عمر أقول قضية وجوب مطابقة الضمير لمرجه  
 لفظه أو كما هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم أصل البنت دون تحريمها اه  
 مغنى (قوله كسابقتها) هما زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) أي الترتيب (قوله نعم  
 يشترط الخ) عبارة المغنى والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزبية ومن حرم بالعقد وهى  
 الثلاث الأولى فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الأولى حرم بالوطء فيه لا بالعقد  
 (قوله وطء أو استدخال) ظاهره وإن كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لوجود معنى الوطء والاستدخال  
 وقد قالوا الدبر كالقبل في أحكامه إلا ما استثنى ولم يذكر وأهذ في المستثنيات فينسب إليهم منوطا لما صرح به  
 النووي في شرح المهذب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح اه ع شر (قوله لأنه) أي الوطء  
 أو الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) أي حين أنشا عن العقد الفاسد (قوله  
 كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله وإن سفلن) يغنى عنه قوله المارولو بواسطة (قوله وادخاله)  
 خلافا للنهاية والولد (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعدد الخ) بينا المفهوم وقوله دخلن  
 نائب فاعله عبارة المغنى أعيد الوصف إلى الجملة الثانية ولم يعدد إلى الجملة الأولى وهى وامهات نسائكم  
 مع أن الصفات عقب الجمل تعود إلى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) أي العود إليه أيضا (قوله لأن محله) أي  
 العود لجمع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للزركشى الخ) مال المغنى إليه أي  
 ما قاله الزركشى (قوله لأن الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على  
 ذلك) أي العود للجمع (قوله يلزم عليه أن العقد الخ) ليتأمل وجه اللزوم اه سيد عمر عبارة سم قوله  
 فليتام (قوله في الماتن وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بمجرد العقد الصحيح  
 امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما ومن هنا يشكل قوله في شرح  
 الروض وقدم أي الخبر على مفهوم الآية لتقدم المنطوق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله يلزم  
 عليه الخ) هذا ممنوع إنما اللازم أن المحرم العقد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لا نافي قول هو ما حق

حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركشى لأن اختلاف العامل يدل على استقلال  
 كل بحكم وبمجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الحجور للغالب فلا مفهوم له (تنبيه) لم ينزلوا الموت هنا  
 منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر وبوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه أن العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتواضعه فلم يحرمه الا ما هو من جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود فيهما المال ولا جنس له فاذا لم يفرق عليه على مقرر لموجبه الذي هو العقد وهو الموت والوطء المؤكد لذلك الموجب (ومن وطئ امراة) حية وهو واضح (بملك) ولو (٣٠٣) في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدا كما ياتي

عن اصل الروضة (حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمات على ابائهم وابنائهم) اجماعا وتثبت هنا المحرمية ايضا (وكذا) الحية (الموطوءة) ولو في الدبر (بشبهة) اجماعا ايضا لكن لا يثبت بها محرمية لعدم الاحتياج اليها ثم المعتبر هنا اي في تحريم المصاهرة وفي حقوق النسب وجوب العدة ان تكون شبهة (في حقها) كان وطئها بفساد نكاح وكظنها حليته وكونها مشتركة او امة فرعه وكوطئها بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه وان علمت (قيل او) توجد شبهة (في حقها) كان ظنته حليلها او كان بها نحو قوم وان علم فعلى هذا باهما قامت الشبهة اذ ترمع المعتبر في المهر شبهتها فقط ومنها ان توطئ نكاح بلاولي وان اعتقدت التحريم فليست مستثناة خلافا للبلقيني لما مر ان معتقد تحريمه لا يحد للشبهة ولا اثر لوطء خنى لاحتمال زيادة ما اولى به او فيه (تنبيه) مر ان الاستدخال كالوطء بشرط احترامه حالة الانزال ثم حالة الاستدخال بان يكون لها شبهة فيه وحينئذ فيشكل بتاثير ووطء شبهته وحده لا

يلزم عليه الخ هذا ممنوع وانما اللازم ان المحرم المتقدم الموت لا يقال هو خلاف النص لا ناقة قول هو ملحق بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسد باب القياس اه (قوله) ثم اي في الارث وتقرير المهر (قوله) فلم يحرمه اي المطلوب من البنت وفي سم مانصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله) عن ذلك اي السر المذكور (قوله) لما مر اي انفاي قوله وحكمته ابتلاء الزوج الخ (قوله) والمقصود الخ عطف على المطلوب (قوله) فيهما اي الارث وتقرير المهر (قوله) فاذا لم يفرق الخ لم كان كذلك اه سم (قوله) وهو اي المقرر (قوله) حية الى التنبيه في النهاية الا قوله وكونها مشتركة الى وان علمت وكذا في المعنى الا قوله ومنها ان توطئ الى ولا اثر (قوله) حية اما الميئة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما جزم به الرافعي في الرضاع اه معنى (قوله) وهو واضح) سيذكر محترزه (قوله) وان كانت محرمة الخ اي بنسب او رضاع كخالته من نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه اه سم (قوله) اجماعا) ولان الوطء بملك البين نازل منزلة عقد النكاح محلي ومعنى (قوله) لكن لا يثبت الخ) عبارة المعنى تنبيه قد يشعر تشبيهه ووطء الشبهة بالوطء بملك البين ان ووطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا محل للواطئ بشبهة النظر الى ام الموطوءة وبنتها ولا الخلوة والمسافرة بهما ولا مسهما كالوطوءة بل اولى فلو تزوجها بعد ذلك البنت المحرمية ايضا اه (قوله) بها اي بوطء الشبهة وتانيث الضمير باعتبار المضاف اليه (قوله) لعدم الاحتياج الخ) عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخالطة في الاول دون الثاني اه (قوله) وفي حقوق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله) ان تكون) تامة وشبهة فاعله (قوله) بفساد نكاح) اي او شراء اه معنى (قوله) حليته اي زوجته او امته (قوله) وان علمت) غاية للبنت اي علمت الموطوءة ان الواطئ اجنبي منها (قوله) حليلها اي زوجها او سيدها (قوله) وان علم) غاية للمعت (قوله) فعلى هذا اي الوجه الثاني المرجوح (قوله) ومنها اي من شبهتها (قوله) بلاولي) وكذا بلاولي وشهود اه عش (قوله) للشبهة اي شبهة اختلاف العلماء (قوله) ولا اثر لوطء خنى اي لا يترتب على وطئ محرمة الموطوءة على اصوله اه عش (قوله) اولى) ببناء المفعول (قوله) اولى) اسقطه المعنى وهو اللائق لان ما هنا محترزه قوله وهو واضح وايضا يلزم على ذكره ان يكون قوله لوطء خنى من اضافة المصدر الى فاعله ومعفوله معا (قوله) مر اي قيل قول المصنف وكذا بناتها (ان الاستدخال) الى قوله ولقوة ذلك في المعنى الا قوله وحينئذ فيشكل الى لا يثبت بالاستدخال (قوله) كالوطء) خبر ان (قوله) بشرط احترامه اي المعنى (قوله) بان يكون الخ) راجع لحالة الاستدخال فقط (وحيثئذ) اي حين اذا اعتبر في تاثير الاستدخال احترام المولى حالة الاستدخال كحالة الانزال (قوله) فيشكل اي عدم تاثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (لكونها) اي شبهته (قوله) وثم اي في الاستدخال (قوله) فانرا الخ) اي في عدم الحرمة (قوله) ويؤيد ذلك اي الجواب بقوة الوطء (قوله) بالاستدخال بشرطه) عبارة المعنى والاسنى بالاستدخال ما زوج او سيد او اجنبي بشبهة اه (وكذا الرجعة الخ) عبارة في باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وان قصد به الرجعة وتختص الرجعة بوطء ولو في الدبر ومثلها مستدخلة ما نه المحترم على المعتمد اه (قوله) بخلاف نحو الاحصان الخ) عبارة المعنى والاسنى دون الاحصان والتحليل وتقرير المهر وجوبه للمفوضة والغسل والمهر في صورة الشبهة اه (قوله) وغير المحترم) محترزه قوله بشرط احترامه في حالة الانزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك اي النسب والمصاهرة

بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسد باب القياس (قوله) فلم يحرمه الا ما هو من جنسه لم كان كذلك (قوله) فاذا لم يفرق الخ لم كان كذلك (قوله) وان كانت محرمة عليه ابدا اي بنسب او رضاع كخالته من

ان يحجب بقوة الوطء او بانها في حالة الوطء تعارض شبهته وتعمدها فغلبت شبهته لانها اقوى لكونها اخرجت ماء عن السفاح حال وصوله للرحم وثم لا تعارض حال الادخال فائرها بحرمته ويؤيد ذلك قولهم لا يثبت بالاستدخال بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدة وكذا الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاخصان والتحليل وغير المحترم كما زنا الزوج



لا يثبت به شيء. وقال البغوي يثبت قياسا على من وطئ زوجته يظن انه يزني بها. ودوه بان هذا الوطء ليس بزنا في نفس الامر بخلافه في مسئلتنا. ولقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم ما ليس (٣٠٤) بمعتمد وهو انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الانزال واستدل بقول غيره لو انزل في

زوجته لمسا حقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد انزاله فيها فاستنجت به اجنبية فحبلت منه اهـ (تنبيه اخر) اطلاق جمع مقدمون حرمة وطء الشبهة وغيرهم حله وكلاهما عجيب لانه ان اريد شبهة المحل كالمشركة فهو حرام اجماعا او شبهة الطريق كان قال بحله يجتهد يقلد فان قاده وصف بالحل والافيا الحرمة اتفاقا فيهما بل اجماعا ايضا او شبهة الفاعل كان ظنها حليته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا ومن ثم حكى الاجماع على عدم اثمه واذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة (لا المازني بها) فلا يثبت لها ولا لاحد من اصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه لان الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولانه لا حرمة له (وليست مباشرة) بسبب مباح كفاخذة (بشهوة كوطء في الاظهر) لانها لا توجب عدة فكذا لا توجب حرمة قال الزركشي ويرد عليه لمس الاب امة ابنته فانها

والعدة والرجعة ولا غيره باستدخال ما زنا الزوج او السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كالوطئ وطئ زوجته يظن الخ (قوله لا يثبت به) اي باستدخال غير المحترم (قوله في مسئلتنا) اي في زنا الزوج (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المارفي قوله فيشكل الخ اهـ سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا للنهاية ووالده كما مر عبارة سم قوله وهو انه لا يشترط الخ من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرملي بل لعله المراد من قوله بعضهم اهـ (قوله وكذا) اي في حقوق الولد (قوله وغيرهم) اي واطلق غير ذلك الجمع (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله فيما) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي قوله اتفاقا معتبر فيما قبل الا وما بعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) اي وان جاز عند بعض كافي جمع الجوامع ولا منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجر ان كان به عليه سم (قوله انتفى وصف الخ) استشكله سم (قوله فلا يثبت) الى قوله وعليه فلا يخالفه في المغنى الا قوله او مكره وقوله مطلقا الى وحكمه ذلك والى قوله ومر في النهاية الا قوله او مكره (قوله بخلافه من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغي لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته اهـ (قوله او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكوه والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطي حكمه اهـ وقضيته ثبوت النسب من المسكوه والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي خلافه سم على حجج اهـ ع ش (قوله امتن بالنسب والصهر) اي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اهـ مغنى (قوله ولانه الخ) اي ماء الزنا (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك قاله سم وقد يقال ان ما سياتي من استثناء الزركشي والتنظير فيه بما ياتي بفيدان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فليحرم اهـ رشدي (قول المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليهما اهـ كنز سم (قوله ويرد عليه) اي امتن (قوله لمس الاب الخ) اي بشهوة اهـ ع ش (قوله انه لا يحرم الخ) اي لا يحرم الامة على الابن الا وطء الاب (قول المتن ولو اختلطت محرم الخ) ومثله عكسه وهو مالو اختلط محرمها برجال قرية فياتي فيه ما ذكر ثم رايته في حاشية شيخنا الزيادي وكأنه تركه لتلازمهما اهـ ع ش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المغنى (قوله وتشديد الراء) اي وفتحها (قوله ليشمل ذلك) اي المحرمة بسبب اخر الخ فكان الانسب التانيث (قوله مطلقا) اي باجتهاد

نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المارفي قوله فيشكل الخ (قوله اعتمد بعضهم ما ليس بمعتمد وهو انه الخ) من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرملي بل لعله المراد من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف اشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب امتناع تكليف الغافل كما بينه شارحه لا نافع قول كلام جمع الجوامع انما يفيدان لنا قولنا بالجواز ولا يلزم منه لوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) انما يقول الحل المنتفى الوصف به معناه الاذن والحرمة المنتفى الوصف بها معناها المنع ويجوز ان يريد من اطلاق الحرمة بها عدم الاذن ولا يلزم منه الاثم ومن اطلق الحل به عدم المنع لا الاذن فليتامل (قوله بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكوه والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطي حكمه انتفى وقضيته ثبوت النسب من المسكوه والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي خلافه وعبارة شرح م ر بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغي لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته انتفى (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك (قوله في المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها كنز (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح م ر

تحرم لماله من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام اهـ وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم وغيره الاوطؤه (ولو اختلطت محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كلامنا او توثن ومنهم من تكاف وضبط المتن بالغنم وتشديد الراء ليه شمل ذلك (بنسوة قرية كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطلقا خلافا للسبكي رخصه له

من الله تعالى وحكمة ذلك انه لو لم يبح له ذلك ربما انسده عليه باب النكاح فانه وان سافر لولد لا يامن مسافرتها اليها وينكح الى ان يبقى محصورا على مارجحه الروياني وعليه فلا يخالفه ترجيحهم في الاواني انه ياخذ الى بقا واحدة لان (٣٠٥) النكاح محتاط له اكثر من غيره واما الفرق

بان ذاك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود اللواتي تحل يقينا وباتى حل مخبرته بالتحليل واقتضاء عدتها وان ظن كذبها ومر في مبحث الصيغة ماله تعلق بذلك على ان زوال يقين اختلاف المحرم بالنكاح ممنه يضعف التقييد بالمحصورات ويقوى القياس على الاواني وعدم النظر للاحتياط المذكور نعم ان اريد بالظن المثبت ثم والمنفى هنا النائي عن الاجتهاد قربت صحة ذلك الفرق (لا بمحصورات) الا ينكح ممنه فان فعل بطل احتياط الابضاع مع عدم المشقة في اجتنابها بخلاف الاول ولا مدخل الاجتهاد هنا نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا كما هو واضح واجتنابها ان انحصرن ثم ماعسر عده بمجرد النظر كالاف غير محصور وماسهل كالعشرين بل المائة كما صرحوا به في باب الامان ذكره في الانوار هنا محصور وبينهما اوساط تلحق باحدهما بالظن وما يشك فيه يستغنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه

وغيره اه مغنى وكان حقه ان يكتب عقب المتن كما فعله المغنى او عقب قوله خلافا للسبكي ليظهر رجوع الخلاف الى الغاية (قوله ربما انسده) عبارة المغنى لتضرر بالسفر وربما انحصم عليه باب النكاح فانه الخ (قوله على مارجحه الروياني) عبارة النهاية كما رجحه الخ وعبارة المغنى وهذا اى مارجحه الروياني هو الاوجه اه (قوله واما الفرق الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذاك الخ مردود بما تقرر الخ (قوله فيباح الخ) عبارة المغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها اى في محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله فغير صحيح) اى خلافا للسبكي ويجوز ان من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه ع ش (قوله وباتى حل الخ) تقوية لرد الفرق المار اه ع ش (قوله وان ظن كذبها) عبارته فيما باتى ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه ع ش وباتى في الشارح والنهاية في مبحث التحليل كل من التعبيرين (قوله بالنكاح) متعلق بزوال الخ (قوله يضعف التقييد) اى بقولنا الى ان يبقى محصور اه سم (قوله ويقوى القياس الخ) اى فيجوز ان ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله وعدم النظر الخ) عطف على القياس (قوله ثم) اى في الاواني وقوله هنا اى في النكاح وقوله النائي اى الظن النائي نائب فاعل اريد (قول المتن لا بمحصورات) هذا التفصيل باتى فيما لو اراد الوطء بملك اليمين ايضا اه مغنى (قوله فلا ينكح) الى المتن في النهاية الا قوله وباتى ولو اختلطت وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ثم ماعسر وقوله ومر الى وباتى وقوله بل المائة الى محصور (قوله فان فعل بطل) اى ومع ذلك لا يبعد للشبهة اه ع ش اى اذا وطئ (قوله بخلاف الاول) اى غير المحصورات (قوله نعم) انظر ما موقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اختلطت الخ (قوله مطلقا) اى انحصرن اولا سم وع ش (قوله واجتنبا) اى ذات السواد سم وع ش (قوله ان انحصرن) مفهومه انه لا يجتنب ذات السواد الغير محصورات وهو صحيح اه سم اى الى ان تبقى منها محصورات (قوله ثم ماعسر) عبارة المغنى قال الامام المحصور ماسهل على الاحاد عده دون الولا وقال الغزالي غير المحصور كل عدد ولو اجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله كما صرحوا به) اى بالتمثيل بالمائة وكذا ضمير وذ كره (قوله وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المغنى عن الغزالي او والمائة كما هو صريح صنيع الشارح وصريح النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله قاله الغزالي) اى قوله ماعسر الى هنا الا قوله بل المائة الى قوله محصور (قوله لان من الشروط الخ) تعليل للاذرعى وعلل المغنى المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الاق عليه (قوله واعتراض) اى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله وسما فيه) وهو ان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من امة موره زوجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله على مارجحه الروياني الخ) كذا شرح مر (قوله واما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله يضعف التقييد) اى قولنا الى ان يبقى محصور (قوله مطلقا) اى انحصرن اولا بدليل مقاباته بقوله ان انحصرن وقوله ان انحصرن مفهومه انه لا يجتنبها ان لم ينحصرو وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السواد مع عدم الانحصار لذات السواد والافلا فتأمل (قوله واجتنبا) اى ذات السواد وقوله ان انحصرن ان اراد انحصار الجملة من ذات السواد وغيره فمفهومة عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وليس بصحيح ان اتحدت ذات السواد او تعددت مع الانحصار لان الاختلاط في الحقيقة انما هو في ذات السواد وان اراد انحصار ذات السواد فالفهوم صحيح فليتأمل (قوله ان انحصرن) مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وهو صحيح ان تعددت السواد او ينبغي ان يبقى سوداء بقى مالهو اختلط غير محصور من المحارم بغير محصور وتساويا وتفاوتا كالف بالف او الفين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذرعى في نحو هذا المثال (قوله قاله الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله واعتراض) اى ان من الشروط العلم بحلها

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) الاذرعى التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بحلها واعتراض بقوله لمزوج

امة موره فانها حية فبان ميتا وتزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صح ومر ما فيه في فصل الصيغة ومبحث الاذرعى كالسبكي في عشرين مثلا

للشك في ذات المرأة هل تحل أو لا وحاصل ما مر أن العبرة في المعة ودعليه بتيقن الحل فلا يكتفى بوجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد مطابقة لما في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشروط امعش وعبرة المغني وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك أو لا وهو لا يضر اذا تبين انه مالك كالمزوج اخ حنثي اخته وتبينت ذكوره عن الثاني بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه اننا نحرم الاقدام عليه ونحكم بالبطالان ظاهر اذ ان تبين بعد ذلك انه غير محصور تبينا لصحة والاستمرار بالحكم بالاطلاق ام سيد عمر ولعل موقفة قول الشارح احتياط للابضاع وكنا بتهنئة من تحريف الناسخين والافلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) اي الحكم (قوله لم يحزوطه الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة ممن لم يمنع وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي محصورات ام لا اه عش (قوله لان الوطء) عبارة المغني ولو باجتهاد اذ لا مدخل الاجتهاد في ذلك ولان الوطء الخ (قول المثل ولو طرا مؤبد الخ) ولو عقد اب على امرأته بنيتها وزفت كل غير زوجها ووطئها غاطا انفسخ النكاح وان لم يوطئها موطئته مهر المثل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منها وجوه او جهها كما افاده الشيخ يجب لصغيرة لا تعقل ومكرهة ونائمة لان الانفساخ حينئذ غير منسوب اليها ويرجع الى الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب لدالة طاعة في الوطء ولو غطا وان وطئها ماعلى كل لزوجته نصف المسمى ويرجع كل على الاخر في احد وجهين يظهر كما افاده الودرحه الله تعالى ترجيحه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد به ويدر نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للوطء مهر المثل وانفسخ النكاح وان لا رجوع لاحدهما على الاخر ولزوجته كل نصف المسمى ولو تنكح امرأة وبنتها جاهلا لم تباقا الثاني باطل فان وطئ الثانية فقط عالما بالتحريم نكاح الاولى بحاله او جاهلا به بطل نكاح الاولى ولزمه الاولى نصف المسمى وتحريم عليه ابداء الوطء ومهر المثل وحرمت عليه ابداء ان كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم ابداء الا ان كان تد وطئ الام اه نهاية في المغني انه لا زيادة تفصل (قوله بفتح الباء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسر ها) اي فيكون صفة المحذوف تقديره سبب مؤبد للتحريم اه عش (قول المثلن طاعة) اي منع دوامه اه (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح به في المغني (قوله او النون) يستثنى كما قال بهضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويتصور وجود ابن الحنثي في الباب عبارة مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واتم موطئه بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا تحكم بذكوره لان الحس لا يكذب به انتهت سم على حج اه عش و اشار المغني في حل المثل بقوله كوطء الواضح زوجة ابنة الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) اي ضبطهما فقيه حذف وايصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معادلى ابيه اه مغني (قوله

من عماره اختطان بغير محصور لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصورا حرمة النكاح منهن نظرا لهذا التوزيع وغالهما ابن العماد نظرا للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كما قال خلافا لغيره ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته باجنبيات لم يحزوطه واحدة منهن مطلقا لان الوطء انما يباح بالمقدودون الاجتهاد (ولو طرا مؤبد تحريم) بفتح الباء فهو من اضالة الصفة للوصف وبكسر ها (على نكاح قطعه كوطء زوجة ابيه) بالياء او النون كما ضبطهما بخطه (بشبهة)

(قوله او النون) يستثنى كما قال بهضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشك كل تصور ابن الحنثي لانه ان اتضح ذكوره تعين ان وطئه قطع النكاح كغيره وان لم يتضح فاشك لا يباح نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام شكلا استحالة كونه با او جذا او اما او زوجا او زوجة انتى ويجوز ان يه ور بمسألة ذكرها في العباب في باب الحدث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واتم موطئه بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا يحكم بذكوره لان الحس يكذب به انتهى بقى انه لم خص هذا البعض الاستثناء بزوجة الابن وهلا ذكره في زوجة الاب ايضا ثم انظر ما المانع من ان يصور ايضا بما اذا استدخلت امرأة ذكره وهو قائم اظنها انه زوجها واتم منه بولد (قوله

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة فينفخ النكاح الحاقا للدوام بالابتداء لانه مغي وجب تحريمه وابدافاذا طرأ قطع كالرضاع وهذا  
يتضح انه لا فرق بين كون الموطوءة محرما لوطي وغيره الموطوءة بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت علي ولده ابدافا كما يصرح به قول  
اصل الروضة لو وطئ امته المحرمة عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الحداي وهو الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن  
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم ان المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤيد بتحريم

طرا بوطء الاب لمحرمة علي  
نكاحها فقطعه وحرما  
ابدا علي ابنه لانها موطوءة  
ايه ولقد بالغ بعضهم في  
رد كلام ابن الحداد فقال  
هو خيال باطل ومن تبعه  
غفل عما تقرر عن الشيخين  
وخرج بنكاح طرؤه علي  
ملك من كوطء اب جارية  
ابنه فانها وان حرمت به علي  
الاب ابدافا لا يقطع به ما ك  
حيث لا احبال ولا شيء عليه  
بمجرد تحريمها لبقاء المالة  
ومجرد الحل هنا غير متقوم  
(ويحرم جمع المرأة واختها  
او عمتها او خالتها من رضاع  
ونسب) ولو بواسطه لا بين  
او اب او ام ابتداء ودواما  
للالة في الاخنتين والخبر  
الصحيح في الباقي وحكمة  
ذلك كافي انه يؤدي الي  
قطعية الرحم وان رخصت  
بذلك فان الطبع يتغير  
وضبطوا من يحرم جمعها  
بكل امرأتين بينهما قرابة  
او رضاع يحرم تناكحهما  
لو قدرت احداهما ذكرا  
فخرج بالقرابة والرضاع  
المصاهرة فيحل الجمع بين  
امرأة وام او بنت زوجها  
او زوجة ولدها ذلا لرحم

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته الخ) اي فتحرم ان الاولى اي ام زوجته مطلقا والثانية اي بنت زوجته  
ان دخل بالام سم وعش (قوله الحاقا الخ) تعليل لما في المتن والشرح معا (قوله وهذا) اي التعليل  
(قوله بين كون الموطوءة الخ) اي قبل العقد عليها اه مغي (قوله وغيرها) عطف علي محرما الخ (قوله فلو)  
وطئ به بنت اخيه الخ) نشر مرتب (قوله او خالته) عطف علي اخيه اه سم (قوله كما يصرح به) اي بعدم  
الفرق وقوله لو وطئ الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهاية والمغني خلافا لمن قيد بالشق  
الثاني اه اي بكونها غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) اي تقييدهم الموطوءة بلا تحريم اي بغير  
المحرم (قوله كما قاله الخ) لعلمه من جملة المقول والا كان الا وضح الاخصر فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه  
لا تحرم ضعيف (قوله يفيد) اي التقييد بغير المحرم (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت  
المصاهرة وقوله مؤيد الخ خبر ان اه سم (قوله لمحرمة) اي الاب متعلق بوطء الاب وقوله علي نكاحها اي  
المحرم متعلق بقوله طرا (قوله ومن تبعه غفل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقرر الخ) اي بقولها آتفا لو  
وطئ امته المحرمة الخ (قوله وخرج) الي قوله والوجه في المغني والي قول المتن ومن حرم جمعها في النهاية (قول  
بنكاح) اي بطرؤه علي نكاح (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم اه سم اي ان اعمدو عبارة عش اي  
لا شيء ولا بين علي الاب في مقابلة التحريم اما المهر فيلزمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة  
الخ) صرح القرطبي بانه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطه)  
راجع للعمه والخالة وقوله لا بين الخ راجع للاخت ايضا وقوله ابتداء ودواما راجع للجمع (قوله كافي)  
اي في خبر النهي عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انكم اذا فعلن ذلك قطعتم ارحامهن اه مغي (قوله  
يحرم تناكحهما الخ) يخرج المرأة وبنت خال او بنت عمه لها اه سم (قوله والملك) عطف علي المصاهرة  
(قوله ثم يتزوج سيدتها) اي او يتزوج السيدة ولا يتم بغيرها مرض من غير حصول العفة بها اه عش  
(قوله او يكون الخ) عطف علي قوله يتزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اي كل من المرأة وامتها علي  
الاخرى (قوله ورديته) اي بنت زوجته من رجل اخر اه عش (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ)  
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنتين) اي في نكاح الوليتين من اثنتين اه مغي (قوله  
فان وقعا الخ) تفصيل لقوله ياتي هنا ما مر الخ (قول المتن او مرتبا فالثاني) (فرع) وقع مرتبا لان الاول  
بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكاما فالعقد الثاني فيذني ان العقد الصحيح هو العقد الاول  
لسبق وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان احدهما

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة) اي فتحرم ان الاولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالام (قوله  
او خالته) عطف علي اخيه (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت المصاهرة (قوله مؤيد)  
خبر ان (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم (قوله يحرم نكاحهما لو قدرت احداهما ذكرا) يخرج المرأة وبنت  
خالتها او بنت عمتها (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن  
او مرتبا فالثاني) فرع وقعا مرتبا لان الاول بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكاما مقارنا  
للعقد الثاني فيذني ان الصحيح هو العقد الاول لسبق وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من

هنا تخشى قطعه والملك فيحل الجمع بين امرأة وامتها بان يتزوجا بشرطها الاق ثم يتزوج سيدتها او يكون قنا وان حرمت كل بتقدير  
ذكورة الاخرى اذ العبد لا يتكح سيدته والسيد لا يتكح امته ويحل الجمع ايضا بين بنت الرجل وريشته وبين المرأة وريشته زوجا من امرأة  
اخرى وبين اخت الرجل من امه اخته من ابيه اذ لا تحرم المناكحة بينهما بتقدير ذكورة احداهما (فان جمع) بين نحو اخنتين (بعقد) واحد  
(بطل) النكاح ان اذ لا مرجح (او) بعقدين ياتي هنا ما مر في نكاح بعقدين فان وقعا ما او عرف سبق ولم تهين سابقة ولم يرج معرفتها او جهل  
السبق والمعية بطلا او وقعا (مرتبا) وعرفت السابقة ولم تنس (فالثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل به فان نسيت

ورجيت معرفتها وجب  
التوقف حتى يتبين والاوجه  
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم  
وانه لو اراد العقد على  
احدهما امتنع حتى يطلق  
الاخرى باثنا لا احتمال انها  
الزوجة فتحل الاخرى يقينا  
من غير مشقة عليه في ذلك  
بوجه اما اذا فسد الاول  
فالثاني هو الصحيح سواء  
أعلم بذلك أم لا خلافا  
للباوردى ومن ثم تعقبه  
الرويانى بقوله وعندي ينعقد  
نكاح الثانية بكل حال غايته  
انه هزل بهذ العقد وهزل  
النكاح جدد للحديث  
(نفيه) باقى ما ذكر في  
جمع أكثر من أربع وفيما  
إذا نكح عشرة في أربعة  
عقود أربعاً وثلاثاً وثنتين  
وواحدة وجعل السابق  
فوطى. بعضهم ومات  
فيؤخذ من التركة مسمى  
أربع لان في نكاحه أربعاً  
يقين يجب مهرهن وان لم  
يدخل بهن ومهر مثل من  
دخل بهن لا احتمال انهن من  
الزائدات على تلك الأربع  
وما أخذ للدخول بهن

بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه سم على حج اه عش (قوله ورجيت  
معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر  
في نكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه  
عش (قوله والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وان كان الخ) في القوت ما حاصله ان هذا الوجه في صورة  
معرفة السابق دون دين السابقة وجعل السابق والمعية يفي بخلاف ما يوجهه صديق الشارح من ان في صورة  
التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما إذا لم يعلم دين السابقة بان علم السابق ولم  
تتبع السابقة اما اذا علمت السابقة ثم نسيت فلا معنى لانفقار التوقف الواجب على الفسخ فليراجع سم على  
حج نعم لما طلب الفسخ من القاضي وينفذ الضرورة ويؤزل به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ انظر (قوله  
وانه لو اراد العقد الخ) في حيز الاوجه والمتبادر رجوعه الى الاوجه لما اذا نسيت السابقة ورجيت معرفتها  
وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما إذا لم  
سبق ولم يتعين متجه جدا اه سم يعنى كامر عن القوت (قوله باثنا) ينبغي اورجعيها وتنقض العدة اه  
سم (قوله بذلك) اي فساد الاول (قوله خلافاً للماوردى) اي في قوله ام لا اه عش (قوله ما ذكر) اي  
من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله وفيما اذا نكح الخ) ظاهره انه عطف على في جمع الخ  
ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاء فيه شي فاما الجزاء لانهم قد ينزلون العرف المقدم منزلة الشرط  
ومتعلقه ماؤخر منزلة الجزاء كما قرر سيويو به في زيد حين لقيته فاكراه (قوله فوطى بعضهم) اي ولو أكثر  
من أربع اه عش (قوله مسمى أربع) قد يقال إذا كانت مسميات من مخلاة فأي مسمى يراعى وفي الروضة  
مخالفة لما هنامن وجوه تعرف بمراجعها الرشيدى (قوله لان في نكاحه اربعاً يعني) عبارة النهاية لا احتمال  
ان في نكاحه اربعاً اه قال الرشيدى هذا اصوب من قول النجفة لان في نكاحه اربعاً يعني إذا لا يكون في  
نكاحه اربع يقين الا ان سبق نكاحه الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او نحو ذلك بخلافه إذا  
سبق نكاح اثنين مثلاً فانه لا يصح بعده الا نكاح الواحدة على اي تقدير إذا ضرورة ان يقع الا اربعة عقود  
ومتى وقع نكاح من تحل ومن لا تحل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله اربعاً يعني في حصول  
اليقين فيما ذكر نظر فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى به على ذلك اه سيد عمر عبارة سم انظر اى يقين مع  
احتمال تقدم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاثين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع  
او عقد الثلاث ثم الثلاثين الخ فليتامل اه (قوله يجب الخ) نعمت اربعاً (قوله ومهر مثل الخ) عطف على  
مسمى اربع (قوله لا احتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطآت زائدات على

حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان احدهما بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه  
(قوله ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج والاوجه  
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم عبارة القوت هذا إذا علمناه اي الثاني اما لو لم تعلم عينه اصله فيبطلان وان علمناه  
ثم اشتبه توقفاً في نكاح الوليين من اثنين ذكره الماوردى نقلاً وابن الرفعة تفقه ما قال في الام لو تزوجها  
لا يدري ايتهما اولى افسدنا نكاحهما وما في الام ظاهر في التصوير بما إذا علم السابق ولم يتبعين السابق قال  
الماوردى وهل يفتقر بطلانه الى فسخ الحاكم ام لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص ان له استئناف  
العقد على ايتهما شاء وينبغي ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يتلفظ بطلاق الاخرى لا احتمال سبق عقدها  
فتكون زوجة باطنا وعبارة التكملة قال الماوردى وفي افتقار البطلان الى فسخ الحاكم وجهان  
انتهى (قوله) وان له لو اراد العقد على احدهما الخ في حيز الاوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما اذا  
نسيت السابقة ورجيت معرفتها وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية  
البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا (قوله باثنا) ينبغي اورجعيها وتنقض  
العدة (قوله اربعاً يعني) انظر اى يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثلاثين ثم الثلاث ثم الاربع

الاربع فيخرج بذلك ما اذا وطئ منهن سبعة او اكثر اذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع رشيدى (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الا المسمى او الزائدات فليس لمن الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عرش عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاربع بوقف الخ) عطف على قوله للدخول بهن يدفع الخ (قوله بوقف يبين الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن يبين ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره لها لكن ان لم يكن اكثر من المسمى اه سم (قوله كاختين) الى قوله وان ظنها تحمل في المغنى الا قوله ولان التقاطع فيه اكثر الى قوله نعم باقى في النهاية الا قوله وفي نسخ بيع وهي اوضح وقوله او تقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن بملك) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى اقول ويفيده قول المصنف الاتي ولو ملكها ثم نكح الخ مع قول الشارح هناك او تقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة لا يخفى ما في وجهه ولو اخر قوله في فرج واضح او دبر وقال عقب قوله تحمل له في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت واضحة لظاهر عبارة المغنى فان وطئ طائعا او مكرها او واحدة منهما ولو في الدبر او مكرها او جاهلة حرمت لاخرى ثم قال ولو ملك شخص امه وخنتي فوطئه جاز له عقبه وطئه الامه او هي ظاهرة (قوله في فرج واضح) بالتوصيف وتقدم آفعا في المغنى تحت روض واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية او نحوها كمحرم فوطئها جاز له وطئه الاخرى مغنى وروض (قوله ولا يؤثر) الى قول المتن واذا طلق في المغنى الا قوله وفي نسخ بيع وهي اوضح (قوله ولا يؤثر ووطئها) اى الثانية بان تعدى ووطئها ظاهرة وان ظنها الاولى وهو ظاهر وقد يشمله قول الشارح قبل وان ظنها تحمل له عرش (قوله تحريم الاولى) اى بل هي باقية على حلها ويلزمه بقاء الثانية على تحريمها اه عرش عبارة المغنى فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرى الثانية لئلا يجتمع المافى رحم اختين اه (قول المتن كبيع) اى وعق لكها او بعضها اه معنى (قوله وهبة) اى ولو لفرع وعه ولا يضر تمكنه من الرجوع في

او عقد الشنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الشنتين الخ فليتام (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الا المسمى والزائدات فليس لمن الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك (قوله بوقف الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها منهن يبين ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره لها لكن ان لم يكن اكثر من المسمى (قوله حرم جمعها في الوطء بملك) لانه اذا حرم الوطء فالوطء اولى لانه اقوى ولان التقاطع فيها اكثر) فداق هذا الكلام حرمة وطئها جميعا وجواز وطئها احداها فقط وقد يجاب بالمنع فان في وطئها من تعلق الاطماع بالواطئ ما ليس في الاقتصار على وطئ احدها فلا يتشاعنه تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب تخصيص احدها بالوطء اكثر منه بسبب وطئها فليتام (قوله غير محرمة عليه بنحو رضاع) استشكل شيخنا الشهاب البرلى في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطئه الاب بشبهة زوجة ابنته انه اقوى من وطئه السيد الامه لان اثر الاول التحريم المؤبد واثر الثاني حرمة مؤقتة لا ترى ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطئها ابوه حرمت على الولد وايضا فزوجة الولد محرمة على الاب ابدًا ومع ذلك لو وطئها الاب بشبهة انقطع نكاح الولد ففرض كونها في هذه الصورة محرمة للاب كبنت اخيه مثلا لا اثر له لان غايته تحريمها المؤبد على الاب وذلك حاصل بزرعية الولد وان لم تكن بنت اخى والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع لو ملك اختين احدهما مجوسية واختم من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بنحو رضاع) اى او تمسك (قوله وهو متجه) كذا م (قوله ولا يؤثر ووطئها) اى الاخرى (قوله اذا حرام لا يحرم الحلال

يدفع لمن وللاربع بوقف يبين وبين الورثة الى البيان او الصلح ولذلك تفريع طويل في الروضة وغيره افرأجه (ومن حرم جمعها بنكاح) كاختين (حرم) جمعها (في الوطء بملك) لانه اذا حرم العقد فالوطء اولى لانه اقوى ولان التقاطع فيه اكثر (لا ملكهما) اجماعا لان الملك قد يقصده به غير الوطء ولهذا جاز له ملك نحو اخته (فان وطئ) في فرج واضح او دبر ولو مكرها او جاهلا (واحدة) غير محرمة عليه بنحو رضاع وان ظنها تحمل له وظاهر كلامه الاستدخال هنا ليس كالوطء وهو متجه

(حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى) لئلا يحصل الجمع المنهى عنه ولا يؤثر ووطئها وإن حبلت على الاوجه تحريم الاولى اذا حرام لا يحرم الحلال ثم التحريم يحصل بمزيل الملك (كبيع) وفي نسخ بيع وهي اوضح ولو لبعضها ان لازم ان شرط الخيار فيه للبشرى وهبة ولو لبعضها مع قبضها باذنه (او) بمزيل الحل نحو (نكاح او كتابة) صحيحة لا ارتفاع الحل فان عاد حل



للحقوق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الخ لغير بخلاف فراش الملك فيهما (وللعبد) ولو مبعضا (امراتان) لاجماع الصحابة عليه ولانه على النصف من الحر (وللحر اربع فقط) للخبر الصحيح انه عليه السلام قال لمن اسلم على اكثر من اربع امسك اربعا وفارق سائرهن وكان حكمة هذا العدد موافقة لاخلط البدن الاربعة المتولدة عنها انواع الشهوة المستوفاة غالبا بن قال ابن عبد السلام كانت شريعة موسى تحال النساء من غير حصر لمصلحة الرجال وشريعة عيسى عليه السلام تمنع غير الواحدة لمصلحة النساء فراعته شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة النوعين وقد تعين الواحدة كما مر في نكاح السفية والمجنون (فان نكح) الحر (خمسا) او اكثر (معا بطلن) اى نكاحهن اذلا مرجح ومن ثم لو كان فيهن من يجرم جمعه بطل فيه فقط وصح في الباقيات إن كن اربعا فاقبل

هل يشكل عليه ما تقر في قوله ولو طرأ مؤبد تحریم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل (قوله لو ملك ما وبناتها) ای مع انهما ما حرم جمعهما بنكاح (قوله ونحوها) ای كالامة والحالة (قوله ومرتدة بعد وطء قبل انقضاء العدة) ای حتى تحرم الامة حينئذ وإن حل نكاحها قال في شرح الروض فان ادعى انها اخبرته بانقضائها وهي مشكورة لذلك وامكن انقضائها فله نكاحها واربعة سواها لزعمه انقضائها لكن لا تسقط نفقتها إلا إذا يقبل قوله في إسقاط حقها ولو وطئها حد لزعمه انقضائها عدتها ووطئها لم يرفع طلاقه لذلك ولا حكم بالوقوع تغايطا عليه. واخذله باعتباره الذي قضاه به التطلق اه (قوله عاقلا) ای لان الصبي المجنون لا يصح تزوجه كما تقدم (قوله بالغاً) ای لان غيره

[illegible]

اقر نام عليه وكالذي نحو المجوسى كافي الروضة لكن نوزع فيه بان الكتابي لا يحل له نحو مجوسية وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له كناية وقد  
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك ففقاله مقالة لا ترد عليه (وتغيب) قيل ينبغي فتح اوله ليشمل ما لو نزلت عليه اى او اتنى قصد هما واحترز  
بذلك عمدا الوضيم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية او هم اشتراط فعلها وتحتية او هم اشتراط فعله (بقبلها حشفته) ولو مع نوم ولو منهما مع زوال  
بكارتم او لو غوراء على المعتمد وان لف على الحشفة خرقه كثيفة ولم ينزل او قارنها نحو حيض او صوم او عدة شبهة عرضت بعد نكاحها نعم باتى في  
مبحث العنة ان بكارة غير الغوراء لو لم تنزل لركة الذكر كان وطأ كمالا وان هذا صريح (٣١) في اجزائه في التحليل وملاحظ عن ابن المسيب

من الاكتفاء بالعقد بتقدير  
صحته عنه مخالف للاجماع  
فلا يجوز تقليده ولا الحكم  
به وينقض قضاء القاضي  
به وما احسن قول جمع من  
أكابر الحنفية ان هذا قول  
رأس المعتزلة بشر المريسى  
وانه مخالف للاجماع وان  
من اتقى به فعليه لعنة الله  
والملائكة والناس اجمعين  
ولبعض الحنفية ما يخالف  
بعض ذلك وهو زلة منه  
كنسبته للشافعى ذلك فلا  
يفتر به (او قدرها) من  
فاندها الذى يراى تغيبه  
فالعبارة بقدر حشفته التى  
كانت دون حشفة غيره كما  
مر اول الغسل المعلوم منه  
ان ما اوجب دخوله الغسل  
اجزاها وما لا فلا ويطلقها  
وتنقضى عدتها لقوله تعالى  
حتى تنكح زوجا غيره اى  
ويطؤها للخبر المتفق عليه  
حتى تذوق عسيلته ويذوق  
عسيلتك وهى عند الشافعى  
وجهور الفقهاء الجماع  
لخبر احمد والنسائى انه صلى  
الله عليه وسلم فسرهما به سمي  
بذلك تشبيها بالعسل بجماع  
اللذة اى باعتبار المظنة

(قوله اقر نام عليه) اى بان لا يكون مفسد مقارن للترافع اه عش (قوله وكالذى الخ) عبارة المغنى  
وتحل كناية لمسلم بوط مجوسى ووثى في نكاح نقرم عليه عند ترافعهم اليها اه (قوله قيل ينبغي فتح اوله)  
جزم به النهاية (قوله بذلك) اى بقوله ينبغي فتح اوله (قوله عمدا لوضيم الخ) اى اول تغيب في المتن (قوله فانه ان  
كان) اى اى له المضموم (قوله ولو منهما) اى ولو كان النوم منهما (قوله او قارنها الخ) عبارة المغنى ويكنى وطء  
محرم بذلك وخصى ولو كان صائما او كانت حائضا او صائما او مظهرا منها او معتدة من شبهة وقعت في نكاح  
المحلل او محرمة بذلك لانه وطء زوج في نكاح صحيح اه (قوله بعد نكاحها) اى المحلل (قوله وما نقل  
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتغيب بقبلها الخ (قوله بتقدير صحته) اى الثقل عنه اى عن  
ابن المسيب (قوله ان هذا) اى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) اى بعض الحنفية وقوله ذلك اى  
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من فاندتها) الى قوله اى باعتبار المظنة في المغنى الا قوله  
كأمر الى ويطلقها الى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية الا ذلك القول (قول المتن او قدرها) اى وتعرف بذلك  
وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعترف باصا به ولا عدمها واذنت في تزويجها من الاول ثم ادعت  
عدم اصابه الثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول او بعده اه ع ش بخذف (قوله  
تغيبه) اى الفاقدة (قوله المعلوم منه) اى عامر (قوله يطلقها الخ) عطف على قول المتن تنكح عبارة المغنى  
ومعلوم انه لا بد ان يطلقها وتنقضى عدتها كما صرح به المحرر واسقطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله  
تعالى الخ) تدليل لما في المتن من الحرمة الى ان تتحلل (قوله اى ويطاها) عطف على تنكح فى الآية  
(قوله وهى الخ) عبارة المغنى والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعى الخ (قوله فسرهما  
به) اى وبهذا اتضح وجه الاكتفاء بدخول الحشفة مع نومها اه ع ش (قوله سمي بذلك) اى سمي  
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) اى الجماع (قوله لا ناطة الاحكام) عبارة النهاية لا ناطة اكثر الاحكام  
اه (قوله رقيس بالحر الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ اى قيس بالحر الذى نزلت الآية فى حقه اه  
كردى (قوله غيره) اى العبد والمبعض بجماع استيفاء ما يملكه من الطلاق اه مغنى (قوله وشرع الخ)  
عبارة المغنى وشرح الروض وانما حرمت عليه بذلك الى ان تتحلل تنفير (قوله وبقدرها اقل منه كبعض  
حشفة السليم الخ) عبارة شرح المنهج وبالحشفة مادونها وادخال المنى اه (قوله وكادخال المنى) والاولى  
اسقاط الكاف (قوله بالفعل) الى قوله وانما لحق بالوطء فى المغنى الا قوله وليس لنا الى المتن (قوله وان قل  
الخ) عبارة المغنى وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها اه (قوله بانه الصحيح) اى اشتراط  
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه مغنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان  
كان المزوج له ابا او جدا وكان عدلا وفى تزويجه مصلحة للصبي وكان المزوج للراة وليها العدل بحضرة  
عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى زمنان تعاطى  
لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله وكالذى نحو المجوسى كافي الروضة الخ) وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له  
كناية اى فلا يتأتى ان نحو المجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحشفة لانا طء الاكام هانصافى الغالب رقياسا فى غيره لاه الآلة الحساسة وليس الا لتذاذ الابهاء وقيس بالحر غيره وشرع تنفير  
عن الانتشار يخرج تنكح رط المسد بالمالك بل لو اشترها المطلق لم تحل له وبه باط الدبر وبقدرها اقل منه كبعض حشفة السليم وكادخال  
المنى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل ارا عين بنجر اصبع وقول السبكي لم يشترطه بالفعل احد ابل الشرط سلامته من نحو  
عنة وشلل ردوه بانه الصحيح مذهبا ودلا لا وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد  
وان وقع وطء فيه لان النكاح فى الآية لا يتناول من ثم لو حلف لا ينكح لم يحنث به وانما لحق بالوطء

فيه النسب ووجبت العدة لان المدار فيهما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح اصلا وعدم اختلاله فلا يكفي وطه مع ردة احدهما وفي عدة طلاق رجعي بان استدخلت مائه وان راجع او اسلم المرتد (وكونه ممن يمكن جماعه) اى يتشوف اليه منه عادة لما ياتي في غير المراهق (لا طفلا) وان انتشر ذكره كما يصرح به الماتن وغيره لانه لا اهلية فيه لذوق عسيلة ومثله البندنيجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الارشاد ان من اشتبهى طبعه بالحل كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلبسه ومن لا فلا واماما اقتضاء كلام غير البندنيجي من ان المراد به غير المراهق

ذلك والا كنفاء به غير صحيح اه ع ش (قوله فيه) اى النكاح الفاسد (قوله فهما) اى النسب والعدة (قوله وعدم اختلاله) اى وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) اى الماتن في المغنى (قوله بان استدخلت مائه) اى ماء الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعا قبل الوطء ثم وطى بعده وارتد ثم وطى بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وان الردة قبله تنجز الفرقة اه ع ش باذن زيادة (قوله وان راجع) اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه ع ش (قوله ومثله) اى الطفل الذى لا يتأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البندنيجي (قوله ان من اشتبهى) لعله ببناء الفاعل لكنه اشكل في بعض النسخ المعول عليه ببناء المفعول (قوله واماما اقتضاء الخ) اعتمده النهاية ورجع ع ش كلام الشارح لما ياتي (قوله من ان المراد به) اى بالطفل (قوله وهو) اى غير المراهق (قوله فبعيد الخ) خلافا للنهاية كما مر آنفا (قوله فان قلت) الى التنبيه في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) اى من شأنه الخ من رأى من تشبهى طبعه اخلافا للنهاية عبارة وهو المراهق دون غيره اه قال ع ش قوله دون غيره اى ولو اشتبهى فيما يظهر من عبارته وولعله غير مراد لما تقدم عن حجج اه (قوله وانما تحللت طفلة) اى مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صغيرا اه ع ش (قوله دون عكسه) عبارة المغنى وشرح الروض بخلاف غيبوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان توطا العاقدان على شئ من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كره خروجا من خلاف من ابطله اه مغنى وفيه قول الشارح الاقوان توطا عليه (قوله او نحو ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو تزوجها على ان يحملها للاول صح كما جزم به الماوردى لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط ان لا يوطاها ولا يوطاها الا هارا او الامرة مثلا بطل النكاح اى لم يصح ان كان الشرط من جهتها لمناقته مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه لو تزوجها على ان لا تحمل له لم يصح لاختلاله مقصود العقد وللتناقض او على انه لا يملك البضع واراد الاستمتاع فنكح بشرط ان لا يوطاها وان اراد ملك العين لم يضر لانه تصريح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) اى شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذى في الانوار على المحلل له بزيادة بعد المحلل الذى هو مفتوح اللام اه رشيدى (قوله بان هذا) اى اشتراط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط (قوله وخرج) الى قوله ما لم ينضم في المغنى (قوله بان توطا) اى العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان قالت نكحتني زوج ووطئني وفارقني وانقضت عدته اه كرى (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل وطن كذبها كما ياتي ومر (قوله وان كذبها) غاية اه ع ش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) اى الزوج الثاني يمينه اه مغنى (قوله في نفيه) اى النكاح او الوطء وقوله حتى لا يلزمه اى الزوج مهر او نصفه

(قوله في الماتن) لو نكح بشرط انه اذا وطى طلق الخ) قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطئها طلقها بطل النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطئها طلقها كره وصح العقد وحلت بوطئها ولو نكحها على ان لا يوطاها مرة فان شرطه الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشى ولو تزوجها على ان يحملها للاول وفي الاستدكار للدرامى فيه وجهان وجزم الماوردى بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كما في الروضة الخ) اعتمده مر

وهو من لم يقارب البلوغ فبعيد من عبارة الماتن وغيره فان قلت لم يضبط بالتمييز فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه هنا لان المجنون يحل مع عدم تمييزه فانيط بمن من شأنه ان يتاهل للوطء وهو من مر وانما تحللت طفلة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التنفير المشروع لاجله التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فيهن) اى الانتشار وما بعده (ولو نكح) مر يد التحليل (بشرط) وليا موافقة هو او عكسه في صلب العقد (انه اذا وطى طلق او) انه اذا وطى (بانت) منه (او) انه اذا وطى (فلا نكاح) بينهما او نحو ذلك (بطل) النكاح لمناقضة الشرط فيهن لمقتضى العقد وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له وعليه يحمل ايضا ما وقع في الانوار انه يحرم على المحلل استدعاء التحليل (وفي النظم) قول) انه لا يضر شرطه كالم نكحها بشرط ان لا يتزوج عليها ونكاح بان هذا شرط

شئ خلدج عن النكاح لا يتأتى ذاته الموضوع هو الفسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اضماره فلا يؤثر وان توطا عليه قبل العقد كونه مكروها لان كل ما لوصرح به باطل بكره اضماره كائنص عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمه امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عيخته في النكاح او الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر او نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في اصل النكاح تكذيب الولي والشهود كما في الروضة خلافا للزركشى والبلقينى وان نقله

عن الزاز وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على (٣١٣) الروضة لانه انما منع عند تكذيب

الثلاثة دون اثنين منهم  
ومر انه يقبل إقرارها  
بالنكاح لمن صدقها وإن  
كذبها الولي والشهود ولو  
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم  
الاول كذبه وإنما قبل  
قولها في التحليل مع ظن  
الزوج كذبها لما مر ان  
العبرة في العقود بقول  
اربابها وانه لا عبرة بالظن  
إذا لم يكن له مستند شرعي  
وقد غلط المصنف كالامام  
المخالف في هذا ولكن  
انتصر له الاذرعى واطال  
ولو كذبها ثم رجع قبل  
كما افق به القفال ومر انها  
مضى اقرت للحاكم بزوج  
معين لم يقبلها في فراقه إلا  
بيينة وفي الجواهر لو اخبرته  
بالتحليل ثم رجعت فان كان  
قبل الدخول يعنى قبل العقد  
لم تحل او بعده لم يرتفع ولو  
اعترف الثاني بالاصابة  
وانكرتها لم تحل ايضا وفي  
الحاوى لو غاب بزوجته ثم  
رجع وزعم موتها حل لاختها  
نكاحه بخلاف ما لو غابت  
زوجته واختها فرجعت  
وزعمت موتها لم تحل له اه  
وكان الفرق انه عاقد فصدق  
بخلاف الاخت (تنبيه)  
ظاهر ما تقرر ان المطلقة قبل  
قولها بلا يمين وهو ظاهر  
وقول شيخنا يمينها يحمل  
على ما لو تزوجته فرعا لقاض  
قادت التحليل الممكن  
فتخلف هي حيثئذ ويمكنه

نشر مرتب (قوله عن الزاز) اسمه ابو الفرج اه ع (قوله حلت) اى للزوج الاول (قوله ذلك) اى ما في  
التهذيب (قوله على الروضة) اى على ما مر منها آنفا (قوله لانه) اى صاحب الروضة انما منع اى حلها  
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة اى الزوج والولي والشهود (قوله ومر) اى في فصل لا تزوج المرأة نفسها  
وهذا تاكيد لما قبله اه كرى (قوله ولو انكر الخ) عطف على قوله من ادعت التحليل اى بكره زوج  
من انكر الزوج الثاني طلاقها قاله السكردى وفي هذا العطف ما لا يخفى ويظهر انه عطف على ويكره زوج  
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) اى الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) اى الاول عبارة الروض مع شرحه اى  
والمغنى وللزوج الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان  
قال بعده تبينت صدقها قل تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من  
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجع وقال تبينت صدقها  
اه (قوله لما مر اى في فصل لا ولاية لرقيق (قوله في هذا) اى ان العبرة الخ (قوله انتصر له) اى للمخالف  
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انما عن الاسنى والمغنى ما يوافقه (قوله ومر) اى في فصل لا ولاية لرقيق  
عبارة هناك وحل ذلك اى تصديقها في خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بمعين والاشترط في  
صحته تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتها لفراقه اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح  
الروض ولو قالت لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقتى واعتدت وامكن  
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا واحدة او اثنتين فله  
التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حق الغير اه وقديقال بطلت حق الله  
تعالى وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله السابق ويكره زوج  
من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقدم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقديقال الخ بتدفع بظن صدقها  
كما هو المفروض (قوله لو اخبرته) اى المطلقة ثلاثا تزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) اى  
بخلاف عكسه كما تقدم اه سم (قوله وانكرتها) اى من اصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (قوله  
(قوله وزعم) اى ادعى الزوج (قوله وزعمت) اى الاخت موتها اى الزوجة (قوله انه) اى الزوج  
(قوله ما تقرر) اى قوله ويكره زوج من ادعت التحليل الخ وقوله وانما قبل قولها في التحليل الخ  
(قوله وقول شيخنا الخ) اى والمغنى (قوله ويمكنه) من التمكين والضمير المستتر للقاضى والبارز للزوج  
(قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة المغنى ويقبل قولها ايضا يمينها عند الامكان في انقضاء عدتها  
وللأول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعلم ان المعلوم على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء  
مر (قوله وإنما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال في الروض وشرحه وله اى الاول تزوجها  
وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده تبينت صدقها  
فله تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ  
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني بمنع الا ان رجع وقال تبينت صدقها (قوله ولو اعترف الثاني  
بالاصابة الخ) اى بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) اى اختها (قوله ان المطلقة قبل قولها بلا يمين  
الخ) قال في شرح الروض ولو قالت انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقتى  
واعتدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى الا  
واحدة او اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حق الغير اه وقد  
يقال بطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله  
السابق ويكره تزويج من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقدم انكار النكاح هنا

احكام الملك والنكاح اذ  
الملك لا يقتضى نحو قسم  
وطلاق وملك زوجة لنفقتها  
لكنه اقوى لانه يملك به  
الرقبة والمنفعة فثبت وسقط  
النكاح الا ضعف اذ لا  
يقتضى ملك احدهما بل ان  
ينتفع بشئ خاص نعم  
فراش النكاح اقوى كما سر  
على ان الترجيح هناك بين  
عينين وهنا بين وصف في عين  
فانضح الفرق وملوكة  
مكاتبه كمملوكه لانه عبد  
ما بق عليه درهم وكذا مملوكه  
فرعه الموسر لانه يلزمه  
إعفافه بخلاف المعسر ويجوز  
للمرأة تزوج عبد فرعها  
لانه لا يلزمه إعفافها كما ياتي  
(ولو ملك) هو او مكاتبه  
لا فرعه لان يتعلق السيد  
بمال مكاتبه اقوى منه بمال  
فرعه (زوجته او بعضها)  
ملك اناما (بطل نكاحه) لما  
تقرر انه اضعف وانما لم  
تتنفسخ إجارة عين بشرائها  
لانه لا منافضة بين ملك العين  
والمنفعة اما لو لم يتم كان  
اشترهاا بشرط الخيار له ثم  
فسخ فانه يستمر نكاحه كما  
نقله الماردي عن ظاهر النص  
والرويانى عن ظاهر المذهب  
واقره فى المجموع واعتمدوه  
وان قال الامام والغزالي  
لمشهور خلافة لكن مازعماه  
المشهور هو الوجه من حيث  
المعنى اذ لا نسلم ضعف الملك  
كيف وهو باخذ فوائد

(فصل) في نكاح من فيها رق (قوله في نكاح) الى قوله المورس في النهاية الى قوله وملك زوجة لمنفعتها (قوله وتوابعه) اي كطرو اليساراه عش (قول المتن لا ينكح الخ) اي الرجل ولو لم يعضا اه عش (قوله ولو مستولدة) اي فيحرم عليه لتعاطيه عقدا فاسدا لان وطاها اجازته من غير عقد اه عش (قوله ولو مستولدة) الى قوله بل ان ينفع في المغنى (قوله اذ الملك لا يقتضى الخ) اي بخلاف الزوجية (قوله وملك زوجة لمنفعتها) عطف على قدم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) اي الشخص بملك به اي بملك اليمين (قوله اذ لا يقتضى الخ) لتعليل لاضعية النكاح وقوله ملك احد هما الى الرقبة والمنفعة (قوله بشئ خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالضع وغيره (قوله كما سر) اي انفا في شرح حالت المنكوحه دونها (قوله على ان الترجيح الخ) يتأمل العلوة اه سم (قوله بين عينين) وهما الزوجة والامة والمراد بين امرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين اي الامة ووصفاها الملك والنكاح رشدي رسم (قوله وعملوكه مكانة) الي قوله ويجوز للرافي المغنى (قوله وعملوكه مكانة الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه او الموصى له بمنافعها كملوكه نهاية ومعنى قال عش قوله او الموصى له الخ قال حج ما ذكر في الموصى له بمنفعتها يتعين حمله على مال الوصى له بخدمتها او منفعتها على النايل لان هذه هي التي يتجه عدم صحة زواجه بها الخ ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال اي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اه (قوله وعملوكه فرعه المورس) واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب وقيد مر بالمورس ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الروياني الجزم بما في الاصل اه عش (قوله لا يلزمه) اي الفرع اعاقفها اي الام (قوله هو او مكانة) الى قوله كما نقله الماوردي في النهاية (قوله لا فرعه) اي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والادام بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) الى قوله كما نقله الماوردي في المغنى (قول المتن بطل نكاحه) اي انفسخ اه معنى (قوله لا تقر الخ) ولو وفت عليه زوجته او وصى له بمنفعتها قبل بنفسه نكاحها كالمالك مكانة زوجته او لايه نظرا والاقرب الاول لانها كالمملوكه كنه خصصه او الوقف لا يتم الا بقبول له او الوصية لا تملك لابه اه عش (قوله بشرائهم) اي العين (بشرط الخيار له) اي اما اذا كان الخيار للبايع او لها الام ملك له اصل اه رشدي (قوله اقره) اي الرواية (قوله ضعف الملك) اي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله كما مر) اي في البيع اه كردى (قوله حتى يمنع الانفساخ) اي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم اطال في رده (قوله هنا) اي فيما

«فصل في نكاح من في ارق وتواضعه» (قوله على ان الرجوع الخ) تتأمل العلاوة (قوله بين عينين) يتأمل (قوله بين عينين) اى وهما الزوج والزوجة (قوله بين رصفى عين) يتأمل (قوله بين رصفى عين) اى وهى الامة ووصفاها الملك والنكاح (قوله كملوكته) ظاهره انها غير مملوكة له مع ان المكاتب مملوكه فليحذر (قوله وكذا مملوكة فرعه الموسر) وكذا الموقوفة عليه او الموصى له بمنفعة ما شرح م ر و اطلق الفرع في شرح الروض وفي الابواب يحرم على الحر ابتداء نكاح امة فرعه بالنسيب وقوله النسيب خرج به الفرع من الرضاع فيحل نكاح امة بشرطه وان سفل ولم يلزمه لعافاه وقيد م بالموسر ثم ضرب عليه (قوله لافرعه) اى فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدرام بخلاف المكاتب (قوله بشرائها) اى العين (قوله وقديحباب الخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طارىء على ثابت محقق ان اراد بالثابت المحقق ملك البائع فان اراد انه حال طريانه كان ملك البائع ثابتا محققا فاير صحح اذ لا يتصور ثبوت الملك للبائع حال ثبوته للمشتري وان اراد انه كان ثابتا محققا قبل الطريان ثم زال بذلك الطريان كما هو الموافق الواقع لم يثبت صدقه بمجرد ذلك وقوله حتى يقوى على رفع ذلك الثابت يرد عليه ان رفقه قطعا قبل ذلك التام وانما الموقوف على ذلك التام استمراره وبغنى عن هذا التمهف الاستدلال على صدقه بالنكاح من ازالته بالخيار فليتأمل وان اراد بالمحقق الثابت النكاح فلم نسلم الابدية التى ادعاها ولو سلم فلا نسلم عدم تمام الدعي بدليل حل الوطو وملك الفوائد والموقوف على انقطاع الخيار إنما

الميسع ويباح له وطؤه من حيث الملك كما مر فاي ضعف فيه حتى يمنع الانفتاح وقد يجاب بان الملك هنا ظاري.

على ثابت محقق فلا بد من  
تمام سببه حتى يقوى على  
رفع ذلك الثابت وبالاكتفاء  
في زمن الخيار زال السبب  
فضعف المسبب عن ازالة  
ذلك وبهذا فارق حل الوط.  
ملك الفوائد اذ اكتفاء بوجود  
السبب والمسبب عند  
وجودهما لا غير وكذا في  
عكسه الذي تضمنه قوله  
(ولا تنكح) المرأة (من  
تملكه او بعضه) ملكا تاما  
لتضاد احكامهما هنا ايضا  
لانها تطالب بالسفر للشرق  
لانه عبدها وهو يطالبها به  
للغرب لانها زوجته وعند  
تعذر الجمع بسقط الاضغف  
كما مر وخرج بمن تملكه  
عبدا بيها او ابنتها فيحمل لها  
نكاحه على المعتمد خلافا  
لاي زرع وليس كنز وج  
لاب امة ابنة اشبهة الاعفان  
هنا لا ثم ومجرد استحقاق  
النفقة في مال الاب والابن  
لا نظر اليه ومن ثم نكح الولد  
امة ابيه (ولا الحر) كله  
(امة غيره) ويلحق بها فيما  
يظهر حره ولدها رقيق بان  
اوصى لرجل يحمل امة  
دائما فاعتقها الوارث كما مر  
اخر الوصية بالمنافع بما فيه  
(الابشروط) اربعة بل  
اكثر احدها (ان لا تكون  
تحت حره) او امة (تصلح  
للاستمتاع) ولو كتابية للنهي  
عن نكاح الامة على الحره  
وهو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشتراها بشرط الخيار له (قوله على ثابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي بانقطاع الخيار  
(قوله وبالاكتفاء) اي انفساخ عقد البيع (قوله زال السبب) اي الشراء (قوله فضعف المسبب) اي ملك  
المشتري عن ازالة ذلك اي النكاح الثابت (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والاكتفاء  
المذكورين اه سم (قوله اكتفاء الخ) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله وخرج في المغنى  
والى قوله وكذا قاله شارح في النهاية الا قوله وقال اخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الافصح (وكذا  
في عكسه) راجع الى قوله اما لو لم يتم الخ كما هو صريح صنيع المغنى حيث اخر مفهوم التقييد السابق وقال  
عقب ذكرها هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملك الخ) اي او الموقوف عليها  
او الموصى لها بمنفعته على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق  
انها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون  
نكاحا صحيحا فليراجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طر والملك على  
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دواما وبين طر والنكاح  
على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح وجود الملك في الجملة وان كان مزولا اه ع ش (قوله او ابنتها) هذا قد  
تقدم اه سم اي قيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب نفقته على ابيه اه سم (قوله  
كاه) الى قوله ويرد في المغنى (قوله حره ولدها رقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحره من الموصى له باولادها  
لانهم يعتقدون عليه او لا لانهم يعتقدون ارقاء ثم يعتقدون في هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المتجه  
الثاني اه سم وهذا مخالف للمغنى عبارته بعد ذكر ما في الشارح نعم الممسوح له ان يتزوج به ابنة  
على ذلك شيخنا وكذا من اوصى له باولادها فأنهم يعتقدون عليه اه (قوله بان اوصى لرجل يحمل امة دائما)  
اي بخلاف ما لو اوصى ببعض اولادها فيصح تزويجها من الحر اذا عتقت وولدت ما اوصى به فلواوصى  
باول ولد تلده صح تزويجها من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه ع ش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه  
لو اعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع ش (قول المتن الا بشروط) (فرع)  
لو علق سيد الامة عتقها تزويجها من زيد فهل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او  
تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م رسم على حج ل ينبغي انه لو عاق عتقها على صفة توجب قبل امكان  
اجتماعها عاادة صح تزويجها بالعدم امكان ارقاق الولد الحاصل منه اه ع ش (قوله او امة) اي بالملك او  
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت اه سم (قوله

هو استمرار السبب لاصله وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوط واخذ الفوائد من حيث الملك  
فلينال (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والاكتفاء المذكورين (قوله والمسبب)  
ما هو (قوله في المتن من تملكه او بعضه) اي وملك مسكانها كملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على  
قياس مفهوم التقييد به السابق انها تنكح من يملكها مالا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها  
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع (قوله او ابنتها) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد)  
اي مع وجوب نفقة امة ابيه (قوله كاه) قال في شرح الروض بخلاف المبعوض وكل من فيه رقيق يجوز لهما  
نكاح الامة والمبعض بلا شرط بما ياتي انتهى وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضة ويؤيده قول  
الشارح الاتي اخر الفصل امام من فيه رقيق فيجوز حملهما بل هذا يصح به فتأمل (قوله حره ولدها رقيق)  
انظر هل يصح تزويج هذه الحره من الموصى له باولادها لانهم يعتقدون او لا لانهم يعتقدون ارقاء ثم يعتقدون  
ففي هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المتجه الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان  
رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع (فرع) لو علق سيد الامة عتقها بتزويجها من زيد فهل يصح تزويجها  
من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م رسم (قوله في المتن  
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت وسياتي قبيل الصداق قول الشارح اذ الحر لا يتزوج



ولامنه العنت المشترط بنص الآية ومن ثم قيل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله أن يخاف زنا ويرد باناجد كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتيج للتصريح بهما ولم يغن أحدهما عن الآخر فالأحسن التعليل بان وجودها أبلغ من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد فيها بالمحصنات أى الحرائر المأونات للغالب أن المسلم انما يرغب في حرية مسلمة وخرج بالحر كالعبد والمبعض فله نكاح الامة لان اوراق ولد غير عيب (قبل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٣١٦) لنحو عيب خيار أو هرم لمعوم انتهى السابق ولانه يمكنه الاستغناء بوطء مادون الفرج

وتضعيفه هذا كالجور من زيادته عند جمع وقال اخرون ان اصله يشير لذلك واخرون ان الذى فيه خلافه والحق ان عبارته محتملة (و) ثانيها (ان يعجز) بكسر الجيم على الالف (عن حره) ولو كتابية بان لم يفضل عمامه او مع فرعه الذى يلزمه اعفائه مما لا يباع في الفطره فيما يظهر ما يفي بمهر مثلها وقد طلبته ولم ترض الا بزيادة عليه وان قلت وقدر عليها نعم لو وجد حره قوامه لم يرض سيدها الا باكثر من مهر مثل تلك الحره ولم ترض هذه الحره الا بما طلبه السيد لم تحل له الامة اخذا من النص لقدرته على ان ينكح بصدقاتها حره وان كان اكثر من مهر الحره كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكلامهم يعد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحره ولا يعد مغبونا في الامة اذا المعتبر في مهر مثلها خمسة السيد وشرفه وقديقتى شرف السيدان يكون مهر امته بقدر مهر حرائر اخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك

(المشترط) أى العنت أى خوفه (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قيل الخ) وافقه المغنى (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازى لنجد (قوله فالأحسن التعليل الخ) أى بدل قولهم ولا منه العنت الخ اه رشيدى (قوله المانع) أى استطاعة الطول والتذكير لان المصدر المؤنث يذكرو ويؤنث (قوله والتقييد فيها) أى الآية وهذا جواب عما يراد على قوله وامة وقوله ولو كتابية (قوله وخرج) الى قوله لان اوراق الخ فى المغنى (قوله فله) أى لكل من العبد والمبعض نكاح الامة أى بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضه ويصرح به قوله الشارح لآنى آخر الفصل امامن فيه رق فيجوز جمعها اه سم (قوله السابق) أى انفا (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل اه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أى كابطها اه (قوله وقال اخرون) أى ليس من زيادته اه رشيدى (قوله ولو كتابية) الى قوله كذا قاله شارح فى المغنى (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة المغنى لفقدها او فقد صداقها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلها او لم ترض بنكاحه لقصور نسبه او نحوه اه (قوله بما لا يباع الخ) بيان لما فى عما اه سيد عمر (قوله أو لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله الا باكثر من مهر مثل الحره) أى هو مهر مثل الامة اه عرش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه اه سم (قوله وقديقتى شرف السيد الخ) وحيث فوجب تقييد الحكم بما اذا كان شريفا والا فلا وجه له اذا كان دينيا بالفعل اه رشيدى (قوله حرائر اخر) الاولى اسقاط اخر (قوله بذلك) أى بقدرته على ان ينكح الخ (قوله للاستمتاع) الى التنيه الاول فى النهاية الا قوله ثم رايت الى قوله ولا يحل وقوله فيهما (قوله باعتبار الخ) أى الصلاحية باعتبار الخ (قوله يرجع الثانى) أى اعتبار العرف معتمد اه عرش (قوله وبه) أى بالتشيل المار (قوله ولو توقعا) أى اجتماعه ولو الخ (قوله ان المتحيرة) أى التى تحتها (قوله تمنع الامة الخ) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها اه نهاية واقره سم (قوله ثم رايت بعضهم بحته الخ) يحمل على ما اذا امن زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فيلشمان اه سم (قوله النظر فيها) أى فى المتحيرة التى تحتها وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أى الامة المتحيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة

القنة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ويرداخ) قد يقال انما يردها الوكيل لا حاجة لقوله وأن يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قيل العكس وبجواب المنع بل يرد مع العكس ايضا لانه اذا جامع مع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج الى ذكر هذا الاشتراط (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه (قوله وبه يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاها) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة نظرا للحاجة الراحنة وعملا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح مر (قوله ثم رايت بعضهم بحته) يحمل على ما اذا امن العنت زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فليتامل (قوله فلا تمنع) أى المتحيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أى الامة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتهما وهما فيهما باعتبار طبعهما أو باعتبار العرف كل محتمل وللنظر فيه مجال وتمثيلهم نظرا للصالحه بمن تحت وطولها عيب خيار ولا هرة ولا زانية ولا غائبة ولا معدة يرجع الثانى وبه ان اريد باحتمال الوطء ولو توقعا يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاها ثم رايت بعضهم بحته وبحث منع نكاح امة متحيرة قال المنع وطنها شرعا فلا تندفع بها حاجته وفى التمام هذين الباحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الراحنة فلا تمنع الامة ولا يحل نكاحها لما تقرر

ولانه الاحتياط فيهما وبه يفرق بين هذا وعدم نظرها في خيار النكاح وايضا فالفسح يحاط له ومن ثم لم يلحقه وباسبابه الخمسة الاتية غير ما مع وجود المعنى فيه وزيادة (قيل او لا تصلح) نظير ما مر ولعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنا لائم جرى في الروضة في هذه على ما هنا

واطلاق الخلاف ثم ولم يرجع منه شيئا (تنبيه) ما تقرر من اطلاق المعتدة هو ما وقع في كلام شارح لكن في مفهومه تفصيل هو ان الرجعية والمتخلفة عن الاسلام والمرتدة بعد الوطء كالزوجة كما مر آنفا فلا تحل له الامة قبل انقضاء العدة وان وجدت فيه شروطها والبائن تحل له في عدتها الامة كاختها واربع سواها ومثلها الموطوءة بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا ولا معتدة عن غيره اى بخلاف المعتدة منه فان فيها التفصيل السابق (فلو قدر على) حرة غائبة حلت له امانة لحقه مشقة ظاهرة) وهي ما ينسب متحملها في طلب زوجة الى مجاوزة الحد (في قصدها او خاف زنا) بالاعتبار الا في (مدته) اى مدة قصدها والام تحل له ولزومه السفر لها ان امكن انتقالها معه لبلده والا فكالعدم كما يحسنه الزركشي لان في تكليفه التغريب اعظم مشقة ولا يلزمه قبول هبة مهر وامة للنة (تنبيه) اطلقوا ان غيبة الزوجة او المال يبيح نكاح الامة والاول مشكل بما تقرر فيمن قدر على من يتزوجها بالسفر اليها فينبغي

نظر للحالة الرائحة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما) قد يمنع في الاول بل الاحتياط منع المتخيرة الامة كذا قاله المحشى ولك ان تقول المراد بالاحتياط امنه من الوقوع في الزنا فيهما فليتام له سيد عمر اقول وقول سم فيما اذا امن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله) وبه اى بقوله ولانه الاحتياط فيهما (قوله) وعدم نظرها (الخ) اى حيث لم يخبر الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع اه سم (قوله) لها اى للحالة الرائحة اه سم (قوله) غيرها اى الخمسة مفعول لم يلحقوا (قوله) وزيادة) مفعول معه (قوله) الصالحة) قد يقال الاولى المتكوفة فانما لم رأيت المحشى اشار اليه وعبارته لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل اه سيد عمر (قوله) هنا) اى في الشرط الثاني وقوله لائم اى في الشرط الاول (قوله) في هذه) اى في مسألة العجز عن الحرة (قوله) على ما هنا) اى فرجع الاول اه سم (قوله) ولم يرجع منه شيئا) اى وبع ذلك المعتمد ما في الكتاب اه عش (قوله) ما تقرر (الخ) اى في التمثيل المار (قوله) كما مر آنفا) اى قبيل قول المتن واذا طاق الحر ثلاثا (قوله) والبائن) عطف على الرجعية (قوله) والبائن تحل له (الخ) قد يقال الكلام في الحرة المعجوز عنها لاني التي تحتها حينئذ فالمعتدة البائن منه ولو طء شبهة منه فلا زلة فليس عاجزا عن حرة تصلح وحينئذ فحذر قول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما افاده من التفصيل بل افادة ان المعتدة منه اما لبيذونة او وطء بشبهة وهي صالحة للرجعي او نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سيد عمر ولك ان تمنع كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيما يشملها والتي تحتها بقريته قوله السابق وهل المراد هنا وفيما مر (الخ) (قوله) هنا) اى في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصاح للاستمتاع (قول المتن على حرة غائبة) اى غير متزوج بها ويريد تزويجها اه عش (قوله) وهي) الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في النهاية (قوله) الا في) اى في شرح وان يخاف زنا (قوله) والا) اى بان انتفى كل من الامرين المذكورين (قوله) والا) اى وان لم يمكن الاتئام (قوله) فكما لعدم) اى ففى كالمعدومة (قوله) التغريب) الانسب التغريب اه سيد عمر اى كما عبر به المعنى (قوله) وامة) لعل الاولى او كما في النهاية (قوله) اطلقوا (الخ) اى فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه عش (قوله) والاول) هو قوله ان غيبة الزوجة يبيح (الخ) اه عش مشكل (الخ) عبارة النهاية ولا يشكل الاول (الخ) (قوله) فينبغي ان يتأتى (الخ) تاتي التفصيل في الاول متجه جدا فلا يبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم على حج وهو وجبه اه عش فيما اى في الزوجة الغائبة تفصيلها اى الحرة الغائبة التي يريد تزويجها السابقة في المتن (قوله) والثاني) هو قوله ان غيبة المال يبيح (الخ) اه عش (قوله) مشكل) عبارة النهاية ولا الثاني (الخ) (قوله) بان الطمع (الخ) ثم قوله وبان ما هنا (الخ) نشر على ترتيب الف فالاول راجع للاشكال بذلك التفصيل والثاني راجع للاشكال بما مر في قسم الصدقات (قوله) العنت) اى خوف العنت اه كردى (قوله) لان المحجور عليه منهم) قد يقال اتهامه لا يصلح علة لامتناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لامتناع صرف

المتخيرة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما) قد يمنع في الاول بل الاحتياط منع المتخيرة الامة (قوله) وبه يفرق بين هذا وعدم (الخ) اى حيث لم يخبر الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع (قوله) وعدم نظرها) اى للحالة الرائحة (قوله) الصالحة) لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل (قوله) ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا) اى فرجع الاول (قوله) اطلقوا (الخ) كذا مر (قوله) والاول مشكل (الخ) قد يشكل ايضا اطلاقهم ان القدرة على المعتدة لا تمنع الامة (قوله) فينبغي ان يتأتى فيها تفصيلها) تاتي ذلك التفصيل في الاول متجه جدا فلا يبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله) وقد يفرق (الخ) كذا مر (قوله) لان المحجور عليه منهم (الخ) قد يقال اتهامه لا يصلح علة لامتناع نكاح الامة عليه انما يصلح لامتناع

ان يتأتى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونها وقد يفرق بان الطمع في حصول حرة لم ينفك عن العنت وبان ما هنا يحاط له أكثر خشية من الزنا (فرع) في الوسيط للفلس نكاح الامة وحمله ابن الرفعة على غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه منهم فدهوا خوف الزنا لاجل الغرماء او يؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانها تحل له باطنا العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) رضى (بؤجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عاياه عند المحل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم (او بدون مهر مثل) وهو يجده (فالاصح حل امة في الاولى) لانه قد لا يجد وقاه فتصير ذمته مشغولة وانما وجب شراء ماء بنظير ذلك كما مر في التيمم لان الغالب في الماء (٣١٨) انه تافه بقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج مع ذلك

مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو يمكن بمهر في ذمته سم على حج اه عش (قوله) وانها تحل له باطنا ظاهر ويصرف مهر هامن المال كالنفقة فليراجع فانه قد تردد فيه مر اه سم (قوله) ولم يجد المهر الى قوله ورجحه بعض المحققين في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا نظر الى المأين وقوله لا على الندور (قوله) عند المحل بكسر الحاء اى الحلول (قوله) وهو يجده اى الدوز (قول المأين حل امة) اى واحدة امة مغنى (قوله) لانه قد لا يجد الخ) عبارة المغنى لان ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه اه وهى احسن (قوله) بنظير ذلك اى المؤجل اه عش عبارة المغنى بمؤجل باجل يمتد الى وصوله لبد ماله اه (قوله) فهو يحتاج الخ) اى بخلاف ثمن الماء (قوله) بين ذلك الاولى اسقاط بين (قوله) مما قدمته آتفا) اى في شرح وان يعجز عن حرة اه كردى (قوله) ومنه) اى بما يبقى في الفطرة (قوله) فيها) اى الامة التى لا تحل الخ وقال عش اى الفطرة اه (قوله) ومهر حرة) اى او ثمن امة يتسرى بها كباقي (قوله) انه يلزمه) اى البيع اه عش (قوله) انه يلزمه) عبارة المغنى لم ينكح الامة اه وهى احسن (قوله) مما مر) اى في الفطرة (قوله) لاعتیاد المساحة الخ) ولو كان ماضية به تافها جدا فهل الحكم كذلك اخذا باطلاقهم او لا اخذا من تعاميل مسئلة لدون باعتبار المساحة ومسئلة اسقاط الكل بالمنة التى لا تحتمل محل تامل ولعل الثانى اوجه اه سيد عمر (قوله) بخلاف المساحة به) اى المهر (قوله) مع لزومه) علة ثانية لحل الامة والضمير للمهر المثل اه عش (قوله) لا على الندور) تامله مع قوله الا فى او اعتدلا يتبين لك ما فيه من التدافع فتامله اه سيد عمر يعنى فكان حقه ان يقدم قوله الا فى على قوله بخلاف الخ (قوله) لا على (الندور) خلافا للمغنى عبارته وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا توقعه على ندور اه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارته اى بان يتوقعه لا على ندور بان يغلب على ظنه الوقوع فيه او يحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بان يغلب شهورته واضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بان تضعف شهورته او قويت شهورته وقويت تقواه وايضا لا تحل له الامة اه (قوله) واصله) اى العنت وكذا ضمير به (قوله) بالحد او العذاب) اوفيه للتنوع والمراد بالحد في الدنيا اى ان حد والعذاب في الآخرة ان لم يجد اه سيد عمر عبارة عش عبر باو بناء على الحد وجوار في المعملين وهو الراجع عن حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه (قوله) عمومه) اى الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يجده اه كردى (قوله) تهيج به) من باب التفعيل (قوله) منه) اى من المحبوب متعاقبا استحالة الخ اه رشيدى (قوله) قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم واعتمده النهاية والمغنى (قوله) لا تحل له الامة) اى مطلقا نهية ومغنى (قوله) نظر الاول) اى لاستحالة الزنا من المحبوب

صرف مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو يمكن بمهر في ذمته (قوله) اعجزه وهو ظاهر) يتامل هذا الكلام فانه ان كان سبب العجز تعلق - ق الغرماء بالمال وانه ممنوع لذلك من التصرف في اعيان ماله فهو كما يقتضى عجزه عن مهر الحرة يقتضى عجزه عن مهر الامة وان كان اقل وكذا يقال ان كان سببه عدم وجود مال له مع ان مثل هذا لا يحجر عليه وان كان المال موجودا ولا يمنعه صرفه للزنا كان ممنوعا من الصرف للحرة دون الامة فهذا لا وجه له وان كان المراد انه اذا وفى ماله بمهر امة ولم يف بمهر حرة جازت الامة فهذا يمكن ان جاز له التصرف في اعيان ماله للنكاح فليراجع ثم رأيت مر جوز له نكاح الامة باطنا وصرف مهر هامن المال كالنفقة اه فليحذر فانه انما قال ذلك على التردد (قوله) والمرعى عندنا الخ) كذا مر (قوله) قال جمع متقدمون) اعتمده مر وجزم به في الروض

كلها اخر كنفقة وكسوة والفرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكلف بيع ما يبقى في الفطرة كما علم مما قدمته آتفا ومنه ما صرحوا به هنا من مسكنه وخادمه الذى يحتاج اليه ولو امة لا تحل او لا تصلح وما اقتضته عبارة الروضة فيها محمول على من لا يحتاجها لخدمة نعم يتجه في نحو خادم او مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم ومسكن لا تق ومهر حرة اه يلزمه اخذها مائرا ثم (دون الثانية) لاعتیاد المساحة في المهور فلا منة بخلاف المساحة به كله لانه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر كما اقتضاه كلامهم الى انها قد تنذر له باسقاطا ووطء للمنة التى لا تحتمل حيثئذ (و) نالها (ان يخاف) ولو خصيا (زنا) بان يتوقعه لا على الندور وبان تغلب شهورته تقواه بخلاف من غلبت تقواه او مروءته المانعة منه او اعتدلا ذلك لقوله تعالى ذلك ان خشى العنت منكم اى الزنا واصله المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سببها بالحد او العذاب والمرعى عندنا كما في

البحر عمومهم فلوحافه من امة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له اذا وجد العول قال شارح بل وان فقدوه وهو ظاهر ومن ثم قال اه شيخنا والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول ليفوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا اعتبار بعشقه لانه داء تهيج البطالة واطالة الفكر وكم من ابتلى به وزال عنه ولا استحالة زنا المحبوب دون مقدماته منه قال جمع متقدمون لا تحل له الامة نظرا للاول

ورجحه بعض المتقدمين وأخرون تحل له نظر الثاني ويجرى ذلك في العنين نظر إلى بدو وقوع الزنا منه لعدم غلبة شهوته فاطلاق القاضي أنها لا تحل له مبنى على الأول وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا والمقدمات إنما ينظر إليه عند إمكان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها ناقص مطلقا فيشترط (٣١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا ومقدماته

وان لم يباحقه الولد وأطاق القاضي أن المجنون بالنون لا يزوج أمة واعتضه شارح بان الأوجه أنه إذا عسر وخيف عليه العنت وزوجها وليس لمن توفرت فيه شروط نكاح الأمة نكاح أمة صغيرة لا توطأ ورتقاء وقرناء لا يأمَن به العنت ويؤخذ منه أن غيره مؤلا بمن لا يصلح كذلك (فلو) كان معه مال لا يقدر به على حرة (امكنه تسر) بشرائه صالحة للاستمتاع به بأن قدر عليها بمن مثلها فاضلا عما مر (فلا خوف) من الزنا حيثئذ فلا تحل له الأمانة (في الأصح) لأنه العنت به فلا حاجة لارفاق ولده فان كانت له كفة كذلك قطعاً (و) رابعها (إسلامها) ويجوز جرده فلا يحل لمسلم نكاح أمة كناية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولا جناح نقصى السكفر والرق بل أمة مسلمة وإن كانت لكافر (وتحل الحرة وعبد كتابين) أمة كناية على الصحيح لتكافئهما في الدين وكذا المجوسى مجوسية ووثني وثنية كذا قيل وإنما يمشى

أه رشيدى (قوله) ورجحه بعض المحققين عبارة المغنى وهو كذلك خلافاً لروايات من تبعه اه زاد النهاية ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جواز المسح مطلقاً لا تنفاه عن دور رق الولد خطأ فاحش اه (قوله نظر الثاني) أى تاتى المقدمات منه اه رشيدى (قوله) ويجرى ذلك أى الخلاف المذكور (قوله) وبحث ابن عبد السلام (الخ) أقره المغنى (قوله) وما المانع (الخ) على هذا يمنع نكاح الأمة وإن أخبر الصادق بأنها لا تلداً وبأنه لا يدمر وقوله أن ينظر إلى أن نكاحها (الخ) أو ينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد اه سم (قوله) مطلقاً أى أمكن لحوق الولد به اه لا (قوله) بخوف الزنا (الخ) أى على ما قاله جمع المتقدمين والراجح أو مقدماته أى على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله) بان الأوجه (الخ) معتمداً عس (قوله) أن غيره مؤلا (الخ) أى كالتحيرة اه عس (قوله) فلو كان معه (الخ) إلى قوله كذا قيل وما ذكر الخ فى النهاية والمغنى الا قوله كذا قيل وإنما يمشى إلى ويشترط وقوله وسياتى إلى الماتن وقوله ويحل لمسلم إلى الماتن (قوله) صالحة للاستمتاع (الخ) باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس اه عس (قوله) به (قوله) أى المال والباهة متلقى بالشراء (قوله) عامر (الخ) عمائيق فى الفطرة المار فى شرح فى الأولى اه كرى (قوله) فلا تحل له (الخ) أشار بتقديره إلى أن الخلاف فى ذلك لافى الخوف للقطع بانتفائه فكان الأولى للبصيف أن يصرح به اه مغنى (قوله) ويجوز جرده (الخ) أى لأن قوله أن لا يكون الخ عقب قوله لا بشرط ويجوز أن يكون فى محل جر على أنه بدل ففصل من يحمل كما يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف فالجر هنا على الأول والرفع على الثانى لأنه معطوف عليه وإنما يذكر ذلك فى الشروط المتقدمة لأنه ليس فيها ما يظن فيه الأعراب رشيدى وسيد عمر وسم (قوله) لنكاحهما (الخ) الزوجين (قوله) وكذا المجوسى المجوسية (الخ) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة المجوسية أو الوثنية كنكاح السكتانية اه (قوله) ويشترط (الخ) أى فى نكاح الحر السكتانى وكذا الحر المجوسى والوثنى لأمة إذا طلبوا من قاضيه نكاح خوف العنت الخ والأفلاقان نكاح الكفار محكوم بصحته فقرر له لصحة الخ علة لقروله لا مطاقاً وقوله وخوف العنت الخ فاعل يشترط وقوله لأنهم الخ علة أى الاشتراط (قوله) جعلوه (الخ) أى الكتاب (قوله) لا فى نكاح أمة كافرة (قوله) فانها لا تحل لمسلم وتحل للمجوسى اه عس (قوله) كذا تحل للمجوسى والوثنى (قوله) السبكي (الخ) واعتمده النهاية والمغنى (قوله) فراجع (قوله) وجدته وافقاً لما

(قوله) ويجرى ذلك الخ) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي الخ الوجه التفصيل فى العنين كغيره فان وجد فيه شروط نكاح الأمانة حلت له والأحرمت عليه مر (قوله) وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح (الخ) المعتمد حرمتها عليه واعتراض ما قاله ابن عبد السلام فى المسوح أنه خطأ فاحش يخالف لنص القرآن وقد يستنبط من النص معنى يخصه وبأن الصبي لا ينكح الأمانة مع أنه لا يولد له بامتناع نكاح الأمانة الصغيرة مع أنها لا تلداً مر (قوله) وما المانع أن ينظر الخ) أو ينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد (قوله) وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح الأمانة وإن أخبر الصادق بأنها لا تلداً وبأنه لا يدمر (قوله) ويجوز جرده (الخ) أى لا بد له مع المعطوف عليه من شروط (قوله) كذا قيل (الخ) فى شرح الروض قال فى الروضة ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة كالتكاتبى الأمانة السكتانية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الاتى أول الفصل فتأملوه ويخالف قول شارح بعده ووطئها يملك اليمين (قوله) قاله السبكي وغيره (قوله) قال شيخنا الشهاب البرلى ومن خطه بها مش المحلى نقلت ما نصه هذا قد يشكل عليه ما سياتى من أن أمن الزنا واليسار إذا قارنا عقد الكافر ثم أسلم لا يقدر إلا أن كان مقارناً بعد ذلك لا اجتماع الإسلامين فإنه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر فى حق الكافر والأثر عنده مقارنة العقد مع أحد الإسلاميين كغيره من المفاسد كالعدة ونحوها انتهى (قوله) قاله السبكي وغيره (قوله) بان الأوجه ما قاله

على خلاف ما يأتى عن السبكي أول الفصل الاتى ويشترط عند ترافعهم التينا لا مطلقاً الصحة أن كتحتم خوف العنت وفقد طول الحرية لأنهم جعلوه كالمسلم الا فى نكاح أمة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلقينى فقال إنما تعتبر الشروط فى مؤمن حر كما دل عليه القرآن وسياتى قبيل فصل أسلم وتحتا أكثر من أربع ضابط يعلم منه الراجح منهما فراجع (قوله) لا لعبد مسلم فى المشهور (قوله) لأن مدرك المنع فيها كفرها

فاستوى فيها المسلم الحر والفقير كالمرة تدعو بحل لمسلم وطه كناية بالملك لانحو مجوسية كما ياتي وخاء منها ان لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لمالكه او ولده على ما مر كذا (٣٢٠) قيل وماذا كرفي الثانية يتعين حملها على مالها وصلى له بخدمتها او نفعها على التأييد لان

هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجها بالجرى بان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كمستأجرة له قالوجه حل تزوجها اذا رضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للوصى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا يملكها الحر الا بالشروط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبعضة وامه لم تحل له الامة كما رجحه الزركشي وغيره وكان شارحا اخذ منه بحسب انه لو قدر على امة لاصله وامه لغيره تعينت الاولى لان عقاد اولادها احرار اوفيه نظر واضح لان بقاء ملك اصله اى علوقها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حرة بشرطه ثم ايسر او نكح حرة لم تنفسخ الامة) اى نكاحها لا يقتصر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا لا يقتصر في الابتداء ومن ثم لم يثاثر ايضا بطرو احرام وعدة وردة نعم طر رقى على كناية زوجة حر مسلم يقطع نكاحها لان الرق اقوى تاثيرا من غيره (ولو جمع من اى حر) لا تحل له امة (امتين بطلنا قطعا) (حرة وامه بمقد) وقدم الحرة كزوجتك بنتي

قاله السبكي (قوله فيها) اى في الامة الكتابية (قوله في الثانية) اى في الامة الموصى له بخدمتها (قوله فلا يملكها الحر) الى قوله وكان شارحا في النهاية والمغنى (قوله لو قدر على مبعضة الخ) وينبغي انه لو وجد مبعضتين حرية احدهما اكثر من حرية الاخرى وحسب تقديم من كثرت حريتها اه ع ش (قوله كما رجحه الزركشي الخ) بناء على ان ولد المبعضة يتعقد بمعضاوه والراجح انها في زاد المغنى والاسنى اما اذا قلنا يتعقد حر اكار جمعه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا اه (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايته في شرح الارشاد عبر به اسم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله وقوله ضعيفة قد يقال ضعفها بالنسبة الى افادة بقاء الملك لا ينافي كونها مرجحة لامة الاصل الكافي في تعيينها فليراجع (قوله اى نكاحها) الى قوله كما يثبت في النهاية (قوله ومن ثم) اى من اجل انه يغتفر في الدوام الخ وقوله لم يثاثر اى النكاح اه ع ش (قوله يقطع نكاحها) شامل لما لو كان زوجها ممن تحل له الامة لانها صارت امة كتابية وهو مسلم اه ع ش (قوله اى حر) وقول المتن بعقد سيأتي في الشارح محترضا (قوله امتين بطلنا الخ) كذا في المغنى (قوله وقدم الحرة) اما لو لم يقدم الحرة فانه على الخلاف نهاية وسم قال ع ش والراجح منه الصحة في الحرة دون الامة اى فالتقييد بتقديم الحرة لان الاظهر انما ياتي فيه (قوله ويكون وكلا الخ) عطف على زوجتك بنى الخ عبارة الروض مع شرحه ويتصور الجمع بان زوج بنته وامته او بوجه اى الزوج لهما الوليان او بكل احد الوليين الآخر فيقول المزوج زوجتك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما اه (قوله في واحد) وقوله في الاخر كان الاول تانيتهما (قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في المغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) اى حيث بطل نكاحهما معا (قوله وهنا الحرة اقوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور انه لو جمع من لا تحل له الامة في عقدين اختين احدهما حرة والاخرى امة انه يصح في الحرة دون الامة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية او نحوها صح في المسلمة بمهر المثل وكذا لو جمع بين اجنبية ومحرم او خلية ومعتدة او موزوجة اه مغنى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله او جمعهما الخ) عطف على جمع من لا تحل الخ (قوله بطلت الامة) ظاهره وان لم تكن الحرة صالحة للتمتع وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحهما هنا حيث كانت الحرة غير صالحة ويؤيده ما ياتي للشارح في نكاح المشرك من انه لو اسلم على حرة غير صالحة وامه لم تندفع الامة لان الحرة الغير الصالحة كاعدم فايراجع اه ع ش (قوله والراجح عدم بطلانها) وان كانت غير صالحة للتمتع اه سلطان (قوله فالتقييد بمن لا تحل له الخ) وايضا من تحل له ان كان غير حر صح نكاحهما والا فالحره والمقبره ان كان فيه تفصيل لا يرد مغنى ونهاية (قوله

السبكي (قوله كما رجحه الزركشي وغيره) اى من تردد الامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع متشوف للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولد المبعضة يتعقد بمعضاوه والراجح شرح مرقان قلنا يتعقد حر اكار جمعه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا كذا في شرح الروض وقد يقال قياس انعقاد حرامساواة المبعضة للحره فيصح نكاحها وان قدر على الحرة فليراجع (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايته في شرح الارشاد عبر به لانه لا ولد منها يعتقون على مالها انتهى (قوله وقدم الحرة الخ) كذا شرح مرق (قوله وقدم الحرة) لم يتعرض لمحرزها ويحتمل انه كما في تفريق الصفقة في البيع فيجوز فيه ما قيل ثم (قوله وقدم الحرة) تقدم في البيع في تفريق الصفقة اختلاف في انه هل شرطها تقديم الجائز او لا فرق قبل اشتراط تقديم الحرة بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد الخ) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما

وامنى بكذا او يكون وكلا فيهما او وليا في واحد وكلا في الاخر فقبليهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها فقد اما القدرة على الحرة (لا الحرة في الاظهر) تفريقا للصفقة وفارق نكاح الاختين لعدم المرجح فيه وهنا الحرة اقوى او جمع ما من تحل له كان وجد حرة بمؤجل أو بلا مهر بطلت الامة قطعا ايضا وفي الحرة طريقان والراجح عدم بطلانها فالتقييد بمن لا تحل له لان الاظهر انما ياتي فيه

امامن فيه رقى الخ) اي ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضة مر اه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فينكح الامة مع القدرة على الحرية اه (قوله فقبل البنت ثم الامة) او قبل البنت فقط اه مغني (قوله وفي هذه) اي في صورة الجميع بمقدين اه ع ش (قوله فجمع في القول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو في القطع عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا فقال قبالت بكذا وامتك بكذا بان وزع المسمى عليها او ترك ذكر بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر اه سم اقول ظاهر قول الشارح كالنهاية فكذلك وقول المغني بدله فكتة فيصليهما في الاصح اه تصور تقديم الامة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتي تفصيل احد طرفي العقد واجمال الآخر لكن قضية قول ع ش قوله فكذلك اي يصح نكاح الحرية دون الامة اه عدم جريان التعليل المذكور فيهما معا ولعله هو الظاهر (قوله في ان الولد رقيق الخ) (تتمه) ولد الامة المنكوحه رقيق لما لكها اتباعا لها وان كان زوجها الحر عربيا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد او من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كالا م ولو ظن ان ولده امه ولده يكون حرا فيكون حرا كافي الانوار وتلزمه القيمة للسيد مغني ونهاية قال ع ش قوله عرييا بل او كان هاشميا او مطلبيا كما تقدم وقوله كالا م اي فينعتد رقيقا ويمتق بوث السيد ولا ينكح ان كان بنتا الا بشرط الامة وقوله ولو ظن الخ او اما يقبل ذلك منه اذا كان ممن يخفى على مثله ذلك اه (قوله مالم بشرط الخ) فان شرط كان حرا للتعليق وقوله في احدهما اي الصحيح والفاقد وقوله بصيغة تعليق اي بان قال ان انت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقا اي للزوجها وشرط في صلب العقدان يكون اولادها احرارا لفا الشرط وان عقدوا واراناهن ثم لم تنكح الا حيث وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة التعليق للحر مطلقا وقال للبعض الاتي في الشارح مع رده (قوله فالخشية) اي خشية رق الولد (قوله مطلقا) اي وجد التدبير والحكم بصحته او لا (فصل في حل نكاح الكافرة) (قوله في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والكتابية يهودية في النهاية والمغني الا انهما عطفان مجوسية على من لا كتاب لها وحذا قوله اي ولم يخش فتنبها بوجهه وقوله اي

فيحلان له جميعا مر اه (قوله اما من فيه رقى) ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضة مر (قوله كزوجتك بنتي الخ) عبارة الروض وان قال زوجتك بنتي هذه بكذا وزوجتك امتي هذه بكذا فحصل في القبول صح نكاح البنت قطعا وكذلك حصل التفصيل في احد الطرفين اه (قوله فجمع في القول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر (قوله قلت ممنوع الخ) اقول احسن من هذا كله واقرب ان يقال الاولاد وإن شرط عتقهم بصيغة تعليق ينعقدون ارقاء وهذا محذور فتأمل اه (فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه)



و ثوابه (بحرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكفاية ويؤيده بالاولى بحث السبكي ان مثله وثني ومجوسى ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٢٢) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) اى عابدة وثن اى صنم وقيل الوثن غير

المصور والصنم المصور (ومجوسية) وعابدة نحو شمس وقر وصوره ووطوها بملك اليمين لقوله تعالى ولا تشككوا بالمشركات حتى يؤمن خرجت الكتابة لما ياتي فيبقى من عداها على عمومها وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لا على من ان المجوسية لا كتاب لها محله بالنظر إلى الآن ولا فقد كان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت فلما بدلوه رفع على الاصح وحرمت مع ذلك احتياطاً لعدم تيقن أصله (وتحل كتابية) مسلم وكتابي وكذا غيرهما على ما مر عن الروضة بما فيه في مبحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اى حل لكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحاً لا تسرياً وتمسكوا بانه صلى الله عليه وسلم كان يطاءً صفية وريحانة قبل اسلامها قال الزركشى وكلام اهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كتابية (حرية) ولو تسرياً لثلا يرق ولدها إذا سبيت حاملها فانه لا تصدق إن

تصلي وقوله لا تصلي الخ وحذف المغنى قوله منسوب إلى زرادشت وقوله كتابي إلى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش إلى المتن (قوله وتوابه) كحكم تهود النصراني وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اه ع (قوله ويؤيده) اى قوله وكذا كتابي الخ (قوله ان مثله) اى مثل المسلم وثني ومجوسى الخ اى فيحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوهما كعابدة الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اه ع (قول المتن ومجوسية) وهى عابدة النار (قوله ووطوها بملك اليمين) معطوف على قول المتن نكاح الخ اه سم عبارة المغنى وحكم الوطء بملك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح قال الزركشى هو مذهبننا وفي النفس منه شيء تعرف بتأمل الآثار والاخبار الواردة في وطء السبايا والجواب عنها عسر فيما يظهر اه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما في المتن فقط (قوله لما ياتي) اى انفا من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ومجوسية عطف على من لا كتاب لها لا على وثنية فانه يقتضى ان لا كتاب لها اصلاً مع انه خلاف المشهور اه (قوله إلى زرادشت) وفي ع ع ابن ابرس وفي السيد عمر عن الانكا كى قال السلطان عماد الدين في تاريخه وزرادشت بن اى مفتوحة منقوطة فراء مهمة بعدها الف فداًل مضمومة مهمة لشين سا كنية منقوطة فتاء مثناة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه (قوله وحرمت) اى المجوسية (قوله لعدم تيقن أصله) اى اصل كتاب المجوسية اى وجود كتاب لهم في الاصل (قوله وكذا غيرهما) اى من نحو وثني ومجوسى اه ع (قوله بما فيه) اى من النزاع وجوابه (قوله وكلام اهل السير الخ) معتمد اه ع (قوله يخالف ذلك) اى فلم يطأها إلا بعد الاسلام اه ع (قوله حيث لم يخش العنت) اى وان لم يجدهم مسلمة اه ع (قول المتن حرية) اى ليست بدار الاسلام اه مغنى اى واما إذا كانت في دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كما في سم (قوله لثلا يرق) ولما في الميل إليها من خوف الفتنة اه مغنى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاها اه سم (قوله كرهت مسلمة) اى نكاحاً وتسرياً اه مغنى (قوله او ولد) اى او تفتن ولده اه ع (قوله وببحث الزركشى) اعتمد المغنى وكذا النهاية عبارته والوجه كما بحثه الزركشى اه (قوله نذب نكاحها) اى الذمية ويظهر ان الحرية مثلها اه ع (قوله

(قوله وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ اى شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطء بملك اليمين وينبغي نعم فراجعوه وان لو وقع حكم عليه بالصحوة وهو ظاهر بناء على الاصح من صحة انكاحهم فقد قالوا لو كان تحتها مجوسية او وثنية وتخلفت عن الاسلام قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده فلا الا ان تصر على ذلك إلى انقضاء العدة قال شيخنا الشهاب الرملى انه غير ملاق لكلام السبكي إذ هو في التحريم وهذا في عدم منعهم (قوله ووطوها بملك اليمين) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحث السبكي المذكور يخالفه بالنسبة للمجوسى والوثنى ما مر قبيل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم تيقن أصله) على هذا يصح حمل قوله من لا كتاب لها معلوم فتدخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) اى كجوسى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاها (قوله ولان في الإقامة بدار الحرب الخ) صريح في تصوير المسئلة باقامتها بدار الحرب فهل ذلك لانه من لازم كونها حرية حتى إذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحرية ودار لها ان يسبى وعلى هذا فهل إذا تزجها على قصد نقلها الى دار الاسلام ووثق منها وافقتها على ذلك تنفى الكراهة عن هذا التزويج اولى ذلك من لازم كونها حرية بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام إلى ان

حملها من مسلم ولان في الإقامة بدار الحرب تكثير سوادهم وهن ثم كرهت مسامة مقيمة ثم (وكذا ذمية على الصحيح) لثلا تفتنه بفرط ميله اليها او ولده وان كان الغالب ميل النساء إلى دين ازواجهن ولا يشارهم على الاباء والامهات نعم الكراهة فيها اخف منها في الحرية وببحث الزركشى نذب نكاحها إذا رضى به إسلامها اى ولم يشترتة بها وجه كاه واضح

كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه نكح نصرانية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها وهو غير ان محل الكراهة ان وجد مسلمة اى تصلى ولا اى  
اولى من مسلمة لا تصلى على ماسر اول النكاح (والكتابية يهودية او نصرانية) لقوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا  
(لا تمسك بالزبور وغيره) كصحف شيث وادريس وابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليهم فلاتحل وان اقروا بالجزية سواء اثبت تمسكها  
بذلك بقولها لم بالتواتر ام بشهادة عدلين اسلموا على المعتمد لانه اوحى اليهم معانيها الا الفاظها ولو لكونها حكما ومواعظ لا احكاما وشرائع  
وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقص الكفر في الحال وذيها فيه مع ذلك (٣٢٣) نقص فساد الدين في الاصل (فان لم تكن

الكتابية) أى لم يتحقق كونها  
(اسرائيلية) أى من نسل  
اسرائيل وهو يعقوب صلى  
الله على نبينا وعليه وسلم  
ومعنى اسرا عبد و ايل الله  
ان عرف انها غير اسرائيلية  
اوشك اى اسرائيلية او  
غيرها (فلا ظهر حلها)  
للمسلم والكتابي (ان علم)  
بالتواتر او بشهادة عدلين  
اسلموا لا بقول المتعاقدين  
على المعتمد وانما قبل ذلك  
بالنسبة للجزية تغليبا لحقن  
الدماء وبما تقرر في العدلين  
يعلم ان المراد العلم او الظن  
القوى اذ اخبارهما انما  
يفيده لكونه ظن اقامه  
الشارع مقام اليقين ولم  
يكف واحدا احتياطا للنكاح  
نعم قياس قولهم لو اخبر  
زوجة المفقود عدل بوثه  
حل لها التزوج اى باطنا  
الحل باطنا هنا باخبار  
العدل فها مشرطان بالنسبة  
للظاهر فقط وحينئذ لا بد  
من شهادتهما عند القاضي  
كما هو ظاهر وكان من عبر  
مرة بشهادتهما ومرة  
باخبارهما لحظ ذلك  
فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله وهو الخ) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره اه سم (قوله ان محل  
الكراهة) اى كراهة الذمية اه نهاية قال ع ش قوله ومحل كراهة الذمية الخ قضيته ان الحربيه باقية على  
الكراهة وان لم يجد مسلمة ايضا (قوله ولا اى) اى اول الخ) وقيل نازكة الصلاة اولى وهذا هو المعتمد  
اه ع ش (قوله كصحف شيث) الى المتن في المغنى لا قوله سواء اثبت الى لانه اوحى الى قوله وبما تقرر في  
النهاية (قوله سواء اثبت تمسكها بذلك) اى بالزبور وغيره لاحاجة الى هذا التعميم هنا اه رشيدى (قوله  
لانه اوحى اليهم معانيها الخ) اى فشر فها دون شرف ما اوحى بالفاظها ومعانيها اه ع ش (قوله نقص فساد  
الدين الخ) لا يخفى ما في هذا الاطلاق لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اه سيد عمر عبارة لوشيدى قال  
الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اه اقول لعل وجه التامل انه كيف يقال بفساد الدين في  
الاصل فيمن تمسك بالزبور ونحوه فان كان هذا مراده بالتامل فالجواب عنه ان الزبور ونحوه لا يصح  
التمسك به لما مر انه حكم ومواعظ لا احكام وشرائع اه (قوله ومعنى اسرا الخ) اى بالعبودية اه مغنى وع ش  
(قوله بان عرف الخ) اى بما يأتى انفا (قوله انها غير اسرائيلية) اى بل من الروم ونحوه اه مغنى (قوله للمسلم  
والكتابي) اى والمجوسى والوثنى ونحوهما اخذ امام اه ع ش (قوله بالتواتر) اى ولو من كفار اه سم  
(قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح بعلمهما بذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما يأتى اه  
سم (قوله وانما قبل ذلك) اى دعوى الكفار ان اول ابائهم دخل قبل النسخ اه ع ش عبارة المغنى واعتمد  
الفرق اى بين النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحينئذ فنكاح الذميات في وقتنا يمنع الا ان يسلم منهم  
اثنان ويشهدان بصحة ما يوافق دعواهم اه (قوله ان المراد) اى بقول المتن علم (قوله الحل الخ) خبر قياس  
الخ (قوله فها الخ) اى العدلان (قوله اى دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشيخين في النهاية وكذا  
في المغنى الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى المتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسرائيلية (قوله يقينا) متعلق  
باجتنابوا فقط سم وع ش اه ولعل المراد باليقين هنا ما يشمل الظن الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر انفا  
فليراجع (قوله لتمسكهم الخ) تعليل لما في المتن (قوله فالحل) اى حل النكاح (قوله لفضيلة الدين الخ) اى في  
غير الاسرائيلية التى الكلام فيها اما الاسرائيلية فسيأتى ان النظر فيها بالنسبة اه رشيدى (قوله ومن ثم)  
اى من اجل فضيلة الدين وحده (قوله في كتابه الخ) متعلق اسمى (قوله مع انهم) اى هرقل واصحابه (قوله  
اذا كان ذلك) اى الدخول (قوله بتحريفه) اى وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله ويقبل الخ) عطف على

يثبت لها امان بطريقه أو كيف الحال فليراجع وليحرر ذلك وقد يقال هى بانتقالها الى دار الاسلام  
وحصول امان لها لا تزيد على الذمية المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقرر فهذا التردد  
كاه لا طائل تحته فليتامل (قوله وهو وغيره) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره (قوله  
نقص فساد الدين في الاصل) يتأمل (قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح  
بعلمهما ذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما يأتى (قوله يقينا) متعلق باجتنابوا فقط على ما يدل عليه  
الاقتصار في بيان المفهوم على قوله الاتى ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله ويقبل ذلك) عطف على علم

والثاني بالنسبة للباطن (دخول قوما) أى أول آياتها (في ذلك الدين) أى دين موسى أو عيسى صلى الله على نبينا وعليهما وسلم (قبل  
نسخه وتحريفه) او قبل نسخه وبعد تحريفه واجتنابوا المحرف يقينا لتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم  
سمى صلى الله عليه وسلم هرقل واصحابه اهل الكتاب في كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسرائيليين (وقيل بكفى) دخولهم بعد تحريفه وان لم  
يجتنبوا المحرف اذا كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا منهم ولم يبحثوا ولا اصح المنع لبطان لفضيلة الدين بتحريفه  
وخرج بعلم ما لوشك هل دخلا قبل التحريف او بعده او قبل النسخ او بعده فلاتحل منا حكمهم ولا ذبا عنهم اخذ بالاحوط ويقبل ذلك

الذي ذكره و ذكرناه مالودخلوا بعد التحريف ولم يحتجوا بالاحتلال أو بعد النسخ كمن هو داود تنصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم أو تنود بعد بعثة عيسى بناء على الأصح أنها ناسخة الشريعة موسى صلى الله عليه وسلم وقيل أنها مخصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بهض الذي حرم عليكم ولا دلالة فيه وإن انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضا لا يشترط في نسخ شريعة لما قبلها رفعها لجميع أحكامها وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال ولا فإمن كتابي اليوم لا يعلم أنه اسراييلي إلا ويحتمل فيه ذلك فيؤدى الى أن لا نحل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولما كنا كحتم بل ولا في زمن الصحابة كفى قريظة والتضير وقينقاع وطلب منى بالشام

منهم من الذبايح فابتن  
لأن يدهم على ذبيحتهم دليل  
شرعى ومنهم قولى محتسب  
بفتوى بعضهم ولا باس  
بالمنع وأما الفتوى به فجعل  
واشتباه على من افق به اه  
ملخصا ضعيف على ان فيه  
مناقشات ليس هذا محل  
بسطم اما الاسرائيلية يقينا  
بالتواتر او بقول عدلين  
لا المتعاقدين كما مر بما فيه  
فتحل مطلقا لشرف نسبها  
مالم يتيقن دخول أول آبائها  
في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه  
اسقوط فضيلته بنسخه  
وهى بعثة عيسى او نبينا  
ﷺ لا بعثة من بين  
موسى وعيسى لانهم كلهم  
ارسلوا بالتوراة وزبور  
داود وقد مر انه حكم  
ومواعظ ولا يؤثر هنا تمسكهم  
بالمحرف قبل النسخ لما  
ذكر واقضاء كلام الشيعين  
ان الاسرائيلية ولو يهودية  
لا تحرم إلا ان كان تهودا  
أصولها بعد بعثة نبينا صلى  
الله عليه وسلم مبنى على ما مر  
ان بعثة عيسى غير ناسخة  
وقد يجاب بمنع البناء بوجه  
بان شرفهم اقتضى ان لا

قوله يعلم اه سم (قوله الذي ذكره) أى المصنف في قوله قبل نسخه الخ وقوله و ذكرناه أى في قوله أو قبل  
نسخه و بعد تحريفه الخ وقوله مالودخلوا بعد التحريف الخ أى فلا تحل منا كحتم الخ اه عش (قوله او بعد  
النسخ الخ) عطف على بعد التحريف (قوله وقيل انها مخصصة) يعنى ناسخة للبعض لا للجميع الذى هو مراد  
الأصح كالا يخفى لاستحالة إرادة التخصيص حقيقة هنا الذى هو قصر العام على بعض افراده اه رشيدى (قوله  
ولا دلالة فيه) أى في قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه عش (قوله لاحتماله النسخ) أى للجميع (قوله ويحتمل  
فيه ذلك) أى الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأول أن يقول وفيه ذلك التردد (قوله  
وطلب الخ) ببناء المفعول وقوله منهم نائب فاعله (قوله دليل شرعى) أى على حل ذبايحهم (قوله ضعيف)  
خبر وقول السبكي (قوله ومنهم الخ) صيغة المضى يقينا اراد به ما يشمل الظن القوى بقرينة قوله او يقول  
عدلين نظير ما مر في قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعنى قوله مالم يتيقن الخ (قوله مالم يتيقن دخول الخ) بان  
علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى  
مغنى وشرح المنهج (قوله وزبور داود قدم الخ) استئناف يأتى (قوله ولا يؤثر هنا) أى فى الاسرائيلية  
يقينا اه عش (قوله لما ذكر) أى من شرف نسبها (قوله بان شرفهم) وقوله ان لا يحرموا الأولى فيهما  
الأفراد والتأنيث (قوله فلا شبهة) لعله تفسير لقوله قطعا (قوله يعلم بما يأتى) الى قوله واستعمال دواء  
فى النهاية (قوله مما يأتى) أى انفا فى المتن (قوله اول المنتقلين الخ) أى فاعتبار الاول لان الغالب تبعية  
ابنائهم ولا احتراز عن دخول ما عدا الاول مثلاً قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل  
أن شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا فى الاسرائيلية وتبعية من بينها أى المنكوحة  
وبينه أى الاب المذكور له أى لهذا الاب وجهل الحال فيه ولو فى غير الاسرائيلية فالحاصل ان الشرط  
عدم علم التبعية فليتامل سم على حج اه رشيدى (قوله لانها) أى الكتابية حيث أن أى حين إذ دخل  
واحد عن آبائها بعد النسخ والتحريف (قوله بين من محل الخ) الظاهر تذكير الفعل (قوله وظاهره)  
لعل مرجع الضمير قوله ان يكنى فى تحريمها الخ وقوله لانها حيث تذلل الخ عبارة النهاية وظاهره الخ بلا ضمير  
(قوله هنا) أى فى تحريم كتابية دخل واحد من آبائها الخ (قوله ثم) أى فى المتولدة بين من محل ومن تحرم  
(قوله وغيرها) الى قوله فان ابت فى المغنى (قوله لا شرا كهما) أى الكتابية والمسلمة المنكوحة حين (قوله  
كحليلة مسلمة الخ) عبارة المغنى وتجب الزوجة الممتعة مسلمة كانت او كتابية وكذا الآية الى الحليل اجبارها على

(قوله أما الاسرائيلية يقينا) هذه شكل مع قوله أو يقول عدلين إلا ان أراد اليقين ولو حكما أو أراد به ما يشمل  
الظن القوى نظير ما قاله فى قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة تنسخه) قال فى شرح المنهج بان علم  
دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى  
اه (قوله اول المنتقلين الخ) أى فاعتبار الاول لان الغالب تبعية اثباته ولا احتراز عن دخول ما عدا  
الاول مثلاً قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا  
مطلقا واحتمالا فى الاسرائيلية وتبعية من بينها أى المنكوحة وبينه أى الاب المذكور له او جهل الحال

يحرموا إلا بعد بعثة ناسخة قطعاً فلو تم فلا شبهة بخلاف المحتملة وإن كان الأصح أنها ناسخة (تنبيه) يعلم بما يأتى من حرمة المتولدة غسل  
بين من محل ومن لا محل أن المارد بقولهم هنا فى الاسرائيلية وغيرها أول آبائها أول المنتقلين منهم وأنه يكنى فى تحريمها دخول واحد من آبائها  
بعد النسخ أو التحريف على ما مر وإن لم ينتقل أحد منهم غيره لانها حيث تذلل صارت متولدة بين من محل ومن تحرم وظاهره أنه يكنى هنا بعض آبائها  
من جهة الام نظير ما يأتى ثم (والكتابية المنكوحة) الاسرائيلية وغيرها (كمسلمة) منكوحة (فى نفقة) وكسوة ومسكن (وقسم وطلاق) وغيرها  
ما عدا النجس والتوارث والحديث فها لا شرا كهما فى الزوجية المقضية لذلك (ونجس) كحليلة مسلمة أى لإجبارها (على غسل - يضرون فاسن)

غسل الخ ويستبيح هذا الغسل الوطء وإن لم تنوئ للضرورة اهـ (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتجبر أو غسل في المتن (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله نيتها) أي المكتاتية وقوله اذا اغتسلت اختياراً متعلق بتشترط وسيدكر محترزه بقوله ولا يشترط في مكرهه الخ وقوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله كغسل المجنونة الخ أي كما يشترط نية مباشر غسل المجنونة الخ (قوله والممتنعة) أي مسلمة كانت أو كافرة سم وكردى (قوله وخالف الخ) عبارة النهاية وإن خالف الخ (قوله نية الأولى) أي المكتاتية اهـ ع ش (قوله ولا يشترط) أي نية الجبر أو المجبرة استباحة التمتع فكان الأولى التانيث وقوله في مكرهه الخ أي في مغسلة بالاجبار لا بالاختيار (قوله مع عدم مباشرته) أي الجبر على الفعل أي الغسل (قوله أي غسلها) عبارة المغنى أي تجبر المكتاتية على غسلها من الجنابة اهـ (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار والوجه الثاني أنه لا يجبرها الا اذا طال زمن الجنابة اهـ رشيدى (قوله وشرب ما يسكر) إلى المتن في المغنى (قوله وان اعتقدت الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في اجبار المكتاتية على ترك اكل لحم الخنزير إذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) واكل ما يخاف منه حدوث المرض اهـ مغنى (قوله ولو بنحو ابط وظفر الخ) عبارة المغنى وله اجبارها إلى الزوجة مطلقاً ايضاً على التنظيف بالاستحداً وقلم الاظفار وازالة شعر الابط والاوساخ اذا تفاحش شيء من ذلك وكذا ان لم يتفاحش اهـ (قوله وببحث استثناء الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي فيه نظر (قوله استثناء مسح الخ) يعني استثناء ما اذا كان الحليل مسوحاً مطلقاً أو كانت الحليلة زقماً الخ (قوله والوجه ما اطلناه) سئل العلامة حج عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لتشمعته وكثرة اوساخه هل تكون ناشزة أم لا فاجاب بانها لا تكون ناشزة بذلك إذ كل تجبر المرأة على ازالة تجبره عليها اخذنا في البيان ان كل ما يتاذى به الانسان تجب على الزوج ازالته اهـ أي حيث تاذت بذلك تاذيا لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر طبيباً انه نما يمدى او تاذت به تاذيا لا يحتمل عادة ملازمته مع ذلك على عدم تنظيف ما بيده فلا تصير ناشزة بامتناعه وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما يتاذى به عادة وجب عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشره اهـ ع ش (قوله فيشوش عليه التمتع) أي ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اهـ ع ش وبه يندفع اعتراض سم بانه قوله ولو بالنظر نية جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة اهـ (قول المتن وتجبر هي الخ) ويجرم عليه الاستمتاع بعوضه متنجس اذا نولد منه تنجيس كما يحسنه الاذرعى وفي قدر ما يجبرها على الغسل من نحو اكل خنزير وجهان او جهما سبعا كولو وغوا كالزوج فيما ذكر السيد كما فهم بالأولى وليس له اجبار امته المحرسية او الوثنية على الاسلام لان الرق اقادها الا مان من القتل اهـ نهاية زاد المغنى ولها منع المكتاتية من شرب ما يسكر وكذا من غيره ومن البيع والمكتاتية كما يمنع المسلمة من شرب النبيذ اذا كانت تعتقد ابا حته من القدر الذي يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اهـ (قوله ولو بمعفو عنه) أي وإن لم يظهر للنجاسة اثر من لون او غيره اهـ ع ش (قوله ظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه

عقب الانقطاع لتوقف حل الوطء عليه وقضيته ان الخفى لا يجبرها لكن الا وجهان له ذلك لان ذلك عند احتياط فغايتها انه كالجنابة فان ابت غسلها وتشترط نيتها اذا اغتسلت اختياراً كمغسل المجنونة على المتمد والممتنعة استباحة التمتع وخالف في المجموع في موضع فجزم بعدم اشتراط نية الأولى للضرورة ولا يشترط في مكرهه على غسلها للضرورة مع عدم مباشرته للفعل (وكذا جنابة) أي غسلها ولو فوراً وإن كانت غير مكلفة (وترك اكل خنزير) وشرب ما يسكر وإن اعتقدت حله ونحو بصل نى، وإزالة وشخ وشعر ولو بنحو ابط وظفر ككل منفر عن كمال التمتع (في الاظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستقذار وببحث استثناء مسح ورتقاء، ومحبيرة ومن بعده شبهة او احرام فلا يجبرها على نحو الغسل اذ لا تمتع فيه نظراً والوجه ما اطلناه لان دوام نجو الجنابة يورث قدراً في البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر (وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من اعضائها) وشيء من بدنها ولو بمعفو عنه فيها يظهر لتوقف كمال التمتع على ذلك وغسل نجاسة ما لبوس ظهر ريحها ولو لوها وعلى عدم

فيه ولو في غير الاسرائيلية فالخاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليتأمل (وقوله تشترط نيتها الخ) كذا شرع م ر (قوله والممتنعة الخ) أي سواء المسلمة والكافرة كما بينه الشارح في فتاويه (قوله وخالف في المجموع في موضع فجزم الخ) فقول الشارح ويغفر عدم النية للضرورة كما في المسلمة المجنونة بحمول على نفى ذلك فيها فلا ينافى ما تقرر شرع م ر (ولو بالنظر) قضيته جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة في قول المصنف قبيل فصل عاشرها كزوج ولا يستمتع بها حتى تقضيها حيث علمه بقوله لا خنلال النكاح بعد ان حق الغير بها وقال ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها انتهى (قوله ظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضاً اذا خشي عند التمتع التلوث من رطب

ليس نجس او ذى ربح كره وخروج ولو لمسجد او كنيسة واستعمال دوام يمنع الحبل والقائم وافساد نطفة استقرت في الرحم لحرمة ولو قبل تخلقها على الاوجه كما مروى على فعل ما اعتاده منها حال التمتع بما يدعو اليه ويرغب فيه اخذ من جعلهم اعراضها وعبوسها بعد لطفها وطلاقة وجهها اماره نشوز به يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا اعتبارا بعدمه غير صحيح وظاهر ان الكلام في غير مكره ككلام حال جماع فقد سئل الشافعى رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حينئذ يؤيد ما ذكرته ولا نقل بعضهم عن الجمهور ان عليها رافع فخذوها والتحرك له واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوبه ايضا لكن ان طلبه وبعضهم وجوبه لمريض وهم فقط وهو اوجه ولو توقف على استعمالها عليه لحرمة مرض (٣٣٦) اضطره للاستلقاء لم يبعد وجوبه ايضا (وتحرم متولدة من وثني) او مجوسى وان علا

(وكذاية) جز ما لان الانساب الى الاب وهو لا تحل منا كته (وكذا عكسه) فتحرم متولدة من كتابي ونحو وثنية (في الاظهر) تغليباً للتحريم الا ان بلغت واختارت دين الكتابي منهما كما حكاها عن النص واقراءه لاستقلالها حينئذ وهو المعتمد وان جزم الراجح في موضع آخر بتحريمها واعتمده الاسنوى ووجه تخصيص الخلاف بالثانية ان تبعية الاب اقوى فحرمت الاولي قطعا درن الثانية على قول ومر اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة بين آدمى وغيره (وان خالفت السامرة اليهود) وهم طائفة منهم اصلهم السامري عابد العجل (والصابئة من صبا اذا رجع (النصارى) وهم طائفة منهم (في اصل دينهم) ولو احتملا كان نفوا الصانع او عبدوا كوكبا قال الراجح في الصابئة او عبدوا الكواكب السبعة وعليه فهو لا ينافي ما ياتي في الصابئة الاقدمين لاحتمال

ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب قديم تنقاه سم (قوله ليس نجس) عبارة المغنى لبس جلد الميتة قبل دباغها (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في الرحم واخذها في مبادئ التخلق اه سم (قوله كما مر) اى في اوائل باب النكاح (قوله ربه يعلم) اى بقوله اخذ من جعلهم الخ (قوله ما ذكرته اولا) اى قوله وعلى فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) اى التحرك او يحتمل اى الرفع (قوله لمريض وهم) قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والا فحل تامل وحينئذ فالضابط ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ وتحرك واستلقاء يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف عليه كمال التمتع وان لم يتوقف عليه اصله يؤيده ما مر فتدبر ولو قيل ما يتوقف عليه اصل التمتع يجب مطلقا وما يتوقف عليه كماله كتحريك يجب ان طلبه والا فلا لم يبعدها سيد عمر (قوله الا ان بلغت الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمغنى وخلافه لنهاية (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله ومر اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ) قال هناك ما حاصله ان المتولد بين آدمى او آدمية ومغاض لا يحل منا كته ولو لم يكن هو مثله وان استويا في الدين وانه لو وطى آدمى بهيمة فولدها لآدمى يملك لما لكها ولا يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختصارا (قوله وهم طائفة) الى قول المتن ولو تهود في النهاية الا قوله قال الراجح الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم في اصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر في الكتابية الغير الاسرائيلية ما يشمل الظن القوى (قوله لاحتمال موافقة هؤلاء) اى الصابئة من النصارى ولانك اى للصابئة الاقدمين في عبادة الكواكب السبعة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) اى على التوزيع اه رشيدى (قوله كبتدعة الخ) تعليل للبتن (قوله مطلقا) لعله اراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم الكواكب السبعة واضافتهم الآثار اليها احتمالا (قوله لما استفتى الفقهاء فيهم) اى وفيمن وافقهم من صابئة النصارى منهم اه غش (قوله فتركهم) اى فالبلاء قديم اه مغنى (قوله اى تنصر) الى الباب في النهاية الا قوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) اى بقوله او دارنا (قوله

قد يتفق (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في الرحم واخذها في مبادئ التخلق (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر (قوله ومر اول النجاسة ما يعلم منه الخ) قال هناك في آدمى متولد بين آدمى او آدمية ومغاض لميل الاسنوى الى عدم حل منا كته وجزم به غيره لان في احداصله ما لا يحل رجلا كان او امرأة وان هو مثله ان استويا في الدين ثم قال ولو وطى آدمى بهيمة فولدها لآدمى يملك لما لكها اه وذكر ايضا ما نصه قال بعضهم ويبعد ان يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللحق لان شرطه حل الوطء واقراءه بشبهة الواطى وهما منتفیان هنا واطال في ذلك بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم في اصله

موافقة هؤلاء ولانك (حر من) كالمتردين لخروجهم عن ملتهم الى نحو راي القدماء الآتي (والا) بخالفوه في ذلك والا بان وافقوهم فيه يقينا وانما خالفوهم في الفروع (فلا) بحر من ان وجدت فيهم الشروط السابقة ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا وقد تطلق الصابئة ايضا على قوم اقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبين لصابي عم نوح صلى الله عليه وسلم يبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار اليها ويزعمون ان الفلك حى ناطق وليسوا عاقلين فيه الا لا تحل منا كته ولا ذبايحهم مطلقا ولا يقرون بجزءه ومن ثم افقت الاصططخى والحاملى القاهر بقتلهم لما استفتى الفقهاء فيهم فبدلوا له ما لا كثير اتركهم (ولو تهود نصرانى او عكسه) اى تنصر يهودى في دار الحرب او دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الانتقال بدار الحرب الذى زعمه الزركشى

لا نظر اليها والا لا قرأذا طلبها وان انتقل بدارنا (لم يقر في الاظهر) لانه اقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقر ابطلان ما انتقل اليه فلم يقر كسمل ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مرادنا كما هو ظاهر لاننا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة لم تحل لمسلم) (٣٢٧) لانها لا تقر كالمتردة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) اى المسلم ومثله كافر لا يرى حل المنتقلة (فكردة مسلمة) فتتجزز الفرقة قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فنقتله ان ظفرنا به والا بلغ مامنه وفاء بامانه (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان مقرا عليه وليس المراد انه يطلب منه احدهما اذا طالب الكفر كغير بل انه يطلب بالاسلام عينسا فان ابي ورجع لدينه الاول لم يتعرض له وقبلي المراد ذلك ولا طلب فيه للكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعى كما يطلب بالاسلام او الجزية (ولو توثن) كتابي (لم يقر) لما مر (وفيما يقبل) منه (القولان) المذكور ان اظهرهما تعين الاسلام فان ابي فكما مر (ولو تهود وثني او تنصر لم يقر) لذلك (ويتعين الاسلام كسمل ارتد) ولم يجرهنا القولان لان المنتقل عنه ادون فان ابي فكما مر ايضا على الوجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقا تغليبا لحقن الدم ووفاء بالامان ان كان له

والالا قرأ الخ) ويظهر بتامل كلام الزركشى الاقنى عن النهاية انه لا يقوم عليه اى الزركشى فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طلبها) اى الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) اى التعليل اى ما تضمنه من قوله وكان مقرا الخ (قول المتن فان كانت) الاولى اسقاط تاء الثانية (قوله المنتقلة) اى من النصرانية الى اليهودية او بالعكس (قوله فتتجزز الفرقة) الى قوله وقبل المراد فى المغنى (قوله قبل الوطء) اى ووصول منى محترم فى فرجها مغنى وشرح المنهج (قول المتن منه) اى من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية او بالعكس (قوله فنقتله ان ظفرنا به) اى يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز لمن عليه اه شيخنا الزبائى وهذا فى الذكر وقياسه فى المرأة انها لا تقتل ولكن ترقى بجر دال استيلاء عليها كسائر الحريات ولا ينافيه قوله قبل لانها لا تقر كالمتردة لجواز ان يريدناها لا تقر بالجزية فله عرش ولا يخفى ما فيه اذ كلامهم كالصريح فى تعين القتل بل كلام الاذرى الاقنى انما صريح فيه وايضا قوله لجواز ان يريدناها ظاهر المنع ولذلك عقب الحلى ما مر عن الزبائى بما نصه وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق او مننا عليه اه وقال سمل قوله والا بلغ مامنه قال فى شرح الروض ثم هو حربى وان ظفرنا به قتلناه اه واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه وبوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع اه (قول المتن وفى قول الخ) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم اه نهاية ومرانفاى الشارح ما يوافقهم واعتمد المغنى ما قاله الزركشى (قوله كما يطلب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كتابي) الى التتمعة فى المغنى الا قوله نعم يعزى (قوله كتابي) اى او بجوسى اه مغنى (قوله لما مر) اى فى شرح لم يقر فى الاظهر (قوله اظهر هما تعين الاسلام) فان كان امرأة تحت مسلم فمكردة مسلمة فمما يأتى اه مغنى (قوله فكما مر) اى انفا فى قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) فى الاصل على الاول فليحذر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان له امان او لا (قوله تغليبا الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم الزركشى كالاذرى انه الخ) عبارة لاذعى عقب قول المصنف كسمل ارتد نصها هذا الكلام يقتضى انه ان لم يسلم قتلناه كالمتردة الوجه ان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى لو كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حربيا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) اى من الوثنى ذلك اى الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله بعيد من كلام الخ) اقول ويحمل قولهما لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال فى شرح الروض فان رأى نكاحها اقر رناها انتهى (قوله والا) اى بان كان له امان بلغ مامنه وفاء بامانه قال فى شرح الروض ثم هو حربى ان ظفرنا به قتلناه انتهى واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه وبوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طاب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم شرح مر

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشى كالاذرى انه يبقى على حكمه وان وقع منه ذلك بعيد من كلامهم والمغنى كما هو ظاهر (ولا تحل متردة لاحد) مسلم لا هدارها وكافر لعلاقة الاسلام ومتردة لا هداره ايضا (ولو ارتد زوجان) معا (او احدهما قبل دخول) اى وطء او وصول منى محترم لفرجها (تتجزز الفرقة) لان النكاح لم يتأكد لفقد غاية (او) ارتدا او احدهما



(بعده وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٣٢٨) وإيلا (فإن جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما لما كده ونفذ ما ذكر (والا

فالفرقة) بينهما حاصل (من) حين (الردة) منهما اومن احدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويحرم الوطء في) مدة (التوقف) لتزول ملك النكاح اشرافه على الزوال (ولاحد) فيه لشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم يعزفليس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها (تنمة) من قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة او الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك للشم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج

(باب نكاح المشرک) هو هنا الكافر على ملة اى كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كافي اول سورة لم يكن وقد يستعمل معه كالفقير مع المسكين لو (اسلم) كتابي او غيره كجوسي او وثي (وتحت كناية) حرة يحل له نكاحها ابتداء او امة وعتقت في العدة او اسلمت فيها وهو بمن محل له نكاح الامة كما يعلم بماياتي (دام نكاحه) اجماعا (او) اسلم وتحت كناية لا تحل او (وثنية او مجوسية) مثلا (فتخلف) عنه بان لم تسلم معه (قبل دخول) او استدخال ما محترم (تنجست

بقاء امانه رغم جواز قتله حال بل يبلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حربي ان ظفر نابه قتلناه يرتفع الخلاف فتأمل بالانصاف (قول المتن بعده) اى الدخول او ما في معناه اه معنى (قوله كطلاق وظهار وإيلا) اى ارقعت في الردة فاهما موقوفة اه سيد عمر (قول المتن فان جمعهما الاسلام) اى بان اتفق عدم قتلها حتى اسلمنا وليس المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قتلها لينظر هل تعردان الى الاسلام قبل انقضائه العدة ولا اه عرش (قوله ونفذ ما ذكر) اى نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت له عدة) وهما عدتان من شخص واحد كما لو طلق زوجته رجعا ووطئ في العدة ولها مهر مثل فان جمعهما الاسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية اذا وطئها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو اختها) عبارة المغنى ان ينكح اختها ولا اربعاء واهوا لان ينكح امة لاحتمال اسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقرر الخ) وفي الروضة والشرح انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتدتت وللذمية اسلمت فانكرت ارتفعت نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول اى بهما وقف النكاح الى انقضائه العدة بانه اقر الامة بالانكاح في الذمية واضح لانها مستمرة لانكارها ما ادعاه وذلك يقتضي دوام ردتها باعتقاده واما في المسلبة فحل لانها بانكار الردة واعترافها بالاسلام زال حكم الردة حتى زعمه وانما اثر فيها قبل الدخول مطاوعا لان طر بان الردة يبطل النكاح وان لم يستمر وقية بحباب بانه لا بد من التلفظ بالشهادتين فلا يكفي انكار الردة والاعتراف بالاسلام والقرض انهما تات بهما اه سيد عمر (قوله وكذا ان لم يرد شيئا) فيه منافاة لما نقله الشيخان في الردة عن المتولي واقراء فانه يقتضي التكفير في صورة الاطلاق فان تم ما هنا كان مقيدا لما هناك وعليه فهل يلحق بها من في معناها من نحو مولى وقت يتأمل اه سيد عمر (قوله مراد به كفر نعمة الزوج) اى او نحوه

### (باب نكاح المشرک)

(هو هنا) الى قول المتن واسلمت في المغنى الا قوله اامة الى المتن والى قوله نعم لو اسلمت في النهاية الا قوله فان قلت الى المتن (قوله على اى ملة كان) اى كتابيا كان او لا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المغنى ولذا قال البلقيني ان المشرک والكتابي كما يقول اصحابنا في الفقير والمسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلاف مدلولها وان اقتصر على احدهما تناول الاخر اه وهي لسلامتها عما يوهمه تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث احسن (قوله كالفقير مع المسكين) لعل المراد انه حيث اطلق المشرک شمل الكتابي كافي الترجمة اما شمول الكتابي عند اطلاقه لفقير الكتابي فلا يخفى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) اى لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله اامة) اى كتابية كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله مما ياتي) اى في الفصل الاتي (قوله كتابية لا تحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله واستدخال الخ) عبر المغنى بالواو بدل او (قوله لما في الردة) اى من قوله لان النكاح لم يتا كذا الخ (قوله لانقضائها) اللام بمعنى الى (قوله وان قارنه) اى الانقضائه اه عرش واستشكل

(قوله ونفذ ما ذكر) اى من الطلاق وغيره (جرى فيها ما تقرر في الردة) وفي الروضة والشرح قبيل الصداق عن فتاوى البغرى انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتدتت ولذمية اسلمت فانكرت ارتفعت نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضائه العدة شرح مر

### (باب نكاح المشرک)

(قوله يحل له) اى وجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله اامة) السياق قيدها بالكتابية اعطاهما على حرة (قوله اامة وعتقت في العدة) اه معنى (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم الاتي (قوله لا تحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

الفرقة) بينهما لما في الردة (او) تخلفت (بعده) اى الدخول او نحوه (واسلمت في العدة دام نكاحه) اجماعا الا ما شذبه النخعي (والا) تسلم فيها بل اصررت لانقضائها وان قارنه اسلامها كما اقتضاه كلامهم تغليبها للانع (فالفرقة) بينهما حاصل

(من) حين (إسلامه) (ولو أسلمت) زوجة كافر صر) زوجها على (وأكفره كتابيا كان أو غيره) (لمعكسه) المذكور فان قبل نحو وطء تنجزت الفرة أو بعده واسلم في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من حين إسلامها فان قلت علم ما تقرران هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع باطلا فله بل هو عكس في التصور لأن ذاك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلف وفي الحكم من حيث أن الفرقة ثم نشأت عن تخلفها وهنا نشأت عن تخلفها وهي فيهما فرقة فستخ لا طلاق لأنها بغير اختيارهما (ولو أسلمها معا) قبل وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما إجماعا على أي كافر كانوا ولتساويهما في الإسلام المناسب للتقرير فارق هذا ما لو ارتد معا (والمعية) في (٣٢٩) الإسلام انما تعتبر (باخر اللفظ) المحصل له لأن المدار في حصوله عليه

دون أوله ووسطه وظاهر أن هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فوات مورثه بعد أولها وقبل آخرها لم يرثه وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالرادخوله فيها من حين النطق بالهمزة أن يقال بالتبين هنا إلا أن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين ضروريا ثم وأما هنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لأن المحصل هو تمامها لا ما قبله من اجزائها والإسلام بالنية كمواساة فلا فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح كما اقتضاه كلامهما بناء على ما صححه أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب إسلامه على الإسلام أي لا يقتضي تقدما وتأخرا بالزمان وقال جمع منهم البغوى تتمتع الفرقة بناء

سم والسيد عمر تصور المقارنة راجعها (قوله من حين إسلامه) فليزوج حالاً نحو أختها اه ع ش (قوله زوجة كافر) أي مطا كناية كانت أو غيرها اه ع ش (قوله نحو وطء) أي من استدخل المني المحرم (قوله من حين إسلامها) أي فتنزوج حالاً (قوله فان قلت الخ) فيه ما لا يخفى على ذي فطرة سليمة إذا المفهوم من كلام المصنف أن ما ذكر نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصور ثم رأيت في كلام المحمدي ما يوافق اه سيد عمر بخذف (قوله فرقة فسخ) أي فلا ينقض عدد الطلاق اه ع ش (قوله ولتساويهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتد معا) أي حيث فصل فيه بأنه ان كان قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وقفت الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة المغنى الذي يصير به رسالته بان يقرن آخر كلمة من إسلامه باخر كلمة من إسلامها سواء أوقع أول حرف من لفظهما معا ام لا وإسلام أبوي الصغيرين أو المجنوزين أو أحدهما كإسلام الزوجين أو أحدهما اه (قوله فوات مورثه) أي المسلم أمام مورثه الكافر فيرثه لأنه مات قبل إسلامه اه ع ش (قوله عن ماهية الإسلام) وهي التصديق بالقلب اه ع ش (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل النام (قوله فترتب إسلامه) أي الزوج الطفل أو المجنون (قوله وقال جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فهو) أي أي إسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوى ولو سلم فقوله لم يحتاج لهذا التوجيه بدفع بأن عدم الاحتياج لا يقتضى الرد اه سم (قوله لان الشارع نزل الخ) حاصله أن تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا اه سم (قوله زعمه) أي البلقنى (قوله لان المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوسا ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا اه سم ويمكن أن يقال ان ضميرى فيه وكونه للمحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

ان إسلامها قد يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخر اعطاء الإسلام عن آخر جزء منها وقد يعقب آخر جزء منها بلا فاصل فان اراد المعنى الأول فليس بظاهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتضى ومافع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه ادنى شيء لان المصنف لم يجعل هذا عكسا لما قبله بل شبه العكس وإن لزم منه ما قاله (قوله ولتساويهما) عطف على إجماعا (قوله لان المحصل هو تمامها الخ) ان اراد أن تمامها واحد محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منها ظاهرا وإلا لزم حصول الإسلام إذ اتى بآخرها دون أولها وإن اراد التوقف على التمام مع مدخلة ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن أن يفرق بأن الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الإسلام بالا عتراض معنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالتام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فتأمل (قوله وقال جمع الخ) اعتمده مر (قوله لم يحتاج لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضى رده وغرض البلقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوى والحاصل ان تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا (قوله لكونه محسوسا) ليس

(٤٢) — شرواني وابن قاسم — (سابع) على تقدمها واختاره السبكي ووجهه البلقنى ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامها لان إسلامه إنما يقع عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم للولد بالإسلام حتى يصير الاب مسلما ولك رده بأنه ان كان نبي كلامه على ما بناء عليه البغوى وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتاج لهذا التوجيه وإن بناء على الأصح ان العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع نزل نطق المتبوع بالإسلام منزلة لفظي التابع به فكان نطقه ما وقع في زمان واحد حينئذ اندفع زعمه ان إسلامه لم يقارن إسلامها وقوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد هنا لان المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوسا

لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يناسب هنا فتأمل قال البغوي ويبطل أيضا ان أسلمت عقب إسلام الأب لان إسلامها قولي وإسلامه حكمي وهو أسرع فيكون إسلامه متقدما على إسلامها ويأتي ذلك في إسلام أبيها معه (قائدة) ورد انه صلى الله عليه وسلم زوج بنته زينب رضي الله عنها لاني العاص ابن الربيع رضي الله عنه قبل البعثة ولا إشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه بالإسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم تبين منه بانه قضاء عندها لان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر للمسلمة إنما نزل بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه الى الهجرة

صلى الله عليه وسلم

فهاجرت معه واستمرت كذلك حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست حينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء واطهر إسلامه فردها صلى الله عليه وسلم له بنكاحها الاول لانه ليس بين إسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدة الا اليسير وبما تقرر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يرد عليه منها شيء خلافا لمن زعم فيها اشياء لم تثبت ثم اوردها علينا (وحيث ادمننا النكاح لا تضر مقارنة العقد) اي عقد النكاح الواقع في الكفر (لمفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما الغى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلموا أو أفروا النبي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على اختين ان يختار احدهما وعلى عشر ان يختار

(قوله لا بالرتبة) عطف على الزمان (قوله لا يناسب هنا) أي الإسلام في المحكوم به وقوله لانه الخ أي التقدم والتاخر بالرتبة (قوله ويبطل) الى الفائدة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويأتي ذلك الخ (قوله ويبطل) أي النكاح (قوله ان أسلمت الخ) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في إسلام أبيها) أي إسلام أبي الزوجة الطفل أو المجنونة قبل نحو الوطء وقوله معه أي الزوج البالغ العاقل أي أو عقب إسلامه (قوله حينئذ) أي قبل البعثة (قوله والعقد) أي وان العقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) اقول القصة الشهيرة في كتب السير في أسر أبي العاص قبل إسلامه مصرحة بتاخر هجرتها عن هجرته صلى الله عليه وسلم فلم يرجع ثم رايت قال المحشي لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه صلى الله عليه وسلم هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيد عمر (قوله أي عقد النكاح) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكون جمع الى وجب (قوله أي عقد النكاح الخ) أي واعتقدوا صحته اه مغنى (قوله لكون جمع الخ) دليل للالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط اه سم (قوله فلا تقرير) بل يرتفع النكاح نهاية ومعنى (قول المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي يحتاج اليه لئلا يرد مالو زال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طر اقبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه اه كما لمطلقة ثلاثا لظهور ان قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد والايضاح للاحتراز ايضا اه سم بحذف (قوله أي يحل له ابتداء نكاحها الخ) وبكفي الحل في بعض المذاهب كما ذكره الجرجاني نهاية ومعنى (قوله ما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) الى قوله وبهذا يفرق في المغنى الا قوله فالضابط الى المتن والى قول المتن ونكاح الكفار في

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتاخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله ويبطل ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الان أي لعدم مفسد حينئذ ما عدا الوصف الكافر لقوله في اول الباب فيما اذا كانت وثنية أو مجوسية أو بعدة واسلمت في العدة دام نكاحه مع ان وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقي الى اسلام الزوج ويفارق بقاء نحو العدة والمحرمية واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع في الجملة (قوله وجب اعتبارها حال) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتأمل (قوله في المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه لئلا يرد مالو زال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طر اقبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الان نعم يرد عليه مالو زال قبل المفسد الاسلام وطرا مانع من الحل لا يقتضي تأييد التحريم كددة عن وطء شبهة مثلا عرضت بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الاسلام فيها فان النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق انها لا تحل له الان اه واقول ويمكن ان يجاب بان قوله وكذا لو قارن الاسلام عدة

أربعاء وجب اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام لئلا يخلو العقد عن شرطه في الحالين معانعم ان اعتقدوا الفساد المفسد النهاية الزائل فلا تقر بروي يظهر فيه الاختلاف بين قوم الزوج والزوجة اعتبارا لاول اخذ اماما واول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الان) أي يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قيل لا حاجة لهذا لانه احترازه عن مسألة الحرية والامة الآتية وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها وهو عدم الحاجة لنكاح الامة لم يزل عند الاسلام واجيب بانه ذكرنا كيدا وإيضاحا (وان في المفسد) المقارن لعقد الكفر

إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كمنكاح محرم وملاعنة وطلقة ثلاثا قبل تحليل (المنكاح) بينهم ما لا متنازع ابتداء حينئذ إذا تقرر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)

بمخلافها إذا بقيت لما تقرر (و) يقر على غصب حربى أو ذى حرية أن اعتقدوه نكاحا وعلى نكاح (مؤقت) أن اعتقدوه مؤبدا (إلغاء) لذكر الوقت بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتا فانهم لا يقرون عليه وإن أسلموا قبل تمام المدة لأن بعدها لا نكاح في اعتقادهم وقبلها يعتقدونه مؤقتا ومثله لا يحل ابتداءه وبهذا يفرق بين هذا والتفصيل في شرط الخيار وفي النكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقرون وانقضائها فيقرون وحاصله أن بعدها هنا لا نكاح في اعتقادهم بخلافه في ذينك وقبلها الحكم واحد في الكل (وكذا) يقر (لو قارن الإسلام) من أحدهما أو منهما (عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو ووطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها (على المذهب) وإن امتنع ابتداء نكاح المعتدة لأن طرودة الشبهة لا يقطع نكاح المسلم فهذا أولى

النهاية لإفوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فإن قلت (قوله) وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم (قوله) وقته) أى وقت إسلام أحدهما (قول المتن فلا نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو جماع رافعين للنكاح اه معنى أى وطلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح ويأتى في المتن وطرويسار أو اعفاف في اللامة كما يأتى في الشارح (قوله) إذا تقرر ذلك فيقر الخ) عبارة المغنى ثم فرع المصنف على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله فيقر الخ (قوله) أو مع إكراه) عبارة المغنى وبلا إذن ثيب أو بكر والولى غير أب وجداه (قوله) وغيرها) أى كعدة النكاح اه سم (قوله) لما تقرر) أى في قوله لا متنازع ابتداءه حينئذ اه ع ش (قوله) على غصب حربى الخ) فان غصب ذى ذمية فانتخذها زوجة فانه لا يقروا وإن اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض وهذا عقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما إذا لم يتوطن الذمى في دار الحرب ولا فهو كالحرى إذ لا يجب الدفع عنه حينئذ اه نهاية زاد المغنى وبؤخذ من التعليل انه لو غصب الحربى ذمية واعتقدوه نكاحا لا يقر وبه صرح البلقينى وكالغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه اه قال ع ش بقى المعاهد والمؤمن والظاهر انهما كالحرى لان الحرابة فيهما متصلة وامانها معرض للزوال فكان لا امان لهما اه (قوله) ان اعتقدوه نكاحا) إقامة للفعل مقام القول اه معنى (قوله) لان بعدها الخ) أى المدة عبارة النهاية لانه لا نكاح بعدها اه (قوله) ومثله) أى المؤقت اعتقادا (قوله) وبهذا) أى قوله لان بعدها لا نكاح الخ اه ع ش (قوله) والتفصيل الخ) أى وبين التفصيل الخ (قوله) بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله) وحاصله) أى الفرق (قوله) ان بعدها) أى المدد وقوله في ذينك أى شرط الخيار والنكاح في العدة اه ع ش (قوله) وقبلها) أى المدة (قوله) الحكم واحد الخ) وهو عدم التقرير (قول المتن عدة شبهة) أى بعد العقد اه معنى (قوله) فهذا أولى) أى لانه يحتمل في انكحة الكفار ما لا يحتمل في انكحة المسلمين معنى ونهاية (قوله) دون نظائره أى كطروى المحرمة بنحور رضاع مطلقا وطروى اليسار أو الاعفاف في الامة (قوله) نعم) الى قوله احتمال في المغنى (قوله) عليه) أى الزوج وقوله لكونه أى الواطى (قوله) ويرده) أى الاحتمال المذكور (قوله) ما يأتى) أى أنفاى المتن (قوله) وحيث لم يقرن الخ) لعله محترز مقارنة العقد لمفسد السابق في المتن وتقييد لقوله السابق هناك نعم ان اعتقدوا الخ (قول المتن لا نكاح محرم) عطف على نكاح بلاولى (قوله) إلا بقيد الاثنى

شبهة على المذهب لا نكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احتريزه عن مؤبد التحريم ونحوه كالمطلقة ثلاثا فقط فظهر اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس بمجرد التاكيد والايضاح بل للاحتراز ايضا فليتأمل اه (قوله) الى وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر (قوله) وغيرها) أى كعدة النكاح (قوله) وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ) في الروض وان أسلم وتحت كتابية فان أسلمت وعنتت في العدة قررت والا انفسخ نكاحا اه وقوله والا قال في شرحه بان لم تكن كتابية كان كانت وثنية او كانت كتابية ولم تسلم ولم تعتق أو أسلمت وعنتت بعد العدة اه ولا يحى تصریح هذا الكلام بانها اذا كانت غير كتابية وان أسلمت وعنتت في العدة انفسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال وبانها اذا كانت كتابية وعنتت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعتق لكنه من يحل له نكاح الامة انفسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال ايضا وتقدم في كلام الشارح اول الباب التصريح بخلافه (قوله)

فنعم غلب عليه حكم الاستدامة هنادون نظائره نعم ان حرمة ما وطئه ذى الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنته فلا تقرير كما مال اليه الاذرى وله احتمال أنه يناط بمعتقدهم فان لم يعتقدوا فيه شيئا فلا تقرير ويرده ما يأتى أن نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه وحيث لم يقرن بمفسد لا يؤثر اعتقادهم لنفساده لانه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) كبنته وزوجة أبيه فانه لا يقرعها لإجماعا نعم لا تعرض لهم فيه إلا بقيد الآتى ولا نكاح زوجة آخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهى حرية

والامسكها وانفسخ نكاح الاول كما يعلم بما يأتي ولا نكاح بشرط الخيار ولو لاحدهما قبل انقضاء المدة إلا ان اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له فيما يظهر أخذاً مما مر في المؤقت فان (٣٣٣) قلت ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت ونحو نكاح بلاولي وشهود اعتقدوا صحته قلت لان اثر التأقيت

من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو اسلم ثم احرم) بنسك (ثم اسلمت) في العدة (وهو محرم) او اسلمت ثم احرمت ثم اسلم في العدة وهي محرمة (اقر) النكاح بينهما (على المذهب لان طروا الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا اولي نظير ما مر اما لو اسلما معا ثم احرم احدهما فبقر جزماً (ولو نكح حرة)صالحة للتمتع (واما) معا او مرتباً (واسلوا) اى الثلاثة معا ولو قبل وطء او اسلمت الحرة قبله او بعده في العدة كما يأتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعيّن) الحرة وانفذت الامة على المذهب) لا ممتنع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحته وإنما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وتاخره لما مر آنفاً في الاختين وكذا تندفع الامة بيسار او إعفاف طارىء قارن اسلامهما معا وإن فقد ابتداء وإلا فلا وإن وجد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة إذ لو سبق إسلامه حرمت عليه الامة لكفرها او إسلامها حرمت عليه لاسلامهما وإنما غلبوا هنا

وهو الترافع اه ع ش (قوله وإلا امسكها الخ) هذا استثناء صوري وإلا فعند قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اه ع ش زادهم واقل المقصود استثناء هذا مما فهم ما قبله انه ليس له التعريض بزوجة اخرى اه ولا يخفى بعده (قوله بما يأتي) اى فى السير فى فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) اى حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلاولى الخ) اى حيث نظروا لاعتقادهم واقروا النكاح اه رشيدى (قوله لان اثر التأقيت الخ) الاو فلو قبله الفرق ان أثر الخ (قوله أو أسلمت) الى قوله ولا يفرقوا فى المغنى (قوله نظير ما مر) اى انما يشرح على المذهب (قوله اما لو اسلما الخ) محترز ثم اسلمت فى المتن (قوله فيقر جزماً) ولو قارن إحرامه لإسلامه ما هل يقر جزماً وعلى الخلاف قال البيهقي لم أر فيه خلافاً ولا اقرب الثانى معنى ونهاية اى على الخلاف الراجح منه التقرير ع ش (قوله صالحة للتمتع) اما إذا لم تكن الحرة صالحة فكالمعدم نهاية ومعنى وسيد كرهه الشارح فى شرح أو حرة ر إمام الخ (قوله أو أسلمت الحرة الخ) عبارة المغنى ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعيّن أيضاً وانفذت الامة اه (قوله كما يأتي) اى فى الفصل الاينى (قوله منع وقوعه الخ) الجملة صفة تقسيم (قوله بين تقديم نكاحها) اى الامة اه ع ش (قوله لما مر آنفاً فى الاختين) لعل المراد فى الفرق بين نكاح حرة وامة بعد نكاح الاختين بعد عبارة ته هناك وشارك اى نكاح حرة وامة وقد نكح الاختين بعدم المرجح فيه وهنا الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجرى هنا ثم رأيت قال ع ش قوله لما مر الخ اى من انه لا مزلة لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) اى الرجل والامة معا لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال فى الروض ولو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة فى العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر اه سم (قوله إذ لو سبق الخ) تعليل لانهصار وقت الجواز فى وقت الاجتماع (قوله وإنما غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما فى الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الامة واعتبر الطارىء هنا دون ما مر من عدة الشبهة والاحرام لان المفسد الخ (قوله هنا) اى فى اليسار او الاعفاف الطارىء (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر آنفاً عن شرح الروض صريح فى هذا المراد (قوله فاشبه) اى اليسار او الاعفاف الطارىء المحرمة اى الطارئة بنحو رضاع (قوله الاصيلين) الى المتن فى النهاية (قوله الاصيلين) خرج به المرتدون اه سم (قوله الذى الخ) نعت للضفاف وسيد كره محترزه (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والامسكها وانفسخ نكاح الاول) قد يقال ليس فى هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى يحتاج الى استثناءه ما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم ما قبله انه ليس له التعريض لزوجة اخرى (قوله بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت) اى حيث لا يقرون عليه (قوله فى المتن وانفذت الامة) قال فى القوت اطلن الائمة اندفاع الامة واسلموا معا أو تقدمت الامة واجتمعوا على الاسلام فى العدة ويشبه ان عمله ما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ هو قوله او تقدمت الامة لذاتى الذخعة التى رايته هو موافق لما يأتي فى شرح قوله او حرة ر إمام الخ ومخالف لتقييد الشارح لإسلامهم بالمعية بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن اسلامهما) اى الرجل والامة لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال فى الروض ولو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة فى العدة استمر نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسر ثم اسلم وهو معسر اه (قوله حرمت عليه لاسلامهما) قال فى شرح الروض فكان اجتماعهما فى الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الامة اه (قوله وإنما غلبوا هنا شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الان (قوله الاصيلين) خرج المرتدون (قوله من القطع بان من نكح محرمة

شائبة الابتداء لان المفسد خوف إرقاق الولد وهو دائم فأشبهه المحرمة بخلاف العدة والاحرام ولو الهما عن قرب (ونكاح الكفار) الاصيلين الذى لم يستوف شروطنا لكن إن كان بما يقرون عليه لو اسلموا ابتداء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمة

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لأن النكاح لم ينعد ورجعه الاذرعى وأيده بالنصر وغيره ونقله عن جماعة لكنهما انفلا عن القفال انها كغيرها وكلاهما مائيل اليه فيحكم بصحة نكاحها واستثناهما عما يقررون عليه لامن الحكم بصحة انكحتهما (صحيح) اى محكوم بصحته إذا الصحة تستدعى تحقق الشر وط بخلاف الحكم (٣٣٣) بهار خصة وتحقيفا (على الصحيح) لما مر من

التخيير بين إحدى الاختين والامر بامساك اربع من عشرة مع عدم البحث عن وجود شرائطه او الاما استوفى شروطها فهو صحيح جزما (وقيل فاسد) لعدم مراعاتهم للشروط ووافق اراهم عليه رخصة للترغيب في الاسلام (وقيل) لا يحكم بصحته ولا بفساده بل يتوقف على الاسلام ثم (إن اسلم وقرر) عليه (تبيننا صحته ولا فلا) إذ لا يمكن إطلاق صحته مع اختلال شروطه ولا بفساده مع انه يقر عليه (فعلى الصحيح) وهو الحكم بصحة انكحتهما (لوطاق) كتابية (ثلاثا) في الكفر ثم اسلم هو او غيرها (ثم اسلم) ولم تتحلل في الكفر وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر وإن اوهما أطبانهما على التعبير هنا بم اسلما خلافا لكن قولهم السابق وتحت كتابية حرة يحل لنكاحها ابتداء يفهم هذا (لم تحل) له (إلا محلل) بشروطه السابقة وإن لم يعتقد وقوع الطلاق إذ لا اثر لاعتقادهم مع الحكم بالصحة وعلى الآخرين لا يقع على كلام

اه عش (قوله لان النكاح) أى نكاح المحرم (قوله لكنهما انفلا عن القفال الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله انها) اى المحرم وكذا الضمائر الثلاثة الاتية وقوله كغيرها اى فى استحقاق نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى (قوله اى محكوم) إلى قوله ثم رايت بعضهم فى النهاية وكذا فى المغنى لإفوله ثم اسلم هو او غيرها وقوله وما ذكرته إلى المتن وقوله اى الرشيدة إلى المتن (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد ان يعطى حكم الصحيح وإلا فجر دانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله إذا الصحة الخ) تعليل للنفسير وقوله رخصة الخ تعليل للمتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط انكحتهما ولو ترافعوا البينالم بطله قطعا ولو اسلموا اقر رناه اه معنى (قوله اما ما استوفى الخ) كان الاولى تأخيرها عن القوانين الاتيين اهرشيدى عبارة عش هذا محترز قوله الذى لم يستوف شروطنا الخ ومثاله مالوز زوجها قاضى المسلمين بحضرة مسلمين عدلين اه (قوله فهو صحيح) اى حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مرانفا عن عش (قوله او غيرها) بالنصب اى او اطلق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تتحلل في الكفر) املو تحللت في الكفر كفى في الحل نهاية ومعنى قال عش قوله كفى في الحل اى ان وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو ظاهر قوله كفى في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله فى الصورة الاولى) وهى قوله لو طلق كتابية ثلاثا في الكفر ثم اسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغى ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) اى حل الكتابية المطلقة ثلاثا في الكفر للزوج بعد اسلامه بلا محلل (قوله يفهم هذا) اى خلاف ما ذكرته اى حيث اطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه فيشمل ما لو طاق ثلاثا ولم تتحلل (قوله بالصحة) اى صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الآخرين) اى قوله الفساد والوانف (قوله لا يقع) اى الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة للمعنى ولو طلقها فى الشرك ثلاثا ثم نكحها فى الشرك الخ (قوله او بعد اسلام الخ) عبارة للنهية والمعنى وان اسلموا معا او سبق اسلامه او اسلامها بعد الدخول اى وقبل انقضائه عدة ثم طاق ثلاثا لانا لم ينكح الخ (قوله مختارة لاختين) اى للنكاح اه عش (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دفعت الامة انتهت اه سم (قول المتن فان قبضته) اى ولو باجبار قاضيه كما بحثه الزركشى نهاية ومعنى (قوله اى الرشيدة) اى المختارة اه سم وينبغى

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام الخ) قال فى شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعى من أن ما زاد على اربع لا مهر لهن اذا اندفع نكاحهن باختيار اربع قبل الدخول ولما سياتى واخر الباب من ان المجوسى إذا مات وتحت محرم لم نورثها اه النص المذكور مرجوح والمعتمد استحقاق من زاد على اربع المهر شرح مر (قوله لكنهما انفلا عن القفال انها كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد انه يعطى حكم الصحيح وإلا فجر دانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله او غيرها) بالنصب أى أو أطلق غيرها أى الكتابية (قوله وما ذكرته فى الصورة الاولى ظاهر) لكن ينبغى ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر (قوله او حرة وامة) قال فى الروض ولو اختين (قوله او بعد اسلام) عبارة الروض وشرحه وإن اسلموا ثم طلقن ثلاثا لانا واسلمتائهم طلقهما ثلاثا لانا ثم اسلم فى العدة او عكسه بان اسلم ثم طلقهما ثلاثا لانا ثم اسلمتائهما الحرة للتحليل وان دفعت الامة ولا يحتاج فيها إلى محل اه (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دفعت الامة اه (قوله اى الرشيدة) اى المختارة (قوله او قبضه ولى غيرها) ولو باجبار من قاضيه كما بحثه

فى ثانيهما لابن الرفعة وفيهما للاذرعى فانه قال الظاهر انه يقع فى كل عقد يقر عليه فى الاسلام وذلك موجود فى كلام الاصحاب ولو نكحها فى الشرك من غير محلل ثم اسلم الم يقر ولو طلق اختين او حرة وامة ثلاثا لانا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدة الا بمحلل او بعد اسلام لم ينكح مختارة لاختين او الحرة الا بمحلل (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد خيئذ (من قررت فلها المسمى الصحيح) اما على قول الفساد فلا وجه ان لها مهر المثل (واما المسمى) (الفاقد كخمر) معينة او فى الذمة (فان قبضته) اى الرشيدة او قبضه ولى غيرها



والأرجح لا اعتقادهم على الأوجه (قبل الاسلام ثلاثي لها) لا انفصال الأمر بينهما قبل أن يجري عليهم حكمنا فم إن أصدقها حر أم لملا ستره  
فلها مهر المثل وإن قبضته قبل الاسلام لا لا نقرهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر والخنزير لأن الفساد في الخمر لحق الله تعالى وهذا لحق المذموم ولا يجوز  
العفو عنه والمسلم سائر ما يختص به كام (٣٣٤) ولده نص عليه ويظهر أن الحر الذي يدارنا وما يختص به كذلك لأنه يلزمنا لدفع عنهم

مهر ما رأيت بعضهم يحته أيضا  
لكنه لم يقيده بما قيدت به  
ولا بد منه كما يعلم بما ياتي  
(والا) تقبضه قبل الاسلام  
(فلها مهر مثل) لانها لم  
ترض الا بمهر ويتعذر الان  
مطالبة بها بالخمر فيتعين البدل  
الشرعي وهو مهر المثل (وان  
قبضت بعضه) في الكفر  
(فلما قسط ما بقي من مهر  
مثل) لتعذر قبض البعض  
الآخر بالاسلام نعم لو كانت  
حرية ومنعها من ذلك أو  
المسمى الصحيح قاصدا تملكه  
سقط كالو نكحو اتفويضا  
واعتقادهم ان لا مهر  
للفوضة بحال ثم اسلبوا بعد  
وطء او قبله فلا مهر لأنه  
استحق وطءا بلا مهر كما قاله  
هنا وذكر في الصداق خلافه  
لكنه في الذميين لا التزامهم  
احكاما فتعين ان ما هنا في  
حريين والاعتبار في تقسيط  
ذلك في صورة مثلي كخمر  
تعددت ظروفها واختلف  
قدرها أم لا بالكيل وفي  
صورة متقوم كخمرين  
زادت احدهما بوصف  
يقضي زيادة قيمتها  
وكخمرين واجتماعهما  
كخمر وكليين وثلاثة خنازير  
وقبضت احدا اجناس او  
بعضه بالقيمة عند من يراها  
(ومن اندفعت باسلام)

تقييده بما سار آتفا (قوله وإلا) أي بأن قبضته غير الرشيدة بنفسها اه سم (قوله رجع) ببناء المفعول (قوله  
لا اعتقادهم) أي في قبض غير الرشيدة والولي هل يصح هذا أم لا فان اعتقدوه صحيحا حكم صحته وإلا فلا اه  
كودي (قوله سائر ما يختص به) أي بالمسلم (قوله كام ولده) وكذا فقهه وسائر مملوكاته فالمراد بقوله سائر  
ما يختص به ما تشتمل المملوك له اه رشیدی (قوله ويظهر الخ) ولو باع الكافر أي لمثله الخمر بثمن هل يملكه  
ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان ولا جرى القفال في فتاويه على الاول وصحح الرافعي في الجزية الثاني  
وهو المعتمد بل لا يجوز له قبوله نهاية ومعنى (قوله عنهم) أي الذميين الذين يدارنا (قوله بما قيدت به) وهو  
قوله الذي يدارنا (قوله بما ياتي) أي في السير (قوله وإلا لا تقبضه الخ) بأن لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام  
سواء كان بعد اسلامها أو اسلام احدهما كما نص عليه في الام نهاية ومعنى (قوله لو كانت حرية الخ) أي  
والزوج مسلم او حر بي كما هو ظاهر وهو ظاهر إن كان مهر المثل او المسمى معينة المألو كان في الذمة فهل ياتي  
ذلك فيه ايضا بان يقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عنائي والظاهر انه ياتي فيه ايضا شيئا اه  
يجري ر قوله مهر المثل أو المسمى الا صوب المسمى الصحيح أو الفاسد اذ مهر المثل لا يكون إلا في الذمة وقوله  
والظاهر انه الخ هو ظاهر قول الشارح ومنعها من ذلك اذ المتبادر ان الاشارة للمسمى الفاسد معينة  
او في الذمة (قوله كالو نكحو اتفويضا) الى قوله فان قلت في المغني لا قوله ويرد الى على انه ياتي وقوله ختم الى  
فقرهم والى قوله على ان التحقيق في النهاية (قوله وما هنا في حريين) زاد النهاية والمغني وفيما اذا اعتقد ان  
لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما اه (قوله في صورة مثلي الخ) أي لو فرض ما لا (قوله ام لا) راجع  
الى كل من قوله تعددت الخ وقوله واختلف الخ اه رشیدی (قوله واجتماعهما) بالجر اه رشیدی أي  
عظفا على متقوم أي وفي صورة اجتماع المثلي والمتقوم عبارة المغني ولو اصدقا جنتين فاكثر كزكري خمر وكليين  
الخ (قوله بالقيمة الخ) نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزكري خمر وزكري بول وقبضت بعض كل منهما على السواء  
فينبغي كما قال الشيخ اعتبار الكيل نهاية ومعنى (قوله ودخل بالام) أي فقط اه مغني (قوله لها) أي للام  
مهر المثل أي لا المسمى اه مغني (قوله وإنما الذي الخ) قد يخدشه انه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتأمل  
اه سم عبارة عرش قد يشكل هذا بما مر من أن المحرمة إنما تؤثر في عدم التقرير لا في استحقاق المهر اه  
(قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد اه سم (قوله ان محل وجوب مهر المثل) أي للام

الزركشي شرح مر (قوله وإلا) أي بأن قبضه غير الرشيدة بنفسها رجع لا اعتقادهم على الأوجه عبارة  
القوت بق هنا شيء لم ارفيه نصا وهو انه لو كان اقضها الخمر والخنزير ونحوه في حال صغرها او جنونها او  
سفهها او قبضته مكرهه هل يكون ذلك كالدفع حتى يقضى لها بمهر المثل على المذهب بعد الاسلام او عند  
الترافع اليها او يكون كقبض الرشيدة او يقال اذا اعتبروه فلا مهر ولا وجب هذا موضع نامل  
اه قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك ثمن الخمر الذي باعه ولهذا لم يوجب عليه الرد لا حال  
الكفر ولا بعد الاسلام وحينة فاذا كان لمسلم عليه دين ودفع له ثمن ذلك وجب عليه قبوله وبه أجاب القفال  
في فتاويه لكن الرافعي في باب الجزية قال اصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج الى الجمع بين  
الكلامين اه وقوله قضية كلامهم الخ يمنع ان قضية كلامهم ذلك فلا اشكال (قوله ويظهر أن الحر الذي  
الخ) كذا شرح مر (قوله وذكر في الصداق خلافه) لكن في الذميين الخ) وما هنا في الحريين وفيما اذا  
اعتقدا ان لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما شرح مر (قوله وإنما الذي الخ) كذا شرح مر  
وقد يخدشه انه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتأمل (قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد

منها أو منه (بعد دخول) أو استدخال من يحترم بان اسلم احدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم) في  
لا استقراره بالدخول واورد عليه انه لو نكح اما وبنتها ودخل بالام ثم اسلم وجب لها مهر المثل مع انها انما اندفعت باسلام بعد دخول ويرد  
بمنع هذا الحصر وانما الذي دفعها في الحقيقة صيرورتها حر ماله بالعقد على بنتها على انه ياتي قريبا ان محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى

(والا) يصحح او كان قد سمي فاسدا ولم تقبضه في الكفر (فهر مثل) لها في مقابلة الوطء فان تبضت به في الكفر انكار آقا (او) اندفعت  
باسلام (قبله) أي الدخول (وصحح) النكاح لاستيفائه شرائطه او على الاصح انه محكوم بصحته (فان كان الاندفاع باسلاهما فلا شيء لها) لان  
الفرقة من جهتها واذ لم يجب لها شيء مع صحته فالولي مع فسادها اذا فرض ان لا وطء ( ٣٣٥ ) فقولوه وصحح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم

عما يأتي وبه. اذا يندفع  
الاعتراض عليه ( او  
باسلامه ) وصحح النكاح  
( فنصف مسمى ان كان  
المسمى صحيحا والا ) يصح  
كخمر ( فنصف مبرم مثل )  
ككل تسمية فاسدة فان لم  
يسم شيء مفتعة أما اذا لم  
يصحح النكاح فلا شيء لها  
لان الموجب في النكاح  
الفاسد انما هو الوطء او  
نحوه ولم يوجد ولو ترفع  
اليها في نكاح أو غيره  
( ذى ) أو معاهد ( ومسلم  
وجب ) عليها ( الحكم )  
بينهما جزما ( أو ذميان )  
كهوديين أو نصرانيين أو  
ذمي ومعاهد ( وجب )  
الحكم بينهما ( في الاظهر )  
قال تعالى وأن احكم بينهم  
بما أنزل الله وهي ناسخة كما  
ضح عن ابن عباس رضى  
الله عنهما لقوله أو عرض  
عنهم أما بين مـوـدي  
ونصراني حل التخيير فلا  
نسخ وهو أولى وحيث  
وجب الحكم بينهما لم  
يشترط رضا الخصمين بل  
فيجب جزما وقيل على  
الخلاف لا معاهدان لانالم  
نلتزم دفع بعضهم عن بعض  
وعليهما رضا أحدهما  
وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أي الزوج لها اه معنى ( قوله وعلى الاصح ) الموافق لما مر على الصحيح  
( قوله هنا ) أي في الاندفاع باسلاهما وقوله فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه ( قوله الماتن أو باسلامه الخ )  
وظاهر كلامه أن المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يميل اليه ونقله عن القفال وهو المعتمد كما رجحه ابن  
المقرئ فيمن أسام وتحت أم وبنتها ولم يدخل بواحدة منهما رجحه البلقيني مغنى ونهاية وتقدم في الشرح  
ما يوافقه ( قوله فان لم يسم شيء الخ ) أي ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لا مهر كما سبق والاوجب نصف مهر  
المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والا فكله لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه عـش  
( قوله الماتن رجب في الاظهر ) افهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء واستوفينا به وصرح البغوى نهاية  
ومغنى ( قوله وعليهما ) أي المعاهدين أي اذا لم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقرينة ما مر اه رشيدى ( قوله )  
وعليهما حل التخيير الخ ) عبارة المغنى ومنهم من حمل الآية الاولى على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا  
أولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه ( قوله وهو ) أي الحل أولى أي من النسخ ( قوله لا معاهدان )  
وفهم مما تقرر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين أو حرى ومعاهد والظاهر كما قاله الأذرى انه لو عقدت  
الذمة لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومغنى ( قوله )  
وحيث يجب الاعداء والحضور ) عبارة المغنى واذا او جبتا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان  
اه ( قوله يجب الاعداء ) أي الطلب اه عـش عبارة الكردي أي اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان  
لم يرض أي خصمه اه ( قوله والحضور وطلبه رضا ) يعني لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور احدهما  
وطلب حضور الآخر كان رضامنه اه كردي ( قوله رضا ) أي بالحكم اه عـش ( قول الماتن لو اسلموا الخ )  
قيد لقوله ما تقرر هم ( قوله مع تقدم كثير من صورته ) قد منع ان الذي مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور  
ليمن اسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترفعوا اليها في حال الكفر واستغنى الصنف عن إعادة تلك الصور هنا  
بهذا الضابط الذي حاصله ان حكمهم اذا ترفعوا اليها حكمهم اذا اسلموا فمما يقررون عليه ومالا اه  
رشيدى ( قوله بخلاف ما لو علمناه الخ ) حال من مقدرو الاصل فقرهم لو ترفعوا اليها على نحو نكاح الخ ( قوله )  
اعرضا عنه ) ولا نفرق بينهم اه معنى ( قوله الا ان رضى بحكمنا الخ ) فان قيل قد مر في نكاح المحرم انا  
نفرق بينهم وان لم يرضوا بحكمنا فلا كان في الاختين كذلك اجيب بان المحرم اشد حرمة لان منع نكاحها  
لذاتها وانما منع في الاختين للميشة الاجتماعية مغنى وسم ( قوله ويجيبهم حاكمتا في تزويج كتابية لاولى لها )

( قوله وجب مهر المثل ) أي للام ( قوله لا معاهدان الخ ) والظاهر كما قاله الأذرى انه لو عقدت الذمة  
لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح مـ ر ( قوله ولو  
جاءنا الخ ) كذا شرح مـ ر ( قوله اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا ) هـ لاجل طلبه فرض النفقة رضا على  
قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنفس النكاح ( قوله )  
اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا ) كذا في الروض فلم يكتف بالرضا الذي تضمنه الترافع لطلب النفقة وعبارته  
مع شرحه ولو ترفعوا أي الكفار اليها في النفقة كان جاءنا كافرا وتحت اختان وطلبوا فرض النفقة  
اعرضا عنهم مالم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرئنا بينهم بان ناسره باختيار احدهما اه  
ليكنه قال قبل ذلك ما نصه مع شرحه وان نكح المجوسى محرما لم يترافعا اليها لم تعرض عليهما فان ادترضا  
اليها في النفقة فرقنا بينهما أي ابطالنا نكاحهما ولا نفقة لانهما بالترافع اظهر اما يخالف الاسلام فاشبهه ما لو

والحضور وطلبه رضا ( ونقرهم ) أي الكفار فمما ترفعوا اليها ( على ما تقررهم ) عليه لو اسلموا او نبطل ما لا تقررهم عليه لو اسلموا واختم بهذا  
مع تقدم كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيره فانقرهم على نحو نكاح خلا عن ولي وشهود لا على نحو نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه  
فيهم ولم يترافعا اليها فيه فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحت اختان لطلب فرض النفقة مثلا اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا فناسره باختيار  
احدهما ويجيبهم حاكمتا في تزويج كتابية لاولى لها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا او سرقة

حدوا إن لم يرض أو شرب خمر لم يحدوا ورضى لا اعتقادهم حلهما فان قلت يشكل عليه حد الخنفي بشرب ما لا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الخنفي ان العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رايه فيه ولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانها احدثت وان اسكرت في ابتداء ملتناو تلك لم تحل في ملة قط فن ثم استثنيت اعنى الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله واحضار التوراة لرجم الزانية انما هو لشكذيب ابن صوريا اللعين في قوله ليس فيها رجم لالرعاية اعتقادهم ولو تحاكموا اليه بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) او قبله وقد حكم حاكمهم بامضاءه لم تعرض له ولا انقضاه كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو النكاح المؤقت او بشرط نحو خيار من النظر لا اعتقادهم وان لم يحكم به حاكمهم فالوجه ان المراد بحكم حاكمهم هنا اعتقادهم اى فان اعتقدوه صحيحا لم تعرض له والا فنقضناه وحينئذ فالخلاف كما يعلم من هذا مع ما مر في قولى فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحا او عقدوا عقدا مختلا عندنا لم تعرض لهم فيه ثم ان ترفعوا اليه فيه اوفى شىء من آثاره وعلينا اشتماله على المفسد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الاصل في انكحتهم الصحة كانكحتنا نظرنا فان كان سبب الفساد منقضا اثره عند الترافع كالخلو عن الولي والشهود وكمقارنته العدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضت وكانت بحيث تحل له الآن اقررناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كنكاح امة بلا

اى فيزوجها الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله حد) اى بما يترتب على الزنا والسرقعة من الجلد والتعريب او الرجم ومن القطع وغرم المال اه ع ش (قوله بشرب ما لا يسكر) اى قدر لا يسكر من النبيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة اه سم (قوله بضعف رايه الخ) اى الخنفي اى امامه (قوله اعنى الخمر) تفسير لنا نائب فاعل استثنيت (قوله يلزمه) اى حاكمنا (قوله واحضاره) اى النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط اخذنا ما يأتى في الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعتبر بمال الفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم الخ (قوله او عقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلا صيغة او بلا رواية فاذا ترفعوا اليه فانه لا يقررناهم لا نقضاء المفسد عند الترافع كنكاح بلاولى ولا شهوداه ع ش (قوله وليس لنا البحث عنه) اى عن اشتمال انكحتهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد ان لا نبحث عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد او زائل فنقيه فامر من اننا فنقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث بمنع علينا ونحكم بالصحة مطلقا هكذا ظهر للميتامل اه رشيدى (قوله لان الاصل) المواقف لما روى في التحالف في البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله في انكحتهم الخ) الانسب في عقودهم الخ وكعقودنا الخ اه سيد عمر (قوله بحيث تحل له الخ) اى عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ اى الآن ففى كلامه احتباك (قوله ومنه) اى المانع القوى (قوله ومشروط فيه نحو خيار الخ) اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) اى ترفعوا اليه ام لا اه ع ش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الخ) فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تغفل اه سيد عمر (قوله ما قررته) اى بقوله وان ضعف كمؤقت الخ اه كردى ولعل الاولى اى بقوله ثم ان ترفعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) اى ما قررته هنا (قوله لان ذاك) اشارة الى قوله حمل الخ اه كردى (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) اى بين نحو عقد نكاح مؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلة) اى في صور ضعف المانع وقوله وما هنا كمحض اثر يعنى ان الطلاق اثر عقد النكاح اه كردى (قوله وما هنا) الاولى هناك

اظهر الذمى الخمر انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كافي مسئلة الاختين وقد يفرق بان امر نكاح المحرم اغلظ من جمع الاختين فليتامل (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعتبر بمال الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) يرد عليه ما قدمه اول فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها وايدى يبحث السبكى فانه من احكام الدنيا وقد بناء على انهم مكافون بفروع الشريعة فراجعوه وتامله يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريدتم بالحرمة مجرد الاثم لا العقاب في الآخرة لئلا يبعد البعيد من سياقه خصوصا وهو غير مراد قطعا في المسلم الذى الحق به الكافر في ذلك فتامله (قوله لم نعلم اشتماله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم

شروطها ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم ننظر لا اعتقادهم وفرقنا بينهم احتياط طارق الولد للبعث ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة بزيادة دفعا للعاروان ضعف كمؤقت اعتقدوه مؤبدا ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مغسوبة نظرنا لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذاك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون الاختلاف فيها الا لعقاب فيه الا على معتقد التحريم او المقلد له ولا ينافى ما قررته حملى في شرح الارشاد قول الماوردى العبرة في صيغ طلاقهم بما عندهم على ان محله ما اذا لم يترفعوا اليه والبناء والاحكامنا باعتقادنا لان ذاك في آثاره قد لم نعلم اشتماله على مفسد وما هنا في آثاره قد علم اشتماله عليه وكان الفرق اننا قد نفرهم على عقود مختلة ترغيبا في الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا في نسخة الكردي من الشارح **قوله** وما هنا محض اثر لا ترغيب الخ) قديم عن ان  
الاثر لا ترغيب فيها اه سم

**(فصل في احكام زوجات الكفار)** **(قوله** اذا اسلم الخ) قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام  
الزوجات هنا اه ع ش **(قوله** كافر حر) الى قول المتن والطلاق اختيار في النهاية الا قوله لما مر اول الباب  
وقوله وفيه بسط الى المتن **(قوله** حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختيار اربع بل  
انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء وقد يؤيده ان  
من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه ع ش **(قوله** الحرائر) اي  
وسياق حكم الاماء **(قوله** قبله) اي الزوج **(قوله** وان لم يسلمن) لو قالوا لم يسلمن كفي فان حكم ما لو اسلمن علم من  
قوله واسلمن معه وعليه فالاول للحال اه ع ش (قول المتن لزمه اختيار اربع) كالصريح في انه لا يجوز  
اختار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن  
زعم على شيخنا الرمي خلافا مر اه سم على حج اه ع ش عبارة الحلبي قوله لزمه اختيار مباحة وان  
لم يطلب منهن وليس له ان يختار مادون مباحة اي ياتم بذلك اه وعبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم  
نصها ثم الذي يظهر في توجيه لزوم اختيار اربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يدفع  
بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة مبهمة ولا يزيل الابهام الا الاختيار لاربع اذ به تتعين باقية العصمة من  
زائلتها واختيار مادونها ليس طلاقا لمن بقي من تنمة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها  
زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انه الخ يرد ما ياتي من قول الشارح مع المتن والطلاق اختيار للطلقة اذ لا  
يخاطب به الا الزوجة فان طلق اربعا تعين كل للنكاح واندفع الباقي شرعا اه ووجه الرد ان طلاق ما عدا  
المعينة اختيار لمن جميعا فالمحذور هو الابهام باق على حاله **(قوله** لزوم ماحتما) لتأكيد الرد على الزاعم  
الاني **(قوله** ان زعم الخ) وافقه المغني عبارته تنبيه تعبير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم ايجاب  
العدد وليس مراد ابل المراد ان اصل الاختيار واجب واما امساك اربع فثابت لانه يلزمه ذلك كما قاله  
جمع من شراح الكتاب منهم ابن شبة وابن قاسم والدمياطي لكن ظاهر الحديث اللزوم والقائل بعدم  
للزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كاسياني عن السبكي والاذرعي اه بحذف **(قوله** ذلك) اي اختيار  
الاربع **(قوله** ان تاهل الخ) قيد للمتن اه رشدي عبارة الكردي قيد للزوم واحتراز عن لا يتاهل فانه  
لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافا كياتي اه **(قوله** ولو مع احرام الخ) غايه للدين **(قوله** بان يختار الخ)  
نصوير للمعنى **(قوله** كياتي) اي قبيل قول المصنف والطلاق اختيار **(قوله** لحرمة الزائد الخ) تعميل  
للبين **(قوله** لا امساكن) عطف على اختيار اربع سم ورشدي **(قوله** تقدمن) الى قوله لا اجتماع  
سلامن في المغني الا قوله ولو اسلم معه الى اما من لم يتاهل **(قوله** ولو لميتات) ولا نظر لثمة الارث فيرثن اي  
الميتات المختارات غير الكتانيات اه معنى **(قوله** تقدمن الخ) تعميم للدين اي سواء تقدم نكاحهن او تاخر  
الخ **(قوله** للخبر الخ) تعليل له وللتعميم الذي في الشرح **(قوله** فدل) اي عدم التفصيل **(قوله** كما هو شأن  
الوقائع الخ) اي والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذه معارضة  
لقاعدة اخرى وهي وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كسها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال

**(قوله** وما هنا محض اثر لا ترغيب فيه) قد يمنع ان الاثر لا ترغيب فيها

**(فصل في احكام زوجات الكفار اذا اسلم)** **(قوله** حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية  
ذلك ان له اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر  
في الابتداء وقد يؤيده ان من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم **(قوله** في المتن لزمه اختيار  
اربع) كالصريح في انه لا يجوز له اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة  
فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا الرمي خلافا مر **(قوله** لا امساكن) عطف على

وما هنا محض اثر لا ترغيب  
فيه لحكمنا فيه باعتقادنا  
**(فصل في احكام**  
زوجات الكفار اذا اسلم  
ومن زائدات على التعدد  
الشريعي اذا (اسلم) كافر حر  
(وتحتة اكثر من اربع)  
من الزوجات الحرائر  
(واسلمن معه) ولو قبل وطه  
(او) اسلمن قبله ثم اسلم هو  
او عكسه بعد نحو وطه ومن  
(في العدة او كن كتابيات)  
يحل للمسلم نكاحهن وان لم  
يسلمن (لزمه) لزوما حتما  
خلافا لمن زعم ان معنى لزمه  
ان له ذلك ان تاهل للاختيار  
لكونه مكافا او سكرانا  
مختارا غير مرتد ولو مع  
احرام وعدة شبهة (اختيار  
اربع) ولو ضم ابان يختار  
الفسخ فيما زاد عليهن كياتي  
لحرمة الزائد عليهن  
لا امساكن فله بعد اختيارهن  
فراقهن (منهن) ولو لميتات  
فيرثن تقدمن او تاخرن  
استوفى نكاحهن الشروط ام  
لم يستوفها كان عقد عليهن  
مع الخبر الصحيح السابق انه  
صلي الله عليه وسلم امر من  
اسلم وتحتة عشر نسوة ان  
يختار اربعا ولم يفصل له  
فدل على العموم كما هو  
شأن الوقائع القولية

وحمله على الأوائل ترده رواية الشافعي والبيهقي فيمن ثبته خمس اختار أو لاهن للفراق على تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل وإسلام من فيه رق على أكثر من ننتين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد تبصروا اختياره لأربع بأن يعتق قبل إسلامه سواء قبل إسلامه أو بعده أو معه أو بعد إسلامه (٣٣٨) وقبل إسلامه لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حرو من ثم امتنع عليه أمساك الأمانة

ولو أسلم معه أو في العدة نثنان ثم عتق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يخر الأثنتين ولو من المتأخرات لاستيفائه عدد العييد قبل عتقه أما من لم يتاهل كغير مكلف أسلم تبعاً فوقف اختياره لكامله ونفقتين في ماله وإن كن ألفاً لأنهن محبوبات لحقه (ويندفع) باختياره الأربع نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الإسلام أن أسلموا معاً وإلا فن الإسلام السابق من الزوج والمندفعة فتحسب العدة من حيثئذ لأنه السبب في الفقرة لأن حين الاختيار وفرقتين فرقة فسخ لا فرقة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معاً أو مرتباً ثم إن ترتب النكاحان لم يمس الأول وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كتابية فإن مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه إن اعتقدوا صحته وإن وقعا معاً لم تقر مع واحد منهما مطلقاً (وإن أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) أسلم منهن بعده أو قبله بعد الدخول

وخصت الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حلي ومثال الثانية كس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدلل به أبو حنيفة على عدم النقص بمس الأجنبية فإنه يحتمل أن يكون مسها بمأثل فلا يستدل به به بحجج (قوله وحمله) أي ذلك الخبر مبتدأ خبره قوله ترده الخ (قوله اختار الخ) مفعول رواية الخ (قوله وعلى تجديد العقد) عطف على الأوائل اه سم (قوله مخالف للظاهر) أي فإن الأمساك صريح في الاستمرار اه معنى (قوله وقد تبصروا اختياره) أي من فيهرق اه عش (قوله بأن يعتق الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الإسلام اه سم عبارة عش قضيته أنه لو تأخر عتقه عن إسلامه وإسلامهن تعين اختياره ننتين وهو مستفاد بالأولى من قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ اه (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عتقه قبل الخ (قوله أو بعد إسلامه الخ) ينبغي أو معه (لأن العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو وقت اجتماع الإسلام لجميع اه رشدي زاد عش فعتقه بعد إتمامه حصل بعد تعين اختيار الننتين اه (قوله ثم عتق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم (قوله لاستيفائه الخ) يؤخذ منه أنه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع اه عش (قوله) أما من لم يتاهل كصبي ومجنون عقده له وله النكاح على أكثر من أربع اه معنى (قوله من حيثئذ) أي من حين الإسلام (قوله لانه) أي الإسلام (قوله لا من حين الاختيار) عطف على قوله من حين الإسلام (قوله إن أسلموا) أي الزوجات والأزواج (قوله وكذا) أي الأول (قوله أو الأول الخ) أي أو أسلم سابق النكاح دون الزوجات متأخر النكاح (قوله وهي كتابية) قيد في المستثنين قبله اه سيد عمر (قوله فإن مات) أي الأول (قوله صحته) أي التزوج بزوجة اه معنى (قوله وإن وقعا معاً) أي النكاحان بقي مآلوعلم السابق ونسبى ورجى بيانه وبالطلان في الباقي اه عش (قوله مطلقاً) أي وإن اعتقدوا جواز اه معنى (قوله) أو قبله) ينبغي أو معه اه سم أي كافي النهاية والمغنى (قول المتن أربع فقط) أي أو أقل اه معنى (قول المتن تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع للزوجية (قوله في الأولى) أي في الإسلام قبل الدخول وقوله في الثانية أي في الإسلام بعد الدخول اه معنى (قوله ما تقر رفياً) أي الثانية بقوله بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها الخ (قوله لو كان تحت ثمان الخ) عبارة المغنى لو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلام الزوج اختار أربعاً من الأوليات أو الأخيرات كيف شاء فإن ماتت الأوليات أو بعضهن جاز له اختيار الميقات وبرت منهن اه (قوله لم يخرهن) أي لم ينفق أنه اختارهن بعد إسلامهن (قوله واسلم الخ) أي والحال اه عش ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله أسلم أربع (قوله لم تعين الأول) أي من أسلم أو لا منهن للزوجية (قوله وأنه لو أسلم أربع) أي بعد الدخول اه معنى (قوله ثم أسلم ثم الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم عبارة المغنى ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الأخيرات) راجع وجهه في الثانية فإنه يجوز اختيار

(في العدة أربع فقط) بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها وليس تحته كتابية (تعين) وإن دفع نكاح من بقي لتعذر الميقات إمساكهن وتحلفن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية وأفهم ما تقر رفياً أنه لو كان تحته ثمان مثلاً فأسلم أربع لم يخرهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كتابيات لم تعين الأول وأنه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الأخيرات لاجتماع إسلامهن (١) قول المحشى قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش

مع إسلامه قبل انقضاء عدته ولو أسلم أربع ثم هو قبل انقضاء عدته وتختلف الباقيات حتى انقضت عدته من حين إسلامه أو متى مشركات تعينت الأوليات لما ذكر فان لم يتخلفن بل أسدن قبل انقضاء عدته من حين إسلامه اختار اربعا كيف شاء لاجتماع إسلامه وإسلام الكل قبل انقضاء عدته (ولو أسلم وتحتاهم وبنتها كتابتان أو) غير كتابيتين ولكن (اسلمتا ٣٣٩) فان دخل بهما) أو شك في عين المدخول

بها (حرمتا ابدا) وإن قلنا بفساد انكحتم لان وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى إن صح والا فهر مثل (والا) دخل (بواحدة) منهما أو شك هل دخل بواحدة منهما أو لا (تعينت البنت) واندفعت الام لحرمتها ابدا بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتم (وفي قول يشخير) بناء على فسادها (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت) البنت ايضا لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت أو بوطئها (أو) دخل (بالام حرمتا ابدا) الام بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتم وهي بوطء الام ولها مهر المثل بالوطء كذا قاله واعترض بان قياس صحة انكحتم وجوب المسمى وأجيب بحمله على ما إذا فسد المسمى (وفي قول بقي الام) بناء على فساد انكحتم ومن اندفعت منهما بلا وطء لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء ان صححنا انكحتم (أو) اسلم حر (وتحتاهمة) فقط (واسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) اسلمت بعده أو قبله (في العدة اقر) النكاح (ان

الميتات كما تقدم الا أن يكون موته قبل إسلامه بمنزلة انقضاء عدته قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو ميتات مفروضا فيها إذا متن بعد إسلامه فليراجع سم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها والعبارة المذكورة هي عبارة اصل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم انه إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع إسلامه وإسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه اقول ما مر انفا عن المغني كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم اقول جكه كحكم الاصل اخذا من التعليل وقوله الاق فان لم يتخلف الح يجرى في العكس ايضا (قوله لما ذكر) اي لاجتماع إسلامهن الخ اه ع ش (قوله فان لم يتخلفن) مكرر مع قوله فاسلم أربع فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتاهم وبنتها) نكحهما ما ولا اه مغني (قوله أو غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع إسلامه في المغني (قوله لان وطء كل بشبهة يحرم) اي لبنيكاح اولى ولتيقن تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام كابتداء النكاح ولا بد عند ابتدائه من تيقن حل المنكوحه اه مغني (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكك في صورة الشك للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمغني في صورة الشك على بطلان نكاحها اه سم (واندفعت الام) واستحقت نصف المسمى ان كان صحيحا والافتقار لانكحتم لا يندفع نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبه صرح البلقيني وغيره وقيل لاشئ لها بناء على فساد انكحتم اه مغني (قوله لحرمة الام ابدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في اصل الروضة وحله كما علم ما مر ان كان المسمى فاسدا وإلا قلنا نصف المسمى اه مغني (قوله بالعقد على البنت) اي بناء على صحة انكحتم أو بوطئها اي بناء على فسادها (قوله أو دخل بالام) اي فقط اه مغني (قوله وهي) اي البنت (قوله ولها) اي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة المغني والنهاية على ما اذا نكح الام والبنت بمهر واحد فانه يجب للام مهر المثل كالونكح نسوة بمهر واحد اه (قوله ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم عن المغني انفا وعنه وعن النهاية في مبحث نكاح الكفار اعتداه ومال الشارح هناك ايضا الى ترجيحه (قوله ان صححنا انكحتم) يعني بناء على صحة انكحتم فكلام الفقهاء مبني على صحته كان كلام ابن الحداد مبني على فسادها خلافا لما يوجهه صنيعه اه رشيدى (قوله بعده الخ) اي بعد إسلام الزوج وقوله حينئذ اي حين اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامة عند اجتماع اسلامهما (قوله او عكسه) اي او تخلف هو عن اسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) او بعد دخول ولم يجمعهما الاسلام في العدة ولم تحل له عند اجتماع الاسلامين اه مغني (قوله لما مر اول الباب) اي من أن النكاح قبل الدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا فيها إذا متن بعد إسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا ابدا) انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنت فلا تحرم إلا ان يراد هنا ان الحرمة ظاهرة حتى لو تبين ان المدخولة البنت حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكك في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المدخول بها للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها (قوله بوطء البنت<sup>(١)</sup>) وكذا بمجرد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) اي البنت وقوله ولها اي الام (قوله لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم في شرح ونكاح الكفار صحيح ما يتعلق بذلك

حلت له الامة) عند اجتماع إسلامه وإسلامها لاعتباره مع خوفه العنت حينئذ لانه يقر على ابتداء نكاحها حينئذ بخلاف ما إذا لم تحل له الان ولو طلقها في الحالة الاولى ثم ايسر حلت له رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن إسلامه او عكسه (قبل دخول تنجزت الفقرة) لما مر اول الباب (١) قول المحشي (قوله بوطء البنت الخ) الذي في الشرح لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت أو بوطئها اه من هامش



والكتابية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (او) اسلم وتحت (امام واسلمن معه) ولو قبل وطه (او) اسلمن قبله او بعده (في العدة اختار امة) واحدة ممنهن (ان حلت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) اجتماع (اسلامه واسلامهن) قيد في اختيار امة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امة معينة ممنهن كما ياتي وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله ولا اختار ثنتين (ولا) (٣٤٠) بان لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامه واسلامهن (لاندفعن) كاهن من حين الاسلام لحرمة

ابتداء نكاح واحدة ممنهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو اسلم ذو ثلاث امام فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى بان وهما لا يحلان تعينت الاولى او الاولى والثالثة وهما محلان دون الثانية اختيار واحدة منهما ولو اسلم على اربع امام فاسلم معه ثنتان وتختلف ثنتان فعمقت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه واسلامهما لان نكاح الفقة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامهما واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تقييده انه يتخير بين الجميع لان العتية في حالة الاجتماع في الاسلام كانت امة لكن اطال السبكي في رده والانتصار للاول وفيه بطل مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (او) اسلم حر وتحت (حررة) تصلح للتمتع (وامام

(قوله والكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) اي وجدت شروط نكاح الامة اولا اه ع ش (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كما ياتي) لعل في قوله ولو اختص الحل بوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول المتن والاختيار في المغنى الا قوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وان ماتت او ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله هذا ان كان حرا) اي كما علم من قوله السابق اسلم حر اه ع ش (قوله والا) اي بان كان فيه رق (قوله لحرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) اي فلا يجوز اختيارها كذوات المحارم اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن الاخصر ببعضهن (قوله تعين) اي ذلك البعض بالزوجية اه سم (قوله وهي تحل له) اي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامهما باعتبار المغنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) اي بان كان موسرا عند اسلامهما وكذا يقال فيما بعده اه ر شيدى والواو حالية (قوله او الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المغنى فعلى هذا لو اسلم على ثلاث امام فاسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عدتها وهو وسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاخيرتين اه (دون الثانية) اي لم تحل له حين اسلامهما (قوله منهما) اي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحها) معتمداه ع ش (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيته انه لو قارن عتقها باسلامهما اندفعت الفقة المتقدمة ايضا (قوله هذا) اي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح الفقة المتقدمة ما ذكره اي تبعا للغزالي وهو الظاهر وجري عليه ابن المقرئ في روضه اه مغنى (قوله وفيه) اي في المقام اوفي الانتصار الاول (قوله او اسلم حر) اما غير الحر فله اختيار ثنتين فقط اه مغنى (قوله تصلح للتمتع) اي ويقر على نكاحها اه مغنى (قوله او اسلمن قبله الخ) اي قبل اسلامه وكن مدخرا لهن اه مغنى (قوله وان ماتت) ولو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه اه سم اقول وهو اي السقوط قضية تعليلاتهم ويؤيده ايضا الضابط الاتي آنفا (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغنى فله اختيار واحدة ممنهن اه (قوله وهي غير كتابية) اي يحل ابتداء نكاحها نهاية ومغنى اي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الامام ع ش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) اي استلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لوقوعه) اي

(قوله الكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم (قوله مطلقا) اي ولو كتابية (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ (قوله تعين) اي بعضهن (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين (قوله وان ماتت) لو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزركشي بقوله اما اذا تاخر عتقهن عن الاسلامين بان اسلم ثم اسلمن ثم عتقن استمر حكم الامام عليهن فتعين الحرة ان

واسلمن اي الحرة والامام (معه) ولو قبل وطه او اسلمن قبله او بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت او ارتدت سواء الاختيار اسلم الامام قبلها ام بعدها ام بين اسلام الزوج واسلامها (واندفعن) اي الامام لانها تمنع من ابتداء فكذا وامام من ثم لم يصلح لاختار واحدة ممنهن كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر (وان اصررت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عدتها) وهي مصرة (اختار امة) ان حلت له حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالموت تحضت الامام او لمواختيار امة قبل انقضاء العدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه

في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فسكر اثر) أصليات الكاهن قبل انقضاء عدتهن (فيختار) الحر منهن (اربعا) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تعينت الحرة ان كانت وصليحت والا اختار أمة تحل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك) أو اخترت نكاحك أو تقريره أو حبسك أو عقدك أو قررتك (أو قررت نكاحك أو امسكتك) أو امسكت نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت نكاحك أو حبسك على النكاح وكلها صرائح إلا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكناية بناء على جواز الاختيار بها نظرا إلى أنه ادامة ومجرد اختيار الفسخ للزائدات على الأربع يعين الأربع للنكاح كما لو قال لمن أريدكن وإن لم يقل للزائدات لا أريدكن لكن يظهر اخذا بما تقرر ان أريدكن للنكاح صريح ومع حذفه كناية ونحو فسخت أو ازلت أو رفعت أو صرفت نكاحك صريح فسخ ونحو فسختك أو صرفتك كناية (والطلاق) بصريح أو كناية ولو معلقا كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) المطلقة إذ لا يخاطب به إلا الزوجة فان طلق اربعا تعين للنكاح واندفع الباقي شرعا ولا ينافي ما تقرر في الفسخ قاعدة ان ما كان صريحا في بابه لانها

الاختيار وكذا ضمير فيجده (قوله ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومغنى (قوله أي الاماء) أي قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومغنى (قوله منهن اربعا) أي ولو دون الحرة اه مغنى (قوله أو عتقن ثم أسلمن الخ) أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن (فرع) لو أسلم من اماء معه أو في العدة واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار اربعا منهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه مغنى (قوله فان تأخر عتقهن الخ) بان أسلم ثم أسلمن أو عكسه ثم عتقن اه مغنى (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزكريا بقوله أما اذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان أسلم ثم أسلمن ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه سم (قوله ان كانت) أي وجدت اه عش وعبرة سم أي تحته وان ماتت اخذا ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اخترتك الخ) وليس الشهادة شرط فيه بخلاف ابتداء النكاح اه عش (قوله أي ألفاظه) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية والمغنى الا قوله ومثله مرادفه كالزواج (قوله وكلها صرائح) أي فلا تحتاج لنية اه عش (قوله ومثله الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أي فاحذف منه ذلك فكناية اه كردى (قوله كالزواج) أي والعقد (قوله بناء على جواز الاختيار الخ) واعتمده أي الجواز للمغنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله نظرا إلى أنه) أي الاختيار ادامة أي لا ابتداء نكاح (قوله ومجرد اختيار الفسخ الخ) أي بدون ان يقول للاربع اخترتكن (قوله كما لو قال الخ) أي قياسا عليه (قوله بما تقرر) أي في قوله وكلها صرائح الا الخ (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومرادفه (قوله ونحو فسختك احرصتكم كناية) وعلم بما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه الماوردي والرويانى وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومغنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاقهم المذكور على تامل من حيث المدرك اذا الجاهل للقریب العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سيد عمر (قوله ولو معلقا) أي ولو كان الطلاق بقسميه معلقا وقوله كان نوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحا في الفسخ عبارة ع ش أي من صراحته مع النكاح وجعله كناية بدونه ووقوع الطلاق بنية المشار اليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحا في بابه) أي ووجدت نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أي ما تقرر في الفسخ وقوله منها أي القاعدة المذكورة (قوله ويوجه) أي ذلك السربان قضية القاعدة الخ فيه تامل (قوله كهو) أي كالفسخ المطلق فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كما لا يجوز تعليق الفسخ المطلق (قوله له فيه) أي لمن أسلم في التعليق (قوله مسامحته) أي من أسلم (قوله مسامحته الخ) مفعول فاقترضت (قوله بنية) أي الطلاق (قوله لنقصه) تعليل للسكون المذكور وقوله فلا مسامحة مفرع على النظر إلى ذلك الكون وقوله لان المسامحة الخ تعليل لنفي ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع إلى المتن (قوله ان اراد) أي المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بمعناه) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان اراد

كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه (قوله ان كانت) أي تحته وان ماتت اخذا ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الروض ويؤخذ من هذا أي تعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كهو قبله اه (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحا في بابه)

أغلبية وسر استثناء هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ويوجه بأن قضية القاعدة أن نية الطلاق بالفسخ كهو فلا يجوز تعليقه مع أنه قد يكون له فيه رغبة دون التنجيز فاقترضت مسامحته بأمر أخرى مسامحته بالاعتداد بنيته حتى يجوز له التعليق فلا نظر إلى كون الطلاق أضرم من الفسخ لنقصه العدد دونه فلا مسامحة لان المسامحة من جهة لا تقضيها من كل جهة قيل إن أراد لفظ الطلاق اقضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك إذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وإن أراد

الاعم ورد عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخه وبجواب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فمن ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظهار والايلاء) فليس احدهما اختيارا (في الاصح) لان كلام من الظهار لتحريمه والايلاء لتحريمه ايضا لكونه حافيا على الامتناع من الوطء بالاجنية البقية منه بالمنكوحه فان اختار المولى او المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء والظهار من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه اقبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيصير في الظاهر عائدا ان لم يفارقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت نكاحك او فسخته لما تقرر انه ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما يمتنع تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانها قد توجد وقد لا نعم يصح تعليق الاختيار للنكاح ضمنا كان دخلت فانت طالق او من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في ضمن ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وحينئذ يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس او عشر مثلا جاز لانه خفف الابهام وحينئذ اندفع من زاد) على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لاربع في الحر وثلثين في غيره لما مر اول الفصل المغني عما هنا ولا توهم ان ذاك لا ياتي هنا (ونفقتهم) اي الخمس وكذا كل من اسلم عليهن

(الاعم) اي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفراق هنا اي في باب الاختيار فسخ اي لا اختيار (قوله باختيار الثاني) اي الاعم (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والفسخ وحققة في كل منهما ويتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض عن الزركشي مانصه وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتصين فيه بلا قرينة اه وقد يجاب بان تبادره في الفسخ بحسب المقام كما اشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لارادة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفراق صريح فيه اي الفسخ (قوله فليس احدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله بقر كل منهن الى المتن وكذا في المغني الا قوله وذكر العشر الى المتن (قوله لتحريمه) في الموضوعين متعلق لقوله لا في اليق الذي هو خبر ان قوله والايلاء عطف على الظهار وقوله لكونه الخ لعله لتحريم الايلاء وقوله بالاجنية حال من الضمير المستتر في البقي اراجع لكل من الظهار والايلاء وقوله بالمنكوحه حال من ضمير منه اراجع لكل منهما ايضا (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تانزع فيه الوصفان وضمير راجع الى ال فيهما (قوله والظهار) معطوف على مدة الايلاء رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) وللموطوءة المسمى الصحيح او مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح او استدامة الخ اي على الراجح (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالجعة اه معنى (قوله لما تقرر الخ) وقوله ولان مناط الخ كل منهما علة للمعطوف عليه فقط عبارة المغني وشرح المنهج لانهما تعينين ولا تعين مع التعليق اه هي لشموله للمعطوف ايضا احسن (قوله فلم يقبل) اي الاختيار وقوله لانها الخ اي الشهوة (قوله ونصح نية الطلاق) عطف على قوله يصح الخ (قوله كامر) اي في شرح و الطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) لو اسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فبين اختار الظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث غيرها مراه سم على حج اه ع ش (قول المتن وعليه التعيين) اي فوراه بغير مي عن الحلبي (قوله لما مر في اول الفصل) اي في قول المصنف لزمه اختيار اربع المغني عما هنا اي من قوله وعليه التعيين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالا اختيار في الصورة المارة اول الفصل او التعيين هنا (قوله انظره) اي وجوب وقوله ثلاثة ايام اي كوامل اه ع ش (قوله مدة التروي) اي التفكير ان لم يفد فيه الحبس عزره الخ وهكذا كل من اقر بحق وقدر على ادائه وامتنع واصرو لم ينجح فيه الحبس وراى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا الى ان يختار) ولو اختار اربعا منهن ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزمن جدا اه ع ش (قوله ويخلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقته) وان طال جنونه اه ع ش (قوله والمعتمدانه) اي امسك بمعنى الخ اي حال كونه اي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفراق الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقضية هذا ان لفظ الفراق صريح في الفسخ كما انه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيهما ويتعين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتصين فيه بلا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

اذا لم يختار منهن شيئا واراد بالنفقة ما يعمر سائر المؤن (حتى يختار) الحر منهن اربعا وغيره ثنتين بمعنى لانهن محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) او التعيين (حبس) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا امتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر نظيره ثلاثة ايام لانها مدة التروي شرعا فان لم يفد فيه الحبس عزره بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كرهه وهكذا الى ان يختار ويخلى نحو مجنون حتى يفارق ولا ينوب الحاكم عن الامتناع هنا لانه خيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتي وببحث السبكي توقفه على طاب ولو من بعضهن لانه حقن كالدن وهو مبنى على رايه ان امسك اربعا في الخبر للإباحة

والمعتمداً به بمعنى اختياره من النكاح الوجوب وان وافقه الاذرعى وهو وجوب لحق الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساك اكثر من اربع في الاسلام وهو ممتنع فمن ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما اطلقوه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولها عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فلعلمه بىروى ان الحبس ليس تعزير او انه لا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب والقضية الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام ترو فلم يبادر بما يشوش الفكر ويغطله عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات

قبله) أى الاختيار (اعتدت

حامل به) أى بوضع الحمل

وان كانت ذات اقراء

(وذات أشهر وغير مدخول

بها) وإن كانت ذات اقراء

(باربعة أشهر وعشر)

احتياطاً لاحتمال الزوجية في

كل منهن وذكر العشر تغليبا

للبالي كما في الآية وجريا

على قاعدتهم ومن ثم قال

الوخشري لوقيل وعشرة

كان خارجا عن كلام العرب

(وذات اقراء بالاكثر من)

الباقى وقت الموت من

(الاقراء) المحسوب ابتداءها

من حين اسلامها ان اسلمها

معا ولا فمن اسلام السابق

(وأربعة) من الاشهر

(وعشر) من الموت لان

كلا يحتمل كونها زوجة

فتلزمها عدة الوفاة ومفارقة

في الحياة فعليها الاقراء

فوجب الاحتياج لتحل

ببقيتين (وبوقف) فيما اذا

مات قبل الاختيار (فصيب

زوجات) أسلمن كلهن من

ربع أو ثمن يعول أو دونه

للعلم بان فيهن أربع زوجات

لكن جهلنا أعيانهن (حتى)

بمعنى الخ لقوله للوجوب خبر ان معنى أنه للوجوب بهذا المعنى اه كردى (قوله اختياره من) لعل الا صوب  
أختره من فليراجع اصل الشارح (قوله وان وافقه الاذرعى) وفي كلام شيخنا الزيادى وسم نقلنا عن  
البرلسى ان الاذرعى تعقب السبكى في ذلك ولم يوافقه فراجعناه فاعلم لعل الاذرعى اختلف كلامه اه  
عش وعبرة المغنى بعد ذكر كلام السبكى قال الاذرعى وقوله اى السبكى امساك اربعا لا باحة لا ينافى فيه  
احد وان اوم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهن لا عذور فيه إلا اذا طلبن  
ازالة الحبس فيجب كسائر الديون ولا لم يجب موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساك اكثر  
من اربع في الاسلام وذلك عذور اه وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرعى وافق السبكى في دعوى  
كون الامر في الحديث الاباحة وخالفه في دعوى توقف الحبس على الطالب (قوله على حل تركه) اى  
الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله  
ان الحبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله والقضية الاولى غير مرادة) وحيثئذ فالمعنى لا يعز بغير الحبس اه  
سم (قوله اى الاختيار) اى والتعيين (قوله اى بوضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول الماتن  
وذات أشهر) اى لكونها صغيرة او ايسة اه عش (قوله وذكر العشر تغليبا للبالي الخ) وكأنها إنما  
غلبت لانه لو قال وعشرة لثوم العشرة من الاشهر اه رشيدى (قوله وجريا على قاعدتهم) وهى ان العشر  
بلاثاء للوث والىالى مؤنثة اه كردى (قوله لوقيل الخ) اى لو قال الله تعالى في القرآن اه عش  
(قوله كان خارجا عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى مامعناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل  
ذلك مراعاة الايام اصلا ووجهه بان اللبالي غرر الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة عش اى لانهم  
يغلبون اللبالي على الايام ومن ثم يؤرخون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا او بقين منه ولعل  
الحكمة في ذلك ان اللبالي سابقة على الايام اه (قوله فعليها الاقراء) اى الاعتداد بالاقراء اه عش (قوله  
فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشرا اكتملت ابتداءها من الموت  
وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء اتمت الاقراء وابتداءها من حين اسلامها ان اسلمها معا ولا فمن  
حين اسلام السابق اه معنى (قوله يقر كل منهن الخ) سياق تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم  
رايت في نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح انه مضروب عليه (قوله لا من غير التركة) عبارة المغنى  
فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهن من تفاضل وتساولان الحق لهن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى  
ثمانيا لان المعدود مؤنث اه عش (قوله ولا ينقطع به تمام حقن) بناء على انه لا يشترط في الدفع البين  
ان لا يبرئ عن الباقي وهو ما صححه الشيخان لانا يتقنان فيهن من يستحق المدفوع فكيف يكلفن بدفع  
الحق اليهن اسقاط حق اخر إن كان اه (قوله اما اذا اسلم الخ) عزز قوله اسلمن كلهن (قوله فلا شىء

لو أسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فيهن اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار أربع من الست ولا  
يقال لا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غير همامر (قوله  
والقضية الاولى غير مرادة) وحيثئذ فالمعنى لا يعز بغير الحبس (قوله اى بوضع الحمل الخ) هو مفهوم  
من حامل (قوله وذكر العشر تغليبا للبالي كما في الآية الخ) قال البيضاوى في تفسير الآية مانصه

تقر كل منهن لصاحبها انها هى الزوجة ثم تسألها ترك شىء من حقها فتسمح (ويصطلحون) على ذلك بتساول أو تفاضل لا من غير  
التركة نعم إن كان فيهن محجور عليها لم يجز لوليها ان يصالح على اقل من حصتها من عددن كالثمن اذا كن ثمانية لانا وان لم يتيقن انه حقها  
لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف ولو طلب بعضهن شيئا قبل الصلح اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب اربع لم يعطين  
شيئا او خمس اعطين ربع الموقوف ليتقن ان فيهن زوجة او ست فالنصف وهكذا ولهن فسمه ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام  
حقن اما اذا اسلم بعض الباقيات يصلحن للنكاح كتمان كتابات اسلم منهن اربع او اربع كتابات واربع وثنيات واسلم الوثنيات فلا شىء

للدسات لا احتمال أن الكتابيات من الزوجات (تنبيه) ظاهر كلام الصيمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح يقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبتهما انها الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتاده وليس كذلك اما اولاه فهو مشكل لان فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقرة لانه قد تورط بصدور الاقرار ثم تاتي المقررة لها ان تترك لها شيئاً فيلزم ضياعها واما ثانياً فقد ذكرنا انها صحة صلح الولي مع انه يتعذر إقراره على موليه وهذا صريح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه ان كلام الصيمري مقالة ضعيفة على أنه يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره تصوير وقوع الصلح هنا على الاقرار لأن الاقرار شرط لصحة هذا الصلح واما ثالثاً فالأمر هنا منبهم انبها ما لا يرجي ان يكشفه بوجه فكيف تحمل كل منهن على الاقرار بما يعلم كل احد بطلانه فأتضح ان الوجه انه لا يشترط هنا إقراره وان يصح الصلح (٣٤٤) بدونه لتعذره كما علمت ثم رايت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو

ما لو طلق احدى امرأتيه ومات قبل البيان وتوقف لها نصيب زوجة فاصطلحتا وكذا لو ادعيوا ديمة في بدرجل فقال لا اعلم لا يكما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو ادعيادارا في يد هما واما كل بيعة ثم اصطلحا ولم يصرح باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كالصريح في الاستثناء وبه صرح غيرهما ونقل الرافعي في الاولى عن اصحاب ان ما فيها ليس صلحا على إنكار اعترضه الزركشي بتصريح القفال فيها بجواز الصلح وبكونه على إنكار لان كل واحدة تقول الموقوف لي وحدي قال وكذا في المسئلتين الاخيرتين وفي مسئلة ما لو اسلم على ثمان اهـ ولك ان تقول الانكار هنا ضمنى لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف

للدسات الخ) عبارة المغني فلا يوقف للزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقى الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتابيات وكذا لو كان تحتها مسلمة وكتابية وقال احدا كاطالقي ومات ولم يبين اهـ (قوله لاحتمال ان الكتابيات من الزوجات) اى وشرط الارث تحقق موجه اهـ ع ش (قوله اعتماد) اى التوقف (قوله ضياعها) اى حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) اى ما ذكرناه هنا من صحة صلح الولي (قوله تأويله) اى كلام الصيمري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا فيما راينا من نسخ القلم ولعله من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كما في بعض نسخ الطبع او يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله بطلانه) اى الاقرار والمقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ) او قال المغني كما مر (قوله بما ذكرته) اى من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا واما صرح به الشيخان (قوله انتهى) اى قول الشيخين (قوله وبه) اى استثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي الخ) مبتدأ خبره قوله اعترضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) اى في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) اى النصيب الموقوف لزوجته (قوله قال) اى الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) اى من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) اى كلام الزركشي (قوله ولك ان تقول الخ) اى في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو الخ) اى ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنمة توجيههم (قوله قال الخصوم) كالحنفي (قوله وينكر) اى كل فقوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) اى كل صاحبه ويحتمل انه من اسناد الفعل الى ضمير المصدر اى وقع الصلح

(فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسلمة) الى الباب في النهاية والمغني (قوله في مؤنة المسلمة الخ) اى في حكم مؤنة الزوجة اذا اسلمت او ارتدت مع زوجها او تخلف احدهما عن الآخر اهـ مغني (قوله او المرتدة) كذا اصله والواو انصب اهـ سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) اى وبقية المؤنة نهاية ومعنى (قوله في اصله) اى في المحرر (قوله وحذفه) اى قيد وليست كتابية (قوله فلان نفقة لها) اى ولا شيء من بقية المؤنة اما الكتابية فلها النفقة قطعا اذا كان يحل لها ابتداء نكاحها والافعى كغيرها من الكافرات اهـ مغني (قول المتن فيها) اى العدة (قوله وبحث الزركشي) هـ هنا وفيما ياتي بصيغة الماضي

وتأنيث العشر باعتبار الليالي لانها غرر الشهور والأعوام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا إلى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرا ويشهد له قوله إن ليشتم الا عشر انهم ان ليشتم الا يوماه ولا منافاة بين قوله وتأنيت العشر وقول الشارح وذكر العشر

تحت يد كاهن بالدوية من غير مرجح لاحداهن فساغ هن الصالح وإن لم يوجد صريح الاقرار لتعذره كما مر ثم رأيتهم وجهوا الصلح في (قوله هذه المسائل بما يقرب عما وجهته به وهوان من قبض شيئا يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو هبة مني اليك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في اصله وهو لا يؤثر كافي عليك الف ثمانية قال بل قرضاً رايت القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم اى الشافعي رضى الله عنه جواز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على إنكار لان كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه ويشكر صاحبه واليد لها ثابتة فاذا صالح في زعم كل واحد ان ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به عليه (فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة لو (اسلمها) قبل دخول اربدها (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو اسلم واصرت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي اصله وحذفه للعلم به من كلامه قبل (فلا) نفقة لها الا ساءتها بنخافها عن الاسلام الواجب فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهته منع بوجه (وإن اسلمت فيها لم أعتج) نفقة (لأية النخاف في الجدول) لاساءتها بالنخاف ايضاً وان بان باسلامها انها زوجة وبحت الزركشي وغيره ان تحلفها لو كان لصغير او

جنون او اغماء ثم اسلمت عقب زوال المانع استحقت كإرشد اليه تعليلهم وفيه نظر لأن النخلف، نزل منزلة النشوز كما صرحوا به والنشوز مسقط للنفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق اسلامه منهما صدقت لأنه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل

عده (ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة او اصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على لصحيح) لا حسانها واساءته بالنخلف وفارق حجها بان الاسلام واجب فوري اصالة فهو كصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لأنه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بعدد ككل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفوت له وبحث الزركشي أنه لو تخلف للنحو

جنون ياتي فيه نظير مامر وفيه نظر ايضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم مما ياتي في بابها (وان ارتدت) او ارتد معها (فلا نفقة) لها في مدة الردة (وان اسلمت في العدة) كالناثرة بل اولى ومن اسلامها ولو في غيبته تستحق النفقة بخلاف ما لو رجعت عن النشوز في غيبته لزوال موجب السقوط بالاسلام هنا وثم لا يزول النشوز الا بالتمكين ولا يحصل الا بما ياتي في النفقات (ولو ارتدت فلها نفقة العدة)

لان المانع من جهته (باب الخيار في النكاح) والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعا اذا وجد احد الزوجين

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المغنى ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه بانها تسقط بعدم التمكين وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحبسها ظلما اه (قوله ولو اختلفا فيمن سبق الخ) فقال الزوج اسلمت او لا فلا نفقة لك وقالت بل اسلمت او لا في النفقة اه معنى (قول المتن فاسلم في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) اي مع احسانها واساءته بالنخلف (قوله قبل القبض) اي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله للتمكين على خبرها عبارة المغنى وفرق المتولى بين هذه وبين ما اذا سبقت الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فسقط بتفويت العاقدة وغير ذلك معوضه الخ والنفقة للتمكين وانما تسقط للتعدي ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) اي الزوج المفوت له اي للتمكين عبارة النهاية والمغنى وانما تسقط للتعدي ولا تعدى هنا اه (قوله ياتي فيه الخ) هو من كلام الزركشي (قوله نظير مامر) وهو بحث الزركشي ايضا اه كرى (قوله نظير مامر) اراد به ضد ما مر اي عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عش (قوله ومن اسلامها) اي من حين اسلام المرتدة متعلق بقوله الا في تستحق الخ (قوله الابما ياتي في النفقات) اي فلا بد من رفعها للقاضى واعلامها له بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضى الى الزوج فان مضت بعد الارسال والعالم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الان من جانبه اه عش

### (باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح) الى قول المتن ثبت في النهاية الا قوله وان قل على الواجهة وقوله سواء ادى الى وكما يخبر وقوله او علمته الى شبهه بعنا وكذا في المغنى الا قوله كذا قيل الى قال المتولى والا قوله اي حشفة ذكره الى فان بقى (قول المتن جنونا) والا صراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نهاية ومعنى اي فثبت به الخيار عش عبارة سم ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسحورا كذلك اي كالجنون ويحتمل ان يلحق بالاغماء اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الواجهة) خالفه النهاية والمغنى فقالا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولى الخفيف الذى يطرأ في بعض الازمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه يفضى) اي الجنون للجناية اي على الزوج (قوله ومثله الخبل) اي في ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اي ان الخبل مثل الجنون وذلك بقضى مغايرتهما عش ورشيدى (قوله قال المتولى الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه واما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض وعمله كما قال الزكشي فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولى وكذا ان بقى الاغماء بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والاغماء الخ) هو

### (باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المتن جنونا) ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسحورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالاغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولى والاغماء) عبارة الروض وشرحه لا الاغماء بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزكشي وعمله فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما الدائم المايوس من زواله فكالجنون ذكره المتولى لا بعده اي لان بقى الاغماء بعد زوال المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله اما الدائم الخ لما قبله ان المراد بالدائم ما لا تحصل منه الافاقة اي بالكلية سواء كان متقطعا ام لا كما في الجنون فليتأمل (قوله والاغماء الخ) هو عطف على الخبل

(٤٤) - شرواني وابن قاسم - (سابع) بالآخر جنونا ولو متقطعا وان قل على الواجهة وان لم يستحكم لانه يفضى للجناية وهو مرض يزول الشومور من الغاب مع بقا فقرة الاغماء وحر كنهها ومثله الخبل بالنحر بك كذا قيل والذي في القاموس انه الجنون وامل الارل لح ان الجنون فيهما الاستغراق بخلاف الخبل قال المتولى والاغماء المايوس من زواله (او جزاء او برضا) وان قل ان



استحكم بقول خيرين وعلامة الاول اسوداد العضو والثاني عدم احمراره وان بولغ في قبضه (او وجدها رتقاء) اى منسداحل جماعها بلحم  
ومثله ضيق المنفذ بحيث يفضيها كل (٣٤٦) واطى. كذا اطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من بدنه كبدها نحافة وضدها

فرجها سواء ادى لافضاها  
ام لا ثم رايته الباقيني  
اشار لذلك بقوله في تدريبه  
وضيق المنفذ لنحافتها بحيث  
لا يسع آلة نحييف مثلها  
ويفضيها اى شخص فرض  
اه فقوله بحيث صريح  
فما ذكرته وما ذكره بعده  
الواقع في كلامهم مجرد  
تصريح قال الاسنوي وكما  
يخير بذلك فكذلك تتخير  
هي بكبر الله بحيث يفضي  
كل موطوءة (او قرناء) اى  
منسد ذلك منها بعظم (او  
وجدته) وهو بالغ عاقل  
(عنيانا) اى به داء يمنع  
انتشار ذكره عن قلبها وان  
قدر على غيرها وعلته قبل  
النكاح من عن اعراض او  
شبه بمنان الدابة للينة (او  
محبوبا) اى مقطوع ذكره  
او الادون قدر الحشفة اى  
حشفة ذكره اخذا بما مر  
في التحليل وغيره فان بقي  
قدرها وعجز عن الوطء به  
ضربت له المدة الاتية  
كالعنين (ثبت) للكاره منهما  
الجاهل بالعيب او العالم به  
اذا انتقل لا خش منه منظرا  
كان كان باليد فانتقل للوجه  
للا ليد الاخرى وانما نزوع  
الرهن بزيادة فسق الموضوع  
تحت يده وان كانت من  
جنس الاول كان كان بزي  
في الشهر مرة فصاري بزي فيه  
مرتين كما اقتضاء اطلاقهم

عطف على الخيل اه سم (قوله المايوس من زواله) اى بان قال اهل الخبرة لا يزول اصلا وقضيته انه لو قال  
الاطباء يزول بعد مدة لم يشذوا الخيارات وان طالت المدة ولو قيل بشوته حينئذ لم يبعد اه عش (قول المتن  
وجذاما) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويتصور في كل عضو غير انه يكون في الوجه  
اغلب او برصا وهو بياض شديد يبعق الجلد ويذهب دموية نهائية ومغنى (قوله وان قل الخ) راجع لكل  
من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك بعد استحكامها ما اما وانها فلا  
خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقطع وتردد الامام فيه وجواز الاكتفاء  
باسوداده وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة معتمد  
وعبارة شيخنا الزبدي والمعتمد انه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جذاما او برصا لم  
انتهت ولعل هذا مراد الامام بقوله بالاكتفاء. باسوداده وحكم اهل المعرفة الخ فلا تخالف اه وقال السيد عمر  
بعد ذكر ما مر عن الزبدي ما نصه فقد اختلف النقل عنه اى صاحب النهاية والاول هو الموافق لمنقول  
الشيخين عن الجويني وقره والثاني منقول عن ابن ابي الدم وغيره وهو وجه من حيث المغنى لسكون النفس  
تعاونه وتفرغ منه مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن ابي الدم الخ اى  
واختاره الامام كامر (قوله الثاني الخ) اى علامة البرص ان يعصر المكان فلا يحمر اه كردى (قول  
المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارها على شق الموضوع فان شقته وامكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الامة من  
الشق قطعاً الا باذن السيد مغنى ونهاية قال عش قوله ولا تجبر على شق الموضوع اى حيث كانت بالغف ولو  
سفينة اما الصغيرة فينبغي ان لوليها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذاً بما ياتي في قطع السلعة اه  
(قوله ومثله) اى مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به (قوله فقوله بحيث) اى الخ (قوله صريح الخ) اى صراحة  
مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد اه سم (قوله وما ذكره الخ) اى قوله ويفضيها الخ (قوله او علمته)  
عطف على قدر اه سم عبارة المغنى قضية قوله وجد انه لو علم احدهما بعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له  
وليس على اطلاقه بل لو علمت بعته قبل العقد فلها الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امراة  
دون اخرى وفي نكاح دون نكاح ويثبت الخيار للزوجة بالعنة وان كان قادرا على جماع غيرها اه (قوله  
من عن) اى لفظ العنين ما خوذ من عن الخ وقوله او شبه عطف على من عن عبارة النهاية والمغنى سمي بذلك  
للين ذكره وانعطفه ما خوذ من عنان الدابة اه (قوله او الادون قدر الحشفة) عبارة المغنى وهو مقطوع  
جميع الذكور ولم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله اى حشفة ذكره) اى كبرت او صغرت حتى لو كان الباقي  
من ذكره قدر حشفة معتدلة او اكثر لكن دون حشفته او صغرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون  
المعتدلة فلا خيار اه عش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة المغنى اما اذا بقي منه ما يولج قدرها فلا خيار لها  
اه (قول المتن ثبت) جراب اذا المقدرة في كلام المتن اه مغنى (قوله الجاهل بالعيب) اى مطلقا ويصدق  
منكر العلم به بيمينه اه فتح الجواد (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله كان) اى من وضع الرهن  
تحت يده (قوله كما اقتضاء) اى التعميم المذكور بالغاية (قوله ان يزيد) اى الفسق (قوله وذلك) الاولى  
اسقاطه غاية ما يتكلف فيه انه بدل من قوله وانما نزوع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى  
ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها  
فان كان كذلك فهو مشكل اى فيحتاج الى الفرق والافاوجه استشكل احد الموضوعين بالاخر اه سم

(قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد (قوله او علمته) عطف على قدر  
(قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله لا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس  
كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

خلاف لمن زعم انه لا بد ان يزيد من جنس اخر وذلك لان الزيادة ثم قد تؤدي الى ذهاب عين الرهن بالكلية فاحتبط له  
بنزعه منه عندها ولا كذلك هنا وقضية قولهم للكاره لو لاوصفه

بما يعين ان المراد به السليم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءته الآخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضى اجيب وهو بعيد  
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا السليم ووجه ظاهر ولا نظر بعد رضا السليم (٣٤٧) بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسخ النكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ  
ولم يمت الاخر كما ذهب اليه  
اكثر العلماء وصح عن عمر  
رضي الله عنه في الثلاثة الاول  
المشتركة بينهما والقرن  
ومثله لا يفعل الا عن  
توقيف ولا جماع الصحابة  
رضي الله عنهم عليه في  
الخاصين به وقياسا اولويا  
في الكل على ثبوت خيار البيع  
بدون هذه اذ الفائت ثم  
مالية يسيرة وهذا المقصود  
الا عظم وهو الجماع والتمتع  
لا سيما والجنام والبرص  
يعديان المعاشر والولد  
او نسله كثيرا كما جزم به  
في الام في موضع وحكا  
عن الاطباء والمجربين في  
موضع آخر قال البيهقي  
 وغيره ولا ينافيه خبر لا  
عدوى لانه نفي لاعتقاد  
الجاهلية نسبة الفعل لغير  
الله تعالى فوقعه بفعله  
تعالى ومن ثم صح خبره  
من المجزوم فرارك من  
الاسد واكل صلى الله عليه  
وسلم معه تارة وتارة لم  
يصافحه بيانا لسعة الامر  
على الامة من الفرار والتوكل  
وخرج بهذه الخمسة غيرها  
كالعذوب بكسر اوله  
المحمل وسكون ثانيه المجمع  
رفتح التحية وضمها ويقال  
عذوب كعتور وهو فيهما  
من يحدث عند الجماع

أقول وبذلك المقتضى يصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب  
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكره (قوله ان ذا  
العيب الخ) اي صاحب العيب خبر وقضية الخ (قوله كراهة لاساءته) اي ذى العيب من الاضافة الى الفاعل  
واللام للتقوية وقوله الاخر السليم مفعوله وقوله بتحملة اي الاخر والباء متعلقة بالاساءة يعني  
لكراهته اي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السليم ضرر معاشرته اي ذى العيب معه وقوله وان رضى غاية  
بقوله ان يتخير الخ والضمير للسليم (قوله اجيب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) اي الى اساءة الاخر الخ (قوله  
ان بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله واكل الى وخرج وقوله وسكوتها الى ونقلها (قوله  
ولم يمت الاخر) اي المعيب (قوله كاذب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) اي ثبوت الخيار  
لذلك العيوب (قوله وصح) اي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) اي الجنون  
والجنام والبرص (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله ومثله) اي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجوز  
الفسخ بها (قوله عن توقيف) اي ورود في الشرع (قوله ولا جماع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله كما  
ذهب الخ (قوله عليه) اي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به اي الزوج وهما الجب والعنة اه ع ش (قوله بدون  
هذه) اي بعيوب دون هذه اه ع ش (قوله وان نسله) اي الولد (قوله كما جزم به) اي باعدا ميها وكذا ضمير  
وحكا (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة المغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صح في الحديث  
لا عدوى اجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث ورد للمال يعتقده اهل الجاهلية من نسبة  
الفعل لغير الله وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء اه (قوله ولا ينافيه)  
اي ما جزم به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) اي من اجل وقوع الاعداء (قوله واكل) يظهر انه جملة فعلية  
استثنائية (قوله وخرج بهذه الخمسة الخ) بالنظر لكل من الزوجة على حدته اذ كل واحدة منهما يتخير  
بخمسة اه رشيدى عبارة المغني تنبيهه قد علم بما مر ان جملة العيوب سبعة وانه يمكن في كل من الزوجين خمسة  
واقصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضى انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع  
ه الجمهور فلا خيار بالبخر والضان والاستحاضة والقروح والسيالة والعمى والزمانة والبله والخصام والافاض  
ولا يكونه يتغوط عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان لم تحفظ  
له عادة وحكم اهل الخبرة باستحكامها خلافا لار كشي اه وقال ع ش قوله والقروح والسيالة ومنها  
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعتور) بالمشاة  
الفوقية كدبرهم وادوقوله وهو فيها اي الزوجين وقوله وفيه اي الرجل اه ع ش (قوله فلا خيار به)  
اي بغير الخمسة مطلقا اي يس من زواله اه لا (قوله على ان المرض الهايوس) اي القائم بالزوج ومنه مالو  
حصل له كبير في الانثيين بحيث تغطى الذكر بهما وصار البول يخرج من بين الانثيين ولا يمكن الجماع بشيء  
منه فيثبت ازواجه الخبار ان لم يسبق له وطء وايس من زوال كبيرهما بقول طبييين بل ينبغي الاكتفاء  
واحد عدل ولو اصابها مرض يمنع من الجماع وايس من زواله فهل يثبت له الخيار الحاقا له بالرتق او لا فيه نظر  
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم اهل الخبرة باستحكامها اه ع ش وقوله بل  
قد يفهمه الخ ظاهر المنع (قوله في معنى العنة) وحيث ينفصل فيه بين كونه قبل وطء او بعده اه حاشي قال  
سم وفي معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والا فارجحه استشكل احد الموضوعين بالآخر (قوله لاساءته الاخر) اي السليم (قوله  
انه لا يتخير الا السليم) اي اذا كان احدهما سالما والا فالخيار ثابت اذا كانا معييين ايضا كما سيعلم  
(قوله بدون هذه) اي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع

وفيه من ينزل قبل الابلاج فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكوتها في موضع على ان المرض الهايوس من زواله ولا يمكن معه  
الجماع في معنى العنة لانما هو ليكون ذلك من طرق العنة فليس قسما خارجا عنها ونقلها عن الماوردي ان المستأجرة العيين

كذلك ضعيف لكن لا نفقه لها وسياتي الفسخ بالرق والاعسار ولا يشك ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر انه شرط للكفاءة وان شرط الفسخ  
الجل به لان الفرض انها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين او من غير كفؤ فزوجها الولي منه بناء على انه سليم فاذا هو معيب فيصح

اه اقول في معناها ايضا كما تقدم كبر آله بشرطه وفي معنى الرق كما تقدم ايضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت  
بهما الخيار (قوله كذلك) اي يثبت بهما الخيار اه ع ش (قوله ضعيف الخ) عبارة المغنى ولو وجدها  
مستاجرة العين نقل الشيخان عن المترى انه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليه و ظاهره انه لا خيار له وهو  
المعتمد ونقل عن الماوردي ان له الخيار ان جهل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل  
تصور فسخ المرأة بالعيب بانها ان علمت به فلا خيار والا فالتنقي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفاءها والخيار  
فرع الصحة غفلة عن قسم اخر وهو انها لو اذنت له في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) اي العيوب  
الخسة وقوله انه اي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه ك ر د ي (قوله وان شرط الخ) عطف على قوله انه  
الخ وقوله به اي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ علة لنفي الاشكال (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان  
الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك  
تتخير اه سم ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب فحمل الاذن في التزويج من غير  
الكفؤ على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب ونحوها حملا على الغالب اه ع ش وهذا  
الجواب ما خوذ ما ياتي في شرح قلت ولو بان معيبا او عبدا فلها الخيار والله اعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله  
في نظير الاولى بان ظنها سليمة فبان معيبة كما ياتي هناك (قول المتن وقيل ان وجد الخ) عبارة المغنى والنهاية  
ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يجدها الزوجين بالاخر مثل ما به من العيب ام لا وقيل الخ (قوله  
والكلام) الى قوله ولو كان مجبوا في النهاية والمغنى (قوله والكلام الخ) اي ثبوت الخيار ولعل المراد انه  
لا يثبت لاحدهما بنفسه والا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كالمثل لم تكن بجنون كياتي  
في شرح قوله وتخير بمقارن جنون النخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه ع ش (قوله ولو كان مجبوا  
النخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص او لاصدق المنكر وعلى المدعى البيينة مغنى وروض  
مع شرحه (قوله مجبوا) اي او عينا كما يعلم بما ياتي في شرح وتثبت العنة (قوله وهي رتقاء) اي ابتداء فلا  
يتكرر معه قوله الاتي ولو حدث به جيب فرضيت اه ع ش (قوله انه لا يثبت النخ) والا قرب ثبوته  
نهاية اي لكل منهما ع ش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبارة مر والا قرب ثبوته  
وذكر المغنى الطريقتين من غير ترجيح اه سيد عمر (قوله اي احد الزوجين) تفسير للضمير المستتر  
وقوله الاخر تفسير للبارز (قوله بعلامة) الى قوله واما تصويره في النهاية لا لقوله اي وطء الى لانها عرفت  
وقوله ولما كان الياس الى المتن وقوله ونقص العدد طلقا وقوله فتلزمه اجابته وكذا في المغنى الا قوله وتصور  
الخ (قوله بعلامة الخ) عبارة النهاية والمغنى بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بذكورة او انوثته سواء اوضح  
بعلامة قطعية او ظنية ام باخباره اه (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان ما به من ثقبه او سلعة زائدة  
لا يفوت الخ (قوله كاستاجر الخ) اي قياسا عليه اه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة  
بكرة البكر وقضية ذلك مع قوله كتقرير المهر توقف تقريره على ازالته وهو خلاف ما سياتي له في الصداق  
سم وقوله في الصداق اي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتقرير المهر الخ) ظاهر صنيعة انه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع (قوله او من غير كفؤ الخ) كذا شرح مر (قوله  
وتتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ باعتبار  
العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كما لو اذنت ليعمن ظنته كفؤا فبان معيبا  
فانها تتخير لظهور الفرق بين الاذن ليعمن ظنته كفؤا فبان معيبا لانه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين اذنتها في غير  
الكفؤ لنضمنه الرضا بالعيب وقد اوردته على مر فوافق على الاشكال (قوله وهو اوجه من اعتماد  
غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله اي ووطء بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة

النكاح وتخير هي وكذا  
هو كما ياتي (قيل ان وجد)  
احدهما (به) اي الاخر  
(مثل عيبه) قدرا ومحلا  
وخشا (فلا) خيار لتساويهما  
حينئذ والاصح انه يتخير  
وان كان ما به الخش لان  
الانسان يعاف من غيره  
ما لا يعاف من نفسه والكلام  
في غير المجنونين المطبق  
جنونها لتعذر الفسخ  
حينئذ ولو كان مجبوا بالباء  
وهي رتقاء فطريقان لم  
يرجحا منهما شيئا والذي  
اعتمده الاذرع والزر كشي  
انه لا خيار وهو اوجه من  
اعتماد غيرهما ثبوته (ولو  
وجدة) اي احد الزوجين  
الاخر (خشي واضحا) بعلامة  
ظنية كالليل او قطعية  
كالولادة (فلا خيار) له (في  
الظاهر) لانه لا يفوت  
مقصود النكاح اما المشكل  
فلا يصح نكاحه كما مر (ولو  
حدث) بعد العقد (به) اي  
الزوج (عيب) بما مر قبل  
الدخول او بعده ولو بغيرها  
كان جبت ذكره (تخيرت)  
بين فسخ النكاح وادامته  
لتضررها به كالمقارن وإنما  
لم يتخير المشتري بتعيينه

المبيع لانه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كاستاجر هدم الدار المؤجرة (الاعنة) حدثت به (بعد دخول) اي وطء لحقها  
بالمعنى السابق في التحليل فانها لا تتخير لانها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كتقرير المهر ووجود الاحصان مع رجاها

وبه فارت الجب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت بتعذره لا نأقول إنما يجب اكتفاء بداعية الطبع المألوفة اليه فترجاه حيثئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتصف عند تعذره يجب أو عنه ولما كان اليأس فيهما دائما (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها بتمكينها من الفسخ

بخلاف الايلاء فإنه ليس فيه إلا إياس مدة لا تبصر عنها غالباً فان ذلك الحرمة فقط ثم التطبيق عليه بشرطه ومن ثم حرم عليه سفر النقلة وترك زوجته في عصمته لأن فيه إياساً لها منه (أو) حدث (بها) عيب مما مر قبل دخول أو بعده (تخير في الجديد) كما لو حدث فيه ولا نظر إلى أنه يمكنه الطلاق لأن الفسخ يدفع عنه التشطير قبل الوطء ونقص العدد مطلقاً (ولا خيار لولي يحدث) بالزوج بعد عقد النكاح لأن حقه في الكفاة في الابتداء دون الدوام لانتهاء العار فيه ولهذا لو عتقت تحت قن ورضيت به لم يتخير (وكذا) لا خيار له (بمقارن جب وعنة) للنكاح إذ لا عار والضرر عليها فقط فيلزمه إجابتها إلى ذيهما وإلا كان عاصلاً وتصور معرفة العنة بالمقارنة مع كونها لا تثبت إلا بعد العقد بان يتخيرها معصوم مطلقاً أو عن هذه بخصوصها أو تصويره بما اذا تزوجها ثم عرف الولي عنته ثم طلقها واراد تجديد نكاحها فعترض بقولهم يجوز أن يعن في نكاح دون آخر وإن اتحدت المرأة (ويتخير) الولي لا السيد كما في البسيط

لحقها منه فالكاف للتمثيل وقضية صنيع المغنى أنها للتظهير عبارة لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء وصلت إلى حقها منه اه (قوله وبه) أي برجاه والها (قوله) عيب مما مر شامل للرتق والقرن نهاية ومغنى زاد سم ويفرق بين خياره حيثئذ إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت اه وفي النهاية أيضاً ما نصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث به ارتق أو قرن فالوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فان ذلك) فعل ففاعل والاشارة إلى الايلاء وقوله الحرمة مفعول أن وقوله ثم التطبيق معطوف عليه وقوله بشرطه أي التطبيق من عدم النفي إلى الوطء (قوله ومن ثم) أي من أجل تأثير الايلاء بالحرمة حرم عليه أي الزوج مطلقاً (قوله التشطير قبل الوطء) أي وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشطير (قوله مطلقاً) أي قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) أي تخيبت رضى لا التفات إلى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) أي الولي وإن كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومغنى (قول الماتن بمقارن جب) أي بان زوجهما وهو محبوب أو عين اه عش (قوله فيلزمه) أي الولي (قوله) إلى ذيهما) أي صاحب الحب والعنة (قوله وإلا) أي بان لم يجبهما إلى ذيهما (قوله وتتصور الخ) ويمكن أن تتصور أيضاً باقراره اه سم (قوله مطلقاً) أي عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله وأما تصويره بما اذا تزوجها الخ) أقر هذا التصوير المغنى والنهاية واجاب عن الاعتراض الآتي بان الأصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) أي ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة البجيرمي قوله الولي أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتد أما العام فلا يثبت له اخذاً من التعليل شورى اه (قوله وإن رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي اثباتاً ونقياً بولي الزوجة فقديقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير أو المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه بها كما تقدم فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير إذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجيرمي عن شيخه العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة المغنى للعاروف العدوى وإذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله) مما مر) أي في شرح وقيل أن وجد به مثل عيبه (قوله المقتضى للفسخ) إلى الماتن الا قوله أي مخاطبة إلى الماتن وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقيل إلى الماتن وقوله وهذا أولى إلى الماتن (قوله بعيب) متعاق بالفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو أي تحقق العيب (قوله بمعنى السنة الخ) قضيتها أنها لو علمت بعنته وأخرت الرفع إلى القاضي لا يسقط خيارها ور بما يقتضى كلامه الآتي في شرح فإذا تمت السنة رفعت الخ

بكاره البر وكقضيته مع قوله كتقرير المهر توقف وتقريره على إزالته وهو خلاف ما سياتى له في الصداق (قوله) أو حدث بها عيب شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذ إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت فليتامل (قوله ونقص) عطف على التشطير (قوله وتتصور) يمكن أن تتصور أيضاً باقراره (قوله فعترض بقولهم الخ) قد يقال القول المذكور لا ينافي المعرفة بمعنى الظن أو الاعتقاد الجازم لأن القرائن تؤدي إلى ذلك كما لا يخفى (قوله) لكن نازع فيه الزركشى) تبعه في النزاع مر (قوله وإن رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي نفيًا وإثباتاً بولي الزوجة فقديقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه كما تقدم والظاهر أن المجنون كذلك فلا يصح تزويجه بالمعينة فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير إذا أفاق ولا يتخير وليه قال في الروض لا يمكن الفسخ في مجنونين إلا بتقطع قال في شرحه فيمكنها الفسخ في زمن الافاقة اه (قوله وهو) أي

لكن نازع فيه الزركشى (بمقارن جنون) وإن رضيت لأنه يعبر به (وكذا جذام وبرص) فيتخير بأحدهما إذا قارن (في الأصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج في العيب أو أزيد كما علم مما مر (والخيار) المقتضى للفسخ بعيب مما مر بعد تحققه وهو في العنة بمعنى السنة

الآتية وفي غيرها بثبوتها عند الحاكم (على الفور) كافي البيع بجامع أنه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عند هو لا يسقط خياره (٣٥٠) وتقبل دعواه الجمل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون مخالطا

للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضا أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمنفعة لأنها كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكانها الفاسخة ولأنه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذرت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولأن قضية الفسخ تراد العوضين فكما رد بعضها كاملا ترد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب به) (مهر مثل أن فسخ) بالبناء للمفعول لا الفاعل لا بهامه (ب) يجب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه لما بذل المسمى ليستمتع بسليمه ولم توجد فكان لا تسمية وقيل أن فسخت بعيبه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لأنه بذل المسمى في التمتع بسليمه وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل أو وقد يجاب بأن العقد كما اقتضى تمتعه بسليمه اقتضى العكس

خلافه أه ع ش أقول ويصرح بخلافه قول الشارح كالنهاية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وصرح منه قول المغني والمعنى بكونه أي الخيار على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم يكون على الفور ولا ينافي ذلك ضرب المدة في العنة فإنها حينئذ تتحقق وإنما يؤمر بالمبادرة إلى الفسخ بعد تحقق العيب أه (قوله الآتية) نعت للمضاف فكان المناسب التذكير (قوله فيبادر بالرفع الخ) إشارته إلى أن المراد بقوله والخيار على الفور أن المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كما قال بعضهم أه كردى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) فضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع أه سم (أقول) وصرح به أي الامتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله وإلا) أي بأن آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي وأن طال الزمن جدا أه ع ش (قوله أن أمكن الخ) ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مانصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لحفائه على كثير من الناس أه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره أه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية إما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها ويزاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحادث مع بعيبه أو بعيبها أه بيجرى أي أقول ويزاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها إشارتها إلى الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين (قوله والمتعة) الأولى كافي المغني ولا متعة لها أيضا لأن التعبير بالاستقاط يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للذافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني أه ع ش (قوله فكارد) أي الزوج وقوله ترد أي الزوجة وقوله كذلك كذلك أي كاملا (قوله أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول أه على زاد المغني أو معه أه (قوله أو معه) انظر مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تامل شو برى والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع إلى القاضي أه بيجرى (قوله لا يهامه) أن حمل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ رشيدى وع ش (قوله لأنه إنما بذل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الآتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا يشفي عند التامل فليراجع أه رشيدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس أه سم (قوله وهو) أي ماوافق الخ مبتدأ وقوله وإيضاح خبره وقوله الآتي أي أنفا (قوله أو أن فسخ معه الخ) أي الدخول (قوله بمحادث معه) أي الوطء أه معنى (قول المتن جهله الواطيء) أن كان العيب بالموطوءة وجهلته هي أن كان بالواطيء أه معنى (قوله لماذا ذكر) أي من أنه إنما بذل المسمى الخ (قوله ثم وطيء) أي مختارا أمالوا كره على الوطء فالتقياس أنه لا يسقط خياره وأنه يجب مهر المثل ويرجع به على المكره أه ع ش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيبطل خياره فيما يظهر أه نهاية قال ع ش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطيء وهو ظاهر فيما إذا كان العذر تخويل أو غيبة الحاكم أمالو كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغي أن لا يسقط لأن وطءه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبرة حج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر الخ أه وقوله هنا في زوج علم العيب وجهل أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما

أيضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ماوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو أن وأيضا لقضية الفسخ إلى آخره الآتي (أو) أن فسخ معه أو بعده (بمحادث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده (جهله الواطيء) لماذا كراما إذا علمه ثم وطيء فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رايته ما قدمته في مشتر علم العيب وجعل ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استعماله رضامنه به او لانه انما استعماله لظنه ياسبه من الرد ليقا في نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسخ بعدو طه وقد (حدث) العيب (بعدو طه) لانه لما استمتع بسليمة استقر ولم يغير واتماخن الوطه هنا بالمسمى او مهر المثل بخلافه في امة اشترها ثم وطئها ثم (٣٥١) علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر و ثم

غير مقابل بالثمن لانه في مقابلة الرقة لا غير واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا وأجاب عنه السبكي بانه هنا وفي الاجارة انما يرفع منه حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لان المعقود عليه فيهما المنافع وهي لا تقبض الا بالا استيفاء وحينئذ تبين ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بنحو ردة أو رضاع أو اعسار فانه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاتحاً بذاته بخلاف اللذين قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لانهما وقال غيره لا يتأق هذا التردد هنا لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة صار العقد كانه جرى بلا تسمية وأيضا فقضية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا قبله فتعين رجوعه لعين حقه وهو المسمى ورجوعها لبدل حقه وهو مهر المثل لفوات حقه بالدخول (ولو انفسخ)

أن له الرد به ثم وطئ (قوله والظاهر خلافه) وفاقا للنهاية كما مر آنفا (قوله ما قدمته) حاصله ان الشق الثاني ظاهر مدركا وقال السيد عمر اقول هو الظاهر مدركا ونقل اه (قوله لانه) اي الواطئ وقوله هنا اي في النكاح وقوله ثم اي في الشراء وقوله لانه اي الثمن في مقابلة الرقة الخ لأن العقد على الرقة والوطه منفعة ملكة فلم يقابل به عوض اه معنى (قوله هذا التفصيل) اي بين كون الفسخ بعيب حادث بعد الوطه وكونه بجادث قبله اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان بجادث قبل الوطه او بعده (قوله بانه) اي الفسخ وقوله هنا اي في النكاح (قوله انما يرفع الخ) لسكونه في تاويل انما يرفع الخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة الخ لكان اخصر وسالما من التكلف عبارة المغنى واما الفسخ في النكاح بالردة الرضاع والاعسار فن حينه قطعاً وكذا الخلع اه (قوله بخلافه) اي الرفع حال منه (قوله بخلاف اللذين الخ) اي الردة الرضاع وقوله قبله اي الاعسار اه ع ش (قوله الحاقه بالعيب) اي في الرفع من حين السبب (قوله لانهما) لك ان تقول بل القياس الحاقه بهما بجامع ان كلا من الثلاثة ملحوظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارنا او غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للغارق الذي اشرت اليه واما كون الفسخ يقع بنفسه او بفاعل فذاك امر اخر لا يصح ان يكون ملحوظا في ذلك فتأمل اه رشيدى (قوله وقال غيره) اي غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفي المغنى ما حاصله ان فرق السبكي دقيق و فرق غيره اولى (قوله هذا التردد) اي في ان رفع العقد من أصله او من حين الفسخ (قوله انه لما تمتع بمعية) هو قاصر على اما اذا كان العيب بها اه رشيدى لهذا اتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشيدى هذا يقتضى وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطه فتأمل اه (قوله او قبله) اي الوطه عطف على بعدو طه (قوله فان وطئها الخ) تفريع على قوله او قبله اه سم (قوله في ردتها) اي وقد عادت الى الاسلام اية أى فان ماتت على ردتها فلا شيء لها لا دارها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة اجزائها ع ش (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطر اه سم ينبغى ان الثانية قوله او ردتها فتأمل اه سيد عمر (قوله الزوج) الى قول المتن فان نكل في النهاية الا قوله هذا ما اطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتل الى التنبيه وقوله وسياق الى ولو اختلفت (قوله بعد الفسخ) ولو اجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الفارجزما اه معنى (قوله سواء المسمى) اي على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل اي على الاصح السابق اه ع ش زاد سم ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدو طه إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) اي بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتعه دون العكس (قوله انما يرفع منه من حين وجود سبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ بمقارن للعقد إذ قضيته رفع العقد في هذه الصورة من أصله (قوله لان المعقود عا عليه فيهما المنافع الخ) قد ينظر في الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضى عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا وتستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا ان يقال ان استيفاءه ناقص لمصاحبة الخلل فهو كعدم (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله فان وطئها) تفريع على او قبله (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطر المسمى (قوله سواء المسمى) لعله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن الخ ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدو طه إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى

النكاح (ردة بعدو طه) بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطه قبلها قرره وهي لا تستند لسبب سابق او قبله فان كانت منها فلا شيء لها او منه تشطر المسمى فان وطئها جاهلة في ردتها او ردتها فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية (تنبيه) مر ما يعلم منه ان استدخال الماء المحترم ليس كالوطه هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي والزوجة



قال المتولي بان سكت عن غيبها لاظهار حاله معرفة الخاطب به وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكم به حاكم برأه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي (ويشترط في) الفسخ لاجل (العنة رفع إلى الحاكم) جزما لتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد ويفني عنه المحكم بشرطه ولومع وجود (٣٥٢) القاضي كاشمله كلامهم (وكذا سائر العيوب) اي باقيا يشترط في الفسخ بكل منها ذلك

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزما لا انتفاء التديس اه معنى ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغنى وصور في التهمة الغير منها بان تسكت عن عيها وتظهر للولي معرفة الخاطب به وقال ابو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله بان سكت) اي الولي تصوير لتغير الزوج سم ورشيدى (قوله لاظهارها) مفعول له حصولي لسكت وقوله له اي الولي به اي العيب (قوله وبه) اي بالتعليل اه رشيدى (قوله الآتي) اي في المتن انفا (قوله بشرطه) اي من اهلية القضاء المطلق ان وجد قاض اهل والاجاز تحكيم غير اهل وان وجد قاض ضرورة كما ياتي في باب القضاء (قوله ولومع وجود القاضي) عبارة ان نهاية بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال ع ش قوله بشرطه اي بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض ولو قاض ضرورة اه وهذا على مختار النهاية واما على ما ياتي في الشارح بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض مجتهد (قوله كاشمله) اي قوله ولومع وجود الخ (قوله ذلك) اي الرفع إلى الحاكم (قوله لانه الخ) اي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلو ترا ضيا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله انها لم تجد حاكما) منه ما لو توقف فسخ الحاكما على دراهم وينبغي ان يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه ع ش (قوله وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نظر في المغنى إلى قوله هذا ما اطلقه شارح إلى المتن (قوله مامر) اي في شرح وقيل ان وجد به مثل عيها لكن قدمنا هناك عن النهاية والروض انه ثبت الخيار حينئذ خلا للشارح (قوله والالزم بطلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما و تأخيرا اه رشيدى اي تقديم قوله وإلا الخ على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عنة مقارئة الخ) وإلا فتسمع لا انتفاء ما ذكر اه معنى (قوله لان شرطه) اي نكاح الامة وقوله وهو اي خوف العنت (قوله على رأى سر) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا رأى هو المعتمد كما يؤخذ مما مر فلا محذور في الاطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) اي من اجل انها لا تثبت إلا باقراره عند القاضي او بيينة عليه لا عليها لم تسمع الخ وقوله لعدم صحة الخ علة لعلية ذلك الحصر لعدم السماع (قوله دعوى امرأة غير مكف) بثلاث اضافات عليه اي الغير بها اي العنة (قول المتن وكذا يمينها) اي او باخبار معصوم اه ع ش (قوله قيل) إلى قوله وان اقره غير واحد في المغنى (قوله حظيرة) وهي ما يحوط للماشية كالزربية مثلا اه ع ش (قوله بانهما) أي التعيين والعنة (قوله جعلها) اي العنة وكذا ضمير فتكون الخ (قول المتن ضرب القاضي له سنة) هل ولو اخبره معصوم بانه يجز خاق توقف فيه سم والا قرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو اخبره معصوم بانه خرج منه ناقض اه ع ش (قوله ولو قنا الخ) اي ولو قال مارست نفسي وانا عتيت فلا تضربوا إلى مدة اه معنى (قوله بها) اي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله وحكى فيه) اي في ضرب سنة (قوله فاذا مضت السنة) اي بلا اصابة (تنبه) ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالاهل فان كان ابتداءها في اثناء شهر كمل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما معنى ونهاية (قول المتن بطليها) اهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك معنى ونهاية (قوله

(في الاصح) لانه مجتهد فيه كالفسخ بالا عسار فلو ترا ضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما باصله نعم ياتي في الفسخ بالا عسار انها لم تجد حاكما ولا يحكمها نفذ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سمعت دعواها بها بان يكون مكف او هي غير رتقاء ولا قرناء كما علم مما مر وغير امة ولا لزوم بطلان نكاحها ان ادعت عنة مقارئة للعقد لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عتيت هذا ما اطلقه شارح وإنما ياتي على رأى مرفى مبحث نكاحها (باقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بيينة على اقراره) لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكف عليه بها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الاصح) لانها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يغيضها او يستحي منها قيل التعبير بالتعنين اولى لان العنة لغة حظيرة معدة للماشية اه

يصدق قوله على من غره (قوله قال المتولي) راجع للزوجة (قوله بان سكت) اي الولي (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كما علم مامر) اي انه لا خيار حينئذ على احد وجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزم في الروض بالخيار (قوله على رأى) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته (قوله بانهما) اي التعنين والعنة

لا ويرد بانهما مترادفان اصطلاحا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مرادفة للتعنين فتكون مشتركة (وإذا ثبتت) العنة لا بوجه مامر (ضرب القاضي له) ولو قنا كافر إذا ما يتعاق بالطبع لا يفترق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضي الله عنه بها وحكى فيه الاجماع وحكمته مضى الفصول الاربعة فان تعذر الاجماع ان كان لعارض حرارة زال شتاء او برودة زال صيفا او ببوسة زال ربيعاً او رطوبة زال خريفاً فاذا مضت السنة علم ان عجزه خاق وإنما تضرب السنة (بطليها) لان الحق لها ويكفي قولها انا طالبة حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيله

لا يسكو نها فان ظنه لنحو دهش أو جهل نهبها إن شاء (فأذات السنة) ولم يطأها (رفقته اليه) لا متناع استعلاها بالفسخ ولا يلزمها هنا ورفق  
الرفع على ما قاله الماوردي والروائي والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا أجلته بعدها بسطة حقا لا تنفاه الفورية وما  
من وجوب الفورية في العنة بعد تحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها وهي ثيب أو بكر غورا لم تصدقه (حلف) إن طلبت يمينه أنه وطئها  
كما دعي لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة ما بكر غير غوراء شهد أربع نسوة ببقاء بكارتها فتصدق هي لأن الظاهر معها وهل يجب  
تحليف الأرجح في الشرح الصغير نعم وعليه الوجه توقفه على طلبه وكيفية حلفها أنه لم يصباها وأن بكارتها أصلية ولو لم تزل البكارة في غير الغوراء  
لرفقة الذكر فهو وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتثل أهل بمافاقل (٣٥٣) (تنبيه) تصديقه في الوطء مستثنى

من قاعدة أن القول  
قول نافي الوطء واستثنى  
منها أيضا تصديقه فيه  
في الإيلاء وفيما لو أعسر  
بالمهر حتى يتمتع فسخها به  
وتصديقه فيه فيما لو اختلفا  
أن الطلاق قبله أو بعده  
وأنت بولد يلحقه ولو قال  
لظاهر أنت طالق للسنة  
فقال وطئت في هذا الطهر  
للاطلاق حالا وقالت لم تطا  
فوقع حالا صدق لاصل بقاء  
العصمة ولو شرطت بكارتها  
فوجدت ثيبا فقالت افترضي  
وانكسر صدقت لدفع الفسخ  
وهو لدفع كمال المهر ونظيره  
افتناء القاضي في إذا لم أنفق  
عليك اليوم فانت طالق  
وادعى الاتفاق فيصدق  
لدفع الطلاق وهي لبقاء  
النفقة عليه عملا بأصل بقاء  
العصمة وبقاء النفقة وسيأتي  
أواخر الطلاق بما فيه ولو  
اختلفت هي والمحلل في  
الوطء صدقت حتى تحل  
للاول لعسر إقامة البينة  
عليه وهو حتى يتشط المهر  
(فإن نكل) عن اليمين

لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكوت اه سم (قوله لنحو دهش) أي تحير اه  
عش وادخل بالنحو الغفلة (قوله نهبها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم  
البحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة  
يكون على الفور وهو كما قاله شيخنا المعتمد مغنى ونهاية (قوله لما يأتي) أي في المتن انفا (قوله انها) أي  
الزوجة إذا أجلته أي زمنا آخر بعد المدة بعدها أي السنة (قوله ولما مر) أي انفا في المتن (قوله ان  
طلبت) إلى المتن في المغنى إلا مسألة الغوراء وقوله ولو ابتل إلى التنبيه وقوله وسيأتي أواخر الطلاق بما فيه  
(قوله شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن أو غيره فانتجه أنه المصدق اه سم (قوله  
وعليه) أي هذا الأرجح (قوله وهو صريح في اجزائه في التحليل) أي كما مر هناك خلافا للنهائية عبارته وهو  
صريح في اجزائه في التحليل على ما مر والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أي ثم لا هنا  
اه (قوله حتى يتمتع الخ) حتى ابتدائية فالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق  
لتستوفي المهر سم ومغنى (قوله وأنت بولد يلحقه) أي ظاهر أفا القول قولها يمينها الجميع جانبها بالولد اه  
مغنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله في الوطء) أي في وطئها ومفارقتها وانقضاء عدتها نهاية  
ومغنى (قوله صدقت) أي في دعوى الوطء يمينها (قوله وهو الخ) أي وصدق المحلل في انكار الوطء يمينه  
(قوله حتى يتشط الخ) بالرفع (قوله عن اليمين) إلى قول المتن ولورضيت في النهاية الا قوله وهذا الولي إلى المتن  
وكذا في المغنى الا قوله وبحث السبكي إلى المتن وقوله واعتدلا ذرعى إلى وخرج وقوله ولو كان الانزال إلى  
المتن (قوله إذا نكسول الخ) أي مع اليمين المردودة عش ورشدي (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المراد به  
اعلامها بدخول وقت الفسخ اه مغنى (قوله ومن ثم حذفه) أي قوله فاخترى أقول ويفيد قول المصنف  
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك (قوله بخلاف الاعسار  
فانه بصدد الزوال) عبارة في المغنى بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولهذا رويت المرأة بأعساره كان  
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول المتن ولو اعترته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق يمينه ثم يضرب

(قوله لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والروائي الخ)  
قال في شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا  
للماوردي والروائي (قوله في المتن فان قال وطئت حلف) قال في التنبيه وإن وجب بعض ذكره وبق ما يمكن  
الجماع به فادعى أنه يمكن الجماع وانكسر المرأة فالقول قوله أي وهو الاصح وقيل القول قولها وإن اختلفا في  
القدر الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المسئلتين الاتفاق في الأولى دون الثانية  
على أن الباقي بما يمكن الجماع به بنفسه (قوله شهد أربع نسوة بقاء الخ) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن  
أو غيره فانتجه أنه المصدق لاحتمال قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تسلطها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - سابع - (حلفت) هي أنه لم يطأها إذا نكسول كالأقرار (فان حلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو  
بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت العنة أو حق الفسخ فاخترى والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله  
فاخترى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبحث السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن المدار على تحقق السبب وقد  
وجد (وقيل يحتاج إلى اذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظر واجتهاد ويرد بأن النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق  
وإنما كان هذا هو الاصح في الفسخ بالاعسار لأن العنة هنا خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف  
الاعسار فانه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى بما فرق به شارح فتأمل (ولو اعترته أو مرضت

أو حيث في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذ لا أثر لها حيث تفتت سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فانها تحسب عليه

واعتماد الأذرع في مرضه وحسبه وسفره كرها عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها لفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضر انزعها عنه ليعا عدا على الأوجه ولو كان الانعزال عنه يوما مثلا معينا من فصل فهل تقضى الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يوم منه أي يوم القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الأيلامو الأعمار وانهدام الدار في الإجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيتها لانه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا الواجبات) زمانا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق أمهال الدائن بعد الحلول لأن حق طلب الدين على التراخي (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) أو فيه إذا اراد تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كبتارة أو ثبوت أو كونه قنا

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقافة ويعتمد قهرهم ولا يمنع حسابان المدة حيثما إذا لا تخلو السنة عنه وسفرها كحسبها ونفاسها كحيضها كاجتبه بعض المتأخرين اه معنى (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج (قوله واعتماد الأذرع) ضعیف اه عش (قوله ولا يضراخ) جواب عما يقال ان الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) إلى التنبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه حر ابان قنا وهي أمه وقوله واخذ إلى المتن وقوله سواء هنا إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله الموصوف إلى مثل ما أخ وقوله صح النكاح وحيث قد قوله وفارق إلى المتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول المتن به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعنى (قول المتن بطل حقها) أي كما في سائر العيوب ولو طلقها رجعا بعد ان رضيت به ويتصور باستدخالها ما وبوطها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وتجدد نكاحها فان طلبها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح نهاية ومعنى (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معنى (قوله رضاها قبل مضيتها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فان حقها لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة اه معنى (قوله لانه إسقاط للحق) أي فلم يسقط كالعفو عن الشفعة قبل البيع اه معنى (قوله بعد المدة) متعلق باجالت (قوله لانه على الفور) (الخ) سكنوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع انه قياس خيار عيب المبيع ثم رأت ما تقدم في شرح والخيار على الفور فكانهم اكتبوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول المتن وشرط) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله أو فيه الخ) عبارة المغني قضية كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور في الكتابية اه وعبارة سم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله الا في واخذ ما تقر الخ شامل للاسلام ايضا لم ير اجمع (قوله إذا اراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو اراد تزوج مسلمة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه عش (قوله كبتارة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثبوتية) قضيته انه لو شرطت كونه بكر ابان ثبوتها لها الخيار اه عش وقد قيد أخذنا بما يأتي بما إذا لم تكن ثبوتية أيضا (قوله أو كونه قنا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما الخ مثال لا ولا (قوله ايض مثلا) ادخل به نحو الطول والقصر سم ومعنى والكحل والدعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم عش (قول المتن فاخلف) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة المغني تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما اذا شرط حرية فبان عبدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والام يصح قطعا وفيما اذا شرط حريتها فبان أمه اذ انكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الامة والام يصح جزما وفيما اذا شرط فيها اسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والام يصح جزما فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اه (قوله والزوج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله قد اذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان الزوجة المشروطة اسلامها كافرة (قول المتن فالأظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله أو فيه) هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطول والقصر (قوله في المتن فالأظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوبة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فاخلف ثم رأت الزور كشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفؤ بالمسئلة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهاءش المحلى (قوله فالأظهر صحة النكاح) وظاهر

هذا

أو كونه فاقته أو كون أحدهما ايض مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فيما إذا بان قنا

والزوج ممن يحل له الامة إذا بان قنة والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لأن خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأخر

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة قاصرة أو شرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاخلف عميرة بهاءش المحلى اه سم واساطان (قوله بالشرط الفاسدة) اى بكل واحد منها كعمى هذه البطيخة مثلا بشرط ان تحمل الى البيت او هذا الثوب بشرط ان تخطيه او الورع بشرط ان تحصده بخلاف النكاح فانه لا يتاثر بكل فاسد بل بما يحل به قصوده الاصل منها اه حلى اى وكشرط محتملة الوطء عدمه بخلاف شرط ان يعطى لا يبيها الفام مثلا به بغيرى (قوله كزوجى من زيد الخ) وكزوجى بنك فلا تة فزوجها اختها فيبطل ايضا اه بغيرى (قوله فزوجها من عمرو) مراده بذلك ان عيب النكاح مقتضى للفسخ بوضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كجذام فظهر بهاءش تخيير وإن كان الاول اشد من الثانى مر ومثل ما ذكره ما لو قال او كيلة زوجى فلا تة فقبل له نكاح غير ما فانه باطل اما لو راي امرأته ثم زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم ان تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا عرش (قوله اذا صح) عبارة المعنى على الصحة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه انه اذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها اه سم (قوله لما مر فيه) علة لاستثناء العيب (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى تقدير هذا ترتيب عليه امر ان الاول انه يصير حاصل الماتن مع الشارح فالظاهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط صح النكاح ولا يخفى ما فيه والثانى انه يفيد ان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول الماتن فلما خيار) فان رضى فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب لفوات الكفاءة نهاية ومعنى (قوله نعم الاظهر في الروضة الخ) وهو المعتمد وجرى عليه الانوار وجعل العفة كالنسب اى والحرقة نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابضا اه (قوله ان نسبه الخ) ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام في اشتراط نسبه لمناسبة قوله فلما الخيار اه سم (قوله وكذا لو شرطت حرته الخ) خالفه النهاية والمعنى هنا واقفاء فيما يأتى من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان امة وهو عبد (قوله وعلى مقابله الخ)

ان شرط صحته اذا شرطت حرته فبان امة أن يحل له نكاح الامة (قوله في غير المعيب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه انه اذا شرط احد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) يحتمل ان يكون مثل العيب الجنون حتى لو شرط ولى المرأة عقل الزوج او ولى الرجل المجنون عقل الزوجة فاخلف ثيب الخيار للاولياء وإن استوى الزوجان في الجنون ويحتمل ان يقال في هذا بفساد العقد كما لو زوج القاصرة بشرط الكفاءة فاخلف فانه يفسد العقد فيما يظهر كما لو سكت الشرط وهذا الاحتمال الثانى هو المتعين لا يقال اذا لم يتحقق الولي الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لانا نقول يكفى في جواز الاقدام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلسى بهامش شرح المنهج وتخيير ولى المجنون وفساد نكاحه اذا بان بجنونه فيهما نظر على ان العيب يشمل الجنون لانه من العيوب السبعة فامعنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال بدل على تخيير ولى المجنون قول المصنف السابق ويخير بمقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له اشعر بتصويره بولى الزوجة كانهت عليه هنا فيلحرج (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسبه الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبه ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره لمناسبة قوله فلما الخيار (قوله ان نسبه الخ) جعل في الانوار العفة والحرقة كالنسب فيما ذكره كما قاله في شرح البهجة وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابضا (قوله وعلى مقابله) اعتمده مر (قوله يتخير

بالشرط الفاسدة فالنكاح  
أولى أما خلف العين  
كزوجى من زيد فزوجها  
من عمرو فيبطل جزما  
(ثم) إذا صح (ان بان)  
الموصوف في غير العيب  
لما مر فيه مثل ما شرط او  
(خيرا عما شرط) كاسلام  
وبكارة وحرية بدل  
أضدادها صح النكاح  
وحيث (فلا خيار) لانه  
مساو أو أكل وفارق  
مبيعة شرط كفرها فبان  
مسئلة بأن الملحظ ثم  
القيمة وقد تزيد في الكافرة  
(وإن بان دونه) أى  
المشروط (فلما الخيار)  
للخلف نعم الاظهر في  
الروضة أن نسبه إذا بان  
مثل نسبها أو أفضل لم  
تخير وإن كان دون  
المشروط خلا فالنكاح اعتمد  
مقتضى إطلاق الماتن إذا عار  
وكذا لو شرطت حرته  
فبان قنا وهى أمة على  
الوجه وعلى مقابله الذى  
جزم به بعضهم بتخير

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ بما تقرر أنه متى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذاله) الخياران (٣٥٦) بانت دون ما شرط سواء هنا أيضا صفة الكمال وغيرها (في الاصح) للفرع نعم حكم النسب هنا

وهو المعتمد للتقرير نهاية ومعنى (قوله بخلاف سائر العيوب) أى فان الخيار لها ولسيد هالاهى ما مر في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ اه عش (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وفاقا للنهية والمغنى هنا دون ما سبق كما مر (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها مة) اى ظهورها مة على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كونه م) اى كالحكم فى اشتراط نسبه او حرته (قوله والخيار فيهما الخ) عبارة النهاية فليس كل منهما الفسخ فوراً ولو بغير قاض اه قال عش اى بان يقول فسخت النكاح اه (قوله في هذه) اى فيما إذا بانت دون ما شرط وقوله دون ما قبلها اى فيما إذا بان دون ما شرط (قوله واختلاف المرجحين الخ) اى المشار اليه بقوله على الاوجه وعلى مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ (قوله دون ما إذا بانت الخ) محل تأمل فان المرجحين مختلفون فيها أيضا بل قضية الماتن ثبوت الخيار فيها اللهم إلا ان يكون مراده المرجحين من المتأخرين اه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) اى صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان قنادون ما إذا بانت أمة الخ (قوله بتضررها) أى الزوجة فيما إذا بان الزوج قنا وقوله بخلافه أى الزوج فيما إذا بانت الزوجة أمة (قوله ولم يشترط ذلك) الى قوله وأما الثانى فى المغنى الا قوله كما علم منه الى فلو افقته الى قول الماتن والمؤثر فى النهاية إلا ذلك القول (قول الماتن فبانت كتابية) أى فى الاولى بشرط اه معنى (قول الماتن او أمة) اى او مبهضة نهاية ومعنى (قوله فلم يكن) اى لم يوجد وصف الكتابية (قول الماتن او عبدا) أى وقد أذن له سيده فى النكاح نهاية ومعنى (قوله وهى حرة) أخرج الامة فارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله اما الاول) وهو قوله معيبا وقوله للغالب الخ اى لحيث أخلف ثبت لها الخيار وقوله وأما الثانى هو قوله أو عبدا اه عش (قوله واعتمد جمع الخ) عبارة النهاية وما ذكره اى المصنف هو المعتمد وان اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقنى وقال انه العواب المعتمد لانها قصرت بترك البحث اه وهذا هو الظاهر كما جزم به فى الانوار كالغزالى اه معنى (قوله ورد) أى تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كالأول والخ وقوله ويرد اى تعليلهم بالقياس على الفسق (قوله لا سيما بعد التوبة) أنظره إذا كان الفسق بالزنا سم على حجب وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار اه عش (قوله فى الفسخ) الى قوله ولو لو وطى وزوجته فى المغنى الا قوله على تناقض الى الماتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوطء الخ حال منه وهذا احسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر اى بالفسخ وقوله قبل الوطء الخ اى

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب) قد يفهم أنها تتخير فى سائر العيوب لا السيد قبل هذا على ما فى البسيط دون منازعة الزركشى المذكور فى شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشارط او فوقه) يدخل فيه ما لو شرط حر يته فبانت فنته ووقن فلا خيار وخرج ما لو كان حرا وفارق هذا ما تقدم فى عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد كذلك الشارح فى التنبيه الآتى ثم انظر تعميم هذا الاخذ مع قول الروض فان خرج غير اما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا فى النسب اه فانه اعنى هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله فليتأمل (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة والناقصة فتأمل (قوله واختلاف المرجحين) اى على جزم بعضهم دون الاوجه عنده (قوله وهى حرة) اخرج الامة ويفارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبانت أمة) اى وان كان هو حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظره إذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

وكونها أمة وهو عبد كونه م والخيار فيها فورى لا يحتاج لحاكم ونازع فيه الشيخان بانه يجتهد فيه فليكن كما مر (تنبيه) وجه جريان الخلاف فى هذه دون ما قبلها واختلاف المرجحين فيها ولو بان قنا وهى أمة دون ما إذا بانت أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المعسرين بخلافه (ولو ظنها مسلمة أو حرة) مثلاً ولم يشترط ذلك (فبانت كتابية أو أمة وهى تحمل له فلا خيار) له (فى الاظهر) لتقصيره بترك البحث والشرط وكما لو ظن المبيع كاتباً مثلاً فلم يكن (ولو أذنت فى تزويجها بمن ظنته كفواً بان فسقه أو دناءة نفسه أو خرفته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان معيباً أو عبداً) وهى حرة (فلها الخيار والله اعلم اما الاول وهو معلوم بما مر اول الباب كما علم منه ان مثله ما لو ظنها سليمة فبانت معيبة فلو افقة ما ظنته من السلامة للغالب فى الناس وأما الثانى فلان نقص الرق يؤدى الى تضررها باشغال سيده له عنها بخدمة وبانه لا ينفعها إلا نفقة

المعسرين ويتعير ولد هار بقرأبيه واعتمد جمع متأخرون نص الام والبوطى أنه لا خيار كالأول ظنها حرة فبانت أمة بالفسخ تحمل له وردبانه يمكنه التخلص بالطلاق وكالفسق ويرد بوضوح الفرق إذ الرق مع كونه أخش عاراً يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لا سيما بعد التوبة (ومتى فسخ) العقد (بخلف) لشرط أو ظن (حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق) فى الفسخ بالعيب فيسقط

المهر قبل الوطء لأمه ولا بعده ولا يرجع به لو غرمه على الفار وحكم مؤن (٣٥٧) الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا وثم

ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملا على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلاف الشرط (تغدير قارن العقد) بأن وقع شرطا في صلبه كزوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بأن الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فمصحح فيها واكتفى فيها بتقديم التغدير على العقد مطلقا كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع للشارح خلاف ما تقر في تغدير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه إياها كان شرطت فيه (وصححته) أي النكاح بأن قلنا أن خاف الشرط لا يطله مع وجود شروط نكاح الأمة فيه ولم نصححه بأن قلنا أن الخلف يطله أو

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده ومعه فمهر مثل اه (قوله) المهر أي والمتعة اه مغني (قوله) لا معه الخ ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط اه سم (قوله) هنا أي بالفسخ بالخلف وقوله و ثم أي في الفسخ بالعيب (قوله) ككل مفسوخ الخ أي كالمفسوخ بالأعسار بالمهر أو النفقة والمفسوخ بطر والعق (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بمعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله) على تناقض لهما الخ (والاصح وجوب السكنى اه نهاية مغني (قوله) في سكنها) أي المفسوخ نكاحها (قول المتن والمؤثر) إلى قوله ولو انفصل في النهاية لا لقوله من أصله وقوله أو تبين هي إلى المتن وقوله أو يتلفظ بالمشيئة إلى المتن وقوله ولو استند تغديرها إلى المتن (قوله) بأن وقع شرط عبارة المغني بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه البكر اه وهذه المسألة أو الحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله) وهو وكيل سيدها) سيد كر تصوره من المالك أيضا اه ع (قوله) كذلك) أي في صلب العقد (قوله) الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بإرجاع الضمير للرجوع (قوله) واكتفى الخ عطف تفسير لقوله سو مع الخ (قوله) بتقديم التغدير الخ وكذا بتأخره عنه كان قال له بين العقد والوطء هذه حرة لأنه لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطلها كذا وجدته من بخطه من قراءة علي والده ثم توقف من جهة أنه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش و سم (قوله) مطلقا) أي عن قيد أي الاتصال وقصد الترغيب الآتين (قوله) أو بشرط الاتصال عطف على قوله مطلقا (قوله) ووقع للشارح الخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التغديرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلى مع أنه شيخه لأن القصد بذلك إظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حرا وعبد نهاية ومغني (قوله) كان شرطت) أي الحرية فيه أي في العقد أي أو قدم عليه مطلقا أو متصلا به عرفا مع قصد الترغيب في النكاح كما سراه ع ش (قول المتن وصححته) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فان الحكم كما ذكر إذا بطلناه لشبهة الخلاف اه مغني وسيشير إليه الشارح بقوله ولم نصححه الخ (قوله) بأن قلنا أن خاف الشرط الخ) وهو القول الأظهر اه مغني (قوله) فيه) أي في المفعول (قوله) أو لفقد بعضها) أي الشروط قسم قوله بأن قلنا الخ اه ع ش أي فكان الأولى أو بفتح الخ بالبلاء ليظهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدية فقط اه بجري ثم الظاهر اخذنا من كلام الشارح الآتي عملا بظنه الخ أن المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله)

المهر) أي بالفسخ (قوله) قبل الوطء لا معه الخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده ومعه فمهر مثل اه ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصورها هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بمعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في النفقات اه (قوله) على تناقض لهما في سكنها) والاصح وجوبها شرح مر وفي الروض والمذهب كما ذكره أي الأصل في العدد أن لها السكنى اه (قوله) بتقديم التغدير على العقد مطلقا وكذا بتأخره عنه على ما عاق عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد أن بين أن المؤثر في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الروض مانصه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى اتحاد التغديرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره اه وكتب شيخنا البرلسي بها مشه فلت وفي قوله أن ذلك ناشئ منه عن توهم نظرين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي أن التغدير من الامة يثبت هذه الأحكام فاقضى أن التغدير لا يراعى ذكره في العقد ولا المصاحح التغدير إلا من عاقد اه ما كتبه (قوله) كان شرطت) أي الحرية (قوله) في المتن وصححته) قال في السكنى وهو الأظهر اه قال الزركشي

لفقد بعضها (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بانها أمة (غر) وإن كان الزوج عبدا عملا بظنه فإن الولد



يتبعه ومن ثم لو وطئ عبد أمة يظن أنها زوجة الحرة كان الولد حرا ولو وطئ زوجته الحرة يظن أنها زوجته الأمة فالولد حرا ولا أثر لظنه خلافا لمن توهمه ويفرق بان الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الام اقوى إذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برقتها فانه يقبل الرفع

بالتمليق والشرط فائز فيه  
الظن اما ما عاقت به بعد  
عليه كان ولدته بعد اولوط  
بعده باكثر من ستة أشهر  
منه فهو قن ويصدق في ظنه  
ييمينه وكذا وارثه فيحلف  
انه لا يعلم ان مورثه علم رقها  
(وعلى المغرور) في ذمته  
ولو قنا (قيمته) يوم ولادته  
لانه اول اوقات امكان  
تقويمه (لسيدها) وان كان  
السيد جد الولد لا يبه او امه  
لتفويته رقة من اصله  
التابع لرقها بظنه حريتها  
مالم يكن الزوج قنا لسيدها  
اذ السيد لا يثبت له على قنه  
مال او تسكن هي القارة  
وهي مكانة وقلنا قيمة  
الولد لها اذ لو غرم لها رجع  
عليها وخرج بقولي من  
أصله مالمو وطئ امة اي به  
يظن انها زوجته القنة فلا  
قيمة لانه هتالم يفوت الرق  
لان عقاده قنا وعقده عليه  
عقب ذلك قهرى لا دخل  
للولد فيه (ويرجع بها)  
الزوج اذا غرمها لا قبله  
كالضامن (على الغار) غير  
السيد لانه الموقوع له في غرامتها  
مع كونه لم يدخل في العقد  
على ان يضمن الولد بخلاف  
المهر (والتغريض بالحرية  
لا يتصور من سيدها)

يتبعه) أى الظن سم على حج أى مالم يعارضه أقوى منه كايأتى فيما لو وطئ زوجته الحرة الخ حيث انعقد حرا  
لان حريتها في نفس الامرا أقوى من ظنه اه ع ش (قوله عبادة) أى او حرامة غيره اه معنى (قوله ولو  
وطئ زوجته) كلام مستأنف (قوله برقا) أى الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم اقول بحمل كلام  
الشارح على مجموع التعليل والشرط يندفع التامل عبارة في بحث نكاح الأمة فرع نكاح الأمة الفاسد  
كالصحيح في ان الولد رقيق مالم يشترط في احدهما عتقه بصيغة تعليل لا مطلقا اه (قوله بعده) أى بعد عليه  
صفة وطئ (قوله باكثر من ستة أشهر منه) أى من أولوط الخ عبارة النهاية لستة أشهر ولا بد كما قاله الزركشى  
من اعتبار قدر زائد للوطئ والوضع اه (قوله ويصدق) أى المغرور وقوله في ظنه أى الحرية (قوله  
فيحلف) أى الوارث (قوله ولو قنا) أى على الاصح يتبعها اذا عتق اه معنى (قوله وإن كان السيد جد الخ)  
رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالمو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان  
الاصح لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور  
الغرور اه سم (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق اه سم (قوله بظنه الخ)  
متعلق بالتفويت (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح  
خلافه اه سم (قوله وعقده عليه) أى على الاب عقب ذلك أى الانعقاد (قوله للولد) أى الواطئ  
(قول المتن ويرجع بها) أى قيمة الولد وسكوته عن المهر يفهم انه لا يرجع به المغرور على من غره وهو  
كذلك لانه استوفى ما يما به والمهر الواجب على العبد المغرور بوطئ ان كان مهر مثل تعلق بذمته او المسمى  
فيكسبه اه معنى وقوله والمهر الواجب الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله إن كان مهر مثل أى بان نكح بلا  
إذن من سيده وقوله او المسمى أى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيته انه لو فسد المسمى او  
نكحها مفوضة ثم وطئ تعلق مهر المثل بذمته وكذلك اذن له سيده في نكاح فاسد ثم رايته في كلام الجوزجى  
ما ان ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسمى الصحيح اه (قوله الزوج) الى قول المتن ولو انفصل في  
المعنى لا قوله مؤاخذه الى المتن وقوله او مريضا الى قوله او يريد وقوله ولو استند الى المتن (قوله غير السيد)  
قال في القوت وقد علت بما سبق انه ان كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه  
سم أى فيستغنى عن هذا قوله السابق مالم يكن الزوج الخ (قوله لانه) أى الغار (قوله مع كونه) أى المغرور  
(قوله ومن ثم) أى من اجل ان العتق للمؤاخذه بالا قرا (قوله اذالم يقصد إنشاء العتق) بان قصد الاخبار  
او اطاق (قوله ولا سبق الخ) أى إنشاء العتق (قوله او وليه) أى ولي السيد اذا كان السيد محجورا عليه اه  
معنى (قوله وحيثن) أى حين اذ كان التغريض من الوكيل او الولي يكون أى التغريض خلف ظن النخ  
عبارة المعنى والفوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن اخرى اه (قوله فقط) أى لا شرط اذ الشرط  
إنما يكون في العقد والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله وهو الخ) جملة حالية راجعة لكل من المعطوف

قوله وصحناه قديم مضر فان كان الولد حرا صححتنا النكاح أو أفسدناه للتعليل السابق اه (قوله يتبعه) أى يتبع  
الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) أى بعد عليه (قوله وان كان السيد جد الولد الخ) رد على  
البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالمو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان الاصح في  
باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى  
يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق  
(قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علت  
بما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله فقط) أى لا شرط

غالب العتق بقوله زوجته أو على أنها حرة مؤاخذه له باقراره ومن ثم لم تعتق باطنا اذالم يقصد إنشاء العتق ولا والمعطوف  
سبق منه (بل) يتصور (من ركبته) او وليه في نكاحه او حيثن يكون خائف ظن او شرط (او منها) حيثن يكون خائف ظن فقط ولا عبرة  
بقول من ليس بان لا يعقود عليه اما غير غالب فيتصور كأن تكون سرهونة او جانية وهو معسر وقد اذن له المستحق في تزويجها

او اسمها حرة او سيدها مفلسا او سفيا او مكاتبيا وزوجها باذن الغرماء او الولي او السيد او مريضا وعليه دين مستغرق او يريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة فيه او يتلفظ بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما واهمه كلام بعضهم ان المشيئة ينفع اضرارها في الباطن غير مراد لما يأتي في الطلاق ان اضرارها لا يفيد شيئا لانها رافعة لاصل اليمين بخلاف غيرها (فان كان) (٣٥٩) التغير (منها تعلق الغرم بذمتها) فتطالب

به غير المكاتبه بعد عتقها لا بكسبها ولا برقبته وان كان من وكيل السيد تعلق بذمته فيطالب بها حالا كالمكاتبه بناء على الاصح ان قيمة الولد لسيدها او منهما فعلى كل نصفها ولو استند تغير الوكيل لقولها رجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها الزوج ايضا رجع الزوج عليها ابتداء دونه لانها لما شافته خرج الوكيل عن البين وصورة الرجوع عليهما ان يذكر حريتها للزوج معا بان لا يستند تغيره لتغيرها ولو استند تغيرها لتغير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس ما تقرر انه يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشافه الزوج ايضا فيرجع عليه وحده (ولو انفصل الولد ميتا بلاجناية او بجناية غير مضمونة (فلا شيء فيه) لان حياته غير متيقنة اما اذا انفصل ميتا بجناية مضمونة ففيه لا نعتاده حرا غرة لوارثه فان كان الجاني

والمعطوف عليه (قوله او اسمها حرة الخ) عطف على اسم وخبر تكون (قوله او سفيا) مع قوله او الولي يراجع الحكم في ذلك اهـ رشيدى (قوله باذن الغرماء الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او مريضا) عطف على قوله مفلسا ومات من هذا المرض (قوله او يريد الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله لظهور الخ) لعل اللام بمعنى مع (قوله في الطلاق) اي في فصل الطلاق سني الخ وقوله لانها الخ اي المشيئة عبارته هناك ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او ان شاءم زيد خرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم اليمين جملة واحدة فيناقى لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث يتخذ بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال اهـ (قوله بخلاف غيرها) اي غير المشيئة من التعليقات (قوله غير المكاتبه) اي اما هي فتطالب حالا كما يأتي (قوله لا بكسبها الخ) عطف على بذمتها (قوله بناء على الاصح) راجع لقوله كالمكاتبه (قوله لسيدها) اي المكاتبه (قوله او منهما) اي الزوجة والوكيل وقوله رجع اي الوكيل اهـ ع ش (قوله نعم لو ذكرت الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج رقبته اهـ سم عبارة المغنى وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج ايضا اهـ (قوله لانها لما شافته الخ) فلوانكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت يمينها لانه الاصل اهـ ع ش (قوله بان لا يستند الخ) زائد على شرح الروض اي والمغنى ثم ان كان هذا تفسير للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها اهـ سم اي وكان الاولى ولم يستند الخ (قوله انه الخ) اي الزوج (قوله فيرجع) اي الزوج عليه اي الوكيل وحده اي ابتداء دونه (قوله او بجناية) الى الفصل في النية والمغنى الا قوله بخلاف لا يحنيفة في الثاني (قوله ان يرث معه) اي الاب احترز عمال لم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه اهـ سم (قوله وان زادت الخ) اي العشر وقوله بهذا اي العشر (قوله او قنا) وقوله او المغرور وقوله او قنة وقوله او السيد وقوله او قنة عطف على قوله حر الخ (قوله ويضمنه) اي الجنين القن (قوله لما ذكر) اي من قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) اي المغرور (قوله او قنة) اي المغرور (قوله ولا يجب هنا) اي فيما لو كان الجاني قن المغرور اهـ ع ش (قول المتن ومن عتقت) كلها او باقياها ولو بقول زوجها فشملمالو زوج امته بعدد

اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور فيها (قوله نعم لو ذكرت) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله (قوله بان لا يستند تغيره لتغيرها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسيراً للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله بان لا يستند تغيره لتغيرها) فحيث استند تغيره لتغيرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل ايضا للزوج او لا (قوله انه) اي المغرور وقوله ثم يرجع عليه اي على الوكيل (قوله ان يرث معه) احترز عمال لم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه (قوله او المغرور او قنة) فالسيد على عاقلته عبارة الروض وان كان بجناية المغرور فالغرة على عاقلته للورثة ويضمن كما سبق اي يضمن للسيد عشرة قيمة الام ولا حق له في الغرة اي لا يرث منها شيئا لانه قاتل اي ولا يجب من بعده من العصابات الى ان قال وان كان بجناية عبد المغرور فحق سيد الامه على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده اي فلا يتعلق شيء من الغرة برقبته ان كان المغرور حائرا لميراث الجنين فان كان معه للجنين جدة فنصيبهم من الغرة في رقة العبد انتهى فقول الشارح او قنة فلا سيد على عاقلته فيه نظر بالنسبة لقوله فلا سيد على عاقلته بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا عرمرم بانه اذا كان الجاني عبداً للمغرور فلا سيد على المغرور عشر قيمته (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (فرع) لو انكر

حرا اجنيا لزم عاقلته غرة للمغرور الحر لانه ابوه ولا يتصور ان يرث معه الام الام الحرة وعلى المغرور عشر قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين القن انما يضمن بهذا او قنا اجنيا تعلق الغرة برقبته ويضمنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها لما ذكر او للمغرور فالغرة على عاقلته لو ارث الجنين والسيد عليه العشر او قنة فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة الا ان وجدت جدة الجنين فمدها في رقة القن او السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور او قنة فالغرة برقبته والعشر على المغرور (ومن عتقت)

قبل وطء او بعده (تحت رقيق او من فيه رق تخيرت) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) او تحت حر فلا اجماع في الاول وخلافا في حنيفة في الثاني لان بريرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يحتمل وزيادة علم راويه مقدم على رواية انه جرف خيرها صلى الله عليه وسلم بين المقام والفراق فاخترت نفسها متفق عليه ولتضررها به عار او نفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسخها سقط خيارها او مع علم ينفذ لوال الضرر نعم لولزم من تخييرها (٣٦٠) دور كان عتقها مريض قبل وطء هو ثلث ماله بالصدق لم تخير لسقوط المهر بفسخها

فينقص الثلث فلا تعق فيها فلا تخير ولا يحتاج هنا الى رفع الحاكم لما تقرر من النص والاجماع (والاظهر انه) اي هذا الخيار (على الفور) كخيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق آنفا نعم غير المكلفة تؤخر لكمالها لتعذر من الولي والعتيقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخرجت الفسخ وان ارادته (جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن) جهلها به عادة بان لم يكذبها ظاهر الحال (بان كان المعتق غائبا) عن محلها وقت العتق لعذرها بخلاف ما اذا كذبها ظاهر الحال كان كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرر امن اظهار عتقها كما هو ظاهر فانها لا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الاظهر) لانه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه الا خواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجمية صدقت جزما او كذنها ككفية لم تصدق جزما وتصديق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جهلها بها كافي الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) اي الوطء (بعق بعده وجب المسمى) لاستقراره به (او) فسخت بعد الوطء بعق (قبله) او معه والفرق انها انما مكنته لجهلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء او المقارن له نصا كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد

فادعت على سيدها انه اعتقها فصدق الزوج وانكر السيد فيصدق اي السيد يمينه وتبقى على رقبها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمها اي الزوجين والحق لا يعدوها وانما ردقوها في حق السيد لا الزوج وعليه اي تصديق الزوج دون السيد لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صدقها لانه حق السيد ولو انها فسخت ثم عتق العبد وايسر امتنع نكاحها اي عليه لانها رقيقة ظاهر او اولادها تجعل ارقاء انها ية قال ع ش قوله لانه حق السيد اي فيجب له نصف المسمى ان كان صحيحا ونصف مبر المثل ان كان المسمى فاسدا اه (قوله قبل وطء الخ) ولو كافرة ومكانة نهاية ومعنى (قوله في الاول) اي ما في المتن (قوله وخلافا الخ) لا يخفى ما في عطفه على اجماعا (قوله في الثاني) اي ما في الشرح وكان الاول ذكره قبيل قوله الاتي فخيرها الخ وعطف قوله لان بريرة الخ على قوله اجماعا (قوله وهو) اي انه كان قنا اي روايته (قوله متفق عليه) اي قوله فخيرها الخ والحق بالعبد المبعوض لبقاء علقته الرق عليه نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) اي في شرح فلت ولو بان معيها او عبد الخ (قوله ولو عتق الخ) اي اومات نهاية ومعنى (قوله لم ينفذ الخ) ولو فسخت بناء على بقاء رقه فبان خلافه تبين بطلان الفسخ كما مر في الفسخ بالعيب نهاية ومعنى (قوله مريض) اي مرض موت (قوله من النص) اي الحديث (قوله والعتيقة الخ) عطف على غير المكلفة الخ (قوله لها انتظار بينوتها) اي فلا يسقط خيارها بذلك فان راجعها ثبت لها الخيار عتقها اه ع ش (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبة عنها اه سم (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كافي الاول اه سم (قوله كفية) عبارة النهاية والمغنى بان كانت تحالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه (قوله وتصدق ايضا الخ) كارجحه ابن المقرئ وهو المعتمد سواء كانت قدعة العهد بالاسلام او لانه نهاية ومعنى (قوله لان الفسخ من جهتها) وليس للسيد منعها منه لخروجها عن ملكه مغنى ونهاية (قول المتن) بعده بعق بعده) سكت عمالو فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء بعق بعده وفي تصور مع الوطء بعق معه نظر اه سم عبارة المغنى فان عتقت مع الوطء وفسخت معه بعق قبله فالظاهر وجوب مهر المثل اه (قوله وما وجب منهما) اي مهر المثل والمسمى اه ع ش (قوله للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمر لها انتهى اه سم عبارة المغنى تنبيه مهرها لسيدها سواء

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا ابا علي مثل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدوها قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصدق لانه حق السيد ولو عتق العبد وايسر فليس له نكاحها لان اولادها ارقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبة عنها (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها بها كافي الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذا لم يكن المدعى قريب عهد بالاسلام ولم يشأ ببادية بعيدة شرح روض (قوله وتصدق ايضا) وان لم تكن قريبة عهد بالاسلام (قوله في المتن) بعده بعق بعده الخ) سكت عمالو قال فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل (قوله وبعده بعق بعده الخ) وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء بعق بعده وفي تصور فسخها مع الوطء بعق معه نظر اه (قوله وما وجب منهما) للسيد قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمر لها انتهى

الجهل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجمية صدقت جزما او كذنها ككفية لم تصدق جزما وتصديق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جهلها بها كافي الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) اي الوطء (بعق بعده وجب المسمى) لاستقراره به (او) فسخت بعد الوطء بعق (قبله) او معه والفرق انها انما مكنته لجهلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء او المقارن له نصا كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد

ويجاب عما اعترضه به ابن الرفعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء وهي حرة لا ينافي ذلك لان العقد هو الموجب الاصل وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضها او كوتبت او عتق عبد تحتها أمه فلا خيار) لبقاء (٣٦١) احكام الرق في الاولين ولانه لا يعبر

بها في الثالث مع انه يمكنه الخلاص بالطلاق بخلافها (فصل في الاعفاف) (يلزم الولد) الحر المومر بما ياتي في النفقات كما هو ظاهر الاقرب ثم الوارث وإن سفل ولو انثى وغير مكلف وكافرا اتحد أو تعدد فان استوى اثنان فاكثر قربا وارثا وزع عليهم بحسب الارث علي مارجحه في الانوار او بالسوية على الواجهة (اعفاف الاب) الحر المعصوم ولو كافرا (والاجداد) ولو من جهة الام (على المشهور) لثلاث يقع في الزنا المتناف للمصاحبة بالمعروف ولانه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة وبه فارق الام لان الحق لها لاعليها والزامه بالانفاق على زوجها معها عسر جدا على النفوس فلم يكلف به ولو قدر على إعفاف احد اصوله قدم عصبته وان بعد كابي ابي ابيه على ابي أمه فان استويا عصبه او عدمها قدم الاقرب كاب على جد واني أم على ابيه فان استويا قربا فقط بان كانا في جهة الام كابي ابي ام واني أم أم اقرع بينهما لتعذر التوزيع واعفاه يحصل في الرشيد (بان يعطيه) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر)

ا كان المسمى ام مهر المثل فسخت ام اختارت المقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة او فاسدة لانه وجب بالعقد فان كانت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك نظرت فان وطئها الزوج او فرض لها بعد العتق فيهما فالهر لها لان مهر المفوضة يجب بالدخول او بالفرض لا بالعقد وان وطئها او فرض لها قبل العتق فلم للسيد لانه ملكه بالوطء او الفرض قبل عتقها وموت احدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الاولى حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بجواب الخ (قوله وان اوجب الخ) غاية وفاعله ضمير الاستناد وقوله وهي حرة حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) اي كون ما وجب بهما للسيد (قوله وقد وقع) اي العقد الموجب في ملكه اي السيد (قول المتن ولو عتق الخ) اي او عاق عتقها بصفة او دبرت اه معنى (قوله بخلافها) اي الزوجة في العكس المار وللزوج وطء العتيقة مالم تفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة العتيقتين مالم يفسخا بعد البلوغ والافاقه كما في زيادة الروضة اه معنى

(فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) الى قوله بل لو نكحها معسرى النهاية الا قوله او بالسوية على الواجهة الى قوله وهو متجه في المعنى لا ذلك القول وقوله بما ياتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) اي وما يتبعه كحرمة وطء الاب امة ولده اه ع ش (قوله الحر) ولو بمعضا نهاية (قوله بما ياتي في النفقات) اي بان يفضل المهر او الثمن عن كفاية نفسه وعياله يو ما ولية عتاني وحايي اه يجبر على عبارة ع ش اي بحيث لا يصير مسكينا بما يكلف به اه (قوله الاقرب) كابن البنت مع ابن ابن الابن اه ع ش (قوله ثم الوارث) كابن ابن مع ابن بنت (قوله وان سفل) اي الولد (قوله ولو انثى) اي أو خنتى نهاية ومعنى (قوله اتحد او تعدد) اي الولد ووجه شموله للتعدد انه جنس يطلق على الواحد والكثير اه ع ش (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قول المتن اعفاف الاب) اي المعسر نهاية ومعنى (قوله الحر) اي الكامل الحرية نهاية (قول المتن والاحداد) اي حيث اتصفوا بما ذكر نهاية ومعنى (قوله لثلاث يقع في الزنا) اي الاصل بترك الاعفاف عبارة المعنى لثلاثهم لاننا اه (قوله المتنافي الخ) وصف للزنا او للوقوع المقدر الناقص كل منهما عن ترك الاعفاف اه سيد عمر (قوله للمصاحبة الخ) اي المامور بها معنى وسم (قوله وبه) اي بقوله ولانه الخ (قوله فارق الام) عبارة للنهاية والمعنى وخرج بما ذكر المعسر وغير الاصل والاصل الا انثى لان الحق الخ والرفيق وغير المعصوم اه قال ع ش قوله والاصل الا انثى ظاهره وان خاف عليها الزنا اه (قوله لان الحق) اي في تزويج الام (قوله على إعفاف احدا صوله) اي فقط فلو قدر على اعفاف الجميع لزمه سم ونهاية ومعنى (قوله فقط) اي لا عصبه اه رشيدى عبارة سم مراده استويا قربا ولا عصبه لها ولا لاحدهما اه (قوله اقرع بينهما) اي ولو بلا حاكم نهاية ومعنى (قوله اقرع بينهما) اي وجوبه بالاعفاف غير من خرجت له القرعة او هجم واعف احدهما بلا قرعة ثم وصح العقد اه ع ش (قوله في الرشيد) اي في الفرع الرشيد وسيد ذكر عتريه بقوله اما غير الرشيد الخ (قوله مهر مثل حرة) انظر لو كان امانا نكح باكثر او باقل ويعلم حكم الزيادة مما بعده اه رشيدى اقول وقياس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة الاقل الا المسمى (قوله ذكره البلقيني) اعتمده النهاية والمعنى والضمير راجع الى قوله ولو كان بعد الى هنا كما هو صريح صنيع المعنى وان كان قضية قول الشارح وهو متجه الخ رجوعه لقوله بل لو نكحها معسرا الخ

(فصل في الاعفاف) (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد شرح مر (قوله المتنافي للمصاحبة بالمعروف) اي المامور بها (قوله ولو قدر على اعفاف احد اصوله قدم عصبته) او قدر على اعفاف الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبه لكن قد يرد ان ابا ابى الاب وابا ام الام مستويان قربا فقط اي لا عصبه مع تقدم الاول كما يفيد قوله قدم عصبته ويجاب بان مراده استويا قربا ولا عصبه لها ولا لاحدهما وان قصرت عبارته عن ذلك ويدل على ارادة ذلك قوله بان كانا الخ فليتامل (قوله بعد النكاح)

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - (سابع) مثل (حرة) تليق به ولو كتابية ولو كان بعد ان نكحها موسرا ثم اعسر قبل وطئها وامتنعت من التمسك به بل لو نكحها معسرا ولم يطالب بطله بالاعفاف ثم طال به لزمه لا سيما ان جهات الاعسار واداء الفسخ ذكره البلقيني وهو

متجه فيما إذا ارادت الفسخ و ظاهر قولنا مهر مثل حرة انه يلزمه ذلك وان امكنه إذا فسخت ان يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو احد جهين في الحاوى ثانيهما انه لما يلزمه (٣٦٢) مهر اقل حرة تكافئه حتى ذلك في هذه الصورة الزركشي في شرحه ويوجه الاول بان نفسه

تعلقت بها اخذا بما ياتي في  
مسئلة النعيم إذا فارق قبل  
الوطء فلم يكف ما يقتضى  
فسخها إذا لم يزد على مهر  
مثلها لمشقته عليه مشقة  
لا تختمل غالباً بقول بعضهم  
ينبغي تقييده بما اذا لم يشق  
مهرها بحيث يمكن الابن  
تحصيل اخري او امة باقل  
منه انما ياتي على الوجه  
الثاني وقد علم ان الاول هو  
الوجه ثم رايت شيخنا  
صرح بذلك فقال و ظاهر انه  
انما يلزمه جميع ذلك اذا كان  
قدر مهر مثل من تليق به  
(او يقول) له (انكح واعطيك  
المهر) اي مهر مثل المنكوحة  
اللائقة به فلوزاد في ذمة  
الاب (او ينكح له باذنه  
ويمهر او يملكه امة) تحل له  
(او ثمنها) بعد الشراء  
لحصول الغرض بواحد من  
ذلك ولا يكفي صغيرة ومن بها  
مثبت خيار وشوها ولو شابة  
كعمياء وجذماء وتزوجه  
او ملكه لواحدة من هؤلاء  
لا يمنع وجوب اعفائه  
وخرج يملكه انكاح امة  
له ولغيره فلا يجوز لانه غنى  
بمال فرعه ومن ثم لم يقدر  
الاعل مهر امة لزمه على الوجه  
بذله ويتزوجها الاب للضرورة  
اما غير الرشيد فعلى وليه  
اقل هذه الخمسة الا ان يرفع

(قوله انه يلزمه ذلك) اي في مسئلة البلقيني (قوله وان امكنه) اي الفرع (قوله و ظاهر قولنا الخ) اي  
بالنسبة لمسئلة البلقيني اه سم (قوله في هذه الصورة) اي التي ذكرها البلقيني بقوله لو نكحها معسرا الخ  
(قوله ويوجه الاول) اي من الوجهين (قوله فلم يكف) اي الاصل ما يقتضى الخ يعنى منعه من مطالبة  
فرعه بمهر منكوحته (قوله تقييده) اي ما ذكره البلقيني (قوله بحيث يمكن) قيد للنقل المنفى (قوله ثم  
رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسئلة البلقيني اه سم (قوله فقال و ظاهر الخ) اعتمده للمغنى (قوله اي  
مهر مثل المنكوحة) الى قوله وقد يجاب في المغنى الا قوله كعمياء وجذماء الى قوله ولو كان بعصمته في النهاية  
قوله فلوزاد الخ) اي لو نكح الاصل بازيد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الاب (قول المتن او يملكه امة  
الخ) ولو ايسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية او ثمنها او المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ملكه ذلك وقت  
الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه ولم ياكلها حتى ايسرها معنى (قوله بعد الشراء) اي شراء الاصل (قوله  
لحصول الغرض الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبقة وافرط شهوته فمل يلزم الولد اعفائه باثنتين  
اولا قوة كلامهم تفيد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال ع ش قوله لشدة شبقة الخ اي فان كان عدم  
الكفاية لا احتياجه للخدمة فقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة وقوله تفيد المنع معتمداه (قوله بواحد  
من ذلك) عبارة المغنى بكل من هذه الطرق اه اي الخمسة (قوله ولا يكفي صغيرة ومن بها الخ) اعلم ان لم يردها  
الاب اه رشدي (قوله مثبت خيار) اي من عيوب النكاح (قوله كعمياء الخ) ظاهر صنيعة انه مثال  
الشوها وفيه تامل عبارة النهاية ولا يكفي شوهاه وصغيرة ومن باعيب يثبت الخيار ولو شابة وجذماء وكذا  
لو لم يثبت كعمياء اه وهي ظاهرة (قوله وجذماء) اي مقطوعة اليد فان من بها المرض الخاص يقال لها  
يجزومة لا جذماء كما في الصحاح فلا يرد ان الجذماء داخلة فيمن بها مثبت خيار اه ع ش (قوله لا يمنع) ولو  
كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه اه سم (قوله  
فلا يجوز الخ) اي فلو خالف وفعل لم ينعقد النكاح اه ع ش (قوله ويتزوجها الاب الخ) اي بشرطه كما  
هو ظاهر اه سم اقول وهو الظاهر المتعين وما في الرشدي من ان قوله للضرورة مع ما ياتي في شرح محتاج  
إلى نكاح من قوله وان لم يخف عتنا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزوج الامة فيكون مستثنى مما ركا  
هو ظاهر فليحرا فظاهر المنع فان كلام الشارح هنا مع ما ياتي انما يفيد وجوب الاعفاف بتزويج الامة  
على الفرع لو ايسر بمهره فقط وما شرط جواز تزوج الاصل بالامة فمكوت عنه اتكالا على عليه من باب (قوله  
اقل هذه الخمسة) لا يخفى انها ترجع الى مهر حرة او ثمن امة على ان الصورتين الاولى ليس بينهما فرق معنوي  
فتامل رشدي وع ش عبارة المغنى اقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله غيره) اي الاقل (قوله في ذلك) اي  
بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله وحله) اي تفسير الضمير (قوله لان العطف فيهما بار) وبين ابن  
هشام ان او التي بفرد بعد العطف بها هي التي للترديد دون التنويع اه سم اي وما هنا للتنويع (قوله  
على انه) اي ذلك الحل (قوله وجوب اتفاقهما) اي الزوجة والامة (قوله لواجتماعهما) كان الظاهر الثالث  
(قوله إذ قد يقدر) اي الاصل عليها اي مؤنته فقط اي دون المهر والتمن (قوله ربما يتوهم) اي لو اورد

حرر الفرق بين هذا حيثندو قوله الآتي او يقول انكح الخ مجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله  
و ظاهر قولنا الخ) اي بالنسبة لمسئلة البلقيني (قوله ثم رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسئلة البلقيني  
(قوله وتزوجه او ملكه لواحدة من هؤلاء) لا يمنع وجوب اعفائه لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن  
بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه (قوله ويتزوجها الاب) اي بشرطه كما  
هو ظاهر (قوله لان العطف فيهما بار) بين ابن هشام ان او التي بفرد بعد العطف بها هي التي للترديد

لحاكم يرى غيره والخيرة في ذلك للفرع مالم يتفقا على مهر كياتي (ثم) اذا تزوجه او ملكه (عليه مؤنتهما) اي الاب وحليته الضمير  
لانها من تنمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعيد لان العطف فيهما باو على انه يوهو وجوب اتفاقهما لواجتماع في نسخ مؤنتها كافي اصله  
واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفائه مؤنته اذ قد يقدر عليها فقط قد يجاب بانها ربما يتوهم انه اذا اعفاه



لا يلزمه مؤنته وان ما ياتي في النفقات إذا لم يعفه وبان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج للانفاق ولا يلزم الفرع ادم لزوجة اصله ولا نفقة خادمها لانها لا تخير بالعجز عنهما ولو كان بعصمة اخرى كشواها انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الاوجه (وليس للاب تعيين

النكاح دون التسرى) ولا  
عكسه (ولا تعيين (رفيعة)  
لمهر ومؤنة او لثمن بجمال  
او شرف او يسار لنكاح  
او شرا ملا فيه من الاجحاف  
بالفرع (ولو اتفقا على  
مهر) او ثمن (فتعينها  
للأب) إذ لا ضرر فيه على  
الفرع وهو اعلم بفرضه  
(ويجب التجديد إذا ماتت)  
الزوجة والامة بغير فعله  
كما هو واضح (او انفسخ)  
نكاحه (بردة) منها لانه  
على الاوجه كالطلاق بلا  
عذر او بنحو رضاع (او  
فسخه بغير) بها او عكسه  
لبقاء الحاجة للاعفاف مع  
عدم التقصير (وكذا ان  
طلق) ولو بلا مال او اعتق  
الامة ولو غير مستولدة على  
ما فيه لا مكان بيعها (بعذر)  
كنشوز او ربية (في  
الاصح) بخلافه لغير عذر  
لانه المفوت على نفسه  
وظاهره انه لا يقبل منه  
العزم على عدم عوده لما  
صدر منه وان ظن صدقه ولو  
قيل فيما إذا غلب على الظن  
صدقه وحقت ضرورته  
بحيث خشي عليه نحو زنا  
او مرض مهلك انه يجدد له  
اخرى لم يبعد ولا يجب  
التجديد في عدة الرجعية  
ويسرى المطلق ومصر  
ضابطه في مبحث نكاح  
السفيه ويسال القاضي

الضمير (قوله وان ما ياتي) عطف على انه إذا صح (قوله ولا يلزم الفرع ادم الخ) وفاقا للنهية وخلافا للمعنى  
(قوله بالعجز عنهما) اي الادم والخادم (قوله انفق على التي تعفه فقط) لثلاث نسخ بتم ما يخص صها عن المدام  
معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية بعبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة بوزعها الاب عليهما  
ولا تعين للجديدة اه (قوله ولا عكسه) الى قول المتن وإنما يجب في النهاية الا قوله ولو قيل الى ولا يجب  
التجديد وكذا في المعنى الا قوله والاوجه الى المتن (قوله لمهر الخ) اي من جهة المهر (قوله ومؤنة) انظر مع  
ان المؤنة مقدرة لا سيما وقد مر انه لا يجب لها ادم اه رشيدى (قوله بجمال) كقوله لمهر متعلق بقول المتن  
رفيعة وقوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن ولو اتفقا الخ) اي ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرينة  
ما قبله اه رشيدى عبارة السيد عمر وقد توقف فيه فقد يعين الاب ربيعة تعظم مؤنتها وامة تهمة لا يشبعها  
القليل اه (قول المتن فتعينها الخ) اي الزوجة والامة (قوله بغير فعله) وليس منه الحبل حتى لو  
احبلها فماتت بالولادة يجب التجديد اه عرش عبارة الرشيدى او بفعله المعذور فيه كدفعها لصيال  
اخذا بما ياتي اه (قوله لانه الخ) وكرده ردتها كالا تخفى نهاية ومعنى (قوله او بنحو رضاع) عطف  
على بردة اه سم (قوله على ما فيه الخ) عبارة المعنى فان قلت كيف يمتنع للعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها  
بغيرها اجيب بان ذلك متصور بام الولد ما غيرها فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق  
اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد مانصه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن  
اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون الفرض عدم تاتي ذلك اه  
وعبارة النهاية والعذر في الامة ان تكون مستولدة او غيرها ولم يجد من يرغب في شرائها وخاف ربية  
منها او اشتد شقاقها اه ولعلها هي الظاهرة واليه يميل كلام الشارح (قوله بخلافه) اي الاطلاق او  
الاعتاق (قوله ولو قيل فيما إذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يبعد حيث  
خيف هلاكه او وقوعه في الزنا اه عرش (قوله لغير عذر) فلو ماتت المطلقة بغير عذر فينبغي وجوب التجديد  
كالومات قبل الطلاق مر اه سم اقول ويتردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذرا او  
عيب مجوز للفسخ فلم يجب قياسا على ما بحث في مسئلة الموت او لا فليتأمل اه سيد عمر ولعل الاقرب  
الثاني لظهور الفرق (قوله لما صدر الخ) اي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله ويسرى) ببناء المفعول  
او الفاعل (قوله المطلق) لعل المراد به الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا يرد انه إذا طلق بغير عذر لا يجب  
التجديد او انه طلقها راجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رايته في سم على منهج اه عرش  
(قوله ومصر ضابطه) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارته ثم فان كان مطلقا بان طاق  
ثلاث زوجات او ثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه عرش (قوله ويسال الخ) ببناء المفعول او  
الفاعل عطف على يسرى المطلق (قوله من غير قاض) معتمداه عرش (قوله وثمان امة) الى قوله ويظهر  
ان القول في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لكن في زمن الى ويفرق (قوله لكن في زمن الخ) معتمداه عرش  
عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لو لم يكن نسب المهر في زمن قصير وجب على الولد اعفائه ولو قيل يجب عليه  
السكسب في الزمن المذكور ويجب على الولد التتميم لم يكن بعيدا اه وعبارة الخطيب في هامش المعنى نعم

دون التوزيع (قوله لانه) وكرده ردتها كالا تخفى شرح مو (قوله او نحو) عطف على بردة (قوله  
على ما فيه الخ) في شرحه للارشاد ويبحث ان محل وجوبه اي التجديد حيث كانت المعتقدة لا يمكن بيعها  
كالمستولدة بخلاف التي يمكن بيعها واستبدال غيرها بغيرها اه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا  
لا يمكن اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون عدم تاتي ذلك (قوله بخلافه  
لغير عذر) فلو ماتت فينبغي وجوب التجديد كالمومات قبل الطلاق مر (قوله وثمان امة) اي تعفه كما هو

الحجر عليه حتى لا ينفذه اعتاقها والاوجه انه ينفك عنه بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وانما يجب اعفاف فاقدمهر) وثمان  
امة لا واجدا واحدا ولو قدرته على كسب يحصل له لكن في زمن قصير فابحث لا يحصل له من التعزب فيه مشقة لا تختمل غالبا فيما يظهر



ويفرق بين هذا وجوب إنفاقه وإن قدر على كسب بان المشقة ثم أكثر لدوامها ولائها أكد إذ لا خلاف فيها بخلافه (يحتاج إلى نكاح) أي وطء لشدة توقانه بحيث يشق الصبر عليه وإن لم يخف عنتاً أو إلى عقده لخدمة لنحو مرض إن تعين طريقاً لذلك لكنه لا يسمى إعفاً (و يصدق إذا ظهرت الحاجة) أي أظهرها ولو بمجرد (٣٦٤) قوله وإن لم تحفها قرأتين إذ لا تعلم إلا من جهة (بلايين) إذ لا يليق بحرمته تحليفه على

ذلك ويأثم بطلبه مع عدمها ولو كذبه ظاهر حاله كذى فالج فلا ذرعى فيه تردد أو الوجه تصديقه يمينه إن احتمل صدقه ولو على ندور (ويحرم عليه وطء أمة ولده) الذكروا الأنثى وإن سفل إجماعاً (والمذهب) فيما إذا وطئها غلاماً بتحريرها (وجوب) تعزير عليه لحق الله تعالى أن رآه الإمام وارش بكاره (مهر) للولد في ذمة الحر ورقبة غيره نعم المكاتب كالحر لأنه يملك وإن طأعته للشبهة الآتية ومحل أن لم يجلبها أو أحبلها لكن تأخر أنزاله عن تغيب حشفته كما هو الغالب فإن أحبلها وتقدم أنزاله على تغيب الحشفة أو قارنه فلا مهر ولا ارش لأن وطأه وقع بعد أو مع انتقالها إليه لما يأتي أنه يملكها قبيل الاحبال ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينه إذ لا يعلم إلا منه فإن شك فهو محل نظر لأن الأصل العام براءة الذمة والخاص الزامها إذا اتلف مال الغير الأصل فيه إيجابه للضمان ويقع لهم أنهم

إن خاف الوقوع الزامه كسبه ينبغي أن يجب إعفاؤه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أي عدم وجوب الاعفاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي في الاتفاق وقوله لدوامها الخ أي النفقة (قوله بخلافه) أي الاعفاف (قوله أي وطء) إنما حمل النكاح على الوطء لقول المصنف المار بإعفاف اه رشدي (قوله أو إلى عقده) عطف على قول المتن إلى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنها تكفي هنا وإن كانت شوهاً فليراجع اه رشدي (قوله لكنه) أي العقد للخدمة اه ع ش (قوله وإن لم تحفها) أي تقوها اه ع ش (قوله ويأثم) أي الأصل وقوله مع عدمها أي الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أي الأب وإن علا اه مغنى (قوله فيما إذا وطئها غلاماً الخ) قيد وجوب التعزير فقط كما هو صريح صنيع النهاية (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كما ذكره الرافعي اه مغنى قال ع ش بعد ذكره عن الزيادة مثله والأقرب أن كون التعزير ليس لحق الولد خاص بما هنا وأنه يعززلابته أن وجد منه في حقه ما يقتضيه في موضع آخر اه (قوله وارش بكاره) أي أن كانت بكر أو افتضاها اه شرح روض (قول المتن مهر) أي مهر نيب اه سم (قوله للولد أي وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً شرح روض اه سم (قوله في ذمة الحر) هل ولو مبعضاً لأنه يملك أو يقال نصف المهر في رقبة ونصفه يتعلق بذمته فيه نظر والظاهر الثاني ويؤيده ما سياتي في قيمة الولد اه ع ش (قوله نعم المكاتب كالحر) أي فيكونان في ذمته اه ع ش (قوله وإن طأعته) غاية للدين وكذا قوله للشبهة تعليل له (قوله ومحل) أي وجوب المهر والارش (قوله ويظهر أن القول في التقدم الخ) واستظهر في شرحه الصغير للارشاد تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقط الأصل عدمه اه سم (قوله يرجحون هذا) أي الثاني (قول المتن لاحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتمد نهاية ومعنى واسى (قوله وجوبه) أي الحد (قوله نعم لو وطئ) الأمانة الخ خلافاً للنهاية عبارة وشمل ذلك أي

ظاهر (قوله والأوجه) كذا م (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كما في الروضة قال في شرح الارشاد الصغير وإنما هو جواب عن سؤال وهو لم عزز لحق ولده فيما إذا قذفه ولم يعززا وطئاً أمته لحقه بل لحق الله تعالى وإنما عزز لحق ولده في قذفه لأنه لا شبهة له في عرض ولده بخلاف ماله كذا قيل وفيه نظر لأن الشبهة لا ترفع التعزير فلا مدخل لها فيه فالوجه الفرق بأن الأيدام في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم في الكليات الخمس اه وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضمون القيل المذكور والآخر حاصله منع أن مراد الأصحاب في التعزير للقذف أن التعزير لحق الولد لجواز أن يريدوا أنه لحق الله تعالى (قوله في المتن مهر) هو مهر نيب قال في شرح الروض ويجب أن كان الأب كافراً أو مؤمناً (قوله ورقبة غيره) أي وإن لم يكمل كما بينه شرح الروض (قوله فإن أحبلها الخ) عبارة الروض إلا أن أنزل قبل استكمال الحشفة أو معه أي فلا يجب المهر اه (قوله ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينه الخ) في شرحه الصغير للارشاد ولو اختلفا في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقطاً لما اقتضاه إيلاج الحشفة المتيقن الموجب للبهر والأصل عدمه مع قوة جانبه وبواقفته للغالب ومع ذلك لا نظر لأصل براءة الذمة اه (قوله في المتن لاحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروض في مواضع وجزم به ابن المقرئ شرح م (قوله نعم لو وطئ) الأمانة في دبر واحد الخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

قوله

يرجحون هذا لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب امتاز عن غيره بما يوجب خروجه

عن هذا الخاص (لاحد) لأن له مال ولده شبهة الاعفاف المجانس لما فعله ومن ثم لم يفترق الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيرها على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمده جمع لكن الذي في الروضة وأصلها عن الرويات عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً إذ لا شبهة فيها بوجه لعدم تصور ملكها بحال نعم لو وطئ الأمانة في دبر واحد كما يأتي في الزنا ويؤخذ من قولهم لعدم الخ أن يحرم الأب المملوك للولد

قوله لا حدمالو وطنها في دبرها فلا حد كمالو وطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او  
 تمجس في دبرها اه (قوله ليست كالمستولده) اى فلا حد فيها (قوله الاب) اى وان علا (قوله للشبهة)  
 الى قوله لتعذر ملك الخفى الا قوله ولو لم ملك الى اما القن والى قوله ثم رايت فى النهاية الا قوله وخالفه الى  
 المتن وقوله وولده الى اما القن وقوله لتعذر الى واستثنى (قوله وان كان قنا الخ) ويلغزه فيقال لنا حريين  
 رقيقين اه ع ش (قوله وان كان) اى الاب قنا اى او مبعضا اه معنى عبارة سم وبالاولى اذا كان  
 مبعضا وبه جزم فى الروض اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالتى والمبعض بقدر الخ (قوله كولد  
 المغرور) اى اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله فيطالب الخ) اى الاب القن ولا ينافى هذا  
 ما سياتى من ان الاب لا يغرر بقيمة الولد لانه فى الحر لانه يلزم قيمة الام كما سياتى اهرشيدى (قوله والمبعض  
 الخ) عطف على المكاتب (قوله وخالفه) اى القفال القاضى الخ عبارة المغنى وان قال القاضى فى تعليقه الصحيح  
 من المذهب ان ولدا لمبعض رقيق وقال البلقينى انه الراجح اه (قول المتن فان كانت) اى امة الابن مستولدة الخ  
 وان كانت مكاتبه للابن فاوجه الوجهين انه ينفذ استيلا د الاب لان الكتابة تقبل الفسخ اه معنى (قول المتن لم  
 نصر مستولدة للاب) اى ولو كان الاب مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذمية اه نهاية سم (للاب الحر) اى  
 كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن او مديرة او مطلقا عتقا بصفة او موصى بمنفعتها ولا بين ان يكون  
 الولد محجورا عليه بسفه او صغرا وجنون او موافقا للاب فى دينه او لا واذا اولد امة وولده المازوجة نفذ ايلاده  
 كايلا د السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل اه معنى عبارة سم قول المتن فالأظهر انها تصير ظاهره وان  
 كانت موطوءة للابن مع انها جئنا بحرمه على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت  
 فى ملكه مر اه (قوله وبه) اى يكون الشبهة هنا قوية وقوله فارق اى ما هنا اى امة الولد الموطوءة للاب  
 (قوله امة اجنبى وطئت بشبهة) اى فانها لا تصير مستولدة لواطى مولود وسرا وغير مستولدة لهما الكما اه ع ش  
 (قوله او قن) عطف على قوله حر (تفذي به) اى فى نصيب ولده وقوله مطلقا اى موسرا او معسرا اه ع ش  
 (قوله ان ايسر) اى الاب فان كان معسرا لم ينفذ فى نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ  
 الايلا دى نصيب الابن ذكر ذلك فى الروض وغيره انتهى سم على منهج اه ع ش (وولده) اى ولدا الاب  
 الموسر من الامة المشتركة (قوله فعليه) اى الاب قيمته اى الولد لهما اى الابن وشريكه هذا ظاهره ولكن  
 مشكل مخالف لما ياتى فى المتن الا ان يرجع ضمير قيمته للامة المشتركة بتاويل القن ثم رايت فى شرح الروض  
 ما نصه فرع لو استولد موسر جارية فرعه المشتركة يعنى جارية مشتركة بين فرعه واجنبى نفذ الاستيلا دى  
 الكل وولدها منه حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه واستولداه معسر لم ينفذ الايلا دى نصيب الشريك  
 بل يرق بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعا لامة اه ونحوها فى فتح الجواد وهى ظاهرة (قوله اما القن

اى قوله لا حدمالو وطنها في دبرها فلا حد كمالو وطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او  
 تمجس في دبرها مر ش (قوله وان كان قنا) وبالاولى اذا كان مبعضا وبه جزم فى الروض (قوله وخالفه  
 القاضى) اى فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله فى المتن لم نصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل  
 النقل فلو كان الاصل مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذمية فهل يثبت الاستيلا د الاصل لانها قابلة للنقل كما  
 لو نقضت العهد وسببت او لا لانها الان على حالة تقتضى منع النقل ترددوا الوجه القطع بالثانى شرح مر  
 (قوله فى المتن فالأظهر انها تصير) ظاهرة وان كانت موطوءة للابن مع انها جئنا بحرمه على الاب فتصير  
 مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت فى ملكه مر (فرع) اولد مكاتبه ولده فهل ينفذ  
 استيلا د وجهان او امة ولده المازوجة نفذ كايلا د السيد وحرمت على الزوج مدة الحمل روض (قوله ولو  
 معسرا) قال فى شرح الارشاد الصغير وكافرا وهى والابن مسلان (قوله نفذ فيه) اى فى نصيب الولد  
 وقوله ان ايسر اى الاب بخلاف مالورهن امة فاستولدها ابو الخ فى كتاب امهات الاولاد من تصحيح  
 البلقينى ولورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير ام ولد وان لم يثبت الحق بنفسه لا

فاستولدها ابو ه فاتها تصير لانه لا يؤدي لذلك هو يردده ما مران الراهن لو احبل امته المرهونه وهو موسر صارت ام ولد له وبطل الرهن مع اداائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رايت ان القفال (٣٦٦) قائل بان ايلاد الراهن لا ينفذ مطلقا لادائه لما ذكر بخلاف ابيه في المسئلة الثانية

الخ يحترز الحر من قوله للاب (فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده اه سم اقول الظاهر انه يكفي يساره ولده فليبر اجمع (قوله ويرده ما مر الخ) اي فتصيره مستولدا للاب اه ع ش (مطلقا) اي سواء كان الراهن مالكا او مستعيرا (قوله في المسئلة الثانية) اي فيما لو استولد الاب مرهونه الولد (قوله وهو صريح فيما ذكرته الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته مما صححه في الراهن صريح في رد تفرقة القفال الخ (قوله تفرقة القفال) اي بين استيلاد الراهن وبين استيلاد ابيه في المسئلة الثانية (قوله فالوجه عدم النفوذ فيهما) اي في مسئلتى استيلاد الاب وظاهر صنيع النهاية اعتماد النفوذ فيهما كما مر (قوله لانه يلزم عليه الخ) قديقال لا اثر لذلك لان ملك ولد بمنزلة ملكه اه سم (قوله في الاولى) اي في مسئلة الاستعارة (قوله لانه لا رهن) اي المستعير لامة ولده (قوله فلت هو اجنبي الخ) تقدم انقاعن سم منعه (قوله مع رده) متعلق بالصلة والضمير للدو صول (قوله يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الا قوله ولا يدلومه الى الماتن وقوله على ما اقتضاه الى لان قوة وقوله او مكانا الى فلا ينفسخ (قوله يوم الاحبال) سواء انزل قبل تغيب الحشفة ام بعده اه معنى عبارة النهاية والاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام معه والقول في قدرها الى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة اشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل اه (قوله بشرطه السابق) اي في قوله ومحل ان لم يحبلها الخ اه ع ش (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر اه سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للواطى وان ايسر فان كان معسرا لا ينفذ الاستيلاد في حصة الشريك وقياس ما قد منعان سم عن الروض ان يكون الولد مبعضا اه (قوله ووجبا) اي قيمتها ومهرها (قوله وقد يلزمه) الى الماتن في المغنى (قوله وقد يلزمه) اي الاب (قوله لاختيه) اي لابوين او لاب (قوله وان انفصل حيا او ميتا الخ) عبارة المغنى ان انفصل حيا او اما اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جز ما نعم ان انفصل بجنابة فينبغي كما قال الزركى ان يجيء فيه ماسبق في المغرور اه (قوله لا انتقال ملكه الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به بغوى في فتاويه اه نهاية قال ع ش قوله وجب الاستبراء الخ اي لحق الله تعالى (قوله ملكها) فيه قلب والاصل ملكها له عبارة المغنى الملك فيها اه (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه اه سم (قوله ويحرم عليه) الى الفصل في المغنى الا قوله وان لم يجب الى لان قوة وقوله او مكانا الى فلا ينفسخ (قوله ويحرم عليه) اشار به

انه خليفة مورث فنزل نزلته انتهى فعلم الفرق عند القفال بين استيلاد الاب في حال حياة الابن واستيلاده بعد موته في جاريته المرهونة (قوله فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده (قوله بل لانه يلزم عليه تقدير الخ) قديقال لا اثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله والبلقيني وجهه بما يؤل للمامر عن القفال مع رده) في تصحيح البلقيني في كتاب امهات الا ولا مانعه ولو كان الراهن في اصل المسئلة اصلا للرهن فهل نقول بنفذ استيلاده في امة فرعه ام نقول لا ينفذ استيلاده اذا كان معسرا لانه اثبت بالرهن حقا لفرعه باختياره فلا يملك ابطاله نزع القفال الى الثاني حكاه عنه القاضي الحسين في فتاويه والارجح عندنا الاول مر لانه اذا احبل امة الفرع ثبت استيلاده فلان ثبت استيلاد الاصل في جارية نفس اولى لان ابطال الملك اقوى من ابطال مجرد علقه الرهن (قوله وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولا يعلم متى علقت بالولد قال القفال اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل بخلاف نفقة الحامل المبتونة لانها كانت واجبة انتهى (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر (قوله لا انتقال ملكه لها الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به بغوى في فتاويه شرح مر (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه

وهو صريح فيما ذكرته ان ما صححه في الراهن يرد تفرقة القفال وتوجيه المذكورين فالوجه عدم النفوذ فيهما لما ذكره القفال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المرهون لغير المرتن بنحو بيع او هبة ولو ضمنيا فانه ممنوع كما ذكره في الرهن فان قلت التقدير في الاولى ليس لا جنبي لانه للراهن قلت بل هو اجنبي بالنظر الى عدم ملكه للرهن فلم يكن كالمالك المستولد لانه لا تقدير فيه ثم رايت القاضي وافق القفال في الاولى على الجزم بانها لا تصير والبلقيني وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده (وان عليه قيمتها) يوم الاحبال ما لم يستول عليها قبل الوطء والافاقصى القيم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يلزم احد شر يكتن استولد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للإيلاج والقيمة للاستيلاد وقد يلزمه مهر ان كان زوج امته لاختيه فوطئها الاب فعليه مهر للزوج لانه حرم عليه ابدابوطئه ومهر لذلك لا ستيقانه منفعة بضعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولد) فلا يلزمه وان

انفصل حيا او ميتا بجنابة مضمونة (في الاصح) لا انتقال ملكه لها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة الى ومن ثم لو استولد مستولدة ابنة لزومه قيمة الولد لانه لا يتصور ملكه لامة ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) اي الاصل

من النسب الحر (نكاحها) أي أمة ولده وأن لم يجب اعفاه على ما اقتضاه إطلاقهم لكن مرفى به بحث نكاح الأمة أن محله في المؤسر كما فهمته  
عالمهم وجرى عليه الزركشي وغيره لأن قوة شبهته في ماله استحقاقه الاعفاف عليه (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم تحرم على أصل فن

كامة أصل على فرعه وأمة  
فرع رضاع على أصله قطعاً  
(فلو ملك زوجة والده الذي  
لا تحل له الأمة) حال ملك  
الولد وكان نكحها قبل ذلك  
بشرطه (لم يفسخ النكاح  
في الأصل) لأنه يقتصر دواما  
لقوته ما لا يغتفر ابتداء  
ومن ثم لم يرتفع نكاح الأمة  
بطر و يسار وتزوج حرة أما  
إذا حلت له حينئذ لكونه  
قننا والولد معسر لا يلزمه  
اعفاه أو مكاتباً وأذن له  
سيده في تزويجها من أبيه  
فلا يفسخ بطر و ملك الولد  
قطعاً فقول الأسنوي ومن  
تبعه هذا التقييد لا فائدة له  
مردود بذلك (وليس له  
نكاح أمة مكاتبه) لأن  
شبهته في ماله أقوى من شبهة  
الولد ومن ثم قال (فإن ملك  
مكاتب زوجة سيده انفسخ  
النكاح في الأصل) وفارق  
الابن بأن تعلق السيد بمال  
المكاتب أشد من تعلق  
الأصل بمال الفرع ومن ثم  
جرى لنا قول أنه ملك  
السيد وإنما لم يعتق بعض  
سيد ما ملكه مكاتبه لأنه قد  
يجتمع ملك البعض وعدم  
العقود المكاتب نفسه لو  
ملك أباه لم يعتق عليه والملك  
والنكاح لا يجتمعان أبداً  
(فصل) (السيد بأذنه  
في نكاح عبده لا يضمن)  
بذلك إلا أن كان له عليه

إلى أن قولهم ونكاحها معطوف على قوله وطى أمة ولده أم عميرة (قوله من النسب) احتريزه عن الأصل من  
الرضاع كما يأتي (قوله الحر) نعت الأصل عبارة المغنى على الأب الحر الكل أما غير الحر الكل فله نكاحها إذا  
ليس عليه اعفاه أم (قوله) وإن لم يجب اعفاه (أي على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في  
وجوب الاعفاف أم رشيدى (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه وقوله في المؤسر أي في الفرع  
المؤسر لأنه يلزمه اعفاه لكن قد مناهنا هناك تصريح صاحب العباب بأنه لا فرق أم سم أقول ويفيد الفرق  
موافقة النهاية والمغنى للشارح في قوله لا تاتي أنفاً والولد معسراً الخ (قوله لأن قوة شبهته الخ) تعليل للبتن  
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاقه الخ قد ضرب الشارح عليهما في احتمال أن استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه  
مفعول شبهة على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين أم سم وقوله لأن شبهة اسم عين فيه نظر عبارة  
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل أم عبارة عش قوله استحقاقه مفعول شبهة سم على حجج  
أم (قوله لم يحرم) أي نكاح أمة الفرع أم عش (قوله على أصل فن) أي كلاً أو بعضاً (قول المتن  
الأمة) أي أمة أبته أم رشيدى (قوله حال ملك الولد) كان أيسر بنفسه أو يسر قوله أم معنى (قول  
المتن لم يفسخ النكاح) ولو أحبل الأب الأمة بعد ملك ولده لها لم يصير أم ولد كما مر أو لا يصير لأن مستند  
الوطء النكاح المعتمد الثاني معنى وروض مع شرحه (قوله قننا) أي أو ببعضها أم نهاية (قوله أو الولد  
معسراً) هذا مبنى على ما مر انقاعن الزركشي وغيره كما هو ظاهر أم سم (قوله بذلك) أي بقوله أما إذا  
حلت له الخ (قول المتن وليس له) أي يحرم على السيد قطعاً أم معنى (قوله لأن شبهته) أي السيد وقوله في  
ماله أي المكاتب وقوله من شبهة الولد في مال ولده أم عش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في  
الروض ثم ينفذ استيلاده وقال شارحه إذا أولد أمة مكاتبته انتهى أم سم (قوله وفارق الخ) أي المكاتب قد  
ينفى عنه قوله السابق أنفاً ومن ثم الخ (قوله أنه) أي ما في يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أي أصل سيده أو  
فرعه أم عش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخره والأصل إذا المكاتب لو ملك أباً نفسه الخ  
(فصل) (السيد بأذنه في نكاح عبده لا يضمن) (قوله بذلك إلا أن) أي قول المتن فإن كان في النهاية إلا قوله  
نعم إلى المتن (قوله كادل عليه) أي إرادة هذا المقدر (قوله الذي الخ) نعت للسياق (قوله) واحتمال أنه الخ  
أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن بأذنه  
في نكاح عبده لكان أحسن ليتسلط النفى على الضمان بالأذن فهو نفى لكون الأذن سبباً للضمان وهو

(قوله) وإن لم يجب اعفاه الخ) كذا شرح مر (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه (قوله في المؤسر) أي  
في الفرع المؤسر لأنه يلزمه اعفاه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بأنه  
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاقه) ضرب عليهما في احتمال أن استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة  
على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين (قوله في المتن لم يفسخ النكاح في الأصل) قال في الروض ولو  
استولدها لم ينفذ قال في شرحه لأنه رضي برق ولده حين نكحها ولأن النكاح حاصل محقق فيكون وإطناً  
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم أنه لو وطى وإن  
كان رقياً كما جارية ولده بغير نكاح كان الولد حراً لا شبهة (قوله فلا يفسخ بطر و ملك الولد) قد يشكل  
ذكر الطر و مع قوله أو مكاتباً وأذن له سيده في تزويجها من أبيه لأنه صريح في تصوير المسئلة بعدم طر و الملك  
وأنه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن أن يجاب بأن المقصود بقوله أو مكاتباً الخ تصوير حالة الحل و يترتب  
عليها تصوير طر و الملك بأن يشتريها المكاتب بعد تزوج الأب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الأصل) قال  
في الروض ثم ينفذ استيلاده قال في شرحه إذا أولد أمة مكاتبته كسياق أيضاً في الكتابة انتهى  
(أصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزركشي في الاعتراض مانعه تغيير المصنف يعطى أن الأذن

السياق الذي هو نفى كون الأذن سبباً للضمان واحتمال أنه لا فائدة كون الأذن سبباً لنفى الضمان بعيد من السياق والمغنى لأن نفى الضمان  
هو الأصل فلا يحتاج لبيان سببه آخر فلا اعتراض على المتن نعم الأحسن لا يضمن بأذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الاول فان قلت باذنه قيد المقابل الجديد لا فرق بين تقدمه وتاخره فانت بمنوع بل على الجديد لا فرق بين الاذن وغدومه وعلى القديم لا بد منه حتى العبارة لولا ما قرره السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (مهر او نفقة) اى ونة بل غالب

الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لانه لم يلتزم بها تصريحاً ولا تعريضاً بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان عليه لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعليه (وهما في كسبه) كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فيهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مفوضة بفرض صحيح او وطء ومهر غيرهما الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفي النفقة بالتامكين وانا اعتبر في اذنه له في الضمان كسبه بعد الاذن وإن تاخر الضمان عنه لثبوت المضمون حالة الاذن ثم لا هنا كما مر (المعتاد) كالحرفة (والنادر) كقطعة ووصية وكيفية تعلقها بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة اليها انا جزء ثم ان فضل شئ مصرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شئ وللنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرف المهر ولائمه للنفقة

المقصود وعبارته محتملة لهذا ومحتملة أيضا لكون الاذن سببا لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظمير المجرمين وليس بمقصود اه بقول الشارح نعم الخ تسلم لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك فلا يتجه قول المحشى بعد ذكره عن الزركشي نحو ما مر عن السبكي مانصه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراده نفي الا اعتراض به نظر اه سيد عمر باختصار (قوله ليكون نصافي الاصل) في النصية نظر اه سم اى لا احتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعيدا (قوله فان قلت باذنه) اى الذى في المتن (قوله بين تقدمه) اى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله بمنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان تجيب بان محط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة إلى رد القديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله لا بد منه) اى من اذنه (قوله لولا ما قرره) اى من دلالة السياق على ارادة ما قرره (قوله يطلقونها) اى النفقة عليها اى المؤنة (قوله لانه لم يلتزم بها) الى قوله وقول الغزالي في المغنى لا قوله لا النفقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لم يضمنه اى لم يلتزمه اه ع ش (قوله لتقدم ضمانه الخ) اى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) اى ضمان السيد (قوله ان عليه) اى قدر المهر وقوله منها اى النفقة وقوله عليه اى قدر ما وجب الخ (قول المتن وهما في كسبه) ولو آجر نفقه فيهما اى المهر والنفقة جاز اه روض وظاهره انه يستقل بالاجار اه سم (قوله لانه بالاذن الخ) (فرع) لوزوج عبده بامته اتفق عليهما بحكم الملك فان اتى العبد منها بالولاد فان اعتقها السيد او اولادها فنفقة في كسب العبد ونفقة اولادها عليها فان اعسرت في بيت المال وإن اعتق العبد دونها فنفقتهما على العبد كهرتزوج امة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه مغنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) لاطلاقه محل تامل بالنسبة لعامى لم يطرد عرف اهل محله بذلك بل قد يطرد العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان التعليل المذكور نظرا للغالب كما يفيد قول ع ش قوله وهما في كسبه هل ولو خصه باحدهما أو تفاه عنهما تامل كذا في هامش والاقرب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له في الضمان ونهاه عن الاداء فانه غرم يرجع بما غرمه على الاصل اه (قوله ولا يعتبر) اى في غير الماذون له بالتجارة واما الماذون له في التجارة فسياق انه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله ووجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) اى وجوب الدفع اه ع ش (قوله مهر غيرها) عطف على مهر مفوضة (قوله الحال بالعقد الخ) اى اذا كانت مطيعة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطيقه كان زوج امته الصغيرة برقيق فلا يجب إلا بعد الاطاقة كما ياتى في الصداق اه ع ش (قوله وفي النفقة الخ) عطف على في مهر مفوضة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه اى الكسب وقوله لثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله انه ينظر في كسبه الخ) اى وجوبها باخذها من قوله لان الحاجة الخ اه ع ش (قوله اليها) اى النفقة (قوله في المستقبل) راجع لكل من المعطوفين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله في المقالتين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع ش (قوله وهو القياس) معتمد اه

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود انما المقصود نفي كون الاذن سببا للضمان فلوسلط النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان احسن اه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراد نفي الاعتراض ففيه نظر فليتأمل اه (قوله ليكون نصافي الاول) في النصية نظر (قوله بمنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى (قوله وهما في كسبه) قال في الروض ولو اجر نفسه فيهما اى المهر والنفقة جاز اى بناء على جواز بيع المستاجر اه فظاهره انه يستقل بالاجار (قوله لانه)

حملة ابن الرفعة على ما اذا امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كله ونازع الاذرعى في المقالتين ثم بحث أنه لا يتعين كل ع ش من هذين لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر او النفقة وهو القياس (فان كان ما ذونا له في التجارة) يجبان

عش (قول المتن فيما بيده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوق على الظاهر المذكور اه سم (قوله) ولو قبل الاذن إلى قول المتن ولو نكح فاسد في النهاية لا قوله ويمكن إلى ولم يتعلق وقوله خلافا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المغنى لا قوله ان تكفل إلى لم يتعلق به حق لا قوله ان تكفل إلى المتن (قوله) لانه) أي دين المهر والنفقة (قوله) وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور مما روى في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله) ويجبان في كسبه هنا الخ) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلا عن حاشية المحلى لعدم ما نصه الظاهر ان مثل ذلك اكسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل يستفاد من مجموع صنيعه أي شرح مرفوق وصنيع عش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في ان كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كالتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن او بعده وان الكسب لا بد ان يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي اذ كرم من المهر والنفقة (قول المتن وإن لم يكن مكتسبا) اما لعدم قدرته او لكونه محترفا محروما اه معنى اه (قوله) او زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشيد عبارة سم أي كان اذن له السيد ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر اه (قول المتن في ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين لازم ارضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته إذ لا جناية منه، لا بذمة سيده ما مر اول الفصل اه معنى (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاده العبد على ما قدره السيد (قول المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقةهما مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي اه سم (قوله) ان تكفل الخ) سيأتي انه لا ياشم بتركه (قوله) ان تكفل الخ) وقول المصنف الاتي ان تكفل الخ وقوله لزم الاقل الخ لعل هذا في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا اما هو فكل من المسافرة به واستخدامه لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ويلزم الاقل

أي السيد (قوله) في المتن فيما بيده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوق على الظاهر المذكور (قوله) ويجبان في كسبه هنا ايضا) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) او زاد على ما قدر له) أي كان اذن للسيد له ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر (قوله) في المتن في ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة لازيادة (قوله) في المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقةهما مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي (قوله) ان تكفل المهر) هل يقيد بالحال وإلا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الاتي كذا قيل ويرده الخ (قوله) ان تكفل المهر والنفقة وقول المصنف الاتي ان تكفل المهر والنفقة وقوله لزمه الاقل الخ) لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من

(فيما بيده من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح وكذا رأس مال في الاصح) لانه لومه بعقد اذن فيه فكان كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضا بان القن لا تتعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لانه مفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فاذا لم يف أحدهما بكم من الآخر (ولأن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) أو زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به إذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وقول على السيد) لأن الاذن لمن هذا حاله التزام المدون (وله المسافرة به) ان تكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع ان تكفل الاتي



ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق به حق الغير كرهن ولا اشتراط رضا (ويفوت الاستمتاع) عليه للملكة الرقبة فقدم حقه نعم للعبد استصحاب زوجته معه والكرام من كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنفتها باقية بحالها (وإذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تخليته ليلا) أى بعضه الآتي في الامة ووقت فراغ شغله بعد النزول في (٣٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما يوهمه كلام الماوردي ثم رأيت الزركشي صرح بنحو

ذلك (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما اذا لم تكن بمنزل سيده لتمكنه منها كل وقت قال الاذرى ومحل ان كان يدخل عليها كل وقت والا كأن كان يستخدمه جميع النهار في نحو زرعه فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أى تحملهما وهو موسر او اذا وهما ولو معسرا (والا فيخليه لكسبهما) لاحالته حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تكفل) او حبسه بلا استخدام (لزمه الاقل من اجرة مثل) له مدة الاستخدام والحبس أى من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قيل ويرده مأمرا أن الكسب لا يصرف الا للحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أى المؤنة مدة أحد ذينك ايضا فان لم يكن مهر او كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قرره فالأقل

المذكور ان بل لعله ايضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة ووربحة ما يفي بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم اقول وما ذكره اخر احمل تأمل لاحتمال تلف ما يديه ولو باتلاف السيد كما مر وما ذكره اولارده المغنى في شرح وفي قول يلزمه المهر والنفقة بما نصه قال بعضهم جميع ما سبق في عبد كسوب اما العاجز عن الكسب جملة فالظاهر ان للسيد السفر به واستخدامه حضر من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامهما يقابل باجرة فهو داخل في قول الاصحاب يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهوه) أى ورجوع مفهوه ان تكفل الخ (قوله ايضا) أى كرجوعه لمسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به الى العبد رضا أى الغير اه سم (قوله كرهن) أى واستجارا وكتابة او جنابة اه حلى (قول الماتن ويفوت) بالنصب من التفويت (قوله للعبد استصحاب زوجته الخ) فان امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيدها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها غنى وروض مع شره (قوله والكرام) أى لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيد عمر (قوله في الامة) أى المزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله ووقت الخ (قوله انعكس الحكم) أى فتلزمه تخليته نهارا للاستمتاع وقوله وقيد جمع ذلك أى قول المصنف لزمه تخليته ليلا اه عش (قوله ومحل) أى التقييد بما ذكر وقال سم أى محل الكون بمنزل سيده اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذا ليم الا تعطيل سيد له بالملكية فكان المراد العموم العرفى لا الحقيقى اه سيد عمر (قوله ولا فرق) أى بين كونها بمنزل السيد أولا اه عش (قوله أو تحملهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين اعنى اذا كان موسرا او ادى والا فلا والثاني انه اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر اه سم (قوله أى من ابتدائه الخ) مجرد تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ اه عش (قوله الى وقت المطالبة) أى والصورة ان الاستخدام والحبس باق بقرينة ما قبله اه رشيدى (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس اه سم (قوله ايضا) أى كاجرة المثل (قوله فان لم يكن مهر) أى كان ابراته او كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وطء (قوله وذلك) أى لزوم الاقل (قوله طلقا) أى اقل كانت او اكثر اه عش (قوله من ذلك) أى من قول الماتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أى لازوم السيد اقل الامرين من الاجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه

ليس مأذونا ولا مكسبا اما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامهما لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة ووربحة ما يوفى بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله رضا) أى الغير (قوله في الامة) أى المزوجة (قوله وقيد جمع ذلك) أى اللزوم (قوله ومحل) أى محل الكون بمنزل سيده (قوله أى تحملهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين أعنى اذا كان موسرا أو ادى والا فلا والثاني اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما

من الاجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لان اجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدام بلا تكفل وحبسه بلا استخدام ولا تكفل لا ائتم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قديتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم بما قررت به الماتن أنه في في صورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزمه وان لم يتكفل أو تكفل بالسابق لم يلزمه إلا الاقل وان الخبرة

بقدرهما

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالواستخدامه ليلا او نهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شي ويتعين فرضه فيمن عمله نهارا او الا كالاتي فالليل في حقه كالنهار كما مرو في استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا او الا فيلزمه هنا الاقل ايضا فيما (٣٧١) يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة)

مطلقا لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن او لفقد شرط كخالفه الماذون (ووطي فهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله برضا مستحقة نعم لو اذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعاق بكسبه ومال تجارته بخلاف مالو اطلق لانصراله للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في حرة بالغة عاقلة رشيدة مستقيمة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك تعلق برقبته لانه جناية محضة (ولذا زوج) السيد (امته) غير المكاتبه كتابة صحيحة سواء محرمة وغيرها (استخدمها) بنفسه وانائبه اما هو فلا نه يحل له انظر ما عدا ما بين السرة والركبة واما نائبه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلو (نهارا) او آجرها إن شاء لبقام ماسكو هو لم يقل للزوج الامنعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليلا)

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اه سم (قوله فرضه) اي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتي) والاتون وزان رسول قال الازهرى هو للحام والجساسة وجمعه العرب على اتاتين بتمامين واتن بالمسكان اتونان من باب بعد اقام اه ع ش (قوله فالليل في حقه كالنهار) اي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه اقل الامرين من اجرة خدمة الليل الخ ع ش ورشيدى (قوله كما مر) اي من مطابق كون الليل في حقه كالنهار وان كان مامر في تخليته للاستمتاع رهنا في لزوم الاقل المذكور اه رشيدى (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغل نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه رشيدى (قوله مطلقا) اي سواء كانا قدر الاجرة او زاد عليها (قوله بالجميع) اي جميع المأون السابقة واللاحقة اه ع ش (قوله لعدم الاذن) الى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمعنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو انكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق لى بهرى ونفقة سمعت ددواها والعبدان يدعى على سيده كما قال ابن الرفعة انه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيده او اجنبي ولو باذنه لم يفسخ النكاح ولو اشترى المبدض زوجته بخالص ملكه او المشترك بينهما وبين سيده ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وجزمته في غيرها وامتنع عليه الوطء حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز ووطء بملك اليمين اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسدا وفسد المهر دون النكاح تعلق بكسبه ومال تجارته لوجود اذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي ان يكون المتعاق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذن له السيد الخ) يتردد النظر في ولي المحجور ولو اذن له هل يكون كاذن السيد فيتعاق المهر بذمته او كلا اذن لانه لا حق له في المهر بخلاف السيد محل نظر ولعل الاقرب الثاني اه سيد عمر وقوله لو اذن له اي للعبد وقوله بذمته لعله من تحريف الناسخ واصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة او مجنونة او وطئت مكرهة او نائمة او كانت امة لم يسلمها سيدها اه معنى (قوله غير المكاتبه) اي والمبعضه اماهما فاستتابان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) وهذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة للأرضاع يلزمه تسليمها ليلا ونهارا اه معنى (قوله انظر ما عدا ما بين السرة الخ) والخلوة بها اه نهاية اي خلافا للشارح والمعنى والاسنى (قوله وهو الخ) اي السيد اه معنى (قوله على الثالث) يعنى ما بعد الثالث الاول اه معنى (قوله في قيامه) اي السيد (قوله حرفته) اي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت محررة وقال الزوج تحترف للسيد عندى اي وسلموها ليلا ونهارا لم يلزمه اجابته لانه قد يبدوله الاعراض عن الحرفة واستخدامها معنى ونهاية وفي سم عن السكز مثله (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا نرحم مر (قوله نعم لو اذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة الروض فان اذن له في الفاسد او فسد المهر فقط اي دون النكاح تعلق اي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته ثم قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستفيد به الصحيح ايضا (قوله في المتن ولذا زوج امته استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته هنا بعكس المستأجرة للخدمة اي فانما يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت النوم دون ما بعده ليستوفي منفعتها الاخرى (قوله غير المكاتبه) اماهى فستاقى (قوله انظر ما عدا الخ) والخلوة بها شرح مر (قوله الا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا ايضا الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى

أز وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثالث تقرّب باعتبار عادة بعض البلاد ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر فان كانت حرفته ليلا لم يلزم السيد تسليمها نهارا إلا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا أيضا كما بحثه الأذري

نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد اسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجها ذلك نهار الراحة فيه فالظاهر كما قاله الجلال البلقيني اجابة الزوج كما لو اراد السيد ان يبدل عماد السكون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ما اذلا وجهه لحبسها حينئذاه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيما ذكره الشارح للعادة والعرف الغالب بخلافه في مسألة الجلال فليتأمل اه وكذا في عرش عن الرابدى ما يوافق ما قاله الشارح (قوله وببحث الخ) اى الاذرعى (قوله اجبر الخ) رفا للنهاية والمغنى (قوله الا فيه) اى الليل (قوله اول) اى لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله اما المكتوبة) الى المتن في النهاية والمغنى الاول وانما يتجه الى والمبعض (قوله فان لم يكن مهايأة ففئة) قضيته انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا ولا يلزمه لها شئ في مقابلة جزئها الحر ولعل وجه انها المالم تطالب المهايأة مع امكانها اسقطت حقها المتعاق بجزئها الحر (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة واجرة مثلها فليتأمل سم على منهج اقول القياس لزومهما لانهما لسببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافقه اه عرش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك وانما المسقط لها حبسها عن زوجها لانه لو سلمها اليه ليلا ونهارا وقال لها اعلى كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها اهنا شري وفيه تنبيه لا باس به اسم (قوله اما المهر) الى المتن في المغنى (قوله بذلك) اى بتسليمها ليلا فقط اه مغنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله لان سببه الوطء الخ) عبارة المغنى لان التسليم الذى يتمكن معه من الوطء قد حصل اه (قوله اما لو سلمت له ليلا ونهارا الخ) اى ولو عملت ليلا ونهارا للسيد كما مر عن الناشرى (قوله فيلزمه النفقة) اى قطعاه اه نهاية (قوله او جواره) الى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولديها وكان لا يبيها ولا ية اسكانه لسفاه او مرودة

حيث قال قال الاذرعى ويتجه انه لو كاتب حرفة الزوج والسيد ليلا جواز ذلك اى التسليم نهارا للسيد جزما لان نهار الزوج وقت سكنته ولهذا جعلوه عماد القسمة في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اى حرفته ليلا ورضى السيد بتسليمها نهارا فذلك والا فليس له طلبها نهارا او تعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطالب هو التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله وانه لو لم يمكن استخدامهما في شئ الخ) والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ما اذلا وجهه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح مر (قوله والا فلا سيد منعها من النهار) ولو كانت محترفة فقال الزوج تحترف للسيد فيبقى وسلموها ليلا ونهارا فليس له ذلك كثر (قوله في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشرى قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك انما المسقط لنفقتها حبسها عن زوجها لا استخدامها لانه لو سلمها الى زوجها ليلا ونهارا قال لها اعلى كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنهما لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا باس به (قوله كالمسلمت الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا لوجوب المهر وليلا ونهارا لوجوب النفقة ولو للحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فايراجع (قول في المتن ولو اخا في داره بيتا الخ) اى واذا

وبحث ايضا انه لو سلمها له نهارا فاستمتع اجبر ان كانت حرفته ليلا ولو كانت حرفته ليلا والسيد لا يستخدمها الا فيه وحرفة الزوج نهارا قبل يجبر السيد على تسليمها له ليلا وان ضاع حقه او لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول وانه لو لم يمكن استخدامهما في شئ وطالب الزوج تسليمها ليلا ونهارا اجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتوبة كتابته صحيحة فتسلم ليلا ونهارا على ما قاله الماوردى وانما يتجه ان لم يفوت ذلك عليها تحصيل النجزم والا فلا سيد منعها من النهار والمبعض في نوبتها كحرة وفي نوبة السيد كفتنة فان لم تكن مهايأة فكفتنة على الاوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) اى حين اذ سلمت له تسليمها ناقصا كالليل فقط (في الاصح) لعدم التمكين التام كالمسلمت الحرة نفسها ليلا واشتغلت عن الزوج نهارا اما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لان سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلا ونهارا فتلزمه النفقة لتمام التمكين حينئذ (ولو اخا) السيد (في داره) او جواره على الاوجه (بيتا) وقال للزوج تخلوها فيه

للملزمة ذلك (في الاصح)  
 لان الحيا والمروءة بمنعانه  
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان  
 تخصيص ذلك لاجل  
 الخلاف والافاضة كلامهم  
 انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا  
 عنه لا تلزمه اجابته لما فيه  
 من المنفعة (وللسيد السفر  
 بها) ان لم يخل بها ولم يتعلق  
 بها نحو رهن او اجارة  
 تقديم الحق الاقوى على  
 حق الزوج ومن ثم امتنع  
 عليه السفر بها الا باذن  
 السيد فان تعلق بها ذلك  
 اشترط اذن من له الحق  
 (والزوج) تركها  
 و (سحبها) ليستمتع بها  
 وقت فراغها ولا نفقة عليه  
 لعدم التمكن التام وايهام  
 كلام شارح وجوبها بحمل  
 على ما اذا سلمت له تسليما  
 تاما واختار السفر مع  
 سيدها وله استرداد مهر  
 سله قبل وطء لا تبرعا على  
 الاوجه (والمذهب ان  
 السيد لو قتلها او قتلت  
 نفسها قبل دخول سقط  
 مهرها) الواجب له نفويته  
 محله قبل تسليمه والحق به  
 نفويتهاله ونفويته بغير  
 نكاحها كذلك كارضاع السيدة  
 لامتها المزوجة بولدها الى  
 القن اذا حر لا يتزوج القنة  
 الطفلة مطلنا وكقتل سيد  
 زوج امته

وخيف عليه من انفرده فيشبهه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) اي اجابة السيد اه معنى لا تنفاه المعنى  
 المعلن به في حق ولده مع ضميمته عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال ع ش قوله لو كان زوجها الخ قد  
 يخرج الوصى والقيم وعبارة شيخنا الزيادة ولو كان الزوج تحت ولا يفسدها الخ وهي شاملة لها فليراجع  
 اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله ولو  
 فعل ذلك اي الاختلاف في بيت السيد وغيره فلا نفقة عليه اي حيث استخدمه السيد والاوجب عليه  
 لتسليمه له ليلها ونهارا اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر وقال لانه اذا لم يسلمه له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله وكان تخصيص ذلك) اي البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اي  
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المغنى الا قوله وايهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا  
 قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوتها بها لانها معه  
 كالحر كما تقر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق بها الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم ان كانت الامة  
 مكترأة او سره رنة او مكانة كتابة صحيحة لم يحز لسيدها ان يسافر بها الا برضا المكترى والمترن والمكاتب  
 والجانبة المتعلقة برقبته مال كالمهرنة كما قاله الاذرعى الا ان يلزم السيد الفداء اه (قوله امتنع عليه)  
 اي الزوج (قوله الا باذن السيد) اي فلو خالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمان المغصوب اه ع ش  
 (قول المتن للزوج سحبها) وليس للسيد منعه من السفر سحبها ولا الزامه به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)  
 اي اذا سحبها مالم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المغنى فان لم يصحبها لم يلزمه  
 نفقةتها جز ماء اما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والام يلزمه وله استرداده ان كان قد سلمه  
 وحل ذلك كما قال بعض المتأخرين اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه وفي  
 سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليللا  
 فلا يجوز له الاسترداد اه اي فلا استرداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه  
 ظانا وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قتلها الخ) اي امته ولو خطا او زوجها ولده  
 ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوى اه معنى عبارة النهاية ونفويتها كنفويتها سواء كان عمدا ام خطا  
 ام شبه عمدا حتى في وقوعها في برحفرها عدوانا اه قال ع ش قوله سواء كان الخ علم منه انه لا فرق في القتل  
 بين كونه بمباشرة او سبب او شرط اه (قوله والحق به) اي بقتل السيد امته المزوجة (قوله كذلك) خبر  
 ونفويته الخ والمشار اليه النفويت بالقتل (قوله كارضاع السيدة الخ) مثال نفويت السيد بغير القتل (قوله  
 مطلقا) اي خاف العنت او لا اه سم (قوله وكقتل سيد الخ) عطف على كارضاع السيدة الخ (قوله وكقتل  
 سيد الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الامة وقتلته الامة سقط مهرها ولو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول  
 اجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لا يبيها ولا يسهلها لسهفه او مروءة  
 اي كونه امرد وخيف عليه من انفرده فيشبهه ان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المعلن به في حق ولده مع ضميمته  
 عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر قال لانه اذا لم يسلمه له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوتها بها لانها معه كالحر كما تقر في النكاح مر  
 (قوله امتنع عليه) اي الزوج (قوله وله استرداد مهر سله الخ) عبارة الروض وشرحه فان سافر معها الزوج  
 فذلك والا فله استرداد مهر من اي امه لم يدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لا يستقراره  
 بالدخول قال بعضهم وحل ذلك اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه قال  
 في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليللا فلا يجوز له الاسترداد اي فلا استرداد انما هو في مسئلة  
 السفر بها (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه ظانا وجوب التسليم عليه شرح الروض (قوله مطلقا) اي خاف العنت

أي أو قتل الامة لزوجها كما هو ظاهر (وأن الحرية لو قتل نفسها أو قتل الامة اجنبي) كالزوج (أو ماتت فلا) بسقط المهر قبل الدخول لان  
الحرية كالمسألة للزوج بنفس العقد ومن (٣٧٤) ثم جازله السفريها ومنعها منه ولان الفرق في الاخيرتين لم تحصل من جهة الزوج ولا

من مستحق المهر وخرج  
بقتل الحرية نفسها قتل  
الزوج او غيره لها ولم يكن  
مال الكال للمهر فلا يسقط قطعا  
(كالو ملكتنا بعد دخول)  
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره  
بالدخول (ولو باع مزوجة)  
تزوجا صحيحا وهي غير  
مفوضة او اعتقها قبل  
دخول أو بعده (فالمر)  
أي المسمى إن صح والا فمر  
المثل (للبائع) او المعتق  
لوجوبه بالعقد الواقع في  
ملكه نعم لا يحبسها  
لخروجها عن ملكه ولا  
المشتري ولا تحبس العتيقة  
نفسها لان كلا منهما غير  
مستحق للمهر اما المزوجة  
تزوجا فاسدا والمفوضة  
فليس الاعتبار فيهما بالعقد  
لانه غير موجب لشيء بل  
بالوطء فهم او الفرض او  
الموت في المفوضة فن وقع  
احدهما في ملكه فهو  
المستحق للمهر (فان  
طلقت بعد البيع) او العتق  
و (قبيل دخول فنصفه  
له) للمامر (ولو زوج امته  
بعيده) لغة صحيحة لتيم  
خلاف الممنوع فيه وإلا  
فصح عبده ومحل في غير  
مكانه (لم يجب مهر) لان  
السيد لا يثبت له على عبده  
دين باتلاف ولا غيره

ففي بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتمده الشهاب الرملي نهاية رمغني (قوله أي وقول الامة) عطف على  
قتل سيد الخ (قوله كما هو الخ) أي قوله أي أو قتل الامة الخ (قول المتن أو ماتت) أي الحرية أو الامة (قوله  
قبل الدخول) الأولى تقديمه على فلا كافي المغني (قوله في الاخيرتين) وهما قتل الاجنبي الامة وموت الزوجة  
(قوله وخرج) إلى الكتاب في المغني لا قوله ولم يكن مال الكال للمهر وقوله او اعتقها وقوله او المعتق وقوله  
او العتق وقوله نعم لا يحبسها إلى اما المزوجة وقوله نعم تسن إلى فلزوجها (قوله لها) أي الحرية (قوله ولم يكن)  
أي غير الزوج مال الكال للمهر احتراز عن نحو ما إذا اعتق أمته المزوجة بعد الدخول ثم قتلها (قول المتن ملكتنا)  
أي الحرية والامة أه مغني (قول المتن فالمر الخ) أي بعد الوطء أه مغني (قوله قبل دخول الخ)  
راجع لكل من المتن والشرح (قوله أي المسمى) إلى قول المتن فان طلقت في النهاية لا قوله ولا تحبس  
إلى قوله اما المزوجة (قوله لا يحبسها) أي السيد المبيعة لتسلم المهر (قوله ولا المشتري) عطف على  
الضمير المستتر في لا يحبسها (قوله لان كلا منهما) أي المشتري والعتيقة (قوله اما المزوجة الخ)  
عبارة النهاية مستثناة عن المتن نصها الا ما وجب للمفوضة بعد البيع بفرض او وطء او موت او بوطء  
في نكاح فاسد للمشتري كتمعة امه مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والفرض وان عتقت أمته  
المزوجة فلها بما ذكر مال المشتري ولعتقها ما للبائع أه وعبارة المغني اما اذا وجب في ملك المشتري فهو  
له بان كان النكاح تفويضا او فاسدا ووقع الوطء فيها او الفرض او الموت في الاول بعد البيع  
والتمتع الواجبة بالفراق للمشتري لوجوبها في ملكه أه (قوله احدهما) أي الوطء والفرض (قول  
المتن فان طلقت الخ) أي غير المفوضة فنصفه له أي للبائع أه مغني (قوله لها مر) أي لوجوبه بالعقد  
الواقع في ملكه (قوله لغة صحيحة) أي قول المصنف زوج امته بعده بالياء لغة الخ وقوله والا فصاح عبده  
أي بدل الباء (قوله في غير مكانه) أي والمبعوض أه مغني (قوله فلزوجها) أي السيد عبده بها أي بامته  
(قوله على الاول) أي ما في المتن من عدم الوجوب اصلا عبارة المغني وهل وجب المهر ثم سقط او لم يجب  
اصلا ظاهر كلام المصنف وجرى عليه في المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا زوجها الخ فان قلنا بعدم  
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطء وهو حر ولو  
زوج أمته بعبد غيره ثم اشتراه قبل ان يقبض مهرها منه قال الماوردي فان كان يدا العبد من كسبه بعد النكاح  
شيء فهو للمشتري باخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب به بشيء لانه صار عبده أه (قوله  
اما مكانه) إلى الباب في النهاية (قوله لانه معه الخ) ولو قال لامة اعتقتك على ان تنكحني او نحوه  
فقبلت أي بان قالت قبلت فور او قالت اعتقتي على ان انكحك او نحوه فاعتقها فور اعتقت أي في صورتين  
وامتحن عليها قيمتها وقت الاعتنى نعم لو كانت أمته مجنونة او صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقها صداقا قال  
الدارمي عتقت وصارت اجنبية وتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهم ما إلى السيد والامة  
غير لازم أي في صورتين ولو مستولدة فان تزوجها معتقها او صداقا العتق فسد الصداق لانه اعتقت والقيمة  
صح وبرئت منها ان علها وكذا لو تزوجها بقيمة عبد له اتلفت له ولو قالت له امرأة اعتق عبدك

أولا (قوله كما هو ظاهر) ظاهره انه غير منقول مع أنه مجزوم به في الانوار (فرع) أفنى شيخنا الشهاب  
الرملي تبعا لما في الانوار بان الزوجة الحرة لو تلت زوجها فلا مهر لها (فرع آخر) اشترك السيد واجنبي  
في قتلها فيحتمل سقوط المهر تغليبا لجانب السيد وقد يؤيده ان المانع يقدم على المقتضى ويحتمل وجوب  
النصف وقد يدعى ان المانع هنا مانع عن النصف لا عن الكل فليتأمل (قوله نعم لا يحبسها الخ) وجهان ملكه  
ولا المشتري ولا تحبس العتيقة الخ قال في الروض وان وجب أي المهر للمشتري فله الحبس وكذا  
المعتقة لسكن معتقة اوصى لها صداقا لا تحبس نفسها لاجله أه

فلا يطالب به بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط انه تسن تسمية على ما في الروضة واعترض بان الاكثرين على عدم نكحها فلزوجها على  
تفويضها ثم وطئها بعد العتق لم يجب له عليه شيء على الاول اما كتابه كتابا صحيحة فيجب له عليه لانه معه كاجنبي واما المبعوض فيلزمه بقدر حرريته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابني ففعل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح  
أي في الضرورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لامته اعتقتك على أن تنكحني زيدا فقبالت ووجبت القيمة  
عليها وإن قالت لعبدها اعتقتك على أن تنزوجني عتق مجانا ولم يقبل اه نهاية (قوله كايحته الاذرعى)  
(خاتمة) قد تخلو النكاح على المهر ايضا في صور منها السفية اذا نكح فاسدا ووطى ومنها اذا ووطى العبد سيده  
او امة سيده بشبهة ومنها اذا ووطى المرتن الامة المراهونة باذن الراهن مع الجمل بالتحريم ووطاه وقيامه  
بأق في عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها اذا ووطئت حرة بشبهة ومنها اذا ووطئت مرتدة بشبهة  
وماتت على الردة ومنها اذا ووطى السيد امة غير المكاتبية ومنها اذا ووطى مميته بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض  
امة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينعقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لان وجوده يثبت على الميت دينها  
يرق به بعضها لعدم خروجها من الثلث فيبطل النكاح والمهر واثباته يؤدي إلى إسقاطه فيسقط اه معنى

### (كتاب الصداق)

(قوله هو) الى قول المتن يسن في النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أي شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه  
عش (قوله بفتح) أي للصاد فتشليث أي للدال وقوله وبضم الخ أي للصاد وقوله وجمعه أي صدقة على جميع  
لغاته المارة وقوله صدقات أي فان جمع السلامة تابع لمفرده اه عش (قوله ما وجب الخ) خبر هو المار  
(قوله به) أي الفرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبر ان (قوله فيه) أي الوجوب أو الفرض اه رشيدى  
(قوله أو وطه الخ) عطف على عقد الخ اه عش (قوله كرضاع) أي ورجوع شهود نهاية ومعنى  
(قوله وهذا) أي اطلاق الصداق شرعا على ما وجب بعقد نكاح أو وطه أو تفويت الخ (قوله اذهو مشتق)  
أي لان المعنى اللغوي للمشتق من الصدق لا يناسب الا ما بذل في النكاح فقط اه رشيدى (قوله لا شعاره  
الخ) أي سمي ما وجب بعقد النكاح الخ بالصدقا لا شعاره الخ (قوله ويرادفه) أي الصداق اه عش (قوله  
ويرادفه المهر الخ) وقيل الصداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اه معنى (قوله ولو في  
تزوج امته بعبده) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله على مامر) أي أنفا قبل الباب (قول المتن تسميته في  
العقد) أي وان لا يدخل بها حتى يدفع اليها شيئا من الصداق خروجها من خلاف من اوجهه معنى واسنى (قوله  
للاتباع) أي المتن في النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فان المصدق إلى وان يكون (قوله عن عشرة دراهم)  
وهي تساوى الآن نحو خمسين نصف ارض اه عش (قوله عند التسمية) أي اذا ذكر المهر في العقد والا  
فسيأتى حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه اه رشيدى (قوله وان لا يزيد الخ) هلا قيل وان  
ينقص لانه أو فخر عاية الادب وليس هنا امر يعارضه اه سيد عمر وقد يجاب بان امتثال الامر ولو ضمنيا

### (كتاب الصداق)

(قوله وجمعه قلة صدقة وكثرة صدق) أي كما في قذال وقذل ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول الالفية  
في اسم مذكر رباعى بمد \* ثالث افعلة عنهم اطرد وقولها  
وفعل لاسم رباعى بمد \* قد زيد قبل لام اعلا لا فقد  
الخ (قوله بفتح) أي للصاد فتشليث أي للدال (قوله أو وطه) عطف على بعقد (فرع) في فتاوى  
السيوطى في باب الصداق ما نصه مسألة رجل تزوج بكر بالغة فنذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية  
حال صداقها عليه ما دامت في عصمته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الاشهاد عليها وحكمه ووجب  
ذلك كما شافعى فهل هذا نذر تبرر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف  
والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب انما يصح النذر المالى من جائز التصرف فان كانت  
الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به  
كما وان لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لانه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديد واما قوله  
وهل اعتراف والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها فالذى يظهر خلافه وانه لا بد من ثبوت رشدها

كايحته الاذرعى

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز  
كسرهما وجمعه قلة صدقة  
وكثرة صدق ويقال صدقة  
بفتح فتشليث وبضم او فتح  
فسكون وبضمهما وجمعه  
صدقات ما وجب بعقد  
نكاح ويأتى ان الفرض  
في التفويض وإن كان  
الوجوب به مبتدأ العقد  
هو الاصل فيه أو وطه أو  
تفويت بضع قهرا كرضاع  
وهذا على خلاف الغالب  
أن المعنى الشرعى أخص  
من اللغوى إذ هو مشتق  
من الصدق لا شعاره بصدق  
رغبة باذله في النكاح الذى  
هو الاصل في إيجابه ويرادفه  
المهر على الاصح والاصل  
فيه الكتاب والسنة  
والاجماع (يسن) ولو في  
تزوج امته بعبده على مامر  
(تسميته في العقد) للاتباع

وان لا ينقص عن عشرة  
دراهم خالصة لان ابا حنيفة  
رضي الله عنه لا يجوز عند  
التسمية اقل منها وترك  
المغالة فيه وان لا يزيد على  
خمسائة درهم فضة خالصة



أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما غدا أم حبيبة فان المصدق لها عنه صلى الله عليه وسلم هو النجاشي أصحمة رضى الله عنه إكراما له صلى الله عليه وسلم اربعةائة مثقال ذهبا وان يكون (٣٧٦) من الفضة للاتباع وضح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لاتغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او

خير من الادب (قوله أصدقة بناته الخ) أى هى أى الخمسائة الخ وأصدقة الخ ويجوز إبداله عن خمسمائة الخ (قوله وأزواجه الخ) عطف على بناته (قوله اربعةائة الخ) لعلمه مفعول المصدق عبارة الاسنى والمغنى واما اصدقا أم حبيبة اربعةائة دينار فكان من النجاشي إكراما له صلى الله عليه وسلم اه (قوله لاتغالوا بصدق النساء) أى بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر وامثالهن اه ع ش (قوله فانها) أى المغالاة قال ع ش أى هذه الخصلة اه (قوله قول المتن منه) الاولى يقال إن إخلاؤه منها أى التسمية هذا إن رجعنا الضمير للنكاح أما إذا رجعناه للعقد هو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اه مغنى (قوله إجماعا) إلى قوله بل وتسمية أقل الخ في النهاية والمغنى إلى قوله او ليا وقوله معنى إلى قوله بان وجدت (قوله نعم ان كان محجور الخ) عبارة المغنى وقد تجب التسمية اعارض في صور الاولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف او مملوكة لغير جائزة التصرف الثانية إذا كانت جائزة التصرف واذا نزلت لوليها ان زوجها لم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على أكثر منه فتمتعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز إخلاؤه منه اه (قوله ان كان) أى الزوج (قوله رجعت تسميته) أى لو خالف ولم يسم اثم وصح العقد بمهر المثل ع ش وسم (قوله أو كانت) أى الزوجة (قوله او ليا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المستندة الى ضمير الزوجة (قوله فاذا) أى الرشيدة لوليها في تزويجها والولى لو كيلة في تزويج موليته (قوله وجبت تسمية) أى لولم يسم اثم وصح كالتى قبلها اه ع ش (قوله معنى ثمنا الخ) لا ضرورة للناويل اه سم (قوله بل وتسميته أقل الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أى الزركشى (قوله يشير اليه) أى الى انه لا بد فيهما الخ (قوله حيث اشترط) أى الخصال (قوله في هاتين الصورتين) وهما المبعضة والمشاركة (قوله وتوجيه إطلاقه) أى الخصال (قوله برد الخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) أى احتمال التشطير (قوله استبعده) أى الاطلاق (قوله وأن وجهه) أى البعد (قوله وتسمية جوهرية) أى الماتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولو عقد إلى نعم يتمتع وقوله نعم برد الى الماتن (قوله وتسمية جوهرية) عطف على قوله تسمية غير متمول (قوله ودين الخ) عطف على جوهرية (قوله على غيرها) مفهومة انه يجوز جعل الدين الذى للزوج عليها صداقا لها اه ع ش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم (قوله على ما مر في الماتن) أى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كردى (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لفقده الاتلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمة بل مهر المثل كما سيأتى في قوله ولو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للبعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون إلا له مثل إلا ان يتكلف التصوير كونه متقوما سم اقول بوجه كلام الشارح

تقوى عند الله كان أولى بهارسول الله صلى الله عليه بهارسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز إخلاؤه منه) أى من تسميته إجماعا لسكته يكره نعم ان كان محجور او رضى رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة او مملوكة لمحجور او رشيدة او ليا فاذا نال اطلقا ورضى الزوج بأكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح مبيعا) يعنى ثمنا اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقا) فلتغو تسمية غير متمول وما لا يقابل بمتمول كنواة وترك شفعة وحد قذف بل وتسمية أقل متمول في مبعضة ومشاركة إذا لا بد فيهما من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل أقل متمول ذكره البلقينى وتبعه الزركشى وزاد ان كلام الخصال يشير اليه حيث اشترط في الصداق ان يكون له نصف صحيح أى متمول أى في هاتين الصورتين لا مطاقا وتوجيه إطلاقه بأنه يحتمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط

وهو كونهما مصلحة لدينها وما لها بطريقه الشرعى واقل سياق في باب النذر أنه يصح نذر السفيه المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقوله في نحو صلاحها لان الشارع ائتمنها عليها (قوله وجبت تسميته الخ) وظاهر ان اثر الوجوب بالخالف لا البطالان كما يعلم مما يأتى في مسائل الخافعة (قوله في الماتن وما صح مبيعا صح صداقا) واستثناء ثوب لا يملك غيره لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة اقول غير صحيح لانه ان تعين للستر به امتنع بيعه وصدقه والاصح شرح مر (قوله يعنى الخ) لا ضرورة للناويل (قوله بل وتسمية أقل متمول الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد فيما لا ينقسم (قوله وتسمية جوهرية الخ) عطف على تسمية غير متمول (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد

لمكان تصفيفه لذلك يرد بان هذا امر غير متيقن فلا تحسن مراعاته ومن ثم استبعده الزركشى وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرية بأن في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها ببناء على ما مر في الماتن فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره وانقص واعز وجوده فان فقد وله مثل وجب

و الا فقيمته ببلد العقد وقت  
المطالبة نعم يتمتع جعل رقية  
العبد صداقا لزوجته الحرة  
بل يبطل النكاح لما بينهما  
من التضاد كما مر واحد  
ابوى الصغيرة صداقا لها  
وجعل الاب ام ابنته صداقا  
لابنته ولا تردها لاربعة  
عليه لانه يصح صداقا في  
الجملة والمنع هنا عارض هو  
انه يلزم من ثبوت الصداق  
رفعه نعم يرد على عكسه صحة  
اصداقها ما لم يمتدحها او قتلها من  
قود مع عدم صحة بيعه (وإذا  
اصدق عينا فملقت في يده  
ضمنها ضمان عقد ) لانها  
ملوكة بعقد معاوضة كالبيع  
يبدل بانه فيضمنها بمهر المثل  
كما ياتي اذ ضمان العقد هو  
وجوب المقابل الذي وقع  
العقد عليه (وفي قول ضمان  
يد) كالمستام لبقاء النكاح  
فيضمن المثل بمثله والمتقوم  
بقيمته ومن ثم لو تعذرا  
كقن او ثوب غير موصوف  
وجب مهر المثل قطعا (فعلى  
الاول ليس لها بيعه) اى  
المعين ولا التصرف فيه  
(قبل قبضه) ويجوز التقابل  
فيه ولها الاعتياض عما في  
الذمة كالثمن

بان النقد اما خالص او مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا فقد  
قالوا يجب مثله واما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد  
يقال إذا فقد فاقى يقوم، يجب بامكانه بفرض وجوده او يكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها  
شرعا كدون مسافة القصر نظائر نحو السلم والغصب اه سيد عمر راجب عرش ايضا بما نصه اقول ويمكن  
الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا إذا كان المسمى فلو ساء وفقدت  
يجب مثلهما نحاسا وقيمة صنعتها وباختيار الاول امكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمان يده اه  
(قوله ولا فقيمته) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله  
واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) اى  
الملك والنكاح (قوله كما مر) اى قبيل فصل السيد باذنه في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان  
يتزوج امرأة بشرطها وتلد منه ولدا ثم يملكها ولدها لغيره ولد عليه ثم يرد بزوجه وجعل امه صداقاله  
اه عرش عبارة الرشيدى كان ولده منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح لملكها ابنتها فتعنى  
عليه فيمتنع انتقالها للمرأة اه (قوله عليه) اى قول المتن وما صح مبيحا الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات  
ولا يصح جعلها صداقا بل يبطل النكاح في الصور الاولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معنى (قوله نعم يرد  
الخ) قدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمنها) اى وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها  
نهاية ومعنى (قوله لانها ملوكة) الى قوله ويجب في النهاية لا لقوله واعترضا الى المتن وكذا فى المعنى لا لقوله  
نعم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الى وان اتلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزواج الى المتن (قوله  
وجوب المقابل الخ) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله اه سم (قوله لبقاء  
النكاح) اى لعدم انفساخها باللف اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان القن او الثوب عين في العقد  
بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة وصف او لا فلا يتصور تلفه قبل  
القبض او كان معينا مجهولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف سم على حجج اه عرش (قوله  
ولا التصرف الخ) عبارة المعنى ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سياتى في قوله فلو تلف في  
يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور الا للمعين  
وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتام على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة  
لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف لتصوير كونه متقوما (قوله والا فقيمته الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب  
الرملى (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته  
الخ صورة رابعة (قوله نعم يرد الخ) قدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اصدق عينا الخ) قال  
السبكي فرض الكلام في العين وكذا في المحرر والشرح لان كمر ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في  
كون الصداق مضمونا ضمان عقد او يدا لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا  
بضمان اليد جاز الاعتياض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كالثمن اصحهما الجواز ولا يجعل  
كالاعتياض عن المسلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن او تعليم صنعة واراد الاعتياض  
عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبها تين المسئلتين بتدبير لك ان الخلاف في ضمان العقد او  
ضمان اليد لا يختص بالعين كما قد مرنا انتهى فعمل انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها انه  
يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتياض في مسئلة  
التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم قبوله وعدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع  
ذلك الاعتراض الذى نقله الشارح (قوله المقابل الذى) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان  
يراد المقابل او بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كقن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث امكن

نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كذا انفلا عن المتولى وسكتا عليه واعترضا بان الاوجه خلافه كالمثل (فلو تلف) على الاول كما أفاده التفريع (في يده) بأفاده قدر ملكه قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و (وجب مهر مثل) وان طالبت به بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع (٣٧٨) كالتالف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالورد المبيع والتمن تالف يجب بدله (ولو ان تلفته)

الزوجة وهي رشيدة لغير نحو صيال (فقا بضة) لحقها عليهما ويبرا الزوج منه نظير ما مر في المبيع (وان أتلغه أجنبي) أهل للضمان (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كمنظيره ثم (فان فسخ الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الاول وهو يرجع على المتلف (والا) تفسخه (غرمت المتلف) مثله في المثلى وقيمه في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان اتلفه الزوج فكتلفه) بأفاده بناء على الاصح أن اتلاف البائع كذلك فيفسخ الصداق وترجع هي عليه بمهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو أصدق عيدين) مثلاً (فتلف احدهما) بأفاده او اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقاً للصفة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت مهر مثل) على الاول (والا) تفسخه (فلهما) حصة أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عش (قوله تعليم الصنعة) أي المجموع صداقها وقوله لا يعتاض عنه أي فلا بد من التعليم اه عش (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقصية قوله الاتي فلو اصدقا تعليم نحو قران وطالب كل التسليم الخ ان يقال بمثله هنا اه عش (قوله فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدمياً محترماً اه عش (قوله وان طالبت به الخ) عبارة المغنى تنبيه لو طالبت به بالتسليم فامتنع لم ينتقل الي ضمان اليد كما صححاه وقيل ينتقل اه (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل ولا تسكور قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وعش (قوله عليهما) أي القولين (قوله منه) أي الصداق (قوله أهل للضمان) اما اذا لم يضمن الاجنبي بالاتلاف كحري او مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صداقا او نحو ذلك كاتلاف الامام له لحرابة فكالاتلاف السماوية اه مغنى (قول المتن غرمت المتلف) بكسر اللام نهاية ومغنى (قول المتن انفسخ فيه) أي على القول الاول اه مغنى (قوله على الاول) ذكره المغنى عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى عقب قول المصنف لخصه التالف منه عبارة هذا كله على القول الاول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبدان وان اجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف اه (قوله أي قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو العبدان واضح واما المثلى كقفيزي برتلف احدهما فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما لقدم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عش (قوله وان اتلفته) أي الزوجة (قوله او اجنبي تخيرت الخ) فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان اجازت طالبت الاجنبي بالبدل اه مغنى (قول المتن ولو تعيب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه مغنى (قول المتن قبل قبضه) أي بعد العقد وقبله شرح روض سم وقوله او قبله فيه نظر ظاهر (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج سم ومغنى قال سيد عمر ينبغي ان يقيد فعلها اخذاً بما مر بكونها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله كعمى القن) أي ونسيانه الحرقة محلى وكقطع يده مغنى (قوله والزوائد) أي المنفصلة اه عش عبارة المغنى ولو زاد الصداق زيادة متصلة او منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكره في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو اصدقا عبداً او ثوباً غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعاً وان وصفهما وجب المسمى اه فليس ذلك مصوراً بالتلف بل بمعين مجهول أي غير مشاهد والام تفسد التسمية كما هو ظاهر لكن اذا لم يكن مصوراً بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفروض في التالف (قوله ومن ثم لو تعذر الخ) فان المغنى ان القن والثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة ووصف أولاً فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معيناً مجهولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته لبدله ويلزمه لها مهر المثل ولا تسكور قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد وقبله اه (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتيهما فلها الثلث مهر المثل وإن أتلغه فقابضة (قول لقسطه من الصداق أو اجنبي تخيرت كما مر) (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائبه (ولم لا) تفسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشترضى بالمعيب نعم ان كان المعيب اجنياً فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا ان امتنع من التسليم

(والمنافع القائمة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كالواتفق (٣٧٩) ذلك من البائع ونزاع فيه جمع

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وان استوفاهما او تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم (قول المتن وان طلبت الخ) غاية اه ع ش (قوله ونزاع فيه جمع) عبارة النهاية والمغنى فقول الزركشي والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع اه (قوله فيه) اي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ اخذا مما مر عن النهاية والمغنى انفا لكون قضية جواب الشارح الا في انهم قالوا بالاضمان مطلقا (قوله ويجاب) اي عن نزاع الجمع المذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان الزوائد مطلقا ايضا وقد مر خلافه فيحتاج الى الفرق المار عن شرح الروض (قوله عليهما) اي الزوجين عبارة النهاية والمغنى والمحلي واما على ضمان اليد فيضمنهما من وقت الامتناع باجرة المثل فحيث لا امتناع لا ضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقتها بقولها اذا سلم اي المهر مكنت انتمى اه سم (قوله اي المالكه) الى قوله وقيل نائبيهما في المغنى الا قوله ونظر فيه الى نعم وقوله الذي يتجه الى المتن والى قول المتن ولو بادرت في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرعى (قول المتن المعين والحال) اي بالعقد اه مغنى (قوله كان) اي المعين او الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم اول ما يسأل المؤمن عن دينه نكاحه وقال من ظلم زوجته في صداقها اتى الله تعالى يوم القيامة وهو زان اه مغنى (قوله وخرج بملكته بالنكاح) اي بمجموع ذلك اذ هو مشتمل على قيدتين فقوله مالو زوج ام ولده الخ محترز قوله ملكته وقوله ومالو زوج امه ثم اعتقها الخ محترز قوله بالنكاح اه رشيدى (قوله فعنقت بموته واعتقها او باعها) اي بعد استحقاقه لصداقها اه مغنى (قوله لانه ملك الخ) اي فليس لها الحبس لان الصداق ملك للوارث الخ وكذا لا حبس له اذ لا ملك له فيها اه مغنى (قوله ومالو زوج الخ) عطف على مالو زوج ام ولده الخ (قوله ثم اعتقها) اي بعد استحقاقه لصداقها (قوله ويحبس الامة الخ) محترز قوله اي المالكه لا مهرها اه رشيدى (قوله المالك للمهر) احتراز عن نحو المشتري للزوجة تزويجا صحيحا وهي غير مفوضة فليس له الحبس كما مر قبيل الباب (والمحجورة وليها) عطف على قوله الامة سيدها (فرع) فهم من الروضة ان لولى الصغير ان يزوجهما يؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهاق قياسا ببيع مالها يؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهاق لم يجز الا ان لم يرغب الزوجان فيها الا بدونهما سم على حج اه ع ش (قوله ونظر فيه) اي فيما يفهمه قوله مالم ير المصلحة الخ (قوله الجلال السيوطي في هذا الباب مانصه مسئلة اصدقها صداقا مسمى على انها بكر ثم وطئها وادعت انه ازال بكارتها بوطئها واعترف هو انه وطئها فوجدها ثيبا فهل تستحق المسمى لحصول الوطء او مهر مثل ثيب لا نعم يستمتع الا بثيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها اذا تزوجها بشرط البكارة وادعت انه ازال بكارتها فالقول قولها لدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر ام لا لان الواقعة المذكورة فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة ولو قالت كنت بكر افقتضى فا ذكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينها لدفع كمال المهر وقوله فا نكر صادق بصورتين ان ينكر الوطء بالكلية وان ينكر الافتضاخ الذي هو ازالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوى صورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعاق بالمهر فقط ويحتمل ان يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون القول قولها السكن الاول هو الاشبه التجارى على القواعد واما قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها الخ فهذه عبارة اصحاب الاشباه والنظائر وانما اقتصر واعلى الصورة التي فيها نافي الوطء لانها المقصودة بالاستثناء الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم (قوله في المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وان استوفاهما او تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع (قوله ويجاب) اي عن نزاع الجمع المذكور (قوله لها حبس نفسها الخ) في حاشية شرح المنهج للششيخ عميرة لم يحجروا ههنا القول

ذلك من البائع ونزاع فيه جمع كقوله (وكذا) لا يضمن المنافع (التي استوفاهما) ركوب ونحوه على المذهب بناء على الاصح ان جنائيه كآلآفة ويجاب بان ملكها ضعيف لنظره للانفساخ بالتلف فلم يقو على ايجاب شئ على من هو في قوة المالك لترقب عوده اليه فمرا عليهما (ولها) اي المالكه لا مهرها التي لم يدخل بها (حبس نفسها) للفرض والقبض ان كانت مفوضة كما سيذكره والا فلها الحبس (لتقبض المهر) الذي ملكته بالنكاح (المعين) الدين (الحال) سواء اكان بعضه ام كله اجماعا دفعا لضرر نوات بضعها بالتسليم وخرج بملكته بالنكاح مالو زوج ام ولده فعنقت بموته او اعتقها او باعها وصحنتاه في بعض الصور الاتية لانه ملك للوارث او المعتق او البائع لاهلها مالو زوج امه ثم اعتقها او وصى لها بمهرها لانها ملكته لا عن جهة النكاح ويحبس الامة سيدها المالك للمهر او وليه والمحجورة وليها مالم ير المصلحة في التسليم ونظر فيه الزركشي بان قياس البيع خلافه ويرد بانه لا مصلحة تظهر ثم غالبا بخلافه

والاذرعى الخ) عطف على الزركشى عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيها لو خشى فوات البضع لنحو فلس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم ويتجه بحجته ان لولى السفية الخ (قوله بانه لا مصلحة الخ) اى فى التسليم فلا حاجة الى بحته اه ع ش (قوله نعم بحته) اى الاذرعى (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة ثم تعرض للسفية اه سم اى فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وإن كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض اه سم (قوله متجه) خبر قوله بحته الخ (قوله وتورد) اى الاذرعى (قوله الذى يتجه الخ) وقال للنهاية وخلافا للمغنى (قوله منعها) اى من تسليم نفسها (قول الماتن قبل التسليم) اى لنفسها الزوج (قوله فلا يرفع) اى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الراعى فى الشرح الكبير عن اكثر الائمة وهو المعتمد مغنى ونهاية (قول الماتن) لو قال كل لا اسلم الخ) اى قال الزوج لا اسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هى لا اسلمها حتى تسلم الى المهر اه مغنى (قول الماتن حتى تسلم الخ) ولو اصدقها تعلم نحو قرآن وطلب كل التسليم فاذى اقيمت به ولم ارفيه شيئا انهما ان اتفقا على شىء فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدول وتؤمر بتسليم نفسها اه نهاية قال ع ش وقد يقال تجبر هى لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكن المطالبة بعده وزمن التعليم لا غاية له فهى اذا مكنته قد يتساهل فى التعليم وربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياى الجزم بما قلناه اه ع ش اى بانها تجبر (قول الماتن) فى قول يجبر الخ) محل هذا اذا كانت متبرئة للاستمتاع كافى الروضة واصلها لا كمرضة ومحرمة قال الاذرعى ولا يخص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذات نفسها وبها مانع من إحرام أو غيره لم يجبر صرح به العراقى شارح المذهب اه مغنى (قوله لفوات البضع عليها هنا) يغنى عنه قوله ومن ثم (قوله ثم) اى فى البيع (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمصدق الزوج يميته لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على حجج اه ع ش (قول الماتن

هنا والاذرعى اذا خشى فوات البضع لنحو فلس ويرد بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحته أن لولى السفية منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجه وتورد فى مكتوبة كتابة صحيحة والذى يتجه أن لسيدها منعها كسائر تبرعاتها ( لا المؤجل) لرضاها بذمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (فى الأصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بذمته فلا يرتفع بالحلول ونازع فيه الاسوى بما رده الاذرعى وغيره (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم فى قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها لفوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفى قول لا اجبار فن سلم اجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايفاء ما عليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه (فرع) فهم من الروضة أن لولى الصغيرة أن يزوجهما بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهان قياس بيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهان لم يجز الا ان لا يرغب الزوج فيها الا بدونها (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى مجنونة فهل لها بعد الاقامة الامتناع فيه قولان اقربهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا فى حالة لم يعتبر وهما رقال فى العباب تبعاً لفتاوى القاضى فرع لوزوج غريب بنته ببلد ولم يستوف مهرها فله السفر به الى وطنه حتى يستوفى اه قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال قال فى الخادم رقبته ان المرأة البالغة الغربية اذا زوجها الحاكم ولم يقبضها الزوج الصداق ان لها ان تسافر الى بلد هامة محرم وفى صورتين اذا وفى الرجل الصداق فيمنعها ان يكون اجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير اذن الزوج لغرضها ولا نفقة فى مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا اجرة لمدة مكوثها وان كانت سفية او بالغة فسكتت ودخل عليها باذن أهلها وهى ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامته معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابى المرأة وهى ساكتة على جارى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم قال فى الروض وفى العباب واذا قالت سلم المهر لا سلم نفسى فلها النفقة من حينئذ اه وتجب نفقتها بقولها اذا سلم أى المهر مكنت اه (قوله أن لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفية (قوله ان لولى السفية منعها) وان كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض (قوله ان لسيدها منعها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حق له فيه

(والأظهر أنهما يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر) هي (بالتسكين فاذا سلمت) وإن لم يطاها من غير امتناع منها (اعطاها العدل) فإن امتنع استرد منها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل نائبها والا كان هو المجرر وحده ولا نائبه (٣٨١) ولا كانت هي المجبرة وحدها

بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل نائبهما لقولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتنع ملكة الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه وورد بأن هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التسكين بعد قبض العدل أو الحاكم استرد الزوج وقيل نائبها واختاره البلقيني كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم إليها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التسكين ووجهه البلقيني بتصريح أبي الطيب بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظر والذي يتجه خلافه وأنه من ضمانه نظير ما مر في عدل الرهن وليس هذا كالممتنع المذكور كما هو ظاهر مامر (ولو بادر فمكنت طالبت) على كل قول لبذلها ما في وسعها (فإن لم يطأها) امتنعت حتى يسلمها المهر لأن القبض هنا إنما هو بالوطء (ولأن وطئها مختارة) فلا تمتنع لسقوط حقها بوطئها واختارها ومن ثم لو

والأظهر أنهما يجبران (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع ويفرق بأن البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله) ولم يطاها (الخ) أي وان ترك الوطء تركا غير ناشئ من امتناع (الخ) اه ع ش (قوله) فان امتنعت (الخ) عبارة المعنى فلوهم بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله) لان ذلك أي الاسترداد قاله ع ش وقال الرشيدى انه تعليل للأظهر اه ويصرح به صنيع المعنى (قوله) هو العدل (الخ) أي الانصاف في فصل الخصومة (قوله) بان هذه أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله) إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته انه نائبهما نظر اه سم (قوله) لكنه أي العدل (قوله) في يده أي العدل (قوله) خلافه أي خلاف ما صرح به أبو الطيب وقوله أنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله) وليس هذا كالممتنع (الخ) اراد به ان يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبهما لقولهم (الخ) اه رشيدى (قوله) مامر أي في قوله ويرد بان هذه (الخ) قول المتن ولو بادر فمكنت طالبت (ولها حينئذ ان تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كنظيره في البيع معنى وروض (قوله) على كل قول (إلى قوله) قيل أهمل في المعنى وكذا في النهاية لا قوله ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها (قول المتن امتنعت) أي جازها الامتناع من تمكينه اه معنى (قوله) هنا أي في النكاح (قوله) بالوطء أي لا بمجرد التسليم (قوله) وإن وطئها (الخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه معنى (قوله) فلا تمتنع أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه (قوله) حقها أي حق حبس نفسها (قوله) أو كانت غير مكلفة (الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الافاقاة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لا تعتبر ممر اه سم (قوله) ولم يكن الولي سلبها (الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله) لمصلحتها بخلاف ما لو سلبها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فينبغي كما قال شيخنا ان يكون له الرجوع وان وطئت اه معنى وتقدم عن سم مثله (قوله) ويؤخذ منه أي من قوله ومن ثم لو أكرهها (الخ) (قوله) وببحث الأذرعى ان تمكين (الخ) جزم به المعنى (قوله) نحو الرقاء كالقرناء والنحيفة الخائفة من الافضاء (قوله) قبله (الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله) ولو بلا عذر (قوله) لا يبقا للالتاق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغي للمصنف اسقاط لالفهم عدم العذر فيه بالاولى سم على

(قوله) في المتن والأظهر أنهما يجبران) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة واجبر انهما مطلقا وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل (الخ) هذا لا يتصوره ما إذا كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى ان يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله) فيؤمر بوضعه (الخ) لو كان الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فان اتفقا على شيء ولا فسخ الصداق ووجب مهر مثل شرح ممر (قوله) إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته انه نائبهما نظر (قوله) والذي يتجه (الخ) كذا شرح ممر (قوله) في المتن ولو بادر فمكنت طالبت (قوله) قال في الروض والتسليم أي بتسليم نفسها له لاقبض الصداق المعين بغير إذن انتهى (قوله) أو كانت غير مكلفة حال الوطء شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الافاقاة الامتناع وهو احد احتمالين وهو الأقرب لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها ممر (ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها كان لها الامتناع) وما في الكفاية من انه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لا رجوع لها وان كملت كالو ترك الولي الشفعة ليس للمحجور عليه بعد كاله الاخذ بها مردود والفرق بينه وبين الشفعة لا شئ إذ هذا تفويت حاصل وما فيها تفويت معدوم وقد تبين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح ممر (قوله) ولو بلا عذر (قوله) لا يبقا للالتاق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغي

أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تمكنه إلا لظنهم سلامة ما قبضته فخرج معيما من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وببحث الأذرعى أن تمكين نحو الرقاء من الاستمتاع كتسكين السليمة من الوطء فالها الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فسلم فلتمكنه) وجوبا إذا طلب لانه فعل ماعليه (فان منعه) ولو (بلا عذر



استردان قلنا انه يجبر) والأصح لا فيكون (٣٨٢) متبرعا بالتسليم فلا يسترد قبل أهمل محل التسليم وهو نزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في النفقات على ان قوله وهو الى آخره للاغلب إذ لو رضى بمحايها او عمل نحو ايها كان كذلك والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج ففونة وصولها للمنزل الذي يريده الزوج من تلك البلد عليها (ولو استمهلت) هي او وليها (لتنظيف ونحوه) كإزالة وسخ (امهلت) وجوب وان قبضت المهر للخبر المتفق عليه لا تطرقوا النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة قال المتولي فاذا منع الزوج الغائب ان يطرقها مغافصة فنهاه الى وفيه نظر لان الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب ذلك مطلقا وجوبه هنا اذا طلبت ان النفس تنفر من مفاجئها ما يكرهه اول الامر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) اي زمنا (يراد

قاض) من نحو يوم او يومين (ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان غرض نحو التنظيف ينتهي غالبا (لا) لجهاز وسمن وكذا تزبن كما هو ظاهر ولا (ليقطع حيض) ونفاس لا مكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنها ومن ثم لم يبق منه الا دون

حجج اه عش (قول المتن استردان قلنا انه يجبر) أي على التسليم أولا لانه لم يتبرع اه مغنى (قوله لا) أي لا يجبر على التسليم أولا (قوله فيكون متبرعا الخ) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه سم وقد مر ما يؤيده قبيل الباب في شرح والزوج صحبتها (قوله بان هذا) أي محل التسليم (قوله فيمن الخ) أي زوجة وقوله عقد بيناء المفعول (قوله كالزوج) وقوله وهي ضيب الشارح عليهما اه سم (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) لو تزوج امرأة فرقت الى الزوج في منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجر لمدة سكنته وان كانت سفينة أو بالغة فسكنته ودخل عليها باذن اهلها وهي ساكنة فعليه الاجرة لمدة إقامته معها لانه لا ينسب الى ساكنة قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او انى المرأة وهي ساكنة على جرى العادة نلزمه الاجرة اه كلام الخادم اه سم وبقى ما لو كان المنزل لاهل الزوجة واذنراله في الدخول ولم يتعرضوا لاجرة ولا لعدمها وقياس ما ذكر في الزوجة عدم وجوب الاجرة لليلة المذكورة اه عش (قوله هي او وليها) الى قوله للخبر في المغنى والى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله كإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر إبط اه مغنى (قوله وتستحد المغيبة) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالفتحية المخففة التي غاب عنها زوجه او فعلها اغابر رشيدى وعش (قوله مغافصة) أي مفاجاة (قوله ندب ذاك) أي عدم التطرق ليلا مغافصة مطلقا أي طلبت ام لا (قوله اول الامر) متعلق بالمفاجاة وقوله بعد معرفته أي ما تذكره متعلق بضمير منه الرجوع للمفاجاة (قوله ونفاس) الى المتن في المغنى لا لقوله بل عليها (قوله ونفاس) أي وصوم وإحرام اه نهاية (قوله ولم يبق منه) أي من زمنها (قوله امهلت الخ) خلافا لنهاية (قوله على ما في التتمة) عبارة المغنى كما قاله في التتمة اه (قوله على ما في التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام انه ليس له الامتناع من تسلّم الحائض وانه اذا سلّمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه انها اذا سلّمت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمسلمة غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا والامتناع شرعا كالممتنع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) أي الزوجة الحائض او النفساء يطؤها أي قبل النقاء (قوله وعليها الامتناع) أي من الوطء وقوله بل عليها الامتناع أي من التسليم (قوله لا تحتمل) الى قوله نعم لو طاب في النهاية والمغنى (قوله لا اقربها) أي لا اطؤها (قوله لا يطيقان الوطء) ومن افضى امرأة بوطء امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرء وانكرت او قال ولي الصغيرة لا تحتمل الوطء وانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقة فيهما اورجلين محرمين للصغيرة او مسوحين ولو ادعت النعيفة بقاء المهر الا ندمال وانكر الزوج صدقت بيمينها لانه لا يعرف إلا منها اه مغنى وفي سم عن الروض وشرحه

للمصنف اسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالاولى فليتأمل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه أنه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوائد مهمة تتعلق بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله وهي) ضيب عليهما (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمصدق الزوج بيمينه لان الاصل الحياة فلا يبارزه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبيّنة ولا يلزم مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبيّنة موتها لان مؤنة التجهيز لا تأتج حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر (قوله على ما في التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانها اذا سلّمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه انها اذا سلّمت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمسلمة غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض

ثلاث أمهلتها على ما في التتمة ولو خشيت انه يطؤها سلّمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن مثله بالقطع بانه يطؤها لم يبعد ان يمتنع حينئذ (ولا تسلّم صغيرة) لا تحتمل الجماع ولو ثقة قال لا اقربها (ولا مريضة) وهن يلهن بالعارض

لا يطيقان الوطء اى يكره لاولى والاخير تين ذلك (حتى يزول مانع وطء) اذ المدا ر هنا (٣٨٣) وعلى العرف لم يتعارف تسليم هؤلاء مع

مثله الا قوله لو ادعت النخيفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر الثانيث ومحل عدم وجوب التسليم اذالم يطلبها الزوج بدليل قوله الا تى نعم لو طلب نفقة الخ اعرش (قوله والاخير تين) وهما المريضة والهزيلة ذلك اى التسليم (قول المتن حتى يزول مانع وطء) اى ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استتممت لنحو التنظيف وكل من عذرت فى عدم التمكين اعرش (قوله مادامت لم تحتله) لصغروا مرض او هزال او نحو ذلك اهمغنى (قوله ويرجع فيه) اى فى تحمل الوطء (قوله او نحو اربع نسوة) ادخل بالنحو الرجلين المحرمين والممسوحين فى الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اطؤها مغنى وسم (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده انها يوقوله والزركشى اعتمده المغنى (قوله لم يجب) اى التسليم (قوله وتسلم له نخيفة الخ) ويجب عليه نفقتها اه مغنى وفى سم عن الروض مثله (قوله لامنه) اى الوطء (قوله ان خشيت افضاءها) اى او مالا يحتمل عادة من المشقة سم ورشيدى وعش (قوله لا الامتناع من تسلم صغيرة) واذاتسليمها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان او جهما عدم الاسترداد مغنى وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد بما اذالم بطن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) اى للزوج (قوله لا مريضة) اى ولا نخيفة اى بلامرض ويجب عليه نفقة هاهمغنى (قوله بمحله) خبر العبرة الخ والضمير للعقد (قوله لو خرج) اى الزوج من بغداد بعد العقد اليه اى الموصل (قوله ان كان الزوج) اى حين العقد به اى بمحل العقد (قوله لا العقد) عطف على الزوج اه سم اى لا بمحل العقد (قوله بالاتيان اليه) اى محل العقد (قوله ولو فصل) اى بين العلم والجهل ببلد الزوج (قوله وقياس مامر) اى فى البيع (قوله ان بلد العقد) اى او الزوج (قول المتن ويستقر المهر الخ) سواء اوجب بشكاح ام فرض كافى المفوضة اه نهاية زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينه اه عبارة عش ويصدق الزوج فى نفقه الوطء اه (قوله وانما يحصل الخ) اى الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين وذلك لانقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا كالممتنع حسا ويفارق الرقاه والفرقاء حيث اعتد بتسليمهما انفسهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه بالوطء فلها الامتناع قبله لا بعده كما تقدم عن الاذرعى بان زوال الحيض منتظر بخلاف الرق والقرن مر (قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن افضى امراته بالوطء لم تعد اليه حتى تبرا البرء الذى لو عاد لم يخذلها ولو ادعت عدم البرء كان قائم لم يندمل الجرح فانكره او قال رلى الصغيرة لا تحتمل الوطء فانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقات فيهما اورجلين محرمين للصغيرة وكالمحرمين للمسوحان انتهى وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة متاع المحرمين مع وجود النسوة الا ان يفرق بان المداواة تحتاج من تكر والنظر وغيره مالا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا اخف ثم قد يشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الا جانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والولدوة وظاهر عدم التوقف على فقد الغير (قوله نعم لو طلب نفقة الخ) لو طالب من افضاها قبل الاندمال فهل يجرى فيها هذا الخلاف ويحتل ان لا يجب (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اقربها (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده مر (قوله وتسلم له نخيفة لا بمرض عارض الخ) قال فى الروض ويجب نفقة النخيفة بالتسليم انتهى قال فى شرحه والتصر بجهن من زيادته والذى فى الاصل لو كانت نخيفة بالجبلة فليس لها الامتناع لهذا العذر لانه غير متوقع الزوال كالرقاء انتهى (قوله ان خشيت افضاءها) ينبغي او مالا يحتمل من المشقة (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال فى الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا تو طالم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج الى تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجيح عدم استرداده انتهى (قوله لا العقد) عطف على الزوج (قوله فى المتن بوطء) اى وان لم يحصل به التحليل كما افق به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الا كتفاء بالوطء فى الدبر مر

العقد بين علمه ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لانها فى حالة العلم موطنة نفسها على الذهاب اليه بخلافه مع عدمه لم يبعد وقياس مامر ان بلد العقد لو لم يصالح للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل بتغيب الخشفة او قدرها من فاقد

وان لم تنزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين الغوراء وغيرها بان القصد به التنفير عن ايقاع الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشد في التنفير (وان حرم ك) وطء مدبر او نحو (حائض) كادلت عليه النصوص القرآنية لا باستمتاع وادخال ما وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من من سقوط كذا او بعضه بنحو طلاق او فسخ (وبموت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لاجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت امه نفسها او قتلتها سيدها او قديسة قط بعد

استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصدوق لان السيد لا يثبت له على قننه مال كذا زعمه شارح وهو وجه والاصح انه لا يسقط فان قبضته فازت به والا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها مملوكة لان الممتنع ابتداء ايجاب للسيد على قننه لا دامه لانه اقوى وقد لا يجب بالكلية كان اعتق مريض امه لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور اذ لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلو في الجديد) لمفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس الجماع وماروى ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلو من قطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعا

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (نكحها) بغير او حر او مغيصوب (صرح بوصفه بما ذكر او اشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله) وان لم تنزل البكارة (الخ) غاية للمتن والشرح (قوله) وان لم تنزل البكارة (اي ولم ينشر الذكرا) ع (قوله) من عدم الفرق (الخ) اي في اشتراط زوال البكارة (قوله) اليه (اي الوطء هذا اي زوال البكارة (قوله) لا بالاستمتاع (اي في غير نحو الرققاء كما مر (قوله) وازالة بكارة بلا آلة (اي فان طلقتا بعد وجب لها الاطشردون ارش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب ارش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اعرش (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغنى فان قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لان المشهور ان الصدوق قبل القبض مضمون ضمان عقد اجيب بان المراد (الخ) وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء ان لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اه (قوله) بنحو طلاق (الخ) نشر غير مرتب (قوله) فيما لو قتلت امه نفسها (الخ) اي او قتلت الامه او الحرة زوجها قبل الدخول اه مغنى (قوله) لا دامه (اي الايجاب (قوله) رق بعضها (اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها اه سم (قوله) لمفهوم قوله تعالى (الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم اذ الظاهر ان دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المغنى وشرح المنهج لفظ مفهوم (قوله) ولا يستقر بها (اي الخلو اه ع

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) في بيان (اي قوله وايضا التسمية في النهاية (قوله) بما ذكر (اي او بغيره كعصير او رقيق او مملوك له اه ع (قوله) زاد المغنى اما اذا اشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الحرة وجب مهر المثل قطعا كما قاله الاكبرون اه (قوله) او اشار اليه فقط (كاصدقتك هذا (قوله) فقد مر حكمها (عبارة المغنى فكلما اعتقدوا صحة اصدافه يجرى عليه حكم الصحيح كما مر اه (قوله) المتن قيمته (اي قيمة ما ذكر اه مغنى (قوله) اي بدله (اي من مثل او قيمة اه سم زاد المغنى فلو عبر بالبدل لكان اولى اه (قوله) والمغصوب مملوكا (قد يقال ما الداعي الى ذلك مع ان له قيمة في نفسه اه رشدي زاد السيد عمر ولم يتعرض الشارح الى المحلى لتقدير المغصوب مملوكا ثم رايت في العزيزي قال ولا محتاج هنا الى في المغصوب الى تقدير تبديل الصفة والخلة انتهى اه (قوله) او قيمته (الخ) عطف على بدله (الخ) اه سم (قوله) لها (اي الخمر اه رشدي وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ اشرح من عدم قيمته واما على ثبوته كما في اكثر نسخ الشارح فالظاهر ان مرجع الضمير الخمر والحرة والمغصوب (قوله) مر (الخ) اي في تفريق الصفة في البيع (قوله) وذلك (اي وجوب البدل لان ذكره اي ما لا يملكه (قوله) ما لا قيمة له (لا نسب ما لا يملكه (قوله) نحو دم (اي بما لا يقصد كالخمرات اه مغنى (قوله) فكذلك (اي وجب مهر المثل اه كرى (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع (اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعي اه سم (قوله) ان العقد (اي كالتكاح وقوله من الحل اي كالتخلع (قوله) فقوى هنا (اي النكاح عند تسمية نحو دم (قوله) التسمية هنا (اي في النكاح (قوله) به (اي بمهر المثل (قوله) وثم (اي

(قوله) رق بعضها (اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها (قوله) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) اي بدله (اي من مثل او قيمة (قوله) او قيمته (عطف على بدله (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع (اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعي

عليه او جهله (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في انكحتنا اما انكحة الكفار فقد مر حكمها (وفي قول قيمته) اي بدله بتقدير الحر قننا والمغصوب مملوكا والخمر خلا او عصير او قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مر ما فيه وذلك لان ذكره يقتضى قصده دون قيمة البضع ورواياته لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سمي نحو دم فكذلك وكان الفرق بينهما وبين الخلع ان العقد اقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وايضا التسمية هنا غير شرط لا يوجب مهر المثل لان عقدا به عند السكوت عن مهر وثم التسمية شرط لا يوجب المسمى او مهر المثل وغاية ذكر الدم انه كالسكوت عنه

فيهما وهو موجب هنا لاثم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض يرد بان التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم متضمنا لذلك (او بمولوك ومغصوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر) تفريقا للصفة وبه يعلم انه لا بد من شروطها السابقة ثم ولا لا كان قدم الباطل بطلت التسمية ووجب مهر المثل (ويتخير) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كله لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل)

يجب لها (وفي قول قيمتهما) أي بدلهما (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول تنقح به) أي المملوك ولا شيء لها معه (ولو قال زوجتك بنتي وبعثت ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تفريق الصفة واعاده هنا على وجهه أبين فلا تكرار وخرج بثوبها ثوب فان المهر يفسد كبيع عبدى اثنين بثمان واحد (ويوزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمانا ونصفه صداقا فيرجع اليه بطلاق قبل وطء ربه ويفسخ نصفه هذا ان كان ما خص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب

في الخلع (قوله فيهما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومغصوب) وكالمغصوب كل ما ليس بمولوك للزوج كان نكح بمولوك وخمر أو حر أو مغصوب لكن مرفى البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولا يطل قط ما وان يكون مقصودا والا فينقصد البيع بالمولوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك منافي فيجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فيأتي مثل الخ اقول قول الشرح كالنهاية ولو سمي نحو دم الخ كالصريح في خلاف ذلك فليراجع ثم رايت قال الحلبي بعد ذكر ما يوافق كلام ع ش مانصه وقد يتمسك باطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله تفريقا للصفة) إلى قول المتن ولو نكح في المغني وإلى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصحة إلى المتن (قوله من شروطها) الاولى التذكير (قول المتن حصة المغصوب) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به مالو انتفاء القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تفريق الصفة) عبارة المغني فان قيل ان هذه المسئلة مرت في اخر باب المناهي فهي مكررة اجيب بانها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهي افادة تصوير جمع الصفة بيعا ونكاحا اه (قوله فان المهر) أي والبيع انتهى سم (قول المتن ويوزع العبد) أي قيمته انتهى مغني (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه مغني (قوله يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان انساب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن أي الرشيدة في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وع ش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر اه سم (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف ونصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه ع ش وينبغي ان محله اخذ من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع إلى الاب (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وع ش (قوله والحقت هذه) أي لفظة الاعطاء بما قبلها أي لفظة ان لا يها عبارة النهاية والحق لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي افاده قوله ان لا يها الخ ع ش (قوله ايضا) أي كالام (قوله وزعم الصحة فيه) أي لفظ الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان اجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يساوى مهر المثل (قوله وجب) أي لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر (قوله وجب المثل قطعا) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف ونصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - سابع)

التوزيع مع الجهل بالاجل أو (بالف) مثلا (على) أو بشرط (ان لا يها) أو غيره خلافا لمن وهم فيه الفا من الصداق أو غيره (أو) على أو بشرط (ان يعطيه) أو غيره بالتحية (الفا) كذلك والحقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتملك ايضا ومن ثم صح بعثك هذا على ان تعطيني عشرة وتكون هي الثمن وزعم الصحة فيه لاحتمال ان يريد ان يعطيه الفا من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام فيما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لارادة خلافه بل ان فرض ارادتهما لم يصح الصداق أيضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيهما لان الالف إن لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٣٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالالف على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل أما بالفوقية فهو وعدمها لا يباهو ولا يفسد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحتكم بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقد في عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها ولو شرط في صلب العقد اذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الاخيرة لانه لما دخله الخيار كان منه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزم ولا كذلك هنا (خيار في النكاح بطل النكاح) لمناقاته لوضع النكاح من الدوام والزوج (أو) شرط خيارا (في المهر فالأظهر صحة النكاح) لانه لا استقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لان الصداق لم يتمحض للعوضيه بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به

(لها) متعلق بقوله ان يعطيه أي لاجل الزوجة لا لاجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال الكردي وحاصل زعم الصحة أنه يجوز ان يكون المشروط هو الاعطاء حال كونه مضموما على الالف الاول فيشعر بان الصداق الثمان والزوج نائب عنها في دفع احد الالفين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتملك كالام اه كردي (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتهما) أي العاقدين له أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ منه أن محل ما ذكرنا لم تكن الزوجة محجورة للاب والا فقد وجد شرط التسليم لمستحقه اه سيد عمر (قوله فيهما) أي في صورتين المتن (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع ش (قوله فهو وعدمها الخ) لعلة بالنظر لموافقتها اياه والا فهي لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه اه ع ش (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغنى وقوله لانه شرط عقد الخ قد يوجب كلامهم بأنه في الصورة السابقة وجد العقد المشروط بوجوده لايجاب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الا احد الطرفين وهو الايجاب فقط فليتام شمول قوله وإي فرق الخ قد يقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء ابها فانه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضي اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وانما يقتضي مخالفة الاول لو ذكر ان الثاني هو الوجه او نحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع ش (قوله بل هو) أي الوعد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الاتي آنفا في المتن (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافا للزكريا اه نهاية عبارة المغنى وهو أي ما قاله الزكريا من الصحة اذا شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف لاطلاق كلام الاصحاب اه قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الايلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه من سم على حجج والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه (قوله في الاخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لمناقاته) إلى قوله لكنه في الاول في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قال زوجتكما بكذا على ان لك اولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت ابقيت العقد به والافسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع ش (قوله بل فيه شائبة النحلة) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر بنحلة وشو برى ومغنى (قوله فيجب مهر المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه اه ع ش (قول المتن وان خالف) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكرنا نقيضه فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحيث سقط الاشكال الاتي في التنبيه اه سيد عمر ولا

(قوله في مقابلة) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيارا في المهر) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الايلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه من

الخيار لانه انما يكون في المعادوضة المحضه فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أي باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط يخفى القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في الاول مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوهمه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابله قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأني والمغنى والمحلى من تقدير مقتضاه (قوله سواء أ كان) أى الشرط المخالف للمحل (قول المتن اولاً نفقة لها) أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله اولاً نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لانفقة لها على بل على فلان اه أى وفاقاً للشارح وخلافاً للتأني والمغنى كما يأتى (قوله فلان لا يفسد الخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضياً) كذا بالنصب فيما اطلعناه من الفسخ وفى هامش نسخة قديمة مصححة على اصل الشارح بلا عزو وقوله مقتضياً كذا بالنصب فى اصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل الزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من الزوج عليها ولا محذور فيه (قوله بمعنى ان الشارع جعله الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له فى الثبوت فليتأمل فيه سم على حجج اه ع ش (قوله لانه مخالف) الى التنبيه فى النهاية الا قوله أى حتى الى ولا موافقتها وكذا فى المغنى الا قوله ولا تكرر الى اما اذا الخ فانه قال بالتكرار (قوله ليس فى كتاب الله) أى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله اذ لم يرض شرط الخ) عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها فلم ترض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج ببذل المسمى الا عند سلامة مآثره وليس له قيمته فوجب الرجوع الى مهر المثل اه (قوله الا عند سلامة شرطه) أى ولم يسلم نهاية (قوله كشرط ولى الزوجة الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متبني للوطء لصغروا نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متبني للوطء لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله مادام الزوج الخ أى ان اراد مادام الخ (قوله وهى محتملة له) سيد كر محترزه (قوله او ان لا يستمتع الخ) أى ولو بغير الوطء فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها او لا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المحل سم على حجج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله فى المتن اولاً نفقة لها) ان قيل بم يفارق ذلك مسألة الارث الاتية على قول الحناتى قلت الارث الزم للنكاح بدليل ثبوت بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تجب مع رقها وكفرها دون الارث اه (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل الزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى لها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضى النكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له فى الثبوت لان الزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً فى شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فاما اثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكره الا ترى ان السواك يطلب فى الوضوء لاجله مع انه مطلوب قبل الوضوء وفى كل حال فطلبه فى كل حال لا ينافى انه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبت حل ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافى ثبوته تبعاً لنكاحها الذى هو مظنة الحجر (قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بان العلامة عدم تزوج الاربع الصادق بعدم الزوج راساً لا خصوص تزوج الدون (قوله بمعنى ان الشارع الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كان مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له فى الثبوت فليتأمل فيه (قوله فى المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها او لا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المحل والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء أ كان لها (كشرط ان لا يتزوج عليها او) عليها كشرط ان (لانفقة لها صح النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور اولى (تنبيه) قد يستشكل كون الزوج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر انه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وادعاء ان نكاح ما دون الاربعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (وفد الشرط) لانه مخالف للشرع وصح خبر كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شرط ذلك بالمسمى الا عند سلامة شرطه فيجب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقصود النكاح الاصلى (ك) شرط ولى الزوجة على الزوج (ان لا يطأها) مطلقاً أو فى نحو نهار وهى محتملة له او ان لا يستمتع بها (او) شرط الولى او الزوج ان (يطلقها) بعد من معين او لا (بطل النكاح) الاخلال المذكور



ولا تكرار في الأخيرة مع ما مر في التحليل (٣٨٨) كما يعلم بتأملها خلافا لمن زعمه أما إذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان

(قوله ولا تكرار في الأخيرة) أي مسألة شرط الطلاق مع ما مر الخ أي لأن ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضى النكاح ومثله لا يعد تكرارا لأنه ليس مقصودا بالذات أه ع ش وإيضاً أن ما هنا يفيد العموم لغير المحال بخلاف ما مر وقال عميرة لأن السابق شرط طلاق بعد الوطء وما هنا أعم من ذلك أه (قوله كافي الروضة) وهو المتمدن نهاية ومعنى (قوله مرافقته) أي الزوج لولي الزوجة (قوله في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يعارض) أي شرطه التنزيلى وكذا ضمير ويمنع الخ وقوله وشرطها أي شرط وليها كما مر (قوله فاندفع) أي بقوله أي حتى الخ (قوله شرطه) أي الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخيل الخ) تفريع على نفي الإقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على النجيز (قوله ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقتها للزوج كما مر وإنما اضاف الموافقة لها نظر لما نظر للموافقة للولي والأفلا يتصور منها موافقة الزوج في صاب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيدى (قوله في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أي النكاح (قوله تغليباً الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقته الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدئ (قوله على شرطه) أي المبتدئ (قوله دفعاً الخ) علة لقوله فانيط الحكم الخ (قوله أن أيس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والأفلا لقرناء يمكن زوال مانعها أه ع ش (قوله أولى زمن الخ) عطف على مطلقاً (قوله أو شفاء المتحيرة) قال الأذرى ولو كانت متحيرة وحرماً وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافه أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طال دامت انتهى وهذا أوجه نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا أوجه محله حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يطأ وأن زال المانع فقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم إرث الكتانية وأن زال المانع بطلانه هنا أه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده النهاية والمعنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله أن من هذا القسم) أي من الشرط المحل بمقصود النكاح الأصلي المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط أن لا ترثه) محل ما تقرر في شرط نفي الإرث كما بحثه في الخادم في غير الكتانية والأمة فلو تزوج كتانية أو أمة على أن لا يرثها فإن أراد ما دام المانع قائماً صح النكاح لأنه تصريح بمقتضى العقد وأن اراده مطلقاً باطل لمخالفته بمقتضى العقد وأن أطلق فالأوجه الصحة لأن الأصل دوام المانع أه نهاية (قوله أو أن لا يرثها الخ) أو أنها لا يتوارثان أه معنى (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أي مقصود العقد (قوله وأقول إنما سكتنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) أي على ما نقله عن الحنابلة (قوله وما يتعلق من فرق الخ) قد فرق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعمد وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإعفاف فهو بمنزلة والداه سم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض إلا أن يدعى أن مانع الإرث

(قوله مع ما مر في التحليل) الذي مر ثم أنه إذا تكبح أو أنه إذا وطئ بطل (قوله أو شفاء المتحيرة) في شرحه للإرشاد وما تقرر يعلم أن ولي المتحيرة لو شرط أنه لا يطأها فإرادته مطلقاً باطل العقد وأما أن يزول التحير فلا وهذا أوجه مما وقع للشارح ويظهر أن الإطلاق هنا كالموارة إلى زوال التحير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجه أه وعن الأذرى لو كانت متحيرة وحرماً وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافه لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طال دامت أه قال م في شرحه وهذا أوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمدهم (قوله وما يتعلق من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعمد وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإعفاف فهو بمنزلة والداه على أنها إنما لزمت ذمة والداه ولو كان واجباً على الولد إذا وطأها عنه (قوله بخلاف الوطء فانه لازم) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض إلا أن يدعى أن مانع الإرث أقوى

كافي الروضة وغيره لأنه حقه فله تركه ولم تنزل موافقته في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال شرطه لا يقتضى صحة ولا فساداً فلا يتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليباً لجانب المبتدئ لقوة الابتداء فانيط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعاً للتعارض وأما إذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقاً أن أيس من احتمالها له كبقاء لا متحيرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتمالها أو شفاء المتحيرة فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشيخان على الحنابلة أن من هذا القسم ما لو شرط أن لا ترثه أو أن لا يرثها أو أن ينفق عليها غيره ثم قالوا في قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكتنا عليه لأن ضعفه معلوم من قولها كالأصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقة لها إذ كيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعلق من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فإن قلت أعظم غاية للنكاح

الإرث ففيه مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع إذا يلزم من النكاح الإرث إذ قد يمنعه نحو رق أو كفر بخلاف الوطء فانه لازم أقوى

لذات الشكاح وان منع منه نحو تحير على أنه لو نظر لذلك كان نفي النفقة كذلك ويفرق بين نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع الشكاح التماسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً وقصده غيره تابعاً (ولو نكح نسوة بمهر) وأحد كان زوجته من جدهن أو عمهن أو معقتهن أو وكيل أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن حالاً مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقن صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (الطفل) أو مجنون أو سفيه (بقو (٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتغابن بمثله من مال الولي

ومهر مثلها يليق به على ما مر في مبحث نكاح السفيه وغيره (أو انكح بنتاً) له بموحدة فنون ففوقية كما بخطه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا ظهور ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كمجنونة وبكر صغيرة أو سفيهة بدون مهر المثل (أو) انكح بنتاً له (رشيدة) بكراً بلا اذن) منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتغابن به (فسد المسمى) لانتفاء الحظ المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده إضراراً بالأبن بالزامة بكمال المهر في ماله وظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قيل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة

أقوى اه سم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية للنكاح (قوله كان نفي النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كمنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو النفقة أي كالتوارث (قوله واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله واخذ ذلك إلى ويلزمه وكذلك في المغنى إلا قوله بما لا يتغابن بمثله (قوله اب) بدل من ولي (قوله من مال الولي) سيد كر محترزه (قوله ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشريفة يستغرق مهر مثلها ما له فيبطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموحدة الخ) كأنه أحترزه عن ثيبا يثاء فياء مشددة فباء (قوله بمعنى غير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق أحد معطوفين على الآخرة اه عش (قول المتن ورشيدة) أي بكر انهاء ومعنى (قوله المشترط في تصرف الخ) نعت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله أما من مال الولي الخ) أي جميع المهر والمال وكان الذي من ماله هو القدر الزائدة فقط فلا يأتي فيه التعليل حاجي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بما زاد من ماله أنه يبطل الانتفاء ذلك فليحذر رشوى والاقرب الصحة ع ش اه بجري (قوله فيصح) عبارة المغنى فانه يصح بالمسمى عينا كان أو ديناً لأن المجموع صدقاً لم يكن ملكاً للابن حتى يفوت عليه والتبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلو الغنى فأت على الابن ولزمه مهر في ماله اه (قوله قبل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت الخ مردود لان شرط لا الواجب تكرارها ان لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب تكرارها ان يليها جملة اسمية صدرها معرفة الخ فافهم هذا ان لا التي احتج بها المعترض في الآية ليست مما يجب تكريره لانها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف بما ذكره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح اه (قوله واخذ) أي المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لان لا إذا الخ (قوله كزيد لا شاعر) مثال الخبر وقوله وجاز زيد الخ مثال الحال وقوله لا فارض الخ امثلة الصفة (قوله اه) أي قول المغنى (قوله ويلزمه) أي المعترض اجراء ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع انه أي المعترض وغيره أي من الشرأح وغيرهم (قوله وجعلوا الالف بمعنى غير) أي مع انه لا تكرير فيه مراده ان الاصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيصرح به ولذا جعل هذا المثال اصلاً مقيساً عليه لما في المتن ودفع عنه الاسئلة الآتية أحدها إيراد قول السعد يحتمل انها حرف والثاني إيراد لافي الآية الآتية فانها مكررة والثالث منافاة ذلك لما مر عن المغنى بقوله في الاول احتمال بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محمل الخ اه كردى وقوله والثاني إيراد لافي الآية الخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لافي قوله وجعلهم إلا في الآية الخ كما يأتي (قوله في لاهذه) أي التي بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لاهذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لانه احتمال الخ) يرده ما يأتي عن معرب لكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسرين ولا يظهر لذكره هنا فائدة اللهم إلا أن يقال مع ما فيه انه دفع بذلك احتمال كون لاهذه حرفاً بمعنى غير قياساً على لافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ (قوله في الآية الآتية) أراد بها الاول وقوله تفسير معنى لا اعراب يعنى لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لانها تجيء بذلك المعنى وان لم تكن مكررة اه كردى وهذا كله مبنى على ما مر من سقوط الالف قبل لافي بعض نسخ الشارح ولا ياتي على ما في بعض نسخه المعول عليها المقابلة على اصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

(قوله يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فيبطل النكاح كما هو ظاهر

لسابق وجب تكرارها نحو لا فارض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة اه وأخذ ذلك من قول المغنى وكذا يجب تكرير لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كزيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحك ولا باكي لا فارض ولا بكر لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غريبة اه ملخصاً يلزمه اجراء ذلك في ظاهر لا ظهور مع انه وغيره اقروه وجعلوا الالف بمعنى غير صفة لما قبلها ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يحتمل انها حرف إلى آخره لا يرد عليهم لانه احتمال بعيد جداً وجعلهم لافي الآية الآتية

بمعنى غير معمول على انه تفهيم معنى الاعراب ولا ينافي ذلك ما ذكر من المعنى لان عمله كما هو واضح ودلت عليه مناهم فيما اذا اريد الاخبار او الوصف او الحال بنى متقابلين فيجب (٣٩٠) تكرير لا حينئذ لان عدمه يوم ان القصد نفي المجموع لاكل منها على حدته كما صرح

وعليه يتبين ارادة لو كان فيها آلهة الخ (قوله) معمول على انه تفهيم معنى الاعراب اي عند الجمهور كما ياتي (قوله) ولا ينافي ذلك اي اقرارهم قول المصنف طاهر لا طهور وجعلهم لافيه بمعنى غير صفة لما قبلها (قوله) ما ذكر الخ اي من وجوب التكرير (قوله) مناهم جمع مثال (قوله) بنى متقابلين اي على كل حال (قوله) لان عدمه اي عدم التكرير (قوله) كما صرح اي بان لا بمعنى غير صفة لما قبلها الخ السعد في لادلول اي في تفسيره انها اسم بمعنى غير اي فقال السعد ان لاف لادلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اي قوله انها اسم الخ بدل من ضمير باقة قوله الاتي ثم قال الخ ما عطف على قال المدة على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به السعد على الثاني (قوله) ويحتمل الخ عطف على قوله انها اسم الخ (قوله) ان تكون حرفا اي بمعنى غير (قوله) كما يجعل الخ راجع لقوله ويحتمل الخ (قوله) مع انه لا قائل باسميتها فيه نظر عبارة معرب الكافية لزني زاده والابن معنى غير مبنى على السكون لا محل له لكونه حرفا عند الجمهور وكلا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كما في حاشية انوار التنزيل للعولي مصام الدين خلافا لبعضهم فانه يقول انه اسم اجري اعرابه فيما بعده كما قيل في لاف نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه اسم بمعنى غير وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به الخاوي واختاره في الامتحان واما ما ذكره التفتازي في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فارض ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان بمعنى غير فقد صرحوا بخلاله كفي حاشية انوار التنزيل للعولي اشهاب وفي شرح معنى اللبيب للدماء بنى لوزب ذاهب الى القول باسمية الا اذا كان بمعنى غير لم يبعدها في القول بحرفية لاف فيجوز الا انه صفة آلهة كما في التمهيل وعلى القول باسمية الالهة فالاسم بمعنى غير مبنى على السكون من فروع علا صفة آلهة اه (قوله) ثم قال اي السعد (قوله) لا الثانية مريدة الخ اذ يكفي وتسقى الحرف اه تمجيد (قوله) والتاكيد لا ينافي الزيادة اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فائدة في كلام العرب اما معنوية كتاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر ليس واما لفظية كتزيين اللفظ وكون اللفظ متهينا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك حامى ورضى (قوله) الثانية حرف الخ مقول قال (قوله) على انه اي للثانية والتذكير باعتبار اللفظ (قوله) يفيد التصريح الخ اي فليست مريدة مجرد التاكيد لا تفيد معنى ما بل مريدة مفيدة للتصريح الخ (قوله) للنفي اي لعموم (قوله) بقوله ما ملخصه الاخصر بما ملخصه (قوله) زعمه اي الزمخشري (قوله) فيجب تكرير الخ اي وجوبه ينافي الزيادة (قوله) تكرير نافية الخ اي تكرير لا التي تنفي لفظ ذلول لاجل الشيء الذي دخلت لادليه وهو تسقى اه كرى (قوله) وتقديره كذا بالذال فيها اطلعنا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالراء ثم هو بالنصب عطف على قوله لادلول والضمير للزمخشري اي ولان تقدير الزمخشري المار من ان لا الثانية في قوله تعالى لادلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مريدة للتاكيد (قوله) ان التقدير اي تقدير الآية (قوله) وهو اي ذلك التقدير ممتنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البيضاوي جوازه عبارة ته والفعالان صفتا ذلول فكانه قيل لادلول مثيرة وساقية اه قال عبد الحكيم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفى لكونه صفة للمنفى فيصح في العطف لا المريدة للتاكيد النفي اه وقال التمجيد قوله كانه قيل لادلول مثيرة وساقية والافوق ان يقول ولا ساقية اه (قوله) كجاءني رجل الخ اي كما متناه ولعله لعدم وجود شرط العطف بلا من ان لا يصدق احد معطوفيهما على الآخر (قوله) الزمخشري مفعول الزم المستند الى ضمير اي حيان (قوله) لا يلزمه من اللزوم (قوله) لاجل الخ متعلق بالزيادة وقوله لثلاث الخ متعلق بتاكيد الخ وقوله لا تنافي الخ خبر اذ الزيادة الخ (قوله) ولانه اي التقدير المذكور (قوله) غيرهما في نحو الخ اي هما هنا واجبان بخلافهما في نحو الخ (قوله) في نحو ما جاء الخ اي فيما اذا سبق لا كلام منفى تام (قوله) البتة اي من كل وجه بحيث

به السعد في لادلول انها اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر اعرابها فيها بعدها ويحتمل ان تكون حرفا كما تجعل الا بمعنى غير كما في مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا مع انه لا قائل باسميتها اي الاسم قال في قول الكشاف لا الثانية مريدة لتاكيد الاولى الثانية حرف زيدت لتاكيد النفي والتاكيد لا ينافي الزيادة على انه يفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكرة للنفي اه ولم ينظر السعد الى اعتراض اي حيان الزمخشري بقوله ما ملخصه زعمه التاكيد مع الزيادة ليس بشيء لان لا ذلول صفة منفية بلا فيجب تكريرنا فيه لما دخلت عليه وتقديره يؤول الى ان التقدير لادلول مثيرة ولا ساقية وهو ممتنع كجاءني رجل لا كريم اه لان الحق ان ما يلزم به الزمخشري لا يلزمه اذ الزيادة لاجل تاكيد النفي لثلاث يتوهم ما مر لا تنافي وجوب التكرير ولا توجب ان تقدير الآية ما ذكره ولا انه لا يجازي رجل لا كريم فتامله لظاهر لك ايضا ان الزيادة رالتا كيد هنا

غيرهما في نحو ما منعك ان لا تسجد ومن ثم قال ابن جني ان لاهنا مؤكدة قائمة مقام اعادة الجملة مرة اخرى وفي المعنى في يجوز نحو ما جاءني زيد ولا عمر ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت

الحجى فاذا جى بها صار نصا فى المعنى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء ولا الاوقات فانها مجردة انما كيداه وهو موافق لما مر عن السعد  
ومؤيد لما رددت به ما مر عن أبي حيان واعلم أن لا فى كل ما ذكر بمعنى غير فواو وقع لبعضهم ان لا (٣٩١) التى بمعنى غير قسمة لما يجب تكريرها

غير مراد وقد صرحوا بان  
لا العاطفة والجوابية لم يقعا  
فى القرآن ويجب تكرير  
لا ايضا اذا وليها جملة  
اسمية صدرها معرفة او  
نكرة ولم تعمل فيها او فعل  
ماض ولو تقدير (والاظهر  
صححة النكاح بمهر المثل) لان  
فساد الصداق لا يفسده كما  
مر وفارق عدم صحته من  
غير كفاء بان إيجاب مهر  
المثل هناء تدارك لما فات من  
المسمى وذلك لا يمكن تداركه  
(ولو توافقوا) أى الزوج  
والولى والزوجة الرشيدة  
فالمجمع باعتبارها او باعتبار  
من ينضم للفريقين غالبا  
(على مهر سرا وعلنوا  
بزيادة فالمذهب وجوب  
ما عقده) اولان تكرر  
عقد قل أو كثر اتحدت  
شهود السر والعلن ام لا  
لان المهر انما يجب بالمعقد  
فلم ينظر لغيره ويؤخذ من  
ان المعقود اذا تكررت اعتبر  
الاول مع ما ياتى او ائلا  
الطلاق ان قول الزوج  
لولى زوجته زوجنى كناية  
بخلاف زوجها فانه صريح  
أن مجرد موافقة الزوج  
على صورة عقد ثان مثلالا  
يكون اعترافا بانقضاء العصمة

يجوز حذفه (قوله وهو) أى ما فى المعنى (قوله لما مر الخ) أى من قوله على انه يفيد التصريح الخ (قوله لما  
رددت به الخ) أى من قوله إذا الزيادة لاجل الخ (قوله لبعضهم وافقة النهاية كما مر (قوله فى كل ما ذكر) أى من  
الامثلة او المواضع الثلاثة المارة عن المعنى (قوله قسمة لما يجب الخ) أى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد)  
أى غير موافق لما تقر فى محله عبارة الشيخ الرضى يجب فى الاختيار تكرير لا المبهمة الداخلة على غير لفظ  
الفعل إلا فى موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدير او ذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر  
نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك أو  
على نوك نحو لا نوك ان تفعل كذا أى لا ينبغي لك ان تفعله وإن لم تتكرر لافى هذه المواضع لانها إذا دخلت  
على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان  
يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظ شئ نحو هو ابن لاشئ ونحو كنت بلا شئ  
ونحو انك ولا شئ وسواه ونحو انت لاشئ وثانيهما ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها  
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وإن كان لا بمعنى غير  
مجردا عن هذه الشروط لم تكررها ايضا نحو قوله تعالى إلى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من  
الله وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاء فى زيد لا راكبا ولا ماشيا هو وقوله وإن كان لا بمعنى مجرد الخ  
صريح فى خلاف ما ادعاه ذلك البعض (قوله وقد صرحوا الخ) تأييد لما قبله (قوله لم يقعا) الاولى التانيث  
(قوله ايضا أى كافى) المواضع المتقدمة عن المعنى بشرط نفي المقابيل (قوله صدرها معرفة) نحو لا زيد فى الدار  
ولا عمرو وقوله او نكرة كذا رجل فى الدار ولا امرأة (قوله ولم تعمل) أى لا فيها أى النكرة (قوله او  
فعل الخ) عطف على جملة الخ (قوله ولو تقدير) يخالفه ما مر عن الرضى فى نحو لا مرحبا (قوله لان فساد  
الصداق) إلى قوله وبحت الزر كشى فى النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله تدارك) بصيغة المصدر خبر ان  
(قوله وذلك) أى من غير كفاء اه ع ش (قوله فالمجمع باعتبارها) أى الزوجة الرشيدة وان كان موافقة  
الولى حينئذ لا مدخل لها اه نهاية (قوله او باعتبار من ينضم الخ) أى من نحو الشهود (قوله للفريقين)  
أى الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفى ترجمة القاه وس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفرقة  
وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهر سرا) أى عقده واعليه  
او لا اخذنا ما بعده (قوله اول الخ) عبارة شرح المنهج اعتبارا بالمعقد فلو عقد سرا بالف ثم أعيد جهرا  
بالفين تجمل لازم الف او اتفقوا على الف سرا ثم عقدوا جهرا بالفين لزوم الفان اه (قوله كناية) وقوله  
صريح أى فى انقضاء العصمة الاولى (قوله ان مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعترافا الخ)  
العقد الثانى فى الصورى قد يبد الزوج فيه بقوله زوجنى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه  
ليس فيه زوجنى اه سم اقول ولان فيه قصد التجديد (قوله ولا ينافيه) أى الماخوذ المذكور (قوله لو  
قال) أى الزوج (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) وقد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره وما  
هنا فاعلم الحال فيه اه سم (قوله لتجمل او احتياط) بان عقد سرا بالف ثم أعيد العقد علانية بالفين  
تجمل أو أعيد احتياطا اه كرى (قول المتن ولو قالت) أى الرشيدة لوليها أى غير المجبر لانه الذى يحتاج الى  
اذنها معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالف الخ) وفى فتاوى الفقهاء لو قالت لوليها زوجنى من فلان ان ردد على  
ثاني مثلا كان له تزويجها منه ان رد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يتزوجنى

(قوله بخلاف زوجها فانه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان الخ) العقد الثانى صورى قد  
يبد الزوج فيه بقوله زوجنى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى وعليه ففيه انه يكون فيه  
زوجنى فليتامل (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) قد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره

تجديد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك فى عقدين ليس فى ثانيهما طلب تجديد وافق عليه الزوج فكان الاصل انقضاء كل المهر وحكمنا بوقوع  
طلقة لاستلزام الثانى لها ظاهر او ما هنا فى مجرد تجديد طالب من الزوج لتحمل او احتياط فتامله (ولو قالت لوليها زوجنى بالف

فتقص عنه بطل النكاح) كالمال قال له زوجي من زيد فزوج من عمرو (فلو اطالقت) له الاذن باذلم تعرض فيه مهر (فتقص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطابق يحول على مهر المثل فكانها قيدت به وفي قول يصح بمهر المثل وكذا الزوجها بلامهر (قلت الاظهر صحة النكاح في الصورتين) صورة التقييد وصورة الاطلاق (بمهر المثل والله اعلم) كما في سائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع له مرد شرعي يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمرو فيما ذكره وبحت (٣٩٢) الزركشي كالبلقيني أنها لو كانت سفينة فسمي دون ما ذونها السكنه زائد على مهر مثلها انعقد

بالمسمى ثلاثا يضيع الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متجه في السفينة لاما نظرا اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال فكانها لم تاذن في شيء فكما انعقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مسئلتنا لافي الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فافتضت مخالفته ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه مال وزاد عليه فينقذ بالزائد كما في نظيره من وكيل البيع الماذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بانه يجب مهر المثل وبانه يجب ماسمته ويلغو الزائد لانه ناقص تقصد الحجابة كلاهما فيه نظر نعم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له قدر مع تعيين المشتري او النهي عن الزيادة فتمتنع الزيادة عليه فيها فكذا هنا اذا عينت الزوج والقدر او نهت عن الزيادة تمتنع الزيادة وحينئذ فيحتمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ماسمته فقط لا لغناء تسمية الزائد من اصله والاول اقرب وهذا

على الف درهم فان تزوجها عليها صح وإلا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فتقص عن مهر مثل بطل) افهم البطلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها بلامهر او مطلقا بان سكت عن المهر سواء زوجها بنفسه ام بوكيله اه مغنى (قوله كالمال قال الخ) الكاف للقياس (قوله فيما ذكر) اي في قوله كالمال قال الخ اه ع ش (قوله وبحت الزركشي كالبلقيني الخ) ما بحثناه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومغنى واقرهما سم (قوله فسمي) اي الولي (قوله لكنته) اي المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آتفا (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت اه سم (قوله ينعص عنه) اي في صورتى التقييد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) اي لفساد بعض المسمى (قوله او النهي الخ) عطف على تعيين الخ (قوله فيهما) اي صورتى تعيين المشتري والنهي عن الزيادة (قوله الزوج والقدر) الاولى قاب المعطف (قوله حينئذ) اي حين اذ زاد في الصورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل اه سم (قوله اذ الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاءين بانه هنا ينفع المولى وفي مسئلتنا يضره اه سم (قوله هنا) اي فيما لو نكح اوليه الخ (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) اي بطلان النكاح (قوله وكما ان الخ) تصوير للاشكال (قوله بشرط كونه) اي النكاح (قوله بل هي) اي في مسئلة الاجبار (قوله

وما هنا فيما علم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الآتى بطل البطلان فيهما موافق لما ياتي في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما شئ عليه المتن ثم وعبارته هناك فلوقال لو كيله خالعا بما تم له ينعص عنها وان اطلق لم ينعص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تطلق وفي قول يقع بمهر المثل اه وقوله وفي قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا لا وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الا في وقد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى والزم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجوب مهر المثل ولو لم يذكر في التطليق لم يجب شيء فجاز ان لا يتاثر النكاح بالمخالفة بخلاف الطلاق وإن كان البضع مردا شرعيا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد يزوج بلا اذن ولا يتصور ان يخالع احد عن احد بلا اذن لكن قد يقتضى هذا الفرق ان المزوج هنا لو كان وكلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشي كالبلقيني الخ) ما بحثناه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مروفي فتاوى الفقهاء لو قالت لوليهما زوجي من فلان ان رد على ثيابي كان له تزويجها منه إن رد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجي من فلان ان كان يتزوجني على الف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مر (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع فانه يبطل في الصورة المذكورة كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل (قوله اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد في مسئلتنا) يفرق بين الالغاءين بنفع المولى وفي مسئلتنا يضره (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك

الالغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح لموليه بفرق مهر المثل اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد بان في مسئلتنا وبهذا رد على من اقال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالثاني ثم رايت بعضهم بحث ما ذكرته فيما اذا عين الزوج والقدر (تنبيه) قد يشكك على تصحيح المحرر البطلان هنا عند الاطلاق قوله او انكح بنتا الى اخره فتأمل وكما ان اذنها المطلق هنا لا ينصرف الالمهر المثل فكذلك اذن الشارع له في اجبارها انما هو بشرط كونه بمهر المثل بل هذه اولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع الحش ولك ان تفرق

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فآثرت المخالفة في هذه دون تلك (نصل) في التفويض وهو وإنه رد الأمر للغير وشرعا ما تفويض بضع وهو إخلاء النكاح عن المهر وما تفويض مهر كزوجني بما شئت أو شاء فلا زوال المهر من الأول وتسمى مفوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أنصح لأن الولي فوض أمرها إلى الزوج أي جعل له دخلا في إيجابه بقرضه الاتي (٣٩٣) وكان قياسه وإلى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يحتاج لذكره إذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفية مهمله كما علم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية خلافا لمن زعمه وقوله في الصيام أو صبيانا رشداً مجاز عن اختبار صدقهم كما علم مما قدمته فيه لوليها (زوجني بلامهر) أو على أن لامهر لي (فزوجوني المهر أو سكت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهره أو جل أو قال زوجتكها وعليك لها مائة ويوجه بأن ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك الزام بل طلب وعدمه لا يلزم وبه فارق نظيره في البيع فإن المائة تكون ثمناً لتوقف الانقضاء عليه فكان الزاماً محضاً (فهو تفويض صحيح) كما علم من حده وسيقى حكمه وخرج بقوله بلامهر قولها زوجني فقط فليس تفويضاً على المعتمد لأن أذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائها من ذكر المهر غالباً وبه فارق ما يأتي في السيد وبني إلى آخره مالمو

بان ولاية المهر (أي بان تكون مجبورة أو بكراً (قوله في هذه) أي مسألة الاطلاق دون تلك أي مسألة الاجبار

(نصل) في التفويض (قوله في التفويض) إلى قول المتن وإذا جرى في النهاية لا قوله ولا يدخل إلى لوليها وقوله أو قول إلى المتن وقوله وفاسد إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله أي جعل إلى المتن وقوله وفيه نظر إلى المتن (قوله في التفويض) أي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها نفسها أم عرش (قوله إخلاء النكاح الخ) أي على الوجه الخاص الاتي في المتن ولعل اللام في المهر للعهد الشرعي أي مهر المثل الحال من نقد البلد يدخل ماسياً بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو أن إخلاءه عن المهر هو صورته الأصلية فتأمل أم رشيدة (قوله) وأما تفويض مهر الخ (وحيث يجوز النكاح بمهر المثل وما دونه ولا يجوز إخلاؤه عن المهر فإن إخلاءه وجب مهر المثل أم عرش (قوله) وهو واضح) أي لتفويضها أمرها إلى الزوج أو الولي أم مغنى (قوله) وهو أنصح لعل الأنصحية باعتبار كثرة استئصاله في كلام الفقهاء ولا فضل ذلك لا يظهر فيه معنى الأنصح فإن اللغتين لم تتوارد إلى معنى واحد أم عرش (قوله) وكان قياسه (أي وجه التسمية (قوله) وإلى الحاكم) الأولى أو بدل الواو (قوله) كناية (أي الزوج أم عرش (قوله) حرة رشيدة) سياتي محترزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قوله) أو سفية (عطف على رشيدة أم سم (قوله) أو سفية) أشار إلى أن هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والافعال رشيدة كما تقدم من بآلت مصاحبة لدينها والمهاو قوله مهمله أي بان بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يجر دليها أم عرش (قوله) لوليها (متعلق بقالة رشيدة (قوله) أو زوج بدون مهر المثل الخ) ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو دلى أن لا مهر لها وتطلى زوجها الفأوقد أذنت بذلك ففوضة فلا يلزم شيء بالعقد أم مغنى ونهاية قال الرشيدة قوله ولو نكحها يعني الرشيدة ومنه وفي معناها أم عبارة عرش أي الحرة أو المكاتبه ومثلها سيد الأمانة لكن لا يتوقف على إذن من الأمانة أم (قوله) أو وجل أي أن لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل ولا فيته قد بما سمي أخذاً بما يأتي أم عرش وقوله التأجيل قياسه أنه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالتأجيل بالتمسك وقوله بما يأتي أي في النصل الاتي (قوله) ويوجه بان الخ لا يخفى ضمه هذا التوجيه فأنها أي صبية وعليك الخ في حد ذاتها ما أن تكون ملزمة أو لا وعلى كل لا يختلف الحكم لأم خارج أم سيد عمر (قوله) في قوله وعليك (أي إلى آخره (قوله) فكان) أي قول البائع وعليك الخ (قوله) من حده (أي بإخلاء النكاح من المهر (قوله) وسياتي الخ) أي في قول المصنف وإذا جرى تفويض الخ أم عرش (قوله) وبه (أي بقوله لا استحياها الخ (قوله) وينفى الخ) عطف على بقوله (قوله) وإن جرى وطء) من تمة قولها أم عرش (قوله) نقل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى

(قوله) بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره (انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المهر وقديقال الولاية على المجهور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

(فصل في التفويض) (قوله في التفويض) لأن الولي فوض أمرها إلى الزوج كذا في شرح الروض لأن هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت ضربت هند نفسها فإن ذلك يصحح كلاماً من الفاعلية والمفعولية فليتأمل (قوله) أو سفية (عطف على رشيدة (قوله) أو قال) انظر لو قال هذا حيث لا تفويض كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكتت عن ذكر المهر وقد يدل التوجيه المذكور على عدم وجوب المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكتت عن التسمية رأساً فليراجع

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - سابع) أنكحها بمهر المثل حالاً من نقد البلد فإنه يصح بالمسمى ولو قالت زوجني بلا مهر حالاً ولا مالملاً وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما انتصر له الزركشي وفاسد على ما رجحه الأذرع على أن شارحاً نقل عنه ما يصرح بأنه رجح الأول فلعل كلامه يختلف (وكذا لو قال سيداً مة زوجتكها بلامهر) أذهو المستحق كالرشيدة



وكذا لو سكت على المنصوص المعتمد وظاهر أنه لو أذن لآخر في تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت عنه لم يكن تفويضاً لأن الوكيل يلزمه الحظ لموكله في عقد بمهر المثل نظير ما مر في ولى أذنت له وسكت والمكاتبة كتاباً صحيحة مع سيدها كحرة كما بحثه الأذرع وفيه نظر لما يأتي أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به إلا بأذن السيد إلا أن يجب أن تعاطيه لذلك متضمن للأذن لها فيه وخرج بقوله زوجها بلامها مهر وما الحق به مال وزوجه بدونه أو بمؤجل (٣٩٤) أو من غير نقد البلد فينقذ بدونه ولا تفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير مكلفة

وسفينة محجور عليها لأنها ليست من أهل التبرع أما أذنها في النكاح المشتمل على التفويض فصحيح (وإذا جرى تفويض صحيح فلا ظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) ولا تشطر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على أنها لا تستحق إلا المتعة نعم إن سمي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقد به ولا يرد هذا على المتن فإنه فرض كلامه ولا فيما أذنتي المهر أو سكت ومثله كما مر ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجلاً واعترض قوله شيء بأنه واجب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يتعين بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويرد بما يأتي من إشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطر فعلم أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاريء فرض أو وطء أو موت فوجوب مبتدا وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المفوضة ولو باختيارها (فمهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجها الوكيل وسكت الآخر) أي أو قال زوجها بلامها مهر اه ع (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهائية ولا ينافي ما يأتي الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التوفيق وقد وقع التفويض أو لا خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال أن التعاطي المتأخر لإجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد اه سم (قوله وما الحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكلفة الخ) مثال لغير الرشيدة اه ع (قوله أما أذنها الخ) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن اه سم عبارة المغني نعم يستفاد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها اه وعبرة الرشيدة يعني أنها لو أذنت في النكاح وفوضت به مع الأذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اه (قول المتن تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اه معنى (قوله ولا تشطر) إلى قوله ولا يرد في المغني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى واعترض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً من (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله نعم إن سمي الخ) هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ ما لو أنكحها الخ ولعله إنما أعاده توطئة لقوله ولا يرد الخ (قوله ومثله) أي مثل إذنتي المهر اه سم (قوله كما مر) أي في شرح فزوج وفي المهر الخ (قوله واعترض الخ) عبارة المغني تنبيه لوجوبه بدل شيء كان أولى إذا انعقد أو جب شيئاً وهو ما سلكه المطالبة بأن يفرض لها كما سياتي اه (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم (قوله من إشكال الإمام) يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف وإن لفظ جواب سقط من الكتابة اه رشيدة عبارة ع ش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب للوجوب اه أي سبب بعيد له (قوله وأنه لو طلق الخ) عطف على ما يأتي (قوله فوجوب مبتدا) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدا لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره اه سم (قوله هو الأصل فيه) أي لانه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن - د - الأمور الثلاثة المذكورة (قوله المفوضة) إلى قول المتن ويعتبر في المغني (قوله لا الذميين) لا التزام الذي أحكام الإسلام بخلاف الحرني اه معنى (قوله مطلقاً) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها معامغني وعش (قوله أي صفاتها الخ) كان الأولى تقديره بعد البناء بان يقول ويعتبر مهر المثل بصفاتها المراعاة فيه حال العقد اه ع (قوله للوجوب) أي بالوطء اه معنى أي أو نحوه من الفرض والموت (قوله وصححه في أصل الروضة)

(قوله على المنصوص المعتمد) جزم به الروض (قوله إلا أن يجب الخ) كذا شرح مر (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أو لا خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال التعاطي المتأخر لإجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن (قوله بقوله) أي قول السيد (قوله أما أذنها) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن (قوله ومثله) أي مثل ما أذنتي المهر (قوله فوجوب مبتدا) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدا لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره ثم قد يقال يشك على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب كما يأتي ذلك فليتأمل (قوله وصححه في أصل الروضة) اعتمده مر

لا يباح بالاباحة ومرفى نكاح المشترك أن الحريين لا الذميين لو اعتقدوا أن لامهر لمفوضة مطلقاً علمناه وإن أسلمنا ونقله قبل الوطء لسبق استحقاقه وطاً بلامه وكذا الزوج أمته عبده ثم اعتقهما واحدهما أو باعها الآخر ثم دخل بها الزوج فلا مهر لها ولا للبايع (ويعتبر) مهر المثل أي صفاتها المراعاة فيه كما يأتي (بحال العقد في الأصح) الذي عليه الأكثرون لأنه السبب للوجوب كما يأتي وقيل يجب أكثر مهر من العقد إلى الوطء وصححه في أصل الروضة لأن البضع لما دخل في ضمانه وأقترن به إتلاف وجب الأقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد

وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاصل (وطء قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض) لها (مهر) لماها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاه الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامضى (٣٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب به شيء فكيف تطالب

مالا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه ويجاب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى ولا تطالب بذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه فالتعدي سبب للوجوب بنحو الفرض لانه موجب للمهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس نفسها ليفرض) (المهر) وكذا التسليم المفروض في الاصح) كما قلنا ذلك في المسمى في العقد اذ ما فرض بعده بمنزلة ما سمي فيه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا انفكاك لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبارها حالا من نقد بلدها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وأطال الاذرع في الانتصار له لانها اذا رفعت لقاض لم يفرض غير ذلك فامتنعها عبث وتغت (لاعليهما) اي الزوجين وفي نسخ عليهما والاول منقول عن خطه (بقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان

ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنهاية ومعنى (قوله وعليه) أي ما قيل من وجوب الاكثر (قوله اعتبر يوم العقد الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مره سم (قوله على الاوجه) اي كما في شرح الروض اه سم (قوله لتكون على بصيرة) الى قول المتن نقد البلد في المقتضى (قول المتن طالبة الزوج) اي ان كان اهل اولادها لا فانها طالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سياتي الاشارة اليها ع ش (قوله واستشكاه) اي ملكها المطالبة (قوله وان قلنا لم يجب به شيء الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والفرض موجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لان مرادهم بالشئ المال فليتامه اه سيدعمر وقد يقال ان موجب الموجب لشيء موجب لذلك الشيء فالمنافاة وجوده اللهم الا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله مالا يجب) الانسب الما يجب اه سيدعمر (قوله ما وضعه على الاشكال) يعني ما يجب به عن الاشكال هذا لو كان وضعه بصيغة الماضي واما اذا كان بصيغة المصدر فالعنى ان يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله ويجاب) عبارة المغنى واجيب بان الصحيح انها ملكت ان تطالب بمهر المثل اه (قوله وكفى بدفع الاثم الخ) قضيته انه لو ترك التسمية عند عدم التفويض اثم وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية لافيا استثنى وليس هذا منه اه ع ش عبارة السيدعمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حمله على ما اذا اتفق الولي والزوج على اكثر من مهر المثل اذ لو لم تفوض لما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النور الزياي بعض تلامذته اه (قوله فالتعدي الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السيدعمر لا يخفى ما في هذا الجواب فان العقد امان يكون علة تامة للوجوب وهذا خلاف ما تقرروا ناقصة والجزء المتمم الفرض فيلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب اه (قوله لما مر) اي لتكون على بصيرة الخ (قول المتن لتسليم المفروض) اي الحال واما المؤجل فليس لما حبس نفسها له كالمسمى في العقد مغنى وسيدعمر (قوله نعم ان فرض) اي الزوج اه ع ش (قوله باعتبارها) قيد في كونه مهر مثلها اه رشيدى (قوله حالا من نقد بلدها) أي وبذله لها اه مغنى (قوله لاعليهما اي الزوجين) اي حيث تراضيا على مهر اه مغنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمهما بقدره قولا واحدا لانه قيمة مستهلك قاله الماوردى نهاية ومعنى وقد يقال الدخول يوجب مهر المثل فامعنى توقف تقديره على علمهما لانه لا تقدير ولا فرض منهما اه سيدعمر عبارة ع ش قوله محل الخلاف الخ هذا التقيد لا حاجة اليه لان الكلام فيما يفرضانه بتراضيهما وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد يوجب مهر المثل اه (قوله عنه) أي مهر المثل (قول المتن وفوق مهر المثل) قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد ابل يجوز بلا خلاف كما قاله الامام اه مغنى ونهاية (قول المتن وقيل لان كان الخ) فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان القيمة ترتفع وتنخفض فلا تتحقق الزيادة اه مغنى (قوله لانه بدل الخ) عبارة المغنى بناء على انه الخ (قوله بدعى صحيحة) اي كان قالت نكحتني بولي وشاهدي عدل ورضاي بلامهروا طلب المهر اه

(قوله يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله على الاوجه الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مر (قوله على الاوجه) اي كما في شرح الروض (قوله فالتعدي الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه (قوله

عليه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) بالتراضي كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنسه لما مر انه غير بدو (وقيل لان كان من جنسه) لانه يدل عنه فلا يزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الامر للقاضي بدعى صحيحة (فرض القاضى) وان لم يرضيا بفرضه لانه حكم منه لان منصبه فصل الخصومات

(نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد اعتبار نقد بلد الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يعدد ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد الماراة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالعبر ببلد الفرض لتدخل (٣٩٦) هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكر وفي اعتبار قدره أنه لا يعتبر

بلدها إلا أن كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر بلدهن أن جمعن بلد والا اعتبر أقربهن لبلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبرت اجنبيات بلدها كما يأتي فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم بل هذا لازم لذلك والالتعذرت معرفة قدره من أصله إذ لا فائدة لمعرفة عشرة مثلا من غير أن تعرف من أي نقدهي (حالا) وأن رضيت بغيرهما أو اعتد ذلك لما مر أن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتاد نساؤها التأجيل لم يؤجل على المعتمد بل يفرض مهر مثلها حالا وينقص منه ما يقابل الاجل (قلت ويفرض مهر مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع نعم يغتفر يسير يقع في محل الاجتهاد بأن يتغابن به نظير ما مر في الوكيل وقضية كلام الشيخين منع الزيادة والنقص وإن رضيا وهو متجه نظير ما مر وإن اختار الأذرعى خلافا له لكن قال الغزى قد يقال إذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر

عش (قول المتن نقد البلد) أي منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا اه سم (قوله هنا) أي في المفوضة (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل إذ المتبادر من بلد المرأة محل توطئها لا محل حضورها أو حضور وكيلها الأعم منه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله أنه لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض اه عش (قوله نساء قراباتها) أي وإن بعدن جدا من محل الفرض اه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانت ابعدو كان الأقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش وسأني في الفصل الآتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله فقياسه الخ) خالفه النهاية فقال والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو بلد وكيلها فلا يكون إلا من نقد تلك البلد وفي قدره ببلد نساء قراباتها إلى آخر ما مر اه (قوله فقياسه الخ) أورد عليه أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته وأقول إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعن بلد إلى آخر ما مر فتأمل اه سم ولا يخفى أن المراد المذكور مخالف لما مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر اه سم (قول المتن حالا) ولها إذا فرضه حالا تاخير قبضه لأن الحق لها اه معنى (قوله وإن رضيت) إلى قوله نظير ما مر في المغنى (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدن فرض العروض أن يفرض نقدا أي وإن راجت العروض وينقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو النقصان (قوله وهو متجه) لأن منصبه يقتضي ذلك ثم إن شاء أبعده ذلك فعلا ما شاء اه معنى (قوله نظير ما مر) أي من أن القاضي لا يفرض غير نقد البلد الحال وإن رضيت بغيرهما اه عش (قوله ويرد الخ) أي ما قاله الغزى (قوله رضاها) أن أريد بعده أي الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به اه سم (قوله وبدونه الخ) أي وإن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاها به أي الدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي الأبال تفاوت اليسير اه معنى (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوذ اه عش (قول المتن

فيما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا) أورد أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته (أقول) إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعن بلد الخ فتأمل (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر (قوله رضاها) أن أريد بعده فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به والله اعلم

ولا

القاضي والكلام فيما إذا فصلت الحكومة بحكم بات اه

ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بمهر المثل لا يمنعه رضاها بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاها به (ويشترط عليه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز تصرفه لا لنفوذ له لو صادفه في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق

(ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العين والدين (في الاصح) ولما جاز اذا ودين غيره من غير إذنه لانه لم يسبق لهم عقد مانع منه وهنا الفرض تغير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وماذونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منهما ومن

القاضي (كسمى فيتشطر بطلاق قبل وطاء) كالسمى في العقد اما الفاسد كخمر فلعو فلا يجب شيء حتى يتشطر ولما اقضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المتعة كما يأتي (وان مات احدهما قبلهما) اي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة بالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبر الصحيح خلافا لمن وهم فيه بقضائه <sup>صلوات الله عليه</sup> بذلك لبروع رضى الله عنها (فصل في بيان مهر المثل) (مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها) نسباً وصفة (وركنه الاعظم في النسبية) (نسب) ولو في العجم على الاوجه لان التفاخر إنما يقع به غالباً فتختلف الرغبات به مطلقاً (فيراعى) من أقاربها حتى تقاس هي عليها (أقرب من تنسب) من نساء العصبية (إلى من تنسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (إليه) كاخت وعمه

ولا يصح فرض اجنبي الخ) نعم ينبغي أنه لو كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً له يلزمه اعفافه وقد اذن له في النكاح ليؤدي عنه وأولى يفرض من مال محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال محجوره مفهومه انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلق الخ) ولا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيهما لانه في الاول ابراء عمالم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح ابراءه عن المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لانه ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علمت انه اي مهر المثل لا يزيد على الفين وتيقنت انه لا يتقص عن الف فابرائته عن الفين نفذ اه نهاية زاد المغني وهذه حيلة في الابراء عن المجهول وهي ان يرى من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه اكثر ماله عليه اه قال ع ش قوله وهي تعرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب الابراء الواقع من النساء في زماننا غير صحيح لانهم يجعلون مؤخر الصداق محل يموت او فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع الابراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح بالطريق في صحة الابراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر مما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيتها انه لو انتفى تيقنها ذلك لم يصح الابراء وقياس ما مر في الضمان خلافه بل مر انه لو أبراه من معين معتقدا أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برى فليتامر ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وماذونه) اي كوكيله اه ع ش (قوله منهما) إلى الفصل في المغني لا قوله خلافاً لمن وهم فيه (قوله كباقي) اي في آخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق او نعت للخبر عبارة المغني لان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل ان يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها والميراث رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح اه (قوله لبروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحها عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول فعول بالكسر الا خروج وعود اسمان لتبت وماء شيخنا الزبدي اه ع ش

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) إلى قوله قيل في النهاية وإلى قوله انتهى في المغني الا قوله لقضائه إلى اما مجهولة النسب وقوله ان فقدت إلى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) اي وما يتبعه من تعدد المهر واتحاده اه ع ش (قوله نسباً وصفة) اي مجموعهما والافساق انه اذا فقد النسب يرجع إلى الصفة فقط في الارحام ثم الاجنبيات اه رشيدى (قول المتن وركنه) اي مهر المثل اه مغني (قوله مطلقاً) اي في العرب والعجم (قول المتن في راعى) اي في تلك المرأة المطوب معرفة مهر مثلها اه مغني (قوله حتى تقاس هي عليها) كان الاولى ان يقدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبية) بيان لمن وقول المتن اليه ضميره يرجع إلى من الثانية (قوله وجدة) أى ولو أم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعنى لقضائه لبروع بمهر نسائها اه رشيدى (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلالة في الخبر لتعيين العصبية لاحتمال نساء بروع فيه للعصبية خاصة وللأعم منهن وذوات الارحام اللهم الا ان يقال أن إضافة النساء اليها تقتضى زيادة التخصيص وتلك الزيادة ليست إلا للعصبية اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب) اي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام سم على حج ربي ما لم يعرف لها اب ولا ام ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يعلم من قوله الاتي فان تعدد ارحامها فنساء بلدها اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله اما مجهولة النسب) اي بأن لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

لام وجدة وخالة لقضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر السابق اما مجهولة النسب فركنه الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم بما يأتي (وأقرهن أخت لا بوين) لادلائها بجهتين (ثم) ان فقدت او جهل مهرها او كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب

ثم بنات أخ) فابنه وان سفل (ثم عمات) لا بناتهن ولم يرادهن عليه وهم (كذلك) أي لا بون ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل قضية كلامه كالرافعي إن بعد بنات الأخ تنتقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة ربه صرح ( ٣٩٨ ) الماوردي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الأخ وهم

عصبانها كاختها وتعتبر أرحامها كام أبها فان كان وجهه ذلك عدم معرفة عصبانها فهو منه كل اذ كيف يكون جهل الام مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وإن كان وجهه شيئاً آخر فها هو فليحرر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصبانها إذ النسب هو الركن الاعظم هنا فتأمل اه سيد عمر (قول المتن ثم بنات أخ) أي لا بون ثم لاب اه معنى (قوله فابنه) أي بنات ابن أخ (قوله وان سفل) أي ابن الأخ (قول المتن ثم عمات) هل ولو بوبوا سطة فتقدم اخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت ربنت الام وان بعد اعش (قوله ولم يرادهن) أي بنات العمات عليه أي المتن (قوله وهم) أي لانهن لا ينتسبن إلا لأبائهن واسن من عصبان هذه رشيدى وسم وعش (قوله كذلك) أي لا بون ثم لاب (قوله ثم تنتقل) أي نساء العصبية (قوله وليس كذلك بل المراد أخ) اعتمده المغنى (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله فابنه) فاعل المصرح (قوله عليه) أي المتن (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبية اه سم (قوله وقد يجاب) أي عن هذا الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله إلى فرع الأخ) الاخصر الاوضح إلى الأخ من جهة الابوة (قوله الذكر) عطف للضاف (قوله من جهة ابها) متعلق بالصلة والضمير للوصول (قوله بان لم يوجدن) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله بان لم يوجدن) أي من الأصل اه معنى (قوله ايضاً) أي كالأحياء (قوله استشكل) أي قول المتن أولم ينكح (قوله مع الضبط) أي لمهر المثل (قوله بانه) متعلق بالضبط (قوله الصريح أخ) نعت لما يرغب أخ لكن في صراحتة تأمل (قوله لو نكحت) أي مثلها (قوله فاستوت المنكوحة) أي من نساء العصبية (قوله عن ذلك) أي غير المنكوحة أو ما بالقوة (قوله أي قرابات اللام) إلى التنبيه في النهاية لا لقوله نعم إلى ثم اقرب (قوله فهن) أي الأرحام (قوله من حيث شموله) أي لفظ الأرحام هنا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي للاب فقط كما يعلم من قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام وحينئذ فهن كبنات العمات ونحوها من الاجنبيات كما يأتي في التنبيه الاتي سم ورشيدى (قول المتن كجدات) أي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبان لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يعلم من عبارة عش اه بجمي (قوله لانهن أولى) إلى التنبيه في المغنى لا لقوله ولو قيل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله ويعتبر إلى وتعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك اذ كيف الخ وعبارة المغنى وليس مراد فقد قال الماوردي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبان لان الكلام في ذوى الأرحام اه عش (قوله اللام) أي فقط (قوله فجدات) أي اللام اه عش (قوله فان اجتمع ام اب) أي اللام لان الكلام في قرابات ام ام اب المنكوحة فلم تدخل في الأرحام بالضابط الذي ذكره ثم قضية قولهم أن نساء العصبان المنسوبات إلى من تنسب هي اليه انها ليست من نساء العصبان ايضاً فانها قد تكون من غير قبيلتها أو اهل بلد ما فتكون من الاجنبيات كبنات العمات فليراجع اه عش

كيف وهذه خارجه عما الكلام فيه وهو نساء العصبان المصرح به قوله واقربهن إلى آخره ولو أوردوا عليه أن قضيته أن بنت ابن الأخ لا تقدم على العمه وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يجاب بانه اراد بالأخ جهة الاخوة فيشمل كل من نسبت إلى فرع الأخ الذكر من جهة ابها (فان فقد نساء العصبية) بان لم يوجدن والا فليتأت يعترن ايضاً (أولم ينكح) استشكل مع الضبط بانه ما يرغب به في مثلها الصريح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الان فاستوت المنكوحة وغيرها ويرد بان المنكوحة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضى زيادة أو نقصا وغيرها لاحظ ما به الرغبة فيها مختلف اذا ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيراً فاعترضوا عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الأرحام فالاجنبيات (أو جهل مهرهن فأرحام) أي قرابات اللام من جهة الاب أو الام فهن هنا اعم من أرحام الفرائض من حيث

كام أبيها فان كان وجهه ذلك عدم معرفة عصبانها فهو مشكل اذ كيف جهل الاب يكون مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وان كان وجهه شيئاً آخر فها هو فليحرر (قوله وهم) أي اذ لن من نساء العصبان (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبية (وقد يجاب) أي عن هذا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي لغير الام بدليل قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام اه فليظن مرتبتهن اعني بنات الاخوات لغير الام حينئذ فانه أخرجهن عن الأرحام ومعلوم خروجهن عن نساء العصبان

شموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (كجدات وخالات) لانهن (قوله أولى) بالاعتبار من الاجانب تقدم القرني فالقربي من جهات أو جهة وقضية كلامهما عدم اعتبار الام واعترض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ومن ثم قال الماوردي والرويانى تقدم الام فالأخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجه

والذي يتجه استواؤهما ثم

الحالة ثم بنات الاخوات اي  
الام ثم بنات الاخوال ولولم  
يكن في نساء عصباتها من  
بصفقتها فن كالعدم كما صرح  
به جمع واعتمده الا ذرعي  
ولو قيل يعتبر النسب ثم  
ينقص أو يزداد لفقد الصفات  
ما يليق بها نظير ما يأتي لكان  
اقرب وكون ذاك فيه  
مشاركة في بعض الصفات  
بخلاف هذا لا تأثير له إذ  
ملحظ التفاوت موجود في  
الكل وتعتبر الحاضرات  
منهن فان غن كلهن اعتبرن  
دون اجنيات بلدها كما  
جزما به وان اعترض فان  
تعذر ارحامها فانساء بلدها  
ثم اقرب بلد اليها نعم يقدم  
منهن من ساكنها في بلدها  
قبل انتقالها للآخرى ويعتبر  
في المنفرقات اقربهن  
بلدها ثم اقرب النساء بها  
شبهوا وتعتبر عربية بعربية  
مثلها وامة وعتيقة بمثلها مع  
اعتبار شرف السيد وخسته  
وقروية وبلدية وبدوية  
بمثلها (تنبيه) علم من  
ضبط نساء العصبية ونساء  
الارحام بما ذكر ان من عدا  
هذين من الاقارب كبت  
الاخت من الاب في حكم  
الاجنيات وكان وجهه ان  
العادة في المهر لم تعد إلا  
باعتبار الاولين دون  
الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك  
(سن وعقل ويسار) وضدها  
(وبكارة وثوبوق) كل  
(ما يختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استواؤهما) أي فتلحق بواحدة منها زاد مهرها على الاخرى أو نقص ولا التفات إلى ضرر  
الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) كذا في شرح م و قال الاستاذ  
ابو الحسن البكري في كنز هو الاقرب تقديم ام الام انتهى اه سم (قوله اي الام) اي بالمعنى الشامل للشقيقة  
فلم يخرج به إلا بنات الاخوات الاب كما سيذهب عليه اه رشدي (قوله فمن كالعدم) قال ابن القاسم اي  
الغزى فينتقل إلى من بعدهن نهاية ومعنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح م اه سم (قوله ولو قيل  
الخ) أي بدل قولهم فمن كالعدم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو خفض للعشيرة فقط الخ  
(قوله وكون ذاك) اي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) اي من نساء عصباتها شرح  
روض وهل يقدمن وان كن ابعد كبنات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م اه سم  
عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا فقد من الميتات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه  
وعبارة ع ش ظاهره وان قربت المسافة اي للغائبات اه (قوله فان غن الخ) اي نساء عصباتها سم  
ومعنى ولعل الافيد ارجاع ضميرى منهن وغن إلى نساء قراباتها الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون  
اجنيات) هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبية الخ مع قول الشارح  
كالنهاية والمغنى بان لم يوجدن الخ حيث لم يزيدوا ولم يحضرن ثم رابت في سم مانصه قوله دون  
اجنيات كذا قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن اي الغائبات من العصبات على نساء  
بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر اه (قوله  
فان تعذر ارحامها) بان فقدن أي من الاصل أو لم يسكنن أصلا أو جهل مهرهن اه مغنى (قوله ثم  
اقرب بلد اليها) يؤخذ منه حكم حادثه يعم الا بتلاهما في بعض نواحي مكة المشرقة من اعتياد المهر الفاسد في  
جميع محل المنسوحة اما لتأجيله كلا أو بعضها باجل مجهول كوت اطلاق والجهالة في نفسه كذا كر شىء  
من الابل والرقيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر (قوله نعم  
يقدم الخ) عبارة الروض لكن نسائها اي نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها  
منهن في البلد اي بلدها قبل انتقالها للآخرى قدم عليهن اي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ  
استدراك على قوله وان غن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهن ساكنها قبل ذلك في بلدها  
يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم اقول وظاهر صنيع الشارح انه راجع لمطلق الغائبات الشاملة  
للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اي على من لم يساكنها  
منهن اه سم (قوله في المنفرقات) اي من نساء عصباتها او من قراباتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن  
سم انفا (قوله ثم اقرب النساء الخ) عطف على قوله ثم اقرب بلد اليها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء  
العصبية ونساء الارحام دون الاخيرة وهى دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) إلى قوله وله يظهر في المغنى  
إلا قوله هي مثال إلى قوله من نسائها وقوله سر ام إلى بل ذكر وإلى قوله وقد يجاب في النهاية (قوله وضدها)

ثم رأيت التنبيه الآتى (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح م (قوله والذي يتجه استواؤهما) في الكنز  
للاستاذ ابى الحسن البكري والاقرب تقديم ام الام اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح م (قوله وتعتبر  
الحاضرات منهن) اي من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدمن اي نساء عصباتها وان كن ابعد كبنات  
اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م (قوله فان غن كلهن اعتبرن الخ) عبارة الروض  
لكن نسائها اي نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد اي بلدها قبل  
انتقالها للآخرى قدم عليهن أي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله  
ان نساءها الغائبات لو كان بعضهن ساكنها قبل ذلك في بلدها قدم فليراجع (قوله دون اجنيات) كذا  
قيد باجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في لروض  
التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر (قوله منهن) اي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اي على



كجمل وعنفه وفصاحته وعلم فن شار كنه في شيء منها اعتبر ولم ينالم بغير نحو المال والجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشي من مآذركر (أو نقص) بشي من ضده (زيد) عليه (أو نقص) عنه (لا تبق بالخال) بحسب ما يراه قاض باجتهاده (ولو ساحت واحدة) هي مثال للقلة والندرة لا قيد من نساءها (لم يجب موافقتها) اعتبارا بغالبهن نعم ان كانت مساحتها انقص دخل في النسب وقوة الرغبة فيه اعتبر (ولو خفضن) كلهن او غالبهن (للعشيرة) اي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا للامام بل ذكر الماوردي انهن لو خفضن لادنائتهن لغير العشيرة فقط اعتبر ايضا وكذا لو خفضن لذوي صفة كشباب او علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج ايضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره ومراهن لو اعتدن التاجيل

فرض الحاكم حالا ونقص لانقا بالاجل فاذا اعتدن التاجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يليق بالاجل ويظهر انه إذا اعتد التاجيل باجل معين مطرد جاز للولي ولو حاكما العقد به وذلك النقص الذي الذي ذكره محله في فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد العقد به ثم رأيت السبكي ذكر ذلك تفقها والعمراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة وكانت عادة نساءها ان ينكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجرى على عادتهن وقد يجاب بان الاحتياط للبولية اقتضى تعين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتد به ويؤيده مآمر أن الولي لا يبيع به وان اعتيد الا لمصلحة وعلى اعتماد البحث

الان نسب وضدهما لأن السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضدها سيد عمر (قوله) ولم ينالم يعتبر نحو المال (الخ) قضيته اعتبار المال هنا كالجمل (قول المتن فان اختصت) اي انفردت واحدة منهن اه معنى (قوله) عليه) عبارة المعنى في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن زيد او نقص الخ) هذا كما قال بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معنى (قوله من نساءها) نعت لو احدى (قول المتن لم يجب الخ) اي على الباقيات اه معنى (قوله اعتبر) اي المساحة كما في الروضة واصلا قال ابن شبة وهذا قيد يعلم من الذي قبله اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر ما وجه الاضراب (قوله لادنائتهن) اي خستهن اه ع ش عبارة المعنى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه (قوله و مر) اي قبل الفصل في شرح حالا (قوله فاذا اعتدن التاجيل الخ) من تفرع الشيء على نفسه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية والوجه كما نفقه السبكي وسبقه اليه العمراني انه إذا اعتد التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء الخ (قوله مآمر) اي في باب الحجر اه كردى (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) اعتمده مر اه سم (قوله هنا) اي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان لقوله ما في الولي الخ (قوله ايضا) اي كاشتراط اليسار (قوله يعتدنه) اي التاجيل (قوله فان اختلفن) اي عادتهن اه سم (قوله فيه) اي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) اي او شراء فاسد اه معنى (قوله لاستيفائه) الى قول المتن ولو كرر في المعنى لا قوله ولو في نحو مجنونة الى ثم ان اتحدت وقوله وجزم به الى المتن وإلى قوله ولا يخلو من نظري في النهاية (قوله لفساده) اي ولا حرمة للفاسد وقوله ذلك اي الوطء فيما ذكر اه معنى (قول المتن فان تكرر الخ) المراد بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل وطاة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وإن لم يقض وطء اه معنى زاد النهاية والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد ولا فلا اه (قوله لسكونها سلطته) اي كالعاقلة وقوله ولا اي كالمجنونة اه ع ش (قوله ولا) هو باسكان الواو فاعاطفة ولا نافية اه رشيدى (قوله في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنته وجفئات اه ع ش (قوله لا تلك الوطاة) اي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله ذلك العالي) اي المهر العالي (قول المتن بشبهة واحدة) اي كان ظن الموطوء زوجته او امته اه معنى (قوله فمهر واحد) اي في اعلى الاحوال سم ومعنى (قوله ايضا) اي كالنكاح الفاسد (قوله

من لم يساكنها منهن (قوله ويظهر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الخ) مر (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) كذا مر (قوله فان اختلفن) اي عادتهن (قوله في المتن فان تكرر فمهر في اعلى الاحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم يقض وطء اه معنى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد ولا فلا شرح مر ويدخل

فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وأنه يشترط أيضا فيمن وخصه به تدنه ان يعتدن اجلا معيناً مطردا فان اختلفن فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلهن فيه (وفي وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطء) اي وقته لانه وقت الاتلاف لا العقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لانحاد الشبهة في الكل فلا نظر لسكونها سلطته او لا خلافا لما بحثه الاذرعى ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كان كانت في بعض الوطآت مثلاً سليمة سميته وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها (في اعلى الاحوال) إذ لو لم توجد لا تلك الوطاة وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية زيادة لم تقض نقصاً (فان ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا لكل ايضا

وخصه العراقيون بما إذا لم يطأ بعد أداء المهر ولا لواجب لما بعد أدائه من آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تداخل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية أو مرتدة مات مرتدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنكاح فاسد ثم يظنها أمته أو اتحد وتعددت هي كان وطئها بظنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لان تعددها كتعدد النكاح (ولو كرو وطء منصوصة) غير زانية كناية أو مكرهة أو مطاوعة لشبهة اختصتها (أو مكرهة على زنا) وإن لم تكن مغصوبة إذ لا يزعم من الوطء ولو مع الإكراه الغصب فزعم شارح (١٠٤) اختصاص الأولى بالمكرهة وأنه لا وجه لعطف هذه عليها غلط

فاحش (تكرار المهر) لان سببه الاتلاف وقد تعدد بتعدد الوطئات (ولو تكرار وطء الاب) جارية ابنة ولم تحمل (والشريك) الأمة المشتركة (وسيد) بالتبوين ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لكتابه (فهر) واحد فين وان طال الزمان بين كل وطئين كما شمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهم (وقيل مهور) لتعدد الاتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل) ان اتحد المجلس فهر والا فهور والله اعلم لا تقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه ان لم تحمل فان حملت خيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير أم ولد فان اختارت الأول وجب مهر فاذا وطئها ثانيا خيرت كذلك فان اختارت الأول فهو آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظر لانها باختيارها الأول كل مرة تصير

وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغنى (قوله العراقيون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردى الاتحاد بما الخ (قوله) ولا لواجب لما بعد أدائه الخ) معتمده ع ش (قوله) ثم يظنها الخ) عبارة المغنى ثم فرق بينهما ثم وطئها بظنها أمته اه (قوله) أو اتحد) أى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أى الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجسم ليشمل هذه الصورة كان أولى اه مغنى (قوله) فزعم شارح الخ) وافقه المغنى وقد رد على فرض تسليم ما قاله الشارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الوأو (قول المتن تكرار المهر) ولو تكرار وطء المغصوبة مع الجهل لم يتكرر المهر فمن وطئ مرة فالمرء جاهلا ففهر ان اه مغنى (قوله) فهو واحد الخ) أى بالشرط السابق عن العراقيين اه مغنى (قوله) بين بقاء الكتابة الخ) عبارة الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض محلله في المكاتبه اذا لم تحمل فتخير بين المهر والتعجيل وتصير أم ولد فتختار المهر فاذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعى اه رشيدى (قوله) فان اختارت الأول الخ) وإن اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها اه سم (قوله) فهو آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول اه سم (قوله) وهكذا الخ) أى في تكرار المهر بتكرار الوطء في الحامل مطلقا إذا اختارت الكتابة وتكرر التخير أيضا بتكرار الوطء أما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهي كغيرها من الاجنبيات مر اقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لان الحامل لعقبا سببان الكتابة وأمية الولد وأما غير الحامل فليس لعقبا إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخير فيها اللهم إلا ان يقال مراده باختار الكتابة اختار بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس بما الكلام فيه اه ع ش (قوله) واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله الأول) مفعول باختيارها اه سم (قوله) ولو فرض الخ) غاية وقوله اعتماده أى التعدد (قوله) كما مر) أى فى باب محرمات النكاح اه كردى (قوله) فى التعدد) أى تعدد المهر (قوله) والاخير) أى الفرق

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله فى تشطير المهر الخ) أى وما يذكر معهما كقوله فلوزاد الخ اه ع ش (قوله) من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اه سم (قوله) ولو بعد الخ) أى ولو كان الفرق بعد الخ (قوله) كما مر) أى قبيل فصل نكحها بخمر (قول المتن منها) متعلق بالفرقة أى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اه مغنى (قوله) كفسخها) إلى قوله أو منهما كان ارتد فى النهاية والمغنى لا قوله لا تبعاً إلى أو رضاعها (قوله) أو بعقها) أى تحت رقيق اه مغنى (قوله) لا تبعاً) أى لاحد ابويها (قوله) بأنه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) تبعاً لابن الحداد) لعل الأسبك

تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطر (قوله) وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا (قوله) فان اختارت الأول الخ) وان اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها (قوله) فهو آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول (قوله الأول) مفعول اختيارها

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله) كما علم من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) وأما جزم شيخنا بأنه لا فرق الخ) عبارة شرح المنهج وكاسلامها ولو بقبيعية احد

(٥١) - شروانى وابن قاسم - سابع) الشبهة واحدة وهى الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له فى ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة فى الشبهة الموجبة للمهر بظنها كما مر وحينئذ فهل العبرة فى التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أو وجه (فصل) فى تشطير المهر وسقوطه (الفرقة) فى الحياة كما علم من كلامه السابق (قبل وطء) فى قبل أو ذبر ولو بعد استدخال منى كما مر (منها) كفسخها بعيه أو باعساره أو بعقها وكردتها أو اسلامها لا تبعاً كما قاله القفال وأما جزم شيخنا بأنه لا فرق تبعاً لابن الحداد

فهو لا يلائم ما قالوه فيما لو أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا أو أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَمَاعٍ أَنَّ إِسْلَامَ الْإِمَامِ كَارِضَاعِهَا سَوَاءٌ فَكَيْفَ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى أَنَّ رِضَاعَهَا فَكَذَلِكَ لَا يَنْظُرُ  
لِإِسْلَامِهَا وَلَا مَاحِكَاةَ الْغَزَالِي عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا وَلَوْ طَرِثَ الرِّيحُ نَقْطَةً لَبِنَ مِنَ الْحَالَةِ إِلَى فِيهَا فَابْتَلَعَهَا بِلِ مَسْئَلَةِ الرِّضَاعِ لِلثَّانِيَةِ أَوَّلِي  
إِذْ مِنْهَا فَعَلٌ وَهُوَ الْمَصُّ وَالْإِزْدِرَادُ وَلَمْ يَنْظُرُوا (٤٠٢) إِلَيْهِ وَالْمَسْئَلَةُ تَبَعًا لِأَفْعَلٍ مِنْهَا الْبَتَّةُ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رَدِّهَا مَعَ أَعْلَى التَّشْطِيرِ تَغْلِيظًا

لِسَبِيهِ قِيَاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذَا  
الْفَرْقَةُ نَشَاتٌ مِنْ إِسْلَامِهَا  
وَتَخْلَفُهُ فَلْيُغْلِبْ سَبِيَهُ أَيْضًا  
وَيَأْتِي فِي الْمَتْعَةِ أَنَّ إِسْلَامَهَا  
تَبَعًا كَأِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا  
فَلَا مَتْعَةَ وَلَا يَرُدُّ لَانِ الشُّطْرُ  
أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ أَنَّ وَجُوبَهُ  
أَكْدَ فَلَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ الْإِمَانُ  
قَوًى بِخِلَافِ الْمَتْعَةِ أَوْ  
أَرْضَاعِهَا أَوْ لَوُجَّةٍ أُخْرَى  
لَهُ أَوْ مِلْكِيَّتِهَا أَوْ أَرْضَاعِهَا  
كَأَنَّ دَابَّتْ وَارْتَضَعَتْ مِنْ  
أُمِّهَا (أَوْ بِسَبِيِّهَا كَفَسْخِ  
بَعِيَّتِهَا) وَلَوْ الْحَادِثُ أَوْ مِنْهَا  
كَأَنَّ ارْتِدَاءَهَا عَلَى الْإِوْجَةِ  
مِنْ تَنَاقُضٍ لِلتَّأَخُّرِ فِي  
فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي  
لِلتَّرْجِيحِ حَتَّى نَاقِضُ جَمْعٍ  
مِنْهُمْ نَفُوسُهُمْ فِي كِتَابِهِمْ  
وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى  
مِنْ الزَّوْجِ الْإِخْبَتِ انْتَبَى  
سَبَبِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ  
وغيره وهو هنا لم ينتف  
فغلب لان البائع للوجوب  
مقدم على المقتضى له  
وتصريح الروياني بالتشطير  
ضعيف ويفرق بينه وبين  
الخلع بانه لا سبب له فيه  
ولما غايته ان بذلها حامل  
عليه والفرق ظاهر بين  
السبب والحامل عليه عرفا  
او من سيدها كان وطىء

تقديمه على قوله بانه الخ (قوله ما قالوه الخ) أى الآتى فى المتن آنفا (قوله كارضاعها) خبر ان وقوله سواء خبر  
مخدوف أى هما أى إسلامها وإرضاعها متساويان ويجوز نصبه على الحالية (قوله ولا ما حكاها الخ) عطف على  
ما قالوه (قوله من التشطير فيما لو طيرت الخ) لعله على المروجح ولا فلا يظهر تصويره إذ المتبادر منه حصول  
الفرقة والتشطير بوصول نقطة واحدة من لبن الزوجة الكبيرة إلى فم نفسها وهو خلاف المذهب فليحرر  
(قوله الثانية) أى إرضاع أمه لها (قوله أولى) أى بالسقوط من مسئلة إسلامها تبعا (قوله إذ منها) أى المرتضعة  
(قوله ولم ينظروا إليه) أى والحال أنهم لم ينظروا إلى حصول فعل منها (قوله والمسئلة تبعا لأفعل الخ) عطف  
على قوله منها فعل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأييد لقوله لا تبعا وتضعيف لجزم الشيخ بعدم الفرق (قوله  
لسبيه) أى السببية بخلاف بقاء النسبة (قوله هنا) أى فى إسلامها تبعا وقوله ذلك أى التشطير تغليظا لسببه  
(قوله إذ الفرقه الخ) هذا موجود فى إسلامها استقلالاً لا أيضا اسم أى فلا يؤيد ما ادعاه (قوله ولا يرد) أى  
ما يأتى فى المتعة على ما ادعاه من الفرق هنا (قوله أو إرضاعها) عطف على ردتها (قوله مثلا) عبارة المغنى وذكر  
الام مثال لا فيدلو أَرْضَعَتْ ابنته زوجة له صغيرة أو أَرْضَعَتْ بنت زوجة زوجها صغيرة الها كان الحكم كذلك  
اه (قوله ولو الحادث) أى العيب الحادث بعد العقد (قوله أو منها) كقوله الآتى أو من سيدها عطف على  
قول المتن منها (قوله كأن ارتد معها) مشى فى فتح الجواد على اعتقاد ان ردتها معا كرده أى فيشطرها  
سيد عمر (قوله على الإوجه) خلافا للغنى والنهاية و الشيخ الاسلام (قوله وذلك) أى سقوط المهر بار تدادها  
معا (قوله كما صرح به المتن) أى كفى مثاله المذكور اسم (قوله وهو) أى سببها وكذا ضمير فغلب (قوله  
لان المانع) أى كارتدادها للوجوب أى وجوب نصف المهر مقدم على المقتضى أى كارتداده (قوله  
وتصريح الروياني بالتشطير) اعتمده مرى أى والمغنى اه سم (قوله بينه) أى بين ارتدادها معا المسقط  
للمهر عند الشارح وبين الخلع أى المشطر له كما يأتى (قوله أو من سيدها) إلى قوله ومثله ما لو اذن فى المغنى إلا  
قوله ويفرق إلى وإن فوضه (قوله لبعضه) أى أصله أو فرعه (قوله أو أَرْضَعَتْ الخ) عبارة المغنى أو أَرْضَعَتْ  
الها لك امتها المزوجتين برقيق هو عبارة السيد عمر قد يشكك تصويره ويحجب بانه مصور بما إذا كان الزوج  
أيضا قنا اه (قوله مع زوجها) أى زوج الامه اه سم (قوله المسمى ابتداء) إلى قوله وفى فسسخ أحدهما فى  
النهاية (قوله لان فسسخها الخ) تعليل للبتن (قوله فاسقط) أى إتلافها للبعوض عبارة المغنى فسقط اه (قوله  
وفسسخه الخ) عطف على فسسخها وقوله الناشء عنها أى بعبيها اه مغنى (قوله اباه) أى الزوجة اه عش  
عبارة المغنى احدا بويها اه (قوله فيه) أى الاسلام (قوله كاستقلالها) أى على المروجح عند الشارح  
والراجح عند شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله يلزمها المهر) أى للزوج اهر شيدى (قوله لتعنيها) علة  
للزما اه سم عبارة عرش أى بان لم يكن ثم غيرهما اه (قوله لان لها الخ) علة لقوله بخلاف الخ اه سم (قوله  
لان لها جرة الخ) عبارة المغنى لانه لو وجب عليه الغرم لفرعن الاسلام بخلاف المرضعة والمرضعة أيضا المرضعة

أبويها وكتبها مشه شيخنا الشهاب البرلى مائه هذا بما يجوز إلى الفرق بينه وبين ما لو أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ  
فانه لا يصنع منها فى الصورتين بل فى الثانية امتصاصا وابتلاع اه (قوله لا يلائم ما قالوه فيما لو أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ)  
أى كما يأتى فى المتن (قوله إذ الفرقه الخ) هذا موجود أيضا فى إسلامها استقلالاً لا (قوله أو إرضاعها) عطف  
على فسسخها بعبيها (قوله كما صرح به فى المتن) أى كفى مثله المذكور (قوله وتصريح الروياني الخ) اعتمده  
مرى (قوله مع زوجها) أى زوج الامه (قوله لتعنيها) علة للزما (قوله لان لها الخ) علة لقوله بخلاف

أمتة المزوجة لبعضه أو أَرْضَعَتْ أمتها مع زوجها (تسقط المهر)

المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لان فسسخها إتلاف للبعوض قبل التماس فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض  
وفسسخه التامى عنها كفسسخها ولما يلزم أباه المسلم مهر لها مع أنه فوت بدل بعضا بناء على أن تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المرضعة  
لزمها المهر ولما لزمها الارضاع عليها لان لها جرة تجبر ما تغرمه المسلم لا تثنى له فلو غرم لفرعن الاسلام ولا جحفتا به وجعل عيها كفسسخها

ولم يجعل عيبه كفر اقله بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم بخلافها وإنما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سليم الدفع

ضررها فاذا اختارت دفعه

فلترد بدله (ومالا) يكون

منها ولا سببها (كطلاق)

ولو خلعا او رجعا بان

استدخلت ماءه ويفرق

بين هذا ولا إسقاط الخلع اثم

الطلاق البدعي بان المدار

ثم على ما يحقق الرضا منها

بلحوق الضرر وقد وجد

ولا كذلك هنا وان فوضه

اليها فطلعت نفسها وار علقه

بفعلها ففعلت (واسلامه)

ولو تبعها (ورده

ولعانه ولإرضاع امه) لها

وهي صغيرة (او) إرضاع

(امها) له وهو صغير وملكه

لها (يشطره) اي بنصفه

للص عليه في الطلاق بقوله

تعالى فنصف ما فرضتم

وقياسا عليه في الباقي وسر

انه لو زوج امته بعبده فلا

مهر فلو عتقا ثم طلق قبل

وطء فلا شطر ومثله ماله

اذن لعبده في ان يتزوج

امه غيره برقبته ففعل ثم

طلق قبل الوطء فيرجع

الكل للمالك الامة اما

النصف المستقر فواضح

واما النصف الراجع

بالطلاق فهو لما يرجع

للزوج ان تاهل ولا فلن

قام مقامه وهو هنا مالكة

عند الطلاق لا العقد لانه

صار الآن أجنبياً عنه بكل

تقدير ولو اعتقه مالكة او

باعه ثم انفسخ او طلق قبل

وطء يرجع هو او سيده

على المعتق او البائع بقيمته

او نصفها لانه ومشتريه

قد تأخذ أجرة رضاءها فتجبر ما تغرمه بخلاف المسلم اه وهي أحسن (قوله) ولم يجعل عيبه كفر اقله أى بل  
جعل كفسخها اه ع ش (قوله) كفر اقله عبارة المعنى كفسخه اه (قوله) قبضته قد لا تكون قبضته  
وعبر في شرح الروض اي والمعنى بدل القبض بالملك اه سم (قوله) دفعه اي دفع الضرر بالفسخ اه  
سم (قوله) بدله اي بدل البضع (قوله) ولا سببها (قوله) الا وفق لسابق كلامه زيادة ولا منها ولا من سيدها (قوله)  
بان استدخلت الخ اي ولو في الدبر وهو تصوير للرجعي قبل الوطء بمجرد الطلاق ولا يتوقف على  
انقضاء العدة واذا راجعها لا يجب لها شيء من زيادة على ما وجب لها ولا اه ع ش (قوله) بين هذا اي كون  
الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) بلحوق الضرر متعلق بالرضا (قوله) وان فوضه الخ غاية  
لقول المتن كطلاق ولو عطفه على خلعه فقال او فوضه الخ كان اوضح اه ع ش عبارة المعنى كطلاق وخلع  
ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها الخ (قول المتن) وردته اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني اي  
واعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى خلافا للشارح اه سم (قوله) وقياسا عليه الخ اي بجامع ان كلا  
فرقة لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) ومراخ اي قبيل باب الصداق (قوله) فلو عتقا او احدهما اه  
معنى (قوله) فلا شطر) اذ لا مهر اه معنى (قوله) ومثله ماله اذن الخ اي في عدم التشطير فقط والافو ضد  
ما قبله اه سيد عمر عبارة الرشيدى لا يخفى ان استثناء هذه صورة لان التشطير واقع فيها كما سيصرح به  
ولما استثناء ما نظر الى ان جميع المهر يصير للمالك واحد اه (قوله) مالكة عند الطلاق وهو سيد الامة  
سيد عمر وع ش (قوله) لانه اي مالكة عند العقد اه ع ش (قوله) ولو اعتقه مالكة وهو سيد الامة ع ش  
ورشيدى وسيد عمر (قوله) رجوع هو اي العبد المعتوق في صورة البيع او سيده اي في صورة البيع (قوله)  
بقيمته) راجع لقوله انفسخ وقوله او نصفها راجع لقوله او طلق (فرع) \* يتجه انه لو سحر احدهما  
حيوانا لم يؤثر الفرقه لان المسحور وان كان له حقيقة ويؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن  
حقيقته وخواصها اه سم (قوله) ومشتريه الو او بمعنى او اه ع ش (قوله) كلامهم في شرح الارشاد  
الخ عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقرينه في حياة  
على ان الفرقه في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما مر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجر افان  
مسخ الزوج حيوانا فكذا كذلك مهر الاعداء وارثا على الوجه ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق  
منها او بسببها قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا  
فقياس ما مر انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون عادة الا بعده من يدعتو وتجبر فكان السبب منها اه سم  
يخذف وعبارة المعنى وخرج بقيد الحياة الفرقه بالموت لما مر من ان الموت مقرر للمهر ومن صور الموت لو  
مسخ احدهما حجر افان مسخ احدهما حيوانا فان كان الزوج وكان قبل الدخول ففي التدريب انه تحصل

(قوله) قبضته قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الروض بدل القبض بالملك (قوله) دفعه اي الضرر (قوله)  
في المتن وردته الخ اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني (قوله) بقيمته) راجع لقوله انفسخ او نصفها  
راجع لقوله او طلق (فرع) \* يتجه انه لو سحر احدهما حيوانا لم يؤثر الفرقه لان السحر وان كان له  
حقيقة ويؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها (قوله) وفي مسخ احدهما  
حجر او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع اه ع ش عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج  
بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقرينه في حياة على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما  
مر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذا كذلك مهر الاعداء وارثا على  
الوجه نظر الحياة ثم ان ابد النظر لموته قو لم اطردت العادة الالهية بعدم عود المسوخ بل قال كثيرون انه  
لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا ينافيه النص على ان الفردة مسوخة لا مكان حملها على ان المسوخين نفسهم ولدوا  
قبل الايام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها  
قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والافقياس ما مر انه

حيث ان المستحق عند الفراق وفي مسخ احدهما حجرا أو حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قيل معنى

الفرقة ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده للزوج لا تنفأ أهلية تملكه ولا للورثة لأنه حتى فيبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانا بمنزلة الموت اه والاول اوجه ولكن قوله فيبقى للزوجة الاوجه ان يوضع تحت يد الخا كم حتى يموت الزوج فيعطى لو ارثه او يرده الله تعالى كما كان في طلي له قال وإن مسخت الزوجة حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اه وهذا ظاهر اه وكذا في النهاية لا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت (قوله في النصف) إلى قوله واذا فرغنا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ودعوى الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج واما اذا كان الصداق ديننا فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه اه مغنى (قوله او اداه عنه) أي عن الزوج وهو صغير او مجنون او سفیه اه مغنى (قوله والا عا د الخ) دخل فيه ما لو اداه مولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما اداه عن مولده ان الولي اذا أدى عن مولده يقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على ابيه فاذا أدى عنه يكون تبرعا مسقطا للدين كفعل الاجنبي فاذا رجع كان للمؤدى هذا في النكاح واما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب اه ع ش (قوله يعني الفراق) عبارة المغنى وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اه (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذا لا يملك قهر اغير الارث اه سم (قوله يملك الخ) أي سلب قتيله (قوله ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في اخذه الا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد باخذه صيده اه رشيدى (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله لو سلبه العبد الخ) او اداه السيد من ماله اه مغنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله او طلق وقوله او الكحل راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق) أي لان الفسخ يرفع العقد من حينه فيرجع المهر للزوج ان كان اهلا للملك ولسيدة حين الفراق ان لم يكن اهلا لان البائع صار اجنيا اه ع ش (قوله منها) أي او يسبها (قوله كل الزيادة) إلى قوله أي لان يدها في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله ثم رايت إلى او في يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله او كان الفراق منها وقوله او نصفها راجع لقوله واذا فرغنا على الصحيح اه سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله او نصفها أي في الطلاق وقوله مملكة أي ان انفسخ النكاح وقوله او من مشترك أي ان طلق اه (قوله او نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية اه

كالموت أيضا بأن الفسخ لا يكون عادة الا بعد من يدعوتو وتجبر فكان السبب منها (تنبيه) بين أبو زرع في فتاويه ان المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالينة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة وبفرضه فهو نادر لم يسمع مثله على انه محتمل ان يكون سحرا وتموها وذلك يستحيل قلب الحقيقة به غايته انه اذا كان آدميا صار على شكل آخر ظاهرا الو في نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اه وما قاله محتمل فيما فرضه من المسخ إلى الحيوانية اما المسخ إلى الحجرية فيحتمل ان يأتي فيه ذلك لانه ابعد من الاول ويحتمل قبول شهادة البينة لانه لا اشتباه فيه وهذا لقرب محل ما قاله في الاول على ما فيه حيث لم يخبر عدد التواتر بانهم شاهدوا فلا نا المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلا وان استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فحينئذ يقبلون ويرتب على ذلك حكمة الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه اه فليتأمل فيه فان ما نقله عن أبي زرع من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبينة يتأى ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والمدة فان ذلك فرع سماع الدعوى والثبوت فليحذر (قوله كما رجاءه الخ) كذا شرح م ر (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذا لا يملك قهر اغير الارث (قوله لا الا صداق) هلا رجع للتقييد عند الا صداق كماؤدى لان الكسب ومال التجارة ملكة فهو بمنزلة المؤدى إلا أن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغنا على الصحيح وقوله او نصفها راجع لقوله او كان الفراق منها (قوله او نقص بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه اذا لا يملك قهرا غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف إليه ان كان هو المؤدى عن نفسه أو اداه عنه وليه وهو أب أو جد والاعاد للمؤدى كما رجاءه وان أطال الأذرعى في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وان لم يختره للاية ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى أن السالب يملك قهرا وكذا من اخذ صيدا ينظر إليه نعم لو سلبه العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو الكحل للسيد عند الفراق لا الا صداق ووقع لشارح عكس ذلك وهو سبق قلم فان عتق ولومع الفراق عاد له واذا فرغنا على الصحيح أو كان الفراق منها (قلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكة أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها

ضمنت الارش كله أو نصفه ان تعددت بان طالبها فامتنعت وكذا ان لم تعد أي لان يدها (٤٠٥) عليه يد ضمان ومملكه بنفس الفراق

مستقر وبه يفرق بين هذا  
وما مر فيما لو تعب الصداق  
بيده قبل قبضها لان ملكها  
الآن لم يستقر فلم يقو على  
الاحتجاب ارش لها كما لم بما  
مر ثم رأيتهم علوه بانه  
مقبوض عن معاوضة  
كالمبيع في يد المشتري بعد  
الاقالة وهو صريح فيما  
ذكرته او فيده فكذلك  
ان جنى عليه اجنبى او هي  
(وان طلق) مثلاً (والمهر)  
لذنى قبضته (تالف) ولو  
حكماً (ف) له (نصف بدله  
من مثل) فى مثل (او قيمة)  
من متقوم كما لورد المبيع  
فوجد ثمنه تالفاً (فان تعيب  
فى يدها) قبل نحو الطلاق  
(فان قنع) الزوج (به)  
فى بنصفه معيياً اخذه  
بلا ارش (ولاً) يقنع به  
(فنصف قيمته سليماً) فى  
المتقوم ونصف مثله سليماً  
فى المثل والتعبير بنصف  
للقيمة وبقيمة النصف  
وهى اقل وقع فى كلام  
الشافعى والجمهور فاما ان  
يكون تناقضا وهو ما  
فهمه كثيرون واما ان  
يكون مؤداهما عندهم  
واحداً وعليه يحتمل تاويل  
الاولى التوافق الثانية بان  
المراد كل من النصفين على  
حدته ويحتمل عكسه بان  
يزاد قيمة النصف منضمها  
لنصف الآخر والاوجه  
من ذلك كله ما فى المتن

سم أى كما يفيد قول الشارح بعدو كذا ان لم تتعد (قوله) ضمنمت الارش) فان ادعت حدوث النقص قبل الطلاق صدقت بيمينهاه معنى (قوله كله) أى كان الفراق منها اوبسببها وقوله اونصفه اى ان لم يكن منها ولا بسببهاه عش (قوله وبه) اى بقوله وملسك له الخ (قوله ومامر) اى فى اول باب الصداق (قوله علوه) اى ضمائها الارش (قوله اوفى يده) اى بان كان قبل قبضهاه سم وهو عطف على قوله فى يدها (قوله فكذلك الخ) لا يخفى ما فى هذا الصنيع اذ مقتضاه ضمائها فى صورة الاجنبى وليس كذلك قطعائهم رايث المحشى لمج ما اشترت اليه ايه سيد عمر عبارة سم قوله اوفى يده فكذلك ظاهره ان المعنى ضمنمت الارش اونصفه ولا معنى له فى جنابة الاجنبى لانها وقعت فى يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه فلعل معناه وان لم تساعد عبارته ان له الارش اونصفه ايه وعبارة عش اى يجب للزوج كل الارش اونصفه ايه (قول المتن وان طاق) عبارة المغنى وان فارق لا بسببها كان طلقاه (قوله مثلا) الى قوله فيرجع فى الاصل فى المغنى لا قوله والاوجه من ذلك كله ما فى المتن وقوله اذ فارق ولو بسببها الى قوله ولها فيما اذا فى النهاية لانه اقتصر على التأويل الثانى لكلام الشافعى والجمهور وحذف قول للشارح والاوجه من ذلك كله ما فى المتن (قول المتن تالف) فان كان المهر باقيا بحاله فليس لها ابداله وان اداه عمافى ذمته لا برضاه ايه معنى (قوله ولو حكما) كان اعتقه ايه عش (قول المتن فان تعيب) اى بأفة اخذها ياتى فى وان تعيب قبل قبضهاه سم (قوله وهى) اى قيمة النصف اقله اى من نصف القيمة لان التشقيص ينقصها ايه نهاية (قوله وقع الخ) خبر والتعبير الخ (قوله ان يكون) اى التعبير بهما (قوله بان المراد) اى بنصف القيمة (قوله كل من النصفين الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما الى الآخرة فيرجع بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه فى الروضة ايه (قوله والاوجه من ذلك كله) لا يخفى ما فيه اذ العبارة الاولى عين ما فى المتن (قوله انه الخ) بيان لما فى المتن (قوله فى تخييرها الآتى الخ) اى فى الزيادة المتصلة ايه بجيرى (قول المتن فان عاب) بان صار ذا غيب ايه معنى عبارة عش اى قام به الغيب قبل القبض وظاهر ان محله حيث لم تفسخ ايه (قول المتن فان عاب بجنابة الخ) ينبغى ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب فى يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وفى طرو والنقص عليه بان جنى عليه اجنبى او الزوج واخذت منه الارش او لم تاخذه يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف او الكل حال كونه بارش جنابة اى مع نصف الارش فى صورة التشطرو مع كله فى صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش ما يغرم اى يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبى فى يد الزوج او فى يدها او الزوج وهو يدها اما النقص الطارىء بدون جنابة كآلة السباوية كالعمى والعمور او بجنابة لا غرم لارشها كان جنت هى عليه فيتخير الزوج بين الرضا بنصفه او كله ناقصا من غير ارش وبين نصف او كل قيمته او مثله تسليمها فيما اذا جنى عليه هو وهو يدها واجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش انتهت وهو ظاهر فى استحقاقه اخذ الارش منها اذا جنى هو

(قوله او في يده) بان كان قبل قبضه وانظر ما وجه ضمائها في صورة الاجنبي وقد عبر شيخ الاسلام في الشق الاول بقوله فله كل الارش او نصفه فقوله هنا كذلك لا اشكال فيه لا يقال وجهه ان النقص حصل في ملكها واستحقت ارشه فاذا رصيت بالصدق مع ذلك لزمها القيام للزوج بالارش او نصفه كما يفهم ذلك مما ياتي في قوله فان غاب الخ بالقول الفرض ان النقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لا في ملكها (قوله او في يده فكذلك) ظاهره ان المعنى ضمننت الارش او نصفه ولا معنى له في جنابة الاجنبي لانها وقعت في يده وبعد ملكه فلا دخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه فعلل معناه وان لم تساعد عبارته ان الارش او نصفه (قوله في المتن فان تعيب) اي باقة اخذ مما ياتي في وان تعيب قبل قبضها (قوله في المتن فان غاب بجنابة الخ) ينبغي ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبرة الارشاد وشرحه للشارح ما نصه وفي

(وان لعب قبل قبضها) له بأفة ورضيت به (فله نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش لانه حالة نقصه من ضمانه (فان عاب بجنابة



عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم (قول لمن وأخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله عن يضمن الخ) شامل للزوجة اه حلي (قوله ولو ردت له) أي للزوج (قوله فالأصح أن له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معني (قوله إذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن ام لا اه ع ش (قوله قبل الفراق) أي حدث قبله أي وبعده الا صداق معني ورشيدى ويديه ايضا التعليل الاقنى (قوله في الاصل) أي إن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي أن كان بطلاق وقوله أو بدله أي كلا أو نصفه إن كان نالفا اه ع ش (قوله نعم) إلى قوله وإنما نظروا في المعنى الا قوله وإن لم يميز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الا صداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فإن كان يميز أخذ نصفها وإن نقصت قيمتها بالولد في يدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معني (قوله تعين الخ) فليس له الرجوع بالام أو نصفها وإن رضيت الزوجة اه معني (قوله قيمة الام) أي أن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة أن كان بنحو طلاق وقوله وإن قال الخ غاية اه ع ش (قوله فإن رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشيدى عبارة سم فعلم أن لها الخيار لزيادة أي المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتهما أو نصفهما أو الاقله نصف أو كل قيمته يوم الانفصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت إمكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفرقة اه ع ش عبارة المعنى مع قيمة نصفها اه (قوله أن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي افاده قوله فإن رضيت الخ (قوله فإن شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها أن لم يميز لان نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وإن رضيت لئلا يلزم التفريق في صورتين اه سم ذكر المعنى كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولد فيا إذا كان الولد يميز (قوله ناقصا) ظاهره وان كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبى أو الزوج وأخذت منه الارش أو لم تأخذه يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط أن يكون ذلك الارش بما يغرم أي يضمن لها وإن ساحت به بان جنى عليه اجنبى في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يدها لان الارش بدل الفاتت اما النقص الطارىء بدون جناية كالآفة السماوية كالعمى والعور أو بجناية لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتعخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سلبا وفيما إذا جنى عليه هو وهو يديه و اجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش لانه نقص وهو من ضمانه اه وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيله الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ويوجه بانها لم تستحق لهذه الجناية ارشا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ مع ان الارش اذ ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن وأخذت ارشها) أي واستحققت اخذه (قوله فإن رضيت رجع الخ) فعلم أن لها الخيار لزيادة بالولد (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت إمكان التقويم (قوله) وإن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ (قوله فإن شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولد الامة إن لم يميز لان نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وإن رضيت لئلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

وأخذت ارشها) يعني وكان الجاني بمن يضمن الارش وإن لم تأخذه بل وإن ابراته عنه ولو ردت له سليما (فالأصح أن له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفاتت وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولها) إذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كتمرة وولد وأجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الواهب نعم في ولد الامة الذي لم يميز تعين قيمة الام أو نصفها حذر من التفريق المحرم وإن قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفرق بينهما على الوجه ولو كان الولد حملا عند الا صداق فإن رضيت رجع في نصفها والاقله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها أن لم يميز ولد الامة هذا إن لم تنقص بالولد في يدها والاخير فإن شاء أخذ نصف ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فإن كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله رجع في نصفها) أي ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أي فيما إذا كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت امه بالولادة (قوله لسببه) وهو الحمل اه سم (قوله وبه يفرق) أي بقوله ان الولد ملكهما معا الخين هذا أي ما لو كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت بالولادة وما لو حدث الولد بعد الاصداق في يده الخ أي ونقصت بالولادة وقضية كلام المغني المار انه لا فرق بينهما (قوله انه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السبب) أي الحمل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن ومتى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشيدى قوله لا بسبب مقارن لم اره لغيره بالنسبة لما إذا كان الراجع النصف وإنما ذكره وهذا التفصيل فيما إذا كان الراجع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلسي ما نصه فلم ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر فهر ازيداته المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخلاف قول ان ما ذكره عن شيخه البرلسي سيفيده قول الشارح هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره ع ش عنه واقره ايضا وان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما اطلعنا من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كاهر (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولا من النقص انخفاضه اه ع ش (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو اسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها المكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما احوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو اسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضيا بنصف العين أو كلها ولا ينصف

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق (قوله رجع في نصفها) أي فلا خيار (قوله فلم ينظر ولسببه) أي وهو الحمل (قوله انه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار لا من ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق (قوله ان السبب) أي الحمل (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه هذا ما قاله الرافعي في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمفصلة فيما سوى الطلاق من الاسباب المشطرة حكمها في الطلاق وما يوجب عود الجميع ان كان عارضا كالرضاع ووردة الزوجة فكذلك وان كان مقارنا كفسخه بعيبها وعكسه عادي بزيادة يعني المتصلة ولا حاجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر فهر ازيداته المتصلة وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فان كان بسبب قارن العقد كيب احدهما فيمتصل من الزيادة أي معه كسمن وصنعة يرجع المهر الى الزوج وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها الى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته اخذا من الروضة واصلاها ما قررت به كلامه هو ما فيها ما قول البلقيني ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشتركا في ان العقد قارنه سبب الفسخ وهو اما وجود العيب او شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجري هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجري هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع انه إنما يوجب الكل إلا أن يقال أراد انه لا يجري لعدم تصويره إلا ان هذا قد ينافيه قوله مطلقا إلا ان يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتامل واستشكل ايضا قيده المتن هنا بنفي المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارح لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كاقتره فليتامل (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه

رجع في نصفها وإنما  
نظروا هنا لمن النقص  
بالولادة في يده لان الولد  
ملكهما معا فلم ينظروا  
لسببه إذ لا مرجع وبه  
يفرق بين هذا وما لو حدث  
الولد بعد الاصداق في  
يده ثم ولدت في يدها فان  
الذي اقتضاه كلام الرافعي  
انه من ضمانه نظرا إلى ان  
السبب وجد في يده وان  
كان الولد لها (و) لها فيما  
إذا فارقها بعد زيادة متصلة  
(خيار في متصلة) كسمن  
وحرقة وليس منها ارتفاع  
سوق (فان شئت) فيها وكان  
الفراق لا بسببها (ف) له  
ولو معسرة (نصف قيمة)  
للهر باقي يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة للرجوع من خصائص هذا المحل لان العود هنا ابتداء تملك لا فسخ ومن ثم لو امر العبد من كسبه او مال تجارته ثم عتق عاد اليه كما رآنا ولو كان فسخا لعاد الى كسبه او لا وهو السيد (وان سمحت) بالزيادة وهي رشيدة (لزمه القبول) لانها لكونها تابعة لا تظهر فيها المنة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد اليه الصداق ولا فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحد همارجع اليه بزيادته المتصلة وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وإن كان بسبب عارض كدتها تخيرت بين ان تسلمه زائدا وان تسلم قيمته غير زائد (وإن) فارق لا بسببها وقد (زاد) من وجهه (ونقص) من وجهه (ككبر عبد) كبرايمنع دخوله على الحريم وقوله لا لرياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمرها وكثر به حطبها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو (برص فان انقفا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدو هما (والا فنصف قيمة العين) مجردة عن زيادة ونقص لانه (٤٠٨) الا عدل ولا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص ولا هي على اعطائه للزيادة (وزراعة

الارض نقص) محض لانها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان انقفا على نصفها محروثة ومزروعة وترك الزرع للحصاد فواضح والا رجع بنصف قيمتها مجردة عن حرث وزرع هذا إن اتخذت للزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق اذ هو في ارض للزراعة (وحل امة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لان فيه النصف حالا وخوف الموت مالا (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لانها لا تهلك به غالبا بخلاف الامة وردوه هنا وان وافقه كلامهما في خيار البيع انه عيب في الامة فقط بانه فيها يفسد

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اهـ سم (قوله ومنع المتصلة) الى قوله هذا كله في المغنى (قوله) ولو كان فسخا لعاد الى كسبه (قوله ولا) اي وان عاد اليه الكل بان كان الفراق منها او بسببها اهـ رشيدى (قوله وإن كان بسبب عارض) اي وقد حدث بعد الزيادة اهـ ع ش وهو مبنى على البحث المار عن شرح الروض (قوله بحيث) الى قوله كما سياتى في المغنى (قوله قل به ثمرها) فان لم يقل فطو لها زيادة محضة اهـ مغنى (قوله وترك الزرع الخ) قال الامام وعليه ابقاؤه بلا اجرة لانها زرعت ملكها الخالص اهـ مغنى (قوله هذا) أى كون الحرث زيادة (قوله وكان الخ) اي الحرث (قوله) ولا) اي بان كانت معدة للبناء مثلا او كان الحرث في غير وقته (قوله فهو) اي الحرث اهـ سم (قوله عنه) اي عن التقيد بكون الارض متخذة للزراعة (قوله بقرينة السياق الخ) اي بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان الكلام في ارض معدة للزراعة اهـ مغنى (قوله لانها لا تهلك الخ) عبارة المغنى لا تنفاد خطر الولادة فيها غالبا اهـ (قوله بانه الخ) اي الحل والبلاء متعلق برده ولا يخفى انه لا نأتم فيما اذا كانت ما كولة (قوله فيها) اي البهيمة (قوله جبر اللجانين) اي جانبي المرأة والرجل في خوف الموت اهـ كردى (قوله انه فيهما) اي الامة والبهيمة ويحتمل ان الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ ع ش (قول المتن واطلاع نخل) اي بعد الاصداء اهـ مغنى (قوله لم يؤثر) الى قوله ويرد في المغنى (قوله كبديو الطلع) خبر وظهور النور الخ (قوله ولم يدخل وقت جذاه) ولو دخل وقت جذاه لم يها قطعه لياخذ نصف الشجرة اهـ مغنى (قول المتن قطفه) اي قطعه اهـ نهاية (قوله وان اعتيد الخ) غاية (قوله اكثر) مفعول مطلق لقوله نظرهم وقوله جبر امفعول له اقوله اكثر وقوله الغى الخ خبر ان (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وانا اقطفه) من باب ضرب مختار اهـ ع ش (قوله لا نقص) اي ككسر غصن (قوله منه) اي القطف (قوله ولا من الخ)

قوله وكان الفراق لا بسببها انما زاد هذا القول ففسخ قيمة ولو اسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كدتها احترز عن المقارن لان الزوج يرجع حينئذ بكل المهر بالزيادة المتصلة قهر او كذا قوله بعد وفارق لا بسببها انما اوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة لاثنين في كلامه ولو قال بدله وفارق لا بسبب مقارن او اسقطه وقال او بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضينا بنصف العين او كلها او الا فنصف القيمة او كلها كان أحسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا لعاد الى كسبه الخ) قد يقال فلم عاد للتودى كما تقدم (قوله والا فهو) اي الحرث (قوله بانه فيها) اي البهيمة

اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما سياتى وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر اذ المدار ثم على ما نخل عطف بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجانبين على ان كلامهما قبيل الاقالة يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فعيب ولا فلا (واطلاع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهرى لحدوثها ملكها ولو رضيت باخذها مع النخل اجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبديو الطلع من غير تاخير (وان طلق) مثلا (وعليه ثم مؤبر) بان تشقق طلمعه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصداء ولم يدخل وقت جذاه (لم يلزمها قطفه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها بل لها ابقاؤه الى جذاه وان اعتيد قطفه اخضر لكن نظره في الاذرعى ويرد بان نظرهم لجانبها اكثر جبر الماحصل لها من كسر الفراق الغنى النظر الى هذا الاعتبار او اوجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان قطف) او قالت ارجع وانا اقطفه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن لا تقطع يتأجل باجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ بوجه (ولو رضى بنصف) نحو (النخل وتبقى الثمر الى جذاه)

وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) إذ لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كسائر الاموال المشتركة ومن ثم كان في السقي كشيء يكتفي في الشجر ان فرداً أحدهما بالثمر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضى بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو وأغيرها نصفي فلا يجاب لذلك (٢٠٩) قطعاً وان قال لها برأتك من ضمانه

لا ضررها لانها لا تبرا بذلك فان قال اقبضه ثم اودعها لياوم رضى بذلك اجبرت إذ لا ضرورة عليها حينئذ وإلا فلا وعلى هذا يحمل إطلاق من اطلق ان قوله اودعها كقوله اغيرها (ولورضى به) اى الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتناع) منه (والقيمة) اى طلبها لان حقه ناجز في العين او القيمة فلا يؤخر إلا برضاها ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فان قيل اشتركا فيهما وقيل يجبر وأطالوا في الانتصار له (ومتى ثبت خيار له) لنقص (اولها) لزيادة اولها لاجتماعهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما وإلا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لانه ليس خيار عيب مالم يطلب فتكاف هي اختيار احدهما فوراً ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لان التعيين ينافي تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت لم تحبس بل تنزع منها وتمنع من التصرف فيها فان اصررت على الامتناع باع

عطف على قوله لا نقص الخ عبارة المغنى ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) إلى قوله فان قال في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى اما إذا وقوله او وأغيرها نصفي (قوله او وأغيرها) عطف على قوله لا اقبضه (قوله لا تبرا بذلك) لان الابراء من ضمان العين مع بقاءها باطل اه معنى (قوله اجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حجج وذلك لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجبار الزام الممتنع من الفعل على قبوله اه ع ش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ اى يتصور الاجبار مع الرضا فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حرازة اه (قوله والا) اى ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا اه سم عبارة الرشيدى اى على ما إذا لم ترض اه وهى أحسن (قوله اى الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغنى إلا قوله فان قبل إلى المتن (قوله اى الرجوع) اى رجوع الزوج (قوله لان حقه) عبارة المغنى لان حقه ثبت معجلاً فلا يؤخر إلا برضاها والتاخير بالتراضى جائز لان الحق لها ولا يلزم فلو بدا لاحدهما الرجوع عمارضى به جاز لان ذلك وعدم لا يلزم (فرع) لو اصدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يرد الصداق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صداق ويرجع ايضا في نصف الكل من اصدق نخلة مطلعة وطلق وهى مطلعة فان ابرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة ان رضى لانها قد زادت والا لاخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيهما) اى الشجر والثمر (قوله وقيل يجبر) اى على قبول الهبة اه معنى (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله بجعل اوفيه مائة خلو لا مائة جمع اه سم (قوله لاجتماعهما) اى النقص والزيادة (قوله او منهما) عبارة المغنى وان كان لها اعتبر توافقهما اه (قوله والا) اى وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) اى الاختيار اه ع ش (قوله مالم يطلب) اى الزوج حقه فتكاف الخ اى الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار احدهما) اى من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) اى من الاختيار (قوله بل تنزع) اى العين وكذا ضمير فيها ومنها الآتين (قوله فان اصررت على الامتناع باع الفاضل الخ) قد يقال هذا الاطلاق صادق بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدى إلى الخروج عن عهدة الواجب اعنى نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضى بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجداً غلب في الثلث مثلاً بما يساوى نصف القيمة يتعين البيع لكان منتجها اه سيد عمر (قوله يبعه) اى قدر الواجب (قوله مازاد) اى على قدر الواجب اه كرى (قوله قيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الاخيرة) وهى قوله ياخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وافقه المغنى عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امره مظلون فتوقف الامر على القضاء به انتهى اه سم (قوله لما مر) اى في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبراً لما حصل الخ اه كرى

(قوله اجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله بجعل اوفيه مائة خلو لا مائة جمع (قوله قيل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الاخيرة) اى وهى قوله ياخذ نصف العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد ويجاب بان التساوى امر مظلون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢ - شروانى وابن قاسم - سابع) القاضى منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت مازاد ومع مساواة ثمن نصف الدين لنصف القيمة ياخذ نصف الدين إذ لا فائدة في البيع ظاهراً اى لان الشئ لا راغب فيه غالباً قيل ظاهر كلامهما انه لا يملكه اى في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له الفاضل به وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانبها لما مر

لا متاعها ومن ثم جرى  
الحاوى وفروعه على ذلك  
(ومتى رجع بقيمة)  
للتقوم لنحو زيادة أو  
نقص أو زوال ملك (اعتبر  
الأقل من يومى الاصداق  
والقبض) لأنها ان كانت  
يوم الاصداق أقل فزاد  
حدث ملكها فلم تضمنه له  
أو يوم القبض أقل فأنقص  
قبله من ضمانه فلم تضمنه له  
ايضا وإطالة الاسنوى في  
اعتراض هذا بنصوص  
مصرحة باعتبار يوم القبض  
مردودة بانها مفروضة في  
زيادة ونقص حصلا بعد  
القبض فيعتبر هنا يوم  
القبض نظير ما مر في الزكاة  
المعجلة والاول فيما إذا حدثا  
بعد العقد وقبل القبض  
نظير ما مر في مبيع زاد  
ونقص قبل القبض ومن  
ثم كان الرجح هنا ما مر ثم  
من اعتبار الأقل فيما بين  
اليومين ايضا ولو تلف في  
يدها بعد الفراق وجبت  
قيمة يوم التلف لتلقه على  
ملكه تحت يد ضامنه له (ولو  
أصدة) لها (تعليم) ما فيه  
كلفة عرفان (قرآن) ولو  
دون ثلاث آيات على  
الأوجه أو نحو شعر فيه  
كلفة ومنفعة تقصد شرعا  
لا شتماله على علم أو مواظ  
مثلا عينا أو ذمة ولو لنحو  
عبدها أو ولدها الذى  
يلزمها انفاقه صح ولو كان

(قوله ترجح) أى الرعاية وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كرى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه ع ش (قوله للتقوم) إلى قوله فعلم انه في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وإطالة الاسنوى إلى الرجح هنا (قوله أو نقص) لمنع الخلو فقط (قوله لاها) أى القيمة (قوله فى اعتراض هذا) أى ما فى المتن من اعتبار الأقل (قوله بانها) أى تلك النصوص (قوله فيعتبر هنا) أى فيما إذا حصل بعد القبض (قوله والاول) أى ما فى المتن (قوله كان الرجح هنا الخ) وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير النسيه وغيره بالأقل من يوم العقد إلى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما ((فروع)) لو اصدقها حليا فكسرتة وانكسرت واعدته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه إلا برضاها لزيادته بالصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية هزلت ثم سمعت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو اصدقها عبدا فعلمى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاها كالمو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فالزم ترش الزوجة برجوع الزوج فى الحلى المعادرجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهى أجرة مثلها من نقد البلد وان كان من جنسه كفى الغصب فيما لو ألتف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد ولو اصدقها اناء ذهب أو فضة فكسرتة واعدته ولم تعد له يرجع مع نصفه بالأجرة إذ لا أجرة لصنعة ولو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لأنه محرم وان صح شرأها بزيادة للغناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله ثم تعلمها الخ افهم انه لو تذكرها بنفسه عندها رجع فيه بغير رضاها وقوله إذ لا أجرة لصنعة أى لانها محرمة ويؤخذ منه انه لو ابيع لها فعلمه كان اتخذه لتشرب منه لازالة مرض قام به الزمة أجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلفة الخ) أى بحيث تقابل بأجرة وان قلت ع ش أى لا كتم نظر مغنى (قوله أو نحو شعر) أو حديث أو خط أو نحوه مما يصح الاستئجار على تعليمه اه مغنى (قوله لا شتماله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه ع ش (قوله عينا أو ذمة) لعله تمييز من نسبة تعليم قرآن (قوله أو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لانه مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها انفاقه) عبارة المغنى ولو اصدقها تعليم عبدها أو ولدها أو ختانه صح ان وجب عليها وإلا فلا اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن الروضة ما نصه قضيته انه لو لم يجب ختان العبد أى أو تعليمه لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزبدى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم انفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر اه وقوله ولا يخفى الخ فى السيد عمر مثله (قوله والذى يلزمها انفاقه) أى بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال أو كون نفقته على ابيه أو كونه كبير اقادرا على الكسب اه ع ش (قوله ولو كان الخ) غاية فى الصحة اه ع ش (قوله لكن ان رضى اسلامها) وإلا فلا كتعليم التوراة أو الانجيل لها أو لمسلية فانه لا يصلح ولو اصدق الكتائية تعليم الشهادتين أو هى أو غيرها اداء شهادة لم يصح فان كان فى تعليمها كلفة أو محل القاضى المؤدى

(قوله ترجح ذلك وتلقى) أى الرعاية (قوله ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم لا يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لان عبدها مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى الرابعة اصدقها تعليم ولدها لم يصح الصداق كما لو شرط الصداق ولدها وان اصدقها تعليم غلامها قال البغوى لا يصح كالولد وقال المتولى يصح وهذا اصح ولو وجب عليها تعليم الولد أو ختان العبد فشرطه صداقا جازاه وقضيته انه لو لم يجب ختان العبد لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزبدى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد

ان رجى اسلامها (و) متى (طلق) مثلا (قبله) اى تعليمها هي دون نحو عبدا ولم تصرزوجة او محر ماله بحدوث رضاع او بان ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تشتهى وكان التعليم بنفسه (فالاصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفا تحة قبل (١١٤) الدخول وبعده لانها صارت أجنبية فلم

تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرب الالفه وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعمل انه لا نظر هنا لما علل به الاسنوى التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الايات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء مع استحقاقها لتعليم الكل وانه لو امكنه ان يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع خلوة ودرضى بالحضور كحرم او زوج او امرأة اخرى وهما ثقتان يحتشمهما فلا تعذر (تنبيه) اذالم يتعذر كان كان لنحوقتها وتشطرها العبرة في النصف الذى يعلمه هل هو باعتبار الايات او الحروف وهل اذا اختلغا في تعيينه المجاب هو اوى لم ار فى ذلك شيئا ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفا بالآيات او الحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه نعم الذى يتجه

عنده الشهادة بعيدا يحتاج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرى اه معنى (قوله) ولم تصر (الخ) وقوله الا ترى وكان التعليم الخ معطوفان على طلق (قوله) ولم تصرزوجة) اى بنكاح جديد اه نهاية (قوله) قبل الدخول (الخ) الاولى تقديمه على فالاصح الخ ليعلم بطلان كلفه المغنى (قوله) وبه فارق (الخ) اى بقوله لما وقع بينهما الخ (قوله) فلم الخ) اى من التعليل المذكور (قوله) التعذر (مفعول علل (قوله) من استحالة القيام الخ) الاسبك ان يؤخر قوله استحالة بان يقول من ان القيام بتعليم الخ مستحيل واستحقاق الخ او يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله) واستحقاق نصف الخ) اى استحقاق تعليمه الخ (قوله) وذلك) اى عدم النظر لما علل به الاسنوى (قوله) لما تقرر) اى فى قوله قبل الدخول وبعده (قوله) مع استحقاقها الخ) اى وعدم جريان تعليقه باستحالة القيام الخ فيه (قوله) وانه الخ) عطف على قوله انه لا نظر الخ (قوله) لو امكنه ان يعلمها) الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله) فى مجلس واحد) اى او مجالس مر اه سم على منهج اه عش (قوله) اذالم يتعذر الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحوقتها مطلقا اولها فى الذمة فان اتفقا على شيء فذاك ولا تعين المصير الى نصف مهر المثل كما اتي به الوالد اخذ من تعليل الاسنوى اه واعتمده ع وش والرشيدي (قوله) هل هو) اى النصف (قوله) ويظهر اعتبار النصف الخ) هذا مردود وقياسه على اجابة المدين فاسد لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله) وان الخيرة الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله) ثم رايتم بعضهم الخ) يعنى الشهاب الرملى (قوله) ان النصف الخ) اى تعليمه (قوله) واجابة احدهما) اى الزوجين (قوله) فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا اميل لنقله عن النص كما يأتى ولفساد القياس الذى أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فانها متغايرة بالحقيقة متفاوتة فى السهولة ثم رايتم فى النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر ككونه لنحوقتها الخ اه سيد عمر (قوله) وهو) اى ما قاله البعض (قوله) ولما يلزم) الى التحكم (قوله)

جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر (قوله) فى المتن وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه) قال فى الروضة الحادية عشرة نكحها على خياطة ثوب معلوم جازوله ان يامر غيره بالخياطة ان التزم فى الذمة وإن نكح على ان يخطه بنفسه فعجز بان سقطت يده او مات فقضا عليه قولان اظهرهما مهر المثل والثاني اجرة الخياطة ولو تلف ذلك الثوب فوجها نصحها تلف الصداق فيعود القولان فى مهر المثل والاجرة والثاني تاقى ثوب مثله ليخطه وهذا الثاني هو الموافق لما تقرر فى الاجارة من جواز ابداله المستوفى به فليراجع وإن طلقها بعد الخياطة قبل الدخول فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخياطة فان دخل بها فعليه الخياطة والا عا ط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان فى انه يجب مهر المثل ام الاجرة اه (قوله) وهل اذا اختلغا فى تعيينه المجاب هو اوى الخ) الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى أنهم ما ان اتفقا على شيء والا وجب نصف مهر المثل (قوله) كما اعتبروا نية المدين الخ) الفرق بينهما ظاهر لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين مدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رايتم عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه متى لم يتعذر ككونه لنحوقتها وتشطرها او تعذر بان كان لها واختلغا فان اتفقا على شيء والا تعين المصير الى نصف مهر المثل اخذ من تعليل الاسنوى المتقدم شرح مر (قوله) كما اعتبروا نية المدين الدافع) اقول لعل هذا القياس مما يتعجب منه لان المدين فى المقيس عليه احضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه مما اتفقا على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما فى ذلك رانما النزاع فى اخذه عن اى الدينين او الديون وكانت الخيرة للدين بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتأمل (قوله) فيجب نصف مهر المثل)

أنه لا يجاب لنصف ملفق من سور أو آيات لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رايتم بعضهم قال أن النصف الحقيقي يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجع



وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي او ما ذكره هو فليتامل اه سم (قوله وقد علمت مرجح الخ) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكرته) اي في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله في الزيادة) اي المتصلة (قوله لذلك) اي لرعاية جانبها (قوله اوجه في المعنى) قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا اه سم (قوله فيما اذا تعذر) الى التنبيه في النهاية لا قوله اوقبله وصححناه وقوله وان المعتمد الثاني وكذا في المعنى لا قوله ولو قبل الطلاق الى المتن وقوله لا بدل نصفه كما مر وقوله فهو كالواهب الى المتن وقوله وكانه اشار الى المتن (قوله فيما اذا تعذر الخ) اي في صورة المتن واشار به الى ان قوله ويجب الخ مترتب على قوله فالاصح تعذر تعليمه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله ولا) اي بان فارقها قبل الوطء (قوله ان لم يجب شطر) اي بان كان الفراق منها او بسببها (قوله ولا) اي ان وجب الشطر بان فارقها بسببها (قوله اما لو اصدقها الخ) محترز قوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش (قوله بل يستاجر الخ) (تنبيه) لو اصدقها تعليم سورة من القرآن او جزءا منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولى بالمشروط تعليمه فان لم يعلمها او احدهما وكلا او احدهما من يعلمه ولا يكتفى التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف ولا يشترط تعيين الحرف اي الوجه الذى يعلمه لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الاجارة ونقل عن البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قاله الاذرعى حسن فان لم يكن فيها اغلب عليها ما شاء فان عين الزوج والولى حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غيرهما فتطوع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عملا بالشرط ولو اصدقها تعليم قرآن او غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كفاي الاجارة فهم ما معنى ونهاية قال ع ش قوله وهو كما قال الاذرعى الخ معتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ اي من الكلمة التى لم يشملها ما تعلمته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التى يخالف فيها نافعا وقوله شهر الخ ويعلمها من الشهر في الاوقات التى جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة ان ترا ضيا بشىء عمل به اه (قوله او تعلق الخ) كقوله او عقلت عطف على زال الخ (قوله حق لازم) اما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية ومعنى وروض (قوله كرهن) والبيع بشرط الخيار ان كان للبشترى وحده رجوع الزوج الى نصف البدل لا تتقال الملك بذلك ولا فله نصف المعين روض ومعنى (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبقى الرهن في النصف كما في الروض وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

وكذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليتامل (قوله ولا نأمر يلزم) اي التحكم (قوله وقد علمت مرجح الزوج) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه (قوله ما ذكرته اوجه في المعنى) قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا فاعجب بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبقى الرهن في النصف قال في الروض وشرحه فان صبر في صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن في صورته لانما اصبر الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من فصل الضمان حتى يقبل هو المستاجر والمرهون والزوج ويسلمها اي العين المصدقة للمستحق لها لتبراى أى الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ ويبقى الرهن في صورته في نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها هو ما في الاصل ويجوز عوده على الزوجة اي ويسلمها الصداق او تعطيه معطوف على تقبض اي فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ اول تعطيه نصف القيمة اه (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولا نه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرية والرجوع بقوته بالسكينة وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب ابقاء حق الحرية لا تنفاد الضرر وبهذا فارق نظائره (فنصف بدله) أى قيمة المتقوم ومثل المثل كالمثل تلف وليس له نقض تشرفها بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد ولو صبر لزواله وامتنع من تسليه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانها له (فان كان زال وعاد) اوزال الحق اللازم ولو بعد (٤١٣) الطلاق قبل اخذ البدل (تعلق) الزوج

(بالعين فى الاصح) لانه لا بدله من بدل فعين ماله اولى وبه فارق نظائره كما مر فى الفلوس (ولو وهبته) واقتضته (له) بعد ان قبضته او قبله وصححناه (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فلا يظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كما مر وذلك لعوده اليه بملك جديد فهو كما لو وهب ما اشتراه من بائعه ثم افلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثر له لان علة المقابل وهى كونها عجلت له ما يستحقه تتأتى فيسأله من مسئلة المفلس فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبته النصف) ثم أقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (وربع بدله كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيها اخرجته وما ابقته (وفى قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجده فانحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول

اهم عبارة النهاية والمغنى ولو دبرته او علقت عتقه بصفة رجح ان كانت معسرة ويبقى النصف الآخر مدبراً او معلقاً عتقه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرتها الخ (قوله لهذا) أى ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله وعدمه) أى عدم الرجوع (قوله وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغنى وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل فى هبته لفرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع فى الواهب يفوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فهما اه (قوله وليس له) أى للزوج (قوله لوجود حقه الخ) يؤخذ منه انه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظراً الى ان ملكها باق الى تمام الفسخ فوقعت صيغة التصرف وهو باق بملكها والا قرب نعم اه سيد عمر (قوله ولو صبر الخ) عبارة المغنى فان صبر فى صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المهرتين فى صورة انا صبر الى القضاء مدة الاجارة وانفكاك والرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستاجر والمرهون والمزوج ويسلم العين المصدقة للمستحق لانه التبرأ الزوجية من الضمان فليس لها الامتناع حيثئذ لانقضاء العلة اه زاد الروض مع شرحه ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها او تعطيه معطوف على قبض أى فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ او لتعطيه نصف القيمة اه (قوله لزواله) أى الحق او تعلقه (قوله وامتنع من تسليه) أى الآن اه عش (قوله اوزوال الحق الخ) عطف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غاية أى ولو كان العود او الزوال بعد الطلاق وقوله قبل اخذ البدل متعلق بقوله عاد اوزال الخ (قوله لا بدله) أى للزوج (قوله وبه فارق نظائره الخ) لعل المراد بالنظائر هنا ما فى الفلوس والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الراجح فهما اه عش (قوله واقتضته) عبارة المغنى بلفظ الهبة بعد قبضها له والمهر عين وخرج بما ذكر ما لو لم ته به بلفظ الهبة بل باعت له مخا بة فانه يرجع بنصفه قطعاً وان كانت المخا بة فى معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان فى كلام الشارح ما يوم خلافه وسيبقى هبة الدين اه وكذا فى النهاية الا قوله بل باعت له ما لو وهبته قال عش قوله ما لو لم ته به بلفظ الهبة أى كان قالت له امرتك او ارقبتك فان كلا منهما هبة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عيناً اشترط فى التبرع به التملك بالايجاب والقبول والاباض ويجزى لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكفى لفظ الهبة والتملك لفظ الا برأ ونحوه كالاسقاط اه (قوله كما مر) أى فى شرح والانفصاف قيمته سليماً (قوله لعوده الخ) عبارة المغنى لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أى هبة الزوجة الصداق للزوج (قوله فيسأله) الضمير المستتر هنا والمجروح فى قوله الآتى حجة عليه للمقابل (قوله وهو الربع) أى ربع الصداق (قوله فتشيع الخ) الاولى التذكير كافى فى النهاية والمغنى عبارة الثانى فيشيع الراجع فيها اخرجه وما ابقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله لما مر) أى فى شرح والا فنصف قيمته سليماً (قوله وان المعتمد) أى بقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثانى أى نصف بدل كله (قوله فى مدخول بين) أى لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله قاعدة الحصر والاشاعة) يعنى حصر الحكم فى بعض الكل تارة واشاعته فى الكل اخرى وقوله من وجه ذلك أى اقام دليلاً على ذلك الترجيح اه كردى (قوله ولم ارا الخ) المسئلة مبسوطة فى قواعد

الحصر (وفى قول يتخير بين بدل نصف كله) أى نصف بدل كله كما باصله وكأنه اشار لما مر انه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المعتمد الثانى (او) بمعنى الواو اذ هى لا يعطف بها فى مدخوله بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لثلا يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب (تفيه) ما صححوه هنا من الاشاعة هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهى قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدقة مداركهم التى حملتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة اخرى ولم ار من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه

ويوضح بذلك مثال لكل من جزئياتها مع توجيهه بما يتضح به نظائره فاقول هي اربعة اقسام ما نزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة وزناً فيعطيه له عداً فزيدو احدافيشيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه جزم به الرافي وأخذ منه ان من طلب اقتراض ألف وخمسة فوزن له الف وثم ثمانية غلطاً ثم ادعى المقرض (٤١٤) تلف الثمانية بلا تقصير لكون يده امانة لزمه منها مائتان وخمسون لان جملة الزائد

أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة اسداسها وسدسها امانة فالامانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه القطع بالاشاعة هنا بان اليد المستوية على الزائد المنهيم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان او الامانة قبلها حتى يحال الامر عليه او على الاصح كاهنا وبوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح وكيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها فينزل على الاشاعة كما مر لان البعضية المنبثة في الصبرة التي افادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صيت عليها صبرة اخرى ثم تلف الكل الاصااتعين وكما إذا أفر بعض الورثة بدين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الافرا اخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر ارثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كاعطوه عبداً من رقيق فمات وما تواركهم الاواحدة تعينت الوصية فيه اي رعاية لغرض الموصى من بقاء وصيته بحالها

الزركشي فراجعها اه سيد عمر (قوله ويتضح) أي وجه ذلك الترجيح (قوله بذكر مثال لكل من جزئياتها الخ) اي بذكر مثال لكل قسم من اقسامها الاربعة الاتية مع دليله ليتضح به نظائره من ذلك القسم اه كردى (قوله هي اربعة اقسام الخ) اي القاعدة اربعة اقسام الاول ما نزلوه على الاشاعة قطعاً اه كردى (قوله له) اي لزيدو وقوله في ذمته اي عمرو وعشرة من الدراهم (قوله فيعطيه) اي العشرة التي في ذمته وقوله عدا اي مع الموافقة وزنا (قوله فزيد) كذا فيما بايدنا من النسخ بالمشاة الفوقية ولعلمه من تحريف الناسخ وانه في الاصل بالمشاة التحتية وعلى كل فالزيادة على سبيل الغلط (قوله فيشيع) اي الواحد الزائد وقوله في الكل اي في كل من احد عشر (قوله ويضمنه) اي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزائه (قوله لانه) متعلق بقوله يضمنه والضمير للواحد الشائع (قوله وأخذ) ببناء المفعول (قوله منه) اي المثال المذكور الذي جزم به الرافي (قوله لكون يده الخ) تعليل للتقييد بعدم التقصير (قوله لزمه الخ) خبر ان (قوله في الباقي) لعل الاولى المناسب لسابقه لما خوذ منه ان يقول في الكل (قوله وسدسها امانة) عطف على اسم صار وخبره (قوله من الزائد) اي الثلثاء (قوله هنا) اي في مسألة الشارح (قوله تخصيصها) اي اليد (قوله ببعضه) اي في بعض ما قبضه الدائن او المقرض (قوله إذ لا مقتضى للضمان) اي في المثال الاول او الامانة اي في المثال الثاني (قوله قبلها) اي اليد (قوله وعلى الاصح) عطف على قوله قطعاً اي والقسم الثاني ما نزلوه على الاشاعة (قوله كاهنا) اي في مسألة المتن (قوله وبوجه) اي تصحيح الاشاعة في مسألة المتن (قوله وكيع صاع الخ) كقوله لآتي وكما إذا أقر الخ عطف على قوله كاهنا (قوله كامر) اي في البيع (قوله التي الخ) صفة البعضية وقوله فاعل افادتها وقوله ظاهرة خبر ان وقوله في ذلك اي الاشاعة (قوله وقيل على الحصر) اي ينزل الصاع على الحصر (قوله فيشيع) اي الدين في جميع التركة (قوله منه) اي الدين المقر به (قوله لا بقدر ارثه) اي بنسبة ارثه إلى مجموع التركة (قوله وما نزلوه الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الاشاعة (قوله فمات) اي الموصى وقوله وما توارك اي العبيد (قوله كراعوه) اي غرض الموصى (قوله منه) اي ماعينه (قوله وفي حثتها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الاصح) عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبر باو بدل الواو لكان اولى واوفق لسابقه (قوله فقال) اي شريكه اي اللقن (قوله واطلق) أي لم يقصد شيئا من نصيبه ونصيب شريكه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قول المتن ولو كان) اي المهردين اي لها على زوجها نهاية ومغنى (قوله ولو بهية) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى لا قوله كمالو شهد إلى المتن وقوله ان تعفوا إلى يعفو وفيهما ما نصه ولو خالعا قبل الدخول على غير الصداق استحقه اي الغير وله نصف الصداق اي مع العوض المخالغ عليه وان خالعا على جميع الصداق صح في نصيبها اي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار اي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل اي ويبقى المهر مشترك بينهما والان نصف الصداق وان خالعا على النصف الباقي لها بعد الفرقه صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان اطلق النصف بان لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشترك بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعا على ان لا تبعة لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما بقي لها منه وهو النصف اه بزيادة التفاسير من عش (قوله منه)

(قوله فقال) أي القن

حيث لم يعارضها شيء كراعوه في تعين ماعينه لقضاء دينه منه وفي حثتها إذا ترددت بين مفسد ومصحح كاطبل يحمل على المباح أي وعلى الاصح كالوكل شريكه قن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لانه الأقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً وقال بعتك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبد مشترك ينحصر في حصته كامر قبيل فصل النسب (ولو كان ديناً فإبراءه) ولو بهية منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لانه لم يغرم شيئاً كالو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأته

المحكوم له ثم رجعا لم يغرمما للمحكوم عليه شيئا (وليس لولى عفوه عن صدق على الجديد) كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في الاية الزوج لانه الذى يتمكن من رفعها بالفرقة اى إلا ان تغفوه فيسلم الكل له او (١٥ ٤) يغفوه فيسلم الكل لها لاولى إذ لم يبق

بيده بعد العقد عقدة

(فصل فى المتعة) وهى

بضم الميم وكسرهما لغة اسم للتمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمنا ثم يتركها وأن يضم لحجه عمرة وشرعا مال يدفعه اى يجب دفعه لمن فارقتها او سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحر وضد هما (لمطلقة) ولو ذمية أو أمة (قبل وطء متعة إن لم يجب) لها (شطر مهر) بان فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومتوهن ولا ينافيه حقا على المحسنين لان فاعل الواجب محسن ايضا وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب وجوبها إباحاش الزوج لها وهو منتف هنا وكذا الومات هي اوماتا إذ لا إباحاش ويلم الخ من وجب لها شطر بتسميته او بفرض فى التفويض لانه يجبر الإباحاش نعم لو زوج أمته بعبده لم يجب شطر ولا متعة (وكذا) يجب (لموطوءة) طلقت طلاقا بائنا مطلقا او رجعا وانقضت عدتها على الاوجه لان الرجعية زوجة فى أكثر الاحكام والمتعة للإباحاش ولا يتحقق إلا بانقضاء عدتها من غير

أى الدين والجار متعلق بآبائه (قوله لزوج) خبر والذى الخ (قوله أو يغفوه) عبارة المغنى أو يغفوه عن حقه ليسلم لها كل المهر

(فصل فى المتعة) (قوله فى المتعة) الى قول وانقضت عدتها فى النهاية (قوله وكسرهما) عبارة المغنى وحكى كسرهما اه (قوله اسم للتمتع الخ) عبارة المغنى مشقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها هنا مال الخ (قوله للتمتع) فى أصله بخطه للتمتع بالياء سيد عمر (قوله وهو الخ) اى ويطلق ايضا المتاع على ما يتمتع به الخ اه (قوله وان يتزوج الخ) يقتضى أن هذا المعنى لغوى فحسب وقد يتوقف فيه فانها مستعملة شرعا فى المعنى المذكور ولا ينافى ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وان يضم الخ) فى معرفة هذا المعنى والوضع لى فى اللغة نظر الا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه سم على حج اه ع (قوله وشرعا) الى قول المتن وكذا فى المغنى (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله او سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة المغنى تاتى اه (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول المتن لمطلقة) كان الاولى ان يزيد ونحوها ليشمل الملاعبة اه معنى (قوله ولا ينافيه) اى الوجوب حقا الخ اى قوله تعالى حقا الخ فاعل ينافى (قوله ايضا) اى كفاعل المستحب (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي سم وسيد عمر (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويض صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفرق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا الموطوءة) سواء افوض طلاقها اليها فطلقت ام علقه بفعلها ففعلت (فائدة) فى فتاوى المصنف ان وجوب المتعة ما يفعل الناس عن العلم بها فينبغى تعريفهن واشاعة حكمها ليعرفن ذلك اه معنى (قوله مطلقا) اى انقضت عدتها او لا (قوله وانقضت عدتها) خلافا للنهية عبارة وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكرره كما افق به الوالدرحه الله تعالى اه قال ع ش قوله وتكرر بتكرره اى وان لم تقبض متعة الطلاق الاول اه (قوله على الاوجه) مقابله الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلامر ارجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاتى استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الاوجه ايضا الخ) مقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة اه سم اى كإمارة عن النهاية ووالده (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع بل مكابرة اه سم (قوله وخصوص الخ) قد يتوقف فى صلاحية هذا للتخصيص فتأمل وبفرضه فذكر بعض افراد العام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الشارح ان الثانى يخص الاول بل ان الاول دليل عام للموطوءة وغيرها والثانى دليل خاص للموطوءة كما يصرح به

(فصل فى المتعة) (قوله وهو ما يتمتع به) يتأمل (قوله وأن يضم لحجه عمرة) فى معرفة هذا المعنى والوضع له فى اللغة نظر إلا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه (قوله او سيدها) عطف على من (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويض صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفرق قبل الدخول بشرطه (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بوجوب المتعة للمطلقة رجعا وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر ها يتكرر الطلاق اه (قوله على الاوجه) مقابله الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلامر ارجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاتى استرداد ما اخذته (قوله ان الاوجه ايضا الخ) يقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعة أى وهو حى فلو مات فيها فلا لما نقل من الاجماع على منع الجمع بين المتعة والارث وبهذا يعلم أن الاوجه أيضا أن المتعة لا تتكرر بتكرر الطلاق فى العدة لان الإباحاش لم يتكرر (فى الاظهر) لعموم قوله تعالى وللبطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن

وهن مدخول بهن ولا نظر للهر لأنه في مقابلة (٤١٦) استيفاء بضعها فلم يصلح للجبر بخلاف الشرط (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لابسببها

كطلاق) في إيجاب المتعة سواء أكانت من الزوج كاسلامه وورده ولعانه أم من اجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وارضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما مستحيل في الطفلة ان يزوج أمته الطفلة لعبد تفويضا أو كافر بنته الصغيرة لسكافر تفويضا وعندهم ان لا مهر لمفوضة ثم ترضعها نحو أمه فيترافعوا اليها فيقضى بمتعة أو ان يتزوج طفل بكبير فترضعه أمها أما ما بسببها كاسلامها ولو تبعوا وفسخه بعينها وعكسه أو بسببها كان ارتد معها وكذا الوسيما مع الزوج صغير أو مجنون فلا متعة على الأوجه كما لا شطر بالاولى اذ وجوبه آكد كما مر وايضا فالفرق هنا بسببها لانها يملك معا بالسبي بخلاف الكبير العاقل فانه بسببها فقط لانها تملك بالحيازة بخلافه فينسب الفرق اليها فقط ولو ملكها فلا متعة أيضا مع انها فرقة لابسببها وفرق الرافي بين المهر والمتعة بان موجب المهر من العقد جرى بملك البائع فملكه دون الزوج المشتري والمتعة إنما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب هي

وهن مدخول بهن (قوله وهن مدخول الخ) أزواجه صلى الله عليه وسلم المخاطبة بهذه الآية (قوله قبل وطء) إلى قول المتن ويستحب في النهاية إلا قوله كالأشطر إلى ولو ملكها (قوله في إيجاب المتعة) إلى قوله وكذا الوبا عا في المغنى إلا مسألة تزوج الطفل ومسئلة السبي (قوله وكلاهما مستحيل) أما الوطاء فواضح وأما التفويض فانها لزوجت بالتفويض وجب مهر المثل اه مغنى (قوله ان يزوج الخ) خبر وصورة الخ (قوله لعبد) إنما قيد به لان الحر لا ينكح امرأة صغيرة كما مر (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض اه سم (قوله فيترافعوا) الاولى التثنية كافي المغنى (قوله فنقضى بمتعة) أي بصحة النكاح ولزوم المتعة اه مغنى (قوله أو ان يتزوج الخ) في هذا العطف شيء اه سم عبارة السيد عمر اما ان يكون معطوفا على وطء بعضه وحينئذ فالانسب الو او او على ان يزوج أمته كما هو المتبادر من الصنيع وحينئذ فلا يصلح تصويرا لارضاع نحو أمه لها نعم لو قال أو لا ونحو ارضاع أمه لم يرد شيء اه وعبارة الرشيدى قوله أو ان يتزوج الخ لا يصح تصوير القول أو ارضاع نحو أمه لها فحين الا صوب ان يقول بدله وارضاع نحو أمه له ليكون معطوفا على اصل الحكم اه (قوله وعكسه) أي فسخا بعينها (قوله كان ارتد معها) لعلة سقط بعده لفظ ولا متعة أو نحوه من السكتية اه رشيدى ويأتى عن سم جواب آخر (قوله على الأوجه) كذا في النهاية (قوله كما لا شطر الخ) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات اه سم أي وعن النهاية والمغنى (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ ولا اشكل اه سم (قوله كما مر) أي في اول فصل تشطير المهر (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا اليه بهنا اه سم أقول ويلزم على ذلك جعل رجوع قوله على الأوجه لما قبل كذا أيضا وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط بملك الزوج الزوجة (قوله من العقد) بيان لموجب المهر (قوله فملكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة إنما تجب الخ) عطف على اسم ان وخبرها (قوله فكيف تجب هي الخ) أي فان المتعة لو وجبت هنا كان لملك الزوجة وهو الزوج فلو وجبت لوجبته على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) أي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كما مر) أي قبيل باب الصداق (قول المتن ان لا ينقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ اه سم (قوله أو مساويها) إلى قوله كذا اجمعوا في النهاية والمغنى إلا قوله يعنى ان تكون ثلاثين (قوله أو مساويها) أي ما قيمته ثلاثون درهماه مغنى (قوله يعنى ان تكون الخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتى عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله ويسن ان لا تبلغ الخ) كما قاله ابن المقرئ وان بلغته أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تزيد على وجوبها على المهر ولم يذكروها اه ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام اصحاب نظائر منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدرة ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضى وهو ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله هو ظاهر وعليه فهل يكفي نقص اقل مثمول أو لا بد من نقص قدر بل مكبرة (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض (قوله أو ان يتزوج) في هذا العطف شيء (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله كما لا شطر) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ ولا اشكل (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا اليه بهنا (قوله وفرق الرافي بين المهر والمتعة) أي حيث لم يسقط المهر عنده ملك الزوج الزوجة (قوله فكيف تجب هي) أي المتعة له على نفسه (قوله في المتن ان لا تنقص) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ (قوله يعنى ان تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول

كذا جموا بينهما وقد تعارضان بان يكون الثلاثون اضما في المهر فالذي يتجه رعاية الاول من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب واعلاه خادم واسطه قرب ركانهم ارادوا بالاول ان يساوى نحو نصف الثلاثين والثلاثين ونحو ضعفها كخمسه واربعين وقال بعضهم اعلاه خادم واقلة مقنعة واسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته اذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضيان عليه واول مجزى وفيه متمول ثم ان تراضيا على شيء فذاك اى والمستحب (٤١٧) حينئذ ما مر في الثلاثين ونصف مهر المثل

(فان تنازعوا في الفاضى بنظره) اى اجتهاده وان زاد على مهر المثل على لوجه الذى اقتضاه اطلاقهم فان قلت مهر المثل مناطه اللاتق بمثلها للوطه وهو اكثر من اللاتق بها للفراق ومن ثم قال البلغنى وتبعه الزركشى انما لم يذكرها منع زيادتها عليه لظهوره قلت ممنوع لانه ان اراد مهر المثل حالة العقد فواضح لان صفات الكمال فيها يوم العقد وحالة الفراق وهو الظاهر فكذلك لان المعبر في مهر المثل حالها فقط وفي المنة حالها ولا بدع ان يزيد ما اعتبر بحالها على ما اعتبر بحالها فالوجه ما اطلقوه وانما سكتوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل به ويعلم الفرق بين جواز بلوغا قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة دية متبوع محلها وهو انها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المتعة والمهر لما تقرر ان وجبه آكد وان كلا قد يفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبر حالهما) اى ما يليق

له رفع عرفا فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول اه (قوله جموا بينهما) اى بين ما في المتن وما في الشارح من سن ان لا تبلغ الخ وكذلك ضمير يتعارضان (قوله نالذى يتجه الخ) اعتمده عن (قوله رعاية الاول الخ) اى (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد يتيقن النقص عنه اه سم (قوله وهذا) اى الثلاثون (قوله بالاول) اى الخادم وقوله والثلاثين اى الزوج (قوله راقل مجزى) مبتدا خبره متمول وضمير فيه لما الخ (قوله حينئذ) اى حين التراضى (قوله ما مر في الثلاثين الخ) اى الاول منهما (قوله وان زاد على مهر المثل) مرآفعا عن النهاية والمغنى خلافه (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض اه سم (قوله مهر المثل) مبتدا وقوله مناطه مبتدا ثان وقوله اللاتق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) اى اللاتق بمثلها للوطه (قوله بها) اى بمثلها (قوله منع زيادتها) اى المتعة عليه اى المهر (قوله قلت ممنوع) حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلغنى وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلغنى بل مراده انه وان تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم (قوله فالوجه ما اطلقوه) اى ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كردى (قوله عما قيد الخ) اى من منع زيادة المتعة على مهر المثل اه كردى (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله قلت الخ (قوله دية متبوع محلها) اى الحكومة (قوله وهو) اى الفرق انها اى الحكومة (قوله بخلاف المتعة والمهر الخ) اى ليست تابعة محضة (قوله لما تقرر الخ) اى في شرح لا بسببها كطلاق اه كردى (قوله ان وجبه) اى المهر (قوله وان كلا) اى من المتعة والمهر (قوله فيهما) اى آكدية الموجب والانفراد (قول المتن معتبر حالهما) اى وقت الفراق سم وعش (قوله فيه اشارة) يتأمل اه سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الا فى عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الاوجه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضى لمتنع الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدأ او مناطه مبتدأ ثان واللاتق خبر الثاني (قوله منع زيادتها عليه) يحمله اذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب (١) نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للنقصان ايضا لان اراد الاستشهاد لمنع الزيادة مع ابداء فرق يجوز المساواة ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدر ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما اذا انفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة ان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلغنى وان حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء اراد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلغنى بل مراده انه وان تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصها عنه (قوله في المتن معتبر حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق او وقت الفرض فيه نظر ويتجه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) يتأمل (قوله في المتن وقيل اقل مال) هل معناه انه يمتنع

(٥٣) - شروانى وابن قاسم - (سابع) يساره ونحو نسبها وصفاتها السابقة في مهر المثل وقيل لا تجوز زيادتها على شطر المهر (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وكالنفقة ويرد بان قوله تعالى بعدد المطلقات متاع بالمعروف فيه اشارة الى اعتبار حالهن ايضا (وقيل حالها) لانها كالبذل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المعتبر (اقل مال) (١) قول المحشى ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس في نسخ الشرح التى بايدنا اه



يجوز جعله صداقا ورد بان المهر بالتراضى (فصل) في الاختلاف في المهر والتعالم فيما سمي منه إذا (اختلغا) أى الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج اقل (أو) (في صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر اجل وصحة وضدها ولا يثبت لاحدهما أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأها بالزوج لقوة جانبية ببقاء البضع له وخرج بمسمى ماله ووجب مهر مثل

هل معناه انه يتمتع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جعله الخ) عبارة المغنى كما يجوز جعله صداقا وفرق بان المهر بالتراضى اه وهى سالمة عما يأتى عن ع ش (قوله ورد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضى لا يصلح للرد على هذا الوجه فانه لم يقل اقل مال يجب في الصداق بل قال يجوز جعله صداقا ومعلوم ان الجعل انما هو بتراضيهما اه ع ش

(فصل) في الاختلاف في المهر والتعالم (قوله في الاختلاف) إلى قوله نعم مقتضى في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة المغنى في التعالم عند التنازع في المهر المسمى اه وهى اولى لفظا ومعنى (قوله فيما سمي منه) أى ولو حكما يشمل ماله وانكر الزوج التسمية من اصلها اه ع ش (قوله إذا اختلفا الخ) أى قبل وطء او بعده مع بقاء الزوجية او زوالها اه مغنى (قوله اقل) أى او من غير نقد البلد او في الذمة ترى تدعى ان هذا المهرين اخذا بماسياتى اه سيد عمر (قوله من نحو جنس كدنانير) كان قالت بالف دينار فقال بل بالف درهم وقالت بالف صحيحة فقال بل مكسرة أو بحال فقال بل يؤجل أو يؤجل إلى سنة فقال بل إلى سنتين اه مغنى (قوله وحلول الخ)

عطف على دنانير (قوله وضدها) قد يغنى عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك اه سم (قوله لقوة جانبه) أى بعد التعالم اه مغنى (قوله ولم يعرف لها الخ) هل يصور بما إذا تحير القاضى في اجتهاده في قدر مهر مثلها او فيما إذا تنازعت هى والزوجة في نسبها فقالت هاشمية فقال بل قرشية او بماذا ينبغي ان يراجع اه سيد عمر وقوله او فيما لعل صوابه او بما بالياء عطف على قوله بما إذا تحير الخ (قوله لانه غارم) أى والاصل برامة ذمة عما زاد اه مغنى (قوله ويكون الخ) عطف على سمي الخ (قوله كلا علم الخ) هذا قول وارث الزوج واموارث الزوجة فيقول والله لا أعلم انه نسكح مورثي بخمسائة

وانما نسكحها بالف اه مغنى (قوله ولا يلزم منه القطع بالثاني) وهو جانب الاثبات المقابل للثاني اه ع ش (قوله مطلقا) أى في الاثبات والثاني اه ع ش (قوله واستظهر) ببناء المفعول (قوله ثم بعد التعالم) إلى قوله ويفرق في النهايه والمغنى الا قوله او من غير نقد البلد إلى ولو ادعى وقوله او معين (قوله ايضا) أى كما ينفذ ظاهرا (قوله من المحقق فقط) احترازه عن الكاذب (قوله لمصيره الخ) تعليل للثمن اه رشيدى (قوله بالتعالم) أى بنفس التعالم وقوله فوجبت قيمته أى وهى مهر المثل اه ع ش (قول المتن ولو ادعت تسمية) أى أكثر من مهر المثل كما يعلم من قوله الاق ومحلله ان كان الخ اه رشيدى (قوله من اصلها) بان قال تمفع تسميته اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) ولم يكن ترك التسمية يفسد النكاح والا كما في الصور السابقة أول الباب فلا تخالف اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر

تسمية الخ اه سم (قول المتن تخالف في الاصح) أى فان اصر الزوج على الانكار لم ترد عليه البعدين ولا يقتضى لها بشىء بل يؤمر الزوج بالخلف والبيان اه ع ش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لانه يقول الواجب مهر المثل وهى تدعى زيادة عليه نهاية ومعنى (قوله ومحلله ان كان الخ) أى والا فلا اختلاف في الحقيقة فلا تخالف (قوله ولو انقص الخ) غاية (قوله وانكرت) أى الزوجة التسمية من اصلها اه مغنى (قوله

عليه الزيادة عليه) (فصل في الاختلاف في المهر والتعالم فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ

لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلغا فيه فيصدق بيمينه لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل أمالو كان أكثر فأتخذ ما ادعته ويبقى الزائد في يده كمن أقر لشخص بشىء فكذبته (ويتعالم وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا في شىء بما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يخلف في النفي على نفي العلم كلا علم ان مورثي نكح بالف انما نكح بخمسائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فانه يخلف على البت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع المتقدمين أن نحو الصغيرة حالة العقد تخلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واستظهر لانها تخلف على نفي فعل غير ها وهى الولي ولم تشهد الحال ولم تستأذن واجراه الاذرعى في بحيرة بالغة عافلة لم تحضر وكل ذلك وجيه معنى لا نقلا (ثم) بعد التعالم (يفسخ المهر) المسمى أى يفسخ كلاهما او أحدهما

او الحاكم وينفذ باطنا أيضا من الحق فقط لمصيره بالتعالم بمجولا ولا يفسخ بالتعالم كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التعالم يوجب رد البضع وهو متعذر فوجبت قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فانكرها) من اصلها لم يدع تفويضا (تخالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر ومحلله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل او من غير نقد البلد ارمعينا ولو انقص من مهر المثل لتعاقق الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاه دون مهر المثل او من غير نقد البلد

ويفرق بين جريان  
الختلاف هنا لا في  
الاختلاف في قدر المسمى  
بانهما ثم لما اتفقا على  
أصل التسمية واختلفا في  
قدرها كان كل مدعى  
ومدعى عليه حقيقة لجام  
التحالف وهنا لما اختلفا  
في أصل التسمية أمكن  
أن يقال الأصل عدمها  
فقوى جانب منكرها  
فليصدق بيمينه ويجب مهر  
المثل فلا معنى للتحالف  
(ولو ادعت نكاحا ومهر  
مثل) لعدم جريان تسمية  
صحيحة (فأقر بالنكاح  
وأنكر المهر) بأن قال  
نكحتها ولا مهر لها على  
أى لكونه نفي في العقد (و  
سكت) عنه بأن قال نكحتها  
ولم يزد على ذلك ولم يدع تفويضا  
ولا إخلاء النكاح عن ذكر  
المهر (فالأصح تكليفه  
البيان) لمهر لأن النكاح  
يقضيه (فإن ذكر قدر  
وزادت) عليه (تحالفا) لأنه  
اختلاف في قدر المهر وقول  
غير واحد في قدر المثل  
يحتاج لتأمل لأنها تدعى  
وجوب مهر المثل ابتداء  
وهو ينكر ذلك ويدعى  
تسمية قدر دونه فإن أريد  
أن هذا قد ينشأ عنه  
الاختلاف في قدر مهر  
المثل بأن يدعى أن المسمى  
قدر مهر مثلها فتدعى عدم  
التسمية وأن مهر مثلها

أومعين) بالرفع (قوله هنا) أى في الاختلاف في ذكر التسمية بصورتيه (قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق  
في قول المتن اختلف الخ (قوله أمكن أن يقال الخ) أى كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجزم عطفا على  
يصدق (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين اه سم (قوله لعدم جريان) إلى قول المتن فإن  
ذكر في المغنى لإقوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر وإلى قول المتن ولو اختلف في النهاية (قوله أى لكونه)  
أى المهر (قوله نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد  
وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب زعمه  
زعمنا فاسدا اه سم (قوله أى ولم يدع الخ) ظاهره أنه عطف على سكت كما هو صريح المغنى (قوله ولم يدع  
تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن  
الرشيدة في نفيه على أن هذا أى قوله أى لكونه الخ بيان لمستنده بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك  
أنصرجه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن صرححت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو  
ما ذكره بقوله الآتى ولو ادعى أحدهما تفويضا الخ وإن صرححت بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله  
الآتى أو الآخر تسمية الخ ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل اقتصر على دعوى مهر المثل اه سم  
أقول ولا يبعد حيث نذكر تكليفها البيان فإيراجع (قوله ولا إخلاء النكاح) يذنب في دعواه الإخلاص وجوب  
مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها اه سم (قوله يقضيه) أى المهر (قوله وقول غير  
واحد) منهم شيخ الإسلام أى والمغنى اه ع ش (قوله في قدر مهر المثل) أى بدل قولنا في قدر المهر اه سم  
(قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أى بعد تكليفه بالبيان (قوله أن هذا) أى الاختلاف اه  
ع ش (قوله بأن يدعى الخ) أو بأن يذ كر في البيان مهر مثل انقص بما ذكرته (قوله وعلى كل) أى من  
كون ما في المتن اختلافا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أى مسألة المتن (قوله غير مأمرة) أى فى

(قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين (قوله) إلى  
المتن فأقر بالنكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعنى الجلال المحلى بأن نفي في العقد أو لم يذ كر فيه  
صادق بنى التسمية راسا أو بتسمية فاسدة لأن السالبة الكلية تصدق بنى الموضوع وقوله بأن نفي في العقد  
راجع لقول المصنف فإنكر المهر وقوله أو لم يذ كر فيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو لف ونشر مرتب فلا  
تكرار فيه مع قوله سابقا بأن لم تجز تسمية صحيحة إذ ذاك بيان لمهر المثل وهنا بيان للأنكار أو السكوت شرح  
مهر (قوله أى لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في  
العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب  
زعمه زعمنا فاسدا (قوله ولم يدع تفويضا) يحزر محترزه (قوله ولم يدع تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي  
في العقد لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيدة في نفيه على أن هذا بيان لمستنده  
بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك أنصرجه بدعواه وخارج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن  
صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخرا أنه لم يذ كر مهر  
أو صرححت بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله أو الآخر تسمية ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل  
اقتصر على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) يذنب في دعواه الإخلاص وجوب مهر المثل لأنه  
مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أى بدليل قولنا في قدر  
المهر (قوله ويدعى تسمية قدر دونه) فإن قلت من أين لزوم أنه يدعى ذلك بل الكلام صادق وجوب كذا  
لا بطريق التسمية قلت له لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذى ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها  
على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة و مرجع النزاع إلى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه  
وقد تقدم أنه لا تحالف حيث نذكر أن القول قوله لأنه غارم فتعين تصوير المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدر دون  
ما ذكرته فليتامل (قوله غير مأمرة) أى فى قوله فى أول الفصل وخارج بمسمى ما لو وجب مهر مثل الخ (قوله)

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير مأمرة أن القول قوله في قدر مهر المثل لأنها ثم اتفقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

بخلافه هنا (فان أصر منكرا) للمهر (٤٢٠) أو ساكنا (حلفت) بمن الرد أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها

قوله في أول الفصل وخرج بمسمى مال ووجب مهر المثل الخ اه سم (قوله ان القول الخ) بيان لما مر (قوله على انه) اي مهر المثل (قوله بمن الرد) لما سمي هذه اليمين بمن الرد تنزيلا لا لصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين وسيأتي أن يكون المدعى عليه عن جواب الدعوى لا لنحو دهشة منزل منزلة النكول اه بجري (قوله ابتداء) اي قبل تكليفه بالبيان (قوله وفارقت) اي مسئلة المتن رهى قوله ولو ادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله مدعاها الخ) جملة حالية (قوله فكلف بالبيان) فان ذكر قدرا انقص بما ذكرته تحالفا وإن اصر على الانكار حلفت وقضى لها اه مغنى (قوله أو سكت) بقى مالو أنكر المهر فينبغي أن يكلف البيان أيضا وأنكر التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ اه سم (قوله على المعتمد) كذا في النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثل ذلك مالومات الزوجة وادعت ورثتها على الزوج انه لم يكسها مودة كذا اولم يدفع لها المهر فنصدق الورثة في دعواهم ذلك ان لم تقم بينة به اه عش (قوله ولو ادعى أحدهما) الى قوله نعم دعواها في المغنى (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل سم ومغنى (قوله او والاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها التفويض الخ) كذا في شرح الروض واعترض بأنه مسلم لولم تعارض دعواها للتفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله اي المسمى) الى قوله قيل الوجه في المغنى لإلا قوله ومن ثم الى فان نكل الى الفرع في النهاية لإلا قوله تنبيه الى المتن (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة المغنى بعد ذكر نحو قول الشارح وقد ادعى زيادة الى قوله قبل الخ نصها واما الوكيل في عقد النكاح فكأنه فيما ذكر اه (قوله وقد ادعى) اي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سيد كر بحترزه بقوله اما إذا اعترف الخ ر قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله الآتي أو لياهما عطف على زوج الخ (قوله او لياهما) اي الزوجة والصغير أو المجنون وقد ادعى ولي الزوجة زيادة عليه اه سم (قوله او لياهما) أي بأن كان الصداق من مال ولي الزوج عش ورشيدى (قول المتن تحالفا الخ) وفائدة التحالف أنه ربما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاها ولك ان تقول كما قال شيخنا ان هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج من غير تحالف اه مغنى (قوله فلو كمل) أي المولى اه سم (قوله حلف) أي على البت اه عش (قوله

ابتداء لان النكاح قد يعقد باقل متمول وفارقت ما قبلها بانهما ثم اختلفا في القدر ابتداء لان انكاره التسمية ثم يقتضى لزوم مهر المثل ومدعاها أزيد وهذا أنكر المهر اصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فكلف البيان وخرج بقوله ومهر مثل مالو ادعت نكاحا بمسمى قدر المهر او لا فقال لا ادري أو سكت فانه لا يكلف بيانا على المعتمد لان المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر ان الوارث في هذه المسائل كالورث ولو ادعى أحدهما تفويضا والاخر انه لم يذ كر مهر صدق الثاني كما يحثاه او والاخر تسمية فالاصل عدمهما فيحلف كل على نفي مدعى الآخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل نعم دعواها التفويض قبل الوطء لا تسمع إلا بالنسبة لطالب الفرض لا غير (ولو اختلف في قدره) اي المسمى (زوج وولي صغيرة او مجنونة) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على مهر المثل والزوج مهر المثل أو زوجة وولي صغير أو مجنون وقد أنكرت نقص الولي عن مهر مثل او وليهما (تحالفا في الاصح) لان الولي لمباشرته لا بعد قائم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلو كمل قبل حلف (١) قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل التحالف بل يؤخذ بقوله بلا بين الا يؤدي الانفساخ الموجب لمثل المهر فتضييع الزيادة عليه وكذا الوادعي الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتحالف كذا قالوا وقال البلقيني التحق في في الاولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاها الاكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه المعنى ومن تبعه الزركشي وغيره وباتى ذلك في الثانية ايضا فيحلف فان نكل حلف الولي وثبت مدعاها وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقلة فهي التي تخلف ولا ينافي حلف الولي هنا ولو لم يفي الدعاوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق مواليه وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه على ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنا قيل الوجه المفصل ثم بين ان يبشر السبب وان لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد بمنعه لانه مع مباشرته

للسبب ان حلف على استحقاق

المولى لم يعد والا افاد  
 (تنبيه) قولنا او ولياها  
 هو ما صرحوا به وهو  
 لا ينافي الا اذا كان الاصدقا  
 من مال ولي الزوج وهو  
 الاب والجد لانه حينئذ  
 يجوز الزيادة فيه على مهر المثل  
 اما من مال الزوج فوليّه  
 لا يجوز له الزيادة على مهر  
 المثل ووليها لا يجوز له  
 النقص عنه فلا يتصور  
 اختلافهما في القدر وحينئذ  
 فلا يتصور التحالف وانما لم  
 يتعرضوا لهذا مع وضوحه  
 لعلمه من كلامهم في غير هذا  
 المحل (ولو قالت نكحتني  
 يوم كذا بالف ويوم كذا  
 بالف) (طالبته بالاثنين  
 فان ثبت العقدان باقراره  
 او بينة) او يمينها بعد  
 نكوله (لزمه الفان) وان  
 لم تعرض لتخلل فرقة  
 ولا لوطه لان العقد الثاني  
 لا يكون الا بعد ارتفاع  
 الاول ولان المسمى يجب  
 بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم  
 ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ) اي وادعى الولي مهر المثل او اكثر عبارة المغنى ولو ادعى الولي مهر المثل او  
 اكثر وذكر الزوج اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى  
 الولي اكثر من مهر المثل اه سمى لان لم ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت ما مدعاها وقد يقال انما نظر وا  
 لاحتمال حلفه دون نكوله لان درء المفسد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اي الزوج (قوله  
 لئلا يؤدي) اي التحالف (قوله فيجب مهر المثل) اي وان نقص الولي تحالف وانما لم يتحالف كما لو ادعى  
 الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فاسدة فلا عبرة بدعواه اه مغنى (قوله وقال البلقيني) عبارة  
 المغنى ولكن لا بد من تحليفه على نفي الزيادة كما قاله البلقيني رجاء ان ينكل الخ (قوله في الاولى) وهي قوله اما  
 اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي) ولو نكل الولي  
 انتظر بلوغ الصبية كارجحه الامام وغيره فلم يلحقها تحالف ومثل الصبية فما ذكر المجنونة اه مغنى (قوله وهو  
 متجه المعنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله وباتى ذلك في الثانية) اي اذا ادعى الولي زيادة على مهر  
 المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فتحلف السفهية ولعله غير مراد فيحلف  
 الولي اعش (قوله وهذا) اي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفصل) بكسر الصاد وشدها نعت للوجه  
 وقوله ثم اي في الدعاوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (والا) اي بان حلف على ان عقده وقع هكذا  
 (قوله يمينها) الى قوله من صحة العقود في المغنى الا قوله ولم ينظر الى المأمن (قوله وان لم تعرض لتخلل فرقة)  
 فاذا تعرضت هل تحتاج الى بينة ولا الظاهر الاول اه يجزى (قوله ولان المسمى الخ) انما اعاد اللام ليفيد  
 انه علة للغاية الثانية كما ان ما قبله علة للاولى (قوله عن دعواه) اي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت  
 (قوله في وجوده) اي الدخول (قوله فاصل البقاء) اي لما اوجبه العقدان من المهرين السكاملين اه غش  
 (قوله لان الاول) اي ما اوجبه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اي عدم الدخول (قوله وحلفه) الاولى  
 بحلفه (قوله دعواه عدمه) اي الوطء (قوله ان ادعى الفراق منه) اي الثاني والا فبمجرد دعوى عدم الوطء  
 لا يسقط الشطر في الثاني وانما يسقط في الاول اه مغنى (قوله على نفي ما مدعاها) اي من ان الثاني تجديد  
 لفظ الخ (قوله خطب امرأته الخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنته وتوافقا على العقد  
 وقبل ان يعقدا هدى اليه شيئا ثم مات أى الاب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة المهدى لانه انما هدى لاجل  
 العقد ولم يعقد في حياته انتهى انوار اه سيد عمر (قوله ثم ارسل او دفع) هل المخطوبة مثل الخاطب هنا  
 وفي مسألة الطلاق الاتية ام لا وقضية تعليل الرجوع الاتي انها مثله هنا واما كونها مثله فيما ياتى فبها  
 توقف فليراجع اذ قد يفرق بان الشارع لما جعل الامر والعصمة بعد العقد يده فيعدها بالاعطاء العقد دون  
 المعاشرة فانها بعده بيده بخلافهما فتعدها المعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصودة بالعقد يده (قوله اليها)

(قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل

عملا بقريته سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء اقوى من اصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شك في ارتفاعه  
 والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مستندا لا مجرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وهذا يحجب عما استشكله البلقيني واطال فيه (فان قال لم  
 اطأ فيهما أو في أحدهما صدق يمينه) لانه الاصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لانه فائدة تصديقه وحلفه (و) انما تقبل دعواه  
 عدمه في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان (قال كان الثاني تحديد لفظ لا عتمد لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوف  
 اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق رجعيا وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا  
 فلم يلتفتوا اليه فان دفع مالا بلقيني هنا وله تحليفها على نفي ما مدعاها لا مكانه (فرع) خطب امرأته ثم ارسل او دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل

العقداى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها او منه رجع بما وصلها منه كما افاده كلام البغوى واعتمده الاذرى ونقله الزركشى وغيره عن  
الرافعى اى اقتضاء يقرب من الصريح وعبرة قواعده خطب امرأة فاجابته لحمل اليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه اليها لانه ساقه بناء على  
انكاحه ولم يحصل ذكره الرافعى فى الصداق وعجيب بمن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين اى وقد بان ان لا عجب لان ابن رزين ذكره صريحا  
والرافعى اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا (٤٢٣) فرق بين كون المهدى من جنس الصداق او من غير جنسه انتهت ملخصة وبوافقه قول الروضة

لودفع لزوجه ما لا وزعم  
انه صداق فقالت بل هدية  
فان اختلفا فى كيفية لفظه  
أو قصده صدق بيمينه اه  
وذلك لان فى كل من  
الصورتين قرينة ظاهرة  
على صدقه اما الاولى فلان  
قرينة سبق الخطبة تغلب على  
الظن انه انما بعث ودفع  
اليها لنتم تلك الخطبة ولم  
تم وهذا يفرق بين هذه  
وقول الروضة ايضا لوبعث  
لغير دائنه شيئا وزعم انه  
بعوض وقال المدفوع اليه بل  
هدية صدق المدفوع اليه اه  
اى لانه لا قرينة هنا تصدق  
الدافع بل المدفوع اليه لان  
الغالب فى الدفع والارسال  
لغير الدائن من غير ذكر  
عوض انه تبرع واما الثانية  
فقرينة وجود الدين مع  
غلبة قصد راء الذمة تؤكد  
صدق الدافع ولا ينافى  
ذلك قول الروضة لوانتختلف  
المضطر والمالك فقال  
اطعتمك بعوض فقال بل  
بجائنا صدق المالك اه وذلك  
حملا للناس على هذه المكرومة  
العظيمة ولان الضرورات  
يغتفر فيها ما لا يغتفر فى  
غيرها هذا ما يتجه فى الجمع

او الى اهله (قوله ثم وقع الاعراض) الظاهر بما مر آتفا وما يأتى ان الموت كالا عراض فيرجع الوارث (قوله  
ثم لم ينكحها) شامل لما لم ينكحها الاعراض منهما او من احدهما او موت لها او لاحدهما فيرجع الوارث  
كذا فى بعض الهوامش المعتمدة وهو ظاهر (قوله اى وقد بان) الى قوله ثم قال من كلام الشارح ردا لقول  
الزركشى وعجيب الخ وللإشارة الى هذا زاد لفظه اى والا فلا وقع لها هنا (قوله ثم قال) اى الزركشى فى  
قواعده (قوله انتهت) اى عبارة الزركشى (قوله وبوافقه الخ) اى ما مر عن البغوى (قوله لودفع لزوجه  
الخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولى محجورة لا الى ولى رشيدة ولو بكر الا اذا ادعى انهما انطقتا نهاية ومغنى  
(قوله صدق بيمينه) كذا فى النهاية والمغنى وزاد الاول وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق اه عبارة  
السيد عمر سواء كان من جنس الصداق او غيره فاذا حلف فان كان من جنس الصداق وقع عنه والا فان رضيا  
ببيعه بالصداق فذاك والا استرده وادى الصداق فان كان تالفا لله البدل وقد يتقاصن ولو لم يكن من جنس  
الصداق فادعى المصلحة عليه صدقت بيمينها اه انوار اه سيد عمر (قوله من الصورتين) اى صورة  
المخطوبة وصورة الزوجة اه سم (قوله صدق المدفوع اليه) كذا فى النهاية والمغنى (قوله واما الثانية)  
عطف على واما الاولى والمراد بالدين هنا الصداق اه كردى (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول الروضة لوبعث  
الخ (قوله وذلك) اى عدم المناقاة (قوله وقال جعلته) اى ثم اختلفا بعد الدفع وقال الخ اه كردى (قوله  
ولو طاق) اى مثلا فى مسئلتنا اى مسئلة المخطوبة بعد العقد اى ولو قبل الوطء (قوله لم يرجع) ولا يخفى  
الورع (قوله لانه انما اعطى الخ) (فروع) ولو اختلفا فى عين المنكوحة صدق كل منهما فيما نفاه بيمينه  
اى ولا نكاح ولو قال لمرأتين تزوجتكما بالف فقالت احدهما بل انا فقط بالف تحالفا واما الاخرى  
فالقول قولها فى نفي النكاح ولو اصدقها جارية ثم وطئها عالما بالحال قبل الدخول لم يحسد شبهة اختلاف العلماء  
فى انها هل تملك قبل الدخول جميع الصداق او نصفه فقط او بعده حد ولا يقبل دعوى جهل ملك الجارية  
بالدخول الا من قريب عهد بالاسلام او بمن نشأ ببادية بعيدة من العلماء مغنى ونهاية  
\* (فصل فى وليمة العرس) \* (قوله فى وليمة العرس) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وليمة العرس) بضم  
العين مع ضم الراء واسكانها نهاية ومغنى (قوله من الولم) عبارة المغنى واشتقاقها كما قال الازهرى من الولم  
وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان اه (قوله وهو الاجتماع) اى لغة وقوله وهى اى شرعا اه عش  
(قوله او غيره) يشمل المعمول للحرز وبه صرح ابن المقرئ اه عش وكذا صرح به المغنى وسيأتى ايضا  
فى قول الشارح ثم رايت شيخنا الخ (قول المتن وليمة العرس سنة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب الوليمة  
انه وقع السؤال عن عمل المولود النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم  
وهل يثاب فاعله ولا قال والجواب ان اصل عمل المولود الذى هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن  
ورواية الاخبار الواردة فى مبدأ امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط  
ياكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم  
قدر النبي ﷺ واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل

(قوله لان فى كل من الصورتين) اى صورة المخطوبة وصورة الزوجة  
(فصل فى وليمة العرس) (قوله قيل لا حاجة اليه الخ) يجاب بان فيه افادة انها تطلق على غير وليمة العرس

بين هذه المسائل فتأمل ولا تغتر بمن اشار للجمع بالفرق بين الدفع والارسال لانه لا وجه له كما هو واضح ولودفع  
لخطوطه وقال جواز من الصداق الذى سيجب بالعقد او من الكسوة التى ستجب بالعقد والتمكين وقالت بل هدية فالذى يتجه تصديقها اذ  
لا فرقة هنا على صدقة فى قصد، ولو طاق فى مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجعه الاذرى خلافا للبغوى لانه انما اعطى لاجل العقد وقد  
وجو (فصل) فى وليمة العرس من الولم وهو الاجتماع وهى اعنى الوليمة تمام لكل دعوة او طعام يتخذ لحادث سرور او غيره (وليمة العرس)

قبل لا حاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الا مقيدة اه ويرد بانه (٤٣٣) غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث

الانى على ان هذا قول  
لبعض اهل اللغة وقال  
اخرى تشمل الكل لكن  
الاشهر اطلاقها اذا اريد  
بها وليمة العرس وتقييدها  
اذا اريد بها غيره وعليه فلم  
يكتف كالحديث باطلاقها  
نظرا لشمولها للكل فيحصل  
اليهام واطاقت في الحديث  
الانى ايضا نظر الاشهر  
المذكور فكل من الاطلاق  
والتقييد سائق خلافا لمن  
وهم فيه فان قلت شمولها  
للوليمة الذى دل عليه ما  
ذكر عن اخرين ينافى  
قول الروضة عن الشافعى  
والاصحاب تقع في كل دعوة  
تتخذ لسرور حادث قلت  
لا منافاة لان هذا اطلاق  
فقهى من بعض اطلاقاتها  
والكلام انما هو في الاطلاق  
اللغوى عند اولئك  
اللغويين وهو يشمل الكل  
وعبارة القاموس والوليمة  
طعام العرس او كل طعام  
صنع لدعوة وغيره ثم  
رايت شيخنا اعتماد في شرح  
الروض مخالفا لشرح  
البيهجة ان الوضيمة من  
الولايم وان التعبير بالسرور  
للعالم (سنة) بعد عقد  
النكاح الصحيح للزوج  
الرشد ولولي غير ابيه او  
جده من مال نفسه كما ياتى  
فلو عملها غيرهما كاتى  
الزوجة او هى عنه فالذى  
يتجه ان الزوج ان اذن  
تادت السنة عنه فتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد النبوى اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ  
بالخطاب بن دحية صنف له مجلدا في المولد النبوى سماه التذير يري في مولد البشير التذير ثم ذكر انه سئل شيخ  
الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حنبل عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد بدعوة لم ينقل عن  
احد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولا كتبهم مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرى في  
عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تحريجها على اصل ثابت وهو ما ثبت  
في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسالهم فقالوا  
هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فذبحن نصوره شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما  
من به في يوم معين من اسداء نعمة او دفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل  
بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وادى نعمة اعظم من النعمة ببروز هذا النبي الرحمة  
في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ  
ذلك لا يبالى بعمل المولد في اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق  
باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة  
والاطعام والصدقة وانشاد شئ من المديح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للاخرة  
واما ما يتبع ذلك من السماع واللغو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور  
بذلك اليوم لا باس بالخافه بموهمها كان حراما او مكروها لم يمنع وكذا ما كان خلاف الاولى اثم ذكر ان  
الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادى في مولد الهادى قد صح ان ابله يخفف عنه  
عذاب النار في مثل يوم الاثنين لا عتاقه ثوبية سرورا بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد

اذا كان هذا كافرا جاء ذمه \* وتبت يداه في الجحيم خلدا

انى انه في يوم الاثنين دائما \* يخفف عنه للسرور باحدا

فما الظن بالعبد الذى كان عمره \* باحمد سرورا ومات موحدا

انتهى اه وقد اطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محمودا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من  
خالف في ذلك بما ينبغى استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا سماه حسن المقصد في عمل المولد فراه الله تعالى ما هو  
اهله وكررى ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافى كون عمل المولد بدعة كونه  
محمودا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اى العرس (قوله ويرد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق  
في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الانى) اى ثانيا (قوله على ان هذا) اى الاختصاص اه  
كردى (قوله وتقييدها الخ) فيقال وليمة ختان او غيره (قوله وعليه) اى الاشهر اه كرى (قوله فيحصل  
اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض سم ولك ان تقول اليهام باق  
مع هذا الفرض لانه عبارة ان يقع في الوهم شيئا ولو على سبيل المرجوحية اه سيد عمر (قوله في الحديث  
الانى) اى اولا (قوله لان هذا) اى ما في الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الاولى من جملة اطلاقاتها (قوله  
وهو) اى الاطلاق اللغوى (قوله اعتماد في شرح الروض) واعتمده المغنى ايضا (قوله ان الوضيمة الخ) اى  
شرعا (قوله الزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اى الزوج ووليه (قوله كاتى الزوجة  
الخ) الاولى كالزوجة وابيها (قوله عنه) اى الزوج والباء متعلق بعملها (قوله ولو امر انا الخ) غائبة السيد  
(مؤكدة) نعت لقول المتن سنة ثم هذا الى المن في النهاية والمغنى الا قوله فلا تجب الاجابة الى والا فضل

ولو مقيدة وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقييدها كذلك في  
الحديث الانى) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق  
لوليمة العرس كما هو الفرض (قوله الزوج) خرجت الزوجة وقوله امر انا غاية للسيد

الاجابة اليها وان لم ياذن فلا خلافا لمن اطلق حصوها ويظهر نديها لسيد عبد ولو امر انا اذن له في نكاح فنكح مؤكدة



(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة \* عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم اعذار خاتن \* نقيبة سفر والمادب للثنا

اه ابن المقرئ وقوله نقيبة، فرأى للقادم من سفره وقوله والمادب أى يقال لها مادبة يسكون الهمة  
وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى زاد المخنى على نحوه

والشندخى الاملاك فقد كملت \* تسعا وقل الذى يدر به فاعتمدى

واهمل الناظم عاشر او هو الخناق او هو ما يمنع لحفظ اقراره وختم كتاب (قوله المشهورة) قال الا ذرعى  
رحمه الله تعالى ان محل ندب وليمة الختان في حق الذكور دون الاناث لا ينبغي ويستحب من اظهار ذلك  
الاوجه استحبابه فيما بين خاصه واطلق واندها للقدم من السفر وظاهر ان عملا في السفر الطويل قضاء  
العرف به اما من غاب يوما او اياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة تكالفا لغير نهاية وغنى اه (ويدخل وقتها  
بالعقد) قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل العقد ففعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول  
وقتها واظهار الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فبى لفعل ما تمحل به السنة وعليه فالارادة وله الاق ونجب  
الاجابة الخ ان الاجابة تجب لما حيث كانت تفعل بعد اداء دعاء عشر (قوله ولا بطول الزمن الخ) ظاهر انه اداء

(قوله ولا بطول الزمن فيما يظهر) ظاهره انه اداء ما في آخر الباب من الديري ما نصه (تنمة) لم يتعرض  
الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب انها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله وبعده ووقتها وسع من حين  
العقد كما صرح به بغوى والظاهر انها بعدة لوقوف البكر سبعه او لثيب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء انتهى  
وقوله والظاهر الخ ليس من كلام السبكي كما يعلم من راجعته (فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب لوليمة  
سئل عن عمل المولد النبوي في شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم وهل يشاب  
فعله ولا قال والجواب عندي ان اصل عمل المولد الذي واجتماع الناس وقراءة ما تيسر من اقران ورواية  
الاخبار الواردة في مبدا امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في ولده من الايات ثم يمدحهم سماطيا كما هو  
وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يشاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى  
الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل ذلك الملك المظفر  
صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ ابا الخطاب بن دحية صنف  
له مجلدا في المولد النبوي سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي  
السكندري المشهور بالفا كنهان من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة والفق في ذلك  
كتبا باسماء الموزد في الكلام على عمل المولد ثم سرده برقمته ثم نقده احسن نقده ووردها بلغ رد الله دره من حافظ  
امام ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل  
عمل المولد بدعة لم ينقل عن احده من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن  
ومضاهي من تحرى في عملها المحامد وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا الاقال وقد ظهر لي تخريجها على اصل  
ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء  
فسألهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل  
الشكر لله على ما من به في يوم معين من اسداء نعمة ودفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة  
والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة واى نعمة اعظم من النعمة بروز  
هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في  
يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة  
وفيه ما فيه هذا ما يتبع باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو  
ما تقدم ذكره من التلاوة والا طعام والصدقة وانشاد شئ من المدايح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى

اكثر من سائر الولايم العشر  
المشهوره لثبوتها عنه صلى  
الله عليه وسلم قولا وفعل  
ويدخل وقتها بالعقد كما  
تقرر فلا تجب الاجابة لما  
تقدمه وان اتصل بها خلافا  
لان بحث وجوبها حينئذ  
زاعما انها تسمى وليمة عرس  
ولم يبال بخالفته لصريح  
كلام غيره والافضل فعلمها  
عقب الدخول للتابع ولا  
تفوت بطلاق ولا موت ولا  
بطول الزمن فيما يظهر  
كالعقيقة وتجب الاجابة  
اليها وان فعلت في الوقت  
المفضل كما هو ظاهر (وفي  
قول او وجه)

وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبتة زيادة علم (واجبة) عيناً للخبر المتفق عليه ولم ولو بشاة وحلوه على النذب لخبر هل علي خيرها لي الزكاة قال لا الا ان اطوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نها (٤٣٥) لوجب لو جبت الشاة ولا قائل به

وقولها أقل الولية للمتمكن  
شاة اي للخبر مرادها  
أقل الكمال فيحصل اصل  
السنة بأي شيء أطعمه ولو  
موسر الخبر الصحيح عن  
أنس ما ولم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على شيء من  
نساءه ما ولم على زينب ولم  
بشاة وصرح الجرجاني  
بندب عدم كسر عظامها  
كالعقيقة وقد بوجه بنظر  
مقاله ثم من ان فيه تفاؤلاً  
بسلامة أخلاق الزوجة  
وأعضائها كالولد ويؤخذ  
منه انه يسن هنا في المذبوح  
ما يسن في العقيقة وبحث  
الاذري أنها لو اتحدت  
وتعددت الزوجات وتصدما  
عنهن كفت وفيه نظر  
والذي يتجه أنها كالعقيقة  
فتعدد بتعدد من مطلقاً  
فان قلت هل يمكن الفرق  
بان العقيقة فداء عن  
النفس فتعددت بعددها  
بخلاف الوليمة قلت يمكن ان  
لم يكن في الوليمة نحو ذلك  
وهو بعيد والظاهر ان  
سرها رجاء صلاح الزوجة  
ببركتها فكانت كالفداء  
عنها فلتعدد بعددها ويؤيد  
التسوية ما تقر عن  
الجرجاني ويؤخذ من ذلك  
انه يندب لها المذبوح لم الزوج

أبدأ وفي الدميري والظاهر أنها تنتمي بمدة الزفاف للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون تضاماً سم  
وسيد عمر (قوله وصوب) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قول) وهما صحيحان (قديقال هما عامان وما هنا خاص  
فيقدم عليهما سم (قوله ولا نها الخ) عطف على الخبر هل علي الخ (قول) ولا نها لو وجبت الخ) هذا انما  
يتأتى مع قطع النظر بما فسره الحديث من ان المراد به اقل الكمال اه رشيدى (قول) وقولها اقل الولية  
الخ) عبارة النهاية والمغنى واقام للمتمكن شاة ولا غير ما قدر عليه قال النشائي والمراد اقل الكمال شاة لقول  
التميمه وبأى شيء ما ولم من الطعام جازوه ويشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حاله قد من سكر  
وغيره (قوله ويؤخذ منه) اي مما صرح به الجرجاني (قول) وبحث الاذري الخ) اعتمدته النهاية (قول)  
انها لو اتحدت الخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها الا بد من تعدد عرش (قول) ونصدها عن الخ) ومن لم  
يقصد ذلك اي بان اطاق استحباب التعدد كما ذكر بعض المتأخرين اه (قول) وفيه نظر الخ) هذا  
مردود لظهور الفرق بأنها جماعات فدام لا يفسر بخلاف هذا اه (قول) والذي يتجه الخ) وقال المذنب  
عبارة لو تكح أربعاً هل استحب لكل واحدة أو بك في واحدة من الجميع أو يفضل بين العقد الواحد والعدد  
قال الزركشي فيه نظر انتهى والوجه الاول كما قاله غير اه (قول) انها كالعقيقة (تدبرق بان اقل  
ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما قدح في قوله الآتي  
ويؤيد التسوية الخ) تمامه اه سم (قوله وطالقا) اي قصد هاتين اولاً (قول) وهو بعيد (اضمير راجع لقوله  
لم يكن الخ اه سم (قوله ان سرها) اي حكمة لولية (قوله من ذلك) اي من التوبة أو ما قرر من الجرجاني

فعل الخير والعمل للآخرة وأما ما يتبع ذلك من السماع والامور وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان ذلك  
مباحاً بحيث يتعين للسروور بذلك اليوم لا بأس بالحائنه وهو ما كان حرماً ما ذكرناه من تنوع وكذا ما كان  
خلاف الاول اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادي في ولد الهادي  
قد صرح ان أباه لم يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاثنين وثلاثة ورواها ببلاد النجاشي صلى الله عليه  
وسلم ثم انشد:

إذا كان هذا كافراً جاء دمه \* وتبت يده في الجحيم غلداً  
أتى انه في يوم الاثنين دائماً \* يخفف عنه السرور لاحداً  
فما الظن بالعبد الذي كان عمره \* باحد سرور او مات موحداً

انتهى وقد أطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محموداً ما باعياه بشرطه مع ايضاح الرد على من خاف  
في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفاً سماه حسن المقصد في عمل المولد اجزاء الله تعالى ما هو اهله  
وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه محموداً  
منا باعياه (قوله وهما صحيحان) قديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى (قول) ولا نها لو وجبت  
لوجب الشاة) فان قلت كيف تصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صرح في ان المطلوب اعم  
من الشاة قلت لان المبالغة بالشاة تقتضي انها اقل ما يجزى ولو وجبت لكان اقل ما يجزى ولو وجبت لكان  
أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجوبها فليتأمل فانه قد ينفع الاقتضاء المذكور  
الآثرى انه قال في الحديث التمس ولو خاتماً من حديد مع اجزاء ما دونه في الصداق الا ان يقال الاقتضاء المذكور  
ظاهر المبالغة فيعمل به الامام عارض ولم يوجد هنا وجد هناك فليتأمل (قوله فيحصل اصل السنة الخ) فظاهر  
ان الامر كذلك في سائر الولائم الا العقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله بأي شيء  
أطعمه) أي ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله والذي يتجه أنها  
كالعقيقة) قد يفرق بان اقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا  
وهذا مما قدح في قوله الآتي ويؤيد التسوية الخ) تمامه (قول) وهو بعيد (اضمير راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) ان تولم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك وليه العقيقة ان يعق عن نفسه  
بعد بلوغه وهو محتمل الا ان يفرق بان الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تفت ببلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية

وسكتوا عن نذرها للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صفة في أنها زوجة أو سريه أنهم كانوا يابغونها للسرية وإلا لجزموا بأنها زوجة وعليه فلا فرق (٤٣٦) فيها بين ذات الخطر وغيرها لأن القصد بها ما مر وهو لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصلاح أن الأفضل فعلها ليلا لأنها في مقابلة نعمة ليلية وتسوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وكان ذلك ليلا أه وهو متجه أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلا (والاجابة اليها) بناء على انها سنة (فرض عين) لخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال و قول قطرب بضمها غلطوه فيه كذا قاله جمع وينالاه قول القاموس وتضم الا ان يجاب بان سبب التغليب أن قطربا يوجب الضم فقد عصى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لانها المعسودة عندهم وللخبر الصحيح اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب ولا تجب اجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاخبار فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لان القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد فرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي الى التواكل (وقيل سنة) لانه تمليك مال فلم تجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعا أي بالشرط

(قوله وسكتوا) الى قوله وعليه فلا فرق في المعنى والى قول المتن وانما تجب في النهاية (قوله للتسري) سياق انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وانه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض سم وعش (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتأمل أه سم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله ما مر) أي في قوله والظاهر ان سرها الخ أه رشيدى (قوله ان الأفضل الخ) جرى عليه فتح المعين (قوله وكان ذلك) أي سبب نزوله (قوله ان ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلا بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك أه عش (قول المتن الاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجب الاجابة اليها مر أه سم ويفيده قول الشارح الا في ومنه وليمة التسري الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء على انها) الى قول المتن وقيل في المعنى الا قوله ومنه الى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال أه نهاية (قوله وللخبر الخ) عطف على لانها الخ (قوله ومنه) أي من الغير أه رشيدى (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس أه سم (قوله لاخبار فيه) ففي مسلم من دعى الى عرس او نحوه فليجب وفي ابى داود اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او غيره وقضيتهما وجوب الاجابة في سائر الولا ثم أه معنى (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة وهذا لا ينافي لرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذاك (قوله لانه تمليك) كذا في اصله رحمه الله والان سبب تلك بلاياه أه سيد عمر (قوله اما على انها الخ) محرز قوله بناء على انها سنة (قوله فتجب الاجابة الخ) وجوب عين او كفاية على الوجهين أه محلى (قوله على الصحيح) الى المتن في النهاية الا قوله أي الا الى اوقال وقوله كظهورها الى وان يكون مسلما (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة عينا كما علم ما مر أي وكفاية على مقابله أه رشيدى (قوله على مقابله) فيه انه شامل لفرض الكفاية وعبرة المحلى والمعنى وانما تجب الاجابة او تسن كما تقدم اه سالمة عن الاشكال (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم حج أه عش (قوله او عند فقد الخ) عطف على قوله على مقابله (قوله ان يخصه) الى المتن في المعنى ما يوافقه (قوله ان يخصه الخ) الظاهر ولو بنحوه وليحضر كل منكم باجماعة (قوله ولو بكتابة الخ) وقوله مع ثقة

الخ (قوله للتسري) سياق انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وانه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتأمل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس اقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص الا ان يقال التخصيص بمفهوم اذا الخ وبمفهوم التقيد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة فهذا لا ينافي لرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذاك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين ان هذا الوجوب عين او كفاية (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما

الاثية كما اقتضته عبارة الروضة (وانما تجب) الاجابة على الصحيح (او تسن) على مقابله او عند فقد بعض شروط الوجوب ارفى بقية الولا ثم (بشرطان) بخمسة بدعة ولو كانا به او رسالة مع ثمة او يميز لم يحجب عليه الكذب جازمة

لأن فتح بابيه وقال ليحضر من شاء أى إلا ان دعاه بخصومه مع ذلك فيما يظهر لاسم إن كان قوله ذلك لعذر كان قصده استيعاب نحو الفقراء ثم وافهم قولهم وقال إن مجرد فتح الباب لا اثر له او قال له احضر إن شئت إلا ان تظهر القرينة على انه إنما قاله تادبا وتعطفا مع ظهور رغبته في حضوره كظهورها في ان شئت أن تجملني فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض غيره له بانه كالمو قال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعد لان ظاهر هذه لا يشعر بالاستغناء (٤٣٧) عن حضوره ومن ثم اتجه انه لو ظهرت

قرينة التادب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الاتي وان يدعوه كما اخذه منه غير واحد وان يكون مسلما فلا تجب اجابة ذمى بل تسن إن رضى إسلامه او كان نحو قريب او جار وسياتي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذميا لاجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة أى قوية بان يعلم ان في ماله حراما ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراما فلما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من التقيد بذلك لكن يؤيده انه لا تذكره معاملته والا تكل منه إلا حينئذ ويجاب بانه يحتاط للوجوب ما لا يحتاط للكرهية وقيدت بقوية لانه لا يوجد الا مال ينفك عن شبهة وان لا تدعوه امرأة اجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له اثني تحتشهما او لها واذن زوج المزوجة وسن لها الولية ولا لم تجب الاجابة وإن لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة والريبة ومن

أى الدعوة (قوله لا إن فتح الخ) عطف على أن يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح بابيه (قوله وقال ان الخ) وهو مقول قولهم وقوله ان مجرد الخ مفعول افهم (قوله او قال الخ) عطف على قوله وقال ليحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت أن تجملني لزمته الاجابة اه وحاصله ان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنهما في الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف لما قرره الشارح اه سيد عمر (قوله فان فيه طلب الحضور) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه سم أى فلا يكتفى بل لابد من ظهور قرينة على انه إنما قاله تادبا الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى في احضر ان شئت أن تجملني (قوله بانه) أى احضر ان شئت أن تجملني (قوله لان ظاهر هذه) أى صيغة ان شئت أن تحضر فاحضر (قوله كالاولى) أى احضر ان شئت وقال السكردى وهى ان شئت أن تجملني اه (قوله هذا الشرط) أى ان يخصه بدعوة كرى (قوله وان يكون الخ) أى الداعي وهو عطف على قوله ان يخصه الخ (قوله ولا يلزم ذميا الخ) أى مطلقا سواء كان بينه وبين الداعي قرابة او صداقة ام لا اه ع ش (قوله اجابة مسلم) مفهومة وجوب اجابة ذمى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المعنى ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زماننا اه واسكن لا بد من ان يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة اه (قوله بذلك) أى يكون أكثر ماله حراما (قوله يؤيده) أى التقيد بذلك (قوله الا حينئذ) أى حين اذ كان أكثر ماله حراما (قوله بان يحتاط للوجوب) أى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) أى في الولية بقرينة مابعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) بتامل صورة سنهالها فان الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بولمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما ياتي في كلام الشارح لانه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرافقة لا يقتضى السن الا ان يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة لسائر الاولائم وانها فملتبان عن الزوج لا عساره وامتناعه من الفعل على ما ياتي اه ع ش اقول ما هنا يفيد اعتمادا لاخذ السابق في قوله ولو يؤخذ من ذلك انه يتدب لها اذ لم يلزم الزوج ان تولم هى الخ ((قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذ لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله كذلك) أى كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) أى انفراده (قوله بان لا يكون) أى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام المصنف او لا اه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقلة ما عنده الخ (قوله قد يتحد) أى المدعو وقوله عنده أى الداعي (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصوير ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اه ع ش اقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار فالذى يتجه ان

آسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله لا يلزم ذميا لاجابة مسلم) مفهومة وجوب اجابة ذمى (قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا انه كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهى كرابعة وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم ادنى فتنة اوزية كما يعلم بما ياتي اخر العدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشراط عزم الدعوة بان لا يكون اولا يعرف ثم غيره بل ياتي في هذا الشرط ما يعلم منه انه قد يتجمل ما عنده من صور ولمة المرأة ان تولم عن الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذى يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الوليمة صارت له باذنه لما المتضمني لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير باذنه

وحينئذ فيتهين أن يزداد في الذم ويرأه أذن لها في الدعوة أيضا وأن لا يعذر به خص في الجماعة بما ذكر في البيان وغيره وأن توفى الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٢٨) شريرا طالبا للباهة والفخر كما في الأحياء به يعلم اتجاه قول الأذرع على كل من جاز هجره لا تجب

لإجابته وإن لا يدعى قبل  
وتجب الإجابة إذ الذي يظهر  
أن الدعوة التي لا تجب إجابتها  
كالعدم بل يجيب الأسبق  
فإن جاء معها إجاب الأقرب  
رحمافدار فإن استويا أقرع  
وظاهر قولهم إجاب الأقرب  
وقولهم أقرع وجوب ذلك  
عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه  
مندوب للتعارض المسقط  
لوجوب لم يعد وأن يكون  
الداعي مطلقا التصرف فلا  
يجيب غيره وإن أذن له وليه  
لعميانته بذلك نعم إن أذن  
لعميه في أن يولم كان كالحرف  
لكن إن أذن له في الدعوة  
أيضا فيها يظهر نظير مامر  
انفأولو اتخذها الولي من  
مال نفسه وهو أب وجد  
وجب الحضور كما بحثه  
الأذرع وإن يكون المدعو  
حر أو لوسفيها أو عبدا باذن  
سيده أو مكانا لم يضر  
حضوره بكسبه أو اذن سيده  
أو مبعضا في نوبته وغير  
قاض أي في محل ولايته  
لكن يسن له المالم يخص بها  
بعض الناس الأمن كان  
يخصهم قبل الولاية فلا  
باس باستمراره على ذلك  
قال الماوردي والروائي  
والأولى في زماننا أن  
لا يجيب أحدا لحديث  
النبات والحق به الأذرع  
كل ذي ولاية عامة في محل  
ولايته وبحث استثناء

الزوج إن أذن الخ فليراجع (قوله فيتعين أن يزداد الخ) فلا جعل لذه في الأيلا م عنه متضمنا لذه في الدعوة  
خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية اه سم (قوله أو شريرا) عطفه على  
الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريرا لا يوجب الفسق وهو ظاهر لانه قد يراد بالشرير كثير الخصومات  
وذلك لا يسن لم محرمان خلا عن الكسيرة اه ع ش (قوله طالبا للباهة) قد لا يحتاج إليه سم وعبرة  
الأحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغنى أو متكلفا طالبا الخ فكأنه سقط من أصل الشارح  
لفظ متكلفا ليتأمل على أن الانسب العطف بأو فانه مسألة مغايرة لما قبلها وحذف أو يوهم أنها قيد فيما  
قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحشى اه سيد عمر أقول ويعلم به راجعة الأحياء أن ما نقله الزركشي والمغنى  
عن الأحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسألة في مختصره صاحبها وعبارته ومنتهى من الإجابة إن كان  
الطعام أو الموضع أو الفراش فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالما أو مبتدعا أو طالبا بذلك المباهة اه  
(قوله وتجب الخ) عطف على يدعى الخ (قوله إجاب الأقرب الخ) هذا الترتيب جار في المندوب أيضا اه  
ع ش (قوله وجوب ذلك عليه) معتمد اه ع ش (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكره من إجابة الأقرب ثم  
الأقراع وكذا ضمير انه مندوب (قوله وفيه ما فيه الخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه إذ لو قيل الخ (قوله وفيه  
ما فيه) بل هو متجه اه سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فلا يجيب غيره) أي فلا يجوز له الإجابة اه  
ع ش (قوله وهو أب وجد) خرج الام الوصية فلينظر اه سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ يفيد  
أن الام لو كانت وصية وأولت من مالها لا يجيب الحضور وهو كذلك لأن الأب والجد يتمم كل منهما من  
إدخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الامم يؤخذ ما تقدم في تصوره وليمة المرأة من غير الأب والجد إذ فعل  
الوليمة باذن من طلبت منه وجبت الإجابة على ما دعى له اه أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل (قوله  
ولو سفيها) ظاهره ولو لم يغير إذن وليه وينبغي تقييده بما إذا لم يفت عليه ما يقصد من عمله اه ع ش (قوله أو  
مبعضا الخ) أي أو اذن سيده اه سم (قوله وغير قاض) عطف على حرا (قوله لكن يسن) الأولى التانيث  
(قوله المالم يخص) أي القاضى وقوله بها أي بالإجابة اه سم (قوله باستمراره على ذلك) أي على التخصيص  
(قوله أن لا يجيب) أي القاضى اه ع ش (قوله كل ذلك ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والأسواق اه  
ع ش (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والأوجه استثناء الخ (قوله إبعاضه) أي القاضى (قوله لأن حكمه الخ)  
هذا التعليل لا يجرى في قوله ونحوهم (قوله وان لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا انه يضر تخصيص  
الفقر أم يوجه بانه لو كان جيرا نه وأهل حرفته مثلا كاهم فقر أم يخص بعضهم لا لنحو وعجز عن تعميمهم أو  
كان بعضهم فقرا أم بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لا لما ذكره فلو وجه عدم الوجوب حينئذ لأن هذا التخصيص  
موغر للصدور كما بحثي ولو كانوا كاهم أغنياء فخصص بعضهم لا لما ذكره فلو وجه عدم الوجوب أيضا وأعله  
لا يشملهم قولهم ان لا يخص الأغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقره  
جيرا نه وأهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عايه فآثر الفقراء لأنهم أحوج اتجاه الوجوب فظاهر انه  
لا ينبغي إطلاق انه لا يضر تخصيص القراء اه سم وقوله فظاهر انه لا ينبغي إطلاق انه الخ خلافا لصریح  
المغنى وظاهر صنيع النهاية (قول الماتن الأغنياء) يظهر أن المراد به هنا من يتجمل به عادة وإن لم يكن غنيا اه  
ع ش (قوله بالدعوة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله أو غيره وكذا في المغنى لا قوله وهذا الذي إلى التنبيه (قوله

(قوله فيتعين أن يزداد في التصوير الخ) فلا جعل لذه في الأيلا م عنه متضمنا لذه في الدعوة خصوصاً مع  
صلاحية القرينة لذلك وكذا قد يقال في مسألة العبد الآتية (قوله طالبا للباهة الخ) قد لا يحتاج إليه وقوله  
وفيه ما فيه متجه (قوله وهو أب وجد) أخرج الام الوصية فلينظر (قوله أو مبعضا في نوبته) أي أو اذن  
سيده (قوله المالم يخص) أي القاضى بها أي بالإجابة (قوله وان لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا انه قد

لإبعاضه ونحوهم أي فليز مه إجابتهم لأن حكمه لا ينفذ لهم وأن لا يعتذر للداعي فيه عذر أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب  
القرائن كما هو ظاهر وإن (لا يخص الأغنياء) مثلا بالدعوة أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيها يظهر لأجل غناهم وغيره لغير عذر

كقلة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم أما إذا خصهم لا غناهم مثلا بل لجأوا إلى اجتماع حرفة أو قلة ما عندهم فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرينه وحيرانه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص الأغنياء وإذا كان مراده ما ذكر لم يدعي عليه قول الأذري في اشتراط التعميم مع نفيه نظر قال والظاهر أن المراد بالجيران هنا أهل محله ومسجده دون أربعين دار من كل جانب (تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة تدعى اليها في الخبر السابق حاله مقيدة لكون طعامها شر الطعام فلودعا ما لم يكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فاذكروه في أن لا يخص مشكل اه وقد يجاب بأن جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٢٩) أولية ذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور ومن شأن التخصيص ذلك فابطل سبب الوجوب الذي ذكره فالخامس ان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جبلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اولم ثلاثة) من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سنتها في الاول في غير العرس وقبل تجب واعتمده الأذري عن أن لم يدع في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني (وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني مغروف وفي الثالث رياء وسمة وظاهر أن تعدد

كقلة ما عنده) أنظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لنحو هذا العذر اه رشدي (قوله ذلك) أي قصد التخصيص وقوله كذلك أي لاجل غناهم الخ فكان الاول لذلك باللام (قوله عليهم) أي الأغنياء (قوله أو قلة ما عنده) أي وافق أن الذين دعاهم هم الأغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اه ع ش اقول وبذلك يدفع قول السيد عمر مانصه فديقال ما وجه تخصيص الأغنياء حينئذ اه (قوله منها) أي من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة مقول القول (قوله قال) أي الأذري (قوله بيان الخ) أي استئناف بياني لبيان سبب السرية (قوله ذلك) أي تخصيص الأغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الاحياء في المغنى لا قوله وهو دون إلى وقيل وإلى قول المتن لأن لا يكون في النهاية (قول المتن ثلاثة) أي أو أكثر مغنى (قول المتن لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا تجب الاجابة ثانيا اه ع ش اقول وهذا يخالف ما سنده الشارح في التنبيه (قوله بل يستحب) أي قبول الدعوة (قوله ان لم يدع) لعل المراد لا لنحو فقر فراجع (قول المتن في الثالث) أي وفيما بعده مغنى (قوله وفي الثالث) أي وفيما بعده اه مغنى (قوله أنه لو كان) أي تعدد الايام والافاق اه كردى (قوله كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين مغنى أو قصد جمع المتناسبين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده عبارة الكردى أي في الايام والافاق كلها اه (قوله بضم اوله) عبارة المغنى أي يدعو اه (قوله لخوف منه) أي لو لم يحضره اه مغنى (قوله أن يقصد) أي المدعو (قوله لحسد ذاك) أي من يتأذى المدعوبه لهذا أي المدعو اه سم (قوله كالراذل) لم ار من بين المراد بالراذل ويحتمل ان المراد به من قام به مذهب ومشرعا وإن لم يصل إلى رتبة الفسق ولم يكن من أرباب الحرف الدنيئة وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل الدون الحسيس مع قولهم في الطلاق الحسيس من باع دينه بدنياه اه سيد عمر (قوله اما قول الماوردى) إلى المتن

يضر تخصيص الفقراء وبوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لما ذكر فالوجه عدم الوجوب حينئذ لان هذا التخصيص موغر للصدور كما لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصص بعضهم لما ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشمله قولهم أن لا يخص الأغنياء بناء على ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرانه وأهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فآثر الفقراء لهم أوج انجاء الوجوب فظهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقراء فليتأمل (قوله وهذا) لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور الخ فديقال القصد الموغر إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمتنع بالنسبة للمدعوين فكيف يبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل (قوله والحسد ذاك لهذا) اسم الإشارة الاول عائدا على من في المتن والثاني عائدا على المدعو في الشرح (قوله

الافاق كتعد اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) بضم أوله (لخوف) منه (أو طمع في جاهه) أوله ماونه على باطل بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو علمه أو صلاحه وورعه أو لا بقصد شيء كما هو ظاهر قال في الاحياء وينبغي أي يسن كما هو ظاهر أن يقصد بالاجابة الاقدم بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه وإكرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين في الله تعالى أو صيانة نفسه عن أن يظن به كبرا أو احتقار لمسلم (وأن لا يكون ثم) أي بالمحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهما أو لحسد ذاك لهذا دون عكسه فإما يظهر نعم إن كان حضوره يحرك حسدا عنده لمن يراه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور نظير ما يأتي في أن لا يكون ثم منكر (أولا يليق به مجالسته) كالراذل للضرر وأما قول الماوردى والرويانى لو كان هناك عدوله



أو دعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب فمحمول كما قاله الأذرعى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداء أو قالوجه حمله على ما إذا كانت العداء منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الزحمة عذر الإن وجدة أي لم يدخله ومجلسه وامن على نحو عرضه كما علم مما مر عن البيان والاعذر (و) ان (لا) يكون (٤٣٠) بمحل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كانية نقديا بشر الا كل منها من غير

الحيلة السابقة بخلاف مجرد حضورها بناء على ما ياتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها او كنظر رجل لا امرأة او عكسه وبه يعلم ان اشراف النساء على الرجال عذروا كآلة تطرب محرمة كذى وتر او شعر وكالضرب على الصدى كما ياتي وكزمر ولو بشبابه وكطبل كوبة وكداغية لبدعة وكن يضحك لفحش او كذب اما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافقه قول الحاوى اذ اتم تشاهد الملامى لم يضرسماها كالتي بجواره ونقله الاذرعى عن قضية كلام كثيرين منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام آخرين انه لا فرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز للمافى الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه فارق الجار وفرق السبكي أيضا بان في مفارقة داره ضررا عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه تعمد الحضور

في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وليس (قوله) أو دعاه عدوه (الخ) وفاقا للنهية والمغنى عبارتهما ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعى اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سببا لزال العداء اه (قوله) فمحمول (الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا مع قوله او دعاه عدوه فتأمله سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء فيه للحاضرا اه سيد عمر وقوله في الاول اي قوله لو كان هناك عدوله (قوله) كما علم مما مر (الخ) اي في قوله وان لا يعذر برخص جماعة الخ وانظر ما وجه علم ما ذكر مما مر عن البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذرا براسه ولا يخفى ما فيه على انه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر أن العلة في كون المجالسة المذكورة من ألا عذارا انخرام العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعا إلا للعرض اه رشيدى اي محرم الى قول المتن ومن المنكر في النهاية إلا قوله وكالضرب الى وكزمر (قوله) كانية (الخ) وكخمر اه مغنى (قوله) بخلاف مجرد حضورها (الخ) اي وجودها بمحل حضوره بلا مباشرة الا كل منها (قوله) بناء على ما ياتي (الخ) سياق ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الانية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الانية اه سم حاصله منع البناء وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم اي بقوله كعكسه (قوله) ان اشراف النساء على الرجال (الخ) اي ولو امكنه التحرز عن رؤيتهن له كتغطية راسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة اه ع ش (قوله) يضحك (من باب الافعال (قوله) لفحش) اللام بمعنى الباء كما عبر به النهاية والمغنى (قوله) مما مر اي ممن يتأذى به المدعو او لا يليق به مجالسته ومن عدم السعة وعدم الا من على عرضه (قوله) وبه فارق الجار هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع اه سم واقره الرشيدى (قوله) فانه تعمد الحضور (الخ) قضية انه لو حضر على ظن انه لا معصية بالمكان ثم تبين خلافه كان حاضرا مع المجتمعين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه او حاضرا صاحب الآلات بعد حضوره لمحل الدعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذ ان قوله من سوء الظن بالمدعو اه ع ش (قوله) وما قالاه) اي الاذرعى والسبكي من ان لا فرق بين كون آلات الله في محل الحضور وكونها في غيره من بيوت دار الدعوة ع ش ورشيدى (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) إذا كان ثم عذر) كان يخاف على نفسه ضررا يلحقه إن لم يحضر اه ع ش (قوله) وجوبا) الى قوله ويفرق في المغنى إلا قوله وجوداى ولو لم يعلم (قوله) ليحصل) اي من التحصيل (قوله) غيره) نعم لمن احوال منه اه ع ش (قوله) للاجابة) عبارة النهاية للازالة اه وعبارة

او دعاه عدوه) وافقهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء للحاضر في قوله او دعاه فتأمله (قوله) بخلاف مجرد حضورها بناء على ما ياتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها) كذا شرح مرو سياق ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الانية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآنية (قوله) وبه فارق الجار) هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع (قوله) وتسلم (الخ) كذا شرح مر (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط) يتأمل اقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفرق

لمحل المعصية بلا ضرورة وما قالاه هو الوجه الذي لا يسوغ غيره وبتسليم ان قضية كلام الاولين الحل يتعين حمله على ما إذا كان ثم المحرر عذر يمنع من كونه مقرر اعلى المعصية من غير ضرورة (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحو علم اوجه (فليحضر) وجوب اعلى المنقول المعتمد ليحصل فرضي الاجابة وإزالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما تقرروا ولم يعلم به الا بعد حضوره ناهم

فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قد عذر ما ولا يجلس معهم ان امكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بذكره الا ان

في السير وعدم وجوب  
ازالة الرصدى في الحج وان  
قدر عليها بان من شان  
الحجيج ان لا يجتمع كلتهم  
وما نعيمهم ان تشتد شوكتهم  
مع ان الاصل في الوجوب  
ثم التراخي وهنا الفور  
فاحتيط للوجوب هنا  
اكثر (ومن المنكر فراس  
حرير) في دعوة اتخذت  
للرجال وظاهر كلامهم  
هنا ان العبرة في الذي ينكر  
باعتقاد المدعو وبه عبر  
جمع من الشراح وغيرهم  
ولا ينافيه ما يأتي في السير  
ان العبرة في الذي ينكر  
باعتقاد الفاعل تحريره  
لان ما هنا في وجوب  
الحضور ووجوبه مع  
وجود محرم في اعتقاده فيه  
مشقة عليه فسقط وجوب  
الحضور لذلك واما الانكار  
ففيه اضرار بالفاعل ولا  
يجوز اضراره الا ان اعتقد  
تحريره بخلاف ما اذا اعتقده  
المنكر فقط لان اجدالا  
يعامل بقضية اعتقاده غيره  
فنام له واذ سقط الوجوب  
واراد الحضور اعتبر حينئذ  
اعتقاد الفاعل فان  
ارتكب احد محرم في  
اعتقاده لزم هذا المتبرع  
بالحضور الانكار فان عجز  
لزمه الخروج ان امكنه  
عملا بكلامهم في السير

المجرد لجواشي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه إلى  
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام  
مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا لكن رد هذا التوجيه قوله  
ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة وكأنه اشار به إلى ان حق العبارة لازالة اه ورجعه  
السيد عمر إلى الثاني عبارة قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتأمل اه اقول يحتمل ان يكون مراده ان  
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويحجب بتصوره بانساع المكان  
بحيث يكونون في بعضه فينفرد عنهم في البعض الآخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس  
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفرادهم ويجاب بمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثيرا للسوادهم  
وخشية محادثتهم ومباستطهم المؤذنة بتقريرهم على ما هم عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة المغني فان لم  
ينتهوا وجب الخروج الا ان خاف منه كان في ليل وخاف فيقعد كارها بقلبه ولا يستمع لما يحرم اسماعه  
وان اشتغل بالحديث او الاكل جاز له ذلك اه (قوله وما نعيمهم) اي من شان ما نعيمهم اهرشيدى (قوله في دعوة)  
الى قول المتن علي سقف في النهاية لا قوله وكان سببه إلى المتن (قوله اتخذت للرجال) اي بخلاف دعوة النساء  
خاصة فليس ينكر لما ر في باب ان الاصح جواز اقتراشهن للحرير اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور  
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل  
اه سم (قوله واذ سقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار  
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رايت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر  
مختلفا فيه كسبب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريره بحمول على ما اذا كان المتعاطي له  
يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه اذا كان الفاعل  
يعتقد حرمة حرمة الحضور الا لا زلتا ويعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب اه  
سم وقوله بحمول على الخ خلا للمعنى حيث حمله على اطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما افق به ابن  
الرفعة من ان الفرقة على الزينة حرام اى لما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الروضة تلائم ما في  
التحفة وعبارة شرح الررض تشعر بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله  
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو والفاعل الكردى وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه  
(قوله ولا ينافيه) اى قوله وسواء الخ عبارة المغني فان قيل هذا اى قول المصنف ومن المنكر الخ يخالف  
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا لجمع على تحريره اجب بان الخلاف انما راعى إذالم يخالف سنة صحيحة  
والسنة قد سححت بالنهي عن الاقتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا أحد الشافعى رضى الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بتوجيه بان يقال كيف يقول ولا  
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا  
لكن رد هذا التوجيه قوله ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه اشار بقوله  
يتأمل إلى ان حق العبارة لازالة فقط يرشد لا اليه قوله قبل وجوده من بيله غيره لا يمنع الوجوب عليه  
فليتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه  
منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل اه (قوله واذ سقط الوجوب) الوجه ان المعتبر في سقوطه  
اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء فيما ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق  
الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه كسبب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور  
على معتقد تحريره بحمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله  
فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه ان كان الفاعل يعتقد حرمة حرمة الحضور الا لا زلتا

حينئذ ثم رايت غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما  
ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه عنه في شارب الخفى احده واقبل شهادته لان المعتمد في تعليمه

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل اولى لان هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر لانه شان (٤٣٢) المتكبرين قيل الاولى التعبير بفرش الحرير لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون مطويا

اهو هو غير صحيح لان فرش الحرير لا يحرم مطلقا بل لمن علم منه انه يجلس عليه جلوسا محرما على ان كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق انه يجلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرش باجنحة هذا ان كانت بمحل حضوره لا نحو باب وحرر كما قاله قدر على ازالته ايا لا لزوم الازالة مع القدرة معلوم فلا بد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته تلزمه والا فلا فكذا هنا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان بمحل الحضور لم تجب الاجابة وحرر الحضور او بنحو عمره وجبت اذ لا يكره الدخول الى محل هي بمره وكان سببه ان في تعليقه اتم نوع امتنان فلم تسكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف او جدار او سادة) منصوبة لما يذكره في الخدعة اذ هما متراد فان (او ستر) علق لونية او منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب الحاجة بان الحاجة تزيل مفسدة

تعالى عنه شارب النبيذ المختلف فيه اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه سم اى فينبغي تقييده بما مر انفاعن المغنى (قوله وكفرش الحرير) الى قوله وعليها الوبر في المغنى (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود نمور بق وبرها كما قاله الحليمي وغيره والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى اه وكذا في المغنى الا قوله والحق الى وكذا وقوله ركب الخ قال الرشيدى قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الا جلد النمر وجلد الفهد ولعل وجهه انها هما اللذان يوجد فيهما العلة وهى ان استعمال ذلك شان المتكبرين اه (قوله لان فرش الحرير لا يحرم الخ) اى خلافا لقول المعترض لانه المحرم اه رشيدى (قوله والفرش لا يوصف الخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كلام من الفرش والفراش بمجرد لا يحرم وانه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما اه سم (قوله مشتملة) الى قوله ولو كان سببه في المغنى الا قوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدى وفي العبارة مساححة لا تخفى اه ويمكن رفع المساححة راجع الضمير لحيوان (قوله هذا) اى سقوط وجوب الاجابة بوجود صورة حيوان (قوله قدر الخ) راجع لقوله لا نحو باب الخ (قوله محرم) اى غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) استقطه النهاية وقال الرشيدى قوله والحاصل ان المحرم اى المجمع على تحريره بقرينة ما مر انفا اه (قوله وحرر الحضور) اى اذا لم يقدر على ازالته كما علم مما مر اه رشيدى (قوله وكانت) عطف على كانت بمحل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى (قوله لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التى بايدى بالياء وهو في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة الكردى من الشارح عبارته قوله لما يذكره اى للدليل الذى نذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن اوسر) بكسر المهملة بمخطة اه مغنى (قوله بين هذا) اى تحرير تعليق الستر المصور لمنفعة (قوله لزوال الخلاء) فيه نظر اه سم (قوله به) اى محل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) وقال للنهية وخلافا للمغنى عبارته الا وجه ما يقتضيه قول المصنف وثوب مليوس من انه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا خلافا للاذرعى اه (قوله الموضوع الخ) اى والمعلق (قوله

او يعتد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى شرح مر (قوله وفرش لا يوصف الخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفراش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفراش في ان كلا بمجرد لا يحرم وفي انه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا ان كانت بمحل حضوره الخ) عبارة الروض فلو كان منكرا كفرش الحرير وصور الحيوان المرفوعة حرر الحضور الخ قال في شرحه واما مجرد الدخول فكلام الاصل يقتضى عدم تحريره الخ اه (قوله

لزمه) كذا في الروض (قوله لزوال الخلاء) فيه نظر  
النقد ثم لزوال الخلاء لا هنا لان تعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانفعال به (او ثوب مليوس) ولو بالقوة فيدخل من الموضوع بالارض كما قاله الاذرعى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها قدم من سفر وقد سترت على صفة لها ستر فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بنزعها وفي رواية قطعنا منه وسادة او وسادتين وكان رضي الله عنه يرتفق بهما وهو صريح فيما قالوه هنا

من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة نزالت وجعلت وسادة بعيد لان ظاهر اللفظ ان الصورة عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابت واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد المصدرين وان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتها انها كجنب او انا بول مادام فيه

لا تدخله الملائكة وقضية المتن والخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المعظمة وهو ما اعتمده الاذرعى لنقل البيان له عن عامة الاصحاب والذخائر عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا رداً بذلك قول الشرح الصغير الاكثرين علي الكراهة وقول الاسنوى انه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية (فرع) لا يؤثر حل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها متمنة بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة حملهم لها وما الدرام الاسلامية فلم نحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحوز) حضور محل فيه (ما) اى صورة (على ارض وبساط) يداس (ومعدة) ينام او يتكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا ابريق على الاوجه لان ما يوطا او يطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ان ما رفع من ذلك لازمة محرم وهو

من التفصيل) اى الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى يبين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت الخ اه كردى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلافاً للشهاب الرملى اه ع ش اقول ويؤيد ما قاله الشهاب الرملى من عدم منع الصورة المتمنة دخول الملائكة الرحمة محلها ارتفاقه صلى الله عليه وسلم بالوسادتين المذكورتين (قوله لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) اى خبر مسلم ويحتمل ان ال للجنس فيشمل الخبر الثانى ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الاول اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسئلة الحضور غير مسئلة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى اه وعبارة الثانى قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذى فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة يقتضى ترجيح عدم تحريمه وبالتحريم قال الشيخ ابو محمد وبالكرهية قال صاحب التقریب والى وجهه الامام والفز الى في الوسيط وفي الشرح الصغير عن الاكثرين انهم مالوا الى الكراهة وصوبه الاسنوى وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسئلة الدخول غير مسئلة الحضور خلافاً لما فهمه الاسنوى اه (قوله وقول الاسنوى الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) اى محل الصورة المعظمة (قوله في ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق في النهاية ولفظه ان الدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الذى لا ينكر لامتناعها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله النقد الذى الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زاد ع ش وخالفه حج في الزواج والاقرب ما في الزواج لان العذر بالا احتياج اليه وعدم ارادة تعظيها لا يزيد على ملازمة الحيض للحائض وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيتا فيه حائض اه وقوله في اى والتحفة كما مر (قوله يتعاملون بها) اى بالنقد التى عليها صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا ابريق في المعنى (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كافى المختار اه ع ش (قوله وكذا ابريق الخ) خلافاً للنهاية (قوله منه) اى التعليل (قوله من ذلك) اى الطبق وما معه (قول المتن ومقطرع الراس) اى مثلاً كما علم امر في الشرح اه رشيدى عبارة سم كقطع الراس هنا فقد كل مو الاحياء بدونه كاسياتى في الشرح وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفقده الراس لانه لا حياة للحيوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لا روح) الى قوله وخرج في النهاية الى قوله وكفقده الراس في المعنى الا قوله بل هو كبيرة (قوله في ذلك) اى تصوير الاشجار وما لا روح له (قوله ما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدامة) اى وما هنا في الفعل اه نهاية (قوله كما مر) اى كفرس باجنحة اه ع ش (قوله لما فيه الخ) تعليل للذن (قوله

(قوله وقضية المتن والخبر حرمة دخول) اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسئلة الحضور غير مسئلة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى شرح مر (قوله لا يؤثر محل النقد الذى الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابريق على الاوجه) خالفه مر في شرحه فقال لا على نحو ابريق كما بحثه الاسنوى لا ارتفاعه اه (قوله من ذلك) يشمل الخدعة لكن التردد فيها هنا الذى افاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق جزمها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (في المتن ومقطوع الراس كقطع الراس هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كاسياتى في قول الشارح وكفقده الراس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفقده الراس لانه لا حياة للحيوان

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - سابع) محتمل الا ان يقال انه موضوع لما يمتن به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التعبير في السردون اللبس في الثوب نظر لما اعدله كل منهما (ومقطوع الراس) لزوال ما به الحياة فصار كافي قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالقمرين لان ابن عباس رضى الله عنهما اذن لمصور في ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو ارض وما مر من الفرق انما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وان لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللعن

وان المصورين الحمد الناس عذابا يوم القيامة نعم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدرين امر الترية وخرج بحيو ان تصوير ما لا راس له فيحل خلافا لما شذبه المتولي وكفقد الراس فقد ما لاحياة بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الاعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكبد وغيره لان الملاحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء لمصور و قول الماوردي

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا ارش على كاسره (ولا تسقط اجابة بصوم) لخبر مسلم به وفيه امر الصائم بالصلاة اي الدعاء للرواية الاخرى فان كان صائما دعا لهم بالبركة اى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسما بالماثور ستة للفطر ايضا فذكر الصائم هنا لعله لكونه منه آكد جبراهم لما فاتهم من بركة اكله ويحتمل ان المراد هنا الدعاء للاكلين جبراهم لما فاتهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقيل سائر الولائم ويحصل بلقمة وصحة في شرح مسلم في موضع والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعى وهو صائم ان يقول انى صائم اى ان امن الرباء كما هو ظاهر (فان شق على الداعي صوم نفل) ولوه وكذا (فالفطر افضل) لا مكان تدارك الصوم لندب قضائه وخبر فيه لكن قال البيهقي استاده مظلّم وفي الاحياء يندب ان ينوي بفطره ادخال السرور عليه

وان المصورين الخ) عطف على اللعق (قوله فيحل الخ) خالفه النهاية وقال المتولي (قوله وكفقد الراس) خبر مقدم لقوله فقد ما الخ (قوله نعم يظهر الخ) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبق معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم واقره الرشيدى وفي سم ايضا عن فتاوى الجلال السيوطى في جواب سؤال مانعه اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكره لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اى او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير درس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى (قوله ولا شيء) اى اجرة الى قوله اى لاهل المنزل في النهاية الا قوله وقول الماوردي الى ولا ارش (قول المتن ولا تسقط اجابة الخ) واستثنى منه البيهقي ما لو دعاه في نهاره رمضان والمندعون كلهم مكفون صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من اول النهار الى آخره مشق فان اراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية (قوله به) اى بعدم السقوط وقوله وفيه اى خبر مسلم (قوله للرواية الخ) راجع للتفسير وقوله فان كان صائما الخ بدل من الرواية الاخرى (قوله هنا) اى في طب الدعاء في خبر مسلم (قوله جبراهم) مفعول له لقوله دعا لهم بالبركة الخ اوله لكونه آكد وقوله لما فاتهم الخ متعلق بجبراهم (قوله وفيه ايضا) اى في خبر مسلم (قوله ويحصل) اى الاكل بلقمة عبارة المغنى وانه على الوجوب والتدب لقمة اه للواخره عن الاصح الا انى كان اولى (قوله والاصح) الى قول المتن وياكل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن قال الى اما اذا (قوله انه مندوب) اى ولو في وليمة العرس اه نهاية (قول المتن فالفطر افضل) اى من اتمام الصوم ولو اخر النهار اه مغنى (قوله اسناده مظلم) علامة عدم القبول وهذا في التجريح دون قولهم فيه كذاب اه ع ش (قوله ولو موسعا) كنذر مطلق اه مغنى (قوله مطلقا) اى دعى او لاشق الصوم على الداعي او لا (قوله جوازا) الى قول المتن ولا يتصرف في النهاية الا قوله ويظهر الى قال ابن عبد السلام (قوله نعم ان انتظر) الى المتن في المغنى الا قوله ويظهر الى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قيل او سمسمتين (قوله الابلغظ) اى ولم تدل القرينة على انه قاله حياء او نحوه اه ع ش (قوله الابلغظ) ينبغي او علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وافهمت من) اى من قوله لما قدم الخ (قوله ونظر فيه الخ) عبارة المغنى قال ابن الشبهة وفيه نظر اذا كان قليلا يقتضى العرف اكل جميعه اه وهذا ظاهر

ويحتمل خلافا فليتأمل (قوله خلافا لما شذبه المتولي) وافق المتولي (قوله نعم يظهر) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانعه مسئلة تقبيل الخبز هل هو بدعة واذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن النحاس في تنبيه الغافلين ومنها اى من البدع تقبيل الخبز هو بدعة لا يجوز وقد افق جماعة انه يجوز دوسه ولا يجوز بوسه لكن دوسه خلاف الاولى وربما كرهه بعضهم واماد دوسه فهو بدعة وار تكاب البدع لا يجوز وانظر الى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الاسود انى اعلم انك لا تضرو ولا تنفع ولولا انى رايت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك هذا وهو الحجر الاسود الذى هو من باقوت الجنة وهو عين الله في الارض يوافق به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب اكرامه ورفع من تحت الاقدام من

اما اذا لم يشق عليه فالادساك افضل واما الفرض ولو موسعا فيحرم الخروج منه مطلقا (وياكل الضيف) جوازا اذا والمراد به هنا كل من - ضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تاكدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجه من خلاف من اوجبها (بما قدم له بلا نطق) دعاه ولم بدعه ا كفاء القرينة نعم ان انتظر غيره لم يجوز قبل - ضوره لا بلا نطق وافهمت من حرمة اكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظاره اذ اقل واتقضى العرف اكل جميعه والذي يتجه الظاهر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع

حل والإمتنع وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشیخ وآخرون بخرمته وبجمل الأول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه مالم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يتعين (٤٣٥) حله على علم رضا المالك لانه وحيث كمال

نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الاكل حيث قيل بخرمته قال ابن عبد السلام ولو كان ياكل قدر عشرة المضيف جاهل به لم يجز له ان ياكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا انتفاء الاذن

اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له اكل اقم كبار مسرعا في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه ياكل اكثره ويحرم غيره ولا لرذيل اكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اه وبه يعلم انه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بنحو لقمة فلا تجوز الزيادة عليها والنصفة مع الرفقة فلا

باخذ الا ما يخصه او يرضون به لاجل احياء وكذا يقال في قران نحو تمرتين بل قيل او سمسمتين (ولا يتصرف به) اي ما قدم له (الا باكل) لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عداه كاطعام سائل او هرة وكتصرفه فيه بنقل له الى محله او بنحو بيع او هبة نعم له وان لم يملكه خلافا للزكريا لان المدار

اذا علم رضا المالك بذلك اه (قوله حل) اي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المغنى وصرح الماوردي بتحريم الزيادة على الشيع اي اذا لم يعلم رضا المالك وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وفي سم والسيد عمر بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت الزيادة انتهت (قوله فوق الشيع) وحد الشيع ان لا يعدجا معا اه مغنى (قوله فوق الشيع) اي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو اكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بان يصير لا يشتبه ذلك المأكول اه فتح اه سيد عمر (قوله بحمل الاول) اي القول بالكراهة وقوله والثاني اي القول بالحرمة اه ع ش (قوله على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره اه سم (قوله ويضمنه) اي ضمان المخصوب اه ع ش (قوله مالم يعلم رضاه) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا ان ضره خلاف ما قدبة تضييه صنيعه اه سم (اقول) كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى ولا لما احتاج الى هذه القولة اه سيد عمر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضائن يتردد النظر فيما لو اكل الزائد غير طان الرضائن تبين من مالكة انه راض فقتضى صنيع الشارح ان يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الائتم وعدمه فيناط بالعلم وعدمه ولعل هذا أقرب فيما يظهر اه سيد عمر (قوله لانه ياكل) عبارة المغنى حتى ياكل الخ (قوله فلا تجوز الزيادة عليها) اي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنصفة) عطف على القرائن (قوله مع الرفقة) يضم الرأ وكسرهما اه مختار اه ع ش (قوله الا ما يخصه الخ) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم سم اقول هو كذلك بلا شك اذ مجرد التقديم لهم لا يكون مملكا حتى يتساووا فيه اه سيد عمر (قوله اي ما قدم) الى قوله وافهم المأذن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وكتصرفه فيه بنقل له الى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) اي الا ان علم رضا مالكة به روض ومغنى (قوله مالم يفوت) اي المالك اه رشيدى (قوله فيحرم الخ) واضح ان محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سيد عمر (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اه قال ع ش قوله على خلاف ذلك اي فيهما اه (قوله ضغينة) اي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ الاول وافهم كلامه عدم ملكه قبل الاذراده الرجوع فيه مالم

تقبيل وقد ذكر في اكرام الخبز احاديث لا اعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا مانصه بحروقه فلما قاله هو الصحيح المعتمد لا الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الحسنة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اي او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم ير في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباهة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه (قوله وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشيع الخ) في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتحريم الزيادة على الشيع وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت اي الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره (قوله مالم يعلم رضاه به) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا ان ضره خلافا لما قدبة تضييه صنيعه (الا ما يخصه او يرضون به) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم (قوله والمعتمد انه يملكه بالاذراده الخ) هل يختص هذا المعتمد بالحر لان الرقيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بما في الشرح

هنا على القرينة لا غير تلقيم من معه مالم يفوت بينهم فيحرم على ذى النفس تلقيم ذى الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة اي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وافهم المأذن انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والمعتمد انه يملكه بالاذراده اي يتبين به يملكه له قبيله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع عنه انه يملكه بوضعه في فم دبهانه سم



والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكا مقيدا لا متناحا عليه وقول جمع يجوز زده ابن الصباغ بانه لا يجزى على اصلنا نعم  
 ضيف الذي المشروط عليه الضيافة (٤٣٦) بملك ما قدم له اتفاقا قاله الارتحال به (وله) اى الضيف مثلا (اخذما) يشمل الطعام والنقد

وغيرهما وتخصيصه بالطعام  
 رده في شرح مسلم فتفتن  
 له ولا تغتر بمن وهم فيه  
 (يعلم) أو يظن أى بقرينة  
 قوية بحيث لا يتخلف  
 الرضا عنها عادة كما هو  
 ظاهر (رضاه به) لأن  
 المدار على طيب نفس  
 المالك فاذا قصت القرينة  
 القوية به حل وتختلف  
 قرائن الرضا في ذلك  
 باختلاف الاحوال  
 ومقادير الاموال واذا  
 جوزنا له الاخذ فالذى  
 يظهر انه ان ظن الاخذ  
 بالبدل كان قرضا ضمنيا  
 أو بلا بدل توقف المالك  
 على ماظنه لا يقال قياس  
 ما صرف في توقف المالك على  
 الاذدراد انه هنا يتوقف  
 على التصرف فيه فلا يملكه  
 بمجرد قبضه له لانا نقول  
 الفرق بينهما واضح لان  
 قرينة التقديم للاكل ثم  
 قصرت المالك على حقيقته  
 ولا يثبت إلا بالاذدراد  
 وهنا المدار على ظن الرضا  
 فانيط بحسب ذلك الظن  
 فان ظن رضاه بانه يملكه  
 بالاخذ أو بالتصرف أو  
 بغيرهما عمل بمقتضى ذلك  
 وعلم بما تقرر انه يحرم  
 التطفل وهو الدخول الى محل

يتبعه لكن المرجح في الشرح الصغير انه يملكه بوضعه في فوه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوى والفتي به  
 الوالدرحه الله تعالى اه وقال ع وش وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا  
 مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا لم يلزم بطل ملكه عنه فيه نظر ولا  
 يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل سم على حج اه  
 (قوله والمراد) الى المتن في النهاية الا قوله وقول جمع الى نعم (قوله ملكه لعينه) كانه احتراز عن ملك  
 الانتفاع دون ملك العين اه سيد عمر اى كما جرى عليه المعنى عبارته فالمراد انه يملك ان ينتفع بنفسه  
 كالعارية لانه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الاذرعى مانصه الوجه خلافه والا  
 فكيف يفارق مقابله وهو قول القفال انه لا يملك وإنما هو اتلاف باذن المالك اه (قوله ملكا مقيدا) اى  
 فكيف لا يتصرف فيه بغير الاكل اه شرح الروض (قوله يجوز) اى نحو البيع (قوله نعم) الى المتن في المعنى  
 (قوله اى الضيف) الى التنبيه في النهاية الا قوله وإذا جوزنا الى وعلم وقوله ونازع الاذرعى الى المتن (قوله  
 او يظن) الى قوله وإذا جوزنا في المعنى (قوله باختلاف الاحوال الخ) وبحال المضيف بالدعوة فان شك  
 في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في اصل الروضة التحريم اه معنى (قوله ان ظن الاخذ) اى الرضا  
 بالاخذ (قوله ان ظن الاخذ بالبدل الخ) ينبغي ان يكون محله اذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة اما اذا ظن الاخذ  
 بالقيمة فينبغي ان يكون بيعا وإذا كان الانتفاع بعين ينبغي ان يكون اجارة ثم الاولى ان يقال كان قرضا  
 حكما وعلى هذا القياس لا ضميا وينبغي انه لو ظن رضا المالك بدون قيمة أو اجارة المثل ولم يرض المالك  
 بذلك ان المدار على رضا المالك اخذا بما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على ماظنه) اى الاتي تفصيله في  
 قوله فان ظن رضا الخ (قوله في توقف المالك الخ) لعل في معنى من البيانية (قوله على حقيقته) اى الاكل وكذا  
 ضمير لا يثبت (قوله وهنا) الاولى تأخيرها عن المدار (قوله فانيط) اى الملك (قوله او بغيرهما) اى  
 كالاتفاق بالعين (قوله عما تقرر) اى في قوله لان المدار الخ (قوله انه يحرم) الى قوله بل يفسق في المعنى (قوله  
 يحرم التطفل الخ) وقيد ذلك الامام بالدعوة الخاصة اما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل  
 والطفيل ماخوذ من التطفل وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة كان باقى الولا ثم بلادعوة  
 فكان يقال له طفيل الاعراس اه معنى (قوله وهو الدخول لمحل غيره) وحرمة الدخول لا كل طعام  
 الغير دخوله ملك غيره بلاذن مطلقا وإنما اقتصر على ما ذكر لانه مسمى التطفل ثم المراد بمحل ما يختص به  
 بملك او غيره وينبغي ان مثل ذلك ما لو وضعه في محل كمسجد فحرم على غير من دعاه ذلك اه ع ش (قوله  
 بل يفسق بهذا) اى يتناول طعام الغير بالتطفل (قوله ان تكرر الخ) قضيته ان المرة صغيرة وقضية ذلك  
 توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم اه سم (قوله انه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل واخذ  
 ما يساوى ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا لانه لم يؤذنه في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام  
 فانه ماذون له في الدخول للغسل فان صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الاذنه في الدخول على ذلك الوجه اه  
 ع ش (قوله مغيرا) اى منتهبا اه ع ش (قوله مساواة المسروق الخ) مقتضى هذا انه لو اكل ما يساوى  
 ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرم اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التطفل اه

الصغير أنه يملكه بوضعه في فوه شرح مر وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه  
 اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا لم يلزم بطل ملكه عنه فيه نظر ولا  
 يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير  
 الاكل (قوله ان تكرر) قضيته ان المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم

الغير لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه او ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا ان تكرر منه لاحديث المشهور انه  
 يدخل سارقا ويخرج مغيرا وإنما لم يفسق بول مرة للشبهة ولان شرط كون السرقة فسقا مساواة المسروق لربع دينار كالمغصوب على  
 ما فيها ومنه ان يدعى ولو صوفيا مساويا كالمدرس فيستصحب جماعته من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واما اطلاق بعضهم

أن دعوته تتضمن دعوة جماعته فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (نترسكر) وهو رمية مفرقا (وغيره) كلوزو دنانيرود وراهم ونازع الأذرع في حل نثرها بان فيه اضعافا ويزاد بما يؤدي للقتل (في الاملاك) أي عقد النكاح وكذا سائر الولائم كالتنان (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل انه خاص بخصوص النثار فلا ينافي قول المتولي وجزم غير واحد الأولى تقديم حلو الحاضري عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولي مقالة ثم رايت الام والخمصر (٤٣٧) صرحا بان الوليمة تشمل الدغوى على

الاملاك وهو يقتضى ندب  
احضار طعام لخصوص  
الحلو وان هذا غير وليمة  
العرس أي لحصوله ولو  
قبيل العقد وتلك لا يدخل  
وقتها الا بتمام العقد كما مر  
(ولا يكره في الاصح) لخبر  
انه صلى الله عليه وسلم حضر  
املا كافيه اطباق اللوز  
والسكر فامسكوا فقال الا  
تنتهون فقالوا نهيتنا عن  
النهي فقال انما نهيتكم  
عن نهي العساكر اما  
العرسان فلاخذوا على اسم  
الله فجاذبنا وجاذبناه قال  
البيهقي اسناد منقطع وابن  
الجوزي موضوع ولذلك  
انتصر جمع للكره  
واطالوا للنهي الصحيح عن  
النهي لكن بين الحفاظ  
الهيتمي في جمعه ان  
الطبراني رواه في الكبير  
بسند رجاله ثقات الا اثنين  
فانه لم يجد من ترجمهما  
وحينئذ فلا وضع فيه  
ولا انقطاع وفي رواية  
الكبير سلال الفاكمة  
والسكر فأنثر عليهم وان  
ذلك بعد ان خطب صلى  
الله عليه وسلم وانكح  
الانصارى وامر بالتدقيق

رشيدى (قوله ان دعوته) أي نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر اسم (قوله وهو رمية) إلى التنبيه في المعنى (قول المتن في الاملاك) بكسر الهمزة اهـ ش (قوله تقديم حلو الخ) أي بلا نثار (قوله لخصوص الحلو) قد يقال لا يبعد ان يكون الحلو أولى كما تقدم قياسا على العقيقة وعليه يحمل كلام المتولي اهـ سيد عمر كما تقدم أي في اوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه انه بسن هنا في المذبح ما بسن في العقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على ندب احضار الخ والاشارة للدغوى على الاملاك (قوله لخبر الخ) إلى قوله وفي رواية الخ في النهاية (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا نثر فيه اهـ رشيدى اقول ورواية الكبير التي تفسر هذه الرواية فيتم الاستدلال به الا انه بقي ما مر عن سم بمائه قد يقال كما ان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك اهـ (قوله لجاذبنا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب في جاذبناه (قوله وابن الجوزي موضوع) فيه ان ابن الجوزي لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه بوضع قال الزركشى بين قولنا موضوع وقلنا لا يصح بون كبير فان الأولى اثبات الكذب والاختلاق والثاني اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يجي في كل حديث قال فيه ان الجوزي لا يصح او نحوه انتهى ع ش (قوله فانه لم يجد) أي الحفاظ الهيتمي (قوله ترجمهما) أي فسرهما (قوله وفي رواية الكبير سلال الفاكمة الخ) أي بدل اطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلة وهي ما يوضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه في السلة والسلة أي الجونة (قوله فأنثر) أي صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أي الا نثار وهو وقوله الاتي وانه قال الخ معطوفان على سلال الفاكمة الخ (قوله نعم ان علم) إلى قوله لان ذلك في النهاية والمعنى (قوله لا يؤثر به) أي لا يخص به بعضهم دون بعض اهـ رشيدى (قوله منه) أي من الهوام (قوله بالاخذ) الأولى يشمل الصورة الأخيرة حذفه كافي المعنى وشرح المنهج (قوله والا) أي بان لم يسقط واسقط بعد قصد اخذه هذا مقتضى صديقه فليراجع (قوله بقى) أي اختصاصه (قوله فيحرم على غيره الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو اخذه غيره ففي ملكه أي الغير وجهان جاربان فليألو عش طائر في ملكه فاخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل السمك مع الماء في حوضه فليألو اذا وقع الثلج في ملكه فاخذه غيره وفيما اذا احيا ما تحجر غيره لكن الاصح في الصور كلها الملك أي الاخذ الثاني كالا حيا ما عدا صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها اهـ (قوله ولا يملكه) أي الغير (قوله ولم ياذن له) مقتضاه انه اذا اذن المالك لملكه فليحرر وعليه فينبغي ان العلم بالرضامن المالك كالاذن وواضح ان اذن من وقع في حجره وعلمه برضاه مبيح للاخذ وتملكه اهـ سيد عمر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال كما ان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك الا ان يجاب بان الخبر ليس فيه خصوص النثر (قوله وقيل) اخذه مكره (قوله تشكّل الكراهة) بالخبر لجاذبنا وجاذبناه ان صح الاحتجاج به الا ان يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله او بسط) ثوبه الخ (عبارة شرح الارشاد او بسط ذيله له قال في شرحه الصغير) وخرج ووقع فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به فيحرم على غيره اخذه الا ان ظن رضاه واسقط من ثوبه وان لم ينفضه واذا حرم لم يملك اخذ كما خذ فرخ طير عشش بملك الغير وسمك دخل مع الماء حوضه واناج وقع

على رأسه وانه قال ولم انهم عن نهي الولائم الا فأنتهوا (ويحل التقاطه) (للعلم برضامالكة) (وتركه أولى) وقيل اخذه مكره واطالوا في الانتصار له لانه دماء نعم ان علم ان النثار لا يؤثر به ولم يقدح اخذه في مروءته لم يكن تركه أولى ويكره اخذه من الهوام بازار او غيره فان اخذه منه او التقطه او بسط ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيوا ان اخذه من ملكه سيده فان وقع بحجره من غير ان يبسطه له فسقط منه قبل قصد اخذه بعذر او غيره زال اختصاصه به والابقى ولا يملكه لانه لم يوجد منه عند وقوعه بحجره قصد تملك ولا فعل لكتنه أولى به فيحرم على غيره اخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر في التحجر لانه لا يملكه بخلاف هذا فانه باق بملك النثار ولم ياذن له في اخذ من هو أولى به

(قوله وبهذا) أي بالفرق المذكور بين التبحر والنشاز (قوله فتوح الح) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع فيه الفعلان (قوله والجماسمكة) أي دخولها (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم اه سم (قوله لا بالنشاز) عطف على قوله بالتبحر (قوله كما افاده كلامه الخ) (خاتمة) في اداب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولو من جنب وحائض ولو سمي مع لقمة فهو حسن واقلها بسم الله واكلمها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل منهم فان تركها اوله اتي بها في اثنا عشر وان تركها في اثنا عشر أي بها في آخره ويسن الحمد بعد الفراغ من ذلك ويحجر بهما ليقتهدي به فهما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدىء به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ويسن ان يأكل بثلاث اصابع للاتباع وتسن الجماعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام اولى ويسن اكل الاناء والاصابع وكل ساقط لم يتنجس او تنجس ولم يتعدر تطهيره وطهره ويسن مؤاكلة عبيده وصغارهم وزوجاته وان لا يخص نفسه بطعام الا لعذر كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل ما دام بطن به حاجة الى الاكل ومثله من يقتدى به وان يرحب بضيافته ويكرمه ويحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الاكل متكئا وضحاها ويكره الاكل على غير هوى من الاعلى والوسط ويستثنى من ذلك نحو الفاكة مما يتنقل به فياخذ من أي جانب ويكره تقريب فمه من الطعام بحيث يقع من فمه الى شيء مودمه لا قوله لاشتبهه او ما اعتدت اكله ويكره نفخ بده في القصعة والشرب من فم القربة والاكل بالشمال والتنفس والنفخ في الاناء والبراق والمخاط حال اكلهم وقرن تمرتين ونحوهما كعنبتين بغير اذن الشركاء ويسن للضيف وان لم يأكل ان يدعو للمضيف كان يقول أكل طعامكم الابرار وأطعمكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقريش ويندب ان يشرب بثلاث انفاس بالتسمية في اولها والحمد في اخرها ويقول في اخر الاول الحمد لله ويزيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشئ فيه بل ينحيه عن فمه بالخد ويرده بالتسمية والشرب قائما خلاف الاولى ومن اداب الاكل ان يلتقط فئات الطعام وان يقول المالك لضيفه ولغيره كن وجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتخلل ولا يتلع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه ويتضمنض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يبلعه وان يأكل قبل اكله اللحم لقمة او لقمتين او ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله حارا حتى يرد من اداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتهن وان لا يكثر النظر الى الموضوع الذي يخرج منه الطعام ومن اداب المضيف ان يشيع الضيف عند دخوله الى باب الدار وينبغي الاكل ان يقدم الفاكة ثم اللحم ثم الحلاوة وانما قدمت الفاكة لانها اسرع استعالة فينبغي ان تقع اسفل المعدة ويندب ان يكون على المائدة نقل وسياتى ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه مغنى وكذا في الاحياء زبادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله بفتح) الى قوله قيل في النهاية (قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) ممنوع اه سم عبارة الرشيدى فيه نظر لا يخفى ولو اجاب بان القسم والنشوز من جملة احكام عشرة النساء واكثر الكلام الاتى فيهما فلذلك خصهما بالذكر لكان واضحا على ان المشهور انه اذا ترجم لشيء موزاد عليه لا يضر اه قوله على ان من المشهور الخ باتى عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بانه الخ) جرى عليه المغنى (قوله

في ملكه وانما ملك المحي ما تحجره الغير لان المتحجر غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فلي نظر هذا مع ما ذكره هنا (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) عليه منع لو تنزل عنه لم يندفع الاعتراض بالانبياء المذكور (قوله

وبهذا يتضح الحاقهم سقى أرض أو حفرة حفرة لا بقصد الاصطباذ فتوح لا او وقع فيها صيد والجماسمكة لبركة كبيرة واخذ صيد من داره التي لم يغاق بابها عليه بالتبحر في انه وان كان احق به لكن يملكه اخذه وان اثم بدخوله ملكه لا بالنشاز واما ما واهمه كلامهما هنا من الفرق بين هذه الصورة والتبحر فهو مبنى على ضعف كما افاده كلامهما في باب الصيد

(كتاب القسم)

بفتح فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب وبفتحهما فاليمين (والنشوز) من نشاز ارتفع فهو ارتفاع عن اداء الحق ومن لازم بيانها بيان بقية احكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزوجات) حقيقة فلا يتجاوز من للرجعية ولا للإمام ولو مستولدت كما يشعر به قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيهن العدل الذي هو فائدة القسم لكن يندب أن لا يعطيهن وإن يسوى بينهما قيل كان ينبغي ويختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أه وخصره ليس في محله وتحذف ذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

وهو الزوجات هنا فمن ثم ملك ذلك المصنف لسلامته من التضمن والتجوز الاتيين وقد يضمن معنى التمييز أو يجعل مجازا مشهورا عنه لتدخل الباء حينئذ على المقصور الذي هو الخاصة قيل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان المعترض اغتر بها لكنه لم يف بالتعبير عنه (ومن) له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم أن (بات) في الحضر أي صلو ليلا أو نهارا فالتعبير ببات لأن شاهد القسم الليل لا لاخراج مكثه نهارا عند أحدهن فان الوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات (عند بعض نسوته) بقرعة أو دونها وإن أتم فليس مقتضى عبارته جواز المبيت عند بعضهم ابتداء من غير قرعة

ولا معنى بات أراد خلافاً لمن وهم فيه لأنه إنما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرطاً لزوم المبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئاً مما ذكر كما هو واضح وبه يتضح أيضاً اندفاع ما

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قول المتن بزوجات) أي بثلثين منهن فأكثر ولو كن غير حرائر أه معنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المغنى (قوله أن لا يعطيهن) أي الإماء أه عش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الإماء ووجهه واضح ثم رايته منقولا أه (قوله قيل كان الخ) عبارة المغنى والنهية إدخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حينئذ لدعوى بعضهم القاب في كلام المتن أه (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله له زوجات) إلى قوله ولا معنى بات في المغنى الأول في الحضر (قوله أي صار) أي حصل أه عش (قوله وإن أتم) راجع لقوله أو دونها فقط أه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه إلى قوله على ما يحثه القمولى في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو الأذرعى وعبارة كلامه أي المصنف يوم أنه إنما يجب القسم إذا بات غنדהا وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداء بها إلا بالقرعة على الأصح كما سيأتي أه فإدخاله بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحينئذ فالشرح كالعلامة ابن حجر لم يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الأذرعى في أن القرعة هل تسمى قسماً فإتمام أه رشيدى ووافق المغنى للأذرعى (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها أه سم وقدم جوابه عن الرشيدى اتفاقاً (قول المتن لزومه) أي ولو غنياً ومحبواً ومريضاً أه معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور أه سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذاً من الخبر الاتي أه وفيه أن الخبر الاتي لا يفيد وجوب الفورية (قوله وفيما مر) أنظر ما المراد بما مر أه رشيدى (قوله لم يعص به) أي لا مكان التدارك فيهما بعد الموت سم وسيد عمر (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزومه (قوله وقد كان) إلى قوله لكن اختاره في المغنى (قوله امرأتان) أي مثلاً أه عش (قوله وشقه ماثل الخ) هو ونحوه مما أورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف أه عش (قوله خلاف المشهور) أي فالمتعداته كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم أه عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف أه عش (قوله ونسكج جديدة الخ) هذا مجرد تصدير ولا فلو استصحب بعض نسائه في السفر بقرعة لم يقض للباقيات كما يأتي أه سم (قوله للبخلفات) خرج به ماله كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قوله فان الوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر أن مغايرة هذا لقول المصنف الاتي ولا يجب تسوية في الإقامة نهاراً على ما يأتي في شرحه أن ذاك فيما أذارتب القسم على يوم وليلة مثلاً وكان الأصل الليل والنهار تبعاً فلا يجب التسوية في الإقامة نهاراً وهذا فيما أذارتب القسم كذلك بل ابتداء الإقامة عند واحدة نهاراً فيلزمه أن يمكث عند الباقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندهما (قوله وإن أتم) راجع لا دونها فقط (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يعص به) أي لا مكان تداركهما بعد الموت (قوله

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب إذا بات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزومه) فوراً فيما يظهر هنا وفيما لا سيما كان عصى بان لم يقرع لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أف يبيت (عندهن بقي) منهن تسوية بينهما للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جام يوم القيامة وشقه ماثل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري أنه كان تبرعاً منه أهدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من قضاء منهن الآية خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخرج في الحضر ماله وسافر وحده ونسكج جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء للبخلفات

والأولى أن يسوى بينهما في سائر الاستماعات (٤٤٠) ولا يجب اتعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجهما من

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (وارأعرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة لمن (لم يأنه) لأن المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تحصيلنا لمن كثر لا يؤدي إلى فسادهن أو أضرارهن سيما إن كانت عنده سرية جميلة أثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولى يكره الأعراس عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز الأعراس لعراض كان ظلهما ثم بان منه المظلوم لمن فيلزمه أن يقضى على ما يحسنه القمولى وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب المظلوم لمن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا يجب الإعادة لأجل ذلك على الوجه لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إعرام المنع بالحج ليصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لمن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب ألا ترى أن المدين قبل الطلب لا يأنه بترك الدفع وإذا طوأتهم اه ويرد بان الحق انهما

مادام في السفر اه عش (قوله والأولى) إلى قوله سيما في المغنى (قوله ولا يجب الخ) عبارة المغنى ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فإنه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تنافي في كل وقت ولا في سائر الاستماعات ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن لأنه <sup>وكان</sup> كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده اه (قوله لتعلقها بالميل الخ) ولقائل أن يقول إن كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا إن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول ويحجب باختيار الثاني ومنعه للوجوب لمشقته على النفس جدا والمشقة تجلب التيسير وفي التدب جمع بين مصلحتهما ولعل قوله فليتأمل إشارة إليه اه سيد عمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها بل تسن اه عش (قوله أو عند استكمال التوبة الخ) عبارة المغنى أو بعد استكمال توبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطلن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الأعراس (قوله على ما يحسنه القمولى الخ) عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي اه قال الرشيدى أي بان بعيد المظلوم لمن حتى يقضى من نوبه إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة لما بينه الشباب سم في حواشيهما من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الإعادة وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه (قوله لأجل ذلك) أي القضاء والجوار متعلق بالإعادة أو بتجيب الإعادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم الإعرام حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قيل الخ) والحق المغنى (قوله احسن) أي من قول المصنف لا يأنه (قوله إذ يلزم) لجواز أن يكون نفي الائتم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا يأنه قبل الطلب لذلك فجر دنفى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت الطلب كافي مسئلة الدين فأتضح بذلك أن الرد الآتي لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد اللايراد بل غاية تصحيح العبارة اه سم (قوله انهما متساويان) أي التعبيرين (قوله فاما لتعلقها بالخ) وعبارة شرح الروض لأن ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكه ولقائل أن يقول إذا كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا إن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطلن (قوله لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرد الإعادة يجب القضاء وإن لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الإعادة لتوقف بعدها على المبيت عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا أن باتت عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب ألاكتساب دأته ولا يقال أن الاكتساب سبب الوجوب فلا يجب لسبق الوجوب على الاكتساب بل وجوب الاكتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين المتقدم وجوبه فليتأمل فإنه ظاهر فالوجه وجوب الإعادة لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو تحصيل ما يتوقف عليه الخروج فتمامه باطف وانصاف وليس هذا نظير مسئلة المتمتع المذكورة لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإعرام بالحج بدليل أنه لو ترك الإعرام بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد اللايراد بل غاية تصحيح العبارة (ويرد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب لجواز أن يكون نفي الائتم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا يأنه قبل الطلب لذلك فجر دنفى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت

متلازمان اثباتا ونفيا ومسئلة الدين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامرانه واجب موسع قبل الطلب وضييق بعده فان قلت لنا واجبات لا يطالب بها الا عند تضيق وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب صالح للطلب به وتوقفه على شرط في البعض لمدر كبحضه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يخلى الزوجة عن ليلة من كل اربع اعتبارا بمن له (٤٤٦) اربع زوجات قال في الجواهر وان

يناما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا دسيما ان حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) مالم يسافر بهن وتتخلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة نقله البلقيني عن الماوردي وأقره واعتمده غيره (ورقاه) وقرناه ومجنونة لا يخاف منها ومراعاة (وحائض ونفساء) ومحرمة ومولى او ظاهر منها وكل ذات عذر شرعي او طبعي لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل منهن النفقة (لناشئة) اي خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تمنعه من التمتع بها او تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة او تدعى الطلاق كذبا ومعتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومحبوبة وامه لم يكمل تسليمها ومسافرة باذنه وحدها حاجتها كما لا نفقة لهن ولحرمة الخلوة بالمعتدة والمجوسية كذا وقع لشارح وذكر المجوسية وهم محرمة نكاحها حتى على مثلها على ما مر قال الروياني ولو ظهر له زناها حل له منع قسمها وحقها لتفتدي منه

متلازمان) اي الطالب والاسم (قوله ويستحب ان لا يخلى) الى قوله ومسافرة باذنه في المغنى الا قوله ومجوسية وإلى قوله ومنه ان لا يشارك في النهاية الا قوله ومجوسية وقوله ولحرمة الخلوة الى قال الروياني (قوله ان لا يخلى الزوجة الخ) اي من البيت (قول المتن مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان بيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش امره سم وبقي ماله كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام فلم يكتفى في دفع النشوز منها بانفرا دها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدم تمكينه من الجماع والتمتع بها اولافيه نظر والظاهر الاول اه ع ش (قوله لا يخاف منها) اما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر منها نشوز وهي مسئلة له فلا يجب لها قسم كما بحثه الزركشي وان استحققت النفقة معنى وسم (قوله او تمنعه الخ) اي بلا عذر لها كمرض والا فهي على حقها كما قاله الماوردي اه مغنى (قوله من التمتع بها) اي ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به سنان مثلا مستحكما وتاذت به تاذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه ع ش (قوله او تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزا اه ع ش (قوله ومعتدة) عطف على قول المتن ناشئة سم ورشيدى (قوله ومحبوسة) ظاهره ولو ظلمها او حبسها الزوج لحقه عليها اه ع ش (قوله ومسافرة باذنه الخ) لم يقل ولو باذن المعلوم منه مسئلة عدم الاذن بالفحوى لثلا يتكرر مع قوله الماربان تخرج بغير اذنه اه رشيدى (قوله ولحرمة الخلوة الخ) عطف على قوله كما لا نفقة الخ (قوله ولعل الاصح القول الثاني) عبارة النهاية والوجه ترجيح مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك غ ش (قوله لا قبلها) اي فلا يحل له ذلك قطعا لرضاه به وقت العقد اه ع ش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والافيجرى فيه الخلاف ايضا فليراجع (قوله والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك في المغنى الا قوله كذا عبر الى وسفيها وقوله لم يؤمن ضرره او (قوله بل بحث ان) عبارة النهاية والاقرب ان (قوله ان غيره) اي غير المميز اه ع ش (قوله وسفيها) عطف على مراهاقوا الواو بمعنى او (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما في مسئلة الدين فليتامل (قوله في المتن وتستحق القسم مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق الجذماء القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان بيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش امره (لا يخاف منها) خرج من يخاف منها وان وجبت نفقتها كما بحثه الزركشي حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق النفقة احدهما المجنونة التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقتها واجبة فلما يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن الماوردي (قوله ومعتدة) عطف على ناشئة (قوله وذكر المجوسية وهم محرمة نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح اراد ما لو اسلم على مجوسية بعد الدخول وتخلفت فلا قسم لها في العدة لحرمة الخلوة بها الا ان يقال هي في معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا وجب ان ذكرها وهم فليتامل (قوله ولعل الاصح القول الثاني) كذا مر (قوله لزم وليه الخ) الزوم هو الاقرب شرح مر (قوله اما المجنون فان لم يؤمن ضرره او آذاه الوطء) كلام الشارح كالصریح في ان من لم يؤمن ضرره

(٥٦ - شرواني وابن قاسم - سابع)

نص عليه في الام وهو اصح القولين اه وهو بعيد لعل الاصح القول الثاني ويأتي اول الخلع ما يصرح به وينبغي ان يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراهما نعم اثم جوره على وليه ان علم به او قصر كما هو ظاهر كذا عبر به كثير وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند مبضعهن وطلب الباقيات يياته عندهن لزم وليه اجابتهن لذلك وسفيها ولأنه عليه لانه مكلف اما المجنون فان لم يؤمن ضرره



او اذا هو الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور وطلبته لزوم الولى الطواف به عليهن كالمفعول فلهذا كله ان اطبق جنونه او لم ينضبط وقت افاقته ولا راعى هو اوقات الافاقه ووليها وقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضبط لو قسم لواحدة زمن الجنون وافاق في نوبة اخرى قضى الاول ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد يمكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن سقط حقها ان صالح محله (٤٤٢) لسكنى مثلها ومنه ان لا يشارك غيره في مرفق من المرافق الآتية هذا هو الذى يتجه

من خلاف في ذلك ( فان لم ينفر دم مسكن ) واراد القسم ( دار عليهن ) في يوتن توفية لحقهن ( وان انفرد ) بمسكن ( فالأفضل المضى اليهن ) صونا لهن ( وله دعاؤهن ) لمسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه فمن امتنعت اى وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهي ناشزة الا ذات خفر لم تعتد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردى واستحسنه الاذرى وغيره لكن استغربه الرويانى والآنحو معذورة بنحو مرض فيذهب او يرسل لها مركبا ان اطاعت مع ما يقبها من نحو مطر (والاصح تحريرها بها الى بعضهن ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من الاحباش (الا بالقرعة او لغرض) ظاهر عرفا له اولها فيما يظهر ( كقرب مسكن من مضى اليها وخوف عليها ) لنحو شباب سواء كان الخوف منه ام منها فان اختلفا رجع لغيرهما فيما يظهر دون غيرها فلا يحرم اذلا يحاش حينئذ فمن امتنعت بلا عذر لكونها ذات خفر

كالصريح في ان من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض اى والمغنى كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع اه سم (قوله او اذا هو الوطء) اى بقول اهل الخبرة اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة المغنى فان ضرره الجماع بقول اهل الخبرة وجب على وليه منعه منه اه (قوله وان امن) ظاهر المغنى انه ليس بقيد كامر (قوله وطلبته) مقتضى ما تقدم في قوله فور اعدم التوقف على الطلب الا ان يقال ذلك في العاقل سيد عمر وعش (قوله والاراعى الخ) كذا نقله في المغنى عن المتولى واستحسنه بعد نقله عن البغوى وغيره انه بنفسه يقسم ايام الافاقه وتلغوا ايام الجنون اه سيد عمر (قوله بشرطه) اى السابق بقوله وان امن وعليه بقية دور وطلبته (قوله وعلى محبوس الخ) ولو حبسته احدى زوجتيه على حقها فليس للآخرى ان تبيت معه كما افق به ابن الصباغ اه معنى (قوله ومنه) اى مما يعتبر في صلاحية المحل (قوله هذا الخ) اى قوله وعلى محبوس وحده الخ (قول المتن فان لم ينفر دم مسكن) بان لم يكن له مسكن بالكلية او كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب او غيره اه سيد عمر (قوله لمسكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وعليهن الاجابة) والوجه ان مؤنة الاجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بخذف (قوله ذات خفر) اى شرف امعش (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله اه (قوله لكن استغربه) عبارة النهاية والمغنى وان استغربه اه (قوله نحو معذورة بنحو مرض) كان ينبغي اسقاط احد النحويين اه سيد عمر (قوله او يرسل لها مركبا الخ) وعليه مؤنة سم اى ذهابا وايانا اه عش (قوله بالقرعة) اى بالتراضى اه معنى (قوله له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فان اختلفا) اى الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها اى تتعلقا معنويا فهو حال من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها او قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى اليها يعنى ان غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين بان كانت بعيدة المسكن وعجوزة اه (قوله لكونها الخ) علة لعذرها سم (قوله قال الاذرى) الى قول المتن وله ان يرتب في النهاية (قول المتن ويحرم ان يقيم الخ) التعبير بالاقامة يقتضى الدوام وبحث الزركشى ان الحكم كذلك لو مكث اياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لما مر) اى من ان فيه ايماسا

لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع (قوله والاراعى الخ) هذا ما قاله المتولى واستحسنه الشيخان لكن جزم في الروض بخلافه فقال وان تقطع الجنون وانضبط فايا ما كالغيبه قال في شرحه فتطرح ويقسم في ايام افاقته فلم اعلم انه لو اقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء به به صرح الاصل نقله عن البغوى وغيره انتهى (قوله وعليهن الاجابة لان ذلك حقه) قد يقتضى اطلاق ذلك ان مؤنة الاجابة عليهن كان احتجنا للركوب وليس بعيدا لانها مؤنة حق وجب عليهن اداؤه وقيدل عليه اطلاقة هنا مع قوله في المعذورة او يرسل لها مركبا لكن قياس انها مؤنة حق وجب اداؤه ان يكون على المريضة اذا اطاعت المحي وهذا ولكن الوجه انها عليه في المريضة وغيرها اخذاما ذكره فيما تزوج رجل بتعز امرأة يزيد ان عليها تسليم نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد وكذا

على مامر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تحتل عادة فلما يظهر فناشز قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه (قوله) للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما في المتن والضابط ان لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه وقول المتن او خرف عليها عطا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لاعتكسه (ويحرم ان يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها وما ملكه وغيرهما وان لم تكن هي فيه حال دعاؤهن فيما يظهر (ويدعوهن) اى الباقيات (اليه) بغير رضاهن لما مر فان اجيب

فلها المنع وحيث يصح عود قوله إلا برضاها لهذه أيضا بان يجعلن قسما وهي قسما آخر (وان يجمع ضربتين) أو حرة وسرية (في مسكن)  
متحد المرافق أو بعضها كخيمة في حضرة ليلية أو دونها ما بينهما من التباغض (الإلا برضاها) لأن الحق لهما ولهما الرجوع والابرضاء الحرة  
خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا والحرة الرجوع هنا أيضا ما خيمة السفر فله (٤٤٣) جمعهما فيها العسر أفراد كل بخيمة مع عدم دوام

الاقامة ومنه يؤخذ أنه  
لا يجمعهما بمحل واحد  
من سفينة إلا أن تعذر  
أفراد كل بمحل لصغرهما مثلا  
وأما إذا تعدد المسكن  
وانفرد كل بجمع مرافقه  
نحو مطبخ وحش وسطح  
ودرجته وبئر ماء ولاق  
فلا امتناع لهما حيث أن  
كانا من دار واحدة كملو  
وسفل وإن اتحدا غلما  
ودهليزا فيما يظهر لأن  
المراد أن لا يشتركا فيما قد  
يؤدي للتخاصم ونحو  
الدليل الخارج عن  
المسكنين لا يؤدي اتحاده  
إليه كاتحاد الممر من أول  
باب إلى باب كل منهما  
ويظهر أن اتحاد الرحا في  
بلد اعتيد فيه أفراد كل  
مسكن برحا كاتحاد بعض

المرافق لأن الاشتراك فيها  
يؤدي للتخاصم كما هو ظاهر  
ويكره وطء واحدة مع علم  
الأخرى به ولا تلزم الإجابة  
لأن الحياء والمروءة  
بأبواب ذلك ومن ثم صوب  
الأذرعى التحريم (وله أن  
يرتب القسم على ليلة) ليلة  
وأولها هنا يختلف باختلاف  
ذوى الحرف فيعتبر في

(قوله فلها) أى لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أى لمسئلة الإقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أى كمسئلة جمع  
الضربتين في مسكن وقوله بان يجعلن الخ تصحيح لمراجع الضمير حيث نذب بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن  
(قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما إذا تعدد المسكن  
الخ خلافه اه سم (قوله لأن الحق) إلى قوله وان اتحد غلما في المغنى (قوله والابرضاء الحرة) أى فقط لأن  
السرية لا يشترط رضاها لأن له جمع أماته بمسكن وهي أمه اه معنى (قوله هنا) أى فيما إذا كان معها  
سرية أيضا أى كما إذا كان معها حرة (قوله لعسر أفراد كل) أى شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة  
لا يكافى التعدد أيضا اه عش (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله إلا أن تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر  
التعسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لأنه لا بد أن  
يكون لكل منهما أى المسكنين سطح بدليل قوله الآتى كملو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص  
العلو بالسطح اه سم واقره الرشيدى (قوله كملو وسفل) والخيرة في ذلك للزوج حيث كانا لائقين  
بهما اه عش (قوله من أول باب) أى للمحل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه  
صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الآتى أن هذا الحكم لا يختص بالزوجات  
بل يجرى في زوجة وسرية وفي سريان فليراجع (قوله مع علم الأخرى الخ) بل يحرم أن قصد إيداء  
الأخرى أولزم منه رؤية محرمة للعورة اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الأخرى عبارة غيره  
بحضرة الأخرى اه ومن الغير المغنى (ولا تلزمها الإجابة) ولا نصير ناشزة بالامتناع اه معنى (قوله  
ومن ثم صوب الأذرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محل التحريم إذا كانت إحداها ترى عورة  
الأخرى اه معنى زاد النهاية أو قصد به الإيداء والاول على خلافه اه (قوله وأولها) إلى قوله ثم رايت  
الزركشى في النهاية الاقوله ومنه إلى من عماده وقوله أى متبرع (قوله هنا) أى في القسم (قوله وأخرها  
الفجر) قضيته أن الآخر لا يختلف باختلاف الحرف وقديتوقف فانه كما يختلف أحوال أهل الحرف في  
أوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للباس جسى) بسين مفتوحة فراءسا كنهة فجيم مكسورة  
فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالخاء  
وحذف ما (قوله لكن الأولى الخ) كذا في المغنى (قوله عينه) أى تقديم الليل (قوله لأنه الذى الخ) متعلق

نفقتهما ومؤنة الطريق من تعزى إلى عدن أى ومن زبيد إلى عدن عليها وحاصله أن ما يتوقف عليه ابتداء  
التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بغرض وقوله دون غيرهما متعلق  
بالمقن عليها أى تعلقا معنويا فم حال من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى إليها منفردة بالخوف عليها  
أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى وقوله لكونها علة لعذر (قوله وحيث يصح عود قوله إلا برضاها  
لهذه) ومرجع الضمير حيث نذب بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بينته بقوله بان يجعلن الخ (قوله متحد المرافق)  
قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما إذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله في المثنى  
الابرضاءها) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لأن الحق لها دون الولي والسيد ولا برضا المولى القاصرة كالجنونة  
بل يجب على الولي فيما يظهر أن يطلب لها مسكنا منفردا مر (قوله والابرضاء الحرة) اعتمده مر (قوله فله  
جمعها الخ) أى كما يحبه الزركشى (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد  
لأنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتى كملو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو  
بالسطح (قوله ويكره وطء واحدة مع علم الأخرى) بل يحرم أن قصد إيداء الأخرى أولزمه منه رؤية محرمة

حق أهل كل حرقة عاداتهم الغالبة وآخرها الفجر خلافا للباس جسى حيث حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو  
بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الأولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لأنه الذى عليه التواريخ الشرعية (والأصل)  
لن عمله بالنهار (الليل) لأن الله جعله سكنا (والنهار تبع) قول المحشى ومؤنة الطريق هكذا في النسخ ولتنجر

لانه وقت التردد (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس) واتونى بفتح اوله وضم الفوقية مع تشديدها وقد تخفف وهو وقاد الحام او غيره نسبة  
للاتون وهو اخذ ود الحجاز والجصاص (٤٤٤) ذكره في القاموس (فمعكسه) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره عن ليله ولا  
عكسه اى والاصل في حقه  
وقت السكون لتفاوت  
الغرض ولو كان يعمل  
بعض الليل وبعض النهار  
فالظاهر ان محل السكون  
هو الاصل والعمل هو  
التبع وانه لا يجزى  
احدهما عن الآخر  
ويرتد النظر فيمن عمله في  
بيته كالكتابة والخطابة  
وظاهر تمثيلهم بالحارس  
والاتونى انه لا عبرة بهذا  
العمل فيكون الليل في  
حقه هو الاصل لان القصد  
الانس وهو حاصل هذا  
كله في الحاضر اما المسافرين  
فعماده وقت نزوله مالم  
تكن خلوته في سيره فهو  
العماد كما بحثه الاذرى  
وعماده في المجنون وقت  
افاقته اى وقت كان وايام  
الجنون كالغيبية كذا جزم  
به شارح وهو انما يتاقى  
على كلام البغوى والذي  
ضعفاه فعلى ما مر من  
النظر لا يام الافاقه وحدها  
والجنون وحدها الاصل  
في حقه كغيره نعم مرفى غير  
المنضبط ان الافاقه لو  
حصلت في نوبة واحدة  
فضى الاخرى قدرها فعليه  
قد يقال ان العماد هنا  
وقت الافاقه وقضية ما في

بغينه عبارة المغنى وجرى عليه التواريخ الشرعية فان اول الاشهر الليالى اه (قوله وقت التردد) اى في  
طلب المعاش (قوله او غيره) هذا تفسير الاتونى في اصل اللغة والافالم اراد به هنا وقاد الحام خاصة او نحوه  
من عمله ليلا اه رشيدى (قوله اخذود الخ) اى حفيرة اه عش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالباء في  
اكثر نسخ الشرح وفي النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه هو باللام اوله خلا فالما يوجد في النسخ فهو علة  
اى فعلة العكس عكس العلة المذكورة في المعكوس اه عبارة المغنى فيكون النهار في حقه اصلا والليل تبع  
له لسكونه بالنهار ومعاشه في الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة المغنى لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة  
ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه اه (قوله اى والاصل في حقه الخ) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة  
وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله  
فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمداه عش (قوله والعمل) بالجر عطف على السكون (قوله وانه لا يجزى  
احدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان  
وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل  
والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتأمل اه سم (قوله فيمن عمله الخ) اى ليلا (قوله فيكون الليل  
في حقه الخ) اى وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقفة ما اذا انتفى الناس والتحدث لا لانتهائه  
الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو  
مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغراق نوم الليل في فراشه وحده في جانب من  
البيت اه سم (قوله اما المسافرين) الى قوله وعماده في المغنى (قوله وقت نزوله) من ليل او نهار اه مغنى عبارة سم  
لونزل تارة ليلا وتارة نهارا فله جعل نوبة لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتبر ذلك للسفر او لا كما في غيره  
سم اقول والظاهر الاول عبارة الجبرى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللآخرى  
ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العماد الخ) عبارة المغنى ولولم يحصل الخلوة الاحالة السير كان كان  
بمحفة وحالة النزول يكون مع الجماعة في نحو خيمة كان عماده قسمه حالة سيره دون حالة نزوله حتى يلزمه التسوية  
في ذلك اه (قوله وايام الجنون كالغيبية) اى فتلغو وايام الجنون كايام الغيبة (قوله شارح) هو الزركشى  
ونقله عن النص اه سم (قوله فعلى ما مر) اى في شرح لا ناشرة (قوله والجنون) بالجر عطف على الافاقه  
(قوله هنا) اى في المجنون الغير المنضبط وقت افاقته (قوله ولا نما ذلك) اى عدم الخروج ليالى الزفاف اى

للعورة مر (قوله اى والاصل في حقه وقت السكون) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار  
لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلا  
وتارة نهارا فليس له ان يقيم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض  
انتهى (قوله وانه لا يجزى احدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية في قوله احدهما  
الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر  
النوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل  
من بعضهما فليتأمل (قوله فيكون الليل في حقه هو الاصل) اى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل)  
فيه وقفة فيما اذا انتفى الناس والتحدث لانتهائه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك  
عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن  
استغراق نوم الليل في فراشه وحده في جانب من البيت (قوله فعماده وقت نزوله) لونزل تارة ليلا وتارة نهارا  
فله جعل نوبة ليل لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتبر ذلك للسفر او لا كما في غيره (قوله كذا جزم به شارح)  
هو الزركشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعفاه) فيه بحث لانهما انما قالاه في ما مر الذى نقلاه عن المتولى

الشامل عن الاصحاب ان من عماد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضاها لجماعة وجنازة  
واجابة دعوة وهو ضعيف وإنما ذلك ليالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها المندوب تقديمه لواجب حقه  
فيها

هكذا قاله لكن أطال الأذرعى وغيره فرده وأن المعتمد أنه لا حرمة أى وعليه ففى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهم

في الخروج لنحو جماعة فان  
خص به ليلة واحدة ممن  
حرم (وليس للاول) وهو  
من عماده الليل ويقاس  
به في جميع ما يأتي ومنه أن  
الدخول في العماد شرطه  
الضرورة وفي غيره تكفي  
الحاجة من عماده النهار أو  
وقت النزول والسكون أو  
الافاقة (دخول في نوبة على  
أخرى ليلا) ولو الحاجة (إلا  
لضرورة كمرضا الخوف)  
ولو ظنا وإن طالت مدته  
وإن نظريه الأذرعى أو  
احتمالا ليعرف الحال  
ومما يدفع تنظيره قول  
التنزيب وغيره لو مرضت  
أو ولدت ولا متعهدها قال  
الرافعى أولها متعهده  
كحرم أى متبرع إذ لا  
يلزمه أسكانه فله أن يديم  
البيتوتة عندها ويقضى  
وقياسه أن مسكن أحدها  
لو اختص بخوف ولم تامن  
على نفسها إلا به جازله  
البيتوتة عندها مادام  
الخوف موجودا ويقضى  
نعم أن سهل نقلها للمنزل  
لا خوف فيه لم يبعد تعينه  
عليه ثم رأيت الزركشى  
نقل عن الشافعى واستظهره  
أن الخوف عليها من حريق  
أو نهب أو نحوه أى كفاجر  
كالمرض (وحيثئذ) أى  
حين إذ دخل لضرورة كما  
هو صريح السياق لقول  
شارح يحتمل إرادة هذا  
وضده والأميرين بعيد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمده المغنى عبارته تنبيه لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر  
أعمال البر كعبادة المرضى وتشييع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلا فيتخلف وجوب تقديمه بالواجب وهذا ما جرى  
عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليلى القسم فتجب التسوية بينهم في الخروج لذلك  
وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج اثم اه (قوله وعليه)  
أى ما اعتمده الأذرعى وغيره (قوله ففى) أى ليلى الزفاف (قوله به) أى بالخروج لنحو جماعة (قوله  
حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اه سم (قوله  
ومنه) أى بما يأتي (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو الحاجة) كعبادة مغنى وأسنى (قول  
المتن كمرضا الخوف) وشدة الطاق وخوف النهب والحريق اه مغنى (قوله مدته) أى الدخول اه  
عش (قوله وإن نظريه) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف  
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشيدى (قوله ومما يدفع تنظيره الخ) لعل وجه الدفع إطلاق التهذيب  
وغيره قولها لو مرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله إذ لا يلزمه الخ) تعليل لقوله الآتى فله أن يديم الخ  
اه عش أقول الظاهر أنه علة لقوله أى متبرع وإن الضميرين للتمتع المحرم (قوله فله أن يديم البيتوتة الخ)  
لو أنزل عنها الحال ماذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض ضرورتها  
بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتى بها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن  
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولعل الوجه فيها لو مرض عند إحداها مرضا منعه من  
الخروج لنوبة غيرها فانزلت بحيث لا يأتى عنده إلا لازمة لضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء  
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما فى التهذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو مالها  
وإن قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تعينه الخ) معتمد اه عش (قوله أى حين) إلى قوله  
كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول  
بلا ضرورة (قوله والأميرين) أى الدخول لضرورة وضده (قوله بعيد بل سهو) رده سم راجعه  
(قوله وتقدير القاضى) أى حسين اه مغنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضى (قوله لكنه)  
أى كل من التقديرين (قوله على تنفيس) أى سعة وفسخه (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب  
قضاء القدر الذى فوته في الخروج لتلك الباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو الحاجة) قال في شرح  
الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوتة عندها ويقضى) لو أنزل عنها والحال ماذكر في جانب  
من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض ضرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء  
لذلك الزمن الذى يأتى به كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن  
آخر مر ولو مرض عند إحداها مرضا منعه من الخروج لنوبة غيرها فانزلت عنه بحيث لا يأتى عنده إلا  
لازمة لضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لأنها  
تميزت بمبيتة عندها وتأسها به ولعل الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شارح) هو الزركشى  
(قوله بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يبعد بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للاول  
دخول الخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومه جواز ضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون  
نحو لا عالم إلا زيد وحيثئذ فعلى هذا تقدير رجوع قوله وحيثئذ للدخول لغير ضرورة فقط أو لما يكون راجعا  
للمنطوق ماقبله والمنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله للمنطوقه أو لما لم يكن أقرب  
من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لأنه الأصل لا سيما عند  
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البعدو دعوى صراحة السياق بمجموعة فليتأمل

سهو (إن طال مكثه) عرفوا تقدير القاضى لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول ويظهر

ضبط العرف في ذلك بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة لهذا القدر لا يقضيه مطلقا وما زاد عليه يقضيه مطلقا وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليقهم بالمساحة وعدمها ظاهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لأنه مع الطول لا يسمح به وحق آدمي لا يسقط بالعدو (ولا) بطل مكته عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لأنه يتساح به وقول الزركشي ويأتى سبق فلم يذ الفرض أنه دخل لضرورة

وإنما الائتم ان تعدى بالدخول وان قل مكته ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكته خلافا لما يوجهه قوله وحينئذ اذ قضيته ان شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وانه لغيرها يقضى مطلقا لتعديده وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغير بيت الضرة وان اكره لكنه هنا يقضيه عند فراغ النوبة لا من نوبة احدها وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان امن لنحو مسجد وقد يجب القضاء عند القصر بان بعد منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المكث عندها كذا جزم به شارح وهو محتمل لكن ظاهر تخصيصهم القضاء بزمن المكث خلافا ويوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفا لعدم قياس ما مر في صورة القضاء بعد فراغ النوب ان زمنهما لو طال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الفاتت في اى جزء من الليل ومثله أولى وقيل

والاوجه اه (قوله في ذلك) اى في طول المكث (قوله لهذا القدر) اى ما من شأنه الخ اه سم (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال اه سم اى على مدة الضرورة (قوله عليه) اى في هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر في الاصل ففى التابع بالاولى كما لا يخفى اه سم (قوله وإن فرض الخ) غاية (قوله فوق ذلك) اى ما من شأنه الخ (قوله بالمساحة) اى في قول المتن ولا فلا وعدمها اى فيما قبله ظاهر في ذلك اى الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) اى مع انحصار الائتم فيما ذكر (قوله قوله) اى المصنف (قوله ولو لغير بيت الضرة) لعل الاولى إسقاط لفظه ولو (قوله لكنه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا اه سم اى الى غير بيت الضرة (قوله ان امن) اى فان لم يامن كمل الليلة عندها والاولى له عدم التمتع وعليه فينبغى قضاء بقية الليلة ايضا حيث لم ينزل عنها في مسكن اخر من البيت اه ع ش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم اقره في النهاية واما تعبيرهم بالمكث فللغالب اه سيد عمر واستقرب ع ش القضاء بعد فراغ النوب الاتى في الشارح ولعله هو الوجه (قوله ويوجه) اى خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا الى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله وله قضاء الفاتت) الى قوله ومثله في النهاية والى المتن في المغنى ثم قال ويعصى بطلا من لم يستوف حقا بعد حضور وقته لتفويت حقا بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعيا كما صرح به في اصل الروضة قال ابن الرفعة ويتجه ان يكون العصيان فيما اذا طلقها بغير سؤا لها ولا فلا اه (قوله ومثله) اى مثل ذلك الجزاء الفاتت (قوله الحاجة) الى قول المتن وينبغى في النهاية والمغنى (قوله من غير مسيس) اى الجماع كما يأتى اه ع ش (قوله اى يجب الخ) اعتمد النهاية والمغنى والاولوية الاتية (قوله ان ذلك) اى عدم طول المكث (قوله الا ان يجاب الخ) اعتمد مر اى

فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر الدعى فالجمل عليهما اولى لافادة ذلك حكمهما جميعا لان الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه ان اعراضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتامل (قوله فهذا القدر) اى ما من شأنه الخ (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه ولا لم يقض هذا القدر في الاصل ففى التابع بالاولى كما لا يخفى (قوله اذا فرض الخ) قديم مع ان الفرض ذلك عند الزركشي لانه يجوز في قول المصنف وحينئذ ما تقدم فيصح الحكم بالائتم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه ومع احتمال محل صحيح لا يتأتى الحكم بسبق القلم فليتامل (قوله لكنه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا الخ في الروض وان خرج او اخرج مضطرا في ليلة لاحدها من قضى من الليلة الثانية بقدره وذلك الوقت اولى ثم خرج وينفرد الا ان يخاف عسسا فيقف والاولى لا يستمتع اه واعلم ان هذا ما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتقدمة من ان الزوج لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا بعد ان وفى الاخرى ليمنها بان بات عند الاخرى ليمنها ثم بات ما بعد ما بنحو مسجد سقط حق الاولى من هذه الليلة ولم يجب قضاءها لها فله ان يبيت الثالثة عند الاخرى والصواب الذى يصرح به هذا الكلام وغيره امتناع بيانه عند الاخرى قبل ان يوفى الاولى ليمنها (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله ان ذلك اولى) اعتمد مر (قوله لا واجب الخ) مشى في شرح الارشاد على ما يقتضى الوجوب وبعبارة شرحة الصغير نعم ان زاد الطول على الحاجة عصى ولزمه القضاء لما زاد اى ان طال كما هو ظاهر لان المتعدى لا يلزمه الا اذا طال اه (قوله الا ان يجاب

واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لانه يتساح فيه ما لا يتساح في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمغنى كتسليم نفقة وتعرف خبر للخبر الصحيح عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف عليهما جميعا فيدنو من كل امرأة غير مسيس حتى يباغ الى التى هى نوبتها فليبيت عندها (وينبغى) اى يجب كما عليه جمهور العراقيين (أن لا يطول مكته) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيد لان الزائد على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كما صرح به إلا ان يجاب بأنه وقع هنا تابعا ويقتدر فيه ما لا يقتدر في غيره

(والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان طال على ما اقتضاه اطلاقهما وصرح به الماوردي لكن ضريح اخرون بالقضاء عند الطول ونقله  
ابن الرفعة عن نص الام وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما اذا طال فوقها (و) الصحيح (ان له ماسوى وطه من  
استمتاع) للخبر اذا المسيس فيه الجماع وبحث حرمة ان اقضى اليه افضاء اقويا كافي (٤٤٧) قبله الصائم ويفرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعهم لا نهالنا نه اذا وقع  
وقع جائزا وانما الحرمة لمعنى  
خارج وهو حق الغير كما  
صرح به الامام على ان في  
حله من اصله خلافا فاحتيط  
ثم لذلك ولكونه مفسدا  
للعادة مالم يحتط هنا (و)  
الصحيح (انه يقضى) زمن  
اقامته ان طال (ان دخل  
بلا سبب) لتعديبه (ولا يجب  
تسوية في الاقامة) في غير  
الاصل كان كان (نهارا)  
اي في قدرها لانه وقت  
التردد وهو يقل ويكثر  
وكذا في اصلها على ما اقتضاه  
الاطلاق لكن الذي بحثه  
الامام أخذ من كلامهم  
امتناعه ان كان قصدا  
وجرى عليه الاذرعى فقال  
لا شك ان تخصيص احدا من  
بالاقامة عندها نهارا على  
الدوام والانتشار في نوبة

والمغنى اه سم (قوله وجمع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بحمل الاول على ما اذا طال الخ) صريح المتن  
السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال  
اظهار الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل  
قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها يقضى اه سم (قوله والثاني  
على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اصيل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول  
لان المكث للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الاقرب الاول (قوله للخبر) اي المار  
انفا (قوله فيه) اي الخبر (قوله وبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمة) اي ماسوى وطه  
الخ وقوله اليه اي الوطه (قوله لانه) اي ليس بمجمعا عليه بل وفيه وجه بالحل اه مغنى وسيقده قول  
الشارح على ان الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) اي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ (قوله وانما  
الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لاذات الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في  
المغنى (قوله زمن اقامته) اي لانه يقضى الاستمتاع كايقتضيه كلامه اه مغنى (قوله كان كان الخ) اي  
الاقامة فكان الاولى النائيث ويحتمل ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اي التردد (قوله وكذا  
في اصلها) اي الاقامة عطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رشيدى اقول  
مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عندها نهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فاعلم سهو في المغنى الا  
قوله لانه الان الى المتن الى قوله ورد بان الاولى في النهاية (قوله كاسم) اي قبيل قول المصنف وليس للاول  
الخ (قوله ليلة ليلة) اي لمقيم عمله نهارا اه مغنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله  
على الاوجه في النهار) اي وقطعا في الليل (قوله وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او هو من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه ع ش عبارة السيد عمر وله حمل اخر بان يخص اطلاقهم منع التبعض  
بما اذا استمر اما اذا اتفق منه نادر افيدغى ان لا يمنع وقوام ظاهر ما ورد و منع التبعض اه (قوله ولقرب  
الخ) الاولى ولقرب الخ كافي للمغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

غيرها يورث حقدا وعداوة  
واظهار تخصيص وميل اما  
الاصل فتجب التسوية في  
ندر الاقامة فيه حتى لو خرج في  
ليلة احدا من فقط ولو  
للجماعة حرم كاسم (واقل  
نوب القسم ليلة) ليلة ونهار  
نهار في نحو الحارس كما هو  
ظاهر فلا يجوز تبعضهما  
على الاوجه في النهار لانه  
ينغص العيش ومن ثم جاز

الخ اعتمده مر (قوله وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول  
في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال اظهار الفرق  
بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا  
وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها يقضى اه سم (قوله والثاني  
على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اصيل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول لان المكث للمتعدي به  
لا يقضى الا عند الطول فيه نظر (قوله ويفرق بان الخ) في تأثير هذا الفرق نظرا لتمامه (قوله وانما الحرمة  
الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لاذات الجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على قدرها (قوله  
وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلا امتنع عليه ان

برضاها وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نساء في ليلة واحدة (وهو افضل) من الزيادة عليها للتابع ولقرب عهده بين  
(ونحو ثلاثا) ثلاثا وليلتين ليلتين وان كره من ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرم بغير رضاها (على المذهب) وان تفرق في البلاد  
لما فيها من الايحاش والاضرار وقيل تسكره ونص عليه في الام وجرى عليه الدرامى والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر بزمان  
اصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضين في الابتداء واجدة بلا فرقة (وجوب فرقة) بينهما (للابتداء) في القسم بواحدة منهما



تحرز عن الترجيع من غير مرجح فيبدأ من خرجت قرعتها ثم يقرع للباقيات وهكذا فإذا تمت الزوبة راعى الترتيب من غير قرعة نعم لو بدأ بواحدة ظلما قرع للباقيات لان الاول ( ٤٨ ) لغو فاذا تم العدد اقرع للابتداء كما شمله المتن لما مر ان الاول لغو (وقيل بتخير) فيبدأ بمن

شاء بلا قرعة لانه الان لا يلزمه قسم ولو اراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليلة فهل تجب قرعة فيه تردد والذي يتجه وجوبها ومن أن طوافه صلى الله عليه وسلم في ليلة محمول على أنه برضاها (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسالة على كتابية فيحرم عليه ذلك لانه خلاف

العدل المشروع له القسم (لكن لحره مثلاًمة) تجب نفقتها أي من فيهارق بسائر انواعها ولو لمبعضه أي لها ليلتان والامة ليلة لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل لو جعل للحره ثلاثا وللامة ليلة ونصفا لم يحز فلم سهو من اورد عليه ان كلامه يوم جواز ليلتين للامة واربع للحره وذلك لخبر فيه مرسل اعتضد بقول على كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وانما سوى بينهما في حق الزفاف لانه لو وال الحياهما فيه سواء وبصورة كونها جديدة في الحر بان تكون تحت حره لا تصلح للاستمتاع فتكبح امة ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر فلو لم تعلم هي بالعتق الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم قاله الماوردي

بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند احدها من أزيد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم كما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا سم على حج اءعش (قوله من غير قرعة) أي فلو اعد القرعة جاز له ذلك على ما يشعر به قول المحلى أي والمغنى ولا يحتاج الى اعادة القرعة روجه بانه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم ثبوت حق لمن على الزوج فاشبه ما لو اراد المبيت عند واحدة ممنهن من غير سبق قسم و ببعض الهواش وجوب رعاية الترتيب و امتناع القرعة فاحذر اءعش أقول القلب الى ما في بعض الهواش أميل وما ذكره من التوجيه قد يمنع لليراجع (قوله لان الاول لغو) انظر ما الداعي اليه مع انه لا بد من الاقتراع لما بعد الاولى وان لم يكن الابتداء بها لغو اءعش (قوله اقرع للابتداء) أي للابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها فهو مساو لقول الروض ثم اعدا للجميع اءعش رشيدى وبه التحل تردد السيد عمر (قول المتن ولا يفضل) أي بعض نسائه اءعش (قوله تجب نفقتها) بان تكون مسلة للزوج ليلا ونهارا وحق القسم لها لسيدها فهي التي تملك اسقاطها اءعش (قوله وذلك الخ) تعليل لقول المتن لكن لحره لءعش رشيدى (قوله مرسل) صفة خبر (قوله بل لا يعرف له مخالف) فكان اجماعا اءعش (قوله بينهما) أي الحره والامة (قوله ويتصور الخ) عبارة المغنى ويتصور اجتماع الامة مع الحره في صور منها ان يسبق نكاح الامة بشروطه على نكاح الحره ومنها ان يكون تحت حره لا تصلح للاستمتاع ومنها ان يكون الزوج رقيقا او مبعوضا وقول الشيخين ولا يتصور كون الامة جديدة الا في حق العبد جرى على الغالب اءعش (قوله ومن عتقت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو عتقت الامة في الليلة الاولى من ليلتي الحره وكانت البداة بالحره فالثانية من ليلتها للعتيقة ثم يسوى بينهما ان اراد الاقتصار لها على ليلة والاله توفية الحره ليلتين وثلاثا واقامة مثل ذلك عند العتيقة وان عتقت في الثانية منهما فله اتماما ويبيت مع العتيقة ليلتين ان خرج حين العتق الى مسجد او بيت صديق او نحو ذلك او الى العتيقة لم يبقه ما مضى من تلك الليلة وان عتقت في ليلتها قبل تمامها زادها ليلة لالتحاقها بالحره قبل الوفاء او بعد تمامها اقتصر عليها ثم يسوى بينهما ولا اثر لعتقها في يومها لانه تابع وان كانت البداة بالامة وعتقت في ليلتها فكالحره فليتمها ثم يسوى بينهما او عتقت بعد تمامها وفي الحره ليلتين ثم يسوى بينهما اءعش وقولها وان كانت البداة الخ في النهاية مثله (قوله لم تستحق الخ) أي الالتحاق بالحرائر لو قال لم تلحق كان أولى (قوله هنا) أي في مسئلة العتق (قوله والا فالوجه الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وجوبه) أي قضاء ما مضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ) أي بعد ان يبيت عند الحره ليلتين (قوله فيقضيه الخ) أي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت اءعش

يبيت عند احدها من أزيد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم كما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا (قوله ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر) عبارة الروض فان عتقت في الاولى من ليلتي الحره والبداة بالحره فالثانية للعتيقة او الثانية منهما فان اتمها بات مع العتيقة ليلتين لان خرج حينئذ الى حين العتق الى مسجد او الى العتيقة وان عتقت في ليلتها فكالحره او بعد تمامها وفي الحره ليلتين انتهى (قوله وان سافر بها سيدها) أي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله فيقضيه اياها الخ) نقله الروض عن المتولى (قوله وتخلص بكر جديدة عند زفاف الخ) (فرغ) زفت جديدة وله زوجتان قد وفاهما حقهما وفي الجديدة أي حقها واستأنف أي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وأن بقيت ليلة لاحدهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق ثلث القسم ويخرج

واعترضه ابن الرفعة بان القياس خلافه ورد بان الاول هو قياس الاصح فيما لو رجعت الواهبة (قوله) في نوبتها ولم يعلم الزوج انه لا قضاء ويؤخذ منه ان الكلام عند جهل الزوج هنا ايضا وإلا فالوجه وجوبه لتعديه حينئذ ولو بات عند الحره ليلتين استقر للامة ليلة في مقابلتهما وان سافر بها سيدها فبعضها اياها اذا عادت كما يأتي (وتخص بكر)

وجوبا بالمعنى السابق في اذنها في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها يريد المبيت عندها كما انهمه في له جديدة (سبع) ولاء  
(بلا قضاء) ر قوله عند ظرف لبكر وجديدة فيما يظهر فخرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة

عند العقد غير جديدة عند  
الدخول بان استدخلت  
ماء فطلقها رجعا ثم دخل  
فلا حق لها فيما يظهر اخذا  
من اطلاقهم الا في انه لا حق  
للرجعية ثم رأيت الزركشي  
قال المراد بالجديدة من انشا  
عليها عقدا حتى لو في الجديدة  
ثم طلقها ثم راجعها لم يعد  
حق الزفاف لانها باقية على  
النكاح كذا جز ما به وقال  
في التتمة لا خلاف فيه اه  
وهو صريح فيما ذكرته  
آخرا الا انه يبين ان المراد  
بلاحق لها اي يترتب على  
الرجعة وانها استحققت  
السبع قبل طلاقها فاذا لم  
يولها قضاءها لها (وثيب)  
بذلك المعنى ايضا عند  
زفاف كذلك (ثلاث) ولاء  
بلا قضاء ولو امة فيهما للخبر  
الصحيح سبع للبكر وثلاث  
لثيب وفي رواية للبخاري  
تقييد ذلك بما اذا كان في  
نكاحه غيرها وحكمة ذلك  
ارتفاع الحشمة بما ذكر  
وزيد للبكر لان حياها  
اكثر والثلاث اقل الجمع  
والسبع ايام لذيها ولو نكح  
جديدين وأراد المبيت  
عندهما وجب لها حق الزفاف  
فان زفتما رتبها بالاولى  
والا وهو مكروه افرع  
ولا حق للرجعية كما تقرر

قوله وجوبا ( الى قول المتن بلا قضاء في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق بيكر اه سم وهو من لم نزل  
بكرتها بوطه في قبلها اه ع ش (قول المتن عند زفاف غيرها) رهو حمل العروس لزوجها اه معنى (قوله  
وفي عصمته الخ) اي فلم يكن عنده غيرها او كانت ولم يبت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا  
قول الروضة لو نكح جديدين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم  
وان قال المصنف في شرح مسلم الاقوى المختار وجوبه مطلقا معنى وروض مع شرحه (قوله يريد المبيت)  
عبارة المغنى والروض يبيت اه (قوله عندها) اي الغير (قوله كما انهمه قوله جديدة) اي المهم ان الكلام  
فيمن في عصمته غير الجديدة لا بقيد كونه يريد المبيت عندها اه رشيدى (قوله ولاء) سيد كرم حترزه  
(قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المغنى وخرج بجديدة الخ من طلقها رجعا بعد توفية - حق الزفاف فانه  
اذا راجعها لا زفاف لها اه (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذة ليلهم بقولهم واللفظ  
لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذاه  
سم (قوله فيما ذكرته آخرا) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذا لم يوفها) اي السبع قبل  
الطلاق بخلاف ما لو وفاها ثم راجعها فلا زفاف لها اه ع ش (قوله بذلك المعنى) الى قوله ويوجه  
بانها في المغنى لا قوله نعم الى فان قام وإلى قول المتن ومن سافرت في النهاية لا قوله فوه ومكروه وقوله كما تقرر  
(قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثوبتها بوطه حلالا وحراما او وطه شبهة وخرج من حصلت  
ثوبتها بمرض او ثوبة او نحو ذلك معنى واسنى (قوله كذلك) اي وفي عصمتها غيرها الخ (قوله فيهما) اي  
البكر والثيب (قوله والثلاث اقل الجمع الخ) عبارة المغنى والاسنى والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث  
مغتفر في الشرع والسبع عددا بام الدنيا وما زاد عليها تكرر اراد (قوله ولو نكح جديدين الخ) ولوزات  
جديدة وله زوجتان وفاهما حقهما وفي الجديدة حقها واستأنف بعد ذلك القسم بين الجمع بالقرعة  
وان بقيت ليلة لاحداهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق  
ثلث القسم لان الليلة التي باتها عند القديمة كلها بين القديمتين فيخصر كل واحدة من القديمتين نصف  
ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ويخرج إلى مسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث  
بالسوية اه روض زاد المغنى ولو كان يقسم لياتين فتزوج جديدة في اثناء ليلة احداهما فمل يقطع الليلة  
كلها ويقسم للجديدة او يكمل الليلة لرجحان في حلية الشائى اوجهها الاول اه قوله وهو مكروه) اي  
زفاهما معا (قوله كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء (قوله بل يجب لها) اي الجديدة (قوله مالبقيات)  
انظر ما وجه ذكر ما مع ما لا تية في قوله ما بان اه رشيدى عبارة المغنى وقضى المفرق للاخريات اه (قوله

للمسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمعنى السابق) متعلق  
بيكر (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذة ليلهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على  
النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ (قوله اي قضاء السبع لمن)  
ظاهره لكل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة مثلا الى ان يوفي كل واحدة منهن سبعا لانه لو وزع  
السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالنوزيع فقط لزم ان تلك اي الجديدة امتازت على كل  
بازيد بما حصل لها فلم يحصل التساوى وليس الغرض من قضاء السبع الحصول التساوى بينهما ويؤيد  
ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظالم والقضاء فن تحت ثلاث فطاف على امراتين عشرين  
ليلة فليقض المظلومة عشرة متواليه اه وقضية ذلك انه يبيت في مستلثة عند كل واحدة سبعاء متواليه لا  
ان يفرق بانه انما إلى عشر المظلومة لانفرادها بالاستحقاق وقد زيد الفرق قول الروض عقب ما سبق الى ان  
تزوج جديدة او قدمت غائبة فيبدأ بحق الزفاف فاذا اراد قضاء المظلومة قسم بينهما وبين الجديدة القادمة

(٥٧ - شروانى وابن قاسم - سابع) بخلاف بائن اعادها واستفرشة اعتقها ثم تزوجها ما لم يوال فلا تحسب بل يجب لها سبع  
او ثلاث متواليه ثم يقضى مالبقيات من ثوبتها ما باناه عندها مفرا (ويسن تخييرها) اي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء)

اي قضاء السبع لمن تاسيا  
بتخيره صلى الله عليه وسلم  
ام سلمة كذلك فاخترت  
الثالث رواء مسلم وبحث  
البلقيني ان محله اذا طلعت  
الاقامة عندها كما طلبته ام  
سلمة والا كان الخيار له  
وفيه نظر نعم ان خيرها  
فسكتت او فرضت الامر  
اليه فخير كما هو ظاهر فان  
اقام السبع بغير اختيارها  
او اختارت دون السبع  
لم يقض الا الزائد على  
الثلاث لانها لم تطمع في  
حق غيرها وهي البكر ولو  
زاد البكر على السبع قضى  
الرائد فقط مطلقا وبوجه  
بانها لم تطمع بوجه جائز  
لمسكان محض تعد (ومن  
سافرت وحدها بغير إذن)  
ولو لحاجته (ناشزة) فلا  
قسم لها نعم لو سافرها  
السيد وقدمات عند الحرة  
ليلتين قضاها لها اذ رجعت  
على ما نقله واقراءه لكن  
بالغ ابن الرفعة في رده وكذا  
لو ارتحلت لخراب البلد  
وارتحال اهلها واقتصرت  
على قدر الضرورة كما لو  
خرجت من البيت لاشرافه  
على الاندحام (وباذنه لغرضه  
يقضى لها) لانه المانع لنفسه  
منها (ولغرضها) كحج  
وكذا لغرضهما

أى قضاء السبع لمن) أى لكل واحدة ممن كما بينه الشهاب سم اه رشيدى عبارة سم ظاهره لكل  
ممن ليلة مثلا الى ان يوفى كل واحدة ممن سبعا ثم ايد ذلك بقول الروض وغيره ثم قال عبارة الارشاد فان  
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا  
اه وعبارة ع ش بعد ذكر كلام سم اخر امانه اقول وكيفية القضاء ان يقرع بينهما ويدور فالليلة التي  
تخصها يبيتها عند واحدة ممن بالقرعة ايضا وفي الدور الثاني يبيت ليلتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة  
ايضا وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى ان يتم السبع وتماها من  
اربعة وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع ماذ كراه (قوله ان  
محله) اي محل تخييرها اه رشيدى (قوله فان اقام السبع بغير اختيارها الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدة انها  
اختارت السبعة وانكرت ذلك صدقت لان الاصل عدم طلبها اه ع ش (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث)  
اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد المغنى فانها طمعت في الحق المشروع  
لغيرها فبطل حقها اه (قوله في حق غيرها) اي حق شرع لغيرها فان الخمس مثلام تشرع لاحد اه ع ش  
(قوله وهي) اي الغير (قوله ولو زاد البكر الخ) عبارة المغنى كان البكر اذا طلعت عشر اوبات عندها مع انه  
يتمتع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد لما ذكر اي من انها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها اه (قوله مطلقا)  
اي سواء طلعت ام لا اه ع ش (قوله وبوجه بانها الخ) في تقريره تأمل وما قدمناه عن المغنى هو الظاهر  
(قوله فلا قسم لها) الى قول المتن وفي سائر الاسفار في النهاية لا قوله وكذا لغرضهما الى المتن وكذا في المغنى  
الا قوله لكن بالغ الى وكذا قوله وظاهر الى المتن (قوله قضاها) اي الليلة عبارة المغنى لم يسقط حقها من  
القسم وعلى الزوج قضاء ما فات عند التمكن لان الفوات حصل بغير اختيارها قاله المتولي وقره اه (قوله  
على ما نقله الخ) عبارة النهاية كما نقله واقراءه وهو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده اه (قوله لو ارتحلت)  
اي الزوجة لا بقيد كونها امة اه ع ش (قوله وارتحال اهلها) اي البلد (قوله على قدر الضرورة) افهم  
انها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها اه ع ش (قوله وكذا  
لغرضهما الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي فيظهر انها كحاجة

بالقرعة فيجعل للجديدة او القادمة ليلة والمظلومة ثلاثا ليلتها ويليها الاخرين ثلاث نوب اه وبهذا  
علم انه اذا تعارض حق الزفاف وحق المظلومة بد الحق الزفاف وهذا اذا لم يتحد مستحق الزفاف وحق الظلم  
فلو اتحد كان ابانها قبل ان يوفى احقها ثم جدد نكاحها فقد اجتمع لها حق الزفاف وحق ظلمها فابها يبدأ به  
فيه نظروا وقد يقال لا يخالف الحكم بالبداء بايها فليحرق (قوله اي قضاء السبع لمن) عبارة الارشاد فان  
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة  
سبعا (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث) اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم  
(قوله قضاها لها) هذا من جملة ما يصرح بانه لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا كان باتها في نحو مسجد بعد  
ان بات عند الاخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط. هنا ولي منه فيما ذكره الشارح لانه اذا لم تسقط  
مع عدم حصول التفويت من جهة الزوج بل من جهتها فعدم السقوط اذا حصل التفويت من جهته ولي  
خلافا لما توههم جميع من المتفقه من السقوط. والصواب خلافه فيحرم ان يبيت بعد ذلك عند الاخرى قبل  
ان يبيت عند تلك ليلتها فتأمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط ايضا في مسئلة الظهور والفرق كما لا يخفى (قوله  
قضاها لها) اذ رجعت على ما نقله اي لانها استحققتها باستيفاء الحرة حقها فلو سافر بها قبل تمام ليلتي الحرة  
فهل تسقط ليلتها بتمامها او يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه نظروا ويمكن ان يجري فيه  
ما ذكره فيما لو كان تحتها اربع فقسم لثلاث ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها فانه يسقط حقها فلو عادت  
الى الطاعة بعد الفجر لم يقضها او قبله فعل عليه ان يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي يحتمل وجهين الاصح  
نعم لان حقه جميع الليلة لا نشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاقيس لا كما تسقط نفقة المني عليها

على الاوجه تغليباً للمانع  
(لا) يقضى لها (في الجديد)  
لانها المفوتة لحقه واذنه انما  
يرفع الاثم فقط وخرج  
بوحدها ما لو سافرت معه  
بأذنه او بلا اذن ولا ينهي  
ولو لغرضها فانها تستحقه  
(ومن سافر لنفقة حرم)  
عليه (ان يستصحب بعضهن)  
فقط ولو بقرعة كما لا يجوز  
للمقيم ان يخص بعضهن  
بقرعة فيقضى للتخلفات  
ولمن ارسلهن مع وكيله نعم  
لا يجوز له اشتصحاب بعضهن  
وارسال بعضهن مع وكيله  
الا بقرعة ويحرم عليه ايضاً  
ترك الكل كما في البسيط  
عن الاصحاب لانه لا يعطى  
اطماعتهم من الوقاع  
كالابلاء وظاهر ان محله  
حيث لم يرضين (وفي سائر  
الاسفار) لانه لا يعطى  
وكذا القسيرة في الاصح  
يستصحب (غير المغرب الزنا

نفسه او هو كما قال غيره اذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فيلحق بخروجها لحاجته باذنه  
او سافرت وحدها باذنه لحاجتهما معاً فيسقط حقها كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم  
وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال ع شر قوله من السفر مع  
الزوج اى ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه اى كشدة حر او برد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه  
مجرد مفارقة اهلا وعشيرتها اه (قوله تغليباً للمانع) وهو كون السفر اغرضها (قوله ولا ينهي) اخرج  
مالونها ما لم تمثل فيسقط حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وينبغي ان  
محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه قال ع شر هذا ظاهر فيما  
بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضاً بصاحبته اه واما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اه (قوله  
فانها تستحقه) لكننا نعصى اه معنى اى في الثانية (قول الماتن ومن سافر لنفقة) اى ولو سافر قصيراً  
اه معنى (قوله فيقضى الخ) اى ولو كان السفر ببعضهم بقرعة اه معنى (قوله ولمن ارسلهن مع وكيله)  
اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعه عند التامل وصرح به في الروض اى والمغنى اه سم عبارة ع شر ظاهره  
ولو بقرعة وان جاز ذلك وفائدة القرعة اسقاط الاثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا  
المحرم فان كان اجنبياً امتنع السفر معه والاوجه الاكتفاء بالنسوة الثقات اه نهاية قال ع شر قوله  
امتنع الخ اى عليهن وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه (قوله الا بقرعة) وينبغي اخذاً بما يأتى آتياً  
او تراش (قوله ويحرم عليه الخ) فيجب ان يتقلم جميعاً بنفسه او بوكيله او يطلقن معنى واسنى (قوله  
لانقطاع اطماعتهم الخ) اى بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجلاؤهن معنى  
واسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جريانه في مسألة الماتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يدعى رجوعه  
اليهما ايضاً والله اعلم (قوله وظاهر ان محله الخ) خلافاً لاطلاق المغنى والاسنى المار انفاً (قول الماتن وفي  
سائر الاسفار الخ) لاختفاء في انه مع الشرح كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان او قصيراً او مع  
عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله الاق ويشترط  
في السفر هنا الخ احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضاً اه سم ويأتى عن ع شر ما يوافقه  
(قوله لانه لا يعطى الخ) الى قوله وهو بعيد في المغنى والى قوله على ما يأتى في النهاية الا قوله ثم رابت الى قال البلغنى  
(قول الماتن الطويلة) اى المبيحة للقصير وقوله وكذا القصيرة اى المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)  
فاعلى يستصحب عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه ما اذنى وغربه لا امام فانه يمنع من استصحاب زوجة معه اه  
(قول الماتن بقرعة) اى عند تنازعهن اه معنى (قوله وان كانت الخ) واذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه (قوله على الاوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو امرها  
بالسفر لحاجة اجنبى لان امرها ياها بذلك يقتضى رغبته فيه وان عادت المصاحبة للاجنبى فيه نظاروا الوجه انه  
منه فعليه لو سافرت لذلك ولغرضها ايضاً قضى لها فليتأمل (قوله ولا ينهي) اخرج مالونها ما لم تمثل فيسقط  
حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر (قوله في الماتن ومن سافر الخ) في الزوج وشرحه فلو غيرنية  
النقلة بنية السفر لغيرها فلم يسقط عنه القضاء والا ثم بذلك او يستمر حكمهما الى ان يرجع الى الباقيات  
وجهاً ينبغي ان يعتزل من هي معه مر يتأمل مع قول الشرح الاق وان لم يثبت عندها قال الزركشي  
نص الامام يقتضى الجزم بالثاني اه (قوله ولمن ارسلهن مع وكيله) اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعه عند  
التامل وصرح به في الروض حيث عبر بقوله ولا ينقل بعضهم بنفسه وبعضهم بوكيله الا بالقرعة قال في  
شرحه فيحرم ذلك بدونها يقتضى لمن مع الوكيل ولو اقرع اه (قوله في الماتن وفي سائر الاسفار الطويلة  
وكذا القصير في الاصح الى اخر الماتن والشرح) لاختفاء في انه كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان  
او قصيراً او مع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله  
الاق ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضاً (قوله

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جداً ثم رايت الزرغشي لما نقل عن الماوردي والروياتي وغيرهما ان الرضا يكفي عن القرعة قال الماوردي فلورجعن كان (٤٥٢) لهن اذا لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن لهن ذلك واستقر

حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أولا وفي موافقة ما ذكرته قال البليقني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وفاها اياها ويشترط في السفر هنا كونه مرخصا لنص الشافعي ان هذا من رخصه ففي نحو سفر معصية متى سافر ببعضهن اثم مطلما وقضى للباقيات ويلزم من عينتها القرعة له الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما ياتي اثناء النفقات وان كان فاسقا قليل الغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم لكن فيه ما فيه (تنبيه) لا يقرع هنا الابن الصالحات للسفر بخلاف مستحق الفود يدخل فيها العاجز على ما ياتي لانه يمكنه الاستنابة (ولا يقضى) لانه قيمات (مدة) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترفها بصحبته (فان وصل المقصد) بكسر الصاد او غيره (وصار مقيما) بنية اقامة اربعة ايام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يعتزلها فيها لا ممتناع الترخص حينئذ فان اقام بلانية قضى الزائد على مدة

فليس له الخروج بغير هاوله تركها وقوله واحدة اي واكثر اه معنى (قوله قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر) تقدير ادبها واولها فلا ينافي الاتي منه سم والاولى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطابق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل (قوله قال البلقيني) الى قوله ويشترط في المغنى (قوله في السفر هنا) اي المسقط للقضاء للباقيات اه ع ش (قوله كونه مرخصا) لعله احتريزه عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة اه ع ش ومم ويأتي عن سم ما يوافقه (قوله ان هذا) اي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله ففي نحو سفر معصية الخ) يدخل في النحوسفر الزهة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد معصية ما عينا كان سار في طلب غريم او آبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعها لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط مر اه سم (قوله اثم الخ) اي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة او كانت منفردة اه ع ش (قوله مطلقا) اي بقرعة وبدونها (قوله وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاها والجهة منفكة اه سم (قوله له) اي للسفر (قوله وفي بحر الخ) عطف على محجورة (قوله وان كان فاسقا الخ) تقدم عن ع ش اعتماد هذه الغاية (قوله الابن الصالحات الخ) كانه لاخراج المريض اه سيد عمر (قوله بخلاف مستحقى القود الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قودا فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كردى (قوله يدخل فيها) اي في مستحق القود (قوله لانه) اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله للبيجمات) الى قول المتن لا الرجوع في المغنى الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما شمل المتن ايضا الى قوله كما بينته في النهاية الا قوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله ففيما اذا وقوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله او غيره) بالنصب عطف على المقصد (قوله بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقما بلا نية لا يقضى الا ما زاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوى اه رشيدى عبارة المغنى بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه (قوله لا متناع الترخص الخ) تعليل للمتن (قوله ففيما اذا كان الخ) عبارة المغنى فلواقام الحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقتضى الا الخ (قوله ولو كتب للباقيات الخ) اي والصورة انه مسافر الحاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكره ذامع كونه من افراد ما سبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغنى عن القضاء لئلا يتوهم انه لعذره بها ودلائلها على تلافى امره ينسقط عنه القضاء ولذا جرى وجهه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله وقضيته) اي التعليل اه رشيدى (قوله

وقال الماوردي: بل قبل بلوغ مسافة القصر) فدير ادبها اولها فلا يتأق الاق عنه (قوله) ففي نحو سفر معصية (الخ) يدخل في النحو سفر الزهة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف مالم يلزمه قصد المقصد امعينا كان سافر في طلب غريم او ابقى يرجع متى وجده ولا يلزم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشترط مرم (قوله) ملما) ينبغى الا برضاها والجهة منه كة (تضي من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ما سبق ان قضاء مدة الإقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء مثلا يتوهم انه لعذرهما ودلا لنها على تلافى امرهن يسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت لشارح كلامي في هذه المسئلة في شرح الارشاد

اقامة المسافرين كما شمله المتن ايضا فقيم اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الا ما زاد على ثمانية عشر يوما والحاصل ان كل زمن لم  
 حله اترخص فيه لا يقضيه والا نضاه ولو كتب للباقيات يستحضره عند نصدده الاقامة يلدقضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح)  
 لانه من بقية سفره المأذون له فيه فلا نظر لتدخل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لعين ما ذكر وفي الرجوع وهو أحد احتمالين للشيخين لم ار من رجح منهما شيئا ولو أقام بمقصده مدة ثم انشأ سفر امنه أمامه فان نوى ذلك أولا فلا قضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع ترخصه (٤٥٣) قضى والا فلا كما يشتهى في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحته آنفا (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها (لم يلزم الزوج الرضا) لان الاستمتاع حقه فيميت عندها في لياتها (فان رضى) بالهبة (وهبت لمعينة) منهن (بات عندها) وان لم ترض هي بذلك (ليلتيمها) للاتباع لما وهبت سودة نوبتها العائشة رضى الله عنهما رواه الشيخان ولا يوالهما ان كانتا متفرقتين لما فيه من تاخير حق من بينهما ومن ثم لو تقدمت ليلة الواهبة وارادتاخيرها جازله وكذا لو تأخرت فاخر نوبة الموهور لها برضاها كما افهمه التعليل ايضا (وقيل) في المفصلين (يوالهما) ان شاء (أو) وهبت (لهن) واسقطت حقها (سوى) بين الباقيات وجوبا لانها صارت كالمعدومة (أو) وهبت (له) (فله التخصيص) بواحدة منهن لان الحق صار له فيضه حيث شاء مراعياما مر في الموالة (وقيل يسوى) فيجعل الواهبة كالمعدومة هنا ايضا لان التخصيص يورث الايحاش وعلم مما تقرر ان هذه الهبة ليست على قواعد الهبات ومن ثم لم يشترط رضا الموهور لها وراز للواهبة الرجوع متى شئت فيخرج

لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده النهاية (قوله وهو) اى عدم القضاء (قوله ولا) لعل المراد قبل وصول المقصد ويحتمل اول السفر (قوله وفيه) اى في قوله ولو أقام بمقصده الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى ذلك أولا فلا قضاء ما رجحته الخ وهو القضية المارة (قوله من القسم) الى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في المغنى الا ما سانبه عليه (قوله فيميت) عبارة المغنى فله ان يبيت اهـ قول المتن لمعينة خرج لمهمة كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت له فله التخصيص فيه نظر اهـ سم اقول والقلب الى الاول اميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بات عندها لياتها) محله ما دامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن ذلك لم يبيت عند الموهور به الا لياتها مغنى وسالطان وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض ما حاصله استظهار انه لو نشزت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اهـ (قوله للاتباع لما وهبت الخ) اى لا تابع فعله صلى الله عليه وسلم حين وهبت الخ اهـ ع ش (قوله ولا يوالهما الخ) هو مراد المتن بقوله ليلتيمها اى على حكمهما من التفريق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا انى اهـ رشيدى (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم مر اهـ سم (قوله او وهبت له الخ) ولو وهبت له ولو بعض الزوجات اى المعين اوله وللجميع قسم على الرؤوس كمالو وهب شخص عينا لجماعة اهـ نهاية زاد المغنى والتقدم بالقرعة اهـ قال الرشيدى قوله قسم على الرؤوس اى بان يجعل نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شاء منهن هكذا فليراجع اهـ عبارة البجيرى ولو وهبت نوبتها له ولهن فيزنى التوزيع على عدد الرؤوس ويكون هو كواحدة منهن زيادى وسالطان فلو كن اربعا كان له الربع فاذا جاء ليلة الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربعا بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له ان يخص بثلث الليلة من شاء منهن حلى اهـ (قول المتن فله التخصيص) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء كذلك بان يجعل ليلة بين ليا ليين دائرة بينهما صرح به الاصل انتهى اهـ سم (قوله مراعياما مر الخ) اى في قوله ولا يوالهما ان كانتا الخ (قوله مما تقرر) اى من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهور لها) اى بل يكفي رضا الزوج نهاية ومغنى (قوله وراز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الخ لكن ذكره النهاية والمغنى على وجه الاستئناف (قوله والا) اى وان لم يخرج حالا ولو لعذر (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المغنى تنذيه لا يجوز للواهبة ان تأخذ على المساحة بحقها عوضا لامن الزوج ولا من الضر ان رفا ان اخذت لزما رده

يوافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن) وهبت لمعينة خرجت المهمة كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت له فله التخصيص فيه نظر (قوله في المتن بات عندها لياتيمها) قال في الروض ما دامت الواهبة في نكاحها قال في شرحه ولو قال ما دامت تستحق القسم كان اولى اهـ فخرج ما اذا نشزت الواهبة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق الموهور لها انما سقط لما منع وقد زال ولا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظرو يظهر الاول بخلاف صريح رجوع الواهبة ينقطع به حق الموهور لها ويحتاج الى هبة جديدة م ر (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم (قوله وكذا لو تأخرت فاخر نوبة الموهور لها برضاها الخ) وفي هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسى مانصه في شرح الجوجرى لو رضى من بين الليلتين بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى اقول وهو مشكل لانه يلزم عليه تفويت حق رجوع الواهبة لو ارادت فقد جءوا ذلك من علل منع الوصل اهـ ما كتبه شيخنا (قوله في المتن فله التخصيص بواحدة منهن) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء ليلتها والا قضى من حين الرجوع ولو اخذت على حقها عوضا لم يرد له لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بما لا يمكن بقضى لها لانها لم تسقط حقها مجانا



وَمَرَأَانِ مَا قَاتَ قَبْلَ عِلْمِ الزَّوْجِ بِرُجُوعِهَا لَا يَقْضَى وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ هَبْرَةٌ جَمْعِيَّةٌ قَبْلَ رُجْعَتِهَا وَاسْتَنْبَطَ السَّيْكِيُّ بِمَا هُنَا وَمِنْ خِلْعِ الْأَجْنَبِيِّ جَوَازُ  
النِّزُولِ عَنِ الْوُضْأَيْنِ بِعَوْضٍ (٤٥٤) وَدُونَهُ وَالَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ حَلُّ بَذْلِ الْعَوْضِ مُطْلَقًا وَاخْذَهُ إِنْ كَانَ النَّازِلُ أَهْلًا لَهَا وَهُوَ

حِينَئِذٍ لَا سَقَاطَ حَقِّ النَّازِلِ  
فَهُوَ بِمَجْرَدِ افْتِدَاءٍ وَبِهِ فَارَقَ  
مَنْعَ بَيْعِ حَقِّ التَّحْجِيرِ وَشَبَّهَهُ  
كَأَهْنًا لَا تَعْلُقُ حَقَّ الْمَنْزُولِ  
لَهُ بِهَا أَوْ بِشَرَطِ حَصُولِهَا  
لَهُ بَلْ يُلْزَمُ نَظَرُ الْوُضْئَةِ  
تَوَلِيَّةٌ مِنْ تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ وَلَوْ غَيْرَ الْمَنْزُولِ  
لَهُ وَلَا رُجُوعَ عَلَى النَّازِلِ  
حِينَئِذٍ كَمَا مَرُوفًا إِذَا نَزَلَ  
بِمَا نَا وَلَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُ إِلَّا  
لِلْمَنْزُولِ لَهُ فَقَطْ لَهُ الرُّجُوعُ  
قَبْلَ أَنْ تَقَرَّرَ كَيْفِيَّةُ تَقْبُضِ  
وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لِلنَّازِلِ  
تَقْرِيرُ غَيْرِ النَّازِلِ حَيْثُ  
لَا يَجُوزُ لَهُ عَزْلُهُ

(فصل في بعض أحكام  
النشوز وسوابقه ولو أحقه  
إذا ظهر أمارات نشوزها)  
كخشونة جواب بعدلين  
وتعيس بعد طلاق  
وإعراض بعد إقبال  
(وعظها) ندبا أي حذرهما  
عقاب الدنيا بالضرب  
وسقوط المؤن والقسم  
والآخرة بالنار قال تعالى  
واللاتي تخافون نشوزهن  
فمعظوهن وينبغي أن يذكر  
لها خبر الصحيحين إذا باتت  
المرأة هاجرة فرأى زوجها  
لعتنها الملائكة حتى تصبح  
(بلا هجر) ولا ضرب  
لاحتمال أن لا يكون

وَاسْتَحَقَّتِ الْقَضَاءُ لِأَنَّ الْعَوْضَ لَمْ يَسْلَمْ لَهَا وَإِنَّمَا يَجْزَى اخْذَ الْعَوْضِ عَنْ هَذَا الْحَقِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْنٍ وَلَا مُنْفَعَةٍ  
لِأَنَّ مَقَامَهُ عِنْدَهَا لَيْسَ بِمُنْفَعَةٍ مَلَكَتْهَا عَلَيْهِ أَهْ (قوله ومرو) أي قبيل قول المتن وتخص بذكر الخ (قوله حل  
بذل العوض مطلقا) أي سواء كان النازل أهلا أم لا أه كددي زادع ش على ما هو الظاهر من قوله  
واخذه إن كان النازل أهلا والأقرب أن المراد باطلاق عدم اشتراط حصوله له أو عدمه ويكون قوله  
الآتي أو بشرط حصوله الخ عطفا عليه وحينئذ فقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الوار أه  
ع ش يظهر أن قول الشارح أو بشرطه عطفي على مقدر والأصل بهام مطلقا أو بشرط الخ فقوله بل يلزم  
الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا تعلق حق المنزول له بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما  
جرى السكردي عبارة المغني والذي استقر عليه رأيه أن بذل العوض فيه جائز وأخذه حلال لا سقاط الحق  
لأنه تعلق حق المنزول له بها بل يبقى الأمر في ذلك إلى ناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا أه (قوله  
فهو) أي العوض أه ع ش (قوله مجرد افتداء) أي ليس في مقابلة انتقال شيء من النازل للبذل بل بخلاف  
اقتداء نحو حق التحجير فإن العوض فيه في مقابلة حصول نحو حق التحجير من بانه لمشتريه وبه يظهر اندفاع  
قول السيد عمر ما نصه قوله وبه فارق الخ يتأمل مارجة الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن أن يفرق  
بتا كدحق الوظيفة بالنسبة لحق التحجير ولهذا تو لاها أخرج أهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجير  
المارفي إحياء المرات فانه ملكة الآخر وان أم أه (قوله كما هنا) أي في مسألة القسم أه رشدي (قوله  
ولا رجوع على النازل) هذا هو الظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد النزول أمالو بذله على النزول  
والحصول له فينبغي الرجوع مر أه سم أقول بقي ما لو افهم النازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على  
القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للنزول له خلافة فهل للنزول له الرجوع بمابذله فيه  
نظروا الظاهر عدم الرجوع لأن المنزول له مقصر بعدم البحث أه ع ش (قوله حينئذ) أي حين تولية غير  
المنزول له (قوله كما مر) أي في الحوالة والوقف أه كددي (قوله له الرجوع الخ) فيه نظروا ويتجه خلافا  
وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر أه سم على حج أه ع ش

(فصل في بعض أحكام النشوز) (قوله في بعض أحكام النشوز) إلى الكتاب في النهاية الأقوال  
ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجه إلى المتن وقوله ونزع إلى المتن وقوله بان نخشى منه مبيح تبمم  
وقوله والفرق إلى التنبيه وقوله فان لم يمتنع إلى المتن (قوله وسوابقه) أي ظهورا لآمارات وقوله ولو أحقه  
أي كبعت الحكيمين أه ع ش (قوله كخشونة جواب) إلى قوله ولا لنخيفة في المغني الأقوال ويجوز كسرهما  
وقوله قيل وقوله وهو متجه إلى المتن وقوله ولم ناخذ إلى المتن وقوله وهو كما إلى ولا على وجه (قوله خبر  
الصحيحين) وفي الترمذي عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ أيما امرأة باتت وزوجها راض عنها  
دخلت الجنة أه معنى (قوله لاحتمال أن لا يكون) أي ما ظهر منها (قوله وحسن أن يستميلها الخ)  
وفي الصحيحين المرأة ضلع أعرج إن اقتنها كسرتها وإن تركتها استمتعت بها على عوج فيها أه معنى  
(قوله بشيء) أي باعطاء شيء (قوله لانه) أي الاضطجاع معها (قوله كما مر) أي في شرح ولو أعرض  
عنهن الخ أه كددي (قوله كمنع الخ) ولو غير الجماع لا منعها له منه تدلا ولا الشتم له ولا الإيذاء له

كذلك بان يجعل ليلة بين ليالين دائرة يشهن صرح به الأصل أه (قوله ومرو) أي في الشرح قبيل قول  
المصنف وتخص بذكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على  
مجرد النزول أمالو بذله على النزول والحصول له فينبغي الرجوع مر (قوله له الرجوع) فيه نظروا ويتجه  
خلافا وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر

(فصل في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولو أحقه) (قوله بخلاف هجرها في المضجع الخ) انظره مع

نشوزا فلعلها تعتذر أو تتوب وحسن أن يستميلها بشيء والمراد في هجر يفرتها حقها من نحو قسم  
لحرمة حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فانه يجوز لانه حقها كما مر (فان تحقق نشوز) كمنع تمتع وخروج  
باللسان

لغير عذر (ولم يتكرروا وعظ وهجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرها أى الوطء أو الفراش لظاهر الآية لا في الكلام لحرمة  
لكل أحد فمما زاد على ثلاثة أيام إلا أن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الأمرين فيما يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر  
شرعى ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين المهاجر ومن ثم هجر (٤٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين  
خلفوا ونهى الصحابة عن

باللسان وغيره بل تأنيهم به وتستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها إلى قاض بخلاف  
ما لو شتمت أجنبيا أه معنى (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى  
القاضى لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا عسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها  
فقيها ولم يستفت لها أه (قوله أى الوطء أو الفراش) أى وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم لما هو  
معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في المرتبة الأولى وإنما عبر المصنف بالهجر في  
المضجع لإثارة اللفظ الآية كما هو عادته والشارح إنما فسر المراد بالمضجع أه رشيدى (قوله لظاهر  
الآية) تعليل المتن (قوله لا في الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصد به الخ) مستثنى من قوله  
لا في الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصد به ردها الخ وقوله وكصلاح دينه أى وكان يكون  
في الهجر صلاح لدين المهجور أه كرى (قوله ككون المهجور نحو فاسق الخ) أى وإن كان هجره  
لا يفيد تركه الفسق أو البدعة نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغى امتناعه أه عش (قوله  
الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبا مراءة بن الربيع وهلال بن أمية أه أسنى (قوله من  
مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض أه عش (قوله بشرط أن يعلم) أى يظن كما عبر به  
المغنى والاسنى (قوله وهو متجه) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى (قوله كما هو ظاهر القرآن) فتقدير الآية  
واللاتي تخافون نشوزهن فمظنون فان نشزن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى  
العلم والأول ما بقاءه على ظاهره وقال والمرادوا هجروهن أن نشزن واضربوهن أن اصررن على النشوز أه  
معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهى ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله أن علم ذلك) أى ظن إفادة الضرب  
(قوله والأولى العفو) وهذا بخلاف والى الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب  
الزوج زوجته مصلحة لنفسه معنى واسنى (قوله وأن لم تنزجرا الخ) استئناف وقوله به أى المبرح (قوله  
ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافى قول الرويانى الخ ما يأتى الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جوازه بوسط  
وعصاهنا أيضا أه (قوله والأولى العفو) جملة حالية (قوله ولا على وجهه) أى وإن لم يؤذعش وهو معطوف  
على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقد يستغنى عنه) أى عن قوله ولا لنحو نحيمة الخ (قوله وإنما ضرب)  
أى ضرب القاضى أه عش عبارة الرشيدى بالبناء للفعل كما هو واضح أى إنما جاز الضرب أى من  
الحاكم للحداخ أه (قوله مطلقا) أى أفادام لا أه غش (قوله ولم يجب الرفع هنا للحاكم الخ) وينبغى  
كما قال الزركشى تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو لا فيتمين الرفع إلى القاضى معنى ونهاية (قوله  
صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الآتى في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتى على ما يفوت حقها من القسم (قوله وإنما  
ضرب للحدو المزير مطلقا ولوته) تبعه فيه مرنم ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يحد ولا يعزر  
لحق الله أه فليتنامل هل لكلام الشارح يحمل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق)  
أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل  
هى المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين مالورى عين انسان وأدعى أنه نظر إلى حرمة فى داره من  
نحو كوة وإنكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتى فى الصيال فمما  
لوا اتفاقا على الاطلاع واختلاف فى تعمد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

إلا أن يفرق بأنه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو نحيمة لا تطبيقه وقد  
يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حرمة أربعين وغيره عشرين أما إذا علم أنه لا يفيد فيجرم لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد  
والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم لأنه مشق ولأن القصد ردها للطاعة كأفاده قوله تعالى فان أطعتمكم  
فلا تبغوا عليهم سيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وإنكر صدق كما يحسنه في المطالب لأن الشرع جعل له وإياها ويجه أنه إنما يحد غيره منه

والفرق بين وبين الولي واضح وان محله فيمن لم تعلم جرمته واستهتاره والالم يصدق (تنبيه) قوله فان تكررت تصريح بمفهوم قوله اول اولم يتكرر بعد ذلك كرافيه من الراجح ومقابلة (٤٥٦) فاقيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان اقدم ممنوع بل

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) اي حيث يصدق بلايين (قوله واضح) لعل وجهه ما قدمنا عن المعنى وشرح الروض انفا (قوله واستهتاره) اي كثرة باطله (قوله والالم يصدق) اي الابينة فان لم يقمها صدقت في انه تعدى بضرها فيعزره القاضي اه ع ش (قوله قوله فان تكررت) الخ (قوله بعد ذلك) اي متعلق بتصريح وقوله ما فيه اي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه المعنى ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) اي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله وايد الخ في المعنى الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وجوب الى المتن (قوله فان لم يتاهل للحجر عليه) عبارة المعنى فان لم يكن الزوج مكلفا او كان محجورا عليه اه (قوله وله) اي للزوج (قوله في ضررها) للزوج الخ (قوله فائدة) ليس لنا موضع بضر المستحق من منعه حقه غير هذا والرقيق الذي يتمتع من حق سيده اه معنى (قوله تاديبها الحق) وللزوج منع زوجته من عيادة ابويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والاولى خلافه معنى واسنى (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا اه سم (قول المتن فان اساء خلقه واذا الخ) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره محبتها الكبر او مرض او نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعطافه بما يحب كان ترضيه بترك بعض حقها كاتركت سودة نوبتها لعائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كانه يسئله اذا كرهن محبتها لما ذكر ان يستعطفها بما تحب من زيادة النفقة ونحوها نهاية ومعنى (قول المتن فان عاذ عزره) واسكنه بجنب نفقة يمنع الزوج من التعدى عليها وهل بحال بين الزوجين قال الغزالي بحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتد بقوله في العدل وانما يعتمد قولها وشهود القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه او ثبت عنده واخاف ان يضرها ضررا مبرحا لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لم يحل بينهما واقصر على التعزير لربما يبلغ منها مبلغا يستدرك اه وهو ظاهر فمن لم يذكر الحيلولة اراد الحال الاول من ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها اراد الحال الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده هذا التقييد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحال لا يلتزم بينهما يسعى في فراقها بغير تعرف فليراجع امر شدي (قوله اي ولو عدل رواية) اي كم بدوام راقه وقوله فيما يظه معتمداه ع ش (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله اسكنهما الخ) اي وان ترقب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة السكنى تعود اليه اه ع ش (قوله لعسر اقامة البينة الخ) عبارة المعنى والاسنى واكتفى هنا بثقة واحدة تنزيل لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من السر اه (قول المتن ومنع

الافقدم ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل (ولو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقته) اذا طلبته فان لم يتاهل للحجر عليه الزم وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضررها للزوج كما هو ظاهر تاديبها الحق كشمته لمشقة الرفع للحاكم (فان اساء خلقه واذاها) بنحو ضرب (بلاسببها) من غير تعزير والقياس جوازها اذا طلبته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءة الخلق بين الزوجين تغلب والتعزير عايبها يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر اول مرة (فان عاد) اليه (عزره) بطلبها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متعمد) عليه (تعرف) وجوبا فلما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر الا بالتعرف (القاضي الحال) بينهما (بثقة) اي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رايت ما ياتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (مخبرهما) بفتح اوله وضم ثالثة

شأنها الجرامة عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله لاشتد ضرره وتعطل غرضه (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله المحقق الجلال المحلى وكان وجهه الاقدية التي ارادها ضعف الفائدة في الاخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بان الاظهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة اليه للعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة لان الاخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بعدم جواز عدم التكرار محتاج اليه ومفيد فائدة اي فائدة ثم يحى النصحيح رد الاحد شق ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والانتظام وهذا الترجيح في غاية الحسن والدقة فمنع الاقدية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه اذ دعوى الحصر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وفرات حسن المقابلة كما يدرك بالتأمل فيما اثرنا اليه فليتأمل المتأمل والله در ذلك المحقق (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا (قوله في المتن بثقة) اي بنهى ثقة او بسماع خبر ثقة

(الظالم)

بجوارته لها فان لم يكن لها جوارثة اسكنهما بجنب ثقة وامره بتعرف حالها وانها اليه

لعسر اقامة البينة على ذلك وكلام المصنف كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس خبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايد غيرهم بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم (ومنع

الظالم) من ظلمه بنهيه له ول مرة بغير تعزير أو ثانيا للتعزير وبتعزيرها مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التاديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جراته وتهوره أنه لو اختلى بها أفرط في إضرارها حال وجوبها بينه وبينها ابتداء لأن الاسكان يجنب الثقة لا يفيد حينئذ ثم رايت الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وإن تحققة أو ثبت عنده وخاف ان يضرها بامر حاكم حال بينهما ثلاثا يبالغ منها ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الاول ومن ذكرها كالحيلولة والحوارى الصغير والمصنف في تنقيحه أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد (٥٧) التعزير والاسكان اه وإتمامه

ان لم يعلم من الاسكان تولد مامر (فان اشتد الشقاق) اي الخلاف (بعث القاضي) وجوبا والمنازعة فيه مردودة بان هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتاكدة على القاضي (حكما) ويسن كونه (من أهله وحكما) ويسن كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لابد من حكمين ينظران في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما) لانهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما إذا البضع حقه والمال حقها (وفي قول) حاكم (موليان من الحاكم) لتسميتهما في الآية حكمين وقد يولى على الرشيد كالمفلس ويجاب بان التولية على مال المفلس لأذاته وما هنا ليس كذلك

الظالم) أي وإذا تبين له حالها منع الظالم منهما من عوده لظلمه اه معنى (قوله له) أي الزوج وقوله وبتعزيرها أي الزوجة عطف على بنهيه له (قوله مطلقا) أي ولو في أول مرة اه عش (قوله فان لم يمنع) إلى قوله وإتمامه في المغنى لإقوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فان عاد عزره كما قلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج مأسلف وفي الزوجة بالزجر والتاديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اه معنى (قوله أراد الاول) أي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله أراد الثاني أي مالم تحققة القاضي أو ثبت عنده وخاف أن يضر به بامر حاكم (قوله وهو الخ) أي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمده المغنى والنهاية (قوله والاسكان) أي بجوار العدل اه عش (قوله وإتمامه ما قاله الشيخان لم يعلم الخ) أي وإلا حال بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد مامر) أي إفراطه في إضرارها ان ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المغنى والعداوة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) إلى قوله ولا يجوز لوكيل في المغنى (قوله لانهم رشيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى (قوله ويجاب الخ) يتأمل اه سم (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما اه سم (قوله فيوكل هو) أي إن شاء وقوله وتوكل هي أي إن شئت نهاية ومعنى (قوله أو تفريق) أي بطنقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وإن اغنى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعمال الحكمين رايه لم ينفذ امرهما لان الوكيل ينزع بالانغماء والجنون وإن اغنى على أحدهما أو جن قبل البعث لم يجز بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كافيا سائر الوكلاء معنى وشرح الروض وقولها وإن اغنى على أخذهم الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) أي غيرهما اه معنى عبارة النهاية أمينين غيرهما اه (قوله ولا يجوز لوكيل الخ) ولو قال لوكيلة خذ مالي أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذلك قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تصحيح البغوي واقره وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفت في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكيله الخ) الاولى لانه وإن أفاد موكله مالا الخ

(قوله بالضم) إلى قوله ثم رايت في النهاية لإقوله ويزيد إلى وإذا فعل (قوله لان كلا لباس للآخر) فكانه

أول الباء بمعنى من كافى قوله تعالى يشرب بها عباد الله عند ابن مالك ومن واقفه (قوله وبتعزيرها مطلقا الخ) كذا مز (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض وخش وجب ان يبعث حكما لها وحكما له برضاها ليصلحا أو يفرق بطلقة ان عسر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويجاب الخ) يتأمل فيه (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما (قوله لان وكيله) أي الزوج (كتاب الخلع)

فعلى الاول يشترط رضاها) ببعثهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هي (حكمها ببذل عوض

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) وقبول طلاق به) ثم يفعلان الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق وكالتهما بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أميته من حرية وعدالة واهتمام بالمقصد ويسن ذكر رتبتهما فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لوكيل في طلاق أن يخالف لان وكيله وإن أفاده مالا فوت عليه الرجعة ولا لوكيل في خلع أن يطلق مجانا (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلا لباس للآخر كما في الآية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت فان طبن لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته ان يطلقها على حديقتهما التي اصدقها إياها خذ الحديقة وطلقها تطليقة وهو اول خلع في الاسلام وأصله مكروه

وقد يستحب كإطلاق ويزيد هذا بند به لمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب على أن في التخصيص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتفتن له وإذا فعل الخلع في الصورة فليشهد عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل

بمفارقة الآخر نزع لباسه اه معني (قوله وقد يستحب) أي كان كانت تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا اه ع ش اقول هذا مخالف لقول الشارح الاتي فالوجه أنه مباح الخ (قوله ويزيد هذا الخ) عبارة النهاية فلوحلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في التخصيص به الخ (قوله على شيء) أي على ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه ع ش (قوله لكثرة القائلين الخ) أي فلهما جرى الخلاف في أصل التخصيص به اتني وجه الاستحباب فنامل اه رشدي (قوله بعود الصفة) أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الاول في النكاح المجدد بعد الخلع يعني بعود النكاح المجدد بذلك التعليل (قوله تفصيلا يأتي في الطلاق) أي في فصل خطاب الاجنية والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة لا فعل أو لم يفعل تخص وان كانت لا فعل فلا اه ك ردي (قوله في هذه الصورة) وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشدي يعني في مطلق ما يتخلص بالخلع اه (قوله فليشهد الخ) أي ندبا اه ع ش (قوله إذا أعادها) أي بنكاح جديد وقوله فيه أي الخلع (قوله مامر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه ك ردي (قوله لرفعها) عبارة النهاية رفع التحليل اه بخذف اللام والضمير مع الاضافة (قوله للوقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم مانصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا يتأني مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه يتأني مدعاه وهو فساد النكاح اه (قوله بعدم قبول الخ) أي هنا (قوله ووقع رجعيًا) ضعيف اه ع ش (قوله كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس بأكره لأنه إذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرح مر اقول ولان شرط الا كراه عجز المسكرو عن الدفع وهذا منتف اذا يمكنها الدفع بالحكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم اه سم (قوله ووقع بائنا) أي لعدم الأكره اه ع ش (قوله وبائنا) الى قوله وما زعم في النهاية ما يوافق (قوله وبائنا بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه ك ردي (قوله وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية سم ورشدي (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ماسبق والميل الى الاطلاق اه سيد عمر (قوله اضمار المبط) ان اراد ان قصده ان تختلع مبطل لكنه اضمره فلم يؤثر قضيته انه لو صرح به ابطال مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل اه سم (قوله الاخذ الخ) خبر وقضية الخ اه ك ردي (قوله في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله مقصود) الى قوله وزعم في النهاية (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشدي (قوله ولو كان الخ) غاية

قوله فيه وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده مامر ان اتفاقهما على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفعها التحليل فان قلت فلم قلت البينة هنا كما هو مقتضى امره بالأشهاد لائم قلت يمكن توجيهه بانها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم كانت التهمة فيها أقوى ثم رأت شيخنا أفتى بعدم قبول بينته وهو القياس ولا نظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لتختلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولا بقصد ذلك ووقع بائنا وعليه يحمل ما نقله عنه أنه يصح وبائنا بفعله في الحالين وان تحقق زناها وكان للفرق انه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالحكم لمشقة وتكرره نزل منزلة الاكره بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فإنه ينتجع فيه القاضي وغيره غالبا فلم يلحقوه بالاكره ذلك هذا غاية ما يوجه به ذلك وقضيته قولهم انه لا يؤثر ضممار المبط الاخذ

قوله على شيء) أي على ترك شيء. (قوله وإذا فعل الخلع في هذه الصورة) أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ (قوله فليشهد الخ) كذا شرح مر (قوله لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا يتأني مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه يتأني مدعاه وهو فساد النكاح (قوله كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس بأكره او الخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادر لانه اذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرح مر اقول ولان شرط الا كراه عجز المسكرو عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنها الدفع بالحكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم (قوله وان تحقق زناها كذا مر (قوله وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية (قوله وقضية قولهم الخ يتأمل موقعه (قوله اضمار المبط) ان اراد ان قصده ان تختلع مبطل لكنه اضمره فلم يؤثر قضيته

(قوله)

كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ وما زعم ان كراه فيهما فبعد لان شرطه ان لا يمكن التخصيص منه بالحكم وهنا يمكن ذلك على ما تقرر (هو فقرة بعوض) مقصود كية وقودها عليه راحع الزوج او سيده ولو كان العوض تقديرا كان خالها على ما في كفها عالمين بانه لا شيء فيه

فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها او بقيته ولا شيء لها عليه وبؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن قال لزوجه قبل الدخول ان ابرأتني من مهر كفائت طالق فابرأتها فانه يصح الابرأ ويقع الطلاق لانها مال الكمل للمهر حال الابرأ واذا صح لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مهر رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الابرأ من كله ولان المعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خلعا (٤٥٩) المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوضه  
برجوعه به للزوج ويحجب  
بمنع الملازمة لما مر انما لو  
أبرأتها ثم طلقها لم يرجع  
عليها بشيء وبأن معنى  
قولهم في تعاليق الطلاق  
الشرط علة وضعية والطلاق  
معلولها فيتقارنان في الوجود  
كالعلة الحقيقية مع معلولها  
انه اذا وجد الشرط قارنه  
المشروط فهنا اذا وجد  
الابرأ قارنه الطلاق بمقتضى  
لفظه والتشطير انما وجد  
عقب الطلاق لانه حكم رتبة  
الشارع عليه وعقبه لم يبق  
مهر حتى يتشطر على ان  
جمعا على تقدمها بالزمان على  
معلولها واختاره السبكي  
وغيره بل على الاول بينهما

تقدم وتأخر من حيث الرتبة  
ويفرق بين ما هنا والخلع  
المنجز بان البراءة وجدت في  
ضمنه وفي مسائلنا وجدت  
متقدمة على وقت التشطير  
فلم يرجع منه شيء له اما فرقة  
بلا عوض او بعوض غير  
مقصود كدم او بمقصود  
راجع لغير من مر كان علق  
طلاقا على ابرأتها زيدا عما  
لها عليه فانه لا يكون خلعا  
بل يقع رجعي او زعم ان  
وقوعه في الدم رجعي يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كفها صلة لما وصفت له غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالها على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء ما بشرط الصداق لانها لم تأخذ منه عوضا كما ياتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع شورشيدى (قوله واذا صح الخ) اي الابرأ اه سم (قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق سم (قوله من الابرأ الخ) بيان للمعلق به (قوله وأيده) اي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المنجز) نعمت الخلع (قوله به) اي صداقها قبل الدخول اه ع ش (قوله ويحجب الخ) اي عن قول الآخرين برد دليله اه كردى (قوله بمنع الملازمة) اي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لما مر) اي في كتاب الصداق في آخر فصل التشطير اه كردى (قوله انها لو ابرأتها الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق ولان المعلق بصفة الخ اه رشيدى (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما وجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علته اه سم (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علته فيتقارنان اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على تقدمها) اي العلة (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد الشرط اه ع ش (قوله ويفرق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ وردلنا بيد الخ (قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل اه سم وأقره الرشيدى (قوله اما فرقة) الى قوله وزعم في النهاية (قوله لغير من مر) اي غير الزوج وسيد (قوله على ابرأتها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على ابرأتها من صداقها او غيره فانه يقع بائنا ومنه ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج بانه ان تزوج عليها او غاب عنها وانحو ذلك وأبرأتها من ربع دينار مثلا من صداقها او غيره بما تستحقه عليه تكون طاقا منه فحيث ثبت وجود المعلق عليه وابرأتها براءة صحيحة طلقت بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجهول اه ع ش (قوله لمقصود) اي للتقييد به (قوله لم يقع بائنا) كلامه هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأ الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ اه سم (قوله بعضه) اي بعض المبرأ عنه (قوله والاول اقرب) اعتمده مر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الاخر (قوله انما يتجه

انه لو صرح به باطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أفتى به البلقيني الخ) كذا اشرح مر (قوله واذا صح) اي الابرأ (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق (قوله لما مر الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علته (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علته فيتقارنان (قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل (قوله لم يقع بائنا) كلامه على هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأ الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ (قوله والاول اقرب

كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود بربان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعي ما نال كونه مقصودا لا كونه عوضا لو خالغها على ابرأتها وابرأ زيدا فان ابرأه براءة صحيحة فهل يقع بائنا نظر الرجوع بعضه للزوج أو رجعيًا نظر الرجوع البعض الاخر الاجنبى كل محتمل والاول اقرب لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للبينونة او غير مقتض لها فعلى الثانى البينونة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتضى لها (بلفظ طلاق)



أى بلفظ محصل له صريح أو كناية ومن ذلك لفظ المفاداة الآتى ولكون لفظ الخلع الأصل فى الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاخص على الاعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع فى الترجمة معناه كما أفاده حده له بما مر وأركان زوج وملزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) أى الذى لا بد منه لصحته فلا ينافى كونه ركناً (زوج) (٤٦٠) أى صدوره من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لأنه طلاق فلا

يصح من لا يصح طلاقه من يأتى فى بابه (فلو خالع عبداً وعجور عليه بسفه) زوجته معها أو مع غيرها (صح) ولو باقل شيء وبلا اذن لأن لكل منهما أن يطلق محانا فبعوض أولى (ووجب) على المختلع دفع العوض (العين أو الدين) (الى مولاة) أى العبد لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم المأذون له يسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مبعوض خالع فى نوبته بناء على دخول الكسب النادر فى المهايأة فان لم تكن مهايأة فما يخص حرية (ووليّه) أى السفية كسائر أمواله فان دفعه له فان كان بغير اذنه فى العين ياخذها الولي أن علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين رجح ويوجه بان الخلع لما وقع بها دخلت فى ملك السفية قهراً نظير ما تقرر فى السيد فحينئذ تركها بيده بعد علمه تقصير أى تقصير فضمنها فان لم يعلم بها وتلفت فى يد السفية رجح على المختلع بمهر المثل لا البدل أى لأنه ضامنه ضمان عقد لا بدوى الدين يرجع الولي على المختلع

(الخ) قد يقال انه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أى بلفظ محصل) الى قوله وان كان باذنه فى المهايأة الا قوله ويوجد الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكامر (قوله محصل له) أى للطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) أى للفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الاخص على الاعم) برده عليه ان عطف الاخص شرطه الواو سم ورشيدى (قوله أى الذى لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطئاً للمقصود الذى هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعة فى القابل الآتى حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على أن المقصود انما هو شرط الركن لا ذاته اه رشيدى (قوله فلا ينافى) أى قوله وشرطه كونه أى الزوج (قوله أى صدوره من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكرناه آنفاً لا ما أول به الشارح المتقن فتأمل اه رشيدى (قوله لأنه طلاق) أى قسم منه (قوله من يأتى) أى من صبي ومجنون ومكره اه مغنى (قوله معها) أى مع زوجته ولو بوكيلها وقوله او مع غيرها أى مع الاجنبى اه ع ش (قوله ولو باقل شيء) أى قوله نعم فى المغنى الا قوله ويوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكامر (قوله لأنه) أى العوض ملكه أى مولى العبد (قوله المأذون له) أى فى الخلع اه ع ش ولعل المراد فى التجارة فليزج (قوله وكذا المكاتب) أى كناية صحيحة اخذ من العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أى وهو المعتمد اه ع ش (قوله فما يخص الخ) أى فيسلم له ما يخص الخ ولو خالع فى نوبة السيد فكل العوض للسيد اه ع ش أى فيسلم له دون المبعوض (قوله فان دفعه) أى المتلزم اه ع ش (قوله فان دفعه له) أى دفع العوض لكل من العبد والسيد وقوله بغير اذنه أى اذن كل من العبد والولي اه كرى (قوله فان كان) أى الدفع للسفيه بغير اذنه أى الولي (قوله ضمنها) أى الولي (قوله رجح) أى الولي (قوله وفى الدين) عطف على فى العين (قوله يرجع الولي على المختلع الخ) نعم ان بادر الولي فاخذه منه برئت كإفى الشامل والبحر اه مغنى زاد الاسنى ولعل وجهه ان المال وان كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهى بدفعه اليه أذنت فى قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفية اعتد به اه (قوله لم يطالبه به الخ) عبارة المغنى فلا ضمان فى الحال ولا بعد رشده وهل تبرا فيما بينه وبين الله تعالى وجهان فى الحاوى اه (قوله وكذا فى العبد) راجع لقوله فى العين ياخذها الولي الى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له مطالبته الخ) وظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه اه اسنى واقره سم (قوله لكن له) أى للمختلع (قوله او قبض او قباض) أى ودلت قرينة على أنه أراد التمليك ليوافق ما سأتى من أنه اذا علق بأحدهما وقع بالاخذ باليد ولا يملك اه رشيدى (قوله جاز لم) لو قال للمختلع لكان أولى ليشمل الاجنبى اه سيد عمر (قوله ان تدفع اليه) وعلى وليه المبادرة الى اخذه منه اهناية زاد الاسنى فان لم ياخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة اه وقال ع ش قوله وعلى الولي المبادرة الخ أى فان قصر ضمن على قياس ما مر فى العين اه (قوله لانها مضطرة الخ) أى لعدم امكان تخليصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضرار ان يكون ثم ضرورة تدعوها اليه اه ع ش (قوله ثم يملكه بعد) أى بعد الدفع (قوله وان كان باذنه) الى المتقن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الاخص) برده عليه ان عطف الاخص شرطه الواو

بالمسمى لبقائه فى ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلع من السفية ما سلمه له فان تلف فى يده لم يطالب به ظاهر اكامر فى شيخنا الحجة وكذا فى العبد لكن له مطالبته اذا علق نعم لو قيداً حدها بالطلاق بالدفع أى ونحو اعطاء او قبض او قباض كما هو ظاهر اه جاز لها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع اليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم يملكه بعدوان كان باذنه صح فى القن فى العين والدين

وفي السفية في العين وحينئذ متى لم يبادر الولي الى اخذها منه فتلقت في يده ضمنها لانه المقصر بالاذن له في قبضها واما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الدار كي ورجح الحناطي الاعتداد به كذا قاله الشيخان وظاهره انهما مع الحناطي فيما رجحه من الاعتداد وهو ما انتفاء النص بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الدار كي رجحه ايضا حيث قال كالأوامر ما بالدفع الى اجنبي (٤٦١) اي رشيد وهو ظاهر المذهب وعليه

فاطلاق المقتضى الاتي انه لا يجوز للزوج توكيل سفية في قبض العوض محل حيث لم ياذن له وليه في القبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك بجماع ان ما في الذمة لا يبرأ منه الا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا باذن وليه فليصح باذنه ايضا عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الاصل فيه ان ما صح مباشرة له بنفسه صح وتوكله فيه عن الغير وهذا يعلم ان تقييد جمع متأخرين منهم السبكي صحة قبضه بما اذا كان العوض معيناً او علق الطلاق بنحو دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التقييد انما يحتاج اليه فيما اذا لم ياذن له الولي كما تقرر او على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الدار كي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقاً الا اذا بادر الولي فاخذه منه فيبرأ حينئذ على المنقول المعتمد ووجهه الاذرعى بان المال وان كان باقياً على ملكها لفساد

شيخنا الزمى رحمه الله تعالى فرايته الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصحح عليها اه سيد عمر (قوله وحينئذ) اي حين اذ دفع العين للسفية باذن وليه (قوله بقبضه له وجهان الخ) صنيع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين ايضا (قوله وظاهره) اي كلام الشيخين (قوله وهو) اي الاعتداد وكذا ضمير قوله الاتي رجحه (قوله حيث قال) اي الدار كي عبارة عن شرح الروض وعبرة الاذرعى قال في البحر والتخليص قال الدار كي فيه وجهان احدهما تبرأ كالأوامر ما بالدفع الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لان المحجور عليه ليس من اهل القبض فلا يفيد الاذن شيئاً ثم قال وظاهر سياقه ان الترجيح للدار كي اه (قوله وعليه) اي رجحان الاعتداد بقبض السفية الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الاتي وهذا يعلم (قوله توكيل سفية) حكاية بالمعنى ولفظ المقتضى الاتي توكيل محجور عليه (قوله لم ياذن له) اي للسفية (قوله وقد جعلوه) اي قبض السفية هنا اي في مخالفتها مع زوجته (قوله ويؤيد ذلك) اي قوله فليصح باذنه الخ وقال السكردى اي الجواز اه (قوله بنفسه) الاولى لنفسه باللام (قوله وبهذا الخ) اي برجحان الاعتداد بقبض السفية باذن وليه (قوله فيما اذا لم ياذن الخ) اي ومع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله كما تقرر) اي بقوله نعم لو قيد احدهما الخ اه كردى (قوله او على الوجه الثاني) اي من الوجهين المحكيين عن الدار كي (قوله لا يعتد بقبضه) اي قبض السفية العوض عينا كان او ديناً كما هو صريح شرح الروض (قوله وجزم به) اي بالوجه الثاني (قوله فلا يبرأ) اي المختلغ تفريع على الوجه الثاني المرجوح (قوله بتسليم العوض) اي عينا او ديناً كما مر عن شرح الروض (قوله مطلقاً) اي اذن له الولي في القبض او لا (قوله ويظهر ان هذه المبادرة الخ) اي على الوجه الثاني مطلقاً واما على الوجه الاول والراجح فينبغي اخذاً من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه مما ياتي آنفاً عن السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلاذن (قوله لانها ان اخذته الخ) لعل الانسب تذكير الضائير بارجاعها للولي (قوله فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرر ان العوض اما ان يكون عينا او ديناً فان كان عينا واذن الولي في الدفع له او لم ياذن ولكنه يمكن من اخذها فلم يفعل حتى تلقت برى المختلغ في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من اخذها منه لم يبرأ المختلغ بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وان كان ديناً واذن الولي في دفعه او لم ياذن ولكنه يبرأ في اخذه برى المختلغ في الحالين فان لم ياذن ولم يخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلغ بالمسمى اه سيد عمر وفي سم ما يوافقه (قوله ثم رايت الخ) كان الاولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المقتضى الخ (قوله لترجيح الاول) اي من الوجهين المحكيين عن الدار كي (قوله المتن قابله) اي الخلع ولو عبر بالبازل او بالمأزم لشم المأتمس وسلم من ايراد الوكيل الآتي في الشرح انتهى سيد عمر (قوله او ملتمسه) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وقر له شيخنا الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وسياتي الى المتن وقوله والكلام في رشيدة الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله وفي السفية الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في الدفع الى السفية الاعتداد بالدفع اليه وبراءة الدافع في العين ان اذن الولي او علم وفي الدين ان اذن او بادر واخذه منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحه ثم قال في الروض فرع خلع العبد ولو مدبر بلاذن جائز والتسليم اليه كالسفيه لكن المختلغ يطالبه بعد العتق بما ناف تحت يده اهل قال في شرحه بخلاف ما تلف في يد السفية لا يطالبه به لافي الحال ولا بعد الرشد الى ان قال وظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمها لان الانسان لا يضم لنفسه اه وهذا يدل

القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفية له اعتد به ويظهر ان هذه المبادرة لا تلزم الولي لانه لا ضرر على السفية ببقائه في يده لانها ان اخذته فواضح واخرته حتى تلفت في يد السفية او اتلفه فهي المقصرة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع الشارح هنا انه مزج المتن بما عبره صريحاً في وجوب الدفع للسفية باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيه ورطة بقاءه في ذمة المختلغ على الوجه الثاني فكان الوجه لا وجوبه ثم رايت شيخنا انتصر ايضا لترجيح الاول (وشرط قابله) او ملتمسه من زوجة اجنبي

ليصح خلعه من اصله التكليف والاختيار والمسمى وسيأتي أن الوكيل السفية إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترد على عبارته (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محجور (٤٦٣) عليه سلفه أورد لأن الاختلاع التزام المال فهو المقتصد ومنه (فإن اختلعت أمة) ولو

إلى الماتن (قوله) ليصح خلعه من أصله تكليف واختيار والمسمى (الخ) صريح في أنه لا يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلعه السفية خلافاً فكان الاصول ابقاء الماتن على ظاهره نعم يرد على الماتن صحة الخلع بالإامة فليحرر أهرشيدى وقد يجاب على بعد أن المراد من أصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعنية في الخلع (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله اسم أي وشرطاً لقوله ليصح اختلاعه بالمسمى إطلاقاً تصرفه أهرش (قوله وسيأتي) أي قبيل الفصل الآتي أهرش (قوله أن الوكيل السفية) أي عن الملتزم المطلق التصرف أهرش (قوله وقد ترد) أي مسألة الوكيل السفية إذا أضاف الخ (قوله أهرش) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الإامة الآتية أهرش وقد مر مثله عن الرشيدى مع جوابه آفاً (قوله ولو مكاتبه) المعتمد فيها لو خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما فاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة مر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل أهرش وسيأتي عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله وإلا) أي بأن تكون الإامة غير رشيدة (قوله وإلا فكالسفية الخ) قضيته أنه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد أذن لها في الاختلاع بها فليراجع أهرش أقول وينبغي وقوعه في هذه باتناً لأن الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد أهرش (قوله) ويأتي عن المغنى وشرح الروض ما يصرح بذلك (أي الوقوع باتناً وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين أهرش (قوله على السفية المهمة) انظر ما ضابط الإامة السفية المحجور عليها (قوله أو على صحته بالعين الخ) وهو قضية ضنيع الاسنى (قول الماتن بدين) أي في ذمتها أو عين ماله أي السيد أهرش معنى (قوله أو مال غيره) أي عين مال أجنبي أهرش معنى (قوله أو عين اختصاص الخ) انما قيد بالعين لأجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى أهرش (قوله كذلك أي السيد أو غيره) (قوله بعوض) أي فاسدنهاية ومعنى (قوله نعم أن قيد الخ) عبارة المغنى محل ذلك إذا انجز الطلاق فإن قيده بتملكك تلك العين لم تعلق أهرش (قوله لم تعلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الإذن أمالها السيد في الاختلاع بعين فالمنتجه أنها تطلق سم وعش أقول وفي المغنى وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله يتبعها به بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك سم على حجج وسيأتي في الشارح أنها تخالف الإامة فيما لو اختلعت بدين بلا إذن الخ وقوله بعد العتق أي كله أهرش (قوله حينئذ) أي حين فساد العوض (قوله ولو خالعت بمال الخ) إن كانت الصورة أن المال دين كما هو المتبادر كان الأولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية أهرش رشيدى أي كما فعل المغنى (قوله فسد) أي الشرط أو العوض (قول الماتن في صورة الدين المسمى) أي إلا المكاتبه فمهر المثل كما مر عن سم وسيأتي عن النهاية والمغنى (قوله التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتق أي كله أهرش (قوله وإن أذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفية مغنى واسنى

مكتوبة على تناقض فيها والكلام في رشيدة وإلا فكالسفية الحرة فيما يأتي وقول شيخنا ولو سفية اخذنا من قول الماوردى لم يفرقوا بين رشدها وسفيتها وهو مقتضى كلام الام ويتعين حله على السفية المهمة وعلى صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين أما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح (بلاذن سيد لها رشيد بدين أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعوض نعم أن قيد بتملكها العين له لم تطلق (وللزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لأنه المرد حينئذ ولو خالعت بمال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعجب منه السبكي لأنه شرط يوافق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بأنه ليس مقتضاه اختياراً وإنما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) أن تقوم والا فلتأهلها (و) أنه في صورة الدين المسمى

على برامتها في دفع العين إليه بغير إذن سيده إذا علم بها قبل التلف (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله (قوله أورد) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الإامة الآتية (قوله ولو مكاتبه) المعتمد فيها خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما فاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة مر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل (قوله وإلا فكالسفية الحرة الخ) قضيته أنه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد أذن لها في الاختلاع بها فليراجع (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الإذن أمالها السيد في الاختلاع بعين فالمنتجه أنها تطلق لأنها مع الإذن يمكنها تملكها بالعين وإن لم تكن مالكة لها كالأذن لها سيدها في بيع العين (قوله بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك (قوله وإنما يحمل عليه للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها دائماً (قوله في الماتن وإن أذن وعينها الخ) قال في الروض فإن قال اختلعتي بما شئت

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) قول ويفسد المسمى ورجحه أصله وجرى عليه كثيرون لأنها ليست أهلاً للالتزام (وإن أذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عيناه) من ماله (أو قدر ديناً) في ذمتها كالف درهم (فامتثلت تعاق) الزوج (بالمعين) في الأولى عملاً باذنه نعم ان اذن لها ان تخالعه برقبته او هي تحت حراؤه مكاتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو عاق طلاق (٦٣٣) زوجته المملوكة لمورثه بموته لم تطلق

الا اذا قال ان مت فانت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملاً باذنه ايضاً فان لم تكن مكتسبة ولا ماذونة في ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها وخرج بامتثلت ما لو زادت على الماذون فيه فانها تتبع بالزائد في الدين وببدله في العين بعد العتق فان قلت قياس اختلافهما بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين الماذون لها فيها قلت القياس ظاهر الا ان يوجه اطلاقهم هنا وجوب الزائد بانه وقع تابعاً للماذون فلم يتمحض فساداً فوجب بدله (وان اطلق الاذن) بان لم يذكر فيه ديناً ولا عيناً (اقتضى مهر المثل) اي مثلاً (من كسبها) المذكور وما يدها من مال التجارة كالمطلقة لعبد في النكاح فان زادت عليه فكما مر امام بعضه فان اختلعت بمسكها فذهب أو ملك السيد فكما مر في الامة أو هما اعطى كل حكمه المذكور (وان خالغ سفيهية) اي محجوراً عليها بسفه بالف (او قال طلقتك على الف) او على هذا (قبلت)

(قول المتن وعين له) اي للخلع عيناً الخ فان قال لها اختلعي بما شئت فلا حجر فيها قل ان تخلع مهر المثل وبازيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة يدها اه اسنى (قول المتن أو قدر ديناً الخ) قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان يخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما اذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين مهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار او كما اذا اطلق الاذن فتبين مهر مثل من كسبها وما يدها من مال التجارة ويظهر الثاني فليراجع (قوله فيمنعه) اي ملك المنكوسة يمنع وقوع طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكة الخ) اي الغير المدبرة مغنى وروض ويفيد قول الشارح الا في الاذنا الخ (قوله بموته) اي المورث وكذا ضمير قال اه سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حالة موت ابيه نعم وقوع الطلاق لمو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الاب اه (قوله ومال تجارتها الخ) عبارة المغنى وبما في يدها من مال التجارة ان كانت ماذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية الا صوب حذفه اه وله لان قول المتن في الدين يغنى عنه (قوله ولا ماذونة) اي في التجارة اه غش (قوله) وخرج بامتثلت ما لو زادت الخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد ديناً وخالعت بعين ماله قبل الحكم كما اذا امتثلت لعتاق الزوج بالمقدر في ذمتها او كما اذا اطلق السيد الاذن فيتعلق بمهر مثلها في ذمتها فان زاد المهر على المقدر فتتبع بالزائد بعد العتق واليسار ويظهر الثاني فليراجع (قوله وببدله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الى قوله وفيها اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى والكلام وكذا في المغنى الا قوله او بالف الى المتن وقوله وان تعينت المصلحة الى والكلام (قوله المذكور) اي الحادث بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) اي ان كانت ماذونة اه مغنى اي ولم يتعلق به دين كما مر (قوله) فكما مر اي فيما اذا عين عيناً او قدر ديناً فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة المغنى فان زيادة تطالبها بعد العتق اه (قوله فكما مر في الامة) اي في حالتي الاذن وعدمه اه سم اي فتبين مهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعاق بكسبها وبمال التجارة يدها عند اطلاقه الاذن وبالمعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعاق بكسبها وما يدها من مال التجارة عند تقديره والله اعلم (قوله او بهما اعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب بدله اخذاً بما تقرراً انفاً فيما لو زادت على ماذونه او بنسبته من مهر المثل محل تأمل ولم يبين حكم ماله اختلعت بدن هل يطالب بجميعه ويؤخذ بما تملكه او بمقدار حريتها وتبقى حصة الرق الى العتق محل تأمل ايضاً اه سيد عمر اقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول اخذاً من جواب السؤال المار آنفاً في الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني اخذاً مما مر عن ع ش من ان مطالبة الامة بعد عتق الكل (قول المتن وان خالغ سفيهية) ظاهره سواء علم سفيهاً ام لا اه ع ش وسياتي في الشارح اعتماده (قوله اي محجوراً الخ) اي حساباً بلغت مصلحته لدينها وماله ثم بذرت وحجر عليها القاضي او شرعاً بان بلغت غير مصلحة لاحدهما اه ع ش (قوله بالف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعتك على الف اه (قوله او بالف الخ) عطف على قول المتن على الف (قوله وليس للولي الخ) اي فاذنه لغو (قوله حمله) اي اطلاقهم (قوله)

فلا حجر اه وفي شرحه ما يتعين مراجعته (قوله او قدر ديناً في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وببدله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكما مر) اي فيها اذا عين عيناً او قدر ديناً فزادت (قوله او يملك السيد فكما مر) اي في حالتي الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فشايت فوراً او قالت له طلقني بالف فطلقها (طلقت رجعيًا) ولغا ذكر المال وان اذن لها الولي فيه لعدم اهليتها لالتزامه وليس للولي صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حمله على ما اذا لم يخش مالها من الزوج

ولم يمكن دفعه الا بالخلع فينبغي (٤٦٤) جوازه اعنى صرف المال في الخلع اخذ ان انه يجب على الوصى دفع جائر عن مال موليه اذا لم

يندفع الا بشيء فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيما انه يؤل الى بينونة فكان جواز ذلك محصلا ولو ظنا لسلامتهما من اخذ مال لها اكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والابانت ولا مال كانه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يعاق الطلاق بنحو ابرائها من صداقها والالم يقع خلافا للسبكي وان ابراته لا يبر او فيما اذا علم انه لا يصح التزامها المال والالم يقع على ما شذ به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد انه لا فرق لتقصيره ومن ثم ائق بعضهم بانه لو حكم بالاول حاكم نقض حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وان تاهل لترجيحه وليست المراجعة كالسفيهية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السفيهية متاهلة للالتزام بالردحالا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضمن التماس قبولها وقعر رجعيما كما يعلم مما ياتي ولو علق

ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر او امكن دفعه بغير الخلع والافينبغي الخ فتأمل اه رشيدى (قوله فينبغي جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه عش وياتي في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال فينبغي ان يكون محله اى الانبغاء المذكور اذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا يتخيل انها بانث منه اما لو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله انه مع اخذ المال والخلع المذكور يرجعها فينبغي ان يمتنع وان اشتبه امر الزوج فعمل تردد ولعل الاحوط عدم جواز الدفع لان الاصل فيه الخطر فلا يجوز العدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما افاده الشارح فليتأمل اه (قوله اخذ ان انه يجب الخ) يؤخذ من التفسير ان المراد الوجوب على اصل ما جاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله دفع جائر الخ) اى بمال من مال المولى اه رشيدى (قوله فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) اى بل لا يكون رجعيما فقد تقع الرجعة بعده الا يحصل دفع المال شيئا وبما تقرر علم ان هذا السؤال والجواب ليسا في نسخة الفاضل المحشى والالم يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله والكلام) اى قول المصنف وان خالغ سفيهية او قال طلة تلك على انف فقبالت الخ (قوله والابانت ولا مال) قال الزركشى والاذرعى كذا اطلقوه ويذهبى تقيد به اذا علم الزوج سفهها والا فينبغي انه لا يقع الطلاق لانه لم يطاق الا فى مقابلة مال بخلاف ما اذا علم لانه لم يطمع فى شيء اه اسنى اه سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الاق لكن المنقول المعتمد الخ (قوله وفيما اذا لم يعلق الخ) كقوله الاق وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله وفيما اذا لم يعلق الخ) قال المديرى صورة خلع السفيهية كان تقول خالغنى بكذا او يقول طلقنك على كذا ونحو ذلك اما اذا قال ان ابراتى من كذا فانت طاق فابراته فلا طلاق ولا براءة لانه تعليق على صفة ولم توجد انتهى اه كردى (قوله بنحو ابراتها) اى السفيهية اه عش (قوله خلافا للسبكي) كذا فى المغنى وفى النهاية خلافا لغيره لان المعاق عليه وهو الابراء لم يوجد كما افق به السبكي واعتمده البلقينى وغيره وعبارة المغنى وان افق السبكي وقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعاق عليها وهى الابراء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال عش قوله وهو الابراء اى بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ الابراء لعدم الاعتداد به اه (قوله بالاول) اى بعدم الوتوع فى صورة الجهل (قوله وان تاهل لترجيحه) صادق بما اذا علم موليه ذلك ورضى به وهو محل تأمل والحال ان الحكمى حد ذاته لا ينتقض لعدم مخالفة النص والقياس الجلى اه سيد عمر (قوله وليست المراجعة الخ) عبارة المغنى وللحجج اسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم الغزو ولو كانت المختلة تميزه كما جرى عليه ان المقرى لا تنفاد املية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والجنونة بخلاف السفيهية وجعل البلقينى الممييزة كالسفيهية اه (قوله مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قبالت اه سم (قول الماتن فان لم تقبل الخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية ومغنى (قوله لان الصيغة الخ) فاشبهت الطلاق المعاق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال رشيدة ومحجور عليها بسفه خالعتكما بالف فقبالت احدهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى القبول منهما فان قبلنا بانث الرشيدة لصحة التزامها بهم المثل للجهل بما يلزمهما من المسمى وطلقت السفيهية رجعيما مغنى ونهاية (قوله نعم) الى قوله وعلل فى النهاية الا قوله رجح شيخنا احتماله الثانى (قوله بما ياتي) اى فى اوائل الفصل الاق (قوله لم يقع على الارجح الخ) وهو كذلك اه مغنى (قوله من احتمالن له الخ) ولك ان تقول الاوجه ان يقال ان كان عالما بسفهها وبعدم صحة اعطائها تعين الاحتمال الثانى للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغى ان محل هذا التفصيل فيما اذا اطاق ولم يرد احدهما على التعيين اما اذا

(قوله فينبغى جوازه) اعنى صرف المال فى الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المقابلة وملك الزوج وانما جاز الداع للضرورة فليحجر (مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قبلت (قوله لم يقع على الارجح عند البلقينى الخ) اعتمده مر

لأنه يقتضى التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتى في الأمة بأن تلك لزوماً للمثل فهي اهل لالتزامه بخلاف السفينة ورجح شيخنا احتمالاً  
الثاني وهو انسخ الاعطاء عن موانه الذي هو التملك الى معنى الافاض فطلق رجعيها وعلا بتزويل اعطائها منزلة قبولها اه وفيه نظر وان  
قال انه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء انه يقتضى الملك لانما رجعا عنه في الامتلاء فقرر ان لها ذمة قابلة للالتزام ببذل المعطى ولا  
كذلك السفينة فاجر بناها على القاعدة لان اعطاءها لا يقتضى ملكا ولا بدلاله ويرفق بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق  
محمض يقتضى التملك بل لما فيه ثباته تعليق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق به محض ومنزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله  
منزله وليس من التعليق منه قولها بذلتك او بذلت من غيرك صدق على طلاق (٤٦٥) فقال انت طالق فيقع رجعيها لان التعليق

انما تضمنه كلامها لا كلامه  
وحينئذ لا يبرأ وان كانت  
رشيدة لان هذا البذل لغو  
لانه لا يستعمل الا في  
الايان وبفرض صحته في  
الديون هو متضمن لتعليق  
البراء وتعليقه يبطله ثم  
رأيت غير واحد أفتوا بما  
ذكرته مع تعرض بعضهم  
لكون ابن عجيل والحضري  
قالا بوقوعه بائنا بمهر المثل  
لكنه اشار الى ان ذلك لم  
يثبت عنهما وبعضهم وهو  
الكامل الراد شارح الارشاد  
لللباقة في رد هذه المقالة  
فقال في حاكم حكم بالبينونة  
ينقض حكمه اى لانه لا  
وجه له اذ الزوج لم يربط  
طلaque بعوض ولا عبرة  
بكونه انما طلق لظنه سقوط  
الصداق عنه بذلك لتقصيره  
بعدم التعليق به ومن ثم لو  
قال بعد البذل انت طالق  
على ذلك فقبلت وقع بائنا  
بمهر المثل لانه لم يعلق بالبراء  
حتى يقتضى فسادا عدم  
الوقوع بل بالبذل وهو لا  
يصح فوجب مهر المثل  
ولك ان تحمل كلام ابن

اراد احدهما على التعيين فينبغي أن لا يقطع قطعا عند ارادة التملك أن يقطع قطعا عند ارادة الافاض رجعيها  
اه سيد عمر (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله و فرق بينه) اى التعليق  
باعطاء السفينة (قوله ر بين ما يأتى) اى في العمل الا فى شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لالتزامه)  
اى مهر المثل بدلا عن المعطى ولو قال للالتزام كان اولى (قوله فيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله يقتضى  
الملك) الاولى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد  
المعلق عليه (قوله ولا بدلاله) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعيها  
(واعطائها) اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله تنزيله) اى اعطاء السفينة منزله  
اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قوله ولك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله او بذلت من غيرك  
وقوله وان كانت رشيدة وقوله لغو الى متضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجار متعلق بالتعليق  
(قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقع رجعيها) ينبغى ان يحل ان علم بفساد البراءة فان جهله  
وقع بائنا بمهر المثل كما في ان طلقنى فانت برى من صدق امر اه سم وسيأتى عن النهاية مثله وفي الشارح  
خلافه (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغة اخذ بما يأتى (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى  
بوقوع الطلاق رجعيها (قوله لكنه) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع بائنا الخ (قوله  
وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله لللباقة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن  
عجيل والحضري (قوله لانه لم يربط طلاقه بعوض) اى فالذى ينبغى وقوعه رجعيها سم على حج اه ع ش  
(قوله قبلت) اى وهى رشيدة اه سم (قوله وقع بائنا الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح)  
اى لانه فى معنى تعليق البراء كما سراه رشيدى (قوله بذل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل  
لا يستعمل الا فى الاياعن سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيد عمر وقد يجاب بان ملحظ  
الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ مع قوله اللاحق اذ لا يستعمل الخ ومع توافقهما فى النية (قوله  
وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقنى على مثل صدق وانته اراد بما قاله معنى  
طلقتك على ذلك اه سم (قوله ثم ان علمه) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى  
البراء المتبادر منها اى من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التنافى) اى اذا البراء اسقاط والبذل تملك  
(قوله ارادة ذلك) اى الابراء به اى بالبذل (قوله طلاقها بصحة براءتها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله وليس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقع رجعيها) ينبغى أن يحل ان علم  
بفساد البراءة فان جهله وقع بائنا بمهر المثل كما في ان طلقنى فانت برى من صدق امر (قوله قبلت) اى  
وهى رشيدة (قوله وقع بائنا الخ) اعتمده مر (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل  
لا يستعمل الا فى الاياعن (قوله رجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقنى على مثل صدق

(٥٩ - شروانى وابن قاسم - سابع) عجيل والحضري ان صح عنهما على ما اذا نوب بالبذل مثل الصداق وجعله عوضا فى هذه الحالة يقع بائنا  
بلاشك ثم ان علمه وجب والا فمهر المثل بخلاف ما اذا لم ينو بذلك فانه لا وجه للوقوع بائنا حينئذ لانها ان ارادت ببذلت البراء كما هو  
المتبادر منها اذ لا تستعمل عرفا الا فى ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها البراء لما بينهما من التنافى كما يأتى بيانه اخر الفصل الذى  
بعد هذا فواضح أن طلاقه لم يقع بعوض اصلا فلا وجه لاقوعه رجعيها وان قلنا انه يصح ارادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفا فهو ابراء معلق  
وهو لا يصح لانه حينئذ بمنزلة ابرائك من صدق على طلاق فقال انت طالق وهذا ابراء باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل ابراء لم يبق  
عوض يقتضى البينونة وبسليم انه ليس تعليقاً وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عوض هنا ملزم ايضا فلا بينونة وقد تقرر ان



طعمه فيه بلا لفظ بدل عليه لا يفيد شيئا فافضح انه لا وجه لما قاله ذاك الامامان الا ان حمل على ما ذكرته وما يدين ذلك ما يأتي عن ابن عجيل ثم انه لو علق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هناما من البيوتنة ان لم نحمله على ما ذكره وان الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الا رجعيًا فتأمل ثم رايت صاحب العباب قال في فتاويه ما حمله ان علم الزوج بمقات اي بحكمه انه لا معاوضة فيه فهو مبتدىء بطلاق فيقع (٤٦٦) رجعيًا وإن ظن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالان أحدهما عدم

لوقوع لان جوابه يقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم تطلق إذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء طلقك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها ان طلقني فانت برىء من صدقي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهله وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفساد إنما هو في العوض فقط وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يرد قولنا السابق انه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فان قلت ينافي افتاءه المذكور قوله في عبا به ويظهر ان

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نويًا بذل من الصدق اه كرى (قوله) يعين ذلك) اي انه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) اي في آخر الفصل الذي بعده هذا اه كرى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) اي البذل لا يحتمله اي البراءة (قوله على ما ذكر) اراد به قوله ما إذا نويًا بذل مثل الصدق اه كرى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله انه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اه كرى (قوله قال) اي في مسئلة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) اي بذل الصدق اه كرى (قوله لو قال كذلك) اي طلقك على بذل صدقك في جواب قولها اه كرى (قوله جاهلا) اي بحكم ما قالته من أنه لا معاوضة اه كرى (قوله بل ولا التماس الخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) اي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارته والوجه وقوعه باثنا ان ظن صحته ووقوعه رجعيًا ان ظن بطلانه ويحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) اي في قولها ان طلقني فانت برىء الخ (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كما قال إذ قولها بذلت صدقي الخ ظاهر في التماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) اي صاحب العباب (قوله لما ذكره) اي من التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض الخ) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا اه سم (قوله افتاءه المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاقك اه كرى) اي فيقع باثنا كما يأتي في آخر الفصل الاتي (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اه سم (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي اه سم (قوله فيه) اي ابرأتك على الطلاق وقوله بما فيه اي فيما يأتي الخ والباء متعلق بيأتي وقوله ميسوفا حال بما فيه (قوله يقع هنا) اي فيما لو قال انت طالق على صحة البراءة فابرات براءة صحيحة اه كرى (قوله في ذلك) اي احتمال المعية (قوله ان قلت) اي وهي رشيدة كما مر عن سم (قوله فلا وجه الخ) اي

وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس افتاءه بذلك موافقة ابن عجيل والحضرمي إذا كان الزوج جاهلا الا ان يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس الخ) فيه نظر (فائدة) في فتاوى السيوطي مسئلة إذا قالت الزوجة ان طلقني فانت برىء من صدقي فهل يقع الطلاق رجعيًا ام يجب فيه مهر المثل كما لو كان العوض فاسدا ام لا يقع الطلاق حلا على ان تعليق البراءة لا يصح الجواب إذا قالت ان طلقني فانت برىء من صدقي لم يحصل البراءة لان تعليقه باطل وهل يقع رجعيًا ولا شيء او باثنا ويلزمها مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنووي بالاول في الباب الرابع من ابواب الخلع وجز ما بالثاني نقلا عن القاضي الحسين واقراه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثا وبه اجاب القفال في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي (قوله لما يأتي) اي في الفرغ المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي (فائدتان) الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته انت بشاهد لا برئتك

بذلت صدقي على طلاقك كبرأتك على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما فيه ميسوفا ولو قال انت طالق وجه على صحة البراءة فان أبرأت براءة صحيحة وقع وإلا فلا ويظهر انه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك لان الباء هنا كما احتملت المعية المردودة قول المحب الطبري يقع باثنا كذلك على تأتي بمعنى مع فساوت الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاقك وتخلى لي بيتك فقال انت طالق على ذلك ولا أخلى لك البيت وقع باثنا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قلت وإلا فلا وجه للبيوتنة

وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يوزع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقيمة البيت أى نظير ما مرفى الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلت  
مهرها فى مقابلة الطلاق  
والتخلى فوقع بما يقابله  
منه وفى ان أبرأتنى من  
صدائقك فقلت نذرت لك  
به قال جمع لا يقع شىء أى  
والنذر صحيح واستشكل  
بان هبة الدين لمن عليه إبراء  
ورد بقصد صيغة البراءة أى  
والهبة المتضمنة لها ولا نظر  
لتضمن النذر لها ايضا لانه  
تضمن بعيد كما هو ظاهر  
وحله حيث لم ينو سقوط  
الدين عن ذمته والابانت  
بذلك وبرىء (ويصح اختلاع  
المريضة مرض الموت) لان  
لها صرف ما لها فى شهوراتها  
بخلاف السفينة (ولا يحسب  
من الثلث الا زائد على مهر  
مثل) لان الزائد عليه هو  
التبرع وليس على وارث  
لخروجه بالخلع عن الارث  
ومن ثم لو ورث بينوة عمومة  
مثلا توقف الزائد على  
الاجازة مطلقا اما مهر المثل  
فاقل فن راس المال وفارقت  
المكاتبة بان تصرف المريض  
اقوى ولهذا لزمته نفقة  
الموسرين وجاز له صرف  
المال فى شهوراته بخلاف  
المكاتبة ويصح خلع  
المريض الزوج باقل شىء  
لانه يصح طلاقه بجائفاولى  
بشىء ولان البضع لا تعلق

وجه مرضى ولا لما مرفى الاحتمال الثانى لصاحب العباب يجرى هنا ايضا (قوله وعليها) أى بينونة اه  
سم عبارة السيد عمر لا يخفى ان هذا التفريع لما يتضح مع قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر امام مع النظر  
له فيظهر انها تبين بالصدوق لوجود اذنت طالق على ذلك اى الصدوق مع قبولها وقوله ولا اخلى لا تأثير له  
كما هو واضح اه (قوله بما يقابله) اى الطلاق منه اى المسمى (قوله وفى ان أبرأتنى الخ) اى فيما لو قال ان  
أبرأتنى فانت وقالت فى جوابه نذرت الخ والجار متعلق بقوله الا ترى قال جمع الخ (قوله وحله) أى قول الجمع  
انه لا يقع شىء (قوله اذالم ينو) اى من البراءة (قوله لان لها) اى قوله والاخفى فى النهاية والمغنى (قول  
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه  
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان  
يفسخ أى المسمى وياخذ مهر المثل الا ان كان أى عليها دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين  
ان يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام اه سم (قوله هو التبرع) اى  
المتبرع به (قوله وليس) اى هذا الزائد او التبرع على وارث اى تبرعا عليه لخروجه اى الزوج  
لو ورث اى الزوج اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث او اقل  
او اكثر اه رشيدى (قوله وفارقت) اى المريضة اه ع ش (قوله المكاتبة) اى حيث جعلوا خلعها  
تبرعا وإن كان بمهر المثل أو اقل مغنى وسم عبارة ع ش أى حيث لم يتعلق العوض بما فى يده إن كان  
اختلاعا بغير اذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدد الاخفى هما بدل من المريض بدل مفصل من يحمل  
ع ش اه سم (قوله لا تعلق للوارث به) عبارة المغنى لا يبقى للوارث لو لم يخالعه اه (قوله ويعتبر من الثلث)  
فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان مهر المثل او اقل او اكثر  
سيد عمر وسم (قوله وارثه) اى الاجنبى اه سم (قوله مطلقا) اى زاد على مهر المثل ام لا (قوله قلت

وطلقنى فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان  
كانت تعلم القدر الذى لها عليه صحت البراءة والالم تصح واما الطلاق فانه تجزء ولم يعلقه على البراءة فالظاهر  
وقوعه صحت البراءة ام لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك ان شاء الله اه واقول ينبغي انى انه لو قال اردت انت طالق ثلاثا  
ان صحت البراءة ان يقبل للقرينة فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده  
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا فى فتاوى السيوطى ايضا مسئلة رجل قال لزوجته ان أبرأتنى من  
جميع ما يلزمنى لك فانت طالق فأبرأت منه ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثا  
فهل تبين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقامت بعدم بينونة لكون الابرأ لا يقبل التعليق فهل تبين بقواه  
انت طالق الثانية التى قالها بعد الابرأ وهل يقع طلقان او يقع رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب  
ان كان القدر المبرأ منه معلوما صحت البراءة ووقع الطلاق باثنا ولم يلحق شىء بعد ذلك وان كان مجهولا  
لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد اذنت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله  
بعد أنت طالق ثلاثا و قول السائل لكون الابرأ لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الابرأ بل هى  
من تعليق الطلاق على الابرأ فالابرأ معلق عليه لا معلق فليفهم اه (قوله وعليها) اى بينونة (قوله فى  
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه  
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان  
يفسخ وياخذ مهر المثل الا ان كان دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين ان يفسخ ويضارب  
مع الغرماء بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام (قوله وليس) أى التبرع (قوله وفارقت المكاتبة)  
اى حيث لم يعتبروا مهر المثل فاقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبة تبرعا (الزوج وقوله بعدد الاجنبى)  
هما بدل من المريض بدل مفصل من يحمل ش (قوله مطلقا) اى بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) اى

للوارث به والاجنبى من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لانه تبرع محض فان قلت قضية العلة أن الزوج لو كان وارثه احتيج للاجازة مطلقا قلت  
لا لان التبرع ليس عليه لان ما اخذه فى مقابلة عصمته التى فكها فان قلت فهو تبرع عليها حينئذ فلينظر لكونها وارثه للاجنبى قلت

العائد إليها فلا تكون راضية وبفرضة (٤٦٨) فعدم اذنها لم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كفداء الأسير في ان التبرع ليس

على الأسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبذول امر تابع لفكك من الأسر لا مقصود فكذا هنا فتامله ونظروا في قولهم السابق الا زائد على مهر مثل لا هنا لان البضع مقوم على الزوجة فنظر انيمته والزائد عليها لا على الاجنبي فلم ينظر لذلك (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعه اياها كما يحثه الزر كشي مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى ياخذ في مقابلتها ما لا كما في قوله (لا بائن) بخلع او غيره اذ لا يملك بضعه او يسعلم بما ياتي انه بعد نحو وطء في ردة او اسلام احد نحو وثنيين موقوف (ويصح عوضه قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالع الاعمى على عين لم تثبت نعم الخلع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن تمتع لما مر من تعذره بالفراق وكذا على انه بريء من سكنها الحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها فيها مهر المثل وتحمل الدرهم في

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فعدم اذنها الخ) فيقال حقيقة التبرع لا يتوقف دفعها على اذن المتبرع عليه وبقيسليمه فما يقال فيما لو اذنت له ان يتخلعها بما له نعم قد يفرق اى بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد اليها منفعة لا تقبل الا لشرائك اه سيد عمر (قوله والحاصل) اى حاصل ما في المقام (قوله ان ما هنا) اى في خلع الاجنبي المريض (قوله امر تابع لمسكه الخ) فيه تأمل اذ انتفاع الاسير بالمال المبذول هو نفس فكك من الاسر لا امر اخر تابع له (قوله ونظروا) بتخفيف الظاء جواب سؤال مشؤ ه قوله ويعتبر من الثلث مطلقا وقوله في قولهم السابق اى في اختلاع المريض ولو عر به كان اولى وقوله لا زائد الخ امله مفعول قوله ونظروا لا مفعول قولهم السابق وقوله لا هنا اى في خلع الاجنبي عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اى اعتبروا الزائد من الثلث ثم اه كردى (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش اه سم (قوله ويصح اختلاعه) الى قول المتن ويصح في المغنى الا قوله لان وقوعه الى المتن الى قول المتن ولو خالع في النهاية لا قوله فلو خالع الى نعم (قوله في حكم الزوجات) اى في كثير من الاحكام نهاية ومغنى (قوله من عاشرها) اى الرجعية معاشرتها الا زواج بلا وطء مغنى واسنى (قوله عدتها) عبارة المغنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله لان وقوعه) اى الطلاق (قوله انه) اى الخلع بعد نحو وطء الخ ادخل بالنحو استدخال الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الروض مع شرحه والخلع في الردة منها او من احدهما بعد الدخول موقوف فان اسلم المرتد في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا لا تقطاع الناح بالردة وكذا لو اسلم احد الزوجين او اثنين او نحوهما بعد الدخول ثم خالع وقف فان اسلم الاخر في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا اه (قول المتن عوضه) اى الخلع اه مغنى (قوله ومن ثم اشترط فيه) اى العوض شروط الثمن اى من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه مغنى (قوله على ان تعلمه) اى الزوج نفسه (قوله من تعذره) اى التعليم (قوله وعليها فيهما) اى في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل اى وتبين اه ع ش (قوله وتحمل الدرهم الخ) اى فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر لاذ لم يعتد بالمعاملة بالدرهم كافي هذه الازمان اه رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فيراجع (قوله الخالصة) وهى المقدر كل درهم منها بخمسين شعيرة وخمسين آه ع ش (قوله فلا يقع باعطاء مغشوش الخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التعامل بها لا ان قال المعلق اردتها واعتدت ولا يجب سؤاله فان اعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلق وان اختلفت انواع فضتها وله رده عليها ويطالب ببدها وان غلبت المغشوشة تراعطاها لم نطاق ولها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصا فاعطته مغشوشا تبلغ نقرته المعلق عليه طلق ومالك المغشوشة بغشها الحفار ته في جنب الفضة فكان تابعا كما مر في مسألة فعل الدابة جزم بذلك ابن المقرئ اه قال ع ش قوله ولا يجب سؤاله اى عم اراده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خلافة وتوافقته الزوجة وعليه وقوله لا من غالب نقد البلد اى او من نقد البلد بالاولى لكنه لا يطالب ببدها بل يملكها وقوله ولعله الخ مفهوما انه لو لم يرددها عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطالب ببدها اى من الدرهم الاسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة تاي في انها لا تطالب بها ويردها عليها فهو من عطف امله على المعلوم اه وقال الرشيدى قوله ويطالب ببدها اى من الغالب رقر له ولها حكم الناقصة تاي فيقبل قوله اردتها ولا نطق الا باعطاء الخالصة من اى نوع وله ان يرد عليها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كئوب) الى قوله وقد اختلف جمع في النهاية لا فوله خلافا الى ومثل ذلك ر قوله وتنظير شارح الى وظاهر وقوله وم

لاجنبي (قوله والزائد) عطف على قيمة وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش (قوله او بمعلوم ومجهول) هلا باننا بمالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول يجب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء معلوما ليتأتى التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابله من مهر المثل فيتعذر معرفة حصته لذلك

الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع

في باعطاء مغشوش على ما صححاه ونوزعا فيه (ولو خالع بمجهول) كشر من غير تعيين ولا وصف او بمعلوم ومجهول او بمافى كفه

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كإمر (أو نحوه) وبأو (أو نحو) ولو لم يلموه وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسدية صدو الخلع معها (بانت بمر المثل) لانه عد على منفعة بضع فلم يفسد بفساده وعوضه ورجع إلى مقابلة كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده راده من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخمر) المعلومة نظير ما مر في الصداق على الضعيف أيضا هذا حيث لا تعليق أو علق باعطاء مجهول يمكن مع الجهل بخلاف أن أرا تني من صداقك ومعتك مثلا أو دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به أو بما ضم إليه فلا تطلق لانه إنما علق بإبراه صحيح ولم يوجد كما في أن برئت خلافاً من فرق بينهما هنا أما الفرق باقتضاء الأولى مباشرتها للبراءة بلفظها أو مرادفه دون نحو النذر ولا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو ضم للبراءة إسقاطها لحضنة ولذا لا نها تسقط بالإسقاط وجهله كذلك وقولهم لا يشترط علم المبرأ محلها فيما لا معاوضة فيه بوجه كما اعتمده جمع محققون منهم الزركشي وغلظ جمعا أخذوا كلام الأصحاب على إطلاقه فاخذ جمع بعدهم بهذا الإطلاق ليس في محله وإن انتصر له بعضهم وأطال فيه فان علماه ولم تتعلق به زكاة وإبراته رشيدة في مجلس التواجب وسأني يانه وقع باثنا فان تعلقت به زكاة فلاطلاق لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله تنظير شارح فيه وجزم

في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومر في الضمان ماله تعلق بذلك (قوله ولا شيء فيه) الأولى التانيث (قوله وإن علم) أي الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كفها (قوله كإمر) أي في شرح هو فرقة بعوض (قوله نحو مغبوب) يغني عنه قوله الآتي أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيد كر محترزه (قوله أو غير ذلك) أي غير الخمر (قوله والخلع معها) أي إمام مع الأجنبية فسيأتي عش وسم (قول التانيث ببدل الخمر) وهو قدرها من العصير اه معنى (قوله هذا حيث) إلى قوله أما الفرق في المغني (قوله هذا) أي الخلاف اه عش عبارة المغني ومحل البيونة بالمجهول اه (قوله باعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل أن يكون المراد به ما في أصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال أن أعطيتي ثوبا بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبا بذلك الصفة طلقت اه سيد عمر (قوله يمكن) أي الإيعاء عبارة لا ذرعى محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعاقب أو معلما باعطاء المجهول ونحوه مما يتبعه في إطلاق مع الجهالة أما إذا قال مثلا أن أبرأتني من صداقك الخ اه رشيدى (قوله أو دينك) عطف على صداقك (قوله جاهلة به) أي الصداق أو الدين وقوله بما ضم إليه أي إلى الصداق (قوله كافي أن برئت الخ) أي كالأطلاق فيه الوال قال أن برئت من صداقك أو دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به (قوله من فرق الخ) أي وقال بالوقوع في الأولى دون الثانية (قوله لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر في أن برئت هل يشمل برائة الاستيفاء حتى لو أعطاها الزوج أو آداة عنه أجنبي طلقت أو يقتصر على برائة الإسقاط لانها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الأول أقرب لان لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيد عمر (قوله ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة الخ والكلام في المعلق كما هو الفرض أما لو طلقها على عدم الحضنة فقط أو على ذلك مع البراءة طلقت وعابها مهر المثل ولا تسقط حضنتها كما مر فيما لو طلقها على أن لا سكنى لها اه عش (قوله وجهله) إلى قوله وتنظير شارح في المغني الا قوله فاخذ جمع إلى فان علماه وقوله وإبراته إلى وقع (قوله وجهله كذلك) أي جهل الزوج بالمبرأ منه كجهل المرأة به فيمنع وقوع الطلاق اه عش وفي سم عن فتاوى السيوطى ما حصله أن الرجوع فيما لو قال أن أبرأتني من صداقك فانت طالق فإبراته وقوع الطلاق باثنا بشرط أن يكون الأبراء في المجلس وإن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وإن يكونا عاين بقدره اه (قوله لا يشترط علم المبرأ) بفتح الراء أي من أبراه غيره وأما المبرى بكسر هاء فيشترط علمه مطلقا اه معنى (قوله وغلظ) أي الزركشي (قوله بعدهم) أي أجمع المحققين (قوله فان علماه) محترز ما تقدم من أن جهل أحد الزوجين يمنع الوقوع اه عش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيته اه رشيدى (قوله ملكوا بعضه) أي فلا تصح البراءة من ذلك البعض اه معنى (قوله فلم يبرأ من كله) أي فلم توجد الصفة اه معنى (قوله وليس) أي العلم في البراءة (قوله لانه) أي الربح (قوله قياسا) أي البراءة على ذلك أي القراض (قوله ومر في شرح قوله الخ) أي في البيع (قوله والحاصل) أي حاصل ما مر (قوله ان ما هناك) أي فيما مر مما لا يضر جهله (قوله أما معين) أي كنفق أو أحد غالب في البلد وإن لم يعلمه العاقدان (قوله وهو) أي ما لا معاوضة الخ (قوله مسألة الكتابة) أي في مسألة إسقاط السيد من المكاتب اه سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافى ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدرأهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال اردت ما يقابلها من الدراهم صح

(قوله والخلع معها) سيأتي محترزه (قوله وجهله) أي الزوج (فائدة) في فتاوى السيوطى مسألة رجل قال لزوجته أن أبرأتني من صداقك فانت طالق فإذا أبرأته هل يقع عليه الطلاق باثنا أو رجعا وهل يشترط أن تبرأ على الفور وهل يشترط على كل منهما بالقدر المبرأ منه الجواب الرجوع في هذه الصورة وقوعه باثنا بشرط أن يكون في المجلس كما نبه عليه الزركشي في قواعدوه بشرط أن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باثنا بمر المثل ليس في محله كما يأتي آخر الباب وظاهر أن العبرة بالجهل به حالا وإن أمكن العلم به بعد البراءة وليس كفارتك ولك سدس ربع عشر الربح لانه منتظر فكفى علمه بعدو البراءة ناجزة فاشترط وجود العلم عند ما قد دفع قياسا على ذلك ومر في شرح قوله وفي البلد نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والحاصل أن ما هناك أما معين أو فيما لا معاوضة فيه وهو مسألة الكتابة ولو أبرأته ثم ادعت الجهل

بقدره فان زوجت صغيره صدقت بيمينها وبالالة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والاصدق بيمينه واطلاق الزيلي تصديقه في البالغة محمول على ذلك ومرفى (٢٧٠) الضمان ماله تعاق بذلك وفي الانوار لو قال ان ابرأتني من صداك فانت طالق وقد

اقرت به لثالث وأبرأتته ففي وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بابراء محض تعليق فيبر أو تطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق باعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقيس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيتي هذا المغصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها له مهر المثل اه قوله فيبرأ فيه نظر لان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد حجاب بانه يبرأ بفرض كذبها في اقرارها ويجرى ذلك فيما لو أحوالت به ثم طلقتها على البراءة منه فأبرأتته ثم طالبة المختار وأقام بحوالتهاله قبل الابراء بينة فيغيره اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الابراء حيث اطلق انما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لانهم لا يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه نعم ان اراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المغصوب بان الاعطاء قيد به والطلاق على ما في كفها مع علمه انه لا شيء فيه بانه ذكر عوضا غايته انه فاسد فرجع لبدل البضع

وان جهلاه ويجرى ذلك في سائر الديون لان الخطأ عرض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه (قوله بقدره) اي الصداق (قوله لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر واصل الاقرب تصديقه ايضا اه سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت النكاح اي الزوج ولو غير مجبرة (قوله فكذلك) اي يصدق بيمينها ولا وقوع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أولا مؤاخذه له بدعواه عليها بالمبرأ منه المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظرا وقضية ما يأتي عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها الخ الثاني (فائدة) مثل شيخنا الزايدى عن قاتله امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه ابراك الله فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعلقه على شيء اه غش (قوله على ذلك) اي على ما اذا لم يدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد اقرت الخ) اي قبل التعليق (قوله به) اي الصداق (قوله الوقوع) اي باثنا بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله وقوله) اي انوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التظهير فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا ياتي في قوله لا ياتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة السيد عمر وعش قوله فيبرأ اي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأ منه فالأقرار في المبنى عليه غير ملحوظ بالكلية كما هو واضح وحينئذ فلا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التفريع انما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة الى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني اي ان التعليق بالبراءة خلع بعوض (قوله به) اي الصداق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقرر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصداق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمدا على عبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرائها من صداقها وقد تعلق به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث او في حوالتهاهو معترف بوقوع الابراء والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك اسم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج به ما لو نجح الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على اني برى من صداك وهما او احدهما يجمله فيقع الطلاق باثنا بمهر المثل حيث قلت اه عش (قوله وفارق المغصوب) اي فيما لو علق باعطائها له اه عش (قوله بان الاعطاء قيد به) ولك أن تقول ان الابراء قيد بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقييد الاعطاء بالمغصوب الذي ليس لها فيه ذلك فقد برأ سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكال بارجاع قول الشارح الآتي بخلاف الابراء الخ الى هذه الصورة أيضا كما هو الظاهر فالفرق ان ما قيد به الاعطاء موجود بخلاف ما قيد به الابراء (قوله ومر) اي في مبحث خلع السفية (قوله فقياسه الخ) معتمدا على عش (قوله هنا) في مسئلتى الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها او حوالتهاه) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة

ان يكونا عالمين بقدره كما نبه عليهما الشيخ ولى الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التنظيم فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرق لا ياتي في قوله لا ياتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم (قوله الذي دل عليه كلامه الخ) اعتمده مر (قوله فقياس ذلك انه لا يقع) اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرائها من صداقها وقد تعلق به الزكاة لكن من كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاهو معترف بوجود الابراء ووقوع الطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك (قوله نعم ان اراد الخ) اعتمده مر (قوله فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتهاه) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاهو

بخلاف الابراء المعلق لا ينصرف الالموجود يصح الابراء منه ومراثة لو علق بابراء سفية فأبرأتته لم يقع وان علم ذمته سفية فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتهاهو قد اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبطته منها اربعين ثم قال لها ان ابرأتني من مهرك الذي تستحقينه في ذمتي وهو ثمانون فانت طالق فأبرأتته منها فقبل يبرأ وتبين لان المقصود براءة

ذمته منها وقيل لا براءة ولا طلاق لانه معلق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقيل لا طلاق لذلك ونصح البراءة لانها لم تعلقها بشرط وافق الشيخ اسمعيل الحضرمي بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقينه بدمتي مع علمه بانه لم يبق في ذمته الا اربعون بين ان مراده بقوله وهو ثمانون باعتبار اصله لا غير ولا ينافيه خلافا لمن زعمه قو لهم لو اضاف في حلقه لفظ العقد إلى نحو خمر كلا ايها لم يثبت بيعها محلا للطلاق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لاننا حملنا البراءة على عرف الشرع وهو فرغ ذمته عما لها ولنا ما يؤهم خلاف ذلك ويفرق بينه وبين ان اعطيتي ذا الثوب وهو هروى فاعطته مرويا لم يقع بان هذا لم يقترن به ما يخرج عن ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي إلى آخره كما تقرر ووافي بعضهم في ان ابرأتني هي وابوها فابراه معا او مرتبا بعدم وقوعه ويوجه بان التعليق ببراء الاب كمو ببراء السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر فأبرأتني برىء مطلقا ثم أن

عاش إلى مضي الشهر طلقت وإلا فلا كما سيعلم من مبحث التعليق بالاقوات ولو قال أنت طالق ان أبرأتني وان لم تبرئني فالذي يتجه وقوعه حالا وجدت براءة أو لم يقصد التعليق فبرئ عليه حكمه ووقع لبعضهم خلاف ذلك وليس كما زعم وفي الانوار في أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلقني فطلق وقع ولا يبرأ لكن الذي في الكافي وأقره البلقيني وغيره في أبرأتك من صداق بشرط الطلاق أو عليك الطلاق أو على أن تطلقني تبين ويبرأ بخلاف ان طلقت ضرتي فانت برىء من صداق فطلق الضرة وقع الطلاق ولا براءة اه ففرق بين الشرط

ذمته) أي الزوج منها أي الزوجة وجانها (قوله لانه) أي الطلاق مع قوله الآتي وللبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أي لانه معلق على صفة الخ (قوله بالاول) أي بالبراءة واليمنية (قوله باعتبار اصله) أي اصل الصداق (قوله لا ينافيه) أي التوجيه بقوله لان قوله الذي الخ (قوله لمن زعمه) أي التنافي (قوله نحو خمر) أي عما لا يصح بيعه شرعا (قوله للطلاق) أي كايها هنا وقوله على عرف الشرع أي البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع الخمر لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ما يؤهم الخ) أي قوله وهو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أي خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أي بين قوله ان ابرأتني من مهر ك الذي تستحقينه الخ أي حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أي حيث لم يقع (قوله ان ابرأتني هي وابوها الخ) من صداقها ونحوه من ديونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراء الاب براءة من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أي عاش إلى مضي الشهر أو لا (قوله وقوعه حالا) أي رجعي (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالبراءة وحينئذ قوله وان لم تبرئني شرط حذف جوابه أي وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكيف فانه معلق وإن كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد عمر (قوله فبرئ عليه حكمه) أي الوقوع والبراءة إذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله في ابرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ويبرأ الخ) خبر الذي في الكافي الخ (قوله ففرق) أي صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعليق) أي الممثل له بمسئلة طلاق الضرة وقوله والشرط الا لزم أي الممثل له بالصورتين الثلاث التي قياها (قوله لان الشرط المذكور) أي الا لزمي الشامل لما في الانوار وما في الكافي (قوله ايضا) لعل المعنى كالشرط والتعليق لكن في هذا التشبيه تأمل (قوله يقع رجعيًا) وقوله يقع بائنا بمهر المثل وقوله يقع بائنا بالبراءة بدل من الآراء المشهورة (قوله وهو) الوقوع رجعيًا (قوله ونقله) أي الوقوع بائنا بمهر المثل (قوله وهو) أي الوقوع بائنا بالبراءة (قوله بينه) أي ان طلقتني فانت برىء الخ وقوله ما نظر به أي طلقتني بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أي الوقوع رجعيًا وقوله والثاني أي الوقوع بائنا بمهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله والمعتمد) أي فيما لو طلقتها على ما في كنفها الخ وقوله انه لا فرق أي بين العلم والجهل فيقع بائنا بمهر المثل (قوله والذي يتجه ترجيحه) أي ان ان طلقتني فانت برىء الخ (قوله مطلقا) أي على بفساد البراءة ام لا (قوله وهو الخ) أي والحال ان الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أي بخلاف ما إذا قال انت طالق على ذلك أي فهو معترف بوقوع البراء والطلاق بائنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق

التعليق والشرط الا لزمي والذي يتجه ما في الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق أيضا فالتات فيه الآراء المشهورة في ان طلقتني فانت برىء من مهرى فطلق يقع رجعيًا قال الاسنوي وهو المشهور في المذهب يقع بائنا بمهر المثل ونقله عن القاضي واعتمده جمع محققون يقع بائنا بالبراءة كطلقتني بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظر به واضح لان هذا معاوضة وذاك محض تعليق واعتاد الزركشي الاول مع علمه بفساد البراءة والثاني مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقتها على ما في كنفها ولا شيء فيه والمعتمد انه لا فرق والذي يتجه ترجيحه من حيث المدرك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يطلها وهو لم يعلق على شيء ولا يقاعه في مقابلة ما ظنه من البراءة ولا يفيد له لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما في الكف وافي بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة بأنها إذا أبرأت براءة صحيحة فورا بانته لتضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتني وقد سئل الصلاح العلائي عن انت طالق على البراءة فافتي بانه بائن أي ان وجدت براءة صحيحة



وقال انه وان لم يره مسطورا لكن القواعد تشهد له اه وزيادة لفظ صحة لا تقتضي التغاير في الحكم فان قالت التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك انه لا تعليق فيه فاذا صحمت وقع رجعي لان الباء وان احتملت السببية أو غلبت فيها وهي متضمنة للتعلق هي مع ذلك محتملة للمعية فظنوا لهذا مع ضعفه لتأييده باصل بقاء المعصية (٢٧٣) المنافية للبينونة وكذلك على تحتمل المعية لا تيانها بمعناها نحو على حبه لذو مغفرة للناس على

ظلمهم فكان ينبغي النظر فيها لذلك حتى يقع رجعيًا قلت قد يفرق على بعد بأن تبادر المعية من الباء أظهر منه من على ويدل له ان بعض المحققين الماتزمين للحكاية جميع الاقوال لم يحكم خلافا في كون الباء بمعنى مع فان حكى فيها خلافا بل أشار إلى أنه خلاف ما عليه الجمهور والحاصل أن الاوجه وقوعه رجعيًا كما قدمته اما خلع الكفار بنحو خمر فيصح نظرا لاعتقادهم فان أسلمنا قبل قبض كله وجب مهر المثل او قسطه نظير ما مر في نكاح المشرک واما الخلع مع غيرها كاب أو أجنبي على ما ذكر اوقتها او صداقتها ولم يصرح بنسابة ولا استقلال فيقع رجعيًا ومصرحة بميتة لادم فيقع رجعيًا ككل عوض لا يقصد والفرق انها تقصد لا غراض لها وقع عرفا كاطعام الجوارح ولا كذلك هو فاندفع ما قيل انه يقصد لمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها نافهة عرفا فلم ينظروا لها وكذا

البراءة كما مر (قوله وقال) أي الإصلاح الثلاثي (قوله وزيادة لفظ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله التغاير) أي بين صورتين افتاء البعض وافتاء المثلث (قوله أو غلبت) أي السببية فيها أي الباء وهي أي والحال أن السببية (قوله هي) أي الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله محتملة الخ خبره والجملة خبره (قوله لهذا) أي احتمال المعية (قوله النظر فيها) أي لفظه على ذلك أي احتمال المعية (قوله ويدل له) أي لذلك الفرق (قوله إلى أنه) أي كون على بمعنى مع (قوله والحاصل أن الاوجه الخ) أي في طلاقك على صحة براءتك اه سيد عمر (قوله كما قدمته) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة (قوله اما خلع الكفار) إلى قول المتن فان تنص في المعنى إلا قوله وكذا الحشرات إلى ولو خالع وقوله بناء على المتن وإلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى او خالع (قوله قبل قبض كله) شامل كإيفيد كلامه بعد لدم قبض شيء وقوله قبض البعض فقط عبارة المعنى بعد قبضه كله فلا شيء له عليها او قبل قبض شيء منه فله مهر المثل او بعد قبض بعضه فإلته (قوله مع غيرها) أي عن الزوجة (قوله على ما ذكر اوقتها) عبارة النهاية والمعنى على هذا الخبر او المصوب او عدها هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا ان يصرح بوصف نحو الخرية والغصب والواقع باثنا بمهر المثل سم على حج اه عرش وقوله والاى كان يقول على هذا العبدوه في الواقع منسوب (قوله فيقع رجعيًا) أي في الدم اه عرش (قوله انها) أي الميتة (قوله هو) أي الدم وكذا ضمير انه يقصد (قوله وكذا) أي كالدّم في الوقوع رجعيًا (قوله كما مر) أي في شرح ولو خالع به جهول (قوله ووجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو ميتة معلومة سم على حج اقول وكيفية ان تفرض مذكاة ويستقط عليها وعلى الصحيح اه عرش (قوله في الخلع) إلى قول المتن فان تنص في المعنى وإلى قوله والحاصل في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى او خالع وقوله ويفرق إلى المتن (قوله في بابه) أي التوكيل (قوله لکنه ذكره) أي اعاده هنا (قول المتن خالها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالها بمهر المثل فهل كالتين او كالطلاق محل تأمل ولعل الثاني اقرب ويؤيده جعلهم خالها بمال من صور الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيد عمر اقول ولعله فيما إذا لم يشتر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج ووكيله وناس غيرهم او لا فلا يقرب الاول فليراجع (قوله من نقد كذا) ولو اطاق النقد هو ومتعدد بلا غلبة في البلد فهل هو كالطلاق الا في المتن اوياتي فيه ما مر في البيع من تعين الانفع ثم التخيير فليراجع (قول المتن لم ينقص منها) أي ولم يخال مع مؤجل ولا بغير ما عينه جنسا او صفة فلو خالع لم يقع طلاق كإياتي اه عرش (قوله وله الزيادة الخ) بقى ما لو نهى عن الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع او لا ويفرق فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عرش اقول بل الاقرب الاول كما في البجيرمي عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة واما إذا كانت مجهولة فالاقرب فساد العوض لضم الجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس ماسما الزوج من النقد ولم ينقص عنه لا تمل يقوت مقصوده وان كان من غير جنسه او دون ماسما الزوج فينبغي عدم الوقوع لا تنفاد العوض الذي قدره اه عرش (قوله انه يقتضي المال) أي وهو الرأبج اه عرش (قول المتن لم ينقص عن مهر) أي نقصا فحشا كإياتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية الخ اه

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل كما مر أو بصحيح وفاسد معلوم عرش صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لکنه ذكره وتوطئة لقوله (فلو قال لو كيلة خالها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لو وقع الشقاق هنا فلا محاباة وبه فارق بع هذا من زيد بمائة كما مر (وان أطلق) كخالها بمال وكذا خالها بناء على ان ذكر الخالع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فان نقص فيهما) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بان المقدر يخرج عنه باى نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الوكالة انه في بعه بانه لا ينقص عنها ولو تافها بخلاف بعه لا ينقص عن ثمن المثل ما لا يتغابن بمثله أو خالع بمؤجل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقضا فاحشا أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد (لم تطلق) للدخالة كاليق (وفي قول يقع بمهر المثل) كالخلع بخمر وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في أصل الروضة وتبعوه وفارقت التقدير بان (٢٧٣) المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأتى به أذونا

فيه (ولو قالت لو كيلها اختلع بالف فامثل) أو نقص عنها (نقد) أو افقته الاذن (وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختاعتها بالفين من المأهوب كالهما) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها أيضا (بانت ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه على المعتمد لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويفرق بين هذا وما مر أن نقص وكيله عن مقدره ببلغه بان البضع مقوم عليه ولم يسمح به إلا بمقدره بخلافها فان تصدها التخص لا غير وهو حاصل بالغاء مسماؤه وجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمته) لان الاكثر ان كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد رضيت به وفي الروضة وغيرها حكاية هذا القول

على غير هذا الوجه وصوبت (وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) بان قال من مالى (خلع اجنبى) وسيأتى صحته (والمال) كله (عليه) دونها

عش أى ولم يخالع بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما أتى (قوله) وله أن يزيد (أى من جنس المهر أو غيره اه معنى (قوله) أى نقص كان) خالفة للمعنى فقيدها في صورتين بالفاحش (قوله) بان المقدراخ) حاصله ان المقدار في التعيين تحديدي فيضرب أى نقص كان وفي المحمول عليه الاطلاق الذى هو مهر المثل تقريبى الا يضرب فيه إلا ألفا - ش (قوله) يخرج) ببناء المفهوم من الاخراج (قوله) ويؤيده) أى الفرق (قوله) أو خالع الخ) أى في الأولى عطف على قول المتن نقص وكان الاسبق ان يحذفه ويؤيد في نظيره الا في لغة فيهما كما فعل المعنى (قوله) وفي الثانية) عطف على في الأولى (أو خالع) أى في الثانية (قوله) أو بغير نقد البلد) أى جنسا أو صفة (قول المتن يقع بمهر المثل) ينبغي ان يكون - الا من نقد البلد فيم لو خالع بمؤجل من غير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قوله) كالخلع بخمر) عبارة المعنى لفساد المسمى عن المأذون فيه والمرد اه (قوله) وهو المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قول المتن نقد) وفي آسام الوكيل الالف بغير إذن جديد وجهان أو وجههما المتع نهاية ومعنى قال عش ظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي انه لو دفع للمعين اعتد به وإن كان بغير إذن المرأة لان الزوج واستقل بقبض المعين اعتد بقبضه اه (قول المتن فقال) أى - بين الاختلاع (قوله) فزاد على مهر المثل الخ) ويظهر اخذا عما مر انفا ان مثله ما لو خالع بغير نقد البلد (قول المتن ويلزمها مهر المثل) سواء ا زاد على مقدرها أم نقص معنى واسنى وشرح البهجة وسيأتى ان لها الرجوع عليه بما زاد على مسماها ان غرمته (قوله) على المعتمد) مقابله ما في الحاوى الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل ولذا غرمة لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح الروض (قوله) لانه) تهليل للتميز (قوله) على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمعنى (قول المتن وان أضاف الوكيل الخ) أو أطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا مترى قول الشارح الاق وقد نواها اه سم (قوله) بان قال) إلى قوله والحاصل في المعنى (قوله) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكان انساب اه سيد عمر (قوله) استبداد) أى استئلال (قوله) وقد نواها) أى الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه او لم ينو أحدا حيث يصير خلع اجنبى ولا طالب عليها كما جزم به الامام نهاية (قوله) وقد نواها) الظاهر أن المراد بالضمير الاضافة وعليه فما الفرق بينهما وبين التصريح بالاضافة بحسب نفس الامر على نامل اه سيد عمر وياتى عن سم مثله وعن شرحى الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قوله) وهذا) أى قول المتن ان عليها ماسمته الخ عبارة المعنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أى في المتن انف لكن يطالب باسماءه لانه التزمه بعقد ثم يرجع عليها بماسمته إذا غرمه وللزوج مطالبتها بما لزمها اه (قوله) ان الزوج مطالبة الوكيل) أى كان له مطالبة كل بما لزمه (قوله) مطالبة الوكيل الخ) أى في صورة الاطلاق اه رشيدى (قوله) والحاصل) أى حاصل

(قوله) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قوله) في المتن ويلزمها مهر المثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مقدارها أم نقص اه (قوله) على المعتمد) ومقابله في الحاوى الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرمه لا يرجع به عليها (قوله) في المتن وان أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو أطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الامام وغيره اه وهذا مترى قول الشارح وقد نواها (قوله) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولعله انه حيثئذ خلع اجنبى وجميع المال عليه دونها ثم رايت في المضروب

(٦٠ - شروانى وابن قاسم - سابع) لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وإن أطلق) بان لم يصفه لنفسه ولا إليها وقال اختلعت فلانة بالفين (فلا يظهر ان عليها ماسمته) لانها التزمته (وعليه الزيادة) لانها لم ترض بها فكانه اقتضاها بماسمته وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد علم بمقدمه في الوكالة ان للزوج مطالبة الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ماسمته

والحاصل انه فيما اذا امثل  
مقدرها او نقص منه ان  
صرح بالوكالة عنها والا  
طوب ايضا نعم يرجع  
عليها بعد غرمه مالم ينو  
التبرع فان لم يمثل في المال  
بان زاد على مقدرها أو  
ذكر غير جنسه وقال من  
مالها بوكالتها بانتهى  
المثل ولا يطالب به الا ان  
ضمن فبمسماها ولو ازيد  
من مهر المثل وان ترتب  
ضمانه على اضافة فاسدة  
لان الخلع لما استقل به  
الاجنبي أثر فيه الضمان  
بمعنى الالتزام وان ترتب  
على ذلك بخلاف ضمان نحو  
الثمن ولها هنا الرجوع عليه  
بما زاد على مسماها ان  
غرمته لان الزيادة تولدت  
من ضمانه أو قال من مالى  
اولم ينوها فخلع اجنبي  
فيلزمه المسمى جميعه ولا  
يرجع عليها بشئ وان  
نوها طوبى بسمها  
ولو ازيد من

مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح مر بل اقتصر على ما كان مكان  
هذا ثم ضرب عليه الشارح اسم (قوله ولا) اى بان اطلق وقد نوها (قوله طوبى) اى ولا يطالب إلا اذا  
ضمن نهاية ومعنى (قوله ايضا) كما تطالب (قوله مالم ينو والتبرع) اى بان نوى حين الاداء الرجوع اليها او  
اطلق (قوله غير جنسه) اى اوصفته (قوله ولا يطالب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يطالب  
وكيلها بما لم ينو الا ان ضمن كان يقول على انى ضامن فيطالب بمسمى وان زاد على مهر المثل اه وعبارة  
الرشيدي قوله ولا يطالب الخ أى فيما صرح بوكالتها سواء امثل ما سمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أى بهر  
المثل اى فى صورتى عدم الامثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى فى صورتى الامثال  
والنقص مع التصريح بالوكالة كما مر آنفا (قوله فبمسماها) اى بانتهى بمسماها فليتامل اه سيد عمر كما مر آنفا (قوله  
على اضافة فاسدة) اى كان اضاف الكل اليها اه ع (قوله لان الخلع) لتعليل لقوله إلا ان ضمن فبمسماها  
(قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى صنيعة هنا انه اذا اضاف اليها فى صورة المخالعة الآتية انها تبين  
بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فتيان بمسماها ويجب عليها  
منه بقدر مسماها فليتامل اه سيد عمر (قوله وان ترتب) اى الضمان على ذلك اى الاضافة الفاسدة (قوله  
ولها هنا) اى فى مسألة الضمان عبارة الروض مع شرحه ولذا غرم فى هذه اى مسألة الاطلاق وفى مسألة  
الضمان رجع اليها لكن بقدر ما سمته نقطة ان سمته شيئا اه (قوله لان الزيادة تولدت) على تامل فيما لو  
زاد مهر المثل كخمس عشرة على مسماها كعشرة ونقص عن مسماها كعشرين فان جميع الزيادة على مسماها  
ليست متولدة من ضمانه بل لانها هى التفاوت بين مهر المثل ومسماها اى كخمس اه سيد عمر (قوله أو قال  
من مالى) عطف على قوله وقال من مالها (قوله اولم ينوها) اى او اطلقه ولم ينوها اه سم (قوله وان نوها)  
اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها كافى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا  
زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف الى مالها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم  
يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوبى بسمها وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض فليتامل  
الفرق اى بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم اقول واشار الى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك (قوله والحاصل الى قوله وقد يشكك) لم يذكره مر بل اقتصر على ما كان مكان هذا  
وضرب عليه الشارح اى وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين ان ينوها وان لاورد بجزم امامه بانتهى اذ لم ينوها  
نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا طالب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسياق لذلك تنمة فى نظيرة هذه  
ولا يطالب وكيلها بما لم ينو الا ان ضمن كان قال على لانه ضامن فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي  
فاثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة وبؤخذ من قولهم لتصريحه بالوكالة ان فائدة  
قولهم بوكالتها المذكور فى المتن عدم مطالبة حينئذ لا غير لما علم مما تقرر من الوقوع فى الكل وأن التفصيل  
فى اللزوم لانها هو بين الاضافة اليها والى الاطلاق سواء اذكر الوكالة فى الكل او لا وقد يشكك على ما مر  
ما تقرر من الوكالة الخ (قوله ولا يطالب) هلاطوب لان الوكيل يطالب ويحجب بما ياتى من الفرق  
فى شرح قوله ولا اجنبي توكلها فتخير هي (قوله إلا ان ضمن) كذا فى الروض (قوله لان الزيادة تولدت  
من ضمانه) هكذا الى هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فليراجع ويحتمل ان مراده من  
قول الشارح إلا ان ضمن بقرينة قوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض (قوله أو قال من مالى  
اولم ينوها) عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه او اطلقه ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ فقول  
الشارح اولم ينوها معناه او اطلقه ولم ينوها (وان نوها) اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها  
كافى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف  
الى ملكها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوبى بسمها  
وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتامل الفرق ثم قال فى الروض وشرحه واذ غرم

مسماها وهي بما ستمت كملواضاف لها مسماها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمسماها وفيها اذا اطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل  
فان سمي ازيد لزمه الزائد  
فان غرم الكل رجع بمهر  
المثل وقد يشكل على ما  
تقرر من التفصيل في  
مطالبة الوكيل هنا ما مر في  
الوكالة من مطالبة وكيل  
الشراء في الذمة مطلقا الا  
ان يفرق بان اصل الشراء  
يمكن وقوعه له بخلاف هنا  
(ويجوز) اي يحل ويصح  
(توكيله) اي الزوج في  
الخلع (ذميا) وحريريا وان  
كانت الزوجة مسلمة فيها لو  
اسلمت وتخلف ثم اسلم فانه  
يحكم بصحة الخلع (وعدا  
ومحجور عليه بسفه) وان  
لم ياذن السيد والولي اذلا  
عهدة تتعلق بوكيله بخلاف  
وكيلها على ما مر فيه (ولا  
يجوز) اي لا يصح (توكيل  
محجور عليه) بسفه ومثله  
العبد هنا ايضا (في قبض  
العوض) العين والدين لانه  
ليس اهلا له فان فعل  
وقبض برىء الخالع بالدفع  
له وكان الزوج هو المضيع  
لماله باذنه في الدفع اليه فان  
قلت ما في الذمة لا يتعين الا  
بقبض صحيح وقد علمت ان  
قبض السفية باطل فكيف  
برىء منه الخالع قلت  
الكلام في مقامين صحة  
قبضه والصواب عدم  
صحته وبراءة ذمتها

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله وهي بما ستمت) واضح ان محله في مسماها  
الزائد من الجنس اما غيره فينبغي ان تعتبر قيمته فازدادت على مسماها او ساوتها اقتصر اى في مطالبتها عليه  
اى مسماها وان قصت عنه اخذته اى مسماها بقدرها هذا ما ظهر لي ولم ارفيه شيئا وعليه فهل للزوج  
مطالبتها ايضا كما يقتضيه لاطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل التخيير المشرع  
به كلامهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما التزمته محل تامل اه سيد عمر (قوله بما ستمت) اى يرجع  
عليها به (قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان  
يضمن ولم يشترط ذلك فيها لواطاق ولم يضاف الخلع اليه لكنه نواها اه سم (قوله مطلقا) كان المراد  
سواء ضمن او لا اه سم (قوله الا ان يفرق الخ) ويفرق ايضا بانه يتم بضع يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر  
عليه في تقريره بخلافه هنا اه سيد عمر (قوله اى يحل) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لانه) اى  
الكافر (قوله وتختلف) اى وخالها في حالة الخلع اه رشدي (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه إشارة الى  
التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح حكم وكيلها اذا كان سفيةا وانه اذا اضاف المال  
اليها بانت ولزمها المال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله على ما مر الخ) اى آثار (قوله اى لا يصح) ينبغى ولا  
يحل لانه تعاظم عقد فاسد اه سيد عمر (قوله ومثله العبد الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح  
الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن الحناطى انتهى اه سم وسياتي في الشرح  
ما يوافقه (قوله برىء الخالع) وكان الزوج الخ) كذا نقله واقر اه ايضا لكن محله السبكي وابن الرفعة على  
عوض معين أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه والام يصح القبض اذا مضى اى الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح  
فاذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته نهاية ومعنى اقول ولو فصل بين كون الخلع عالما بسفه  
فيبقى الحق في ذمته لتقصيره او جاهلا به فلا يبقى لاذلا لتقصيره منه وإنما التقصير من الزوج لكان له وجه وجهه  
اه سيد عمر قال عش قوله كذا نقله الخ معتمد اه (قوله وكان الزوج الخ) عطف على برىء الخالع  
(قوله لان تلك العلة) وهي قوله لانه ليس ادلاله اه كرى (قوله لان تلك العلة موجودة الخ) قد يمنع  
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله فكذا هنا) بل ما مدنا أولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك  
اعتد به والزوج هنا غير متعدد بتصرفه في ماله اه سيد عمر (قوله الاطلاق) اى اطلاق براءة الخالع  
الشامل للمعين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرفعة) كانه يختلف كلامه لاذ هذا

هذه المسئلة أى مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ماسمته فقط إن سميت شيئا اه  
(قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان يضمن  
ولم يشترط ذلك فيها اذا اطلق فلم يضاف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله مطلقا) كان المراد سواء ضمن  
او لا (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه إشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح  
حكم وكيلها اذا كان سفيةا وانه اذا اضاف اليها بانت ولزمها المال ولا يطالب الوكيل (قوله ومثله العبد هنا)  
أى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن  
الحناطى اه (قوله وكان الزوج هو المضيع لماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه  
النسخة عوض عما بعده في الشرح الى المتن فليتامل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وقد علمت ان  
قبض السفية باطل فكيف برىء الخالع قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمتها  
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا  
قال الاطلاق هو ما اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفية مثلا كاذن  
وليه له وليه ولو اذن له في قبض دين له فقضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ايضا  
توكيلها كافر او عبدا اه ما في هذه النسخة وقوله فيه لان تلك العلة موجودة قد يمنع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاء  
كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفية (قول المحشى في نسخة بعده الخ نسخ الشارح التي بايدنا كما ترى)

مثلا كاذن وليه له وولي له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ايضا توكيلها كافر او عبدا  
وفما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة للزوج مطالبته بالمال بعد العتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وامر في  
توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصده الرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع ان المال هنا لم يتاهل مستحقة للمطالبة به ابتداء وإنما اطرا  
مطالبته به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان اداءه محتملا لكونه عما التزمه ولكونه تبرعا عليها ولا قرينة له بين احدهما مع  
كون الاصل برائة ذمتها بما دفعه (٤٧٦) فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به عقب الوكالة

قرينة ظاهرة على أن أدائه  
انما هو جهتها فلم يشترط  
لرجوعه قصد وهذا يندفع  
تنظير بعضهم في اشتراط  
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في  
كلام شرح الروض هنا  
فتأمله ومع اذن السيد فيها  
يتعلق بكسبه ومال تجارته  
ويرجع السيد عليها هنا بما  
غرم وان لم يقصد رجوعا  
لوجود القرينة الصارفة  
عن التبرع هنا ايضا الجواز  
مطالبة القن عقب الخلع  
لاسفيها وان اذن الولي فلو  
فعل وقهر رجعا ان اطلق  
أو أضافه اليه فان أضاف  
المال اليها بانت ولزمها المال  
وانما صح هنا لانه لا ضرر  
فيه على السفية كذا ذكره  
وهو صريح في انه لا يطالب  
فما قيل انه يطالب ويرجع  
به عليها بعد غرمه وهم  
(والاصح صحة توكيله امرأة  
لخلع) وفي نسخ نخلع فاللام  
بمعنى الباء (زوجته او طلاقها)  
لانه يجوز ان يفوض طلاق  
زوجته اليها وتوكيل امرأة  
تختلع عنها صحيح قطعاً ومراًنه

المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أى أو العبد (قوله انتهت) أى عبارة الشيخ (قوله  
ويجوز ايضا) الى قوله وكان الفرق في المغنى لا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا  
قوله ويرجع السيد الى لاسفيها (قوله فيما اذا اطلق) أى العبد بان لم يصفه له ولا لها اه عرش زاد سم فان  
إضافه اليها طولبت به اه (قوله بعد العتق) أى لعله فيما يظهر اه عرش (قوله ان قصد) أى عند الغرم  
(قوله وكان الفرق الخ) تطويل لا طائل تحته كما يظهر بالتأمل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لى  
وجه عدم الفائدة (قوله ومما) أى في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح  
بذلك قول المغنى (قوله مستحقة) وهو العبد اه عرش (قوله تطرا مطالبته) أى للمرأة اه عرش (قوله  
لو وقع) أى العتق (قوله كان اداءه الخ) جواب لما (قوله هنا) أى فى العبد (قوله ويعلم ما في كلام شرح  
الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه خلافه اه سم (قوله ومع اذن السيد) الى قوله  
كذا ذكره في المغنى لا قوله لوجود القرينة الى لاسفيها (قوله فيها) أى الوكالة (قوله ان اطلق) أى السفية  
بأن لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره انه يقع رجعا وان نواه عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد  
يصرح بذلك قول المغنى مانعه واما المحجور عليه بصفه فلا يصح ان يكون وكيلا عنه وان اذن له الولي إلا  
اذا أضاف المال اليها فبين ويلزمها اه (قوله ولزمه المال) ويرجع به عليها بعد غرمه كذا اطلقوه ويظهر انه  
يجب فيه ما مر في الوكيل لانه لا يطالب إلا ان طولب اه وقولها ويرجع الخ كان في اصل الشارح ثم ضرب  
عليها وابدله بقوله وإنما الخ اه سيد عمر عبارة عرش قوله ويرجع به وإنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفية لا يغرم  
وعبارة حجج وإنما صح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية اه وقال الرشيدى قوله ما مر في الوكيل يعنى الوكيل  
في الشراء مثلا لكن تقدم قريبا الفرق بينهما وبين وكيل الخلع فتأمل اه (قوله وفي نسخ) الى الفصل في النهاية  
(قوله لانه يجوز) الى الفصل في المغنى (قوله لم يصح توكيله امرأة الخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح  
توكيلها للاختيار في النكاح فكذا اختيار الفرق مغنى وعرش (قوله في طلاق بعضهن) أى مبهما اما بعد  
تعيينهن للنكاح فيصح توكيلها في طلاقهن اه عرش

• (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) • (قوله في الصيغة) الى التنبيه في النهاية لا قوله كذا قالوه الى الماتن (قوله وما  
يتعلق بها) أى كوقع واحدة بثلاث الاثف فيما اذا قالت له طلقنى ثلاثا باثف فطلق واحدة اه عرش (قوله فدل)

(قوله وولي له لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض هذا في حل السبكي الآتى الذى تبعه عليه في الروض فقال  
تبع في هذا السبكي وغيره الاطلاق وما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن  
الزوج للسفيه مثلا كاذن وليه له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح  
الحناطى اه ثم رايت الشارح فيما سبق نازع ايضا السبكي (قوله وفيما اذا اطلق) أى بان خالع في الذمة ولم  
يصفه اليها فان اضافها اليها طولبت به (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط  
وقال ان الاوجه خلافه • (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) •

لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن  
(ولو وكلا) أى الزوجان معا (رجلا) فى الخلع وقوله (تولى طرفا) اراده منهما مع الآخر او وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)  
لان الخلع يكنى فيه اللفظ من جانب كالمو على بالا عطاء فاعطته • (فصل) • فى الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بافظ الخلع) ان قلنا انه صريح او  
كناية ونواه به (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى فى قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكم الافتداء المرادف له الخلع بهد  
الطليقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هى الافتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الآتى فى  
ثالث فصل فى الطلاق انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال او تسريح باحسان وحينئذ فيندفع جميع ما تقرر (وفى قول) نص عليه فى القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة اذالم يقصده بطلاقا (فسخ لا ينقص) بالتخفيف في (٧٧) (٤) الافصح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره  
كثيرون من اصحابنا المتقدمين  
والمتاخرين بل تكرر من  
البلقيني الافتاء به واستدلوا  
له بالآية نفسها اذ لو كان  
الاقتداء طلاقا لما قال فان  
طلقها والا كان الطلاق  
أربعا اما الفرقة بلفظ  
الطلاق بعوض فطلاق  
ينقص العدد قطعاً كما لو  
قصد بلفظ الخلع الطلاق  
لكن نقل الامام عن  
المحققين القطع بأنه لا يصير  
طلاقاً بالنية كما لو قصد  
بالظهار الطلاق (تنبيه) \*  
ان قلت لم كان الفسخ لا  
ينقص العدد والطلاق  
ينقصه وما الفرق بينهما  
من جهة المعنى قلت يفرق  
بان اصل مشرعية الفسخ  
ازالة الضرر لا غير وهي  
تحصل بمجرد قطع دوام  
العصمة فاقصروا به على  
ذلك اذ لا دخل للعدد فيه  
وأما الطلاق فالشارع وضع  
له عدداً مخصوصاً لكونه  
يقع بالاختيار لموجب  
وعدمه ففوض لارادة  
الموقع من استيفاء عدده  
وعدمه (فعلي الاول)  
(لفظ الفسخ كناية) في  
الطلاق اي الفرقة بعوض  
المعبر عنها بلفظ الخلع  
فيحتاج لنيته لانه لم يرد  
في القرآن (والمفاداة) اي  
وما اشتق منها (كخلع)  
على القولين السابقين وكذا  
الآتيان فيه (في الاصح)

اي الاسلوب المذكور (قوله اذالم يقصده الخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله  
السابق او كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير  
الاول وان كان بناء على انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر رسم ويجاب باختيار  
الثاني والتقييد ليعين محل الخلاف لما سياتي انه اذ انوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اه سيد عمر اي  
يقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول الاولي الآخر (قوله بالآية نفسها) وهي قوله تعالى فلا جناح  
عليها فيما افنت به اه عش (قوله اذلو كان الاقتداء الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة  
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير  
لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض  
أخرى اه سم (قوله اما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المعنى (قوله اما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز  
قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمد اه عش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع  
الطلاق) اي اوافترن به لفظ الطلاق كخالعك على طلبة بالف اه معني (قوله بانه الخ) اي الخلع (قوله  
لا يصير طلاقاً) اي بل هو فسخ اه عش (قوله وهي) اي ازالة الضرر (قوله به) اي بالفسخ وقوله على ذلك  
اي مجرد القطع (قوله اذ لا دخل الخ) يتامل اه سم وقد يقال المعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً  
مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ففوض لارادة الموقع الخ)  
يتامل فيه (قول المتن فعلي الاول) ما وجه التفريع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على  
الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اه  
سم وقوله الصحيح الاوفق الاصح (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال سم على حج  
اه عش ويصرح بذلك صنيع المعنى عبارته فعلي الاول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كفسخت نكاحك  
بكذا فقبلت كناية فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فافه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية  
(قوله الآتيان الخ) اي بقوله ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية (قوله فيه) اي الخلع (قول المتن ولفظ  
الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه او لا نهاية ومعني (قوله ولفظ الخلع وما اشتق منه الخ)  
هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو انت خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فسياتي ان انت طلاق او  
الطلاق كناية الا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم لي كما في الطلاق لازم لي فليتامل بسم اه  
رشدي عبارة عش قوله ولفظ الخلع وما اشتق الخ صريح او كالصريح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق  
حيث ذكر معه المال او نوى وبشكل بما ياتي في الطلاق من ان المصادر كنيات ويصرح بان ما هنا كالطلاق  
قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع اه ويمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل  
قوله وما اشتق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله اذالم يقصده بطلاقا) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق او كناية  
ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير الاول وان كان بناء على  
انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتامل (قوله اذالم يقصد الخ) اي بناء على  
ما ياتي عن الامام (قوله اذلو كان الاقتداء طلاقاً الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة  
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله او  
تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض اخرى اه  
(قوله اذ لا دخل الخ) يتامل (قوله في المتن فعلي الاول) ما وجه هذا التفريع وقد يجاب بان الفاء  
لمجرد العطف (قوله فعلي الاول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول  
لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع  
المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشتق منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو انت

لورودها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشتق منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر على لسان



ثلاثة ألفاظ تأتي لا غير  
واطال كثير ون في الانتصار  
له نقلا ودليلا (فعلى الاول)  
الاصح (لوجرى) ما اشتق  
من لفظ الخلع أو المفاداة  
معهما (بغير ذكر مال  
وجوب مهر مثل في الاصح)  
لا طراد العرف بجر يانه  
بمال فرجع عند الاطلاق  
لمهر المثل لانه المراد كالخلع  
بمجهول وقضيته وقوع  
الطلاق جز ما ولا نما الخلاف  
هل يجب عوض أولا  
وانتصر له جمع محققون  
وقالوا انه طريقة الاكثرين  
والذى في الروضة انه عند  
عدم ذكر المال كناية  
وجمع جمع بحمل المتن اى  
من حيث الحكم لا الخلاف  
كما هو ظاهر للتأمل على  
ما اذناوى به التماس قبولها  
فقبلت فيكون حيث شذ  
صريحا لما يأتى ان نية  
العوض مؤثرة هنا فكذا  
نية التماس قبول مادل  
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه  
مع قبولها والروضة على  
ما اذناوى العوض ونوى  
الطلاق فيقع رجعيان وان  
قبلت ونوى التماس قبولها  
وكذا لو اطلق لفظ خالعتك  
بنية الطلاق دون التماس  
قبولها وان قبلت فعلم ان  
محل صراحته بغير ذكر  
مال اذا قبلت ونوى  
التماس قبولها وان مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق  
قوله الاق لو جرى ما اشتق من لفظ الخلع او المفاداة الخ (قوله حملة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة  
الفاظ الخ وهى الطلاق والفراق والسراح اه ع ش (قول المتن فعلى الاول) وهو صراحة الخلع اه معنى  
اى والمفاداة (قوله معهما) اى مع الزوجة وسيد كر محترزه (قوله لا طراد العرف) اى قوله كالمكرر  
النهاية والمعنى لا قوله وانتصر الى الذى وقوله من حيث الحكم الى على ما وقوله فعلم الى وخرج (قوله  
وقضيته) اى قوله وجوب مهر المثل اه ع ش (قوله وانتصر له) اى للتمس وما يقتضيه (قوله والذى في  
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغى وعدم نيته اه سم (قوله  
وجمع جمع بحمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جز ما  
لا الخلاف اى فى وجوب مهر المثل اه كردى (قوله على ما اذناوى به) اى بقوله خالعتك مثلا اه ع ش  
(قوله فقبلت) اى ولا فلا يقع شيء كما يعلم عما ياتى وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله لما ياتى) لعل فى  
قوله وكذا لو اطلق الخ بطريق المفهوم (قوله هنا) اى فى صراحة الخلع (قوله عليه) اى العوض (قوله مع  
قبولها) اى الزوجة والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كردى (قوله  
على ما اذناوى العوض اى فقال خالعتك بلا عوض اه معنى (قوله وكذا الخ) اى يقع رجعيان (قوله لو  
اطلق) اى لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفى سم بعد كلام مانصه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح  
وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها وقبلت مر اه (قوله ان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا  
جز ما) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانتهى أو عرى عن  
ذلك ونوى الطلاق وضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا فان لم يضر جوابها ونوى اى الطلاق وقع  
رجعيان ولا فلا اه نهاية وقوله وفيه نظر اى فى الحمل ع ش وقوله والوجه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل  
فى الاجنبى وببحث به مع مر فوافق وقوله بانتهى اى بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وع ش  
وقوله أو عرى عن ذلك اى ذكر المال ونيته ع ش وقوله وقبلت اى فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله  
وقع باثنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيان ويقع بمهر المثل سم وقوله ولا اى لم ينو الطلاق ع ش (قوله  
فانها تطلق مجانا) هذا لا يتأتى فى اول الاقسام وهو ما اذناوى صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى  
عبارة ع ش وقوله فانها تطلق الخ ينبغى ان محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان اضم

خلع أو مفاداة تصريح وفيه نظر فسيأتى أنت طلاق أو الطلاق كناية إلا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام  
على نحو الخلع لازم لى كفى الطلاق لازم لى فلينأمل ووافق فى الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا  
المفاداة صريح فى الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به اى بالخلع بلا مال من القبول منها بعد  
إضمار التماس جوابها مهر المثل قال فى شرحه لا طراد العرف بجر يان الخلع بعوض فيرجع عند الاطلاق  
الى مهر المثل ثم قال ومحل له اذا كان الخلع مع الزوجة فان كان مع اجنبى فلا يجب مهر بل تطلق مجانا وكذا لو خالع  
معه بخمر أو مغصوب أو حر أو ميتة كما سيأتى اه (قوله والذى فى الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغى  
وعدم نيته (قوله وجمع جمع بحمل المتن الخ) كذا شرح مر ووافق فى الروض المنهاج حيث قال الخ  
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا جز ما وان نوى به طلاقا) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه ان  
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانتهى أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا  
وان لم يضر التماس جوابها ونوى وقع رجعيان ولا فلا شرح مر وقوله بانتهى اى بالعوض المصرح به او المنوى  
ان توافقا فيه كما هو ظاهر وقوله والوجه انه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل فى الاجنبى وببحث به مع مر  
فوافق وقوله وقبلت فان لم تقبل لم يقع وقوله وقع باثنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيان ويقع بمهر المثل  
وان لم يذكر مالا ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها

كما لو جرى ( ٤٧٩ ) معه بنحو خرفان قلت ظاهر هذا أنه لا

يحتاج هنا إلى نية الطلاق به وحينئذ فيشكل بما مر أنه كناية لافرق في ذلك بينها وبين الاجنبي قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فعدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله ما لم يصرفه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من أفادته الطلاق ويؤيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضيا للمهر المثل معها لأمعه وظاهر أن وكيلها مثلها ( ويصح ) الخلع بصرائح الطلاق مطلقا كما علم مما مرو ( بكنائيات الطلاق مع النية ) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ إن نوبيا ( وبالجملة ) قطعا لا تنفاه اللفظ المنعبد به ( ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت اشتريت ) أو قبلت مثلا ( فكناية خلع ) وهو الفرق بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لأن هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه منها غير صحيح ( ولما بدأ ) الزوج ( بصيغة معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا ) وقلنا الخلع طلاق ( وهو الاصح ) فهو معاوضة لا خذه عوضا في

التماس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما يوافقه ( قوله ظاهر هذا ) أي قوله فانها تطلق بجائنا إنه الخ أي الخلع ( قوله بنحو خمر ) أي مع التصريح بوصف الخمرية اه سم ( قوله هنا ) أي فيما لو جرى مع الاجنبي ( قوله بما مر أنه كناية ) لعله على ما في الروضة انتهى سم ( قوله يمكن الفرق الخ ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه ( قوله لانها ) أي الخلع معها أي الزوجة ( قوله الغاء ) أي الخلع من أصله وهو الطلاق ( قوله بالنية ) أي للطلاق ( قوله واما معه ) أي الاجنبي ( قوله وظاهر ان ) إلى قوله وقضية هذا في النهاية لا قوله وفي نسخة إلى المتن ( قوله ويصح الخلع ) أي الفقرة بعوض اه سم ( قوله مطلقا ) أي نوى أو لا قلناه طلاق أو لا اه ع ش ( قوله بما مر ) وهو قول المصنف هو فرقة بلفظ طلاق اه كرى ( قوله بناء على أنه ) إلى قوله وقضية هذا في المغنى لا قوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعل إلى أو بإشارة ( قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا ) عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح انتهت اه سم وصرح منها في رجوع قوله ان نوبيا إلى القولين معا قول المغنى نصه ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكنائيات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه ( قول المتن وبالجملة ) وهي ما عدا العربية نهاية أي ولو من عري ع ش ( قول المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت الخ ) أي فورا بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا وكذا قول الزوج بعثك طلاقا بكذا أو قول الزوجة بعثك ثوبى مثلا بطلاق فان كلا منهما كناية يشترط النية فيهما كبعثك نفسك إلا ان يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه روض مع شرحه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك ايضا وانظر لم تعرض الشارح لذلك اه سم ( قوله على الطلاق والفسخ ) أي على قول الطلاق الخ ( قوله وليس هذا الخ ) عبارة المغنى قال الزركشى والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد نفاذه في موضوعه اذ موضوعه محل الخطاب انتهى فصاحب المغنى نظر الى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظر الى منظوقها فتأمل اه سيد عمر ( قوله لم يجد نفاذا الخ ) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بشئ مخصوص وهو غير متصور هنا لان بيع الرجل لزوجته حره كانت أو أمه غير صحيح اه ع ش ( قوله منها ) أي القاعدة ( قوله غير صحيح ) أي وان سلك جمع كالزركشى والدميري اه نهاية ( قوله وهو الاصح ) عبارة النهاية والمغنى وهو الأرجح اه

وقبلت مر ( قوله كما جرى معه بنحو خمر ) أي مع التصريح بوصف الخمرية ( قوله ظاهر هذا ) أنه لا يحتاج الخ ( حاصل الفرق الذي ذكره أنه لا يحتاج الخ ) في ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج ( قوله بما مر أنه كناية ) لعله على ما في الروضة ( قوله في المتن ويصح ) ليس ضميره للفظ الخلع اذ لا معنى لقولنا يصح لفظ الخلع بكنائيات الطلاق فتعين أنه للخلع بمعنى الفقرة بعوض لكن قول الشارح كالرخصة بناء على أنه طلاق هل هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه أنه طلاق أو فسخ تأمل فيه ( قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا ) عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه عبارة الروضة فرع بصح الخلع بجميع كنائيات الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقا وان جعلناه فسخا فهل لا كناية في مدخل وجهان أحدهما نعم فان نوى الطلاق أو الفسخ كان مانوى وان نوى الخلع عادا الخلاف في أنه فسخ أم طلاق اه وفيه تصريح بان كنائيات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في أنه فسخ أو طلاق ويؤيد منه الخلاف في صرائحه ايضا وهو مقتضى قول المنهاج الآتي آنفا وقلنا الخلع طلاق فتأمل ( قوله في المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا الخ ) في الروض وبعثك نفسك أو أفانك أياها بكذا مع القبول فورا كناية قال في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا اه وفيه دلالة على أنه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا أو كون القبول فورا ويحتمل ان الاشتراط انما هو للاعتداد لا لكونه كناية ثم قال في الروض متصلا بما تقدم وكذا بعثك طلاقا وبعثك

مقابلة البضع المستحق له ( فيها شوب تعليق ) لئلا يرب وقوع الطلاق على قبول المال كترتب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالباع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبلت أو اختلعت أو ضمنت أو بفعل كأعطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بأشارة خرساء مفهومة وقضية هذا أنه إن أَرْضَعْتَ ولدى سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ أو بالفعل فإن كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فبعد رضاع السنة وعلى الاول يحمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني يحمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط معنى السنة وفصل بعضهم فقال إن لم تلزمه اجرة رضاع ولده لفرقه فهو محض تعليق بصفة فيقع بعد السنة وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة باثنا ويفرق بين هذا وإن دخلت الدار فانت طالق بالف فإنه يشترط القبول لفظا ويقع عند الدخول بالف وإن وجب تسليمه حالا كما باتى بان هذه فيها شرطان متغايران فواجبنا مقتضى كل منهما وهو ما ذكر بخلاف تلك فإنه ليس فيها الا بشرط واحد لكن فيه شائبة مال فقلبنا الشرط تارة والشائبة اخرى (غير منفصل) بكلام اجنبى إن طال كما باتى آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الايجاب والقبول هنا ايضا (فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بالف فقبلت باليمين وعكسه أو طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعو) كما في البيع فلا

(قوله محضة الخ) بوجه اه سم عبارة ع ش تأمل وجه ذلك فان العلة لشرب التعليق موجودة فيه فإنه لو لم تنبل المرأة لم يكن فسخا اه اقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عتب محضة ما نعه من الجانبين إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هو كابتداء البيع اه (قوله وفي نسخة فله الخ) لعل وجه التفريع النظر لشرب المعاوضة والواو لنظر الشرب للتعليق فكانه استدراك على ما اقتضاه شرب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر (قول المتن يشترط قبولها) اى الخبائة للباطنة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للدنى (قوله أو بفعل الخ) لعله بفرض تسليمه رخصته مفروض فيما لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كذا علمت على أن تعطينى كذا الخ وحديثه يوضح لك ما في قوله وقضية هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيد عمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع ش قوله كما قاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بأشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا الخ) محل تأمل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة إذ هي التي يشترط فيها القبول لافى صيغة التعليق إذ لا يشترط فيها كما سيأتى ولا يقع بها بل سيأتى أنه لا يقع في المعلق إلا بوجود الصفة فليتا مل ولا يرجع فان الذى يظهر أن أوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين إذا دخلت الخ أن قوله في تلك أنت طالق بالف صيغة معاوضة فاقتضت القبول لفظا فور انظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر الشرط ولعل هذا الفرق أن اتصفت أو ضح ما فرقه به الشارح ثم من الواضح أن افتاء البعض الذى ذكره لا ينافى الفصل في الحقيقة وإن سكنت عن التفصيل وكونه يقع باثنا تارة ورجعيا اخرى اه سيد عمر (قوله فيقع بعد السنة) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أو لا يشترط اه سيد عمر اقول الظاهر الثانى (قوله وإن وجب تسليمه حالا) قد يقال ما وجهه اه سيد عمر اقول لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظى (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى أن أَرْضَعْتَ الخ اه سم (قوله بكلام اجنبى) إلى المتن فى المغنى إلا قوله كما باتى آخر الفصل وإلى قوله والابرأى فى النهاية إلا قوله لكن القياس إلى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) اى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف لإيجاب وقبول) اى المال كما باتى اه ع ش (قول المتن فلعو) اى فى المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن أعطيتنى الف فانت طالق فاعطته الفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الايجاب فاذا خالفه فى المعنى لم يكن جوابا ولا اعطاء ليس جوابا وإنما هو فعل فاذا أنت بالفين فقد انت بالالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) اى المال وكذا ضمير مقابلة (قوله مستقل به) اى بالطلاق (قوله ويفارق ما لو باع الخ) أى فإنه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) اى لفظة ما (قوله أو اى وقت) إلى قوله ثم رايت فى المعنى إلا قوله ولا يطل الى ولا رجوع وقوله ومثلها

ثوبى بطلاق بشرط النية فيهما اه قال فى شرحه عتب هذا كعبتك نفسك إلا أن يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت فى بيعتك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله فى المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى أن أَرْضَعْتَ الخ (قوله

طلاق ولا مال (ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الالف) لانها لم يتخالفنا إلى فى المال المتعبر قبولها لاجله بل فى الطلاق فى مقابله والزواج مستقل به فوقع ما زاده عليها وبه يندفع ما قيل قد يكون لها غرض فى عدم الثلاث لرجعه بلاحل ويفارق ما لو باع عبيدين بالف فقبل احدهما بالف لان البائع لا يستقل بتعليك الزائد (وإن بدا بصيغة تعليق كنى أو التى ما) زائدة لنا كيد أو اى وقت أو زمن أو حين (أعطيتنى) كذا فانت طالق (فتعليق) من جانب فيه شوب معاوضة

لكن لا نظر اليها هنا غايبا لان افضله المذكور من صرائحه فلم ينظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يبطل بطرو  
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظا) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان  
تفرقا عنه لدلالته على  
استقرار كل الازمنة منه  
صريحا فلم تقو قرينة  
المعاوضة على إيجاب الفور  
ولما وجب في قولها متى  
طلقتى فلك الف وقوعه  
فورا لان الغالب على  
جانبيها المعاوضة بخلافه  
والهم مثاله ان متى اى  
ونحوه انما يكون للتراخي  
اثباتا مانفيا كمتى لم تعطى  
الفاقات طاق قاله فور  
فطلق بمضى زمن يمكن فيه  
الاعطاء فلم تعطه (وان قال  
ان) بالكسر (او اذا)  
ومثلها كل ما لم يدل على  
الزمن الا ترى (اعطيتى  
فكذلك) اى لا رجوع له  
ولا يشترط القبول لفظا  
لانها حرفا تعليق كمتى  
اما المفتوحة واذا فطلاق  
مع احدهما يقع باننا حالا  
ويبقى تقييده بالنحو  
اخذا بما ياتي في الطلاق ثم  
رايت شارحا ذكره وظاهر  
كلامهم انه مع بينوتها  
لامال له عليها ويوجه بان  
مقتضى لفظه انها بذلت له  
الفاعل الطلاق وانه قبضه  
لكن القياس ان له تحليفها  
انها اعطته نظير ما مر في  
رسم القباله (لكن يشترط)  
ان كانت حرة والحق  
بها المبعضة والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا نظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) اى التعليق (قوله لما فيه) اى التعليق او لفظه  
قول المتن في المجلس) اى مجلس التواجب وهو كافى المحرروا عمله المصنف ما يرتبط به الايجاب بالقبول اه  
معنى (قوله وان تفرقا الخ) اى ولو طال الزمن جدا اعرش عبارة المعنى ففى وجد الاعطاء طلقت وإن  
زادت على ما ذكره ولو قيدت هذه بزمان او مكان تعين اه (قوله لدلالته) اى الاظهار معنى (قوله منه) اى  
الزوج والاولى اسقاطه كما فعله الهابة والمعنى (قوله وقوعه) اى وقوع تطليقه وقوله بخلافه اى جانبه وقوله  
فطلقتى اى رجعيها اه عرش (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كل ما) اى كل لفظ اه عرش  
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الا ترى) اذا تدل على الزمن الا ترى سم وهو محل تأمل لانه محل الآتى فى كلام  
الشارح على المستقبل وليس بمراد له وانما المراد الزمن الآتى بيانه فى كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى  
وإذا ليست كذلك اه سيد عمر (قوله يقع باننا حالا) انظر هل هو فى الظاهر والباطن وان لم تكن اعطته شيئا  
او فى الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لا غير اه رشيدى اقول ويتعين الثانى كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن  
القياس الخ تقييد النهاية بظاهر افيما ياتى (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له الخ) قد يستشكل  
حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق  
المتاخر عنه فليتامل كذا قاله الفاضل المحشى ولك ان تقول انما يمنع ان كان منجزا غير مرتبط بالطلاق وليس  
بمتعين فلعلمه فى ضمن خذ هذه الالف او ملكتك هذه الالف على ان تطلقنى بل قول الشارح بذلك الفا الخ  
يعين هذا الحمل ويتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتنى تمليككم جزا وقالت بل مرتبطا بالطلاق ولعل  
الاقرب قبول قولها لانها اعترفت بما صدر منها وان الظاهر من حالها سيمافى مثل مقام الشقاق ما ذكرته  
لا يقال اذا حمل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتى اعنى ابتداءها بالطلب لانا نقول قد يذ كر بعض  
فروع قسم فى بيان آخر والباعث عليه رفع الاشكال المذكور اه سيد عمر (قوله لامال له الخ) زاد النهاية  
ظاهرا اه وقال الرشيدى وكذا باطنا كما هو ظاهر لانها لم تلزم له شيئا فليراجع اه وتقدم ان قول الشارح  
كالمعنى لكن القياس الخ يفيد التقييد بالظاهر (قوله ويوجه بان الخ) عبارة المعنى وخرج بان المكسورة  
المفتوحة فان به يقع الطلاق فى الحال باننا لانها للتعليل قاله الماوردى قال وكذلك الحكم فى اذلتها لماضى  
الزمن اه (قوله لفظه) اى الزوج (قوله نظير ما مر الخ) اى فى باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت  
حرة) سيد ذكر محترزه ثم هو الى قوله سواء الحاضرة فى المعنى (قوله والمكاتبه) قياس ما مر فى المكاتبه من انه  
اذا خالها على عوض بغير اذن سيدها دينا كان او عينا بانتم بمثل المثل انه يردها عليها ما قبضه منها ولا يملكه  
ويستقر له فى ذمتها مالم يرض (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان اعطيتى زوجتى اه  
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) اى الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه  
مجلس عليها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) اى فى شرح جبدل الخ اه كردى (قوله بان لا يتخلل  
الخ) تصوير للفور (قوله طويل الخ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق  
احدهما الآخر مختارا وقوله لان ذكر العوض الخ) علة لقول المصنف لكن يشترط اعطاء على الفور وقوله  
لصراحتها اى متى اه عرش (قوله فى التأخير) اى فى جواز التأخير مع كون المقلب فى ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الا ترى اذا لى لفظا اذا يدل على الزمن الا ترى (قوله وينبغى الخ) كذا شرح  
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له عليها) قد يستشكل حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى  
التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق المتأخر عنه فليتامل (قوله والغائبة)  
المناسب لها التصوير بان اعطيتى زوجتى (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس عليها بالنسبة

(٦١ - شروانى وابن قاسم - سابق)

الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على الفور) والمراد

به فى هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام او سكوت طويل عر فاو قيل ما لم يتفرقا كما مر فى خيار المجلس لان ذكر العوض  
قرينة تقتضى التمهيل اذا لا عوض تتمتع فى المعاوضات وترك هذه القضية فى نحو متى لصراحتها فى التأخير كما مر بخلاف ان اذ لا دلالة

لها على زمن اصلا واذا لان متى مسها من عام ومسمى اذا من مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا فلها الاشتراك في اصل الزمن وعدمه في ان اتضح انه لو قيل متى التماك صح ان يقال متى او اذا شئت دون ان شئت لانها عدم دلالتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذي في متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان ولذا في الالتيب اما التي فاذ الفور بخلاف ان كما ياتي اما الامة ففي اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حالا اذ لا ملك لها ومن ثم لو كان (٤٨٣) التعليق باعطاء نحو خمر اشترط الفور لقدرتها عليه جالا وفي الاول اذا اعطته من كسبها او

غيره بان على تناقض فيه ويرده للسيد او مال كونه عليها مهر المثل اذا عقت والابراء فيما ذكر كالا عطاء في ان ابراتي لا بد من ابرائها فورا براءة صحيحة عقب عليها والا لم يقع والثناء بعضهم بانه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالف لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلانة طالق على الفان شامت قياس الباب اعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة اي فكذا الابرأ فيه معاوضة هنا وزعم انه اسقاط فلا تتحقق فيه العوضية ليس بشيء كما هو واضح على انه مر ان القول بانه اسقاط ضعيف فلم ان تصدقت عليك بصداقي على ان تطلقني خلع اي ان ارادت جعل البراءة التي تضمنها التصديق عوضا للطلاق لا تعليقها به كما علم عامر في شرط طلاقه على الفور لا يقال اراد ذلك المفتي التفريع على الضعيف انه رجعي لانا

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوجة كما مر اه معنى (قوله لها) اي ان قوله ولذا عطف على ان (قوله لانا) اي اذا (قوله فلها الاشتراك) اي اشتراكها في متى (قوله صح ان يقال) اي في الجواب وقوله لانا اي ان اه ع (قوله عن الزمان) الاولى تقديمه على الذي في متى (قوله ومحل التسوية الخ) اي في الفورية (قوله اما الامة) اي قوله والابراء في المعنى الا قوله على تناقض فيه (قوله اما الامة) محترز قوله ان كانت حرة اه ع (قوله وان طال) اي الزمن (قوله ومن ثم) اي لاجل ان العلة التعذر (قوله بنحو خمر) اي باعطائه (قوله لقدرتها الخ) لان بدوها يد الحرة عليه سواء قد تشمل يدها عليه اه معنى (قوله وفي الاول) اي غير نحو الخمر اه ع (قوله ويرده) اي الزوج ما قبضه من الزوجة الامة (قوله او مال كونه) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عقت) اي كلها اخذ من كلامه في معاملة الرقيق اه ع (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالا عطاء فكان الاولى تاخير عنه (قوله ان ابراتي) المناسب لما مر في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) اي بان لم يوجد البراءة او فوريتها او صحتها (قوله لم يقع) اي الطلاق (قوله واقفاء بعضهم الخ) بما بعد الاقضاء المذكور تصریحهم في البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا مخاطب بالعوض اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي وجد الفورية او لا (قوله فغلبت الصفة) اي التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الفورية) اي للشيئية (قوله وزعم انه) اي الابرأ هنا (قوله على انه مر) اي في الضمان اه كرى (قوله فلم الخ) اي من قوله والابرأ فيما ذكر كالا عطاء الخ (قوله اي ان ارادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها ملحق بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيد عمر (قوله لا تعليقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به اي الطلاق (قوله كما علم عامر) اي في شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كرى (قوله طلاقه) اي تعلقه (قوله على الضعيف) اي في ان ابراتي الخ (قوله انه رجعي) بيان للضعيف (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله في ان ابراتي (قوله كاسر) اي شرح فرقة بعوض اه كرى (قوله التعليق الضمني) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) اي تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) اي رجعي (قوله تعاق) اي الطلاق به اي شرط البراءة (قوله بان قضيته) اي قوله ان لم ينو به الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) اي قول المعارض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) اي في جميع اشترائط فورية البراءة (قوله ولو قال ان ابراتي الخ) يسكون التاء اه سم (قوله وتعليقه الخ) اي التوكيل او هذا جواب عما يقال لما كان الابرأ في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلما والتوكيل المعاق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو

لها فليتأمل (قوله اما الامة الخ) كذا شرح مر (قوله ويرده للسيد او مال كونه) ولا ينافيه ما نقله الرافعي عن البغوي انه لو قال لزوجته الامة ان اعطيني ثوبا فان طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونها لا تملك منوط بما يمكن تملكه انظر مع مسئلة الخمر اذا كان اعتبارا م كان التملك في المال فلم تطلق في مسئلة ان اعطيني ثوبا اذ لا يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرة ثوبا منصوبا او نحوه بخلاف ان اعطيني الفاء وهذا الثوب شرح مر (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله قبل ففي ان ابراتي (قوله ولو قال ان ابراتي) هو يسكون التاء

نقول فحينئذ لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي ان ابرأت فلانا من دينك او اعطيني كذا يقع رجعي كما مر فلا فورية خصوص ويكفي التعليق الضمني في انت طالق وتمام طلاقك براءتك لا بد من براءتها فورا على احد وجهين يتجه ترجيح لان الكلام لا يتم إلا بآخره ثم رايت الاصحبحي بحث انه ان لم ينو به الشرط وقع حالا وان نواه وصدقته تعاق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيته وقوعه حالا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طالق براءتك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط بعضه ببعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولو قال ان ابراتي فانت وكيل في طلاقها فابراة بري ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابرأ موافق في مقابلة التوكيل وتعليقه

إثما يفيد بطلان خصوصه كما مر ولو قات أنت طالق إلا أن أرا أنتي من كذا لم أطلق علي الأوجه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء أو موت وكذا إلا أن اعطيتي كذا مثلا (وإن بدت بطلب طلاق) كطالقتي بكذا وإن أو اذا أو متى طلقتي (٤٨٣) فلك على كذا (فاجاب) بها الزوج (فعاوضة)

من جانبها الملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالة) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (فلها الرجوع قبل جوابه)

كأثر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فور الجوابه) في مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وإن عقلت بقي بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيها بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالبا وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشائبة الجمالة فلوقالت طلقني بالف فطاق بخمسائة وقع بها كرد عدي بالف فرده باقل (ولو طلقت) (واحدة بالف فطلق نصفها مثلا بانث بنصف المسمى أو يدها مثلا بانث بمهر المثل للجهل بما يقابل اليه أو (ثلاثا بالف) وهو يملكهن عليها (فطلق طلقة بثله) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثله أم سكت عنه ولم ينو ذلك

خصوص التوكيل وأما الطلاق فيصح لعموم الإذن اه كرى (قوله بطلان خصوصه) أي خصوص كونه وكلا حتى يفسد الجمالة المسمى إن كان في رجوع لاجرة المثل وأما عموم كونه ما ذونا له في التصرف من قبل الموكل فلا يبطله التعليق اه سيد عمر (قوله كطالقتي بكذا) إلى قوله كرد عدي في المغنى لا قوله وفارق الجمالة إلى وبحث وإلى قوله أو بانث طالق طلقوه نصفاً في النهاية لا قوله ثم رايت إلى الماتن (قول الماتن فلها الرجوع الخ) أي بلفظ يدل عليه كر جعت عمافلتة أو أبطلته أو نقضته أو فسخته اه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح ولا اعطاء في المجلس (قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة سم على حج أقول نعم الأقرب أنه كذلك لما ذكره اه ع ش (قوله وفارق الجمالة) أي حيث يستحق فيها الجمل وإن تراخي العمل ع ش وسم (قوله وبحث أنها لو صرحت) عبارة للمغنى نعم لو صرحت الخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفور إن صرحت بالتراخي اه (قوله لو صرحت بالتراخي) أي كان قالت أن طلقتي ولو بعد شهر مثلا اه ع ش (قوله وقع بها) على الصحيح لأنه سامح ببعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه مغنى (قوله بها) أي بخمسائة كذا في الروض اه سم (قوله فرده باقل) أي بان نقص من ألف خمسائة قبل أن يردوا الألف الجمالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الزوجة بدليل ما بعده اه رشيدى (قول الماتن ولو طلبت ثلاثا الخ) (فرع) لو قالت طلقني نصف طلقة أو طاق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بمهر المثل وكذا لو قالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها نصف الألف وظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق يدها إذا لا يمكن التوزيع على البعض لاجتماعها بخلاف نصفها وإنما طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلقني نصفى لفساد صيغتها السابقة غياب اه سم (قوله طلقني نصفها الخ) لعلمه ما لم يرد به الكل أما إذا اراده به مجازا فتبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه إذا دلت عليه القرينة أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول أخذنا بما مر عن شرح الروض أنه يقبل بيمينه (قوله أم سكت عنه) أفهم أنه إذا ذكر ما يزيد على الثلث كان قال طلقتك واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجابها لسؤالها اه ع ش (قوله ولم ينو ذلك) أي الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع إلى قوله يعني إلى هنا (قوله الشراح اعترضوه بأنه الخ) ومنهم المغنى (قوله أو طلقتين) إلى قوله نظر المفوظ في المغنى لا قوله وفارق إلى ولو أجابها (قوله

(قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة (قوله وفارق الجمالة) أي حيث جوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أي بخمسائة كذا في الروض (قوله كرد عدي بالف فرده باقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلو قال إن رددت اتى فلك دينار فقال ارده بنصف دينار استحق الديناران القبول لا أثر له في الجمالة قال الامام واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بمائة طلق بها كالجعالة وقد يجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادير الامر عليه (فرع) لو قالت طلقني نصف طلقة أو طلق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بمهر المثل وكذا لو قالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها نصف الألف وظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق يدها إذا لا يمكن التوزيع على البعض لاجتماعها بخلاف نصفها وإن طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طاق نصفى لفساد صيغتها

فما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قيد مضر إذا لو اقتصر على طلقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لأفهمه بالأولى وإيضاً ففيه إيهام أنه إذا لم يعد ذكر المال وقع رجعيها والاصح أنه بانث كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثله) أو طلقتين فطلقتان بثليه تغليباً لشوب الجمالة إذ لو قال رد عيدي الثلاثة ولك ألف فرد واحداً استحق ثلث الألف



أصحهما الثاني نظر اللفظ  
لا للسراية لانه الأقوى  
وباختياره ويأتى ماله بذلك  
تعلق (وإذا خالع أو طلق  
بعوض) ولو فاسدا (فلا  
رجعة) له لانها إنما بذلت  
المال لذلك بضعها كما انه  
إذا بذل الصداق لا تملك  
هى رفعه (فإن شرطها)  
كطالقتك أو خالعتك بكذا  
على أن لى عليك الرجعة  
فقبلت أو أن أبرأنى من  
صداقك فانت طالق طلقة  
رجعية فأبرأت كما أتى به  
جمع اخذ من فتاوى ابن  
الصلاح (فرجعى ولا مال  
له لان شرطى الرجعة والمال  
أى أو البراءة متنافيان  
فيتساطان ويبقى مجرد  
الطلاق وهو يقتضى الرجعة  
ولانه لما صرح برجعية  
علم ان مراده مجرد التعليق  
بصفة البراءة لانها عوض  
وبحث بعضهم عدم الوقوع  
فى مسألة البراءة لانه لا  
سبيل للوقوع إلا بصحة  
البراءة وصحتها تستلزم  
البينونة وهى تنافى قوله  
رجعية ويرد بان هذا نظير  
ما ذكره من التنافى وقد  
صرحوا بانه لا ينافى الوقوع

السابقة عباب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أى كما تقدم فى قول المصنف ولو قال طلقك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلاث الف فلعنو (قوله وباختياره) عطف على الاقوى (قوله كطلقتك الخ) أى قبلت وقوله وان ابرأتني الخ أى فابراته (قوله فيتساقطان) هذا يقتضى بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافى البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالمتناfi بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التناfi عدم كونها عوضا لا بطلانها فى نفسها فالأوجه صحتها وهذا بخلاف ما فى المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة فى نفسها فتأمل فانه لا يخلو عن دقة وبه يظهر سهو وط دعوى ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافى شرط الرجعة فيتساقطان كفى المسئلة الاولى واما عبارة الشارح فهى قابلة للحمل على ما قلناه لولا ما دل على قوله الاق من بعضهم لانه لا سبيل الخ من عدم صحة البراءة واقراء له على ذلك من هذه الجهة فليتأمل (قوله تستلزم البيئونة) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا

(وفي قول بائن بمهر المثل) لأن الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالعا لم يعوض على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بانتهاء مهر الردة مثل لأنه رضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت طلقني بكذا أو ارتدت) أو ارتده أو أرتدا (فاجابه) الزوج فوراً بان لم يتراخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحينئذ نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصر) هي أو هو أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانتهاء الردة ولا مال) ولا طلاق لا ينقطع النكاح بالردة في الحالين أما إذا اجاب قبل الردة فانهاتين حالاً بالمال

بخلاف مالو وقعا فانها تبين بالردة ولا مال كما بحثه السبكي وغيره أى ان لم يقع اسلام ويوجهه بأن المانع أقوى من المقتضى فبحث شارح وجوبه  
ضعيف وان جزم به شيخنا في شرح منبهه (وان أسليت) هى أو هو أو هما (فيها) أى العدة (طلقت بالمال) المسمى لاننا نبين صحة  
الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر تخلل) سكوت أو (كلام يسير) (٤٨٥) ولو اجنبتا من المطلوب جوابه  
(بين لإيجاب وقبول) لأنه

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله مالو وقعا) أى الجواب والردة عرش ومعنى (قوله) كما  
بحثه السبكي) اعتمده النهاية لا المغنى (قوله أى ان لم يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام  
سمو عرش وسيد عمر (قوله ويوجه) أى ما بحثه السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى الخ)  
ولك ان تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وإنما مقتضية لبيئونة بلا مال فليتامل والحاصل انه  
وجد مقتضيان للبيئونة مع أحدهما يقتضيان بما لا والاخر بلا مال فعمل بمطابق البيئونة الذى هو مقتضيهما  
وبشوت المال الذى هو مقتضى أحدهما التحقق المقتضى مع عدم المعارض وإنما سقط المال في صورة  
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيئونة التى لا تقتضى المال وهى الردة على مقتضيه وهو الخلع لان الردة  
مانعة من ثبوت المال وحينئذ لا يظفر ان الاوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رايته في المغنى قال وهذا  
أوجه يعنى ما في شرح المنهج اه سيد عمر وقد يجاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة  
من ثبوته (قوله ضعيف) وفاقا لانهاية وخلافا للبغنى كما مر (قوله وان جزم به شيخنا في شرح منبهه) ووافق  
السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الخ) متعلق بتخلل الكلام (قوله هنا) أى في الخلع  
(قوله نظرا لشائبة التعليق) أى من جانب الزوج وقوله أو الجمالة أى من جانب الزوجة وكل منهما  
موسع فيه (قوله هنا) أى في الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه) أى  
بالتعميم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أى الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) أى ما نقل عن العمرانى  
(قوله لأنه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله في الصورة الثالثة) هى أو قال قبلت الابرأ اه سم عبارة السيد  
عمر بالنسبة لمسئلة العمرانى وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله في الصورة الثالثة اراد بها ما في  
الخوارزمى أو قال قبلت الابرأ والثانية قوله فطلق والاولى قول العمرانى ولا ينافى هذا ما يأتى في الشارح من  
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية اولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمرانى الى صورتى الخوارزمى  
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هناك باعتبار صورتى الخوارزمى فقط اه (قوله تعليقه الخ) أى الخوارزمى  
(قوله لأنها الخ) أى الزوجة (قوله فى الاولى) أى فى مسئلة العمرانى (قوله تلزمها) من باب الافعال والضمير  
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله بخلافها) أى الزوجة (قوله أحدهما) أى الزوجين (قوله والا) أى  
بان علماء (قوله كلام الخوارزمى) أى المار انفا وقوله الاولى أى من مسئلتيه (قوله ما اذ انوت جعل الابرأ  
الخ) ينبغى ان يكون الاطلاق كذلك لان المتبادر قصد العوضية بخلاف ما اذ اقصدت التعليق بان ارادت  
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقته فانت برى فانه حينئذ ينبغى ان يأتى فيه الخلاف السابق في تلك وأما قول  
الشارح بخلاف ما اذ انوا فحل تأمل ولم يظهر وجهه بل ينبغى في الصورة التى يحكم فيها بان ماتت به صيغة  
معاوضة لا يحتاج لنية منه ايضا كما لو قالت طلقته بالف فقال انت طالق ولم يتلفظ بالعوض ولم ينووه وكذا قوله  
لان هذا فى معنى تعليق الابرأ المقتضى عدم صحة ما ذكر في حالة الاطلاق محل تأمل ايضا لان ما ذكره متواتر  
في نحو قولها لمكنك كذا على ان تطلقنى فان التملك كالإبراء فى كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر  
الصيغة المعاوضة وان تضمنت التعليق كسائر صيغ المعاوضة فلا تحتمل عليه الاعتداد ارادته فتأمل وانصف  
اه سيد عمر (قوله بان تلفظ به) أى بعلى ذلك (قوله ايضا) أى كازوجة (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار

فان شرط الرجعية يصر فها عن العوضية الى مجرد التعليق (قوله كما بحثه السبكي) اعتمدهم (قوله أى ان لم  
يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام وان جزم به شيخنا في شرح منبهه ووافق السبكي في  
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمدهم (قوله في الصورة الثالثة) هى أو قال قبلت الابرأ (قوله  
لان هذا فى معنى تعليق الابرأ الخ) قد يقتضى هذا انه بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبولها ولا يكتفى ما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدقاتى على صحة طلاق فقال قبلت وقعا بانها بغير المثل لكن ينبغى حمل قوله بغير المثل على ما إذا جعل أحدهما الصداق وإلا وقع  
بانها في مقابلة الإبراء منه كما اقتضاء كلام الخوارزمى وهذا الذى يتجه أن محل ما قاله الخوارزمى فى الاولى ما اذ انوت جعل الابرأ عوضا لطلاق فطلق  
على ذلك بأن تلفظ به بخلاف ما اذ انوا اه ايضا لان هذا فى معنى تعليق الابرأ وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذى قبل هذا

لا يعد اعراضا هنا نظرا  
لشائبة التعليق أو الجمالة  
وبه فارق البيع وظاهر  
كلامهم هنا أن الكثير يضر  
ولو من غير المطلوب جوابه  
وبه صرحوا في البيع  
ويحتمل انه لا يضر هنا الا  
من المطلوب جوابه لما  
تقرر من الفرق بينهما  
ثم رايه شيخنا جزم به  
(فرع) نقل الاصحى  
عن العمرانى أن قولها  
خالعتك بالف لغو وان قبل  
لان الايقاع اليه دونها ولا  
ينافيه خلافا لمن ظنه قول  
الخوارزمى بتقدير اعتدائه لو  
قالت ابرأت ذمتك من صداق  
على طلاق فطلق أو قال قبلت  
الابرأ بان لا قبول  
اللزام للطلاق بالابرأ اه  
لانه ليس هنا ايقاع منها حق  
في الصورة الثالثة كما افهمه  
تعليله المذكور وانما لم يجعل  
قوله قبلت فى الاولى متضمنا  
للالزام المذكور لانها  
باسنادها الخلع الى نفسها  
افسدت صيغتها فلم يبق  
صيغة صحيحة تلزمها بخلافها  
فى الثالثة فان صيغتها ملزمة  
فصح جعل قبوله الزام لما  
تضمنته وكان بعضهم اخذ  
من كلام الخوارزمى هذا

وفي الثانية ما اذا قال قبلت بذلك ونوى به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرأه او لا فالترام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كناية مع النية لا يوقعه ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكورة ان قلنا فيما اذا كان الصداق ديناً ان البذل يصح كونه كناية في الابرأه وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرأه الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد بأحدهما الآخر فان

قلت الابرأه تملك الاسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تملكاً انما هو امر حكمي له لانه مدلول لفظه على أن التحقيق انه لا يطلق القول بانه تملك ولا بانه اسقاط لان لهم فروعا راعوا فيها الاول وفروعا راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكثر اطلاقاً كثيرون عليه التملك فلحظ ذينك ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدرك ما يستعمل فيه واما مدلوله الاصل فهو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المنافاة بينهما ولو علق بالبراءة فانت باللفظ البذل لم يكف وان نوته به لانه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه انه في معناه ولذا قيل انه تملك للدين ويرد بمنع انه في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لو قالت بذلت صدقي على طلاق وهو دين فطلق ولم ينويا جعل مثله عوضاً للطلاق وقع رجعيًا كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبرئه لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعليقا مبتدأ خلافاً لمن قال

اليه ما اذا نواه أيضا كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) متجه جدا الا قوله في مقابلة الخ على ما حررناه انما سيدعمر (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فلما حمل ذلك على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه التحقيق تامل اه سم (قوله انما هو امر حكمي) اي يحكم بانه تملك اه كرى (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع اه سم (قوله الاول) اي كونه تملكاً وقوله الثاني اي كونه اسقاطا وقوله الاول اي الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه اي الابرأه (قوله فلحظ ذينك) اي الراعيين (قوله لمدرك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله واما مدلوله التحقيق فهو الخ) قديمع اه سم (قوله فتم ما تقرر من المنافاة الخ) هذا منوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازا فمنوع اه سم (قوله بانه) اي البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقا فمنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيدكر تحترزه (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى اه سم (قوله لانه الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) اي الصداق الدين (قوله ان علم) اي الصداق قدرا وصفة (قوله والا) اي بان جهل احدهما الصداق (قوله لو جعلاه) اي العوض نفسه اي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر ما فيه (قوله فيه) اي الدين (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة اه سم

أولا لعدم حصول البراءة به لتضمنته تعليقها وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه أيضا كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فلما حمل على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه التحقيق تامل (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع (قوله فهو الاسقاط) قديمع (قوله فتم ما تقرر من المنافاة بينهما) هذا منوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او مجازا فمنوع لسكته يتجه توجيه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكفي بمعانيها كما ياتي (قوله انما يستعمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقا فمنوع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاق (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه صرف اللفظ عن ظاهره لغير موجب والنظائر التي استشهد بها (قوله)

لا تشهد له كما هو واضح للبتامل أما اذا نوى جعل مثله عوضا فيقع باثنا به ان علم والافهم المثل بخلاف ما لو جعله نفسه لان الدين مادام ديناً لا يقبل العوضية ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر له بالمهر في أن أبرأتني من حكمه والاوجه في أن نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت

له به انه يقع باثنا به وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذ البراء قرينة ايضا (فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) لو (قال انت طالق وعليك كذا) او (انت طالق) ولي عليك كذا) وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وانت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعيًا قبل ام لا ولا مال) لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم (٤٨٧) اخبر ان له عليها كذا بذكر جملة خبرية

مغطوفة على جملة الطلاق

غير صالحة للشرطية او

العوضية فلم يلزمها لو وقعها

ملغاة في نفسها وارق قولها

طلقتي وعلى او لك على

الف فاجابها فانه يقع باثنا

بالالف بان المتعلق بهما من

عقد الخلع هو الالتزام

تحمل لفظها عليه وهو ينفرد

بالطلاق فاذا خلا لفظه عن

صيغة معاوضة حمل لفظه

على ما ينفرد به نعم ان شاع

عرفا ان ذلك للشرط كعلى

صار مثله اى ان قصده به

وليس عما تعارض فيه

مدلولان لغوي وعرفي حتى

يقدم اللغوي لان ما هنا في

لفظ شاع استعماله في شيء

فقبلت ارادته له وذلك

في تعارض المدلولين ولا

ارادة تقدم الاقوى وهو

اللغوي فان قلت هل يمكن

توجيه اطلاق المثولي ان

الاشتهار هنا جعله صريحا

فلا يحتاج لقصد قلت نعم

لان كون الاشتهار لا يباحق

الكناية بالصريح انما هو

في الكنايات الموقعة اما

الالفاظ المألوفة فيكون في

صراحتها الاشتهار لا ترى

ان بعثك بعشرة دنائير وفي

البلد نقد غالب يكون

صريحاً فيه وليس ذلك الا

(قوله اذ البراء الخ) اى ويقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة النذر

(فصل في الالفاظ المألوفة) (قوله في الالفاظ) الى قوله ومثله اعطى في النهاية الا قوله ويؤخذ الى وافق

(قوله لانه اوقع) الى قوله فان قلت في المعنى الا قوله اى ان قصده به (قوله اوقع الطلاق بجائنا الخ) اى واخبر

ان الخ ثم اوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) اى الزوج الزوج قوله لو وقعها اى الجملة المعطوفة (قوله

على ما ينفرد به) اى على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كعلى) اى كقوله

طلقتك على كذا اه معنى (قوله صار مثله) اى فان قلت بانته به والا فلا اه ع ش (قوله اى ان قصده به)

يعلم منه ان مجرد الشيوع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ فالفرق بين حالة الشيوع وعدمها انه يقبل قوله

اردت الخ حيث شاع وان كذبت في الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه ع ش زاد سم قيد بذلك ليندفع

استشكاله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقييد لدولي

العراقي في مختصر المهمات بحثه بعد ان استشكل اطلاق الشيخين ما نقله عن المثولي واقراء في هذه المسئلة

بانه منافي لما قررناه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم للغوى) اى ولا يلزم عليها مال

(قوله وذلك) اى تقديم اللغوى (ولا ارادة) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى في مسئلة تعارض المدلولين

بما اذا لم يرد غير اه سم اى المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه اطلاق

المثولي بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) اى اشتها قول الزوج وانت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى

الشرط (قوله الموقعة) اى للطلاق مثلاً (قوله لا ترى ان بعثك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة في هذا على

الالزام بالاشتهار لظهور ان الالزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ليس

الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لاصل الالزام فتأمل اه سم (قوله بما قررته اولا) اى في قوله

لان ما هنا شاع الخ اه ع ش (قوله وآخرا) اى في قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) اى بما قرره

اخرا (قوله وافق ابو زرعة) عبارة النهاية والاوجه كما افق به العراقي الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ)

قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق لم يلزم اعتبار ما ياتي قريبا في المتن او قوله محل تأمل ولعل الاول

اقرب اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بانه يتعلق

بها اى فان ابراته براءة صحيحة طلقت والا فلا ويقبل ذلك منه وان كذبت في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

(فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) (قوله لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم اخبرنا الخ) او اخبرنا ثم اوقع

(قوله او العوضية) قد يقال حيث لم يصلح للعوضية نافي قوله الاتي فان قال اردت الخ اذ ارادة الشيء بما لا يصلح

له لا اعتبار به الا ان يرد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله اى ان قصده به) قد يعكر على اعتبار القصد

انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الاتي فان قال اردت الخ الا ان يقال مع الاشتهار يكفي القصد

وان لم تصدقه واما ان هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحادهما في المعنى والحكم

تأمل (قوله اى ان قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح بذلك

(قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى في مسئلة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير

(قوله لا ترى ان بعثك بعشرة دنائير الخ) فيه بحث ظاهر اذ لا دلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان

الالزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك اللازم

بذلك اللفظ لاصل الالزام فتأمل اه (واخرا قول ابن الرفعة الخ) قد يقال ما قرره ولا حاصله ان الدافع لاعتبار

قيد الارادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة وقدين عدم الحاجة الى هذا القيد في جواب

تأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته اولا استشكل هذا بقولهم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي وآخرا قول ابن الرفعة

ان هذا مبني على ان الصراحة تؤخذ من الاشتهار اى وهو ضيف ويؤخذ من ذلك انه لو قال بعثك على عليك الف واشتهر في الثمنية صح

البيع به وان لم يوافق ابو زرعة فيمن قال ابرني وانت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراء بانه يتلحق بها أى أغلب ذلك وتبادر التعلق منه

في التعليق اه (قوله اي لغبة ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي اه سم (قوله ومثله اعطيتي) كذا في اصل الشارح بخطه وصوابه اعطيتي اه سيد عمر (قوله واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالتزام سم اقول بدل للمقدمة الممنوعة ما تقرر هنا في صدور ما ذكر منه او منها اه سيد عمر (قوله فياتي) اي انفا في المتن (قوله وهو الازام) الى قول المتن وان قال ان ضمنيت في النهاية الاقوله وكذا الى المتن (قوله لغة قليلة) اي جهر الضمير بالكاف لغة الخ (قوله لو قال) اي طاقنتك بكذا (والاحلف ولزمها) الاولى وحلف لزمها كما في المعنى (قوله حلف) اي بين الرداه ع ش (قوله والافوق رجعيما ولا حلف الخ) ان كان بعد رداه اليمين اليه ونكوله فواضح لكن الاولى حينئذ التعليل بالنكول وان كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح عبارة شرح المنهج فواجه كون يمينه يمين رد فليتامل ثم رابت المحشى سم قال قوله والافوق اي وان لم يحلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر اه وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح اذ لا يترحم احد توجه الحلف عليها حينئذ حتى يصرح بنفيه ولكن لا يتناقض تصحيح عبارة الابهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر وبو افقه قول الرشيدى قوله والافوق والا تصدقه ولم يحلف يمين الرد قوله ولا حلف اي منها لا قول غ ش (قوله ولا حلف) اي اليمين المردودة اه فغير داشكال سم بالتكرار (قوله وم) اي انفا في المتن (قوله قال) اي السبكي وقوله وهذا اي الوقوع رجعيما فيما اذا كذبت في الارادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا اشارة الى قوله فيقع بائنا مؤاخذة الخ اي وقوله والافوق رجعيما (قوله فلا وقوع) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) اي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) فيه نظرا اه سم (قوله نحو يا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وقصدها) اي الحالية

السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع مقاله ابن الرفعة فليتامل (قوله اي لغبة ذلك) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي (واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالتزام سم (قوله في المتن فان قال اردت الخ) قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كمنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولى عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكل كونه كناية بقوله الاتي وان سبق بانث بالمذكور لان ظاهره انه مع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الان بحباب اخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الازام تصریح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتهار (قوله فكما لو قاله) اي قال طاقنتك بكذا (قوله ان صدقته) اي في تلك الارادة (قوله والا) اي ان لم يحلف فانظر ولا حلف اي فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر (قوله اما باطنا فلا) اي ان كان صادقا فليراجع (قوله اظهر) فيه نظر (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح البيهجة ومحلها ايضا اذا لم يسبق طلبها بعوض والافان اهمته كطالقي بعوض فان اجاب بمعين كطالقتك ولى عليك الف فمبتدىء فان قبلت بانث به والا لم يقع او بمعين بانث بعمر المثل وان عينته فاجاب بذكره وقع به لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي مع ذكره ولى فان ادعى قصدا لا ابتداء صدق يمينه فيقع رجعيما او قصدا الجواب وكذبت صدقت بيمينها لنفى العوض ولا رجعة اه بحر وفه فليتامل قوله اخر افيقع رجعيما مع قوله السابق فيما اذا اهمت واجاب بمعين انها ان قبلت بانث بهو الا لم يقع مع انه مبتدىء في الصورتين مع سبق سؤ الها غاية الامر ان ابتدائية هنا انما ثبتت بيمينه وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجعيما هنا وبائنا ثم ان قبلت والا لم يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدىء وعبر الزركشي في شرح المنهاج فانه ابتداء ايجاب صحيح كقوله على الف اه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالق فيما يظهر واطلاق الزركشي الوقوع به بائنا كرد عيدي واعطيتك الفا يرد بان هذا ليس نظير الجمالة لانه فيها ملتزم وفي مسئلتنا ملزم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طلبها بمال فياتي (فان قال اردت به ما يراد بطالقتك بكذا) وهو الازام (وصدقته) وقبلت (فكم) لغة قليلة اي فكما لو قاله (في الاصح) فيقع بائنا بالمسمى لان المعنى حينئذ وعليك كذا عوضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع بائنا مؤاخذة له باقراره ثم ان حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك لم يلزمه مال والا حلف ولزمها واما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته او كذبت به وحلف يمين الرد والافوق رجعيما ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردده ومم انه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذ الواو تحتمل الحال فيتعيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعوض لحيث لا الزام لاطلاق قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع اه وبجواب عن اشكاله بان العطف في مثل

اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أى وصدقته وان كذبت صدقت بيمينها لذى الروض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق كقصد الجواب فيجربى فيه ذلك ايضا (قوله او اطلق) يعنى لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام اه كرى (قوله عليك) اى الخ (قوله فع ذكرها) اى لفظة وعليك كذا (قوله فاذا اهتمته وعينه الخ) بقى مالوعيته واهم هو كطلقى بالف فقال طلقك بمال مثلا فيحتمل انه كهمسه بجامع المخالفة بالتعيين والاهام سم على حج أى فان قبلت بانتهى المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) محترز قوله السابق وقصد جوابها واطلق المعتبر فى كل من الصور الثلاث اعنى موافقتها فى التعيين او الابهام ومخالفتهاهما كما يصرح به صنيع المغنى (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) عبارة المغنى محل البيوت فاما اذا سبق طلبها اذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجعي كما قاله الامام وأقره قال والقول قوله فى ذلك بيمينته ولو سكت عن النفس سيراى اطلق فالظاهر انه يجعل جوابا اه (قوله فيقع رجعي) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولما تحليفه قال فى شرحه قال الاذرى وهذا اى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابتهافورا خلافا للظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رآيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيانما هو فى الباطن اما فى الظاهر فيقع بانثاقال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما اذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم انفا عن سم عبارة ته قوله فورا الى قوله وببحث فى المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على للشرط لجعل كونه عليها شرطا فاذا ضمنته طاعت هذا هو المنصوص فى الامم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابلته قول الغزالي يقع الطلاق رجعيما ولا مال لان الصيغة شرط والشرط فى الطلاق يلغو الخ فاذا تعبير المصنف بالمذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان الطلاق فيما ذكر رجعى ولا مال مستدلا بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما فى المثل التى مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة اه (قوله عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها اه سيد عمر وقد يقال انه بمنزلة فى التاذى (قوله هنا) اى انت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله او عكس) اى كانت طالق ان ضمننت لى الفا اه معنى (قول المتن فضمننت) اى التزمت الالف اه معنى (قوله وببحث الحاق مرادفه الخ) خلافا لنهاية ووفقا للمغنى عبارة (تنبيه) هل يكفى مرادف

البهجة الاولى بقوله فاذا اهتمت وعينه هو الخ والثانية بقوله يينا نا محترز ما قيد به المان المفروض فيما اذا توافقا فى التعيين بقوله اما اذا قصد الابتداء محترز قوله قبل وقصد جوابها واطاق (قوله ذلك) مفعول وطلبها فاعل (قوله فاذا اهتمت وعينه الخ) بقى مالوعيته واهم هو كطلقى بالف فقال طلقك بمال مثلا ويحتمل انه كهمسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولما تحليفه قال فى شرحه قال الاذرى وهذا اى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابتهافورا خلافا للظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رآيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيانما هو فى الباطن اما فى الظاهر فيقع بانثاقال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله برد الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور

ذلك طلبها بمال وقصد جوابها أو أطلق كاهو ظاهر (بانت بالمذكور) فى كلامها ان عينته لانه لو حذف وعليك لزم فع ذكرها اولى فاذا اهتمته وعينه فهو كالا ابتداء بطلقك على ألف فان قبلت بانتهى بالالف وإلا فلا طلاق وان اهتمه أيضا أو اقتصر على طقتك بانتهى بالمثل اما اذا قصد الابتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعيانما هو فى الباطن اما فى الظاهر فيقع بانثاقال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما اذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم انفا عن سم عبارة ته قوله فورا الى قوله وببحث فى المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على للشرط لجعل كونه عليها شرطا فاذا ضمنته طاعت هذا هو المنصوص فى الامم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابلته قول الغزالي يقع الطلاق رجعيما ولا مال لان الصيغة شرط والشرط فى الطلاق يلغو الخ فاذا تعبير المصنف بالمذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان الطلاق فيما ذكر رجعى ولا مال مستدلا بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما فى المثل التى مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة اه (قوله عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها اه سيد عمر وقد يقال انه بمنزلة فى التاذى (قوله هنا) اى انت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله او عكس) اى كانت طالق ان ضمننت لى الفا اه معنى (قول المتن فضمننت) اى التزمت الالف اه معنى (قوله وببحث الحاق مرادفه الخ) خلافا لنهاية ووفقا للمغنى عبارة (تنبيه) هل يكفى مرادف



ولزمها (الالف) لوجود العقد المقتضى للالتزام إيجابا وقبولا وشرطه وخروج بلفظ الضمان غيره كقبيل أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت (٤٩٠) طلقني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال حينئذ

كما هو ظاهر (وان قال متى ضمننت) لى ألفا فأننت طالق فمضى ضمننت بلفظ الضمان ومرادفه دون غيره كما تقرر ووقع لشارح هنا غير ذلك فاحذره (طالقت) لأن متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وان ضمننت دون الف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت الفين طالقت) بالف لوجود المعلق عليه في ضمنهما بخلاف طالقتك على الف فقبلت بألفين لأن تلك صيغة معاوضة تقتضى التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائد فهي عنده أمانة (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لى ألفا فقالت) فى مجلس التواجب كما اقتضته ألفاء (طلقت وضمننت أو عكسه) أى ضمننت وطلقت (بأن) لأن أحدهما شرط فى الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتى فى الإيلاء (وان اقتصرت على أحدهما بأن ضمننت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم

الضمان كالاتزام أو لا المتبجه الأول قال شيخنا وفى كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى الماتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله ولو قالت الى الماتن (قوله وشرطه) عطفت على العقد والضمير للطلاق والعقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغى أو مرادفه لانه أقر البحث سابقا وجزمه فيما يأتى فى متى ضمننت اه سيد عمر (قوله ولو قالت طلقنى الخ) ويقع كثيرا انه يقول لها عند الخصام ابرئني وأنا أطلقك أو تقول هى له ابتداء ابرائك أو ابراك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا وأنه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك اه عش (قوله إلا ان شاءت) أى فيقع رجعيا اه عش (قوله ومرادفه) خلا فالله نهاية وفاقا للمعنى كما مر انفا (قوله ووقع لشارح الخ) كانه يشير الى الشارح المحقق وابعه نادبا فانه وقع له هنا مناصه ولا يشترط له القبول لفظا كما تقدم هناك اه فى مسألة الاعطاء فاقضى الا كنفاء بفعل الاعطاء مع ان منصوص اصل الروضة خلافه وقال ابن عبد الحق قوله ولا يشترط الخ يعنى لا يشترط مع قولها ضمننت بل يكفى ضمننت نظر التعليق فلا يكفى قبالت وحده ولا غير الضمان كالا عطاء نعم يكفى مرادفه كالاتزام اه سيد عمر (قوله لأن متى) الى قوله والحق بذلك فى المعنى إلا قوله وبه فارق الى الماتن والى قول الماتن وإذا علق باعطاء مال فى النهاية (قوله كما مر) أى فى اواخر الفصل السابق (قول الماتن وإن ضمننت دون الف لم تطلق الخ) (تنبيه) لو نقصت أو زادت فى التعليق بالا عطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طالقتك بالف فقبلت الخ) أى حيث لا يقع طلاق (قوله لأن تلك) أى طالقتك على الف (قوله كما مر) أى فى اواخر الفصل السابق (قوله فى مجلس التواجب الخ) لا ينبغى ان عمله فى ان ونحوها بخلاف متى فلا يعتبر فيها فورى بل متى طلقت وضمننت ينبغى وقوعه بالالف وعليه فهل يعتبر توالى اللفظين أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بنحو نوم لا يضر محل تأمل فليراجع ثم رايت فى شرح الروض ومنتبه التنبيه على عدم اعتبار الفورى اه سيد عمر اتول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله بالخ اعتبار التوالى مطلقا (قوله لأن احدهما شرط فى الآخر الخ) ليتأمل فى التعليق فان المتبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر (قوله المعلق عليهما) أى بالمعنى الأقوى فوقع الطلاق معلق على تلفظها به وبالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحى فالمعلق عليه هو الضمان وتطبيقهما أنفسهما معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بائنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف ببراءته واداء الاصل كالوقال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهما منها او اداها عنهما احد فليتأمل وفاقا لم ره سم وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لوىدماله على عمر وفانت طالق فضمننته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ أى وهو الضمان وإنما كان عوضا لصيرورة ما ضمننته دينا فى ذمتها يستحق المطالبة به اه عش عبارة السيد عمر فى المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمننت لك وقع رجعيا كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب الى هذا اميل إذ ليس فيه غير مجرد توثقة لا عوض مغاير لدينه وان صرح به الفاضل المحشى اه اقول ولعل الوقوع بائنا الذى قاله المحشى سم وفاقا لم ره وأقره عش هو الظاهر (قوله وهو ان ضمننت الخ) وحقيقة العكس

والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومرادفه اسقطه (قوله وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بائنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف ببراءته واداء الاصل كالوقال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهما منها واداءها

وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه لأن ذلك تقدم مستقل ولا الالتزام المبتدأ لانه لا يصحح الا ان بالنذر بل التزام بقبول فى ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعا لا مقصودا والحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت لى ألفا فقد ما سكتك أن تطابق نفسك

وأستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق اليها تمليك لا يقبل التعليق ويجاب بما تقرر أن هذا وقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغتفر لكونه وقع تبعا لا مقصودا بخلاف ما يأتي ونوزع في الالحاق بان معنى الأولى التنجيز أى طلقها بالف تضمته لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك ان شئت دون ان شئت بعثك اه ويرد بان الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا ياتي هنا كيف والتعليق ثم مفسد مطلقا إلا في الأولى لأن قبوله متعلق بمشيئته وان لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقا فاستوى تقدمه وتأخره ( وإذا عاق باعطائه مال ) أو إيتائه أو بجيئه كان أعطيتي كذا ( فوضعت ) أو أكثر منه فورا في غير نحو متى بنفسها أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق ( بين يديه ) بحيث يعلم به

إن ضمننت لي ألفا فطلعت نفسك فلعل التعبير بما ذكره يبان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيرها اه ع ش ( قوله واستشكل ) الظاهر أن الاستشكل متواتر في المحقق والمحقق به كاهو واضح ويرشد إلى عموم قوله بعد ذلك ونوزع الخ اه سيد عمر عبارة السكردي قوله واستشكل أي الماتن اه ( قوله بما يأتي ) أي في فصل تفويض البيع ع ش ( قوله وقع في ضمن معاوضة ) ينبغي أن يزداد تقبل التعليق إذ ليس كل معاوضة تقبل التعليق ألا ترى أن البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر ( قوله فقبل التعليق ) قد يقال يعارضه عدم صحة تعليق الأبرام مع تاتي ما ذكر فيه فليتأمل اه سيد عمر وقوله فليتأمل إشارة إلى جواب المعارضة بما مر منه انفا ( قوله بان معنى الأولى ) أي ما في الماتن ( قوله أي طلقها بالف الخ ) كان الظاهر في الحل ملكتها الطلاق بالف تضمينه لي فان هذا معنى طاق نفسك ان ضمننت وايضا فالذي يضر تعليقه انما هو التمليك لا الطلاق اه رشيدى ( قوله والثانية ) أي العكس اه ( قوله ويرد بان الفرق الخ ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لا غتفاره بكونه وقع تابعا في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في المحقق والمحقق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في المحقق به بخلاف المحقق فليتأمل اه سم وفي السيد عمر ما يوافقه ( قوله لان قبوله الخ ) علة لقوله إلا في الأولى اه سم ( قوله والتعليق هنا الخ ) أي في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشيدى ( قول الماتن باعطاء مال ) أي متناول معلوم وإلا وقع باننا بغير المثل اه بغير موى وعبارة ع ش فلو علق باعطاء نحو حتى يرقى لا قرب انه يقع الطلاق بذلك باننا بغير المثل اه ( قوله أو إيتائه أو بجيئه ) عبارة شرح المنهج أي والمغنى وكالا عطاء الايتامو المجيء اه واقتصر في شرح الروض على الحاق الايتام ووجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التمليك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكلا لانه لا يدل على التمليك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التمليك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدرا في القصر فهو بمعنى المجيء او مصدراتي بالمدفوعه ووافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكالا عطاء الايتام بالمدة وقول الشيخ في شرح منجه ان مثله المجيء ينبغي حمله على وجود قرينة تشعر بالتمليك اه قال الرشيدى قوله وكالا عطاء الايتام كان يقول ان آتيتي مالا بالمدة واما الايتان كان يقول ان آتيتي بمال بالقصر فظاهر انه مثل المجيء فيما يأتي فيه اه ( قوله فوضعت الخ ) بخلاف ما إذا اعطته عن المعاق عليه عوضا وكان عليه مثله فقاصدا لعدم وجود المعاق عليه اه مغنى ( قوله أو أكثر منه ) إلى قول الماتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله أو جشته إلى الماتن وكذا في المغنى إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متى ( قوله أو بوكيلها ) عبارة المغنى ويقع باعطاء وكيلها ان امرته بالا عطاء واعطى بحضورها ويملكه تنزيلا لحضورها مع اعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا اعطاه في غيبتها لانها لم تعطه حقيقة وتنزيلا اه ( قوله قاصدة دفعه الخ ) فان قالت لم أقصد الدلع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الأخذ بحبس

عنها أحد فليتأمل وفاقا لم ( قوله ويجاب بما تقرر الخ ) لا يقال إلا حسن أن يجاب باننا سلمنا أن التمليك لا يقبل التعليق لكن التعليق إنما يفسد خصوص التمليك ويبقى عموم الاذن لا نأقول كلامهم الا في التفويض كالصريح في إلفائه بالتعليق مطلقا وإنما ذكرنا الغاء الخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل فليتأمل ( قوله ويرد الخ ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لا غتفاره بكونه وقع تابعا في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في المحقق والمحقق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في المحقق به بخلاف المحقق فليتأمل ( قوله لان قبوله الخ ) علة لقوله إلا في الأولى ( قوله أو إيتائه أو بجيئه ) الذي في شرح المنهج مانصه وكالا عطاء الايتام والمجيء اه واقتصر في شرح الروض على إالحاق الايتام ووجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التمليك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكلا لانه لا يدل على التمليك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التمليك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدرا في

ويمسكن من اخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام اجمود من ضمها وإن لم يأخذه لانه اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيته او جنته واتيته به فلم يأخذه (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٢) فمرابج بالوضع لضرورة دخول المعوض في ملكها بالا اعطاء لان العوضين يتقاربان

في الملك (وان قال أن اقبضتني) او ادبت او سلمت او دفعت الى كذا فانت طالق (ف قيل كالاعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفانهم ان دلت

قرينة على ان القصد بالا قباض التملك كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني او قال فيه ان اقبضتني كذا لنفسي أو لا صرفه في حوائجي كان كالاعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تفريعا على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعيان) لما تقرر ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لان اقبضتني

على المنقول المعتمد (أخذه) مختارا كما هو ظاهر (بيده منها) او من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر ايضا فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكره) وحينئذ يقع الطلاق رجعيان هنا ايضا (والله اعلم) لوجود الصفة

أو نحو لم تطلق كما قاله السبكي نهاية ومعنى (قوله) ويتمكن من أخذه هل يلحق تمكن وكيله محضته باعطاء وكيله محضرتها ام سيد عمر ولعل الاقرب الاول (قول المتن طلقت) الاقرب انه لا يشترط وقوعه الا بصار في ملزم العوض وملزمته فيها اذا كان عينا فيعتد بوضع الاعمى فبالوضع بين يديه فيقع باثنا بمهر المثل كالمو خالع على عوض فاسداه ع (قوله لان العوضين الخ) علة لعلية قوله لضرورة دخول المعوض الخ عبارة المغنى لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن إيقاعه مجانا مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها فيملك الآخر العوض عنه ام وهي أظهر (قوله فيما ذكر) أي في اشتراط الفورية أي في غير نحو متي وملك المقبوض ام معنى (قوله فيه) أي الاعطاء والتعليق به (قوله بالا قباض) أي المعاق عليه (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان اقبضتني جو بالسؤال لها ظاهر في ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك ام ع (قول المتن مجلس) أي اقباض في مجلس التواجب ام معنى (قوله تفريعا) لعل الاولى الرفع (قوله لانه) أي الاقباض لتعليل المتن وقوله صفة محضة أي لا معارضة فيه (قوله لان اقبضتني الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وخلافا للحلي وعمره ووسم حيث اعتمدوا ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكره ولا يكفي الوضع بين يديه وما الى السيد عمر واضطر بكلام النهاية فأوله ووافق للحلي وآخره موافق للشارح (قوله بشرطيه الخ) انظر ما المراد بهما ثم رابت في السكر دي مانصه قوله بشرطيه أي شرطى الوكيل السابقين بقوله مختارة فاصدة دفعه الخ ام ويرد عليه ان ما ذكره شرط فيها سواء اعطت بنفسها او بوكيلها لا في وكيلها وانما يقتضى قول المصنف ولو مكره (قوله فلا يكفي وضعه الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكره لغوا) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه سم بحذف (قوله او غيرها) الى قول المتن الا في المغنى والى قول الشارح هذا كله في الحرة في النهاية الا قوله على ان السكره الى المتن (قوله طلقت بالعبد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما يأتي سم اقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كما يرشد اليه تعليلهم الاتي بل قد يقال ما هنا اولي بذلك مما يأتي لانه اذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجبول فكيف فيما

بالقصر فهو بمعنى المجيء أو مصدر آتى بالمذهب وموافق لشرح المنهج (قوله لان اقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج من جملة كلام مانصه واعلم ان في الراعي ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالاعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان اقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الاخذ باليد ام لم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للاقباض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط للقبض راجع للمسئلتين اما مسألة القبض فظاهر واما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فالتعليق على الاقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والالوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم الحلي رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله اعلم ام (قوله لان فعل المكره الخ) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج ما يدفع هذا فقال سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج هنا (قوله طلقت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكره لغو شرعا ومن ثم لا حث به في نحو ان دخلت فدخلت مكره (ولو علق باعطاء يتصور عيب) مثلا (ووصفة بصفة سلم) او غيرها ككونه كاتب (فاعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (او اعطته عبدا) أي الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم

(وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معينا) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٤٩٣) يتغير لان الاطلاق يقتضي السلامة (فله)

امساكه ولا ارش له وله  
(رده ومهر مثل) بدله بناء  
على الاصح انه مضمون عليها  
ضمان عقد لا يد (وفي قول  
قيمه سليما) بناء على مقابله  
وليس له طلب عبد سليم  
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم  
يعلق بان خالها على عبد  
موصوف وقبلته واحضرت  
له عبدا بالصفة فقبضه ثم  
علم عيبه فله رده واخذ بدله  
سليما بتلك الصفة لان  
الطلاق وقع قبل الاعطاء  
بالقبول على عبد في الذمة  
بخلاف ذلك (ولو قال) ان  
اعطيتني (عبدا) ولم يصفه  
بصفة (طلقت بعبد) على  
اي صفة كان ولو مدبرا  
لوجود الاسم ولا يملكه لان  
ما هنا معاوضة وهي لا يملك  
بها مجهول فوجب مهر  
المثل كايان واستشكل بان  
هذا التعليق ان كان تمليكا  
لم يقع لان الملك لم يوجد او  
اقتضاؤه رجعي وكان في  
يده امانة وقد يجاب بان  
الصيغة اقتضت شيئين ملكه  
وتوقف الطلاق على اعطاء  
ما تملكه والثاني يمكن من  
غير بدل بخلاف الاول فانه  
غير يمكن لكن له بدل يقوم  
مقامه فعملوا في كل بما  
يمكن فيه حذرا من اهمال  
اللفظ مع ظهور امكان  
اعماله (الا) قرينة ظاهرة  
على انه اراد بعبد العموم  
لان النكرة في الاثبات وان  
كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمرو عثر (قوله واذا بان الذي الخ) اشار بهذا الى  
اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الشارح حل معنى والا  
فلا يخفى ان قول المصنف معينا معطوف على محذوف والتقدير او بها طقت ثم ان كان سليما فلا رده او معينا  
فله رده ارشيدى (قول المتن فله رده الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيبا كثر من مهر المثل وكان الزوج  
محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت العذر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبدا فالرد  
للسيد المطلق التصرف كما قاله الزركشي والا فلوليه اي السيد نهائية ومعنى (قوله على مقابله) اي مقابل  
الاصح من ان ضمانها ضمان يد (قوله على عبد في الذمة) اي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين  
الا بقبض صحيح بخلاف مسألة التعليق فانما يقع الطلاق فيها مقارنا للاعطاء فكان العقد لم يقع الا على المعين  
فكان قياسه البطالان لولا ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض لرجوع الى بدل البضع  
الشرعي بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق اه سيد عمر (قوله على اي صفة كان) لكن بشرط  
كونه ملكا فلا يكفي معار كما يستفاد من قوله الا في والضابط من لا يصح بيعها له عش وكردى (قوله  
ولا يملكه) اي العبد المعطى اه عش (قوله وهي الخ) اي المعاوضة (قوله كايان الخ) اي في المتن آتفا (قوله  
لم يقع) اي الطلاق (قوله وكان في يده الخ) عطف على وقع رجعي (قوله) وقد يجاب بان الصيغة عبارة  
المعنى وفي السيد عمر مثاها عن الشهاب البرلسي نصها اجيب بان المراد الاول لكنه لما عذر ملكه لجهله  
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البدل ثبت الطلاق بائنا اه (قوله بعيدا) منصوب بالاعراب المحكي وكان  
الاولى الرفع محذوف الالف كافي النهاية والمعنى (قوله العموم) وظهر انه لا يتأتى هنا الا العموم البدلي  
لا الشمولي لاذل يصح ان يكون المراد طلقت بكل عبداي فلا تطلق ببعض العبيد وحيث قد يقال هذا  
العموم يؤدي معناه لا طلاق فان كان هذا العموم صحيح الاستثناء فلا طلاق مثله فتأمل اه رشيدى وقد  
يجاب بان المراد كما اشار اليه الشارح طلقت باي عبدا كان وهذا العموم شمولي لا بدلي (قوله في حيز الشرط)  
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول جوا به لان في قوله ان  
اعطيتني عبدا اذ ليس معمول لا جوابا به ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلمنا ان معمول الجواب دخل في حيز  
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ثم  
قال فظاهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في حيز النفي اه اللهم الا ان يمنع هذا تمسكا  
باطلاق غيره وفيه ما فيه اه سم محذوف (قول المتن مقصوبا) هل المراد به عبد لغير ما مقصوب وهو يدها  
او المراد عبدا مقصوبا وهو بيد الغاصب محل تأمل فان قول الشارح كالمقصوب مادام مقصوبا يومى الى  
الثاني وقوله نعم ان قال الخ يومى الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطائه اللهم الا ان يراد  
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كاعطيتك وان لم توجد حقيقة المتقدمة او يقال المراد بالمقصوب  
ما يعم القسمين فليتأمل ولا يرأى ان هذه المباحث مع مزيد الاشكال متزرة برط الاجمال اه سيد عمر  
اقول جزم سم بان المراد الاول ولكن قول المعنى تنبيه دخل في المقصوب ما لو كان عبدا لهما هو مقصوب  
فاعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردى الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن  
الغصب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الا ذرعى اه كالصريح في ان المراد ما يعم القسمين وهو الظاهر (قوله)

والظاهر انه يجري هنا ما ياتي (قوله في المتن فله رده ومهر المثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيبا كثر من مهر  
المثل وكان الزوج محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت القدر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان  
الزوج عبدا فالرد للسيد اي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والا فلوليه شرح مر (قوله في حيز الشرط)  
ينبغي ان يجب ان يكون المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول  
جوا به وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبدا اذ ليس معمول لا جوابا به  
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا نالو سلمنا ان معمول الجواب داخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما

ان يراد بالعموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحيث فلا اشكال اصلا (مقصوبا) او مكاتبا ومشترا

او جانيا تعلق برقبته  
مال او موقوف او موهونا  
مثلا والضابط من لا يصح  
يعمل له (في الاصح) فلا  
تطلق به لان الاعطاء  
يقتضى التمليك وهو  
متعذر فيما ذكر كالمغصوب  
مادام مغصوبا بخلاف  
المجهول نعم ان قال مغصوبا  
طلقت به لانه تعليق بصفة  
حينئذ فيلزمها مهر المثل  
لانه لم يطاق مجاناً ولو اعطته  
عبدا لها مغصوبا بطلت به  
لانه بالدفع خرج عن كونه  
مغصوبا (وله مهر مثل)  
راجع لما قبل الا لانه لم  
يطلق مجاناً ولو علق باعطاء  
هذا العبد المغصوب او هذا  
الحر او نحوه فاعطيته بان  
بهر المثل كالو عاق بخمر  
هذا كله في الحرية اما الامة  
اذا لم يعين لها عبدا ففيها  
تناقض لها والوجه منه  
وقوعه بهر المثل كالوعين  
(ولو ملك طلبة) او طلقين  
(فقط فقالت طلقني ثلاثا  
بالف فطلق الطلقة) او  
الطلقين (فله الالف)  
وان جهلت الحال لانه  
حصل غرضها من الثلاث  
وهو البيونة الكبرى  
(وقيل ثلثة) او ثلثاه تزيما  
للالف على الثلاث (وقيل  
ان علمت الحال فالف  
والا فثلثة) او ثلثاه

او جانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفدا وفي المروءة بغير اذن المهرن اه سيد عمر  
اقول واليه اشار الشارح بقوله الآن مادام مغصوبا (قوله يعمله) الضمير الاول وللزوج والثاني الموصول  
عبارة النهاية من لا يصح يعمل به عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) اي فيمن لا يصح يعمل به وقوله كالمغصوب  
الخ تمثيل لاقباس عبارة النهاية متعذر في المغصوب الخ (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن اه  
سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه ان كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح الا ان  
تسميته حينئذ مغصوبا لا تخلو عن تجوز وان كان قبل ماذ كر فحل تامل لتعليمه فيما ذكر بما متناع البيع  
ومادامت يد الغاصب مستولية عليه ليعمل به تمتع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قادرا على انتزاعه  
وبالحيلة فالمسئلة محتاجة الى التامل والمراجعة اه ومر عن المغني ما يوافق ما ترجمناه (قوله طلقت به) اي  
ويقع باننا بهر المثل قاله ع ش وفيه وقفة ظاهرة اذ التعليل كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بل مامر  
آفعا عن السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عينه كان اعطيتني هذا العبد فانت طالق  
فاعطته له فطلق ويلزمها مهر المثل ولم يختلف كلامهم في هذه المسئلة فالاحراز عنها ذلك اه سيد عمر زاد سم  
والفرق شدة الجهالة في غير المعين مع عدم ملكه مراه (قول المتن ولو ملك طلقت) راجع النهاية والمغني  
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله او طلقتين) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الا مسئلة الطلقتين

تكون النكرة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولا نا خسرو  
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في اوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكرة  
قوله الامر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح فلعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانعه فيه بحث لان  
النكرة لا تعم في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فكذا فانه في معنى  
لا اضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير  
الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي اه اللهم الا ان يمنع  
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليتأمل (قوله في المتن مغصوبا) لا يقال محله اذ لم تقدر هي او هو على  
انتزاعه لا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته اما عبدا مغصوبا فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوبا  
(قوله لان الاعطاء يقتضى التمليك) فاعبر بما قبل التمليك نظرا لصيغة الاعطاء وان لم يملكه كما تقدم فلا  
منافاة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والوجه منه وقوعه بهر المثل الخ)  
ومقابلته عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقت فقط فقالت الخ) قال  
في الروض ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف وثلثين مجانا لم تقع الواحدة ووقع الثلثان مجانا وار  
قال واحدة بثلث الالف وثلثين مجانا وقعت الاولى فقط اي دون الثلثين للبيونة او ثلثين مجانا وواحدة بثلث  
الالف ووقع الثلاث ان كانت مدخولا بها او لا فالثنتان ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة اه وقوله  
نقع الواحدة ووقع الثلثان مجانا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متجه بعد اذ  
استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلث الالف لانها لم ترض بواحدة الا به كالجعالة ولا تقع  
الاخرى للبيونة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفيه  
كلام الامام السابق فعلى قوله لا يقع الا ثلثان رجعتان وكان اللائق بالمصنف ان يشي على قوله كما مشي عليه فيما ر  
اه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما في الروض في الموضوعين لظهور الفرق بينهما فانه في الاولى خالفها في العدد  
والعوض وفي الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وان قالت طلقني واحدة بالف فقال انت  
طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئا او اربا بالاولى لم يقع غيرها او الثانية فالاولى رجعية في المدخول بها اي  
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيونة وخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى  
او الثالثة ووقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان اراد به الجميع اي الاولى والثانية او  
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلث الالف اه قال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

الثاني لا لأنه لم يوقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا اما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق النصف لانه لو لم يملك الاطلقت واوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم الضابط انه ان ملك العدد المسئول كله فاجابا به فله المسمى او بعضه فله قسطه وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول او حصل مقصودها بما وقع فله المسمى ولا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما وإلا إلى آخره صريح في انه ليس له في مسئلتنا إلا السدس لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها وإنما حصل بما وقع وقد علمت من كلامهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يوزع على المسئول حيثنظم يجب له إلا السدس (ولو طلبت طاعة بالف فطلق) بالف أولم يذكر الالف طلقت

فما إذا ابتداء فقال أنت طالق وطالق وطالق بالف فقبلت قبولا مطابقا للابواب وكان المصنف حذفه لما قيل  
أن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل أنه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فإن قال أو في جوابها أنت طالق  
وطالق وطالق أحدها بالف تعذرا لإرادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الأحوال التي ذكرها كما مر  
(قوله ولو طلقتما نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لو قالت طلقتي ثلاثا بالف وهو يملكها فإن وقع الثلاث  
وقمن به وإن وقع واحدة بثلاثه أو اطلق وقعت بثلاثه وأكثر لم يقع وإن وقع ثنتين فله ثلثاه أو طلقة ونصفا  
فله نصفه فقط أو نصف طلقة فله سدسه أو هو يملك ثنتين فإن وقع واحدة فله ثلث الألف أو هو يملك  
واحدة فله كله وقوله أو نصف طلقة فله سدسه وقوله أو هو يملك ثنتين الخ هذا يؤيدان في مسألة شرح  
السدس وقوله أو هو يملك واحدة الخ يؤيدان له فيها الكل فليتامل قديقال لا تايد في هذا لأن مسألة الشارح  
فيما إذا كان لا يملك إلا واحدة ومسئلة العباب فيما إذا كان يملك الثلاث و فرق بين المدثلتين وقديقال يضا أن قوله  
أو هو يملك واحدة فإن وقعها الخ لا تايد فيه للثاني لأن قوله فإن وقعها يؤيد الأول إذ مفهوم وقعها أنه إذا  
لم يوقعها بان وقعت كأن وقع نصفها أنه ليس له الكل إذ فرق بين الإيقاع والوقوع الميتامل ويحرر ثم قال فرع  
لو قالت طلقتي نصف طلقة أو طالق نصفي أو يدى مثلا فقل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانتهى المثل أي  
لفساد صيغة المعاوضة اهـ (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه مر (قوله فيستحق  
بواحدة ثلثه) أي فلو وقع واحدة بأكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب (قوله صريح الخ) قد منع صراحته  
فيما ذكر ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها أو وقع أن يترتب على

بالالف أو (بمائة وقع بمائة) لقد رتبه على الطلاق بجانا فبعوض وإن قل أولى وبه فارق أنت طالق بالف فقبلت بمائة (وقيل بالف) حلا على ماسالته (وقيل لا يقع شيء) للخبافة وفي أصله قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد ذكر الالف وقع الثلاث واستحق الالف أي كالجماعة وحذنها للعلم من كلامه بأن الطلاق إليه فلم تضر الزيادة فيه علي ماسالته (ولو قالت طلقني غدا) مثلا (بالف)



أو أن طلقني غداً فلك الف (طلق غداً أو ٤٩٦) قبله) غير قاصداً لابتداء (بانت) وإن علم بفساد العوض كمالو خالع بخمر لأنه حصل

وكان ذلك سقط من نسخة المصنف بالمحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكي عن نسخة المصنف اه (قوله) أو إن طلقني غداً الخ) أو خذ هذا الألف على أن تطلقني غداً كما في الروضة وأصلها اه معنى (قوله) أو قبله غير قاصداً لابتداء) سيد كر محترزهما (قوله) وإن علم بفساد العوض) أي خلافاً للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض اه سم (قوله في الثانية) أي فيما إذا طلقها قبل الغد (قوله بجعله) أي العوض وقوله منها أي الزوجة له أي الزوج وقوله وهو أي السلم محال فيه لعدم ثبوته أي الطلاق (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله فيه) أي جانبها (قوله وهذا) أي قوله والصيغة الخ (قوله قولها) إن جاء الغد الخ) لم يظهر مما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها أن طلقني غداً فلك الف ولعله أن المعلق عليه في أن طلقني غداً الخ الطلاق الموقوع في الغد بخلاف قولها إن جاء الغد الخ فإن المعلق عليه فيه بجي الغد وإن كان عطف الطلاق عليه يستلزم التعليق عليه أيضاً وقوله الآتي لأنه ليس فيه الخ إشارة إلى ما ذكر اه عش (قوله فطلقها في الغد) قال في شرح الروض ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر ما نصه وسكت عما لو طلقها بعد الغد وقدر خدم قولهم بالوقوع رجعيان في نظير ذلك في مسألة طلقني غداً الخ أن الحكم هنا كذلك وعليه فيظهر أنه لا فرق بين متى وغيرها ما لم تصرح بالتراخي فإن صرحت به فينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في إيقاعه في الغد وسكت أيضاً عما لو قال قصدت لابتداء وظاهر أنه يصدق بيمينه أخذاً ما تقر في المسئلة السابقة أيضاً فليتام اه (قوله استحق المسمى) كان ينبغي أن يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى اه رشدي (قوله وحلف إن أنهم) جملة معترضة بين المتعاطفين اه سيد عمر (قوله فقال قصدت الخ) أي فاجابها فقال الخ (قوله مبتدىء) عبارة المغنى خالف قولها فكان مبتدئاً اه (قوله ببدله) أي الألف اه رشدي (قوله إنما يجب هذا) أي المثل أو القيمة (قوله وجه وجوبه) أي وجوب المسمى المرجح اه عش (قوله مع الفساد) أي فساد الخلع (قوله علي خلاف القاعدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله أن الفساد الخ) خبر كان (قول المتن) وإن قال إذا الخ) وإن قالت طلقني شهر أبا الف ففعل وقع مؤبداً لأن الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالثاقية اه معنى (قول المتن) فقبلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها مليح أو حسن اه عش (قوله فوراً) وقوله ولو على التراخي كذا في المغنى (قوله فوراً) راجع لقوله ما لو دخلت الخ (قوله وهو متجه) أقره سم (قوله

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وإن نازع فيها البلقيني (بمهر المثل) لفساد العوض بجعله سلماً منها له في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن المذهب فيه المفاوضة وبهذا فارقت هذه قولها إن جاء الغد وطلقني فلك الف فطلقها في الغد لإجابة لها استحق المسمى لأنه ليس فيه تصريح منها لتأخير الطلاق أما لو قصد لابتداء وحلف إن اتهم أو طلق بعده فيقع رجعيان لأنها لو سألته التاجز بعوض فقال قصدت لابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولأنه بتأخير مبدئى فان ذكر أم لا لا أثر لطلبها (وقيل في قول بالمسمى) واعترض بأن الصواب ببده لأن التفريع إنما هو على فساد الخلع والمسمى إنما يكون مع صحته ويورد بان بدله مهر المثل فيتحقق القولان فإن قيل بدله مثله أو قيمته قلنا إنما يجب هذا فيما إذا رفع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة أن الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا

ما أو قعه مقصودها ويكون سبباً فيه وهنا كذلك فتأمل (قوله أو قبله) خرج بعده (قوله وإن علم بفساد العوض) أي خلافاً للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله في الغد) خرج قبله (قوله في المتن) وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الروض وإن علقه بصفة رد كره وضاً كقوله إذا جاء غداً ودخلت الدار فانت طالق بالف لقبلت فوراً وكذا لو كان بسؤالها أي كقولها عاق طلاق بغداً بدخول النار بالف فعلق طلق بالمسمى عند وجود الصفة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له إذا جاء الغد وطلقني فلك الف فقال إذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من قصره ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال لأن استحقاقه معلق بمجيء الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعبير في الجواب بقول الأصل فطلقها في الغد لإجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا وكذا ينبغي أن يقال أي إن بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف اه وقوله ولا يناسبه استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف ما قبله لأن الاستحقاق بتعليق الطلاق وقد وجد (قوله كما أفادته الفاء) في دعوى إفادتها إياه بحث وإن ذكرها الشارح المحقق المحلى وذلك لأن مدخول الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالو أو فهي إنما تفيد فورية المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجب أن يمنع تحقق فورية المجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر اليه (وإن قال إذا) أو أن (دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت) فوراً كما أفادته الفاء (ودخلت) لا ولو على التراخي وقضية مأمرة في طلاق وضمنت أن مثل ذلك ما لو دخلت ثم قبلت فوراً وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

انه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول يزيل فورية القبول وليس كذلك بل قد لا يزالها (طلقت على الصحيح)  
لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا باثنا (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق (٤٩٧) كالمجنز ويلزمها تسليمه حالا كسائر

الاعراض المطلقة والمعوض  
تأخر بالتراضي لوقوعه في  
ضمن التعليق بخلاف المجنز  
يجب فيه تقارن العوضين  
في الملك وقوله بالمسمى  
لا يقتضي ترجيح الضعيف  
انه لا يجب تسليمه الا عند  
وجود الصفة خلافا لما نزع  
لانه انما ذكره كذلك لفائدة  
البينة كما قررته (وفي وجه  
او قول به المثل) لان  
المعاوضة لا تقبل التعليق  
ويرد بان هذه معاوضة غير  
محضة (ويصح اختلاص  
اجنبي وإن كرهت الزوجة)  
لان الطلاق يستقل به الزوج  
والالتزام يتأتى من الاجنبي  
لان الله تعالى سمي الخلع فداء  
كفداء الاسير وقد يحمله  
عليه ما يعله بينهما من الشر  
وهذا كالحكمة وإلا فلو  
قصده بفدائها منه انه يتزوجها  
صح ايضا لسكنه ياتم فيها  
يظهر بل لو اعلمها بذلك  
أسق كما دل عليه الحديث  
الصحيح (وهو كاختلاصها  
لفظا) أي في الفاظ الالتزام  
السابقة (وحكا) في جميع  
إما مر فهو من جانب الزوج  
ابتداء بصيغة معاوضة بشوب  
تعليق فله الرجوع قبل القبول  
نظرا لشوب المعاوضة وقول  
الشارح نظرا لشوب التعليق  
وهم ومن جانب الاجنبي

لا بد من الترتيب (الخ) أي من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن  
طلقت الخ) ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملا فانت طالق على ما تراهي حامل  
في غالب الظن فطلق إذا اعطته وله عليها مهر مثل حكمه الرافعي عن نص الاملاء نهاية ومعنى عبارة سم في  
الروض قال للحامل إن كنت حاملا فانت طالق بدنيارة قبلت طلقت به المثل قال في شرحه لفساد المسمى  
ووجه فساد به بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضا انتهى اه قال ع ش  
قوله وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه والذي يظهر انه ليس بقيد وعوضه لا طلاق الروض ان المدار على  
كونها حامل في نفس الامر وان لم يظهروا ظاهر فيما اذ لم يتحقق الحمل بعلمات قوية فان تحققها فالأقرب  
وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهر مثل أي ويرد المائتة اه (قوله حالا) أي فلا يتوقف  
وجوب تسليمه على الدخول سم على حج أقول وعليه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداد  
الالف منه ويكون تركه وان يفوز بالفرازة الحاصلة منه لدخولها في ملكه فلا يرجع اه ع ش (قوله خلافا  
لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اه قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وإنما ذكره ظاهر عبارة المصنف  
وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه (قوله لانه الخ) أي المصنف (قوله لا تقبل التعليق) أي  
فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله للتعليق وإذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول المتن  
اختلاص اجنبي) أي مطلق التصرف بالفظ خلع او طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) الى قوله ويؤخذ  
منه في النهاية والمعنى الا فله وهذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) أي الاجنبي عليه أي الخلع ما يعله  
بينهما من الشر أي سوء المعاشرة وعدم اقامة حدود الله تعالى فعصر المال في ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم  
وقوله وهذا إشارة الى الفرض الذي حمل الاجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الاجنبي لاعلة لجوازه  
والا لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كرى (قوله فهو من الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة  
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه  
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتي قريبا انه  
قد يعلق على العوض من جهة الاجنبي فليتأمل سم اه ع ش (قوله وقول الشارح نظرا الخ) أي بدل نظرا  
لشوب المعاوضة اه ع ش (قوله وم) عبارة المعنى والنهاية سبق قلم وهي التي بالادب على ان في بعض  
نسخ المحلى نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق في حاشيته اه سيد عمر (قوله بشوب جملة)  
فلا اجنبي ان يرجع نظرا لشوب الجمالة معنى ومحل وقد يقال قد تقرر انه من جانبه معاوضة فيها شوب  
جمالة وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب المجيب فوجه تخصيص الجمالة بالتعليل بقولهم نظرا  
الخ مع انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان انساب لان المعاوضة جملة ملحوظة اصلا والجمالة تبعها كما يشعر  
صنيعهم فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان ذلك لمجرد المناسبة لما قبله (قوله في طلقت الخ) عبارة المعنى  
فاذا قال الزوج الاجنبي طلقت الخ او قال الاجنبي للزوج طلق الخ اه وهي لظهور المعارف عليه لقوله  
قبل واقوله فاجابه احسن (قوله نحو طلقتها الخ) عبارة المعنى صور احدها ما لو كان له امرتان فخلع

تراخي احدا جزائه فليتأمل (قوله في المتن طلقت بالمسمى) في الروض في باب الطلاق (فرع) قال للحامل  
ان كنت حاملا فانت طالق بدنيارة قبلت طلقت به المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فساد به بان الحمل  
مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضا اه (قوله حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه  
على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب  
تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له  
فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتي قريبا انه قد يعلق على العوض من

على ذا المغصوب والخراوة من زينة هذا فيقع رجعيما وفارق ما ر فيها بان البضع وقع لها فلزمها بدله بخلافه يؤخذ منه انه لو قال خالعتا على ما في كحك فتقبل وهما يعلمان انه لا شيء فيها خالغ على ذلك وقع رجعيما ولا شيء له إلا ان يفرق بان لفساد العوض جاء ثم من لفظه وهو قوله ذا الخمر مثلا المقتضى انه لم يلتزم له عوضا لعدم (٤٩٨) حصول مقابل له وهما لا فساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وإنما غاية الامر

انه لا شيء في كفه في الخارج وهذا يقتضي عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له عملا بظاهر الصيغة ويؤيده ما مر انهم جعلوا هذا من العوض المقدر لا الفاسد ويأتي آخر التنبيه الا في ما يصرح بهذا ولو خالغ عن زوجتي رجل بالف صح من غير تفصيل لاتحاد الباذل بخلاف مالهو اختلاعه وبمحرم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعه كما سيذكره ومن خلع الاجنبى قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فيقع بائنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو نظير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمتة زاد او نقص لان المثلية المقدرة تكون حيثئذ من حيث الجملة وبنيحو ذلك افتى ابو زرعة وافتى ايضا في والد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها وعلى درهم في ذمته فاجابه وطلقها على ذلك بانه يقع رجعيما كما هو المقرر في خلع الاب بصداق بذنه والدرهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج

الاجنبى عنهما بالف مثلا من ماله صح بالالف قطعما وإن لم يفصل الخ الثانية لو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثالث والمهر من راس المال وفي الاجنبى الجميع من الثالث الثالثة لو قال الاجنبى طلقها على هذا المغصوب الخ الرابعة لو سالت الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الاجنبى اه (قوله على ذا المغصوب الخ) اى بخلاف على ذا العبد مثلا وهو مغصوب في نفس الامر فانها تبين بمهر المثل كما يعلم بما يأتي في قوله او باستقلال خلع بمغصوب الخ اعش (قوله وفارق) اى الاجنبى (قوله ما مر) اى في اوائل الباب في قول المتن ولو خالغ بمجهول او خمر بانته بمهر المثل مع شرحه (قوله فيها) اى الزوجة (قوله بخلافه) اى الاجنبى (قوله ويؤخذ منه) اى من نحو طلقها على ذا المغصوب الخ اه كرى (قوله انه لو قال) اى الاجنبى وقوله خالغ الخ اى الزوج للزوجة (قوله ثم) اى في نحو طلقها على ذا المغصوب الخ (قوله وهذا لا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عملا بظاهر الصيغة وفي بعضها يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته وفي بعضها يقتضى البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله ويؤيده) اى البيئونة ولزوم مهر المثل وقوله ما مر اى في اول الباب في شرحه وهو فرقة بعوض (قوله ويأتي آخر التنبيه الا في ما يصرح الخ) يعنى قوله وان كل تعليق للطلاق الخ وهو ليس تصريحا بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تايد بذلك لاننا نقول لا يتأتى ذلك باطلاقة الا بالنسبة للزوجة لا بالنسبة للاجنبى لما تقرر انه لو قال بهذا الخراخ وقع رجعيما وبالجملة فالذى يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيما اه سيد عمر (قوله ولو خالغ) اى الاجنبى الى قوله وافتى في النهاية (قوله ولو خالغ) اى الاجنبى من ماله اه معنى (قوله صح) اى بالالف من غير تفصيل اى لحصة كل منهما اه معنى (قوله لاتحاد الباذل) وهو الاجنبى (قوله بخلاف ما الخ) عبارة المفتى بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما تلتزمه كل منهما اه (قوله بخلاف مالهو اختلعتا الخ) مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى اه سيد عمر عبارة ع ش اى فانه يقع بمهر المثل على كل منهما اه ويفيده ايضا صنيع المفتى (قوله ويحرم اختلاعه) اى الاجنبى (قوله بمثل المؤخر) ظاهر ان محله حيث كانت عالة بالمؤخر والايضى وقوعه بمهر المثل اه سيد عمر وقوله كانت عالة الاولى كانا عالين اى الزوج والسائلة (قوله وان لم تنو) بيناء المفعول اى لفظه مثل (قوله ولو قالت) اى السائلة وهو الخ اى المؤخر (قوله لزمها ما سمتة) اى والمؤخر باقى بحاله اعش ومعلوم انه كذلك باقى في الصورة الاولى (قوله من حيث الجملة) لعل الانسب من حيث الجنس او من حيث مطلق المالية فليتا مل اه سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد هنا بالجملة المائلة في مجرد كونه عوضا ولا فاسمته صادق بان يكون ذهبيا مثلا وما على الزوج فضة واين المائلة في هذه اه (قوله والدرهم الذى الخ) جواب عما قديقال لم يقع بائنا بالدرهم الذى في ذمة الوالد (قوله من منجم صداقها) اى مؤخر صداقها (قوله لا بعض العوض) اى الدرهم (قوله وليس كاخلع الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله حتى يجب الخ) اى ويقع بائنا (قوله ايجابه) اى مقابل المجهول (قوله لها) اى للزوج وولد الزوجة (قوله وليس له الخ) الواو حالية وضمير له للو الدوبه للعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله وهو) اى افتاؤه في مسئلة الوالد وقوله في تلك اى في مسئلة الام (قوله ثم) يعنى عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله لكنه اشار للجواب بان الام) حاصل

جهة الاجنبى فليتا مل (قوله لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الحمل على

الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقها ولم يحصل الا بعض العوض وليس كاخلع بمعلوم ومجهول هذا حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليها لعدم سؤاها ولا على ايها لانه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لها وليس له السؤال به اه ملخصا وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه حمل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى اوقمه بائنا بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية والاب

للمثل ذلك انصرف لعين الصداق لأمثله ومن ثم اتفق ايضا فيمن سأل الزوج بنته قبل (٤٩٩) الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والتزم

به والداها فطلقها واحتال  
من نفسه على نفسه لها  
وهي محجورة به بانه خلع على  
نظير صداقها في ذمة الاب  
بدليل الحوالة المذكورة نعم  
شرط صحة هذه الحوالة ان  
يحييه الزوج به لبنته اذ لا بد  
فيها من إيجاب وقبول ومع  
ذلك لا تصح إلا في نصف  
ذلك لسقوط نصف صداقها

عليه بينوتنها منه فيبقى  
للزوج على الاب نصفه لانه  
سأله بنظير الجميع في ذمته  
فاستحقه عليه والمستحق  
على الزوج النصف لا غير  
لفطريقه ان يسأله الخلع  
بنظير النصف الباقي  
لمحجورته لبراءته حينئذ  
بالحوالة عن جميع دين  
الزوج اه وسيعلم بما  
ياتي أن الضمان يلزمه به  
مهر المثل فالالتزام المذکور  
مثله وان لم توجد حوا القوما  
ذكره من الاكتفاء بالقرينة  
مخالف لما ياتي عن شيخه  
البلقيني انه لا بد معها من  
نية ذلك لكن الاول اوجه  
(تنبيه) انهم قولهم

لفظا من غير استثناء منه  
مع استثنائهم من الحكم  
انه لو قال ان ابرأني فلان  
من كذاله على فانت طالق  
فابراه وقع باثنا وهو الوجه  
خلافا لمن زعم انه رجعي لانه  
تعليق محض او لان المبرأ  
للم مخاطبه لم يكن له رغبة  
في طلاقها وذلك لان كلا  
من هذين التعليلين فاسد

هذا الكلام ان الحل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل بقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني  
الآتي اه سم وقضيته انه لو قصدوا الد الزوجة رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرهم جميعا يقع  
الطلاق بانثا بمثل المؤجل ودرهم ظاهر انه يصدق بيمينته في قصد الرجوع للجميع ثم رايت قال السيد عمر  
ما نصه قوله للم يخل الخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا له على مؤجل صداقها ايضا فيكون قرينة  
على تقدير المثلية محشى وقد يقال بينهما فرق فانه في الاول ظاهر في إعادة المثلثة لا تحصار آتاقه بمؤخر صداقها  
بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل لتعلقه به هو الظاهر وان احتمل تعلقه بهما نعم ان قال الاب اردت  
ذلك لا يبعد قبوله اه (قوله لعين الصداق) اي عين مؤخر الصداق (قوله والتزم به) اي حاجة للالتزام مع  
ارادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيد عمر  
(قوله فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما  
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم (قوله واحتال من نفسه على نفسه) اي جعل نفسه محتالا من  
جهة لبنته ومحالا عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة الدين البنت الى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويبرا  
منه اه كردي (قوله من نفسه) اي نظر الولاية (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة  
متاخرة عن الخلع اذ لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب بشي حتى تنافي الحوالة عليه فكيف  
تكون قرينة وبجواب بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكب الحوالة المذكورة  
المستلزمة وقوع ما ذكر بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فالقرينة ذكر الحوالة مع مواطاة السابقة اه سيد  
عمر (قوله ان يحييه الزوج به) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد عن دين الزوج الذي  
في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كردي (قوله  
به) اي الصداق وقوله لبنته نعت لضمير به وفيه توصيف للضمير ولو قال بمالبنته لسلم عن الاشكال (قوله  
لفطريقه) اي الخلع (قوله بما ياتي) وقوله لما ياتي اي قبيل الفصل الآتي (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك  
ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالالتزام الخ انه  
مثله مع وجود الحوالة كما في صورة السؤال المفروضة فيما نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ بما ياتي  
ان محل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اريد مثله وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينوتنها بمثل  
الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذ كر في الصيغة ما يؤدى الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد  
بدون واو لكان حسنا فليتامل اه (قوله معها) اي مع القرينة (قوله لكن الاول) اي الاكتفاء بالقرينة اه  
كردي (قوله انه الخ) مفعول اهتم (قوله لو قال ان ابرأني الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي  
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فانت طالق فاعطاء يقع بانثا بالالف اه سم (قوله لم  
يخاطبه) اي الزوج (قوله وذلك) اي عدم صحة ذلك الزعم (قوله منه الخ) اي من ذلك القول وقوله انه معاق

معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل وبه صد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا حل عليها عند  
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الارشاد البيوتية بما اذا خالع الاب على صداقها واه ابرأه منه بما  
اذا ضمنه والا وقع رجعا لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في وصيت بنصيب ابني ويعتك  
بما باع به فلان فرسه فليتامل (قوله للم يخل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا له على مؤجل  
صداقها ايضا فيكون قرينة على تقدير المثلية (قوله والتزم) اي حاجة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطلقها)  
فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما لها على الزوج على  
نفسه بما للزوج عليه (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متاخرة عن الخلع اذ  
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب بشي حتى تنافي الحوالة عليه فكيف يكون قرينة وبجواب  
بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكب الحوالة (قوله فالالتزام المذکور مثله) فيه نظر لان  
العوض هنا نظير الصداق بقرينة الحوالة وفيما سياتي نفسه فليتامل (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك ان

اما الاول فلان كل ذى ذوق يفهم منه أنه معاق للطلاق على عوض من الاجنسي وقد صرحوا بان العوض منه كبر منها

وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف في ذم فزيد وكان غائبا فبلغه فقيل وقع بائنا به لأن قوله كسؤاله فيه فكذلك الإبراء كسؤاله ولا يجد الخلع الصريح في ذلك أيضا وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح منه لو طلق زوجته على أن زوجها زيد بنته وصدوق بنته بضع الماطقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائنا وله مهر المثل على زيد كان لبنته على زوجها مهر المثل وهذا صريح في بطلان ( ٥٠٠ ) ذلك التعليل لأن زيد لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد

زيد له فبتزويجه له جعل مختارا لطلاقها ولو مهر المثل لأن المطلق لم يطلق إلا في مقابل يسلم له وهو بضع التي تزوجها ولم يسلم له لما تقرره يلزمه لها مهر المثل فعلم أن قبول العوض الذي ربط الطلاق به كسؤال الزوج به وإن كل تعاقب للطلاق تضمن مقابلة البضع يعرض مقصود راجع لجهة الزوج يقع الطلاق به بائنائهم إن صح العوض فيه والافيه مهر المثل على مامر (ولو كيلا) في الاختلاع (أن يختلعه) أي لنفسه ولو بالقصد كما يمكن خلعه اجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا نكحها وهو ظاهر وما إذا طلقها ما صرح به الغزالي وأعرض الأذرع له بحزم إمامه بخلافه مردود بان كلامه فيما إذا لم يتخلفها فيما سمته وكلام إمامه فيما إذا خالفها فيه ( ولا جنبي توكيلها ) في اختلاع نفسها بماله أو بمال غيره وكذا اجنبي آخر فان قال لها سلي زوجك أن يطلقك بالف أو لا جنبي سل فلانا

الخ أي مفيد التعليق الطلاق (قوله لأن قائله) أي التعليق الثاني (قوله كسؤاله) أي زيد له أي عن الزوج فيه أي الطلاق (قوله ولا يجد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أي في أنه لو قال خالعت زوجتي الخ عبارة الكردي أي في أن قبول الاجنبي كسؤاله فيه فالإبراء كذلك (قوله بصدوق بنته الخ) جملة حالية مقيدة (قوله ففعل) أي زوج زيد بنته من المطلق المذكور اه سيد عمر (قوله وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعل من غير احتياج إلى القبول لفظا بل قوله الاتي فبتزويجه له الخ صريح في ذلك فليبرأ جمع (قوله وهذا صريح الخ) محل تأمل أما لو قال فلان عبارة الروضة مصورة بصيغة المعارضة لا بصيغة التعليق وأما ثانيا فلأنها محتملة لأن تنزل على أن يكون لفظه أنت طالق على أن يزوجني زيد بنته الخ وإن تذكر خطابا لزيد كطلقت زوجتي على أن تزوجني بنتك الخ فأن يكون صريحا في نفي الخطاب اه سيد عمر (قوله أن قبول العوض الخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء أو التزويج أو غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبر أن كل الخ اه كردي (قوله في الاختلاع) إلى قوله وأعرض الأذرع في المغني وإلى قول المتن ولو اختلعه في النهاية لا قوله خلا فبعضهم وقوله ويفرق إلى فالباشر (قوله ولو بالقصد) عبارة للمغني بالنص صريح أو بالنية اه (قوله كما مر) أي قبيل فصل الصيغة (قوله إذا نكحها) أي أصرح بالوكالة اه مغني (قوله وما إذا طلق) أي فيقع الخلع عنها والمال عليها ع ش لأن منفعة الخلع لها مغني وشرحا الروض والمنهج (قوله بماله) أي المعلن (قوله وكذا اجنبي) أي الاجنبي توكيل اجنبي آخر سم وع ش (قوله فان قال) أي الاجنبي الموكل (قوله لها سلي الخ) راجع لما قبل وكذا وقوله ولا جنبي سل الخ راجع لما بعده (قوله له) أي للوكل (قوله على بشد الياء) (قوله فانه توكيل الخ) أي لأن منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الإطلاق على التوكيل اه ع ش (قوله وإن لم تقل الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضي أنه لا بد من طلاق آخر من البادي وكان وجهه أن قوله على أن يطلق وعد لا إيقاع فليتأمل وعليه فيتردد النظر فيما إذا طلق المخاطب وتوقف البادي عن الطلاق هل يقع طلاق أو لا محل تأمل وينبغي أن لا يقع إلا إذا قصد الابتداء اه سيد عمر (قوله لأن العوض الخ) علة للقييد فقط (قوله وإذا وكلها الخ) دخول في المتن (قوله بين أن يتخالع) إلى المتن في المغني إلا قوله بقيدته إلى قوله وحيث وقوله ويفرق إلى قوله ولا فالباشر (قوله بالصريح أو النية) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه فهذه أربع فيضم الإطلاق إليها تصير الصور خمسا (قوله بقيدته) أي بأن لم يتخالفه فيما ساء الذي حمل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم أنها إذا خالفت فهي كالاجنبي بالأولى

ذلك خلعه على مهر المثل لا على نظير صدقها (قوله أنه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الاتي وإن كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال أن أعطي زيد الف فان طلق فاعطاه فيقع بائنا بالألف (قوله ولا يجد الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وما إذا طلق) قال في شرح الروض لأن منفعة الخلع لها وقوع لها بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فانها لا تكون للوكل تكون للوكل فوقه في مثل ذلك للوكل أولى لأنه المباشر اه وهو صريح في أن شراء الوكيل إنما يقع للوكل إن نواه بخلاف ما إذا نوى نفسه أو أطلق فإنيته له لكن لا يبعد أن يكون الشراء بعين مال الموكل الذي اذن في الشراء به مغنيا عن نية الشراء له فليتأمل قوله وكذا اجنبي آخر (قوله أشرت في لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخيرهي) فلو اختلعت عنه بماله في الحيض فهل يحل هذا الطلاق كالأختلعت لنفسها بماله أو يحرم أذلم يوجد منها

أن يطلق زوجته بالف أشرت في لزوم الف لأنه ان يقول على بخلاف سل زوجي أن يطلقني على كذا فانه توكيل وإن لم تقل على ولو قال اه طلق زوجتك على أن أطلق زوجتي ففعل بائنا لأنه خلعه فاسد لأن العوض فيه مقصود خلا فبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته وإذا وكلها الاجنبي في الخلع (فتخيرهي) بين أن يتخالع عنها أو عنه بالصريح أو النية فان طلقت قال الأذرع وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعا اه أي نظير مامر في الوكيل بقيدته لكن لما كانت تستقل به إجماعا بخلاف الاجنبي كان جانبها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا



واختلفوا ثم كاهم وحيث  
صرح باسم الموكل طوب  
الموكل فقط ويفرق بينه  
وبين وكيل المشتري بأن  
العقد يمكن وقوعه له ثم  
لا هنا كاهم وإلا فالمباشر  
فاذا غرم رجوع على موكله  
ان وقع الخلع عنه وإلا فلا  
(ولو اختلعت رجل) بماله أو  
مالها (وصرح بوكالتها  
كاذبا) عليها (لم تطلق) لأنه  
مربوط بالتزام المال ولم  
يلتزمه هو ولا هي نعم ان  
اعترف الزوج بالوكالة أو  
ادعاه بانته بقره ولا شيء  
له (وابوها كاجني فيختلج  
بماله) يعني بمعنى أو غيره  
صغيرة كانت أو كبيرة (فان  
اختلج) الاب أو الاجني  
(بمالها وصرح بوكالة)  
منها كاذبا (أو ولاية) له  
عليها (لم تطلق) لأنه ليس  
بولى في ذلك ولا وكيل فيه  
والطلاق مربوط بالمال ولم  
يلتزمه أحد ولا نه ليس له  
صرف مالها في الخلع ومن  
ثم لم يمتنع عليه بموقوف  
على من يخلع لانها لم تملكه  
قبل الخلع (أو) صرح  
(باستقلال) كاختلعتا  
لنفسى أو عن نفسى (خلع  
بمغصوب) لأنه غاصب لمالها  
فيقع باتنا وان علم الزوج  
وله عليه مهر المثل ولو  
لم يصرح بانه عنه ولا عنها

أمر شيدى (قوله واختلفوا ثم كاهم) إن أراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهم اللهم  
إلا ان يريد باعتبار ما فهمم الاذرى سم على حج امره شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول  
اه سم عبارة المغنى وحيث صرح الاجنبى أو الزوجة بالوكالة طالب باله ورض الموكل والا فاطالب  
المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع أو طاق في الأولى اه منى (قوله طواب الموكل)  
اى فيما إذا كان في صيغة أو كل ما يقتضى الالتزام كما هو ظاهر وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله  
وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا اه سم (قوله وإلا) اى وإن لم يصرح باسم الموكل اه  
سم (قوله فاذا غرم) اى المباشر امره شر (قوله بماله) إلى الفصل في النهاية (قوله بماله) انظر مع هذا  
قوله الآتى ولم يلتزمه هو إلا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة الرشيدى وهو مشكل  
وهو مخالف لما فى شرح الروض وغيره والتمايل الآتى لا يوافق على أنه لا ينافى ما انضار صنيعة في المسئلة بعده  
بالنسبة للاجنبى فإيراجع اه وعبارة السيد عمر قوله ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله وتوقف فيه  
لصاحبه ما دلى استحقاق الزوج له اه (قوله نعم) الى قوله قال البلقي في المنقذ (قوله أو ادعاهما) يغنى عنه  
ما قبله (قوله بانته بقره) اى الزوج امره شر (قوله أو الاجنبى) وهو مكرر بالنسبة لما إذا خالع  
وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل امر شيدى (قوله أو ولاية) اى الاب (قوله لانه ليس بولى في ذلك)  
إذ لو لاية لا تثبت له التبرع في مالها اه منى (قوله) ولانه ليس له صرف مالها الخ تقدم في أوائل الباب  
في شرح وإن خالع سفيهة الخ استثناء ما إذا خاض على ماله من الزوج ولم يكن دفعه الا بالخلو راجعه  
(قوله بموقوف على من يخلع) اى بان قال الوانف وقت هذا على النساء الا فى يخلعان اه كرى (قول  
الان او باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها بين

شوى الرضا ولم تنكح كد رغبتهما بينهما المال من جهتهما فهو كالمطلقة بالمال بسواها وهو حرام كاسياتى فيه  
نظر والوجه هو الثانى وفاقد (قوله واختلفوا ثم كاهم) ان اراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم انه  
لا خلاف بينهم اللهم إلا ان يريد باعتبار ما فهمم الاذرى سم على حج امره شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول (قوله  
ويفرق الخ) كذا امره شر (قوله وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا (قوله وإلا) اى وان لم  
يصرح باسم الموكل (قوله بماله) انظر مع هذا قوله ولم يلتزمه هو الا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم  
تاذن (قوله في المتن او باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه  
عنه ولا عنها بين ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمغصوب أو يذكر كرى جنى كاهم ربح في انه هنا لا فرق بينهما في  
الوقوع باتنا بمهر المثل وحيث تعلق ولم ان الخالعة من غير الزوج بنحو المذهب وبمع التمهيد بنحو وصف  
الفصيص توجب الوقوع رجعياعله ما لم يصرح الخلع بالاستقلال والواقع باتنا بمهر المثل وما لم يضمنه الخالعة  
والواقع كذلك ايضا كاسياتى وعبارة البهجة وشرحه صرحه بما ذكر اى من الوقوع باتنا عند التمهيد  
بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وهى مانصه اى الخلع الجارى من ايها بنى قال انه من مالها والاظهر انه  
فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلال لارجمي كخلع السفيهة الى ان قال فان ابدى اى اظهر نيابة لم تطلق او استقلال  
بانته بمهر المثل عليه كاهم اه وعبارة الارشاد وشرحه المميز للشارح ويجب على اب ومثله الاجنبى في جميع  
احكامه خالع زوج بنته بمال حال كونه مستقلا بالخلع بان لم يملكه ولا كان له عليه ولاية بمهر المثل سواء قال  
اختلعتا على هذا الالف ولم يزد أو زاد واست بوكيل ولاولى وان علم الزوج ان المال لها ولم يقل الاب  
وعلى ضمانه لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فصار خلعها بمغصوب وكذا ان اضافته الى المال اليها  
كقوله اختلعت بنتى على عبيدى مثلهذا سواء اصرح بالاستقلال وحيث تعلق لا يحتاج الى ضمانه او لم يصرح به  
لكن بشرط ان يضمنه اه وقد قيد الجوى جرى قول الارشاد المذكور وكذا ان اضافته كعبدها بقوله ان صرح  
بالاستقلال واعتبره الشارع في شرحه الكبير بانه يقتضى انه لو قال خالعها على عبيدها واست بوكيل ولاولى  
بانته بمهر المثل ويرده ما مر من ان الخلع بمغصوب من الاجنبى انما يقتضى الوقوع رجعيما اه وقد علمت انه



ان لا يذكر انه من ماله فخلع بمغضوب أو يذكر فرجعي كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل  
 وحينئذ فقولهم ان المخالعة من غير الزوجة بنحو المغضوب مع التصريح نحو الغصب أو بوجوب الوقوع رجعيا  
 محله مالم يصرح المخالعة بالاستقلال والواقع باننا بمهر المثل ومالم يضمنه المخالعة والواقع كذلك ايضا كما  
 سيأتي وبعبارة الروضة وشرحهما مصرحة بالوقوع باثنا عند التصريح بالاستقلال وان صرح بانه من ماله  
 وبعبارة الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع باثنا عند الضمان أو التصريح بالاستقلال  
 وان اضاف المال اليها كقوله اخذها على عبدها ويبدل على ذلك ايضا كلام الروض سم على حج اءعش (قوله  
 فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي يقع باثنا الخ اء سم (قوله وإلا) أي كان قال طلقها على عبدها اء  
 معنى (قوله كإم) أي آتفا (قوله كالوقال) أي الاب والاجنبى اء معنى وهو راجع الى قوله وإلا  
 وقع رجعيا (قوله المقصود) أي التبرع له أي الاب والاجنبى (قوله ولو اختلع) أي ابرها اء عش  
 عبارة الرشيدى يعنى الاب ومثله الاجنبى اء (قوله بصداقها) كان قال له خالها على مالها عليك من الصداق  
 اء عش (قوله نعم ان ضمن له الاب الخ) وان كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك ان برئت من صداقها  
 فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعاق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق  
 لم يسقط بالخلع وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنسا وقدر او صفة اء معنى (قوله ان ضمن له الاب أو الاجنبى  
 الدرك) كان قال احدهما ضمن لك براءتك من الصداق اء كرى (قوله وكذا لو اراد الخ) يعنى  
 في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا انما هو لاصل الوقوع باثنا مع قطع  
 النظر عما يلزمه فيهما ولا فهو في الاولى انما يلزمه مهر المثل وفي الثانية مثل الصداق اء رشيدى (قوله وفي  
 الحوالة) عطف على آتفا ومما رآنا قبيل التنبيه ان الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير  
 المثل (قوله ما تعلق بذلك) وان قالت هي لمان طلفتى فانت برىء من صداق او قد ابرأتك منه فطلقها لم  
 يبرأ منه وهل يقع رجعيا او باثنا جرى ان المقرى الى الاول لان الابراء لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد ان  
 يقال طاق طمعاً في شىء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالمهر يقع باثنا بمهر المثل وهذا ما جزم  
 به ابن المقرى واخر الباب وقال الزركشى تبعاً للبلقينى التحقيق المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق  
 الابراء وقع الطلاق رجعيا وظن صحته وقع باثنا بمهر المثل وقد افاق بذلك اى بقول الزركشى الشهاب الرملى  
 رحمه الله تعالى انه اية زاد المعنى وهو جمع حسن اء قال عش قوله وقع باثنا بمهر المثل ومثله مالم كان  
 العوض مجبولا كان قال له الاب ولك ما برضيك او على مادفته لها وكان مجبولا ونحوه ومثله ايضا مالم طلقها  
 على إسقاط حقها من الحضنة وبقى مالم خالها على رضا عمو له سنتين مثلاً ثم مات الولد قبل مضى المدة فهل  
 له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقى من المدة او بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقى من  
 المدة فيه نظر والاقرى الثانى لان ما بقى من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اء  
 (فصل) في الاختلاف في الخلع (قوله او في عوضه) اى وما يتبع ذلك كالمخالع بالف ونوبا نوعا اء

وافق الجوزجى في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم رايته في الصغير بعد ان قرر ما ذكره الارشاد من  
 ان لم يخالعها بنحو مغضوب او بنحو براءت بمهر المثل قال مانصه بخلاف خلع الاجنبى بذلك إذا صرح بالمنازع  
 ككونه مغضوباً مالم يضمن او يصرح بالاستقلال اخذاً بما يأتى في خلع الاب المنزل منزله الاجنبى بعدها  
 مثلاً وقد صرح بذلك وقع رجعيا اء وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلىس بها مش المحلى الجواب بما حاصله  
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الاجنبى اذا صرح بالاستقلال وقع باثنا بمهر المثل قول الروض  
 مانصه فان قال الاب او الاجنبى غير متعرض لاستقلال ولا نية طلقها على عبدها او على هذا المغضوب او الخمر  
 وقع رجعيا اء فتقيده في الاجنبى ايضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه إذا تعرض وقع باثنا لم يمتا مل  
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصصه بهذا القسم انه فيما إذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع باثنا  
 (قوله فهو) اى الخلع وقوله كذلك اى يقع باثنا الخ اء (فصل) في الاختلاف في الخلع او في عوضه

فان لم يذكر انه ماله فهو  
 بمغضوب كذلك والواقع  
 رجعيا إذ ليس له تصرف  
 في ماله بما ذكر كما مر فاشبه  
 خلع السفهية كالوقال بهذا  
 المغضوب او الخمر لانه صرح  
 بما منع التبرع المقصود له  
 من الخلع ولو اختلع بصداقها  
 أو على ان الزوج برىء منه  
 او قال طلقها وانت برىء  
 منه أو على أنك برىء منه  
 وقع رجعيا ولا يبرأ من شىء  
 منه نعم ان ضمن له الاب  
 أو الاجنبى الدرك او قال  
 على ضمان ذلك وقع باثنا  
 بمهر المثل على الاب او  
 الاجنبى قال البلقينى وكذا  
 لو اراد بالصداق مثله وثم  
 قرينة تؤيده كحوالة الزوج  
 على الاب وقبول الاب لها  
 بحكم انها تحت حجره فيقع  
 باثنا بمثل الصداق اء ومن  
 آتفا وفي الحوالة ماله تعلق  
 بذلك

(فصل) في الاختلاف  
 في الخلع أو في عوضه لو  
 ادعت خلعاً فانكر

او قال طال الفصل بين لفظين بان سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقني متصلا فبنت وقال منفصلا فلى الرجعة  
او نحو ذلك ولا بينة (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا وفي الوقت الذي تدعيه فيه فان اقامت به بينة ولا تسكون إلا رجلين بان لم يطل بها  
بالمال لانه ينكره ما لم يعد ويعترف به على ما قاله الماوردي لان الطلاق لزومه وهي معترفة به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي يتجه انه كمن اقر

لشخص بشي فانكره ثم صدقه

لا بد من اعتراف جديد من  
المقر (وان قال طلقتك بكذا  
فقلت) لم تطلقني او طلقتك  
(جنانا) او طال الفصل بين  
لفظي ولفظك او نحو ذلك  
(بان) باقراره (ولا  
عوض) عليها اذا حلفت  
لان الاصل برائة ذمتها ما لم  
يقم شاهد او يحلف معها  
نقصه فيثبت المال واذا  
حلفت ولا بينة له وجبت  
نفقتها وكسوتها من العدة  
ولا يرثها قال الاذرعى  
والزركشى بل الظاهر انها  
ترثه (وان اختلفا) أى  
المتخالفان والزواج او وكيله  
وهي او وكيلها او الاجنبى  
(في جنس عوض او قدره)  
او نوعه او صفته او أجله او  
قدر اجله او في عدد الطلاق  
بان قالت طلقني ثلاثا بالف  
فقال بل واحدة بالف او  
سكت عن العوض (ولا  
بينة) لاحدهما أو لكل  
منهما بينة وتعارضتا بان  
اطلقتا واحداهما (تحالفا)  
كالمتبايعين في كيفية الحلف  
ومن يدايه ومن ثم اشترط  
ان يكون مدعا كثر فان  
اقام احدهما بينة قضى له  
(ووجب) بعد فسخها او  
فسخ احدهما او الحاكم

عش (قوله او قال طال) الى قوله فان لم ينو يا شيئا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن (بدون ذكره) لعله  
ليترتب عليه ما ياتي من الاختلاف في كونه رجعا او بائنا او لا فواضح ان من صور الاختلاف ما لو سألته  
بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقت متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع شيء لعدم اتيانها بشي اخر بعد  
كلامه اه سيد عمر (قوله او نحو ذلك) اى كان قال قصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا بينة) راجع  
للمتن والشرح جميعا (قوله عدمه) اى الخلع وقوله مطا اى لا متصلا ولا منفصلا (قوله به) اى اصل الخلع  
او اتصالة (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمده النهاية والمعنى وبعبارة مسم سياقى والحاشية عن الروض ما  
يدل على اعتماد ما قاله الماوردي اه (قوله معترفة به) اى بالمال اه رشيدى (قوله بل الذي يتجه الخ) قد  
يقال الاقرار اعتضد بالبينه فاكتفى باعتراف المنكر بخلاف مسألة الاقرار فان مستندها الاقرار وقد انفى  
حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجع بدون اقامة البينة فهل يلحق بمسألة الاقرار  
نظر الماشر نالیه من الفرق او يكتفى فيها ايضا باعتراف المنكر كناية تنصيه فرق صاحب النهاية محل تأمل اه  
سيد عمر عبارته وهو اى ما قاله الماوردي الا وجهه وليس كمن اقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر  
نظيره في الشفعة اه اى بخلاف ذلك ويعتبر في الضمى ما لا يغتفر في غيره زبادى (قوله انه) اى ما هنا او  
الزوجة والتذكير بتاويل المختلج ولا يصح رجوع الضمير للزوج كما هو ظاهر (قرل المتن وان قال طلقتك  
بكذا الخ) ولو قال سالت الطلاق بالف فانكرت السؤال او ادعت طول الفصل بين الايجاب والقبول  
صدقة يمينها في نفي العوض لان الاصل برائة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه اه معنى (قوله لم  
تطلقني) الى قوله وان اختلفا في المعنى (قوله ما لم يقم الخ) عبارة المعنى فان اقام بالعوض بينة او رجلا  
وامرأتين او حلف معه او عادت واعترفت بعد يمينتها بما ادعاها له من العوض اه (قوله واذا حلفت ولا بينة  
له الخ) صورة المسئلة ان يقر بان المال مما يتم الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه اعلى تعجيل شيء لا يتم الخلع  
الا بقبضه لم يلزمه شيء الا بعد قبضه نص عليه في البويطى وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله وجبت نفقتها الخ)  
لانها رجعية في الصورة الثانية وغير مطلقة اصلا في الاولى اه بجري (قوله وكسوتها) اى وسكنها  
اه بجري (قوله زمن العدة) اى الى انقضاء العدة اه معنى (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية  
والمعنى ايضا (قوله بل الظاهر انها ترثه) اى مطلقا فيما زاده الشارح وفيها لومات في العدة في مسألة المتن  
عبارة المعنى ولا يرثها ولو لومات هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الاذرعى اه (قوله او الاجنبى) اى او وكيله  
(قوله او سكت عن العوض) اى والصورة انها متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة  
اه رشيدى (قوله بان اطلقتا) اى الز من الذى اوقع فيه اذ لا مرجح حينئذ او اطلقته احدهما فكذلك  
لجواز ان يحمل المطلق على المقيد بخلاف ما اذا عيناه فلهما ان اتفقتا فيه سقطتا وهذه ااردة على الشارح  
في تفسيره للتعارض اه سيد عمر عبارة المعنى فان كان لاحدهما بينة عمل بها او لكل منهما بينة  
واستويتا تاريخا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يدايه) لكن يبدأ  
هنا بالزوج تدبا اه عش (قوله للعوض) متعلق بالفسخ (قوله ان وقعن) الاولى اوقعها

(قوله على ما قاله الماوردي) سياقى في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي (قوله بل الذي  
يتجه الخ) وهذا لا ينافى ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

للعرض (مهر مثل) وان كان اكثر ادعاه لانه بدل البضع الذي تعذررده اليه واما البينة فواقعة بكل تقدير واثار التحالف انما هو في  
العوض خاصة والاقول في عدد الطلاق الواضع قوله بيمينته ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بالف فطلقك واحدة ملك ثلثه فقال بل ثلاثا فلى  
الا لث طائفت ثلاثا فعلا باقراره وتحلف انها لا تمل انه طلقها ثلاثا وحينئذ له ثلث الالف نعم ان اوقعن وقال ما طلقته اقبل ولم يطل فصل  
استحق الالف (ولو خالف بالف ونويانوعا) او جنسا او صفة (لزم) وان كان من غير الغالب

جعل الدنوى كالمفوظ بخلاف البيع (٥٠٤) لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم فان لم ينو ياشيتا وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقا للجهل بالعوض  
(ولو قال اردنا) بالالف التي  
اطلقناها (دنانير فقالت  
بل) اردنا (دراهم او فلوسا)  
او قال احدهما اطلقنا  
وقال الاخر عينا نوعا آخر  
(تحالفا على الاول) المعتمد  
كالو اختلاف في الملقوظ ثم  
يجب مهر المثل (ووجب  
مهر مثل بلا تحالف في)  
القول (الثاني) اما لو  
اختلفت نيتاهما وتصادقا  
فلا فرقة واما لو قال اردت  
الدراهم وقالت اردت  
الفلوس بلا تصادق وتكاذب  
فتبين وله مهر المثل بلا  
تحالف واما لو صدق احدهما  
الاخر على ما اراده وكذبه  
الاخر فيما اراده فتبين  
ظاهرا ولا شيء له عليها  
لانكار احدهما الفرقة  
نعم ان عاد المكذب وصدق  
استحق الزوج المسمى على  
ما مر واذا اطلقت الدراهم  
في الخلع المنجز نزلت على  
غالب نقد البلد او المعلق  
نزلت على الدراهم الاسلامية  
كما مر (تنبيه) علم بما  
مرضبط مسائل الباب بان  
الطلاق اما ان يقع باثنا  
بالمسمى ان صححت الصيغة  
والعوض او بمهر المثل ان  
فسد عوض فقط او  
رجعيا ان فسدت الصيغة  
وقد نجز الزوج الطلاق  
اولا يقع اصلان تتعلق بما  
لم يوجد فعلم ان من علق  
طلاق زوجته بابرائها

(قوله جعل) يسكون العين اه سم (قوله فان لم ينو ياشيتا) عبارة النهاية اى وشرح المذهب والمغنى وان لم  
ينو ياشيتا فغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فمهر مثل اه وهذه الزيادة كانت في اصل الشارح رحمه الله  
تعالى ثم ضرب عليها واقصر على ما هنا اه سيد عمر (قوله يلزم) الى قوله فعلم في النهاية الا قوله على ما مر  
الى التنبيه (قوله مطلقا) اى سواء نوي بالغالب نقد البلد او غيره وقال الكردي اى في جميع الاوقات اه  
(قوله للجهل الخ) اى في اللفظ ولا عبرة بالنية اه مغنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اه سم (قوله  
آخر) الاولى حذفه (على الاول المعتمد) وهو لزوم الدنوى كالمفوظ وقوله ثم يجب الخ اى بعد الفسخ  
اه مغنى (قوله فلا فرقة) اى لعدم صحة العقد اه مغنى (قوله واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت  
الفلوس) بضم المثناة الفوقية اه سم (قوله بلا تصادق وتكاذب) اى بان قال كل منهما لا اعلم ما نواه  
صاحبي اه ع ش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الاخر ثم عال  
قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها معينا حتى يحلف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر الخ)  
عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها  
اردت الفلوس وكذبها بان او عكسه اى بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة  
وكذبت بان ظاهرا لا تنظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرقة هنا اى في الثانية وانكارها هناك اى في  
الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه  
استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا  
اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ فليتأمل ثم تضيئه ان البيضة في الاولى باطنا ايضا وفيه  
نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك  
الروض كما مر وهو يدل على اعتداد ما تقدم عن الماوردي ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره  
اه سم (قوله المسمى) مر انفا عن شمس استشكله (قوله على ما مر) اى في شرح صدق يمينه وقوله كما  
مر اى في فصل ظهر امارات نشوزها قبيل قول المصنف ولو خالف به جهور (قوله تنبيه) الى قوله لم في المغنى  
(قوله ان تعلق بالم يوجد) اى كان عاق بابرائها ولم يوجد او وجد ولم يصح اه ع ش (قوله فعل) اى  
من المسئلة الاخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير للبراءة الصحيحة (قوله ولم يتعاق به زكاة الخ) واضح حيث

عضة هناك لاهنام (قوله جعل) هو يسكون العين وقوله عينا نوعا هو بتشديد الياء والنون وقوله  
واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت الفلوس الخ وهو بضم المثناة الفوقية (بلا تصادق وتكاذب) قال  
في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الاخر ثم عال قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها  
معينا حتى يحلف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر على ما اراده الخ) عبارة الروض وان صدقته  
في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها اردت الفلوس وكذبها بان  
او عكسه اى بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبت بان ظاهرا لا تنظام الصيغة  
ولا شيء له لانكاره الفرقة هناك اى في الثانية وانكارها هناك اى في الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى  
او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على  
انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق  
حينئذ فليتأمل (قوله فتبين ظاهرا الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم وادعت انها اردت  
الفلوس وكذبها بان او عكسه بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبت بان  
مؤاخذه له باقراره بقوله شرح روض ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرقة هنا وانكارها  
هناك اه وقضيته ان البيضة في الاولى باطنا ايضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح  
ظاهر اه (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتداد ما تقدم عن الماوردي  
يفرق بين اقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره

من صدقها لم يقع عليه الا ان وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعاق به زكاة صدر

خلافا لما أطل به الرمي انه لا فرق بين تعلها وعدمه وان نقله عن المحققين ونقله غيره عن اطباق العلماء من المتأخرين وذلك لبطان هذين  
التقليين ولان الابرأ لا يصح من قدرها وقد علق بالابرأ من جميعه فلم توجد الصفة المعاق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براهمة ما تستحقه  
هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براهمة ذمته من جميع ما عليها لدول علم ان مستحق الزكاة يتعلق به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون  
النظر لهذا فيقعون في مفسد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعقة ان ابرأتني من صدائك (٥٥٥) على فانت طالق فقالت له ابرأتك يشترط

صدر من جاهل بتعلق الزكاة او بمقدار ما تعلقت به الزكاة او بكيفية تعلق الزكاة اما اذا صدر من عالم بجميع  
ما ذكره حالا اظهر انه انما يريد بالابرأ ما هو لها وهو الباقي بعدم مقدار الزكاة لعل به ما عداه للفقراء على سبيل  
الشركة فكيف تملك اسقاطه ويؤيد ما تقر ما تقدم في شرح ولو خالغ بمجمول في مسئلة مالوا صدقها ثمانين  
وقبضت منها ربعين ثم قال لانا ابرأتني من صدائك وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة  
بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حيث اعتبر علمه

فلا بد من النظر الى علمها بناء على ما قررناه من انه لا بد في البراءة هنا من علمها ما سبى عمر (قوله وذلك)  
أى عدم صحة ما قاله الرمي (قوله من قدرها) أى الزكاة (قوله يغفلون للنظر) لعله من باب الافعال او على  
حذف عن في الاوقيانوس يقال غفل غفلا من الباب الاول اذا تركه وسها عنه وغفله بمعنى غفل عنه اه  
(قوله لهذا) أى لقوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله في أن ابرأتني الخ) متعلق بقوله الا أن يشترط الخ  
(قوله المعاق) أى الطلاق به أى بالابرأ (قوله والذي يظهر الخ) رد للشرط الثاني من شرطى الفتاوى (قوله  
ولو عاق بالابرأ) أى عن الزوج أو غيره وقوله تناول الابرأ من الغير الخ بازكان من عاق بالابرأ وكذا لا بد  
الغير في الابرأ سواء الزوج أو غيره اه كرى (قوله تناول الابرأ من الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا  
رجعيا حيث لم يوك كل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يوك كل أى واحد وكل فاصل البراءة  
أما لولم يوك كلها أيضا فينبغى عدم الوقوع لعدم محتمل المتبادر من البراءة المعاق عليها اه جمعية اه سيد  
عمر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر او انما في الباطن محمول على نفسه فان كان  
صادقا فيه لم يقع باطنا ولم يبين الطلاق الواقع فلا هو رضى أو بائن واذا نأز في كلام الشارح السابق  
ما يصرح بالثاني اه عش (قوله لم يقبل) الوجه أنالو قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد  
تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم أقول هذا شامل لصورة الاطلاق وقد مر ان انه ينصرف الى الصحيحة  
المتبادرة (قوله على ما فيه) أى على نزاع في عدم القبول ما يأتى اى عن ابن عجيل واسمعيلى الحضرمى  
والاصبحى ومن تبعهم (قوله وكأنه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه أن يقال انما ينظر الى ما ذكرنا لكونه ضمنيا لا  
يضر فالخاصل ان ذلك كقولها ابرأتك من صدائى على طلاقى وبذلك صدائى على طلاقى وقد تقدم انها  
صيغة معاوضة لا صيغة تعليق فتدبر وتأمل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه  
سيد عمر (قوله محتملا) أى معنيين التبعيض والبيان اه كرى واهل الاولى أى ثلاثة احتمالات ارادة  
البيان أو التبعيض أو الاطلاق (قوله فان جعل) أى الزوج (قوله من الثانية بيانية) فاله فى من آخر الاقسط  
التي هي صدائك اه سم (قوله أو تبعيضية) عطف على بيانية فاله فى من آخر الاقسط اخير اهى بضر صدائك  
اه سم (قوله فان اطاق) أى لم ينو البيان ولا التبعيض اه كرى (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أى  
والاطلاق (قوله الدال) أى لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله قال اى الغير (قوله

(قوله تناول الابرأ من الغير وكالة) ينبغي الوقوع هنا رجعيا حيث لم يوك كل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة (قوله  
لم يقبل) بل الوجه أنالو قلنا بقوله لا يمنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم (قوله فان  
جعل من الثانية بيانية) فاله فى من آخر الاقسط التي هي صدائك (قوله بيانية) يتأمل (قوله أو تبعيضية )

(٦٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) الثلاثة الاخيرة لضرورة أن اقل اجمع ثلاثة مع كون لفظ الاخر  
حقيقة في القسط الاخير والضرورة تتقدر بقدرها فان اطلق فالوجه الاول والا حوط الثاني قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذا لفرق بين  
البيان والتبعيض هنا فعلا بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الابرأ من الاخر حقيقة فليست نقد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأتني  
واعطيك كذا فابراهمة فلم يعطها فافق ابن عجيل واسمعيلى الحضرمى بعدم صحة البراءة وتبعهما ابو شكيل فقال حيث حصل بينهما  
مواطاة أو تواعد ولم يف بالوعد لم يصح الابرأ وغيره فقال ما قاله هو المعتمد لان معنى قولها ابرأتك

علمها وان تريد الابرأ  
من الصدق المعاق به فينتد  
يقع بائنا فان قالت لم ارد  
ذلك لم يقع اه والذي  
يظهر ان الشرط عدم  
الصارف لا قصد ما ذكره  
لان الجواب منزل على  
السؤال كما صرحوا به ولو  
عاق بالابرأ تناول الابرأ  
عن الغير وكالة كما لو حلف  
لا يبيع بخصت يبيعه عن  
غيره وكالة ولو طلب منها  
الابرأ فابراهمة براءة فاسدة  
فتجز الطلاق وزعم انه انما  
اوقعه اظنه صحة البراءة لم  
يقبل على ما فيه مما يأتى ولو  
قالت جعلت مبرى على  
تمام طلاقى كان كناية في  
الابرأ كما قاله بعضهم وكأنه  
لم ينظر لما فيه من تعليق  
الابرأ المبطل لان المدافى  
الكناية على النية والفرض  
انها لم تنو التعليق نظير  
ما مر آنفا في بذلت صدائى  
على طلاقى ونظائره ولو قال  
ان ابرأتني من آخر اقسط  
من صدائك كان لفظه  
محتملا فان جعل من  
الثانية بيانية اشترط ابرأه  
من القسط الاخير أو  
تبعيضية اشترط ابرأه من

أى بما وعدت وأيده بعضهم أيضا فى فتاوى الاصبهى ان من علق الطلاق بما يقتضى الفور به فإبرأه لا فور اطلاقه انها طلقت لم تصح البراءة كالفى به القاضى حسين وهو كافى أخذ من نظائر ما فى الصلح اه قال بعضهم وظننا حصول الطلاق يرجح أن مرادها ابرأتك فى مقابلة طلاقى فلتفوز البراءة عند انتقامه وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر الى المواطاة والوعد كسائر المقود وهذا هو القياس فايكن الاوجه صحة البراءة مطلقا فى المستلكن اذ لا عبرة عند الا تيان بصريحها (٥٠٦) بنية كونها فى مقابلة الوعد او الطلاق وليس هذا باولى من مواطاة المحلل على الطلاق

ووعده به اذ قولها ابرأتك  
ناوية ذلك كقول الولي  
زوجتك ناويا بذلك فكالم  
ينظروا التنية ثم بل عملوا  
بالصريح المخالف لها فكذلك  
هنا بل أولى لان النكاح يحتاج  
له مالا يحتاج للابراء بهذا  
يظهر أن الوجه فى قوله  
انت طالق بعد قوله لها بذلك  
صدائقى على صحة طلاقى  
وقوعه رجعيان ان ظن ان  
ما جرى منها التماس للطلاق  
بموضع صحيح لما تقرر انه  
لا عبرة مع الصريح بظن  
يقضى خلافه فهو به رد على  
من زعم حالة ظن التماسها  
المذكور انه لا يقع لان  
جوابه بقدر فيه إعادة  
ذكر العوض فكأنه قال  
انت طالق على العوض  
المذكور ولو قال ذلك لم  
تطلق اذ لا عوض هنا صحيح  
ولا فاسد اه ومر ماله  
تعلق بذلك فراجعه وانما  
قدر الثمن المذكور فى اللفظ  
بعده فى نحو البيع لان  
الجواب لا يستقل به قائله  
لتوقف الصحة على اللفظين  
بخلافه هنا لانه يستقل بالطلاق  
وهى تستقل بالابراء فلم  
يحتاج لذلك التقدير على أن

أى بما وعدت) الاولى ان يقول ابرأتك بما وعدت (قوله وايدى) أى ما قالا (قوله ايضا) أى كفى شكل وغيره  
(قوله طلقت) أى بالابراء المذكور فلز عبر بالمضارع كان احسن (قوله وهو) أى الامر كافى أى القاضى  
حسين (قوله حصول الطلاق) أى بالابراء المذكور (قوله عند انتقامه) أى الطلاق (قوله وهذا كله الخ) هو  
من كلام الشارح لا البعض والاشارة الى قوله كافى ان عجل الى قوله وهذا (قوله بانه لا نظر الخ) لا يخفى انه  
لا يلاقى مسئلة الاصبهى وكذا قوله الاق وليس هذا الخ لا يلاقى (قوله مطلقا) أى وجد الموطاة والوعد  
بالاعطاء فى المسئلة الاولى ولا ووجد ظن حصول الطلاق فى المسئلة الثانية ولا (قوله فى المستلكن) وهما  
افتاء ان عجل واسمعيل بعدم صحة الابراء او افتاء الاصبهى بقوله لم يصح الابراء اه كردى (قوله بصريحها)  
أى البراءة (قوله مقابلة الوعد) أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق أى فى المسئلة الثانية (قوله وليس  
هذا) أى ما ذكر من الموطاة والوعد المذكورين (قوله اذ قولها الخ) علة للتسوية وقوله ذلك أى مقابلة الوعد  
او الطلاق (قوله ناويا بذلك) أى الطلاق الموعود (قوله بل عملوا بالصريح الخ) أى وصححو النكاح مسم اه  
كردى (قوله ان الوجه الخ) تقدم ان المعتمد وقوعه باننا قال المحشى لوطا ظانا حصول البراءة بذلك فهل  
تبين عنده من يقول بانها تبين اذا طلق ظانا حصول البراءة بعد قوله لها ان طلقتنى فانت برى من صدائقى اه  
اقول الامر كذلك وقد صرح به فى النهاية فيما سبق اه سيد عمر وقضية ذلك عدم حصول البراءة فى المستلكن  
السابقين لاسباب المسئلة الثانية (قوله لما تقرر الخ) أى آتفا فى قوله وهذا كله منازع فيه بانه الخ  
(قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أى كلام الزاعم (قوله ومر) أى  
قبيل فصل الالفاظ الملزمة اه كردى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو  
ان احتمال عبارة المكلف بحسب الامكان اولى من اهمالها واعمالها فى نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة  
فتمنع بخلافه هنا فانه يمكن الاعمال بدونها بان يحمل على الطلاق المنجز او الابراء المنجز فتأمل اه سيد عمر  
(قوله الثمن المذكور فى اللفظ) أى فى لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ  
أى قدر فى كلام المحجب من المتعاقدين الثمن المذكور فى كلام البادى منهما (قوله فى نحو البيع) أى  
فما لو قال البائع مثلا بعتك هذا بالف فقال المشتري اشتريته وسكت عن ذكر الالف وقوله فى نحو البيع  
متعلق بقدر المقيد بالظرف الاول (قوله لان الجواب) أى فى نحو البيع (قوله وذكر مقابله البراءة)  
أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق فى المسئلة الثانية (قوله القاضية به) أى بقصد المقابلة (قوله كالمو قال  
طلقت) أى فى جواب اطلقت زوجتك وقوله ثم قال ظننت الخ أى فاخبرارى بطلقت كان مبني على الظن  
المذكور وقوله وقد اقيمت بخلافه أى خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتى باقية فى عصمتى  
(قوله والا) أى وان لم توجد القرينة القوية (قوله وباتى قريبا) أى فى مبحث صرائح الطلاق (قوله  
ولا ينافيه) أى ما ياتى قريبا ما هنا أى قوله وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته الخ لان ذاك أى ما ياتى  
قريبا (قوله وليس هذا) اشار به الى قوله ولو قال ابرئنى واعطيك كذا الخ اه كردى (قوله مع قرينة)

فالمعنى من اقسام اخره هى صدائقك (قوله وبهذا يظهر ان الوجه الخ) لوطا ظانا حصول البراءة  
بذلك فهل تبين عنده من يقول بانها تبين اذا طلق ظانا صحة البراءة بعد قوله لها ان طلقتنى فانت برى من صدائقى

ذكر الثمن ثم وقع فى صيغة صحيحة ملزمة مذكور مقابله البراءة او الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر اليه ولا الى القرينة القاضية  
به لانها لا تؤثر فى الفاسد حتى تقبله صحاحوا وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته اذ اقويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة  
يتبادر منها صرفها لها عن موضوعها كالمو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل  
ذلك فى طلقت أهو صريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يثبت والاحتمال ياتى قريبا ان القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافى  
ما هنا لان ذاك فى قرينة لفظية وما هنا فى قرينة عالية فاندفع ما بغضهم هذا وليس هذا كمن اقر بطلاقى او عتق مع قرينة لان الاقرار لكونه

اخبارا عن حق سابق فؤثر  
فيه القرينة مالا تؤثر في  
الانشاء ولو قال انت طالق  
ان اخرجت دينك إلى اخر  
السنة لم تطلق إلا ان مضت  
السنة ولم تطالبه إذا المراد  
بالتأخير التزامه لا مجرد  
قولها اخرجت خلافا لابن  
الصلاح فان اراد بالتأخير  
صيورته مؤجلا فاجلته  
بالتذرع ولا فلا وزعم انه  
بالتذرع لا يسمى تأجيلا  
يمنوع ولو قال ان ابرأتني  
من مهرك وهو عشرة فابراة  
منه فان اقل عما ذكره او  
اكثر فالتذرع يظهر الوقوع  
في الاولى لان الشرط عليهما  
وقد صرحوا بان البراءة من  
الاكثر يستلزمه من الاقل  
فصار لشمول كلامه كانه  
يعلمه دون الثانية لانه حيث  
جاهل به ومع جهله به لا  
وقوع لان الطلاق بالبراءة  
معاوضة وهي لا بد فيها من  
عليهما بالعوض واطلاق  
الوقوع هنا او عدمه غلط  
فاحذر ومسئلة وهو ثمانون  
السابقة غير هذه فتأمل  
ولو كان لها في ذمته معلوم  
وجمهور فقال ان ابرأتني  
من جميع ما في ذمتي فانت  
طالق فابراة من المعلوم  
وحده او منهما قياسا ما  
عن القاضي حسين انه لا  
يبرأ من المعلوم لانها إنما

اي كان اقرب ذلك عتب الاداء المتبين فساداه فلا يقع الطلاق والعقوبة لقرينة انه إنما ترتب ذلك الاقرار على  
ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة (قوله التزامه) اي التأخير  
إلى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) اي بسنة (قوله ولا فلا) اي وان لم تؤجله بالتذرع  
فلا يقع الطلاق وان اخرته ولم يطالبه إلى مضي السنة (قوله في الاولى) اي في صورة تبين النقص وقوله  
دون الثانية اي في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) اي الزوج حيث ذاع حين تبين الكثرة جاهل به  
اي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) اي الشامل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومسئلة وهو  
ثمانون الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسئلة الثمانين انه لما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق  
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان اخطا في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي  
سمح بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال الوقوع كما تقدم عن الشارح لان  
عليه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد  
عمر (قوله السابقة) اي في شرح وفي قول بيدل الخمر (قوله قياس  
ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما في به القاضي  
حسين اه كرده (قوله وقياس ما مر عن غيره) وهو قوله  
فليكن الاوجه الخ اه كرده الاولى وهو قوله  
وهذا كله متنازع فيه بانه لا نظر إلى المواطة  
والوعد كسائر العقود (قوله ويبقى  
ذلك) اي ما ذكر من  
القياسين

(تم الجزء السابع من حواشي تحفة ابن حجر ، وبليه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ابرأتني مقابلة الطلاق ولم يقع وقياس ما مر عن غيره البراءة ويبقى ذلك لها ولو طلقها ثلاثا ثم علق طلاقها بالبراءة فابراة طائفة انها في عصمته



﴿ فهرست الجزء السابع من حراشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات
	في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض المخوف والملحق به
٤١	فصل في أحكام الغطية للوصى به وله
٦٠	فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل
	عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الإيصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النفي والغنيمة
١٤١	فصل في الغنيمة وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠٩	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في أركان النكاح
٢٥٣	فصل في موانع ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرك
٣٣٧	فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مؤنة المسلبة أو المرتدة
٣٤٥	باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد
	وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعفاف
٣٦٧	فصل السيد بأذنه في نكاح عبده لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاقد
٣٩٣	فصل في النفويض

## صيفة

- ٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل  
 ٤٠١ فصل في تشطير المهر وسقوطه  
 ٤١٥ فصل في المتعة  
 ٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه  
 ٤٢٢ فصل في وليمة العرس  
 ٤٣٨ كتاب القسم والنشوز  
 ٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بموضع  
 ٤٥٧ كتاب الخلع  
 ٤٧٦ فصل في الصيفة وما يتعلق بها  
 ٤٨٧ فصل في الالفاظ الملزمة

(تمت)

